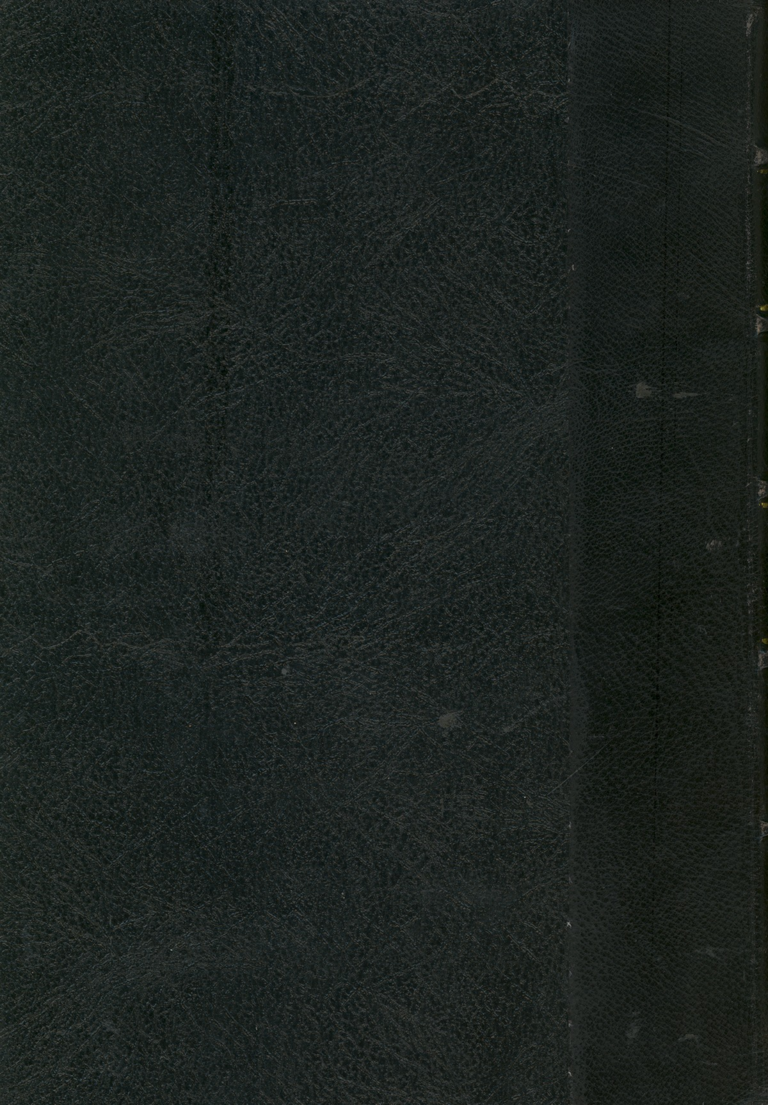
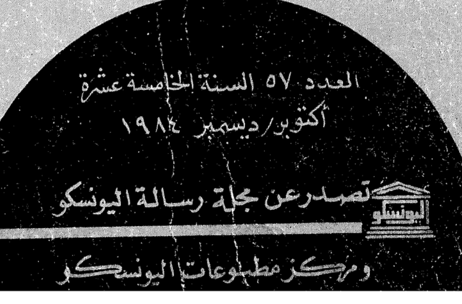
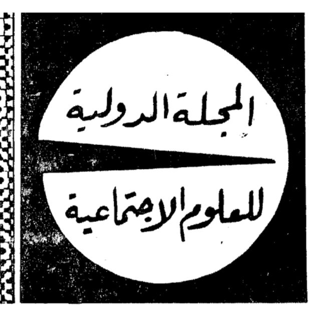


المجلة الدّولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL







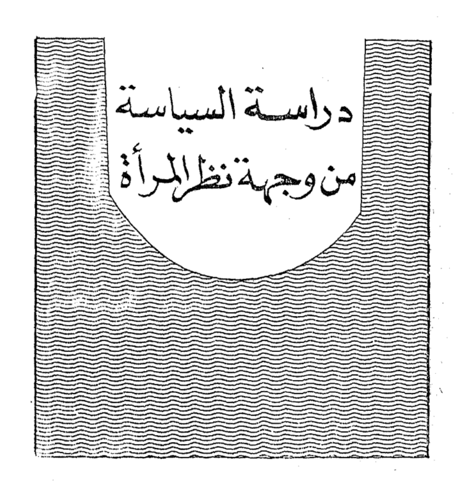
العدد السابع والخمسون
السنة الخامسة عشرة
أكتوبر / ديسمبر ١٩٨٤

تصدر عن :

مركز مطبوعات اليونسكو

١ - شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون : ٧٤٢٥٠٢

فى هذا العدد



سنتحدث فى هذا المقال عن بعض المسائل الأولية المتعلقة بالمقولات النظرية التى ارتكز عليها البحث فى المرأة والسياسة خلال القرون الماضية • وكذلك المسائل المتعلقة باعادة تعريف هذه المقولات نتيجة الأفكار النابعة من الحركة النسوية ، وتطور الدراسات النسائية (١) ، وما كان لها من أثر فى العلوم الاجتماعية بوجه عام ، ثم ما نجم عن هذا الموقف من فتح آفاق جديدة •

ونبدأ حديثنا بأن نقول انه يجب اعادة تعريف مقولتى المرأة ، والسياسة ، كما تم ذلك بالفعل فى الأبحاث الأخيرة التى أجريت فى هذا الموضوع • واذا أمعنا

---

(١) تشير عبارة « الدراسات النسائية » الى اتجاه علمى وتربوى قوامه الأفكار الصادرة عن الحركة النسائية • وتتلخص أهدافه العريضة فى استعراض المعلومات الراهنة الخاصة بالمرأة بقصد التعرف على ما تحتويه من عناصر ايديولوجية تتسم بالتحيز ضد المرأة والغض من قدرها فى التفكير العلمى • وقد انتشر هذا الاتجاه الآن فى كافة أنحاء العالم تقريبا ، ونال القبول الأكاديمى فى كثير من البلدان وبخاصة فى الولايات المتحدة وأوربا • وقد تولدت عن هذا الاتجاه معلومات ونظريات بشأن المرأة ومركزها الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، مما ظهر أثره فى البحوث والدراسات فى مختلف فروع المعرفة •

بقلم: جلوريا بوندر

مديرة مركز الدراسات بمدينة بونس ايرس عاصمة الارجنتين خريجة قسم علم النفس ، وعضو المجلس الاستشارى للهيئة الدولية للدراسات النسائية · شهدت العديد من المؤتمرات التى تبحث فى شئون المرأة ونشرت مؤلفاتها فى كل من الارجنتين والولايات المتحدة ·

ترجمة: أمين محمود الشريف

عضو لجنة الثقافة بالمجلس الأعلى للثقافة ورئيس مشروع الألف كتاب بوزارة التربية والتعليم سابقا ·

النظر فى هذه الأبحاث التى نشأت عن ضرورة إعادة صياغة النماذج النظرية ومناهج البحث ـ أمكننا أن نعرف نظرة المرأة الخاصة الى العمل والتنظيم السياسى ، وأن نعرف ماذا تعنى السياسة بالنسبة للمرأة ·

وفى النهاية نورد بعض الملاحظات عن الموضوعات التى تتردد فى التعليقات السياسية عن المرأة فى أمريكا اللاتينية ، حيث ان هذه الموضوعات تتكرر بشكل مبالغ فيه فى الآراء السياسية السائدة فى النظم الشمولية ·

السياسة والمرأة :

يقول وولين (١٩٦٠ ـ ص ٥) :

« لقد كان مجال السياسة ـ ولا يزال ـ يتسم بالخلق والابتكار · وذلك أن وصف بعض الأنشطة والتنظيمات بأنها سياسة وكذلك رأينا فى هذه الأمور ، والمفاهيم التى نستعين بها فى توصيل ملاحظاتنا وردود أفعالنا ـ كل ذلك من صنعنا وابتكارنا نحن » أ هـ ·

وقد ظلت فكرة السياسة زمنا طويلا لا تثير أى خلاف حقيقى سواء فى العلوم الاجتماعية أو فى أذهان كل من المرأة أو رجل الشارع • وعلى الرغم من أن تعريفات السياسة قد اختلفت خلال تاريخ النظريات السياسية ، فان الناس ظلوا يعتقدون أن السياسة بمعناها الدقيق محصورة فى مجال اتخاذ القرارات فى الشئون العامة • وهى — بهذا الاعتبار — تتجلى بشكل ملموس فى الممارسات ذات الطابع التنظيمى الواضح ، وبخاصة فى الديمقراطيات الغربية • ويقول ليتشيز (١٩٨٢) ان الممارسات السياسية هى الممارسات المتصلة بالحكومة ، والبرلمان والاضراب ، وبوجه عام هى الممارسات المتصلة بالدولة • وتنظم هذه الممارسات الحياة العامة فيما يتعلق بالسلطة والطاعة فى حين أن هذين الأمرين يشكلان بدورهما دائرة المشاركة السياسية الشرعية •

هذا وارتباط السياسة بالحياة العامة وبالسلطة النابعة أساسا من الدولة من شأنها استبعاد طائفة كبيرة من الممارسات الاجتماعية التى تسمى لهذا السبب ممارسات خاصة وبالتالى ممارسات غير سياسية • وهذا ينطبق على الوظائف الاجتماعية التى جرى العرف على قيام المرأة بها ، وأعنى بها التناسل والواجبات المنزلية ، وتربية الأطفال ، والشئون الجنسية الخ • وتعتبر الوظائف النسوية وظائف خاصة ، كما تعتبر وظائف طبيعية • ولأن هذه الوظائف لا توصف بأنها سياسية فانها تفقد صفة الممارسات الاجتماعية وتتراجع الى دائرة الممارسات الطبيعية •

وقد ساعد التصور التقليدى لمعنى السياسة على جعلها حكرا للرجال دون النساء • وهذا يرجع فى الأساس الى عاملين :

أولهما : أن التقسيم العرفى لدور الرجل ودور المرأة — الدور الانتاجى للرجل ، والدور التناسلى للمرأة — ينعكس فى تقسيم الحياة الى حياة عامة تتعلق بالرجل ، وحياة خاصة تتعلق بالمرأة • وهذه الحقيقة مضافا اليها الواقع التاريخى لسيطرة الرجل على الشئون العامة تؤدى الى مجموعة من الأفكار التى تجنح الى اقصاء المرأة عن عالم السياسة •

وثانيهما : أن السياسة — بمعنى تولى الدولة تنظيم الشئون العامة — تؤدى الى التركيز على القضايا المبنية على مشاركة الرجال فى المناقشات العامة المتعلقة بالتطور الاجتماعى • وكان المجال الأساسى — ولا يزال — لمشاركة المرأة هو الحياة الخاصة التى تركزت فى الأسرة نتيجة حركة التصنيع • ولم تصبح المشكلات الاجتماعية والسياسية التى ترتبت على ذلك من القضايا العامة الا منذ عهد قريب جدا • ولا يعنى هذا أن المرأة ظلت بعيدة عن السياسة عندما حصلت على حق الاقتراع مثلا ، أو بعيدة عن الثورات والحركات الجماهيرية والاضرابات وحركات التحرير ••• الخ •

ويجدر بنا أن نستحضر فى أذهاننا مشاركة المرأة فى السياسة فيما مضى • وهذا من أهم الاتجاهات السائدة فى الأبحاث الدائرة حول المرأة ومشاركتها فى السياسة خلال السنوات الأخيرة • الا أن أصعب نقطة فى البحث فى العلوم الاجتماعية

والانسانية اليوم هي تفسير الأعمال والأحداث السياسية من وجهة نظر المرأة ٠ ويحتمل أن يؤدى هذا الى اعادة النظر فى تعريف الممارسة السياسية المبنية على تجسيد المحتويات والقيم والرموز والأساطير والطقوس التى أوجدتها المرأة خلال حياتها فى المجتمع كطبقة مضطهدة ٠

ولا يكفى أن نلاحظ مشاركة المرأة فى السياسة خلال العصور التاريخية المختلفة ، بل لا بد من بحث النظرات المختلفة التى نظر بها الى هذه المشاركة دون أن نبنى تفسيرنا لتلك النظرات على أساس أن وظيفة الرجل هى ممارسة السياسة بوجه عام ، فى حين أن وظيفة المرأة هى ممارسة الحياة الخاصة فى المنزل ٠ ولا شك أن البحث فى هذا الموضوع ليس بالأمر الهين ، نظرا لأن اختصاص كل من الرجل والمرأة بالوظيفة المذكورة هو أساس كل المعلومات الراهنة فى العلوم الاجتماعية والانسانية ٠

وقد أخذت الاتجاهات العلمية الجديدة فى العلوم الاجتماعية وهى الاتجاهات المتولدة من الأفكار النابعة من الحركات النسائية والدراسات النسوية ــ تتحدى النظرة التقليدية الضيقة الى السياسة والقائمة على اختصاص الرجل بالسياسة والمرأة بالمنزل (استرلارا ، ١٩٨٢) ٠

وقد كان علم النظريات السياسية أقل العلوم تأثرا بالأفكار الجديدة ، على الرغم من أن بعض النساء المشتغلات بالنظريات السياسية قد أخذن يفحصن من جديد المزاعم الواردة فى المقولات التحليلية لهذا العلم ٠ وفى رأيهن أن هذه المقولات متميزة ضد المرأة بحيث تغفل دورها فى النظام الاجتماعى والاقتصادى ــ وهو الأمر الذى أثار بالفعل الاستنكار الشديد ٠

واذا علمنا أن السياسة تقوم على الممارسات التنظيمية التى استبعدت منها المرأة بصفة عامة ، وأن السياسة اقترنت بالكفاح من أجل السلطة التى هى دائرة سيطرة الرجال ، وأن السياسة هى الاطار الطبيعى للدولة المنافى لاطار مشاركة المرأة أقول : اذا علمنا ذلك كله ، أمكننا أن نستخلص بعض النتائج المعينة :

أولها : أن المرأة ــ مع استثناءات قليلة ــ حيوان غير سياسى ٠

وثانيها : أن المرأة تخلفت فى المجال السياسى ، ولذلك وجب أن تعوض هذا التخلف بالمشاركة فى أوجه النشاط السياسى ٠

وثالثها : أن المرأة تتصور وتمارس النشاط السياسى فى ظروف خاصة وبطرق خاصة لا تتفق مع تصور النشاط السياسى وممارسته عند الرجال ٠

هذه التفسيرات أو النتائج الثلاثة توجد معا فى الوقت الحاضر باعتبارها الاطار التفسيرى لكل البحوث التى أجريت حول المرأة والسياسة ٠ ولكن التفسير الثالث بالذات هو الذى يثير مسائل تفتح فى رأينا مجالا أرحب وآفاقا أوسع فى المستقبل ،

نظراً لأنها تعارض الحدود الفاصلة بين المجال السياسي وغير السياسي . وتساعد على ايجاد مجال ونشاط سياسي يقوم عليه تصورنا الشامل للمجتمع في المستقبل . وهذا الاعتبار الثالث يثير قضيتين أساسيتين : أولاهما العلاقات الشخصية وكيفية التعبير عنها بالممارسة السياسية ، وثانيهما قضية السلطة . ووجوب اعادة تعريفها حتى يتسنى الافادة من تجربة المرأة بكل أبعادها .

ويلاحظ أن الحركة النسوية والدراسات النسائية تؤثران الآن تأثيرا قويا في كافة المعلومات الراهنة الخاصة بالمجتمع والأحوال الانسانية . وسنختار من بين الافكار الجديدة التي أستخدمتها هذه الدراسات ارتباط الشخصية بالسياسة كما يعبر عن الشعار النسائي القائل : والشخصية هي السياسة وبعبارة أخرى : وتسييس الحياة الشخصية ، وتشخيص الحياة السياسية . وجدير بالذكر أن الشطر الثاني من هذه العبارة ـ أعني تشخيص الحياة السياسية ـ هو الذي يؤكد شخصية الفرد المتميزة ، ويدعم أواصر الوحدة بين الأفراد لا بسبب المصالح المشتركة بينهم فحسب بل أيضا بسبب تلك الصفة الجوهرية التي يتصفون بها ألا وهي القدرة على الغيرية أي قدرة كل فرد على أن تكون له شخصيته المتميزة المغايرة لشخصية غيره (روساندا ، ١٩٨٢) ـ وهو الأمر الذي يؤدي في نظرنا ـ قبل غيره ـ الى اعادة بناء الحياة السياسية على أساس جديد .

وهناك سؤال أساسي يطالعنا عند الكلام على البحوث الجديدة في هذا الموضوع ألا وهو : هل تمتاز المرأة بطريقة خاصة في التفكير والعمل السياسي ؟ وبعبارة أخرى : هل ابتكرت المرأة ـ على امتداد التاريخ ـ أفكارا سياسية تغاير أفكار الرجال ، واذا صح ذلك فما خصائص ومميزات هذه الأفكار ؟ ما هي الظروف التاريخية أو الاجتماعية أو السياسية أو الرمزية التي أدت الى هذه الشخصية المميزة ؟ ما هي القنوات التي تولدت من خلالها هذه الأفكار ، وما هي الظروف التي تؤدي الى تغييرها ؟ ما هي الطرق والوسائل السياسية والايديولوجية (المذهبية) التي تمكن المرأة من التعبير عن أفكارها وممارساتها السياسية في اطار الأفكار السياسية السائدة في المجتمع كله ؟

ويلاحظ أن هذه الأسئلة تتجاوز دائرة تحليل مشاركة المرأة في السياسة حالا ومآلا كمشاركتها في مجال العلاقات الأسرية والوظائف التناسلية والشئون الجنسية الخ . ذلك أن الهدف من هذه الأسئلة هو معرفة : هل للمرأة طريقة خاصة في التفكير السياسي والنشاط السياسي ـ طريقة متميزة عن طريقة الرجل في التفكير والنشاط السياسي ، دون أن تكون هذه الطريقة جزءا من طبيعة المرأة ؟

وهناك بعض الأسئلة التي تصلح أن تكون نبراسا يضيء الطريق في البحوث الرسمية وغير الرسمية في هذا الموضوع ، والتي تساعد على توضيح ذلك الهدف .

وقد وردت هذه الأسئلة في الدراسة التي قامت بها كيركوود (١٩٨٢) بشأن المرأة ومشاركتها السياسية في شيلي . واليك بيان هذه الأسئلة :

ما هو الدور الذى لعبته المرأة والمركز الذى خصص لها فى مجال السياسة ، والسلطة ، والصراع ، والتوفيق (بين المتخاصمين) ، والعنف ، والقوة ؟

ما هى نظرة المنظمات النسائية الى الاشتراك فى عالم السياسة ؟

ماذا يعنى عالم السياسة بالنسبة للمرأة وماذا ترى المرأة فى هذا العالم ؟

كيف تجلت هذه الأفكار فى السلوك السياسى ؟

ما هى العلاقات بين التصورات السياسية للمرأة ، والعملية السياسية بوجه عام ٠

ما هى الايديولوجيات التى تؤكد ضرورة ممارسة المرأة للنشاط السياسى ؟

ومن البحوث الأخرى التى تلقى ضوءا كاشفا على هذا الموضوع ما قامت به « روسانا روساندا » فى ايطاليا سنة ١٩٧٨ ففى سلسلة من الاذاعات تضمنت اثنتى عشرة حلقة تحدثت روساندا وفريق من زميلاتها مع بعض النسوة اللاتى ينتمين الى طبقات اجتماعية مختلفة ، ويعتنقن آراء سياسية مختلفة ٠ وكان الهدف من الحديث هو استخلاص اجابات منهن عن الأسئلة الآتية :

لماذا لم يسمح للمرأة بالاشتغال بالسياسة ؟

لماذا ترفض المرأة السياسة فى يومنا هذا ، وهل يعنى ذلك الرفض بداية موقف نقدى ازاء السياسة مع العلم بأن هذا الموقف نفسه يمثل لونا متميزا من السياسة ؟

وتم تنفيذ هذا البرنامج الاذاعى بطريقة حية جرى منها تبادل الآراء الشخصية حول عدد من الموضوعات السياسية الجوهرية مثل : الحرية ـ الاخاء ـ المساواة ـ الديمقراطية ـ الفاشية ـ المقاومة ـ الدولة ـ الاضراب ـ السياسة ـ الثورة ـ المساواة بين الرجل والمرأة ٠

وهذا النوع من البحوث يقربنا من منهج يهدف الى تفسير السمات المميزة لتفكير المرأة السياسى وممارستها السياسية ٠ على أن الاستماع الى اجابات المرأة عن أسئلة من هذا القبيل ليس بالأمر الهين اليسير ، وأصعب منه تفسير هذه الاجابات

وقد أوضحت ثريفول (١٩٨٢) الصعوبات الكامنة فى الطرق المستخدمة عادة فى الأبحاث التي تجرى حول المرأة والسياسة ، حيث تقول ما نصه :

« ان المنطق الذى تقوم عليه طريقة المسح الاجتماعى (الفحص الاجتماعى) هو من خصائص الرجال ، ولذلك جاز أن يكون رد الفعل من جانب المرأة ازاء هذا النوع من المسوح الاجتماعية متفقا مع معايير تخالف معايير الرجال ، وهذا من شأنه أن يشوه معنى الاجابات » أ هـ ٠

ولا شك أن الضرورة تدعو الى اتباع طريقة جديدة فى هذا المجال ، يستعان

فيها بعلم اللغويات ، والتحليل النفسى ونظريات الكلام · على أن هناك صعوبة أخرى أشد عمقا فى قراءة كلمات المرأة وأفعالهـا ، منشؤهـا تسلط النظام الأبوى (نظام اجتماعى يتميز بسلطة الأب المطلقة على الأسرة وبانتساب الأبناء اليه لا الى أمهم) الذى يتجلى من خلال أحاديث المرأة ، ومنها حديثها عن السياسة ·

ويتضح لنا ذلك مما قالته روسانا روساندا ـ وهى امرأة سياسية ـ عما كابدته من صعاب جمة فى الاستماع للنســاء حين يعبرن عما يساورهن من ضيق وقلق ، قالت :

« ان المسوح الاجتماعية التى أجريتهـا مع نساء أخريات (تشير هنا الى نساء اشتركن فى الاجتماعات السياسية) كانت محاولة لفهم الاشارات الصادرة منهن ، والصيحات المنبعثة من قلوبهن · اننى لم أستطع أن أستمع لهن كما أســمع وأقرأ اللغة الأخرى ـ أى لغة السياسة · ذلك أن الاشارات تقتضى التفسير لا الحكم عليها · والمهم فى الأمر هو مالا يقلنه ـ أى ما يشرن اليه · وكل مالا يعبرن عنــه ـ ككل ما يرفضن الاجابة عنه ـ يجب تفسيره من حيث المضمون لا من حيث الشكل · ان ثقافتى هى ثقافة لا فراغ فيها ، ولكننى اضطررت وأنا أتحدث اليهن أن أتعلم كيف أسمع صوت الفراغ فى ثقافتهن أى ما تعمدن الا يقلنه » أ هـ ·

اننا نحن النساء الباحثات فى هذا الميدان تتأثر حتما بالموضوعيــة والتفكير العقلانى الســائدين فى مجال المعرفــة · ولكن الاستماع لما تقوله المرأة هو أشبه بالتنقيب فى الآثار القديمة ، اذ يحاول الباحث الاجتماعى أن يكشف عن آثار النظام الأبوى المترسبة فى أعماق المرأة · وعند اجــراء هذا البحث الأثرى لا يسع المرء الا أن يشمئز من سيطرة الرجل على المرأة ـ تلك السيطرة النابعة عن النظام الأبوى · وتصف لنا امرأة عالمة سياسية اسمها « جين ب · الشتاين » طريقتها فى البحث مع المرأة كما يلى :

« ان المرأة السياسية تهدف الى تغيير العلم التى تخصصت فيه كما تهدف الى تغيير عالمها الاجتماعى تغييرا كبيرا · وهذا يتطلب اتخاذ المرأة موضوعا للبحث الاجتماعى والسياسى بعيدا عن النتاج المجرد للقوى الاجتماعية السائدة فى كثير من علم الاجتماع المعاصر · ويجب أن ننظر الى المرأة التى نتخذها موضوعا للبحث على أنها كائن فعال فى المجتمع ، ينبض بالحياة ويمكن التحدث معه بطريقة مباشرة ، دون أية واسطة » أ هـ ·

وقد أشرنا من قبل الى الصعوبة الكامنة فى الاستماع للنساء ، وفى تفسير ما يقلنه · ولكن هناك صعوبات أخرى تنشأ عن أن بعض المقولات المستخدمة فى هذا التفسير قد تكون أضيق من أن تتسع لتفسير سلوك المرأة السياسى · مثال ذلك أن ثريفول تقول انه من المحتمــل أن يكون مفهوم اليمين واليســار ، عند الرجل مخالفا لمفهومهما عند المرأة ، كما أنه يجب أن نلاحظ أن مفهوم المحافظة على القديم (مقاومة التجديد والتغيير) قد يختلف من امرأة الى أخرى ·

بعض الملاحظات ، وأسئلة أخرى ٠

قل من البحوث ما تم اجراؤه حول موضوع المرأة والسياسة فى العالم بأسره فضلا عن أمريكا اللاتينية ، ولكن لا أثر اطلاقا لهذه البحوث فى الأرجنتين ٠ واذا استعرضنا المصادر والمراجع المتاحة فى هذا الباب ، ألفينا أن البحوث تركزت بصفة أساسية فى الموضوعات الآتية :

(أ) دراسات خاصة باقتراع النساء (التصويت فى الانتخابات) ٠

(ب) دراسات خاصة بمشاركة المرأة فى الصراعات الاجتماعية ٠

(جـ) دراسات خاصة بمشاركة المرأة فى التنظيمات السياسية ٠

(د) دراسات خاصة بالمراكز التى تولتها المرأة فى القيادة السياسية ٠

وفيما يتعلق بالبند (أ) تلخص استلارا (١٩٨٢) النتائج الرئيسية التى تم التوصل اليها على النحو الآتى :

اقتراع النساء أقل من اقتراع الرجال ، اذ وجد أن المرأة أكثر عزوفا من الرجل عن الادلاء بصوتها فى الانتخابات ٠

تقترع المرأة بنفس الطريقة التى يقترع بهـــا الرجل ، متبعـــة فى ذلك رأى زوجهــا ٠

تقترع المرأة لصالح الأحزاب المحافظة وان لم تقترع لصالح الأحزاب المحافظة المتطرفة ٠

وتختلف التحليلات فى تفسير هذه الخصائص التى يتسم بها اقتراع المرأة ، ولا شك أن هذه التحليلات تتأثر بما سبقت الاشارة اليه ، ولكن لعل أهم ما تختلف فيه هو : هل تحذو المرأة حذو زوجهـــا فى الانتخاب ؟ يضـــاف الى ذلك سؤال آخر وهو : هل تعد المرأة اقتراعها عملا سياسيا ؟ ٠

تقول تشانى (١٩٧٩) : يدل عدد من المســـوح على أن الاقتراع يعد واجبا وطنيا على جميع المواطنين ٠ ولعل هذا الحكم يصدق على المرأة والرجل على السواء ٠ بيد أن النفور الذى تشعر به المرأة من عملية الانتخاب ربما يرجع الى نفورها من الحزب السياسى ، وشكها فى أن يكون لممارستها حقوقها المدنية أى تأثير فى صياغة السياسات المتفقة مع مصالحها ٠

وأعتقد أنه يجب دراسة هذا المتغير مع المتغيرات الأخرى (مستوى التعليم ، أنماط التفاعل ، المشاركة فى سوق العمل الخ) حتى يتسنى تكوين صورة مفصلة عن هذا الموضوع ٠

وبالنسبة للبند ب (مشاركة المرأة فى الصراعات الاجتماعية) فان هذا الأمر ظل على مدى التاريخ من الموضوعات الهامة فى الدراسات الخاصة بالمساواة بين الرجل

والمرأة ، وكان الهدف من ذلك هو خلق وعى بالدور الذى تلعبه المرأة فى مختلف أطوار التحول الاجتماعى · وجرت العادة باغفال هذا الجانب من التاريخ · وتبذل الآن جهود كبيرة لازالة الفكرة القائلة بأن طبيعة المرأة تتسم بالسلبية واللا مبالاة وللتنويه بدور المرأة فى الصراعات الاجتماعية ، وبخاصة ذات الصبغة البروليتارية (نسبة للبروليتاريا ومعناها العمال الكادحون) · وهذه الملاحظة ترتبط بملاحظة أخرى وهى أن مشاركة المرأة فى الصراعات الاجتماعية تخضع لنمط دورى تصفه تشانى (١٩٧٩) بأنه عبارة عن « اقدام واحجام » · وعند هذه النقطة يمكننا أن نشير الى الآثار النفسية والاجتماعية التى تنعكس على المرأة من جراء مشاركتها السياسية فى أوقات الأزمات الاجتماعية والسلام الاجتماعى · وعندما تشير روساندا (١٩٨٢) الى مشاركة المرأة تذكر أنها تتأرجح (تتردد بين الاقدام والاحجام) بين المواقف الرجعية والثورية · وفى رأى روساندا أن هذه الازدواجية (الاقدام والاحجام) فى موقف المرأة ترجع الى عدم المساواة بين المرأة والرجل — وهو الأمر الذى يخالف القانون العادى ويرتبط بأحكام القانون الأبوى (القاضى بأن تكون للأب السلطة المطلقة فى الأسرة) ·

وبالنسبة للبند جـ ، تتفق الدراسات الكمية (العددية) فى ملاحظة قلة عدد النساء فى الأحزاب السياسية وكثافتهن العددية فى المناصب الدنيا فى كوادر الحزب ، اذ يسند اليهن عادة المناصب المختصة بتخطيط شئون المرأة مثل الصحة ، والتعليم ، والرفاهية الاجتماعية كما أشارت الى ذلك كل من جاكيت (١٨٧٤) ونيولاند (١٩٧٨) · وتقول تشارتى « ان التشريع قد حدد مصير المرأة السياسى منذ زمن طويل » ولذلك لا تشغل المرأة المناصب العليا فى الأحزاب السياسية الا فى حالات استثنائية فقط · والهدف من ذلك هو أن تكون هذه الحالات مثالا لمشاركة المرأة فى التنظيمات الحزبية أو الحكومة ، وذلك لصرف الأنظار عن قلة تمثيل النساء فى المناصب العامة ·

ومن بين الأسئلة العديدة الأخرى : هل طريقة العمل المتبعة فى الأحزاب تراعى ظروف المرأة ؟ مثال ذلك : هل مواعيد انعقاد الاجتماعات ، ومدتها ، وطبيعة المناقشات السياسية والصراع الداخلى من أجل السلطة الخ تتفق مع أسلوب حياة المرأة ، وقيمها ومبادىء التنظيم الذى ترغب فيه ؟ فى نظرى أن طبيعة العلاقات داخل الأحزاب السياسية على جانب كبير من الاهمية بالنسبة للمرأة ، نظرا لأن ذلك يحد من مشاركة المرأة أكثر مما يحد محتوى المناقشات السياسية · ومن المألوف أن نسمع أن المرأة تبرر عدم اشتراكها فى الأحزاب السياسية بحجج ذات طابع أخلاقى أو بأنها لا تصلح للأداء السياسى بالطريقة التى تتطلبها الأحزاب ·

ويجدر بنا أن نشير الى أشكال التنظيم والمشاركة التى اتخذتها الحركة النسائية خلال تاريخها · من ذلك أن المرأة جنحت الى تشكيل جماعات لتنمية الوعى أو جماعات صغيرة تجرى فى داخلها مناقشات مستفيضة حول حياتها اليومية ، ثم انتقلت المرأة بالتدريج الى توثيق العلاقة بين الدوائر الخاصة والعامة ، وبين المجال

الشخصي والسياسي • وربما تعكس هذه التنظيمات قضية جوهرية أخرى ألا وهي ذلك الموقف الدرامي الناشىء عن الممارسات السياسية التى تخلق أحيانا فجوة شاسعة لا يمكن سدها بين المرأة وظروفها المعيشية والمسرح السياسي • ولذلك يجب من الناحية التنظيمية على المرأة أن تخلق ميادين للنشاط السياسي تستطيع فيها أن تعبر عن ذاتها وشخصيتها •

وفيما يتعلق بالبند د ، فانى سأعالجه بالتفصيل فيما يلى عند الاشارة الى الدراسة التى قامت بها تشانى (١٩٧٩) عن الزعيمات السياسيات فى أمريكا اللاتينية •

أمريكا اللاتينية ، ودور المرأة فى الشئون السياسية :

تؤكد تشارنى فى دراسة قيمة (١٩٧٩) أهمية دور الأمومة فى أمريكا اللاتينية • ذلك أن جمع المرأة بين صفتى الأنوثة والأمومة فى ذلك الاقليم هو من العوامل الهامة فى تشكيل الحياة العامة والخاصة للمرأة • وتقول تشارنى ان المرأة فى أمريكا اللاتينية تشيع فى المجال السياسى تلك المعانى المستمدة من وظائفها وصفاتها ، أى معانى الرعاية والمحبة والايثار •

وتعتقد تشانى أن المرأة التى تريد الاشتغال بالسياسة فى أمريكا اللاتينية يجب أن تتخلى عن المظاهر السلبية ، وتقوى الجوانب الايجابية فى دورها ، وتستثمر بأقصى طاقتها المظاهر الايجابية فى الثقافة النسائية-اللاتينية • ذلك أن المرأة التى تحافظ على خصالها بوصفها أما والمرأة التى تتحلى بالحشمة والوقار تستطيع أن تكتسب قدرة على التأثير فى المجتمع ، وذلك باستغلال ما تمتاز به من التفوق الأنثوى الروحى الذى تشتهر به فى أمريكا اللاتينية والذى يؤكد أن المرأة تتفوق على الرجل فى الروح المعنوية ، وتملك من القوة الروحية أكثر مما يملكه الرجل • وغنى عن البيان أن المرأة التى تزدان بالحشمة والوقار هى المرأة المتزوجة ذات الأطفال ، اذ أن سلوكها يتسم ببعض الصفات مثل مراعاة آداب اللياقة ، والجاذبية ، والتواضع ، والهدوء • وما دامت المرأة متمسكة بآداب السلوك والحشمة والوقار فان الاحترام الذى تحظى به فى المجتمع يعوض التحيز الجنسى والمهنى ضدها ومظاهر الاحتقار الذى تلقاه فى المجتمع •

يضاف الى ذلك أن التقاليد المتبعة تقضى بأن تكون العلاقات العامة والخاصة بين الجنسين قائمة على مراعاة آداب الفروسية (الشهامة والنخوة) من جانب الرجال ، وابداء الدلال من جانب النساء • وعندما تدخل المرأة فى المجال السياسى ، فانها تجلب معها صفات الأمومة ووظائفها ويبدو أن الصراع من أجل السلطة قد زالت أسبابه بعد قيام سلطات مختلفة فى مجال الحياة العامة كما يدل على ذلك — مثلا — وجود المهن الخاصة بالرجال والنساء ، واشتغال المرأة والرجل بالشئون السياسية • واذا حدثت منا وشاية بين الجنسين عند اقتحام المرأة ميادين النشاط المحظورة ، وجب

أن تقترن بمحافظة المرأة على أنوثتها · ومعنى ذلك التمسك بأهداف الحشمة والوقار ومراعاة آداب السلوك ، ودور الأمومة ·

وقد أجرت تشانى دراستها فى بيرووشيلى حيث قابلت بعض الزعيمات فى الهيئات السياسية والادارية ، وكانت النتائج التى توصلت اليها بشأن ما وصلت اليه المرأة من مراكز السلطة بفضل الصفات والوظائف سـالفة الذكر ، تدعو الى التشاؤم فيما يتعلق بتطور الحركة النسائية فى الدولتين المذكورتين · وتستشهد تشانى ببعض النساء اللاتى يشغلن مناصب عليا ، واللاتى أعربن عن خوفهن من التعرض للسخرية من جانب الرجال بسبب أفكارهن النسائية الواعية الى المساواة بين الرجل والمرأة ······ وأعربن عن رغبتهن فى الترقية من خلال تكميل مهارتهن المهنية ، مع المحافظة على أنوثتهن بقدر الامكان ·

وهذه النتائج يؤيدها ما توصلت اليه فلورا (١٩٧٤) بشأن المرأة فى أمريكا اللاتينية ، حيث قالت : « ان الاسرة الموسعة ، والكنيسة ، وقيام المرأة بدور الأمومة هى القوى الرئيسية المحافظة على القديم والمقاومة لكل تجديد وتغيير ، وهى تواجه المرأة بجبهة تقليدية قوية من حيث المركز والسلطة » ·

وليس لدينا دراسات متاحة عن المرأة فى الأرجنتين ، ولكن حدث منذ عهد قريب جدا أن خصصت مجلة « تودو اس هسنوريا » (١٩٨٢) ومجلة « لافيدا دى نوسترو بويبلو » (١٩٨٢) بعض أعدادهما لدراسة مشاركة المرأة فى الصراعات الاجتماعية ، والسياسة ، والمنظمات النسائية · وتختلف المقـالات المنشورة فى هاتين المجلتين من حيث المصادر التى استقت منها معلوماتها ، والعمق الذى عالجت به موضوعاتها ، وذلك لأنها تعنى أساسا بتاريخ مشاركة المرأة فى عصور هامة من تاريخ الأرجنتين ·

على أن هذه الجهود لا تخلو من أهمية باعتبارها مقدمة لبحوث مستقبلية تتطلب بلا شك مشاركة علماء متخصصين فى مختلف فروع المعرفة اذا أريد التوصل الى نتائج مفيدة ·

الأمومة هى وظيفة المرأة الوحيدة طبقا للبيانات العامة الصـادرة عن النظم الدكتاتورية ، ورد الفعل من جانب المرأة الأم ·

فى مؤلف جديد لها استخدمت مونين اجا (١٩٨٣) نموذج أ · ج جريماس فى دراسة محتويات الخطب التى ألقاها الجنرال بينوشليت فى شيلى ما بين سبتمبر سنة ١٩٧٣ وديسمبر سنة ١٩٧٦ ويبلغ عددها ١٠٤١ خطب · وفيما يلى بيان النتائج المستخلصة من الخطب التى درستها مونيزاجا لنتعرف منها · خصائص ووظائف المرأة بوصفها زعيمة اجتماعية ، وممثلة للخصائص الشيلية :

« يؤخذ من أقوال بينوشيت أن المرأة ليست كائنا تاريخيا يتغير بتغير العصور والمجتمعات والثقافات التى تعيش فيها ، بل هى كائن غير قابل للتغيير · وعلى الرغم

من أنها كائن غير بيولوجى فانها فى جوهرها كائن اجتماعى خاضع لقوانين ثابتة لا تتغير تحدد صفاتها بصورة نهائية · ولذلك لا تقوم المرأة فى التاريخ بدور الفاعل ، وانما تقوم بدور المفعول به (أى أنها لا تؤثر فى التاريخ بفاعلية وانما تتأثر بالتاريخ فهى منفعلة لا فاعلة) · والمرأة روح لا جسم ، شأنها فى ذلك شأن القوات المسلحة وهى تنتمى الى عالم القيم لا عالم الضرورات ولذلك ترتبط حياتها بهذه القيم » أ هـ ·

هذا والطبيعة المعنوية التى يرى بينوشيت أن المرأة جبلت عليها تؤدى وظائف جوهرية فى المجتمع ، ألا وهى تربية الأطفال فى المنزل فى اطار النظام الذى تقرره الحكومة العسكرية ، وتحمل التضحيات التى يتطلبها الوطن · وعلى ذلك يرى بينوشيت أن هناك علاقة وثيقة بين الوطن والمرأة : كلاهما وحدة أنثوية تشترك فى قيم واحدة ، وكلاهما يحب التقاليد ويجسدها · والهدف الاجتماعى المطلوب منهما هو تجديد شباب الوطن عن طريق ثلاثة عناصر غاية فى الأهمية ألا وهى : المرأة والشباب والقوات المسلحة ، وكلها ذات طبيعة معنوية ، وكلها تكون الأسرة الشيلية الكبيرة ·

وهذا الحديث السياسى يرتبط بحديث أسطورى يقول بوجود عصر سابق على التاريخ كان الوطن يعيش فيه ، ومن الضرورى العودة الى هذا العصر لاستعادة جوهره فى نمط معين من العلاقات على هذا النحو : القوات المسلحة / الآباء ، المرأة / الأم ، الشباب / الأبناء ·

وعلى الرغم من أنه لم يقم أحد بدراسة مماثلة للتصريحات الصادرة عن الحكومة العسكرية فى الأرجنتين من سنة ١٩٧٦ الى الوقت الحاضر فمن الممكن ملاحظة وجه الشبه بين النتائج التى استخلصتها مونبراجا من دراسة خطب بينوشيت ، وبين التصريحات الصادرة عن حكومة الأرجنتين بشأن المرأة · على أننا نستطيع أن نلحظ نقطتين هامتين فى خطب الحكومة العسكرية فى الأرجنتين : أولاهما لوم الأمهات على مشاركة أبنائهن فى حرب العصابات ، والثانية مطالبة الحكومة العسكرية للأمهات بالاشتراك فى حرب فوكلاند ، وذلك بالتضحية بأبنائهن وتقديم العون المعنوى والاقتصادى خلال الحرب ·

ومن الواضح أن مساواة دور المرأة بدور الأم على جانب كبير من الأهمية فى تفكير أصحاب النظم الشمولية (الدكتاتورية) · وهذا واضح فى الطبيعة المزدوجة لوظيفة الأم حيث انها تهب الحياة والموت فى وقت واحد (تهب الحياة بانجاب الأولاد وتهب الموت بتقديم هؤلاء الأولاد وقودا للحرب) · وهذا من شأنه أن يجعل للمرأة بعدا طبيعيا فى اطار البعد الاجتماعى ، وبذلك يتاح للدولة أن تبتعد عن السياسة وتصبح أداة لادارة الأمور وادارة الشعب · وحينئذ يمكنها التوسع فى وظيفة القهر والقسر ، والقمع والردع (ديلتش ، ١٩٨٢) واتخاذ الخطوات اللازمة لابعاد المجتمع عن الاشتغال بالسياسة · ولما كانت مهمة المرأة مقصورة على وظيفة الأمومة فانها تمثل البعد الطبيعى الذى يتخذ ذريعة لتبرير غياب السياسة عن المجتمع ·

وهذا البعد الطبيعي يساعد على حلّ مشكلة أساسية ألا وهى مشكلة التعارض بين وهب الحياة وسلبها ، وهذا البعد أيضا يمثل اطارا من القيم الروحية والأدبية يختلف عن اطار الدولة التى تمثل النظام والسلطة والقوة . والحضـــارة الغربية والمسيحية .

وهذه الأفكار السائدة فى أمريكا اللاتينية وبخاصة فى الارجنتين تدعو الى ضرورة دراسة موضوع قصر دور المرأة على وظيفة الامومة وذلك من واقع تصريحات القائمين على السلطة ، وتصريحات النساء أنفسهن . رغبة فى تحديد صفات ووظائف تلك الوحدة الاجتماعية الهامة أعنى الأم ، كما تراها السلطات والنساء أنفسهن .

ورغبة فى الايضاح ونظرا لأن الموضـوع جدير بالبحث والتأمل فانى أرى التعليق على أفكار معينة وردت فى الخطب العامة التى ألقتها الهيئة المعروفة باسم « أمهات بلازا دى مايو » . وقد أشارت الأمهات فى أولى سنوات نشاطها الى ثلاث جماعات فى خطبها هى : القوات المسلحة ، والأمهات ، والشباب الذين أودت الحرب بحياتهم .

ويبدو أن الأحزاب السياسية والكنيسة يقفان موقف الخصومة فى المنافسة بين الأمهات والقوات المسلحة المتهمة بموت الشباب اذ تقول زعيمة هيئة الأمهات فى هذا : « لا نريد من أحد أن يتدخل بيننا : لا رجال الدين ولا رجال السياســـة ، ولا أى شخص آخر » .

إن المرأة تمثل بعد الحياة لا بعد السياسة : « لا تسأل أى امرأة عن ايديولوجيتها (مذهبها السياسى) ولا ماذا تفعل . نحن لا نسأل أولادنا ماذا يفعلون ... ان اهتمامنا الأكبر هو ألا يستغلنا أى حزب سياسى . ان بعد الحياة هو أيضا بعد القيم المعنوية والأخلاقية بل هو بعد القيم الدينية بمعنى ما : لا تهديداتهم ولا بنادقهم تضارع قوة ايمان المرأة (بوسكويت ، ١٩٨٣) .

ان رسالة الأمهات الى القوات المسلحة تتضمن المطالبة بمراعاة القانون الطبيعى الذى يقضى بأن يموت الأبناء بمرأى من آبائهم ، ومراعاة القانون القضائى الذى تسنه الدولة ، كما تتضمن اتهام الدولة بالفساد لعدم عملها بالقانون الطبيعى ، وقانونها هى . وعلى الرغم من أن الأمهات هن مظهر الطبيعة والحياة والقيم الروحية والمعنوية وعلى الرغم من أن تصريحاتهن قد خلت من الصبغة السياسية فاننى أعتقد أنه من الضرورى أن أعلق على النقطة الأخيرة فأقول انه من المهم فى نظرى هو أن تطور تفكير الأمهات يدخل بعدا ثالثا يهدف الى الربط بين بعد الحياة وبعد السياسة عن طريق مراعاة الدولة فى المجال السياسى للقانون الذى يقضى بالمحافظة على الحياة وعن طريق مراعاة القانون العادى . وقد كتبت بوسكويت (١٩٨٣) فى هذا الصـــدد ما يلى :

« لقد جئت لأشترك فى هذه المظاهرة ككل أم أخرى لكى أدافع عن حياة ابنى . واليوم أريد شيئا آخر . لا أريد أن تعانى أى امرأة أخرى فى هذه البلاد ولا أى شخص آخر ما عانيته أنا . وبصرف النظر عن حالتى الشخصية فأنا استنكر وأحارب مبدأ الاستخدام المنظم للقهر والارهاب الذى تستخدمه الدولة فى حكم البلاد » .

وأريد أن أسأل فى هذا الصدد :

هل الجمع بين الحياة ، والسياسة ، هو النصيب الذى تسهم به المرأة فى اعادة تعريف السياسة ؟

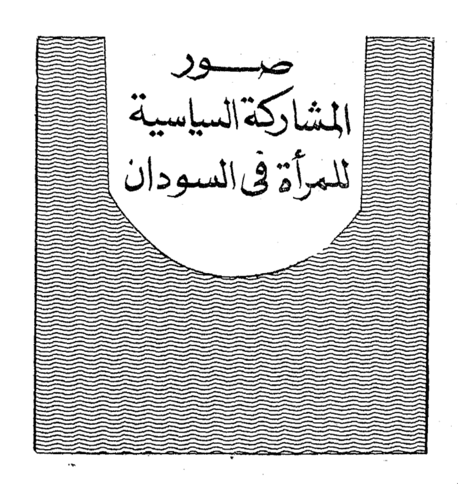
هل يسهم هذا فى الانتقال الى الديمقراطية ؟

هل من شأن الدور الأمومى للمرأة أن يمكنها من اتخاذ موقف سياسى معين ، لعله الموقف الوحيد فى أمريكا اللاتينية ؟

هل من الممكن أن تقدم المرأة تصورا لخطة سياسية لأمريكا اللاتينية ، منفصلة عن دورها الأمومى ؟

لا شك أن الضرورة تقضى باجراء مزيد من البحث التفصيلى حول هذا الموقف والمواقف العامة الأخرى التى تتخذها المرأة الأرجنتينية خلال السنوات الدكتاتورية (وذلك ـ على سبيل المثال بواسطة رابطة ربات البيوت اللائى بذلن نشاطا كبيرا فى ١٩٨٠ ، وحركة تعديل قانون الخدمة العسكرية الاجبارية ، وحركة تعديل سلطة الآباء) .

ولا شك أن اجراء دراسة مقارنة للخطب والآراء والتصريحات التى أدلت بها القوات المسلحة بشأن المرأة سوف يرشدنا الى تفسير العلاقة بين المرأة والسياسة خلال الحكم الدكتاتورى العسكرى فى الأرجنتين . ونحن نرى أنه من الضرورى أن تتركز هذه الدراسة على طريقة التعبير عن فكرة اقتصار دور المرأة على وظيفة الأمومة وكذلك التعبير عن البعد السياسى .



الصور «السياسية» و «المشاركة»

نظرة ناقدة

من الفروض السائدة الواسعة الانتشار فيما كتب عن دور المرأة وفحوى هذا الدور فى المجتمع أنه لا يتعدى ما يتخذنه من قرارات لاتجد لهـا صـدى فى كافة الأنظمة على اتساعها ، زد على ذلك ، أن مجتمعات الشرق الأوسط بالذات (وان كان ذلك مما ينطبق على كثير من مجتمعات العالم الثالث) تبدو كما لو كانت ذات طبيعة ثنائية منفصلة للرجال والنساء فى تكوينها ، فالميدان أمام الرجال عام وظاهر ، وهو للنساء خاص ومقيد وضيق لايتعدى شئون المنزل ، وبينما للرجال دورهم السياسى الفسيح المتسع ، فان كل مايشغل النساء لا يعدو المنزل الى السياسة مما أدى الى اثارة الحديث عن طبيعة القدرة وطبيعة السياسة ، ولأمر ما قام هذا الربط بين الفكرتين· الخاصة (المنزلية) والعامة (السياسية) فى هذين الاطارين ·

ومن خلال تلك التصورات وضع علماء الاجتماعيات فى الغرب فكرتهم عن متاع

بقلم : دكتور ز . ب . البكرى

و ى . م . كامير

بقسم الاجتماع بكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية بجامعة الخرطوم .

ترجمة : الدكتور حسين فوزى النجار

الكاتب والمفكر المصرى المعروف

الزوجية مما شاب آراءهم عن السلطة والشئون السياسية بصورة بارزة ، فجرت نظرتهم للسلطة وفقا لتقاليد العمل القديمة ، وأن مدلولهـا يقوم على حماية النظام الاجتماعى أو اقامته فى الاقليم من خلال السلطة الجبرية المنظمة عن طريق الممارسة كامنة أو بادية أو القوة البدنية ، ولهذا فان السلطة لاتعد علاقة اجتماعية من نـوع خاص ، ولكنها خلة تجسمت وقننت فى صـور معينـة للتركيب الاجتماعى ، وما من حاجـة للقول اطـلاقا بأن هذا التركيب الاجتماعى يدنو أو يقترب من أمثـاله فى الديمقراطيات الليبرالية فى الغرب .

وان كان من اليسير أيضا وضع تحليل نقدى لمفهوم المشاركة بعد ماشابها أخيرا من ابهام وغموض بعد المحاولات الأخيرة التى تقوم بها حكومات العالم الثالث للتنمية ، منذ سادت فكرة أن المشاركة للتنمية هى كل ما يحتاجه مجتمعات العالم الثالث حقا ، وأن غايتها لاتتحقق مالم يستوفيهـا الرجـل والمرأة معـا ، وقامت هذه الفكرة على فرضين متناقضين :

أولهما : أن تخيل هذه المشـاركة فى بلدان العـالم الثالث (بمعاونة الخبراء

الأجانب) قد جاء على غرار ما كان فى غرب أوربا وأمريكا الشمالية حيث يدلى الأفراد بأصواتهم أو يعملون لتكوين أحزاب سياسية أو قيام جماعات للضغط توجه مسار السياسة ، وأحيانا مايتم قياس المشاركة على المستوى الشخصى لمعرفة الطريقة التى يدار بها العمل ومن ذا الذى يتولى الادارة العامة ، وفى أكثر الأحايين تقوم هذه الأسس على ما كان من ولاية رسمية سابقة لهذه التنظيمات والخطوات التى تتبع من جديد لاختيار القادة مع تغير السلطة ، ولهذا فانهم يتقدمون بصورة مبتورة للمشاركة وخاصة فى العالم الثالث حيث الانتخابات عامل واحد من بين عوامل عديدة لتنظيم الجماعات العديدة التى تفرض وجودها على الحكم وعلى طرق الاختيار ، وحيث يكون للأطراف السياسية غير الرسمية الاختيار الأول فى الساحة السياسية فى أكثر الأوقات قبل الجماعات الوظيفية القادرة ، والعائق الاكبر أمام أى محاولة لقياس المشاركة السياسية للنساء فى دراسة عملية التصويت وعضوية المنظمات الرسمية ، هى أن سياسات العالم الثالث تتم فى الواقع خارج المؤسسات السياسية التقليدية ، ثم أن سياسة الانتخابات حين تجرى ، ليست سوى خيط واحد بين خيوط عديدة تتفاوت فى شرعيتها منها الاضرابات والانقلابات والمظاهرات ، ووراء كل هذا مايتم من مساومات بين الحكومة ، وان قامت على أسس دستورية ، والجماعات ذات النفوذ فى المجتمع . ومن ثم فان أية محاولة لقياس المشاركة النسائية فى السياسة بالتركيز على المؤسسات السياسية التقليدية ، على هدى الأوضاع الديمقراطية فى الغرب تغرق فى محيط من السطحية والبعد عن الحقيقة .

أما الفرض الثانى الذى أقام عليه الغرب نظرته للمشاركة فى النظام السياسى، فاعتباره أنها مستقلة تماما عن المشاركة فى ميدان الانتاج ، ولهذا فانه بالرغم عن الدور الذى تلعبه المرأة فى ميدان الاقتصاد ، فان هذا الدور لم يتطرق اليه القياس اطلاقا لأنه يقف غالبا على حاجيات الأسرة والانتاج المنزلى ، وهذه التفرقة بين « العام » و « الخاص » وفقا لتحليل « تكر Tucker » وصلتها بفكرة المشاركة تحجب استمرارية النشاط الاقتصادى للمرأة فى دورة تراكم رأس المال ، وتخفى الصلة بين تكاثر دور المرأة فى سوق العمالة وما تستنفده من أجور فى هذا السوق، طالما كانت النظرة الى مشاركة المرأة على هذه الصورة من التجزئة ، فان التصويت بوصفه قياسا للمشاركة السياسية ، يغدو مثالا للعمل فى سبيل الأجر وصورة أساسية للقياس فى المشاركة الاقتصادية .

ومن الطبيعى أن تلقى مثل هذه النظرة نوعا من التأييد لدى حكومات العالم الثالث فى ممارستها للاستقلال السياسى ، وأخيرا ، ومع الاعتراف بالدور الذى قامت به المرأة الى جانب الرجل فى الكفاح للتحرر ، فان مكانتها ونفوذها بقيا ضئيلين ، بالرغم من الاعتراف الرسمى لها بحق المساواة ، وان أضنى ذلك المستويات العليا من المجتمع فان المحاولات التى تمت لتغيير هذه الأوضاع المادية الجارية لقهر المرأة كانت ضئيلة ، وظلت قاصرة على الوضع المادى والاقتصادى يجر المرأة الى ميدان النشاط



خريطة بوضع السودان

الاجتماعي ، وتم ذلك على سبيل التوافق اليسير لجر الرجل الى ميدان العمل المنزلى ، حيث لايتناول الرجل أجرا عليه • وقد استمرت هذه التفرقة بين الجنسين فى ميدان العمل منذ بدأت فى البيت ، حتى انتقلت الى المصنع والمكتب والحقل ولم تتعد هذه الوعود الكلمات على حد سواء فكرا وعملا •

وما نحب أن نؤكده أولا هو ان هذه التفرقة في المجتمع بين ماهو خاص وماهو عام أو ماهو من خصائص المنزل وما هو من خصائص السياسة ، ليس لها وجود ، طالما أن النظرة على أية صورة من الصور تقوم على أنه من اليسير على المرأة أن تنال حقها فى المشاركة السياسية الفعالة اذا ما خرجت من تلك الدائرة الخاصة الى الأبنية السياسية العامة ، وسواء اتفقنا مع « مارجريت ستاسى ــ Anil Avachat » فيما ذهبت اليه من أن المرأة لا تستطيع أن تتلقى التوجيه من دائرة النفوذ العام وحده ، فان المسألة هى فى العلاقة بين هذه الدائرة من النفوذ العام ، ودائرة النفوذ الخاص للأسرة وهى الدائرة التى ظل الرجل لسنوات طوال صاحب الرأى الأول فيها، فاذا تابعنا هذه الحجة متابعة منطقية فان علينا أن نثبت ضرورة اعادة البناء الداخلى للمجتمع اعادة جذرية للقضاء على هذه التفرقة الى خاص وعام فى النظام حتى تتم المشاركة السياسية للمرأة •

كما نحب أن نؤكد من ناحية ثانية أن المشاركة السياسية تبقى دائما مسألة تتعلق بالطبقة العليا من المجتمع مالم تتصل اتصالا مباشرا بالدور الاقتصادى للمرأة ومدى مشاركتها فى الدائرة الاقتصادية مع التقييم التام لكلا الدورين ، وكل ما نبغيه من جهد أن تكون هذه النقاط موضع الاعتبار لتثمر فكرة المشاركة ثمرتها وتؤتى أكلها افي سلوك المرأة وحياتها افي المجتمعات النامية •

ويبقى بعد هذه التقدمة أن نتناول فيما يلى من هذا المقال المدى الذى وصلت اليه المرأة فى المشاركة السياسية أو ما تشارك فيه فى الوقت الحاضر فى المجتمع السودانى مع العناية بصورة خاصة بالمقارنة بين الجنوب والشمال فى السودان •

صور الاقتصاد السياسى

الاقليمى فى السودان :

أن التباين بين الشمال والجنوب فى السودان هو تباين جغرافي وثقافي وان كانت الصورة البارزة لهذا التباين فى الوضع الحاضر صورة تاريخية ترجع الى فترة الاستعمار • وقد نم ذلك عن التناقض التاريخى الذى غرسه الاستعمار وثابر على تنفيذه والتوسع المطرد فى سيطرة الانتاج الرأسمالى وعلاقات الانتاج ، ولهذا فانه يمكن رد هذا التباين أولا الى تغلغل النظام الرأسمالى بصورة مخلة وما نجم عنه من نتائج متنوعة فى تغيير التركيب الاجتماعى الوطنى •

وقد خضع الشمال منذ القرن الرابع عشر لمؤثرات عربيـة قوية وثقافة اسلامية بينما بقى الجنوب حفيظا على مأثوراته وتعاليمه الدينية المحلية ، وهو ما أخذ يتغير بصورة بالغة تحت الحكم الاستعمارى حين جاءت البعوث التبشيرية الى المنطقة وتمتعت بحرية تامة ، وهو ما يعنى أن ثقافة الشمال كانت عربية اسلامية بينما خضع الجنوب لمؤثرات مسيحية قوية ، الا أن هذا التباين الثقافى لاينفصل أبدا على أية صورة من الصور عن المتغيرات الاقتصادية والتنمية التى طبعت كلا الاقليمين نتيجة للسياسة الاستعمارية وتابعت مسيرتها منذ الاستقلال •

وكان الاهتمام البريطانى بالسودان كمورد للخامات (والقطن بالذات) وسوق للسلع الصناعية ، وخلال خمس حقب خضعت موارد الانتـاج كمـا كانت فى النيل الأزرق ومنطقة القضـارف تحت الحـكم الاسـتعمارى لألوان مباشرة من التحول الرأسمالى ، بينما ارتبطت مناطق أخـرى ككوردفان ودارفور فى الغرب بسـوق الصادرات من خلال الرأسمالية التجارية •

وبقى جنوب السودان يعـانى من التخلف نتيجة لاهمال الانجليز ، فقد كان استغلال المناطق الاستوائية الأخرى فى الأمبراطورية البريطانيـة أقل تكلفة منه فى جنوب السودان • وعلى العكس من ذلك كان من اليسـير نسبيا تنمية زراعة القطن وخاصة فى منطقة الجزيرة ، وكانت زراعة القطن قبل ، الحكم الاستعمارى ، محدودة بحاجة الاستهلاك المحلى ، فأخذت تنتعش وتلقى المزيد من الاهتمام ونمت صـادراته نموا بالغا فى ظل الاستعمار •

وكانت مناطق زراعة القطن على مقـربة من الخرطـوم مركز الحـكم والادارة والرأسمالية التجارية ، مما كان سببا للاهتمام بوسائل النقل والمواصلات ، فحظيت بالأولوية ، وتم مد الخطوط الحديدية الى البحر ، وزودت الموانىء بالتيسيرات اللازمة، وبدىء بسواكن ثم تلاها بور سودان، وبقى هذا الاتجاه سائدا خلال الحكم البريطانى، واسـتمر من بعد ، وكانت النتيجة هذا التفاوت البالغ فى التنمية الاقتصـادية والاجتماعية فى شتى مناطق القطر ، ومع هذا النمط من الانتـاج الرأسـمالى فى استغلاله للشمال وقد بدا فى الاهتمام بالمشروعات الزراعيـة الواسـعة وطرق الرى الآلى ، بقى الجنوب بعيدا عن وسائل الانتاج الرأسمالى ، يغلب عليه منتجات الرعى وقليل من الانتاج الزراعى •

ويسود الشمال وشقه من الغرب سكان ينحدرون من أصول عربية ، يتميزون باقترابهم من البحر وقد غدا أكثر قربا بعد ظهور الخطوط الحديدية ، كما يسر لهم النيلان الأزرق والأبيض نقل البضائع المستوردة ومواد التصدير الخام ، كما أتاحت لهم ثقافتهم اقبالا ناميا على اسـتهلاك السلع الصناعية ، وقد مارس أهل الشـمال والغرب لقرون طوال التجارة الخارجية وكان لديهم قدر وان كان ضئيلا من الموهبة المالية الا أنها كانت سمة على قدر هام من التحضر ، وأدت هذه العوامل جميعا الى قصر التنمية على المناطق التى يقطنهـا العـرب • فنمت المراكز التجارية وافتتحت

المدارس وسرعان مازودت الادارة الاستعمارية بحاجتها من الوظائف المكتبية والكتابية الصغرى .

ومع هذا التباين الثقافى وغيره من أنواع الاختلافات الأخرى بين قبائل الشمال والجنوب اتخذ الانجليز سياسة التفرقة تجاه الجنوب فوقفوا دون التحام الشمال بالجنوب فى الوقت الذى فتحوا فيه الميدان فسيحا للمسيحية ومدارس الأرساليات ، حتى أن تعليم اللغة العربية فى الجنوب كان يجرى باستخدام الأبجدية اللاتينية ، وهو ما يعنى أن الأطفال لايتعلمون الا مايراه الانجليز من كتابات وليس لهم أن يقرأوا شيئا آخر . وكان من الواضح أن السبب الكامن وراء هذه السياسة هو عزل الجنوب عما يجرى فى بقية القطر .

وتشهد نهاية عام ١٩٤٦ نقطة تحول فى سياسة الانجليز فى جنوب السودان فقد جاء التطور السياسى السريع وتحرك السودانيين لطلب الاستقلال ليحمل الانجليز على عكس ما ساروا عليه فى سياستهم الانفصالية خلال أربعين عاما سابقة فعملوا على أعداد أهل الجنوب للحياة فى السودان المستقل وما تدعو اليه الضرورة من توطيد صلة الجنوب بالشمال .

وكانت ثورة الجنوب عام ١٩٥٥ نذيرا بأحداث جسام ، فقد أخذ الجنوب يطالب بالحكم الذاتى فى نظام فيدرالى للسودان فلم يلق استجابة ، وسادت سياسة الاستعراب والاتجاه الاسلامى ، ولجأ كثير من القادة الذين نالوا قسطا من التعليم الى المنفى حيث قامت تنظيمات سياسية عديدة تعمل على تحقيق الاستقلال الذاتى للجنوب . وأخذ الآلاف من أهل الجنوب يفرون لاجئين الى البلاد الأفريقية المجاورة ، وأصبحت حرب العصابات هى الصورة البارزة للحياة فى الجنوب مما عاق خطط التنمية الاقتصادية والتعليم ، وفى عام ١٩٧٢ وبعد سبعة عشر عاما من الحرب الأهلية عقدت اتفاقية السلام فوحدت مديريات الجنوب الثلاث فى ادارة تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتى داخل السودان وأعلنت جوبا عاصمة للاقليم ومقرا للادارة والحكومة المدنية ونصف دسته من الوزراء أو ما قارب ذلك .

وبصفة عامة كان نشاط رأس المال التجارى (وقد بدأ على يد الأجانب والمهاجرين ، وأخيرا على يد التجار السودانيين) ضئيلا فى الجنوب وظلت صلته بالسوق الرأسمالى ضعيفة ، الا أن خطاه أخذت تتقدم بعد الاستقلال عندما أخذت الحكومة بتشجيع الرأسمالية الزراعية ، بتقديم القروض المجزية عن طريق بنوك التسليف الزراعية . وقد عاقت الحرب الأهلية المحاولات التى تمت لجذب الأهالى فى الجنوب الى اقتصاديات النقود (كما كان الغرض من « مشروع زاندى ـ Zandescheme وكانت الوسيلة لهذه الغاية فتح شهية الأهالى للاستهلاك بعرض السلع الاستهلاكية الجذابة ـ وهناك مايقرب من ثلث السكان الذين يعيشون على الرعى فى السودان بعيدين عن أى نشاط انتاجى فى الجنوب وحده ، ولايبيعون

غير القليل من مواشيهم بالقياس الى أخوانهم فى الشمال ، ومع دخول السلع الاستهلاكية والتوسع فى التعليم نمت مبيعات المواشى حتى فى جنوب السودان ٠

وأدى خلل التنمية بين الشمال والجنوب الى هجرة واسعة من الجنوب الى الشمال وتحتل قوة العمالة المهاجرة من الجنوب نسبة كبرى فى القوى العاملة فى الشمال وخاصة فى أعمال البناء والخدمة المنزلية ٠

ويدل الانفاق الحكومى الثابت ، وخاصة عندما تسلمت حكومة الجنوب وقد بلغ حوالى ٣٢ مليون جنيه استرلينى سنويا من الدخل العام ، فظهر أن الجنوب يعتمد على الشمال ، الا أن الحصة التى خصصت للجنوب لم تستخدم فى الانتاج ، وأنفقت على الجهاز الحكومى فى صورة مرتبات وأبنية ، وتستهلك المرتبات القدر الأكبر منها ٠

وغايتنا من هذا العرض التحليلى أن نثبت أنه لايمكن الفصل بين مكانة المرأة وصور المشاركة الاقتصادية والسياسية فى الاطار القائم للاقتصاد السياسى للسودان ٠

المرأة قبيل العهد الاستعمارى وبعده :

تقول « رودا ريدوك ـ Rhoda Reddock » :

«اذا ما كان لنا أن نقوم بتحليل نفسية الامبريالية السياسية ، والقهر الطبقى والعنصرى ، فان محور الجدل يدور كله حول السلطة المفروضة على المرأة ولم يكن أسوأ مافى الاستعمار ، فى نظر البعض ، أنه لم يغتصب الأرض فحسب ، ولكن المعركة الحامية جرت عندما ظهر أن المستعمرين ، أو الطغاة يأخذون بخناق المرأة ويتحكمون فيها » ٠

ويعنى هذا القول أن المرأة قد عانت نوعين من الاستغلال ، أولهما ، أنها أخذت تعانى الى جانب بقية السكان من قهر الادارة الاستعمارية والسياسات العديدة التى اتخذها المستعمرون لتحقيق مراميهم ، وثانيهما هذا القهر الناجم عن الوضع المعين للمرأة ، فى « ساحتها الخاصة » ساحة الأسرة ، فقد اتجهت السياسة الاستعمارية الى الابقاء على دور المرأة الثانوى فى الأسرة ، أو وقفها عند هذا الدور الثانوى ، وهو مانبينه فى المقارنة بين مكانة المرأة فى فترة ماقبل الاستعمار وفى فترته بدأ بالحالة فى الجنوب ٠

والمعلومات عن مكانة المرأة فى فترة ما قبل الاستعمار فى الجنوب جد ضئيلة ، وكل مايتاح منه يأتى على لسان الرجال مما يلقى ظلا من الشك على حقيقتها وان كان من اليسير بوجه عام أن نقرر أن حقوق النساء والرجال ومسئولياتهم قد قننت وصورت على أساس متواز أكثر منه طبقيا ، وأن النشاط والأنظمة لكلا النوعين قد مضيا معا فى كلتا الساحتين الخاصة والعامة ، وبتعبير أدق كما يرى « ميلجيس ـ Millgis أن المرأة كانت صاحبة الشأن فى كل شىء ماعدا الحروب ٠

وفيما يتصل بقبيلة النوير يقرر « شارون هتشنسون Sharon Hutchinson فللنساء تلك الحقيقة الممتعة التالية :

« ان اعتماد الرجال على جهد النساء الانتاجي والغذائي يؤكد للمرأة نصيبا هاما من السيطرة ، واعتماد كل منهما على الآخر يتضمن نوعا من استقلالية كل منهما عن الآخر ، فللنساء حقهن المطلق في ميدان النشاط القاصر عليهن وبالتالى ساحتهن من السيطرة والتأثير ، وفي قدرتهن فضلا عن هذا أن يطحن بالمحالفات السياسية ، وأن يقضين على التفرقة فى النظام الطبقى للرجال باستغلال ولاء أطفالهن لهن » .

وفى نفس الوقت نرى مكانة المرأة في الشمال تختلف عنها في الجنوب ، ومن الملائم أن نقارن بين المرأة فى الحضر وبين المرأة في الريف (بالذات فى المناطق الرعوية) ففى المراكز الحضرية القليلة القائمة ، ترى المرأة قابعة في المنزل ، تحكمها تعاليم الاسلام فى الفصل بين الجنسين ، فأصبحت بمنأى عن الساحة العامة ، أما المرأة فى المناطق الرعوية فقد كانت فى وضع أفضل بالقياس الى ذلك ، كما يقرر « ابان كنيسون ــ Tom Cunnison » فيقول : أنهن يتمتعن بحياة طليقة ليس فيها اعتزال ولهن بذلك قدرة على التأثير في الساحة العامة من خلال معايير عرفية معينة ، وان كن لايتمتعن بأية حقوق سياسية مقررة فأنهن قادرات على التأثير فى اتخاذ القرارفيما يتعلق بمهام سياسية معينة بما يشعنه عن سمعة (سواء طيبة أو غير طيبة) المرشحين ، وبهذا تلعب المرأة فى المجتمع الرعوى دور القاضى العرفى فى الحكم على أخلاق الرجال .

والسؤال التالى هو الى أى حد كان للاستعمار دوره المؤثر على المرأة بمختلف طوائفها ، وبالذات فى ميدان التعليم والتوظف ، وقد كان للاعتبارات السياسية والاقتصادية أهميتها البالغة في موقف الاستعمار تجاه التعليم والمعاهد التعليمية وهو مايبدو واضحا تجاه تعليم المرأة ، فلا نجد في كل ما كان من تصريحات ومذكرات متبادلة حول التعليم فى السنوات الأولى للاستعمار ما يشير الى تعليم المرأة ، ولم يحدث قبل عام ١٩٢٠ أن عين مراقب لتعليم البنات فى السودان ، وافتتحت أول مدرسة لأعداد المعلمين فى الشمال عام ١٩٢١ ، ولم يكن هناك غير خمس مدارس ابتدائية للبنات فى كل السودان الشمالى .

ولم يكن ثمة ما يعتذر به الاستعمار عن النكوص عن تعليم المرأة غير المحافظة على التقاليد الاسلامية . أما التفسير الحقيقى لهذا الموقف فناجم عن التصور الاستعمارى المحدود للتعليم باعداد النفر اللازم لخدمة مراميهم السياسية والادارية وليس للمرأة دور فيها ، ومن الممتع أن نشير الى ما كان من السلطات الاستعمارية فى تبريرها لسياسة التعليم فى الشمال باستغلالها واستثارتها لطغيان الرجال وتعزيز فكرتهم عن تبعية المرأة للرجل .

وزيادة على ذلك فان المقررات والبرامج فى مدارس البنات مختلفة عنها فى

مدارس البنين ، فالمستوى التعليمي أكثر ضآلة وأكثر ما يحتوى من تعليم الفنون الطرزية وأشغال الأبرة وما شابه ذلك ، وعندما دعت الضرورة الى انشاء مدرسة صغيرة للقابلات عام ١٩٢١ لم تكن هناك حتى أية محاولة لتعليم البنات القراءة والكتابة خلال فترة اعدادهن لهذا العمل ، وكل ما كان من جهد حثيث تدريب الفتيات على تمييز العقاقير بالنظر والشم ·

وفى تلك الفترة كانت البعثات التبشيرية تسيطر على التعليم فى الجنوب ، وقد منحتهم الحكومة الاستعمارية كامل الحرية حتى فى العمل الطبى ، فأنشأوا العديد من المدارس ، وأخذوا يحولون الأهالى الى ديانتهم ، وقبل أى شىء آخر أخذوا يقيمون العوائق أمام الثقافة العربية الاسلامية ، ولم تكن هناك أية مدرسة للبنات فيما قبل منتصف العشرينيات ، وفى بواكير الثلاثينيات ، أنشأ المبشرون حفنة من المدارس الأولية ، ولم يعين مفتش انجليزى للمدارس فى الجنوب الا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مما يعنى أن التعليم قد بقى حتى ذلك الوقت تحت سيطرة الأرساليات التبشيرية ، ولم تكن هناك عند جلاء الانجليز عن السودان عام ١٩٥٦ أية مدرسة ثانوية للبنات فى الجنوب ، وكانت هناك مدرسة واحدة اعدادية للبنات لاغير ·

واذا كانت سياسة التعليم الاستعمارية فى الشمال قد عملت على بقاء الوضع التقليدى الأوفى للمرأة ، فانها فى الجنوب قد عملت على دعم الانفصال ، ولم يكن فرض القيم المسيحية بقصد تغيير الوضع التقليدى المتميز للمرأة فى الجنوب ومشاركتها فى الحياة السياسية ، وانما كان القصد منه تأهيلها لتقبل القيم البورجوازية الغربية لمكانة المرأة ، وجاءت على الأخص بالتفرقة بين الدور العام والدور الخاص ، كما أشرنا من قبل ، ولم يكن لها وجود فى الجنوب ·

وكان الأثر العام لهذه السياسات تعزيز العزلة السياسية للمرأة ، والقضاء على أية بادرة للمشاركة فى الحركات السياسية ، وكان من الواضح أن مصلحة الاستعمار تدعو الى بقاء نصف الرعايا خارج الساحة السياسية ·

ومن الطبيعى أن تبقى الفرص التى تتاح للمرأة فى الوظائف ذات الأجر المرتفع ضئيلة الى أقصى الحدود بسبب تعليمها القاصر ، وحاجتها الى المهارة والخبرة المطلوبة · وحتى هذه الفرص الضئيلة قد عاقتها تشريعات العمل الجائرة ومن قبيل ذلك تشريع الوظائف الوقتية للمرأة اذا ما تزوجت ·

المرأة بعد الاستقلال :

ومن المسائل الجوهرية أن تبقى هذه السياسة فى ظل الاستقلال (وبالذات فيما يتصل بالأحوال الاقتصادية) فقد بقى الوضع الأدنى للمرأة قائما بصورة بارزة ولم يكن ثمة تغيير ملحوظ ، ولم تعترف البرامج الوطنية العديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى وضعتها الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ بأهمية

المشاركة النسائية فى عملية التنمية · ولم تتضمن خط التنمية ، بما فيهــا الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٠ ــ ٧٧) أية مشروعات ذات هدف محدد لتعزيز نصيب المرأة فيهــا ، ومن قبيل ذلك أيضـــا خطـــة السنوات الست (١٩٧٧ ــ ٨٣) فقد أغضت عن ذلك تماما ، ولم يتوقع أحد أى تبدل فيها ·

وكان دواعى الحكمة الرسمية فى نظرتها للتنمية الاقتصادية ودور المرأة ، أن ترى الانتاج (والمجتمع بوجه عام) قسمة بين القطاعين الحديث والقديم ، فزيــادة الدخل القومى يقوم على التوسع فى القطاع الحديث ، وخاصة منذ اعتمد على الأفادة من التكنولوجيا الحديثة ، وافساح المجال أمام مشاركة المرأة فى القطاع الحديث فى أى جهد للتنمية طالما أن مستقبل القطر يعتمد ، كمـــا يبـــدو ، على الانتـــاج فى القطاع الحديث ·

ومع اتجاه هذه النظرة عرف أن ١٠٪ من عدد النساء السودانيات قادرات على ممارسة النشاط الاقتصــادى ، ويفضى مثل هذا التقدير عن عمل المرأة فى الزراعة وفي تربية الماشية والتسويق وغيرها من نشاط اقتصادى ــ فليس هناك من عمل ، كما يقال ، سوى نقل المياه والوقود وطحن الحبوب مما يمكن أن يعد من قبيل النشاط الاقتصادى اذا ما كان من المناطق الحضرية أو تم عن طريق استخدام الآلة ·

وكانت هذه النظـرة موضـــع النقد فى كثير من النواحى ، فقــد أغفلت فى ثنائيتها هذه التداخل الأساسى بين قطاعى الاقتصاد ، كما يعوزها التحليل التاريخى لشرح كيف أن هذين القطاعين قد أخذا ينموان تلقائيـــا مع الادراك الحقيقى لطبيعة كل منهما · فليست المشكلة خلافا تكنولوجيا ولكنه خلاف فى طبيعة علاقات الانتاج ، فالقطاع القديم يقوم على علاقات الانتاج غير الرأسمالية ، بينما يقوم القطاع الحديث على علاقات الانتــاج الرأســمالية وفى هذا تقرر ، أنه مالم تزدد مشــاركة المرأة ، ويتحسن وضعها ، فان الأثر الناجم عن توسع القطاع الرأسمالى الحديث سينتهى الى النقيض ، لتبقى المرأة تابعة ، وسنعرض فيما يلى كيف يحدث ذلك فيما هو قائم فى الوقت الحاضر فى جنوب السودان وفى شماله ، لنبدأ بالجنوب ·

وأهل الجنوب مزارعون أساسا ، وان كانت هناك بعض الجماعات الرعوية ، وتشابه عمل المرأة فى كل نواحيه ، وحيث لا توجد ، كما بينا من قبل ، أية سيطرة لعلاقات الانتاج الرأسمالية ؛ فان من الخطأ الزعم بأن أهل الجنوب مازالوا سادرين فى تكوين مجتمعات استقلالية منفصلة كما يدعى علماء الأجناس من أمثال « ايفانز بريتشارد ــ Evans Pritchadd » اذ أنهم يتصلون اتصالا وثيقا خلال التسويق فى المناطق العديدة الاخرى ويمارسون النمط الرأسمالى للانتاج فى اتصالات عديدة تتم بينهم ، وخاصة فى خروج الأعداد الغفيرة من الشباب من المنطقة الى غيرها ·

والزراعة قوام الحيـــاة الأكبر ، فيزرع الذرة ، والذرة الصيفى ، والدخن ، والكاسافا ؛ والفول الســـودانى ، والسمسم ، والبطاطس ، والبطاطا ، والبقول ،

أما المحاصيل التجارية فهى القطن والطباق ، وتعمل المرأة فى كل هذه الأنواع من الزراعة وفى الظروف العادية يكون الانتاج مشاعا بين أفراد الأسرة ، وتعم الحاجة اليه فى الواقع كل جماعات الأسرة والجيران (سواء ما كان مطهيا أو البقول) كظاهرة من ظواهر الكرم أو الاقتسام عند الحاجة ، وقد تطور البناء الأسرى وصور الانتجاع تبعا لأوضاع تؤدى بالأسر الى العمل فى وحدات صغرى تسمح للأفراد بالتعرف التام فى المحاصيل ، ويتسنى للمرأة هى الأخرى بالذات بعد محصول جيد أن تتعرف فى جزء من غلتها كما تحب بعيدا عن حاجة الاستهلاك ، فتقوم مثلا بصناعة البيرة المحلية المسماه مريزا للبيع ٠

والمرأة فى أغلب الأوقات مثقلة بالعمل ، كما أنها تبدأ العمل فى باكورة حياتها وتستمر فى العمل الى سن متأخرة ، وكما هى العادة فى المناوبات الزراعية ، تقوم المرأة بأكبر نصيب من العمل الزراعى ، ولا غرابة فى أن تضطلع بأثقل مهامه وتبعاته، وعادة ما يكون عمل الرجل على نوبات (وان كان أكثر مشقة) ، وأكثر ما تقوم به المرأة كل يـوم أن تبذر الحب ، أو تنقى الأعشـاب ، أو تزرع الأرض ، أو تحصد المحاصيل ، وصناعة الطعام مما تجنيه ٠ والانتاج الحيوانى كالزراعة قوام الحيـاة أساسا ، وان كانت منتجات الألبان وجلود الحيوان تباع أحيانا لسد النفقات العاجلة، ويتسم تقسيم العمل فى الانتاج الرعوى بالمرونة عامة ، وتتباين الواجبات تبعا لحاجة الأسرة ، والتغيرات الموسمية للسكان ، وأوضاع المنتجعات والقرى ٠

وتضطلع المرأة بمسئولية الأعمال التقليدية ، كتجهيز الطعام ، والنظافة ورعاية الأطفال ، ويتم طهى الطعام مرة واحدة أو مرتين فى اليــوم ، فى موقد عـام يجمع وقوده من الغابات ، وكثيرا ماتقوم المرأة بجلب المياه من مسافات بعيدة ثلاث مرات يوميا ، وأحيانا أربع مرات ٠

كما تضطلع أيضـا بكافة الأعمال الجارية كتسييح الزبد أو السمن أو هرس الحبوب أو طحنها ، وتشارك زيادة على ذلك فى كثير من أعمال البنـاء والصناعات الأخرى ٠ ويتباين ما يشارك به الأفراد لاكتساب من المال اللازم للانفاق ، اذا ما جدت الحاجة اليه ، تباينا كبيرا ويخضـع لمؤثرات عديدة ، كالحاجة الى النقد والفـرص السانحة للانفاق ، وما يقدمه السوق المحلى من انتاج ، وان كان هناك اتجاه ملحوظ لحاجة المرأة الى النقود التى تزيد على حاجياتها المعاشية وواجباتها المنزلية ٠

وللطباق أهميته البالغة ، لا للاستهلاك المحلى فحسب وانمـا لكسب النقود ، ودخل الشخص من الطباق ملك له ، رجـلا كان أم امرأة ، ولما كان الرجـال هم الذين يتنقلون لبيع الطباق فانهم يتقاضون لقاء ذلك مايزيد على المرأة ٠

وتلعب المرأة فى الحبوب دورا بارزا فى النشاط الاقتصادى ، وقد تزايد هذا الدور بسبب هجرة الذكور للعمل فى أماكن مختلفة من البلاد ولاسيما فى الشمال ، حيث يتسع المجال مع التنمية وحيث تتوفر فرص العمالة والأجور ٠

وهناك ثلاثة أنواع من العمل المأجور لها أهميتها الاقتصادية البارزة فى المناطق الريفية : العمل الموسمى ، وعمل التراحيل لأجل طويل ، والعمل الدائم نسبيا ، فالأعمال الموسمية للكبار من الرجال ممن ينزحون الى الشمال للعمل فى المشروعات الزراعية لمدة شهرين أو أربعة أو أكثر خلال موسم الجفاف ، يكسبون منها ما يكفى لسد نفقاتهم أو نفقة واحد أو اثنين من أقربائهم .

أما عمال التراحيل الذين يعملون لآجال طويلة فيمكثون عاما أو أكثر للعمل فى الصناعة وعادة ما تكون فى المدن ، وغايتهم من ذلك كسب أكبر قدر من المال يدخرونه لشراء الماشية أو البدء فى عمل خاص . والنوع الثالث من عمال التراحيل يحقق نوعا من الصلات البارزة بالريف . والصورة البارزة لنوعية عمال التراحيل ، أن أجورها أقل بكثير مما لو كان العامل يقوم بنفقة أسرته من طعام وملبس ومسكن مما يكسبه فى محل عمله .

ووجود هذا القطاع للأعاشة لمثل هؤلاء العمال مما يتيح لهم نفقة حياتهم طالما أنهم لاتتاح لهم فرص الأجر الدائم بما يحتاجه من تكلفة اجتماعية واقتصادية لضمان العمالة المطلوبة ، والنقطة الهامة التى تتصل بظاهرة عمال التراحيل ، أنها عملية آلية تتجدد وفقا للصورة الدائمة للتنمية الرأسمالية الجارية فى الشمال دون الجنوب، وهى ظاهرة منطقية طالما كانت النظرة الى الجنوب بعيدة عن المنفعة المنشودة ، وخاصة على المدى القصير .

وفيما يلى أثر ذلك على حياة المرأة ومشاركتها السياسية :

ـ تضطلع المرأة فى الجنوب بالعمل فى المنزل وفى الزراعة على السواء الى جانب عملها فى رعاية الأطفال وتربيتهم وما يتبع ذلك . ونتيجة لذلك تضطرب حياة الأسرة الطبيعية لغياب الذكور من الآباء والأخوة والأعمام .. الخ .

ـ لاتجد المرأة غير وقت قليل لنفسها مما يحول بينها وبين الانتفاع من أى عمل آخر كالتعليم أو لزيادة الدخل ، ولهذا فان نسبة المقيدات فى المدارس من الريفيات فى بحر الغزال لاتزيد على ٥٪ .

ـ وهناك قصور من ناحية التجمعات الرسمية فى القرى مما يمكن أن يكون أداة للمشاركة أو لمطالبة المرأة بحقوقها واحتياجاتها أو لتحسين ظروفها المعيشية ، ولهذا فان الرجال بالرغم من غيابهم مازال لهم الدور البارز فى القطاع العام للادارة واصدار القرارات .

ـ وبينما يضطلع النسوة بعملية الانتاج بعيدا عن طبيعة الانتاج الرأسمالى فان التوسع فى النمط الرأسمالى قد أفرز مشكلات معينة ، مما يفسر بقاء المرأة غارقة فى انتاج المحاصيل ذات العائد النقدى ، وبيع الماشية ، وصناعة البيرة طلبا للنقود .

المرأة فى شمال السودان :

من الضرورة بمكان ، لما هو عليه وضـع المرأة ومكانتها فى الشمال فيما بعد الاستقلال ، أن نميز بين مراتب المرأة ، فان مايسمى « تحديث الزراعة » قد أدى الى الاقلال من مكانة المرأة ، بالرغم من رفع معدلات المشاركة فى الانتاج ، فالأجور الحدية فى الاتجاه الى الوظائف ذات المرتب بدلا من العمل الذاتى واستقلال المرأة كمصدر للعمالة الرخيصة قد أدى الى نمو الرأسـمالية الزراعية ، هذا بالاضافة الى اكتراء النسوة الفقيرات من بين الطبقات المملقة فى الريف للعمل فى أراضى الأغنياء قد أدى الى نمو التفاوت الطبقى وزيادة الأجراء فى ظل العلاقات الرأسمالية ، ثم أن المرأة على العكس قد تأثرت باستيراد السلع الرخيصـة التى حلت محل انتاج المرأة اليدوى ، مما أدى الى نقص الدخل وخاصة بين نساء البادية ٠

وفضلا عن ذلك ، فان من الأهمية بمكان أن نميز فى مناطق الشمال الحضريه بين نسوة الطبقة البرجوازية ونسوة الطبقة العاملة وهن الكثرة الغالبـة ، فمن بين نساء الطبقة البرجوازية كثرة المتعلمات ومن يشغلن وظائف الحـكومة بطابعهـا البيروقراطى ، ويستوحين مكانتهن من انتمائهن الى الطبقـة الوسـطى الحضرية بمؤسساتها العديدة فى اتساعها وامتدادها الأسرى ، ومع ما تلنه من تعليم فانهن يبقين فى مكانة أدنى وفقا للبناء الأسرى وتبعا للأفكار الدينيـة العديدة فى تبريرها لبقاء المرأة داخل ساحتها الخاصة ٠

ومن ناحية أخرى فان المرأة العاملة فى المناطق الحضرية ، تجد نفسـها راغمة على البحث عن عمل مأجور (الى جانب أعمالها المنزليـة) لاستكمال دخـل الأسرة المتواضع ، فتتقاضى أجورا منخفضة مما يرفع من نسبة التضخم فى تلك المناطق ٠ ومهما تكن هذه الدخول فانها لا تؤدى الى أى نوع من الاستقلال الاقتصادى ، بل تذهب جميعا لاعاشة الأسرة ، ولا تملك القدرة على توزيع الدخـل أو استخدامه ، ومع أن معظم الأعمال التى تشغلها المرأة أعمال يدوية لاتحتاج الى مران فانها بالكاد محرومة من هذا المران : لأن أكثر الاستثمارات (وبالذات استثمارات رأس المال الأجنبى) تقوم على التكنولوجيا المتقدمة المستوردة ، مما يقف حائلا دون فرص العمالة للمرأة ، طالما أن العمل قليل ، ومن الطبيعى أن يستأثر به الرجال ٠

المرأة والمشاركة السياسية :

كان أول تنظيم نسـائى خاص عـام ١٩٤٦ وكان السودان مازال خاضـعا للاستعمار ٠ وسمى هذا التنظيم « رابطة النساء السودانيات » وقام به بعض النسوة المتعلمات فى السودان من أبرزهن الدكتورة خالدة زهير ، وفاطمة طالب وقد قامتا

برياسة التنظيم وأعمال السكرتارية ، وكانت غايته رفع مستوى المرأة السودانية ، وفى سبيلها أنشأ هذا التنظيم الأول مدرسة ليلية لمحو الأمية وتعليم الخياطة والاقتصاد المنزلى والتمريض ، وقد تطورت هذه المدرسة أخيرا فتحولت الى مدرسة ابتدائية للبنات ، ونظمت سلسلة من المحاضرات الاسبوعية تناولت المشكلات الاجتماعية ، والمعلومات التى تتناول صحة المرأة ٠

وكانت عضويتها مقصورة على المتعلمات مما حال دون توسعها كما أنها ظلت مقصورة على الحضر ٠ واتصل نشاطها بالاتجاهات السائدة حينذاك ، وبالذات التفرقة السياسية المتفاقمة ، والمطالبة بافساح المجال أمام القوى العديدة الممثلة لمصالح الفئات الطبقية على اختلافها مما حمل قيادتها وبعض عضواتها الى تركها والانضمام الى « جمعية ترقية المرأة » التى انشئت فى أم درمان عام ١٩٤٧ ، ولم يكن قيامها هى الأخرى بعيدا عن التطور الجارى حينذاك ، وخاصة ما كان من صراع بين أسرة المهدى وتنظيمها السياسى والجمعيات السياسية الأخرى ٠ وتمثل تنظيمات المهدية مصالح طبقة ملاك الأرض من الأرستقراطية السودانية ، وتشنيع لسياسة الاستعمار ، وكان تطور هذا التنظيم النسائى بعض ما اهتداه من تأثير على الطبقة الوسطى المتعلمة بتبنى مطالب المرأة ، فقال ببعض المحاولات ، وان لم يتح لها النجاح ، للانضمام الى اتحاد المعلمين ، الذى وقف معارضا للنقابات الشرعية مفضلا عليها تحقيق أهدافه كاملة ٠

وكان النشاط قاصرا على تنظيم المحاضرات عن جغرافية السودان وتاريخه ، ومحو الأمية ، وتكوين مكتبة، وتيسير القاء المحاضرات العامة ، الا أن التنظيم ظل عاجزا عن أن يقوم بخطوة ملحوظة من التقدم لاقرار مشاركة المرأة السياسية أو تغيير وضعها ، مما يعزى الى عزلة القيادة ، وبالذات تلك العزلة مابين القيادة المهدية وأنصارها من الفقراء ٠

الا أن قيام اتحاد المرضين عام ١٩٤٨ ، وقد ضم الى عضويته أكثر المرضات كان له أثره البالغ فى يقظة الوعى النسائى ، وتنظيم صفوفهن للكفاح المباشر للوصول الى حقوقهن فشاركن فى المظاهرات والاضرابات ٠٠ الخ ٠ وفى عام ١٩٥٥ فازت احدى المرضات بمقعد فى اللجنة التنفيذية للاتحاد ٠

وفى عام ١٩٤٨ تقدم عدد من معلمات المرحلة الابتدائية بطلب الى سلطات الاستعمار لانشاء نقابة ، ولم يلق غير الرفض وانذارهن بالكف عن هذا النشاط ، مع التشديد بنوع خاص على أن ذلك مما لايليق بالمرأة السودانية طالما أن ذلك يعنى الاختلاط اذا ما شاركن فى أى نقابة للرجال ٠ ومع هذا الزعم بحماية قيم المرأة السودانية وتقاليدها ، اقتصر الاذن للمعلمين باقامة اتحاد ثقافى ، ومرة أخرى تجدد الكفاح بين القيادات التعليمية ، واستمر الحاح البعض على تحويل الاتحاد الثقافى الى نقابة عاملة لها كل مقومات العمل النقابى ، بينما دعا آخرون الى الاندماج التام

في تنظيم أسرة المهدى ، وأخيرا ظفر المعلمات بانشـاء نقابة عام ١٩٤٩ برياسة نفيسة المليك ٠

واستمرت هذه النقابة تعانى من موقف الاحتلال تجاه تعليم المرأة مما أثقل كاهل القيادة بضغوط عديدة ، الا أنها حققت أول كسب لها عام ١٩٥٧ حين قامت وزارة التربية بفصل عـدد من المعلمات المتزوجات وفقا للقانون الاستعمارى الذى يقضى بفصـل المعلمة عند الزواج ، وأدى موقف الاتحـاد الحازم الى تغيير هذا القانـون عام ١٩٦٠ ، الا أن نشاط الاتحاد قد أخذ يتقلص حتى انتهى تماما عام ١٩٦٨ ٠

وجاءت بداية هذه التنظيمات ونهايتها فى الحقبة الاخيرة من الحكم الاستعمارى مع بداية قيام الأحزاب السياسية والتنافس الجاد فيما بينها ، وكانت هذه الأحزاب تمثل المصالح العديدة للطبقات المختلفة وعلى رأسها مصالح طبقة ملاك الأراضى والطبقة الوسطى من المتعلمين فى الحضر ٠ ويمكن أن يعزى أفول هذه التنظيمات ونهايتها الى قصـور الادراك الصـحيح لمكانة المرأة والعوامل الحقيقية والحيوية التى تحدد موقفها ومكانتها ٠

وقد قامت هذه التنظيمات أساسا على أكتاف الطبقـة الوسـطى فى المناطق الحضرية ، وهو ما يعنى نوعا من الجهل بحقيقة مطـالب المرأة فى الريف ، أو حتى مطالب النسوة الفقيرات فى المناطق الحضرية ، هذا فضـلا عن النسوة فى المناطق النائية كالجنوب مثلا ، وقد كن بعيدات نسبيا عن أى تجمع سياسى ، كالنقابات مثلا التى قامت لتمثل المصالح التى تتباين وتختلف عن تلك التى تقوم عليهـا الجماعات السياسية التقليدية بمالها من وسائل التغيير المحددة ، وفى خلال الخمسينيات ومع اشتداد الحركة الوطنية أخذ الاحساس بحاجة المرأة الى تنظيم جديد يعلى من شأنها ويحقق لها مزيدا من المشاركة ، وقام الاتحاد النسائى مرة أخرى عام ١٩٥٢ يضم نخبة من النسـوة المتعلمات ممن سـاعدن على قيام التنظيمات الأولى ، بلغ عددهن خمسمائة فى أم درمان ومن شروط العضوية أن يكن من الملمات بالقراءة والكتابة ، وان كان هذا الشرط قد أهمل فيما بعد لأنه يحول دون عضوية الكثيرات ، ومع ذلك كانت كثرة الأعضاء من المعلمات والممرضـات والطالبـات والعاملات فى الوظائف الحكومية والقلة من ربات البيوت ٠

واتسعت فروع الاتحـاد وامتـدت على يد معلمات المرحلة الابتدائيـة من غير المتزوجات ولهن من وقت الفراغ ما يتيح لهن التفرغ للنشـاط ، وامتدت فروعه الى الجنوب على يد الشماليات فى المدن الرئيسة « كالملكال » ، و « واو » و « جوبا » وقامت لجان متخصصة منها ما هو مؤقت لتنفيذ قرارات الاتحاد ومشروعاته وقد وصل الى قمة نشاطه ما بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٦ ٠

وقد شهد عام ١٩٥٨ أول انقلاب عسكرى (بعد الاستقلال عام ١٩٥٦) وصاحبه اتجاه الى كبح نشاط الاتحادات وغيرها من التنظيمات الأخرى ، كما عطلت كل صور الانتخابات .

وفى عام ١٩٥٩ أخذت الحكومة تعوق نشاط الاتحاد بدعاوى مختلفة ، وان لم تستطع أن تقضى على نشاطه تماما ، فظل يعمل بصورة غير رسمية وخاصة عن طريق مجلة « صوت المرأة » وهى من طلائع المجلات النسائية خلال تلك الفترة وكانت احدى المنابر القليلة لتبادل الآراء والمناقشات الحرة ، واستمر هذا الوضع الى عام ١٩٦٤ حين عاد نظام تعدد الأحزاب .

وبالتالى عاد الاتحاد الى متابعة نشاطه فى مضمار الحركة الوطنية ، وخاصة فى العمل على قيام حكم ديمقراطى ، وكانت طلائعه الأولى فى مقدمة الركب مما أدى بقيادة الاتحاد الى سلوك هذا الطريق الجديد بعيدا عن الأساس الذى قام عليه . فلم تعد الأهداف القديمة التى كان يعمل لها موضع اهتمام الجيل الجديد أو عناية المرأة الحضرية ، وشهد أواخر الستينيات هبوطا فى شعبيته .

وفى عام ١٩٦٨ كانت المرة الأولى التى تشترك فيها المرأة فى الادلاء بصوتها فى انتخابات عامة ، وقد أجريت الانتخابات (وخاصة فى الريف) فى أيام للنساء وأخرى للرجال ، ولم تحضر المرأة أية اجتماعات أو لقاءات سياسية فى المناطق الريفية ، ووصلت الى المسئولين عدة شكاوى عن منع الرجال للنساء من الادلاء بأصواتهن وقد شكل النسوة قوة انتخابية كان لها أثرها فى تأرجح الأصوات الا أن الكثيرات لم ينتبهن الى هذا الاحتمال ، ولم يكن لهن تنظيمات رسمية (فيما عدا الاتحاد النسائى) تشعرهن بأهميتهن على الساحة السياسية، هذا الى أن المرأة فى الجنوب كانت تعانى من نتائج الحرب الأهلية حتى عام ١٩٧٢ التى أدت الى اضطراب الحياة الأسرية وحملت الألاف من الجنوبيين الى الهرب الى الأقطار المجاورة أو الاختفاء بين الأخرين وقد وجد كفاح الجنوب كثيرا من العون من تنظيمات تشترك النساء فى عضويتها ، وان لم يعم تنظيم نسائى معين ، وكان ما حدث فى الشمال مقطوع الصلة بما حدث فى الجنوب من تطور وخاصة فيما يتصل بوضع المرأة .

وقد استمر هذا الوضع قائما حتى قيام الحكم العسكرى الحاضر فى مايو ١٩٦٩ ، واتخذ الشيوعيون واليساريون وغيرهم من التقدميين جانب هذا النظام فى البداية ، حتى زالت الغاشية بفشل السياسة الحزبية القديمة فى القيام باى تغيير أساسى فى هيكل المجتمع السودانى عن طريق سلسلة من « التنظيمات الشعبية » واقامة حكم شعبى محلى ، وكان من المفروض أن تقوم هذه التنظيمات الشعبية بتغيير وضع الفئات المطحونة فى المجتمع (بما فيهم النسوة والشباب) عن طريق المشاركة، وكان من المتوقع أن يقوم هذا الحكم المحلى بتغيير أنماط القيادات التقليدية المحلية

(التى قامت على أساس النظام الاستعمارى للادارة الوطنية) فى كلتا الناحيتين الريفية والحضرية بانشاء مجالس محلية منتخبة تمركز فيها قدر واف من الوظائف والواجبات، ولتوكيد جانب المشاركة خصص للمرأة ٢٥٪ من عضوية هذه المجالس .

وما أن انحاز النظام الى جانب اليمين حتى قام بحل الاتحاد النسائى وأطاح بكل قياداته السياسية المتطرفة ، وأحلت الحكومة مكانه تنظيما جديدا باسم « اتحاد المرأة السودانية » واختيرت قياداته أساسا من بين قيادات الاتحاد القديم .

وكان من المتوقع أن يقف الاتحاد الجديد الى جانب النظام ، ويحفز المرأة الى اقتحام القطاع الرأسمالى الحديث ، وانفسح المجال أمام المرأة لتولى المناصب الحكومية العليا ممن وقفن الى جانب النظام .

وقام الاتحاد الجديد بافتتاح فروع له فى عدد من الأماكن فى البلاد ركزت نشاطها فى الدعوة للنظام مما جذب اليه أعدادا من البرجوازية الصغيرة فى الريف والحضر حققت مصالحها فى استقرار النظام وبقائه بينما وقفت أكثر النسوة المتعلمات ضد الاتحاد بسبب خضوعه وامتثاله .

ومع تمثيل النساء بنسبة ٢٥٪ فى عضوية المجالس المحلية فقد فشل فشلا ذريعا فى اكتساب كيان فى اتخاذ القرار ، ففى كثير من تلك المجالس (ولا سيما فى الريف) لم يصل العدد الى نسبة ال ٢٥٪ ، وطالب عدد من هذه المجالس باعادة النظر فى هذا الشرط بحجة حماية القيم السودانية التى تحول بين المرأة والمشاركة العامة ، ونمت دراسة أجريت فى مدينة أم درمان عام ١٩٧٨ ــ ٧٩ عن عديد من الشكاوى من الجانب النسائى فى المجالس ضد الأساليب التى يتبعها الرجال للحيلولة بينهن وبين شئون المجالس وسياستها ، وكان الرجال من الأعضاء يحركون النساء للتصويت الى جانبهم فى بعض المسائل ، ويخضع النساء تبعا للعلاقات الأسرية والعنصرية والولاء السياسى للآباء والاخوة والأزواج .. الخ .

ويمكن اجمال الأسباب التى تشرح هذا الوضع فيما يلى :

أولا : الادعاء من جانب الرجال خاصة ، بأن النساء اللواتى لايتمتعن بسمعة طيبة ممن يشاركن فى الساحة السياسية لا يشجع الفضليات من النساء على المشاركة مما يؤدى الى المساس بالمكانة الاجتماعية للمشاركات .

وثانيا : أن ما يشاع عن فساد نظام الحكم المحلى لايشجع أعدادا غفيرة من كلا الجنسين ، والنساء بنوع أخص .

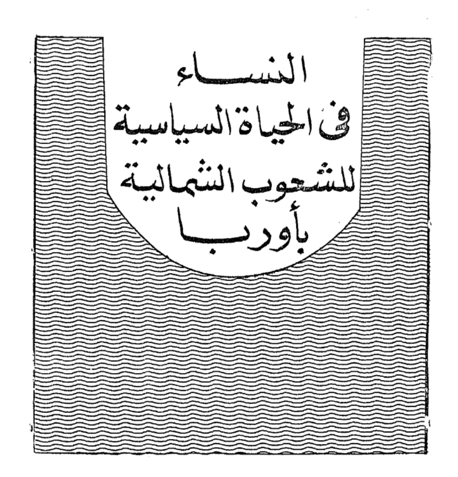
وثالثا : فان النسوة لايعين تماما تلك الفرص السانحـة التى يقدمها النظام ، ولا يقمن وزنا لتأثيرهن على اتخاذ القرار ، ولهذا فان الأمور التى تهم المرأة ، كمد أنابيب المياه الى المنازل وتيسير الخدمات الصحية ، يقررها الرجال وفقـا لحاجتهم ولا يتعدى موقف النساء اجترار الشكوى فيما بينهن بعد أن يتم كل شيء ·

وقد دلت الدراسات التى أجريت فى الجنوب عام ١٩٧٩ ، على أن البداية كانت على يد رجال الحكومة عندما يزورون القرية ويشجعون النساء على اقامة تنظيم يضم صفوفهن والا يتركون المكان حتى يختاروا القيادة ، ولم يحدث فى تلك القرى التى شهدت هذا الاجراء أن دعت القيادة المختارة الى اجتماع من نوع ما » وكانت الحجة أنها لا تفهم العناية من قيام اتحاد المرأة السودانيـة ، بالاضـافة الى احساسهن بالقصور والعجز فى القيام بدورهن لقصور الرؤيا وعجز الاشراف ·

واعترف أولئك النسـوة أخيرا بعجزهن عن تغيير الوضـع الذى يسلمن بانه غير ملائم ، وعلى الرغم من التيسيرات الرسـمية العديدة لافساح المجال أمام المرأة كانشاء المجالس المحلية وفروع اتحاد المرأة السودانية فان المرأة لم تعمل على الافادة منها ، ولأنها فرضت من أعلى فان التصور الذى قامت عليه كان متباينا مع ما تنشده المرأة من حلول ، هذا الى أن كثيرا من النسوة ممن لا يتفقن مع السـياسة القائمة (ولا سيما المتعلمات) قد نكصن عن ممارسة أى نشاط ، وتعانى المرأة فى الوقت الحاضر من قلة التنظيمات المستقلة والاختيارية التى يمكن أن تمارس الكفاح للوصول الى تغيير الأوضاع القائمة ·

وأخيرا ، فبالرغم من وجود تلك المسالك العديدة للمشاركة ، فان المرأة مازالت خاضـعة لبعض السياسات الاقتصـادية التى أدت الى تغيير دور المرأة تغييرا جذريا دون أن تزودها بالمتغيرات المناسبة ، والأساس فى هذه السياسات الاقتصادية أنها تستمد قوامها من التوسع الرأسمالى لطبيعة الانتـاج وما لازمه من تحلل النظام غير الرأسمالى للحياة ، هذا الى جانب أن هذه الاجراءات لاتسلك طريقا واحدا فى المناطق المختلفة ، وذلك هو العامل الأساسى فى تباين موقف المرأة فى السودان ·





مشاركة النساء فى الحياة السياسية فى البلاد الشمالية بأوربا ظاهرة واسعة النطاق بالقياس الى شعوب أخرى ، فعددهن فى البرلمان وفى المجالس مرتفع الى حد ما • ومنذ عهد قريب انتخبت امرأة رئيسة لدولة أيسلندا ، ورئاسة الوزارة فى النرويج تتولاها امرأة أيضا • الا أنه منذ عهد غير بعيد كان عدد النساء المشتغلات بالسياسة قليلا جدا • فى أى من النواحى زاد تمثيل النساء ؟ فى هذا المقال ندرس هذه المسائل مع وضع التأكيد الرئيسى على الموقف فى النرويج • ونقدم أيضا أدلة من البلاد الشمالية الأخرى كلما كان ذلك ممكنا •

نظرة الى الماضى

بدأت أول موجة عريضة من الحركة النسائية فى البلاد الشماليـــة فى القرن التاسع عشر عندما قامت حركة منظمة النساء وخاصة فى المدن حيث بدأت المثقفات من الطبقتين الراقية والوسطى التعبير عن استيائهن • وبعد ذلك بحين أنشئت منظمات رسمية ، أولا فى صفوف نساء الطبقة الوسطى ثم فى صفوف الطبقة العاملة ، فكونت

بقلم: توربيلد سكارد

تشغل مركز كبيرة الباحثين فى معاهد أبحاث العمل — ونشرت وأشرفت على اصدار عدد من الكتب باللغة النرويجية عن الشباب وسياسة النساء والحياة البرلمانية • وكانت عضوا بالبرلمان النرويجى ورئيسة مجلس الشيوية ومندوبة عن بلادها لدى الامم المتحدة ، وزعيمة اللجنة القومية التابعة لليونسكو •

ترجمة: الدكتور راشد البراوى

المستشار الاقتصادى باتحاد نقابات عمال مصر حاليا وكان قبل ذلك أستاذا بالجامعات المصرية ثم عضوا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى •

نساء الطبقة الوسطى منظمات خاصة لحقوق النساء طالبت بالحقوق السياسية وحق التعليم وفتح أبواب الاستخدام أمامهن • وناضلت نساء الطبقة العاملة أولا وقبل كل شىء ، من أجل تحسين ظروف العمل وتكوين النقابات •

ومنحت البلاد الشمالية النساء حق التصويت قبل أن أخذت به معظم الشعوب فى العالم الغربى • فطبق الاقتراع العام فى فنلندا عام ١٩٠٦ ، وفى النرويج عام ١٩١٣ ، وفى الدنمرك وأيسلندا عام ١٩١٥ ، وفى السويد خلال السنوات ١٩١٩ — ٢١ • كذلك كانت الدنمرك من أول الشعوب التى قبلت امرأة فى هيئة الوزارة • غير أنه برغم هذه التطورات ظلت مشاركة النساء فى الحياة السياسية أقل ما يمكن • فبعد الحرب العالمية • الثانية بسنوات قلائل لم يتجاوز تمثيل النساء فى البرلمان وفى المجالس المحلية عشرة فى المائة فى أى من البلاد الشمالية بأوربا ، وكان أدنى من هذا بكثير فى معظمها • ويقدم لنا الجدول رقم (١) الأرقام الخاصة بالنرويج •

عند نشوب الحرب العالميـة الثانية ألغيت معظم القيود القانونية على أنشطة النساء ، وبالقضاء على التفرقة القانونية تراءى لكثير من الناس أن المشكلات حلت •

الجدول رقم (١) • تمثيل النســاء فى المجالس المحلية والمجالس الاقليمية ، وفى البرلمان ومجلس الوزراء فى النرويج • أدخل بالتدريج حق النساء فى التصويت• وفى عام ١٩١٠ تقرر الاقتراع العام فى الانتخابات المحلية ، ثم فى الانتخابات العامة سنة ١٩١٣ • وانتخبت المجالس الاقليمية بالاقتراع المباشر لأول مرة فى عام ١٩٧٥•

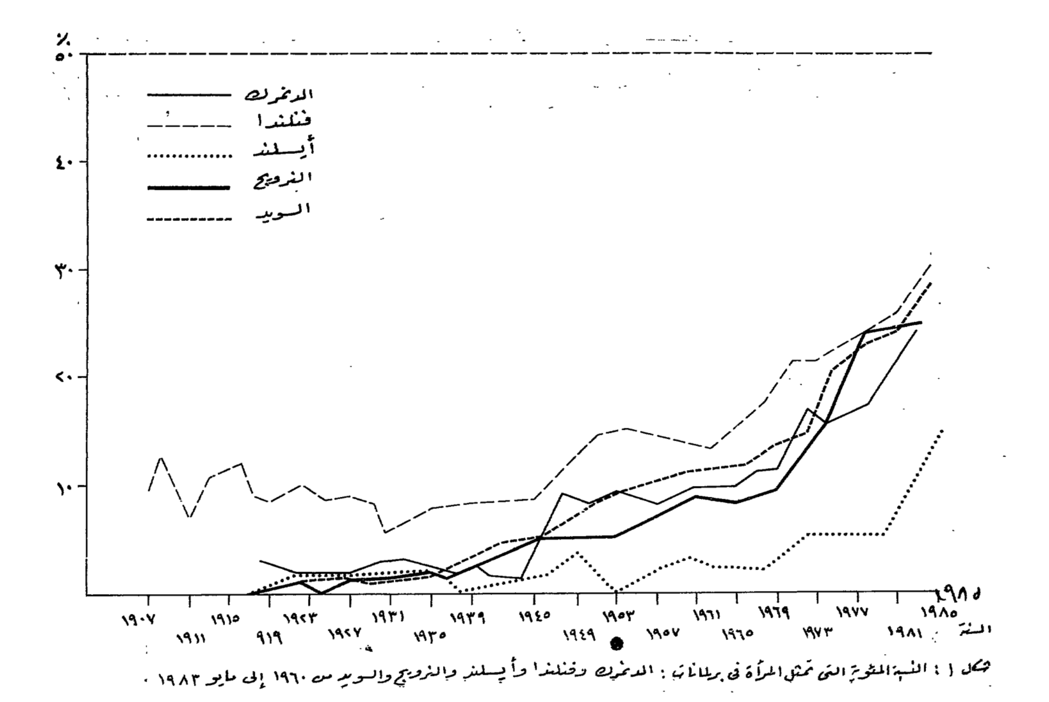
	السنة	المجموع الكلى	النساء	٪
المجالس المحلية	١٩٠١	١٢٤٢٨	٩٨	٨ر
	١٩٠٤			
	١٩٠٧	١٢٨٥٦	١٤٢	١ر١
	١٩١٠	١٣١١٦	٢١٠	١ر٦
	١٩١٣	١٣٤٥٧	١٩٧	١ر٥
	١٩١٦	١٣٧٤٧	١٩٢	١ر٤
	١٩١٩	١٣٩٩٢	١٥٧	١ر١
	١٩٢٢	١٤٤٤٤	١٤٩	١ر٠
	١٩٢٥	١٤٦٥٤	١٥٩	١ر١
	١٩٢٨	١٤٧٩٩	١٨٩	١ر٣
	١٩٣١	١٤٩٣٢	١٧٩	١ر٢
	١٩٣٤	١٤٩٧٥	١٣٤	١ر٦
	١٩٣٧	١٥٠٥٦	٣٨٣	٢ر٥
	١٩٤٥	١٥٠٧٨	٥١٢	٣ر٤
	١٩٤٧	١٥١٠٢	٧٣٠	٤ر٨
	١٩٥١	١٥٢٣٢	٨٩٠	٥ر٨
	١٩٥٥	١٦٤١٨	١٠٥٦	٦ر٤
	١٩٥٩	١٦٣٤٨	٩٧٨	٦ر٠
	١٩٦٣	١٤٣٤٣	٩٠٤	٦ر٣
	١٩٦٧	١٣٥٢٣	١٢٩١	٩ر٥
	١٩٧١	١٣٣٩٢	١٩٨٥	١٤ر٨
	١٩٧٥	١٣٥٤٥	٢٠٨٧	١٥ر٤
	١٩٧٩	١٣٧٧٢	٣١٤٠	٢٢ر٨
	١٩٨٣			
المجالس الاقليمية				
	١٩٧١			٥ر٤
		١٠٩٩	٢٧٤	٢٤ر٩
	١٩٧٩	١٠٩٩	٣١٧	٢٨ر٨
	١٩٨٣			

المصدر : الاحصاءات الانتخابية الرسمية وتورب (١٩٨٢)

تابع الجدول رقم (١)

	السنة	المجموع الكلى	النساء	٪
البرلمان	١٩٠٩	١٢٣	صفر	—
	١٩١٢	١٢٣	صفر	—
	١٩١٥	١٢٣	صفر	—
	١٩١٨	١٢٦	صفر	—
	١٩٢١	١٥٠	١	١
	١٩٢٤	١٥٠	صفر	—
	١٩٢٧	١٥٠	١	١
	١٩٣٠	١٥٠	٢	١
	١٩٣٣	١٥٠	٣	٢
	١٩٣٦	١٥٠	١	١
	١٩٤٥	١٥٠	٧	٥
	١٩٤٩	١٥٠	٧	٥
	١٩٥٣	١٥٠	٧	٥
	١٩٥٧	١٥٠	١٠	٧
	١٩٦١	١٥٠	١٣	٩
	١٩٦٥	١٥٠	١٢	٨
	١٩٦٩	١٥٠	١٤	٩
	١٩٧٥	١٥٥	٢٤	١٦
	١٩٧٧	١٥٥	٣٧	٢٤
	١٩٨١	١٥٥	٤٠	٢٦
				٧
الوزارة	١٩٤٥ أ	١٥	١	
	١٩٤٥ ب	١٤	١	٧
	١٩٥١	١٣	١	٨
	١٩٥٥	١٣	١	٨
	١٩٦٣ أ	١٥	١	٧
	١٩٦٣ ب	١٥	١	٧
	١٩٦٥	١٥	٢	١٣
	١٩٧١	١٥	١	٧
	١٩٧٢	١٥	٢	١٣
	١٩٧٣	١٥	٣	٢٠
	١٩٧٦	١٦	٤	٢٥
	١٩٧٩	١٧	٢	١٢
	١٩٨١ أ	١٧	٤	٢٤
	١٩٨١ ب	١٧	٤	٢٤
	١٩٨٣	١٨	٤	٢٢

المصدر : الاحصاءات الانتخابية الرسمية مينز (١٩٧٣) وتورب (١٩٨٢) .



شكل ١ : النسبة المئوية التي تمثل المرأة في برلمانات : الدنمرك وفنلندا وأيسلندا والنرويج والسويد من ١٩٦٠ إلى مايو ١٩٨٣ .

ولكن هذا لم يمثل سوى خطوة أولى · وفى الخمسينات والستينات من القرن الحالى ثار فى البلاد الشمالية جدل دقيق حول دور الجنسين · فى أول الأمر لم يمس النقاش الجماهير العريضة ولكنه أثر فى أناس مهمين يشغلون مراكز صنع السياسة وبدأت الأحزاب السياسية تضمن برامجها تدابير تدعو الى المساواة بل وأصبحت · المطالبة بالتغيير أشد الحاحا مع بدء موجة جديدة من الحركة النسائية فى بداية السبعينات · ان الحيوية الجديدة التى دبت فى حركة النساء نشأت فى موقف كانت المرأة فيه أفضل تعليما وعمالة أجيرة عن ذى قبل ، ولكن حيث ظل هناك تفاوت يلفت النظر بين المساواة الرسمية بين النساء والرجال من جهة والحقائق اليومية التى تواجهها المرأة من جهة أخرى · ففى سوق العمل كانت النساء لا تزال تحصل على الوظائف الادنى مكانة وأجرا والأشق من حيث ظروف العمل وفرص الترقى أقل · وبغض النظر عن مشاركتهن المتزايدة فى القوة العاملة ظلت المرأة تحمل معظم المسئولية عن العمل بالبيت ورعاية الأطفال · وكانت امكانيات التحكم فى الانجاب محدودة ، وكان عدد مراكز رعاية الأطفال فى أثناء النهار غير كاف ·

فى البلاد الشمالية أى الاسكندنافية نجد المشاركة السياسية التى نشأت من حركة النساء اتخذت صورا شتى · ففى الدنمرك وأيسلندا والنرويج ازدهرت مختلف الأنواع من الجماعات النسائية المستقلة · وفى السويد وفنلندا كان النشاط التنظيمى الجديد ضئيلا ، وتحقق العمل من أجل زيادة المساواة بين الجنسين عن طريق المؤسسات السياسية التقليدية وعن طريق منظمات النساء السياسية أيضا ·

الحملات الاعلامية وانتخابات المجالس المحلية

من الجهود السياسية الناجحة بوجه خاص الحملات الاعلامية التى شنتها نساء النرويج · وبالنسبة الى انتخابات المجالس المحلية فى الأغلب ، نظمن مظاهرات غير تقليدية اجتذبت اهتمام وسائل الاتصال بالجماهير وخلقت جدلا عاما واسع الانتشار ومركزا ·

ان نظام الانتخابات المحلية فى النرويج لا يسمح للناخبين بالتصويت لصالح حزب سياسى فحسب ولكنه يسمح أيضا بالتأثير فى اختيار من يمثلونه فى المجالس المحلية · والانتخابات فى النرويج نسبية ، فيحصل كل حزب على عدد من الممثلين طبقا لما يظفر به من أصوات · وتقدم الأحزاب قوائم بأسماء مرشحيها مرتبة حسب الأولوية ، وفى أمكان الناخبين تغيير هذا النظام اذا شاءوا · وثمة ميل فى صفوف الناخبين الى تفضيل المرشحين الذكور ، وعلى ذلك كان من الأمور الجوهرية محاولة زيادة التأييد للاناث المرشحات ·

فى عام ١٩٦٧ نظمت أول حملة لزيادة عدد النساء فى المجالس المحلية · وبينما كان النساء القوة الدافعة فى الحملة فقد تعاون تعاونا وثيقا مع الرجال البارزين فى

الحياة السياسية ، وهكذا قاد لجنة الحملة رجـلان هما رئيس الوزراء وينتمي الى الحزب الزراعى ، ورئيس وزراء سـابق من حزب العمال ٠ وكانت جميع الأحزاب السياسية ممثلة ، كما جرى تمثيل عدد كبير من التنظيمات النسائية ٠ وعن طريق وسائل الاتصال بالجماهير والمدارس شنت اللجنة حملة اعلامية ضخمـة وضعت التأكيد على اسهام النساء الثمين فى السياسة ٠ وجرى حث الأحزاب السياسية على ترشيح النساء وحث الناخبين على تأييدهن ٠ وبعد حملة عـام ١٩٦٧ زادت نسبة تمثيل النساء فى المناصب العامة من ٣ر٦ الى ٥ر٩ فى المائة (أنظر الجدول رقـم ١) ٠

وبالنسبة الى انتخابات عام ١٩٧١ فقد شن أكبر تنظيم نسائى حملة اعلامية تشبه كثيرا الحملة التى شنت قبل ذلك بأربع سنوات ، وفى هـذه المـرة بدون المساعدة من جانب السياسيين من ذوى المستويات العليا ٠ وفى الوقت نفسه أثار النساء فى داخل الأحزاب السياسية ضجة مطالبات بزيادة عدد المرشحات منهن فى القوائم ٠ كذلك درست مجموعات نسائية شتى وسائل كسب النفوذ السياسى ونظمن سرا استخدام أكثر أساليب التصويت فاعلية لصالح النساء ٠ كل هذه الجهـود ساعدت على تحقيق « **الانقلاب النسائى** » كما وصفه فيما بعد ، السياسيون البارزون فى الانتخابات لم تسفر فحسب عن زيادة عامة فى تمثيل النساء فى المجالس المحلية ، ولكنهن أيضا أصبحن أغلبية أعضاء المجلس فى ثلاث بلـديات (منها العاصمـة أوسلو) ٠

كانت الاستجابة ضجة فى الدوائر السـياسية النرويجية فخرجت الصحف تحمل هذه العناوين الرئيسـية : « الضربة القاضية النسائيـة فى الانتخابات » ، « النساء المحاربات السياسيات يستولين على مقر النفوذ عنوة » ٠ وبرغم انه لم تكن هناك معارضة من الرأى العام لمطالب النساء قبل الانتخابات ، فقد وجه اليهن الاتهام فيما بعد ، باستخدام « أساليب غير ديموقراطية » ــ حتى ولو كانت قانونية تمـاما وكثيرا ما استخدمها الرجال من قبل ٠ وبعد هذه الانتخابات بوقت غير طويل تغـير قانون الانتخابات على نحو يقلل من تأثير الناخبين على اختيار المرشحين الذين يتقدم بهم كل حزب ٠

وفى الانتخاب التالى للمجالس المحلية فى عام ١٩٧٥ لم تبين النتائج على مستوى الشعب كله تغييرا من ناحية انتخاب النساء ٠

لكن فى الأجل الطويل كان « الانقلاب النسائى » ذا عواقب أخرى أهمها التغيير الذى طرأ على موقف الكثير من النسـاء ٠ أصبحن أكثر اهتماما بالسياسة ونشاطا فيها ، وأظهرن شجاعة جديدة وطموحا جديدا وروحا جديدة ٠ وأكتشفت النسـاء اللائى انتخبن أن بامكانهن القيام بعملهن السياسى اليومى برغم التفرقة والمشكلات الأخرى ٠ وتأثرت أيضا اتجاهات الكثير من الرجال ، فبدأوا يفهمون أن النسـاء

كن جادات بشأن مطالبهن وسوف يستخدمن أصواتهن لتحقيق أهدافهن · وأدركوا أيضا أن النساء قادرات على الاضطلاع بوظيفة تتسم بالكفاءة ، وأنه حتى لو نشطن في اثارة مشكلاتهن فلن تنتج عن هذا كارثة أو ثورة ·

وبينما لم تنظم حملة اعلاميـــة في عام ١٩٧٥ اتحدت المنظمات النسائية قبل الانتخابات المحلية فى عام ١٩٧٩ ، وفعلن الشيء نفسه بالنسبة الى انتخابات عـــام ١٩٨٣ · فى عام ١٩٧٩ كانت الزيادة في تمثيل النساء أكبر منها فى أى وقت قبل ذلك ، فارتفعت النسبة من ١٥٫٤ الى ٢٢٫٨ فى المائة · ومرة أخرى ظفرت المـــرأة بأغلبية فى ثلاثة مجالس محلية ، ولكن فى هذه المرة لم تثر ضجة ·

المجالس الاقليمية والانتخابات البرلمانية :

فى انتخـــابات المجالس الاقليمية والبرلمان فى النرويج يقترع الناخبـــون لصالح حزب وهو الحزب الذى يقرر المرشحين الذين تضمهم قوائمه · والانتخابات نسبية ، وهكذا لو حصل حزب على تفويض واحد فان المرشح الأول فى القائمـــة ينتخب ، واذا حصل على تفويضين يتم انتخاب الأول والثانى وهكذا ·

وجرت التقاليد حتى عام ١٩٧٥ بأن يكون نصيب النساء فى المجالس الاقليمية منخفضا جدا · فأعضاء هذه الهيئات الاقليمية لم يكونوا ينتخبون بطريق الاقتراع المباشر ، ولكن كانت تختارهم المجالس المحلية ومن صفوف أعضائها · وهذه المجالس كان ، يسيطر عليها الذكور سيطرة قوية ، ونادرا ما اختيرت نساء للمجالس الاقليمية (فى بداية السبعينات لم يمثل النساء سوى ٥ فى المائة) · ومع ذلك عنـــدما أدخل نظام الانتخابات المباشر فى عام ١٩٧٥ ارتفع عدد النســـاء بدرجة كبيرة ، والظاهر أن الانتخابات المباشرة كانت مفيدة للنساء (أنظر الجدول رقم ١) ·

فى الانتخابات البرلمانية بالبلاد غير الاشتراكية إتجاه عام الى الانتخابات النسبية فى الجهات متعددة الأعضاء وذلك لعرقلة تمثيل النساء بأقل مما يتحقق فى انتخابات الأغلبية فى الجهات التى يمثل كل منها عضو واحد (Rule, 1981) ·

وتجرى النرويج أيضا انتخابات نسبية لشغل مقاعد البرلمان · فى الماضى كان ترشيح النساء وانتخابهن مرتبطا ارتباطا واضحا لعدد ممثلى الحزب فى كل جهة · فكلما زاد عدد الممثلين الذين يحصل عليهم الحزب عظمت الرغبة فى ترشيح امرأة واحدة على الأقل لتشغل مقعدا فى الجمعية الوطنية · ليس من المقبول فى الغالب أن يمثل حزب فى جهة بامرأة فقط أو برجل وامرأة ، ولهذا فمعظم الأعضاء الاناث فى البرلمان ينتخبن من جانب أحزاب الجهـــة ، وهى الأحزاب التى تحصـــل على ثلاثة تفويضـــات أو أكثر · كذلك تبدى الأحزاب ميـــلا واضـــحا الى قبول مزيد من النساء لشغل المراكز الأدنى بالقوائم حيث يقل احتمال انتخابهن · وعموما كان الإتجاه أنه كلما زادت أهمية المركز قل عدد النساء (Shard, 1980) ·

وفى أيسلندا والسويد نفس النوع من الانتخاب البرلمانى المطبق فى النرويج ، ويمكن تتبع نفس الأنماط بالنسبة الى ترشيح النساء (Shard and Haavia Mannila, 1983) • ومع كل ، فبرلمان أيسلندا من الصغر بحيث لا تميل الانتخابات النسبية الى مساعدة تمثيل النساء فى الجمعية الوطنية ويبين بحث عام عن البرلمانات فى البلاد غير الاشتراكية أن حجم البرلمان فى حد ذاته ليس له تأثير على نصيب النساء من أعضائه (Rule, 1981) • ولكن صغر حجم برلمان أيسلندا ويضم ٦٠ عضوا فقط ، بالاضافة الى عدد كبير من الدوائر الانتخابية والاحزاب السياسية ، يسفر عن موقف نادرا ما يحصل فيه حزب الجهة أى الدائرة على أكثر من ممثل واحد أو اثنين • وعلى ذلك نادرا ما تدخل النساء البرلمان • ففى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت نسبة النساء فى البرلمان الأيسلندى منخفضة جدا . وتقل كثيرا عنها فى البلاد الاسكندنافية الأخرى ، ففى نهاية السبعينات وصلت نسبة التمثيل الى ٥ فى المائة فقط • ومهما يكن من أمر ففى انتخابات مايو ١٩٨٣ حدثت زيادة فوصلت النسبة الى ١٥ فى المائة (أنظر الجدول رقم ٢) •

واشتراك النساء فى المجالس المحلية فى أيسلندا دون أيضا فى البلاد الشمالية الأخرى • ففى انتخابات عام ١٩٧٨ شكلت النساء ٦ فى المائة من الممثلين ، وارتفعت النسبة الى ١٣ فى المائة فى عام ١٩٨٢ (Gudmunds dottin) 1983 • ربمـــا يكون هناك تردد عام بالنسبة الى الساسة من الاناث فى أيسلندا • كذلك لعل الظروف الانتخابية على المستوى المحلى غير مواتية للنســـاء نظرا لأن المجالس المحلية صغيرة للغاية ، فمتوسط العدد فى كل منها خمسة أعضاء فقط • وعلاوة على ذلك فأيسلندا هى البلد الشمالى الوحيد الذى لا يزال يوجد فيه انتخابات الأغلبية على المســـتوى المحلى فى بعض الكوميونات (Sinkonner, 1983) •

وفى الدنمرك وفنلندا يسمح نظام انتخاب البرلمان للناخبين بالتأثير على اختيار الممثلين • والنظام الدنمركى معقد للغاية ، فهو يقدم بدائل تصويت مختلفة تجعـــل للأحزاب والناخبين تأثيرا متباينا : فى واحد منها تقرر الأحزاب وحدها اختيار من يمثلونها ، وفى غيره يمكن أن يكون للناخبين تأثير مباشر لو شاءوا • وفى فنلندا يحدد • الناخبون فعلا أيا من مرشحى الأحزاب ســـوف ينتخب ، فالناخب يعطى الأفضلية لكل من الحزب والمرشح • وكان برلمان فنلندا يضم من النساء نسبة تزيد الى حد ما على مثيلتها فى البلاد الأخرى (أنظر الشكل رقم «١») • قد يكون هذا مرتبطا بنظـام التصويت ولكن من الممكن أيضـا أن يكون تقبل الأعضاء الاناث فى البرلمان أكبر فى فنلندا منه فى غيرها • (أنظر الجدول رقم «٢»)
(Havaio-Mannila, 1979)

وعلى العمـــوم وباستثناء أيسلندا كان تمثيل النســـاء فى برلمانات البـــلاد الاسكندنافية متشابها بصورة تلفت النظر خلال فترة ما بعد الحرب ، برغم الاختلافات فى الأحوال الاجتماعية والاقتصادية ، وانتشار الطابع الحضرى ، والعوامل الثقافية ، والموقف السياسى والنظام الانتخابى • وفى بلاد غربية أخرى فعدد النساء فى الجمعية

الجدول رقم (٢) • تمثيل النســاء فى المجالس المحليــة والمجالس الاقليمية والبرلمان ومجلس الوزراء فى البلاد الشمالية بأوربا ، وذلك فى يونية ١٩٨٣ • تضم الدنمرك ٢٧٥ كوميونا ، ١٤ مقاطعة ، وتضم فنلندا ٤٦١ كوميونا وفى أيسلند ٢٢٤ كوميونا (ليس فى هذين البلدين هيئــات منتخبة على المستوى الاقليمى) • وفى النرويج ٤٥٤ كوميونا ، ١٩ مقاطعة ، والأرقام عن الســويد هى ٢٧٩ ، ٢٣ على التــوالى •

البلد	المجالس المحلية			المجالس الاقليمية			البرلمان			الوزارة		
	المجموع	نساء	٪	المجموع	نساء	٪	المجموع	نساء	٪	المجموع	نساء	٪
الدنمرك	٤٧٦٩	١٠٠١	٢١	٣٧٠	٧٥	٢٠	١٧٩	٤٢	٢٤	٢٧	٤	١٥
فنلندا	١٢٧٧٧	٢٨٣٥	٢٢	غير متوافر			٢٠٠	٦٢	٣١	١٧	٣	١٨
أيسلند	١١٩٢	١٤٨	١٢	غير متوافر			٦٠	٩	١٥	١٠	١	١٠
النرويج	١٣٧٧٢	٣١٤٠	٢٣	١٠٩٩	٣١٧	٢٩	١٥٥	٤٠٠	٢٦	١٨	٤	٢٢
السويد	١٣٣٦٩	٣٨٣٩	٢٩	١٧٠٥	٥٣١	٣١	٣٤٩	٩٦	٢٨	١٩	٥	٢٦

المصدر : الاحصاءات الانتخابية الرسمية Gudmund sdottin (١٩٨٣) ، Shard and Heavio - Mannik (١٩٨٣) •

الوطنية نادرا ما يتجاوز ١٠ فى المائة (Skard and Haavio-Mannila, 1983)
ومع كل فبعد الانتخاب الأخير تراوح عدد النساء بين ربع وثلث الممثلين فى برلمانات الدنمرك وفنلندا والسويد والنرويج ·

وفى المجالس المحلية أيضا كانت مشاركة النساء متشابهة جدا فى الدنمرك وفنلندا والنرويج والسويد منذ الحرب العالمية الثانية وان كانت المشاركة أعلى قليلا فى السويد منها فى البلاد الأخرى (Sinkonner, 1983) ·

الأحزاب السياسية :

تقوم الأحزاب السياسية فى البلاد الشمالية بأوربا بدور حراس أبواب الهيئات المنتخبة · فباستثناء أيسلندا بدأت هذه الأحزاب تتكون فى نهاية القرن التاسع عشر وتركت علاقتها على الحياة السياسية بالقرن العشرين · وبصورة متزايدة فمعظم المرشحين الذين يتقدمون الى انتخابات البرلمان والمجالس المحلية رشحتهم الأحزاب السياسية · فلكى ينجح المرشح فى الانتخاب يلزم بوجه عام أن يتقبله حزب ما ، فضلا عما ينطوى عليه هذا من الدعم المالى ·

وفى جميع البلاد الاسكندنافية نظم تقوم على تعدد الأحزاب ؛ واذا تجاوزنا عن بعض التعديلات فالساحة السياسية تسيطر عليها أحزاب خمسة تنتظم فى كتلتين : الأحزاب المحافظة والليبرالية والزراعية من ناحية ، والأحزاب الاشتراكية الديموقراطية والأحزاب الشيوعية من ناحية أخرى (Berglund and Pesonen, 1981) وتقوم الأحزاب على أساس تقسيمات ثقافية واقتصادية واجتماعية شتى برغم أن المجتمعات الشمالية فى فترة ما بعد الحرب كانت متجانسة نسبيا · وكان تأثير الحركات الشعبية وخاصة الحركة العمالية قويا الى حد ما ، وتكتسب المثل العليا عن المساواة والعدالة والتضامن أهمية مركزية ، وتحظى سياسة دولة الرفاهية بتأييد عريض ·

ويوفر نظام تعدد الأحزاب قنوات بديلة للمشاركة السياسية ، ومعظم الأحزاب صغيرة نسبيا وأبوابها مفتوحة · وبهذه الصفة كانت تتقبل بوجه عام المطالب المتعلقة بزيادة المشاركة من جانب النساء ·

ففى النرويج أصبحت نساء كثيرات أعضاء فى الأحزاب السياسية فى السنوات.

أعضاء الأحزاب (أنظر الجدول رقم «٣») · ولكن كانت هناك المقاومة التقليدية لتعيين النساء فى المواقع الحزبية القيادية · ولمقاومة هذا الاتجاه أدخل حزب الأحرار وحزب الأحرار الاشتركى نظاما المحصص فى منتصف السبعينات من القرن الحالى ، فقررا وجوب أن تضم كافة الهيئات المنتخبة فى داخل الحزب ٤٠ فى المائة على الأقل.

الجدول رقم (٣) تمثيل النساء فى الأحزاب السياسية فى النرويج فى عام ١٩٨٢

الحزب(١)	أعضاء البرلمان			المؤتمر الوطنى			المجلس الوطنى			المجلس التنفيذى			لجنة العمل			أعلى مركز لامرأة
	المجموع	نساء	٪	المجموع	نساء	٪	المجموع	نساء	٪	المجموع	نساء	٪	المجموع	نساء	٪	
اليسار الاشتراكى	٦٧٤٠	٢٦٩٦	٤٠	٢٢٥	١٠٧	٤٨	٢٧	١١	٤١	١٥	٧	٤٧	٧	٣	٤٣	نائب رئيس
العمال	١٠٠ر٠٠٠	؟	٤٠	٣٠٠	١١٣	٣٨	٢٢	١٠	٤٥	١٥	٦	٤٠	٣	١	٣٣	رئيس
الأحرار	١١٤٨٢	٤٨٦١	٤٢	٢٠٩	٨٥	٤١	٣٥	١٦	٤٦	٩	٥	٥٦	—			نائب رئيس
المسيحى	؟		٥٥(؟)	٢٥٦	٨٣	٣٢	٣٧	١٠	٢٧	١١	٥	٤٥	٥	٢	٤٠	نائب رئيس
الزراعى	٦٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠	٣٣	١٨٧	٦١	٣٣	٤٢	١٥	٣٦	١١	٥	٤٥	٤	١	٢٥	نائب رئيس
المحافظ			؟													نائب رئيس
التقدم(٢)	١١٧٥٤٤	؟		٤١٣	١٢٥	٣٠	—			٦٢	١٢	١٩	٥	٢	٤٠	عضو مجلس تنفيذى،
										٧	١	١٤				

(١) الاحزاب غير الممثلة فى البرلمان ليست بدرجة : حزب العمال الماركسى اللينينى ، الحزب الشيوعى أو حزب الشعب الحر ·

(٢) حزب التقدم حزب معاد للمؤسسة ويتكون من الجناح اليمينى ·

المصدر : سكرتاريات مختلفة الاحزاب السياسية ·

من كل من الجنسين . كذلك انتخب كلا الحزبين رؤساء من الاناث خلال الفترة ذاتها. وحذت الأحزاب الأخرى حذوهما ، وكان أحدثها عهدا من هـذه الناحية الحـزب الاشتراكى الديمقراطى . وحتى الاحزاب المعارضة لنظام الحصص زادت من تمثيـل النساء فى الهيئات القومية . والظاهر أن التنافس بين الاحزاب يمكن أحيانا أن يخدم قضية النساء . لكن حزب التقدم ويمثل الجناح اليمينى المتطرف ، استثناء واضح ولا يبذل نشاطا لضم النساء الى صفوفه .

وخلال عقد السبعينات رشحت الأحزاب عددا متزايدا من النساء للانتخابات المحلية وانتخابات البرلمان . ولمنع تركز النساء فى أسفل قوائم الترشيح عمدت بعض الأحزاب وخاصة حزب الأحرار وحزب اليسار الاشتراكى ، الى تناوب المرشحـين الذكور والاناث فى قوائمها . وهذا النظام أجبر الأحزاب على أن تبحث بنشاط عن مرشحين من الاناث ، وحال دون التنافس المباشر بين الرجال والنساء . وحتى الآن يضم الحزبان اللذان سلف ذكرهما أعلى نسبة من النساء فى صفوف الممثلين المنتخبين فى المجالس المحلية والاقليمية ، وان كانت الأحزاب الأخرى بصدد أن تلحـق بهما (أنظر الجدول رقم «٤») .

وثمة أحزاب سياسية قليلة فى الدنمرك والسويد اتخذت أيضا نظما للحصص كى تضمن تمثيل النساء فى مختلف هيئات الحزب . وفى جميع البلاد الشمالية زاد عدد النساء فى القيادات القومية للاحزاب زيادة بالغة خلال السنوات القلائل الأخيرة . ونسبة النساء أعلى ما تكون فى النرويج والسويد ، والنرويج هى البلد الوحيد الذى أصبحت فيه المرأة رئيسة حزب . وعلى العموم فالأحزاب اليسارية تضم نساء أكثر فى المراكز القومية للزعامة (Skard and Haavio Mannila, 1983)

حتى ولو نجحت النساء فى التغلغل فى الأحزاب السياسية الى حد معين ، الا أنهن لا يزلن بعيدات عن ممارسة نفس القوة كالرجال . فالنساء اللائى أصبحن أعضاء فى الأحزاب ، يعتبرن من الوافدين الجدد على هذه المنظمات . ونظرا لاستقرار السياسة وبنيان الأحزاب الآن ، فليس للنساء دائما الكثير من التأثير وعلى ذلك يجـدن من الصعب تنفيذ التغيير . انهن لسن من الوافدين الجدد فحسب ولكنهن يمثلن أقلية فى العادة ويقعن تحت ضغط قوى لتقبل الأولويات والاعتبارات التى تقررها الأغلبية من الذكور . فاذا عملن من أجل الاصلاح وخاصة اذا كنا يسعين الى تنمية مصـالح نسائية معينة ، فيمكن أن يعتبر هذا ردود فعل سلبية .

فى داخل بعض الأحزاب السياسية يدور جدل حول ما اذا كان ينبغى أن يشارك النساء والرجال فى العمل الحزبى على قدم المساواة ، أو أن تنظم النساء بطريقـة خاصة . وموقف الكثير من الرجال مزدوج ! فهم لا يحبون الطوائف الحزبية ، ولكنهم يدركون فى الوقت نفسه أن وجود تنظيم خاص بالنساء فى داخل الحزب يمكن أن يجتذب نساء قد لا يكون لهن بخلاف هذا نشاط سياسى . وتنقسم النساء أيضا حول

الجدول رقم (٤) تمثيل النساء فى الجماعات السياسية المختلفة فى المجالس المحلية والمجالس الاقليمية والبرلمان فى النرويج فى عام ١٩٨٢

الحزب	المجالس المحلية			المجالس الاقليمية			البرلمان		
	المجموع	نساء	٪	المجموع	نساء	٪	المجموع	نساء	٪
اليسار الاشتراكى	٣٨٤	١٦٦	٤٣ر٢	٤٧	١٩	٤٠	٤	٢	٥٠
العمل	٥١٤٦	١١٩٧	٢٣ر٣	٤٠٦	١٢٠	٣٠	٦٦	٢٢	٣٣
الأحرار	٦٦٢	٢٢٠	٣٣ر٢	٦٢	٢٥	٤٠	٢	صفر	—
المسيحى	١٥٢١	٣١٢	٢٠ر٥	١١٩	٣٧	٣١	١٥	١	٧
الزراعى	١٧٦٦	٣٥٠	١٩ر٨	١٠٥	٣٣	٣١	١١	٢	١٨
المحافظ	٣١٩٦	٧٣٥	٢٣ر٠	٣١١	٧٧	٢٥	٥٣	١٣	٢٥
التقدم	٧٨	٥	٦ر٤	٢٣	١	٤	٤	صفر	—
أحزاب أخرى(١)	١٠١٩	١٥٥	١٥ر٢	٢٦	٥	١٩	صفر	—	—
المجموع	١٣٧٧٢	٣١٤٠	٢٢ر٨	١٠٩٩	٣١١	٢٩	١٥٥	٤٠	٢٦

(١) حزب العمال الماركسى — اللينينى ، الحزب الشيوعى ، حزب الشعب الحر ، قوائم مشتركة غير اشتراكية ، قوائم محلية وغيرها غير سياسية . فى المجالس المحلية تم انتخاب أغلبية الممثلين من هذه المجموعات على أساس قوائم غير سياسية ومحلية وغيرها ، وأقلية كبيرة على أساس قوائم مشتركة غير اشتراكية .

المصدر : الاحصاءات الانتخابية الرسمية .

المسألة . فالبعض منهن يؤيد وجود قطاعات خاصة بالنساء لتدريبهن على العمل السياسى وتقوية مركزهن وفضلا عن هذا يدركن ضرورة أن يجعلن أناسا معينين مسئولين عن سياسة الحزب بشأن المساواة بين الجنسين . غير أن نساء أخريات أشد نقدا للموضوع خشية أن القطاعات الخاصة تغرى المرأة بدلا من أدماجها فى الحزب .

وبينما نجد فى معظم الأحزاب النرويجية اليوم نوعا من الترتيبات الخاصة بالنساء ، الا أن الأشكال تختلف . ففى أحد الأحزاب تنظيم نسائى مستقل له عضويته الخاصة به . وحزب ثان ينسق بين أنشطة عضوات الحزب فى تقسيم داخلى .. ويضم حزب ثالث لجانا على المستويات المختلفة تركز على المشكلات المتعلقة بالنساء وفى البلاد الشمالية الأخرى يتفاوت أيضا تنظيم النساء فى الأحزاب السياسية . ففى فنلندا والسويد منظمات سياسية قوية للنساء ، بينما فى الدنمرك حلت جميع المنظمات تقريبا حوالى عام ١٩٧٠ باسم المساواة
Dahlerup and Gulli, 1983

وتسلط الذكور على الأحزاب فى الحياة السياسية أدى بالنساء أحيانا الى انشاء أحزاب نسائية مستقلة . ولما كانت الأخيرة انشقت احتجاجا على استبعاد النساء وخاصة من البرلمان ، فهذه الأحزاب تقترح قوائم جميع مرشحيها أو معظمهم من النساء . وبهذه الطريقة تحدت أحزاب النساء النظام الحزبى المستقر وقوبلت جهودها بمقاومة شديدة وخاصة من جانب الأحزاب السياسة الأخرى . ومن حين لآخر نجحت مرشحات الأحزاب النسائية ، ولكن الجنس وحده أثبت أنه أساس لان يقوم عليه الانتخاب ، ولم تبق هذه الأحزاب النسائية كبديل

وتفاوت انتشار أحزاب النساء فى البلاد الشمالية . فليس لها وجود فى فنلندا وربما لأن جماعة الناخبين قادرة على الاقتراع لصالح المرشحين الاناث فى القوائم الحزبية العادية . وفى البلاد الأخرى قدمت أحيانا قوائم نسائية خاصة ، وكان ذلك أكثر ما يكون خلال الفترة التالية مباشرة لتطبيق نظام الاقتراع المباشر . وفى النرويج والسويد لم تنجح أحزاب النساء فى العادة ، وربما يرجع ذلك الى الولاء القوى للأحزاب السياسية التقليدية ، كما يرجع أيضا الى نجاح النساء بدرجة طيبة نسبيا فى الدخول عن طريق الأحزاب القائمة . الا أنه فى الدنمرك وأيسلندا انتخبت بعض النساء من قوائم نسائية خاصة ، وكان ذلك فوق كل شىء فى الانتخابات المحلية حيث السياسة لا تتسلط عليها الأحزاب بمثل تسلطها على المستوى القومى
Skard and Hoavio-Mannila, 1983

ولم يلعب حزب نسائى دورا له شأنه فى السنوات الحديثة الا فى ايسلندا . ففى عام ١٩٨٠ انتخبت امرأة لرئاسة الجمهورية لأول مرة ، وقبل اجراء الانتخابات المحلية فى عام ١٩٨٢ قام حزب نسائى . وقدمت قوائم من النساء فى أكبر مدينتين هما ريكجافيك Reykjavik وأكوريرى A. Kuregri ، ونجحت فى تحقيق انتخاب مرشحيهم فى كلتا المدينتين . واستمر هذا الاتجاه فى انتخاب البرلمان فى مايو من

عام ١٩٨٣ ، وللحزب اليوم ثلاثة ممثلين فى الجمعية الوطنية • وفى كلا الانتخابين حدثت زيادة فى تمثيل النساء من الأحزاب السياسية الأخرى (Gudmunds dottir ١٩٨٣) •

العزل بين الجنسين :

كان من أثر الزيادة في عدد النساء فى الهيئات السياسية أن وضح نمط من العزل بين الجنسين • أساسا لهذا النمط بعدان : بعد رأسى يحصل به الرجال على مراكز هامة أكثر مما يحصل عليه النساء ، وبعد أفقي يكشف عن تقسيم للعمل يتمشى مع أصوات الجنسين التقليدية •••

والعزل الرأسى فى النرويج يبينه الجدول رقم (٥) • ففى كل من الهيئات السياسية ـ المجالس المحلية والمجالس الاقليمية والبرلمان وهيئة الوزارة ـ تقل نسبة النساء كلما ارتفع المرء في السلم الهرمى• وحتى فى المجالس المحلية حيث كان النساء يشكلن أغلبية أعضاء المجلس فى عام ١٩٧١ ، لم تكن لهن الأغلبية فى المجلس التنفيذى أغلبية أعضاء المجلس فى عام ١٩٧١ ، لم تكن لهن الأغلبية فى المجلس التنفيذى أو أو فى أى من اللجان فى الادارة المحلية باستثناء اللجنة الاجتماعية (Skard, 1979) فما السبب فى هذا ؟ من الممكن أن تكون المرأة متحفظة نسبيا فى الاستيلاء على مزيد من السلطة • ومن المرجح أيضا أن يكون الرجال موضع التفضيل اذ تتوافر فيهم المؤهلات « الصحيحة » حيث أنه غالبا ما كانت لهم تجربة سياسية أكثر وشغلوا مراكز من مختلف الأنواع • يضاف الى هذا أن الرجال هم الذين يحددون توزيع المراكز في المجالس المنتخبة • وحتى فى حالة المجالس المحلية التى أغلبية أعضائها من الاناث، تم توزيع المراكز خلال اجتماعات كان للرجال فيها أغلبية واضحة لأن قادة الحزب والنواب بالمجالس اشتركوا مع الأعضاء المنتخبين فى اتخاذ القرارات Skard, 1979

الجدول رقم (٥) تمثيل النساء فى شتى المواقع فى الهيئـات المنتخبة فى النرويج

المجالس المحلية (١٩٨٠ ـ ٨١)	المجموع	نساء	٪
نواب	١٨٨٠١	٥٤٠٨	٢٨ر٨
مستشارون	١٣٧٧٢	٣١٤٠	٢٢ر٨
أعضاء هيئات تنفيذية	٣٥٢٠	٥٣٧	١٥ر٣
عمد	٤٥٤	١١	٢ر٤
المجالس الاقليمية (١٩٨٠ ـ ٨١)(١)			
مستشارون	١٠٩٩	٣١٧	٢٨ر٨
أعضاء هيئات تنفيذية	٢٤٧	٥٤	٢١ر٩
عمد	١٩	صفر	صفر
البرلمان (١٩٨١ ـ ٨٢)			
نواب	٢٩٥	١١٩	٤٠ر٣
أعضاء برلمان	١٥٥	٤٠	٥٦
مراكز عليا(٢)	٣٢	٧	٢٢
الوزارة (١٩٨٣)			
أعضاء	١٨	٤	٢٢
رئيس وزراء(٣)	١	صفر	صفر

المصدر : الاحصاءات الانتخابية الرسمية وتورب Parp ١٩٨٢ .

(١) اوسلو بلدية ومقاطعة ومدرجة فى كلا الاحصاءين .

(٢) روساء ونواب رئيس ورؤساء لجان وزعماء حزبيون ونواب زعماء .

(٣) لم تكن هناك رئيسة وزراء سوى مرة واحدة ولمدة ثمانية أشهر فى عام ١٩٨١ .

أما عن العزل الأفقى فالرجال مشغولون أساسا بمسائل الانتاج والنساء معنيات بالمسائل المتعلقة بالانجاب أو التكاثر الطبيعى • لسنا نمـــلك بيانات دقيقـــة على المستويين المحلى والاقليمى ولكن تبين اختبارات موضعية أنماطا شبيهة على وجـــه التقريب بالأنماط على المستوى القومى •• والبرلمان النرويجى فى عام ١٩٨١ يوضح هذا النمط • ففى اللجان التى تتناول شؤون الانتاج (الزراعة.، مصايد الاسماك ، الصناعة ، النقل والتجارة) لم يكن سوى ١٨٪ من الأعضاء اناثا ، بينما كانت اللجان الخاصة بمسائل الانجاب والتكاثر الطبيعى (التعليم) الشؤون الاجتماعية ، شؤون الأسرة والاستهلاك ، العمل وحماية البيئة) تضم ٤٥ فى المائة من الأعضاء الاناث • وكان هناك أيضا عدد قليل نسبيا من النساء (٢١٪) فى لجان تعريف النظـــام والدفاع عنه (الدفاع ، الشؤون الخارجية ، العدل والمالية)
(Rose, 1976; Lilgestrom and Dahlstrom, 1981)

ولسنا نعرف الكثير عن توزيع عضوية اللجان • فكثيرا ما يستطيـــع الممثلون التعبير عن تفضيلاتهم ، ويمكن تصور أن تختار النساء اللجان التى تعالج مســائل التكاثر الطبيعى لأن لهن اهتماما بها ، وفى رأيهن أنها أهم ويشعرن أنهن أكفأ فى هذه الميادين • ومع كل ، أظهرت دراسة عن البرلمان النرويجى فى الفترة ١٩٧٣ ــ ٧٧ أن النساء بوجه عام يفضلن العمل فى نفس اللجان شأنهن شأن الرجال ، ولكن لم يتم التمشى مع رغباتهن الى نفس مدى الاستجابة الى رغبات الرجال • وتراءى للنساء أن بعض هذا الأمر نتج من التفرقة المباشرة بين الجنسين ، بينما نتج البعض الآخر من المؤهلات المطلوبة والتى كانت تميل الى محاباة الرجال : الأقدمية ، المواقع السابقة فى الحياة السياسية ، الصلات التجارية والخلفية الجغرافية (Skard, 1980)

وبالمثل يوجد العزل الأفقى بين الجنسين فى مؤسسات أخرى من قبيل اللجان الحكومية والمجالس والهيئات وفى الوزارة فىالنرويج (Skard, 1980 ; Hernes, 1982) وفى البلاد الشمالية الأخرى يوجد كل من العزل الرأسى والعزل الأفقى فى الحيـــاة السياسية حتى ولو كانت درجة العزل يمكن أن تتفاوت الى حد ما •
(Haavio-Mannila et al., 1983)

وحتى يتسنى زيادة عدد النساء فى الميادين التى جرى العرف بأن يسيطر عليها الذكور أدخلت النرويج نظاما للحصص • فمنذ عام ١٩٧٣ طلب من جميع المؤسسات والمنظمات التى تتولى الترشـيح أن تقترح مرشحا من الذكور وآخر من الاناث لكل مقعد شاغر فى اللجان والمجالس والهيئات الحكومية « عندئذ تقوم الوزارة المسئولة باجراء الخيار الذى يكفل تمثيلا عادلا للنساء ، وتقوم قبل الترشيح النهائى بمراجعة تكوين اللجان الهيئة الحكومية المعنية بمسائل المساواة » وكان للنظام تأثير بالغ على المشاركة النسائية فى اللجان الحكومية المتصلة بشئون الانتاج •
(Hernes, 1982; Statistical melding, 1982-83)

وعلى العموم زاد عدد النساء العاملات فى اللجان الحكومية من ١١ فى المائة سنة ١٩٧٢ الى ٢٧ فى المائة سنة ١٩٨٢ • وهذا يعنى أن المشاركة أعلى منها فى البلاد الشمالية الأخرى التى لم يطبق فيها أى نظام للحصص
(Hernes and Hanninen-Salmelin, 1983)

ومنذ أمد قريب أقر البرلمان النرويجى قانونا ينص على أن جميع اللجان والمجالس والهيئات العامة ـ الحكومية والاقليمية والمحلية ـ يجب أن تضم عضوا واحدا على الأقل من كل جنس • فاذا كانت اللجنة مكونة من أربعة أعضاء أو أكثر وجب أن يكون أثنان على الأقل من كل جنس • وبهذه الطريقة لم يعد فى الامكان وجود لجان تقتصر العضوية فيها على أفراد جنس واحد ، أو اللجان التى تضم رجلا واحدا أو امرأة واحدة مع أغلبية كبيرة من الجنس الآخر •• من السابق للأوان جدا أن نقول أى أثر سوف يترتب على هذا من الناحية العملية وخاصة أن النص لن يطبق على اللجان التى يجرى تعيينها أو انتخابها حسب نظام التمثيل النسبى ، وهى لجان تشكل عددا كبيرا • وبرغم أن للتمثيل فى كافة اللجان فوائد فقد يكون فى بعض الحالات أكثر فاعلية للنساء اذ يجعل فى وسعهن التجمع فى اللجان الهامة حيث يستطعن زيادة تأثيرهن بدلا من انتشارهن انتشارا بسيطا • الاعداد جوهرية • والأقليات الصغيرة من النساء كثيرا تواجه صعابا عندما تحاول فرض نفوذها •

هل من سياسة للنساء ؟

واضح تماما الآن أن النساء اللائى يحاولن الدخول فى العالم السياسى ، يشهدن حواجز تعترض نشاطهن • فأولا ، هناك حاجز المشاركة يمضى : هل يسمح للنساء بأن يشتركن ؟ ثم هناك حاجز الغرض ، ويمثله السؤال : هل يسمح لهن بتنمية المصالح النسائية ؟ فكثيرا ما يكتشف الساسة من الاناث أنه مسموح للمرأة بالمشاركة ولكن بشرط ألا تعمل بنشاط على تنمية هذه المصالح •

ما الذى تفعله النساء فى الهيئات السياسية فى هذا الموقف ؟ أظهرت اللقاءات مع عضوات البرلمان فى النرويج أن ردود الفعل اختلفت ، فبعض ممثلات المرأة نادرا ما تحدثن عن النساء أو المسائل المتعلقة بالنساء أو لم يتحدثن أبدا ، بينما أحس غيرهن بمسئوليتهن عن هذا الأمر ولو تضايق زملاؤهن • ووجهت الغالبية الاهتمام أحيانا الى المشكلات النسائية عندما تراءت لهن الضرورة ولكن لم يتسم موقفهن بالاصرار ، ولم يتحدثن عن هذه المشكلات فى عزلة • ولقد قالت احدى السياسيات : « انى أنظر الى سياسة النساء على أنها جزء من السياسة ككل » ، بينما قررت أخرى : « يتقبل الرجال أن تتمشى مشكلات النساء مع المشكلات الأخرى » •

(Skard, 1980, 1981) • ومع ذلك يتورط ممثلات الاناث فى المشكلات النسائية أحيانا بينما لا يفعل الذكور هذا الا على سبيل الاستثناء »
Hogberg, 1981 ; Skard, 1980; Skard and Haavio-Monnila, 1983;

أنظر أيضا : Bachrach and Bavatz, 1970 : فمثلا فى البرلمان النرويجى من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٧ كان ٢٠ فى المائة من المشكلات أثارتهـــا العضوات كانت تشير الى النساء وموقفهن ، بالمقارنة مع ٤ فى المائة فقط من المشكلات التى أثارها الممثلون الذكور (Skard, 1980) • وفى المجالس المحليـــة النرويجية حيث أحرزت المرأة الأغلبية فى عام ١٩٧١ ، تضمن جدول الأعمال السياسية عددا من مشكلات كانت قد أهملت وكانت — من بين مشكلات أخرى — تتعلق برعاية الأطفال ، ومعاشات الأرامل من النساء والرجال ، والمساواة فى الأجر اذا تساوى العمل ، وتدابير تساعد الوالدين العزاب والنساء المتزوجات على الانخراط فى سلك القوة العاملة • ومن جدول الأعمال هذا أدخلت بعض الاصلاحات : رفع الأجور الدنيا للعاملات ، وظائف لبعض البعض وساعات عمل مرنة ، وتم دفع التعويض عن تكاليف رعاية الأطفال خلال اجتماعات المجلس المحلى (Shard, 1979)

والموقف فى المجالس المحلية الثلاثة التى بها أغلبية من الاناث موقف خارج عن المألوف • فالمفروض أن تكون النساء أقلية فى الهيئات السياسية واذا نجحـــن فى ادراج مشكلات النساء فى جدول الأعمال فالأغلب أن يخسرن المعركة من أجل التغيير الفعلى • وحتى لو تم اقرار هذه التدابير فغالبا ما يحدث تفريغها من كثير من محتواها قبل التصديق عليها أو خلال تنفيذها فيما بعد •

خلال العقود الزمنية الأخيرة حدثت بعض التغييرات فى المجتمعات الشمالية ، فتقررت سياسة حكومية قوامها المساواة ، وصدر تشريع بهدف تحقيق المساواة •

وزاد عدد الاناث فى القوة العاملة زيـادة كبيرة واتخذت تدابير لمســاعدة الأم العاملة • وزيدت مدة اجازة الوضع ، وزاد عدد مراكز رعاية الأطفال فى النهار • وتحصل المرأة على تعليم يزيد عما كان عليه الحال من قبل ، وهى أقدر الآن عـــلى تحديد حجم أسرتها •

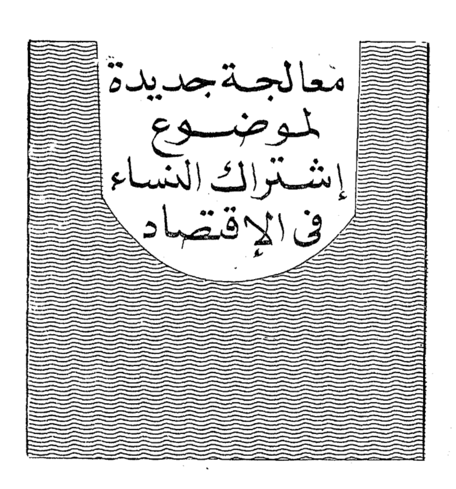
لكن تغيير الهياكل الأساسية فى مجتمع أبوى عملية طويلة ومعقدة • فلا تزال سوق العمل تعانى من ظاهرة العزل ، فتشتغل النساء عموما فى الوظائف الدنيـــا ويشغل الرجال المراكز ذات الشأن • وفى المنظمات الاقتصادية الكبيرة نجد القيادة خاضعة تماما لسيطرة الذكور • لقد حدثت بعض تغييرات فى العلاقة بين الآبــــاء والاطفال وفى مشاركة الرجال فى الاعمال الروتينية المنزلية وخاصـــة فى أوســـاط الشباب ، ولكن النمط التقليدى لم يتغير بعد •• وسواء كانت المرأة تزاول عملا يدر عليها الكسب أو لا تزاوله ، فعبء العمل المنزلى ورعاية الأطفال يظل على عاتقها بصفة رئيسية • لم تنجح المجتمعات الشمالية فى خلق ظروف عمـــل متساويـــة للنساء والرجال ، أو فى تكافؤ الفرص للمشاركة السياسية •

اذا كان لدينا عدد طيب من نساء ذوات نشاط سياسى ، فلدينا أيضا نســـاء مرهقات بالعمل • لقد دخل النســـاء عالما سياسيا من صنع الرجل ويجدون ظروف

العمل السائدة صعبة جدا · وعلى ذلك ثار الجدل بشأن الطريقة التى تؤدى بهـــا الأحزاب السياسية والهيئات المنتخبة وظائفها : مواعيد عقد الاجتماعات ، شكـــل الاجراءات ، حجم الأوراق المقدمة ، محتويات الوثائق ، وما الى ذلك . كذلك أصبح الكثير من النساء من ذوات النشاط السياسى يقمن بعمل ثلاثى حيث يزاولن العمـــل المنزلى والعمل الأجير بالاضافة الى عملهن السياسى ·

ولقد اشتدت المطالبة بأن يقوم الرجال بنصيبهم فى تدبير شؤون المنزل ورعاية الأطفال ، وتطالب النساء بيوم عمل من ست ساعات حتى يتمكن النساء والرجال من الجمع على نحو أفضل ، بين العمل مدفوع الاجر والعمـــل فى الأسرة والنشـــاط الاجتماعى ·

ان الحيوية الجديدة التى تتصف بها الحركة النسائية حـدثت فى موقف من التوسع الاقتصادى فى العالم العربى ، أما الى متى يدوم هذا الواقع وخاصة فى أوقات الأزمات الاقتصادية ، فهذا ما لا نعرفه · ولكن على الأقل فالنساء الآن موجودات فى الساحة السياسية وهذا فى حد ذاته تقدم ·



يجب البدء بمعالجة المسائل الخاصة باشتراك المرأة فى الحياة الاقتصادية ؛ ومساواتها بالرجل من خلال مفاهيم « الاسهام » و « التكامل » وهى التى تؤدى فى نهاية المطاف الى المفهوم الشامل ، مفهوم « المشاركة » ٠

هناك « اقتصاد منزلى » بتقنياته وآلياته ، ودرجة من الاستقلال من النوعين الآخرين من الاقتصاد (اقتصاد السوق ، والاقتصاد الاشتراكى) يتشابكان معه تشابكا وثيقا ٠ هذا الأمر يتطلب منا أن نضع جنبا الى جنب الأرقام الدالة على عدد السكان المشتغلين بالاقتصاد المنزلى والسكان المشتغلين بالاقتصاد الاشتراكى العام حتى يمكن ادراك الوجود الفعلى للنساء فى حياة المجتمع الاقتصادية ٠ وفكرة التنمية البشرية الكاملة لايمكن فى أى ظرف من الظروف أن تختزل فتصير ايديولوجية « الاستخدام الكامل للقوة العاملة حين تتوازن مع الموارد المادية » ٠

وحجتنا صريحة : ففى رأينا أن الاحصائيات الرسمية تستخدم بوضوح لاخفاء الاسهام الحقيقى للمرأة فى الحياة الاقتصادية ٠ ومع انكار هذا الاسهام ، تختفى بصورة ملائمة الأسباب الحقيقية (الثقافية والاقتصادية والسياسية) لتفاوت المشاركة فى الاقتصاد والسياسة والفنون والعلوم بين الجنسين (الذكر والأنثى) ٠

بقلم : نينوك جاراباغي

مواطنة ايرانية ، تحمل درجات علمية فى الاقتصاد ، والاقتصاد المترى من جامعة باريس . أجرت بحـــوثا فى التعـــليم ، واستخدام اللغة ، والنساء . ومنذ عام ١٩٧٩ قـدمت أراء استشارية لليونسكو ، واشتركت فى العديد من المؤتمـرات والندوات العملية الدولية .

ترجمة : أحمد رضا محمد رضا

ليسانس حقوق من جامعة باريس ودبلوم القانون العام من جامعة القاهرة ، له كثير من الترجمات العلمية والادبيـــة والثقافية .

ويتولد من مسألة اندماج النساء فى الاقتصاد « الرسمى » استفهامات أساسية بشأن تكيفهن مع حاجات عالم الذكور . هذا الالتزام بالتكيف ، ينكر على المرأة قيامها بدور ثقافى ، مادام « الهوموسابينز » (الانسان العاقل) لايقنع بالتكيف مع بيئته ، باعتباره حيوانا ثقافيا ، ولكنه يحولهـا بطريقة يرى أنهـا فى مصلحته ، ومن ثم يعمل على أن « يخلق البيئة التى يعتبرها أكثر ملاءمة للأداء الأفضل وتحقيق الذات » .

والخطأ الأول فى المفاهيم هو اعتبار القوة العاملة المستخدمة فى الاقتصاد المنزلى بمثابة مستودع أو ذخيرة يسحب منها اقتصـــاد السوق ما يلزمه ســحبا آليـــا (أوتوماتيكيا) . وثمة خطأ جوهرى آخر يتمثل فى النظر الى التقسيم الجنسى للعمل (باعتبار الاقتصاد المنزلى مضمارا للنشاط النسوى ، والاقتصـــاد الاشتراكى العام مضمارا لنشاط الذكور) على أنه حقيقة اقتصادية من حقائق الحياة . وبهذا التبرير فان أى تغيير فى الوظائف الجنسية المقررة سلفا يجب أن يتم فى النطاق الذى تقره « الطبيعة » (كالمجال المخصص تقليديا للجنس الأضعف) ، ويجب أن يكون له ما يبرزه من الوجهة الاقتصادية ، بعبارة أخرى لايجوز بأية حال من الأحوال أن يضر تقسيم العمل القائم على أساس الجنس ، والا اعتبر مخالفـــا للصواب من وجهـة النظر

الاقتصادية . ولايمكننا أن نقبل التحليل الاقتصادى القائم على هذا الوضع المسمى بالطبيعى .

وبالنسبة الى أم فى أسرة ، تريد أن تتولى عملا طول الوقت فى مجال الاقتصاد الرسمى - باعتبار أن كل المشاكل الثقافية والتربوية قد تم حلها - فلابد أولا أن تعيش فى بيئة اجتماعية اقتصادية ملائمة : أى يجب أن تنتمى الى طبقة اجتماعية معينة ووسط معين ، فيهما مستوى التنمية ونمطها قد ساعدا الاقتصاد المنزلى على أن يصير اشتراكى النمط ، بدرجة جزئية . فاذا لم تضطلع بالكامل بهاتين الوظيفتين (العمل كل الوقت بأجر كامل ، والعمل المنزلى) فان عليها التزاما آخر - ولأسباب ذات طبيعة ثقافية - ذلك أن تكون قادرة على أن تحصل على أجر صاف يعادل أو يزيد على تكلفة السلع التجارية وغير التجارية (ولو قدرت بقيمة مخفضة أو بقيمتها الأصلية) والتى تدعو الحاجة اليها حتى تعوض عن عدم انتاجها السلع والخدمات المنزلية .

واذا كانت هناك سوق وفيرة نسبيا للأعمال المنزلية فى البلاد النامية ، فانما مرد ذلك الى ندرة الخدمات الاجتماعية (دور الحضانة النهارية ، المستشفيات ، الخ)، بنيان قطاع الانتاج التجارى (التكلفة المرتفعة للخدمات المنزلية ، وشئون غسل الثياب ، والمأكولات المناسبة ، الخ) .

لذلك ، صرح خبراء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD الذين يتولون تحليل مشكلة استخدام المرأة فى البلاد الصناعية بأنه اذا كان من الضرورى جذب النساء اللائى لم يستخدمن الى الآن استخداما مجزيا الى الحياة الاقتصادية النشيطة، فان المزايا الصافية التى قد يحصلن عليها من عملهن يجب أن تعدل بحيث تكفل لهن الحصول على أجر صاف يفوق نفقات العناية بأطفالهن ، أو تهيىء لهن نظاما يجعل من غير الضرورى لهن أن يعهدن بأطفالهن لأشخاص آخرين .

ويلاحظ اورلانسكى Orlansky ودوبروفسكى Dubrovsky عندما قاما بتحليل « اشراك النساء فى فئات العمل العالية ، التى تنال مع ذلك أجرا زهيدا » فى أمريكا اللاتينية ، أن هذا الوضع يتيسر « بوفرة العمال الذين يتولون أداء الأشغال المنزلية .. تكاليف الانتقال التى يبررها أو يعوضها هذا الأداء » . ومع ذلك يمضى المؤلفان فى هذا السبيل . فيحللان كيف حدث هذا الوضع ، ولماذا ، ويبديان أنه « حتى اذا لم يكن ثمة دخل أفضل ، فان الكثير من النساء لايتركن وظائفهن القائمة على عناصر أخرى غير اقتصادية » .

والجدير بالذكر أن أجرا صافيا للمرأة أعلى من تكلفة العمل المنزلى المدفوع أجره يقوم على افتراض ضمنى بأن العمل المنزلى هو المجال الاقتصادى النسوى الأوحد : بعبارة أخرى ، العمل المنزلى الذى يؤدى لصالح الرجل والأسرة فى مجموعها يجب أن تقوم به المرأة . وفى كثير من البلاد ، تضطر النساء ، لأسباب حضارية أن

يعملن خادمات (فى المنزل) ، كما لو كان هذا قدرهن البيولوجى • ومن ثم فان النساء اللائى ينتمين الى الطبقات المتوسطة والثرية فى الشعب يمكن استخدامهن استخداما مجزيا ، فقط اذا كان بالاضافة الى الحاجة للوفاء بالتكاليف السابق الاشارة اليها لا تتأثر رفاهية الرجل بصورة غير ملائمة ، والا تعرضت الأسرة للتفكك • وعلى ذلك ـ فى الأحوال الاستثنائية التى يعطى الرجل موافقته ـ فان الأسباب التى من أجلها ترفض النساء التخلى عن وظائفهن حين تكون أجورهن مساوية للأجور التى تدفع للخدم فى المنازل ، أو حتى أقل منها ، هذه الأسباب يمكن وصفها بأنها غير اقتصادية ، فقط فى مجتمع ترفض فيه النظرية الاقتصادية الرسمية الاعتراف بالقيمة الاقتصادية للانتاج المنزلى غير التجارى ، وحيث يؤيد الاخصائى الاقتصادى ـ وهو نفسه نتاج هذه البيئة الحضارية ـ هذا الرفض •

وكما سنرى ، فان العمل المنزلى الذى يؤديه بعض أفراد الأسرة يساعدها على أن تعمل كوحدة واحدة • وعلى ذلك ينبغى أن نناقش هذه المسألة اعتبارا بدخل الأسرة • ان العمل المنزلى هو الذى وصفناه بأنه اقتصادى • ومع ذلك فان ضرورة أن تقوم المرأة وحدها بهذا العمل ـ المرأة التى لايسمح لها بالاشتراك فى الاقتصاد العام الا اذا كانت تحصل على أجر صاف يزيد على تكلفة العمل المنزلى ـ هذه الضرورة هى حالة ثقافية •

الاقتصاد المنزلى ، كما أشرنا من قبل ، هو حقيقة اقتصادية ، بمطالبها وضغوطها البنيوية ، ويمكن أن تتوفر القوة العاملة المستخدمة فى قطاع الاقتصاد المنزلى اذا أعيد بناء الاقتصاد ، الأمر الذى يقتضى بدوره (أو يفترض مسبقا) اعادة بناء مشترك للنوعين الآخرين فى الاقتصاد •

ولايسعنا الا أن نختار دراسة شاملة اجمالية وتمثل الدراسة التحليلية قيدا منهاجيا ، يتطلب تفكيك المجموع الاقتصادى الى أجزاء حتى يتسنى فهمه وتحليله • ومع ذلك فلكى ندرك ونفهم تعقد الموقف بصورة مبسطة ، ونتجنب أن نخلق لأنفسنا واقعيا خياليا أو كاذبا ، يتعين علينا أن نختار خطا اجماليا فى التفكير ، لايميل كل الميل الى الجنس ، ومن ثم فهو نسبيا خط موضوعى وواقعى •

والمسألة هنا مسألة منهاجية ، ولكن لها فى الوقت ذاته معنى ايديولوجيا • والتفكير « الليبرالى » و « الاشتراكى » يستقدم كل منهما نمطا قائما على الاقصاء ، ولكل منهما ما ينكره • ويخشاه • فالأول يستبعد كل الأشياء التى لاصلة لها باقتصاد السوق ، فى حين يفزع الثانى من الاقتصاد الخاص أو اللا اشتراكى • وتتعقد التحريات التى يجريها الباحثون فى مشاكل ترجع الى الآراء المسبقة والافتراضات المركزة على الانسان ، والتى ينبنى عليها النظام الاجتماعى ، ومالدينا من معارف • ان الخطأ فى بحثنا العلمى هو أننا ننظر عمدا الى الاقتصاد المنزلى نظرة غير واعية •

نحو دراسة واقعية لموضوع الاقتصاد ، لاتفرق بين الجنسين

الاقتصاديات الثلاثة :

مصطلح « اقتصاد » economy (من اليونانية oikos بمعنى منزل ، nomos بمعنى تنظيم) يعنى حرفيا « التدبير المنزلى • يقول أرسطو ان علم الاقتصاد هو « علم الحياة الأسرية » • وعلى ذلك فالاقتصاد بمعناه اللفظى محدود بما قد نسميه اليوم « الاقتصاد الخاص ، أو المنزلى • هذا الاقتصاد موجود بالفعل ، ولو لم يلق ماهو جدير به من اهتمام ، ويتمثل فى تنظيم الحياة الاقتصادية الخاصة وتدبيرها •

ومع التطور العصرى (التعصير ، أو التجديث) ، يكابد الاقتصاد عملية تحول اشتراكى كبير ، فى حين يبزغ اقتصاد عام يخفى حقائق الاقتصاد القومى • وفى حين يسمو هذا الاقتصاد (القومى) على الاقتصاد المنزلى ، فان اقتصاد القطاع العام ، الذى لم يقض على الاقتصاد الخاص ، قد ولد اقتصادا موازيا • ونحن نتعامل هنا فى الواقع مع نوعين من الاقتصاد ، مستقلين نسبيا ، ولكنهما مع ذلك مظهر واحد للواقع الاقتصادى الكلى • ومع أنهما نوعان متمايزان ، الا أنهما مترابطان ؛ فكل منهما يعمل تبعا لقوانينه ، وله متغيراته ، ومع ذلك فهناك قدر من الاعتماد المتبادل بين أجهزتهما العاملة ، يصعب بنوع ما تعريفه • والاقتصاد الاشتراكى الذى يعتبر جزءا من الاقتصاد الكلى يفسر النمط الذى اكتسبه الاقتصاد المنزلى (والعكس بالعكس) فى نطاق بيئة اقتصادية تتأثر على مدى أكبر أو أقل بالاقتصاد الدولى •

ان اختفاء ربة المنزل ، أو « الرأسمالى » بالمعنى التقليدى لاينذر بزوال اقتصاد السوق أو الاقتصاد المنزلى زوالا وشيكا • وربة البيت ، من الطراز الأصلى البدائى فى النظام الاجتماعى الأبوى ، قد تكون نمطا فى طريقه الى الزوال • الا أن هناك أشكالا جديدة من تنظيم الاقتصاد المنزلى قد تكون أيضا فى سبيلها الى الظهور • وقد ينطبق النموذج المثالى فى هذه الحالة على علاقات من التكافؤ والتكامل بين الرجال والنساء ، بغض النظر عن الغرض من الاتحاد بينهم أو الشكل الذى يتخذه •

هناك فضلا عن ذلك العلاقة بين الاقتصاد القومى والاقتصاد الدولى أو العالمى، ويتعين دراسة هذه العلاقة • ففى اقتصاد بلد نام ، على سبيل المثال ، قد تستورد معدات التدبير المنزلى (التى تنتجها بلاد أخرى) فى وقت واحد مع عمال أجانب يشتغلون فى شئون التدبير المنزلى • فى ايران مثلا ، تم فى عام ١٩٧٤/١٩٧٥ بصفة « مشروعة » استيفاء سوق العمل المنزلى ، بعمال أتوا فى البداية من بنجلاديش ، ثم من الفيليبين • والجدير بالذكر أن الأدوات المنزلية يستوردها البلد النامى بعد انقضاء بعض الوقت على « انتشارها » على المستويات التكنولوجية والاقتصادية والثقافية • ويمكن الوفاء فى البداية بطلب معدات التدبير المنزلى فى القطاعات

الثرية من الاقتصاديات الحديثة بالسلع المستوردة وحدها ، وفيما بعد بالانتـــاج القومي اسما فقط .

ويعرض الرسم رقم ١ صـــورة مبسطة للواقع الاقتصادى الكلى . فهناك أولا الاقتصاد العام الاشتراكى (المنطقة أ) ويتمثل أســاسا باقتصاد السوق واقتصاد دولة الرفاهة التى تعتبر منتجة . وفى الامكان وجود النوع الأول وازدهاره ، فقط بوساطة اجراءات تستهدف تصحيح النوع الثانى (مثال ذلك : تحولات اجتماعية يحفزها التضامن) أو تكمله (مثال ذلك : انتاج سلع جماعية لاتتجزأ) .

واقتصاد السوق اقتصاد مختلط يشــمل القطاع الخاص والقطاع العــام ، أو قطاع الدولة ، أما اقتصاد « اللاســـوق » فانه يشــمل النشاطات الاقتصادية التى تقوم بها الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصــــة التى لاتستهدف الربــح ، والتى تتخذ نشاطاتها الاقتصادية « اللاسوقية » شـــكلا يتمثل فى تزويد الأهالى بسلع وخدمات ، بلا مصروفات أو رســوم ، ويجـــرى تحويلات مباشرة يستحثها التضامن القومى (أو الدولى) . هذه النشاطات تخطط من أجل معالجة وجوه النقص أو تصحيح الأعمال التلقائية فى اقتصاد السوق . نحن ، بعبارة أخـرى ، نواجه التمييز غير الصحيح بين الحقل الاقتصادى (مبدأ الايفائية : أى القدرة على الوفاء بالديون) وبين الحقل الاجتماعى (مبدأ التضامن) .

وقد يطرح هاهنا عدد من الأسئلة بشـــأن مشــكلة الســلع والخدمات الحرة (المعفاة من الرسوم) ، وهى مشـــكلة نرى أنه لابد من حلهـــا . وبخــلاف بعض الأوضاع القياسية (كالعلاقة بين اللائق بدنيــا ، والعاجز ، أو بين الحى والميت) ، فان هناك حالات أخرى من العلاقات بين الأشخاص يجب معالجتها بحذر ، واخضاعها لتحليلات دقيقة . حتى العلاقة بين الآباء والأبناء لايمكن معادلتها بتحويل التضامن من طرف واحد اذا أخذ عامل الزمن فى الاعتبـــار ، فالواقع أن هذه العلاقة هى علاقة ترابط .

وفى اقتصاد تقليدى ، حيث تتميز الروابط الأسرية فى أفرادها ، تتجلى بوضوح الطبيعة المتعددة الأطراف لما نسميه « تحولات التضامن » . وفى اقتصاد حديث ، تمتد روابط التضامن فتشمل المجتمع بأسره ، وبذلك تصير أكثر تعقيدا ، ومع ذلك تختفى طبيعتهـــا « اللامجانيـــة » والتحولات التصحيحية الناتجة من عيوب النظام (استبعاد الاندماج أو عدم وجوده) تتنكر فى صورة منح . وثمة خطر آخر يكمن فى صورة وهمية للاستقلال ، تنبع من فرط الترابط . والمجتمعات الحديثة تساعد الفرد على أن يخطط حياته ، بأن يتزوج أو لايتزوج ، وأن ينجب أطفالا أو لاينجب ، وأن يشبع ميله الطبيعى الى الاهتمام بذاته ، أو يســـتغل « موارده البشرية غير المستخدمة فى الربح الاقتصـــادى » مما يسميه ف . بيرو F. Perroux « البواعث أو الدوافع الغيرية » .

هناك أيضا اقتصاد منزلى خاص (المنطقة ب) ، يمكن فى نطاقه ــ تبعا لخط من خطوط التفكير والاستنتاج ــ تمييز ما يسمى باقتصاد الكفاف ، أو الاقتصاد القائم على المقايضة (المنطقة د) . والاقتصاد المنزلى الخاص هو اقتصـــاد « لاسوقى » ، و « لانقدي » ، والنشاطات الاقتصادية فى هذه المنطقة لايدفع عنها أجر ، ولاتحصل على ربح (فليس المقصود أن يستبدل بنتاج العمل نقود) . ومع ذلك فان الاقتصاد المنزلى الخاص ليس اقتصادا مغلقا ، ومن ثم فان السهام التى تدل على صلات التبعية وشبكات التفاعل بين القطاعين أ ، ب ، والنشاطات المنزلية العصرية تتضمن خدمات اجتماعية (كاستصحاب طفل للنزهة فى حديقة عامة) ، ومعاملات تجارية (كشراء لحم نىء لاعداد وجبة) . وعلى ذلك فمن الخطأ الافتراضى بأن الاقتصاد المنزلى الخاص، والاقتصاد القديم القائم على الاكتفاء الذاتى مترادفان .

الا يكون الفكر التطورى فى أساس عملية اغفال الاقتصاد المنزلى عمدا ــ وهى العملية التى حاولنا شرحها من قبل ؟ قد يبدو أن هذه العملية قد أطلقهـــا تفسير مبكر للتطور الاقتصادى الاجتماعى . هذا التطور يتمثل فى الانتقال من اقتصـــاد الكفاف الى اقتصاد السوق . المفترض اذن أن العملية قد أكملها جهد بشرى ارادى، يصف مجتمع المستقبل بأنه مجتمع شيوعى ، يتضمن الانتقال من الاقتصاد الخاص الى الاقتصاد الجماعى .

قلنا « يبدو » : ذلك لأننا نعرف أن ماركس ، مثله مثـــل آدم سميث ، كان يعتبر الخدم (الذين يؤدون الخدمات) غير منتجين . ولما كانت ربة البيت مجرد خادمة رئيسية فى المنزل ، لاتحصل على أجر عن خدمتها ، أى أنهـــا « أداة لخدمة المنزل » ، فانها لايمكن أن تكون منتجة . وقد تنبأ انجلز ، ولعله كان يأمل ، أنه حين يتحقق الغاء الملكية الفردية يزول اعتبار الزوجين والأسرة بمثابة وحدة اقتصـــادية من وحدات المجتمع ، وتصير كل النشاطات البشرية اشتراكية الطابع . واذ تغدو وسائل الانتاج ملكية عامة ، تكف الأسرة عن أن تــكون هى الوحدة الاقتصـــادية للمجتمع ، ويتحول الاقتصـــاد المنزلى الخاص الى صناعة اجتماعية ، وتصير تربية الأطفال وتعليمهم من الشئون العامة ، ويهتم المجتمع بالأطفال كلهم على حد سواء . الخ .

هناك أخيرا الاقتصاد الموازى ، ويشغل المنطقة و F التى تتضمن النشاطات غير النقدية ، وتشمل اقتصادا قائما على المقايضـــة ، ومنطقة هـ E وتتضمن النشاطات النقدية التى تشكل جزءا من النشاطات التى يتكون منها ما اتفق على أن يرمز اليه بالحروف YDP (الانتاج الداخلى العام) ، ومع ذلك فان لها فرصة كبيرة فى أن تدرج فى سجل الحسابات القومية ، أو مع المعطيات الأخرى الخاصـــة بالنشاطات الاقتصادية .

وينبغى هنا التمييز بين الاقتصاد غير الرسمى ، أو العرضى ، غير النظامى ، وهو ليس اقتصادا خفيا ، وبين الاقتصاد السرى ، وهو اقتصاد « أسود » ، خفى .

من المؤكد أن الاقتصاد غير الرسمى (العرفى) هو نتـــاج القطاع غير المنظم لاقتصاديات البلاد المتخلفة ، ومع ذلك لايجوز اعتباره قديما ، ســابقا على النظـام الرأسمالى • وفى البلاد النامية يشمل هذا النمط من الاقتصاد قطاعا أول يتكون من النشاطات التقليدية ، وقطاعا ثانيا يتضمن نشاطات جديدة نسبيا ، نشأت من هدم الاقتصاديات الحدية •

ان اتساع مجالات اقتصاد السوق ، وهجرة الريف نتيجة لاعادة تنظيم القطاع الزراعى ، بالاضافة الى الازدياد السكانى السريع ، مصاحبا لنمو غير مناسب للقطاعين الثانوى والثالث فى المناطق الريفية ـ كل ذلك يعنى أن بعض النســاء فى البـلاد النامية فقدن وضعهن باعتبارهن عاملات فى الأسرة لايحصلن على أجر • هؤلاء النساء يجدن أنفسهن وقد خرجن من دائرة الانتاج التقليدى • وحيثما توجد هجرة ريفية تنشأ نويات اسرية ، ويزداد حجم الأعمال المنزلية التى تتطلب قيام النساء بأدائها ، مادام أنهن لا يتلقين مســاعدة من أزواجهن وبناتهن • وبفضـل الأعمـال المنزليـة الرتيبة التى تؤديها النساء المتزوجات يستطيع سائر أفراد الأسرة أن يخرجوا للعمل والحصول على أجر ضرورى فى ظروفهم الجديدة ؛ ويستطيع أفراد الأسرة الصغار ان يواصلوا نشاطهم المدرسى اذا سمح لهم الدخل الكلى للأسرة بذلك •

وحين يضطر النساء ، بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصاد (عدم كفاية دخل الأسرة ، نفقات مدارس الأطفال ، الخ ، الى العمل للحصول على أجر ، فانهن لايستطعن الالتحاق بالقطاع الاقتصادى النظامى ، وليس السبب فى ذلك هو « التخلف الزمنى الثقافى» ، لأن عملية التحول الاشتراكى تطبع فى أذهان النساء قيم الخضوع ، لأنهن بطبيعتهن أكثر انقيادا لمتطلبات القطاع العصرى ، وليس لأن مستواهن التعليمى أكثر انخفاضا ، نتيجة للتفرقة بين الجنسين ، ولكنا نجد السبب فى ذلك بالأحـرى فى الطريقة التى ينظم بها العمل فى القطاع العصرى • ويجب أن يكون النساء الراغبات فى الالتحاق بالقطاع العصرى قادرات على العمل خارج المنزل ، ومراعاة مواعيــد العمل المحددة ، ولو أن أجورهن تتحدد تبعا لعدد ســاعات العمل • وعلى ذلك فان ضغوط الاقتصاد المنزلى تجبر النساء فى القطاعات السكانية الفقيرة أن يبحثن عن العمل فى مجال الاقتصاد غير الرسمى ، وهو اقتصاد غير مســجل حسب تعريفه • هؤلاء النساء يعملن بحرية ، على مسؤوليتهن ، غسالات ، مرضعات ، حاضنات ، خادمات فى المنازل أو المكاتب ، خياطات ، الخ ؛ ويتوقف مايتولين عمله على الوقت الذي يصلن فيه الى البلدة أو المدينــة ، ومن ثم على درجــة تأقلمهن الثقافى مع حياة المدينة •

أ + ج + = اقتصاد نقدى

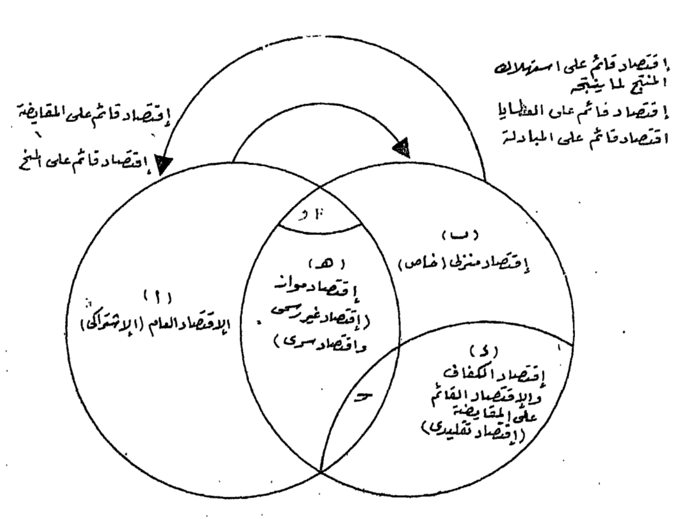
ب + د + و = اقتصاد لا نقدى

أ + ج + د = اقتصاد منظور (رسمى) = اقتصاد يدبر بمصطلحات حسابية تقليدية •

الرسم رقم (١) نموذج للاقتصاد الاجمالى (الاقتصاد القومى) •

وفى البلاد الصناعية ، ينعكس الاقتصاد غير الرسمى فى تسجيل النشاطات الاقتصـــادية بأقل من قيمتها الحقيقية بسبب الطرق الحسابية التى تستخدمهـــا الادارات الاحصائية القومية • فعند تقدير مستويات العمل ، مثلا ، تعتمد عمليات الاحصاء والمسح على العمل الأساسى الذى يزاوله كل فرد عامل من أفراد الأسرة • ولما كانت هذه الطرق الاحصائية لاتعمل حسابا لبعض الأشغال الثانوية أو الثالثـة التى يزاولها الشخص فانها تسفر عن تقديرات ضعيفة لمستويات النشاط الحقيقى •

هناك حقا طرق لقياس العمل تعتمد على عمليات المسح التى تجريها المؤسسات التجارية ؛ ولكن المعلومات التى تجمع بهذه الطرق لاتأخذ فى اعتبـــارها وحـدات الانتاج الصغيرة • ومع ذلك برزت مشكلة فى بلاد جنوب أوربا ، وبخاصـة ايطاليا



حيث نجد أن ثمة تغير قد طرأ على طريقة تنظيم الإنتـــاج (وهذه احـدى ظواهـر الستينات) • وقد أدى هذا الى نشأة وحدات انتاجيـة صغيرة ، يتبين وجودها الى حد ما ، ولا يتيسر لوسائل الاحصاء المستخدمة (وبالأحرى احصاءات المؤسسات ، لا المنازل) أن تسجلها • ويتكون الاقتصاد غير الرسمي في هذه البلاد أساسا من الحرف والصناعات المنزليـــة ، ولكنه قد يشمل أيضـــا بعض الأعمال الشـديدة التخصص ، من حيث الادارة أو أغراض التسويق • فليس هنـاك بالفعـل مايمنع المختص فى تلقيم الحاسب الالكترونى (الكومبيوتر) من أداء عمله فى المنزل لأحد الأفراد ، أو لوحدة انتاجية صغيرة •ونحن هنا نبحث فى النشاطات المشروعة ، غير المختفية عن السلطات الضريبية ، ولكنها غير مسجلة فى الاحصاءات القومية •

ومن حيث أن العمل غير الخاضع لتنظيم خاص ، يخضع مع ذلك للتشريع الخاص بموضوعه ، فان نسبة كبيرة من الأعمال التقليدية في البلاد النامية قد تعتبر أنها تشكل جزءا من الاقتصاد غير الرسمى • وليس فى الامكان وضع قائمة كاملة بمثل هذه الأعمـــال ، فالأمر كله يتوقف على البيئـة والعصر • ويذكـــر ديريك بليدز Derek Blades على سبيل المثال الذين يستنزلون المطر ، وقارعي الطبول ، والراقصين ، الخ • وسوف نكتفى هنا بوصف موجز لمنزل حضرى ثرى • ففى ايران ، فى الأربعينات كان المنزل وحدة انتاج واستهلاك حقيقى ، ويلجأ الى مجموعة كاملة من العمـــال الأجـــراء المستقلين ، من المنتظمين فى عملهـم ، الى الحرفيين المتجولين العرضيين ، كالخباز ، والذين يقومون بتخزين واعداد المواد الغذائية وغيرها من المواد الخام ، والخياط (أو الخياطة) لملابس السيدات ، والغسالة ، والمنجد ، وكناس الثلج ، والمدلكة ، وصانع مستحضرات التجميل ، والمشتغل فى محل للتجميل ، والمغنين والمغنيات والراقصين (والراقصات) ، وقارئى القرآن ، والعرافين ، الخ • وكان هناك بالاضافة الى هؤلاء ، المستخدمون الدائمون ، كالطبـــاخ ، والبستانى ، ومربية الأطفال ، والخادم ، الخ وهؤلاء يتلقون سكنا وطعاما وراتبا نقديا أو عينيا ، بينما تقوم ربة البيت بتدبير شئون الأسرة ؛ وهى المسئولة عن العلاقات الاجتماعية • هذه النشاطات التقليدية ، الخالية من الســمات الفولكلورية ، والتى كانت تزاول فى كل منزل ثرى نسبيا ، لم تختف كلها ، وفى الواقع لم تزل كل النشـــاطات الاقتصادية السابق ذكرها موجودة ، ولكنها لم تعد متعلقة بالطبقة الاجتماعية نفسها ، ولم يعد لها المعنى نفسه • وفى الوقت الذى نكتب فيه ، فان أقل قطاعات سكان المدن ثراء هى التى تشترى الخبز يوميا من الخباز • أما اليـوم ، فان الأسرة التى لاتستطيع أن تشترى غسالة آلية ، هى التى تذهب بثيابها الى المغسلة •

والاقتصاد السرى اقتصاد خفى • فهو أولا يشـمل انتاجا مشروعا ، ولكنه غير رسمى ، والمثال المعيارى لذلك ، وينتمى بنوع خاص لما نجريه من تحليل ، هو الخدمات التى يؤديها للأسر بعض الأفراد الذين لايملكون مكتبا مسجلا : النقاشون ، والبناءون ، والخدم ، ومربيات الأطفال ، وخائطات ملابس السيدات ، والطباخون ،

والكتاب على الآلة الكاتبة ، الخ . ثانيا : يتضمن الاقتصاد السرى انتاج السلع والخدمات غير المشروعة (بالنسبة الى القوانين ، ومبادىء الأخلاق . ولأن السلع المنتجة لاتتوافق مع حاجات تعتبر موضوعية هادفة من الوجهة العلمية . مثال ذلك : انتاج وبيع الكحول والمخدرات ، والسجائر المهربة أو المحظورة قانونا . وفوق كل شىء ، البغاء) . وقد قدر العائد من البغاء فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٧٧ بحوالى ١٣٠٠ مليون دولار .

الاقتصاد السرى اقتصاد خفى ، ولكنه لايفلت حتما من التسجيل فى الحسابات القومية . ويجرى بليدز تفرقة بين الانتاج المشروع الذى لم يخطر عنه . المسجل فى الحسابات القومية ، وبين الانتاج المشروع غير المخطر عنه وغير المسجل فى الحسابات القومية . وبالنسبة الى انتاج السلع والخدمات غير المشروعة . يشير الى نقص المعلومات يمنع بوجه عام البلاد من ادراج الانتاج غير المشروع فى الحسابات القومية . وتدل الاجابات التى تلقتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD على أن معظم معاهد الاحصاء لاتثبت هذا الانتاج (فى احصاءاتها) باستثناء ايطاليا والولايات المتحدة .

ولعل من المفيد أن نتأمل فى قليل من التقديرات الخاصة بالحجم المحتمل للاقتصاد الموازى ، وكيف أن اغفاله يمكن أن يشوه نظم المحاسبة القومية . ولذلك سوف نتخذ بمثابة قاعدة لنا المعلومات التى جمعتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ونشرت فى الدراسة التى أجراها بليدز . وتبدى الدراسة أن الأعمال غير المخطر عنها تمثل تقريبا ٨٪ من الانتاج الداخلى العام فى المملكة المتحدة ، و ١٠٪ فى السويد . ويقدر أن الاقتصاد الموازى قد أنتج قيمة اضافية تعادل ٣٠٪ من الانتاج الداخلى العام فى عام ١٩٧٨ ، فى حين يقدر الاقتصاد « غير النظامى » فى الولايات المتحدة بأنه يعادل فى عام ١٩٧٨ ٢٧٪ من الانتاج الداخلى العام الرسمى ، وقيل انه يتزايد بمعدل ٤٠٪ تقريبا فى السنة . وسواء كان تأثير الاقتصاد الموازى أن ينظم أو يفسد ، فانه ليس قطاعا مميزا لاقتصاد السوق الحرة . كذلك يوجد الاقتصاد النقدى الموازى ، والاقتصاد القائم على المقايضة فى الاقتصاديات الاشتراكية ، وذلك لأسباب واضحة .

وعلى المدى الذى يأخذ رسمنا البيانى (الخاص بالوضع الاقتصادى الاجمالى) فى اعتباره الاقتصاد المنزلى ، فان المنطقتين هـ ، و اللتين تنتميان الى الاقتصاد الموازى لاتغطيان التموين الذاتى (اقتصاد قائم على استهلاك المنتج السلع التى ينتجها) ، فى حين أن المنطقة هـ للاقتصاد الموازى تشكل جزءا من اقتصاد السوق ، وتتكون ، مثل الاقتصاد القائم على التجارة الرسمية من العمال غير الأجراء فى الاسرة .

وفى رسمنا البيانى الخاص بالاقتصاد الاجمالى (الرسم رقم ١) تشكل المناطق أ + ج + هـ الاقتصاد النقدى . وفى هذه المنطقة يتم الحصول على السلع

والخدمات التى تستجيب لحاجة أو طلب من جانب أولئك الذين يستطيعون أن يدفعوا (الثمن) ، أو توفيرها فى مقابل مال يدفع ، أما المنطقة ب + د + و التى تشمل الاقتصاد غير النقدى فانها لا تستلزم بداهة عدم وجود تبادل للنقود أثناء عملية الانتاج • وعن المنطقة د وحدها التى تنتمى الى اقتصاد الكفاف ، يستشهد بليدز بمثال الفلاح الذى يشترى أطر النوافذ أو ألواحا من الحديد المموج لتسقيف بناء ما ؛ وقد يشترى سمادا أو معدات حشرية لينتج أذرة لاستهلاكه الخاص ، أو للمقايضة به ، وهذا يفترض بالطبع وجود موارد مالية ، ومن ثم قدرا معينا من الانتاج مخصصا للتجارة •

ولقد رأينا أن هذا الأمر ينطبق أيضا على المنطقة ب التى تنتمى الى الاقتصاد المنزلى • ففى حالة أسرة حضرية ، يبين كينث بولدنج Kenneth Boulding بصدق أن « بعضا من أفرادها لهم بالضرورة علاقات تعاونية على شكل مبادلات مع العالم الخارجى ، اما بالعمل خارج المنزل ، أو باكتساب بعض المال نظير العمل بالمنزل ، أو بالحصول على دخل من عقار يملكونه خارج نطاق الأسرة » • كذلك يزاول أفراد الأسرة بعض المبادلات باجراء مشتروات يدفعون ثمنها نقدا : من طعام ، وثياب ، وأثاث ، وأدوات منزلية ، الخ • ولما كانت الأسرة « آخر معاقل التبادلية » ، فان بولدنج يرفض اعتبارها وحدة انتاجية • وفى رأيه أن الاتجاه يميل الى الانتقال من اقتصاد الاكتفاء الذاتى الى اقتصاد المبادلة فى السوق • وهو يخلط بين تحديث الاقتصاد المنزلى ، وانعدام الانتاج المنزلى : فسواء تولى النسوة غسل الثياب القذرة غسلا يدويا ، أو ألقاها الرجال فى جهاز الغسيل ، فنحن فى الحالتين نتعامل مع خدمة غسل منزلى • فاذا كويت الثياب المغسولة ، كانت الخدمة كاملة • ومع ذلك قد لاتكون كاملة اذا كانت الزوجة أو الخادمة خارج المنزل •

والواضح ، أن ما ينبغى أن يؤكد بوضوح هو أن وجود الدائرة التى تضم المناطق ب ، ج ، د ، هـ ، و يلزمنا بأن نسلم بأن الأسر فى الواقع هى وحدات انتاجية ، تنتج خدمات تجارية وغير تجارية ، ولايمكن اعتبارها وحدات استهلاكية فقط ــ كما يعتبرها النوعان من الاقتصاد الرسمى •

الحسابات القومية ، وهبوط قيمة الاقتصاد المنزلى :

سنحاول هاهنا أن نوضح العملية التى من خلالها يهمل الاقتصاد المنزلى أو يسقط فى الاعتبار فى نظام موازنات المنتجات المادية MPS ، أو بالأدق نظام موازنات الاقتصاد القومى SBNE الذى ينتمى الى مجتمعات الاقتصاد المخطط ، وفوق كل شىء فى نظام الحسابات القومية SNA فى الأمم المتحدة الذى ينتمى الى مجتمعات اقتصاد السوق •

وبالرجوع الى رسمنا البيانى الخاص بالاقتصاد الاجمالى ، نجد أن المنطقة أ + ج + د وجزءا صغيرا من المنطقة هـ هى التى يتضمنها النموذج الذى يستخدمه

نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية ليمثل اقتصاد السوق الحرة • وتشكل المنطقة أ + د وجزء صغير من المنطقة هـ المنطقة الاقتصادية التى يعترف بها اصطلاحيا ، ان لم تسجل لأغراض حسابية عملية فى المجتمعات الاشتراكية •

ولابد من القول بالتحديد انه لما كانت الأسر تعتبر بمثابة وحدات انتاجية لأغراض « نظام الحسابات القومية » ونظام « موازنات المنتجات المادية » ، فان منطقة أ وحدها هى التى تعتبر « نظريا » مجال الانتاج » وفى « نظام الحسابات القوميه » تشمل هذه المنطقة كلا من الانتاج التجارى وغير التجارى • فى حين أنه فى نظام « موازنات المنتجات المادية » تجرى التفرقة بين القطاعات المنتجة ، والقطاعات غير المنتجة • ومع ذلك فمن الأفضل ، فى الواقع العملى ، لأغراض « نظام الحسابات القومية » ضم المنطقة د التى تنتمى الى اقتصاد الكفاف ، والاقتصاد القائم على المقايضة الى مجال الانتاج ؛ فى حين أنه يتعين فى حالة « نظام موازنات المنتجات المادية » ضم المنطقة د فقط ، وهى التى تنتمى الى الاقتصاد الذى يستهلك فيه المنتج ما ينتجه •

والموقف يوضحه رسمنا البيانى الخاص بالاقتصاد الاجمالى ؛ فما يستبعد من من مجال الانتاج فى كل من الشرق والغرب هو الانتاج المنزلى النسوى ، أساسا ، ان لم يكن على وجه الاطلاق ، ويظل على هامش دائرة الانتاج التى تتضمن المبادلة النقدية •

وعدم وجود سوق للعمل المنزلى « لأغراض رسمية » فى المجتمعات الاشتراكية يبسط الموقف الى حد ما • وفى هذه المجتمعات ، حيث لايوجد رسميا أى عمل منزلى مأجور ، يعتبر العمل المنزلى الذى تؤديه النساء بمثابة نشاط ، ولكن هذا الاعتبار محرف ، اذ يجب حسب تعريفه أن يعتبر بمثابة « نشاطات المستهلك المنزلية » •

وفى المجتمعات الليبرالية ، تحترم سرية الحياة الاقتصادية المنزلية ، بمزيد من الحرص والمراعاة ، ومن ثم يتجاهل العمل المنزلى الذى تؤديه ربات البيوت ، والنساء اللائى يشتغلن ثمة نظير أجر • ومع ذلك ففى هذه المجتمعات توجد قوة عاملة منزلية أجيرة ، لها وضع قانونى ، وينطبق « نظام الحسابات القومية » بالأمم المتحدة على نموذج هذه الاقتصاديات ، فهو يتضمن فئة خاصة بالخدمة المنزلية الأجيرة ، ومن جهة أخرى ، لايوجد هناك أى اعتبار بالأشخاص الذين يقومون فعلا بالانتاج فى الخدمة المنزلية • بعبارة أخرى ، الخدمات المنزلية نظير أجر ، والمنتفعين بهذه الخدمات (الأسر) ، لا المنتجين ، هم الذين يشملهم نظام الحسابات القومية • السبب فى ذلك هو رفض كل من الغرب ، وبلاد أوربا الشرقية اعتبار الأسر وحدات انتاجية •

فى نظام موازنات المنتجات المادية ، العمل المكرس لانتاج السلع المادية هو ذلك الذى يعطى قيمة اجتماعية (أو نظرية) مادام أنه الشكل الوحيد من العمل الذى يعتبر مثمرا • والانتاج المادى ـ وهو فى المفهوم الماركسى القاعدة الأساسية لوضع موازنات الاقتصاد القومى ـ هو القاسم المشترك فى كل مجالات النشاط والمهمات التى تؤدى ، وله الأولوية على فروع النشاط الانسانى التى تنشىء خدمات• وعلى ذلك فالعمل المنتج له الأولوية على مدخلات العمل غير المنتج الذى يجعل فى الامكان توفير خدمات تفى بالحاجات الفردية والجماعية • ولكن ما مصير العمل المنزلى ؟ هل هو عمل منتج أو غير منتج ؟ انه بالتأكيد الاثنان ، ولكن الثانى أكثر من الأول فى مجال الأسر الحضرية • هل هذا رأى صائب ؟

ولكى نعطى اجابات دقيقة عن هذه الأسئلة ينبغى لنا أن نلقى نظرة على فكرة الأسرة • الأسرة ، فى نظام موازنات الاقتصاد القومى ، مستبعدة من مجال النشاط الاقتصادى ، فهى بعبارة أخرى لاتزيد حجم السلع المادية ، ولاتوفر أية خدمات • الأسر هى مجرد وحدات استهلاكية • ومع ذلك ، فالأمر الغريب أن نشاط الأسر الاستهلاكى يشمل العناية بنظافة الأماكن ، واعداد الطعام ، واصلاح الثياب ، وغسلها وكيها ، والعناية بالاثاث وسائر الأدوات المنزلية ، الخ •

وعلى ذلك فان العمل المنزلى الذى يعيد تشكيل القوة العاملة والمجتمع نفسه ، وبالتالى تأسيس كل مجالات النشاط ، وكل العمل الذى يؤديه الأفراد ، هذا العمل المنزلى يظهر فى نظام موازنات الاقتصاد القومى فى صورة نشاط استهلاكى مقترن بالتوالد ، ومنفصل عن تطور النتاج والدخل القومى ، وينتج من الحاجة الى ملاءمة المنتجات لمتطلباتالفرد المستهلك • هذا النشاط يجرى فى داخل الأسر • ولكن من ذا الذى يضطلع به ؟

النظرية الماركسية الخاصة بالانتاج الاجتماعى لا شأن لها بالملكية الفردية • ومع ذلك ففى نظام موازنات الاقتصاد القومى ، تتفق النظرية الماركسية مع هذا النظام فى تسليمها بوجود « قطاع خاص » • هذا الانتاج له مع ذلك بعد اجتماعى• وهناك فوق ذلك عرف يقضى بأن يؤخذ فى الاعتبار بعض النشاطات التى يؤديها الأفراد ، الغرض منها انتاج سلع مادية وخدمات بقصد الاستهلاك الشخصى ، كبناء الفرد منزلا له ، وجمع الفطر ، والتقاط التوت ، وجمع الحديد القديم ، والنفايات الصالحة للاستعمال ، وصنع النبيذ ، وذبح الدواجن والمواشى للاستهلاك المنزلى ، الخ • والعجيب أنه يذكر لنا فى الوقت نفسه أن الأسر تتكون فقط من مستهلكين • وليكن الأمر كذلك ، الا أنه فيما يختص بالانتاج النسوى المنزلى ، هناك أمل ضئيل فى أن يعامل هذا الانتاج على أنه واقع اقتصادى •

النشاطات المنزلية فى نظام الحسابات القومية ، فى الأمم المتحدة :

ان الفكرة الرئيسية ، فى أساس وصف النشاطات الاقتصادية المسجلة فى نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية ، هى فكرة الانتاج · وتحدد أغراض الانتاج طبيعة نتاج النشاطات الاقتصادية ، ففى نظام الحسابات القومية ، نشاطات الانتاج التى تشكل الاقتصاد القومى على نوعين : نشاطات تؤدى الى انتاج سلع وخدمات تعرض فى الأسواق بأسعار محددة (انتاج تجارى) ، ونشاطات تقوم بها الادارات الحكومية أو المؤسسات الخاصة ، تأخذ شكل خدمات تقدم المجتمع الوطنى بلا مقابل (انتاج غير تجارى) ·

ومن الضرورى ، بعد أن عرفنا الانتاج بطبيعة السلع والخدمات التى تقدم ، أن نميز الفئات المختلفة للمنتجين · فتبعا لنظام الحسابات القومية ، يعتبر المنتجون بمثابة وحدات انتاج تجارى (فروع من النشاط التجارى) ، ومنتجين للخدمات التى تؤديها الجهات الادارية العامة · (فروع غير تجارية من الادارة المدنية) ، ومنتجين لخدمات يؤديها للأسر مؤسسات لاتتغيا الربح (فروع غير تجارية لمؤسسات خاصة لاتتغيا الربح ، وانما تعمل لخدمة الأسر) ، وخدمات منزلية للأسر · ولاشك فى أنه لاتوجد أية اشارة الى منتجى الخدمات المنزلية الأجيرة ، ولا الى أية وحدة انتاج منزلى ·

واذا رجعنا الى النظام الفرنسى القديم الخاص بالحسابات القومية ، نجد أن فكرة الانتاج مرتبطة بوضوح بفكرة السوق · والواقع ، كان هذا النظام القديم محدودا بصورة غير ملائمة بانتاج السلع والخدمات التجارية ، ولم يكن يعترف بالهيئات الادارية أو الأسر ــ التى يعتبرها مستهلكة نهائية ــ على أنها منتجة ·

وقد أدى نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية الى فهم أفضل للاقتصاد ، مادامت كل بلاد اقتصاد السوق قد أعادت فعلا تنظيم حساباتها القومية ، بحيث تظهر الهيئات الادارية العامة الآن فى هذه الحسابات على أنها منتجة (وفى النهاية مستهلكة) لمجموعة منوعة من الخدمات ·

ولكن ما معنى « الخدمات الأسرية المنزلية » فى هذا السياق ؟ وما هو اذن مصير الأسر المنتجة لسلع وخدمات غير تجارية ؟ يسلم خبراء الأمم المتحدة بوجود الثنائى (المنتج والمستهلك). فى حالة الأسر ، ولو أنه لايظهر فى نظام الحسابات القومية · فلم هذه الطريقة الثنائية فى تفهم الموضوع ؟

السبب الذى أبدى هو أن تعريف الانتاج المستخدم لأغراض هذا النظام يجعل من المستحيل على الأسر أن تجرى على السلع أو الخدمات التى تشتريها بغرض استهلاكها أية عمليات أو معالجات لاحقة · بعبارة أخرى ، النشاطات الأسرية المنزلية ، مثل اعداد الوجبات ، والعناية بالأطفال ليست جزءا من الانتاج ، ومن ثم لاتوجد حسابات انتاجية لهذه النشاطات الأسرية المنزلية · نتيجة لذلك لما كانت

الأسر ، تعتبر نظريا وحدات استهلاكية فحسب ، فان النظامين الاقتصاديين المختلفين يسدلان الحجاب على نشاطات النساء فى المنزل • وفى بلاد أوربا الشرقية ، تعرف بعض النشاطات المنزلية (تلك التى تتمثل فى تقديم « الخدمات المنزلية المادية »)؛ ومع ذلك فانها تشوه بمحاولات اخفائهـــا • أما الغــرب فانه يتجاهل كلية هذه النشاطات •

وفى نظام موازنات الاقتصاد القومى ، يعادل العمل المنزلى بنشاط المستهلك • بعبارة أخرى ، فان الشخص الذى يقوم بدهان أرضية البيت « بالباركيه » (أرضية مفروشة بقطع خشبية مزخرفة ــ المترجم) ، والشخص الذى يسترخى فى كرسى مريح فى غرفة أرضيتها مغطاة بالباركيه المصقول ، يشتركان فى نشـــاط واحد • وقد يقال الشىء نفسه عن الشخص الذى يطبخ وجبـــة الطعام ، والذى يأكلهـــا : فالاثنان مستهلكان •

والوضع مختلف قليلا فى نظام الحسابات القومية • فالنشاطات المنزلية هنا (مثال ذلك : عمل المنزل ، والعناية بالأطفال) ليست جزءا من الانتاج ، فهى ليست محولة من فئة الى أخرى ، ولكنها ببساطة خارج الحساب •

ويرتبط الانتاج المنزلى ارتباطا واقعيا مباشرا بالحاجات الأساسية للســكان ، والغرض الأول منه الوفاء بالمطالب الجوهرية للأفراد • اذن لماذا استبعد هذا الانتاج من الحقل الاقتصادى ؟ يبين خبراء الأمم المتحدة بوضوح أنه فى حين أن فكرة الانتاج المستخدمة فى النظام مطبقة بصورتها المعبرة عنها على اقتصادات المجتمعات المسماة بالعصرية ، تظهر المشاكل فى حالة المجتمعات ذات الاقتصاد المذكور الذى يسيطر عليه الطلب الأجنبى ، وحيث لم يزل به النمط التقليدى للانتاج المنزلى فى نســبة كبيرة من السكان •

ويصف هؤلاء الخبراء مشكلة البلاد النامية بعبارات تتعلق باقتصاد ثنائى ، ويوضحون أنه مع تقدم التطور ، يحدث تحول من انتـــاج الكفاف الى الانتاج الموجه الى السوق • والواقع أن التطور هو عمليـــة تحول ، الميزان الوحيد فيه هو عملية الموازنة • ومع ذلك يعرف التطور هنا بأنه الانتقال من اقتصاد الكفاف الى اقتصاد السوق ، هذا التعريف المشكوك فى صحته يؤدى الى افتراض وجود مرحلة انتقالية يسمح بأن تتضمن ، فى خصوص الانتاج الذى يراد قياســـه ، جزءا مما نسميه بالانتاج المنزلى الكفافى فى البلاد النامية ، هذه الأسر ، فى رأى خبراء الأمم المتحدة هى الوحدات الوحيدة التى تنتج لأغراضها الخاصة ، خلال فترة الانتقال الى اقتصاد السوق نمط السلع التى تباع عادة فى السوق • وعلى ذلك لم يزل الانتـــاج المنزلى مستبعدا نظريا من مفهوم الانتاج •

ولابد هنا من كلمة اعتراضية • فالواقع أن الانتـــاج المنزلى ، فى اقتصاديات البلاد الصناعية فى الوقت الحاضر ، مرتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالانتاج

التجارى . أما فى البلاد النامية ، فان الانتاج المنزلى فى الأسر الريفية لايعتمد الى حد كبير على الانتاج التجارى ، وعلى ذلك فهو انتاج أقل وضوحا ، اذ لايشار اليه اشارة مباشرة ، أى لم تجر أية محاولة لقياسه مباشرة .

ولعل من المفيد أن نذكر على وجه التقريب مدى أهمية ما يمثله اقتصاد الكفاف فى الحسابات القومية فى البلاد النامية . ففى ثلاثة من الثمانية والأربعين بلدا التى أتيح لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أن تحصل على تقديرات احصائية عنها تغطى فى معظم الحالات سنتى ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، وجد أن انتاج الكفاف يمثل أكثر من ٤٠٪ من الانتاج الداخلى العام . أكثر من ذلك أن فى حوالى ٤٠٪ من البلاد المشار اليها ، يمثل هذا الانتاج فى مجموعه ، على الأقل ٢٠٪ من الانتاج الداخلى العام ، و ١٠٪ فى حوالى الثلثين الباقيين من هذه البلاد .

وتلخيصا لنظام الحسابات القومية تتقيد فكرة الانتاج نظريا بالانتاج التجارى لفروع النشاط التجارية ، وبالانتاج غير التجارى للفروع غير التجارية للادارات الحكومية والمؤسسات الخاصة . ومن الموصى به ، من جهة أخرى أن تدرج نسبة من النشاطات الانتاجية للاقتصاد المنزلى فى قطاع الانتاج . ويبين الجدول رقم ١ كيف أن الاقتصاد المنزلى قد خفف فى كل من الانتاج التجارى وغير التجارى . وفكرة الأسرة ، باعتبارها منتجة هى المستبعدة نظريا من النظام . وبقدر ما تعامل الأسر على أنها وحدات استهلاكية ، يتحدد تصنيفها أساسا بفكرة أن الرجل هو العماد المالى للأسرة . ويقوم التصنيف الموصى به على الصفات الاجتماعية والاقتصادية التى تميز عميد الأسرة الذى يعرف بأنه الشخص المعروف بهذه الصفة فى مجتمع معين ، كالزوج مثلا . وتبعا لهذا المفهوم ، تعتمد رفاهة الأسرة بالكلية على العمل الأجر الذى يزاوله الرجل . ولا يحظى عبء العمل الثقيل الملقى على عاتق النساء فى الطبقات الأكثر فقرا بأى تقدير ، مثله فى ذلك مثل الاسهام الواقعى الجسيم الذى يقمن به فى سبيل رفاهية الأسرة التى لايمكن بأية حال أن تتحدد بدخل الرجل من عمله فقط .

وعلى ذلك فان النشاطات الاقتصادية الوحيدة المستبعدة ، فى كل من النظر والعمل من مجال الانتاج — فى الغرب والشرق — هى النشاطات المنزلية النسوية كلها : كأعمال المنزل ، ورعاية الأطفال ، وأداء الواجبات الزوجية ، الخ . والمشكلة هى أن هذه النشاطات بالذات هى التى تشكل الأساس الثابت لكل الانتاج المنزلى . وكان لابد أن تسفر طريقة اخفاء الاقتصاد المنزلى عن الفكرة النظرية السخيفة ، فكرة اقتصاد الكفاف . وهى خطأ نظرى يتصدر مفهوم النظام ، وكان فى وسع الخبراء أن يتجنبوه ويرفضوه اذا هم أجروا معالجة عملية تجريبية للوضع الاقتصادى الحقيقى فى مجموعه .

وثمة خطأ آخر فى هذا السياق ، يتمثل فى معادلة الاقتصاد المنزلى باقتصاد الاكتفاء الذاتى . ففى البلاد النامية ، قد يبدو الاقتصاد المنزلى ، نتيجة لتكوين

الجدول رقم ١ : نتائج اغفال الاقتصاد المنزلي

	تعريف الانتاج فى نظام الحسابات القومية SNA		الانتاج المنزلى	
			الانتاج للاستعمال الخاص (التموين الذاتى ، والتزود الذاتى)	الانتاج لاستعمال الغير
الانتاج المنزلى الذى يتضمنه نطاق الانتاج	الانتاج التجارى	انتاج الكفاف	ـ انتاج السلع الأولية ـ معالجة السلع الاولية ـ انتاج السلع غير الأولية عندما يسوق جزء من الانتاج ـ انتاج رأس المال المحدد للاستعمال الخاص : تشييد المبانى ، بناء الطرق ، أو ماشابه ذلك من الأعمال ـ ـ انتاج خدمات شاغل العقار .	انتاج مالك المنزل خدمات للمستأجرين
				انتاج الخدمات المنزلية المدفوع أجرها
الانتاج المنزلى المستبعد من نطاق الانتاج	الانتاج غير التجارى		انتاج السلع غير الأولية اذا لم يسوق المنتج جزءا من انتاجه (مثال ذلك : الانتاج المنزلى بمعرفة ربات البيوت ؛ أو الانتاج المنزلى بمعرفة أشخاص مستخدمين بأجر ، أو اعتبارا بعمال الأسرة الذين لا يدفع لهم أجر ـ بمعرفة أشخاص يزاولون نشاطا اقتصاديا خلاف عملهم المنزلى .	

الاقتصاد الاجمالى اقتصادا مكتفيا بذاته . ومع ذلك ففى البلاد الصناعية مازال الاقتصاد المنزلى موجودا ومتطورا ، ويظهر هذا التطور معتمدا اعتمادا متزايدا على على الاقتصاد القومى التجارى ، وغير التجارى ، بحيث يضفى عليه ، كقوة دافعة دورا خاصا به .

وليس النساء فى البلاد النامية هن وحدهن الخاسرات نتيجة لهذا المفهوم من جانب واحد . ففى كل من الاقتصاديات الحديثة والتقليدية ، نتعامل مع الواقع الاقتصادى الاجمالى بنظرة عشواء . ان المطلوب هنا هو درجة كبرى من الدقة ومزيد من الحسابات القومية المضبوطة .

نحو اقتصاد لاجنسى

لعله من المستحسن اعطاء فكرة عن نطاق الاقتصاد المنزلى . فقد كشف البحث الذى أجراه جان فوراستييه Jean Fourastié عن أن عدد الساعات التى تقضى فى الأعمال المنزلية فى فرنسا يساوى العدد الكلى لساعات العمل المدفوع أجره والمسجل فى أرقام الانتاج التقليدى . وفى الولايات المتحدة استنتجت كاترين ووكر Kathryn Walker أن ربات البيوت والنساء المشتغلات خارج البيوت يعملن من ستين الى سبعين ساعة فى الأسبوع فى المتوسط . وفى الاتحاد السوفيتى قدر ز . أ . يانخوفا Z.A. Yankhova أن نساء السوفيت يقضين مائة مليون ساعة فى السنة فى أداء أعمال منزلية ، أى ما يعادل ١٢ مليون يوم عمل .

وتبعا لتقدير ريتشارد فاجلى Richard Fagley ، يعمل النساء ست عشرة ساعة فى اليوم فى المتوسط فى بعض المناطق الريفية فى العالم الثالث . ويتبين من الجدول السنوى لساعات العمل ، الذى وضعته ايفون منيو لوفيفر Yvone Mignot-Lefebure أن النساء يعملن أكثر من الرجال فى المناطق الريفية فى توجو . وفضلا عن ذلك يضطلع النساء وحدهن بالأشغال المنزلية التى تقدر بمائة وستة وستين يوم عمل فى السنة . وبالنسبة الى القيمة النقدية للانتاج المنزلى ، نستشهد فقط كمؤشر بتقديرات نوردهاوس Nordhaus وتوبن Tobin بأن الانتاج المنزلى الأسرى يمثل ٤٧٪ من الانتاج الداخلى العام فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٦٥ فى الامكان اذن قياس كمية النشاطات الأسرية المنزلية ، وقيمة الانتاج المنزلى المضافة كبيرة جدا من حيث عددها الكمى . لايمكن اذن الاستمرار فى تجاهل هذا الانتاج .

ولا يتيسر هنا مناقشة « الغاية » من الانتاج المنزلى غير التجارى لأن ناتج النشاطات المسماة « نشاطات الكفاف » لايعرض للبيع فى السوق ، وذلك كما ذكرنا فى حالة نظام الحسابات القومية . ومع ذلك فهذا الانتاج مسجل تحت عنوان « انتاج تجارى » . فضلا عن ذلك فان « نشاطات الجهات الحكومية ، والمؤسسات الخاصة التى لاتستهدف الربح ، هى نشاطات غير تجارية بالمرة » ، ومع ذلك فهى مدرجة فى مجال الانتاج الذى اتسع حتى شمل « الانتاج غير التجارى » .

ومشكلة ادماج النشاطات المنزلية فى النظام هى أولا وقبل كل شيء مشكلة ثقافية ، تتعقد بصعوبات ذات طبيعة عملية • ومع أن المشكلة قد تبدو ظاهريا مشكلة القضاء على عادات قديمة ، بدأ النظر اليها بسبب تكررها على أنها حقائق أبدية ، فالمسألة فى الواقع تتعلق بمكافحة الكسل والاهمال (أى الاعتقاد بأنه يمكن الاستمرار فى استخدام مفهوم خاطىء للاقتصاد) • ان أخذ الاقتصاد المنزلى فى الاعتبار يستلزم بالضرورة استخدام قدر كبير من المال والجهد البشرى ، ويفترض مسبقا ، وبنوع خاص فحصا دقيقا وطويل الأمد لنظام الحسابات القومية المتبع حاليا• ومع ذلك فأى تغيير يطرأ على النظام الحالى سوف يتطلب مراجعة شاملة للاحصاءات المتعلقة بالسكان العاملين بطريقة مربحة ، وهكذا دواليك •

وأخيرا فان النشاطات الأسرية المنزلية ، باعتبارها منتجة ، سوف يعترف بها ، ونتاج هذه النشاطات (الانتاج الأسرى المنزلى) سوف يحسب ويدون فى الحسابات القومية • ويستند يقيننا هذا الى الاعتراف حديثا بنتاج النشاطات الانتاجية فى الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة التى لاتستهدف الربح •

وسوف يقتصر الاقتصاد المنزلى على مضمار النشاط النسوى ، ويأخذ مكانه فى المضمار الاقتصادى ، ويندرج فى الحسابات القومية ، لا لأنه مضمار للنشاط الاقتصادى الذى يشمل كلا الجنسين ، ولكن لأنه ضرورة علمية ةمنطقية • ولم يعد النساء المستبعدات حاليا من الاحصاءات الرسمية مقتنعات بأن لهذا الاستبعاد مايبرره• ولكن هل لديهن من البواعث مايكفى لمقاومة استمرار هذا الاستبعاد ؟ وبدلا من أن تساعد هذه الجهود المبذولة فى اصلاح الاحصاءات فى تحسين وضعهن وصورتهن فى المجتمع ، الا تسبب لهن أضرارا أشد ؟ تقول كاثرين ووكر ان الاخفاق فى ادراج قيمة الانتاج المنزلى فى القوائم الاقتصادية يؤدى الى اضفاء نزعة تمييزية على السياسة القومية فى مجالات الضرائب ، والاستخدام ، والأمن الاجتماعى ، والتأمين ، والخدمات التى توفر هناء الأسرة والأطفال •

ومع ذلك قد تنزع أية تصحيحات تجرى للاحصاءات القومية الى تبرير واجازة التقسيم الحالى للعمل بين الجنسين ، واقرار الصورة الاجتماعية للمرأة • باعتبار أنها تعمل فقط ، فى حين يتولى الرجل الخلق والابداع • المرأة تكرر (ما تعمله) ، وتنجب أطفالا ، وطبيعتها دورية ؛ ولكن الرجل ينتج ماهو جديد وغريب ، فهو مبتكر • الرجال ينتحلون لأنفسهم فقط صفة • الخلق ، وهم كما يقول لوى لبرانس رنجيه Louis Leprince Ringnet « المعماريون الحقيقيون العاملون لتحرير المرأة » •

الا ينزع التقسيم الاجتماعى للعمل بين الجنسين الى كبح اشتراك النساء فى العمل ؟ قد يكون الاعتراف بالاقتصاد المنزلى بعبارات عددية ، بتضمينه فى السجلات الاقتصادية والاجتماعية خطوة نحو الرقى بالعمل المنزلى فى اعتبارات اجتماعية واقتصادية • عندئذ يمتنع تشبيه العمل المنزلى بطائفة بيولوجية ، وينضم بحق الى

الدائرة الاقتصادية • هذه النظرة الجديدة للواقع الاقتصادى الاجمالى سوف تخلق جوا يفضى الى تقويم الميزان بين وظائف الذكر والانثى فى الأسرة والمجتمع •

وتكمن المشكلة الجوهرية فى أن هذا الأمر فى جوهره مطلب متعلق بمبحث العلوم • والاقتصاديات اذا أحاطت بنطاق من الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، أكثر اتساعا ، ومن ثم أكثر واقعية ، فانها يمكن أن تصير علما أقرب الى الواقع ، ولا تتهم من ثمة بالحط من قدر المرأة ، وسوف يساعدها اطارها العام من المراجع على أن تحصل على فهم أفضل أو قبضة أشد على أعمال النظام الاقتصادى الاجمالى ، ومن ثم تقيس وتتنبأ بمزيد من الفعالية • هذا الأسلوب الأكثر دقة فى معالجة الموضوع سوف يساعد صانعى السياسات على تيسير سياسات اجتماعية واقتصاديه أكثر عدالة وانصافا •

ان المطالبة باعتبار الأسر ، عند المستوى الاقتصادى الفسيح بمثابة وحدات لانتاج السلع والخدمات غير التجارية واستهلاكها تمثل خطوة نحو تفهم الوضع الاقتصادى الاجمالى ، وهى بهذه المثابة دعوة لاخضاع الأسر للتحليل الاقتصادى الدقيق ، دراسة حياتها الاقتصادية الخاصة ، على سبيل المثال ، وبنوع خاص العلاقات التى تتضمن الانتاج والتبادل اللذان يولدهما العمل الذى يقوم به مختلف أفراد الأسرة •

نحن بعبارة أخرى نتعامل مع وضع جمعى فى أساسه : فالأسر منوعة ، لانهاية لأنواعها ، ولايمكن اختزالها الى وحدة واحدة لاتنوع فيها • ولابد لعالم الاقتصاد أن يقدم بالنظر داخل بيت الأسرة ، فيكتشف عالما من أفراد مختلفين توثقهم مع ذلك الروابط الأسرية ، وسوف يجد نفسه مضطرا الى التدخل فى الشئون الاقتصادية الخاصة بالأسرة •

وقد عودل الاقتصاد الاشتراكى (المنطقة أ) باقتصاد قائم على المبادلات والمنح : أما الاقتصاد المسجل فى الحسابات القومية (المناطق أ ، ج ، د) فانه يشمل كلا من اقتصاد الكفاف ، والاقتصاد القائم على المنح والمبادلات • ويصح التمييز نفسه مع الاقتصاد المنزلى (انظر الرسم رقم ١) • هذا التمييز يقوم على افتراضين غير مذكورين •

واقتصاد الكفاف ، أو الاقتصاد القائم على التبادل ، والتموين الذاتى ، يستند الى المسلمة التى تقضى بأن على كل انسان أن يكون « قادرا » على أن يتزود لنفسه بما يحتاج اليه (لايمكن أن يصدر شىء من لاشىء ، الا اذا قام النظام الاقتصادى على المشاركة فى كل شىء) أما الاقتصاد القائم على المنح (الاحسان) فانه يعمل على مبدأ يقول انه حيثما يكون الفرد غير قادر على الوفاء باحتياجاته ، فعلى التضامن الاجتماعى والأسرى أن يملأ الفراغ ، ويزوده بما يحتاج اليه •

وعندما يتم تفسير هذه المسلمات ، فان تحليل العلاقات التى تنشأ من انتاج واستهلاك السلع والخدمات فى فئات الأسر المختلفة سوف يكشف عن أن الاقتصاد منزلى ليس مجرد مبادلة قائمة على علاقات متكافئة ومتكاملة بين شركاء أحرار ومتساوين ، وليس هو من جهة أخرى اقتصادا قائما بكليته على المنح ٠

والمشاكل التى تستتبع أخذ الاقتصاد المنزلى الخاص فى الاعتبار كثيرة ومنوعة ٠ وسوف نقتصر هنا على ايضاح الفرق بين العمل المنزلى بعوض ، والعمل المنزلى بلا عوض ٠ فالعمل المنزلى الذى يؤديه أفراد الأسرة هو عمل بلا أجر ، ولكنه لايضاهى بالعمل بلا عوض ٠ فالعمل المنزلى الذى يؤديه فرد واحد من أفراد البيت هو عمل بلا أجر ، ولكنه عمل بعوض ٠ هو عمل لأنه يتضمن انتاج سلع وخدمات ، وهو بعوض بمعنى أن السلع والخدمات ينتفع بها منتجها (تموين ذاتى) ٠

اننا نبحث هنا مسألة التعويض عينا (لا نقدا)، والقيمة التى تنشأ من استعمال هذه السلع والخدمات يمكن أن تتحول الى قيمة مبادلة : فانتاج الفرد لنفسه يترتب عليه فقد مالى (من ربح أو أجر) لايعوض ، يعادل تكلفة ناتج عمل آخر مدفوع أجره ؛ ويترتب على استهلاك الفرد سلعة وخدماته الخاصة فقد لايعوض لأرباح منتظرة تعادل الأرباح التى يمكن أن يجنيها من بيعه للغير ناتج العمل الذى استهلكه بنفسه ٠

وقد يفترض حقا فى هذه الأحوال أن المنتج ، ان لم يكن قد أنتج السلع والخدمات التى يستهلكها بالتالى فانه (أو انها) قد يقدم على شرائها ٠ وفى هذه الحالة يشبع النتاج حاجة موضوعية (مثلا : اعداد وجبة طعام ملائمة) ٠ ولايمكن مناقشة الفقد الذى لايعوض ، فهو يعادل تكلفة العمل (أى مقدار العمل المبذول فى الانتاج)٠ ومع ذلك فان تقديرنا لفقد الأرباح المحتملة ، والذى يمكن تعويضه قد يؤدى الى بعض الاعتراضات ٠ فهذا التقدير القائم على قيمة تكلفة العمل المبذول ، يصح فقط اذا كان الشخص المعنى قادرا على تكريس الوقت المدخر فى انتاج السلع أو الخدمات التى تعادل قيمتها أو تقل عن قيمة السلع أو الخدمات التى يستهلكها هذا الشخص ٠ بعبارة أخرى ، وباستخدام المصطلحات الحسابية فقط ، عندما يملك الشخص القدرة أو المهارة التى تمكنه من تكريس الوقت المدخر فى انتاج السلع أو الخدمات التى تأتيه بربح يزيد على قيمة العمل المنزلى الذى يؤديه ، فان اختياره (انتاج سلع أو خدمات منزلية) هو اختيار غير موفق من الوجهة الاقتصادية وعلى ذلك فليس من العسير أن نفهم كيف نشأ نمط الاشتراكية يفرق بين الجنسين ، أو أن عدم تكافؤ الفرص فى التعليم هو نفسه تفرقة جنسية ٠

تقول كريستين ديلفى Christine Delphy ، « كل عمل يؤدى للغير فى المنزل أو الأسرة ولا يدفع عنه أجر هو عمل مجانى ، أى انه عمل لا يحصل على أجر أو عوض من أى نوع باعتبار أنه مؤدى للغير » ٠ وتعريفنا للعمل المنزلى هو أنه عمل يتضمن نقلا من طرف واحد لسلع وخدمات لاتدفع قيمتها أو ما يعوض عنها ٠ ولكى نجرى تحليلا دقيقا لشروط المبادلة بين أفراد أسرة فى منزل ، يتحتم علينا أن نستخدم

طريقة كلية شاملة • لنأخذ حالة أسرة فى بيت « تقليدى » . يخـرج منه الزوج ليشتغل ، فى حين تبقى الزوجة لتؤدى أعمال المنزل ، وتعنى بالأطفال • وحتى هذا الوضع القياسى لايمكن تحليله من فراغ •

فما هو السياق أو الخلفية الاجتماعية والثقافية ؟ وما هو العصر الذى نبحث فيه ؟ وما هى الصفات المميزة لمختلف أفراد الأسرة ؟ ما نوع عقد الزواج الذى يربط الزوجين أحدهما بالآخر ؟ رغم هذه الأوصاف ، يجب التأكيد بأنه فى الحالة الخاصة المشار اليها بأعلاه ، فان العوامل الثقافية قد انتجت ظاهرة من عدم التناسق الجنسى •

ونتاج عمل كل من الرجل والمرأة ، فى الاقتصاد التقليدى نتاج عينى . فالاثنان اذن يكمل أحدهما الآخر • وحتى يستطيع الرجل أن يشبع حاجاته . فانه يضطر الى الاسهام بثمار جهوده فى اقتصاد المنزل •

وفى الاقتصاد المنزلى الحديث ، ينتمى نتاج عمل الرجل الى مجال الاقتصـاد النقدى ، فى حين يظل نتاج عمل المرأة فى مجال الاقتصاد غير النقدى • وعلى ذلك فان الرجل لديه ما يكفيه لاشباع حاجاته خارج المنزل . وذلك بفضل نتـاج عمله (فى السوق أو بالعمل فى مغزل آخر) •

ان الافتراض بأن الرجل يأتى بما يحصل عليه من أجـر الى المنزل ، ومقارنة قيمة نتاج عمله بالقيمة النقدية لنتاج عمل المرأة ، كما افترضنا أن هذا النتاج يمكن تقديره لأغراض الحسابات القومية ، هذا الافتراض يعنى اهمال كل ما تتنازل عنه المرأة حين تقبل وظيفتها كربة بيت ، أى تنازلها عن استقلالها وحريتها •

والمرأة التى تقبل وصفها كربة بيت تخسر بذلك الاستقلال الاقتصادى الذى يوفره لها عملها المنزلى اذا كانت تؤدى هذا العمل نظير أجر • فان فرض أنها فنانة أو ذات موهبة فكرية فانها تضحى أيضا بالفرص التى قد تسنح لها لتحقيق ذاتها من خلال العمل الفنى أو الفكرى ، وبذلك يخسر كل من زوجهـا والمجتمع بأسره نتاج نشاطها هذا •

لذلك فان الانتاج المنزلى لربة البيت لا يمكن فى رأينا معادلته بتحويل من طرف واحد للسلع والخدمات ؛ ولايمكن أيضا أن يقتصر حساب شروط المبادلة على القيمة النقدية للانتاج المنزلى •

اننا نتعامل هاهنـا الى حد ما ، لأسباب ذات طبيعة ثقافية بمثـال لعلاقة غير متجانسة • مثل هذه العلاقة « توفر مجالا مناسبا لألعاب القوى والنشاطات المشتركة» •

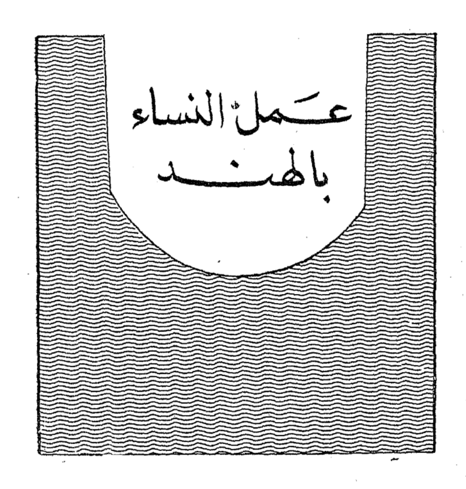
وقد استشهد فرانسوا بيرو Francois Perroux بتعريف للقوة ، وضعة ماكس فيبر Maxweber ، يبين بوضوح حجتنا :

« تعرف القوة بأنها احتمال أن يـكون ثمة عامل فى نطاق علاقة اجتماعية فى

موقف يتيح له أن يفرض ارادته ، رغم كل مقاومة ، وبغض النظر عن الأساس الذى يقوم عليه مثل هذا الاحتمال » ٠

وفى نموذجنا المنزلى توجد تكاملية صريحة لوظائف غير متساوية ، ومن ثم هناك تدرج طبقى ، وتبعية المرأة ٠ وتبعا لما يبديه بيرو ، فان العلاقة غير المتجانسة متصدعة، ومن ثم تجعل من المستحيل الوصول الى ترابط كامل ٠ ولا مجال للبحث فى القابلية المنطقية لانعكاس العلاقة الوظيفية ، بالنظر الى المظهر السببى المميز للعلاقات غير المتجانسة بين الرجل والمرأة ٠ ويرى انجلز أن تحرر النساء يتوقف أولا وقبل كل شىء على حصولهن على تصريح تام بدخولهن القطاع العام الصناعى ، وهو شرط أساسى يستتبع بدوره الغاء الأسرة النووية باعتبارها وحدة اقتصادية للمجتمع ٠ والمشكلة هى أن امكانية وجود اقتصاد منزلى قائم على الجنسين لاتدخل فى الاعتبار النظرى لدى أى عالم اقتصادى من الذكور ٠ هذا الاقتصاد اما أنه مهمل ، أو أن اختفاءه متوقع ، ومن ثم يستمر تجاهله ٠

ان تقسيم العمل باعتبار الجنس ، الذى تقره وظائف تعين سلفا من الناحية الثقافية ، يؤدى الى النتائج الآتية : فالنساء مطلوبات لتأدية وظائفهن كخادمات ، كما لو كان ذلك ضرورة بيولوجية ، فى حين أن أولئك اللائى يرفضن القيام بكل من العمل المنزلى والعمل نظير أجر ، يجب أن يبررن انضمامهن لمجال الاقتصاد العام بأن يحصلن على أجر صاف أعلى من تكلفة العمل الذى يجب أداؤه فى المنزل ٠ وتبين المعلومات النوعية الخاصة بانضمام النساء الى مجال الاقتصاد العام الاشتراكى مجموعة كبيرة من البواعث والظروف الناتجة من الفروق المتصلة بالجنس فى المهنة والكفاءة ٠ ويميل النساء الى الاشتغال فى وظائف تكون امتدادا لوظائفهن المنزلية ٠ وفى المجال المهنى يشغل النساء نفس الوظيفة التى يضطلعن بها فى حياتهن الأسرية ٠ أما الرجال فانهم يميلون بالأكثر الى اصدار الأوامر واتخاذ القرارات ، ويحتكرون القوة فى كل المجالات ، ومستويات الحياة الأسرية ، والقومية ، والدولية لأنهم ينساقون «بالطبيعة» وراء ارادتهم فرض القوة ٠ هذا المفهوم الخاص بتقسيم العمل على أساس الجنس ، هو الذى ينبغى أن نتحداه ٠



مقدمة :

يحاول هذا المقال أن يصف العمل الذى تضطلع به النساء بالفعل بالهند . ونحن مضطرون بسبب ضيق المساحة المتاحة الى أن نركز كلامنا على الأنماط الرئيسية ، مبينين التباينات الاقليمية وغير ذلك من ملامح خاصة كلما تسنى ذلك ، مع التأكيد على ما يختص به كلا الجنسين من وظائف ، وما يوجد من تمييز فى الأجور بينهما . ولقد أجريت دراسات أيضا بالهند مشابهة لتلك الدراسات التى اجريت بالأقطار المتقدمة فيما يتعلق بالنساء العاملات وما يضطلعن به من وظائف . وحيث أن هدفنا هو تقديم صورة عامة لاشتغال النساء وليس التركيز على جانب بعينه ، فسوف لا نوجه انتباهنا كثيرا الى تلك الدراسات . ذلك أن الدراسات التى تركز على أهداف ضيقة جدا ، والتى لا تنطبق الا على موقف محدد جدا أو على شريحة صغيرة جدا من السكان لا توفر نظرة متوازنة الى الهند ، حيث نجد أن ٤٨٪ . من مجموع السكان يعانون من الفقر المدقع ، وحيث تعمل النساء كقاعدة عامة لزيادة دخل الأسرة ولاستمرار بقائها .

بقلم: د. راده هادي ـفي

تعمل قارئة بالمعهد الدولي للدراسات السكانية ، في جوفاندى ستيشن رود في دينور ببومباى ٤٠٠٠٨٨ . ولقد نشرت العديد من المقالات عن القوة العاملة الهندية وعن التحكم في النسل . أما م. رافندران فهو مدير صناعات التأمين العامة بالهند في بومباى .

ترجمة: يوسف ميخائيل أسعد

عضو اتحاد الكتاب له مؤلفات وتراجم عديدة فى التربية .

ومن الصعب الحصول على معلومات تتصل بمشاركة النساء في العمل . فهى قد تشتمل على العمــل بالأسرة بغير أجر ، وعلى العمــل بالسوق بغير أجر ، أو على العمل بالسوق بالأجر . والعمل بالسوق بغير أجر هو العامل الرئيسى الذى يشــوه الصورة الحقيقية للمناشط الاقتصادية للنساء . والأمثلة على ذلك كثيرة . فعلى سبيل المثال فان ما تبذله النساء اللآتى يقمن بانبات الفاكهة والخضروات من جهد فى العمل ، وما ينتجنه من منتجات ألبان ، أو ما يقمن بصنعه من كعك وحلوى ، وهى كلهـــا للسوق حيث يقوم الرجال ببيعها ، فانها نادرا ما يحسب لها حساب. وكذا فان العمل الذى يتضمنه نظام انتاج السلع المصنعة ، حيث يشارك النساء والأطفال على السواء فى القيام به بالبيت لم يخضع المحصر . فمثل هذا العمل المتعلق بالسوق والذى لا يقدم عنه أجر ، شائع جدا بالأقطار الأقل تطورا مثل الهند . ومن سوء الحظ أن المعلومات المتعلقة بهذا العمل غير شافية بحيث يكون تقديرها جميعا من الصعوبـة بمكان . ولسوف يكون استخدامنا للمعلومات المستفادة من احصاء الهند لعام ١٩٧١ كبيرا فى هذا المقال حيث أن التفاصيل المتعلقة بآخر احصاء للسكان (١٩٨١) لم

تتح بعد للاستخدام العام • ولكن ليست هناك تغيرات رئيسية حقيقية حدثت فى نمط التشغيل خلال العقد ١٩٧١ ــ ١٩٨١ كما يتضح من تناولنا للنتائج المؤقتة الاجمالية • وأخيرا فسوف يكون تعريف « العامل » فى هذه الدراسات تبعا لاحصاء عام ١٩٧١ هو الشخص الذى يكون نشاطه الأساسى هو المشاركة فى أى عمل انتاجى اقتصاديا عن طريق النشاط الجسمى و الذهنى ، سواء تمثل فى ممارسة العمل نفسه ، أم تمثل فى الاشراف الفعال و توجيه العمل •

معدل المشاركة الاجمالى : الملامح الرئيسية

تنقسم الهند الى اثنتين وعشرين ولاية ، والى تسع مقاطعات اتحادية مصنفة بصفة أساسية على أساس الاعتبارات اللغوية والادارية • وكان هناك ٣١٨ر٢ مليون امرأة بالهند فى عام ١٩٨١ ليس بينهن سوى ٤٦ مليونا يشتغلن فى المناشط الاقتصادية ، على أساس معدل نشاط تقريبى مقداره ١٤ر٥٪ • وفى عام ١٩٧١ شارك ١٢ر٧٪ من نساء الهند اللآتى بلغن ٢٦٤ر١ مليونا فى المناشط الاقتصادية •

وتتباين مشاركة النساء فى العمل الى حد بعيد فيما بين المناطق الرئيسية للبلاد • فلقد كانت معدلات المشاركة فى عام ١٩٧١ هى ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١٦ ، ١٨ فى المائة بشمال وشرق ووسط وغرب وجنوب الهند على التوالى • وتقدم التفسيرات لهذه التباينات الاقليمية فى ضوء الخلفية الدينية والتباين التبيؤى فى انتاج المحاصيل • فالثقافة الاسلامية تسود على المناطق الشمالية والشمالية الغربية من الهند التى خضعت للحكم الاسلامى لعدة قرون • والمهام التى توكل الى النساء بين المسلمين هى تربية الأطفال وتلك المناشط الزراعية وما اليها التى يمكن الاضطلاع بها فى نطاق « البيت » • وهكذا لا يكون من المتوقع أن نجد لدى سكان متأثرين بثقافة كهذه مستوى عاليا من التشغيل بالأجر بين النساء ، وهناك مشاركة أكثر انخفاضا للنساء فى هذه المناطق • وعلى العكس فقد ظل جنوب الهند تحت تأثير الثقافة الرافيديانية التى تسمح بحرية أكثر للنساء • وكذلك فان جنوب الهند يهتم بزراعة الأرز ، وهى الزراعة التى تجذب عددا ضخما من العاملات ، بينما تسود الزراعة الجافة أو القمح فى الشمال • وتكشف معدلات المشاركة فى ضوء السن والوضع الزيجى أيضا عن نتائج هامة (١ ، ٢) •

ويعطى معدل المشاركة فى ضوء الأعمار المحددة نمطا مركزيا متوازنا تقريبا (أعنى معدل مشاركة عاليا فى الأعمار المتوسطة المتجاورة) ، مما يدل على أن الزواج ومسئوليات الأسرة ليست عائقا أمام مشاركة النساء فى العمل • وتفسر هذه الظاهرة عادة فى ضوء امكان الجمع بين رعاية الأطفال والعمل ، كما هو الحال فى المناشط الزراعية وملحقاتها • بيد أن معدل المشاركة بالنسبة لكل سن فى المناشط غير الزراعية وحتى فيما يتعلق بقطاع التشغيل الحديث فانه يعطى أيضا نمطا مركزيا متوازنا ، لا يكون نفس التفسير بازائه شافيا ، ان لم يكن غير قابل للتطبيق • ونحن

نشك فى أن بنية سوق العمل بالهند تلعب دورا رئيسيا فى تفسير هذا النمط فى جميع الحالات • فالنساء اللائى عليهن أن يشتغلن من أجل لقمة العيش لسن فى وضع يسمح لهن بالانسحاب من سوق العمل للعناية بأسرهن • والى جانب هذا فحيث أن هناك عددا ضخما من العاطلين ، فان الحصول على وظيفة مستحيل تقريبا ، ومن يتسنى لهم الحصول على وظائف سوف يتشبثون بوظائفهم برغم الصعاب الأساسية الأخرى •

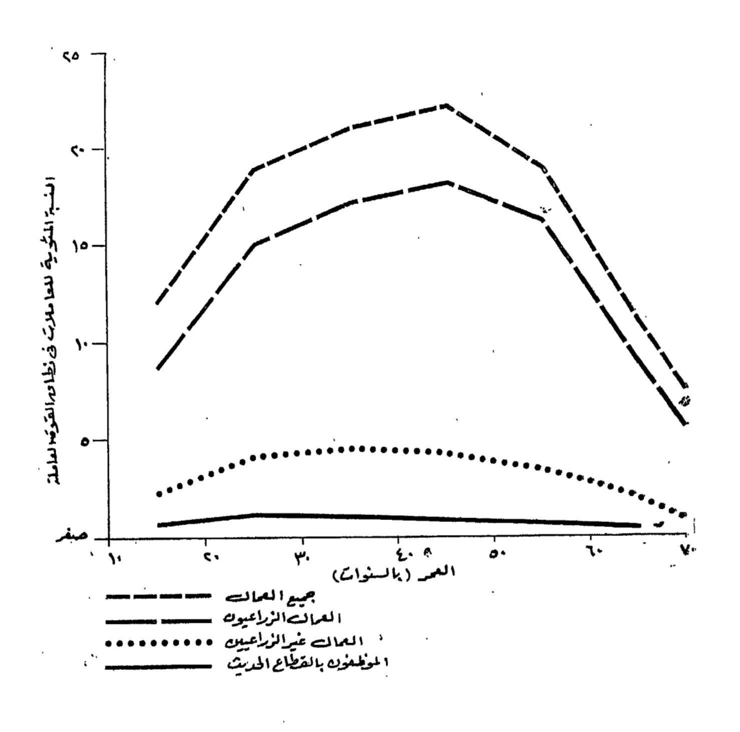
وكما يتضح فى شكل ٢ فان النساء غير المتزوجات بالهند يحصلن على أخفض معدل من التوظيف • فأكثر من السدس بقليل من جميع النساء المتزوجات ، والخمس من جميع النساء الأرامل ، ونصف النساء المطلقات و المنفصلات تقريبا يشاركن فى أداء عمل مربح • ويمكن تفسير هذه التباينات بسهولة فى ضوء المعايير الاجتماعية الثقافية • فالبنات غير المتزوجات بالهند يمنعن من الاختلاط بحرية مع الذكور (وهو ما يصير ضروريا لدى المشاركة فى مجالات العمل العامة) لأسباب اجتماعية وثقافية ويرجع ذلك الى خوف الوالدين من انقاص « قيمتهن » فى سوق الزواج • أما الحال بالنسبة للنساء المطلقات و المنفصلات فانه معقد فى الواقع • فجريا وراء المعايير الاجتماعية الهندية ، فان المفروض فى المرأة المتزوجة أن تكون خاضعة لزوجها ، وأن تهتم بحاجاته ، وأن تجعله سعيدا ، وأن تلد له أولاده وترعاهم • فذلك هو قدرها Dharma ، فعليها أن تظل مع زوجها مهما كان ذلك صعبا • فاذا كانت لديها الجرأة الكافية لتحدى هذا التوقع فتتركه أو تطلقه ، فانها تكون عرضة للازدراء والحنق من جانب المجتمع ، مما ينتهى الى عزلها اجتماعيا • ولذا فان العمل بالنسبة لأولئك النساء يشكل ضرورة مطلقة للحصول على لقمة العيش •

المهن التى تتمرس بها النساء الهنديات

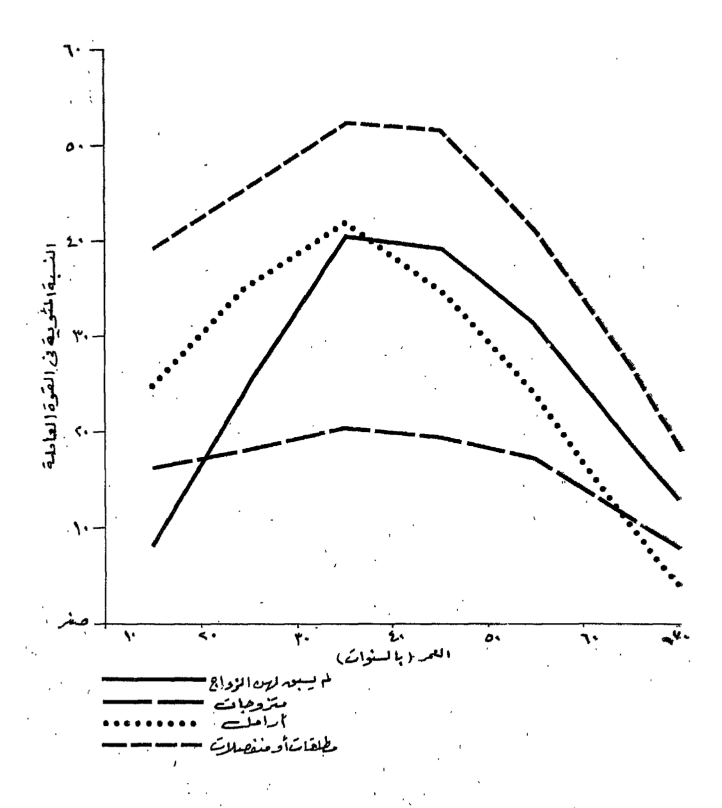
لم يتضمن التصنيف الوظيفى فى الاحصاء الهندى سوى العمل غير المشتغلين بعزق الأرض وزراعتها • وقد يعزى هذا الى أن التصنيف المهنى لم يتسع للعمال المشتغلين بعزق الأرض وزراعتها حيث ان حرفهم (العمل الفعلى الذى يضطلع به الفرد) غير متباينة بعضها عن بعض ــ أعنى العمل الزراعى • وهكذا يبدو من المناسب تناول أولئك العمال الزراعيين وغير الزراعيين كلا على حدة •

الحرف الزراعية

فى عام ١٩٧١ كان هناك بالهند ٩٧٨ر٣٠٣ر٩ امرأة يشتغلن بحرث الأرض ، كما كان هناك ٦٨٢ر٧٩٥ر١٥ عاملة زراعية وبلغت المجموعتان معا ٨٠٪ من جميع النساء العاملات • وما تزال الهند بصفة رئيسية مجتمعا بدائيا حتى فى النصف الأخير من القرن العشرين • وهناك تقسيم كامل تقريبا للعمل بين الجنسين فى الزراعة غير الميكنة ، ولا تستخدم الميكنة على نطاق واسع الا فى مناطق قليلة جدا فحسب (بصفة



شكل ١ : متوسط معدلات النشاط للنساء بالنسبة لكل عمر



شكل ٢ : متوسط معدل النشاط في ضوء العمر والوضع الزوجي

رئيسية فى البنجاب وهاريانا) . والرجال عادة هم الذين يعدون الأرض للزراعة بالحرث بينما تضطلع النساء بمهمة بذر البذور وغرس الأشجار واقتلاع الأعشاب الضارة والحصاد . ولا تتعدى النسبة المئوية للعاملات من مجموع العمال فى عزق الأرض ١٢٪ بالمقارنة الى ٣٣٪ فى العمل الزراعى . وتعكس النسبة العالية للعمال ذيوع انعدام ملكية الأرض وانتشار الفقر بين السكان الزراعيين .

وتلعب الطبقة المغلقة أيضا دورا هاما فى العمل الزراعى . فثمة الثلث من جميع النساء العاملات وأكثر من ثلثى العاملات الزراعيات بقليل ينتمين الى المجتمعات المهضومة ، التى يطلق على معظمها اسم « الطبقات المغلقة المدرجة بجدول زمنى » أو « القبائل المدرجة بجدول زمنى » .

أما بالنسبة لأماكن أولئك العمال فان اندهرا برادش تضم (١٧٪) وماهاراشتا (١٦٪) ومادهيا براش (١٤٪) وتشكل فى مجموعها قرابة النصف من مجموع العمال الزراعيين ، على الرغم من أن هذه الولايات الثلاث لا تشكل معا سوى ربع المجموع الكلى للسكان الهنود .

المهن غير الزراعية

توضح القائمة رقم ١ المهن الرئيسية التى تتواجد بها النساء . والجزء الأول يغطى القطاع غير الحديث ، ويغطى الجزء الثانى القطاع الحديث . والى جانب هذا فان العدد الحقيقى للعاملات ، فان القائمة توضح نسبة النساء فى كل مهنة الى المجموع الكلى للعمال فى المهن غير الزراعية ، والنسبة المئوية للنساء فى كل مهنة الى المجموع الكلى للعمال .

القائمة رقم ١ ـ توزيع العاملات غير الزراعيات فى ضـوء كل مهنة ٪ ونسبة العاملات فى كل مهنة من مجموع العاملات غير الزراعيات ، ونصيب العـاملات الى مجموع العمال فى كل مهنة ، ١٩٧١ ٠

المهنة (١)	عدد العاملات	نسبة العدد الكلى للعاملات غير الزراعيات	النسبة المئوية للعاملات الى مجموع العاملين فى كل مهنة
١ ـ القطاع غير الحديث			
عمال المزارع	٥١٠٥٧٥٩	٨١ر٨٣	١١ر٩٢
عمال (غير محددين)	٤٧٢٢٥٥	٧ر٥٩	٣٦ر٤٨
صانعو السجائر المحلية	٣٨٣٨٠٢	٦ر١٥	١٤ر٧١
تجار وبائعون (تجار تجزئة)	٣٨٣٣٣٣	٦ر١٤	٤١ر١٨
غسالون وغسالات وعمال صباغة	٣٠٣٣٤٠	٤ر٨٦	٦ر٤٢
نساجون وقافو خيط	٢٨٩١٧٤	٤ر٦٣	٣١ر٧٤
خدم منازل	٢٨٣١١٢	٤ر٥٤	٣٨ر٤٧
حباكون ومن اليهم	٢٥١٤٧٩	٤ر٠٢	٣٧ر٢١
نساجو سلال وصانعو فرش	٢٥٠٥٢١	٣ر٥٠	١٤ر٢٥
كناسون وعمال نظافة ومن اليهم	٢١٨٥٠٠	٣ر٠١	٣٧ر٢٣
فخارون ومن اليهم	١٨٧٧٥٠		٢٨ر٥٢
	١٤٤٣٤٣	٣ر٣١	١٨ر٥٩
طباخون وحاملو الطعام	١٢٣٥٧٩	١ر٩٨	٢٦ر٩٥
عمال بناء	١١٢٩٤٣	١ر٨١	١٨ر٧٠
عمال انتاج ومن اليهم (غير مصنفين)	٩٨٣٣١	١ر٥٨	٣١ر٣٦
خياطون وصانعو ملابس	٩١٤٤٩	١ر٥٤	٧ر٤٣
عمال زراعيون ومربو حيوانات وطيور وحشرات	٧٨٢٥٥	١ر٤٧	٩ر٠٧
حافظو الطعام ومعلبون ومن اليهم	٧٧٥٣٩	١ر٢٥	١٩ر٣٨
بائعون جائلون ومروجو سلع وبائعو جرائد	٦٩٠٩٥	١ر٢٤	١٢ر٦٣
طحانون ومجففون ومن اليهم	٦٨٠٠٧	١ر١١	١٧ر١٥
معدو الليف والخيط	٥٣٤٩١	١ر٠٩	٣٧ر٩١
مشرفون واطفائيون ومناولون للخامات والأحمال ومن اليهم ٠	٤٦٥٨٨	٠ر٨٦	٨ر٨٥
حكيمات وممرضات	٤١٥٣٩	٠ر٧٥	٨٤ر٥٥

تابع القائمة رقم (١)

المهنة (١)	عدد العاملات	نسبة المجموع الكلى للعاملات غير الزراعيات	النسبة المئوية للعاملات الى المجموع الكلى للعمال فى كل مهنة
بائعون وبقالون وعارضو سلع	٣٥٩٨١	٦٧ر٠	٣٢ر٣
قاطعو صخور ونحاتون	٣٥٢٢٦	٥٨ر٠	٣٢ر١٩
معدو الأدخنة	٣٠٦٨٨	٥٦ر٠	٤٧ر٦١
بناءون بالأجر وبناءون بالحجارة ومن يقومون برص القرميد	٢٨٢٧٧	٤٩ر٠	٠٠ر٤
حجارون	٢٤٨٨٤	٤٥ر٠	٥١ر١٨
جرسونات بالفنادق والمطاعم	٢٤٠٢٣	٤٠ر٠	٢٦ر٥
غزالون ونساجون وعقادون ومن اليهم (غير مصنفين)		٣٩ر٠	٦٩ر٧
عمال مناجم	٢٢٩٩٠	٣٧ر٠	٩٥ر٨
عمال آخرون بالقطاع غير الحديث	٧٧٨٤٧٨	٤٨ر١٢	٤٠ر٧
(٢) القطاع الحديث	١١٣٣٥١٨	١٧ر١٨	٥٣ر٧
العمال المهنيون والتقنيون ومن اليهم	٨٩٥٧٩٣	٣٦ر١٤	٠٦ر١٨
المرضات	٩٤٦٠٨	٥٢ر١	٣٦ر٩١
القابلات والزائرات الصحيات	٣١٦٠٨	٥١ر٠	٤٣ر٨٦
التقنيون فى التمريض والصحة وغير ذلك من فنيين فى الطب والصحة	٣٣٣١٣	٥٣ر٠	١٧ر٢٤
معلمون	٦٣٧٩٨٠	٢٣ر١٠	٢٧ر٢٣
بالجامعة	٢٨٩٣٩	٤٦ر٠	٦٧ر١٥
بمدارس اعدادية وثانوية	١٤٤٣٧٠	٣١ر٢	٤٩ر٢٣
بمدارس متوسطة	٨٨٩٤٠	٤٣ر١	٨٣ر٢٣
بمدارس ابتدائية	٣٠٧٩٦٣	٩٤ر٤	١٤ر٢٤
غير ذلك	٦٧٧٦٨	٠٩ر١	٠٤ر٢٣
عمال مهنيون وتقنيون ومن اليهم	٩٨٢٨٤	٥٨ر١	٢٥ر٥
عمال اداريون وتنفيذيون ورؤساء مباشرون	٢٣٨٧٩	٣٨ر٠	٤١ر١
عمال كتابيون ومن اليهم	٢١٣٨٤٦	٤٣ر٣	٠٨ر٤

تابع القائمة رقم (١)

المهنة	عدد العاملات	نسبة المجموع الكلى للعاملات غير الزراعيات	النسبة المئوية للعاملات الى المجموع الكلى للعمال فى كل مركز
كتبة (بغير تحديد)	٨٣٣٧٩	١ر٣٤	٤ر٩٤
سعاة بالمكاتب	٢٩٦٦٨	٠ر٤٨	٢ر٧٩
كاتبو آلة كاتبة	٢٣٣١٨	٠ر٣٧	١٩ر٩٩
غير ذلك من عمال كتابيين ومن اليهم	٧٧٤٨١	١ر٢٤	٣ر١٥
المجموع الكلى	٦٢٣٩٢٧٧	١٠٠ر٠٠	١٩ر٩١

(١) لم يدرج هنا سوى تلك المهن التى يزيد عدد العاملات بها عن ٢٠ عاملة .

المصدر : احصاء الهند بعام ١٩٧١ رقم ١ الهند ، الجزء الثانى باء (٥) المجلد الأول ، القائمة B—V

القطاع غير الحديث

عمال المزارع

ان الغالبية العظمى من النساء كن يشتغلن كعاملات زراعيات وكان ٨٠٪ منهن يعملن فى مزارع الشاى (٥٠٪ فى آسام ، ٢٥٪ فى غرب البنغـــال . ١٠٪ فى كيرالا) ، ١٠٪ فى مزارع البن (٦٨٪ فى كار ناتاكا . ٢٢٪ فى تاميل نادر . ١٠٪ فى كيرالا) ، ٢٪ فى مزارع المطاط (٩٣٪ فى كيرالا) والباقيات ٨٪ فى مزارع متباينة مثل مزارع الهال والدخان والفلفل وجوز الهند وغير ذلك . ويعتبر العمـل بالمزارع واحدا من الحرف التقليدية التى تضطلع بها النساء .

وتستخدم النساء فى حدائق الشاى فى قطف الأوراق . وشكلت النساء فى آسام وغرب البنغال غالبية قاطفى ورق الشاى ، بينما يكاد هذا العمل يعتبر وظيفة نسوية تماما فى كيرالا . وتقوم النساء فى مزارع البن بجنى الحبات . ولا تلعب النساء سوى دور ضئيل فى مزارع المطاط اذ أن العمل بها ـ وهو جمع لبن الشجر ـ يتطلب المشى لمسافات طويلة . وأكثر من هذا فان هذا العمل يحتـــاج الى شىء من المهارة ، والنساء لا يخولن فى معظم الحالات للقيام بالعمل الذى لا يحتـــاج الى أية مهارة .

وعلى الرغم من أن القانون قد وضع نظاما لعمال المزارع كطبقة وعمل عـــلى حمايتهم ، فان مشكلات العاملات كثيرة . فعليهن أن يعملن فى جميع الظروف المناخية ويعانين غالبا من دودة الأنسيلوستوما والأنيميا وغير ذلك ، والتعرض لبعض حشرة العلقة شائع أيضا جدا فى عزب الشاى بآسام وبخاصة خلال هبوب الرياح الموسمية . ودور الحضانة هناك قليلة جدا والمتاح منها لا يجد العناية الكافية أو الادارة المناسبة .

العمال العموميون

هناك مجموعة كبيرة أخرى من النساء يعملن فى فئة العمل العام . وليس لأولئك العاملات أى انتماء الى أى صناعة بالذات . ويوجد نصفهن فى نمط ما من الخـدمة الوضيعة ، بينما يظل النصف الباقى منهن موزعات بين الصناعات المختلفة .

صانعو السجائر المحلية

ان صناعة السجائر المحلية واحدة من الحرف الأساسية التى تعمل بها النساء ويضطلعون بها عبر البلاد . فالنســاء يســتخدمن فى لف تلك الســجائر وهن فى مصانع تلك السجائر يقمن بتكسير الدخان وخلطه . وهذا مثال نموذجى للعمـــل الصناعى الممارس بالبيت والذى تنال المرأة عنه أجرا .

تجارة التجزئة

تلعب النساء بالهند دورا مباشرا ودورا غير مباشر فى نفس الوقت فى معظم المعاملات التجارية ذات المدى الصغير والبسيطة التى تتعدد بالهند ، مما يجعل من الصعب قياس مدى عمق اشتراكهن فى التجارة • وهؤلاء فقط اللاتى يلعبن دورا مباشرا تشملهن الاحصاءات أو الدراسات المسحية • وجميع المشتغلات بالتجارة تقريبا تضمهن تجارة التجزئة ببيع السلع التى تنمو أو تنتج بالبيت • ويتم العمل اما من خلال الأسواق الأسبوعية أو اليومية أو عن طريق الجولان بالشوارع والمناداة على البضائع فى المناطق الآهلة بالسكان • وتكون المسافة بين منطقة الانتاج والتوزيع كبيرة جدا فى الغالب ، ويكون على معظم النساء قطع تلك المسافة سيرا على الأقدام ، اما لتوفير نفقات الانتقال ، أو بسبب نقص وسائل الانتقال • ومن أمثلة ذلك النساء بائعات السمك فى كيرالا •

وتضم تجارة التجزئة التى تقوم بها النساء فى الغالب الطعام والأشياء التى يصنع منها الطعام والمشروبات والدخان والمشروبات الروحية • والأشياء الأساسيةالتى يصنع منها الطعام التى تبيعها النساء بالقطاعى هى القمح والبقالة والخضروات والفواكه واللحم والسمك والدواجن • وثمة أشياء منزلية أخرى تشمل خشب الحريق والفحم والآنية الفخارية والأوانى الزجاجية •

ومن الملامح الجديرة بالملاحظة بصدد البيع بالتجزئة بالهند انها تستوعب أكثر من ثلث جميع الأرامل العاملات بقليل • وربما أدى عدم تقييد هذه المهنة بالسن أو بغير ذلك من شروط التوظيف ، بحيث تستطيع المرأة أن تدخل فى نطاقها أو تتركها بحرية ، الى اختيار هذه المهنة من جانب النساء والأرامل ، حيث أن هذه المجموعة كانت مجبرة بوجه عام على الانخراط فى سوق العمل عندما مات أزواجهن بسبب الضرورة الاقتصادية •

عمال البناء

هناك عدد كبير من عمال البناء الذين يحملون أثقالا من التراب والمونة أو قوالب الطوب على رءوسهم • وهذا العمل لا يشتمل على أية مهارة على الاطلاق ويدفع عنه أجر ضئيل ولا يوفر سوى فرصة ضئيلة لتعلم أية مهارة • وأكثر من هذا فان معظم عمال البناء هم عمال غير متحررين ، فيجابهون باستمرار بمشكلة التحرك من مكان لمكان عندما يتغير موقع العمل ، مما يعوق أى أمل فى أية حياة مستقرة • وثمة قوانين وتنظيمات قد وضعت لتحسين قدر أولئك العمال وذلك بالتأكيد على ضرورة توفير وسائل الراحة الأساسية لهم مثل الاستراحات وماء الشرب والأسعافات الأولية ودور الحضانة والاقامة فى حدود مستويات محددة وتوفير الظروف الصحية المناسبة • ولكن

يبدو من الدراسات التى أجريت على عمال البناء فى بيهار ودلهى أن مدى تحقيق هذا التشريع يترك الكثير للتمنى ٠

العمال بالمناجم والمحاجر

ان موقف العاملات بالمناجم والمحاجر لا يختلف عن ذلـــك كثيرا ٠ فالعاملات بالمناجم يقمن بصنع مراتب القش وتهذيب سطح الأرض وتنظيف المكان من الأتربة ، بل وأيضا كحاملات للأثقال ، اذ أن القانون يمنعهن من العمل تحت الأرض ٠ ويزيد عدد النساء العاملات بالمحاجر عنهن بالمناجم ٠ وعلى الرغم من أن المناجم والمحاجر تعتبر صناعات خاضعة للتنظيم ، ومن ثم يفرض عليها أن تذعن لجميع القوانين والتنظيمات المفروض تطبيقها عليها ، فان النساء العاملات فى تلك الصناعات يغضى عنهن كثيرا ، شأنهن شأن أية نساء فى أى قطاع غير خاضع للتنظيم ٠

حرف أخرى

هناك عدد كبير من النساء يشتغلن بالصباغة والغزل ولف الخيوط والحبك فى صناعة المنسوجات ، كما يشتغلن فى العمل بالمنازل وفى الكنس والتنظيف وفى صنع السلال والفرش والأوانى الفخارية والخياطة ، وفى تربية الحيوانات والطيور والحشرات وفى حفظ الطعام وتعليبه وفى غير ذلك من أعمال كثيرة ٠ ويزيد عدد النساء المشتغلات كحكيمات وممرضات ومعدات للأدخنة عن عدد الرجال ٠ ولكن عدد الرجال يزيد عن عدد النساء فى جميع المهن الأخرى بالقطاع غير الحديث ٠

ويتضح من القائمة رقم ١ أن معظم تشغيل النساء بالقطاع غير الحديث انما يكون فى القطاع غير الرسمى ــ أعنى « العمليات ذات النطاق الضيق « من الأفراد الذين يعملون فى الواقع لساعات غير منتظمة وفى بعض الاحيان يـــكون عليهم أن يساوموا على أجور خدماتهم ٠ وعلى هذا فان أولئك العمال يكونون عرضة الى حد بعيد للاستغلال الذى يتباين فى ضوء مدى شدة حاجتهم الاقتصادية ٠

القطاع الحديث

هناك من بين العمال غير الزراعيين ١٨٪ فقط يعملون فى القطاع الحديث ، الذين يعرفون بأنهم أولئك الذين يضطلعون بالمناشط المهنية والتقنية وما يرتبط بها ، أو الذين يعملون كمديرين وتنفيذيين ورؤساء مباشرين أو فى الأعمال الكتابية ٠

وأكبر عدد من العاملات فى هذا القطاع يشتغلن بالتدريس وبخاصة بالمدارس الابتدائية ٠ أما عدد المدرسات فى مستوى الجامعة فانه صغير نسبيا ٠ وباستبعاد التدريس بالجامعة ، فان النساء يشكلن قرابة الثلث من مجموع المدرسين ٠ ويمكن

أن يعزى افتقار النساء الى الهيمنة على المستوى الأخفض من التدريس الى البطالة الحادة بين الذكور ، الأمر الذى يجعلهم على استعداد للاضطلاع بأية وظيفة متاحة •

أما التمريض والقبالة فهما المهنتان اللتان تحتكرهما النساء • والتمريض هو المهنة التقليدية التى توظف فيها النساء عبر العالم • ولقد مرت الهند بفترة من الزمن كان ينظر خلالها بازدراء الى التمريض كوظيفة تتخذها المرأة حيث أنها كانت تقتضى الاتصال بالرجال من جميع الأنماط وخلال ساعات « غير محددة » • ولكن منذ وقت قريب أخذت وصمة العار تتزايل عنها ببطء وقد أخذ التمريض يصير واحدا من المهن الرئيسية لنساء الطبقة الوسطى • وكذا فان عدد الطبيبات والجراحات والفنيات فى مجالى الطب والصحة والمحصنات ضد الأمراض ومساعدات الأطباء ليس قليلا فى الواقع •

وثمة عدد كبير من النساء يعملن كاتبات وكاتبات على الآلة الكاتبة ومختزلات وكاتبات حسابات أو محاسبات • ولا نجد الا فى العمل الكتابى نسبة تكاد تكون متساوية بين الرجال والنساء • أما نسبة المديرات والمنفذات والرئيسات المباشرات فانها صغيرة جدا ، على الرغم من أنهن فى ضوء العدد المطلق يزدن عن ٢٠٠٠٠ امرأة • ومعظم أولئك اللآتى يعملن فى هذه الفئة يوجدن بالحكومة والهيئات المحلية • وهناك نساء فى وزارة الادارة الهندية ، وفى وزارة الخارجية الهندية وفى وزارة الاعلام المركزية وفى وزارة الاقتصاد الهندية وفى وزارة الاحصاء الهندية •

وتحتل النساء فى القطاع الحديث اليوم تشكيلة واسعة من المهن • وعلى الرغم من أن عددهن صغير فى ضوء العدد المطلق ، فان هناك رئيسات مباشرات ومديرات، كما أن هناك نساء فى جميع فروع الهندسةالميكانيكية ، وفى قوتى الشرطة والمباحث، وفى الاطفاء والطيران • والهند اليوم تحت حكم امرأة هى رئيسة الوزراء • وهناك عضوات فى مجلسى البرلمان على السواء ، وهناك أيضا وزيرات هنديات •

ولقد امتد العنصر النسائى فى وظائف القطاع الحديث عبر السنوات « وبخاصة فى مهن كالتدريس والطب » ، ولكنه ما يزال يشكل أقل من ١٠٪ من مجموع العاملين فى هذا القطاع • والنساء فى مهنهن التى كان الرجال يحتكرونها قبلا يواجهن عددا من المشاكل التى لا تقلق نظرائهن فى المناشط التقليدية • فعليهن مثلا أن يعملن باجتهاد أكثر من زملائهن الرجال عدة مرات حتى يوطدن مكانتهن فى نطاق مجتمع الوظائف •

القائمة رقم ٢ : النسبة المئوية لتوزيع العاملات على الأقسام الصناعية والمهنية .

المهنة	١ عازقو الأرض	٢ العمال الزراعيون	٣ رعي ـ قطع الاشجار صيد السمك ـ قنص استنبات ـ بستنة وما الى ذلك من مناشط	٤ التعدين والتحجير
عدد العاملات				
النسبة المئوية لمجموع العاملات في كل قسم صناعي	٩٣٠٣٩٧٨	١٥٧٩٥٦٨٢	٧٨٣ر١٤٨	١٢٤ر٠٦٦
نسبة العاملات الى المجموع الكلي للعمال في كل قسم صناعي	٢٩ر٦٩	٥٠ر٤٠	٠ر٤٠	٢ر٥٠
	١١ر٨٩	٣٣ر٢٦	١٣ر٤٤	١٨ر٤٤
الأقسام المهنية				
١ ـ العمال المهنيون والفنيون ومن اليهم	–	–	٠ر٤٠	٠ر٦٧
٢ ـ العمال الاداريون والتنفيذيون والرؤساء المباشرون	–	–	٠ر٠٠	٠ر٢٦
٣ ـ الكتبة ومن اليهم	–	–	٠ر١٤	٠ر٦٤
٤ ـ البائعون	–	–	٠ر٩٧	٠ر٠٧
٥ ـ عمال الخدمات	–	–	٠ر٣٨	١ر٦٤
٦ ـ الزراع الصيادون والقناصة وجمالو الخشب ومن اليهم	–	–	٩٥ر٦٨	٠ر١٠
٧ ، ٨ ، ٩ عمال الانتاج وعمال أجهزة النقل والصناع	–	–	٢ر٣٠	٩٦ر٥٢
مهن لم تصنف	–	–	٠ر١٣	٠ر١٠
النسبة المئوية للأقسام المهنية لكل	–	–	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠

تابع القائمة رقم (٢)

٥ التصنيع عمليات خدمية واصلاحات صناعات منزلية	صناعات غير منزلية	٦ البناء	٧ تجارة التجزئة وتجارة الجملة	٨ النقل والتخزين والاتصال	٩ خدمات أخرى	المجموع
١٣٣٠٨٦٩	٨٦٥١٠٣	٢٠٣ر٨٢٩	٥٥٦ر٣٩٤	١٤٦١١٤	٢٢٢٩٧٥٤	٣١٣٣٨٩٣٧
٤ر٢٥	٢ر٧٦	٠ر٦٥	١ر٧٨	٠ر٤٧	٧ر١٠	١٠٠ر٠٠
٢٠ر٩٥	٨ر٠٧	٩ر١٩	٥ر٥٤	٣ر٣٢	١٤ر١٤	١٧ر٣٦
٠ر٠٢	٠ر٦٠	٠ر٣٠	٠ر٥٠	١ر٢٧	٣٩ر٥٢	٢١ر٢٧
٠ر٠٧	٠ر٣٧	٠ر٨٣	١ر١٨	٠ر٣٦	٠ر٤٧	٠ر٤٧
٠ر٠٥	٢ر٩١	١ر٢٧	٥ر٢٦	٢١ر٧٠	٥ر٥٠	٦ر٨٥
٠ر٤٩	٠ر٧١	٠ر٠٥	٧٧ر٧٧	٠ر٢٨	٠ر١٢	٨ر٣٠
٠ر٠٩	١ر٠٤	١ر٦١	٧ر٦٥	٦ر٢٠	٤٠ر٨٤	٢٠ر٠٢
٠ر٨٥	١ر١٨	٠ر٥٦	٣ر٣٠	٠ر٢٨	٠ر٥٨	٢ر٧٢
٩٧ر٦٨	٩٢ر٨٠	٩٥ر٢١	٤ر٠٠	٦٨ر٣٥	١٠ر٨٦	٣٩ر٣٩
٠ر٧٥	٠ر٣٩	٠ر١٧	ر٣٤	١ر٥٦	٢ر١١	٠ر٩٨
١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠

توزيع النساء بين الصناعات المشتركة

لقد ناقشنا حتى الآن النمط المهنى الواسع للعاملات · بيد أن تقـــديم صورة كاملة للوضع الحالى بين العاملات يتطلب معرفة بتوزيعهن بين الصناعات المختلفة والتصنيفات الوظيفية · وتبين القائمة رقم ٢ النسبة المئوية لتوزيع العاملات فى ضوء الأقسام الصناعية ، ونصيب العاملات فى القوة العاملة الكلية فى كل قسم صناعى · والتوزيع المهنى فى اطار كل قسم صناعى · وتقدر جميع المناشط « غير الزراعية » معا بمقدار ٢٠٪ من جميع العاملات ، ومن بين تلك المناشط تسود صناعات المعامل وغيرها من خدمات ، وهى تبلغ ٧٪ بكل منها (أما الـ ٨٠٪ المتبقية فانها تنتمى الى القسمين الصناعيين الأولين ، أعنى عمال الحرث والعمال الزراعيين) · أما المجموعة المهنية الأخيرة التى تتضمن عمال الانتاج والصناع ، فانها تستوعب معظم النساء عدا بالأقسام ٤ ، ٧ ، ٩ وهذا أمر طبيعى · ففى القسم رقم ٤ الذى يتضمن المزارع · فان عمال المزارع يسيطرون · وعلى نفس النحو فانه بالقسم رقم ٧ الخاص بالصناعة والتجارة ، فان ٧٨٪ هم من العمال الباعة · وفى القسم التاسع الخاص بالخدمات الأخرى المهنية والتقنية وما اليها من أعمال ، وعمال الخدمة (والذى يشمل الخدمات الشخصية مثل الحكيمات والمربيات وخادمات المنازل والكناسات والطباخـــات وما اليهن) ويبلغ هؤلاء ٤٠٪ لكل منها · والنقطة الهامة هنا هى أن نمط الصناعة التى تعمل بها النساء ليس بذى بال فى ضوء العمل الحقيقى الذى عليهن أن يؤدينه ، وهو الذى يكون فى الأغلب فى مستوى وضيع كما يكون عملا يدويا بأجر ضئيل ·

ويعتبر الامتداد فى التوظيف بقطاع الصناعة الشرط الضرورى للتطور · ويعتقد أن الهند هى القطر العاشر فى ترتيب أعظم الأقطار الصناعية فى العالم ، بيد أنه اذا ما حكمنا فى ضوء العدد الكلى للعمال المستخدمين فى الصناعات ، فاننـا نجـد انه مايزال بلدا متخلفا · ويتبدى التخلف أيضا من أن نسبة لا يستهان بها من صناعات الهند تتم فى نطاق البيت ، وهذا القطاع يبلغ حوالى الثلث من جميع قوة العمالة ·

ولا تستطيع الصناعة أن تستوعب أكثر من ٧٪ من العاملات بالهند · وخارج هذا النطاق فان أقل من ٣٪ يعملن فى الصناعات غير المنزلية · ويبلغ عدد العاملات حوالى ٢١٪ ، ٨٪ من جميع العاملين فى الصناعات المنزلية والصناعات غير المنزلية على التوالى · وثمة ست صناعات تضم فى نطاقهـا أكثر من نصف العامـــلات فى الصناعة · وتلك الصناعات هى صناعة السجائر المحلية ، والنسج بواسطـة النول اليدوى والصناعات الخشبية والخيرزانية وصنع الحبال (حبال مصنوعة من ليف قشر جوز الهند) وصناعة الأوانى الخزفية والفخارية ، وصناعة الملابس المغزولة · وبوجه عام فهذه أيضا صناعات ذات انتاجية منخفضة ، ومن ثم فان أجورها منخفضة · وأكثر من هذا فان الطبيعة غير التنظيمية لهذه الصناعات تؤدى الى استغلال عمل النساء بتحملهن العمل الشاق وساعات العمل الطويلة ونحو ذلك · والموقف الملاحـــظ فى

صناعة السجائر المحلية ، وهى أكثر الصناعات تشغيلا للنساء ، قد يستشهد به هنا كمثال لذلك • يقول أنيل افاشات Anel Avachat واصفا الوضع المحزن فى معامل صنع السجائر المحلية فى نيبانى ، وهى واحدة من أكبر مناطق زراعة التبغ فى كارناتاكا •

« ان صاحب الصناعة والتاجر فى نيبانى يشبهان الأخطبوط الذى يلتف بمجساته حول آلاف العمال • فهما يتحكمان فى جميع المجالات الاقتصادية والتربوية والسياسية والثقافية والشخصية • فاذا ما حاول العمال أن يفلتوا من قبضتهما ، فان التبليغ ضدهم يرسل توا • واذا ما قام العمال بتشكيل اتحاد ، فانهم يفصلون• واذا ما بحث العمال عن وظائف أخرى ، فان الاحتياطات تتخذ لعدم منحهم الوظائف البديلة •• ان تاجر الدخان يبز صانع السجائر المحلية ، وصانع السجائر المحلية يستنزف القائم بلف السجائر المحلية » •

وفى جميع سلاسل « الاستنزاف » المختلفة ، فان المعاملة هى التى تعانى أكثر من غيرها ــ جنسيا واقتصاديا فى نفس الوقت • وفى عام ١٩٧٠ ــ ٧١ صدر قانون لحماية صانعى السجائر المحلية ، وبمقتضاه خول العمال القائمون بالانتاج الحق فى الحصول على قسط من الأرباح والامتيازات التى يتمتع بها العامل المنتظم فى أحد المعامل بشرط أن يكونوا قد انتظموا عند نفس صاحب العمل بصفة مستمرة لمدة ثلاثة أشهر • بيد أن أصحاب العمل قد وجدوا الطرق والوسائل للتحايل على هذه الشروط ، وذلك بأن بدأوا فى تغيير أسماء عمالهم •

التمييز فى الأجور

ان التمييز فى الأجور يمكن أن يكون مباشرا أو غير مباشر • وفى الحالة الأولى فان الأجور المختلفة تعطى للرجال والنساء الذين يقومون بنفس الوظيفة ، بينما فى الحالة الأخيرة فان الوظائف المختلفة تعطى للرجال والنساء وتعطى الأجور الأقل عن عمل النساء • وكلا النمطين من التمييز يشيعان على نطاق واسع بالهند على الرغم من ان جميع القوانين والتنظيمات قد صدرت للحيلولة دونهما •

ولقد منحت كل ولاية السلطة لتحديد الحد الأدنى للأجور التى تعطى للعمال ، ولتحديد قيمة ثابتة للأجور بصدد الوظائف المتباينة • ولقد استهدف تثبيت الحد الأدنى للأجر بصفة أساسية فائدة العمال فى الصناعات غير النظامية حيث لا توجد نقابة عمالية فى الواقع • وعلى الرغم من أن الأجور فى هذا القطاع منخفضة ، فان التمييز فى الأجر فاضح فيه • وحتى مكاتب الأجور والهيئات التى شكلتها الحكومة والمسئولة عن تحديد الحد الأدنى للأجور قد صارت هى نفسها مساندة لمعايير الاجور المتباينة التى تعطى للرجال والنساء •

والى جانب الأخلاقيات التى يتضمنها ذلك ، هناك أمر هام هنا هو أن أجــور الرجال بالمزارع وبغير المزارع هى ذاتها منخفضة جدا ، ولا تعزى الانخفاضات فى أجور النساء الى ذلك الأساس المنخفض الا الى كونهم نساء • فمثلا خلال عامى ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ فان العمال الذكور بالمزارع من الأسر الزراعية الصغيرة ، ومن الاسر التى لا تزرع وتعمل بالأجر كانوا يحصلون على متوسط أجر يومى مقداره ٢ر٠٨ ، ٢ر٣١ روبية على التوالى ، بينما كان الأجر المناظر للعاملات هو ١ر٤٠ ، ١ر٤٤ روبية • ولم تكن أجور العمال من غير المزارع مباينة كثيرا لذلك • فقد كان العمال من الذكور يحصلون على ٢ر٥٨ ، ٢ر٨١ روبية وكانت العاملات يحصلن على ١ر٥٢ ، ١ر٥٠ روبية على التوالى للاسر المزارعة وغير المزارعة التى تتقاضى أجرا •

ويجدر أن نلاحظ فى هذا المقام أنه بالمقارنة مع أجور الرجال ، فان نسبة أكبر من أجور النساء تذهب مباشرة الى البيت لمواجهة الانفاق المشترك للأسرة • فاشتغال النساء ليس لجلب السرور أو لاشباع مأرب شخصى ، أو بسبب جاذبيـــة ظروف العمل ، بل بسبب الضغط الاقتصادى بالبيت • ولقد سبقت الاشارة الى أن مساهمة النساء فى الدخل الكلى للأسرة تتباين فيما بين ٣٠ ، ٦٠ فى المائة ، الامر الذى يجعل مساهمتهن حاسمة فى استمرار بقاء الأسرة •

والتمييز فى الأجور بالمزارع شائع جدا بين كل من عمال الحقول وعمال المعامل ، حيث تلقى النساء حوالى ٧٥ ــ ٨٥٪ من أجر الرجال • ويواجه عامل المعمل ذو الاجر المنخفض أيضا نفس المشكلة • فمثلا نجد أن العاملات بصناعات البلاذر (١) فى كيرالا لا يتلقين الا ٦٨٪ من أجر الرجل ونفس الموقف يشيع فى بعض الصناعات التقليدية مثل القطن والجوت والحرير •

ولا تتقاضى العاملات فى الصناعات المعمارية أجورا أقل من أجور الذكور فحسب، بل انهن يتقاضين أجورا أقل أيضا من الحد الأدنى المقرر • وهذا يصح بصفة خاصة اذا كان العمل لهيئة غير حكومية كما هو وارد فى دراسة عن عمال البناء فى دلهى وبيهـار •

والحكومة على علم تام بالوضع الموجود المتسم بالتفاوت فى الأجور ، ويتضح هذا فى ضوء الدراسات المسحية والتقارير التى تقوم بنشرها • على أن القانون ٣٩ (د) من الدستور الهندى يؤيد مبدأ المساواة فى الأجر اذا ما تساوى العمل • ولقد صادقت حكومة الهند أيضا على ميثاق منظمة العمل الدولية ILO الخاص بمساواة المكافأة عن الأعمال ذات القيمة المتساوية Equal Remuneration for work of Equal Value كما صادقت على قانون صدر فى فبراير ١٩٧٦ يقضى بأن يتساوى أجر الرجال والنساء القائمين بأعمال تتشابه فى طبيعتها وأكدت على تطبيقه عبر جميع نحاء البلاد • وفى

(١) نوع من الشجرة (المترجم)

١٨ سبتمبر من عام ١٩٨٢ أعطت المحكمة العليا بالهند الحق لجميع العمال أن يتقدموا الى المحكمة مباشرة لأخذ حقوقهم اذا ما قبضوا رواتب أقل من الحد الأدنى أو اذا حرموا من أية تسهيلات مخولة لهم . وذلك ادراكا منها لاستمرار التمييز فى الأجور فى جميع أشكاله المختلفة وما يستتبعه ذلك من ردود فعل رديئة • ولقد ذكرت المحكمة بصفة خاصة أن النساء يمكن أن يتقدمن مباشرة الى المحكمة العليا فى حالة انتهاك قانون الأجر المتساوى • ومن المؤكد انه لا يوجد بالهند نقص فى القوانين والتعليمات التى تستهدف الاقلال من التمييز فى دفع الأجور •

وهناك تفسيرات عديدة لشيوع التمييز فى الأجور • من بينها تجميد الوظائف المخولة لكلا الجنسين ، وكثرة تقلب العاملات بين الأعمال المتباينة ، والتمييز والتحيز الاجتماعى ضد مشاركة النساء فى الوظائف المأجورة وانخفاض الكفاءة ونقص المهارة بين العاملات •

وكل من هذه التفسيرات يرتبط ارتباطا ضمنيا باحدى نظريات التمييز فى الأجر • فتجميد الوظائف المخولة لكلا الجنسين هو الموضوع الرئيسى للنظرية « الحشدية » Crowding التى تذهب الى أن مساهمة النساء فى العمل تقيد عن قصد فى قليل من المهن (مهن ذكرية) بينما يتسع نطاقها عن قصد فى مهن أخرى (وظائف أنثوية) • وكنتيجة لذلك ، فان هناك انتاجية هامشية فى المجموعة الأخيرة تعمل على جعل مدى التوازن للأجور ككل منخفضا ، ويؤدى ذلك الى انخفاض معدل أجور النساء والرجال على السواء • أما كثرة تقلب العاملات بين الاعمال المتباينة فانه يشكل الزعم الاساسى الذى تستند اليه النظرية « الاحصائية » statistical للتمييز ، التى تزعم أن استمرار خدمتهن غير مضمونة ، وأن الكثير من الوظائف بحاجة الى تدريب فى أثناء الخدمة • أما نظرية « التمييز » فانها تذكر أن التحيز ضد مشاركة النساء فى العمل انما ينشأ عن التوقعات الثقافية للدور الذى يقوم به كل من الرجال والنساء كسبب رئيسى للتمييز بين الأجور •

ويجد المرء فى الهند ارتباطا بغيضا بين جميع هذه المواقف • صحيح أن الغيوم القائمة للتحيز ضد مشاركة النساء فى العمل ما تزال رانية على الأفق الاجتماعى بالهند • وصحيح أيضا أن النساء متجمهرات فى مهن قليلة • ولكن هل تكفى هذه الأشياء لتكون أسبابا وجيهة لاعطاء النساء رواتب أقل من رواتب الرجال ؟ وفوق ذلك فان النقاد يلقون بظلال الشك على الاعتقاد فى أن العاملات أقل مهارة أو أقل كفاءة ، وأن عملهن أقل ارهاقا أو هامشى ، أو أن مشاركة قوتهن العاملة هى مشاركة عابرة • ففى الزراعة على سبيل المثال ، فان بذر البذور والاستزراع كلاهما شاق وبحاجة الى مهارة • فعلى النساء أن يقفن مقوسات الظهر خلال قيامهن بالعمل بينما تكون ركبهن مغمورة فى الماء المخلوط بالطين سواء فى ظل المطر المنهمر ، أم تحت وطأة الحرارة اللاذعة • وأكثر من هذا فان الاستزراع على مسافات متساوية هو

وظيفة تحتاج الى مهارة لا يستطيع الرجال أن يضطلعوا بها بنفس القدر من الحذق . أما الاحتجاج « بعدم الكفاءة » فى تفسير التمييز فى الأجور فتنقصه المتانة ، حيث لا توجد دراسة بعد قد كشفت النقاب عن ذلك .

أما التوكيد على الارتباط الفج للنساء بسوق العمل فانه يتهافت فى ضوء حقيقة أن غالبية العاملات بالهند يأتين من المستويات الاقتصادية المنخفضة ، كما أن مشاركتهن فى العمل هى مسألة حياة أو موت ، وأن العمل يكاد يكون جزءا من حياتهن كما هو الحال بالنسبة للرجال . ويبدو أن السبب الحقيقى لانخفاض مرتبات النساء فى الزراعة هو جمودهن ، بسبب تعلقهن بقراهن الأصلية وارتباطهن بنظام الالتزام . والزراعة هى قطاع غير خاضع للتنظيم الى حد بعيد حيث لا يكاد يكون هناك منبر مشترك للتعبير عن المظالم . فقدر أولئك العاملات مسير على طول الخط بنزوات أصحاب العمل . ناهيك عن عدم حوزتهن لأى أرض . فعندما يتم تشغيل النساء كعاملات غير منتظمات فى الصناعات ، فيمكن أن يؤجرن بأجر أقل ، اذ أنهن لا ينخرطن فى ظل سلطة قانون الحد الأدنى من الأجور . فوجود العاملات غير المنتظمات أمر شائع فى كثير من الصناعات .

وثمة عامل آخر يساعد على الاستمرار فى التباينات فى الأجور بين الجنسين هو الافتقار الى الوعى بين النساء حول أهمية عملهن . فهن يحملن اعتقادا راسخا فى أن الرجال هم عمال أفضل من النساء ، وأن عملهم أكثر حسما للانتاج ، ولذا فان الرجال يستحقون أن يؤجروا بأجور أعلى . ومن سوء الحظ أنه حتى الوقت الحاضر فان أولئك النساء القرويات الأميات يفشلن فى ادراك أن عملهن حاسم أيضا ، علاوة على كونه مملا ومتعبا .

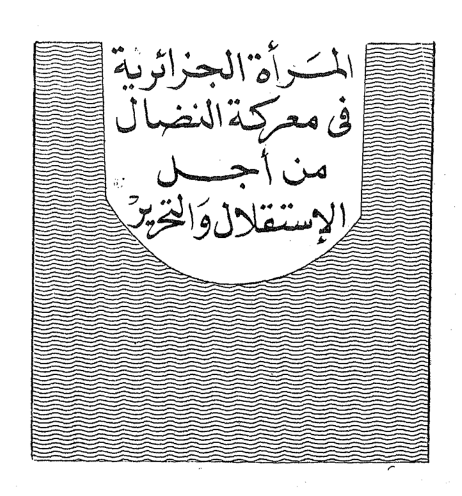
وجهل النساء بالفوائد المخولة لهن يشجع على دعم هذا التمييز . فحيثما تكون اتحادات العمال نشيطة ، فان عضوية النساء بها تكون منخفضة ، ويعزى هذا أساسا الى ارتباطاتهن الضعيفة بالوظيفة ، وبسبب الأوقات غير الملائمة للاجتماعات .

فهل تعمل العضوية باتحادات العمال فى الواقع على المساعدة على تحسين قدر العاملات ؟ ان عاملات جنى الشاى بجمعية المزارعين المتحدة بجنوب الهند UPAS والعاملات فى صنع السجائر الوطنية والعاملات فى جنى لوز البلاذر فى مانجالور لم يحصلن على أية فائدة من عضويتهن باتحاد العمال . ويبدو أنه ما لم تهتم غالبية الأعضاء بقضية النساء ، فان من الصعب احراز الفوائد . ومن الملامح الجديرة بالملاحظة عن التفرقة فى الأجور بالهند بوجه عام أن الموظفين هناك أقل تعرضا لأذاها نسبيا .

خلاصة :

لقد رأينا أن نسبة النساء فى الوظائف مدفوعة الأجر بالهند منخفضة جدا ٠ ولكن هؤلاء النساء المشاركات فى العمل لسن عابرات سبيل فيتركن سوق العمل عندما يتزوجن أو يبقين بعيدا عن سوق العمل الى أن يبلغ أطفالهن سن المدرسة ٠ ولقد اتضح أيضا أن الغالبية العظمى من العاملات يوجدن فى الوظائف ذات الأجور المنخفضة ، وذات المكانة المنخفضة والرتيبة فى مجالات كمجال الزراعة الذى يتطلب ملاحظة وممارسة أكثر من أن يتطلب تعليما وتدريبا نظاميين ٠ ونمط الصناعات حيث تعمل النساء — ٨٠٪ بالزراعة ، ١٦٪ فى القطاع غير الزراعى وغير الحديث — يترك لهن أكثر الوظائف قسوة وحقارة ٠ وحتى فى القطاع الحديث ، فان تجمهر النساء فى مهن قليلة واضح ٠ ويلاحظ التمييز فى الأجور ضد النساء على نطاق واسع فى جميع أنماط التشغيل باستثناء الوظائف المكتبية أن كان ذلك كذلك ، ومن ثم فان العاملات بالهند كطبقة يحرزن القليل خارج نطاق دخل الأسرة الاضافى والاحتيال على المعيشة ٠

وعلى الرغم من أن موقف ظروف العاملات وأجورهن متردية ، فان هناك شواهد تشير الى أن النساء سوف لا يحرمن دائما من المزايا لمجرد كونهن من الاناث ، بل سوف يحصلن على ما تتمتع به النساء فى المهن المكتبية ٠ وفى نفس الوقت فان احراز تحرر واسع النطاق قد ينتج بالكلية عن اشتغال النساء ، ومن ثم احرازهن للاستقلال الاقتصادى ، فانه يبدو بعيد المنال ، وذلك فى ضوء حجم المشكلة ومدى التقدم البطىء فى تطور الهند ٠



مقـــدمة :

هـذه المقـالة دراسة عن الدور الذى لعبته المرأة الجزائرية فى النضـال من أجل التحرر الوطنى منذ الأول من نوفمبر ١٩٥٤ حتى الخامس من يولية عام١٩٦٢). وبعد ذلك فى الجهود الوطنية القومية من أجل التعمير ..

ويشير الى ذلك بيان سومام Soumam ، وهو الوثيقة الأساسية لسياسة الثورة الجزائرية الذى أعلن عام ١٩٥٦ ، بقوله « انها لحقيقة ثابتة معروفة وهى أنه منذ ١٨٣٠ والمرأة الجزائرية تلعب دورا نشيطا فى كل مناسـبة فى أثناء الثورات الكثيرة المتكررة ضد قوى الاحتلال الفرنسية » .

وفى الفترات التى تخللت الحرب ، وفى أثناء الحرب العالمية الثانيـة ، وفى ظل حكومة « فيشى » اشتركت النساء فى المقاومة المضادة للفاشية ، فى نضال قومى لتجنب خطر الحرب ولتأييد مطالب العمال . وبعد الحرب العالمية الثانية ، نشطت المرأة فى جبهات كثيرة ، اذ أعربن عن احتجاجهن على الظروف المعيشية القاسية ،

بقلم : نورا بن اليج

مؤرخة وكاتبة صحفية جزائرية ، تعكف الآن على دراسة حول الحركة العمالية فى الجزائر ·

ترجمة : بهجت عبد الفتاح بهجت

ليسانس فى الآداب قسم اللغة الانجليزية من جامعة القاهرة · له ترجمات كثيرة ·

ووقفن الى جانب المسجونين السياسيين بعد الانتفاضة الشعبية فى الثامن من مايو عام ١٩٤٥ ·

وقد قمن بجمع الأموال دعما للعمال الذين كانوا يتعرضون لاستغلال مزدوج من جانب الاستعمار والرأسمالية ، كما نظمن — رغم الاضطهاد والقهر — اجتماعات ومظاهرات كبيرة فى الشوارع · وقد تعرضت مجموعة من النسوة المجاهدات فى الجزائر ووهران وفى أماكن أخرى لصعوبات شديدة لكى يعبئن النسوة الأخريات ومن ثم يعددهن للطريق الشاق طريق الاستقلال · وهكذا تظاهرت فى عام ١٩٥٤ عدة آلاف من النسوة فى وهران تأييدا للوطنيين التونسيين الذين أودعوا سجون أورليانزفيل (واسمها الآن التاليف) ·

الحرب الثورية تغير دور المرأة فى المجتمع :

اندلع النضال المسلح فى أول نوفمبر ١٩٥٤ ، مع تباين أنواع النضال فى المناطق المختلفة من البلاد · وقد كان الهدف فى الشهور القليلة الأولى ، أن يتم

خلق جو من عدم الأمن وعدم الاستقرار بالنسبة لقوات الاحتلال ، وحينئذ امتد العمل الى أجزاء أخرى من البلاد ٠

ولكن ماذا كان عليه الوضع الاجتماعى الذى ساد البلاد قبل الأول من نوفمبر عام ١٩٥٤ ؟ لقد حرم الفلاحون من أرضهم بعد أن استلبت . ودفع بهم الى الأرض الكاملة ٠ وأصبح هؤلاء الفلاحون من طبقة البروليتاريا بعد أن أجبروا على الهجرة والبحث عن مأوى جديد سعيا وراء العيش ٠ وكان اكثر من تسعين فى المائة منهم من الأميين ٠ أما فى المدن فان البطالة والاجور المنخفضة جعلت العمال فى حالة مضطربة مفزعة ٠ وكانت المرأة أسوأ حالا فى ظل الحكم الاستعمارى ٠ فمن بين الملايين الثمانية الذين يشكلون عدد السكان ٠ ونصفهم من النساء ، كان هناك سبعة آلاف امرأة تكسب عيشها بنفسها ٠ وكثيرات منهن كن يخدمن لدى الأوربيين ٠

وفى مجتمع سدت فيه جميع الطرق الى التقدم ، أسفر النضال المسلح عن كثير من الانتفاضات العنيفة ٠ وعندما انتشرت الحرب فى الريف ، أدى ذلك الى رحيل الذكور (الرجال والشباب) ٠ وجدت النسوة أنفسهن فى موقف جديد ، اضطررن حياله الى أن يقمن بالاعمال المنزلية وبالأعمال الزراعية كما كان عليهن أن يناضلن مع جيش الاستعمار الذى ضاعف من مضايقاته واستفزازاته وانتقامه فى محاولة منه حتى يحصل على معلومات بالقوة وحتى يرهب السكان ٠

وكان من الضرورى ٠ من اجل حرب ثورية ٠ أن تعبىء الشعب الجزائرى كله. وتشكل المرأة نصفه ٠ وهكذا ارتبطت قضية تحرير المرأة بقضية الاستقلال الوطنى وأصبح واضحا للجميع ٠ وللمرأة على وجه الخصوص ـ أن الهدف الرئيسى هو دحر القوة الباغية المحتلة ٠ وقد كان للتغييرات الكثيرة التى أحدثتها حرب التحرير أثرها المباشر على العائلة الجزائرية ؟ وبالتالى على المرأة ٠ وقد كتب ف ٠ فانون F. Fanon يقول « ان الروابط التى تجمع بين الزوجين فى الجزائر قد توثقت أثناء الثورة ، وكواحدة من روابط التنظيم النووى تحولت بسرعة الى وحدة وجودية ٠ ثم أضاف قوله « لقد كان يعهد الى المرأة بمهمات معينة » ٠

وقد كان ذلك كله ، بالنسبة لبعض النسوة اللائى تمتعن بمستوى معين من الوعى ، امتدادا طبيعيا لما سبق أن واجهته من نضال وصراع ٠ وقد شعرت الكثيرات أن هناك صلة وثيقة بين حظوظهن وبين مصير وطنهن ٠ لقد قالت جميلة بوحريز عندما اعتقلت « لقد تيقنت من أنه لا يمكن أن يتحقق شىء ذو قيمة ما لم نوف احتياجات بلادنا ٠ » كما كتبت « زهرة دريف تقول « عندما اندلعت الثورة كان من الطبيعى أن تشترك المرأة فيها » ٠

واذا كان من الطبيعى أن تشارك المرأة فى النضال . فكيف ، وبأى شكل من الأشكال ، كان اشتراك المرأة ومساهمتها فى الواقع : ولكن قبل ذلك يمكن أن نسأل كم كان عدد النسوة اللائى اشتركن فى النضال : وهل نحصى فحسب هؤلاء

اللائى كن يشتركن فى تنظيمات الجهاد : واذا أحصينا هؤلاء فهل سنركز على هؤلاء اللائى وردت أسماؤهن فى السجلات كتابة وشفهيا ؟ وأعتقد أننا اذا فعلنا ذلك فاننا نكون نقلل من شأن الاسلام الحقيقى للمرأة ، ذلك لأنه ليس هناك تسجيل أو وثيقة أو مصدر يمكن أن يوفر لنا المعلومات الدقيقة والعددية عن عشرات أو مئات الآلاف من النسوة اللاتى اشتركن بشكل مباشر فى الحرب كشقيقات أو أمهات أو زوجات للمقاتلين والمجاهدين أو الأسرى ، فهاتيك النسوة قدمن الكثير من العون والمشاركة الفعالة فى النضال على جميع الجبهات ٠

وتشير الدراسة التى أجريت على سجلات وزارة المجاهدين السابقين أن أحد عشر ألف امرأة يدخلن ضمن المجاهدين السابقين منذ الاستقلال ٠ وهذا الرقم ـ طبقا لوثائق الوزارة ـ لا يقدم الحقيقة لسببين ١ ـ أن تسجيل الرجال كان أكثر من تسجيل النسوة لعوامل عدة ٠

٢ ـ الظروف المقيدة أمام المرأة حتى تحصل على وضع المجاهد ، والذى يعرض المرأة : لعقوبات ٠

ومع ذلك فان السجلات تشير الى أن أربعة وثمانية فى المائة من النسوة قد خدمن فى التنظيم المدنى لجبهة التحرير الوطنى الجزائرى ، وستة عشر فى المائة فى جيش التحرير الوطنى ٠ وقد أشير باختصار الى أنواع النشاطات التى كن يقمن بها ٠ وثمة معلومات تفصيلية متاحة عن ثلث هؤلاء النسوة أما أغلبية هؤلاء فكانت تقع عليهم مسئولية توفير المأوى والطعام ٠ ولكن هذه الارقام تعكس فحسب جزءا من الموقف الحقيقى ، فان جميع النسوة اللائى كن يؤوين أو يطعمن المجاهدين السياسيين أو العسكريين لم يكن بالضرورة يبلغ الى الأجهزة المعنية ٠

وفى عام ١٩٥٤ كان على جيش التحرير الوطنى ـ الذى كان قوة صغيرة ذا عتاد ضعيف ـ أما يواجه قوة استعمارية أكبر وأكثر عتادا ٠ وفى هذه الظروف اعتمد المجاهدون تماما على تأييد السكان وعونهم ، ومن ثم على المرأة ٠ فقد كانت المرأة التى تعد الطعام للمنافحين عن الحرية ، وهى التى تنسج ملابسها وتجمع جزءا مما تحتاجه من أموال ، وهى مهمة خطيرة جدا ، وخصوصا فى المناطق الحضرية ٠ وعملت كثيرات من النسوة كضباط اتصال أو مرشدين ، وكانت هذه المهام تتم فى ظروف صعبة جدا وعلى حساب حياتهم ٠

وكان العمل المسلح فى المناطق الريفية ، وتشكيل جماعات الفدائيين وتنظيم الشبكات لجمع الأموال ومن أجل الامدادات الفنية ، ومن أجل الحصول على المعلومات وبعض النشاطات الكثيرة التى كانت تتم فى وقت واحد وقد لعبت المرأة دورا هاما لأنها كانت تستطيع سواء وهى ترتدى الحجاب أو ترتدى الملابس الأوربية ـ أن تتجول بحرية وبسهولة أكثر من الرجل الذى كان دائما موضع مراقبات مستمرة ٠

وقد تحمست الكثيرات من النساء والفتيات لجمع الأموال ، وللقيام بالامدادات الطبية والذخيرة . ويقول د . امربين Amrane ، ان ما يقرب من عشرة فى المائة من التنظيم المدنى لجبهة التحرير الوطنى الجزائرية (٣٠٠٠ مقاتلة) كن ينخرطن فى مثل هذه الأعمال .

كذلك لعبت المرأة دورا هاما كممرضة فمن بين ٢٠٥ من المجاهدات فى جيش التحرير الوطنى اللائى كن يعتمد عليهن فى جمع المعلومات كان نصف هذا العدد من الممرضات ، وكذلك نسبة ٢٪ من التنظيم المدنى لجبهة التحرير الوطنى الجزائرية فمثلا نجد الولاية الثالثة تذكر امرأة جزائرية شهيرة تدعى ملكية وهى ممرضة متمرسة فى الثامنة عشرة من عمرها ، أشهرت السلاح . وقاتلت حتى النفس الأخير لتدافع عن الجرحى .

وفى عام ١٩٥٨ ، وعندما اشتد القتال فى الولايتين الخامسة والسادسة ، أصبح من العسير على الفتيات والنسوة . وتم ترحيل بعضهن الى الحدود المغربية . ولم تستطع الأخريات أن تحقق ذلك وحدث أن جرحت احداهن فى كمين وهى ممرضة تدعى زبيدة وكانت تعمل مساعدة للدكتور عبد الحكيم وقد أخذت أسيرة وهى تحمل السلاح وقد توفيت فى مستشفى « مسكرة » فى عام ١٩٥٨ . وفتاة أخرى فى الثامنة عشرة من عمرها تدعى رحمة ، أطلق الفرنسيون عليها النار لأنها رفضت أن تستسلم، وكانت تحمل مدفعا رشاشا .

وقد كانت الفدائيات تمثلن نسبة ضئيلة فقط (١٠ر٢٪) من التنظيم الوطنى لجبهة التحرير الوطنى الجزائرية الذى كان قوامه ٣٠٦٦ فردا كما أشرنا من قبل . وكانت مهماتهن وواجباتهن تنحصر فى وضع القنابل فى الأحياء الأوربية أو المساكن التى يقطنها الأوربيون ، وذلك ردا على نشاط الفرنسيين فى الأحياء الجزائرية وانتقاما منهم كما حدث فى «القصبة » فى العاشر من اغسطس عام ١٩٥٦ عندما أدى انفجار احدى القنابل الى قتل أربعين من المدنيين الجزائريين واصابة الكثيرين .

وقد كانت مهمة الفتيات حمل القنابل والقائها . ومن ثم فقد قمن بدور بارز جدا وتركن انطباعا طيبا عميقا فى ذاكرة الشعب . وقد قالت « جوهر عكرور » — التى عهد اليها بمهمة وضع قنبلة فى استاد البلدية فى الجزائر (كما فعلت بابا حسين فى ستاد « البيار » غربى المدينة) فى فبراير ١٩٥٧ ، قالت : ان رفضها للظلم الكثير الذى كان يتعرض له شعبها ، دفعها لأن تساعد بلادها بأية وسيلة ممكنة . فبعد ان كانت قبل ذلك تحمل السلاح والبنادق والمنشورات ، قبلت هذه المهمة الخاصة دونما أى شعور من خوف ، يحفزها الى ذلك اعتقاد راسخ ومبدأ واضح كانا دائما يلتمعان فى ذهنها .

ومع ذلك فان النسوة اللائى اشتركن فى عمليات نقل الجنود وايوائهم اثناء المقاومة الشعبية منذ بدء الثورة ، واللائى اشتركن فى النضال، وأظهرن قدرا كبيرا من

الشجاعة ، لم يحصن على أية مكافأة نظير هذه الشجاعة التى أبدينها • ولذلك فاننا قد نقول مع أحد المقاتلين القدماء ان عدم الثقة بالمرأة الى حدما هى التى كانت تحول أحيانا دون أن يحصل النساء على التقدير المناسب لهن ، حتى فى خدمة النضال • فهل تكون الحسابات عميقة الجذور ضد المرأة هىالتى حالت بينها وبين أن تقوم بدور أكثر نشاطا فى النضال من أجل الاستقلال ؟

وكانت أحداث مايو ١٩٥٨ ،التى جاءت بديجول الى السلطة فى فرنسا مرة أخرى، وعادت المرأة الى الضوء مرة أخرى كذلك • وكانت الصورة على النحو التالى ، فبالرغم من الهزيمة الظاهرية لحركة المقاومة الوطنية فى الجزائر ، فانها خرجت من هذه الظروف أقوى من ذى قبل ، اذ اجتذبت أعدادا كبيرة من المجندين • وحينئذ قامت قوات الاحتلال بحملة حاشدة (وهى عملية ابتسم) ، تدعمها الاذاعة والتليفزيون وذلك لتكسب الى صفها شعب الجزائر عن طريق المرأة التى كانت تعتبر أضعف وصلة فى سلسلة التضامن والتماسك • واعتمادا على رغبة المرأة فى السلام كانت الفكرة أن تقوم حملة تتمشى مع خطة ديجول وهى « السلام مع الشرف » • وجرى تمثيل مشاهد للأخوة فى لجان الأمن العام ، وفى الشوارع وكانت المناظر التى تضم النساء أكثرها اثارة وأهمية • فقد كان على المرأة الجزائرية أن تتحرر كما جاء فى البيان الذى نسب الى احدى الفتيات الجزائريات والذى نشرته صحيفة « صدى الجزائر » فى التاسع عشر من مايو ١٩٥٨ ، وقد جاء فيه « لقد أصبحنا ندرك حاجتنا لأن نتطور » •

ولكن لم يحدث أن تأثر أحد بهذه المناظر وظلت وحدة الشعب الجزائرة وثيقة قوية • وقد كتبت صحيفة المجاهد فى الرابع من شهر يولية ١٩٥٨ تقول :

« ان المرأة الجزائرية لا تحب هذا النوع من التحرر • فمنذ اليوم الأول من الثورة حققت المرأة الجزائرية كرامتها كاملة كمواطنة • وقد ارتدت الكثيرات من النساء الحجاب أكثر من ذى قبل كدليل على وطنيتهن » •

ومهما تكن الطريقة التى أسهمت بها المرأة فى نضالها من أجل الحرية ، فانهما أثبتت أنها قادرة على أن تكيف نفسها مع موقف تغير بشكل جذرى بفعل قيود النضال• وقد أظهرت المرأة قدرا من الاحرار معادلا للرجل ، وذلك فى مظاهرة الشوارع وخصوصا مظاهرة ديسمبر ١٩٦٠ التى اندلعت فى عديد من المدن الجزائرية •

وقام الجنرال ديجول بزيارة أخرى للجزائر • وقد كان المتطرفون لا يزالون يأملون فى أن يبعدوه عن سياسة التفاوض التى كان ينتهجها منذ أن أشار فى الرابع من نوفمبر ١٩٦٠ الى جمهورية جزائرية مستقبلة • وأمام هذا الهدف ، قام المتطرفين فى التاسع من ديسمبر بسلسلة من المظاهرات العنيفة وخصوصا فى وسط الجزائر، وقد تصرف الجيش بهدوء • وعندما هددوا المناطق المسلحة ، تصرف السكان (رجالا ونساء) بدورهم مبرهنين على عدم جدوى المشروعات التى تستهدف تهدئة الجزائر •

ولعدة أيام أعلن الآلاف من الجزائريين رجالا ونساء ، فى مدينة الجزائر ، وفى المدن الجزائرية الأخرى ، للعـــالم أجمع تأييدهم لمنظمة التحرير الوطنى الجزائرية من أجل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية هذا ، رغم المخاطر الشديدة (وقد كان هناك جرحى كثيرون) ، ومن أجل الاستقلال . وقد وصف « محمد تيجوا » آثار هذه الأيام بدقة عندما كتب يقول انها غيرت الموقف تماما . وقال أحد الضباط لمراســل لوموند » لم نواجه شيئا أقل من معركة سيكلوجية تشبه « ديان بن فو » ، على حين أعرب أحد كبار الموظفين المدنيين عن رأية بأنه لم تعد هناك حاجة الى استفتاء ، فالمسلمون يمارسون حاليا حق تقرير المصير » .

وقد كانت النسوة لا يهبن المخاطر ، اذ كن يتعرضن للمدافع الرشاشة ، ولطلقات النيران من الأوربيين من الشرفات ، والضرب بعنف ، بل والاعدام بدون محاكمة .وقد كان اشتراكهن فى هذه الانتفاضة من المشاعر الشـــعبية عالميا . ففى الجزائر ، فى العاشر من ديسمبر عام ١٩٦٠ ظهر آلاف الجزائرين من الرجال والنساء فى الشوارع. وقد كانت النساء والفتيات يتقدمن الموكب ، وانفجرن فى النواح والعويل ، على حين كان الجميع يهتفون «الجزائر اسلامية » .

وشهدت وهران نفس المظاهرة العاصفة ، والعنف الدموى نفسه . كذلك حدث فى قسطنطينية أن خرجت النساء والفتيات فى مظاهرات فى الشوارع . على حين ظلت النسوة العجائز فى البيوت لكى يعددن بعض الأطعمة من أجل المتظاهرين .

وقد استغلت هذه الحملة ذاتها فى فرنسا نفسها استجابةلنداء من جبهة التحرير الوطنى الجزائرية فى السابع عشر من أكتوبر عام ١٩٦١ بالقيام بمظاهرات ضد منع التجول الذى اتسم بالتفرقة والذى فرضه مدير البوليس . وقد احتلت العـائلات الجزائرية شوارع باريس . وأدانوا هذا الاجراء ، ورفعوا أعلام الجزائر . وطالبوا بالافراج عن المســـــجونين ، كما طالبوا باستقلال الجزائر . وفى شهر نوفمبر تظاهرت النساء تأييدا للمسجونين الذين أضربوا ، وكان عددهم خمسة عشر ألفا .

وسواء كانت النساء يقدمن الطعام أو المأوى أو يعملن ضـباط اتصـال أو فى عمليات النقل ، أو يعملن فى المطبخ أو كغسالات أو ممرضات أو مجاهدات مسلحات، وسواء كن يقمن بمهمات تتفق مع طبيعة المرأة أو مهمات أخرى ، فانهن أثبتن الكثير من الشجاعة وانكار الذات فى كل مكان .

وقد ظلت الكثيرات فى حالة هدوء فى ظل أقسى الظروف الممكنة ، بالرغم من أنهن كن يتعرضن لمعاملة غير انســانية . فمن بين الحالات التى درسهـــا دكتور آمرين Amrane وعددها احدى عشرة ألف حالة تبين أن ١٣٤٣ امرأة قد سجنت . أما القتلى فعددهم ٩٤٨ ، أى نحو خمس المجاهدين ، وعلاوة على ذلك فان الأعمـال التعسفية قد تتخذ ضد المجاهدين من كل الأعمار بلا تفرقة . وفى كثير من الأحيان كانت النساء اللائى يعتقلن يتعرضن لعمليات رهيبة من التعذيب .

وقد حاولت المرأة – فى مراكز الفرز وفى السجون الجزائرية والفرنسية – أن تجعل ظروفها أكثر تحملا ، وذلك عن طريق التنظيم والتضامن • وقد وصفت احدى المجاهدات حياة المسجونين فى معسكر « نيفيتشون » Tefeschoun بقولها « استمر الصراع •• بلا هوادة •• وكانت المهاجع الكبيرة المزدحمة تضم نساء من كل الأعمار •• وكلهن من الريف تقريبا » •

وقد استطاعت المجاهدات فى هذا المعسكر أن يقدمن تسهيلات للقادمات الجدد ، كما قمن بحل المشكلات الطبية والصحية بمساعدة أخت مجاهدة ، كانت طبيبة ، كذلك نظمت النساء نشاطات كثيرة من بينها دورات دراسية •• وكانت المناقشات التى تدور حول تطور الموقف ترتكز على ما يقرأ بين سطور الصحف الاستعمارية • وقد كان الصراع رهيبا فى سجن راو Rau فى فرنسا حيث كانت تحتجز الكثيرات من النساء • واستطاعت بعض السجينات أن يتوسعن فى معلوماتهن العامة ، واستطاعت أخريات أن يؤدين امتحانات الجامعة » •

وهكذا نجد أن هذا النضال من أجل تحرير شعب بأكمله قد مهد الطريق لظهور المرأة على المسرح السياسى كمشاركة واعية فى الأحداث التاريخية بالرغم من الحساسيات العميقة الجذور ، التى قيدتهن من قبل وحصرتهن فى أدوار الخياطة والبكاء •

ولكى نختتم هذا القسم ، يجب أن ندرس بشكل مختصر الأسلوب الذى انعكست به هذه المشاركة من جانب المرأة فى الجدل السياسى المعاصر • ولسوف نعتمد أساسا على صحيفة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطنى الجزائرية ، والحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر •

وقد أشرنا لتونا للطبيعة المقيدة للمعلومات التى تم جمعها حول المجاهدات ، والتى يمكن أن تحجب المهمات الكبيرة التى قامت بها مجموعة كبيرة من النسوة من وراء الستار (فى الخفاء) ، فى الوقت الذى تلقى فيه الضوء على هاتيك النسوة اللائى اشتركن فى الحرب بشكل مباشر • وهذه المجموعة الصغيرة هى التى جذبت اهتمام صحيفة المجاهد •

وعلاوة على ذلك فاننا لا نعرف الا القليل فيما يتعلق بالأسباب العميقة لاشتراكهن ويبدو أن صحيفة المجاهد لا تهتم بهذا الجانب سواء بالنسبة للنسوة أو بالنسبة لأية طبقة اجتماعية أخرى • ويقول بيان « سومام » ان الهدف هو تنظيم كل فروع النشاط الانسانى فى أشكال مختلفة ومعقدة » • واذا عدنا الى الوراء نصطدم بعدم وجود أية أفكار نسوية فى كل الاحزاب التى تجمعت فى جبهة التحرير الوطنى الجزائرية • فقد كانت المناقشات تجرى بين الرجال • وقليل من النساء اللائى انتهجن موقفا نشيطا فى الجهاد ، ولم تكن لأى منهن مسئولية أو تبعة •

وعندما كان بيان « سومام » يشير الى حركة المرأة ، لم يكن هناك ما يشير الى اهتمامها بمشكلاتها ناهيك عن آمالها فى المستقبل ومطالبها المحددة • وقد لاحظت الوثيقة الامكانيات الهائلة والمتزايدة فى هذا المجال ، ويشيد بشجاعة هؤلاء اللائى يشتركن فى النضال المقدس • ويشير الى الدور الذى لعبته المرأة الجزائرية فى انتفاضاتها فى الماضى ويمضى ليواصل مناقشة النشاطات التنظيمية •

والحاجة الى الكفاءة (على نقيض عقم اللعبة السياسية فيما قبل ١٩٥٤) هى الموضوع الرئيسى • فمثلا بالنسبة لحركة الفلاحين : نجد أن سياسة جبهة التحرير الوطنى الجزائرية هى ايجاد الاحتياطى البشرى لجيش التحرير الوطنى ، الأمر الذى يفسر الى حد ما النسبة الضئيلة للمجاهدات •

ونختتم هذا العرض السريع لصحيفة المجاهد بفقرة من الصحيفة قدمها الوفد الجزائرى فى مؤتمر الاتحاد الديمقراطى الدولى للمرأة (كوبنهاجن مارس ١٩٦٠) ، وتصف الموقف فى الجزائر • فقد ذكرت هذه الفقرة موقف المرأة الجزائرية فى حومة النضال فى الوقت الذى كانت كل القطاعات مفتوحة أمامها • ومن سوء الحظ أن هذا القول المتفائل يتناقض مع أقوال أخرى • ويعقب ذلك وصف للمهمات (١٠٠١ مهمة) التى كان على المرأة أن تقوم بها ونعترف بأن الكثير من هذه المهمة متواضع وبسيط ولكنه مع ذلك مصدر للفخر • وتنتهى الفترة على هذا النحو :

« مع وجود الجزائر مستقلة ، فان المرأة الجزائرية سوف تحقق بكل الكرامة الانسانية تطوير حقوقها بشكل عام وكامل » •

العقبات التى تعترض المشاركة الفعالة من جانب المرأة فى التعمير :

لذلك انغمست المرأة الجزائرية فى النضال على جميع الجبهات خلال سبع سنوات ونصف من الحرب • وقد تحددت مساعدتها منذ البداية فى المناطق الريفية فى تقديم الطعام للمنافحين عن الحرية • وبعد ذلك بفترة ، انضمت المرأة الحضرية الى المراكز بأعداد كبيرة ، متقبلة مجموعة من المهام المختلفة ، والأعمال الخطيرة • وبالتدريج انخرطت المرأة فى أعمال كثيرة ، مما أدى الى تغيير وضعها بشكل جذرى داخل العائلة وفى المجتمع ككل • وقد أقرت الدورة النهائية للمجلس الوطنى للثورة الجزائرية (طرابلس يونية ـ يولية ١٩٦٢) ما يلى :

لقد أدت مساهمة المرأة الجزائرية فى حرب التحرير الى خلق ظروف ، تستطيع المرأة من خلالها أن تلقى عن كاهلها هذا العبء الذى طال تحملها له ، وأن تقوم بدور كامل وتام فى تدبير الشئون العامة وفى تنمية البلاد • ويجب على الحزب أن يزيل كل العقبات أمام تطوير المرأة وتحقيقها لذاتها ، ودعم النشاطات التى تقوم بها منظمات المرأة » •

وفيما يلى فقرة من مسودة برنامج وضعته الجمهورية الديمقراطية الشعبية

(المعروف باسم برنامج طرابلس) وقد اعترف الكتاب بأن المهمة سوف تكون ملحة ٠

« ثمة تفكير سلبي في بلادنا بالنسبة لدور المرأة ٠ فكل شيء يوحي بوضعها الأدنى في كثير من الأمور ٠ بل ان المرأة ذاتها تتصرف على أساس هذا الاتجاه عميق الجذور الأمر الذى يدعو الى النضال المستميت ضد هذه الحساسيات الاجتماعية وضد هذه المعتقدات الرجعية » ٠

وهكذا فان أمامنا الآن ، ان لم يكن برنامجا محددا فهو على الأقل بيان بوجهة النظر التى تتعلق بمشكلات المرأة ، تقوم على أساس المبدأ الجوهرى بالمساواة بين الأجناس ، الذى أعلن عنه في الوثيقة ذاتها ، وأقرته الأعمال التشريعية في البلاد ، وخصوصا دستور أغسطس ١٩٦٣ ٠ فتحت عنوان « حقوق أساسية » ذكر النص أن « كل المواطنين ، من الرجال والنساء ، لهم نفس الحقوق ونفس الواجبات » هذا على حين يذكر الدستور الذى صدر في نوفمبر ١٩٧٦ في الفصل الرابع (المادة ٣٩) ان كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات ٠ ومحظور أية تفرقة تقوم على أساس الحساسيات التى تتعلق بالجنس أو العنصر أو المهنة ، وجاء في المادة (٤٢) « ان جميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة الجزائرية قد كفلها الدستور » ٠

واذا كان حق المرأة في المساواة قد اعترف به تماما ، فهل جرى تنفيذ هذا المبدأ في الحياة اليومية ؟ وسوف نحاول أن نرى ذلك في مجال الالتحاق بالمدارس والعمل ، والحقوق السياسية وتخطيط الأسرة ذلك لأن أى تقويم دقيق للوضع - وهو مالا يدخل في نطاق هذه الدراسة - يتطلب تحليلا شاملا للمجتمع المقبل الذى تشكل مع الاستقلال ، والذى أصبح له شكل ، وأصبح يتأسس على مفاهيم من الخيار الاشتراكى ٠

فمنذ الاستقلال ونسبة التحاق الفتيات في المدارس تتزايد ٠ ففى المدارس الابتدائية ارتفع من معدل ١٠٠ في ١٩٦٢ - ١٩٦٣ الى ٢٢٦ في ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ٠ وفي السنوات التالية ارتفعت نسبة الالتحاق لكلا الجنسين بشكل كبير ، من ٥٣٫٩٪ في ١٩٧٠ الى ٦٩٫٣٪ في ١٩٧٦ ٠ ولكن نسبة الفتيات ارتفعت ببطء في هذه الفترة ، من ٣٧٫٨٪ من الملتحقين بالمدارس ١٩٧٠ الى ٣٩٪ في عام ١٩٧٤ ، و ٣٩٫٤٪ في عام ١٩٧٥ و ٣٩٫٨ في عام ١٩٧٦ ٠

وفي الثانوى كانت هناك زيادة ملحوظة في الأرقام الكلية ، ولكن ارتفاعا أقل بالنسبة للفتيات فالمعدل بالنسبة للفتيات ارتفع من ١٠٠ في عام ١٩٦٢ - الى ١٩٦٣ الى ٣٨٧ في ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ولكن الفتيات كمن يمكن ٢٧٫٨٪ فقط من طلاب المدارس الثانوية في عام ١٩٧١ ، و ٣٢٫٩٪ في عام ١٩٧٥ و ٣٣٫٧ في عام ١٩٧٦ ٠ وفي عام ١٩٨٠ وصلت النسبة (للفتيات) ٣٨٫٥٪ من المجموع الكلى لطلبة المرحلة المتوسطة والثانوية وعددهم مليون طالب ٠

وفى المناطق الريفية كان التحاق الطالبات أقل ، نظرا لافتقاد التسهيلات والمدرسين ، وأيضا بسبب الحساسيات العميقة التى تعترض على تعليم المرأة . فمثلا حدث فى «ادرار» فى الجنوب ان كانت نسبة الفتيات ٩ر٢٣ من بين الملتحقين بالمدارس عام ١٩٧٧ ، و ٦ر٣٣٪ فى ١٩٨١ .

ولكن الارتفاع السريع كان فى التعليم العالى فمعدل الطالبات ارتفع من ١٠٠ فى ١٩٦٢ - ١٩٦٣ الى ٥١٢ فى عام ١٩٦٩ - ١٩٧٠ . وفى عام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ كانت نسبة الفتيات فى الجامعة ٢٤٪ أى نحو ١٢٦٨٠ طالبة من بين ٥٣٨٠٠ من طلاب الجامعة .

ومع ذلك وبرغم الجهود التي تبذل منذ عام ١٩٦٢ لزيادة التحاق الفتيات فان معظم النسوة أميات . وقد أظهرت احصائيات عام ١٩٧٧ أن ٢ر٧٢٪ من النسوة لا تستطعن القراءة أو الكتابة ، والنسبة أكثر ارتفاعا فى المناطق الريفية (٢ر٨٢٪) منها فى المدن (٤٣٪) .

وظروف المرأة فى العمل مازالت هى الأخرى صعبة ، ولكن يجب أن نلاحظ أن معدل البطالة كان مرتفعا بعد الاستقلال مباشرة . وحسب احصاء ١٩٦٦ كان هناك ٨٧٣٢٠٠ من العاطلين فى الجزائر بالمقارنة الى ١٧٢٤٩٠٠ هم الذين يعملون من بين سكان يصل عددهم الى ١٢ مليون . وقد أوضح نفس الاحصاء أن العاملات وصلن الى ٩٠٥٠٠ عاملة ، وكن يمثلن فى الاقليم الشرقى ١ر٣٪ من مجموع النسوة .

وهذا المعدل المنخفض بالنسبة لعمالة المرأة لم يتغير تقريبا خلال السنوات التالية فى البلاد كلها ، وذلك بسبب العقبات الكثيرة التى كان يجب التغلب عليها واذا لم نحسب النشاطات المتعددة للأمهات والزوجات اللائى يعملن فى المنزل ، فان البلاد تتنفس برئة واحدة ، اذ يقوى احصاء عام ١٩٧٧ ان هناك ١٣٨٢٣٤ من النسوة العاملات بالمقارنة بالعاملين من الرجال وعددهم ٢١٩٨٧٣٨ ، فى الفروع المختلفة من النشاط الاقتصادى .

وفى عام ١٩٧٧ ومع وجود ١٣٨٢٣٤ من النسوة العاملات ، و ٤٢٠٠٠ من العاملات جزئيا فى المنزل ، تصل نسبة المرأة العاملة الى ١ر٢٪ .

وعلاوة على ذلك ففى المناطق الأقل تطورا مثل ولاية أوريس . تعمل النسوة فى الزراعة . وفى المدن يملن الى العمل فى قطاع الخدمات وخصوصا فى التعليم . وفى معظم البلاد نجد أن المرأة فى مجال الصناعة تعمل فى النسيج وفى الصناعات الغذائية الزراعية ، وعادة ما يكن عاملات يدويات .

أما اشتراك المرأة فى الحياة السياسية فانها حتى الآن لم تعكس حقوقها المعترف بها . فمن ناحية المبدأ تتمتع المرأة بحق التصويت وبحق الترشيح

للانتخابات ومع ذلك فالوقع يقول ان هذه الحقوق تمارس الى حد محدود جدا ، كما يتضح بالنسبة لعدد النساء الموجودات فى المجالس المحلية الشعبية وفى المجالس الشعبية للولاية ٠

وفى الانتخابات الأولى للمجالس المحلية الشعبية فى الخامس من فبراير ١٩٦٧ ، كانت هناك ٢٦٠ من المرشحات من بين ٢٠٣١٦ مرشحا وقد انتخبت ٩٩ امرأة بالمقارنة بعدد الرجال الذى وصل الى ١٠٨٥٢ رجلا ٠ وفى قسنطنطين تم انتخاب ست نساء من تسع وسبعين امرأة ، وفى المحليات الأخرى لم تنتخب تقريبا أية امرأة ٠

وعندما تجددت المجالس المحلية الشعبية فى ١٤ فراير ١٩٧١ كان هناك ٨٤ مرشحة من بين ٢٠٨٨٥ مرشحا وتم انتخاب ٤٦ امرأة وهو هبوط شديد بالنسبة لانتخاب عام ١٩٦٧ ٠ ومازالت مدينة الجزائر تحتفظ بأكبر نسبة من النساء ، اذ أن هناك سبع نسوة منتخبات (١٠٪) وفازت ولاية وهران وحدها بست نساء الأمر الذى أكد على التناقض مع بقية البلاد حيث تضم الولايات الأربع الشرقية ثمانية نساء فقط ٠

كذلك فان تمثيل المرأة ضعيف فى المجالس الشعبية للولايات وهى المجالس التى تأسست فى الاصلاح الادارى الذى وضع على أساس ميثاق الولاية والذى أقره فى السادس والعشرين من مارس عام ١٩٦٩ مجلس الثورة والحكومة ٠ وبرغم تشجيع المرشحات فقد كان هناك فقط ٧٨ مرشحا من بين ١٣٣٠ مرشحا ، وقد حصلت ٢٠٦ امرأة على مقاعد من بين ٦٦٥ مقعدا ٠

ومع وجود أربع نساء من بين ٤٧ عضوا فى الجزائر وحدها وثمانية فى الولايات الشرقية الأربع ، نجد أن هذا الخلل موجود فى المناطق المختلفة من البلاد وخصوصا بين المناطق الريفية التى تعترض بشدة على تمثيل المرأة فى المجال السياسى ، وبين المناطق الحضرية التى يستشعرن فيها شىء من المستقبل والأمل ٠ الشىء نفسه نجده فى المستوى الأعلى فهناك عشر نساء فى المجلس التشريعى عام ١٩٦٢ ، واثنتان فى المجلس القومى (مجلس الشعب) ١٩٦٢ وعشر فى المجلس الوطنى الشعبى عام ١٩٧٦ وأقل من ذلك فى المجلس الأخير عام ١٩٨٢ ٠

فهل يمكن لتنظيم الأسرة أن يحسن من حظ المرأة ؟ ففى عام ١٩٨٠ كان متوسط الأسرة فى الجزائر أكثر من سبعة أفراد ، وكان النمو السكانى (٣٢ر١٪) أكبر معدل للنمو فى العالم ٠ وهذا يفسر العبء الكبير الذى يقع على عاتق الأمهات اللائى يجب عليهن أن يربين عددا كبيرا من الأطفال فى ظروف تعتبر صعبة فى أغلب الأحيان ٠ وبالرغم من أن البلاد الآن تخطو نحو شكل من أشكال تخطيط الأسرة الا أن البيئة الحالية لا تزال بعيدة عن مواجهة الاحتياجات ففى عام ١٩٨١ كان هناك ٢٣٧ مركزا لتخطيط الأسرة وتنظيمها ، مرتبطة بمراكز رعاية الأمومة

والطفولة . ولكن مازال عدد المستشفيات والعيادات والقابلات غير كاف لمواجهة عدد المواليد (٨١٩٠٠٠) سنويا . وفى عام ١٩٨٢ أنشئت سكرتارية وطنية للشئون الاجتماعية ، وتديرها امرأة ومن مهامها توفير الارشادات التى تشجع على التفكير فى تنظيم الأسرة والتى يمكن أن تساعد فى حل الموقف .

الخاتمـــة :

ان المرأة الجزائرية ـ وهى تعتمد على التشريع الأساسى الذى يعتبر طيبـــا بالنسبة لهـــا والحقوق التى اعترف بهـــا فور تحقيق الاســـتقلال ، وخصوصـــا حق التعليم وحق العمل ـ ما زالت تناضل من أجل تقدمها ، بالتعاون مع قوى أخرى. ومع ذلك فانها لم تنجح حتى الآن فى أن تدافع عن حقوقها وكرامتها كما ناشدوها أن تفعل فى الميثاق الوطنى الذى أقره استفتاء يونية ١٩٧٦ » .

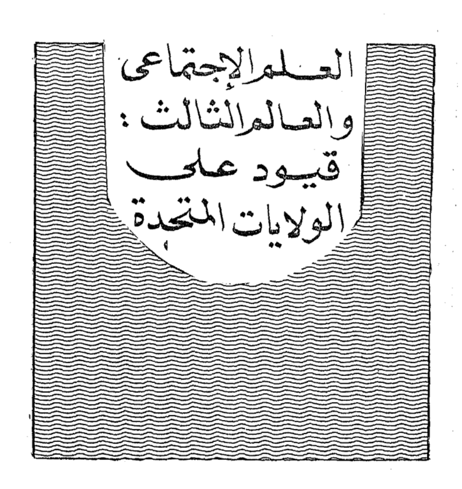
مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
مساهمة في إثراء الفكر العربي

- مجلة رسالة اليونسكو
- المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- مجلة مستقبل التربية
- مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- مجلة (ديوجين)
- مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية
تصدر طبعاتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعبة القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.



هذا المقال منقول من بحث قدم فى ندوة عن « المشكلات الاساسية وتحديات العلم الاجتماعى فى أمريكا الشمالية » قامت بتنظيمها الشعبتان القوميتان الكندية والامريكية لليونسكو فى مونت ـ سان ـ مارى ، بكوبيك من ٣ حتى ٧ مارس ١٩٨٣ ٠

هناك صورتان لمجتمع العلم الاجتماعى الأمريكى يثار حولهما شكوك وهما مدى قابلية ، هذا المجتمع للتطبيق ، وملاءمته ٠ والصورة الأولى هى التنظيم العقلى الحالى للعلوم الاجتماعية ، وهو تنظيم لا يرسم الخريطة الجيدة لخواص البحث الجزئية ازاء التحدى الذى تعرفت عليه الندوة ٠ وتشتق الصورة الثانية من الترابط بين الثقافة والسياسة الخارجية فى الولايات المتحدة وغيرها من البلاد ، وهو ترابط يعوق نوعية العلم الاجتماعى العالمى اللازمة للاستجابة الى التحدى الذى يواجه البحث ٠

وقبل صياغة هذين الموضوعين بصورة محكمة ، يجب أن نذكر انفسنا بنواحى القوة والضعف الأساسية لمجتمع العلم الاجتماعى فى الولايات المتحدة ٠ وان كنا

بقلم : البروفسور كينيث برويت

رئيس مجلس أبحاث العلم الاجتماعى ـ نيويورك ٠

ترجمة : حسن حسين شكرى

ليسانس آداب ، ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة من كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ٠ اشترك فى ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب ، وله كثير من المترجمات الأدبية والعلمية والثقافية ٠

سنذهب بعيدا الى حد ما ، نحاول أن نصور العلم الاجتماعى الأمريكى من منظور العالم الثالث ، وسنرى مجتمعا عقليا ذا قوى مؤثرة ٠

فالعلوم الاجتماعية مقررة فى مناهج جامعات البحث الكبرى ، وفى البرامج التعليمية فيما يزيد عن ٢٠٠٠ معهد من معاهد التعليم العالى ٠ كما توجد الخدمات المكتبية وتيسيرات الحاسبات الآلية المنظمة لسد احتياجات العلم الاجتماعى فى معظم الجامعات والكليات ٠

وهناك جمعيات مهنية للعلم الواحد ، ولفرع العلم ، وللعلوم المتعددة المتداخلة ٠ والآن هناك من أعضاء هذه الجمعيات من يتفاخرون بدفع اشتراكاتها ، والعديد من المجلات الدورية ، وعشرات من اللقاءات الثقافية القومية والاقليمية ٠ وحتى أصغر هذه الجمعيات تقوم بعقد اجتماعات سنوية ، وعادة ما تصدر احدى المجلات ٠ وواقع الأمر ، أن ثمة عدة آلاف من المجلات الخاصة بأبحاث العلم الاجتماعى ٠ ويستطيع الباحثون المجدون تمويل أبحاثهم من جامعاتهم أو معاهدهم الوطنية ، ومن الجهات الحكومية المختلفة ، ومن عشرات المؤسسات الخاصة الكبرى على أقل تقدير ٠ وثمة

بنية أساسية قومية متباينة قوية بصورة لافتة للنظر ، تشمل عددا كبيرا من المعاهد القومية للتخطيط • وكثيرا من مجموعات مستخدمى البيانات المتعددة التى تخدم الأغراض العلمية والسياسة العامة على حد سواء ، وأكثر من مركز دائم ومجلس قومى راسخ البنيان لبحوث التخطيط فى القطاع الخاص، ودارا علمية منتجة هامة بالأكاديمية القومية للعلوم ، وثمة أيضا أموال خاصة باتاحة فرص البحث خارج الولايات المتحدة ، وعدد كبير من المعاهد المتميزة لسياسة البحث ، وهلم جرا •

ومن الصعوبة بمكان أن نقدم موجزا مفصلا عن القوى العقلية ، لذلك سأكتفى بعرض ملاحظات قليلة سريعة مرتبة • هناك متسع للتخصصات الجديدة ، وللعلوم الفرعية ولعلوم المنهج ، تراوح مداه فى السنوات الماضية من البحث التخطيطى الى اختيار نظرية عامة ، ومن الدراسات السياسية الى علم الاجتماع الرياضى . ومن النظرية النقدية الى علم النفس اللغوى • وقد نشأت بعض التخصصات الأكثر خصوبة حيث يمر العلم الاجتماعى مرورا عابرا على العلوم الانسانية ــ أى علم الأجناس التأويلى أو التاريخ الكمى ــ أو تلك التخصصات التى تتعرض للعلوم الطبيعية ب علم البيئة ــ أو الأسس البيولوجية للسلوك •

وتنعكس قائمة هذه القوى المؤثرة فى قائمة لنواحى الضعف ، وكلتاهما تنظيمية وعقلية • وبطبيعة الحال ، تكون نواحى الضعف هذه أكثر وضوحا كلما اقترب المرء من العلوم الاجتماعية الأمريكية التى يستشهد بها قادة العلم الاجتماعى المجتهدون أنفسهم فى معظم الأحيان • ولاتحظى العلوم الاجتماعية فى الولايات المتحدة بحصة متناسبة من خريجى الكليات على أعلى مستوى • ودائما . ما يكون التمويل مشكلة بالنسبة للبحث والتدريب ، اما لأنه ضئيل كل الضآلة . واما لأنه من غير الممكن التنبؤ به • ونحن ، نحظى بالتسامح أكثر مما نحظى بالاحترام من زملائنا المشتغلين بالعلم الطبيعى فى أغلب الأحوال ، وكثيرا ما يخافنا زملاؤنا المشتغلون بالعلوم الانسانية أكثر مما يرحبون بنا • وخلال فترة النمو الأعظم ، أى فى العقد السادس، كان ثمة اعتقاد ساذج (نراه فى استعادة الظروف) بأن العلم الاجتماعى كان يمكن ان يصاغ على نسق العلوم الطبيعية ، ومن ثم يستطيع التطلع الى الوصول الى قواعد عامة أشبه بالقانون • ويساعد انهيار هذا المعتقد ، وما يثار من شكوك حول النزعة الوصفية ، على خلق حالة قريبة من الفوضى المعرفية التى يتصارع العلم الاجتماعى معها فى الولايات المتحدة الآن • ويمكن لهذه القائمة ان تستمر ، ولكن من الملائم أن نقول ان تلك القوى تتعايش مع نواحى الضعف • واذا أدركنا ذلك ، فاننى سأؤكد مع ذلك ، أن العلوم الاجتماعية الأمريكية متسعة ومتباينة ، واحية من الناحية العقلية • ومن المقبول أن نتساءل : ما هو مدى قابليتها للتطبيق ، ومدى ملاءمتها للقضايا العالمية من حيث ارتباطها بالعالم الثالث ؟

تخصصات البحث :

ثمة افتقار عام الى التماسك بين التنظيم الحالى للمجتمع الثقافى الأمريكى ، وبين المطالب المحيرة من ناحيـــة وضع اطار لمسألة البحث التى تشير تلقائيا الى القضايا العالمية والعالم الثالث • وينقسم الباحثون الذين على صلة بموضوع البحث الواسع النطاق الى أربع فئات مستقلة : باحثون فى مجال الثقافة العامة ، وفى الدراسات الدولية ، وفى الدراسات التعليمية ، وفى الدراسات السياسية •

دراسات الثقافة العامة :

مجال الثقافة العامة مجال للعمل المتسق فى نوعيات عديدة من العلم الاجتماعى والعلوم الانسانية ، وهو يدرس ويفسر مناطق العالم • وهذه هى دراســات أمريكا اللاتينية ، والدراسات الافريقية ، والدراسات السوفيتية ، ودراسات الشرق الأدنى والشرق الأسط ؛ وبالطبع ، الدراسات الآسيوية التى تنقسم بدورها الى تخصصات مثل : الدراسات الصينية ، والدراسات اليابانية ، والدراسات الكورية ، ودراسات جنوب شرق آسيا ، ودراســات جنوب آسـيا • وتستفيد هذه التخصصات الثقافية فى الولايات المتحدة من بنية أساسية راسخة كل الرسوخ ، تشمل المراكز الريفيـة المقامة بالجامعات ، وبرامج تعليم اللغات ، ومجموعات الكتب المتخصصة بالمكتبات ، والجمعيات المهنية التى يبلغ عددها فى بعض الأمثلة الى عدة آلآف ، والعضوية القومية فيها ، والمسابقات الخاصة بمنح البحث خارج الولايات المتحدة ، وبرامج التبادل الثقافى وفرص الحصول على علماء آجانب ليعملوا محاضرين ومدرسين •

ولمجال الثقافة العامة أصوله التى ترجع الى الدراسات الأنثروبولوجية والتاريخية واللغوية التى تعود الى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية • ويؤرخ لها فى صورتها الحديثة بالفترة الوسطى بعد الحرب ، حينما كانت الأموال الخاصة والموارد العامة توجه الى تأسيس الخبرة الثقافية • وسرعان ما ضم علماء علم السياسة المقارن ، وعلماء اقتصاديات التنمية ، اليها تلك العلوم التى كان البحث جاريا فيها فعلا خارج الولايات المتحدة ؛ وتبعهم تدريجيا علماء الاجتماع وعلماء النفس ، ولكن بأعداد أقل • وعلى آية حال ، فانه منذ ذلك الحين ترسخت دراسات الثقافة العامة رســـوخا عقليا وتنظميا ، وتم ذلك بدمج التقاليد العلمية المتعددة فى استراتيجية عريضة للبحث ، واحتلت مكانها المناسب فى الثقافة الأمريكية •

ولتأكيد الرســوخ التام لدراسات الثقافة العامة ، لا أود أن أخوض فى شرح المشكلات التى يوجد الكثير منها ؛ فهناك التذبذب فى التمويل ؛ وهناك نواحى الضعف فى تعليم اللغة التى تعتمد عليها الثقافة العامة ؛ وهناك اختـــلال من ناحية السن ، لايتيح فرص العمل الكافية للعلماء الأصغر سنا ؛ والخطر الناتج عنه هو أن الموهبة الجديدة لن تظهر • وقد يحتل التأكيد على هذه المشكلات مســـاحة كبيرة جدا •

وأوكد ببساطة بالنسبة لهذه النقطة أن ثمة تقليدا مأثورا قويا للثقافة العامة فى الولايات المتحدة يمتد الى جميع المناطق الرئيسية فى العالم ·

الدراسات الدولية :

ثانيا : الدراسات الدولية التى تشمل تخصصات مثل علم الاقتصاد الدولى ، وعلم السياسة الدولية ، ودراسة المنظمات الدولية ، والرقابة على الأسلحة ، وتحليل الأمن · وللعلماء أصحاب هذه التخصصات أيضا جمعيات مهنية بداخل المعاهد والمراكز العلمية ، وخارجها أحيانا ـ أى جامعات البحث الامريكية ، ومجموعات المجلات والمكتبات · ولقد كان للدراسات الدولية جذور مع الثقافة العامة ترجع الى التطورات الأكاديمية فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية Frederick Schuman Wright E.H. carr Quincy ، على سبيل المثال) ولكن الحرب ، والفترة الوسطى بعدها ، هى التى حفزت الدراسات الدولية فى الولايات المتحدة الى حد عظيم · وفى بادىء الأمر ، حاولت الدراسات الدولية فى الولايات المتحدة أن تساير المشاركة الأمريكية الموسعة فى الشئون العالمية ، ولهذا السبب ، كانت دراسة السياسة الخارجية ، والعلاقات الدولية ـ والعسكرية والاقتصادية والسياسية أيضا هى ما يشغل هذا المجال بصفة أساسية · وظل هذا التركيز قائما ، ولكن لم تلحق به المعرفة الواسعة النطاق بالنسبة للقضايا المتخطية للحدود القومية : أى تلك القضايا التى تأخذ طابعها من تجاوزها الحدود القومية ، وتفلت من التحكم الذى تحاوله السياسات الخارجية لأمة ما ·

البحث القائم على علم ما

ويأتى بعد ذلك ، مجتمعات البحث القائم على علم ما مثل : علم الاقتصاد ، وعلم السياسة ، وعلم النفس ، وعلم الاجتماع ، وعلم الأجناس ؛ وأجزاء من علم الجغرافيا ، واللغويات ، وقائمة طويلة بشكل لافت للنظر من العلوم الفرعية أو التخصصات المتداخلة فى علوم متعددة كما ذكر آنفا · وتضيف هذه المجتمعات العلمية الى الثقافة العامة وتأخذ منها بأساليب معقدة لدرجة لاتمكننا من مناقشاتها هنا ، وهذا شأنها أيضا مع الدراسات الدولية ، وبهذا تمس موضوعنا مسا عابرا · وقد زادت هذه الاحتكاكات غير المباشرة فى أمثلة قليلة من خلال العلاقات المباشرة بدرجة أكثر مع مواقع البحث خارج الولايات المتحدة · كما أن دمج البحث التخطيطى بكثير من العلوم الاجتماعية للعالم الثالث مثلا ، لم يتم بعد امعان التفكير فيه من خلال الثقافة العامة ، بل كان نوعا من النقل المباشر (غير المقبول) لأساليب فنية للعلماء الاجتماعيين الغربيين الى أعمال البحث لعلماء العالم الثالث · وثمة أمثلة أيضا لعلماء تعليميين يفتقرون الى الثقافة العامة ، والى اللغة ، ويذهبون مباشرة الى بلاد أخرى لاجراء التجارب فى بيئة ثقافية أخرى ، ويضعون فرضيات عن تنمية الطفل أو تاريخ

الأسرة أو الكفاية الانتاجية الزراعية أو سياسة العلم . وكانت الأغلبية العظمى من العلماء الأمريكيين الذين سافروا الى الصين فى العقد الأخير من هذا القرن من هذا النوع . فلم يكونوا من علماء الصينيات أو حتى من طلاب علم العلاقات الدولية. ومع أن الأغلبية الساحقة من العلماء التعليميين فى العلوم الاجتماعية سيقومون بأبحاثهم عن الولايات المتحدة ، الا أن عددا كافيا منهم له بحوث عن العالم الثالث ، أوله خبرات تعليمية ـ سوف نناقشها .

دراسات السياسة :

ان دراسات السياسة هى أحدث أربعة مجتمعات للبحث عندنا ، على الرغم من أن طلائع الباحثين الحاليين فى السياسة ترجع الى العقد الثامن من القرن التاسع عشر ، أى حين تأسست العلوم الاجتماعية فى الولايات المتحدة ابتداء . ولقد نشأ العلم الاجتماعى الأمريكى من تقليد اصلاحى ، تمسك ، عدد كبير من الاخصائيين الاجتماعيين ومن رجال الدين الذين يعدون من أقدم أفراده . وفى العقد الرابع ازداد بحث السياسة نتيجة للاضطراب الاقتصادى والاجتماعى الذى ارتبط بفترة الركود الاقتصادى الكبير، كما أوضح ذلك الكتاب الهام المسمى Recent Social Trends ، لمؤلفه Ogburn ورفاقه ، ولكن فى العقد السابع ، تلقى ما نقرءه اليوم على أنه بحث للسياسة ـ أكبر قوة دافعة له وحفزه ذلك الى التشريع الذى أصدرته ادارة الرئيس ليندون جونسون الذى أطلق عليه اسم «Great Society» . وجمع علماء الإجتماع مجموعات من البيانات ، وأجروا تجارب اجتماعية مكثفة فى مجالات السياسة مثل : الاسكان ، الفقر ، الولادة الصحية ، وخصصوا دراسات للتقويم حول تداخلات بعينها فى السياسة ، ووضعوا برامج تعليم جامعية فى تحليل السياسة العامة ، وبدأوا فى اصدار مجلات متخصصة ، وأقاموا عددا لا بأس به من المعاهد الجديدة لبحوث السياسة ، لتنضم الى المعاهد الكثيرة القائمة فعلا .

وبأمعان النظر القائم على التخطيط نتعرف على أربعة مجتمعات مستقلة لعلماء الاجتماع الأمريكيين : علماء محليون ، خبراء الدراسات الدولية ، الاخصائيون التعليميون ، ومحللو السياسة ـ ولكل منهم انجازات ملموسة مسجلة . ويبقى سؤال هو : لماذا لاتستطيع هذه القوى أن تدخل فى القضايا والمشكلات العالمية ، وخاصة أنها ترتبط بالعالم الثالث ؟

واذا حللنا هذا النص ، نستطيع أن نرى بوضوح أكثر ما لازمه من سوء التوفيق الذى تحدثنا عنه آنفا ، وثمة ثلاثة تأكيدات ذات علاقة متبادلة . أولا ، أن الاهتمام منصب على المشكلات البشرية ، وعلى التحسين المحتمل لها . ثانيا ، أن التركيز قائم على الأبعاد العالمية . ثالثا ، أن الاشارة مقصورة على أماكن بعينها ، أى البلاد والمجتمعات التى يستعار لها اسم « العالم الثالث » .

وأول هذه التأكيدات ، هو أن الانتباه الى المشـكلات البشرية والى السياسات التى ينبغى أن تحسنها ، أمر مألوف فى العلم الاجتماعى الأمريكى . حيث يكون فى مواضع عديدة تحت عناوين مثل علم السياسة ، والبحوث والتطورات الاجتماعيـة ، والبحث التطبيقى ، والدراسات التطبيقية الموجهـة • وكل من المشرفين على البحث والقائمين باجرائه يتحركون نحو جمع المعرفة المرتبطة بالفقر والمرض وهلم جرا • هذا البحث ليس على درجة واحدة من الكيف لأن الوعى بالذات ينأى بنفسه عن البحث العلمى التقليدى • وتقترح مسائل البحث لتكون من المشكلات الانسانية والاجتماعية الضاغطة ، وليس من الحدود النظرية أو التقدمات المنهجية التى تسعى اليها العلوم•

ولكن التقدم بثبات الى مشكلة بشرية من مشـكلات العـالم الثالث ، والتحدى الفكرى فى بحوث الولايات المتحدة يصل الى ذلك الجزء من المجتمع الأمريكى للعلم الاجتماعى الأقل دولية • وتعد علوم السياسة الأمريكية من بين رجالهـــا كثيرا من العلماء ذوى الخبرة الفنية الكبيرة ، والاهتمام العميق بموضوعات الفقر . المرض ، الجريمة ، محو الأمية ، أو البطالة ؛ لأن هذه الظروف البشرية تعبر عن نفسها في الاقتصاد السياسى للولايات المتحدة • وبطبيعة الحال ، يوجد داخـــل مجتمع علم السياسة بعض الذين درسوا حالة الرفاهية السويدية ، أو حلقات التحـكم الكيفى اليابانية ، أو الخدمات الصحية الكندية • ومن الاستثناءات الهامة بالنسبة لعلماء اقتصاديات التنمية ، أننا نجد قلة من باحثى السياسة الامريكيين لا يعرفون سوى النزر اليسير عن ثقافات وشعوب العالم الثالث •

والتأكيد الثانى فى مقالنـا منصب على البعد العالمى • وهنا بطبيعة الحال ، يوجد مجتمع بحث أمريكى على صلة بالموضوع • ونحن عادة ما نفكر فى القضايا العالمية على انها ظواهر متفوقة ، ومتدفقة عبر الحدود اللغوية والثقافية والسياسية بالطبع : أى التقسيم الدولى للعمل ، وتدفقات رأس المال ، وتكاثر الأسلحة النووية ، ونضوب الموارد ، واتلاف المجال الحيوى ، وهلم جرا • وثمة التفات ممتد ومكثف فى البحث من جانب علماء الاجتماع الأمريكيين ؛ وذلك هو النبأ الطيب • ولكنه يتوازن مع الأنباء السيئة • ويعد أقرب الكثيرين من هؤلاء العلماء الى العالم الثالث حين يقحمون أسماء بلاد فى نماذج حاسباتهم الآلية • وتدرس القضايا العالمية دراسة غير كاملة ، ولكنها ليست غير ناجحة بالضرورة ، مع اشارات عابرة الى التواريخ والثقافات المستترة وراء أسماء أماكن مثل الصين ، ونيجيريا والمكسيك •

وبطبيعة الحال ، فان هذه التواريخ والثقافات معروفة جيدا للعلماء العاملين فى هذا المجال ويسوقنا هذا الى التأكيد الثالث : أى العالم الثالث • وعلى الرغم من أننا لم نطلق عليه هذا الاسم آنذاك ، الا أن البلاد التى يتكون منها العـالم الثالث اليوم ، قد درسها دراسة دقيقة لمدة ثلاثين أو أربعين سنة علماء الاجتماع الامريكيون وعلماء الانسانيات الذين يمكن أن يعدوا الآن بالالآف • وهذا هو النبأ الطيب • ويمارس هؤلاء العلماء طريقتهم الخاصة المتسمة بضيق الأفق ، معتقدين على ما يظهر أن الصين

يمكن أن تدرس ، كما لم تكن ثمة أمريكا اللاتينية • وقوة مجال الثقافة نفسه ــ أى القائم على القرينة وعلى الجانب التاريخى وعلى المعرفة المحلية ــ يجعل من الصعب ربط نتائج البحث بالطبقات الأفقية لعملية الاعتماد المتبادل الذى يربط العالم الثالث بالقضايا العالمية •

وحتى نختصر الدليل : ثمة علماء فى الولايات المتحدة يقومون ببحث المشكلة الاجتماعية ، ويريدون أن يحضروا أدواتهم ونظرياتهم ليندفعوا نحو تحسين الظروف البشرية • وهم ماهرون فى هذا البحث ، ولكن القلة القليلة الأفضل من بينهم يشغلون أنفسهم بمشكلات السياسة وحلولها خارج الولايات المتحدة • اذن ، هناك علماء مهتمون أعمق الاهتمام بالقضايا العالمية ، ولكنهم قد بدأوا يتساءلون من فورهم كيف تأصلت هذه القضايا ، ثم يعودون الى التردد المألوف على منازل وقرى بلاد العالم الثالث ، ومن ثم ، هناك علماء قد كرسوا حياتهم كلها للبحث لفهم تلك المنازل والقرى ، ولكنهم نادرا ما حولوا انتباههم النظرى الى الروابط المتجهة الى أعلى والى أسفل التى تحول تجارب ادارة الماء المحلية الى نضوب للمورد العالمى ، وتحول اقتصاديات المنزل الى أنماط مكثفة لهجرة العمالة •

ومن ثم ، فانه على الرغم من أن الولايات المتحدة تمتلك موارد فكرية ، يمكن أن تحدث اختلافا ، الا أنها غير منظمة فى الوقت الحالى للقيام بهذا العمل • وينتج عن ذلك ترتيب الصفوف الحالى من القرارات التنظيمية والتعليمية التى اتخذت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ولكن هذه القرارات يجرى تعديلها بالتدريج • وتتبع أساليب مختلفة لتنظيم الثقافة الدولية لدفعها الى مقدمة المسائل الفكرية الجديدة واستراتيجيات البحث • ونظرية الاعتماد مثلا ، بادرت الى البحث الذى حاول أن يجمع بين ما هو متخط للحدود القومية وبين ماهو محلى • والبديل لنظريات الاعتماد بالنسبة لاقتصاد سياسى أكثر ثراء ، وللبحث المركز على الدولة ، يدخل نوعا متزايدا من الحساسية فى الربط المشترك بين ما هو محلى ، وما متخط للحدود القومية ، وواقع الأمر ، أن اقتصاد التنمية قد كان فى المقدمة باستمرار من ناحية جمع مستويات التحليل والتخصصات المختلفة بطرق تواجه المشكلة المحيرة بهذا المقال • ومسائل البحث الأكثر طموحا توضع الآن فى اطار لغة « نظام عالمى جديد » مع اشارتها الى الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية ، والبيئية والاعلامية والثقافية (١) • وانطلاقا من مسائل البحث هذه ، نجد أن طبوغرافية العلم الاجتماعى الامريكى آخذة فى التغير • وعلى اى الاحتمالات ، سينظر خلفاؤنا الى الوراء ــ أى الى هذه الفترة الحالية ــ من حيث أنها أحدى الفترات التى بدأت فيها الهياكل التنظيمية التى ظهرت بين الحربين وترسخت رسوخا قويا فى عقود السنين التى تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة لتفسح الطريق لنظم جديدة • وسوف تنظم طرق التفكير والعمل الجديدة هذه على نحو أفضل من الطرق الحالية بالبحث القابل للتطبيق على القضايا والمشكلات العالمية وارتباطها بالعالم الثالث •

اذن ، لماذا يتردد صدى النغمة المتشائمـة في عنوان هذا المقال ؟ لأن ثمة صعوبة أخرى أكثر عمقا تعوق نزعة الاستجابة عن العلماء الاجتماعيين الأمريكيين وطالما ، أن العلماء الأجتماعيين متقوقعون فى نظام الأمة ــ الدولة ، سيكون من الصعب عليهم الوصول الى ثقافة عالمية ٠

أخطاء معنوية واستراتيجية :

لقد صنعت العلوم الاجتماعية الأمريكية سلسلة من الاخطاء المعنوية والاستراتيجية فى مشاركتها الباكرة مع العالم الثالث ٠ والقصة التى تبدأ فى فترة مابعد الحرب معروفة جيدا ، ولسنا فى حاجة الى اعادة ذكرها ٠ وقد افترضت نظريات التحديث التى كانت رائجة آنذاك افتراضامسبقا أن التنمية هى ماكان عند الغرب ، وما افتقرت اليه الأمم المتخلفة وكانت التنمية نفسها عملية تاريخية طولية ، وتطبيقا للاستراتيجيات الصائبة التى يمكن أن تقود العالم المتخلف الى مرحلة التنمية التى كان الغرب ينعم بها وقتئذ ٠ وكان على العلم الاجتمـــاعى أن يقوم بدور فى اكتشـــاف وتنفيذ هذه الاستراتيجيات ٠ والعلم الاجتماعى الحديث ــ أى الوضعى ، والسلوكى ، والعالمى ، كما أبتدع فى الغرب ، وبخاصة فى الولايات المتحدة ، كان يمكن أن ينقل الى القيادة الفكرية السياسية فى الأمم الجديدة ، واليوم ، نحن ننظر الى الوراء ، أى الى هذه الفترة بنوع من التواضع ، بل الحيرة التى تستحقها ٠ ويسلب Francis X. Stton طريقتنا الاسترجاعية تماما حين يكتب قائلا :

« لقد اهتزت الثقة ، التى يمكن لشئون الأمم أن تتحكم فيها وتوجهها بسرعة نحو عهود مستقبلية أفضل ، بصورة سيئة ٠ وقد تقهقرت العقيدة الوضعية القائلة بأن المتاعب وأوجه النقص البشرية ليست الا مشكلات لها حلول تقوم على البحث العلمى، والعمل العقلانى ، ونحن الآن ــ فى شك وانزعاج ــ نفكر فيما نستطيع أن نفعله ، وما لا نفعله ٠ وتتحدانا الأزمان للقيام بفحص جديد دقيق لعلاقات العمــل والبحث والأيديولوجية (٢) » ٠

والتاريخ نفسه ، فى رفضه لاستيعاب نظرياتنــــا ، والتدخلات المقترحة ، قد هز ثقتنا ، وقد عاون التاريخ فى هذه المهمة بمسائل البحث ، وبالأدلة الســياسية التى بدأت تنشأ من علماء العــــالم الثالث : والاعتماد من جانب أمريكا اللاتينية ، والأصالة والنزعة الوطنية من جانب افريقيا وآسيا ، ومنذ وقت أقرب ظهر مطلب نشوء علم اجتماعى داخلى فى الصين مع جعله مقدمة منطقية تقول ضمنا : ان المطلعين على بواطن الأمور هم الذين يفهمون حق الفهم ثقافة وسياسة الحكم فى بلدهم ٠

ولكن حيث أن الفرضية المسبقة للعلماء الامريكيين قد تحولت الى تواضع أكثر ملاءمة ، فمن ثم ، بدأت الأدلة المضادة العدوانية بدرجة أكثر لعلماء العالم الثالث ، تخفف من غلوائها ٠ كما أن العلاقات الجامعية الهادفة آخذة فى التكون بين العلماء

الغربيين وعلماء العالم الثالث ، كل بدوره معلما ومتعلما • ويشغل العلماء الغربيون أنفسهم الآن ب « تنظيمات مستوردة » وبأساليب فعالة ، وبتضمين تقاليد بحثهم أفضل عمل قام به زملاؤهم من غير الغربيين ، واذا قل البحث بسبب بعض التعميمات التشريعية ، فسيكون ثمة احجام عن جعل التخصصات الثقافية ، والجزئيات التاريخية ، تخدم على أنها قاعدتنا المعرفية الوحيدة ، بيد أن علماء الاجتماع الغربيين لم يتوقفوا في وقت ما عن الحث على البحث المفتوح ، وعلى اجراء الحوار الفكرى بصورة متحررة • وقد ساعدت هذه الأدلة على مساندة وحماية علماء العالم الثالث الذين يواجهون الفزع من أنظمة الحكم المضادة لهم فكريا •

ويبدو حينئذ أن ما قد تعلم فى عقود السنين الثلاثة الماضية ، يعد قاعدة حسنة ، يمكن أن يقوم عليها علم اجتماعى عالمى • ولكن ثمة تحذير يجب أن يسبر غوره • فلا يغيب عن الذهن العلاقة المتشابكة المستمرة بين الثقافة الدولية والسياسة الخارجية • وهذه العلاقة هى التى أربكت دور العلماء الغربيين فى العقد السادس ، والعقد السابع ، وهذه العلاقة هى التى ستستمر فى ارباك أى جهد لتطبيق الثقافة العالمية على قضايا العالم الثالث •

أولا : ثمة كلمة عن سياسة الولايات المتحدة الخارجية ، وسواء يستحسن المرء السياسات الأمريكية حيال العالم الثالث فى السنوات الأخيرة ، أو يأسى لها ، فواقع الأمر أن هذه السياسات لم تناقش على أنها تسدى الانصاف الى العالم الثالث نفسه • ومن منظور كثيرين من مفكرى العالم الثالث ، نجد أن السياسات الأمريكية الخارجية كانت متسمة برعاية الدكتاتوريات العسكرية ، وتشجيع النظم السياسية الفاسدة فى أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ، كما شوهتها الحرب المدمرة غير الحاسمة فى جنوب شرق آسيا ، وظهرت وكأنها تسد الطريق فى وجه التطلعات الاسلامية القومية ، محبذة بشكل غير ملائم للعنصرية فى جنوب افريقيا ، واستقلال ناميبيا • والقول بأن هذه السياسات مفتوحة لكثير من التأويلات ليس هو بيت القصيد ؛ والقول بأن مثقفى العالم الثالث كانوا يقاومونها مرارا وتكرارا هو قول الحق الذى يجب أن نقتنع به •

ولكن ماذا يجب على سياسة الولايات المتحدة الخارجية وقبولها فى العالم الثالث، أن يفعلاه ازاء القدرة على تطبيق العلم الاجتماعى لأمريكا الشمالية على القضايا العالمية من ناحية تأثيرها على العالم الثالث ؟ يجب أن يفعلا الكثير ، لأن العلم الاجتماعى الأمريكى يستطيع أن ينأى بنفسه عن السياسة الأمريكية الخارجية بطريقة معينة وحسب • والعلماء ، اما أن يعترفوا بأن بحثهم بعيد عن السياسات الدبلوماسية والعسكرية ، وسياسات المساعدة ، وغير ذى صلة بها واما أن يقروا بقرابته لهذه السياسات ، وبما يترتب على هذا من عواقب •

ويزعم العلماء الأمريكيون المحليون والدوليون أن بحثهم غير منطقى فى واقع الأمر • وقد فعلوا ذلك طوال أربعة عقود من السنين على أقل تقدير كما هو موضح

في برنامج هيئة الدراسات الجغرافية للأجناس البشرية التى تأسست سنة ١٩٤٢ لتجعل مجال الثقافة يندفع نحو السلوك الأمريكى فى الحرب العالميـة الثانيـة ٠ وكانت عبارة « خدمة الأمة » موضوعا تردد كثيرا فى السنوات الباكرة للثقافة العامة؛ وخاصة أمام لجان الكرنجرس المفوضة بالسلطات ؛ ومجالس ادارات المؤسسات ؛ وغيرهم من المؤسسين ٠ وقد تأسست الدراسـات السوفيتية ، مثلا ، على عبــارة تكررت دون توقف هى « اعرف عدوك » ٠ ونشأ فكر مماثل فى تبرير بحث حراس الصين ٠ وكانت عبارة « الأيدى الممتدة عبر البحار » اسـتعارة مفضـلة أخـرى ٠ وقد تم ترشيد برامج التبادل الثقافى بلغة هزيمة الشيوعية فى « الحرب من أجـل القلوب والعقول » لشعوب عدم الانحياز ٠ ولم تكن عبارة « المصلحة القوميـــة » تفتقر منذ البداية وحتى اليوم الى أدلة ٠

وعلى الرغم من أن مصطلح « المصلحة القومية » يخضـــع لكثير من التأويلات فان « توضيحه » يظل غاية أساسية للثقافة الدولية ٠

والولايات المتحدة ليست نمطية فى هـذا الشأن ٠ وقد تركز الاستثمار الضخم للاتحاد السوفيتى فى الثقافة العامة على مناطق له فيها مصالح تتعلق بالأمن ٠ وكان توسع الدراسات الاجتماعية فى اليابان توجهه المصالح التجارية فى المنطقة الآسيوية٠ وهذا الانتباه الانتقائى وجهته المؤسسات السياسية أو التجارية ، وله جذوره فى علم الأجناس البريطانى حيث حاول على نحو متســم بالوعى الذاتى ــ أن يشــكل السياسات الاستعمارية ٠

وما نراه من أفكار من أجــل الدراســات الاجتماعية والدراسات الدوليـة ليس الا جزءا من التبرير الأكثر عمقا للاستثمار العام فى العالم الحديث ٠ وفى الدول الصناعية المتقدمة رأسمالية وشيوعية ، وفى العالم الثالث بالقــدر نفســه ؛ يتوقع من العلم أن يخدم احتياجات الأمة التى يستثمر فيها ٠ والعلم كمــا نعرفه اليوم ــ علم ممول بشكل عام الى حد كبير ــ نشأ من الحرب العالمية الثانية على أنه اضافة قوية ومجربة فى الأغراض العسكرية والسياسية ٠ والعــالم لم ينظر الى الوراء ــ وقد نشــأ اتحاد العلم والمصلحة القومية بشكل أقوى لا أضعف فى عقود السنين ، وانتشرت أفكار المصلحة القوميــة فى العلم ، فى العالم الثالث بسرعة ، وتاريخ الصين القريب يعد فى ذيل قائمة طويلة من الأمثلة الاجبارية ٠

ونحن العلماء ، قد ننعى هذا الاتحاد الوثيق مفضلين عليــه أفكارا أقرب الى صورتنا لما يجب أن يدور حوله البحث والمعرفة الشاملة ، أو أننا قد نستحسن هذا الاتحاد ، ونحن فخورون بأن الثقافة لديها شىء تقدمه لعالم السياسة ، وعلى أية حال، ان ما يجب علينا الا نفعله ؛ هو أن نتجاهل الاتحاد الوثيق بين الثقافة واسعة النطاق من ناحية ، وبين مصالح الأمة التى تدفع المال لهذه الثقافة ، وتنظمها من ناحية أخرى٠

ودعنا نرجع الى الوراء ، لموضوع هذا المقال . وقد أصبحت القضايا العالمية أمامنا . ولكننا نفقد بيت القصيد اذا نسينا أن « القضايا العالمية » أو « ظواهر تخطى الحدود القومية » تتأصل جذورها فى عالم الأمم ذات السيادة . والقضايا العالمية لاتوجد منفصلة عن المصالح القومية المتعددة المتمسك بها بشدة ، بل والمناقضة لها فى أغلب الأحوال . والأمر على عكس ذلك تماما . ويحدث معظم ما نفكر فيه من أمور تحت لافتة بسبب المصالح القومية مثل : تكاثر الأسلحة النووية ، تدفق رأس المال من أمة ــ دولة الى أخرى وهلم جرا . ولكى تدرس هذه الأمور ، خاصة اذا كان ما يجرى تعلمه شيء على جانب من الأهمية ، فلابد ان يكون عمل المرء فى جانب احدى هذه المصالح ، أو فى الجانب الآخر ، اما من ناحية الباحث ، واما من ناحية المشرف على البحث .

وبقدر ما يعادل بحث العلم الاجتماعى أى شيء ، فانه سوف يهم مراكز القوى السياسية والتجارية والعسكرية بالمجتمعات التى يطبق فيها ، أو التى يؤسس نفسه فيها ، لأنه يدرس أحوال أمم أخرى . والولايات المتحدة ليست نمطية أيضا فى هذا الشأن ، ونحن ندرك تماما أن العلاقات بين المثقفين وبين مراكز القوى ليست علاقات ودية ومريحة على الدوام . ولكن يجب ألا يخفى أن هذا بيت القصيد . ويحظى العلم الاجتماعى بالمساندة ، لأن مراكز القوى التى تتحكم فى الأموال تعتقد أنه سيساهم فى رفاهية الأمة . وبمعنى أدق ، تحظى الثقافة الدولية والثقافة العامة بالمساندة ، لأن ثمة اعتقادا بأنهما يساعدان الأمة فى علاقاتها المتعددة مع الدول الأخرى ذات السيادة . ومجمل القول : تعد الثقافة جزءا من الجهاز الفكرى والتنظيمى للسياسة الخارجية . وبطبيعة الحال ، ثمة أمور كثيرة جدا للثقافة الأمريكية الدولية تتفوق فى ارتباطاتها بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة ، وهى ارتباطات مفككة على مستوى السياسة العامة ، فضلا عن المستوى العملى ، من خلال التدفق غير الرسمى المتأرجح للأفراد قبل أى نوع من العلاقات الرسمية المنظمة . ولكن فى الولايات المتحدة ، وفى أماكن أخرى ، نجد المعرفة مرتبطة بالسلطة ، ولكى ننسى هذا فى مطاردة للنزعة العالمية للثقافة ما علينا الا أن نستدعى الاحباط الذى يصاحب الاستراتيجيات التى فهمت على نحو سيء ، ولا يهمنا الهدف مهما كان جذابا .

تحـديات :

من المنظور الذى اخترناه فى هذا المقـال ، نجد أن أمام العلوم الاجتماعيـة الأمريكية تحديان ملموسان • أولا ، أنها يجب أن تكون على وفاق مع تنظيمها الداخلى ومع التقاليد الفكرية ، لأنها تتضارب مع نوعية البحث قبل أن تسهم فيه ــ فى العالم الثالث ــ لتأثرها بالقضايا العالمية • وأن ما يجب أن تدرسه ليس محاطا بنحو يسير ، حين يعمل الباحثون للمشكلة الأساسية ، والطلاب الدارسون للعمليات الدوليـة ، والعلماء المحليون فى مجالات مستقلة •

ثانيا : يجب أن يكون علماء الاجتماع الامريكيون على وفاق مع المشاركة المعقدة لهم فى السياسة الخارجية لأمتهم • ومع أننا قد نرحب بثقافة تتسم بالطابع الدولى تماما ــ أى بالثقافة التى تخلصت الى حد بعيد من المؤثرات الفعلية أو المشكوك فيها ، والوافدة من الثقافة الخارجية نفسها ــ الا أن هذا هو الهدف القابل للانجاز الجزئى فى أفضل الحالات • ومن الواضح أننا نريد أن نزيد ونحمى الطابع الدولى للثقافة فى عالم ذى مصالح قومية متعددة • ولكن التحدى الذى أمامنا ، هو أن نحلل أيضا القيود التى تعمل فى نطاقها •وليس من الأمور العارضـة ، أن يـكون للعلم الاجتماعى فى الولايات المتحدة تاريخ يكون به جزءا من المشكلة مثل الحل تماما • وأن ذلك التاريخ مطمور فى الانماط التنظيمية التى تربط البحث بالسياسة ، والمثقفين بالسلطة ، والمعرفة بالعمل • وفى اطار المسألة نفسـها ، فان الشـاهد الذى يحرك هذا المقال يفترض وجود هذه الروابط ويستحسنها • ولهذا ، لابد لنا أن نستعد لقبول الاحتمالية القائلة بأن الأفـكار ، وعلوم المنهج ، أو استراتيجيـات البحث التى تنقل من الولايـات المتحدة الى العالم الثالث سـوف تنقل جزئيا من خـلال السياسات السياسية ، والعسكرية والتجارية التى تتبعها حيال العالم الثالث • وستلقى هذه السـياسات ترحيبا فى بعض الأحيان ، ولكن ليس بصفة دائمة •

تعليقات :

١ ـ للاطلاع على رواية ممتازة لمضامين البحث الخاص ب « نظام دولى جديد » انظـر Elise Boulding ، «Reflections on Fundamental, Problems and challenges for the social sciences» ، وتعليقـات موجزة قدمت الى ندوة مونت ـ سان ـ مارى .

٢ ـ Francis X. Sutton ، مواد Rationality Development and scholarship ، المجلد ٣٦ ، العـدد الرابع ، ديسـبمر سنة ١٩٨٢ ، والصفحات ٤٩ ـ ٥٧ .

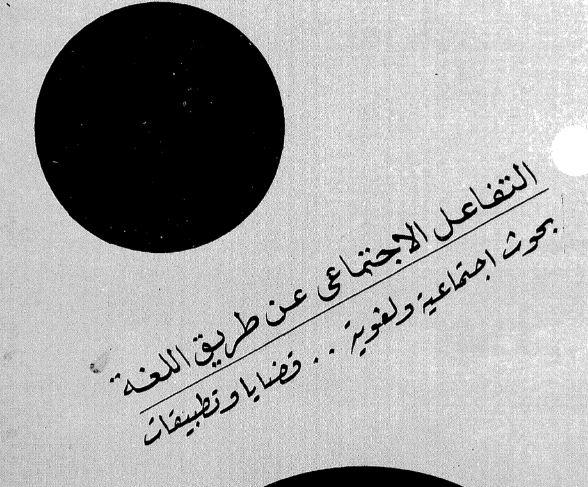
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٤/٤٧٣

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

المجلة الدّولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL



العدد ٥٨ السنة الخامسة عشرة

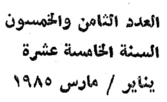
يناير / مارس ١٩٨٥

اليونسكو

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو




العدد الثامن والخمسون
السنة الخامسة عشرة
يناير / مارس ١٩٨٥

تصدر عن :
مركز مطبوعات اليونسكو
١ - شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون : ٧٤٢٥٠٢

محتويات العدد



لو أنك أنعمت النظر في الانجازات الرائعة التى تمت فى دراسة اللغة ، وعرفت أنه تم التوصل خلال المراحل الأولى من هذه الدراسة الى مقولة بسيطة (أو هى بسيطة فى ظاهرها) خلاصتها أن اللغة ظاهرة اجتماعية ، لما وسعك سوى القول بأن هناك ارتباطا بين هذين الأمرين. فهل ياترى توجد علاقة سببية بينهما ؟

الجواب عن ذلك أن القول بأن اللغة أداة من أدوات الاتصال فى المجتمع ، وبالتالى هى ظاهرة اجتماعية ، لم يكن جديدا بالطبع وحتى لو كان جديدا لما أمكن أن يحدث تلك الحركة القوية المفاجئة فى دراسة اللغة ، وان ألقى بلا شك ضوءا غير متوقع على طبيعة اللغة . صحيح أن التقدم الذى حدث فى فروع المعرفة المختلفة وأدى الى دراسة اللغة الحية ـ أى اللغة الشائعة الاستعمال ـ دراسة منهجية ، ربما كان مبنيا على أساس القول بأن اللغة حقيقة اجتماعية . ولكن الواقع هو أن المعلومات التفصيلية التى تكاثرت بسرعة فى الأيام الأخيرة عن اللغة سواء فى الأنثروبولوجيا (علم الانســـان) أو فى السوسيولوجيا (علم الاجتماع) أو فى السيكولوجيا (علم النفس) أو فى اللغويات الحديثة لاتعزى أساسا الى سلامة هذه المقولة من الناحيـــة النظرية وانما تعزى الى

بقلم : توماس لكمان ،

رئيس لجنة البحوث فى اللغويات الاجتماعية التابعة للجمعية السوسيولوجية الدولية ، وأستاذ السوسيولوجيا (علم الاجتماع) بجامعة كونستانز ، جمهورية ألمانيا الاتحادية • مؤلف سوسيولوجيا اللغة (١٩٧٥) ، وعالم الحياة والحقائق الاجتماعية (١٩٨٣) ، كما كتب العديد من المقالات فى سوسيولوجيا اللغة بالألمانية والانجليزية •

ترجمة : أمين محمود الشريف ،

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة • رئيس مشروع الألف كتاب بوزارة التعليم سابقا •

استكشاف النتائج البعيدة المدى المترتبة عليها • انها ترجع الى البحث الذى استمر سنين طويلة فى النشأة الاجتماعية للغة ؛ وفى وظائفها الاجتماعية ، وفى التغير الاجتماعى الذى طرأ عليها •

وعلى أية حال فان هذه المقولة تبدو اليوم من الوضوح بحيث يتعذر علينا أن نعزو اليها النتائج الكبيرة التى ترتبت عليها ، ولو بطريقة غير مباشرة • ويحتاج الانسان فى المناخ الذى يسود الدوائر العلمية فى الوقت الحاضر الى بذل مجهود خاص ليتذكر تلك الحقيقة التاريخية البسيطة وان كانت على جانب كبير من الأهمية ـ ألا وهى أن القول بأن اللغة ظاهرة اجتماعية ـ وان كان قولا قديم العهد ـ لم يثبت أمام الأفكار القديمة الأخرى عن اللغة الا فى الأيام الأخيرة فقط • ذلك أننا فى أيامنا هذه ننسى أن التفكير فى اللغة ظل زمنا طويلا خاضعا لسيطرة النظريات البيولوجية التى ذهبت أولا الى القول بأن العالم خلقه الله تعالى من العدم ، ثم ذهبت بعد ذلك الى الفلسفة المثالية والوضعية ، ثم ذهبت أخيرا الى الفلسفة المادية والنظرية الاختزالية (اختزال الظواهر المعقدة الى ظواهر بسيطة)

ان القول بأن اللغة ظاهرة اجتماعية قد يكون قديما ، ولكن دراسة اللغة فى المجتمع دراسة منهجية بعيدة عن أن تكون قديمة ، بل ان الدراسة المنهجية لكل شيء فى المجتمع أيا كان حديثة العهد • صحيح أنه يمكن القول بأن الفلسفة هى البداية الحقيقية للتفكير العقلى والمنهجى الذى نشأ عنه العلم الحديث فى النهاية ، وبناء عليه يمكن القول ــ مثلا ــ بأن كتاب أرسطو فى السياسة والأخلاق هو بداية علم الاجتماع• واذا رجعنا الى ما بعد ذلك أمكن القول بأن فيكو (فيلسوف ايطالى) تنبأ بمستقبل الأحداث فى كتاباته وكذلك فعل بعده آدم سميث فيما كتبه عن الاقتصاد السياسى وسنت سيمون فى مذاهبه الاجتماعية • ولكن مع هذا كله لا يسعنا الا أن نقول ان علم الاجتماع ، كما نعلم اليوم ، لايزيد عمره على مائة وخمسين عاما • والتاريخ المعروف لبداية علم الاجتماع هو التاريخ الذى نشر فيه أوغست كونت كتابه الموسوم « دروس فى الفلسفة الوضعية » أى فى ١٨٣٠ ــ ٤٢ • ولن تجد سوى أثر ضئيل من الدراسة الاجتماعية للغة ، سواء قبل تاريخ علم الاجتماع الحديث أو فى أوائل تاريخه • ذلك أن المشتغلين بأمور الاجتماع رأوا أن مشكلة الاتصال فى المجتمع سهلة الحل ، ولذلك تركوا دراسة اللغة لغيرهم باعتبارها علما قائما بذاته •

ولدراسة اللغة تاريخ ، وتاريخ سابق على التاريخ • وكلا هذين التاريخين مختلف ، وان تشابها من بعض الوجوه • وتفصيل ذلك أنه لم يحدث سوى تقدم طفيف فى دراسة اللغة حتى أوائل القرن التاسع عشر ، اللهم الا الدراسة اللغوية لأدب الاغريق والرومان • وفى بداية هذا القرن فقط اكتشف علماء أوربا اللغة السنسكريتية • وأهم من ذلك اكتشافهم لدراسة لغوية فى الهند على درجة عالية من التطور ، تقوم على أسس عقلية ومنهجية • وفى وسعنا أن نقول دون مبالغة ان علم اللغويات الحديث المقارن بدأ بهذين « الكشفين » ، وليس من السهل أن نحدد تاريخا معينا ، ولا عالما معينا لبداية هذه الدراسة ، كما هو الحال فى علم الاجتماع • ولكننا اذا استثنينا الاهتمام الذى أولاه اللغة السنسكريتية كل من سير وليم جونز فى أواخر القرن الثامن عشر ، والأخوان فون شليجيل : أوجسط فيلهلم (١) وفريدريش فى أوائل القرن التاسع عشر أمكننا القول بأن أهم شخصية فى وضع علم اللغويات الحديث هو بلا شك فرانز بوب • وفى وسعنا أن نذكر تاريخ نشره لكتابة الموسوم « مقارنة بين نظام تصريف الأفعال فى اللغة السنسكريتية ، وتصريفها فى اللغات اليونانية والفارسية والألمانية ــ الا وهو ١٨١٦ • وقد أدى الولوع بالاشتقاق اللغوى والنجاح الكبير الذى احرزته الطريقة المقارنة الى الحيلولة دون أى تفكير فى الوظيفة الاجتماعية للغة ومالها من أثر فى التراكيب اللغوية ، وقد مضى زمن طويل قبل أن يدرك الناس أن العناصر الأساسية لتراكيب اللغة تنبع من استعمالها أى من التفاعل

---

(١) أوجسط فيلهلم فون شليجيل (١٧٦٧ ــ ١٨٤٥) ترجم أعمال شكسبير وكالديرون الى الألمانية وأسس الدراسات الخاصة بالآداب الشرقية والسنسكريتية فى ألمانيا ، وكان من أكبر ناشرى الأفكار الرومانسية فى أنحاء أوربا •

الاجتماعي · وعندما ظهر « النحاة الناشئون » من أبناء الجيل التالى ساد نموذج العلوم الطبيعية فى بحثهم الجاد وراء قواعد اللغة · وعلى الرغم من ظهور أفكار مختلفة حول طبيعة اللغة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ثم فى القرن العشرين فان هذا النموذج ظل سائدا الى عصر بلومفيلد ·

وقد لوحظ أن التطور المبكر للعلوم الاجتماعية ــ وبخاصة السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا ــ كان مشابها بعض الشيء لتطور اللغويات الحديثة · وكان الاتجاه المتشابه الذى اتخذه عدد من العلوم الانسانية الناشئة يرجع الى تأثير بعض المذاهب العقلية والايديولوجية التى برزت الى مكان الصدارة فى ذلك العهد ، ونخص بالذكر منها المذهب الطبيعي والمذهب البيولوجي اللذين كان لهما أكبر الأثر فى ظهور النزعات الاختزالية · وترتب على ذلك ، حتى فى العلوم المتخصصة فى دراسة الشئون الانسانية ، تجاهل النشأة الانسانية للمجتمع البشرى ، واعتبار هذه النشأة مجرد مظهر سطحي بدلا من أن تكون هى الأساس العميق للمجتمع ــ ومن المذاهب الأخرى التى كان لها تأثير خاص فى العلوم الاجتماعية المذهب التاريخي ، ولم يكن هذا المذهب اختزاليا ، ولكنه كان ينكر امكان وجود علم صحيح للشئون الانسانية بما فيها اللغة · وبدلا من أن يكون هدف العلم هو تفسير السلوك الانسانى بواسطة قوانين ثابتة ، عرض أصحاب المذهب التاريخى هدفا متواضعا (محبيا للآمال فى نظر البعض) ــ الا وهو تفسير الأعمال الانسانية بواسطة الصور الرمزية لا بواسطة الحروف والكلمات اللغوية فى التطور ·

ولذلك لم يكن من الغريب أن يحول هذا التشابه فى التطور دون توثيق العلاقة بين العلوم الجديدة ، ودون اهتمام هذه العلوم بموضوعاتها الخاصة · وكانت النتيجة أن حرمت اللغة من العناية الخاصة فى العلوم الاجتماعية ، كما أن اللغويات لم تهتم كثيرا بالمجتمع · ولكى أكون دقيقا يجب أن اعترف بوجود بعض الاستثناءات الهامة فى هذا الصدد ، ولكن تجدر الاشارة الى أنه من بين الشخصيات الكبيرة الثلاثة التى تمثل الاستثناءات المذكورة وجد شخص واحد متخصص فى فنه فى حين كان الشخصان الآخران غريبين عن هذا الفن ، وان وجب أن أضيف أن هذين الشخصين لم يكونا غريبين بدرجة واحدة · فأما أولهما فهو فلهلم وندت الذى كان بحق من فرسان هذا الميدان · ولكن يمكن القول بوجه عام ان اهتمامه بالمسائل اللغوية خاصة ومسائل الاتصال عامة فى مؤلفاته الرئيسية فى السيكولوجيا والاثنولوجيا (علم الأجناس البشرية) كان أمرا استثنائيا حتى بداية هذا القرن · وأما ثانيهما فهو كارل ماركس ولم يكن بالطبع رجلا أكاديميا ، على الاطلاق فى هذا الميدان · وعلى كل حال فانه لم يزد حرفا على ما أورده فى مؤلفاته الأولى من ملاحظات عابرة عن اللغة ، وان كانت هذه الملاحظات على جانب من الأهمية · وثالثهم عالم أكاديمى غريب أيضا

هو فلهلم فون همبولدت (٢) ٠ وجدير بالذكر أن مقالاته عن اللغة (منها ـ على سبيل المثال ـ مقال عن اللغة وخصائصها القومية) ومقدمته لمقاله الكبير عن اللغة الجاوية ـ كلها أبحاث لغوية اجتماعية فى روحها ٠

وقد أخذ هذا الموقف يتغير فى مجال فى السوسيولوجيا ، والاثنولوجيا واللغويات خلال العقد الأول من القرن الحالى ، فما كان يبدو فى القرون السابقة أمرا استثنائيا بالنسبة للافكار السائدة أصبح فى هذا القرن حجر الزاوية فى برنامج طموح حافل بالنظريات ومناهج البحث ٠ وكان هذا البرنامج مقصورا فى الاصل على مدرسة سوسيولوجية واحدة من مدارس الفكر الاجتماعى ، ولكنه أدى على مر الزمن الى تغيير شامل فى منهج دراسة اللغة ٠

واذا أردنا مرة أخرى أن نرمز الى عملية معقدة من عمليات التغيير باسم واحد وتاريخ واحد أمكن لنا أن نختار بدون تردد اسم « أنطوان ميليه » ومقاله الشهير بحق : وكيف يتغير معنى الكلمات ؟ وأما التاريخ فهو ١٩٠٥ ـ ١٩٠٦ ان أول جملة فى هذا المقال تشير الى النقطة الرئيسية فى هذا البرنامج واليك نصها :

« ان الشرط الاساسى للغة هو وجود المجتمعات الانسانية لأن اللغة هى أداة الاتصال فيها ، وهى التى تستعمل فيها باستمرار ومن ثم فان اللغة حقيقة اجتماعية فى المقام الأول » ا هـ ٠

وهكذا أبدى ميليه معارضة شديدة بكل الآراء الاختزالية حول اللغة والمجتمع ـ تلك الآراء التى سادت فى اللغويات والعلوم الاجتماعية فى ذلك العهد ٠ وانحاز ميليه الى جانب دوركهايم ، وأكد ـ وهو على وعى تام بالنتائج المترتبة على هذا الموقف من حيث النظريات ومناهج البحث ـ أن اللغويات هى علم اجتماعى ، أو يجب أن تكون كذلك ٠ وقرر مثل ذلك أستاذه فردناند دى سوسير (٣) الذى أسس مع شارل س ٠ بيرس علم السيموطيقا الحديث (= الرمزية ، وهى كلمة مشتقة من كلمة سيما ، العربية ، وكان القياس أن يقال السيمائية) وكان تأثير دوكهايم ، عليه واضحا ٠ وقال ميليه ان السيموطيقا أو السيمولوجيا ـ كما كان يحلو له أن يسميها ـ هى علم يدرس حياة الرموز فى الحياة الاجتماعية ٠ انها جزء من السيكولوجيا الاجتماعية (= علم النفس الاجتماعى) ٠ وكان دوركهايم ، ودى سوسير ، وميليه ، يرون أن اللغة نظام اجتماعى لايمكن اختزالها (= ارجاعها) الى الظروف السيكولوجية أو الأسس السيكولوجية ، ولا تختلف عن النظم الاجتماعية الأخرى الا فى تركيبها السيمولوجى

---

(٢) فلهلم فون همبولدت (١٧٦٧ ـ ١٨٣٥) ، دبلوماسى ولغوى ٠ ترجم مؤلفات بندار واسخيلوس الى اللغة الالمانية ٠ من علماء لغة الباسك واللغة الجاوية القديمة فى جزيرة جاوة ٠ وظهرت اهم أبحاثه بعد وفاته بين سنتى ١٨٣٦ و ١٨٧٦ ٠

(٣) عالم لغوى سويسرى (١٨٥٧ ـ ١٩١٣) نشر كتابه الوحيد فى الحادية والعشرين من عمره ٠ يرجع نفوذه الواسع الى دروسه فى باريس وجنيف ، ومجموعة محاضراته التى نشرها تلاميذه فى ١٩١٦ بعنوان « دروس فى اللغويات العامة » ٠

المســتقل • ومن ذلك الوقت فصــاعدا رسخت بالتدريج دعائم المنهج السيمولوجى (= الرمزى) فى دراسة اللغة ، وانتشر هذا المنهج وراء حدود مدرسة دوركهايم والحركة الرمزية الناشئة • وكما ذكرنا من قبل كان فلهلم فون همبولدت هو الذى عبر بعبارات حديثة نسبيا عن القول بأن اللغة هى لب الاتصال فى المجتمع • وظهر هذا القول بايجاز شديد فى كتــابات ماركس • وأثر هذا الرأى فى ســـيكولوجية واثنولوجية فلهلم وندت فى أخريات القرن التاسع عشر • ومع ذلك كله يمكن القول بحق ان دوركهايم وأتباعه فى السوسيولوجيا والاثنولوجيا وكبار اللغويين الذين أثر فيهم تأثيرا قويا هم الذين غيروا بشكل حاسم المناخ العام (والدولى) للآراء الخاصة بدراسة اللغة • وقد أثر هذا التغيير فى السوسيولوجيــا واللغويات ، والاثنولوجيــا والسيكولوجيا بسرعة متفاوتة ، ودرجة غير متكافئة ، ولكنه أثر فيها جميعا فى النهاية • وأهم من ذلك كله أن علما جديدا قد برز الى حيز الوجود فى أعقاب هذا التغيير ، واتبع منهجا سوسيولوجيا فى دراسة اللغة ــ ألا وهو علم « سوسيولوجيا اللغة » أو علم اللغة الاجتماعى •

وعندما أقول ان تاريخ مولد سوسيولوجيا اللغة يرجع الى مقال ميليه ، فأنا لا أعنى أن هذا العلم الجديد قد ولد بين عشية وضحاها ، كما لا أعنى أنه قد نما وتطور على يد دوركهايم ومدرسته وأتباعه • ذلك أن التقدم فى هذا العلم كان تدريجيا خلال العقود الأولى من هذا القرن ثم ازداد بشىء من التدريج والبطء فى الخمسينيات • وبدأت أخصب فترات النمو وأكثرها انتاجا فى أواخر الستينيات • وفى ذلك الوقت يمكن تسجيل أنواع كثيرة مختلفة من المؤثرات فى دراسة اللغة : بعضها مؤثرات عابرة ، وبعضها دائم الأثر ولكن قليلا من هذه المؤشرات يرتبط بأفكار دوركهايم فى السوسيولوجيا ، وذلك بطريقة غير مباشرة ، كمــا هو الحال فى الرمزية الناشئة • ومع ذلك فان القول بأن اللغة نظام من الاتصال (= التخاطب والتفاهم والتحادث) ذو وظائف اجتماعية نشأت وتدعمت وتعدلت خلال التفاعل الاجتماعى وأنهــا جزء جوهرى من رصيد المعرفة الاجتماعى ، لايزال يحمل آثارا هامة من بصمات دوركهايم الأصليــة •

ونظرا لضيق المقام فانى لا أستطيع أن أستعرض بالتفصيل الخيوط الهامة للنظريات والأبحاث فى نسيج سوسيولوجيا اللغة • ولكنى أحب أن أصف بشكل عام ــ وأرجو ألا أغرق فى تبسيط الأمور ــ ما يبدو لى أنه الآن نموذج هذا العلم بين السوسيولوجيا، والاثنولوجيا ، والسيكولوجيا ، واللغويات ، اننى أحب أن أبين أى القضــايا تعتبر سليمة من الناحية النظرية ، ومتسقة فى ذاتها ، ومنتجة لفروض يمكن استخدامها فى البحوث المستقبلة ، ومتفقة مع نتائج البحوث الماضية • ولن أذكر نتائج محددة ولكن أحب أن ألخص نقاطا هامة عن طبيعة اللغة فى المجتمع تؤيدها النتائج التى ترادفت فى سوسيولوجيا اللغة منذ ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن •

تطور الاتصال وتاريخ نشأة اللغة

اذا فهمنا الاتصال بمعناه الواسع أمكن أن نصفه بأنه أمر اجتماعى • ومن ثم يمكن القول بأن انتقال المعلومات من خلية الى أخرى هو شكل أولى من الاتصال الاجتماعى • ولكن الاتصال بمعناه الدقيق (الضيق) يعنى الاتصال الذى يدور بين الكائنات الحية لا فى داخلها ـ وربما جاز أن نضيف أنه الاتصال الذى يدور بين الكائنات الحية ذات الشخصية الكاملة المتميز • وجدير بالذكر أن الأشكال الأولية من الاتصال كالاشارات والرموز الطبيعية وكمعالجة المعلومات فى أجهزة التغذية المرتدة الفسيولوجية الخ كلها من العوامل المساعدة على التكيف فى تطور أشكال الحياة • ويمكن القول بأن الاتصال الاجتماعى بمعناه الضيق عملية من العمليات المساعدة على التكيف ، حتى على المستوى المعقد من تنظيم الحياة • ولكن يجب القول بأن موضوع التكيف والتطور موضوع عام ومجرد ، بحيث يبعد أن تهتم به العلوم الاجتماعية فى العادة ، ولكنها تهتم بالاتصال الاجتماعى من حيث انه يحدد السلوك اليومى لأعضاء الجنس البشرى ، ويشكل نسيج التنظيم الاجتماعى الانسانى • على أن فهم الاتصال الانسانى يمكن أن يتم من خلال فهم أهم أبعاد الاتصال الاجتماعى بوجه عام •

وهذه الأبعاد هى الاجتماع (= حب المخالطة والمعاشرة الاجتماعية) والتبادل (الأخذ والعطاء) والتجريد (ادراك المعانى المجردة) والقصد (فعل الشىء عن عمد وقصد) • فأما المراد بالاجتماع فهو تنظيم كل ما يؤدى فى النوع الانسانى وظيفة الاتصال بواسطة كود Code (= نظام رمزى أو اشارى مصطلح عليه ، نظام شفرى نسبة للشفرة) فى النوع الانسانى أو فى جماعات من هذا النوع سواء بالطرق الطبيعية أو بالتعلم أو بالاثنين معا • وأما التبادل فهو تعاقب التغذية المرتدة ، (feedback) بين كائن حى وآخر • ويستلزم التبادل أن ينسب أحد الكائنات الحية قدرته على ملاحظة (وتفسير) سلوك الكائنات الأخرى الى غيره ، وتكييف سلوكه طبقا للملاحظة المتوقعة (أو التفسير المتوقع) من جانب غيره ، والعكس بالعكس وأما التجريد فهو القدرة على تجاوز المكونات المادية للاتصال الفعلى الى العناصر المجردة فى الزمان والمكان • وأما القصد فهو الادراك الواعى من جانب أحد الكائنات الحية لوسائل الاتصال الموجودة لدى جنسه أو جماعته ، وقدرته على استخدام هذه الوسائل أو « عدم » استخدامها حسبما تقتضيه الظروف •

ومن الواضح أن الاتصال الاجتماعى فى أنواع الكائنات المختلفة يمتاز بأنواع مختلفة من الاجتماع ، وأشكال مختلفة من التبادل ، ودرجات متفاوتة من التجريد والقصد ، ويمتاز بالطبع بمجموعات مختلفة من هذه الأبعاد • مثال ذلك أن برنامج الاجتماع بالنسبة لأفراد معظم الأنواع يتم بطريقة صارمة جامدة الى حد ما • ولكن عند الثدييات وبخاصة الرئيسات (= أرقى ذوات الثدى ومنها الانسان) يأخذ الاجتماع فى الاعتماد على التجربة والتعلم بدرجة متزايدة ، وان كان قائما بلا نزاع على العناصر الطبيعية • ومثال آخر أن التجريد يصل الى درجة عالية فى الاتصال

الاجتماعى عند نحل العسل ولكنه منعدم أو منخفض فى معظم الأنواع الأخـــرى من الكائنات الحية بما فى ذلك الثدييات ، ثم يعود فيظهر بشكل محسوس فى الرئيسات العليا • أما القصد فله شروط فسيولوجية (= متعلقة بوظائف الأعضاء) بالغة التعقيد ، وربما ترتبط قيمته فى التكيف بالعلاقات الاجتماعية بين أنواع معينة من الثدييات ، وهو لا يظهر الا متأخرا فى تطور أشكال الحياة •

وعندما يكتمل نمو الاجتماع المرن (الفردى) والتبادل الكامل ، والتجريد العالى، والقصد المتقدم فان اقتران هذه العناصر معا بطريقة منظمة يؤدى الى ظهور أكثر أنواع الاتصال تعقيدا واختلافا • وأيا كانت شروط التطور المنفصل لهذه العناصر وبخاصة شروط اقترانها (لم ينعقد بعد اجماع العلماء على هذه الأمور) فانه يبدو واضحا أن هذه الشروط تتوافر فى أشباه الانسان وان كان اجتماعها فى نظام كامل من الاتصال الاجتماعى مقصورا على الانسان دون غيره • ومن المسائل الأخرى التى لاتزال محل نظر : هل يستلزم نمو هذا النظام الانتقال الى التعبير الصوتى (= اللغة) ؟ لا شك أن مزايا اللغة الصوتية لابد أن تكون كبيرة •

ومتى وصلنا الى اللغة تخطينا « عتبة » فى تطور الاتصال الاجتماعى • ذلك أن اللغة هى الحد الفاصل بين النظم « الطبيعية » والنظم « التاريخية » للاتصـــال الاجتماعى • وهذه العتبة على جانب كبير من الأهمية ، وان أمكن القول بأن التاريـخ نفسه برز ــ بالمعنى المجازى ــ من الطبيعة نفسها ، مع بقائه فى الوقت نفسه جزءا منهما • وبعبارة أخرى نقول ان نظم الاتصال الاجتماعى هى ثمرة الانتخاب الطبيعى وان اللغات ــ باعتبارها العناصر الرئيسية للاتصال الاجتماعى الانسانى ــ هى بلا نزاع ثمرة عمليات التطور ، ولكن اللغات نفسها هى نظم خاصة جدا من الاتصال الاجتماعى، وهى ثمرة التطور بطريقة أقل مباشرة من الاتصال الاجتماعى فى أنواع الكائنـات الأخـــرى •

والواقع أن اللغة لايمكن فهمها الا على أساس أنها تطورت عن نظام بدائى سابق من الاتصال الاجتماعى • ويمكن اعتبار وظائف اللغة مشابهة لوظائف الاتصـــال الاجتماعى عند الأنواع الأخرى من الكائنات • الا أن اللغات لايمكن فهمها تمام الفهم على أساس مشابهتها للأشكال القديمة فقط ، فاننا اذا أنعمنا النظر فى اللغة وجدناها تغييرا نوعيا فى ايجاد نظام الاتصال الاجتماعى ونقله واستخدامه ، وما الكود اللغوى نفسه الا نتيجة للتفاعل الاجتماعى • وبعبارة أدق ان هذا الكود هو النتيجة التاريخية النهائية لأعمال الاتصال أيضا وكذلك الاستعمال اليومى العادى لهذا الكود •

وقبل أن ألقى نظرة دقيقة على هذا المستوى الجديد من الاتصال الاجتماعى يجب أن أقول ان اللغات باعتبارها كودات (جمع كود) لغوية تاريخية لم تحل تماما محل العناصر الطبيعية القديمة للاتصال الاجتماعى • ولذلك نشأ موقف شديد التعقيد لم يسبق له مثيل ، اذ أصبحت اللغة هى النظام الرئيسى ، بل أهم نظم الاتصال ، وحلت محل ما سبقها من نظم الاتصال وأصبحت هى الكود الرئيسى • ولكن بعض

المكونات الطبيعية القديمة للاتصال الاجتماعي وبخاصة الايماءات والاشارات والهيئات، وتعبيرات الوجه ، ظلت تعايش اللغة ، وصار الانسان يستخدمها بوحي الغريزة وحكم الطبيعة • ولكن أصبح لدى الانسان قدر معين من التحكم الواعي ، والاستخدام المتعمد • ففي الاتصال الذى يتم وجها لوجه اقترن استخدام اللغة باستخدام وسائل الاتصال الأخرى استخداما غريزيا من جهة ، واستخداما متعمدا من جهة • وعلاوة على ذلك ظهرت كودات مجردة مبنية على غير الوسيلة الصوتية مشابهة فى تطورها لتطور الكود اللغوى • يضاف الى ذلك الطرق الاضافية المعقدة التى تتجلى فى استخدام نظام الاختزال والكتابة •

وأكبر الظن أن وسائل الاتصال السابقة على اللغة مباشرة كانت عبارة عن كودات أولية نشأت عن اتصال اجتماعى غير مقنن أو ضعيف التقنين • وترجع بداية كودات الاتصال الى مرحلة استخدمت فيها العناصر الطبيعية القديمة للاتصال الاجتماعى بمرونة كبيرة ساد فيها فى الوقت نفسه التفاعل الاجتماعى بين الأفراد • ويمتاز هذا النوع من التفاعل بالتبادل الكامل بين الافراد ، ولذلك أصبح من الميسور أن يكون كل فرد مرآة لأخيه أو ممثلا له • وفى مثل هذا النوع من التفاعل تسنى للفرد أن يوصل الى غيره مايهمه من المعانى بواسطة أشكال تعبيرية نمطية تعتمد على الصوت ، والاشارة ، والايماءة ، والتقليد ، والمحاكاة • وكانت أهم بنود هذا التفاعل تلك المشروعات العملية التى لعبت دورا كبيرا فى تنسيق العمل الاجتماعى نذكر منها على سبيل المثال صيد الحيوانات الكبيرة بقصد المتعة والتسلية ، والاحتفال بالأعمال العدوانية (كمصارعة الثيران) والمبادلات الزوجية (التى سادت فى المجتمعات البدائية حيث يبادل الرجل غيره بابنته ليزوجها من ابنه أو أخيه على سبيل المقايضة وهذا شبيه بزواج الشغار فى العصر الجاهلى قبل الاسلام) •

ومن الواضح أن الحوادث أو الأشياء التى تشير اليها أعمال الاتصال كانت فى بداية الأمر فى متناول المشتركين فى عملية الاتصال ، ولكن يحتمل أن تكون أهمية هذا الأمر قد تضاءلت بعد أن وصلت ملكة التجريد الى مستوى معين من التطور • وفى عملية التفاعل بين الأفراد أصبحت أشكال التعبير موحدة ومقننة بحيث أصبح المخاطب (بفتح الطاء) يفهم المعنى المراد من الشكل التعبيرى الذى يستعمله المخاطب• وهكذا أمكن مرة أخرى وضع كود ثابت مصطلح عليه بين الجميع وأصبحت أعمال الاتصال تشير الى عناصر من الشئون اليومية التى تهم المتكلم والسامع ، وأصبحت أشكال التعبير عبارة عن علامات أولية •

وصارت هذه علامات بالمعنى الكامل للكلمة أى علامة على المعنى المراد ، وذلك عندما أصبحت العلاقة بين المبنى والمعنى أمرا ملزما ومقررا فى المجتمع • ولابد أن ذلك كان خاضعا لرقابة المجتمع منذ البداية ، أعنى منذ وضع العلامات الأولية • وفى وسعنا أن نتحدث عن تقنين العلامات الأولية وتحولها وتطورها الى نظام كامل من العلامات بمجرد أن امتدت هذه الرقابة الى نقل عناصر الكود الى الآخرين وبخاصة أفراد الجيل التالى •

والخلاصة أن اللغات هى نظم تاريخية من العلامات • ويشارك كل أعضاء الجنس البشرى فى أساس النظام الانسانى للاتصـــال الاجتماعى ، وكل ما بنى على هذا الأساس فهو من صنع المجتمع والتاريخ •

اللغة والواقع الاجتماعى ، والأوضاع الاجتماعية

لقد سبقت الاشارة الى أن اللغة هى ثمرة التطور فى حين أن اللغـــات تتكون تاريخيا فى سلاسل معينة من أعمال الاتصال على مدى أجيال طويلة • وهكذا تتطور اللغة مع تطور الجنس البشرى ، ومع تاريخ حياة كل كائن بشرى فى شكل معين من التفاعل الاجتماعى • وهذا القول يحدد بوجه عام العلاقة بين اللغة والمجتمع •

والناس فى العادة لايتصل بعضهم ببعض من أجل وضع كود للاتصال ، ولا يتكلم بعضهم مع بعض من أجل وضع لغة من اللغات ، وانما يتصل بعضهم ببعض لكى « يفعلوا » شيئا بعضهم مع بعض ، أو بعضهم ضـــد بعض ، أو يفعلوا هذا الشىء بمفردهم ، وفى أعمال الاتصال يتهيأ الناس لمواجهة المشكلات المتعددة التى تعرض لهم فى حياتهم اليومية فى المجتمع • وغالبا أيضا ما يواجهون فعلا هذه المشكلات فى أعمال الاتصال ، ومن الواضح أن أنواع الاتصال ليست كلها ضربا من التفاعل الاجتماعى كما أن كثيرا من أنواع التفاعل الاجتماعى لاتمت بصلة للاتصال • على أنه يمكن القول بحق ان أعمال الاتصال تحدد الواقع الاجتماعى من حيث انها تحدد الوسائل التى تؤثر بها فى هذا الواقع • وهذه الوسائل محصورة فى اللغة الى حد ما ، اذ أن اللغة هى مستودع أعمال الاتصال الماضية التى واجه بها الناس مشكلات الحياة اليومية ، واللغات هى لب الرصيد الاجتماعى للمعرفة ، اذ ليست هى فقط وسيلة للتأمل فى الواقع الاجتماعى ، بل هى أيضا وسيلة للتعامل مع هذا الواقع • ومن هنا كانت اللغات وسيلة لصنع الواقع الاجتماعى ولو بطريقة غير مباشرة •

وهناك ارتباط متبادل بين اللغة والمجتمع بمعنى أن اللغـــة تؤثر فى المجتمع وتتأثر به • ذلك أن اللغة هى ثمرة سلسلة متصلة الحلقات من مواجهة الانسان وصراعه مع الحياة والعالم المحيط به • ويمكن القول بأن الحياة والعالم محكومان بمجموعة من العلاقات الاجتماعية والطبيعية ، أى بأوضاع اجتماعية أولية • وعندما يواجه الناس الواقع الاجتماعى خلال أعمال الاتصال يأخذون فى بناء عالم متماسك متين البنيان ، وفى الوقت نفسه يعملون على بناء لغة لهم من غير قصد منهم • وعندما تنمو اللغة خلال الاتصال الاجتماعى وتكتسب قدرا معينا من الاستقلال بوصفها نظـــاما من العلامات (الدالة على المعانى) وباعتبارها قائمة شـــاملة لكل المعانى ، فانها تحدد الأبعـــاد الأساسية لاعمال الاتصال الاجتماعى • وتحدد بذلك أيضا ــ على وجه التقريب ــ الاسلوب الذى يتعامل به الناس مع المشكلات اليومية • واللغات ، التى هى ثمرة بناء الواقع الاجتماعى ، تساعد أيضا بشكل بالغ الأهمية على بناء هذا الواقع ، وهكذا تصبح اللغة التى هى ثمرة المجتمع عاملا هاما فى بناء المجتمع •

هذا والتفاعل الاجتماعي بما فيه أعمال الاتصال هو ـ الى حد ما ـ أمر تلقائي عضوي يدور بين الأفراد بطريقة طبيعية لاتكلف فيها • وهو ـ الى حد كبير ـ أمر اجتماعي يحتمه اختلاط الناس وتختلف نسبة الحرية التي يتم بها هذا التفاعل الى القيود المفروضة ، من مجتمع الى مجتمع على مدى التاريخ ، كما تختلف في المجتمع الواحد في عصر معين من عمل أو موقف معين الى عمل أو موقف آخر • وأعمال الاتصال هي بطبيعة الحال ـ أمور مقررة ومحددة من قبل بواسطة كود اجتماعي للاتصال هو اللغة بكل ما تشتمل عليه من أوضاع ذاتية سواء أكانت فونولوجية (= صوتية) أو مورفولوجية (= صرفية) أو سيمية (= خاصة بمعاني الألفاظ ودلالاتها) أو نحوية . وبكل ما تشتمل عليه من روايات وأساليب ولهجات الخ • وعلاوة على ذلك فان أعمال الاتصال مقررة ومحددة من قبل بواسطة القواعد اللغوية الصريحة والضمنية التي تحكم استعمال اللغة ، وأهم من ذلك كله أنها مقررة ومحددة بواسطة أنواع الاتصال وآداب (ايتكيت) الاتصال (= الألقاب وآداب الخطاب) ، وفضلا عن ذلك فان أعمال الاتصال ـ باعتبارها ضربا من التفاعل الاجتماعي ـ مقررة ومحددة من قبل بواسطة قواعد غير اتصالية ـ ألا وهي النظم (المؤسسات) القائمة في المجتمع ، وبالاختصار بواسطة الأوضاع الاجتماعية والتاريخية • وسنتحدث عن ذلك الآن بشيء من التفصيل •

وايضاح ذلك أن الاتصال الاجتماعي تحدده الأوضاع الاجتماعية سواء أكان ذلك بصورة متزامنة أم غير متزامنة • فاللغات تنشأ وتنمو وتتغير في ظل ظروف اجتماعية مختلفة • والظروف الاجتماعية ـ التي قد تكون مستقرة نسبيا أو متغيرة ببطء أو سرعة ـ تحدد الأحوال التي تستخدم فيها اللغة في أعمال الاتصال • ولسنا بحاجة الى تكرار القول بأن أعمال الاتصال تؤدي الى تغيير الظروف الاجتماعية • وفضلا عن ذلك فانها تؤثر في نمو التكوين الخارجي للغة كما أنها تؤثر في صيانة وتغيير العناصر الداخلة في تكوين اللغة ، بصورة غير مباشرة ، وعادة بطريقة غير سريعة • ونظرا لهذه العلاقات المعقدة والمتعددة الاتجاهات ، لايجوز لنا أن نتبع مذهبا واحدا في بيان الأسباب (سواء طبقا للمذهب المثالي أو المذهب المادي) • ذلك أن الأحوال الاجتماعية ، والاتصال الاجتماعي ، واللغة ـ كل ذلك يؤثر بعضه في بعض بطرق مختلفة سواء في المكان الانساني أو الزمان الاجتماعي • والحوادث التي تتجلى فيها هذه المؤشرات بصورة مادية هي أعمال الاتصال • وبعبارة أخرى ان الاسباب يتفاعل بعضها مع بعض في أثناء التفاعل الاجتماعي •

ومن ذلك نتبين أن أوضاعا اجتماعية تاريخية خاصة حددت سلسلة خاصة من أعمال الاتصال • وهذه الأعمال جمدت بعض عناصر الاتصال الاجتماعى سواء أكانت عناصر لغوية أم غير لغوية ، وعدلت بعض العناصر الأخـــرى ؛ وبذلك ساعدت على صيانة أو تغيير الأوضاع الخارجية أو الداخلية للغة معينة ؛ سواء ببطء أم بسرعة ؛ وكذلك نتبين أن لغة خاصـــة حددت اللب اللغوى لأعمال الاتصـــال فى ظروف من الاستعمال اللغوى تعاون على تحديدها قواعد الزامية تقضى باستخدام وسائل مختلفة من الاتصال الاجتماعية ، وقواعد التفاعل الاجتماعى التى لاتمت بصـــلة للاتصال • ونخص بالذكر فى هذا الصدد أن أعمال الاتصال أثرت بالذات أو الواسطة فى الأوضاع الاجتماعية كما أثرت على المدى الطويل فى أوضاع اللغة نفسها •

واذا نظرنا الى العلاقة بين المجتمع واللغة نظرة تختلف عن ذلك قليلا رأينا أن استخدام الفرد لوسائل الاتصال أمر يحدده المجتمع • ففى المقام الأول نجد أن فرصة الطفل أو الشاب فى ممارسة وسائل الاتصال الاجتماعى موزعة اجتماعيا • ومصدر هذا التوزيع هو نظام الطبقات الاجتماعية السائد فى المجتمع ، فقد يكون هذا النظام هو نظام القرابة الفوضوى أو نظام الفئات الاجتماعية التقليدية ، أو النظام الاقطاعى ، أو أى من المجتمعات الطبقية الحديثة • وهكذا نجد أن النشأة الاجتماعية ــ التى هى بحكم التعريف عملية اتصالية ــ هى أساس التفاوت الاجتماعى ، فالى جانب التفاوت فى توزيع السلع تتمثل أوضاع التفاوت فى التوزيع غير المتكافىء للرصيد الاجتماعى من المعرفة ، وبخاصة وسائل الاتصال الاجتماعية ، فقد تكون هنـــاك فرص قليلة لاستخدام وسائل الاتصال أو حواجز صريحة أو تمييز اقتصـــادى أو حظر قانونى أو دينى يحول دون ذلك •

وفى المقام الثانى نجد أن الأوضاع الاجتماعية تنظم بطرق مختلفة ووســـائل متعددة استخدام وسائل الاتصال فى أثناء التفاعل الاجتماعى المادى • وكما سبق ان أوضحنا فان عناصر الاتصال الاجتماعى تتألف من التركيب الخارجى والداخلى للغة ، ومن أشكال التعبير الأخرى كالايماءات ، والاشارات ، والهيئات ، والمحاكاة ؛ والتقليد الخ يضاف الى ذلك وجود وسائل مركبة من الاتصال الاجتماعى يمكن أن نطلق عليها اسم « أنواع الاتصال » ، وهذه عبارة عن اختيارات الزامية ومجموعة من عناصر الاتصال الاجتماعى التى تؤدى وظائف اجتماعية محددة فى مواقف اجتماعية محددة حيث يدور الاتصال بين متحدثين ذوى مراكز اجتماعية محددة ومخاطبين (بفتح الطاء) كذلك • وهكذا نجد أن الأحوال الاجتماعية تحدد بوضوح أنواع الاتصال •

لقد استعملنا حتى الآن عبارة «الأحوال الاجتماعية» والظروف الاجتماعية وغيرها من العبارات المشابهة بمعنى شامل يشير الى عدد من الحقائق الاجتماعية • وعندما نتحدث عن التحديد الذى تقرره الاوضاع الاجتماعية فاننا نعنى جانبا ضيقا ومحددا من الواقع الاجتماعى ـ ألا وهو الجانب الذى يتسم بأعلى درجة من السيطرة الاجتماعية. وأساس هذه السيطرة تلك العقوبات التى تفرضها السلطة المنظمة التى يعتبرها أعضاء المجتمع سلطة شرعية • وهذا الجانب من الأوضاع الاجتماعية يتألف من مجموعة متماسكة من النظم (المؤسسات) الاجتماعية وهذه النظم هى « حلول ملزمه » لأكثر المشكلات شيوعا فى الحياة الاجتماعية • هذا ووسائل التفاعل الاجتماعى فى هذه النظم أشد ضبطا واحكاما والغايات أكثر وضوحا وتحديدا منها فى ضروب التفاعلات الاجتماعية الأخرى • ولذلك فان هذا الجانب من الحياة الاجتماعية لا يسمح بالانحراف عن التقاليد المتبعة والاجراءات المقررة • وتتولى النظم الاجتماعية تنظيم الوظائف الرئيسية فى الحياة الاجتماعية كالانتاج ، وتوزيع وسائل المعيشة ، وممارسة السلطة، واشاعة نور العلم فى حياة الأفراد الذين يتألف منهم المجتمع • والنظم فى جوهرها عبارة عن كود للعمل •

ومن الواضح أن تنظيم الاتصال شرط أولى لسير العمل اليومى فى النظم على اختلاف أنواعها • ويتم الاتصال فى البيئات التنظيمية طبقا لما يتطلبه النظام من وظائف • وتخضع كثرة أعمال الاتصال للتنظيم المعيارى • وقد يقتضى الأمر اقامة شبكات اتصال خاصة ، وفصل هذه الشبكات أحيانا منعا لتدخل غير الموظفين من الخارج • وهناك بالطبع اختلاف كبير فى درجات التخصص فى مختلف النظم داخل المجتمع الواحد ، وداخل النظام الواحد من مجتمع الى آخر •

وتيسيرا لأسباب الاتصال داخل النظام الاجتماعى يتم اختيار بعض العناصر المتاحة من الاتصال الاجتماعى مثل اتباع أساليب معينة ، وانشاء سجلات خاصة ، واختيار طائفة كاملة من أنواع الاتصال من الرصيد الاجتماعى العام للمعلومات ، واستخدام ذلك كله فى أغراض خاصة كتنظيم العمل فى البيئات التنظيمية ، واختيار الموظفين وتدريبهم على العمل الاجتماعى • وقد لاتكفى العناصر المتاحة للوفاء باحتياجات الوظائف التى يتطلبها الاتصال داخل النظام ، وحينئذ تدعو الحاجة الى اتباع أساليب جديدة وانشاء سجلات جديدة واختيار أنواع جديدة من الاتصال • وواضح أن ما يتطلبه الاتصال داخل النظام من وظائف أساسية لايحدد الاختيار من رصيد الاتصال الاجتماعى الا بصفة جزئية •

على أن المجتمع لايتألف فقط من مجموعة من النظم التى تتولى تنظيم الوظائف الرئيسية فى الحياة الاجتماعية بطريقة الزامية ولكنه يتألف أيضا من مجموعة من المصالح المشتركة (بالقوة أو بالفعل) أو المتعارضة (بالقوة أو بالفعل) • ويتم تنظيم هذه المصالح بطريقة فعالة فى ظروف معينة ، ويستعان فى تنظيمها بصياغة برامج

مختارة من الرصيد الاجتماعى للمعلومات ، ومن الايديولوجيات (= المذاهب الفكرية والعقائدية) • وغنى عن البيان أنه من الضرورى استخدام العناصر المتاحة من الاتصال الاجتماعى فى صياغة هذه البرامج • ولكن الأمر لايقتصر على استخدامها ، بل يمتد الى تغييرها أيضا • وقد يؤدى هذا التغيير الى احداث تغييرات أو التعجيل بها سواء فى اللغة أو غيرها من وسائل الاتصال الاجتماعى • ويجب اتباع الأساليب التى تهدف الى تحقيق الوحدة الاجتماعية وتدعيم روح التضامن عند تنظيم المصالح المشتركة والمتعارضة والمبنية على أسس عرقية أو طبقية ، أو قومية ، أو دينية ؛ وهذه الأساليب أهم بكثير من الأساليب الرمزية أو الشكلية •



من أقدم المكاسب البشرية ، والمجتمع الانسانى ، وأكثرها أهمية : العمل ، واللغة ، والشعور ، وهى أشياء نمت نموا مستمرا ومتفاعلا ، وسوف نحتفظ بهذا الاتجاه طالما بقى الجنس البشرى حيا يرزق . وقد صرح ماركس بأن « اللغة قديمة قدم الشعور ، اللغة .... هى شعور مؤثر ... اللغة ، مثلها مثل الشعور تنشأ من الحاجة الملحة الى الاتصال بسائر الناس » [١ ، ص ٢٩] . ويرى انجلز أن ثمة عاملين حفزا نمو العقل البشرى ، همـــا أولا العمل ، ثم الكـلام المنطوق المقترن بالعمل [٢ ، ص ٤٩٠] . ويجب التأكيد أيضا بأن اللغة والشعور هما من نتاج المجتمع . وينطبق على اللغة أيضا فكرة أساسية لماركس وانجلز ، تقرر أن الشعور « كان منذ البداية نتاجا اجتماعيا ، وسوف يظل كذلك طالما بقى الانسان على قيد الحياة » [١ ، ص ٢٩] .

ان دراسة الطبيعة الاجتماعية للغة ، والطريقة التى تتبدى بها فى اللغة السمات المميزة لمجتمع ما ، هى دراسة شديدة التعقيد . ومع أن الوظيفة الاجتماعية للغة هى

بقلم : يونوس ديشيريفتش

رئيس قسم علم اللغة الاجتماعية بمعهد علم اللغة بأكاديمية العلوم باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بموسكو ، ورئيس المجلس العلمى الخاص بالعلاقة بين تطور اللغـــات القومية ، وتطور الأمم الاشتراكية ، ومؤلف أكثر من ٢٥٠ عملا فى علم اللغات ، وعلم اللغات الاجتماعية ، والقوقاز ٠

ترجمة : أحمد رضا محمد رضا

ليسانس فى الحقوق من جامعة باريس ودبلوم فى القانون من جامعة القاهرة ، مدير الادارة العامـــة للشئون القانونيـــة والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم سابقا ٠

وظيفة سامية ، الا أنها مع ذلك ظاهرة معقدة ، والتفاعلات بين عناصرها الاجتماعية والبيولوجية ، وروابطها العضوية الوثيقة المصاحبة لانبثاق الفكر الانسانى والوعى الاجتماعى تستحق اهتماما شــــديدا ٠ وعلى ذلك يجب أن تدرس اللغة من جميع الزوايا ، انطلاقا من مختلف فروع المعرفة ٠ ويعالج هـــذا العمل أساســا المظهر الاجتماعى للغة ٠

ومن المعروف أن نمو المجتمع يشجع التفرقة الشديدة فى كل فرع من فروع المعرفة ، ونشأة علوم جديدة عند نقط الاتصال بعلوم أخرى هى احدى سمات عصرنا الحاضر ، وهذا صحيح بالنسبة الى علم اللغات ، كما هو صحيح بالنسبة الى سائر العلوم ٠ وكما نشأت الفيزياء الأحيائية من اتصال علم الأحياء بالفيزياء ، ونشأت الكيمياء الفيزيائية من اتصال الفيزياء بالكيمياء ، فان علم اللغات الاجتماعى نشأ من اتصال علم الاجتماع بعلم اللغات ٠

ومن الضرورى ، فى كل محاولة تجرى لتحديد دور العوامل الاجتماعية فى عمل اللغات ، وتطورها ، وتفاعلها فى مختلف العصور التاريخية ، أن نتذكر أننا نتعامل

مع عملية معقدة للغاية ، يتشابك ، ويتفاعل فيها كل الوجوه المنوعة لحياة المجتمع الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والثقافية ، والعلمية . ولن نحاول حل هذا النسيج المعقد الذى نشـأ وتطـور مع التطور التاريخى للمجتمع ، ولكننا سنحاول ببساطة ، وعلى مستوى نظرى عام أن نتعرف على بعض الطرق الشديدة الأهمية التى أثرت بها العوامل الاجتماعية على نشأة اللغات ، وتطورها ، وتفاعلها .

وتزداد المشكلة تعقدا بسبب أن مكونات اللغة ووظائفها ، تلك التى تحددها عوامل اجتماعية منوعة ، مقترنة بمنطق التطور الاجتماعى ، والتغير التلقائى ، والتأثير الواعى للمجتمع ، تتحد وتتفاعل بطرق جديدة ، وتختفى فى سياق العملية السبب الأول لظواهر أخرى ، وتغيرها أو تحولها بمعنى الزمن . بعبارة أخرى كثيرا ما يطمس التفاعل المتسلسل للتطور اللغوى كل أثر لعلته الأوليـة . ان العوامل الاجتماعية التى تلعب مثل هذا الدور الهام فى تطور اللغة يمكن بطبيعة الحال أن تكون شديدة التنوع فى الطبيعة ، وتشمل ظهور الزراعة فى بعض القبائل ، ورعاية الماشية فى قبائل أخرى ، وظهور الدوله . والمدارس الابتدائية والثانوية ، والمعاهد العالية ، وتطور مختلف فروع الاقتصاد والصناعة ، ومعرفـة القراءة والكتـابة وهى ثمرة النشاط الذهنى عند الجنس البشرى ، وظهور العلم ، ومختلف أشكال الثقافة والفنون وتطورها ، وظهور المطبوعات الدورية ، والسينما والتليفزيون .

والمعالجة الاجتماعية للحقائق اللغوية ، مثلها مثل المعالجة البنيوية ليست بالشىء الجديد فى تاريخ علم اللغة . والمعالجة الاجتماعية خلفية من التقاليد ، كما يتجلى فى أعمال ماركس وانجلز ، مثل «الايديولوجية الألمانية» (١٨٤٥ ٤٦) و Antiduehring (١٨٧٦ – ٧٨) ، و « أصل الأسرة ، والملكية الخاصـة ، والدولة » (١٨٨٤) [٣] . وقد وجه كتاب فى الفلسفة وعلم اللغات التقليدى . اهتماما كبيرا بهذين المظهرين (راجع ر . و . شور R.O. Shor [٦٧] . وعلى ذلك تحقق تقدم كبير فى القرن التاسع عشر فى مجال التحرى عن اللغة باعتبارهـا ظاهرة اجتماعية ؛ وأقر ممثلو الحركات الفلسفية التى كانت معارضة تماما (لهذه الظاهرة) ، أقروا الطبيعة الاجتماعية للغة . وأبان أدباء الماركسيـة اللينينية الكلاسيين أن فكرة أن اللغة هى نتاج فردى لا أساس لها فى الحقيقة الواقعية ، فاللغة هى نتاج المجتمع .

ومن كلمات ج . فندرى J. Vendryes ، وهو من أبرز أعضاء مدرسـة علم الاجتماع الفرنسية : « ليس فى وسعنا أن نكون انطباعا بماهية اللغة الا اذا درسنا وظيفتها الاجتماعية » [٥ ، ص ٢٢١] . ويقول برتراند راسـل ، وهو من أعظم مفكرى عصرنا الحاضر « اللغة ؛ وهى وسيلتنا الوحيدة لتوصيل المعرفة العلمية ؛ هى اجتماعية فى جوهرها ، وأصلها ، ووظائفها الأساسية » [٤٣ ، ص ١٧] .

ولما كانت اللغة هى نتـاج المجتمع البشرى الحى ، فانهـا تعبر عن التقدم الاجتماعى ، وتتطور مع المجتمع . والعلم الحديث ، اذ يقر بأن تطور اللغة يتوقف على التطور الاجتماعى قد برهن باقناع خطأ الرأى الذى يقول ان اللغات البدائية

كانت أكثر تعبيرا ودقة من اللغات الحديثة ، وأن اللغات تزداد فقرا كلما تطور المجتمع ٠

اللغة هي بمثابة بارومتر التطور الاجتماعي ٠ واللغة الحديثة تعكس بصدق الحياة الاجتماعية عند المتكلمين بها ، مثلها في ذلك مثل المرآة ، وتعكس أكثر اللغات الحديثة تطورا كل انجازات البشر العلمية ، والتقنية ، والثقافية ٠ لذلك يختلف مستوى تطور هذه اللغات عن مستوى تطور اللغات البدائية ، بقدر ما يختلف المستوى الحالي لتطور البشرية عن مستوى تطور المجتمع البدائي ٠

وفي السنوات الأخيرة ، انتشرت الدراسات اللغوية في جميع أنحاء العالم ، كما ازدادت زيادة كبيرة أهمية الدراسات اللغوية الاجتماعية في التطور الاجتماعي الحديث [٦٩] ٠

وسنحاول الاشارة الى المراحل الرئيسية في تطور البحث اللغوى الاجتماعي ، وكذا الحالة الحاضرة للنظرية اللغوية الاجتماعية في الاتحاد السوفيتي ، وانجازاتها ، وما عليها أن تحله (من مشكلات) ، ويقتضي هذا بالضرورة ، وعلى أقل تقدير تحليلا مقارنا سريعا لعلم اللغات الاجتماعي في الاتحاد السوفيتي ، وفي بلاد أخرى ٠ وهنا ينبغي أن نذكر أن معظم الاتجاهات في تطور علم اللغات الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا قد مسحها بشيء من الدقة والتفصيل ر ٠ ت ٠ بل R.T. Bell [٧٥] ٠ واذ نحن نتتبع مسار علم اللغات الاجتماعي السوفيتي ، فانا نلمس حتما المفهوم النظري العام للموضوع الذى عرضناه في دراساتنا ٠

الخلفية التاريخية :

ترجع دراسة اللغة من وجهة النظر الاجتماعية (الأمر الذى يعنى بوضـوح العلاقات المتبادلة بين اللغة والمجتمع) على الأقل الى المدرسة الصوصيولوجية الفرنسية في أواخر القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين [٥٥] ٠ ويشير كتاب أ ٠ سومرفلت A. Sommerfelt [٥٦] الى أفكار المدرسة الفرنسية ٠ ويتبنى لافارج Lafargue معالجة اجتماعية في تحليله للتطور التاريخي للغة الفرنسية في فترة الثورة الفرنسية ، في نطاق ثقافي وتاريخي وفلسفي عريض [٣٦] ٠ ولسوء الحظ لم يحظ دور المدرسة الفرنسية لعلم اللغات في بحوث تاريخ علم الاجتماع اللغوى بما هو جدير به من اهتمام ، حتى عند بعض العلماء الفرنسيين (قارن : مارسيلليزى وجارن ، وغيرهما [٨٣] ٠

والمرحلة الهامة التالية في تطور الدراسة الاجتماعية للغات هي العمل البنائي اللغوى الذى أجرى في الاتحاد السوفيتي في عشرينات هذا القرن ٠ وقد انبثق هذا الاستهلال الجديد في علم اللغات الروسي من انتصار ثورة أكتوبر ٠ وأحدث النظام الاجتماعي الجديد مجموعة كبيرة من المشكلات اللغوية الاجتماعية في روسيا

السوفيتية المتعددة القوميات واللغات ، منها : تدبير أشكال كتابية للغات الشعوب التى لم تعرف القراءة والكتابة ، تعريف القاعدة المنطقية للغات الجديدة التى تقرأ وتكتب ، وضع القواعد الاملائية ، تطوير نظم المصطلحات ، توسيع نطاق تطبيق اللغات الوطنية ، تطوير اللغات المكتوبة الموجودة من قبل ، الخ (شور Shor [٦٧] ، سيليشيف Seilshchev [٥٤] ، لارن Larin [٣٥] ، زيرمونسكى Zhirmunskii [١٧] ، كارينسكى Karinskii [٢٤]) . فى هذه الأعمال ، وفى أعمال غيرها نشرت فى العشرينات والثلاثينات ، تم تحليل الجوانب النظرية والعملية لوظيفة اللغات وتطورها بتأثير العوامل الاجتماعية . وعلى ذلك فان أ . م . سيليشيف [٥٤] يتابع التأثير المستمر المتطور للثورة على اللغة . وهو متأثر بدوره بأعمال ب . لافارج . ورسالة ر . أ . شور القصيرة بعنوان « اللغة والمجتمع » [٦٧] هى دراسة لغوية اجتماعية ذات طبيعة نظرية غالبة . وقد اهتم بنوع خاص بتطور نظام الألفاظ ودلالاتها فى اللغة ، وظهور مفاهيم جديدة ، وابتكار نظم للمصطلحات تتمشى مع تكون مجالات جديدة للحياة الاجتماعية ، وتطور المجالات الموجودة بالفعل .

ويدل عنوان كتاب ف . م . زيرمونسكى « اللغة القومية واللهجات الاجتماعية » [١٧] على أنه دراسة لغوية اجتماعية ، وينظر المؤلف الى مشكلات اللغات القومية واللهجات الاجتماعية فى نطاق نظرى ثقافى تاريخى واسع . وتمثل دراسة ن . م . كارينسكى للغة المحلية لقرية فانيلوفو Labov [٢٤] « محاولة فريدة لوضع تقرير لغوى اجتماعى شامل لتطور اللغة المحلية على مدى ثلاثين سنة (١٩٠٢ — ٣٢) ، يبين كيف تؤدى اللغة وظيفتها فى مختلف الجماعات ، وفى مختلف الظروف الاقتصادية الاجتماعية » [٤٩ ، ص ١٠٩] . ويتردد موضوعه وبعض طرائق معالجته فى بعض وثائق البحث الميدانى الذى أجراه بعد زمن بعض العلماء الأمريكيين ذوى الآراء المماثلة ، فى الهند وأفريقيا ، فى الستينات والسبعينات على سبيل المثال .

هناك من وجهة النظر اللغوية الاجتماعية قدر كبير من الفائدة فى الأعمال المبتكرة فى حينها (١٩٢٨) لليتوانى (من ليتوانيا) ب . أ . لارين [٣٤ ، ٣٥] الذى « عرض مشكلة الدراسة اللغوية الاجتماعية للغة الجماعات الخاصة من سكان المدينة والقرية » [٤٩ ، ص ١٢٢] . هذه الأعمال ، فى موضوعاتها وأهدافها يتردد صداها الى حد ما فى أعمال العالم اللغوى الاجتماعى الأمريكى لابوف Vanilovc [٨٢] التى أجراها فى الستينات والسبعينات .

ولقد لعب اللغويون السوفيت دورا بالغ الأهمية فى البناء اللغوى (بناء اللغة ، يطلق عليه خارج الاتحاد السوفيتى عادة مصطلح : التخطيط اللغوى) . والبناء اللغوى هو تطبيق لعلم الاجتماع اللغوى ، أو الدراسات الاجتماعية اللغوية ، وهو ذو أهمية اجتماعية كبيرة . والواقع أنه كان من الوسائل المستخدمة فى تنفيذ البرنامج الكبير الخاص بتعليم شعوب روسيا السوفيتية ، والذى تم اقراره فى

المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي بزعامة ف . أ . لينين [٢٦ ، ص ٥٥٩] ، وأكثر هذه الوسائل فعالية . والبناء اللغوي ، باعتباره مفهوما لغويا اجتماعيا ، يتعامل ، بين سائر الأشياء مع الجهاز الصوصيولوجي المستخدم لتنفيذ الاجراءات الاجتماعية السياسية ، والتنظيمية ، والعلمية ، والادارية ، والمالية ، والثقافية ، والتربوية . والبناء اللغوي في الاتحاد السوفيتي مثال واسع النطاق لتنفيذ آراء لينين بشأن استخدام « اللسان الأم » في التعليم ، وبصفة عاجلة ، أولا عند الشعوب المتخلفة في روسيا السوفيتية ، ثم عند الشعوب التي تستخدم اللغات القديمة ، واللغات المكتوبة المستقرة .

ويقع عبء حل المشكلات النظرية والعملية الملحة الخاصة بعلم الاجتماع اللغوي التطبيقي ، والتي انبثقت في طريق البناء اللغوي على أكتاف اللغويين السوفيت . وقد تم تنفيذ الكثير من برامج البحوث الاجتماعية اللغوية ، واتخذت اجراءات علمية وعملية واسعة النطاق لضمان انشاء حروف الهجاء واستخدامها لأكثر من خمسين لغة قومية لم تكن مكتوبة من قبل ، ولمحو الأمية ، وتقوية القدرة على المطالعة ، وتطوير مختلف اللغات القومية ، يشهد بذلك الكثير من المطبوعات المنشورة في العشرينات والثلاثينات : منها مجموعات مثل « الثقافة واللغة المكتوبة في الشرق » [٣٠ ، ٣١] ، « الكلمة المكتوبة والثورة » [٤٠] ، « الثورة والقوميات » [٤٨] ، « البناء الثقافي في قيرغيزيا » [٣٣] ، « البناء الثقافي في أديجيي » [٣٢] (١) .

ولعله من المفيد وصف بعض هذه الأعمال بمزيد من التفصيل حتى يتسنى ايضاح الكثير من الزوايا والجوانب الخاصة بالبحوث النظرية والعملية التي أجراها اللغويون السوفيت في هذه الفترة . مثال ذلك دراسة ن . ف ياكوفليف N. F. Yakovlev صيغة رياضية لبناء الأبجديات » [٧٣] ، وتقدم أول شرح نظري للطبيعة اللغوية الاجتماعية للصوت الكلامي (الفونيمة) . ويبين المؤلف أن العلماء لم يشرحوا حتى ذلك الحين الجوهر اللغوي للفونيمة ، أي « الأساس الاجتماعي ، باعتباره ظاهرة نفسانية ومظهرا للوعي الفردي عند كل متكلم على حدة » ، ويبين علاوة على ذلك أن « الفونيمات يميزها ويفهمها المتكلمون ، وأن هذه الأصوات تؤدي وظيفة نحوية في اللغة باعتبارها نظاما نحويا ينتجه المجتمع » [ص ٤٦] . والنتيجة العامة التي وصل اليها ياكوفليف هي أن « نظاما عمليا للكتابة يجب أن يعطي كل الأصوات الكلامية — الفونيمات — للغة ، ولا شيء غير ذلك [ص ٤٨] . وثمة أعمال أخرى نجدها عند ب . م . جراند B.M. Grande (« نحو تصنيف للابجدية الجديدة من وجهة نظر التوحيد») ، أ . أ . ريفورماتسكي A. A. Reformatskue (« علم اللغات ، وتنوع الموضوعات ») ، ف . أ . أرتيموف V.A. Artemov (« تحليل تكنوجرافي للحروف المركبة في الأبجدية الجديدة ») . وثمة مسائل مماثلة شغلت لغويين أمريكيين وغربيين ، أصبحوا فيما بعد (في الخمسينات

---

(١) توجد العناوين الأصلية المشار اليها في النص ، باللغة الروسية في قائمة المراجع في آخر المقال .

والسبعينات) مهتمين بالناحية اللغوية الاجتماعية لمشكلات خاصة باضفاء شكل مكتوب على لغات بعض شعوب آسيا وأفريقيا ، وتشجيع تطور هذه اللغات ٠ ولأسباب عديدة ، لم ينتبه اللغويون السوفيت بقدر كاف الى الدراسات اللغوية الاجتماعية فى الأربعينات والنصف الأول من الخمسينات ، مع أن هذه الدراسات لم نتوقف بالكلية ، كما يدل على ذلك الأعمال الآتية : ر ٠ أ ٠ بوداجوف R.A. Budagov « تطور المصطلحات السياسية الفرنسية فى القرن الثامن عشر » (١٩٤٠) ، ف٠ب ٠ فيلين F.P. Filin « مفردات اللغة الأدبية الروسية فى كييف القديمة » (١٩٤٩) ، ومجموعة « مسائل فى نظرية اللغة وتاريخها » (١٩٥٢) ، ويحتوى هذا الكتاب على مواد منوعة تدرس مشكلات من قبيل تفاعل اللغات القديمة المكتوبة ٠ واللغات التى وضعت لها أبجديات حديثة ، واللغات التى ليس لها شكل مكتوب ، وذلك من وجهة نظر لغوية اجتماعية ٠ وحتى فى دراسات لمشكلات معينة ، استخلصت نتائج عامة على أساس افتراضات شكلت نظرية لغوية اجتماعية ، مثال ذلك : « تقسيم تطور ازدواجية اللغة الى فترات » (ديشيرييف ، ١٩٥٣) يدل ذلك كله على أنه من الخطأ الافتراضى بأن علم اللغات الاجتماعى ظهر أولا فى الولايات المتحدة فى النصف الأول من الستينات ، ثم انتقل منها الى بلاد أخرى (نيكولسكى Nikolskue ، ١٩٧٦ ، ص ٩) ٠ فضلا عن ذلك ، لا ننسى الدور الذى أداه الأمريكى وليم دوايت هوايتنى William Dioight whitney فى اثبات طبيعة اللغة الاجتماعية ، وهى فكرة شاعت على نطاق واسع بعد نشر ترجمة ونسبة لكتابة « حياة اللغة ونموها » [٦٤ ، ٥٥ حتى ٦٣] ٠

وازداد البحث اللغوى الاجتماعى كثافة فى الاتحاد السوفيتى فى النصف الثانى من الخمسينات ٠ وتتضمن الأعمال ذات الطبيعة اللغوية الاجتماعية التى نشرت فى الاتحاد السوفيتى فى غضون هذه الفترة كتاب ى ٠ د ٠ ديشيرييف « تطور لغات شعوب الاتحاد السوفيتى التى وضعت لها أبجديات حديثة » (١٩٥٨) ، ومجموعة « اللغات ذات الأبجديات الحديثة » (١٩٥٩) ، والكتاب الأخير هو أول كتاب تصدى لمسألة التطور الوظيفى للغات (أى تطور وظائف اللغة الاجتماعية كما تستخدم فى مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة) والتى أصبحت من المسائل الجوهرية فى التطور اللغوى للجنس البشرى ٠

لقد تتبعنا تاريخ هذا الموضوع لا لنثبت اسبقية بلد على بلد آخر ، ولو أن هذا أمر له أهمية ، ولا لاعتبارات تتعلق بالجدارة ، ولكن لنثبت أهمية الاستخدام الموضوع المفيد لأى شيء له قيمة فى تجربة أى بلد بالنسبة الى المسائل اللغوية الاجتماعية ، فى صالح المجتمع العالمى ٠

الوضع الحالى للنظرية العامة لعلم اللغة الاجتماعى :

ينبغى لنا هنا أولا وقبل كل شيء أن ندرس الافتراضات النظرية العامة بشأن العلاقات المتبادلة فى التطور الاجتماعى ، والنشاط اللغوى العالمى ، وموقف الفن ،

والاتجاهات الحالية فى علم اللغات الاجتماعى . ولنبدأ بالافتراضات النظرية الثابتة فى علم اللغات الاجتماعى السوفيتى .

يقوم علم اللغات الاجتماعى السوفيتى على المقدمة المنطقية بأن التطور الاجتماعى المعاصر هو عملية اجتماعية شاملة تضم الجنس البشرى كافة ، وأن من أهم عناصره الثورة العلمية والتقنية . ويتضمن الجانب اللغوى الاجتماعى للبحوث فى عصرنا الحاضر النظر فى النطاق الكلى لمشكلات التطور الاجتماعى الحديث ، وليس فقط الجانب العلمى والتقنى لهذه العملية .

والمشكلات اللغوية الاجتماعية ، الكلية منها والمحلية ، والمسائل المعقدة والنوعية بشأن مختلف فروع المعرفة تنبع كلها من التقدم الاجتماعى الاجمالى ، وهى معقدة وواسعة النطاق . ولا ينصب اهتمامنا على الجانب التقنى من كل هذه المسائل ، ولكن على جوهرها الاجتماعى .

والثورة العلمية والتقنية ، باعتبارها عاملا من عوامل التقدم الاجتماعى للجنس البشرى كله ، هذه الثورة تعرف (فى صحيفة برافدا ، فى ٢ من مارس ١٩٧٤) بأنها : اعادة بناء القاعدة التقنية كلها ، وتكنولوجيا الانتاج كلها ، ومكان الانسان ودوره فى عملية الانتاج . هذه الثورة توفر الظروف الضرورية لتوجيه أهم النشاطات البشرية الى نظام واحد : العلم ــ وهو المعرفة النظرية بقوانين الطبيعة والمجتمع ، والتكنولوجيا ــ وهى نظام الخبرة والوسائل المادية الكفيلة بتغيير الطبيعة ، والانتاج ــ وهو عملية خلق السلع المادية ، والادارة ــ وهى الوسيلة لاقامة علاقة متبادلة بين النشاطات العملية الملائمة فى الانتاج أو فى غيره من المجالات .

كل هذا ليس سوى جانب واحد من جوانب حياة الانسان الاجتماعية ، وينعكس مجموع محتوياته ومفاهيمه فى اللغة ، ومن ثم لا نرى أية حجج صحيحة لتلك النزعة التى تلاحظ فى أعمال بعض العلماء الى التهوين من شأن العامل الاجتماعى فى تفسير حقائق اللغة والفكر . وعلى أساس الافتراضات المنهاجية المبينة بعاليه ، نؤكد أولوية العامل الاجتماعى فى اللغة والفكر ، حيث نراها بمثابة انتاج اجتماعى ، ونرفض التأكيدات النظرية غير المقبولة التى أبداها ن . شومسكى N. Chomsky بنوع خاص بأن علم اللغات هو فرع من سيكولوجيا الفكر الانسانى [٦٦] ، وأن النحو المنتج هو نظرية الاختصاص اللغوى الفطرى (شومسكى ١٩٦٥) .

والأغلبية العظمى من علماء اللغة الاجتماعية السوفيت تعترف بالحاجة الى التوحيد فى الدراسات اللغوية الاجتماعية بين منهاجية تنظر الى اللغة نظرة اجمالية شاملة ، ونظرية لغوية اجتماعية نوعية ، وطرق للبحث اللغوى الاجتماعى . ومع ذلك لا يجوز أن يعتبر هذا بمثابة قاعدة صارمة ثابتة ، وبخاصة حين نتعامل مع حقائق معينة قد تتطلب تفسيرا نظريا أو منهاجيا .

وتتطلب الحالة الحاضرة لعلم اللغة ، والحاجات الرئيسية للتطور الاجتماعى فى العصر الحاضر دراسة متعمقة للعلاقات المتبادلة بين الأساليب الاجتماعية والبنائية فى تفهم لغات العالم ، ووظائفها ، وتطورها ، وتفاعلها • ومع تطور المجتمع الحديث ، والثورة العلمية والتقنية ، تكتسب عملية « التحرر » الظاهرى للغة والشعور قوة دافعة ، تجعلها مجردة ، « ونائية » عن المادة • وأدى هذا الى انتشار واسع للمفاهيم المثالية فى علم اللغة ، ومحاولات للنظر الى اللغة وبنيتها على أنها « علاقات بنائية خالصة » دون أى اعتبار ضرورى لطبيعتها الاجتماعية وأساسها المادى •

وليس هناك باعث لاضفاء قيمة مطلقة على ما هو « مثالى » وعلى العلاقات « المجردة من المادة » • والفكرة المركزية • هيلمسليف L. Hjelmslev ، وهو من مؤسسى علم دلالات الألفاظ ، هى « فهم اللغة على أنها علاقات بنائية خالصة ، وخطة ، وشيء مضاد لذلك الانجاز الاتفاقى الذى تتبدى فيه الخطة » (هيلمسليف ١٩٥٠ ــ ٥١ ، ص ٦١) • من الممكن بطبيعة الحال ، والى حد ما دراسة العلاقات بين عناصر لغة ما ، ولكن من الخطأ قصر كل شيء فى اللغة على هذه العلاقات • ولا بد أيضا من اعطاء الطبيعة الاجتماعية للغة ما تستحقه من القيم ، دون المبالغة فى دور العوامل الاجتماعية ، ودون الاقلال من قيمة دور العوامل الداخلية فى تطور اللغة • ولعله يمكن الجزم الى حد ما بأن اللغة اجتماعية بالكامل ، لأنها لا يمكن أن تظهر أو تؤدى وظيفتها أو تتطور خارج المجتمع • ومع ذلك فليس من الحكمة المبالغة فى الدور الذى تؤديه العوامل الاجتماعية المختلفة فى حياة اللغة • ويجب أن نضع نصب أعيننا أن طبيعة اللغة تتيح لها أن تدرس وتستخدم بطرق مختلفة تناسب المجتمع وتفيده • ويمكن دراسة أية لغة طبيعية فى مختلف نواحيها على أنها خطة أو بناء تطور مع الزمن ، وتؤدى وظيفتها تبعا لقوانينها الداخلية فى وحدة اجتماعية أو أخرى ، وتتطور استجابة لتطور أهلها المتكلمين بها • وعلى ذلك فان المظهر الاجتماعى عند قاعدة علم اللغات الاجتماعى هو أكثر المظاهر تعقدا فى دراسة اللغة ، ويرتبط هذا المظهر ارتباطا عضويا بالمظهر البنائى الداخلى • هذه المظاهر مترابطة الى الافراط فى تبسيط المشكلات ، فى حين أدى الجهل بالجوهر الاجتماعى للغة الى انحرافات مختلفة •

والمعروف أن التخصص المتزايد دواما فى المعرفة أحدث زيادة فى تمييز اللغة اجتماعيا ومهنيا • ومع ذلك اتضحت الحاجة الى جانب آخر فى دراسة اللغة : ذلك هو تشكيل اللغة • فاللغة تمثل فى الواقع وسيلة « طبيعية » لتشكيل ظاهرة اجتماعية • وتشكيل اللغة بقصد اصطناع لغات تقوم بدور الوسيط فى نظام « الانسان ــ الآلة ــ الانسان » [٨٤] ، يمثل تدخلا اجتماعيا مقصودا •• فى بنية اللغة ووظيفتها • وتشكيل اللغة بمعناه الواسع ، أى التغيرات العمدية فى البنية اللغوية ، يحدثه المجتمع فى الوقت الحاضر ، أى يحدثه الناس ، وهو الى حد ما « المعالجة التقنية » للغة ، أى احداث طرق تستخدم بنيتها ، وعناصر بنائية فى حل

المشكلات التقنية ، كما فى علم التحكم الاوتوماتى (السبرنتيكا) ، ووصف الآلات ، والتشغيل الآلى لبعض العمليات اللغوية ، ولا يستتبع شىء من هذا تغيرا فى الطبيعة الاجتماعية للغة وأبنيتها ، ووظائفها الرئيسية ٠

وحين نقدم على تفهم الطبيعة الاجتماعية للغة ، فان العمل على وضع حدود لتشكيل اللغة أمر عظيم الأهمية ٠ وفى رأينا أنه يجب دراسة هذه المسألة من وجهات نظر ثلاث : علم الاجتماع اللغوى ، والبنيان والتقنية (باستخدام وسائل رياضية) ٠ وسوف ننظر هنا الى الوجهتين الأوليين ٠ فمن وجهتى النظر اللغوية الاجتماعية ، والبنيوية ، يجب دراسة مسألة حدود التشكيل اللغوى على مستويين : (أ) بيان حدود التشكيل باعتبار أصغر وحدة بنيوية الى أكبر وحدة (الصوت ، البادئة ، العبارة ، الجملة) ، (ب) تعريف حدود تشكيل البناء اللغوى بالنسبة الى الحد الأدنى والحد الأقصى لمضمون المعلومة (فيما يتعلق بمشكلة اللغات القادرة على توصيل الحد الأدنى والحد الأقصى من المعلومات) ٠ ومسألة العلاقات البنيوية فى نطاق اللغة لها أهمية كبيرة فى تعريف حدود تشكيل اللغة ٠

ولا بد لنا ، بالنظر الى مسألة العلاقات فى البنية اللغوية من وجهة نظر فلسفية عميقة ، أن نتذكر أن عددا لا حصر له من العلاقات المختلفة يسود فى الأداء اللغوى وبين الوحدات اللغوية البنيوية ــ مثلا ، العلاقات بين العناصر المختلفة على المستويات الصوتية الكلامية ، والصرفية ، والتركيبية ، ودلالات الألفاظ ٠ فقط العلاقات التى لها ضرورة اجتماعية ومعنى هى التى تعتبر بمثابة نتاج للوعى الاجتماعى ، أو الاتصال البشرى اللغوى ٠ ومن ثم فان الطبيعة الاجتماعية هى المعيار الأساسى الذى تتميز بوساطته علاقات خاصة فى اللغة والوعى الاجتماعى عن سائر العلاقات الكثيرة التى تنشأ فى أداء اللغة وتطورها (حتى العلاقات « الخالصة » هى أساسا علاقات بين العناصر المادية والصوتية) ٠ وللسبب نفسه تصبح العلاقات فى اللغة ذات أهمية لغوية من خلال جوهرها الاجتماعى ٠

ونجس قيمة تطور الجوهر الاجتماعى للغة فى العلاقات « الخالصة » المدروسة كان من الأخطاء المنهاجية والنظرية التى اقترفها مؤسسو بعض الاتجاهات فى النظرية التركيبية (اللغوية) التى حاولت محو « العامل البشرى » ، والجوهر الاجتماعى من التحليل اللغوى ، وقد « أغفلوا » نقطة الاسناد الرئيسية فى التحليل اللغوى الدقيق ، حتى ولو اعتبرت بمثابة « بناء من علاقات خالصة » ٠

يتضح مما سبق أنه من الخطأ التأكيد بأن علم اللغة السوفيتى ، فى تعريفاته للأسس المنهاجية والنظرية لعلم اللغة الاجتماعى يبالغ فى أهمية العوامل الاجتماعية فى أداء اللغات وتطورها وتفاعلاتها (خطأ ن ٠ ى ٠ مار N. Y. Marr فى : « درس جديد فى اللغة » أو أن علم اللغة السوفيتى يبخس قيمة هذه العوامل ، كما فعل علم اللغة التركيبى ٠ وليس ثمة حجج علمية تؤيد الرجوع الى مثل هذه الآراء غير

الدقيقة التى لا يمكن الدفاع عنها ، مثل تلك التى عبر عنها كتاب « درس جديد فى اللغة » بما فيه من علم اللغة التركيبى • وعلى أساس الافتراضات المنهاجية والنظرية والأساسية التى ناقشناها ، نعرف علم اللغة الاجتماعى بأنه فرع علمى من فروع المعرفة ، الغاية منه ومكانته لا تنحصران فى نطاق العلوم اللغوية ، ولكنه موضوع متصل بفروع أخرى من فروع المعرفة ونابع منها •

ويعرض علم اللغة الاجتماعى السوفيتى تشكيلة من التعريفات لموضوع علم اللغات الاجتماعى • هذا العلم ، حسب تعريف من هذه التعريفات هو دراسة القوانين العامة ، وبخاصة القوانين ذات الصفة الاجتماعية التى تحكم أداء اللغات وتطورها وتفاعلها • بعبارة أخرى ، يضم المظهر اللغوى الاجتماعى لدراسة اللغات كل نطاق المسائل المتصلة بوصف كل الظواهر اللغوية التى يتحكم فيهـا تطور المجتمع ، وبالتأثير الاجتماعى على تفاعل اللغات ككل ، وعلى تفاعل العناصر اللغوية فى أداء كل لغة على حدة [٧٧ ص ٧] • وفى حين يقر أ • د • شفايتزر A. D. Shvitser هذا التعريف ، فانه يرى من الضرورى تكملته بذكر أن « مضمار البحث اللغوى الاجتماعى يتضمن كلا من دراسة تأثير العوامل الاجتماعية على الاستخدام الوظيفى للغة فى الاتصالات الشفوية ، وتحليل تأثير هذه العوامل على بنية اللغة نفسها ـ أى انعكاسها على بنية اللغة » (شفايتزر ، ١٩٧٦ ، ص ٦٩) • وكان كل هـذا حاضرا فى ذهننا حين كتبنا عن نطاق المسائل المتصلة بتوصيف كل الظواهر اللغوية التى يتحكم فيها تطور المجتمع ، وبالتأثير الاجتماعى على تفاعل اللغات ككل ، وعلى تفاعل العناصر اللغوية فى أداء كل لغة على حدة • وتساعد الاضافة التى أتى بها أ • د • شفايتزر على ايضـاح التعريف المقترح وتحسينه ، مثلما تفعـل أية اضافة وايضاح • ان الحياة الاجتماعية للناس ، وحياتهم الروحية ، والعالم الداخلى فى الفرد ، والطرق التى تؤثر بها العوامل الاجتماعية على أداء اللغات وتطورها وتفاعلها ، كل هذه الآشياء لا يمكن أن يدخل أى منها فى تعريف اللغة أو علم اللغة الاجتماعى • لهذا السبب فانه لا بد من مواصلة ايضاح تعريف علم اللغة الاجتماعى وتنقيحه •

والمفتاح لأى جدل فى مكانة علم اللغة الاجتماعى بين سائر علوم اللغة هـو العلاقـة بين علم اللغة الاجتماعى وبين علم اللغة التركيبى • يقول شـيمودانوف Chemodanov (١٩٧٥ ، ص ٥) :

يبدو أنه فى الامكان فى الوقت الحاضر التمييز بين قطاعين مستقلين نسبيا من علم اللغات باعتبارهما من عناصر هذا العلم : علم اللغات التركيبى ، وعلم اللغـات الاجتماعى ، فالأول يدرس أداء المكونات الرئيسية لبنية اللغة وتطورها ، ويعتبر نظاما نوعيا ، فى حين يدرس الثانى الاشتراطات الاجتماعية ، والوظائف الخاصـة بالأشكال الموجودة بالفعل ، وكذا الروابط بين اللغة والعمليات الاجتماعية ، واعتماد اللغة على هذه العمليات وانعكاسها على استخدام اللغة وبنيانها •

وفى رأينا أن الفكرة الرئيسية فى هذا التعريف قائمة على أساس سليم : أى انها فكرة تمييز واسع بين علم اللغات الداخلى ، وعلم اللغات الاجتماعى ، تؤيدها الاقتراحات التالية التى قدمها مؤلف هذا التعريف (شيمودانوف ، ١٩٧٦ ، ص ٦) : مع أن المظاهر الاجتماعية البنيوية لعلم اللغات تتعامل مع موضوع واحد بذاته ، فانها تعالج المادة بطرق مختلفة ، وتعرف مشكلات مختلفة ، وتستخدم وسائل مختلفة لحل هذه المشكلات • بل ان بعض المفاهيم ، مثل نموذج اللغة المختارة ، أو دراسة رموزها تختلف من فرع الى آخر فى علم اللغات • ومع ذلك فان هذين القطاعين من علم اللغات يكونان كلا لا يتجزأ ••

هذه الوحدة العضوية لجزءى علم اللغات قد تفككت بسبب محاولة تعريف حدود علم اللغات الاجتماعى ، وعلم الاجتماع اللغوى • وتؤدى هذه المحاولات أيضا الى تضييق مجال علم اللغات الاجتماعى ، فيفقد علم الاجتماع اللغوى جزءا من قدرته على تقصى العالم الداخلى لموضوع دراسته الانعكاس الوظيفى والمفاهيمى للعالم الخارجى (أى العوامل الاجتماعية ، والحياة الاجتماعية) على العالم الداخلى للغة (أى بنيتها الداخلية) • وفى الوقت نفسه يسبب التحديد الدقيق لمجال علم اللغات الاجتماعى ، وعلم الاجتماع اللغوى مشكلات خطيرة ، يمكن أن تؤدى الى الازدواج ، والى ضروب كثيرة من سوء الفهم • لذلك نرى أنه لا جدوى من تحديد نطاق كل من علم اللغات الاجتماعى ، وعلم الاجتماع اللغوى ، ومواجهة أحدهما بالآخر •

ويوجه علم اللغات الاجتماعىاهتماما خاصا بوضع نظرية عامة للبحث اللغوى الاجتماعى (ديشيرييف) ، ١٩٧٧ ، نيكولسكى ، ١٩٧٦ ، ستيبانوف ، ١٩٧٩ ، شفايتزر ، ١٩٧٦) ، بالمشكلات النظرية والعملية فى تطور وظائف اللغة الاجتماعية [١٠ ؛ ١٢ ؛ ١٣ ؛ ١٥] ، وبالازدواج اللغوى ، والتعدد اللغوى [٤١ ؛ ٤٤ ؛ ٦٠] ؛ وبالتعامل والإثراء المتبادل بين اللغات [٨] ، وبالصلات اللغوية (الباشسينكو Il' Yashchenko ، ١٩٧٠) ، فى حين يدرس سيتيانوف [٥٩] ، Siena (١٩٧٧) ، وزورافليف Zhuravlev [١٨] النظرية العامة لعلم اللغات الاجتماعى •

وقد ناقش اللغويون السوفيت لأول مرة فى عام ١٩٥٨ مشكلة تطور الوظائف الاجتماعية للغات ذات الأهمية الاجتماعية ، العلمية والعامة ، وهذى مشكلة قومية هامة عند كل بلد • وعلى ذلك فان علم اللغات فى جميع أنحاء العالم يهتم أكثر فأكثر بالجانب النظرى والعملى لتطور الوظائف الاجتماعية للغات العالم • وقد نشر لأول مرة فى العالم ، فى الاتحاد السوفيتى الأعمال الأساسية فى تطور الوظائف الاجتماعية للغات ، وتقدم هذه الأعمال بيانا قويا مقنعا للتجربة السوفيتية فى خصوص التطور الوظيفى للغات القومية [١٥] • وعلى أساس التعميمات النظرية لهذه التجربة توصف الوظائف الاجتماعية للغة بأنها مظاهر نوعية لوظيفة اللغة الاخبارية •

وثمة عدد كبير من الأعمال كرست لدراسة مختلف أنواع الازدواج اللغوى ، منها الازدواج اللغوى القومى الروسى ، وله أهمية اجتماعية خاصة • ويشتغل

اللغويون الاجتماعيون السوفيت أيضـــا فى تطوير طرق لبحث الازدواج اللغوى [٣٧] ٠ ومع ذلك لم يجر حتى الآن عمل كاف فى طرق البحث اللغوى الاجتماعى ، والعلاقة المتبــادلة بين وظائف اللغة والمجـــال الاجتماعى . وتصـــنيف الوظائف الاجتماعية ٠

الجوانب الرئيسية للبحث اللغوى الاجتماعى :

ترتبط أهم فروع علم اللغات الاجتماعى بالجوانب الرئيسية للبحث اللغوى الاجتماعى ٠ ويشكل علم اللغات الاجتماعى قسما خاصا من أقسام المعرفة ٠ ولكنا نعرف جميعا أن كل مجالات النشاط الانسانى ، وكل مجالات الحياة الاجتماعية تنعكس فى اللغة ٠ وعلى ذلك فان علم اللغات الاجتماعى يرتبط بكل مجالات النشاط الانسانى ، والمشكلات اللغوية الاجتماعية هى بالتالى معقدة ومتنوعة ٠ وتتطلب طبيعة هذه المشكلات تقسيمها الى قسمين : المشكلات الأساسية ، بالقسم الأول ، وهى مشكلات لغوية اجتماعية ٠ أما القسم الثانى فيضم مجموعة معقدة من المشكلات التى يعالجها اللغويون الاجتماعيون المشتغلون مع ممثلين من فروع أخرى من فروع المعرفة ٠

نرى من هذا أن علم اللغات الاجتماعى السوفيتى ينقسم الى الفروع الآتية : (أ) علم اللغات الاجتماعى العام (النظرى) ، (ب) علم الاجتماع اللغوى المتزامن ، (ج) علم اللغات الاجتماعى المستقبلى ، (د) علم اللغات الاجتماعى المتطور مع الزمن ، (هـ) علم اللغات الاجتماعى التطبيقى ويتضمن البحث اللغوى الاجتماعى التجريبى (و) المشروعات اللغوية الاجتماعية النوعية : دراسة فرع معين من علم اللغات الاجتماعى مرتبط بمظهر معين من مظاهر استخدام اللغة ، (ز) علم اللغات المقارن ، ويعالج اصطناع لغات واستخدامها ٠

ومهام علم اللغات الاجتماعى العام (النظرى) هى : دراسة القواعد الوجودية لعلم اللغات الاجتماعى ، واثبات الغرض منه ومنهاجه ، ووضع نظرية عامة له . انشاء جهاز فكرى ، وطرق للبحث اللغوى الاجتماعى ، تعريف مكانة علم اللغات الاجتماعى بين سائر فروع علم اللغة ، دراسة الموضوعات التى تربط علم اللغات الاجتماعى بغيره من العلوم ، وحل المشكلات المركبة لعلم اللغات الاجتماعى ٠

ولا مجال هنا لتوصيف كل فروع علم اللغات الاجتماعى ، فقد نوقشت بمزيد من التفاصيل فى رسالتى لعام ١٩٧٧ [١٦ ، صفحات ٣٤١ ــ ٦٣] ٠

وتجرى الآن فى الاتحاد السوفيتى بحوث فى معظم فروع علم اللغات الاجتماعى المذكورة بعاليه ، ويوجه اهتمام خاص بالمشـكلات اللغوية الاجتماعية العـــامة (النظرية) ، والمتزامنة ، والتطبيقية ، والمستقبلية ٠ وقد بدأنا فقط بأن نكرس دراسات خاصة لعلم اللغات الاجتماعى فى الماضى ٠

السياسة اللغوية ، وتطور العلاقات القومية :

من المعروف أنه قبل أن ينجح الاتحاد السوفيتى فى تحقيق سياسة لغوية ، كان الكثير من اللغويين يعتبرون هذا العمل مستحيلا ، وحتى ف ٠ دو سوسير F. de Sanssure لم يسلم بامكانية تنفيذ سياسة لغوية ، تنفيذا ناجحا ٠ وهناك كثير من بلاد العالم تدرس فى الوقت الحاضر المشكلات النظرية والعملية فى السياسة اللغوية ٠ وقد أسهم الاتحاد السوفيتى بنوع ٠ خاص بقدر وافر فى هذا المجال ٠ ونحن نفترض أن السياسة اللغوية باعتبارها تحقيقا لأهداف وأغراض ايديولوجية معينة يمكن أن تؤثر فى عناصر اللغة على مختلف مستويات بنيتها الداخلية (فولوشينوف Voloshinov ، ١٩٢٩) ٠ ومع ذلك تمارس الايديولوجية والسياسة اللغوية تأثيرا قويا بنوع خاص فى مجال حرية اللغة ، وأدائها وظيفتها ، ونموها دون معوقات ، وكذا على مجال الوظائف الاجتماعية للغة ٠ ويؤكد بعض المؤلفين بحق أن فكرة « الايديولوجية » تقابل المصطلح التقليدى « السياسة اللغوية » (خوبشاندانى Khubchandani ، ١٩٧٧ ، ص ٣٣) ٠

وقد درست مشكلات اللغة والايديولوجية فى الاتحاد السوفيتى (فولوشينوف ، زلوكتنكو Zhluktenko ، ١٩٨١ ، كريوشكوفا Kryuchkova [٢٨ : JBPYA ١٩٨٣) ٠ وفى بلاد أخرى (Sprache unr Ideologie [٨٤]) ، وكريس Kress ، (هودج Hodge ١٩٧٩) ٠ وفى بلدنا ، بذل اهتمام كبير ، وسوف يستمر هذا الاهتمام بتنفيذ سياسة لينين اللغوية القومية ٠ وكرست أعمال كثيرة لهذه المشكلة : « قوانين تطور اللغات المكتوبة عند شعوب منطقة الاتحاد السوفيتى ، فى العهد السوفيتى [١٩ ، ٢٠] ، « قوانين تطور اللغات المكتوبة عند شعوب منطقة الاتحاد السوفيتى فى العهد السوفيتى (١٩٦٩ ، ١٩٧٣) ، الخ ٠ ونوقشت على نطاق واسع مسائل خاصة فى أعمال فلسفية (فيدوسيف Fedoseev [٦٥] ، اليشيف Ii'ichev [٢١] ، كالتاخشيان Kaltakhchyan ، ١٩٧٦) ، وتاريخية (كوليشنكو Kulichenko [٢٩]) ٠

وقد أدت أرض السوفيت الكثير لدراسة وتطوير اللغات القومية ، كما يشهد بذلك الأعمال الآتية ؛ بين أعمال أخرى : « قوانين تطور اللغات المكتوبة عند شعوب منطقة الاتحاد السوفيتى فى عهد السوفيت » (١٣) ؛ « لغات شعوب الاتحاد السوفيتى » فى خمسة أجزاء (١٩٦٦ ــ ٦٨) ؛ « تطور اللغات المكتوبة عند شعوب الاتحاد السوفيتى فى عهد السوفيت ١٩٦٥ مسائل فى تطور اللغات المكتوبة عند شعوب الاتحاد السوفيتى فى عهد السوفيت(١٩٦٤) ؛ أ٠ك٠ بيلودد I.K. Beloded « نظرية لينين فى بناء اللغة القومية فى مجتمع اشتراكى » (١٩٧٢) ، ى٠د٠ ديشيريف « قوانين تطور اللغات وتفاعلها فى مجتمع سوفيتى » (١٩٦٦) م٠م٠ايزائيف M. M. Ixev بناء اللغة » (١٩٨٠) ، ك٠م٠ موزاييف K. M, Musaev « أبجديات شعوب الاتحاد السوفيتى » (١٩٦٥) ٠ وتعالج هذه الأعمال المسائل

الأساسية في التطور الوظيفي والبنيوي المشترك في لغات شعوب الاتحاد السوفيتي.

والبناء اللغوي في الاتحاد السوفيتي وارتباط تطور اللغات القومية بتطور الثقافات القومية هو موضع آخر لاهتمام اللغويين السوفيت : « اللغة القومية والثقافة القومية » (١٩٧٧) ، « العلاقة المتبادلة بين تطور الثقافات القومية وتطور اللغات القومية » (١٩٨٠) ، الخ . وأهم سمة لهذه الأعمال وغيرها ؛ التي درست فيها مختلف جوانب العلاقة المتبادلة بين الثقافة واللغة هي دراسة تطور الثقافات القومية على أساس مختلف اللغات القومية (اللغات الأم) . وفيما يلي أمثلة أخرى لهذه الدراسات : « العلاقات المتبادلة والتفاعلات في تطور الثقافات واللغات لدى شعوب الاتحاد السوفيتي » (١٩٧٦) ، كوستوماروف Kostomarov (١٩٧٣) .

وكان الاتحاد السوفيتي أول من أجرى دراسات جماعية لكل جوانب عمليات التطور في الاتصالات الجماهيرية بلغات شعوب الاتحاد : « اللغة في مجتمع اشتراكي متقدم » ، « المشكلات اللغوية في تطور الاتصالات الجماهيرية في الاتحاد السوفيتي » (١٩٨٢) ، « المشكلات اللغوية الاجتماعية في أداء نظام الاتصالات الجماهيرية في الاتحاد السوفيتي » (١٩٨٣) ، س.أ. تريسكوفا S. I. Treskova « أداء الاتصالات الجماهيرية عند شعب جمهورية كاباردينو البلكاري السوفيتية الاشتراكية المستقلة » (٦٢) وأعمال أخرى .

وفي الوقت الحاضر يعمل أخصائيون في هذا الحقل في حل المشكلات اللغوية الاجتماعية ، من قبيل تنفيذ السياسة اللغوية في كل مجالات التعليم : استخدام الازدواج اللغوي الروسي في التعليم السوفيتي ، الابتدائي ، والثانوي ، والعام ، والثانوي التخصصي ، والعام ؛ والمهني : (« قوانين تطور اللغات المكتوبة لدى شعوب الاتحاد السوفيتي ؛ في عهد السوفيت » ١٩٧٦ ؛ « انشاء وتطوير الازدواج اللغوي في المدارس غير الروسية » ١٩٨١ ، « تطور اللغات القومية من خلال أدائها في مجال التعليم العالي » ، موسكو ١٩٨٢ ؛ . وقد نوقش في مطبوعات اليونسكو تطور التعليم بلغات شعوب الاتحاد السوفيتي . والسمة الأكثر تميزا في نظام التعليم السوفيتي هي استخدام الازدواج اللغوي ؛ والتعدد اللغوي على نطاق واسع . ويؤدي في مجال علم اللغات الاجتماعي أعمال نظرية وعملية ، وبحوث ميدانية . ويدرس علماء السوفيت مشكلات علم اللغات الاجتماعي في البلاد الأخرى مثال ذلك : ف.ن. يارتسيفا U. U. Yartseva (٧٤) : « المشكلات اللغوية الاجتماعية في البلاد النامية » (٦٠) ، « حالة اللغة في بلاد آسيا وأفريقيا » (٧١) ، « السياسة اللغوية في البلاد الأفرو أسيوية »(٧٠) ،م.م. جوخمان M. M. Gukhman (٩) م.ف. سوفرونوف M. V. Safronov (٥٧) ، س.ف. نيفيروف S. V Neuverov (٣٨) .

وقد حل بلدنا مشكلات لغوية اجتماعية معقدة متعلقة بتطور العلوم الاجتماعية والطبيعية والتقنية في لغات جمهوريات الاتحاد . من هذه المشكلات مشكلة

المصطلحات · ولدى جمهوريات الاتحاد كلها ، والجمهوريات المستقلة ، والمناطق المستقلة لجان حكومية للمصطلحات ، أسـهمت بقدر كبير فى مهمة دائمة ، مهمة ابتكار نظم للمصـطلحات فى مختلف فروع العلم · ويتطلب هذا العمل اسهـام اللغويين ، وعلماء اللغة والاجتماع ، والاخصائيين فى فروع العلم والتكنولوجيا المتصلة بموضوع اللغة ، وصنف أكثر من ثمانين قاموسا للمصطلحات بلغة الفيرغيز التى وضع لها شكل كتابى فى عام ١٩٢٤ فقط وللغة الجورجية القديمة أكثر من مائة قاموس بلغة واحدة أو لغتين فى فروع العلم المختلفة · ويوجه اهتمام كبير بمسائل المصطلحات النظرية والعملية (كوليباكين Kulebakin ، ١٩٦٨ ، كانديلاكى Kandelaki (٢٣) ، اكولينكو Akulenko (٤) · كذلك يدرس علماء اللغة الاجتماعية السوفيت اللغـة الروسـية على أنهـا لغـة الشعب الروسى القومية ، ولغة مشتركة للقوميات السـوفيتية ، وعلى أنها احدى اللغات الدولية المتطورة بدرجة كبيرة ، واحدى اللغات الرسمية فى الأمم المتحدة ، وتتضمن أعمالهم الكثيرة فى هذه الموضوعات : « اللغة الروسية والمجتمع السوفيتى » ، « مفردات اللغة الروسـية الحديثة » (٥١) ، « صـورة احصائية للغة الروسـية » (٥٢) ، فينوجرادوف Vinogardov (٢٥) كريسين Filin (١٩٦٧) ، كوستوماروف Kastomarov (٢٥) · كريسين Krysin (٢٧) ، بروتشينكو Protchenko (٣٩) ·

تنظيم البحث اللغوى الاجتماعى فى الاتحاد السوفيتى

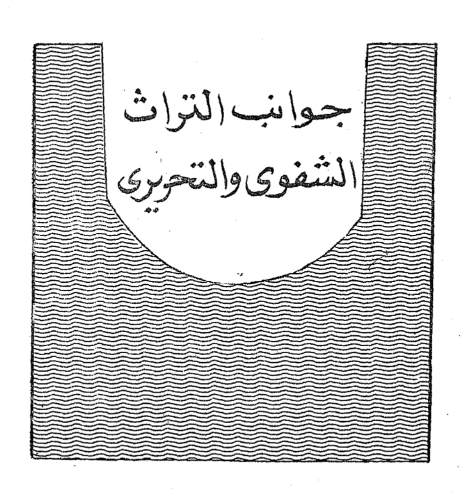
بسبب طبيعة دولة السوفيت من حيث تعدد القوميات واللغات ، وبالنسبة لكمية العمل الهائلة المستخدمة فى تطوير اللغـات القومية وتدريسها ، تبذل الدولة اهتماما كبيرا بتنظيم البحث اللغوى الاجتماعى ، وكذا الاجراءات العلمية والادارية فى هذا الخصوص ·

وفى معاهد البحوث اللغوية التابعة لأكاديميـة العلوم فى الاتحـاد السوفيتى ، وأكاديميات العلوم فى جمهوريات الاتحاد ادارات وأقسام ومجموعات تعالج المشكلات اللغوية الاجتماعية · وهناك منذ عام ١٩٦٨ ادارة لعلم اللغات الاجتماعى بأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتى ، تسـهم بقدر كبير فى البحوث اللغوية الاجتماعية ، النظرية منها والتطبيقية ، وتنظم محاضرات وندوات ولقاءات ، اتحادية واقليمية لمناقشة المسـائل اللغوية الاجتماعية · وتتولى هذه الادارة أيضـا تدريب المشتغلين بعلم اللغات الاجتماعى · وهناك ادارات أخرى تعالج المشكلات اللغوية الاجتماعية، منها على سبيل المثال معهد اللغة الروسية التابع لأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتى ويتولى بحثا قيما فى عدد من المجالات ، وبه شعبة تعالج مشكلات من قبل استخدام اللغة الروسية كلغة مشتركة لدى شعوب السوفيت " واللغة الروسية والمجتمع السوفيتى " وأداء اللغة الروسية فى جمهوريات الاتحاد » واللغة الروسية كوسيط للاتصالات الجماهيرية ، والدراسـة اللغوية الاجتماعية لنظـام المفردات اللغوية

ومدلولها . ويضم معهد الدراسات الشرقية التابع لأكاديمية العلوم فى الاتحاد السوفيتى قسما لعلم اللغات وهناك معاهد مماثلة للبحوث فى الكثير من جمهوريات الاتحاد ، والجمهوريات المستقلة ، لها إدارات وأقسام ومجموعات خاصة بعلم اللغات الاجتماعى ، وتهتم أساسا بالمسائل اللغوية الاجتماعية المحلية . وتزود الجمهوريات بمعلومات قيمة فى هذه المسائل . وفى الوقت نفسه تجرى بحوث نظرية عامة فى دور التعليم العالى والمعاهد الأكاديمية . والمجلس الأعلى لأكاديمية علوم الاتحاد السوفيتى مسئول عن تنسيق بحوث الاتحاد فى كل نواحى « قوانين تطور اللغات القومية فى نطاق تطور الأمم الاشتراكية » بالاشتراك مع معهد علم اللغات ، ومعهد اللغة الروسية التابع لأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتى . ويقدم علماء اللغة وعلماء اللغة والمجتمع مساعدتهم فى تنفيذ البرنامج الدولى الخاص « اللغات القومية فى المجتمعات الاشتراكية المتقدمة » .

وفى الوقت الحاضر يتولى علماء اللغة والمجتمع وضع الخطط للمرحلة الهامة القادمة فى البحث اللغوى الاجتماعى . وقد تم عمل جماعى بعنوان « تأثير لغات شعوب الاتحاد السوفيتى على اللغة الروسية » . ونحن نخطط لدراسة « منهاجية وطرق البحث اللغوى الاجتماعى » ، و « تأثير العوامل الاجتماعية على تطور اللغة » و « علم اللغات الاجتماعى التطورى » : وثمة مشروعات لبحوث لغوية اجتماعية أخرى ، ما زالت فى مرحلة التخطيط . ويسرنا أن نسهم فى العمل مع علماء اللغات والمجتمع فى بلاد أخرى .

ملاحظة : العناوين المشار اليها فى النص ذكرت أساسا باللغة الانجليزية . ولسوء الخط لا توجد كل المراجع فى القائمة المثبتة أدناه ، ولم يكن فى الامكان أخذ رأى المؤلف فى العديد من المراجع غير المذكورة قبل صدور هذا العدد . وتوضح الأرقام المدونة بين علامتين مربعتين [ ] المراجع المثبتة فى القائمة ، وثمة مراجع أخرى تميزت بذكر سنة النشر فقط .



بدأ علماء الاجتماع اللغويون وعلماء اجتماع اللغة ـ أعنى اللغويين وغيرهم من علماء اجتماعيين يقولون بدراسة اللغة فى ضوء البيئات الاجتماعية ـ بالتركيز على النصوص المنطوقة والمكتوبة وأشكالها واستعمالاتها عبر البيئات . ويقارن علماء اجتماع الدراسات اللغوية الذين يتناولونها فى مضمونها الواسع والذين يركزون على اللغة والتخطيط لمحو الأمية على المستويات القومية انتشار الأنماط المختلفة للنظم الكتابية والاستخدامات اللغوية عبر مجموعات وشعوب ضخمة ، ودراسة تخطيط وتنفيذ وتنسيق وتقييم برامج اللغة . من جهة أخرى فان علماء اجتماع الدراسات اللغوية بمضمونها الدقيق يركزون على التفاعلات المباشرة فى مجموعات صغيرة داخل نطاق الثقافات والمؤسسات والمواقف . على أن كلا الفريقين من علماء الاجتماع اللغويين المعاصرين من النمطين قد ابتعدا تماما عن فحوى العبارة الشائنة التى قدمها بلومفيلد (١٩٣٣) القائلة « ان الكتابة ليست لغة ، بل هى مجرد طريقة لتسجيل اللغة بواسطة علامات مرئية » واستفاد أيضا الى حد بعيد من التركيز عبر الفروع

بقلم : شيرلى برليس هيث

أستاذة مساعدة للأنثربولوجيا والدراسات اللغوية بمدرسة التربية بجامعة ستانفورد باستانفورد بكاليفورنيا ٩٤٣٠٥ • وقد قامت بنشر العديد من البحوث حول الاستخدامات الثقافية الشاملة للغة المنطوقة والمكتوبة والسياسات اللغوية •

ترجمة : يوسف ميخائيل أسعد

ماجستير فى التربية وعلم النفس وعضو اتحاد الكتاب • له مؤلفات وترجمات كثيرة •

المعرفية على أشكال ووظائف الاتصال الشفوى والتحريرى • ويجد علماء الاجتماع اللغويون أن اهتماماتهم قد ارتبطت اليوم بغيرهم الذين يقومون أيضا بفحص العلاقات القائمة بين الاستعمالات المكتوبة والشفوية للغة وتركيباتها ، وهم الأنثروبولوجيون وبخاصة علماء الفولكلور وعلماء الأنثروبولوجيا الاجتماعيون ، وعلماء النفس المعرفيون ، والمؤرخون الاجتماعيون ، ومحللو الأحاديث ، وعلماء لغة النصوص ؛ وأصحاب النظريات الأدبية •

ولقد أضاف علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعيون الى المجموعات التى جمعها علماء الفولكلور المتعلقة بالنصوص ، وتقييمات المجتمعات لهذه النصوص ، سياقات الشعر المنطوق ، والخطابة واستخدام الأمثال والأحاجى عبر الثقافات المتباينة • وتؤكد دراساتهم الأدوار المختلفة التى تلعبها الاشكال الشفوية للمعرفة المنقولة بالمجتمعات ذات التنظيمات الاجتماعية المختلفة والأنماط الثقافية • كما توضح الطريق التى تندمج بها أشكال معرفة القراءة والكتابة فى شبكات الاتصال لدى المجتمعات التى كانت فى

السابق شفوية بشكل أساسى • ولقد أثار المؤرخون الاجتماعيون أسئلة حول النتائج الاجتماعية لتعليم القراءة والكتابة والامتداد بها ، وهم يناقشون فى الغالب المفاهيم التى اكتسبت قدسية بسبب قدمها والمتعلقة بالآثار المفيدة لمعرفة القراءة والكتابة ، سواء للأفراد أم للمجموعات • والواقع أن علماء اللغة المتخصصين فى دراسة النصوص ومحللى الأحاديث وأصحاب النظريات الأدبية قد استحثوا أيضا علماء اللغة للنظر مرة أخرى فى العلاقات القائمة بين النص المدون وبين استجابة القارىء ، وقد أثاروا قضية مركزية خاصة بالدراسة اللغوية والأنثروبولوجية للغة وهى : الى أى حد تختلف الابانات المنطوقة والمكتوبة لنفس المعلومات فى الصيغة اللغوية ، وفى معايير الملاءمة وفى الحفظ بالذاكرة بين متلقى المعلومات ؟ ويقوم علماء النفس المعرفيون بفحص الأداءات الشفوية للوقوف على ما يمكن أن توحى به من أنماط تنظيم الذاكرة البشرية• وجميع هذه الخيوط الراهنة فى جوانب التراث الشفوى والكتابى قد تساعد عـلى تقريب علماء الاجتماع اللغويين أكثر فأكثر مما هو مطلوب لوضع نظرية متسقة حول القراءة والكتابة « سوف تقوم بالقاء الضوء على مكانة اللغة المكتوبة ، سواء فى علاقتها بأشكال اللغة المنطوقة أم فى علاقتها بوظائف الاتصال بالمواقع الاجتماعية المختلفة فى ثقافتنا ، (ستبز ، ١٩٨٠) • ومعظم علماء الاجتماع اللغويين اليوم سوف يضيفون الى ذلك أننا يجب أن نستهدف كمثل أعلى بلوغ هذا الهدف عبر الثقافات المتباينة ، وهو ما سوف يتأتى عن البحوث التضامنية بين العديد من ميادين العلوم الاجتماعية المهتمة بأشكال التراث الشفوى والتحريرى •

وهذا المقال ينبنى على نظرة مؤداها أن علماء الاجتماع اللغويين بمقدورهم ـ بل من واجبهم ـ أن يفيدوا بقدر أكبر من العلماء الاجتماعيين الآخـرين فى دراستهم للأبنية والاستخدامات اللغوية الشفوية والمكتوبة ، فاذا هم فعلـــوا ذلـــك ، فانهم يستطيعون تحسين أوصافهم وتحليلاتهم لأنماط الأعراف الشفوية والتحريرية المتواكبة بعضها مع بعض ، والمتواكبة مع الملامح الاجتماعية الأخرى • واذا ما تم الأخذ بهذا الاتجاه ، فان المدى الكامل للغة منطوقة ومسموعة ، ومقروءة ومكتوبة فى السياقات الاجتماعية الثقافية ، سوف يصير البؤرة لانتباه الباحثين • ولكن دعنا نقوم بفحص الفروض والنتائج والطرائق السابقة المتعلقة ببحوث محو الأميـــة ثم نقترح بعض المسارات الجديدة والاسهامات الممكنة لبحوث محو الأمية التى يتم تصورها على هذا النحو فى ضوء المعرفة الاجتماعية العلمية • ويمكن تصنيف البحوث السابقة بيسر تام فى ثلاثة أنماط : نمط يتعلق بالدرجة الأولى بتدريس القراءة والكتابة ، ونمط قام بفحص السياقات الاجتماعية لاستعمالات اللغة الشفوية والتحريرية ، ونمط ثالث تناول الجوانب المعرفية واللغوية والعلاقات بين الكلام والكتابة •

تدريس محو الأمية

ظل العلماء الاجتماعيون ومدرسو محو الأمية حتى وقت قريب جدا يصفون محو الأمية فى عبارات أدائية واضافية واستعاضية : فالقراءة والكتابة أداة لتحصيل المعرفة

وللتحول الاجتماعى الاقتصادى ، وأيضا فان المهارات اللغوية المكتوبة المكتسبة حديثا تكمل أو تحل محل العادات اللغوية الشفوية • أما الدراسات المتعلقة بمحو الأمية خلال معظم القرن العشرين فقد كانت تقييمية تقيس الدرجة التى استطاعت برامج معينة ، سواء فى نطاق التعليم الرسمى أم غير الرسمى أن تمكن الأميين السابقين من احراز مهارات فى القراءة والكتابة • ولقد كان التركيز على هذا التحصيل قصير الأجل في جانب كبير منه ، وكان الباحثون فى النادر فقط يتابعون مدى الاحتفاظ بعادات القراءة والكتابة والامتداد بها عبر فترة أطول ، سواء بالنسبة للأفراد أم المجتمعات •

أما النظرة الى محو الأمية باعتبارها المفتاح المؤدى الى نمو الفرد والمجتمع فقد سادت برامج التعليم الرسمى وغير الرسمى حول العالم خلال معظم القرن العشرين • والواقع أن نظم الدراسة الرسمية قد نشرت القراءة والكتابة بين الجماهير بأوربا والولايات المتحدة خلال الفترات التى اتسع خلالها نطاق التصنيع والتمدن بسرعة واتبعت الشعوب النامية نمطا مماثلا خلال القرن العشرين اذ أخذت تربط فيما بين التدريس الرسمى ومحو الأمية وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية • وقامت كثير من شعوب أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا بانشاء نظم تربوية أولية على نطاق واسع ، وأرست قواعد محو الأمية كنقطة انطلاق مبدئية نحو مصفاة أضيق للالتحاق بالتعليم الثانوى والأعلى من الثانوى • وتكمن خلف هذه البنيات التعليمية وجهة النظر القائلة ان القراءة والكتابة يفيان « بالحاجات الأساسية لتحقيق رفاهة الفرد وتحسين حالته الاقتصادية وكفاءته المدنية » (نيجس ، ١٩٦١) • ولقد أيدت منظمات الدعم الدولية وأيضا الهيئات التى تتخطى الحدود القومية هذه النظرة ، وذلك بما عبرت عنه شفويا وكتابة بصدد محو الأمية من أنها وسيلة يعجل بها الأفراد والجماعات تحصيلهم للمعرفة ، وقدرتهم على المساهمة فى زيادة الانتاجية والتصنيع ، والمشاركة بطريقة غير رسمية فى التغيير الاجتماعى والسياسى •

ولقد أنتجت كل من المنظمات القومية والدولية مواد عملت على نشر هذه الآراء وأيضا نشر ممارسات معينة فى التدريس فى نطاق الشعوب وحول العالم • ولقد أرست قواعد تعليم القراءة والكتابة على أساس تجزىء مهارات القراءة والكتابة الى مقومات صغيرة متمايزة لتحقيق أهداف التدريس • وسيطر المفهوم المتعلق بمراحل ومستويات المهارات التى اعتبرت ضرورية فى تعلم القراءة والكتابة على خلفية فكر واضعى الكتب المدرسية وواضعى الكتاب الأول لتعليم مبادىء القراءة والكثير من مناهج التدريس • فاولئك الراغبون فى أن يتعلموا مبادىء القراءة كانوا يوجهون خلال تعلمهم على أيدى المدرسين وبواسطة المواد التى كانت تؤكد أن المقبلين الجدد على تعلم القراءة ، سواء كانوا أطفالا أم راشدين ، يجب أن يمروا خلال خطوات ومراحل معينة من المهارات حتى يتم لهم محو أميتهم ، وذلك بالمرور من الحروف الى مستوى الكلمات ثم الى الجمل ثم الى الكتاب الأول لتعلم القراءة • فكان التركيز منصبا على الكلمة المكتوبة ، وذلك بانتاجها والوقوف على قوتها

فى تمثيل المعنى رمزيا ، ولم يلتفت تقريبا الى سياقات القراءة أو الى مدى المهارات أو المعرفة المحصلة من خلال تناول النص المكتوب بالمناقشة والافادة من المعلومات المتضمنة ٠

وبحلول عام ١٩٦٤ ظهرت الحاجة الى توفير المعلومات حول العلاقة بين معرفة القراءة وبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك عندما بدأ الاجتماع العام لليونسكو برنامجه التجريبى العالمى لمحو الأمية الممتد الى خمس سنوات ٠ وبدأ أولئك المهتمون تاريخيا بالدرجة الأولى بتدريس القراءة والكتابة بالنظر بتدقيق فى آثار اكتساب المجموعات والأفراد بالأقطار النامية القدرة على القراءة والكتابة : فالقراءة والكتابة يجب أن تؤديا الى توفير الفرص المتزايدة لتحصيل معلومات أكثر ، والى تدرب أفضل على العمل ، والى فهم أفضل للبيئة ٠ ولكن هل أفاد أولئك الذين أمحت أميتهم بالفعل بمهاراتهم الخاصة بالقراءة والكتابة فى تحقيق هذه الأهداف أو أية أهداف أخرى ؟ لقد تناول هذا السؤال مؤتمر برعاية اليونسكو فى عام ١٩٦٤ لفحص أثر محو الأمية للكبار فى اثنتين وستين دولة ، وأشارت النتائج الى أن الاهتمام المتزايد بالاستيعاب يجب أن يصاحب برامج محو الأمية التى ركزت جهدها قبلا بالدرجة الاولى على تحصيل المهارات القرائية والكتابية ٠ أما وكالة التنمية الدولية (A/D) بادارة الدولة بالولايات المتحدة ، فقد عقدت مؤتمرا خاصا فى عام ١٩٦٤ لمدارسة « المكانة الحقيقية لعمل محو الأمية فى السياق الكلى للتنمية القومية » (هايز ، ١٩٦٥) ٠ وأصدر هذا المؤتمر العديد من القرارات التى تثير الشك حول النتائج المتعلقة بمجرد تعلم مهارات القراءة والكتابة ٠ فلقد بدا أن الكثير من برامج محو الأمية تعلن عن وعود لا تتحقق سواء للأفراد الباحثين عن مزايا اقتصادية ، أم للشعوب التى تكافح من أجل تحقيق تنمية سياسية واقتصادية ٠ وأوصى المؤتمر بأن يأخذ المخططون فى اعتبارهم أن يكون الهدف الأساسى لمحو الأمية هو تهيئة الطريق أمام المتعلم للاستمرار فى التعلم ٠ فعلى المتعلمين أن يبلغوا « مستوى الاعتماد على النفس فى التحصيل » قبل أن يكون تعلم القراءة والكتابة بقصد الحصول على فوائد اقتصادية أو معرفية أو اجتماعية ، سواء للفرد أم لتنمية الأمة سياسيا أو اجتماعيا / اقتصاديا (هايز ، ١٩٦٥) ٠

أما الفترة الواقعة منذ أواسط الستينيات ، فقد شاهدت اعادة اختبارات متعددة لعمليات ونتاجات تدريس محو الأمية ٠ وبحلول السبعينيات فان الشعوب المتقدمة وبخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اعترفت بأن الافادة الوظيفية من مهارات القراءة والكتابة لدى الملايين فى نطاق شعبيتها كانت أقل ما يمكن ان كانت ذات قيمة على الاطلاق ٠ والأفراد بكل الشعبين الذين أتموا التعليم الثانوى لم يحتفظوا بمهارات قرائية وكتابية كافية لقراءة وأداء المهام اليومية الأساسية ، كما أنهم لم يتمكنوا من التعبير تحريريا بكتابة مسهبة متسقة بعضها مع بعض ٠

أما العمليات المسلم بها قبلا المتعلقة بتعلم القراءة والكتابة فى مواقف مجردة من السياق ؛ فقد خضعت للاختبار ٠ وصار « محو الأمية الوظيفى » هو اللفظ الذى يستعمله اليونسكو لتحويل تدريس مهارات القراءة والكتابة الى بؤرة سياقية مكثفة ٠

فوظائف محو الأمية ـ وبالتالى السياقات التى يجب أن ينهج محو الأمية وفقها ـ قد لقيت تأكيدا فى كثير من برامج محـــو الأمية بالشعوب الناميــة ابتداء من أوائل السبعينيات • واستحالت البؤرة الى شخصية الأمى « فى سياق مجموعة فى علاقتها ببيئة معينة ، مع أخذ التنمية فى الاعتبار » (البرنامج الدولى التجريبى لمحو الأمية ، ١٩٧٣) • وهذه النظرة الجديدة الى الأمية حملت معها اتجاها تكامليا ، يقوم بالربط فيما بين القراءة والكتابة وبين التدرب على المهارات المهنية بقصد الافادة منهما فى تصنيع وتحديث الزراعة وغيرها من وسائط الانتاج • وظلت الأهداف كمـا هى ، أعنى تحسين فرص التحول الفردى الاجتماعى الاقتصادى والمساهمة فى التنميـــة القومية ، ولكن التأكيد الجديد كان منوطا باستيعـــاب القراءة والكتـــابة وأيضا بالتحصيل (جورمان ، ١٩٧٧) • وصار الهدف الآن هو تمكين من أمحت أميتهم حديثا من تطبيق معرفتهم فى نطاق بيئاتهم ، وبالتالى الابطاء من السرعة المتزايدة التى يترك بها الناس المناطق الريفية للهجرة الى المراكز الحضرية •

وثمة علماء قليلون قاموا بفحص مدى استيعاب مهارات القراءة والكتابة التى درست لهم فى برامج محددة • فنجد أن روى وكابور (١٩٧٥) على سبيل المثال قد قاما بتتبع ٦٣٠ دارسا بالريف والحضر ، ذكورا واناثا ، كانوا قد انتهوا من دراسة برنامج محو أمية أساسى فى لوكاناو بالهند فيما بين عامى ١٩٥٨ ، ١٩٦٦ ، ودرسا العلاقة بين استيعاب القراءة والكتابة وبين خمسة وعشرين متغيرا مستقلا ، وذلك باستخدام أساليب ترابطية متعددة • ووجدا أن الوقت قد مر منذ انتهاء الدراســات بينما كان حجم الأسرة فى ترابط سلبى بالنسبة لجميع العينات ، وأن عدد الجولات خارج لوكناو وأبعد مسافة تم الرحيل اليها قد أظهرت أكبر معامل ارتباط ايجابى مع استيعاب القراءة والكتابة • وفى المناطق الريفية ، نجد أن هؤلاء الذين أحرزوا مهارات قراءة وكتابة كافية لكتابة خطاب ولقراءة احدى الصحف والكتب ، فقد كان هؤلاء الذين استوعبوا تعلمهم للقراءة والكتابة أفضل من غيرهم ، ويفترض أن ذلك قد تم لهم جزئيا من خلال التدريب الذى تلقوه للاضطلاع بتلك المهام لأنفسهم ولغيرهم فى مسارات حياتهم اليومية • ولم يتضح أن للجنس أو للسن أى عامـــل فارقى فى استيعاب القراءة والكتابة • وفى العينات الحضرية فان الدافع نحو التقدم الى الامام ونحو تنمية الذات ، والتحمس لاحراز تقدم مهنى بالنســبة لأكبر الأطفال الذكور ، كانا أفضل مؤشرين تنبؤيين لاستيعاب القراءة والكتابة ، بيد أن الباعث لم يكن عاملا كافيا بين العينات الريفية • فهناك كانت أفضل المؤشرات التنبؤية هى عدد الكتب التى تمت قراءتها ، وكمية الاستماع أو مشاهدة أجهزة الاعلام ، وامتلاك راديــو أو ترانزستور ـ وهى مثيرات مباشرة أفضل من المكافآت المؤجلة • وكذا فان المدارس الريفية قد احتلت مكانتها البارزة فى التدريب الفعال ، وهى التى بدا أنها توفـــر مستوى أعلى من استيعاب التعلم عن مدارس الحضر • وثمة دراسات مماثلة فى الهدف ، ولكنها نادرا ما كانت شاملة قد أنجزت على أيدى علماء اجتماع ريفيين ومخططين لغويين فى محاولة لتقييم أثر برامج محو الأمية فى تحقيق التغير الاجتماعى بالقرى • وأكدت

تلك البحوث على ثلاثة عوامل رئيسية فيما يتعلق باستيعاب القراءة والكتابة : الروابط الحميمة الضرورية بين اللغة وبين التخطيط لمحو الأمية ، أهمية توفير الفرص للاستعمال الشفوى للمعرفة المكتسبة من خلال محو الأمية ، وأخيرا الدعم النقدى للمؤسسات الواقعة خارج نطاق الأسرة ٠

ولقد نوقشت قضية ما اذا كانت القراءة والكتابة يجب أن يتم تعلمهما بصفة أساسية باللغة الأم وذلك منذ أن رفع اليونسكو شعارا فى عام ١٩٥٣ بأن أفضل وسيط للتعلم هو اللغة الأصلية للتلميذ ٠ ومنذ ذلك الوقت فان المخططين اللغويين ومدرسى محو الأمية بالأقطار النامية أخذوا يحاولون تنسيق جهودهم لتوفير نظام كتابى للغات التى لم تسبق كتابتها ، وتحديد شكل معيارى للغة لاستخدامه فى الكتابة وفى اعداد كتب أولية مناسبة للغة الحديث المحلية السائدة بالمجتمعات المحلية (انجل ، ١٩٧٥) ٠ وتضطلع بهذه الجهود عادة مؤسسات خارج نطاق الأسرة، كالكنيسة ومجموعات التربية الريفية أو حركات التربية المهنية التى مدت من أمحت أميتهم حديثا بالدعم والمواد ٠ فثمة دراسة حديثة على سبيل المثال (جيسك والورت ، ١٩٨٢) حول « جذور العشب » أظهرت أن حركة الفلاحين المنظمة لمحو الأمية بجنوب بنين قد أظهرت أن هذه الحركة ، خلافا للمدرسة الرسمية أو لبرامج محو الأمية الرسمية للكبار ، قد وفرت تقنينا لغويا على هيئة مادة مكتوبة حديثا ، تقوم على أساس الحاجات الثقافية المحلية كما يشاهدها القرويون أنفسهم ، وعلى أساس الفرص المتاحة لمن محيت أميتهم حديثا للتحدث عن معرفتهم التى اكتسبوها من المصادر المكتوبة ٠ وبغير أى من هذه الأشكال من الدعم ، فان استيعاب القراءة والكتابة يأخذ فى الذبول٠ وثمة مجموعة اعتمدت على نفسها بين السكان الراشدين باحدى المناطق كان معدل معرفة القراءة والكتابة بينهم أقل من ١٪ صممت على أن توفر لنفسها مواد لمحو الأمية بحيث تتواجد جنبا لجنب مع الأشكال الشفوية والرسوم الايضاحية المتعلقة بصميم بيئتهم ٠ ولعدة قرون فان الجمهور المحلى ورث الأجيال التالية عناصر من المعرفة على هيئة أمثال سائرة وأغنيات وقصص ملخصة فى جملة مثلية تسمى لو ٢,٥٥ ٠ ويمكن أن تتلخص هذه الجملة أيضا من خلال رسم يقوم بالتمثيل لفحواها فى رموز تشكل ما يسمى لو ويما Loo-Wema فمجموعة محو الأمية التى اعتمدت على نفسها قامت بانتاج كراسات اشتملت على الأمثال السائرة على هيئة أشكال مرسومة ومكتوبة فى نفس الوقت ٠ وكان لدى جميع أعضاء المجموعة نسخ منها ، وبذا صارت تلك الكراسات « عامة » ٠ ومن الناحية التراثية تم التحكم فى أنماط معينة من المعلومات من خلال تنظيم مسلسل كما هو الحال بالنسبة للمجموعات الدينية المسماة « فودن » ، ومن خلال المدارس الرسمية حديثا جدا ٠ فهذه المحادثة التى تتم فى موقف تعليمى غير متسلسل قد مكنت الدارسين الجدد من التغلب على مخاوفهم السابقة من أن التعلم من الكتب قد حمل معه قوة لايقاع الضرر على الآخرين ٠ وقد تضمنت المحادثة أيضا انتاج النصوص (الكراسات التى تشتمل على الأمثال وقوائم بالكلمات المطلوب

دراستها) ، وفى هذه المحادثة فان أفراد المجموعة ربطوا فيما بين الأمثال المكتوبة وبين المعرفة التقليدية ، ملقين بالضوء على الخلفية المشتركة التى يستحضرونها فى تفسير النصوص التلقائية مما يجعل من الممكن التوصل الى أساس مشترك للفهم . واتخذت المجموعة أيضا خطوات لتقييس اللهجات العديدة بالمنطقة .

وفى نفس الوقت فانه مع هذه الفحوص الدقيقة لبرامج محو الأمية عبر العالم التى قام بها علماء الاجتماع اللغويون وغيرهم من علماء اجتماع ، فقد وجه اهتمام متزايد الى العلاقات القائمة بين الأشكال الشفوية والتحريرية واستخدامات اللغة . وتطورت طرائق تدريس محو الأمية فى كثير من المواقع للتوصل الى أكثر الأنماط ملاءمة لكل من بنيات اللغات المحلية واستخداماتها ، فاللغويون والمربون أصدروا قراراتهم بصدد علم الاملاء ، وأنماط لايضاحات ومضمون الكتب الأولية فى ضوء توافر المعرفة المتزايدة حول طرائق الكلام والسلوك الخاصة بلغة الحديث بالمجتمعات المحليـــة . واقترح جدشنسكى (١٩٦٢) بأن من الواجب أن تقوم المناهج المتعلقة بوضع قواعد الاملاء ، والتخطط لكتب القراءة الأولية ، وتعليم الذين ستمحى أميتهم على أساس الخصائص البنائية للغات المعنية التى يتم تناولها . بيد أنه بحلول السبعينيات فان علماء الاجتماع اللغويين أفادوا بأن ملامح الحديث ، والاستخدامات اللغوية الشفوية وطرائق النظر الى اللغة فى مجتمعات لغوية محددة ، كان لها أثر ذو بال فى تقبل محو الأمية . فنجد مثلا أن هولنباخ (١٩٧٩) فى تقديمه لتقرير عن احدى المجموعات اللغوية بالمكسيك قد لاحظ أن المجموعة قد اعتبرت اللغة كطريقة للاتصال ، ولم يعتقد أن من الممكن تناولها منفصلة . ولم يركز هؤلاء العلماء اللغويون على الشكل اللغوى للنطق كمقابل لمضمونه ، ولم يشغلوا أنفسهم فى لعبة للغة . وهكذا نجد أن الطرائق المعتادة لتدريس القراءة بالتركيز على الحروف ، والمقاطع والكلمات ، وتغيير وضع الكلمة للتدريب النمطى ، لم تكن ذات فاعلية فى تدريس هذه المجموعة . وبدلا من هذا فان الحكايات المترابطة القائمة على الحياة اليومية للمجموعة كان لا بد أن تستخدم كمواد للقراءة الأولية بدلا من المواد « البسيطة » المعتادة المعدة لكتب القراءة الأولية .

وثمة مطلب معتاد فى محو الأمية الحالى وفى العمل اللغوى ينشد الربط بين النظرية والتطبيق . أما علماء الاجتماع اللغويون وغيرهم من علماء اجتماعيين فانهم فى اعادة فحصهم لتدريس محو الأمية خلال العقد الماضى أحرزوا العديد من جوانب التقدم النظرية الهامة فى فهم الروابط بين البنيات اللغوية الشفوية والتحريرية واستعمالاتها . وامتدت هذه النواحى من التقدم الى مدى أبعد من الممارســات التربوية بحجرات الدراسة لتحليل مدى استيعاب القراءة والكتابة ، ووظائفهما خارج حجرة الدراسة ومدى ارتباط المواد والممارسات فى التدريس بتلك المواد والممارســـات الموجودة بالحيـاة اليومية ، وبعادات الكلام الشفوى ، وانضمام دارسين جدد . وكان لكثير من هـذه الجوانب من التقدم صدى فى تحسين الممارسات والمواد التعليمية وفى تكامل التخطيط اللغوى مع تطور ودعم محو الأمية .

ان اعادة تقييم المعنى الاجتماعى لبرامج محو الأمية قد تأتت عن وجود وكالات ومجموعات مهتمة بنشر محو الأمية بالشعوب النامية بالداخل والخارج • فمثلا فى عام ١٩٧٦ أصدر اليونسكو وبرنامج تنمية الأمم المتحدة معا مقالة نقديه حول اثنى عشر برنامجا لمحو الأمية تم الاضطلاع بها فى اطار برنامج محو الأمية التجريبى الدولى الذى بدأ تنفيذه فى أواخر الستينيات • وأشار تحليل هذه المشروعات الى أنه فى بعض الدول ، أدى العمل المتعلق بمحو الأمية الى دعم الوضع القائم ولم يؤد الى أى تحسن فى وضع الجماهير ، فبدا أن الكثير من المشروعات قد نظرت الى الأميين ككائنات هامشية ليست متكاملة فى مجتمعها ، وأن الكثير من الشعوب قد فشلت الى حد بعيد فى أن تأخذ فى اعتبارها الأسباب التكوينية للأمية (برنامج محو الأمية التجريبى الدولى ، ١٩٧٣) • وباختصار فان ما كان مأمولا من محو الأمية لم يتحقق سواء للأفراد أم للشعوب •

وفى نفس الوقت بدأ المؤرخون الاجتماعيون وفرق علماء النفس والأنثروبولوجيين واللغويين فى البحث عن طرائق جديدة لتقييم السوابق الاجتماعية ونتائج محو الأمية • فالمؤرخون تناولوا أولا المجتمعات القديمة التى تحولت من طرائق الانتاج الزراعى وصناعة الأكواخ الى التصنيع والتمدن • وأجريت جميع هذه الدراسات تقريبا فى الأقطار النامية مع التركيز اما على الفترة السابقة على احرازهم للقومية السياسية الكاملة واما على الوقت الذى تحرك فيه الشعب نحو الالتزام الشديد بالتعليم الثانوى العام وما بعد الثانوى بغرض الاعداد لقوة عاملة صناعية • وقام انجلسنج (١٩٧٣) بدراسة انتشار الأمية فى ألمانيا منذ أواخر العصور الوسطى حتى القرن العشرين ، وذلك بالربط بين وجهات نظر العلوم الاجتماعية والعلوم الاعلامية وطرائقها • أما فيوريه وأوزوف (١٩٧٧) فقد أظهرا فى دراسة حول انتشار الأمية منذ عهد الاصلاح حتى نهاية القرن التاسع عشر ، أنه على عكس الاعتقاد السائد ، فان الثورة الفرنسية لم تكن علامة هامة فى تاريخ محو الأمية • فالناس تعلموا تدريجيا أن يقرأوا ويكتبوا فيما بين عهدى جان كالفن وجولز فرى (الوزير الفرنسى للتعليم العام فيما بين ١٨٧٩ ــ ٨٠ ، ١٨٨٢) • وكان دافعهم نحو هذا بحاجتين هما الحاجة الى الخلاص من خلال قراءة الكتاب المقدس ، والحاجة الى أن يكونوا عصريين ، كما اتسمت تلك الفترة بزيادة مطردة فى استخدام العقود المكتوبة • فمعرفة القراءة والكتابة انتشرت « من القمة الى القاعدة » ، ومن الصفوة الى الفلاحين ، ومن المناطق الحضرية الى المناطق الريفية ، ومن الشمال والشمال الشرقى الى الأجزاء الأخرى من البلاد • وتتبع أيزنشتين (١٩٧٩) تاريخ العلاقات والتحولات الثقافية فى بواكير أوربا الحديثة ، وانتهى من دراسته الى أن التغيرات التى أحدثتها الطباعة ساعدت على تحويل ثقة الناس من الأسباب الآلهية الى التفكير الرياضى والخرائطى •

وتعزز قيام العلوم الحديثة بالمساعدة التى وفرتها الطباعة لتذليل مشكلات الترجمة ولعرض الأقسام اللغوية والتقسيمات السابقة الى علماء جامعيين والى عمال حرفيين ٠ وتغيرت ملامح كل من الحياة العقلية والروحية فى بدايات أوربا الحديثة عن طريق اللجوء الى الطباعة ، وعن طريق الفرص المترامية أمام الصناع المهرة وعمال المطابع والفرص التى توافرت أمام أبناء الابروشيات لمناقشة الأفكار والصور التى كانت تقدمها المطبعة ٠ على أن كريسى (١٩٨٠) أظهرت فى بحث له عن آثار الطباعة على انجلترا فى عهدى تيودور وستيوارت أن اكتساب مهارات القراءة والكتابة لم تعمل بالضرورة على زيادة العقلانية ، أو على زيادة القدرة على تحصيل وهضم المعلومات وعلى اصدار القرارات السياسية والدينية ٠ وأكثر من هذا فان الأمية لم تكن بالضرورة عقبة فى سبيل التقدم الاقتصادى ٠ فالناس لم يكونوا أكثر حكمة ولا أكثر قدرة على التحكم فى بيئتهم بفضل معرفة القراءة والكتابة عما بدونها ٠

وبالنسبة للولايات المتحدة فان عددا كبيرا من المؤرخين أعادوا تناول أشكال ووظائف القراءة والكتابة خلال فترة الاستعمار وخلال القرن التاسع عشر ٠ فأشار لوكردج (١٩٧٤) الى أنه خلال العهد الاستعمارى ، فان التمييز فى المكانة الوظيفية بنيوانجلند لم تكن قد خلقت بعد ، ولم تكن قد تدعمت فى ضوء الفروق فى معرفة القراءة والكتابة ٠ وأوضح جراف (١٩٨١) أنه بالنسبة لكندا خلال القرن التاسع عشر فان هؤلاء الذين أمحت أميتهم لم يكن من المرجح أن يضموا أصواتهم الى القضايا التى تحض على الخير ، أو أن يلجموا فى أنفسهم الدوافع الاجرامية ، أو أن يتسلقوا السلم الاجتماعى بقدر أكبر من أولئك الذين لم تمح أميتهم ٠ وأكثر من هذا ففى كل من انجلترا والولايات المتحدة خلال هاتين الفترتين اللتين كان محو الأمية والتصنيع خلالهما يقفزان بنمو حتى الذروة ، فان القوانين الاقتصادية المتعلقة بالعرض والطلب بالنسبة لغرض العمل قد اشترطت مستويات من الالمام بالقراءة والكتابة والتعليم الثانوى ، ولم تكن هناك علاقة مباشرة بين المهارات المكتسبة بالتعليم الثانوى وبين النجاح فى الوظيفة (سولتو وستيفنس ، ١٩٨١) ٠

أما الارتياب فى وجود ارتباط ، سواء كان ارتباطا سببيا أم ارتباطا عارضا ، أم عدم وجود ارتباط على الاطلاق ــ بين معرفة القراءة والكتابة وبين الأحكام الأخلاقية وأساليب السلوك ، أو بين معرفة القراءة والكتابة وبين أنماط السلوك الاجتماعى المتغيرة ، فانه لم يتأت فقط من خلال عمل المؤرخين الاجتماعيين ، بل وأيضا من خلال بحوث الفرق من العلماء الاجتماعيين الذين بدأوا باتباع طرائق وارتباطات جديدة بين الطرائق المتعلقة بالنظر بعناية الى الأشكال المتباينة للتواجد المتزامن بين الاستعمالات اللغوية الشفوية والتحريرية فى الثقافات المتباينة حول العالم ٠ ووجد الأنثروبولوجيون أن الفروض المتعلقة بمحو الأمية بالغرب والموجهة نحو التنمية ، لم تتأكد فى المواقع ذات الثقافات المعارضة للثقافة الغربية ٠ فالمجتمعات التى تقف على امكانية احراز لغة مكتوبة ظلت لقرون لا تشجع القراءة والكتابة ٠ وأكثر من هذا فان

استخدامات القراءة والكتابة حتى بالمجتمعات التى وجدتا بها ، كانت محدودة فى الغالب ، وكانت مقيدة اما بمجموعات محدودة من الأهداف التى جعلت لها أو كانت مقصورة على صفوة صغيرة تلم بالقراءة والكتابة ، وكانت فى العادة اما صفوة دينية أو صفوة اقتصادية ٠ وأكثر من هذا فان النسبة المحدودة من غير الأميين فى نطاق مجتمع لم تحد من الوظائف التى جعلت اللغـة المكتوبة لها ٠ والمجتمع الذى حد من محو الأمية بالنسبة لمعظم الشعب ، ربما كان لديه مدى واسع من وظائف واستعمالات القراءة والكتابة بين الصفوة أو بين المتخصصين فى محو الأمية ٠ وأكثر من هذا فان الأنثروبولوجيين الذين قاموا بدراسة المجتمعات التى أدخل بها محو الأمية ، وجدوا باعادة الدراسة ، أنه عندما لا تتحقق الأهداف التى صارت جزءا من الآمال التى عقدت على محو الأمية ، فان الأفراد يهملون عندئذ تعلم القراءة والكتابة ، كما هو حالهم بصدد أى اختراع اجتماعى آخر صار منعدم الوظيفة فى ظل ظروف اجتماعية متغيرة (جودى ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٧) ٠

وربما تكون أهم دراسة من هذه الدراسات بحث سكربنروكول (١٩٨١) بين سكان ليبيريا ٠ فلقد برهن علماء النفس واللغويون والأنثروبولوجيون بما قدموه من أوصاف تفصيلية عن الظروف البيئية لاستعمالات القراءة والكتابة بين الأهليين هناك ، ومع تكييفات اختبارات القدرات المعرفية القياسية ، على أهمية المواقف الخاصة بمجتمع بالذات بصدد استخدام القراءة والكتابة والشبكات التعليمية والاجتماعية التى صارت القراءة والكتابة تحقق لها أهدافا هامة جدا ٠ وأظهر الباحثان أيضا أن الأهداف والآثار وأنماط محو الأمية بين هذه المجموعة كانت مختلفة تماما عن تلك التى سبق وصفها بصدد الملتحقين بالمدارس وقد مكنتهما طرائقهما البحثية من فصل آثار محو الأمية عن الآثار المتأتية عن الالتحاق بالمدارس ٠

وثمة منهج اثنوغرافى اقترحه هيمز (١٩٦٤) لأول مـــرة ، سمى اثنوغرافيا الاتصال ، قام العديد من العلماء اللغويين باستعماله لدراسة تقاليد الكلام الشفوية والتحريرية بمجتمعات محددة ٠ واثنوغرافيا الاتصال تقوم لدى تطبيقها على مجموعة محددة ، بوصف حدود المجتمع المحلى الطبيعية والاجتماعية التى يمكن أن يتم فيهـا الاتصال ، وحدود وملامح المواقف الاتصالية ، وأنماط اختيار المتحدثين والمستمعين ، والكتاب والقراء ، والقيم والاختيارات من بين الأساليب ، والمناسبات ومضمون اللغة المكتوبة والمنطوقة التى يحملها المجتمع المتحدث بلغة معينة ٠ وأظهر هيث (١٩٨٣) فى دراسة له عن استعمالات اللغة الشفوية والتحريرية بمجتمعين محليين لطبقـــة العمال بالجزء الجنوبى الشرقى من الولايات المتحدة ، الفروق الثقافية العميقة بين هذين المجتمعين المحليين ٠ فلقد وجدت فوارق أساسية بين المجموعتين بصدد جميع جوانب استعمالاتهم للغة تقريبا ، بدءا بخبرات القراءة والكتابة المبكرة فى الطفـولة حتى الطرائق التى يتم بها النظر الى المعلومات المقدمة فى الصيغ المكتوبة والشفوية ٠ وفى مجتمع الطبقة العاملة من السود ، كانت المواد المكتوبة مستخدمة فى الغالب لدعم

الذاكرة أو لتثبيت المعلومات التى سبق التعبير عنها من خلال المنافذ الشفوية ٠ فالقراءة والكتابة كانتا مناشط اجتماعية عامة ، وكانت معانيهما شركة وموضوعا للتفاوض اجتماعيا : فأحد الأشخاص كان يقرأ بينما كان الآخرون يقومون بالتفسير وذلك بالاسهام بخبراتهم للوصول الى اتفاق اجتماعى حول المعنى ٠ وفى مجتمع الطبقة العاملة من البيض كانت القراءة منشطا خاصا ، فان هناك أشخاصا معينون مخولون للقراءة بصوت مرتفع ويقومون بتفسير معانى الكلمات المكتوبة للآخرين ٠ وكلا المجتمعين لم يكن يقرأ الا لدقائق قليلة كل يوم ، وتركزت معظم هذه القراءة على أهداف أدائية أو تثبيتية ــ لاكتساب معلومات تتعلق بالحاجات العملية أو لمراجعة أو تأكيد حقائق معينة ، كالتواريخ والعناوين ونحوهما ٠ ولم توجد أية كتابة تؤدى تقريبا بكلا المجتمعين ، باستثناء بعض القوائم أو الملاحظات المختصرة التى تستخدم لمساندة الذاكرة بصدد قطع معينة منفصلة من المعلومات ٠ وكان ينظر الى الكتابة بكلا المجتمعين كنشاط تضطلع به مجموعات خارج نطاق مجتمع الطبقة العاملة ، وأحس الناس أن الكتابة ــ خلافا للقراءة ــ ليست فى حاجة الى أن تؤدى بواسطتهم ٠ وفى تلك المناسبات الخاصة التى كانت تتبدى فيها الحاجة الى الكتابة ، فقد كان بوسعهم أن يذهبوا الى أشخاص معينين بالمجتمع أو الى مهنيين خارج نطاق مجموعتهم الاجتماعية ٠ ولم يكن هناك بالنسبة لأى من المجتمعين فرص لقراءة أو لكتابة نثر مطول فى مواقع العمل ٠ فثمة وظائف قليلة تطلبت أى قدر من القراءة والكتابة أو تطلبت أقل القليل منهما ٠ فبدلا منهما كان أصحاب العمل يريدون التفكير المنطقى ، والتفسير السريع للتوجيهات الشفوية ، والقدرة على التنبوء فى أداء المهارات الرياضية الأساسية ٠ فقد كانت المهارات المتعلقة بالأرقام والمهارات التنظيمية والقدرة على الالتزام بالوظيفة هى المطلب الأكثر الحاحا فى كثير من وظائف الطبقة العاملة عن مهارات القراءة والكتابة فى حد ذاتها ٠ وثمة مؤسسات كثيرة أخذت لا شعوريا بسياسة توفير « كتبة » فى نطاقها يضطلعون بمعظم الأعمال الكتابية الخاصة بالمنطقة ، بينما كان غيرهم يحملون معظم المسئولية المتعلقة بتفسير المواد المكتوبة ٠

واختلفت مجموعتا الطبقة العاملة اختلافا بينا الواحدة منهما عن الأخرى ، كما اختلفتا عن نمط جمهور المدينة وعن الاتجاه السائد لدى السود والبيض الذين أمسكوا بزمام السلطة فى المدارس وفى مواقع العمل بالمنطقة ٠ ووجه معظم الأسر أطفالهم فى سن مبكرة نحو تعلم القراءة والكتابة ، وقد أخذت تركز على أجزاء منفصلة متمايزة من النصوص ، كما كانوا يوجهون أطفالهم من خلال أسئلة تعليمية للتحدث عن المقصود من الصور والكلمات ، وعن المعلومات الواردة بالكتب والمنعزلة فى نفس الوقت عن سياق الحياة « الواقعية » كما كانت أسئلتهم تدور حول المكانة المستقلة وذات السيادة للمواد المكتوبة ٠ وكثير من الرجال والنساء بهذه المجتمعات كانوا يعملون فى وظائفهم ككتبة ، فيقرأون ويكتبون للمؤسسة التى يعملون فيها ككل أو كانوا يقرأون ويكتبون لأفراد بعينهم فى نطاق المؤسسة ٠ وكثير منهم كانوا يقرأون ويكتبون بالبيت نثرا مطولا ، وكثيرا ما كانوا يستخدمون المواد المكتوبة لأغراض ترويحية أو نقدية ٠

وتناولت جميع الدراسات المتعلقة بالبيئات الاجتماعية لمحو الأمية المقدمتين الأساسيتين اللتين وجهتا برامج محو الأمية بالأقطار المتقدمة والأقطار النامية على السواء خلال القرن العشرين ، وهما القيمة الابدالية من جهة ، والقيمة الأدائية من جهة أخرى لمحو الأمية ، وانتهت هذه الدراسات الى أن التقسيم الثنائي الصارم بين التقاليد اللغوية الشفوية والكتابية لا يمثل بدقة الاستخدامات الشفوية والتحريرية للغة عبر الثقافات والمواقف • وأكثر من هذا فان دور محو الأمية كعامل فى احداث التغير الاقتصادى والاجتماعى أو الفردى ، يعتمد الى حد بعيد على العديد من العوامل الأخرى كالبعد عن المراكز الحضرية ، وحجم الأسرة ، والنمو الاقتصادى للمنطقة ودعم المؤسسات الموجودة بالمجتمع فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالاستخدامات اللغوية الشفوية والتحريرية •

وثمة نتيجة أخرى للدراسات المتعلقة بالسياقات الاجتماعية لمحو الأمية أعادت توجيه الانتباه الى التساؤل عن كيف أن المعلومات والعمليات الجديدة للاستيعاب ، والمعلومات التى يعاد النظر فيها بطريقة نقدية تؤثر فى جوانب السلوك الأخرى (تانن ، ١٩٨٢) • وتتعلق هذه الأسئلة بالمجتمعات التى تتلقى محو الأمية بداءة ، وأيضا بالنسبة لتلك المجتمعات التى تتلقى حاليا المواد المطبوعة بأية كمية معقولة باللغات الأهلية • فهذه الأسئلة توجه الى كومبيوتر محو الأمية فى العديد من الشعوب • كيف تتبادل المجموعات عبر العالم المعلومات وكيف تدمج المعلومات الجديدة فى مجتمعاتها اللغوية ؟ وعلى وجه التحديد ، ماذا يحدث عندما تحرر المعلومات التى سبق أن نقلت فى صيغ شفوية فحسب فى كلام مكتوب باللغة الأهلية ؟ والنقل من الصيغ الشفوية الى الصيغ المكتوبة بالنسبة للمعلومات قد تنقل مفهوم المعرفة من كونها مجموعة مستقرة من المعلومات التى يمكن تعلمها من خلال قص القصص والتفاعلات المتبادلة والاتصال سواء بعالم مجرد أم وجها لوجه مع المقومات التى يتم التفاعل معها ، وذلك بقصد الالمام بأساس لا نهائى من المعلومات الآخذة فى النمو باستمرار ، والتى يتم تحصيلها فى مراحل متزايدة (جودى ، ١٩٧٧) • وأكثر من هذا فان المفاهيم المتباينة تتطلب أساليب جديدة من النقل • فالاعتماد السابق على الاستجابات المباشرة يحل محلها التعلم الرسمى • فالأطفال والراشدون فى برامج محو الأمية الرسمى يواجهون معلومات منعزلة عن السياق فى مواقف تتطلب مهام مركزية التكوين ، وتكرارا مجردا عن السياق وذاكرة حرفية •

وبالنسبة لكثير من الشعوب ثمة اهتمام مركزى كان فيما مضى التدريس الرسمى وبرامج محو الأمية للكبار التى تصبو الى التمكن من القراءة والكتابة متمثلتين فى الأدب الأهلى • ومنذ الستينيات بصفة خاصة رغبت الشعوب النامية ومجموعات الأقلية بالولايات المتحدة والشعوب الأوربية فى الحفاظ على نصوصها الأدبية التراثية ونشر صيغ دارجة لنصوصهم الشفوية • واليوم يقوم المؤلفون من هذه المجموعات بنشر المواد ويدعون الى جمع ألوان التراث الحية لمجموعاتهم حتى يتسنى لمؤلفى المستقبل

أن يعرفوا وأن يدمجوا أنماطهم الأهلية الخاصة بلغة الحديث فى كتابتهم • ولقد قدم هويتلى (١٩٦٤) وهو مخطط لغوى فى مجلدين عن النثر الافـــريقى مختارات من النصوص الشفوية التراثية ومن النثر المدون ، لم تتضمن الحكايات الشعبية والأساطير فحسب ، بل تضمنت أيضا الخطب والأحاديث التى لعبت فيها الأمثال والأحـــاجى أدوارا فعالة تتعلق بالأسلوب وأدوارا أساسية فى الكشف عن طبقات معنى كلمات المتحدث ، وأيضا الأسلوب الخاص للأداء الشفوى للمتكلم • وأوجز هويتلى فى هذين المجلدين التباينات فى وضع ساردى القصص ومؤلفيها ، والتباينات فى أنواع المهارات المطلوبة لأداء كل منها أو تأليفها • ويجرى حاليا تنفيذ العديد من برامج محو الأمية بأفريقيا التى تستخدم نصوصا شفوية تاريخية جمعت من أفواه الكبار بالمجتمع المحلى كمادة قرائية تمهيدية • وبالاضافة الى هذا هناك العديد من الأفريقيين المتعلمين يلحون اليوم على أن يدرج كتاب أفريقيون من أمثال اموس تيوتيولا وفاجونوا واكونسى وأشب فى الأدب وفى مناهج التاريخ بالتعليم الثانوى وما بعده حتى لا ينشأ الصغار منحرفين تماما بسبب التعليم القائم على أســاس الأنماط الأدبية الأوربية • ولعل من الأكثر أهمية الزيادة فى ادراك طرائق تقليدية معينة من الكلام ، كاستعمال الأمثال للايضاح ، وتذكرة المستمعين بالخبرات الخلفية المشتركة ، والسير فى المناقشـــة حتى الذروة بالاستعانة باستعارات غزيرة ومتعددة ، وذلك لارتباطها الوثيق بفهم أنماط التفكير أو القطع المرتبطة بها من المعرفة بين الأفراد بعضهم وبعض •

الملامح المعرفية واللغوية

لم يكتف علماء الاجتماع اللغويون بالاضطلاع بدراسات طويلة الأجل حـــول استعمال اللغة فى المجتمع وحول الخلفيات المعرفية ، بل تضافروا أيضا مع علماء نفس اللغة وعلماء نفس المعرفة فى فحص الفروق بين عمليات ومنتجات اللغة المنطوقـــة والمكتوبة ، وذلك جريا وراء سعيهم لفهم الروابط بين معرفة القراءة والكتابة وبين المعرفة • ولقد سيطرت بؤرتان للانتباه على هذا البحث فى السنوات الأخيرة ، وذلك بقصد التوصل الى فهم الروابط بين معرفة القراءة والكتابة وبين المعرفة (أ) الاختلافات بين الحديث المكتوب والحديث الشفوى (ب) دور الذاكرة والانتباه والشعور بصدد تنظيم النصوص الشفوية والتحريرية •

وقامت المجموعة الأولى من الباحثين بدراسة سرد النصوص التى تصدر عـــن الراشدين والأطفال وتدوينها فى كل من المعمل والمواقف الطبيعية ــ وهى قصص فى العادة ــ وتوضح هذه الدراسات الفروق الواسعة بين الأحكام التى تصدر عن مختلف الثقافات بصدد الأساليب المناسبة لتقديم نفس المعلومات ، سواء فى صيغة شفوية أم فى صيغة تحريرية • وتميل النصوص الشفوية بالنسبة لمعظم أفراد المجتمعات التى تزيد فيها نسبة المتعلمين الى أن تكون أطول من النصوص المكتوبـــة ، كما أن النصوص المنطوقة تكون مجزأة ومضغوطة اذا ما قورنت بالنصوص المكتوبة التى تكون

أكثر تكاملا وتماسكا • فوحدات المعنى التى تحمل وظائف مختلفة تكررت مرات مختلفة فى النمطين من النصوص • فمثلا استخدم المتحدثون بالانجليزية صيغ الحال والكثير من الاقترانات الزمانية والابدالية فى الترجمات المكتوبة ، كما استخدموا أفعالا وصفات وروابط تآزرية وتقابلية كثيرة • وأكثر من هذا فان المواقف التى تستدعى استعمالات النصوص الشفوية والتحريرية ، والقواعد الخاصة بالتحدث عن الكتابة ، تكون محكومة كقاعدة عامة الى حد بعيد بقوام كل مجتمع ، وفى المجتمعات التى تعتمد كثيرا على التدريس الرسمى ، فان النصوص المكتوبة ذات السلطة ، تكون منفصلة عن السياقات اليومية ، كما أنها تؤكد على تعميم القواعد •

وبالنسبة للمجتمعات التى ليس لديها كتابة ، فان احساسا بالأساليب المناسبة بصدد المعلومات المكتوبة باعتبارها متمايزة من تلك الأساليب المستعملة فى الكلام يتطور بسرعة • والنصوص الشفوية التى تدون فى صيغة مكتوبة لا تكون فى الغالب مقبولة فى أنظار من محيت أميتهم حديثا ، وهم يستطيعون أن يوصوا بطرق لتحرير النصوص لجعلها مقبولة فى الصيغة المكتوبة • ويلاحظ أن البدايات الزائفة والكلمات الدخيلة والأوامر والتكرارات وترخيم الحروف اللينة والساكنة ليست مناسبة للغة التى يكتبها أفراد المجتمعات الناطقة بلغاتها ، الذين لم يتعلموا كتابة لغتهم الا منذ عهد قريب •

أما علماء الاجتماع اللغويون الدارسون لتنظيم النصوص الشفوية عبر الثقافات فانهم انضموا الى صفوف أصحاب النظريات الأدبية وعلماء النفس المعرفيين للتركيز على دور الذاكرة فى تذكر الحكايات فى صيغ شفوية وتحريرية • ولقد أراد أصحاب النظريات الأدبية القدامى أن يفهموا الطرائق التى تكونت وتقلت بها الملاحم الشفوية • وافترض لورد (١٩٦٠) أن المغنى كان يتذكر ويعيد تكوين الملاحم ، ليس كلمة بكلمة، بل بصيغها العامة • وبالتالى فان علماء اللغة والأنثروبولوجيين وعلماء الاجتماع اللغويين أخذوا فى اعتبارهم تركيبات الصيغ وارتباطاتها لشرح النصوص الشفوية ابتداء من هومير حتى المجتمعات الأفريقية الراهنة (ستولز وشانون ، ١٩٧٦ ، وفينجان ، ١٩٧٠) • وثمة باحثون معينون أقاموا الاعتبار أيضا للآثار التى يفترض أن صيغة مكتوبة من هذه النصوص تحدثها فى المغنين ، ففى بعض المجتمعات يبدو ان التلقائية وفقدان القدرة على استرجاع العبارات الطويلة يسمان أولئك الذين يعرفون شكلا مكتوبا للنص ، وفى مجتمعات أخرى يبدو أن معرفة الصياغة المكتوبة لا تؤثر من قريب أو من بعيد •

وفى المجتمعات التى يستمع فيها الأطفال الى قصص قبيل النوم منذ نعومة أظفارهم وتوجه اليهم أسئلة تعليمية حول هذه القصص ، فانهم يسترجعون تلك القصص تبعا لخطة أساسية يترسمونها ويتجهون فى سردهم وكتابتهم للقصص نحو تقليد النماذج الواضحة المعالم بالحكايات التى تقرأ عليهم قبل المدرسة والتى تقرأ بواسطتهم فى المدرسة • وتتطور مع الحكايات الافتتاحيات المتعلقة بالصيغ والتكيفات

التى تدخل على الشخصيات والأوضاع وتقييمات المضمون • ولكى يتعلم الأطفـــال بنجاح كتابة عبارات يشرحون بها ما يعن لهم ، فيجب ألا تكون لديهم معرفة كافية بالمضمون فحسب ، بل يجب أن تتوافر لهم أيضا فرص كافية لممارسة تغيير صوتهم الشخصى والشواهد التعميمية التى تتضمنها الحكاية للمواقف خارج نطاق الوقائع التفصيلية للعرض المقدم •

خلاصات

من المؤكد أن العقود القادمة سوف ترى بحوثا متزايدة على نطاق واسع بصدد العادات الشفوية والتحريرية من خلال الجهود المتضافرة لمجموعة من العلماء الاجتماعيين• أما الاسهامات المحددة لعلماء الاجتماع اللغويين خلال العقدين الماضيين فقد تحددت أولا بمحاولة لوضع النصوص فى نطاق سياقاتها ولاختبار هـــذه عبر المجموعات الاجتماعية والموقف والمؤسسات • وبحلول أواسط السبعينيات فان الفكرة المالوفـة القائلة بالتقسيم الى مجتمعات شفوية وأخرى تحريرية قد خضعت للمراجعة • وحسب تعبير هيمز « فان من المستحيل أن نعمم بالقطع فنقول ان هناك ثقافات « شفوية » فى مقابل ثقافات « تحريرية » (هيمز ، ١٩٧٣) • أما العقد التالى فقد شاهد عملا اجتماعيا لغويا ، مستخدما طرائق تبدأ من النصوص اللغوية وتحليل الأحاديث الى اثنوغرافيا الاتصال ، لوصف أشكال واستعمالات اللغة الشفوية والمكتوبة بتفصيل متزايد بصدد أوضاع اجتماعية معينة • وهذا البحث لم يشر الى أن هناك سلاسل متصلة للعادات الشفوية والتحريرية عبر الثقافات • فحسب ، بل أكد أنه لا يوجد نموذج ذو اتجاه واحد للنمو فى اكتساب الأفراد للقراءة والكتابة • ولقد ناهض المؤرخون الاجتماعيون من أمثال جراف (١٩٧٩ ، ١٩٨١) فكرة وجود مجرى وحيد لتطور المجتمعات أو الشعوب بصدد اكتسابها للقراءة والكتابة والتطور بهما •

ولسوف تسمح العقود القادمة لعلماء الاجتماع اللغويين جنبا لجنب مع غيرهم من علماء اجتماعيين بأن يجيبوا عن بعض الأسئلة التى أثيرت فى مؤتمر حول محــو الأمية عقد فى عام ١٩٦٤ (هايز ، ١٩٦٥) وهو المؤتمر الذى ضم باحثين يمثلون الخبرة والبحث فى جميع الميادين التى نوقشت هنا وهى : تعليم القراءة والكتابة ، دراسة السياقات الاجتماعية ، الملامح المعرفية واللغوية التى تتبدى معا مع أشكال واستعمالات اللغة المكتوبة • وكانت الأسئلة والمقومات التفصيلية على النحو التالى :

= ما المقصود بمحو الأمية ، وكيف نستطيع أن نقيس درجـــة تعلم القراءة والكتابة ؟

= ما الاعتبارات اللغوية والتربوية التى يجب أن تؤخذ أولا فى الاعتبار لدى تناول المشكلات الأساسية لمحو الأمية ؟ وما هو « الموقف اللغوى » ، أعنى هل وضعت خريطة لغوية للمنطقة ؟ ما الاعتبارات اللغوية التى تؤثر فى اختيار لغة التعليم ؟ ما الاعتبارات اللغوية التى يجب مراعاتها فى التخطيط لمواد التدريس ؟ ما المعايير التربوية التى يمكن أن يستهدى بها فى اختيار لغة التعليم ؟ هل من الواجب أن يتم تعليم المتحدثين بلغة واحدة من الأقلية اللغوية باللغة الرسمية مباشرة ؟ هل من الواجب الاستعانة بصيغ لغوية أدبية متخصصة رفيعة فى مواد التعليم الأولى ؟

= ما الخطوات التى يجب اتخاذها لدعم هذه المهارات بعد أن يكون الناس قد اكتسبوا المهارات الأساسية المتعلقة بمحو الأمية ؟

= ما العلاقة بين أهداف وعمليات برامج محو الأمية للكبار وبين أهداف وعمليات النظم المدرسية ؟

= ما المكانة التى يحتلها محو الأمية فى برنامج تنمية المجتمع ككل ؟

= ما الخدمات المساندة التى يتطلبها برنامج واسع النطاق لمحو أمية الكبار ؟

= ما العوامل التى يجب أن تؤثر فى اختيار وتدريب مدرسى محو الأمية ؟

= كيف نستطيع أن نقيم فاعلية أحد برامج محو الأمية ؟

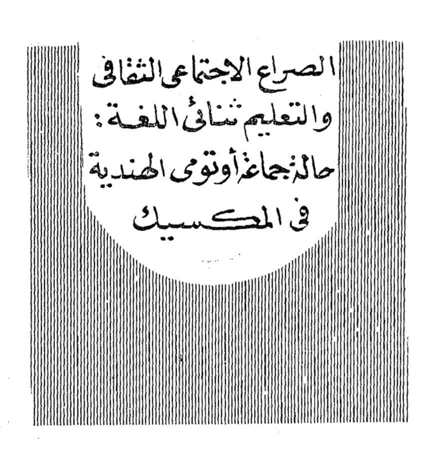
= ما الاستراتيجيات التعليمية الأساسية البديلة فى أحد برامج محو الأمية للكبار ؟

= ما المراحل المطلوب توافرها فى برنامج واسع النطاق لمحو الأمية ، وما هى المشكلات الرئيسية ؟

٠ ل

لقد أشرنا الى أنه فى أماكن معينة حول العالم ، قدمت اجابات عن بعض هذه الأسئلة جزئيا على الأقل ان لم يكن عليها جميعا ، وصار عند الباحثين اليوم فى كثير من برامج ومراكز البحث فهم أفضل لأنواع المعلومات المطلوبة للاجابة عن هذه الأسئلة مما كان لدى المدرسين أو الباحثين منذ عشرين سنة ٠ بيد أنه قبل أن يتسنى لنا أن نحصل على اجابات شافية ومعلومات كافية عن تخطيط البرامج فى كثير من المواقع حول العالم ، فان على علماء الاجتماع اللغويين وغيرهم من علماء اجتماعيين أن يستمروا فى اقتفاء أثر العمل طويل الأمد بمجتمعات ومواقف متباينة ٠ وأكثر من هذا فان من الواجب على المؤرخين الاجتماعيين وعلماء النفس المعرفيين وأصحاب النظريات الأدبية أن

يأخذوا بعين الاعتبار على نحو أفضل البنيات اللغوية واستعمالاتهـــا فى دراساتهم لمحو الأمية وللرابطة القائمة بين جوانبها وبين تقاليد الكلام المنطوق ، ويجب على علماء الاجتماع اللغويين أيضا أن يستمروا فى الافادة من العلماء الاجتماعيين الآخرين وهم بصدد بحثهم عن اجابات عن هذه الأسئلة البحثية الأساسية كالسؤال حول كيفيـــة التمييز بين السوابق وبين النتائج المترتبة على محو الأمية بالنسبة للأفراد ، وكيف تترابط الملامح النحوية الشكلية والقصة والعمليات الاسترجاعية للذاكرة الانسانية ٠ على أن العلامة الأولى لأى تطور بحثى هام فى مجال محو الأمية يجب أن يتأتى اذن عن تعاون متزايد وطويل الأمد بين العلماء الاجتماعيين كما يتأتى عن انتشار بؤرة البحث الى مواقع جديدة عبر الثقافات ٠



تقـــديم :

لقد ظلت فكرة التعليم الثنائى اللغـة عدة عقود من السنين محورا للمناظرة والجدل • وتطرح كل تجربة جديدة تلاقى النجاح أو الفشل على حد سواء ، حلولا جديدة للمناظرات والمشكلات الأصلية • وتدور المناظرة حول مسألتين أساسا •

المسألة الأولى : وهى مسألة اجتماعية سياسية ، وثقافية بطبيعتها ، وتتعلق بما اذا كان فى الامكان حقا ، بناء أمة متعددة اللغات والثقافات • وقد يكون مجديا من الناحية العملية ، وفى ظل بعض الخطط ، أن تؤسس دول قومية ، توفق بين صياغة الهوية القومية ، والحفاظ على التباين اللغوى والثقافى • والمسألة الثانيـة ، وهى مسألة سيكولغوية ، وبيداجوجية ، وتتعلق بالطرق التى تعلم بها لغـة ثانيـة ، والفائدة المنظمة أو المتصارعة للغتين من اللغات • وما هى آثار تعلم لغة ثانيـة على تطور اللغة الأم ؟ وما هى آثار اســتعمال لغتين على الهـوية السيكوسوسيولوجية للفرد ؟

واذا قيـل من حيث المبدأ على أقل تقدير ، أنه يمـكن بنـاء أمة من الأمم دون

بقلم : رينر إنريك هامل

أستاذ مساعد بمركز اينسينثا للغات الاجنبية — جامعة أوتونوما — المسيك • نشر تحليلا نموذجيا لفن المحادثة : عناصر لنظرية سوسيولغوية عملية (١٩٨٣) ، واشترك (مع هـ • مونيث) فى تحرير محاضر جلسات المؤتمر العالمى العاشر لعلم الاجتماع عن اللغويات الاجتماعية فى أمريكا اللاتينية ، وله مقالات عديدة •

ترجمة : حسن حسين شكرى

ليسانس آداب ، ودبلوم دراسات عليا فى الترجمة من جامعة القاهرة • اشترك فى ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب ، وله كثير من المترجمات الأدبية والعلمية والثقافية •

استئصال شأفة ثقافات ولغات الأقلية ، سيكون أعظم التحديات أمام النظام التعليمى اذن ، هو توفير التعليم الفعال للغة القومية لمن يتكلمون بلغات الأقلية دون الاضرار باللغات والثقافات المعاونة •

وتنشأ مشكلة ثانية حين تخطط المناهج تتعلق بما اذا كانت أولوية الهدف الاجتماعى للفصاحة ومعرفة القراءة والكتابة يمكن أن تكتسب دون استبعاد تنمية اللغة الأم ، أم أن اللغة الأم تستطيع القيام بدور انتقالى مساعد وحسب •

وفى هذا المقال الذى يدور حول نتائج دراسة حالة معينة فى المكسيك، سنحاول أن نوضح كيف كان للعوامل الاجتماعية الثقافية التى تصور الصراع اللغوى ، بين الاسبانية (اللغة القومية) ولغة اوتومى (وهى لغة لأقلية هندية) أثر مباشر على التعليم الثنائى اللغة • وسنقدم تحليلا لبعض التناقضات بين برامج اللغة الثنائية للمدرسة الابتدائية الأميرية ، وبين الظروف السيكولغوية التى تطبق فى ظلها ، فى محاولة لاظهار العلاقة الوطيدة بين الجوانب الاجتماعية السياسية والثقافية والسيكولغوية والبيداجوجية •

السياسة اللغوية والتعليمية المتبعة مع الهنود :

لقد وجدت المكسيك طوال تاريخها اجابات من عندياتها عن هذه المسائل · ومنذ الفتح الأسبانى (١) ، كان ثمة صراع حول موقفين أساسيين : موقف يرى أن انقراض الأهالى الوطنيين مطلب مسبق لبناء دولة قومية ، وموقف يكافح للحفاظ على الثقافات واللغات الوطنية فى عملية بناء الأمة هذه · وبلا أدنى شك ، كان للرأى الأول فى التطبيق ، وعلى الدوام تقريبا ، اليد العليا ، وبدرجة تفوق كثيرا عما يقدم فى البرامج التعليمية · وكما قال salomon Nahmad وهو موظف مدنى مبرز يشتغل بشئون هنود المكسيك (سنة ١٩٨٢ ، ص ٢٥) :

من المؤكد تماما أن المثل العليا للوحدة مضطربة بالنسبة للمثل العليا للمساواة ·· ولا تستعمل عملية التدريس ــ التعلم على أنها وسيلة للتعليم واكتساب المعرفة ، بل بديل للاسلحة لانجاز القتل العرقى أو التنصير · كما يزعم أيضا أن التعليم يؤدى الى تدمير الهوية العرقية واللغوية ، كأنما تلك الهوية كان يمكن أن تفعل شيئا ما لعملية التعلم ·

وبصفة عامة ، يتسم الموقف السيكولغوى للسكان الهنود بالفقد المطرد للأرض على أيدى اللغات الوطنية · كما تقوم اللغة القومية بغارات متزايدة على المجتمعات المحلية الوطنية ، « الى حد يجعل من الصعب علينا أن نحدد كم صورة ثقافية حقيقية للجماعات الوطنية ، يرجع أصلها الى ما قبل الفتح الأسبانى » Stavenhagen سنة ١٩٣٩ ، ص ١٣) ·

وخلال القرن العشرين بخاصة ، أى فترة بناء الأمة ، كانت الأداة الأساسية للسياسات الهندية تستهدف تعميم التعليم الابتدائى ، الذى يستعمل فيه المعلم الريفى على أنه المحفز للتغيير فى برنامج لتكامل الجماعات العرقية الهندية فى المجتمع القومى المختلط الأجناس ·

وفى أثناء دورة السنوات الست لحكم الرئيس José loez portillo (١٩٧٨ ــ ١٩٨٢) ، أى حين كان كاتب هذا المقال يقوم ببحثه أعطيت الأفضلية فى البرامج التعليمية للتباين الثقافى المتعدد للتكامل ، وأدى هذا الى اعادة تعريف التعليم Scanlon الثنائى اللغة والثقافة (Secretaria de Educaicion publica · وحتى يضمن أن الأطفال الهنود ذوى اللغة الواحدة سيبدأون تعلم اللغة الأسبانية قبل الحاقهم بالمدرسة ــ ودون اضرار بهويتهم الثقافية واللغوية ، Secretaria de Educacion Publica سنة ١٩٧٩ ، ص ٥٦) ، قبلت أمانة التعليم العام ، هذا التحدى بجلاء ، لتحقيق التكامل بتعليم اللغة والثقافة القومية ، مع المحاولة فى الوقت نفسه ، للحفاظ على الهوية العرقية واللغوية فى النظام المدرسى ·

---

(١) تم الفتح الأسبانى للمكسيك بقيادة كورتين بعد سنة ١٥١٩ · (المترجم)

الصراع اللغوى :

سنقدم الآن بعض نتائج مشروع البحث السوسيولغوى الذى أجرى ما بين سنة ١٩٧٩ ، وسنة ١٩٨٢ فى وادى Mezquital وهو من الأماكن التى تتركز فيها كثير من الجماعات المتكلمة بلغة أوتومى ٠

ومن الممكن أن تكون العلاقة السوسيولغوية الكاملة بين اللغة الأسبانية ولغة أوتومى فى هذه المنطقة متسمة بفكرة (اللغة الثنائية البديلة) ، أعنى القول ، انها نوع من العلاقة غير المستقرة ، بل علاقة منحرفة قائمة على الصراع بين لغة حاكمة ، ولغة محكومة (Vallverdu ، سنة ١٩٧٣) ٠ وقد لوحظ اتجاهان تاريخيان فى الصراع اللغوى هما : التوسع المتنامى للغة الأسبانية ، وتنحية لغة أوتومى من حيث أنها الاتجاه الأساسى ، والمقاومة اللغوية والثقافية للجماعة المتكلمة بلغة أوتومى من حيث انها اتجاه مساعد ٠ ويمكن أن يرى الاتجاه الأساسى ، الذى هو نتيجة عملية تاريخية طويلة ، على مستويات متعددة : أن اللغة الأسبانية آخذة فى ازاحة لغة أوتومى جغرافيا من المناطق الخصيبة فى هذا الوادى الى المناطق القاحلة فى منطقة « سييرا Sierra » ، من الناحية الوظيفية ، حيث أن اللغة القومية آخذة فى الحلول محل اللغة الوطنية فى عدد مطرد من المواقف القائمة على الاتصال ، وفى التركيب اللغوى للغة أوتومى نفسها ٠

ويجد الاتجاه المساعد للغة والحفظ الثقافى والمقاومة ، التعبير عن نفسه فى ثبات النظام التقليدى للاتصال ، والتنظيم الداخلى للقرى ٠ وواقع الأمر ، أن للغة أوتومى أهمية كبيرة فى الاتصال اللفظى اليومى ، وكذلك فى الأنشطة الثقافية التقليدية (الأعياد ، الاحتفالات ، الشعائر ، والأدب المتواتر شفويا الخ ٠٠) ، وبوجه عام ، ثمة تطابق فعال مع لغة ٠ أوتومى : « لن تختفى لغة أوتومى أبدا ، لأننا قد تكلمنا بها بصفة دائمة هنا » ؛ وترتبط اللغة الأسبانية من ناحية أخرى ، فى أذهان المتحدثين بها بقيمتها الوظيفية من حيث أنها لغة اتصال (Munoz ، سنة ١٩٨١) ٠

مدرسة الثنائية اللغوية ـ الثقافية :

وفى هذا الموقف المتسم بالصراع والتغيير التاريخى ، تقوم المدرسة الابتدائية الريفية والنظام التعليمى بدور هام من حيث هما كل ؛ ففى أثناء مرحلة الانتقال والتجريب المنهجى حين كان فريق البحث يدرس حالة المدارس (١٩٧٩ ـ ١٩٨٢) ، كانت المدرسة تعزز دون شك الاتجاه الأساسى لتنحية اللغة الوطنية ٠ وينعكس هذا فى وظيفة النظام التعليمى من حيث أنه وسيلة للتحديث وهمزة وصل بالمجتمع القومى ، بل بأنشطة التدريس ، وطرقه ومواده ، وباستعمال اللغات فى قائمة الدرس ٠

وحتى ندرك التوظيف الداخلى للمدارس المستعملة للغة الثنائية كل الادراك ،

ونربطه باستعمال اللغات خارج المدرسة ؛ تم اختيار أربعة مجتمعات محلية ذات خصائص اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة Munoz وآخرون ، سنة ١٩٨٠ ؛ سنة ١٩٨١) Sieva ولكنها متشابهة فى أن نسبة الهنود بين سكانها نسبة عالية. وفى أنها تقدم مقررا كاملا للتعليم الابتدائى (ستة صفوف) .

ومع أن المدارس جزء من جهاز المديرية العامة للتعليم الهندى (DEGEI) وخصصت على أنها ثنائية اللغة مدة أربعين سنة ، ولكنها لا تطبق منهجا ثنائى اللغة بحق . وعلى أية حال ، فانه حتى سنة ١٩٨٣ . كانت الكتب المدرسية القومية المدونة باللغة الأسبانية مستعملة فى هذه المدارس لأربع مواد أساسية (اللغة الأسبانية ، الرياضية ، العلوم الطبيعية ، والعلوم الاجتماعية) . وقد صممت هذه الكتب من وجهة النظر اللغوية لتعليم القراءة والكتابة ، وتنمية اللغة الأسبانية لتصبح اللغة الأم وهى ليست مفيدة فى تعليم اللغة . الاسبانية لغة ثانية بحال . ويكمن الاختلاف الأساسى بين هذا النمط للمدرسة (ثنائية اللغة) والمدرسة الابتدائية العادية ، وهو اختلاف هام فى حد ذاته ، فى أن جميع المدرسين أنفسهم من الهنود ؛ ويعرفون اللغتين ؛ ومن أبناء المنطقة ، ويستعملون اللغة الوطنية وسيلة للتعليم والاتصال .

ولما كان الأطفال يبدأون حياتهم المدرسية وهم على معرفة طفيفة باللغة القومية أو ليسوا على معرفة بها ألبتة ، فقد خصصت سنة واحدة قبل الحاقهم بالمدرسة (منذ عام ١٩٧٩) بهدف تعليم التلاميذ قدرا كافيا من اللغة الاسبانية يمكنهم من متابعة الدراسة ، فى السنوات الدراسية للمدرسة الابتدائية ، بهذه اللغة . وعلى أية حال ، لم يتحقق هذا الهدف ، لأن الطريقة لم تعدل وفقا للاحتياجات السوسيولغوية Lopez سنة ١٩٨٢) واستمر التلاميذ فى دخول المدارس الابتدائية ، وهم لا يعرفون سوى نزرا يسيرا من اللغة القومية .

وثمة ثلمة لافتة للنظر بين المنهج السابق للمدرسة ، وبين منهج الصف الأول، ناشئة عن تغيير جذرى فى الأهداف والطرق التى تؤثر فى نظام التعليم الابتدائى كل فى المنطقة .

وتكمن احدى المشكلات الأساسية التى توضح ضعف الأداء المدرسى ، فى الصراع بين الهدف الرسمى — أى تعليم القراءة والكتابة — والهدف المطلوب — أى تعليم اللغة الأسبانية ، ولغة أوتومى — خلال السنوات الأولى . وحيث أنه من المستحيل عمليا على أطفال جماعة أوتومى أن يتابعوا مناهج موضوعة لتلاميذ يتكلمون لغة واحدة هى اللغة الاسبانية ، فان المدرسين يستعملون اللغة الهندية لغة للتعليم فى الوقت الذى يكون عليهم أن ينحوا هذا النحو ، ويقدمون محتوى المنهج واللغة الأسبانية بأسلوب غير مترابط . وواقع الأمر ، أنهم حاولوا أن يمزجوا المحاولات لينجزوا معرفة (القراءة والكتابة) بطريقة خلاقة (الى جانب تعليم اللغة الأسبانية لغة ثانية) ، فى محاولة لتعليم الأسبانية من خلال اللغة المكتوبة .

ويعنى هذا انهم يحاولون انجاز تعليم القراءة والكتابة فى لغة لا يعرفها التلاميذ ، وهذا هدف لا يمكن تحقيقه عمليا ، لانه يتناقض ظاهرا مع جميع طرق التدريس الحديثة • وهذا هو السبب فى أن التطبيق التعليمى فى حالات كثيرة يأخذ صورة التدريب الميكانيكى المتكرر ، ويخلو من أى مضمون براجماتيكى لدلالة الألفاظ اللغوية ، ومن قيمته أداة للاتصال •

معرفة القراءة والكتابة :

لقد كان نجاح حملة تعليم القراءة والكتابة نجاحا محدودا لعدة أسباب : بعضها يرتبط بعلم المنهج ، ولن نذكرها هنا (Hamel ، سنة ١٩٨٣) والبعض الآخر سوسيولغوى الطابع ، ويرتبط بالعلاقة بين تعلم القراءة والكتابة ، وبفائدة نوال ذلك فى الحياة اليومية • ومن المعروف جيدا أن أعظم البرامج نجاحا ، بغض النظر عن علم المنهج ، هى تلك التى أقامت بينها وبين تعلم الأبجدية وفائدتها الوظيفية والاجتماعية المباشرة ، روابط وثيقة • ويختلف الموقف كل الاختلاف فى المدارس القائمة بوادى Mezquitol • ومع أنه قد تلاحظ أن اللغة الأسبانية تحظى بأهمية عظيمة فى صورتها المكتوبة ، بيد أنه لا يمكن أن يقال ان ثمة فائدة وظيفية محددة كل التحديد للغة الأسبانية المكتوبة • وكما قرر garza وآخرون ، فى دراسة حديثة عن المنطقة ، « ان ادخال نظام الكتابة تطبيقا اجتماعيا ، لا يمكن أن يعد حتى الآن ، فى هذه المجتمعات المحلية ، هدفا محددا من الناحيتين الثقافية والاجتماعية » (سنة ١٩٨٢ ، ص ٦٩) • ولأطفال جماعة أوتومى اتصال باللغة المكتوبة أقل كثيرا عن أقرانهم الحضريين الذين لهم اتصال يومى بعدد كبير من الملصقات والاعلانات والاشارات الخ •• ، ومن ثم تكون لهم معرفة أعظم كثيرا بالقراءة حين يدخلون المدرسة •

وواقع الأمر ، أن رسالة تعليم القراءة والكتابة موجهة نحو القيمة الاجتماعية ، ونحو ميزة اللغة المكتوبة ، والرغبة فى ألا يكون المرء أميا ، أكثر مما هى موجهة نحو الفائدة الوظيفية لهذا التعليم • وبناء عليه ، فان التناقض بين القيمة الكبيرة لتعليم القراءة والكتابة والنتائج الدنيا المتحصلة تكون قوية فى مستوى الوعى اللغوى ؛ وفى فكرة أن الأسبانية لغة منقحة بحروفها وخطها ، وأن اجادتها تعد ميزة وثروة رمزية لقلة من جماعة أوتومى ، وبخاصة المدرسين •

تعليم اللغة الأسبانية :

كما تقرر فيما سبق ، نجد أن تعليم اللغة الأسبانية ليس جزءا من الناحية الرسمية من مناهج المدرسة الابتدائية ، مع أنه يكون ، بصورة متناقضة ، أحد أعمدة السياسة للغة الشاملة حيال الهنود ، ويجبر المدرسون الذين يحاولون تحقيق الهدفين على اعادة ادخال اللغة الأسبانية بطريقة خفية تقريبا على الرغم من أنف

المنهج · وتعوق الحاجة الى تأكيد معرفة القراءة والكتابة ، ونقل محتويات الكتاب المدرسى ، امكانية تدريس الأسبانية ، وسيلة اتصال ، فى المقام الأول · والى جانب التشجيع على الكلام والكتابة بطريقة الاعتماد على اللفظ لتحقيق الهدف اللغوى قدر المستطاع ، مع القيام بدور من الأدوار ، وتمثيل المواقف المرتبطة بالاتصال ، يدخل المدرسون كلمات أسبانية منعزلة على أنها تطبيقات فى القراءة والكتابة · وبهذه الطريقة ، لا يقدم المحتوى الذى ليس له قيمة فى الاتصال وحسب ، بل الذى يتجاوز قدرات التلاميذ المعرفية فى هذه المرحلة من مراحل تطورهم ، ويمكن أن نرى ذلك فى المثال التالى المأخوذ من درس العلوم الطبيعية للصف الأول فى سان آندريه ·

المدرس : الحيوانات البيوضة ·· ماذا تسمى ؟

التلاميذ (فى صوت واحد) : الحيوانات البيوضة !

المدرس : فلتر الآن ·· ماذا تسمى **الحيوانات التى تفقس من البيض** ؟

التلميذ الأول : ب ب ··

التلميذ الثانى : يو ·

المدرس : بيوضة !

التلميذ الثالث : ·· يو ··

التلميذ الرابع : ··· يـ

المدرس : ماذا ؟

التلاميذ (فى صوت واحد) : بيوضة !

المدرس : نقولها الآن خمس مرات ··

التلاميذ (فى صوت واحد) : بيوضة ، بيوضة ، بيوضة ، بيوضة ، بيوضة ··

المدرس : ماذا تسمى ؟

التلاميذ (فى صوت واحد) : بيوضة !

المدرس : ما هى تلك الحيوانات البيوضة ؟ هى تلك الحيوانات التى تفقس من البيض ·· ماذا تسمى الحيوانات التى تفقس من البيض ؟

التلاميذ : ؟؟

ومن الظواهر التى تسبب قدرا عظيما من القلق دون شك ظاهرة ضعف نطق التلاميذ بالأسبانية · وباستثناء نطق الكلمات الروتينية البحتة المتداولة فى تنظيم أنشطة قاعة الدرس مثل (هل تأذن لى بالخروج ؟ وفلان حاضر ، وفلان غائب الخ ·) نجد أن التلاميذ فى أثناء السنوات الأولى بالمدرسة الابتدائية ، لا يستعملون أى كلمات نحوية أو معقدة من ناحية دلالة الألفاظ ، باللغة الأسبانية ·

ويمكن تقديم التوزيع الوظيفى للغتين بالطريقة الآتية :

لغة أوتومى

المدرسون

تقديم وتنمية المضمون .

شرح ـ ترجمة الكلمات المعجمية الجديدة ، والتعبيرات ، والجمل ؛ وحل المشكلات النحوية ، والكتابة باللغة الأسبانية .

وجزئيا ، تنظيم قاعة الدرس : تقديم وتغيير الأنشطة ، شرح التعليمات المعقدة ، وديناميات الجماعة (ماعدا العبارات النمطية) .

التلاميذ

اجابات عن الأسئلة العامة .

استعمال العبارات الخاصة بأنشطة قاعة الدرس (بدرجة أقل عما يتعلق بمضمون الدرس) .

ومن الناحية العملية نجد أن المدرس لا يشرف على جميع الاتصالات اللفظية للتلاميذ .

اللغة الأسبانية

المدرسون

تقديم ، ونطق الكلمات المعجمية ، والتعبيرات الخ .. على أنها موضوع للمادة فى عملية التدريس .

تكرار الشرح ، والتعليمات التى قدمت أولا بلغة أوتومى ، أو التى تكررت بلغة أوتومى بناء على ذلك .

بعض أنماط التنظيم الرسمى (يراجع القوائم ، الخ ..) .
سلسلة من التعليمات النمطية .

التلاميذ

حد أدنى من التلفظ باللغة الأسبانية يقوم أساسا على تكرار أو ادخال كلمات معجمية فى جمل يقرؤها المدرس .

بعض العبارات المختصرة الجافة (أتسمح لى بالخروج ؟ ، فلان حاضر ، فلان غائب ، الخ ..) .

ويعكس توزيع اللغتين فى الاتصال اللفظى الفكرة المنهجية لدى المدرسين بالنسبة لتدريس اللغة الاسبانية : الأدوات الجوهرية المستعملة هى الترجمة ،

التكرار ، التذكر من خلال القراءة والكتابة . ومجمل القول ، ان احدى المشكلات الجوهرية التى تعلل السبب لضعف الأداء فى تعلم اللغة الاسبانية هو ذلك التباين بين الظروف السوسيولغوية للتلاميذ ، ومناهج المدرسة الابتدائية . وينعكس التناقض بصفة خاصة فى فصول السنة الأولى ، فى الصراع بين الأهداف التعليمية المشتركة لتعليم الاسبانية والقراءة والكتابة ، ونتيجة ذلك أن أيا من الهدفين لم يتحقق بصورة مرضية . وليس ثمة شخص فى المكسيك قد يعترض على تعليم الأطفال الهنود حتى يتكلموا ويقرأوا ويكتبوا بالاسبانية على نحو سليم . ويطلب أبطال اللغات الوطنية شيئا واحدا هو ألا يستعمل تعليم اللغة الاسبانية للأضرار باللغات الوطنية . وفى المدارس التى قام فريق البحث بدراستها ، وجد أن ثمة سببا طيبا للاعتقاد بأن المناهج لا ينتج عنها ضعف الأداء وحسب بالنسبة لمجموعة الأهداف ، بل تضيف المزيد من التدهور فى لغة أوتومى ، بسبب وظيفتها التابعة ، ولأنها لا تستعمل فى تطوير المواد الدراسية ومناهجها .

وفى عالم المدرسة الصغير يتفق توزيع اللغتين مع الاتجاه السائد فى الصراع اللغوى : تبدأ المقررات الدراسية بصورة عملية بتعليم لغة واحدة هى لغة أوتومى ، وتتحرك نحو التبديل بين اللغتين ، وأخيرا نحو الاستعمال السائد المتزايد للغة الأسبانية فى السنوات النهائية للمدرسة الأبتدائية . وبطبيعة الحال ، يبدو للمؤلفين أن التوزيع الكيفى والخلفية التاريخية لكل لغة تعد أكثر أهمية من التوزيع الكمى . وقد لوحظ أن لغة أوتومى كانت مستعملة لغة تعليم فى المدارس ، بينما كان من الضرورى كفالة النزر اليسير من التفهم ، ولكنها حذفت فى أسرع وقت ممكن ؛ وقد استعمل مصطلح (الوظيفة السائدة) فى الدراسة لوصف استعمال هذه اللغة الهندية .

وبهذا المعنى ، يكون ممكنا أن نتحدث عن برنامج هو فى الحقيقة برنامج انتقالى cummins ، سنة ١٩٨٠) أكثر تناغما مع الخطة التاريخية لدمج الهنود فى المجتمع القومى واللغة القومية ؛ وفى التحليل النهائى ، لاقتلاع جذورهم العرقية (stavenhagen ، سنة ١٩٧٩) من هذا المجتمع « مع التعليم ثنائى اللغة والثقافة » ووصل البرنامج الرسمى الذى يستهدف اقامة علاقة سوسيولغوية مستقرة بين اللغتين .

وعلى الرغم من هذه العوامل المعاكسة أساسا ، فقد أنجز المدرسون الهنود فى حالات كثيرة ، توفيقا خلاقا بين المعتقدات الدينية ؛ يضفى على عناصر المنهج ، وطرقه ومواده وظائف جديدة فى بيئة الثقافة الهندية . وتعنى هذه الظاهرة أن المدارس الهندية تقوم بدور طيب فى التعليم وفى التطبيع الاجتماعى ، لدرجة أنها قد تصبح أكثر نجاحا اذا ما أعيدت صياغة المناهج نفسها .

الصور السور السوسيولغوية بالمدارس ثنائية اللغة :

تدخل عوامل اجتماعية ـ ثقافية عديدة فى توظيف التعليم بالنسبة للهنود . وبالتالى تقوم المدارس من حيث أنها معاهد تعليمية ، بدور بارز فى الصراع اللغوى .

وفى هذا الصدد ، فان البحث المجمع الذى نقدمه هنا يكشف عن ثلاثة عوامل على أقل تقدير : (أ) الآثار الاجتماعية ـ الثقافية للخطة التاريخيـة للدسـتور القومى ، ولتكامل الأقليات العرقية (ب) الافتقار الى مقيـاس عام لقيم لغة أوتومى الاجتماعية ، وللغة الاسبانية ومفاهيم أصحابها (ج) الموقف الاجتماعى ، والوظيفة الاجتماعية للمدرسين الهنود المتكلمين باللغتين .

ونظرا لضيق المساحة ، سنتناول النقطة الأخيرة بعد .

الموقف الاجتماعى للمدرسين :

يمكن أن توضح كثير من الخصائص السوسيولغوية للمـدارس الهنـدية من الموقف الاجتماعى للمدرسين فى الصراع العرقى ، ومن مفهومهم الأيديولوجى له . وتتيح لهم مهنتهم ترجيح كفة الميزان الاجتماعى بخلاف غيرهم من الهنـود ، حيث يتقاضون مرتبات ثابتة . ويمكنهم هذا الدخل المنتظم والمرتفع نسبيا من الشروع فى أعمال تجارية صـغيرة ، ومن شراء الأراضى ، ومن ثم تتزايد ملكيتهم . وبهـذه الطريقة ، فان روابطهم بجماعتهم العرقية الأصلية (ثقافتهم للتـوجيه) تضعف ، وينجذبون باطراد نحو حكومة الدولة ، والجماعات القابضة على السلطة الزراعيـة (ثقافتهم للتعديل) . وتضعهم هذه الحقيقة بصورة موضوعية فى موقف تتصارع فيه مصالح طبقتهم مع ولائهم العرقى Baez-Jorege and Rivera Balderas سنة ١٩٨٢) .

ويختلف المدرسون الريفيون فى المنـاطق الهنـدية عن أقرانهم الحضريين من ناحية أنهم « مثقفون » فى مجتمعاتهم المحلية وحسب ؛ ولأنهم متعلمون ومجيـدون للغة الأسبانية ، ولذلك تتاح لهم فرص أعظم لشغل المناصب الادارية والسياسية ، وهم لذلك يشغلون مناصب : القضاء ، ورؤساء المجالس البلدية ، وأمانة المجمعات التعاونية الخ .. وواقع الأمر ، أن معظم المدرسـين يعملون وسطاء مباشرين لخطة التمثيل التاريخى حيث يجعلهم موقفهم الاجتماعى حلقة وصـل بالمجتمع القومى ، ويوفر لهم على المدى القصير ميزات أعظم مما يوفره لهم الدفاع الاجتماعى الثقافى عن جماعتهم القرقية .

ونتناول الآن الصورة السوسيولغوية التى لها أثر مباشر على العمليةالتعليمية، ونشرح ، بقدر الامكان ، الطريقة التى تستعمل بها اللغتين فى المدارس ، والعلاقة بين تعليم اللغة الأسبانية ومعرفة القراءة والكتابة ، والموقف الفعلى لبرنامج التعليم الانتقالى ثنائى اللغة : والنقطة محل البحث هى مفهوم المدرسـين الذاتى للصراع اللغوى بين اللغة الأسبانية ولغة أوتومى ، واتجاهاتهم نحو اللغتين .

وتعلل السبب فى التناقض بين المدرسين من حيث انهم من جماعة أوتومى ، ويعيشون فى بيئة معتقـدات وتجـربة قومهم ، ومن حيث أنهم ممثلون معترف بهم للثقافة القومية ، جزئيا على أقل تقدير ، ثلاث ظواهر صارخة فى عملهم بالتدريس .

والنقطة الأولى التى تجذب الانتباه هى القيمة الكبيرة التى تربط باللغة الأسبانية من حيث انها لغة مكتوبة مقننة ؛ وأن لغة أوتومى من ناحية أخرى ، ترى على أنهـا لغة مفتقرة الى هذه الصفات ، حيث أن صورتها المكتوبة لم تستقر « من الخارج » على أيدى علماء اللغة ، ولا تستعمل صورتها النحوية حتى الآن استعمالا مقبولا من الناحيتين الوظيفية والاجتماعية .

ويقدم لنا هذا المفتاح الأول عن السبب الذى يتطابق فيه المدرسون مع الهدف الجوهرى للغة الثـانية الذى يجرى تحصيلهـا ، وبنـاء على ذلك ، وعلى الرغم من المشكلات العملية الناشئة من محاولاتهم اليومية فى تعليم الكتابة والقراءة بدون تعليم مسبق للغة الأسبانية نستطيع أن نستقرىء من تجربة المدرسين ومن تفسيرهم للعملية التعليمية ، أنهم يعقدون الأمل على انجاز تعليم اللغة الأسبانية كنتيجة تلقائية لمعرفة القراءة والكتابة ، والقدرة على الاتصال باللغة الثانية التى تم تحصيلها ، وطبقا لهذا الرأى ، من خلال الكلمة المكتوبة . ومن ثم يجب على الأطفال أن يتعلموا اللغة الجديدة على أساس الابجدية ، حيث أن رسالة التمدين الكامنة فى العملية التعليمية لا يمكن أن تتحقق الا من خلال الكتابة .

ودعنا نرى كيف يشرح مدرس للصف الأول (فى سان كليمنت) عملية تعلم الأسبانية لتلاميذه :

> على أساس الحروف تستطيع أن ترى على السبورة ، أننا سـنتعلم كيف نتعلم الأسبانية شيئا فشيئا .. بمساعدة هذه الحروف ، وأننا سنتعلم كيف نسأل عن الأشياء وكيف نحيى شخصـا ما وكيف نسأل عن السلع حين نذهب الى متجر .. وكيف سنطلب قطعة من الصابون ، ورطلا من الملح ، وربع رطل من الحنطة .. وسـنتعلم على أسـاس هذه ... دعونا نقرأ أيها الأطفال !

التلاميذ (فى صوت واحد) .... A .... E .... I .... O .... U

وفى هذا المثال ، يحاول المدرس السيطرة على انتباه التلاميذ باستحضار مواقف تكون الحاجة ماسة فيها الى الاتصال باللغة الأسبانية ، وقد اقترح هـذا طريقـة للتدريس قبل الالتحاق بالمدرسة . ولكن هذا المدخل مفيد كل الفائدة فى حد ذاته ، ويخدم تبرير تدريس الحروف الأبجدية كل على حدة ، وتطبيقها ، ودون شرح ؛ وهذا أمر قد يكون ممكنا على أى الحالات ، ويوضح كيف أن تعلم الحروف قد يساعد الأطفال على حل مشكلات اتصالهم الشفوى باللغة الأسبانية .

ثانيا ، لوحظ أفضلية الصورة الموحدة قياسيا للغة الأسبانية ، وكذلك الميل الناتج الى « التصويب الزائد عن الحد » (Labov ، سنة ١٩٦٦) فى العمل اللغوى للمدرس .

وفى المدارس ثنائية اللغة بوادى Mezquital ، تقوم علاقة للتوتر الرمزى لا بين اللغة الأسبانية ولغة أوتومى وحسب ، بل بين المستوى اللغوى الذى تفرضه الكتب المدرسية ، ويستلهمه المدرسون ، وبين التباين الاقليمى للغة الأسبانية الاقليمية متأثرة بفعل خميرة لغة أوتومى الخاضعة لها ، وبحقيقة أنها اللغة الثانية لكثير من المتحدثين بها الذين يجيدونها اجادة جزئية وحسب .

ولذلك ثمة صراع مثلث بين لغة أوتومى من حيث أنها نقطة البداية للتلاميذ ، والتباين الاقليمى للغة الأسبانية ، التى تسد بوجه عام احتياجات الاتصال الشفوى ، والصورة الموحدة قياسيا للغة القومية ، كما تنعكس فى الكتب المدرسية .

ومن الممكن أيضا ، أن يرى تفضيل اللغة القياسية فى الأنشطة المنهجية الاضافية للمدرسين ، وفى القيام بوظائفهم من حيث أنهم قادة للمجتمع المحلى ، يكون مطلوبا منهم اقامة المراسم . والقاء الخطب الرسمية ، التى يحاولون فيها استعمال لغة رسمية ومعقدة ، ويتصارع استعمال الأسلوب المتقعر فى مثل هذه المناسبات مع الحاجة الى الاتصال ؛ ويعنى هذا أن جمهور المستمعين لا يفهم الحديث الرسمى ، مع أن وظيفته الجوهرية أمر يعكس المكانة الاجتماعية للمدرس ـ القائد .

ثالثا ، لوحظ أن المدرسين قد كان لهم موقف متكافىء حيال لغة أوتومى نتاجا لنظام القيم والمعتقدات القائم على نزعة التعميم . ومن ناحية ، فانهم يذهبون على طول الخط ، الى تأييد المساندين للثقافة الهندية المؤكدة لقيمة ثقافة ولغة أوتومى : ومن ناحية أخرى ، فان رسالتهم التمدينية ترتبط ارتباطا وثيقا باللغة الأسبانية ، وتجبرهم على مقاومة اللغة الهندية فى المناطق الواقعة تحت سيطرتهم ، أعنى المدارس والجهاز السياسى والادارى .

وبلا شك ، نجد لمعاملة لغة أوتومى على أنها لغة معاونة أثر ثقافى حاسم على التطبيع الاجتماعى للمدرسة : وقد نجح المدرسون فى أن ينقلوا الى الطلاب فكرة أن للغتين الداخلتين فى الصراع قيمة غير متعادلة ، مؤكدين مرة أخرى دور المدرسة من حيث أنها معهد لتعليم اللغة الاسبانية ، ومن ثم يساندون الاتجاه الأساسى حيال تنحية اللغة الهندية .

وبغض النظر عن المناهج المتخصصة ، نجد أن آراء المدرسين حول الصراع بين اللغتين جديرة بالنظر أيضا ، حيث أنها تحدد بدرجة كبيرة امكانات تعليم اللغة الاسبانية فى المدارس ، وتطوير اللغة الأم .

إلمامات أخيرة :

ما هى الاستنتاجات التى يمكن التوصل اليها من هذا الموقف ؟ وعلى أى تقدير، انه موقف معقد ، ويستبعد معه أى حل يسير أو توصية مبسطة • ولا يكفى أن نشير الى أن المدرسة ثنائية اللغة جزء من بيئتها الاجتماعية الثقافية ، وذلك دليل فى حد ذاته • وتنشأ المشكلات حين تصل الى حد اقامة الدليل تفصيلا على العوامل ذات العلاقة المتبادلة ، والطريقة التى تدعم مجموعة بعينها من العوامل السوسيولغوية ، أو تعترض عمليات تعليمية بعينها • وتظهر بعض الملاحظات عن هذه العلاقة من البحث الذى نقوم به هنا •

وقد يبدو واضحا أن العوامل التاريخية ، والاجتماعية الاقتصادية ، والأيديولوجية التى تدخل اللعبة فى المدارس ، أقوى من المناهج نفسها ، لدرجة أن المدرسة لا تستطيع أن تحل نفسها الى حد كبير من هذه العمليات • ولربما يكون صعبا عليها أن تصبح القوة الدافعة وراء عملية تاريخية • وبهذا المعنى ، ظهر أن المدرسة من حيث أنها معهد تعليمى عاجزة فى حد ذاتها عن الحفاظ على لغة أقلية ، أو عن القضاء عليها ؛ وأن تسهم بحال فى هذه العمليات •

أما بخصوص المتحدثين باللغتين أنفسهم ، فيبدو أن ثمة حاجة الى التحديد الواضح بدرجة أكثر للوظيفة ، وللمناظرة التاريخية لكل لغة فى الصراع الدائر بينهما . والعلاقات الاجتماعية للسيطرة ليست مكيفة فى أنموذج مبسط : اللغة الأسبانية = لغة مسيطرة ، لغة أوتومى = لغة مسيطر عليها • ويمكن التعبير عن الأفكار المسيطرة تعبيرا جيدا فى اللغتين بالقدر نفسه • ومن ناحية أخرى ، ثمة طريقة « هندية » لاستعمال اللغة الوطنية بأنماطها الاجتماعية ـ الثقافية الذاتية • وهذه الاستعمالات للغة الأسبانية ولغة أوتومى بوظائفهما المتغيرة جزء من نوع من المقاومة الثقافية السلبية المخففة القادرة على حفظ بعض القيم العرقية للجماعة بصورة دقيقة ، لأنها لا تناقش بصورة مكشوفة ، السياسة التكاملية للدولة ، ولا تثير رد فعل عنيف (Stavenhagen ، سنة ١٩٧٩ ، ص ٢٢) • وسوف يستلزم الأمر أن تقوم كل السياسات التعليمية على هذه الحقيقة المعقدة • وقد يكون برنامج اللغة الثنائية ذا فائدة ضئيلة ، اذا ما تركز على الصور الموحدة قياسيا للغة الاسبانية وللغة أوتومى توحيدا بحتا ، وحين يكون الهدف هو تطوير المهارات المتعلقة بالاتصال فى كل من اللغتين •

واذا كان يجب أن يتحقق تكامل أعظم للمدرسة مع المجتمع المحلى ، يبدو من الضرورى أن تكون مدركة على أقل تقدير للتناقض الواضح فى مفاهيم اللغة الأسبانية من حيث أنها لغة قومية • وفى المدارس ، تبدأ اللغة الأسبانية الموحدة المنقحة على أنها هدف دليلى (هدف لا يمكن تحقيقه) ، وبعبارة أخرى ، تعد اللغة الأسبانية والكلمة المكتوبة فى المقام الأول ، على أنها ثروة تضفى مكانة على أولئك الذين يرون الصواب

فيهما • ومن ناحية أخرى ، وفى المواقف الخـارجة عن نطاق المدرســـة ، يعترف المتكلمون باللغتين اعترافا واضحا كل الوضوح بالقيمة المتعلقـة بالاتصـال (قيمة الاستعمال) التى يمثلهـا التباين الاقليمى فى اللغـة الاسبانية لهم • وبلا شك ، يساند هذا التباين توظيف المدرسة على أنها همزة وصل وأداة بث للثقافة القومية ؛ وعلى أية حال ، فانها لا تسمح للمجتمع المحلى من حيث هو كل (لا المدرسين وحدهم) أن يفترضوا السيطرة على المدارس من حيث أنها ملاذهم الخاص ، الذى ترتبط به مصالحهم واحتياجاتهم الخاصة •

وسيكون علينا أن نحدد وظائف كل لغة بوضوح أكثر فى نطاق المدارس ، حيث أن المناهج « المتوسطة » المستعملة فى تلك المدارس التى تمت دراســتها ، لا تتيح تحقيق أى من الأهداف المحتملة (تعليم الأسبانية ، معرفة القراءة والكتابة ، وتشجيع اللغة الأم) • وسيجب بالتأكيد أن ندرس اللغة الأسبانية لأغراض الاتصال ، ولتحصيل المعرفة والمهارات الأكاديمية ، وعلى أية حال ، فان الهدفين يجب ألا يختلطا ؛ كما هى الحال الآن (قبل المدرسة ، الصف الأول ، تعليم الأسبانية ، ومعرفة القراءة والكتابة) ومع ذلك ، لابد أن نصمم برنامجا لتعليم اللغة الأسبانية لغة ثانيــة ، وأن تحـدد الطرق التى تستعمل فى التدريس وفقا للغة التى تعلم بها المواد الأخرى (الرياضيات، العلوم الاجتماعية ، العلوم الطبيعية) •

ومهما يكن من أمر ، فان المشكلة الأعظم حسما للحفاظ أو الاعادة الحيوية للغة وللثقافة الوطنية ، لن تحل فى المدارس • وفى التحليل النهائى ، سيعتمد الامر على قدرة المقاومة العرقية للأهالى الهنود ، واعادة التعريف المحدد مسبقا على أساس صراع الهويات المنقسمة (Stavenhagen ، سنة ١٩٧٩) ، وعلى دور جماعة أوتومى من حيث أنها جماعة عرقية معينة فى المجتمع المكسيكى بكل جوانبه الاجتماعية ـــ الاقتصادية ، والسياسية ، واللغوية •



المشكلة :

يعيش اليوم كثير من الناس فى مجتمعات يتكلمون فيها لغتين أو أكثر · ذلك أن حياتهم الاجتماعية تتضمن استخدام أكثر من لغة واحدة بطريقة ما · ومعلوم أن الاتصال اللغوى ، وما يصاحبه من مواجهة الانسان للغة تختلف عن لغة أمه مشكلة قديمة العهد فى تاريخ البشرية · ولكن الجديد فى الأمر هو البعد الذى تتخذه هذه المشكلة فى الوقت الحاضر · ويرجع هذا البعد الى استيطان جماعات قومية مختلفة بصفة دائمة فى كيانات سياسية شاملة كالدول والأمم ، أو الى هجرة القوى العاملة من الدول المتخلفة الى الدول الصناعية المتقدمة · وهنا نجد أن وجود لغات مختلفة لا يساعد على التفاهم المتبادل بين السكان · وكثيرا ما تحدث نتائج اجتماعية بعيدة الأثر اذا ما عاش الناس فى وسط لغوى تشيع فيه لغة تختلف عن لغتهم الخاصة ، واذا ما حاولوا ـ كما هو الشأن غالبا ـ الاحتفاظ بهويتهم القومية باستخدام لغتهم الخاصة ، أو اذا أجادوا ـ فى مثل هذا الموقف ـ اللغات المحيطة بهم تدعيما لعلاقاتهم

بقلم : ولفدتريش هارتونج
رئيس قسم بأكاديمية العلوم فى جمهورية ألمانيا الايمقراطية

ترجمة : أمين محمود الشريف
عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة ، رئيس مشروع الألف كتاب بوزارة التربية والتعليم (سابقا)

الاجتماعية . وحتى اذا سارت القرارات والتدابير الخاصة بالسياسة اللغوية على هدى مبادىء المساواة ورعاية الأقليات ، فلا مناص من حدوث تصادم بين الآراء والمصالح المتعارضة . ولذلك لم يكن من الغريب أن تتحد المشكلات اللغوية فى أغلب الأحيان ذريعة للتنفيس عن الصراعات المختلفة والأساسية بين الطوائف الاجتماعية والقومية (١) .

ويبدو لأول وهلة أنه لا ضرر من المشكلات اللغوية فى المجتمع ذى اللغة الواحدة ، اذا قورنت بمشكلات المجتمع الذى يتكلم لغتين أو أكثر ، حيث ان هذه المشكلات تعمل على تمزيق شمل السكان بسبب ما تحمله فى طياتها من عناصر التمزق السياسى والاجتماعى . ولا شك أن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن المشكلات اللغوية فى المجتمع الأول أقل حدة منها فى المجتمع الثانى . ومع ذلك كله فان ما ينطبع فى الذهن لأول وهلة من انعدام الصراع اللغوى فى مجتمع اللغة الواحدة ، هو أمر يجافى الحقيقة . ذلك أن كل شخص فى هذا المجتمع يعرف من تجاربه العديدة أن الناس فى مثل هذا المجتمع لا يتكلمون دائما بطريقة واحدة .

صحيح أن المجتمع يتكلم لغة واحدة ، ولكن توجد فيه طرق مختلفة للتعبير عن الشيء الواحد ، كما توجد طرق مختلفة فى الكلام يرجع سببها الى ما هو أعمق من مجرد تفضيل أسلوب على آخر • ويرجع عدد معين من هذه الطرق الى التكوين الجسمي أو العقلى للفرد ، ويرجع بعضها الى الحالات النفسية • ذلك أن الافراد يختلفون فى طريقة نطق الألفاظ ، وعندما يثورون أو يستثارون تختلف طريقتهم فى الكلام عن طريقتهم فى الظروف العادية • ومثل هذه الخصائص على جانب كبير من الاهمية فى تنظيم عمليات الاتصال • على أننا فى هذا المقال سنعنى أكثر بالاختلافات والفروق التى ترتبط ارتباطا واضحا بالعوامل المميزة للمتكلم عندما يكون عضوا فى فئة اجتماعية معينة ، أو التى ترتبط بالخصائص النمطية لمختلف المواقف • واذا وجد هذا الارتباط بالفعل ــ وقد أثبت علماء اللغة الاجتماعيون وجود هذا الارتباط خلال الخمسة عشر عاما الماضية ــ وجب أن نوجه سؤالين أساسيين هما :

١ ــ ما هو دور خصائص الكلام المختلفة فى تشكيل موقف من المواقف ، وفى تحديد هوية المتكلم الاجتماعية ؟ ماذا تعبر عنه هـــذه الفروق والاختلافات وماذا يفهم منها ؟

٢ ــ هل هذه مجرد فروق على مستوى الرموز اللغوية أى الاختيار بين نطق قياسى (اصطلاحى) ونطق اقليمى أو الاختيار بين تعبير شعرى واللغة اليومية أو أن هناك شيئا أكثر من ذلك تعقيدا يختفى وراء هذه الفروق ؟

اذا كان الأمر الأخير هو الواقع تعين علينا أن نعرف : الى أى حد يلتزم المتكلم باستخدام طرق التعبير هذه ، وأن نعرف هل يستطيع « التخلص » منها ، وما هو مدى طرق التعبير المتاحة له فى المجتمع ؟ ويترتب على ذلك معنى اجتماعى أعمق ، وهو أن اللهجات والخصائص اللغوية المختلفة ليست مجرد مؤشرات تدل على الخصائص الاجتماعية ، بل هى على الأصح جزء من الطبيعة الاجتماعية للفرد • انها تصبح هى نفسها خصائص اجتماعية • ذلك ان الارتباط بالخصائص اللغوية جزء من الارتباط بالأوضاع الاجتماعية ، واستمرار أحدهما يؤثر فى استمرار الآخر •

وهذه هى النقطة التى تصبح عندها اللهجات اللغوية وثيقة الصلة ليس فقط بالمتكلم الذى يعنيه الأمر ، بل أيضا بالمجتمع كله الذى يقوم بالرغم من تنافر أجناسه وأقوامه على التعاون والاتصال المستمر • والمهام الاجتماعية المترتبة على ذلك تتعلق بالسلوك اللغوى الذى يوحد البلاد ، كما يتعلق بمسألة تعليم اللغة : أى طرق الكلام وأى اللهجات يجب تفضيلها ، ولأى الأسباب ؟ هل يمكن بقاؤها جنبا الى جنب دون تقييم ؟ ان هذا الأمر لا يمكن البت فيه على أساس الآراء الذاتية أو الميول الشخصية (وان كانت هذه الميول تلعب دورا ليس باليسير فى تاريخ المشكلة) • ان مثل هذه القرارات يجب أن تقوم على مفاهيم مناسبة وقيم متينة • وبالطبع يجب أن تقوم على أساس دراسات وثيقة الصلة بالموضوع •

ان قيام مجتمع اللغة الواحدة يرجع الى مجموعة معينة من الظروف التاريخية ، فى مقدمتها التشابه فى عمليات تطور الأمة والدولة وتوفير الوسائل اللغوية اللازمة لمواجهة مهام الاتصال السابقة على هذه العمليات والمصاحبة لها . واذا لم تتوافر هذه الشروط كانت النتيجة (ولا تزال) هى تعايش عدة لغات فى حدود الدولة الواحدة . ومن ناحية أخرى يتضح لنا أن لغات معينة انتشرت فى أكثر من دولة واحدة . وعلى الجملة فان جمهورية ألمانيا الديمقراطية هى مجتمع ذو لغة واحدة (٢) . وتقوم دراستنا وتجربتنا على الموقف اللغوى فى هذه البلاد .

المفاهيم اللغوية :

ان تكوين المفاهيم اللغوية لا يقتصر على مستوى النصوص أو طرق الكلام ، بل انه يربط هذه الأخيرة بمستوى أعم هو مقدرة المتكلم اللغوية أو اللغات التى تمثل بعض خواص هذه المقدرة . ويمكن القول بأن الاستعمالات اللغوية المختلفة فى المجتمع تمثل أنواعا مختلفة من المقدرة اللغوية موزعة بين أعضاء المجتمع أو موجودة جنبا الى جنب عند الفرد الواحد . وحينئذ يمكن تصوير هذه الأنواع المختلفة على أنها أجزاء من مفهوم شامل للغة معينة (الألمانية ، الانجليزية ... الخ) . على أن التعريف الدقيق والثابت لمثل هذه المفاهيم غاية فى الصعوبة ، وكان لذلك أثره فى المناقشات التى دارت بين علماء اللغة خلال عشرات السنين . وهناك اجماع نسبى على الفكرة القائلة بأن اللغات تتألف مما يشبه النظم الفرعية أو اللهجات ، فى حين أن مفهوم اللغة الألمانية — على سبيل المثال — ذو محتوى أكثر تجريدا يشير — تبعا للرأى الذى نأخذ به — الى مجموع كل اللهجات الموجودة فى هذه اللغة . وتمتاز اللهجة بعدد كاف من السمات والملامح اللغوية ، ولذلك تصلح لأداء وظائف اتصالية معينة (واضح أن هذا التعريف الغامض ربما يكون مثارا لآراء متشعبة) . وفيما يتعلق بهذه الوظائف يتم التمييز عادة من اللهجات الاقليمية ، واللهجات الاجتماعية ، واللهجات الموقفية (التى تصلح لموقف ولأغراض معينة) . وبطبيعة الحال لا تختلف هذه اللغات فى كل عناصرها ، بل تتداخل بطرق مختلفة .

وتكمن المشكلة الرئيسية فى هذه المجموعة من المفاهيم فى أنها تتجاهل الى حد كبير عدم التجانس الموجود بالفعل فى اللغة ، كما تتجاهل الأهمية النسبية للهجات الفردية . ويعالج علماء اللغة هذا النقص بعرض مفهوم مختلف يعزى الى اللغويين السوفيت خلاصته أن اللغة الواحدة تظهر فى صور عدة مثل اللغة الفصحى واللغة الدارجة ، كما تظهر فى صورة لهجات مختلفة . والصور التى تظهر بها اللغة هى وسائل أولية أو أساسية للاتصال فى مجالات اجتماعية معينة . وتكمن الصعوبة الخاصة فى هذا المفهوم ، فى ربط العديد من الاستعمالات اللغوية المختلفة بهذه الصور الأساسية أو المغايرة بين هذه الصور على نحو يجعلها تتفق مع هذا العديد من الاستعمالات اللغوية . ولم تحل للآن هذه المشكلة بطريقة مرضية (٣) .

كيف حدث مثل هذا الاختلاف فى اللغة وفى مقدرة المتكلمين اللغوية ؟ نحن لا نريد فقط وصف هذا الاختلاف ، بل نريد أيضا ادماجه فى مفهوم شامل للاتصال الانسانى • وهناك رأى واسع الانتشار مبناه أن كل كائن بشرى له تجربته الخاصة فى الاتصال ، ولذلك تختلف الكائنات البشرية بطريقة ما عندما تظهر تجربتها فى الاتصال الفعلى • ولكن هذا لا يفسر سوى الجانب النفسى والفردى من المشكلة ، وهو يرجع الاختلاف فى طرق الكلام الى اختلاف درجة المتكلمين فى امتلاك ناصية اللغة •

ان أول ما نطالب به بالطبع هو أن تظهر وسائل الاتصال (الرموز وتراكيبها) قدرا معينا من الوحدة (الانتظام والاطراد والاتساق) والاتفاق ، والا فلن يتسنى للمشاركين فى الاتصال أن يفهم بعضهم بعضا بطريقة متشابهة • صحيح أنه لا يمكن أن تكون الوحدة كاملة ، وصحيح أن هناك احتمالا لحدوث الاختلاف ، ولكن ما الذى يقرر حدود هذا الاحتمال ؟ ظاهر أن ما يقرر ذلك ليس هو معيار الوضوح والبيان • ذلك أن الوحدة تحقق هذا الوضوح والبيان وما هو أكثر ، فالمتكلم يفعل اكثر مما يجب لكى يفهم شركاؤه حديثه • ومن ناحية أخرى يعزى ظهور اللهجات فى اللغة الى أن المشكلات الواجب حلها تزداد تعقيدا يوما بعد يوم ، وهذا يؤدى الى الاختلاف والتخصص فى حلها ، وفى الوسائل المستخدمة لهذا الغرض ، ومنها اللغة • ولكن ذلك القول لا يستقيم مع المنطق • ذلك أن اختلاف مهام الاتصال وتشعبها أكثر وأدق من اختلاف وسائل الاتصال اللغوية • ولذلك يجب أن تكون هناك عوامل تحد من الاختلاف اللغوى الذى لا يحقق الوضوح والبيان والذى لا يستطيع أن يلاحق مهام الاتصال المتزايدة يوما بعد يوم •

وعند هذه النقطة يبدو من المناسب أن نسأل : ماذا يفهم بالضبط من الاتصال اللغوى ؟ انه قبل كل شىء طريقة خاصة تمتاز بها الكائنات البشرية لتنظيم المجتمع • وهذا يتحقق فى الوحدة الاجتماعية لا فى العزلة — عن طريق نقل المعلومات وتحقيق الاتصال الاجتماعى • ونخلص من ذلك الى أن المطالبة بالاتفاق بين المتكلم والمخاطب (بفتح الطاء) فى وسيلة الاتصال لا تهدف كثيرا الى المحتوى الكامن وراءها ، ولكنها تهدف الى التحكم فى الطرق المختلفة لتنظيم المجتمع بواسطة الاتصال • وهذا يضفى اطارا وظيفيا — اذا جاز هذا التعبير — على الاختلاف اللغوى •

وفى ضوء هذا الرأى فى الاتصال نستطيع أن نتصور بسهولة وجود استقطاب أساسى بين الاتجاهات الداعية الى التخصيص والفردية من جهة والاتجاهات الداعية الى الوحدة من جهة أخرى ، مما يضفى اطارا على الاختلاف ووظيفته ، فالتخصيص ينتج عن ازدياد مطالب الاتصال من تقسيم العمل وغيره من أوجه النشاط الاجتماعى ، ومن ظهور وسائل الاتصال المناسبة فى موقف معين • والوحدة متأصلة الجذور فى وظيفة الاتصال من أجل تنظيم المجتمع ، وما ينتج عنها من توحيد طرق الكلام التى تعمل على تحقيق الوحدة والتماسك بين الجماعات والمجتمعات على اختلاف أنواعها ، من الجماعات المهنية الى الجماعات القومية التى تربطها وشائج التاريخ

والثقافة ... الخ . ومن هنا نولى وحدة وسائل الاتصال عناية أكبر بكثير مما يلزم لتحقيق مجرد التفاهم المتبادل .

ويمكن القول بأن الاستعمالات اللغوية المختلفة لها مصدران : أحدهما ظروف الاتصال (الخارجية) والثانى المميزات العامة للمتكلمين .

وتنقسم ظروف الاتصال المؤدية الى الاختلاف اللغوى الى قسمين متميزين اليك بيانهما :

١ ـ ان اختلاف مهام الاتصال السالفة الذكر يؤدى الى ايجاد وسائل مناسبة ، أعنى وسائل مختلفة للتعبير عن العلاقات بين الأحداث والأحوال (وهى وسائل ضرورية لحل بعض مشكلات الاتصال) ووسائل لزيادة تراكيب اللغة ، والمصطلحات الفنية فيها ، والعبارات اللازمة فى مواقف معينة ، وزيادة الكفاية اللغوية ، وايجاد طرق معينة للاتصال ... الخ .

٢ ـ ان جماعة المتكلمين توجد بالضرورة فى مناطق خاصة داخل الأقليم الذى يقيمون فيه . ولهذه المناطق حدود تمثل الحدود الممكنة أو المتاحة للاتصال . وكانت هذه الحدود وسيلة لتكوين اللغات على مدى التاريخ . وقد أدى تقلب الحدود وتحييدها النسبى مما يتوقف على استقرار اللغات ودرجة تنقل المتكلمين داخل الاقليم ، الى انتشار اللغات واستيعابها . وقد أصبحت هذه الحدود سهلة الاختراق فى ظل الظروف الراهنة ، بصفة خاصة ، ولذلك اتسعت مساحة الاختلاف اللغوى الاقليمى الى حد ما داخل مناطق أوسع .

وتنقسم المميزات العامة للمتكلمين الى قسمين متشابهين :

١ ـ يشارك المتكلمون بدرجات متفاوتة فى تقسيم العمل وغيره من أوجه النشاط الاجتماعى . وهذا يحدد مدى التجربة المتاحة لهم بصرف النظر عن القيود الفردية الأخرى وبناء على ذلك فانهم حدوا من وسائل الاتصال اللغوى على مدى التاريخ .

٢ ـ ينحصر المتكلمون ـ لحد ما ، وبدرجات متفاوتة ـ فى مناطق داخل الاقليم . وعلى أية حال فهم يكتسبون تجربتهم الاتصالية الأولى فى تلك المناطق ، ويعيشون دائما فى احداها . على أن تنقلهم داخل الاقليم يختلف تبعا لمهنتهم ، ومركزهم الاجتماعى ، والفرص العامة المتاحة لهم فى المجتمع . وهذا يعلل لوجود عدد من الفروق فى سلوك جماعة المتكلمين الذين يقيمون فى مناطق معينة داخل الاقليم ، كما يعلل للفروق الماثلة فى سلوكهم الفردى . ويمكن أن يقال ان تقسيم العمل هو العامل الحاسم لحد ما ، ولا يمكن ان يؤدى التنقل الواسع داخل الاقليم الى الغاء تأثيره تماما .

ولا شك أن تفاعل المصادر المختلفة بالغ الأثر الى درجة أن اختلاف مهام الاتصال

مبنى على الاختلاف اللغوى الاقليمى · فاللهجة الواسعة الانتشار - على سبيل المثال - تؤدى الى ظهور نوع من اللغة يمكن استخدامه فى الكتابة أيضا · واذا وجدت لهجات لغوية متعددة جنبا الى جنب اختلفت وسائل الاتصال تبعا لذلك · وغالبا ما تتخصص لهجات محددة اقليميا فى بعض المواقف اليومية ، فى حين أن اللهجات التى تسود فى مناطق أكبر وتستخدم فى الكتابة تصبح الزامية فى العديد من الوظائف · وهذا يؤدى بالضرورة الى حدوث فروق بين اللهجات وقدرتها على الاتصال ، وهذه الفروق ليست رئيسية اذ أن كل اللهجات تستطيع أن تنمو متى أتيحت لها الظروف التى تزيد من نشاطها ·

نتائج البحوث :

لقد تمت خلال العقود الأخيرة خاصة دراسة - على أسس تجريبية - لعدة مسائل ناشئة عن المفاهيم السالفة الذكر ، وذلك فى علم اللغويات الاجتماعية الذى رسخت دعائمه بسرعة بوصفه علما جديدا يبشر بمستقبل زاهر · وكانت النقطة الجوهرية فى منهج هذه الدراسة هى ربط الملامح التى وجدناها فى النصوص اللغوية بالبيئة غير اللغوية أو غير النصية لهذه النصوص · ومن الواجب فى هذه البيئة التمييز بين مجالين : هما المتكلمون والمواقف · ويمكن تقسيم المواقف الى موقفين : موقف العمل الاتصالى الأصلى وموقف آخر أوسع نطاقا وأشد تعقيدا · على أن معرفة الارتباط بين عناصر (معطيات ومتغيرات) المجالات المختلفة كانت أكثر تعقيدا مما توقعنا فى بداية الأمر ·

فالمواقف - مثلا - يمكن تحليلها الى عدد كبير جدا من العوامل أو العناصر والمكونات · وقد اقترح كل عالم تقريبا نوعا آخر من التحليل · على أن مثل هذه التحليلات التى يقوم بها كل عالم على حدة تفقد أهميتها وصلتها بالموضوع اذ تصبح النتائج المكتسبة منها قابلة للمناقشة · ولكن المسألة المهمة هى التعرف بالضبط على خصائص المواقف ذات الصلة الوثيقة بالاتصال · وهذا يعنى ايجاد تعريفات دقيقة للموقف من وجهة نظر الاتصال ·

وليس أسهل من ذلك ايجاد علاقة بين الفئات الاجتماعية واللهجات اللغوية : فأى الفئات تظهر فيها العلاقة واضحة بينها وبين اللهجات اللغوية وطرق الكلام المختلفة ؟ هل تتخذ هذه اللهجات أساسا صحيحا لمثل هذه العلاقة ؟ ألا يكون من الممكن أيضا فى بعض الحالات تحديد الفئات الاجتماعية على أساس استعمالها اللغوى وحينئذ فقط نبحث عن خصائص أخرى لهذه الفئات ؟ ومن الحقائق التى تقررت منذ زمن طويل أنه لا توجد أوجه شبه واضحة بين الأوضاع الاجتماعية بالمعنى العادى ، وبين اللهجات اللغوية ·

ولكن حتى الوحدات اللغوية الأصلية لا يمكن استعمالها بدون فحص دقيق لهذه العلاقات • والمشكلة الأساسية فى هذا الموضوع هى أن الباحثين درسوا اللغة حتى الآن من وجهة نظر تختلف عن ذلك تماما أى درسوها باعتبارها قائمة من الرموز للتعبير عن معايير معينة • وهذا المنهج يؤدى الى مفاهيم تتعلق ببناء الجمل ودلالات الألفاظ • ولا يمكن ربط الوحدات اللغوية التى اتبعت هذا المنهج ، بالعناصر الاجتماعية والموقفية أملا فى اكتشاف الوظيفة الاجتماعية للغة • ومن الواضح أن خصائص اللغة التى لم تحظ حتى الآن بعناية كبيرة تلعب دورا هاما فى هذا المجال • وعلى الرغم من سرعة انتشار علم اللغويات الاجتماعية (أو اللغويات عامة ذات الاتجاه الاجتماعى) فان هذا العلم لا يزال من وجوه عديدة فى بدايته الأولى •

وقد أجرينا خلال السنوات القليلة الماضية عددا من الدراسات حول الاختلاف اللغوى فى حقل يمكن أن نطلق عليه « اللغة أو اللهجة الفصحى من جهة ، واللغة أو اللهجة الدارجة من جهة أخرى (٤) • وقد تمت دراسة المتكلمين فى مواقف مختلفة سواء فى مواقف أسرية أو مهنية • وكانت هذه المواقف حقيقية غير زائفة لم يتم تدبيرها من أجل التجربة • وكان المتكلمون ينتمون الى طبقات اجتماعية مختلفة والى أقاليم مختلفة ، كما كانوا يختلفون من حيث التعليم والسن وغير ذلك من المميزات • وفى كل الحالات استخدمت الشرائط المسجلة التى تم اعدادها بطرق تطبق عادة فى علم اللغويات الاجتماعية •

ولم تكن نتائج هذه الدراسات مفاجئة لنا من بعض الوجوه ، فبعضها كان يتفق مع التجربة الحدسية ، وبعضها يتفق مع نتائج الدراسات المماثلة • وقد استخدمنا بعض الطرق والمناهج المختلفة لنؤكد النتائج المختلفة السابقة أيضا • ويجدر بنا فى هذا الصدد ذكر مثلين من هذا القبيل •

يبدأ الباحث دراسته عادة على أساس التسليم بأن المتكلمين يجيدون عدة لهجات لغوية (اجادة شبيهة باجادة لغات عديدة) وأنهم يتنقلون فى سلوكهم الانصالى بين اللهجات التى يجيدونها لكى يتكلموا بطريقة أو أخرى طبقا لما يقتضيه الموقف (= المقام) وطبقا لمقدرتهم أو مهارتهم اللغوية • على أن المتكلمين حين يفعلون ذلك ، يتحركون بالفعل فى مجال واسع نسبيا • ومن الصعب رسم حدود دقيقة لهذا التحرك • وبالنسبة للهجة اللغوية فان النصوص كثيرا ما تبدو متجانسة • ويمتاز المتكلمون بالنسبة للهجات اللغوية بما يشبه الطرق « المفضلة » أو « العادية » فى الكلام • وهذه تعتمد على ممارستهم الاتصالية وتاريخهم الاتصالى : وبالاضافة الى ذلك ، يمتاز المتكلمون بقدرة فائقة على الانحراف عن هذه الطريقة العادية فى الكلام ، فى اتجاهات متعددة • ومرة أخرى يرتبط مدى هذه القدرة

بسمات مختلفة يمتاز بها الفرد • ويتحدد السلوك الحقيقى الى حد كبير بالعوامل التى تحكم الموقف ، وبعض هذه العوامل يسيطر على العوامل الأخرى • ومن الممكن أيضا أن نقول شيئا عن مدى تأثير المميزات اللغوية الفردية • فهناك مثلا مميزات ذات طابع اشارى (نسبة للاشارة أو الايماءة) خاص ، هى أول ما يجب على المتكلم تحاشيه أو استعماله •

وكانت النتيجة الهامة الثانية ما يلى :

من المسلم به غالبا أن العمليات اللغوية فى هذا المجال تؤدى الى التشابه اللغوى التدريجى ، بحيث تظهر فى النهاية لغة موحدة على مستوى عال نسبيا ، وتندثر اللهجات المحلية • ولكن الدراسات التى قمنا بها لم تعد دليلا على استمرار هذه العمليات ، فبالرغم من التشابه اللغوى وبالرغم من تغير الأشكال التقليدية للهجات المحلية تبقى هناك حاجة حقيقية الى اختلاف طرق الكلام والابقاء على الخصائص اللغوية الاقليمية • وهذه الحاجة تنصب على الاختلاف بين الاتصال الشفهى والتحريرى ، وبالتالى بين المواقف الاتصالية الرسمية وغير الرسمية •

وعند هذه النقطة يظهر عدد من النتائج العملية والاجتماعية • وايضاح ذلك أنه ما دام الناس يختلفون فى طريق الوصول الى التكلم باللغة الفصحى ، وما دامت الفصحى هى اللغة التى تمتاز بأعظم قدرة على الاتصال أو ـ على الأقل ـ تحظى بأكبر قدر من الاحترام وسمو المكانة ، فانه يتعين على المجتمع أن يفكر فى هذا الاختلاف ، ويخفف من آثاره تطبيقا لمبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع • وفى بداية هذا الخط من التفكير يجب أن نفهم البعد التاريخى للاختلاف اللغوى فهما عميقا •

البعد التاريخى والبعد الاجتماعى :

ماذا يراد باللغة الفصحى ؟ وما هى الأسباب الداعية الى نهوضها وتغلبها على اللهجات اللغوية الأخرى ؟ اذا نظرنا الى الأمر من حيث المبدأ وجدنا أن نمو هذه اللغة وتغلبها بالتدريج يرتكزان على العمليات الاقتصادية والتكامل الاجتماعى فى مرحلة متأخرة على مستوى الدولة • ويرجع تاريخ هذه العمليات الى الماضى البعيد • ومع نمو العلاقات الرأسمالية للانتاج ارتقت اللغة الفصحى الى مستوى جديد • وكان من شأن التطور الألمانى ـ الذى لم يكن أمرا استثنائيا بأى حال ـ أن تطورت اللهجة الفصحى التى امتصت فى أحشائها الكثير من العناصر اللغوية بفعل الاستيعاب والتوليد والتهجين • ولكن هذه اللغة لم تستخدم الا فى الكتابة فقط ، كما لم تستخدمها جماعات كبيرة من المتكلمين • ذلك أن قاعدتها الاجتماعية كانت ضيقة فلم تتسع الا للذين عملوا فى مجال الاتصال واحتاجوا بحكم عملهم الى أشكال لغوية

موحدة وتهيأت لهم فرص التعليم . ولهذا السبب انحصر انتشار اللغة الفصحى النامية ، منذ البداية ، فى دائرة الصفوة المختارة والقلة الممتازة واختلفت عن اللغة التى يتكلم بها البسطاء من أفراد الشعب ، واستخدمت فى الكتابة أكثر مما استخدمت فى الحديث ، وكان هذا سببا آخر لانحصارها فى دائرة ضيقة فى المجتمع لأن عدد الممارسين للكتابة كان قليلا . يضاف الى ذلك أنه كانت فى ألمانيا مراكز عديدة حظيت فيها اللهجات الاقليمية بمكانة كبيرة فى الاستعمال اللغوى . ولذلك لم تتوفر الدواعى لحظر استعمال اللهجات المحلية فى الحديث ، بل - على العكس - ظهرت فى الأقاليم أشكال لغوية مهجنة استعملت فى الحديث ، وهى المعروفة عند اللغويين الألمان باسم اللغات العامية أو الدارجة .

وعلى ذلك ظهر بين اللهجات اللغوية فى مجموعها استقطاب واضح بين الاتجاه الى توحيد اللغة من جهة - وهو اتجاه ضعيف الجذور بين جمهور المتكلمين ، ولم يكسب أرضا الا بالتدريج - وبين عدد وفير من اللهجات الاقليمية التى شاعت على ألسنة المتكلمين ، كما شاعت فى مجالات واسعة من الاتصال اللهم الا فى مجالات الاتصال التى تتجاوز حدود الأقاليم ، وتتطلب لغة الكتابة . وازداد تطور الفصحى بازدياد التطور الاجتماعى ، وأصبح من الضرورى تطويرها لتلائم المواقف العديدة الجديدة التى تطلبت الاتصال التحريرى . وكان من مصلحة التطور الاجتماعى أيضا نشر الفصحى على أوسع نطاق ممكن فى دائرة الحديث . وهذا تطلب الحد من اللهجات الاقليمية واستخدام اللغة الفصحى فى التخاطب وتضييق الهوة بين لغة الحديث ولغة الكتابة . وكان هذا يعنى توسيع دائرة الاتصال ، كما يعنى توسيع القاعدة الاجتماعية . ولكن كان من مصلحة التطور الاجتماعى أيضا ايجاد ونشر لغة تستطيع التعبير عن شعور مجتمع واسع النطاق يتجاوز حدود الولايات الألمانية الصغيرة ، وتصلح أن تكون أداة لتوجيه الجهود الرامية الى تحقيق وحدة الأمة الألمانية . كل ذلك كان أساسا لجهود عملية ونظرية وايديولوجية .

على أن ذلك كان بعيدا نسبيا - خلال ظهور اللغة الفصحى - عن مطالب الاتصال بين السواد الأعظم من المتكلمين ، اذ لم يتوافق مع تجاربهم الاتصالية العادية . ذلك أن الالمام باللغة الفصحى لم يكن من السهولة بحيث يقبل عليه جمهور الشعب من تلقاء نفسه ، اذ كان لا بد من تعليم هذه اللغة فى اطار سياسة لغوية تهدف الى الحفاظ على أوضاع السلطة القائمة ، أو فى أعقاب نظريات تدعو الى التعليم العام . ولكن هذه النظريات كانت قصيرة الأمد ، ولذلك سرعانما تجردت من العناصر التقدمية والمثالية .

وقد دعا هذا الى وضع توجيهات ونظم لتقييم كل من الفصحى والعامية . وكان المبدأ الذى قامت عليه هذه التوجيهات والنظم هو الجمع بين تعليم طرق الكلام

المتطورة والمصقولة والغنية من جهة وطرق الكلام المتخلفة والخشنة والفقيرة من جهة أخرى • وكانت طرق الكلام الأولى تمثل الفصحى ، والأخيرة تمثل اللهجات الاقليمية الشائعة فى حديث العامة (غير المتعلمين) • وكان على المدرسة باعتبارها المؤسسة المعنية بتعليم اللغات ان تقوم بواجبها الرئيسى فى تبصير جمهور المتعلمين بما تمتاز به الفصحى من تطور وصقل وثراء •

وقد ظهرت مثل هذه النظم الثنائية فى التقييم فى كثير من المجتمعات فى ظروف متشابهة • وهذه النظم وسيلة لمعالجة مشكلات تعارض المصالح بين طبقات المجتمع فى مجال الاختلاف اللغوى الذى يتسم به مجتمع معين • ومن الطبيعى أن تنبه مثل هذه النظم الوعى اللغوى عند جمهور المتعلمين عن طريق المدرسة والرأى العام ، كما أنها تكون صورة عن أهداف كثير من اللغويين الذين يختلفون فيما بينهم كثيرا ، وان تشابهوا من حيث المبدأ • وقد ظلت اللغة الفصحى خلال مدة طويلة فى القرن العشرين ، بل الى الوقت الحاضر ، غريبة بل غير مألوفة لدى عدد كبير من المتعلمين ، وكانت اجادتها ولا تزال أمرا عسيرا على المتعلمين • وتتوقف هذه الاجادة على مركز المتعلمين الاجتماعى ، وظروفهم الاقليمية ونشاطهم الرئيسى وغير ذلك من العوامل •

وازاء هذه الظروف يطالعنا هذا السؤال : ألا يجوز أن نترك لكل متكلم الحرية فى اختيار اللغة التى يتكلم بها ، وبخاصة بعد أن ضاقت الفجوة بين اللغة الفصحى واللهجات غير الفصيحة ، فى السنوات الأخيرة ؟ وقد اتضح لنا ذلك من الدراسات التى قمنا بها • ويطالعنا سؤال آخر أيضا : أليس من الحكمة أن نرفع اللغة العامية الواسعة الانتشار الى مركز اللغة الفصحى ؟ وهذه الأسئلة لا تساعد بطبيعة الحال على حل أى مشكلة ، ولكنها فى أفضل الأحوال تنقل المشكلة الى مستوى آخر • وعندما نحاول البحث فى تقليل الفروق فى اجادة بعض اللهجات اللغوية ينبغى أن يكون معيار المفاضلة بين اللهجات اللغوية هو مدى قدرتها على تحقيق الاتصال • ومن ثم يجدر بنا أن نسأل : أين تكمن قدرة اللغة الفصحى فى هذا المجال بالمقارنة مع اللهجات الأخرى ؟

وقبل الاجابة عن هذا السؤال يجب أن نقرر على أى أساس يمكن تقييم مقدرة اللغة على تحقيق الاتصال • وهنا نسأل : ماذا تفعل اللغة ؟ انها تحقق نوعا من

الاتصال عن طريق تعبير المتكلم عما يدور فى نفسه من المعانى ، وفهم المخاطب لمعنى الألفاظ اللغوية التى يعبر بها المتكلم عن ذات نفسه · وهذا يسهل كثيرا توصيل الأفكار والمفاهيم الكامنة فى وعى الفرد الى ذهن غيره · وهذا يساعد بلا شك على توثيق أواصر التعاون بين الأفراد (يعبر عن كل ذلك بعبارات غامضه مثل قولهم : تبادل المعلومات ، والتأثير فى المخاطب ··· الخ) · وتحقيقا لهذا الغرض يجب أن تتوافر فى اللغة المميزات الآتية على الأقل (باعتبارها قدرة من قدرات الفرد) :

١ ـ القدرة على أن تكون أداة مأمونة ومرنة لتخزين المعلومات والتجارب وتكوينها ·

٢ ـ القدرة على استخدام هذه المعلومات والتجارب فى عملية الاتصال لا بمعنى التعبير الظاهرى فقط بل أيضا بمعنى خلق المعلومات الاجتماعية التى تتسم بروح التعاون والود والمجاملة والتوافق الفكرى ·

ان تقدم الفصحى من الناحية اللغوية يؤدى الى تقدم الكتابة كما يؤدى الى التقدم فى الغاء اللهجات الاقليمية فى مجال الاتصال وهذا الارتباط يؤدى الى تخزين (= تدوين) جزء كبير من المعلومات المتاحة فى المجتمع بمساعدة الفصحى كما يؤدى الى اكتساب الأفراد لهذه المعلومات بهذه الوسيلة أيضا · ولهذا أيضا أثره على طريقة الكلام ، وبخاصة اذا علمنا أن تخزين المعلومات لا يؤدى فقط الى التوسع فى المفردات اللغوية ، بل أيضا الى التوسع فى طرق عرض المعلومات (شرح المعلومات ومعالجة الموضوعات) · وفى طريقة وصف العلاقات المختلفة بين أصناف المعلومات (وهذا يتطلب مستوى أعلى مما يتطلبه الاتصال الشفهى اليومى) ·· ومن النتائج الأخرى أن الارتباط بين تقدم الفصحى وعمليات الاتصال الطويلة الأمد يفسر لنا تفضيل الدوائر الرسمية لاستعمال اللغة الفصحى فى الكتابة وتحاشى اللهجات الاقليمية الى حد ما ·

ولا شك أن عددا من اللهجات اللغوية ، بل كلها ، يمتاز بالقدرة على استخدام المعلومات والتجارب فى عمليات الإتصال · وأغلب الظن أن اللهجات المختلفة تختلف فيها لغة الكتابة عن لغة الحديث · ولكن يبدو لنا أن هناك صلة معينة بينهما · ولذلك

نرى فى الاتصال اليومى بعض السمات التى تسهل تنظيم العلاقات الاجتماعية على المستوى الخاص والفردى ، كما نرى الاتصال العام يمتاز بسمات تهدف الى تعزيز العلاقات الاجتماعية الشاملة • ومن الأمثلة الأخرى استعمال التعبيرات المجازية والاستعارية فى الحديث (٥) • وهذه تعكس بعض الاتجاهات المختلفة فى مواجهة مواقف الاتصال •

وبهذه الطريقة تصلح اللهجات اللغوية المختلفة لأداء بعض الوظائف الاجتماعية• وقد يتفوق بعضها على بعض من بعض الوجوه ، وهذا يصدق على اللغة الفصحى من حيث قدرتها على تخزين المعلومات والتجارب العامة واستخدامها فى الاتصال بصورة تساعد على تعزيز العلاقات الاجتماعية • ولكن اذا أردنا النهوض بمستوى المتكلم حتى يصبح انسانا اجتماعيا وجدنا فى اللهجات المختلفة ما هو أهم من قدرة اللغة الفصحى على الاتصال • ولذا يجب الاستعانة فى النهوض بالمتكلم باللهجات الأخرى • ولكن المشكلة هى أن الناس يكتسبون أشكال الاتصال اليومى والشفهى بطريقة عضوية تلقائية فى حين أنهم لا يكتسبون القدرة على التكلم بالفصحى وكتابتها الا عن طريق التعليم •

نتائج :

لكل الأسباب السالف ذكرها يتعين على مجتمع اللغة الواحدة الذى يراعى اختلاف اللغة أن يبذل الجهود اللازمة لتحقيق الأهداف الآتية :

١ ـ وجوب دعم ونشر اللغة الفصحى التى تطورت على مدى التاريخ ، والتى لا يمكن التخلى عنها لأنها ثمرة الجهود التى بذلها كثير من الأجيال لأداء مهام الاتصال ذات الطابع الاجتماعى • وهذا يتطلب ـ على وجه الخصوص ـ تقنين تعليم الاتصال باستخدام اللغة الفصحى ، وتشجيع هذا التعليم ، واستخدام الفصحى طبقا للمعايير المقررة •

٢ ـ ضرورة مراعاة أن التطور التاريخى قد تم بفعل مجموعة من القوى الاجتماعية التى تختلف بدرجة ملحوظة عن نظيرتها فى الوقت الحاضر • وكان لهذا أثره على تصور القيم وفهمها • ومن هنا وجب العمل على تحييد القيم التقليدية ووضع تقاليد جديدة •

٣ — وفى الوقت نفسه يجب ألا يغرب عن البال أن الفصحى لا تستخدم وحدها فى مواقف الاتصال وأنها فى مرحلتها الراهنة على الأقل لا تستنفد كل امكانيات الاتصال وبالتالى فان اللهجات العامية لا تزال تحتفظ بقدرتها على الاندماج فى البيئات الاجتماعية .

هوامش

(١) عنيت المؤتمرات الدولية فى الأيام الأخيرة عناية بالغة بالصراعات اللغوية الناجمة عن الاتصال اللغوى . من ذلك ندوتان عن تعدد اللغات عقدهما مركز البحوث بجامعة بروكسل ، وكذلك المؤتمرات العديدة ، ومشروعات البحوث فى المشكلات اللغوية الخاصة بالعمال المهاجرين .

(٢) ليست جمهورية ألمانيا الديمقراطية من المجتمعات ذات اللغة الواحدة بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة . ذلك أنه توجد فيها طائفة قومية صغيرة نسبيا فى مقاطعتى درسدن ، وكوتبوس ، وهى طائفة الصوربيين الذين يتكلمون احدى اللغات السلافية (الصقلبية) . وهم يتمتعون بحقوق خاصة فى مجال الثقافة واللغة ، ولكنهم فيما عدا ذلك يندمجون فى مجتمع جمهورية ألمانيا الديمقراطية . ولذلك فان وضعهم بعيد عن وضع الأقليات المظلومة .

(٣) انظر فيما يتعلق بالنواحى الأخرى للمفاهيم الأساسية هارتونج وشنوتفيلد (١٩٨١) ، وكذلك فرجسون (١٩٧١) الذى يبدى فى بعض الحالات فروقا بسيطة .

(٤) انظر بصفة خاصة هارتونج وشنوتفيلد (١٩٨١) وهرمان — ونتر (١٩٧٩) . انظر ماتهير (١٩٨٠) أيضا فيما يتعلق ببعض نواحى البحوث .

(٥) انظر جيسنجر (١٩٨٢) وهو من أحدث من كتب فى هذا الموضوع .



ان تزايد عدد المنظمات الدولية من حكومية وغير حكومية ويمكن حسابها بالآلاف ، وعشرات الآلاف من العاملين فيها ، وتناول الكثير من المشكلات الحديثة على أساس اقليمى (أوربا ، أمريكا اللاتينية العالم العربى ، الخ) ، وصعوبات الاتصال الناشئة عن استخدام لغات مختلفة ، والمشكلات الادارية والمالية المترتبة على ازدواج أو تعدد اللغات ، أقول ان هذه جميعا ولدت على امتداد عدد من السنوات مصدرا للقلق وغذاء للفكر .

وحتى نلم بفكرة شاملة عن هذه المسائل ، نبدأ بتقديم اعتبارات تاريخية قلائل ، يتلوها تحليل لمواقف العلاقات وهى المواقف الناشئة عن استخدام اللغات فى المنظمات الدولية ، ثم نخصص قسما ثالثا لقائمة مؤقتة تضم المشكلات التى ينطوي عليها الموضوع . وأخيرا نناقش التدابير التى يمكن اتخاذها .



بقلم : جان همبليت

أستاذ بجامعة مونز فى بلجيكا ، وعضو بمجلس الشيوخ البلجيكى ، وباللجنة الدولية للاعلام واعداد الوثائق المتعلقة بالعلم الاجتماعى • وكان من قبل من موظفى الجماعة الاقتصادية الاوربى ومديرا للمركز الدولى للتكوينات الاوربية•

ترجمة : الدكتور راشد البراوى

كان من أعضاء هيئة التدريس فى جامعة القاهرة ، ثم عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى المصرى وعضوا منتدبا لادارته • ويعمل اليوم مستشارا اقتصاديا بالاتحاد العام لنقابات عمال مصر • وله مؤلفات ومترجمات كثيرة فى الاقتصاد والتطور الاقتصادى والفلسفة السياسية والدراسات الدولية •

الاعتبارات التاريخية

عندما نتحدث عن لغة دولية وعلاقات دولية ، فكثيرا ما يرد ذكر اللاتينية التى قامت فى الواقع ومنذ العصور الوسطى حتى القرن السابع عشر ، بدور اللغة الوحيدة للعلم والدبلوماسية • وعموما يبقى مما لم نقله ان هذا كان الحال فى أوربا فقط •

وهذا يبين الطابع الذاتى الذى كثيرا ما نلقاه حتى فى الدوائر العلمية ، متجاهلين الدور الهام الذى لعبته اللغتان الصينية والعربية قرونا • وبمجرد ادراك هذه النقطة نستطيع أن نؤكد بحق الخدمات الكبيرة التى أدتها اللاتينية التى كانت على امتداد ثمانية قرون تقريبا لغة المتعلمين فى مجتمع العصور الوسطى ومجتمع عصر النهضة الأوربية •

بل أن معاهدة وستفاليا (١٦٤٨) أعدت باللاتينية ، وبهذه اللغة كانت تتم العلاقات بين فرنسا والامبراطورية الرومانية المقدسة حتى عهد الثورة الفرنسية • ومع كل ، بولغ فى تقدير أهمية اللاتينية ، ذلك أنها كانت اللغة التى يتحدث بها

أهل المعرفة بالأسرار ويستخدمها رجال الدين ، وبوجه خاص أفضل العلمانيين تعليما ، بينما كانت الأغلبية الضخمة من السكان تستخدم فى الحياة اليومية لهجة محلية ، وغالبا جدا ما كانت هذه الأغلبية أمية ٠

وفضلا عن ذلك ، كان مجرد تنوع اللهجات هو الذى شجع على ارتفاع شأن اللاتينية ، بالاضافة الى حقيقة أنها كانت اللغة الرسمية التى تستخدمها الكنيسة الكاثوليكية بروما ، على الأقل بعد الشقاق مع الكنيسة الشرقية ٠ وفى فرنسا وتكتفى بمثال واحد ، وجد فرنسوا الأول من الضرورى اعلان مرسوم فيلير ــ كوتيريه Villers-Catterets عام ١٥٣٩ كى يفرض الفرنسية باعتبارها اللغة الوحيدة فى الوثائق والمكاتبات القضائية الرسمية ، بدلا من اللاتينية أو اللغة البروفانسية القديمة ٠ وحدث انحطاط شأن اللاتينية بوصفها لغة العلماء والدبلوماسيين المشتركة ، وبسرعة جدا اعتبارا من القرن الثامن عشر فصاعدا ، وسار هذا التدهور بموازاة انتشار الفرنسية ٠

وأدرك بطرس الأكبر وكاترين الثانية أن الفرنسية أصبحت اللغة التى تتحدث بها فى امبراطوريتهما ، الطبقات الحاكمة التى كانت « تزدرى » اللغة الروسية ، بل أن التعليمات التى كانت تصدر للأجانب والدبلوماسيين فى البلاط الامبراطورى كانت تكتب بالفرنسية ٠ وكان ثمة اتفاق على أن الفرنسية فتحت الباب على العالم كله ٠

أصبحت الفرنسية اللغة السائدة فى العلاقات والمفاوضات الدولية وتستخدم فى اعداد المعاهدات حتى وان أبديت بعض تحفظات بهذا الصدد وخاصة من جانب بريطانيا العظمى ٠ مثال هذا أن معاهدة باريس المعقودة فى ١٥ فبراير ١٧٦٣ تحتوى على المادة التالية : « لقد اتفق وتقرر ان **اللغة الفرنسية** المستخدمة فى جميع نسخ هذه المعاهدة لن تشكل مثالا يمكن تقديمه أو تستخدم كسابقة أو تسىء بأى حال الى مصالح أى من القوى المتعاقدة » ٠ وفى الدراسة التى أجراها ايفولابنا Ivo Lapenna يلفت النظر الى الحادثة التى وقعت فى مارس ١٧٥٣ بين فرنسا وبريطانيا العظمى ٠ فخلال المفاوضات أعلنت بريطانيا العظمى استعدادها لتقبل « لغة محايدة » لأغراض التفاوض ، ولكنها رفضت اجراء المفاوضات بالفرنسية وحدها ٠

وكانت الحرب العالمية الأولى هى التى وضعت حدا لتفوق الفرنسية باعتبارها لغة العلاقات الدولية ، وصاحب ذلك فشل محاولة فرنسا الحصول على اعتراف بأن تكون الفرنسية اللغة الرسمية الوحيدة فى مفاوضات فرساى ٠ وأخيرا ، ولأغراض عملية ، استخدمت الفرنسية والانجليزية على قدم المساواة تماما فى المفاوضات واعداد مسودة المعاهدة ٠ وأضفى وضع المساواة نفسه على اللغتين فى عهد عصبة الأمم وهو

ما ذكر بشكل واضح تماما فى المادة (١٦) من « قواعد الاجراءات فى عصبة الأمم » .

وفى ديسمبر من عام ١٩٢٠ أصبحت عصبة الأمم منبرا دار فيه الجدل حول الاعتراف بلغة دولية تعرف عموما باسم « اسبرانتون » Esperanto ، بوصفها لغة رسمية بالاضافة الى الفرنسية والانجليزية . ومن المفيد أن نلاحظ معارضة المندوبين الفرنسيين الأساسية لهذا الاقتراح وهى معارضة سارت جنبا الى جنب مع الحظر المطلق الذى فرضه وزير التعليم الفرنسى عـــلى تدريس الاسبرانتو بأى شكل من الأشكال فى المدارس الفرنسية .

والموقف الفرنسى أيده بوجه خاص رئيس الجمعية لوى هيمانس Louis Hymans وكان وزير خارجية بلجيكا ، بينما على العكس من هذا اقترح المنـــدوب البلجيكى بيير لافونتين وهو من الناطقين بلغة الوالون ، قبول الاسبرانتو باعتبارها لغـــة رسمية . والواضح أن الأمر كان صراعا بين رجال ذوى رؤية أوسع للمستقبل ورجال لم ينظروا اليها الا على أنها لغة خاصة .

كان موقف المندوب الفرنسى ومؤيديه مبنيا على خوف من قيام منافس للغـــة الفرنسية . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان رجلا مثل هنرى ـ مارى لافونتين الحائز على جائزة نوبل للسلام (١٩١٣) والذى اشترك مع بول أوتليت Paul Otiet فى اختراع نظام التصنيف العشرى فى عام ١٨٩٥ ، ومن انصار وضع نظام للمنظمات الدولية ، وكان أيضا عضوا اشتراكيا بمجلس الشيوخ ومن ثم ربما كان بصفته هذه على بينة من قيمة أداة للاتصال لا تقتصر على القلة المترفة ، نقول ان الرجل كان أكثر تنبها للعقبات التى تمثلها اللغة فى طريق الاتصالات ، وهى عقبات ناشئة من الموقف الدولى وظهور الشعوب التدريجى خارج أوربا . وأخيرا ، كان التنازل الوحيد بالنسبة الى الاسبرانتو الاعتراف بها لغة يجوز أن يستخدمها الاتحاد الدولى للبرق .

وكانت المرحلة الثانية مرتبطة بالحرب العالمية الثانية وانتشار الانجليزيـــة باعتبارها لغة العلم ، وبالاتصالات السلكية واللاسلكية والطيران ، وفوق كل هذا بوصفها اللغة الرسمية التى تتحدث بها الدول الغربية التى انتصرت فى الحرب . وخلال هذه الفترة كرس الكثير من الفكر لامكانية رفع « المفردات الأساسية فى اللغة الانجليزية » الى مرتبة لغة دولية ، وبذلك يثبت أن ترويج الفرنسية فى العشرينات من القرن الحالى كان غلطة .

وفى الوقت نفسه فان اضفاء العالمية على المشكلات ، وقيام منظمات بين الحكومات على مستوى العالم ، ووصول عشرات من الدول الجديدة الى الاستقلال ، كل هذا أثار المشكلة بمصطلحات جديدة تماما . وهذا أدى بالأمم المتحدة فى عام ١٩٤٦ الى الاعتراف

لا بالفرنسية والانجليزية وحدهما كلغات رسمية كما كان الحال في عصبة الأمم ، ولكن تم الاعتراف أيضا ومنذ البداية بهذا الوضع بالنسبة الى اللغتين الأسبانيـــة والروسية ، وبعد ذلك بوقت قليل امتد الاعتراف الى اللغتين الصينية والعربية : أما عن المنظمات بين الحكومات الأوربية فان مجلس أوربا أنشىء في عام ١٩٤٩ ومن ثم كانت اللغات الرسمية فيه هي الانجليزية والفرنسية فقط ٠

كان مركز لغات الجماعات الأوربية يمثل تحولا جديدا يلفت النظر ٠ حقيقـة وضعت اتفاقية باريس بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٥١ التي أنشأت الجماعة الأوربية للفحم والصلب ، في صورة واحدة فقط ٠ بالفرنسية ٠ والمسلم به أن الفرنسية هي اللغة الرسمية لا في فرنسا وحدها فحسب ولكن في لكسمبورج أيضا ، فضلا عن كونها من اللغات الرسمية في بلجيكا ، ولهذا ففي عام ١٩٥١ كانت هذه اللغة الرئيسية التي يتحدثون بها في بلجيكا في صناعتي الفحم والصلب ، اذ لم تكن هناك في ذلك الوقت صناعات للصلب في فلاندرز وكان ثلاثة أرباع صناعة استخراج الفحم في أيدي الوالون (Walloons) ٠ وبرغم هذا كانت جمهورية ألمانيا الاتحادية مهمة جدا من ناحية صناعات الفحم والصلب بحيث لا تستبعد الألمانية من الاعتراف بها لغة رسمية ٠ وعلى خلاف ذلك ٠ ففي عام ١٩٥١ كانت ايطاليا والأراضي الواطئة شركاء صغارا في الجماعة الأوربية للفحم والصلب ٠

وعلى ذلك لعله كان من الخطأ أن تتخذ الجماعة الأوربية للفحم والصلب جميـع اللغات الرسمية للدول الاعضاء في الجماعة ، أي ليست الفرنسية والالمانية فحسب بل وكذلك الايطالية والهولندية وهما لغتان غير رســـميتين في أي تنظيم دولي بين الحكومات وذلك باستثناء الهولندية في البنلوكس Benelux الذي حل محله على أي حال ظهور الجماعات الأوربية ٠

ومع ذلك ، كان ثمة حجة تساق لصالح منح هذه اللغات وضع اللغات الرسمية بالجماعة ٠ أن الظروف التاريخية التي تولدها الصدفة أحيانا ، هي التي تكسب لغة معينة أهمية دولية على ما أكد ميشيل تاي Michel Taile بوضوح ، واليك المثل الذي تضربه الايطالية واللغة الأسبانية في قشتالة ٠ فبينما الأهمية الثقافية للغة الايطالية يمكن مقارنتها بالأهمية الثقافية للغة قشتالة ، كما أن ايطاليا بعثت بسيل كبير من المهاجرين الى كل من أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ، نجد أن الايطالية اليوم لغة رسمية في دولتين فقط هما ايطاليا وسويسرا ، وعلى نقيض هذا نجد الأسبانية هي اللغة الرسمية لنحو عشرين من دول أمريكا اللاتينية ٠

من وجهة نظر « حق شعب في لغته » يكون من الطبيعي الاعتراف بجميع اللغات ، فهذا هو السبيل الوحيد الذي يحول دون نفور شعوب لغاتها ليست واسعة الانتشار ٠

وبينما هذا الخط من التعليل سليم من الناحية النظرية ، الا أنه محفوف بالصعاب

العملية بالنسبة الى المؤسسات التى تضمها عائلة الأمم المتحدة ، بل وأدى فى أوربا الغربية الى المأزق الحالى وفيه سبع لغات ونصف رسمية لعشر دول أعضاء ٠

وفضلا عن هذا ينبغى أن نوضح أنه على خلاف المادة (١٠٠) من اتفاقيــة باريس فالمادة (٢٤٨) من اتفاقية روما الموقعة فى ٢٥ من مارس ١٩٥٧ ، تضــع الألمانية والفرنسية والايطالية والهولندية على قدم المساواة فيما يتعلق بتفسير الاتفاقيات التى أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوربية والجماعة الأوربية للطاقة ٠

ولو قدر لاسبانيا والبرتغال أن تصبحا غدا عضوين كاملين فى الجماعــة الاقتصادية الاوربية ، فعندئذ يرتفع عدد اللغات الرسمية الى تسع ونصف لاثنتى عشرة دولة من الدول الاعضاء ٠ كذلك لن يبدو سبب يدعو الى عدم الاستجابة الى مطالب أهل قطلونيا حيث الذين يتكلمون لغتها أكثر عددا من المتحـدثين بالدنمركيــة أو الارلندية !

الطبيعة المحددة لمواقف العلاقات والناشئة عن استخدام اللغات فى المنظمات الدولية

هذه المشكلة يجب النظر اليها ليس فقط فى ضوء الحياة اليومية للمؤسسات الدولية ، ولكن يجب النظر اليها أيضا فيما يتعلق باللقاءات والعلاقات الرسمية مع شعوب البلاد المضيفة ٠ وثمة تفرقة رئيسية يجب اجراؤها ، بين المنظمات الدولية الاقليمية والمنظمات ذات النطاق العالمى ٠ فالواضح أنه فى حالة منظمة الدول الامريكية فان كل فرد بالفعل ناطق عن لغتين رسميتين ، الانجليزية والأسبانية ، على أن تتذكر فى الوقت نفسه أن معرفة جميع البرازيليين المتعلمين بالأسبانية « سلبية » ، وان لغات السكان الهنود الأصليين وبعضها رسمية فى ولاية أو اثنتين ، ليست واسعــة الانتشار ٠

وفى أوربا الغربية ، وبرغم وجود ثقافة مشتركة ، فالنمط اللغوى مركب من عناصر مختلفة ، وواضح أن هذا هو الحال أيضا بالنسبة الى المنظمات ذات النطاق العالمى ٠ ففى معظم المنظمات الدولية يوجه أغلبية الموظفين والمستخدمين والخبراء الذين يحضرون اجتماعات اللجان الى استخدام لغة ليست لغتهم الأم ٠ وعلى ذلك ففى معظم الحالات يتكلمون لغة مثل « المفردات الأساسية فى اللغة الانجليزية » وهى مبسطة نسبيا فيما يتعلق بمعانى الكلمات ومخارج الحروف وقواعد النحو ٠

يمكن أن تؤدى بيئة المنظمات الدولية الى تضييق الفجوات بين الناس بطـرق تتجاوز الجنسية ، فمثلا فى حالة الجماعات الأوربية بين الألمان من شمال ألمانيا الذين لغتهم الأصلية هى الألمانية الدنيا وزملائهم من الناطقين بالهولندية ، أو بين أهــل بيدمنت والناطقين بالفرنسية البروفانسية ٠ ومهما كانت اللغات واللهجات والثقافات

الاقليمية ضحية الظلم والازدراء ، فانها برغم هذا موجودة ضمنا ، ولك أن تشهد ما حدث فى بروكسل من انشاء لجنة للشعوب التى لا تنتمى الى دول معينة ، للنظر فى مسائل تشمل من بين أشياء أخرى موقف عدد من الشعوب الكلية ٠

وفضلا عن هذا ، فعالم المنظمات الدولية مثال يكشف عن النظريات التى طرحها ج٠ أ٠ فشمان J. A. Fishman عن لغتين كثيرا جدا ما يجرى الحديث بهما جنبا الى جنب ٠ ففى احدى الادارات العامة والمصالح سوف يكون هناك تفضيل للحديث بلغة معينة بينما ينصب التفضيل فى غيرها على لغة أخرى ٠

وبوصفى موظفا عينت حديثا فى منظمة أوربية وجدت نفسى أشارك فى مكتب مع زميل ألمانى أكبر منى سنا ٠ كانت لغتنا المشتركة الهولندية نظرا لأن معرفة زميلى بالفرنسية كانت صفرا ، وكذلك كانت معرفتى بالانجليزية ، بينما لم تتوافر لى سوى معرفة سطحية بالألمانية ٠

وتوضح الحياة اليومية ما ينطوى عليه تعدد اللغات من مخاطر ومزايا ٠ كم من حالات سوء التفاهم نشأت وحتى أحيانا بين الخبراء ، نتيجة أن كلمة « جيش » تدل فى اللغة الانجليزية على القوات البرية تمييزا لها عن « البحرية » و « السلاح الجوى » ، ولأن كلمة « طلب » demand فى الانجليزية أقوى بكثير من كلمة «demande» فى الفرنسية والتى تعنى فقط « التماسا » ، ولأن كلمة «nominate» تعنى التقدم كمرشح ولا تعنى « يعين » كما فى اللغة الفرنسية ٠ الأمثلة كثيرة وتوجد فى كل منطقة لغوية حتى عندما يمد المرء رجليه عبر حدود دولة ما ٠ من المؤكد أن « المجلس الدولى للغة الفرنسية » يؤدى دورا مفيدا فى فحص الكلمات الجديدة ، ومع كل فالى جانب المصطلحات الأسبانية والانجليزية أو الفرنسية حيث يتكلم الناس هذه اللغات ، هناك اصطلاحات أخرى لا تستخدم الا فى داخل اقليم معين وان كانت صحيحة تماما ٠ والواضح أن مصطلحات مثل «bordier» ومعناها مزارع والتى يستخدمها السويسريون الفرنسيون ، واصطلاح «dérocher» ومعناها « سقط » والتى يستخدمها أهل Val d'Aosta ، هذه المصطلحات مفضلة عن « نهرى » riverain وعن « فك أو أفلت » dévisser

وبرغم هذا فان لاستخدام لغات عدة ميزة العمل من أجل تحقيق المزيد من الضبط ، والغالب جدا أن المترجم هو الذى يكشف الأخطاء والهراء والتفكير المهوش أو الصياغة غير المتقنة فى عملية ترجمة الوثائق ٠ ومع كل ففى الحياة اليومية لا يزال هناك صراع بين اللغات ٠٠ أو بين الأفراد الذين يعتمدون على تمكنهم النسبى من لغة معينة ٠ وفى هذا الصدد فالمعروف أن المهارات اللغوية تتفاوت تفاوتا بالغا من

شخص الى آخر ، ويمكن التدليل على أن الذين قدراتهم اللغوية قليلة لا مكان لهم فى المنظمات الدولية ٠

وفضلا عن هذا ينبغى أن نوضح أن المدارس الدولية وخاصة التى مراكزها فى أوربا ، وترعى ما يزيد عن ١٠٠٠٠ر١٠ تلميذ ، تعتبر مكانا مثاليا يحصلون فيه على معرفة كاملة بلغة ثانية ٠

هنا يجب ابداء ملاحظات قليلة عن الاتصالات مع السكان المحليين ٠ فالواضح أنه فى أية منظمة دولية تحتل لغة البلد الذى يضم مقر المنظمة الرئيسى مركز الصدارة دائما ٠٠ ولهذا الأمر سببان ، أولهما أن الموظفين من أبناء البلد والذين غالبا ما يكون وضعهم أقل تميزا من وضع الفئات الأخرى ، يتكلمون بالضرورة لغة المنطقة التى تقوم فيها المؤسسة ٠٠ والسبب الثانى أنه فى الاتصال الاجتماعى اليومى فالواضح أن المرء يلتزم عاجلا أو آجلا باستخدام تلك اللغة ٠ فالواضح مثلا أن اللغة الفرنسية أكثر استخداما فى اليونسكو (باريس) وهيئة الصحة العالمية ومكتب العمل الدولى (جنيف) منها فى الأمم المتحدة فى نيويورك ٠

مشكلات التعدد اللغوى واللغات الصناعية

ان ادخال لغات رسمية جديدة فى منظمات عائلة الأمم المتحدة وثمة حالة مشهورة عن هذا هى استخدام الألمانية والعربية فى منظمة العمل الدولية ، والانتقال من أربع الى سبع لغات وربما الى تسع عما قريب ، فى حالة الجماعات الأوربية ، تقول ان هذا مركز الأضواء بقوة على مشكلة التعدد اللغوى ٠ ففى عام ١٩٧٩ قدم المستر كوبيترز Coppieters وهو من الوطنيين فى فلاندرز وعضو بالبرلمان الاوربى اقتراحا أدى الى اعداد تقرير باترسون ٠ وبعد ذلك بوقت أدى اقتراح تقدم به المستر فون هيسيورج الى وضع تقرير نيبورج ، بينما أطالت محكمة المراجعين التابعة للجماعات الاوربية فى تقريرها عن عام ١٩٨١ ، الحديث عن مشكلة اللغة ٠

والمناقشات المطولة فى البرلمان الأوربى بلغت ذروتها عندما اتخذ قرار بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٨٢ يؤكد من جديد احترام مختلف اللغات الرسمية وتصميما على خفض التكاليف باستخدام تكنولوجيا الكمبيوتر فى الترجمة ٠ ان التصميم على خفض التكاليف فى وقت كانت فيه الجماعات الأوربية تصارع مشكلات خطيرة للغاية تتعلق بالميزانية كان طبيعيا تماما فى الظروف القائمة آنذاك ، ولكن ليس هناك نص يسمح بالتفرقة بأية صورة بين الدنمركية أو الهولندية من جهة والفرنسية أو الانجليزية من جهة أخرى ٠ ومع كل فمن المهم رسم صورة واضحة للموقف كما هو حقا فى داخل المجتمعات الأوربية ٠ ففى الممارسة اليومية نجد اللغتين الفرنسية والانجليزية هما

الأكثر استعمالا • ويرجع هذا فى حالة اللغة الفرنسية ، أولا الى أن اتفاقية باريس جاءت المبادرة بشأنها من جانب فرنسا فى عام ١٩٥٩ حين كانت الجماعات الأوربية لا تضم الواحدة منهـا سوى ستة أعضـاء ، وعلى ذلك كانت الفرنسية هى اللغة الرئيسية من حيث الواقع ، ويرجع ثانيـا الى كون الفرنسية هى اللغـة المحلية الرئيسية فى اثنين من المقار الرئيسية للجماعات وهما بروكسل أولا ثم لكسمبورج من بعدها •

والتفوق الذى اكتسبته الانجليزية بالتدريج منذ دخول المملكة المتحدة فى السوق المشتركة عام ١٩٧٣ ربما يغرى الى أنها اللغة الثانية الأوســـع تعليما للناس فى جمهورية ألمانيا الاتحادية والدنمرك والأراضى الواطئة وبصورة متزايدة فى ايطاليا وظل عند اليونان أكثر مما يغرى الى البريطانيين أنفسهم •

وتحتل الألمانية المركز الثانى فهى تشغل موقعا وسطا •• فالايطالية تقع على رأس « اللغات الثانوية » كما يطلق عليها بصفة غير رسمية ــ وهى اليونانية والهولندية والدنمركية ــ بينما تحظى الايرلندية كما سبق أن بينا ، بوضعها الخاص •

هذه الحقائق لا تستبعد تقدير التكلفة العالمية التى تترتب على استخدام لغـات عدة ، فخدمات الترجمة والتفسير والمنشورات تشكل ثلث ميزانية التشغيل عـلى الأقل فى لجنة الجماعات الأوربية •

فى المؤسسات المعنية بوجه خاص بتنظيم الاجتماعات وهى مؤسسات لا تضم مكاتب احصائية ولا قانونية ولا تقوم بمجموعات كبيرة من الدراسات والمفاوضات فان تكلفة استغمال عدة لغات لا تقل كثيرا عن ثلاثة أرباع ميزانيتها ، ونحن هنا نفكر فى البرلمان الأوربى واللجنة الاقتصادية والاجتماعية • وقدر المستر ن• باترسون وهو من أعضاء البرلمان الأوربى ، أن التكلفة تتراوح فى الحقيقة من ٤٠ الى ٤٥ فى المائة من كل ميزانية الجماعات أى ٤٥ مليون دولار • ومع ذلك يظل يعتقد فى مبدأ معاملة جميع اللغات على قدم المساواة حتى وان وجب فى بعض المناسبات تقبل الحـــلول الوسط • ونتيجة لهذا المبدأ لا تتوافر اليوم احصاءات دقيقة عن التكاليف النسبية لاستخدام اللغات المختلفة والتى يمكن حسابها بسهولة على أى حال فيما يتعلـق بالترجمات لأن خدمات الترجمة تنظم على أساس لغة واحدة •

وفى الدفاع عن احترام التراث الثقافى يقترح الأرشيدوق أو توفون هيسبرج اجراء تفرقة بين اللغات الرئيسية والثانوية بغرض وضع نظام يطلب بمقتضاه من جميع أعضاء البرلمان الأوربى أن يعبروا عن أفكارهم بطلاقة اما بالفرنسية أو الانجليزية أو الألمانية • لم يحظ اقتراحه بالقبول وخاصة نظرا الى الحاجة الى ضمان الحشـد الاجبارى لامثال هؤلاء الاعضاء •

من البدهى أنه كانت أمام الأكاديميين ورجال الأعمال فرصة لدراسة اللـغات

الدولية والتحدث بها أكبر من الفرصة المتاحة للأعضاء العاملين وقادة المنظمات الثقافية .
وفي هذا الصدد أوضح لي موظف كبير في لجنة الجماعات الأوربية أنه بافتراض زيادة عدد اللغات الرسمية الكاملة الى تسع فلا يمكن تصور توفير التفسير على أساس منتظم من والى اللغات التسع كلها . ومن ثم سوف يتعين عاجلا أو آجلا اجراء تفرقة بين لغات المرتبة الأولى ولغات المرتبة الثانية . وفضلا عن هذا ، ينبغي أن نوضح أنه خلال أوائل سنوات الجماعات عندما سمح بانضمام دول جديدة ، فان تجنيد المترجمين والمفسرين لايجاد صلة تربط بين اليونـانيين والهولنـديين مثلا أو بين الدنمركيين والطليان لم يكن سهلا بالتأكيد .

وهذا حفز لجنة الجماعات الأوربية الى وضع برنامجين . فى عام ١٩٧٥ جربوا فى المجال الخاص بتكنولوجيا الغذاء ، نظاما عرف باسم « وسيستران » Systran للترجمة المزدوجة الآلية بين الانجليزية والفرنسية ، وأجروا تقييما منظـما لدقـة الترجمات وامكانية الاعتماد عليها .

التجربة مهمة نظرا لأن نظام السيستران يمكنه أن يعالج ٣٠٠٫٠٠٠ كلمة فى الساعة ، فضلا عما له من ميزة أخرى تتمثل فى استخدام خدمات الكتابة على الآلة الكاتبة بطريقة اقتصادية ، ذلك أن المراحل النهائية تنتج عبارات تحتاج فحسب الى اعداد نسخ منها بالتصوير الفوتوغرافى .

وكشفت السنوات القلائل التى استخدم فيها نظام السيستران عن الصعاب التى قابلتها الدول الأعضاء فى محاولاتها ادخال ترجمة على أساس الكمبيوتر ، مما شجع فكرة البدء بمشروع للبحث أوسع نطاقا ، وهذا أدى الى انشاء « اليوروترا » Eurotra . وأساس اليوروترا آلة للترجمة مصممة للعمل على أساس التعـدد اللغوى . وهى نتاج قدر كبير من الجهد من جانب علماء الكمبيوتر وعلماء اللغات . الهدف هنا ليس كما كان من قبل ، تحلل لغة بالنسبة الى أخرى ، ولكنه تحطيم نفس جوهر لغة الى ما يعرف باسم نظام الشجرة والتعرف على الصفات الرئيسية .. وفضلا عن هذا سوف يطلب من النظام باطراد أن يستوعب لغات أخرى وأن يأخذ فى الحسبان عملية التقدم فى المستقبل فى ميدان معالجة البيانات .

ويمتد البرنامج الذى اتخذ ، على فترة قوامها خمس سنوات ونصف السنة ، يشتغل خلالها فريق يضم ثمانية من موظفى لجنة الجماعات الأوربية مع علمـاء الكمبيوتر وعلماء اللغات ممن لهم معرفة متخصصة باللغات الرسمية السبع السائدة فى الجماعة . وينبغى ملاحظة أن اللجنة اكتسبت خبرة كبيرة فى هذا الميدان فوضعت قاموسا باستخدام الكمبيوتر يدعى « يوروديكوتوم Eurodicautom يضم مرادفات ١٥٠٫٠٠٠ مصطلح فى اللغات الرسمية السبع . ليس هذا بالمعجم متعدد اللغـات الوحيد الذى تم انتاجه ، فهناك أيضا البرنامج المعروف باسم « أستيوت » Astute

وهو برنامج ناجح للغات بالنسبة الى جعل المعجم عصريا وطبع كلماته وخاصة فى ميادين علم المعادن والغذاء والطب البيطرى والزراعة ، ويستخدمه مجلس أوربا لأغراض موسوعته « يوديسيد » Eudised

وطبيعة هذا العمل النظامى الذى يتطلع الى المستقبل يشترك فيه علماء اللغات وعلماء الكمبيوتر والمتخصصون فى علم الوثائق ، هذه الطبيعة تجعل منه مشروعا مثيرا · أما عن تكلفته الكبيرة فالمقدر أنه سوف يحقق وفورات تصل فى النهاية الى خمسين فى المائة على الأقل من تكاليف الترجمة ·

وبرغم هذا يجب النظر الى المسألة من ناحية امكانية استخدام لغة صناعية أو شبه صناعية من قبل كانت لجنة الادارة العامة رقم ٣ بلجنة الجماعات الأوربية ، وهى المسئولة عن الأسواق والشؤون الصناعية ، قد وقعت فى الحقيقة عقدا مع المتخصصين فى الاسبرانتو بغرض استخدام اللغة لاختصار الوثائق · ومهما يكن من أمر ، فأى ذكر للغة صناعية ــ وخاصة الاسبرانتو ــ يثير حتما مقاومة سوسيولوجية عميقة الجذور ، وترتبط الحجج الرئيسية ضد هذه اللغة بالحاجة الى حماية الثقافات الوطنية · ويوضح بعض النقاد أنه لو جرى الآن التكلم بالاسبرانتو فسوف تصبح لغة حية تتطور بكافة الطرق التى تتطور بها اللغات الحية · وليس هناك استعداد ظاهر جدا لادماج لغة صناعية أو شبه صناعية مثل الاسبرانتو فى البحث الذى يجرى الآن ، لأن أنصار اللغات القومية فى كل دولة ينظرون الى اللغات الصناعية باعتبار أنها أعداء محتملون كما لو أن لغتهم الطبيعية هم لم تكن هى نفسها متورطة فى علاقة قوة ·

النتائج المستخلصة

لا يزال برج بابل الذى صوره بروغل Brueghel على هذا النحو الملفت للنظر ، قائما حتى ولو كان الذكاء البشرى والمعدات المتطورة المتاحة ، تبعث على بعض الأمل فى حدوث تحسين فى الموقف ·

ومع ذلك ، فمن الحتمى أن تكون الجهود التى تبذلها منظمات دولية شتى جهودا مرتبطة بحاجاتها هى ومقصورة على اللغات الرسمية المستخدمة فيها · واذا لم تصبح أية لغة صناعية لغة رسمية بعد ، فلن تستطيع المنظمات الداخلة فى نظام الأمم المتحدة أن تعمل الا فيما يتعلق بلغاتها الرسمية الخمس أو الست ، وان يعمل مجلس أوربا فيما يتعلق بلغتيه الرسميتين ، وأن تعمل الجماعات الأوربية فيما يتعلق بلغاتها الرسمية السبع أو الثمانى أو التسع ·

وفضلا عن هذا تتجاهل الحجة الثقافية فى الواقع حقيقة كون الثقافة اليوم تدمج التكنولوجيا فيها وخاصة معالجة البيانات بما لا يقل عن ادماجها بطريق اللغات الطبيعية بكل ما تنطوى عليه من الثراء ومن ظلال لا متناهية تتعلق بالمعانى · لا يمكن أن يكون ثمة مصلحة فى الدفاع عن اللغات الطبيعية ضد اللغات الصناعية عندما لا تعود ثقافة الرجال والنساء المتعلمين ممن قد يتحدثون بها ، ثقافة تاريخية أو أدبية ، ولكنها مصبوغة بثقافة عصر الكمبيوتر ·

قصارى القول نود أن نعيد صوغ المشكلة بمصطلحات سياسية وسوسيولوجية · فاذ نأخذ فى الاعتبار أن مختلف المنظمات بين الحكومات تربط تحليلها للمشكلة بما تحتاج اليه فى الأجلين القصير والمتوسط فان من المهم جدا أن ندرس المسألة بمزيد من عدم التميز نوعا ، أو بعبارة أخرى ننظر اليها فى الأجل الطويل متطلعين الى أفق نهاية القرن ·· وهذا يعنى أيضا النظر اليها فى اطارها على المستوى العالمى · وأخيرا ، من الحيوى أن نضعها فى عالم يتغير بسرعة دائما بسبب البعد العالمى المتزايد الذى تميل الحياة الاجتماعية الى اكتسابه ·

واضح أن موضوعات الاتصال الرئيسية تتعلق بالمجالات العلمية والسياسية والدبلوماسية والدينية والتجارية بما فيها السياحة والرياضة ·

وعرض المشكلة بهذه المصطلحات معناه أن ننظر اليها لا فيما يتعلق بنحو ٥٠٠ر٠٠٠ من السياسيين والدبلوماسيين ورجال الأعمال أو الموظفين فى الخدمة المدنية ، ولكن بالأحرى فيما يتعلق بما تنطوى عليه من معان بالنسبة الى أكثر من ٥٠٠ مليون رجل وامرأة حاجاتهم اليومية تشمل السفر ويستقبلون زوارا من الخارج · واذ نتطلع الى نهاية القرن يكون هذا الرقم قد ارتفع فى الحقيقة الى ١٠٠٠ مليون وهو ما يتفق تقريبا مع عدد الذين يكونون قد أتموا تعليمهم الثانوى ·

والمشكلة الثانية هى مشكلة القوة على النطاق العالمى التى تملكها وتمارسها لغات معينة بحكم انتشارها الناجح · والمثل الأشد لفتا للنظر فى جميع أرجاء العالم تقدمه اللغة الانجليزية وان كانت هناك أمثلة أخرى عن لغات تقوم بدور « اللغة المشتركة » بما يسىء الى اللغات المحلية · ولا يختلف مركز الفرنسية والأسبانية الى الانجليزية فى مضمون عالمى ،عن مركز الايطالية بالنسبة الى الفرنسية فى المضمون الأوربى ·

ولنضرب مثلا ذا طابع مميز بوجه خاص ، نقول ان اللغة الفنلندية ثانوية نوعا فى فنلندا بالقياس الى مكانة السويدية ، بل أن الفنلندى الذى يتكلم السويدية يظل

مقصورا تماما على العالم الاسكندناوى • وعندما يتعلم الألمانية وهى لغة أخرى لها مكانتها فى فنلندا ، فانه يظل مقصورا على بلاد أوربا الوسطى • اذا اختار الانجليزية فسوف تكون تحت امرته لغة عالمية ولكنه يظل غير قادر على الاتصال بجاره وهو الاتحاد السوفييتى •

وعلى ذلك نرى أنه لا يمكن أن نمنع لغة من أن تخنق أخرى الا عن طريق استخدام لغة صناعية ، مع ما يترتب عليها من نتائج اقتصادية وثقافية •

وباستثناء الجماعات الناطقة بالانجليزية فجميع الشعوب الأخرى والناطقة بلغات أخرى سوف تستفيد من خلق لغة صناعية محايدة • وعلى نقيض كل ما يكثر ادعاؤه ، فهذه هى الطريقة التى يمكن الاعتماد عليها لحماية ثقافات معينة محصورة جغرافيا كلغة قطالونيا مثلا أو ثقافات كالفرنسية سبق أن حظيت ولا تزال تحظى بشهرة واسعة •

بهذه الطريقة ، والى جانب لغة محلية ، يظل هناك مجال لاستخدام لغة دولية فى المدارس كأداة حقيقية للثقافة ، وسوف يكون كافيا أن يضاف الى هذا تدريس لغة صناعية لمدة ساعتين فى الأسبوع على امتداد عامين أو ثلاثة أعوام ، وهذه فترة يسهل خلالها تعلم مثل هذه اللغة وما تكفله من حد أدنى من مهارات الاتصال •

وهكذا ففيما يتعلق باللغات العالمية الرئيسية سوف تظل قائمة المجالات التى يعيش فيها الناطقون بالانجليزية والفرنسية والأسبانية والعربية والروسية • لكن بالاضافة الى هذا سوف تكون على يقين ما تملك أداة اتصال ذات نطاق عالمى مع توفير الحماية فى الوقت نفسه للغات ليست واسعة الانتشار • فالفرد من أبناء جورجيا مثلا سوف يظل يتعلم الروسية بينما يواصل الحديث بلغته الأصلية القديمة • ومن جهة ثالثة سوف تمكنه لغة عالمية صناعية رسمية من الاتصال بالعالم بوجه عام • وهذه فى رأينا حجة رئيسية فى صالح اكتساب هذه النظرة الجديدة كلية • سوف تلعب اللغة الصناعية بالتدريج دورا كبيرا فى المنظمات الدولية دون أن تثير توقعات باطلة فى أى مجال •

هنا تثور مشكلة فنية : هل تفى الاسبرانتو بهذا الغرض ؟ ليس كاتب المقال بالخبير فى المسألة • أنه على بينة من فضائل الاسبرانتو بما فى ذلك سهولة تطبيقها على الصينية ، كما أنه على بينة أيضا من الانتقادات الفنية التى توجه اليها أحيانا •

مما يبعث على الأسف أنه برغم انقضاء أربعين سنة على قيام اليونسكو ، لم تتقدم على طريق حل هذه المشكلة المتعلقة باللغات الصناعية •• والمأمول وعلى أساس

الاســـتخدام الواســع النطاق لبرنامج اليوروترا Eurotra أن يكون فى الامكان ابتداع لغة صناعية جديدة وعصرية تماما . فاذا لم يتحقق هذا ، وعلى أساس مبدأ ترك الأمور على ما هي عليه ، يكون السبيل الحكيم استخدام الاسبرانتو باعتبارهـا لغتنا العالمية .

والمطلوب منهج فى بحث المشكلة يكون جديدا تماما ويتطلع الى المستقبل .



منذ الحرب العالمة الثانية ، ودول كثيرة فى آسيا وأفريقيا تخوض تجارب مضنية من أجل احداث تحول لغوى • فقد خضعت هذه الدول لواحدة أو لأخرى من اللغات الأوربية فى وقت حدث فيه تقدم هائل فى النواحى العلمية والتكنولوجية • ومن ثم فهى تعى الآن ، وبشـــدة ، احتياجاتها اللغوية فى هذا العـالم الحديث • ونتيجة لهذا التحول عن اللغات الاستعمارية (الانجليزية ، والفرنسية والهولندية والبرتغالية) ، أصبح لكثير من اللغات الأصلية الوطنية أدوار جديدة فى هذا المجتمع المعاصر (كوسيلة للتعليم ، وفى الادارة ، وفى المجالات الأخرى للاتصالات الرسمية) •

انقسام اللغات :

ومع تغلغل قوى التحديث الجديدة فى جميع مسالك الحياة ، اتخذت القضايا التى تتعلق بذاتية اللغات المختلفة وتطورها بعدا سياسيا •• ومن التضليل فى حياتنا الحاضرة أن نجرى تفرقة بين المراحل المتقدمة للاقتصاديات والمجتمعات بل والثقافات

بقلم : لاشمان م . كوبشندانى

مدير مركز دراسات الاتصالات بالهند عمل مدرسا وصحافيا فى عديد من الدول ، ونشر الكثير عن الموضوعات الخاصة باللغة والاتصالات ومن بينها اللغة ، والتعليم ، والعدل الاجتماعى (١٩٨١) واللغات المتعددة والثقافات المتعددة (١٩٨٣) :

ترجمة : بهجت عبد الفتاح عبده

ليسانس آداب قسم اللغة الانجليزية له ترجمات كثيرة فى مجالات المعرفة المختلفة .

وبين المراحل المتخلفة لهذه الاقتصاديات والمجتمعات والثقافات (والتى يطلق عليها المتنامية تخفيفا لحدة التعبير وتلطيفا منه) ، وهو الأمر الذى يستخدمه كثير من خبراء اللغة إذ يجرون هذا التقسيم ذاته على اللغات . « فأية درجة من التباين (اللا تجانس) الاجتماعى واللغوى فى أية منطقة تنبىء عن مجتمعات أقل تحديثا وتطورا على حين أن تزايد التجانس داخل أية لغة يرتبط بالمجتمعات الصناعية الأكثر تقدما .

ويرى كثيرون من صفوة خبراء اللغة أن عمليات التجانس اللغوى هذه فى كثير من المجتمعات الأوربية ، والتى حفزت اليها اتجاهات بدأت أثناء عصر النهضة وعصر الاصلاح (ومثال ذلك ايجاد لغات نمطية وادماج اللهجات فى المناطق المجاورة ، وكذلك اللغات غير المكتوبة للأقليات ، كما حدث بالنسبة للبريتون فى فرنسا والفريزيان فى هولندا الخ) لا بد أن تحدث فى المراحل التى تجرى حاليا للتحديث فى آسيا وأفريقيا على السواء .

وهذا الاتجاه لتطوير اللغة يعتمد الى حد كبير على افتراض « الحدية الوسطية » للتطور الاقتصادى السياسى . وحسب هذا الافتراض ، يمكن أن تتحدد ما تسمى

بالمراحل المتطورة والمتخلفة للغة طبقا لابعاد معينة ، بيئية ، واجتماعية ، ومستقبلية (أى التصورات المحتملة للمستقبل) •

واسترشادا بهذه النماذج المستوردة ، تسعى الصفوة اللغويـــة (التى تهتم باللغة) المنفتحة على الغرب فى الدول المتنامية ـ جريا وراء الحداثة ـ للحصول على اعتراف بأن لغتها متطورة ومتقدمة ، أو تتخلى عن هذه اللغة المقيدة للتعبير كلية ، وتستخدم تلك التى تمثل المجموعة المفضلة من اللغات ، كما يحـــدث عن طريق المؤسسات الاقتصادية السياسية التى تنشأ حديثا • وفى هذه العملية الثنائيـــة الانقسام يكمن الخطر فى أن تندثر نهائيا تلك المجموعات اللغوية الأقل خطأ والتى قد تكون لهجات أو لغات دارجة عامية أو لغات الأقليات •

وهذا الاتجاه الثنائى الانقسام نحو تطوير اللغة يتوازى مع عدم جدوى البرامج القديمة التى تحاول تنقية اللغات العامية وقد جاء فى احد هذه البرامج « يمكن أن نترك لهذه الطبقة (التى هى هندية دما ولونا ، ولكنها انجليزية فى أذواقها وآرائها وأخلاقياتها وعقليتها) ان تشذب اللهجات العامية فى البلاد وان تثرى هذه اللهجات بعبارات علمية تستقيها من المسميات والمصطلحات الغربية ، وان تجعلها قادرة على نقل المعرفة الى الجماهير العريضة من السكان » •

وان الجدال الذى أثير حول اقامة جامعة « للغة العامية » فى لاهور ابان الحكم البريطانى عام ١٨٦٧ ـ والذى تضمن استخدام اللغات الهندية فى التعليم العالى ، وكذلك الاعتراضات التى اثيرت مرة أخرى من جانب بعض الصفوة فى الهند بعـد قرن من هذا الجدال ، كل هذا يوضح لنا الاتجاه نحو التحايل على القضية بمطالب وهمية الأمر الذى يتماثل مع توقع القدرة على السباحة قبل الخوض فى المياه والنزول اليها •

وفى غمار هذا التشاجر الطويل وهو تشاجر اجتماعى سياسى وقانونى حـول اللغة ، تكمن الكثير من الآراء بين أقصى الطرفين واعنى بهما « الانجليزية المتطورة » « واللهجات المتنامية » • ويبدو ان هؤلاء الذين يؤيدون الوضع القائم (الراهن) (أى الانجليزية المتطورة) قد نجحوا مؤقتا فى استراتيجيتهم بالاصرار على أنه يجب على اللهجات الهندية أولا أن تصقل عن طريق الترجمات من اللغات المتقدمة وقبل ذلك يجب أن تتزود بالمصطلحات العلمية فى الموضوعات المختلفة • وفى هذا الموقف يظل المدرسون ، وخصوصا فى المستويات العليا من التعليم بعيدين عن عمليات تطوير وسيلة اللغة يحدوهم فى هذا الاتجاه فكرة أن اللغة اداة دقيقة للتفكير والاتصـــال يمكن عن طريقها ان يتدرب الطلبة على العمليات المنطقية وعلى الاستخـــدام السليم المنضبط للكلمات • وهذا الاتجاه يدفعهم لأن يطالبوا بأن يتم صقل اللغات الهندية دون مجهود منهم ، فهم يفضلون ان ينتظروا حتى تظهر المراجع « المتطورة » على ايدى خبراء اللغة •

افتراضات

وقد اقترح الخبراء ـ في مجال تطوير اللغة ان يتم تصنيفها على أساس اجتماعي ، كأن تكون قبلية وحديثة مبكرة (متنامية) وحديثة (متطورة أو متقدمة) ومعاصرة الخ • وفي هذا التصنيف يكون تحديث اللغة عملية معناها ازالة الملامح غير الدقيقة وغير الملائمة من اللغة • أما الملامح والسمات التى تحدد عدم الملاءمة أو تحدد الحداثة في نظام اللغة (من حيث المفردات والاعراب وتركيب الكلمات الخ) فتترك للتقيم الذاتي عن طريق الابعاد البيئية والاجتماعية والمستقبلية كما هو واضح •

وتعتبر اللغات التى تتحدث بها الدول التى ظهرت حديثا ، نظم اتصال قاصرة ، تقترن بكل العيوب التى لم يسبق لها مثيل للذين ظهروا في الفترة الأخيرة ـ وحسب هذا المقياس للتطور يقوم الافتراض بأن على المجتمعات التى إستقلت حديثا ان تكافح من أجل درجة ثانوية للتحديث عن طريق انتهاج السبيل الذى سلكتـــه المجتمعات المتقدمة (بجانب الأهداف التى تحقق لهـا منجزاتها) ونتيجة لذلك فان الكثير من التغييرات التى يجب أن تتم عن طريق تحديث اللغة في هذه المجتمعات [مثل تعليم اللغة ، وتوحيد اللغة (تنميط اللغة) وصياغة المصطلحات الفنية] سوف تحفز اليها العوامل الخارجية ، اذ لا يمكن أن تتولد من الداخل ، وذلك على عكس عمليات التحديث التى حدثت في أوربا أثنـاء عصر النهضـة وعصر الاصلاح •• ومن ثم يكون اتباع الأسلوب الغربي بالنسبة للغات في العالم المتنامي عبارة عن تكثيف للتحديث يقـوم على أساس الاسلوب والجوهر اللذين تمت استعارتهما من النماذج الناجحـــة في الخارج •

وعلى نفس النهج تجرى مقارنة التحديث في اللغات التقليدية بالنسبة لطواعيتها للترجمة ، بلغات المجتمعات التى انتشرت فيها الصناعات والمجتمعات الدنيوية التى تخلت عن الحكم الديني ، بالاضافة الى المجتمعات المتباينة الأخرى • وتعتبر الطواعية للترجمة هي الاستخدام المناسب للملامح التى تتميز بها قواعد اللغات ومفرداتها ، بالاضافة الى أساليب المحادثة والى الأساليب الأدبية ، التى يحســن التعبير بهـــا وبسهولة ، في لغة أو أخرى من لغات المجتمعات المشار اليها والتى تعتبر حديثة •

وهذه العمليات تحجب الكثير من المراحل المؤقتة ، كما تتضمن احداث تغييرات سريعة ، وعمليات دفع مفاجئة ، وكذلك اعادة المعمار اللغوى ، كل هذا مع ضرورة مواجهة الضغوط من الجماهير التى تعمل بالسياسة • ونتيجة لذلك وفي السعى الذى لا ينتهي من أجل سراب ، وفي الوقت الذ تتوقف فيه اللهجات العامية عن نضالها من أجل أن تكون لها مصداقية لدى اللغات المتطورة المتقدمة ، تكون هذه اللغات الأخيرة قد خطت الى ابعاد جديدة مثل استخدام الكمبيوتر والاقمار الصناعية الخ •

والحق ان أبسط تصور للتعليم باللغة الأم كوسيلة لاقرار مبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة لتقدم الفرد ، قد أدى الى المطالبة « باستقلال » للغات ، بمعنى التوصل الى

وضع متكامل أو مستقل (ذى سيادة) للغة كوسيلة للتعبير الكامل التام فى المجالات المختلفة للمعرفة وفى جميع مسالك الحياة • ومن المسلم به أن القيم الكبيرة للكلام كوسيلة للاتصال وأعنى بها الاتساق والتماثل والدقة أو الحبكة اللغوية ، والاناقة ونقاء الشكل والارتباط بالتراث الأدبى وبلورة اللغة عن طريق صياغة العبارات الفنية ، كل هذه وسائل جوهرية لتطوير اللغة • وفى هذا الصدد نجد ان الاتجاهات العقلانية ـ وهى ميل نحو التعبير المحدد الدقيق ـ تتعادل مع تحديث اللغة •

وهذا الهدف يشجع على أسلوبين من النشاط فى مجتمع يوجهه الصفوة من اللغويين :

أ ـ تصنيف اللغة : أى وضع مستويات للغة عن طريق نظام للكتابة والتهجئة (التهجية) والقواعد ، والقواميس ، ونماذج للأسلوب •• وهكذا •

ب ـ بلورة اللغة : أى توسيع مجالات اللغة ، وخصوصا بالنسبة للاتصالات الرسمية (تعليم ـ ادارة ـ وسائل الاعلام الخ) ، باستنباط مصطلحات جديدة . وتوفير الترجمات ، وتشجيع الكتابات الأصيلة فى المجالات الجديدة وهكذا فى ظل برامج لتحديث اللغة •

وجريا وراء ما سلكه رجال الاقتصاد والتخطيط التكنولوجي في الدول المتنامية ، يحاول الكثير من الخبراء الذين يهتمون بالسياسات اللغوية للمجتمعات التقليدية ان يعادلوا نطاق وكمية مشروعات الاتصالات التى تحققت عن طريق التكنولوجيا بنوعية الاتصالات فى هذه اللغات • وفى هذا الصدد نجد أن سمات المجتمعات فيما قبل التطور ، كما كشفت عنها الخبرة فى أوربا ، تعتبر سمات عالمية للتخلف : فالجماعات العرقية البولندية تتحدد بانتمائها لطبقة أصحاب الأرض والذين يحتضنون العقيدة الكاثوليكية ويتحدثون البولندية كلغتهم الأم • كذلك تتحدد الجماعات العرقية الاوكرانية بانتمائها الى الفلاحين الذين يؤمنون بالعقيدة الاورثوذكسية للشرق مع استخدام اللغة الاوكرانية كلغتهم الأم ••• وهكذا • وفى هذا الاطار نلاحظ تميزا تجاه تقييم تطور اللغة حسب المعدلات المتزايدة للحركة ، والنطاق الأوسع للمجالات الوظيفية (للغة) ، والفروق الجامدة فى نوعيات الكلام فيما يطلق عليه سجلات (مدونات) أو لغات أو لهجات •

ومثل هذه المضامين فى موضوع التخطيط اللغوى تشكل الى حد كبير أساس الاتصالات اللغوية المتنامة على مستوى عالمى عن طريق البدء فى تغيير محدد فى سلوك الكلام فى المجتمعات التقليدية •

وهنا يجب أن نشير الى الأسس الأربعة التى وضعت للتحديث (نوستوبنى Neustupny ١٩٧٤) وهى التجانس ، والتطوير والمساواة والارتباط ـ وهى تقوم أساسا على التطورات التحليلية فى اللغات الأوربية المعاصرة • كما يجب أن نلاحظ انه فى حالة غياب أية دلائل راسخة للاتصال يجب أن ننظر الى هذه التعميمات على انها مجرد ترشيد للنظم الحديثة فالواقع ان ضخامة المشكلات اللغوية والتعليمية المتعددة

فى الدول التى استقلت حديثا ، لا تقع فى نطاق خبرة وتجارب معظم الدول الأوربية سواء فى الماضى أو فى الحاضر . ومن ثم يكون علينا فى هذه المرحلة من نظرية التخطيط اللغوى أن نثبت عالمية مثل هذه العمليات التى تتم من أجل التحديث وذلك باحداث تغييرات محددة فى سلوكيات الحديث والكلام .

وهكذا وفى نطاق صياغة نظرية لتطوير اللغة ، نجد انه من الضرورى ان ندرس بشكل فاحص مدقق الافتراضات التى تمثل الاتجاهات الاجتماعية السياسية للتحديث والتغريب (أى اتباع منهج الغرب) كأدوات لأثراء امكانيات الاتصال .

الحقائق الاجتماعية اللغوية

ان تجربة جنوب آسيا تمثل نموذجا فريدا للتعدد فى الاتصالات الشفهية وغير الشفهية ، والتى صمدت عبر القرون . وأية نظرة فاحصة لهذه النماذج توضح عظم التباين الوظيفى فى استخدام اللغة . وقد قام هذا البناء اللغوى فى شبه القارة الهندية عبر العصور على النسبية ، والتسلسل ، والنفع .

النسبية

ان الذخيرة اللفظية لدى كثير من المجتمعات فى الهند تتميز بعلاقاتها بالشخصية وبهدف التفاعل . وهى توضح عدم الانسجام للولاءات الشخصية التى تقوم على أساس الحرفة والطبقة والعقيدة واللغة الأم والمنطقة ؟ وهكذا وهذه السمة تتناقض مع الاتجاه السائد فى المجتمعات المتجانسة (مثل تلك التى توجد فى أوربا) ، حيث يتركز الاهتمام على « نمط تطلق « من اللغة عن طريق الاتجاهات الايجابية أو السلبية للاستخدامات المعينة للذخيرة اللفظية . ولنضرب لذلك مثالا .. ففى المسرحيات السنسكريتية أثناء العصر الكلاسيكى ، كانت الشخصيات الملكية من الذكور يتحدثون بالأسلوب الرسمى للغة السنسكريتية وكانت النسوة يتحدثن باللغة العادية أما العامة فيتحدثون بلغة الشارع .

التسلسل

ان نظام التسلسل اللغوى يشكل أساس استغلال تنوع الحديث فى الذخيرة اللفظية اليومية عن طريق وضع انماط محددة لها أو خلق لغة مبسطة أو أية عمليات مماثلة تعمل على تقوية الاتصالات عن طريق اللغة .

وفى التسلسل النمطى لمتغيرات الكلام ، لا يمكن لأية مجموعة أن ترتبط بالدور الرئيسى للغة موحدة تناسب كل المتحدثين فى كل الازمان وفى جميع المناسبات . فالهندية والأوردية يجرى الحديث بهما فى المجالس الرسمية . والهندوستانى فى التعاملات غير الرسمية ، والهندى السنسكريتى فى الكتابة الأنيقة ، ويتحدث الكبار

لهجات بوجبورى Bhojpmi ومايثيلى Maithili ، أما لهجة خاريبولى Khanboli فيتحدث بها الصغار والشباب فى « بيهار » • أما فى الأدب الهندى فى أواخر القرن التاسع عشر فكانت اللغة المفضلة للشعر هى براج Braj وللنثر خاريبولى •

النفع

يجرى تفسير متغيرات الحديث أو الكلام فى الحياة اليومية فى مجتمع متعدد اللغات ـ مثل الهند ـ كوسيلة لاعادة تحديد وتعريف العلاقات بين اللغات ، مع التركيز على تطابق أى منها مع مجموعة معينة من الأفراد ، مع احتمال ان تنحرف قليلا بسبب ضرورات المضمون والهدف • وفى هذه العملية ، نجد أن الولاء للغة معينة على انها اللغة الأم ، أو للغة اقليمية أو للغة ذات ثقافة وحضارة ارفع ، يعتبر حقيقة ؛ وله أسبابه ؛ ويتحدد ظهـورها فى الذخيرة اللغوية عن طريق حد معين من المرونة والمعالجة حتى تتكيف مع احتياجات الموقف • (كما يلاحظ بين المتكلمين الذين ينتمون الى المزيج اللغوى من الهندية والاوردية والبنجانية ، فى الهند ، وباكستان) ـ وعلى النقيض من ذلك نجد أن كثيرا من الجماعات ذات الجنسيات المتجانسة ـ كما هو الحال فى أوربا ـ تعتبر الارتباط بلغتهم الأم سمة مميزة لا تتيح الفرصة لمعالجة التماثل الأساسى للجماعة • وفى هذه الحالة يكون البعد عن ألفاظها تحولا للخارج ، بمعنى أن يكون الانسان يتوق لدخول منطقة أخرى للغات » •

وان السمات والخصائص المختلفة للتعدد اللغوى فى شبه القارة الهندية فى مجال الاتصالات اللغوية لتقنعنا بان ذاتية اللغة تختلف باختلاف الأزمنة وباختلاف الأمكنة • ولا يمكن لذاتية اللغة ان تعتبر وحدها على المستوى العالمى عضوا فى أيـة جماعة لغوية مطلقة •

وفى المجتمعات المتباينة المتعددة اللغات يحصل الطفل على لغة من مواقف الحياة اليومية حيث يحكم السلوك اللفظى ضغوطا قوية تقوم على أسـاس تقارب الجماعة ، والشخصية الاقليمية وشبه الاقليمية للغة • وهذه العمليات الاجتماعية تحدد سمات طبقات اللغة واطوارها واللغة المحلية واللغات الأخرى شبه الاقليمية ، والتى ترتبط بصلات الجماعة وانغلاقها وانفتاحها وحركتها والاتصالات الجماهيرية لديها • وكذلك الاتصال بالحضر •

والمجتمع المتعدد اللغات يقوى ـ كوحدة عضوية ـ بقدر من المرونة فى استخدام اللغة حسب اعتبارات النسبية والتسلسل والنفع • ومن ثم فان التباين فى اللغـات الهندية يمكن أن تنظر اليه فى نطاق وحدة عضوية شاملة من الاتصالات • وهـذا الغرض يناقش الزعم بان كثيرا من اللغات فى مكان واحد (مدينة ـ دولة ـ أمة) تشكل مشكلة فى الاتصالات ، وتؤدى بنا الى أن نقول ان التباين فى اللغات قد يكون عامل اسهام هام فى ثراء اللغة فى الألفاظ وغير الالفاظ •

توحيد اللغات

ان الكثير من الخصائص التى تتسم بها اطوار اللغات ، والتى تنبثق من الصلات الاجتماعية المكثفة ، تلعب دورا هاما فى توضيح المعنى الكامل فى أى حديث وهذه الخصائص تختلف عن خصائص التباين الاقليمى والتى تنتج من العزله أو افتقاد التفاعل بين الجماعات المختلفه . وفى هذا الصدد نجد أن صفل لهجات الطوائف فى المجتمعات التقليدية فى شبه القارة ، يعنى نظاما من الطبقات اللغوية بين الطوائف المختلفة ، فى غمرة التنوع المضطرب للذخيرة اللغوية فى الحياة اليومية . وهذا ينتج من معالجة المهام المعقدة للطبقية الاجتماعية . والذى لا شك فيه ان التمسك الصارم بلهجات الطوائف فى بعض أجزاء الهند والذى يتسم بالوعى بثراء الطبقات الأعلى ، والاذعان والاحترام لها ، يماثل الاهتمام الزائد بالملكية والذى يتضح فى استخدام الأسلوب الموحد فى المجتمعات الحديثة المتطورة تكنولوجيا .

ولا يمكن أن نزعم ان مثل هذه النظم والقوانين تمثل نظما قاصرة للاتصالات كما يقول ضمنا كثيرون من علماء الاجتماع الذين يدرسون المجتمعات المعاصرة . واذا أخذنا بهذا الغرض فاننا نكون نرتكب خطأ يشبه ذلك الذى حدث فى القرن الثامن عشر عندما كانت اللغات الهندية الأوردية تنحاز للناحية العرقية .

والذى حدث هو أن معظم اللغات فى شبه القارة ، والتى صـــقلت عن طريق الشخصية المتعددة للمجتمع ، لم تتعرض لضغوط التوحيد ، كما جرت ممارستها فى الغرب ، ولم تتشكل بوضوح عن طريق التهجية وقواعد اللغة والقواميس وما شابه ذلك .

وفى حالة الاستخدام الموحد للغة نجد أن التركيز يتحول من الحـديث الذى يتركز على المحادثة الى الحديث الذى يتجه الى المثالية أى يركز على التعبير ، بمعنى ان التعبيرات الطبية الصحيحة هى التى تتفوق على التعبيرات التى تحدث بشـكل تلقائى (استجابة لموقف معين أو حادثة بذاتها) . ومن ثم فان المجتمعات التى تتوحد فيها اللغات يمكن أن تحول موهبة استنباط الالفاظ الاجتماعية الى جهود توجه لتعلم الأسلوب الذى تتقبله الصفوة ــ وحينئذ تصبح الحدود اللغوية مقدسة ويتم تنقيـة التلقائية والقدرة على الخلق عن طريق عمليات توحيد اللغات .

وتختلف صفات اللغة التى تستخدم فى الخلق الأدبى عن تلك الصفات التى تتطلبها اللغة فى الاتصالات اليومية . فالخلق الأدبى يعتبر وحدة ، اما لغة الاتصالات فى الحياة اليومية فهو حقيقة . وهكذا نجد أن السنوات الأخيرة قد شهدت فى شبه القارة الهندية اتجاهات قوية نحو استقلال اللغة تحت اسم تطوير هذه اللغة .

وحتى نعى تماما حقيقة أن اللغة ظاهرة حية علينا أن نبحث الفرق بين عملية الكلام (اللغة) فى الحياة اليومية ، و « الوحدة » التى يمثلها الخلق الأدبى والتى يتمسك بها الصفوة من اللغويين .

صقل اللغة

اللغة ظاهرة معقدة متعددة الجوانب ، تتضح فى أشكال فسيولوجية وسيكلوجية وقانونية بالاضافة الى أشكال أخرى • ومعظم الخصائص الواضحة والمستترة فى الاتصالات اللفظية تشير الى ثلاثة محيطات واضحة للسلوك اللغوى •

أ ـ ان ما يفعله الناس بالكلام هو استخدام اللغة •

ب ـ ما يعتقد الناس انهم يفعلونه بالكلام هو صور اللغة •

جـ ـ ما يزعم الناس أنهم يفعلونه بالكلام هو وضع اللغة وحالتها •

وبما أن اللغة حقيقة ترتبط بالزمان والمكان ، فمن المهم أن نوجه دعاوى اللغة ومتطلباتها الى تفسير دولى نمطى لكل المناطق ولكل الأزمنة •

وثمة أشياء كثيرة فى المجتمعات المتعددة اللغات فى آسيا وأفريقيا حيث لا تتحدد بشكل قاطع الحدود التى تميز بين لغتين وطائفتين أو عقيدتين • وقد جاهد اللغويون وعلماء الاجتماع للتفرقة بين اللغة واللهجة عن طريق نظم الكتابة ، والانجاز الأدبى واستقلال نظم الصرف والأسلوب والمفردات ولكن ما زلنا بعيدين عن قاعدة موضوعية لوضع الحدود بين اللغة واللهجة •

الاتجاهات المعاصرة

تكتسب كثير من الدول التى استقلت حديثا وضعا جديدا من التعدد (اللغوى) بالنسبة للتعبيرات الثقافية واللغوية • والحق أن العالم يشهد تقبلا متزايدا للتعدد الثقافى • والحق ان الأشكال المتعددة للاتصال اللغوى فى الدول المختلفة وفى أزمنة مختلفة تجعلنا على يقين من عدم جدوى الجرى وراء الأهداف الوهمية عن النظام العالمى تحت اسم الاتصالات المتكاملة •

ويحاول الصفوة من اللغويين ـ فى الحملة من أجل الاستقلال (اللغوى) ـ أن يدفعوا بالبرامج التوجيهية حتى يقدموا قيما جديدا ، وان يحفزوا على ما يعتقدون انه تغييرات ضرورية فى العادات التى تتمسك بها الجماهير وهذه تتضمن •

● وضع مستويات (أنماط) للصفوة يكون مقرها الحضر من أجل تلعيم القراءة والكتابة حتى فى المناطق الريفية البعيدة •

● تحديد أسلوب للغات الاقليمية (ذات مذاق من السنسكريتية والفارسية العربية والتاميل Tamil أو تيلوجو Telugn) من أجل الاجتماعات الرسمية والعامة •

● فرض تعليم لغتين أو ثلاث أو أربع لغات فى المدارس •

وقد واجهت الكثير من اللغات فى منطقة جنوب آسيا تأثيرات اللغات الأجنبية

كوحدة لغوية متكاملة • ويبدو أن الكثير من اللغات الكبرى فى شبه القارة يستشعر الحساسية من الأخذ من اللغات الكلاسيكية والحديثة المختلفة • وثمة اتجاهان بارزان بين اللغات الهندية الكبيرة المعاصرة ، حتى يمكن مواجهة دورها الجديد فى هـذه الظروف المتغيرة واعنى بهما : أ ــ الاتجاه نحو الكلاسيكية • ب ــ الاتجاه نحو الغرب وقد اثرت هذه الاتجاهات فى انماط القواعد والمفردات والاصوات ، كما اسهمت فى توسيع الهوة بين أسلوب الكتابة وطريقة الكلام بهذه اللغات •

والاتجاه الأول هو اللجوء الى الكلاسيكية يشير الى الأخذ من اللغات الكلاسيكية واعطائها وكثير من اللغات الهندية الآرية تعتمد على السنسكريتية ، الاردية والكشميرية وتعتمد السندى على العناصر العربيـة الفارسية وتعتمد لغة التاميل على لغة التاميل القديمة وذخيرتها من اللغة • وقد أدى هذه الاتجاه الى أساليب رفيعة فى الكتابـة الادبية والاكاديمية والادارية • وحتى تستعد اللغة الهندية لادوار جديدة فى الادارة والحرف الفنية والتعليم العالى والبحوث بدأ دعاة الكلاسيكية فى اتجاه جديد لترجمة العبارات والمصطلحات الفنية والمفاهيم من السنسكريتية • ويبـدو أن فرص النجاح ضئيلة ذلك لأن المتحدثين بالهندية يميلون الى استعارة المصطلحات من المواقف الحية الجديدة بدلا من اصطناع عبارات من المخزون القديم •

أما بالنسبة للاتجاه الثانى وهو التغريب Westernization فان اثر الاتجـاه الحضرى والتقدم التكنولوجى قد عجلا بالاستعارة من اللغات الأوربية وخصوصا من الانجليزية • وقد أوجد هذا الاتجاه أسلوبا راقيا من الكلام يستحوذ على شعبية كبيرة بين جموع المتعلمين بالنسبة للغات الهندية المتعددة •

وقد حدثت ردود فعل حادة بالنسبة لهذين الاتجاهين للأسباب التالية :

أ ــ مع تزايد تعلم القراءة والكتابة ، لا يمكن أن يستجيب الانسان العادى للاساليب المرتفعة التى لا يمكن أن يفهمها •

ب ــ كلما استقرت أساليب الكتابة النثرية فى اللغات الكبيرة المتعددة ، كلما تبين الكتاب القدرات الهائلة الكامنة فى لغتهم ، بدلا من ان يتطلعوا الى الخارج من أجل تنقية وتحسين أسلوبهم •

ج ــ مع الاعتزاز والتعصب للغة القومية يبذل الكتاب جهدا كبيرا لتغطيـة العناصر الكامنة فى اللغة ، واحياء الأشكال التى عفا عليها الزمن بمعان حديثة •

وبالنسبة لصقل اللغة نجد أن الموضوعات التعليمية يمكن أن تصنف فى ثلاث فئات عريضة تتطلب نوعا مختلفا من الاعداد من أجل تغيير الوسيلة وخصوصا عـلى مستوى التعليم العالى •

وتضم الفئة الأولى الموضوعات التى تحتاج الى ايضاح والتى تتعلق بالمرئيات والرموز اللغوية وهى موضوعات العلوم والتكنولوجيا مثل الطب والهندسة والطبيعة والحيوان والرياضيات والفلك • والتعبير اللغوى فى هـذه الموضوعات يميل الى التبسيط ذلك لأنه يستكمل بوسائل الايضاح وبالمرئيات •

أما الفئة الثانية فترتبط بالموضوعات المجردة التى تتعلق بالظواهر الانسانية مثل الفنون والأديان والعلوم الاجتماعية مثل التاريخ والفلسفة والسياسة والاقتصاد والاجتماع وعلم النفس ٠ والخلق الأدبى والجماليات تدخل ضمن هذه الفئة وهذه المجموعة تستكمل بالتعبير عن العواطف والمشاعر الشخصية ٠

وفى هذه الموضوعات يتضح التعبير اللغوى حتى يمكن ان ينقل تعقيدات الطبيعة البشرية ٠ ولكن هناك ثمة احتمالا للغموض كما يقول التفسير أقل دقة منه فى الموضوعات العلمية ٠

اما الفئة الثالثة فهى اللغة ذاتها مثل القانون والمنطق واللغويات وهذه الموضوعات تتطور بما هو بعد اللغة اذ تعتمد على البناء الجيد واحكام الصياغة ٠

والحق أن التطور بامكانيات اللغة حتى تفى بدورها فى المواقف الجديدة مثل الادارة والقانون والصحافة والاذاعة والتعليم العالى والبحوث لا يمكن أن يتم فى عزلة ٠ اذ يرجع الى ثنائية اللغات واستخدام الانجليزية لدى الطبقات المتعلمة فى العقود القليلة السابقة حتى أن الكثير من الأساليب والعبارات قد اضيفت الى ذخيرة اللغات الهندية حتى تؤهلها لدورها الجديدة فى المجتمع ٠

وقد شغلت العديد من الدول المتنامية نفسها ببرامج عملاقة من أجل تصنيف اللغة وبلورتها بطريقة لا تأخذ في الاعتبار حساسيات المجتمعات المتعددة اللغات ولا شك ان الدراسات التى جرت عن طريق برامج تطوير اللغة مثل استنباط المصطلحات الفنية وضبط التهجية (الاملاء) وما شابه ذلك من القضايا التى تتعلق بتخطيط اللغة فى الدول التى تنامت حديثا ، قد احدثت أثرها فى تشكيل النظريات الاجتماعية اللغوية ٠ فمشكلات تحديث اللغة والبعد عن الأهداف الاستعمارية بالنسبة للدول المستقلة حديثا والتوتر الذى يرتبط بانجليزية البيض والسود فى الولايات المتحدة وعمليات هندسة اللغة في شبه القارة الهندية وفى اسرائيل واندونيسيا وماليزيا ، وطلب اللغات التى يخرجها الكمبيوتر ووكالات الاتصال الجماهيرى ، كل هذه تحديات يمكن أن تزيد حدة تفهم النشاط اللغوى فى ابعاد مختلفة ٠

والذى يحدث هو أن نظرية تخطيط اللغة يبدو انها تهتم ــ عند هذه المرحلة ــ بمشكلات اللغة ، فلا تعبأ برصيد اللغة فى المجتمعات التقليدية ٠ ويمكن ان نتوقع الكثير من الجدل حول آفاق التخطيط من أجل اللغة كظاهرة انسانية وعلى أساس الأهداف التى تهتم بها وكالات التخطيط ٠ ولكن لا بد أن يعطى الكثير من الاهتمام لتوحيد اللغات وصياغة مصطلحات محددة ، وميكانيكية اختيار اللغة فى السلوك الواقعي للانسان ٠ ولكن يبدو أن الكثير فى مجال المفاهيم الأساسية لمعالجة اللغة يؤخذ كأمر مسلم به ٠

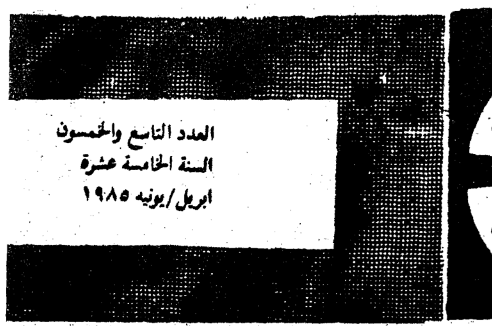
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٤/٤٧٣

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب متخصصين وأساتذة دارسين .
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب ، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكينه من ملاحقة البحث في قضايا العصر .

الثمن ٢٥ قرشا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب





مختويات العدد

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ شارع طلعت حرب - ميدان التحرير - القاهرة
تليفون ٧٤٢٥٠٢

في هذا العدد

ديموقراطية العمل : نظرة شاملة

الكاتب : وليم سبنراد

Spinrad أستاذ علم الاجتماع فى جامعة أدلفى. نشر مؤلفه «الحريات المدنية» (١٩٧٠) وعددا من المقالات تتناول المسائل السياسية والسوسيولوجية.

المترجم : دكتور راشد البراوى

مستشار الشئون الاقتصادية بالاتحاد العام لنقابات مصر. وعمل من قبل بالتدريس فى كلية التجارة بجامعة القاهرة وفى جامعات مصرية أخرى. وكان رئيس مجلس ادارة البنك الصناعى وعضو مجلس الادارة المنتدب، وعضوا متفرغا فى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى، ومن مؤلفاته «اقتصاديات العالم العربى» و«العلاقات السياسية الدولية».

من البدايات الاولى تقريبا للمجتمع الصناعى كان لهدف اضفاء الطابع الديموقراطى على المنظمات العمالية، دعاته المتحمسون، وحاولت مستعمرات يوتوبية التى لم تعش طويلا، تحقيق مبادئه، وضمنت منظمات اشتراكية، ونقابية هذا الهدف فى برامجها المعلنه وبطرق مختلفة، ووصفت البيانات السياسية التفاصيل، وقدم المثقفون الناطقون باسمها مخططات مفصلة ملموسة. وأياً كانت دوافعها المتباينة فقد كان اتجاهها المشترك صادراً عن رغبة فى أن يصبح مذهب الحكم الذاتى حقيقة واقعة، فى المحيط الذى يقضى فيه الناس معظم حياتهم، و يبتدعون بدائل عن مظاهر المنظمات العمالية الحديثة، تلك المظاهر التى تؤدى الى الاغتراب وتفقدها الروح الانسانية، وعندئذ توفر الاساس الذى يقوم عليه مجتمع أكثر عدالة، يتكون من أناس أوفر حرية و يتحركون بدافع من تلقاء ذواتهم. (١) ويمكن بسهولة تقديم عرض لمختلف هذه البيانات والبرامج، ولكن ذلك ليس بالغرض المتوخى من المقال الحالى الذى هو أكثر

اهتماما بما حدث فعلا، وبصفة ضمنية، بما يمكن أن يحدث. واذا تجاوزنا البيانات الشفوية مهما كانت طريقة عرضها مؤثرة، فقدا انقضى وقت طويل لم يحدث خلاله سوى القليل جدا، اذا استثنينا تصرفات دفاعية من جانب العمل مما سوف نشرحه فى مواضيع قادمه. أن النداء الرسمي الذى وجهته الثورة الروسية مطالبا بأن تكون للعمال «سلطة»، هذا النداء انتهى بتطبيق معايير دكتاتورية داخل مجتمع يخضع للسيطرة، كما أن قوته الدافعة قوتها الدافعة التى أدت الى مزيد من الانتفاضات فى بقية أوربا فى صورة مجالس العمال وأمثالها، هذه القوة احتوتها بطريقة فعالة السلطات الاقتصادية والسياسية «وبهذا فإن القائمة التى تضم نظم ادبموقراطية». العمل والتى اتخذ فيها العمال نسبية لها شأنها من القرارات، قائمة قصيرة جداً الى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت أوفر الامثلة مغزى عدة من الجمعيات الثقافية الانتاجية المتفرقة، مثل تلك الظاهرة الفريدة التى تمثلها الكمبيوتر الاسرائيلية ومثل ـ ولعلها من أفضل الامثلة المعروفة حتى الآن ـ التعاونيات التى أنشاها دعاة مذهب الفوضوية فى أسبانيا خلال الحرب الأهلية.

وبرزت منذ ذلك الحين جهود دقيقة لتحقيق نمط من ديموقراطية العمل وخاصة فى العالم الغربى المتقدم خلال فترة من الهدوء النسبى، وسوف ننظر بقدر من التفصيل فى مواضع قادمة، فى بعض الدوافع مع وضع تركيز خاص على بلاد معينة يمكن القول بوجه عام أن ثمة اتجاهات مهمة كانت تكمن وراء تلك المحاولات. كان الدافع المشترك شعوراً بالحاجة الى مزيد من المشاركة فى اتخاذ القرارات لحماية وتعزيز حقوق العمال وظروف العمل، بما يتعارض مع التأكيد «الراديكالى» التقليدى على مد نطاق القوة الدفاعية المستقلة لمجموعات العمال فحسب، مع تجنب أى مشاركة فى القرارات الأخرى خشية تعريض ذلك الاستقلال للخطر، على الاقل الى أن يتم تحقيق قدر من السلطة الكاملة للعمال والتى لم تتضح معالمها بعد. ولكن هناك تطوران آخران ومتناقضان الى حد ما، أثارا اهتماما واسع الانتشار، فالنمو الاقتصادى والرخاء الذى طال أمده. بلغا الذروة فى عظم انتشار الجدل بشأن القيم التى نشأت بعد قيام الصناعة، بما فى ذلك أهمية تحقيق الذات والرقابة الديموقراطية الجماعية على كافة نواحى الحياة الاجتماعية، الخ، مما أصبح ذا أهمية رئيسية بالنسبة الى المثل العليا التى نادى بها اليسار الجديد فى عقد الستينات (٢) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان النمو الاقتصادى الابطأ فى المجتمعات النامية، والركود قريب العهد الذى شاب النمو

فى البلاد الأكثر تقدما، هذان الأمران بعثا النشاط فى الجهود الرامية الى تحقيق المزيد من مشاركة العمال حتى يتسنى تشجيع النمو، فضلا عن ضمان المشاركة العمالية فيه، بالدرجة الكافية ولب رد الفعل ازاء المحاولات القائمة لتحقيق ديموقراطية العمل، دوراً ما فى تفكير العدد المتزايد من الانصار أيا كان تقييمهم لهذه المحاولات. أصبحت التوقعات أشد وضوحا. وساور الكثيرين الامل فى أن تتحسن الانتاجية فى موقع العمل وفى المجتمع بوجه عام، ليس فقط لان طابع الاطار الذى يتم فيه العمل أصبح أقل اغترابا، ولكن ايضا لانه سوف يجرى استخدام أفكار ومواهب أناس أكثر عدداً، كذلك أحس البعض أن المزيد من الاستثمارات البشرية سوف يقلل من الصراعات الداخلية، ومن ناحية أخرى فى مكان العمل وفى المجتمع بوجه عام.

وتمشيا مع مثل هذا الاهتمام واسع الانتشار ظهر قدر بالغ من التفاسير الجادة ومن البحث العلمى المبنى على التجارب، مع مجموعة متباينة من التقييمات: فى بعض الحالات لا تشكون المادة المنشورة الا من تأكيدات لا تدعمها الوثائق، وفى الكثير من الحالات الاخرى نلقى بيانات مهمة تدعم الفكرة. أن جمع أو تقييم الكشوف التى تم الوصول اليها والتفسيرات، مهمة شاقة. وبدلاً من هذا فالاكثر فائدة أن نستخلص من هذه المادة المتنوعة عددا من الملاحظات التى تصلح مرشداً يساعد فى دعم أهداف ديموقراطية العمل. ومما له أهمية بوجه خاص فى توضيح: (أ) الأنماط المختلفة من ديموقراطية العمل، (ب) المسائل الخلافية والمشكلات التى لها اتصال بالموضوع، و (ج) معنى التجارب القومية الخاصة. وفى هذا السياق فالمناقشة التى نوردها لن تشمل بلدا بعينه بأى تفصيل، ذلك أن الكثير من امثال هذه البيانات لما يسهل الوصول اليه، ولن نقدم مراجع ملموسة الا باعتبارها وسائل ايضاح للنقاط المطروحة. وخلال النقاش سوف يستخدم اصطلاح «ديموقراطية العمل» وخاصة لانه مفضل على الاصطلاح، الاكثر شيوعا وهو «الديموقراطية الصناعية» لان الكثير من التجارب التى سوف نذكرها تتضمن تشكيلة من المجموعات المهنية بل وتشمل فئة أفراد الادارة الوسطى فى بعض الحالات.

أنواع القرارات:

إن التوضيح اللازم فى البداية هو تصنيف أنواع القرارات التى تسعى اليها فى جهود معينة تبذل من أجل تحقيق ديموقراطية العمل، ونعنى بهذا أية نواح

من تنظيم العمل تخضع الى حد ما للرقابة الجماعية من قبل العمل . هناك الكثير من أمثال هذه التصنيفات وعلى جانب كبير من التفصيل بالنسبة الى الغرض الذى يتوخاه هذا المقال . وبدلا من هذا يكفى أن نشير الى المدى المقترح لاتخاذ القرارات ، وذلك طبقا للعناوين الاتية :

حاجات ومتطلبات العمال المادية :

تستخدم هذه التسمية لوصف الجهود التى يبذلها العمال لتحقيق أهداف من قبيل العوائد الاقتصادية ، وبيئات العمل البهيمية نسبيا ، وجداول مواعيد العمل المرضية ، وأمن الوظيفة والتغييرات التى تطرأ عليها ، والوقاية من المعاملة القسرية ، الخ . وهى تمثل كلا من ديموقراطية العمل التقليدية من جهة والدفاعية فى جوهرها من جهة أخرى ، التى كانت سائدة فى كثير من أجزاء العالم بعض الوقت .

عمليات العمل :

هذا يصف كيف يتم أداء العمل فعلا على أساس العامل الفرد وكذلك على أساس العلاقة مع العمال الآخرين فى عمليات العمل ، وينطوى الإشتراك فى أمثال هذه القرارات على توفير المزيد من الحماية للحاجات المادية ، إنه يعنى الاهتمام بأشياء من قبيل استخدام التكنولوجيا ، وتفاصيل تنظيم العمل ، وأساليب الاشراف .

شئون المشروع :

المشروع هو التسمية التقليدية التى تطلق على اكبر تنظيم لمجموعة من العمال ، ووظيفته توفير السلع والخدمات للمستهلكين أو العملاء . وحدود المشروع ليست واضحة دائما وخاصة مع انتشار الشركات متعددة الجنسيات والتكتلات وتلك التى تقع فى دائرة إختصاص وكالة حكومية ما . لكن يمكن التعرف على الكيانات الخاصة عن طريق التعريف القانونى ومقر السلطة على قرارات المشروع بما فى ذلك مسائل من قبيل ماي راد انتاجه ، والتمويل ، وانشاء التسهيلات ، واختيار هيئة موظفى الادارة ، والابتكارات التكنولوجية ، الخ . وفى المنظمات الكبيرة تكمن السلطة النهائية فى لجنة

رسمية لها طابع معين، أو كما يقال بوجه عام، فى لجنة حاكمة تفوّض بالاشراف على المديرين التنفيذيين والمجالات الخاصة بهم، وجرى العرف على النظر اليها باعتبار أنها لها الحقوق الخاصة التى تتمتع بها الادارة».

- بالطبع كثيرا ما يتطلب تحقيق الاهداف المادية التدخل فى مجالات أخرى. فالواضح أن التجارب التى يمر بها العمال فى الاعمال التى يقومون بها، تتأثر بمظاهر عملية العمل، مثل شروط الصحة والامان، وواجبات هذه الاعمال أو الوظائف، الخ. وأمثال هذه الشئون المتعلقة بالمشروع تؤثر بشكل مباشر فى أمن الوظيفة. وبرغم هذا فالجهود الذى تبذل لتحقيق المزيد من ديموقراطية العمل، تعنى اشتراكا أوسع مدى فى اتخاذ القرارات التى تتصل بعملية العمل وبالمشروع. وامتداد ديموقراطية العمل الى هذه المجالات الاخرى يثير بالفعل مأزقا دائم الوجود، يجب النظر اليه من وجهات شتى، فمجموعات العمال المعنية بمشكلات المشروع تثير احتمالات حدوث توجيه معين من جانب الادارة، وبذا يمكن أن تشجع على التضحية بالحاجات المادية.

نظم ديموقراطية العمل:

لاغراض التوضيح من المهم بالمثل أن نصف الاشكال المختلفة التى يمكن أن تتخذها ديمقوقراطية العمل.

المساواة الجماعية:

هى النمط الاساسى والاكثر شمولا من ديموقراطية العمل، والتى لا يمكن أبدا التقليل من أهميتها الحاسمة. ان المنظمات العمالية تميزا لها عن الادارة التى تتميز بالعداء لها، هذه المنظمات تشارك فى تحديد معظم المشكلات المتعلقة بالحاجات المادية، وفى مكان العمل نفسه فى بعض الحالات، ودائما تقريبا على نطاق كبير كالمشروع أو صناعة بكاملها، الخ. وفى النهوض بهذه الوظائف كثيرا ما كانت نقابات العمال تميل الى تجنب التدخل فى عملية العمل والمسائل التى يعنى بها

المشروع، وهذا الامر أشد وضوحا فى البلاد الانجلو/سكسونية، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومعظم أعضاء الكومنولث من الناطقين بالانجليزية. و يقوم تبرير هذا الموقف على الاعتقاد بأن هذا يمكن ان يؤدى الى حل وسط للمساعى المناوئة التى يبذلها العمال فى سبيل مطالبهم المادية، وأن يصرف ممثلى العمال عن أهدافهم الكبرى، ربما بأن يجعلهم لا يهتمون بها إلا حين ينشأ دفاع واضح عن الحاجات المادية، ومثل هذا التقييم ينطوى على قدر من المصداقية. ومن ثم أكدت تحاليل معينة أن رقابة العمال الفعلية على الموقف فى مكان العمل هى أشمل فى المشروعات الانجلو/سكسونية حيث يوجد تنظيم نقابى، منها فى البلاد التى تكون فيها تدخلات ديموقراطية العمل أوسع مدى جارسون، Garson، ١٩٧٧، ص ٢٢٦).

غير أنه فى بلاد كثيرة، تكاد النقابات لا تضطلع بوظائفها فى مكان العمل، أو تنحصر مسئولياتها بصفة خاصة فى الحصول على اتفاقات طويلة الاجل عن مشكلات من قبيل معدلات الاجور. أما الاجهزة البديلة وخاصة مجالس المصانع، فسوف نتحدث عنها فيما بعد، ففى كثير من الحالات، واذ تجاهد النقابات من أجل حماية المصالح المادية، تضطر الى الاهتمام بعملية العمل وبالقرارات المتعلقة بالمشروع. ويمكن أن يتخذ هذا شكل سلطة الاعتراض الفيتو Veto أو استخدام المفاوضات التضادية بشأن عدد كبير من المشكلات. وحتى نقدم مثالا واضحا نقول: إن كلا الاسلوبين معترف بهما قانونا الآن فى السويد. فمندوبو النقابات المكلفون بشئون الصحة والامان لهم الحق فى ايقاف العمليات اذا اعتبروها ضارة، و يواصل العمال اقتضاء أجورهم الى أن تتم تسوية المشكلة بطريق التفاوض، أو فى النهاية بطريق تحكيم حكومى، و بالاضافة الى هذا فكثير من المشكلات الخاصة بالمشروع تخضع رسميا الآن للمساومة الجماعية (الفاندر) Elvander، ١٩٧٩.

مجالس المصانع:

فى معظم القارة الاوروبية نجد أن مشاركة العمال فى القرارات التى تتخذ فى موقع العمل ومن جميع الانواع، تتم عن طريق مجالس المصانع (مجالس العمال) التى تضم جميع العمال بغض النظر عن انتمائهم النقابى أو عدم انتمائهم، وأحيانا تضم

أجناسا متباينة من هيئة موظفى الادارة، وتختلف أوضاعهم ووظائفهم اختلافا واسعا.. بحيث يبدو من المستحيل اجراء أى فحص منتظم لهم، و بالمثل لا يتوفر سوى القليل من بيانات مفصلة عن عملياتهم الفعلية فى أية أمثلة محدده لا توجد أوصاف كافية عن تنظيماتهم الرسيمة الموجودة بحكم القانون، وفوق ذلك، فعلى المرء أن يعتمد على التقديرات التى يعدها مراقبون يفترض فيهم سعة الدراية بهذا الامر.

من الثورة الشعبية-الحركات الثورية التى أعقبت الحرب العالمية الاولى، وحركات المقاومة فى الحرب العالمية الثانية، وأعمال الاحتجاج فى أوربا الشرقية الخ. بدأ أن مجالس العمال توفر وسيلة مناسبة لاشتراك جميع العمال المباشر، خاصة وأن القانون بوجه عام قد أضفى عليها الصبغة الشرعية. إلا أنها سرعان ما تفقد هذه القدرة المحتملة ولا تحتوى إلا على القليل من السلطة الرسمية لاتخاذ القرارات، ولا يستبعد منها العاملون فى هيئة الادارة و بشكل واضح، الا فى بلاد قلائل كجمهورية ألمانيا الإتحادية والنمسا (جارسون، ١٩٧٧ ب). وفى بعض الاماكن تشكل هذه المجالس المنظمات التى عن طريقها يختار العمال أعضاء اللجان الحاكمة فى النظم التى تسمح بالمشاركة فى تقرير الامور، مما سوف نصفه فى موضع قادم. و بخلاف هذا تتمثل وظيفتها الرئيسية فى معظم البلاد، فى كونها جهازاً يقوم فى موقع العمل بالتدخل فى مشكلات الحاجات المادية التى لا تشترك فيها النقابات التى تعمل بوجه خاص على المستوى القومى. و يصدق هذا بصفة خاصة فى البلاد التى فيها ينتمى العمال الذين يعملون فى موقع عمل واحد، الى نقابات مختلفة. ومع ذلك، ففى بعض البلاد تستطيع مجالس العمال أن تناقش ايضا المشكلات التى تتصل بعملية العمل ومشكلات والمشروع، ومن ثم تبث المعلومات ذات القيمة، بين جماعات العمال وخاصة النقابات، وتسمح على الاقل لممثليهم أن يقدموا بيانات شفوية الى الادارة. ويمكن أن يكون لهذا بعض الاثر اذا كانت جماعات العمال حازمة بالدرجة الكافية. وإلا أنه فى بعض بلاد كفرنسا توصف أدوار مجالس العمال رسميا بأنها «استشارية»، وهو ما يوحى بنظام المشاركة فى المشاروات (جارسون، ١٩٧٧ ب).

التشاور المشترك:

فى ظل هذا النظام يشترك ممثلو النقابة أو مجلس العمال بصورة منتظمة فى النقاش مع الادارة حول مجموعة متباينة من المسائل التى تتصل بعملية العمل و بالادارة،

وبرغم افتقارهم الى السلطة فقد أثروا على ما يظهر فى قرارات معينة تتخذها الادارة، ويحاولون أن يضعوا تفسيرات لاتفاقات المساومة الجماعية تلقى القبول من الطرفين. وقد كان لهذا النظام شعبية فى المملكة المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ولكنه أصبح أقل انتشارا منذ ذلك الحين (كنج King وفان دى فال Van De Vall، ١٩٧٨). ولعل أشهر مثال قومى يوضح هذا الامر «المجالس المشتركة التى تسبق اتخاذ القرارات» الواسعة الانتشار فى اليابان، وتحدثنا التقارير أنه كان لها تأثير بالغ على القرارات التى تتخذها الادارة والمتعلقة بمسائل من قبيل التغييرات التكنولوجية واعادة تنظيم المشروع (أوكاموتو Okamoto، ١٩٧٩).

التعاونيات الانتاجية:

لما كان العمال أنفسهم يملكون بصفتهم الجماعية الجمعيات التعاونية الانتاجية فيبدو أن الاخيرة تمثل ما يمكن تصوره نظاما كاملا للرقابة العمالية، و بهذا كانت من الناحية التاريخية واضحة فى تصورات الدعاة الى ديموقراطية العمل، وترجع أقدم الامثلة الى أوائل القرن التاسع عشر على الاقل. وفى الوقت الحاضر يوجد عدد كبير منها فى كافة أرجاء العالم، وكثيرا منها نجح فى انتاج مجموعة من السلع وفى تقديم خدمات شخصية فى حالات قليلة. وظهرت حديثا كبديل عن التهديد بأغلاق المصانع. ومع ذلك لم يقدر للكثير منها البقاء إلا لوقت قصير بسبب ما واجهها من مشكلات اقتصادية عنيفة. وأهم من هذا بالنسبة الى موضوع ديموقراطية العمل أن بعضها ظهر كأمثلة مناسبة عن آمال تحققت. وفى كثير غيرها كانت رقابة العمال الفعلية ضئيلة جدا وخاصة عند ما يشكل «الدخلاء» نسبة لها وزنها، من المساهمين الذين يملكون الجمعية. وحتى فى الجمعيات المملوكة كلية للعمال، التباين فى أشكال اتخاذ القرارات يوضحه مثالان لقيا دعاية واسعة، أحدهما مجموعة تعاونيات تصنع الخشب الابلكاش فى شمال غربى الولايات المتحدة، والآخر مجموعة من دراجان Mondragan المكونة من ٦٥ تعاونية فى اقليم الباسك بأسبانيا، وكلاهما نظم ناجحة من الناحية الاقتصادية (برمان Berman ١٩٨٢، جونسون Johnson وهوايت Wheyte، ١٩٨٢).

وفى مجموعة تعاونيات صناعة الخشب الابلكاش تتخذ الجمعية العمومية للعمال حملة الاسهم، القرارات بشأن معظم المسائل طويلة الاجل المتعلقة بالمشروع، وتنتخب مجلس ادارة من بين اعضائها، ويختار المجلس المدير المسئول عن العمليات اليومية، وهو

يستأجر بذوره الموظفين الذين يتولون الإشراف. وهؤلاء جميعا ينظمون سنويا معظم أنشطة عملية العمل بما فيها التشاور الرسمى وغير الرسمى من العمال، والحق فى الاستئناف. ومشاركة العمال فى الاجتماعات ومختلف لجان اتخاذ القرارات، تبدو ضخمة لا يستهان بها.

وعلى النقيض من هذا فإن نمط حملة الأسهم من العمال فى مجموعة موندراجان يتكون من اختيار لجنة الادارة فى اجتماع سنوى هو فى جوهره استفتاء قد يلحق الهزيمة أحيانا بأعضاء اللجنة الذين لا يتمتعون بشعبية. وبخلاف هذا لا يملك العمال سوى سلطة رسمية يسيره فى اتخاذ القرارات وخاصة بالنسبة الى المسائل المتعلقة بالمشروع.

وتصاغ عملية العمل عموما حسب مفاهيم علمية تقدرها الادارة برغم أن التشاور غير الرسمى مع العمال أسفر عن قدر معين من اعادة تركيب الهيكل.

وعلى ذلك اثبتت التعاونيات الانتاجية عموما أنها فى حالات كثيرة قادرة على البقاء، وقدم بعضها واحدة من أكمل الصور التى تحقق ديموقراطية العمل. ومع كل، كثيرا ما نجد أن الضغوط من أجل النجاح الاقتصادى والبقاء، تشجع وضع التأكيد على سيطرة الادارة، وهى سيطرة غالبا ما يقرها العمال الذين ينتابهم القلق. (٩)

وثمة متغير أكثر شمولا هو المنظمات الجماعية البديلة والمشهورة فى الولايات المتحدة بوجه خاص (روتشيلدويت Rothschild Witt، ١٩٨٢). فهذه تتطلب مزيدأ من المشاركة والإلتزام من جانب الاعضاء الذين يسعون فحسب وراء حلول قادرة على البقاء اقتصاديا، ولكنهم يسعون ايضا وراء أساليب بديلة للحياة. واشتملت كذلك على جهود مختلفة من قبيل الخدمات القانونية، وانشاء المدارس والمخابز، وتوزيع المواد الغذائية بأسلوب التجزئة، واقامة المستودعات لحفظ المنتجات الغذائية الطبيعية، وتميل المشاركة إلى أن تكون شاملة بل وملحة، وهى من الصعاب المشتركة وخاصة بسبب أن القرارات كثيرا ما تتخذ بإجماع الآراء بدلا من التصويت الرسمى، واتسمت هذه بأنها لم تعش طويلا.

هذه جميعا، أيا كان معناها بالنسبة الى الذين تهمهم وما يمكن أن تنطوى عليه من معان أوسع مدى لديموقراطية العمل، ومن حيث ما تقدم من وعود وما تثير من مشكلات. نقول أن هذه كلها لا تؤثر الا فى جزء صغير من جموع العمال فى أى بلد.

لكن يبرز استثناءان، أحدهما المنشآت التى يملكها و يديرها العمال فى يوغسلافيا، والآخر هو المستوطنات الاسرائيلية المعروفة باسم الكيبوتز، وكلاهما موجودان ومن بين اشياء أخرى، داخل هياكل قومية ذات طابع نظامى تماما، فى المشروعات اليوغوسلافية فالهنية الشرعية النهائية التى تتخذ القرارات بشأن جميع المسائل، هى الجمعية العمومية التى تنتخب أيضا مجلس عمال يقوم بتنظيم الوظائف الروتينية (هنيوس Hunnius ١٩٧٣، جنيكنز ١٩٧٣، ديفيز Davies ١٩٧٩)، وهذا المجلس الذى تزداد العضوية فيه باستمرار، ينتخب الهيئة التى تضطلع بالادارة اليومية، و ينتخب المجلس أيضا المدير الادارى الفعلى وسواه من الموظفين التنفذيين، وهم عادة اخصائيـــون إداريون من الخارج. وجميع الموظفين المنتخبين معرضون لتغييرهم بانتظام. وثمة وحدات خاصة من العمال تستعرض أيضا تفاضيل عملية العمل. بالطبع تلعب تعليمات السلطات الاقتصادية الحكومية والحزب السياسى الحاكم دورا كبيرا يمثل دور النقابات فى مواقف كثيرة. ولما كانت التعاونيات اليوغوسلافية موضع تقييم مستمر، من داخلها وخارجها، عندما تنهض بوظائفها الى حد ما طبقا للصيغ المرغوبة، فانها تقدم واحداً من أفضل الامثلة لديموقراطية العمل الحقيقية.

والكيبوتزات الاسرائيلية وهى مسئولة عن حوالى ثلث انتاج البلد الزراعى وحوالى ١٠ فى المائة من الانتاج الصناعى، تعتبر من نواح كثيرة مجتمعات بديلة وان كانت مندمجة تماما فى بقية المجتمع، ان تنظيمها الاجتماعى، وثقافتها المميزة، وأساليب تربية الاطفال، كانت موضع الدراسة والنقاش على نطاق واسع، ولكن منظماتها القائمة بالعمل وهى من أكمل ما حققه المثل الاعلى لديموقراطية العمل، هذه جميعا تستأهل على الاقل اهتماما متساويا.

وبرغم أن لكل مستوطنة تنظيمها المتمايز، فالهيكل الحاكم السائد يضع التأكيد على وظائف اتخاذ القرارات الرئيسية (بما فيها القرارات المتعلقة بالشئون الاقتصادية والعمل) وعضوية الجمعيات العمومية الاسبوعية التى تنتخب سكرتارية تتولى العمليات اليومية وكذلك تحديد مهمة تسوية النزاعات وتقديم الاقتراحات بشأن البرامج (باين Fine ١٩٧٣، جنكنز ١٩٧٣). والاساليب الدكتاتورية نادرة، والمكافآت الاستهلاكية تمنح وفقا لمبدأ المساواة، كما تقوم على أساس قاعدة الدورية، مختلف الوظائف بما فيها الوظائف ذات المهام الادارية والاشرافية. وأسفر نمو الفروع

الصناعية فى داخل معظمها عن بعض التعقيدات وخاصة الحاجة الى العمالة المؤجرة.
والواضح أن الكيبوتزات منظمات فريدة نظرا لانها مكونة من أناس ملتزمين وقادرين، ولكنها توحى بتوافر الامكانيات اللازمة لتحقيق ديمقراطية عمل كاملة الى درجة طيبة.

تمثيل العمال فى اللجان الحاكمة-المشاركة فى التقرير والتحديد:

اذا استثنينا التجربة اليوغوسلافية فان أوسع المحاولات لاشراك العمال فى القرارات واسعة النطاق المتصلة بالمشروع، كانت عن طريق التمثيل فى اللجان الحاكمة (أو مجالس الادارة) سواء كانت المشروعات مملوكة للمال العام أو القطاع الخاص. لقد جرى العرف على تجميعها تحت عنوان «نظم الاشتراك فى التقرير والتحديد» والمثل الاكثر شمولا نلقاه فى صناعات الفحم والصلب فى جمهورية المانيا الاتحادية. وهو مثال كان موجودا فى صورة ما منذ أوائل الخمسينيات، ففى أحدث تطور كامل كان ممثلو العمل عن كل من النقابات ومجالس المصانع يشكلون نصف أعضاء هيئات الاشراف (زائدا عضو اضافى محايد) التى لها السلطة النهائية على جميع القرارات والتى تعهد بالقرارات الخاصة بالتشغيل وكذلك بالمقترحات الى لجان الادارة التى يجرى اختيارها بأغلبية ثلثى أعضاء هيئة الاشراف (جين Jain ١٩٨٠). ومد نطاق النظام الى صناعات أخرى فى ذلك البلد، بعد ادخال تعديلات عليه، بحيث اصبح ممثلو العمال أقلية فى اللجان الحاكمة.
وتوجد ترتيبات مشابهة فى بلاد أخرى وغالبا ما تكون محدودة ومعقدة بدرجة أكبر. ففى النرويج نص قانون صادر فى عام ١٩٧٣ على تشكيل «جمعية شركة» ثلث أعضائها يمثلون العمال، ولها السلطة الاخيرة بالنسبة الى القرارات الرئيسية المتعلقة بالمشروع. وبالمثل فى النمسا ينص القانون على أن يكون ثلث أعضاء اللجنة الحاكمة من ممثلى العمال. وفى فرنسا كان ثلاثة من ممثلى العمال أعضاء فى اللجان الحاكمة بالمشروعات الكبيرة منذ عام ١٩٧٣، وكان دورها يوصف رسميا بأنه استشارى. وفى الاراضى الواطئة حدد العضوية فى اللجان الحاكمة اجراء مقعد للانتخاب، وتضمن نصا حديثا يقضى بأن لا يكون الثلث من المستخدمين فى المشروع (جين، ١٩٨٠).
فى جميع هذه المواقف فإن دور مجالس المصانع ودور النقابات فى بعض الحالات

يكون مهما، فالى جانب الاستمرار فى الدفاع عن مصالح العمال المادية، فان وظائفها بالنسبة الى المشروع، تجاوزت الحد المطلوب، لأنها تصبح وسيلة لتمثيل العمال وكذلك جهازا للتعبير المباشر عن اتجاهاتهم، ومن ثم فهى ترمز الى الطبيعة التعددية التى تتسم بها الجهود المبذولة لتحقيق ديموقراطية العمل فى المنظمات المتداخلة.

المشروعات المملوكة للنقابات:

أن بعض المشكلات التى تتسم بها ديموقراطية العمل، موجودة فعلا حتى عندما تملك النقابات المشروعات وتديرها، وهذا يعنى أن نفس التنظيم يتجلى على جانبى اجراءات المساومة الجماعية، فيوازن على نحو ما، مشاعر القلق بصدد مصالح العمال المادية مع أفكار واتجاهات الادارة. وهكذا نجد أن نقابة عمال السكك الحديدية فى المكسيك اضطلعت فى أواخر الثلاثينات تحت الضغط الحكومى وعلى غير رضاء منها، بمسئولية ادارة السكك الحديدية وهى مسئولية سرعان ما تخلت عنها لان معناها اهمال مصالح العمال المادية (رومان Roman، بدون تاريخ). وأوسع الامثلة نطاقا عن الملكية النقابية وأكثرها استمرارا، الصناعات التى يملكها و يديرها اتحاد النقابات فى اسرائيل والمعروف باسم «الهستدروت»، وهو أكبر صاحب عمل فى هذا البلد، واضح أن هذا يثير مشكلة تتصل بوظائف المساومة الجماعية وهى مشكلة تحل الى حد ما على نحو يدعو الى الرضاء و فمن الناحية الرسمية يتولى العمال.وهم من الناحية الرسمية أصحاب الاعمال لصفة جماعية المساومة عن طريق ممثلين، مع مديرى المشروع الذين هم من الناحية الرسمية موظفون يعملون فى خدمة الاولين. وهكذا يبدو أن الاساليب الدكتاتورية نادرة، ومع كل، فالجهود الواسعة النطاق من أجل تحقيق ديموقراطية العمل واشتراك العمال فى عملية العمل وفى شئون المشروع، هذه الجهود لم تكن مثالية وان حاولت ذلك فى اوقات مختلفة عن طريق مجالس المصانع والادارة المشتركة وأن لم تحقق سوى أقل قدر من النجاح (فاين ١٩٧٣، جنكنز ١٩٧٣)، ويمثل مشروع ميدنر Meidner بالسويد أبعد اقتراح بالملكية النقابية مدى، وبمقتضاه تقدم جميع الشركات الكبيرة أسهما لتمليكها للعمال. ولقد أدخلت على المشروع تعديلات منذ ذلك الحين لاضافة سلطات محلية هدفها النهائى تحقيق الرقابة التى

تتيحها الإغلبية، وبذا تحدد القرارات التى تتصل بالمشروع (مارتن ١٩٧٧)، أما كيف يؤثر هذا المشروع، لو نفذ، فى اجراءات ديموقراطية العمل بما فى ذلك الاجراءات المستقرة الآن، فأمر من الواضح أن لا يمكن التنبؤ به عند هذه النقطة.

نوعية دوائر حياة العمل

الكثير من النظم الأخرى التى تستهدف مشاركة العمال، هى من الكثرة بحيث يصعب ذكرها أو تصنيفها، ومن أشهرها نظام قائم منذ زمن، و يتخذ صورة مشاروات غير رسمية حول عمليات العمل فى مستويات مختلفة، ولكنه لا يتضمن سوى نصوص قليلة عن سلطة اتخاذ القرارات. هذه المشاورات الموجهة بوجه عام نحو اعاده تصميم عمليات العمل عن طريق استبيانات توجهها الادارة وكثيرا ما تلقى المساعدة من علماء النفس والاجتماع، تمثل لقاءات غير مرتبة مع العمال وترمز اليها «نوعية دوائر حياة العمل التى أصبحت منتشرة حديثا فى بلاد كثيرة. ولما كانت تعنى بزيادة الانتاجية فانها غالبا ما تضع التأكيد ايضا على أساليب اثراء الوظيفة. وتزيد من رضاء العمال الحقيقى عن الاعمال التى يقومون بها. ولما كانت المبادرة من أجلها تأتى فى العادة من الادارة، فان افتقارها الى المشاركة فى اتخاذ القرارات، يجعلها نوعا محدودا جدا من ديموقراطية العمل، بل أنها أكثر محدودية من المشاورات المشتركة التى أسلفنا وضعها.

والتجارب من التباين بحيث لا يمكن وصفها بأية طريقة مترابطة، ويجب أن يكفى ذكر أمثلة معينة قلائل. فقد كان من أبرز التجارب التى حظيت بدعاية واسعة، محاولة جرت لاعادة تركيب العمل فى أحد مصانع الزجاج بالسويد، أسفرت عن عملية عمل أقل ضغطا على القائمين بها، فتم تشكيل «مجموعة أشخاص للرجوع اليهم» تتكون من موظفى الادارة والمشرفين وممثلى النقابات، والهدف من ذلك كان اعادة تصميم عمليات العمل. ومع ذلك، أعطيت للمجموعة تعليمات واضحة تقضى بتوجيه ودعم التجارب، ولكن «دون أن تكون لها سلطة اتخاذ القرارات» (آجرفولد Agervold ١٩٧٥، ص ٦١). وانتشرت جهود مماثلة فى الولايات المتحدة، وكثيرا ما كانت فى منشئات غير نقابية. ففى مصنع العمل المرايا غيرت الادارة بالتشاور مع العمال، الانتاج التقليدى الى انتاج يعتمد على فرق شبة أوتوماتيكية، وأشارت تقارير

معاينة العمال الى قدر من التأثير الناتج عند التغير (ايمان Iman، ١٩٧٥). وعمدت احدى شركات صناعة البلاستيك الى التنسيق بين أنشطة كانت من قبل منفصلة بعضها عن بعض، مما أسفر عن معلومات مفيدة قدمها العمال (ديفيز Davies وتشيرنس Cherns، ١٩٧٥، ص ٢٧٠-٩٩). ومنذ أمد قريب وافقت النقابات الامريكية على المشاركة فى دوائر حياة العمل، كطريقة لتحسين الانتاجية ومن ثم توفير الوظائف.

واتضح أن أداء الادارة لوظيفتها وكذلك طبيعة العمل، يمكن تحسينهما بالطريقة ذاتها. ومع ذلك، فانتفاء الصبغة الرسمية التى تعنى حقوقا ادارية مستمرة وخالصة لهذه الدوائر وحدها، يجعل هذه الاخيرة موضع الشك بوجه خاص من جانب العمال ومنظماتهم الذين غالبا ما يلاحظون أنها أساليب للتحايل تنتهجها الادارة. وبرغم هذا فانها كثيرا ما تتيح قدرا هاما من مشاركة العمال، وتشبه بأكبر قدر من الوضوح، الجهود التى تبذل فى سبيل تحقيق ديموقراطية العمل، عندما يتعين على رجال الادارة الذين يتخذون القرارات أن يبدوا على الاقل استجابات رسمية للاقتراحات التى يتقدم بها العمال. وأكبر الاحتمال أنها تشجع اسهامات العمال عندما يتعلق الامر بمنظماتهم الرسمية وعند ما تقل الشكوك بشأن وجود دوافع خفية.

أفكار موجزة قليلة

أى تقييم لاهمية كل من نظم ديموقراطية العمل، أى مبلغ تأثير العمال الجماعى فى كل نظام سوف يكون غير مناسب، على الاقل الى أن يظهر تكنيك شامل وتحليلى منتظم وكل ما يمكن عرضه على نحو يبعث على الرضاء، هو صورة تبين الطريقة التى مال بها كل نظام الى اداء وظيفته، مع كل الاختلافات بينها، وأن يذكر امكانيات ومشكلات كل منها. وسوف نقدم فى قسم قادم عددا قليلا من تقديرات على سبيل التجربة، عن الظروف التى تؤدى إلى مزيد من النجاح فى تحقيق تأثير العمال وحدهم لا غيرهم بما فى ذلك العقبات التى يتعين التغلب عليها، وبرغم هذا فمن العرض الموجز للنظم المختلفة تبرز أفكار مثيرة عدة. ولعل أهم متغير مرتبط بتأثير العمال على اتخاذ القرارات، هو ببساطة مبلغ قوتهم. هذا القول يكاد أن يبدو قضية مسلمة ولكنه يستحق التأكيد لانه يسمح بتقييم الدور الحاسم الذى يمكن تخصيصه للنقابات العمالية، أى لتلك الاجهزة المرتبطة بالمجهود البدائى على ما يظهر والدفاعى أساسا،

الذى يستهدف حماية مصالح العمال المادية، ذلك أنها تتجاوز حدود مواقع العمل والمشروعات فتخلق تجمعا مع المجموعات الناظرة فى مواقع مشابهة فى مكان آخر، ومن ثم يكمن الاحتمال بتعاظم قوة العمال. و ينتهى الامر بها أن تصبح ذات دور اساسى حتى فى بعض التعاونيات الانتاجية وخاصة فى ظل النظام اليوغوسلافى. وليس من المحتمل أن يكون لنظم المشاركة فى تقرير الامور تأثير فعال دون أن يصحبنى مجهود قوى يساندها، وإلا تحولت مجالس المصانع الى مجرد قاعات لتبادل الاحاديث. لقد تمكنت النقابات من مد نطاق عملياتها، ومن طرف واحد، لتشمل التدخل فى عملية العمل والقرارات الخاصة بالمشروع برغم أن الصراع من عناصر القلق بشأن المصالح المادية، لا يمكن تجنبه ابدا، وأن جرى كثيرا تصحيحه بطريقة مرضية.

وثمة شرط حاسم يصاحبها هو قبول صورة ما من سلطة العمال رسميا، عن طريق التشريع أو اتفاق المساومة، وإلا أمكن بسهولة تأكيد امتيازات الادارة وحقوقها، كما أن تقبل الاستثمار البشرى يمكن أن يتخذ طابعا أبو يا. بالطبع نجد فى بعض المواقف أنه حتى الترتيبات غير الرسمية سوف تسفر عن تأثير عمالى هدام، ولكن تظل النتيجة العامة وثيقة الصلة بالموضوع، ولسوف يزداد تطور هذه الناحية. ومع كل، فمن الافضل عند هذه النقطة اعطاء بعض تفاصيل عن أصول مختلفة النظم التى قامت فى البلاد المختلفة بحكم القانون، خاصة والاختلافات بين البلاد فى تفسير نشوء النظم القائمة، على أكبر قدر من الاهمية.

مقارنات بين البلاد

فى تفسير الاختلافات فى النظم السائدة لا يبدو أن من المناسب الاشارة الى متغير معين أو مجموعة من المتغيرات. ان كل موقف هو فريد فى ذاته، ونشأ من ارتباط معقد بين تقاليد تاريخية وأحداث أقرب عهداً، تدعم الحجة التى تذهب الى أن التحولات الاجتماعية تتطلب أكثر من الصيغ الأيديولوجية وما تعلنه الدعاية من أن هذه التحولات نتاج تجارب قومية جماعية، و برغم أن ديموقراطية العمل كانت أوسع انتشارا فى المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، ولعل ذلك راجع الى أن توفير مقوماتها أيسر، و بسبب القدرات التى يفترض أن العمال يملكونها، فقد وجدت أشكال معينة فى بلاد مثل الهند واليونان والمكسيك والجزائر، نشأت فى العادة من الفلسفات السياسية

السائدة ومن جهود بذلتها مجموعة معينة من العمال. والمفهوم أن أكثر الانماط تفصيلا واحكاما تتطلب وجودا اشتراكيا له شأنه، بل وتتطلب حزبا حاكما يعتنق الاشتراكية. غير أنها كانت أوسع انتشارا فى بلاد رأسمالية معينة، ولعل ذلك راجع الى أن الايديولوجيات المتسلطة فى البلاد ذات الاقتصاديات المؤممة، تفكر أن هناك حاجة الى بذل الجهود من أجل تحقيق ديموقراطية العمل. و برغم ذلك يعتبر النظام القائم فى يوغوسلافيا على مستوى الدولة، من أكمل الامثلة، وجرى اقتراح بذل جهود حسب الخطوط ذاتها، فى بلاد أخرى فى أوربا الشرقية.

أن تقديم عرض للمواقف فى بلاد نختارها، يمكن أن يدل بصورة أوضح، على ما ينطوى عليه الموضوع. فالنظام اليوغوسلافى ذو الطابع المتميز والذى سلف الحديث عنه بالتفصيل، يدل على أهمية المواقف التاريخية، ذلك أن الذى أوصى به كان بغير شك الشقاق مع الاتحاد السوفييتى وما أعقبه من نزاع أيديولوجى. و يوحى نظام المشاركة فى اتخاذ القرارات والمطبق فى جمهورية المانيا الاتحادية، باستمرار تقليد ثقافى طويل الامد. يمجد الاجراءات القانونية ذات الصفة الرسمية، وذكريات الامانى الثورية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى. ولكنه يمثل أيضا رد فعل ازاء العصر النازى، شجعت عليه الدول التى احتلت المانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة حكومة العمال البريطانية، وهوما أصبح ممكنا من الناحية العملية بحكم قوة: النقابات فى الصناعات المعنية أن لم يكن فى البلد كله، واتسع نطاقه فى ظل حكومات الحزب الاشتراكى الديموقراطى، استرمذال، Sturmthal، ١٩٦٤).

والتعقيدات التاريخية: واضحة بوجه خاص فى تفسير التطورات فى السويد. فالحزب الاشتراكى الديموقراطى الذى ظل فى الحكم طيلة السنوات الخمسين الاخيرة، والتنظيم النقابى القوى، كان يغلب عليهما الاتجاه نحو قيام اقتصاد صحى، ومد نطاق النصوص الخاصة بدولة الرفاهية، المساواة فى الاجور، والاعتراف بمصالح العمال المادية الاخرى، كانت هذه التعقيدات مسئولة عن ظهور ابتكارات من قبيل المشرفين على الشئون الصحية بالمصانع، ووضع مشكلات المشروعات وعمليات العمل تحت الترتيبات المتعلقة بالمساومة الجماعية، وبث النشاط فى الادوار التى تنهض بها مجالس المصانع، والدعوة الى مشروع ميدنر. وأيا كان الدوافع الايديولوجية فهذه البرامج حثت عليها أيضا حاجة النقابات الى كسب المزيد من الولاء من جانب اعضائها، كما

حفزها بحث الحزب الاشتراكى الديموقراطى عن مشكلات جديدة يواجه بها تضاؤل تأييد الناخبين له. فمشروع ميدنر كان الدافع اليه الحاجة الى فرض الرقابة على الاستثمار حتى يتسنى مواصلة تطبيق أسلوب المساواة فى االأجور (مارتن، ١٩٧٧)..

ومن جهة أخرى تشير حالة فرنسا الى أن الايدلوجيات التى تعلن على نطاق واسع وتضع التأكيد على قوة العمال، فضلا من الكثير من المواقف الثورية وشبه الثورية مثل أحداث عام ١٩٦٨، لا تترجم بالضرورة الى واقع. لقد صورت المشروعات الاقتصادية الفرنسية على أنها من بين أكثر المشروعات دكتاتورية فى العالم الغربى وبذلت جهود على سبيل التجربة، فى سبيل التغيير كما حدث بالنسبة الى مجالس العمال.

والآمال التى تجيش فى صدر الحكومة الاشتراكية الحالية من أجل اجراء تغييرات حاسمة، حالت دون تحقيقها الاهتمامات الاخرى وخاصة ما نشأ منها من الصعاب الاقتصادية. ومن أهم الاسباب الكامنة وراء عدم حدوث تقدم له شأنه نحو ديموقراطية العمل، تجزئة الاتحادات النقابية وضعفها النسبى، وأن أكبرها وهو الاتحاد العام للعمل (CGT) يتزعمه الحزب الشيوعى الذى يعارض أمثال هذه النظم و يفضل عليها تأميم الصناعات (بورنشتاين Bornstein وفايين Fine ١٩٧٧، ورينو Reynoud ١٩٧٩). وعلى العكس ففى ايطاليا وان كانت ديموقراطية العمل الرسمية ليست شائعة .قبل الحزب الشيوعى هذا الدور، و يرجع بعض السبب فى هذا الى اعتبارات أيديولوجية، ولعل السبب كون هذا الحزب أقوى من نظيره الفرنسى (تريه Treu، ١٩٧٩).

وفى المملكة المتحدة يلاحظ أن حزب العمال الذى لعب دورا سياسيا رئيسيا منذ العشرينيات، وغالبا باعتباره الحزب الحاكم، كثيرا ما نجد فكرة «الديموقراطية الصناعية». وأوضحت النقابات المرتبطة به وبصفة رسمية مذاهب مشابهة، بينما وضع الخطط الكتاب السياسيون البارزون، وأقترحت لجنة ملكية حديثا اجراءات معينة. الا أنه و باستثناء عدد قليل من التعاونيات الانتاجية، كان من النادر اجراء تجارب على النظم واسعة النطاق (جونز ١٩٧٧) ومن هذه الناحية فالموقف شبية بالذى نلقاه فى البلاد الانجلو-سكسونية الاخرى بما فيها الولايات المتحدة، حيث لم يكن هنالك وجود اشتراكى مؤثر. أن المألوف لديها هو النمط التاريخى لعلاقات العمل. وهو ما يعنى تقليدا تاريخيا كما يعنى نوع التجربة التى مر بها أولئك الذين هم أكثر دراية

بها. المفهوم الموجز المطبق بصورة نموذجية هو «مذهب التطوع»، ويقصد به نظام من المساومة الجماعية حول كافة المشكلات، مع أدنى حد من الالتجاء الى القانون والاجراءات الادارية، وتجنب التورط فى شئون المشروع.

ومما يستأهل النقاش المفصل الموقف اليابانى الذى كثيرا ما كان موضع التمجيد وإن بدا أن كان موضع الفهم، ولكن عند هذه النقطة يجب أن تكفى ملاحظات قلائل (أوكاماتو، ١٩٧٩). فمع تقليد قليل يمكن الاسترشاد به، باستثناء الطابع الأبوى الذى تتسم به كل المجموعات الاجتماعية، وتأمين العمل مدى الحياة سيطرت على نحو يثير الدهشة، أشكال من ديموقراطية العمل بعد الحرب العالمية الثانية بوقت قصير. ففى اقتصاد ممزق كانت النقابات التى ظهرت حديثا، تملك على الاقل قوة تعادل ما للادارة فى صناعات كثيرة. فعن طرق اتفاقات المساومة الجماعية حصلت من حيث الواقع على حق الفيتو على كل نوع تقريبا من القرارات، وغالبا ما كان ذلك عن طريق عضويتها فى لجان مشتركة تضم الادارة، ينص دستورها رسميا على سلطاتها. وفى ظل توجيهات موظفى دول الاحتلال وأغلبهم من الامريكيين، وتوجيهات الحكومة اليابانية نفسها، تضاءلت هذه السلطة فى السنوات القلائل التالية، كان ما تخلف عنها نظام «لجان للتفاوض قبل اتخاذ القرارات» بدون أن تكون لها سلطة رسمية. وهذه اللجان تسمح بتبادل المعلومات والافكار بصفة غير رسمية، مما تردد ذكره على نطاق واسع. ويمكن أن يحدث هذا مع ممثلى النقابات ومع العمال أنفسهم فى مكان العمل، وبهذا تميل الى أن تكون صورا متقنة من نوعية دوائر حياة العمل فى بلاد أخرى، وأن كانت كثيرا ما تناقش مشكلات المشروع. ومما له دلالة أن القادة النقابيين والجماعات الاشتراكية الاتجاه، أظهرت اهتماما باقتباس الصيغ المطبقة فى اوربا الغربية بما فيها الاشتراك فى وضع القرارات، ولكن ما تحقق كان قليلا، ويرجع بعض السبب الى تعدد النقابات التى تختلف وجهات نظرها بصدد المسألة.

وعلى ذلك فوجود ديموقراطية عمل واسعة النطاق فى كل بلد أمر مرتبط بالأيديولوجيات السياسية الشعبية، وإن كان يرتبط ايضا بالمظاهر التاريخية التى وصفناها. وتحتاج الأولى الى مزيد من التخصيص الشامل فالمذاهب الراديكالية التى تلقى الموافقة على نطاق واسع والتى تعلن مبدأ «سلطة العمال»، لا تترجم بطريقة أوتوماتيكية الى جهود كبيرة لتحقيق ديموقراطية العمل. أن الاتجاه الراديكالى الذى

يلقى التعبير عنه من بين أشياء أخرى، فى التقليد السنديكالى (النقابى) والضغط من جانب الحزب الشيوعى. نقول أن هذا الاتجاه يبدو مشابها لما خرج من المنظور «المحافظ» الذى يعتبر مثاليا فى الولايات المتحدة، من حيث مناهج كل منها لتحقيق ديموقراطية العمل، أيا كان الاختلاف فى بلاغة البيان وفى الاهداف بعيدة المدى فكلاهما يضع التأكيد على أن منظمات العمال يجب أن تعنى بصورة خالصة تقريبا، بتحسين الاحوال المادية، وأن تدرك أن التدخل فى عملية العمل والمسائل المتعلقة بالمشروع، يشمل التعاون مع المديرين والملاك. وعندئذ فالقرارات فى هذه المجالات تظل من حقوق الادارة وامتيازاتها.

بالطبع، يمكن أن تخلق المشاركة فى مثل هذه القرارات نوع الصراع الذى وصفناه. ولكن بخلاف هذا، فالقرارات التى تحمس وتعمل على تحسين فاعلية المشروع الاقتصادية أو شعب بأسره للبقاء على قيد الحياة، ليست مفيدة فحسب ولكنها تكون أحيانا أساسية. بالنسبة للحفاظ على رضاء العمال المادى. أن تقبل الطبيعة المزدوجة للمشاركة فى اهتمامات ادارة مشروع أو كيان كبير، كتعبير عن التوترات فضلا عن حيوية الديموقراطية التعددية، هذا التقبل لا غنى عنه بغض النظر عن النظام الاقتصادى أم نمط الملكية، وحتى فى المؤسسات اليوغوسلافية التى يسيطر عليها العمال. فهناك دائما التوترات السلطات الحكومية والحزبية وكذلك مع المديرين الذين يختارهم العمال انفسهم. ومن اسبابها أن النقابات لا تزال ضرورية (مع امكان استثناء الكيبوتزات والتعاونيات الانتاجية) و يصدق الشيء نفسه على المشروعات المملوكة للنقابات، وقد تحدث أيضا اذا نفذ مشروع ميدنر فى السويد. وعندما لا تكون جماعات العمال هى المالكة رسميا، يكون من وسائل تهدئة الصراع الابقاء رسميا على الترتيب المزدوج، بمعنى أن تظل جماعات العمال مستقلة تماما حتى ولو كانت تشترك بحكم القانون فى عملية العمل وقرارات الادارة، كما هو الشأن فى السويد ونلقى هذا أيضا فى ايطاليا عن طريق الممارسة العملية وحسب.

عقبات وحلول يمكن الوصول اليها

لما كان لهذا المقال هدف رئيسى على ما ذكرنا، هو أن نوفر دليلا يسترشد به المهتمون بتشجيع تحقيق ديموقراطية العمل الواسعة النطاق، فالامر يستأهل أن نبين بعض الصعاب التى تواجه الانجازات من حيث الواقع حتى فى داخل النظم التى تؤدى اليها بحكم القانون، فضلا عن الاشارة فى بعض الحالات، الى الطريقة التى

يمكن بها التغلب على أمثال هذه العقبات . فالقلق المشترك بشأن النجاح الاقتصادى قد لا يقلل فحسب من الاهتمام بمصالح العمال المادية ، بل و يقلل أيضا من الاهتمام بمصالح ديموقراطية العمل . مثال ذلك أنه فى كثير من التعاونيات الانتاجية نجد أن مشاعر القلق التى تنتاب العمل من ناحية الربحية والاستقرار ، هى من القوة بحيث يقبل اتجاه هذه التعاونيات نحو المشاركة فى الادارة ايدلشتاين Edelstein ، ١٩٨٢) . ووفقا لهذه الخطوط ذاتها تميل الصعاب الاقتصادية القومية الى تقليل لتأييد لديموقراطية العمل . فبينما من الصحيح أن الانهيار الاقتصادى اليابانى بعد الحرب العالمية الثانية قد ساعد على تشجيع مشاركة العمال ، وأن الكثير من البرامج الحديثة نشأت كاستجابة للركود الاقتصادى الحديث فى بلاد عدة ، ينظر الكثيرون الى المبدأ على أنه نوع من « الترف » الاقتصادى لا يصلح الا فى أوقات التوسع الاقتصادى والاستقرار . وبخلاف هذا فالضغوط من أجل « الكفاية الرشيدة » ، ووضع تنظيم هرمى للمراكز القيادية ، تصبح منتشرة فى كل مكان وهو ما قد يصدق على السياق الاقتصادى الدولى الراهن حتى عندما تكون النظم القائمة من ديموقراطية العمل كثيرا ما يتحايل على تنفيذها موظفو الادارة .

وتمثل اتجاهات المديرين عقبات على أى حال ، ذلك أنها تميل الى أن تكون معادية لنظم ديموقراطية العمل بسبب أساليبهم التسلطية وامكانية أن يفقدوا الشرعية كسلطات ، وما ينصحب هذا من مشاعر عن فقدان المكانة وخاصة فى صفوف من يشغلون المراكز الادارية الدنيا . قد يعتبرون الاجتماعات مع ممثلى العمال العاديين مملة ومضيعة للوقت وغير منتجة ، وخاصة لانهم ينظرون الى العمال المشتركين فيها على أنهم يفتقرون الى القدرات ولا تتوافر لهم المعلومات . وكانعكاس لهذه المخاوف والظنون ، وكذلك كطريقة لتعزيزها ، فانهم يرتبون الاجتماعات بحيث لا تبحث سوى المسائل التافهة ويحبسون المعلومات ، الخ . وهذا بدوره يزيد من مدّ تشكك وارتياب العمال وممثليهم . وفيما يلى بعض الاجهزة القائمة والمقترحة لتجنب أمثال هذه الصعاب ، وكثير منها واردة فى القوانين الحديثة فى بلاد عدة :

(أ) اجتماعات منتظمة ومتكررة مع جدول أعمال يعد مقدما .

(ب) النص الرسمى على البنود التى تدخل فى نطاق سلطتها .

(جـ) اضفاء صيغة رسمية على الاجراءات التى تتبع لاتخاذ القرارات ، بما فى ذلك

أجهزة فض المنازعات .

(د) تزويدها بانتظام وفى وقت مبكر بالمعلومات الضرورية .

وتتطلب ديموقراطية العمل أيضا ما هو أكثر من المهارات النموذجية والمعرفة المتاحة لكثير من العمال وممثليهم ، كما تتطلب وجود الدوافع والوقت للمشاركة . وبهذا غالبا ما يكون التعليم الرسمى الإضافى إمّا شرطا لابد منه فى ظل النظم القائمة ، على أن تدفع تكاليفه اما الادارة أو نقابات العمال . و يعتبر وجود هيئة كبيرة من الخبراء مناسبا للنقابات وغيرها من منظمات العمال . فللحصول على مشاركة وافية فى مختلف المستويات ، تتضمن الكثير من النظم نصوصا تتعلق بالوقت المتاح بمكافأة منتظمة . ويحتاج العمال الى المزيد من الدوافع ، سواء كانوا من الافراد العاديين أو ممثليهم ، و يظهر أن تحقيق نتائج لها معناها هو أفضل حافز .

وثمة مشكلة اضافية هى كما سبق أن ذكرنا ، أن يمتد أى جهد فى سبيل تحقيق ديموقراطية العمل وفى أفضل الاحوال ، ليصل الى مستوى المشروع . فالقرارات التى تفرض قيودا على ما يقبل الانجاز ، قد تأتى من هيئات أخرى ، و ينطبق هذا بوجه خاص على القرارات الاقتصادية الرئيسية . وتحاول جموع العمال بالفعل أن تشارك فى مثل هذه المسائل ، ولكن هذا يشمل الانشطة السياسية على مستوى المجتمع كله ، وهى انشطة تقع خارج نطاق هذا البحث .

نتائج

اذا كانت ديموقراطية العمل قد اقيمت بدرجة طيبة ، و بعضها يرجع الى وقت قصير ، وكانت العمليات قريبة من حيث الواقع من المرغوب فيه ، فما النتائج ؟ هل النتائج التى توقعها الدعاة تحققت بالفعل الى درجة ملحوظة ؟ سوف يكون أى تقييم شامل بسيط عملا طائشا . فقد كانت معظم التجارب قصيرة الامد وتأثرت بمظاهر كثيرة أخرى فى أى مجتمع ، وهى مظاهر انطوت على انحرافات مثيرة عن كثير من القيم والهياكل التقليدية . والاستقصاءات متنوعة جدا ، والنتائج متباينة جدا ، وكثيرا

ما كانت الاستنتاجات تقديرت وتقييمات هشة فحسب لا تبررها البيانات بشكل واضح . وخير ما يمكن أن نقدمه هو مجموعة من تفاسير ايحائية لما تم الكشف عنه ، دون اجراء تقييم لاى نظام معين ، ولكن كدلالة فقط عن الامكانيات التى تنطوى عليها جميعا . وعلى ذلك سوف نذكر انماطا معينة لاغراض الايضاح ، ومنظمة على أساس الاهداف التى وردت فى بداية البحث الذى نجريه .

تحسين عناصر الرضا المادى عن العمل

أن اشتراك جموع العمال فى عمليات العمل والقرارات التى تتخذها الادارة ، تحمى بالفعل مصالح العمال المادية . مثل هذا أن المشاركة فى عملية العمل تصبح طريقة لضمان الصحة والسلامة ، على نحو ما نلقاه فى نظام المشرفين الصحيين فى السويد . ومما هو أكثر الحاحا مسألة أمن الوظيفة الذى اصبح ايضا من الدواقع الكبرى على توسيع نطاق المشاركة فى الازمنة الحديثة - وتمشيا مع هذه الخطوط هدد ممثلو النقابات فى مجالس ادارة شركات الصلب فى جمهورية المانيا الاتحادية ، باستخدام حق الفيتو ضد المقترحات باغلاق المصانع ، اذا لم تكن هناك حماية للعمال المفصولين (كوميسار Komisar ، ١٩٧٩ ، جين Jain ، ١٩٨٠) . والواضح أن أى قرار بشأن استمرار الوظيفة يتوقف على كثير من الاعتبارات الاقتصادية المحلية والقومية ، ولكن الاثر الرسمى الذى تشكله جماعات العمال ، يمكن أن يكون له ، وكان له ، تأثير له معناه .

رضا الفرد عن وظيفته

أن تحسين الطبيعة الحقيقية للوظيفة الذى ينطوى على مد نطاقه ليتحقق المزيد من الرضاء عن العمل الذى يزاوله المرء ، يعتبر فى نظر الكثيرين من الاهداف الرئيسية التى تسعى اليها ديموقراطية العمل . من الناحية الواقعية يجب النظر الى رقابة العمال والمزيد من الرضاء عن الوظيفة ، باعتبار أنهما بعدان منفصلان وأن حدث كثيرا أنهما مترابطان . وهكذا فبعض التعاونيات الانتاجية التى تمثل الى حد كبير الحد الامثل من سلطة العمال ، غالبا ما توجه الاهتمام الى أهداف من قبيل اثراء الوظيفة (أيدلشتاين Edelstein ، ١٩٨٢) . وتكشف الابحاث عن أن بعض نظم ديموقراطية العمل تحدث

تغييرا مهما في عملية العمل تجعل العمل الفعلي ذا معنى حقيقي أكبر، ولكن الكثير منها يبين وجود علاقة يسيرة. ففي بعض الحالات يزيل التغيير الناتج من تصميم الوظيفة بعض المظاهر غير السارة في موقف العمل، ذلك أنه يعمل على تحسين العمل نفسه، وأشد وضوحا من هذا أن ازدياد مشاركة العمال في وضع القرارات، يخلق أحيانا مزيدا من الرضاء عن العمل وخاصة بالنسبة الى الذين يشتركون فيه بشكل مباشر. هذه النتائج القليلة وان بدت غير درامية، تتمشى مع الأماني المتزايدة في كافة أرجاء العالم المتقدم على الأقل، وبالنسبة الى العمل الذي يتجاوز الأجر المقرر.

الإنتاجية

غالبا ما يجرى تمجيد التأثير الفعلي على الانتاجية باعتباره من النتائج الكبرى التي تحققها ديموقراطية العمل. وهذا التأثير الذي يصعب قياسه بالضبط على أي حال والذي هو دالة عوامل كثيرة، تأثير غير واضح. وتبين الابحاث حدوث تحسين في بعض الحالات، وهو تحسين قليل في غيرها. ومهما يكن من أمر، لم يلاحظ تناقص فعلي يوحي بأن من المرجح أن تكون ديموقراطية العمل، مرتبطة ببعض التحسينات في الانتاجية. (توحي التقارير عن نوعية برامج حياة العمل، بوجود تغييرات أكثر ايجابية، ولكن الضروري التزام الحذر بصدد أمثال هذه النتائج، لأن هذه تميل الى تقديم تبريرات ذاتية للذين ينظمون الخطط، وعلى أي حال، ومع كل المنافع التي يحتمل تحقيقها، يمكن النظر الى أي تحسين في الانتاجية على أنه عائد مضاف.

الاغتراب

أن التغلب على هذا هو الهدف الاخير والمرغوب فيه الذي تسعى اليه ديموقراطية العمل. وأيا كانت التفسيرات المختلفة لهذا المفهوم الذي كثرا استخدامه، فالمتوقع أن تسفر عملية القضاء على الاغتراب عن كثير من «المعنى» في موقف العمل نفسه، وربما في توجيه الشخص خلال حياته بأسرها. قد يكون من الاسراف في التفاؤل الاعتقاد بأن أيا من هذه التغييرات الشاملة سوف يقع عن طريق هذه التغييرات قصيرة الأجل والقليلة في تنظيم العمل، في حالة عدم وجود تحول أكثر حسما في المجتمع كله وفي ثقافته المتسلطة، وسوف يكون من الصعب اختباره على أي حال.

وتشير بعض الدراسات الخاصة كما فى يوغوسلافيا الى نتائج مختلفة فى افضل الاحوال (هنيون Hunnius، ١٩٧٣). (١) وأوضح من هذا أن معظم التقارير تبين بوضوح حدوث تحسين هام فيما يمكن أن يطلق عليه اصطلاح «بيئة العمل» وتميل الادارة الى أن تفقد ما لها من توجيه «القيادة»، اذ أنها مضطرة إلى تأكيد دورها عن طريق تحديد الاختصاصات بدلا من فرض سلطتها، و ينبغى أن نبين أن وظائف الادارة لا يجرى استبعادها ولكن يمكن فقط أن تكون دورية فى منظمات خاصة قليلة مثل الكيبوتز، ولكنها تصبح أكثر خضوعا لرقابة العمال ومحاسبتهم، و يصبح البنيان بأسرة أقل تدرجا فى تنظيمه، مع ميل الى تجميدها معايير المساواة بما فى ذلك معدلات الاجور. و بدون مبالغة نقول أن اشتراك العمال ايا كان محدودا، يخلق فى العادة احساسا أقوى بمجتمع العمال و يرفع من الروح المعنوية، حتى وأن ظلت الاتجاهات المادية واضحة بالنسبة الى الكثير من المشكلات.

المعلومات والافكار

من المفهوم أن من الصعب أن نميز أهم نتائج ديموقراطية العمل، فهذه النتائج وليدة معرفة وأفكار ومقترحات عدد كبير من الناس، والواقع أن هذه من اكثر فضائل الديموقراطية بوجه عام، وهى فضائل كانت موضع التمجيد. فنوعية تجارب حياة العمل مثلا، وبرغم أنها محدودة، كشفت عن تبصر فريد واسهامات مفيدة من جميع انماط العمال. فديموقراطية العمل الهادفة تعمل على تحسين قنوات المعلومات مما يأخذ فى الحسبان «التغذية المرتدة» الادق بشأن حسن تحقيق الاهداف، و بهذا تخلق الخلفية للتخطيط الهادف. والمشاركة واسعة النطاق فى اتخاذ القرارات من جميع الانواع، مما يسمح بمزيد من القيود التى تحد من الاخطاء. وهكذا يمكن زيادة الانتاجية بطرق لا يمكن قياسها طبقا للصيغ المعتادة.

فاذا كان هذا يصدق على مستوى المشروع فهذا الفرض يمكن مده ايضا ليشمل المجتمع بوجه عام. الواضح أن رفاهية المجتمع وخاصة من حيث ارتباطها بالتنمية الاقتصادية، هى نتاج تفاعل معقد بين عوامل كثيرة، وهو تفاعل حاول المحللون المتكلفون طويلا تفسيره. ولكن من المعقول أن يقترح أن المشاركة من جانب ممثلى

الذين يقومون بالعمل فعلا، فى الهيئات الكبيرة التى تتخذ القرارات الاقتصادية، يمكن أن يؤدى الى زيادة المشاغل التى زادت وضوحا فى العهد القريب. فمثلا، يتفق عدة من المحللين مع ما أكده هلموث شميدت مستشار المانيا الاتحادية، من أن الكثير من تقدم بلده الاقتصادى حتى عهد قريب كان من نتاج نظم الاشتراك فى التحديد والتقرير (جارسون، ١٩٧٧ ب، ص ٢٢٠، كوميسار، ١٩٧٩).

ويختلف آخرون وبشدة مع هذا الزعم الذى يصعب التحقق من صحته (دبامنت Diament، ١٩٧٧، مونيسن Monissen، ١٩٧٧). ولكن من المؤكد أن التأثير الذى يمكن أن يترتب على أمثال هذه التجارب يبرر المزيد من الاهتمام.

الصراع

ان الذين يتصورون أن ديموقراطية العمل تخلق مجتمعا مشتركا يسوده التجانس، وكذلك الذين يتنبأون بحرب طبقية مستمرة أو بين الجماعات ذات المصالح، كلا الفريقين يجب أن يشعروا بخيبة الامل بسبب النتائج. الاستنتاج العام الوحيد هو أن الصراع يميل الى أن يكون سياسيا بصورة أوضح، بمعنى أن تثار المسائل الخلافية على نحو أشد وضوحا، وهو ما يتميز به أى نظام ديموقراطى. (١٢) فى نظم المشاركة فى التقرير والتحديد مثلا، يظهر اجماع الرأى بصدد القرارات التى تتخذ فى لجان الاشراف الرئيسية. أمرا مثاليا برغم الجماعات المتصارعة. ولكن المحللين ينظرون الى هذا باعتباره نتيجة تسفر عنها جهود مجالس الادارة التى تقدم التوصيات التى لها علاقة بالموضوعات. حتى تتجنب أى شىء يتعرض للاعتراض عليه من أى من الجانبين. وهكذا يكون الصراع الكامن متوقعا وليس الوضع موضع التجاهل. ومن أظهر مظاهر نظم المشاركة كما فى جمهورية المانيا الاتحادية، مظهر يتطلب المزيد من النظر، ونقصد به الانخفاض الظاهرى فى عدد الاضرابات. ولكن لعل هذا نتيجة مترتبة على قوة النقابات فى أمثال هذه الصناعات، أكثر منه، نتيجة للمشاركة فى اللجنة. فقوتها تفرض الاهتمام بمطالبها فى معظم المواقف.

خاتمة

ان محاولة تطبيق المبادىء الديموقراطية على بيئات العمل يعنى امتدادا للمثل الاعلى الديموقراطى الى مؤسسات يكون من أصعب الامور فيها تحقيق هذه المبادىء،

بحكم المظاهر الملازمة لها وأيديولوجيتها التقليدية. وبرغم أن الاعلانات والبيانات الشفوية عن البرامج، كثرت أحيانا، فالنظم المحكمة الفعلية لم تصبح عامة إلا منذ أمد قريب. والاشكال التى تتخذها ليست من خلق البيانات أو الصيغ النظرية. ولكنها تنبثق من التقاليد القومية والاساليب السابقة والتجارب السياسية الملموسة، ولذلك تختلف هذه الاشكال اختلافا واسعا. يظل التأييد الشعبى للمبدأ واسع الانتشار حتى وسط الضغوط الاقتصادية العالمية وغيرها، و يرجع بعض السبب فى هذا الى انتشار قيم «ما بعد قيام الصناعة» فيعتنقها الكثير من السكان. ولكنه لا يشغل المركز الرئيسى فى قائمة الاولويات الشعبية، وبذا يتطلب دعاية نشيطة من جانب مجموع العمال والقوى السياسية، وهى دعاية تشجع عليها مظاهر معينة من الاطار السياسى الكلى فى كل شعب، فضلاً عن دلالات عن نتائج لها معناها.

وفحص الادلة التى توفرها التقارير المتباينة عن مجموعة متنوعة من التجارب، يكشف عن أن النتائج لا تظهر كأنها نتائج ساحقة، ولكنها لا تزال تشجع انصار الفكرة، ومع كل العقبات المصاحبة للتطبيق، فقد لوحظ قدر مهم من ديموقراطية العمل من حيث الواقع (أى تأثير جماعات العمال على القرارات المهمة). و بالمثل، تحققت الى حد ما نتائج أخرى كثيرة، وهى التى تتصل بحاجات العمال وأمانيهم، ومجموعات العمال، والمشروعات، وربما المجتمع ككل. ومن ثم فتوقع أى تغيير بعيد المدى فى التجربة البشرية، يكون معناه تشجيع وتنمية وهم يسبب احباطا مؤكدا. و يبدو أن التحسينات الصغيرة تبرر الجهود، وترغب الاعداد الكافية من الناس فى بذلها، أو حتى يجبرون على بذلها.

فى داخل الفلسفة الديموقراطية التى نسترشد بها، يكون من المهم ملاحظة عدة عناصر جوهرية، وكما هو الحال فى كل نظام ديموقراطى، لن يشترك الجميع على قدم المساواة، بل يكاد الكثيرون لا يشتركون. ومن ثم تشير الابحاث الى الدور الحاسم الذى يلعبه عدد كبير من ممثلى العمال النشيطين، بما فيهم الموظفون المأجورون الذين يعملون فى منظمات العمال. وبرغم استثناءات قليلة فى المجموعات الصغيرة نسبيا، يتعين تحقيق ديموقراطية العمل عن طريق التمثيل فى الغالب، و بالمثل تكشف الابحاث عن أهمية منظمات العمال القوية وذات الفاعلية والمنظمة بصورة رسمية، وخاصة النقابات أو ما يعادلها، والتى تشترك فيها أعداد كافية من الافراد الملتزمين

ذوى المعرفة، وترتكز على ولاء أعضائها و بعض نفوذهم، وهكذا لن تكون بيئة العمال التى يتم الوصول اليها، مجتمعا مشتركا. مع امكان وجود استثناءات قليلة مثل الكيبوتزات. ولكنها تكون ديموقراطية تعددية وعملية الطابع، بما تتميز بها من عمليات وصراعات سياسية، فى غياب أمثال هذه النظم يضطر العمال الى استخدام الطريقة الدفاعية فحسب، ومن المرجح أن يشتكوا فى حرب عصابات دائمة، أيا كان نمط الملكية أو النظام الاقتصادى.

بعض المشكلات القديمة والجديدة في مشاركة العاملين فى صنع القرار °

بول بلايتون:

محاضر فى العلاقات الصناعية بقسم ادارة الأعمال والمحاسبة بمعهد العلم والتكنولوجيا بجامعة و يلز بالمملكة المتحدة.

ترجمة: يوسف ميخائيل أسعد

عضو اتحاد الكتاب. له ترجمات كثيرة ومؤلفات عديدة.

هنـاك عدد من التطورات الهامة قد حدثت فى أنماط الإدارة وفى بنيات صنع القرار فى نطاق المشروعات، وذلك كرد فعل لما اعتمل فى خلفية جيل من التغيرات الرئيسية فى تنظيم العمل والتى تنعكس على سبيل المثال فى الانتشار المتواصل للتصنيع والتوسع فى الشركات ذات الاقسام العديدة، وفى التطبيق المتنامى للتكنولوجيات الالكترونية والزيادة العامة فى مدى نطاق العمليات وتفقدها. وتتضمن هذه التطورات «حرفنة» أكبر من الادارة يتوازى معها تجزى، وتخصيص متزايدان فى وظائف الادارة التقليدية للتخطيط والتنظيم والتحكم.

بيد أنه يتوازى مع هذه التغيرات فى دور الادارة، وفى تعارض جزئى للاتجاه نحو التخصص الاكبر يمكن أن نقف على اهتمام دائب وقائم على أساس واسع فى مشاركة العاملين فى صنع القرارات التنظيمية. والواقع أن تطور الاشكال المختلفة فى إشراك

العاملين ومساهمتهم المؤثرة قد لقيت اهتماما واسع النطاق وبخاصة خلال العقدين الاخيرين، كما يمكن أن نجد أسلوبا معينا لمشاركة العاملية يتدرج من المستويات الدنيا من الاستشارة حتى نظم ملكية العامل الكاملة «والادارة الذاتية» فى جميع الاقطار الصناعية* وفى كثير من الاقطار النامية. وهناك على سبيل المثال مسح حديث قام به مكتب العمل الدولى اضطلع بدراسة اخطط المشاركة فى أكثر من خمسين قطرا تقع فى العالم المتطور والعالم النامى وفى النظم الاقتصادية التجارية ومركزية التخطيط (ILO, 1981).

وهناك بالطبع اختلافات ذات بال بين نظم مجالس العمال فى يوغوسلافيا والاحكام المشتركة فى جمهورية المانيا الاتحادية والمشورة المشتركة فى المملكة المتحدة على سبيل المثال. والواقع أنه حتى ممارسة أشكال وحيدة من مشاركة العمال كالمشورة المشتركة تتباين الى حد بعيد من صناعة الى صناعة ومن قطر الى قطر. بيد أنه على الرغم من التباينات فى مدى وشكل إشراك العمال فى صنع القرار والبيئة التى أدخل فيها، فان الاساليب المختلفة تشترك فى عدد من الملامح متضمنة مشكلات معينة قد عملت على الحد من تطور المشاركة، وخلفت فى حالات كثيرة فجوة حقيقية بين النظرية والتطبيق فيما يتعلق بمشاركة العاملين فى صنع القرار. ولقد تأتت التشوشات فى المفاهيم وكثير من الصعاب العملية الى حد ما من المصادر المتباينة لدغم شكل معين من أشكال مشاركة العاملين. ولذا فلكي تفهم العوائق التى تحول دون تحقيق مشاركة ناجحة للعاملين فهما أكثر اكتمالا، ولكى نتوصل الى الاجراءات الضرورية لحل بعض الصعاب على الاقل، فانه من الضرورى أن نتناول أولا باختصار المعانى التى تنوطها المجموعات المختلفة بهذا المفهوم، جنبا لجنب مع الأبعاد المتعددة للمشاركة فى صنع القرار بمجالات العمل المتباينة.

تطور مشاركة العمال فى صنع القرار:

أن نظم الادارة الذاتية فى يوغسلافيا والجزائر وبولندا، وكذا الاحكام المشتركة فى جمهورية المانيا الاتحادية والنمسا، والكيبوتزيم فى اسرائيل وتعاونيات المنتجين فى فرنسا واسبانيا والمملكة المتحدة، وتمثيل العاملين على مستوى الادارة فى اسكنديناوه، ومجلس الاعمال ولجان المشورة المشتركة فى العديد من الأقطار الاوربية والامريكية والافريقية والآسيوية، انما تشهد على الطبيعة المتباينة لاشكال المشاركة. والواقع أن هذه

الاساليب المختلفة لا تعكس درجة المساهمة فى التأثير التى تتحقق فحسب . بل تعكس أيضا الفروق فيما يتعلق بالابعاد الهامة العديدة الاخرى المتعلقة بما يأتى :

أ - أساس المشاركة (سواء كان قائما على التشريع أم على الاتفاق الاختيارى) .

(ب) طبيعة الاشراك «مثلا إشراك العاملين مباشرة - فى التعاونيات أو فى خط تعزيز الوظائف - أو بطريق غير مباشر من خلال ممثلين لهم) .

(حـ) المستوى التنظيمى الذى تحدث فيه المشاركة .

(د) نطاق المشاركة (سواء كان مدى القضايا الخاضعة للمشاركة واسعا أم محدودا) .

(هـ) توقيت المشاركة (سواء كانت المشاركة تتم فى مرحلة التخطيط لصنع القرار أم فى مرحلة التنفيذ أم فى المرحلتين معاً . بيد أنه على الرغم من أن الاساليب المتباينة قد احتلت أماكنها فى نقاط مختلفة على هذه الابعاد ، فان تلك الاساليب المختلفة تجسد جميعا مفهوم انخراط العاملين أو ممثلين عنهم فى صنع القرار للمنظمة التى يعملون بها الى حد بعيد أو الى حد قريب . ولقد ذهب وول وليشيرون الى تعريف المشاركة بأنها «تشير الى التأثير فى صنع القرار ، وهو ما يتم من خلال عملية تفاعل بين العمال والمديرين تقوم على أساس المساهمة فى المعلومات» .

وتعكس التباينات فى درجة المشاركة والطرق المختلفة التى تنظر بها المجموعات المختلفة الى المشاركة الى حد ما التطور المتباين لهذا المفهوم . فيمكن تتبع بعض هذه الفروق على سبيل المثال الى المناقشات القديمة حول الديموقراطية الصناعية التى أثارها مجموعات مثل الاشتراكيين اليوتوبيين بفرنسا ، والفابيين والاشتراكيين النقابيين بالمملكة المتحدة والشيوعيين والديموقراطيين الاجتماعيين بألمانيا (كنج وفان رى فال ، ١٩٧٨) وعلينا أن نضيف الى أولئك الأوساط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التى قدمت المشاركة من خلالها ، وكذا التوجهات المتباينة للاحزاب ذات المصالح المتباينة والعلاقات القائمة بينها وبين الدولة وأصحاب الاعمال والمديرين والعاملين وممثليهم بصفة خاصة .

وعلى مستوى ميدان العمل مع التسليم بالحظ المتباين للمديرين والمجموعات العاملة فى المصادر المتوافرة للقوة والسلطة ، فان هناك فروقا فى وجهات النظر فيما يتعلق بالمشاركة فى صنع القرار لا تكاد تدعو الى الدهشة . فبالنسبة للمديرين فان دعوتهم الى مشاركة العاملين فى صنع القرار لا تميل الى الارتكان على مبدأ أخلاقى أو

بيد أن نقابات العمال كانت حذرة بصدد الاشكال الاسهامية التى ترمى الى دمج العمال وممثليهم فى ادارة المؤسسة. وكنتيجة لذلك فقد اتجهت النقابات فى كثير من الاقطار الى التركيز على الامتداد بمدى المساومة الجماعية كوسيلة مفضلة لزيادة تأثير العمال فى صنع قرارات منظماتهم. (اورسل، ١٩٨٣). والواقع أن تطور المشاركة بالاقطار والصناعات التى يكون فيها تنظيم النقابة العمالية قويا على مستوى ميدان العمل كما هو الحال فى الصناعات الانتاجية التقليدية بالولايات المتحدة وكندا قد اقتصر على التوسع فى أساليب المساومة. وعلى العكس من هذا ففى الاقطار التى تقوم فيها المساومة الجماعية الى حد أبعد على مستوى الصناعة أو على المستوى القومى (اسكندينافيا وجمهورية المانيا الاتحادية مثلا)، فان ثمة أشكالا مختلفة من المشاركة قد اتجهت الى التطور بميدان العمل (كلج، ١٩٧٦). وتتضح هذه العلاقة أيضا بمرور الوقت بالمملكة المتحدة: خلال الفترة الممتدة حتى أوائل الستينيات عندما تركزت بالمساومة الجماعية على مستوى الصناعة، كما أن نظم المشورة المشتركة قد انتعشت على مستوى ميدان العمل. ولقد اتضح من مسح آخر فى أواخر الاربعينيات أن نظام المشورة كان مطبقا فى ٧٣٪ من المؤسسات (NIIP, 1952) بيد أن الزيادة التالية فى مساومة ميدان العمل خلال الستينيات وأوائل السبعينيات كانت مصحوبة بانخفاض ملحوظ فى استخدام المشورة المشتركة.

وبالاضافة الى هذه المقارنة بين المستوى المناسب للمشاركة كما ترتئيها الادارة والنقابات العمالية فى اقتصاديات السوق على الاقل، فان هناك دلائل على أن العاملين أنفسهم يميلون الى النظر الى المشاركة بطريقة أخرى تماما. فيتضح بشكل متسق من الدراسات التى أجريت حول اتجاهات العمال على سبيل المثال، وجود رغبة للتأثير فى القرارات التى تخص المهام الموكولة الى المرء بشكل مباشر، أقوى من الرغبة فى المشاركة فى القرارات الأكثر بعدا عنه والتى تتضمن المستويات الاعلى بالمنظمة والتى تتعلق ببعض المسائل مثل التمويل والتخطيط والاستثمار (وول ولشيرون، ١٩٧٧).

وتنعكس هذه الفروق سواء فى وجهة النظر أو فى التأكيد على نمط تطور المشاركة خلال هذا القرن. فالتوسع فى المشاركة لم يكن تطورا متطابقا بحال، بل كان متقطعا، كما أنه انتحى فى عدد من الاقطار الى التزامن مع فترات من الأزمات

السياسية، كما هو الحال فى الحربين العالميتين (الاولى والثانية) وفى وقت أكثر حداثة مع فترات سيادة القوة العمالية الناجمة عن الضغوط أو عن النمو الاقتصادى، وتشغيل جميع الأيدى العاملة والنقص فى العمالة المتباينة خلال الستينيات وأوائل السبعينيات. والواقع أنه قد برهن على أنه خارج نطاق هاتين الفترتين، فان مستوى تأثير العمال قد هبط الى حد أن الافضل وصف مشاركة العمال بأنها دورية وليست تطورية فى نموها (رامزى، ١٩٧٧). بيد أنه اذا ما تناولنا تطور المشاركة بمعيار شامل، واذا ما كانت الفترة التى نختارها للنظر الى المشاركة أطول نسبيا (وبذا فانها تسمح بأن نأخذ فى اعتبارنا على سبيل المثال التغيرات المتدرجة فى القيم الاجتماعية واتجاهات العمال والتوقعات المتعلقة بطبيعة السلطة والتحكم فى ميدان العمل والحقوق فى الحصول على المعلومات والمشاركة)، اذن يصير من الواضح أكثر أنه بينما لا يكون تطور المشاركة متطابقا أو سائرا فى خط واحد بأى حال، فان دوائر التطور لا يبدو أنها تتقدم فى اتجاه الى أعلى تدريجيا، مع وجود انعكاسات لا تلغى المكاسب السابقة تماما. وأكثر من هذا فانه فى الاقطار المختلفة حيث تم اصدار التشريعات لادخال أساليب للمشاركة، فان ذلك التشريع يمكن أن يعمل بالتالى كخط دفاع ضد الضغوط لتقليل من المشاركة، كما هو الحال خلال فترات ضعف قوة مساومة العمال. وفى دراسة حديثة للمشاركة فى اثنى عشر قطرا على سبيل المثال، فقد وجد أن المستوى العام للمشاركة الموجودة فعلا قد ارتبط بشكل متسق بمستوى المشاركة المعترف بها من قبل الدولة، مما يوحى بأن التشريع يحتمل أن يكون قد لعب دورا مدعما هاما فى تطور المشاركة (IDE, 1981) ولسوف نعود الى مسألة التشريع فيما بعد.

ويبدو من المناقشة السابقة أنه من وجهة نظر معينة، فإن تطور مشاركة العاملين أساسى، وبخاصة بالاقطار التى قطعت شوطا بعيدا فى الصناعة، بل وأيضا بتزايد فى اجزاء من العالم النامى، وثمة عدد من الاساليب قد أظهرت قدرتها على مقاومة كل من الضغوط الداخلية (الناجمة عن التغيرات فى الحجم المنظمة وبنيتها، والتخصص المتزايد من الادارة على سبيل المثال) والضغوط الخارجية. ومع المشاركة فى كثير من الاقطار التى يدعمها التشريع، يبدو أن أرجحية اختفاء هذا الجانب المتعلق بصنع القرار، والعودة العامة للإشكال الاوتوقراطية للإدارة أمر غير متوقع.

ولكن اذا نظرنا الى المسألة من زاوية أخرى، فان التصوير السابق يعطى انطباعا

ايجابيا الى أبعد حد عن الازدهار العام لاساليب المشاركة وقدرتها على اقتناص مقادير هامة من المشاركة والتأثير فى صنع القرار للعاملين ولممثليهم. فثمة خلاصة توصلت اليها المجموعة الديموقراطية الصناعية بأوربا على سبيل المثال هى أنه فى أحد عشر قطرا من الاثنى عشر قطرا التى تم دراستها والتى سنت كثيرا منها تشريعات لدعم المشاركة، فان معظم المنظمات يمكن أن توصف بأنها «مركزية» و «مغلقة» و «غير ديموقراطية» (IDE, 1981, p.8). ولقد توصلت دراسة مقارنة أكثر تعمقا فى ثلاثة أقطار الى استنتاجات مشابهة (DIO, 1979, PP. 307, 308) فتقول:

«تظهر الشواهد أن العمال يمارسون تأثيرا قليلا جدا بصدد أى موضوع، وقليلا بصفة خاصة بصدد المسائل المتعلقة بالمهام والمعايير والمستويات.. وبوجه عام فكلما كان مستوى المنظمة أكثر انخفاضا، كان للناس تأثير أقل بصدد أكثر المراحل أهمية (فى صنع القرار)، أعنى المرحلة الاولية الخاصة بتحديد الاهداف والمرحلة الختامية الحاسمة.

ولذا فلكى نقدم صورة متوازنة، فان من الضرورى أن نأخذ فى اعتبارنا بأكثر تفصيلا بعضا من المشاكل الرئيسية التى ظلت تحدق بتطور مشاركة العاملين فى صنع القرار.

معوقات المشاركة:

يمكن تحديد المعوقات التى تحول دون التوسع فى المشاركة بين الافراد والمنظمات التى يعملون بها وفى المجتمع الاوسع، ونتيجتها المترابطة هى احتمال أن تعترض سبيل كل من التطور الكامل لاشكال المساهمة المؤثرة الحقيقية والتوصل الى ما يطلق عليه ولكر (١٩٧٤) أشكال المشاركة «الحية التى يجعلها فى مقابل مجرد المشاركة» «التنظيمية» التى تتمثل فى الترتيبات القانونية الشكلية. وبدراسة بعض المشكلات الاكثر أهمية والاكثر اتساعا فى هذه المستويات المختلفة، فلسوف يكون من الاكثر وضوحا فى أى مجالات تكون التغيرات مطلوبة اذا كان لمشاركة العاملين أن تساهم بطريقة أنجح للتغلب على المشكلات المستمرة والتحديات التى تجابه تنظيم العمل فى المجتمعات التى تطورت والمجتمعات النامية.

الادارة واتجاهات العمال

لقد سبق أن لاحظنا بعضا من العوامل التى تشجع المديرين على أن يأخذوا بنظرة أكثر تحفظا بصدد مشاركة العاملين فى صنع القرار. وأكثر من هذا، فبينما نجد أن نظم المساءلة تستمر فى حمل المديرين على أن يكونوا مستجيبين لاصحاب العمل وحاملى الاسهم بصدد القرارات المتخذة، فان معارضتهم للمشاركة فى سلطات صنع القرار تنحو الى أن تظل قوية. وحتى فى النظم الاقتصادية الخاضعة للتخطيط وفى تلك المجتمعات التى تناصر النظرة الاجتماعية أكثر من النظرة الاصطراعية بصددة العلاقات الصناعية، فان لجوء المديرين الى أصحاب الخبرة (وهو لجوء يقوم على خبرة التدريب المتخصص والمهنى مثلا) يرجح أن يستمر فى العمل كعائق يعترض طريق تطور المشاركة.

وثمة عامل واحد يمكن أن يساهم فى تقليل مقاومة المديرين للمشاركة فى سلطات صنع القرار هو أن يبدى العاملون أو ممثلوهم مستويات عليا من الكفاءة فى مجالات صنع القرار وهى التى خضعت بالفعل الى حد ما لاشتراك العاملين فيها. وهناك دلائل تنم على تقدير وفهم القضايا الهامة التى تتضمنها مشكلات معينة يمكن أن تعمل على ازالة شكوك المديرين من أن المشاركة فى صنع القرار سوف تعمل على الحط من نوعية القرار النهائى أو التقليل منها على الاقل. بيد أن هذه ليست ببساطة مسألة مد المشاركين بالمعلومات الكافية وفى صيغة مفهومة بسهولة (على الرغم بالطبع من أن هذين الامرين شرطان هامان للمشاركة الكاملة)، كما أنها ليست فقط مسألة مد المشاركين بالتدريب الكافى لتمكينهم مثلا من تقدير كيف أن الاوجة المختلفة للمنظمة تؤثر بعضها فى بعض، أو كيف يفسرون نشرات الموازنة والتقارير المالية. ذلك أن المشاركين من العاملين ليسوا بحاجة فقط الى «أدوات شيئية للكفاءة» بل بحاجة ايضا الى التربية والتدريب لزيادة مشاعرهم الذاتية بالكفاءة (هيلر، ١٩٨٣). فهناك مثلا شواهد ذات بال توحى بأن التدريب على المهارات الاجتماعية مطلوب للمساعدة على التغلب على العقبات التى تواجه الاتصال التى تخلقها الفروق فى المكانة بين أعضاء المجموعة. ذلك أنه فى لجان المشاركة كما هو الحال فى اللجان بأى مكان (والدراسات التى تمتد بدءا من لجان المختلفين حتى لجان اتحادات العمال)، فان هناك ميلا الى دخول الفروق فى المكانة الخارجية (مثلا الفروق فى مستوى الوظيفة) الى

المجموعة من الخارج، والى التحكم فى الاتصالات بواسطة اولئك الذين يحتلون مكانة وظيفية أعلى (ستروتبك وآخرون ١٩٥٨، بلوسكوت، ١٩٦٣). وهذا يعكس الى حدما صعوبة التغلب على علاقات السلطة التى تدعمت لمدة طويلة، جنبا لجنب مع سلسلة من العوامل الاضافية التى تنحو الى أن ترتبط بالمكانة الوظيفية الأعلى والتى تسهل المشاركة- مثلا فى توفير سلطات أكبر للتعبير بفضل المستويات الأعلى من التعليم وبفضل الخبرة الاكبر فى ممارسة التأثير واستخدام السلطة. ومن ثم فانه لكى نغير مفهوم المديرين عن قدرة العاملين على المشاركة بفاعلية فى صنع القرار، فيبدو أن تقوية الجوانب الذاتية فى كفاءة مشاركة العاملين هام أهمية الجوانب الموضوعية.

وكما أن ميل المديرين الى المشاركة سوف يؤثر فى نمو المشاركة، كذلك أيضا فان الاهتمام بالمشاركة كما يبدو من جانب العاملين سوف يؤثر فى نمط نموها. وكما سبق أن لاحظنا فان الدراسات قد أظهرت أن العاملين بوجه عام يرغبون فى احراز أكبر تأثير فى القرارات التى تؤثر بشكل مباشر فى وظائفهم، ويرغبون فى إحراز مستويات أقل من التأثير المرغوب فى الجوانب الاكثر بعدا عنهم فى صنع القرار. وثمة اهتمام أكبر فى المشاركة المباشرة عن المشاركة غير المباشرة قد انعكس فى دراسة سويدية حديثة حول آثار المشاركة. فبينما وجد أن خبرة المشاركة المباشرة قد ارتبطت باحساس أكبر من الالتزام، وبمستويات أعلى من الرضا بالوظيفة وبمستويات أقل من الانقطاع عن العمل، فان هذه الآثار لم توجد بصدد المشاركة غير المباشرة. (روبنويتز وآخرون، ١٩٨٣) ويبدو بوجه عام أن العاملين يقدرون الخبرة الشخصية للمشاركة فى المستوى المنخفض فى عمل المنظمة أكثر بكثير من المشاركة بالتمثيل فى مستوى أعلى. وهذا التفضيل يمتد بتأثيره الى مدى أبعد لمقاومة تطور المشاركة فى صنع القرار فى المستويات العليا. ومع هذا فان العكس يتضح أنه يصح فى بعض الاقطار بصدد اتجاهات نقابات العمال. ففى تلك الاقطار على سبيل المثال حيث منظمة النقابة وأسلوب إدارة النقابة يكونان راسيخين الأساس على مستوى ميدان العمل، فيكون من الواضح أن النقابات قد انتحت الى تفضيل أشكال من المشاركة التمثيلية على مستوى النقابة، وقد بذلت ضغطا أقل بكثير للتوسع فى الاشكال الاكثر مباشرة. ويحتمل أن يؤدى وجود مفارقة ذات بال بين العاملين وبين اتجاهات النقابة فى المدى الطويل الى إضعاف مطلب المشاركة بوجه عام، والى الحد من تطور كل من الاشكال المباشرة وغير المباشرة.

طبيعة المنظمة

أشار ولكر (١٩٦٨) ولوفيردج (١٩٨٠) وآخرون، الى أنه كما أن المشاركة يمكن أن تحد بواسطة ميل العاملين للمشاركة، فان ملامح عديدة من بنية منظمات العمل، ونظام عملها يمكن أن تعمل على الحد من امكانية تطور المشاركة. فمثلا مستوى الاستقلال الذى يتمتع به ميدان عمل بالذات، سوف يكون حاسما فى تحديد مدى القرارات التى يرجح أن تكون متاحة لاساليب المشاركة. وهذا العامل قد حظى بأهمية أكبر عبر الجيل الماضى، ليس فقط بالانتشار المستمر للمشروعات التى تشترك فيها عدة دول وهى المشروعات المتعددة الاقسام، بل أيضا بنمو البنيات متعددة الاقسام وبخاصة بالمنظمات الامريكية الشمالية والمنظمات الاوربية (شاندلر، ١٩٦٢، فرانكو ١٩٧٤). وكما برهن باتستون (١٩٧٩) فإن انتماء الشركات متعددة الاقسام الى جعل مصادر التخطيط والتحصيص فى نطاق مكتب مركزى عام، إنما يحد من قدرة المستويات الأقل لتطوير سياساتها الخاصة، وبذا يعمل على تقليص مدى المشاركة فى نطاق المؤسسة المتعينة.

ويمكن أن نشاهد أيضا أن النمو فى متوسط الحجم للمنظمات قد قيد من التوسع فى المشاركة وبخاصة حيث تكون الزيادة فى الحجم قد سارت جنبا لجنب مع حركة تجاه بنية أكثر «ميكانيكية» متضمنة على سبيل المثال شكلية أكبر فى العلاقات بين المستويات الوظيفية وتخصصا متزايدا فى الوظائف. ولسوف ينحو الحجم المتنامى والصورية للمنظمات الى أن تنعكس على أى تنظيم تشاركى وبخاصة فى ضوء التأكيد الاكبر على الاشكال التمثيلية غير المباشرة على حساب الزيادة فى المشاركة المباشرة وغير الشكلية. وأكثر من هذا فإن هذا الاتجاه نحو أشكال المشاركة الاكثر بعدا قد تدعم بواسطة التشريع المتعلق بهذه المسألة وقد تركز بالكامل تقريبا فى نطاق الاشكال التمثيلية من المشاركة، مثل مجالس العمل وتمثيل العاملين بمجالس الشركات.

وثمة جوانب أخرى من التنظيم يحتمل أن تؤثر فى تطور المشاركة تتضمن طبيعة السوق ونمط التكنولوجيا المستخدمة. فنجد مثلا أن سوق الانتاج المتقلب بدرجة كبيرة، والذى يتطلب استجابة سريعة للتغيرات المفاجئة فى طلب الزبون قد يعمل على تقليص الوقت المتاح للمشاركة بسبب الموافقات المطلوبة. ويحتمل أن يكون للايقاع المرتفع المتغير التكنولوجى نفس الاثر (مارشنجتون ١٩٨٠). والنقطة الأكثر عمومية هنا فى أن النمط الموجود لصنع القرار- مثلا المدى الذى يصل اليه مسار صنع القرار فى

قاعدة «لاطفاء الحريق»، مع القرارات التى تتخذ كاستجابة لازمات ولا تكون خاضعة لدرجة أكبر من التخطيط. سوف يؤثر فى المدى الظاهر للمشاركة. وبينما لا يمكن التنبؤ بلاشك بجميع الاحتمالات مقدما، كما أن ثمة رفضا عاما لاعادة تخطيط أنماط صنع القرار للسماح بالوقت لحدوث المشاركة، سوف يحد بشكل حاد من امكانية المشاركة. وهذا هام بصفة خاصة اذا ما أريد للمشاركة بأن تتطور فى مرحلة التخطيط للقرارات وليس فقط بالمرحلة التنفيذية، التى يكون فيها تأثير العاملين قد تقلص بالفعل وتصير المشاركة حسب تعبير مورتنسون (١٩٨٢) مشاركة «تأيدية» مع جعل الفرصة لاقتراح بدائل جذرية ضائعة. والواقع أن الميل لربط البنيات التشاركية بشبكات صنع القرار الموجودة بالفعل، وبالتالى نشدان تجنب إعادة تنظيم أساسية لمستوى وموعد القرارات، يبدو أنه قد اعتمل كقيد رئيسى للتطور الكامل للمشاركة. ذلك أن مجرد وجود أشكال مقيدة من المشاركة كالمشورة المشتركة، ومجرد منح سلطات استشارية للعاملين، وجعلهم مختصين بصفة عامة بقضايا التنفيذ وليس بقضايا التخطيط، لما يجعل شبكات صنع القرار باقية كما هى بشكل أساسى. ومن ثم فان نظم المشورة المشتركة قد راقت للمديرين فى كثير من الاقطار ليس فقط لأنها تنسجم مع نظريات العلاقات الانسانية المركزية للادارة، ولأنها لا تهدد السلطة الادارية بشكل أساسى، بل لأنها أيضا يمكن أن تلحق بالابنية الموجودة المتعلقة بصنع القرار بسهولة أكثر من أن تلحق بالأشكال بعيدة الاثر.

قضايا أكثر اتساعا

هناك عدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ترتبط أيضا بتطور المشاركة. فنجد مثلا أنماطا من القيم الاجتماعية ودرجة النمو الاقتصادى ووجهة نظر الحزب السياسى الحاكم يمكن أن تتحد بالاقطار المختلفة أو فى الفترات المختلفة كعوامل مؤثرة فى تشجيع اتساع التأثير فى ميدان العمل، وعلى نفس النحو ثمة عوامل واسعة قد عملت على الحد من المشاركة منها مثلا القيمة المتزايدة المنوطة بالتعليم الرسمى كأساس للقدرة على صنع القرار وهى التى يمكن وصفها بأنها من المرجح أن تعوق تطور المساهمة فى التأثير. وأيضا فان المكانة المنوطة بالسلطة والمسئولية يحتمل أن تعوق المساهمة فى التأثير. وأكثر من هذا فان بعض العوامل كالتنظيمات المتعلقة بالملكية القائمة اليوم بالغرب قد تأكدت كعامل على الحد من التوسع فى المشاركة

(بايتمان، ١٩٧٠). والواقع أن القيمة المنوطة بحقوق الملكية يبدو أنها قوية بصفة خاصة فى بعض الأقطار كالولايات المتحدة، وهى تعمل على دعم الامتياز الادارى وتحد من الشرعية المنشودة للتأثير واسع النطاق للعاملين و بخاصة فى المستويات العليا لصنع القرار، و بخاصة تلك الجوانب التى تتعلق بشكل مباشر برأس المال، كقرارات الاستثمار. (لوذج و هندرسون، ١٩٧٩).

و يبدو أن هذه الدرجة التى تصل اليها حقوق الملكية فى الحد من التوسع فى المشاركة هى أحد الاسباب التى تفسر كيف أن اهتماما كبيرا قد نيط بتطور الاشكال المختلفة من الملكية التعاونية. فبينما لا تضمن ملكية العاملين مستويات عالية من المشاركة (لونج، ١٩٨٢)، فان الحجم الصغير لمعظم التعاونيات، جنبا لجنب مع طبيعة تكوينها «(مثلا كنتيجة التفاف أناس ملتزمين ايديولوجيا بفكرة التعاون، أو ينهجون وفق خبرة مشتركة لوقف العمل بالمصنع) انما يساعد على ترسيخ ظروف تتعلق ببيئة الجماعة واتجاهات تؤدى الى استحداث مستويات مرتفعة نسبيا من التأثير المشترك ودعمه.

ومن ثم فمن الواضح أنه بينما نجد أن نوعية واسعة النطاق من أساليب المشاركة قد أرسيت قواعدها، فان الكثير منها خلال السنوات العشرين الاخيرة، وعددا من العراقيل المتمركزة فى صميم اتجاهات الافراد وفى بنيات المنظمات وقيما اجتماعية معينة تدأب على اعاقة تطور مشاركة العاملين فى صنع القرار. وأكثر من هذا فبدلا من التوقف، فان البيئات التى تنشد المشاركة أن تتطور خلالها تتغير بسرعة فتفضى الى نشوء صراعات أكثر أمام اساليب المشاركة سواء على المستوى المحلى أم المستوى القومى.

تحديات جديدة أمام المشاركة فى صنع القرار

البطالة

يبدو من المرجح أكثر فأكثر أن تزامن العديد من العوامل المختلفة-مثلا النمو الهابط باستمرار فى التجارة الدولية، والتحولات بعيدة المدى للعديد من الصناعات الانتاجية التى يتكدس فيها العمال، واحتمال تنحية بعض العمال على نطاق واسع نتيجة ظهور تكنولوجيات جديدة سوف تعمل على الأبقاء على البطالة فى مستويات مرتفعة جدا فى أقطار كثيرة فى المستقبل القريب. وحتى الآن هنالك دلائل قليلة عن

أساليب المشاركة تستكشف طرقا للتخفيف من هذه المشكلة، وذلك بأن تأخذ فى الاعتبار مثلا إمكان تقليل ساعات العمل واعدة التنظيم لخلق أساس لوظائف متزايدة (بلايتون، ١٩٨٢). والواقع أن الاهتمام بموضوع البطالة سوف يؤدى الى انحراف ملحوظ عن الانماط التقليدية لمشاركة العاملين التى ماتزال حتى الآن مستخدمة لوضع برامج حزبية لمجرد كسب اصوات الادارة والقوة العاملة الموظّفة. ولقد كانت النتيجة هى خلق نظم اسهامية لصنع القرار نعتها روس (١٩٨٢) بأنها «تنظيمية مركزية» يكون فيها المديرون والعمال ناظرين الى الداخل أعنى الى المنظمة، وليس الى الخارج أعنى الى مشكلات التوظيف مثلا.

بيد أنه بالنسبة لمؤيدى مشاركة العاملين والسعى وراء الديموقراطية التنظيمية فان الافتقار الى توجيه الانتباه كما هو باد للعيان الى الطرق الممكنة للتخفيف من البطالة يجب أن يمثل اخفاقا أساسيا. حيث أنه لكى تتبدى القيم الديموقراطية بحق، فيجب أن يكون هناك افتراض ضمنى بأن تكون المشاركة فى صنع القرار بميدان العمل متاحة للعمالة. ولقد لاحظ ساريكوال (١٩٨٢) حديثا أن «العمالة نفسها هى نوع من المشاركة. إنها مشاركة فى العملية التنظيمية للانتاج». ومع ذلك فانها حتى أكثر من هذا. ذلك أنه فى كثير من المجتمعات حيث تكون أخلاق العمل قوية، فان توافر الفرصة للتوظيف بالاجر هو الاساس ليس فقط من أجل الرفاهية الجسمية (الناتجة عن دخل مناسب أكثر) بل وأيضا من أجل الرفاهية النفسية، من خلال المكانة وعاطفة اعتبار الذات التى تستمر فى الارتباط ايجابيا بأن يشتغل المرء، وفى الارتباط سلبيا بأن يكون المرء بلا عمل.

تكنولوجيا جديدة

بالاضافة الى تهديد التغيرات التكنولوجية المبنية على الكومبيوتر المؤثرة حاليا فى وظائف كل من العمال والعاملين فى نطاق الخدمات بالصناعات الانتاجية والخدمية، فانها تثير أيضا قضايا هامة تتعلق بالمشاركة فى صنع القرار. على أن هذه القضايا ليست من طرف متحيز واحد فقط. فمن حيث المبدأ فان تكنولوجيات الأعلام يمكن أن تكون مفيدة فى توسيع المشاركة -مثلا توفير وسائل أسرع وأكثر شمولا لنشر المعلومات- وأكثر من هذا فمع هبوط أسعار بعض جوانب التكنولوجيا الجديدة وبخاصة الكومبيوترات الصغيرة والصغيرة جدا، فثمة احتمال لمشاهدة زيادة مطردة فى

لامركزية إصدار القرارات التقنية، وبالتالي يرجح تعزيز فرص إسهام العاملين فى صنع القرار بما فى ذلك الاسهام المباشر فى نطاق بعيد المدى من اصدار القرارات بالمستويات المنخفضة بالمنظمة.

بيد أنه من جهة أخرى فان نتائج هذه التكنولوجيات تعرض كلا من أشكال المشاركة المباشرة وغير المباشرة للخطر. وفيما يتعلق بالمشاركة المباشرة بصدد القرارات المتعلقة بالعمل على سبيل المثال، فثمة كثير من الآلات التى يحكمها الكومبيوتر قادرة على أن توفر درجة أعظم من التحكم فى كل من العمل وقياسه، وهى التى تستطيع أن تنقص الفرص الفردية للمبادرة وتقلل من الاستقلال الذاتى بصفة عامة. (مورتنسون، ١٩٨٢)، وفى الاشكال الاكثر تمثيلا من المشاركة فان التعقد المتزايد فى التجهيزات وفى قرارات الاستثمار المصاحبة لها سوف تزيد من الناحية العملية من أجزاء كبيرة من المؤسسة. وفى الدراسات التى دارت حول ادخال تكنولوجيا جديدة، فان الميل الى تقييد وتقليل تأثير العاملين الى حد بعيد بصدد تقديم بعض المعلومات والمشاركة فى جوانب معينة من الانجاز قد صار ملحوظا (دافيز، ١٩٨٣).

التركيب المتغير فى القوى العاملة

ثمة ميل موجود بالفعل لانعكاس الفروق فى إطار القوى العاملة فى أساليب المشاركة فى صنع القرار-مثلا الميل الى جعل ممثلى العاملين ممثلين بنسبة غير متكافئة لصالح الموظفين وأصحاب الدرجات العليا من العمال (بلومبرج، ١٩٦٨ وغلاندرز وآخرون، ١٩٦٨). وهذا قد يعزى جزئيا الى شعور أقوى من الكفاءة بين العمال من ذوى الطبقات العليا، والى التأثير الذى سبق أن أشرنا اليه. بيد أن تركيب القوى العاملة فى السنوات الاخيرة قد صار مفكك الاوصال الى حد بعيد، مما يفاقم من خطر أساليب المشاركة التى تعمل بطريقة فعالة على تقليل نسبة القوى العاملة-العمال الدائمون والعمال لكل الوقت، وعمال المياومة-على حساب مجموعات خارج «لب» الاستخدام. وهناك أربعة تغيرات فى تركيب القوى العاملة نلقى عليها الضوء فيما يلى:

أولا: من أكبر التغيرات التركيبية خلال العقدين الاخيرين بالاقطار الصناعية كان نمو العمل لبعض الوقت. ففى المملكة المتحدة مثلا، زاد عدد العاملين لبعض الوقت (ومعظمهم من النساء) باطراد، فصار أكثر من مليون خلال

السبعينيات، كما وصلت نسبة العمال لبعض الوقت الى معدل مجموع القوى العاملة حاليا الى أكثر من واحد الى خمسة (كلارك، ١٩٨٢)، وتظهر زيادات مماثلة فى أقطار أخرى، على سبيل المثال فى استراليا والولايات المتحدة (فورد، ١٩٨٢، ديوترمان وبراون، ١٩٧٨). وبالاضافة الى هذا فانه خلال فترات الركود (وبخاصة فى المراحل الاولى من تدهور النشاط التجارى) فان عدد الناس الذين يعملون لساعات قليلة قد زاد بسبب أولئك الذين يعملون لوقت قصير نتيجة تضاؤل حجم العمل. ففى المملكة المتحدة كان هناك فى بداية عام ١٩٨١ واحد من كل ثمانية من العاملين يشتغلون ساعات مخفضة.

ثانيا: منذ الحرب العالمية الثانية، صارت هناك زيادة على نطاق واسع فى نظام الورديات)، حيث أن الجهود لزيادة الانتفاع من رأس المال قد زادت. وفيما بين الخمسينيات والسبعينيات فان معدل العمال اليدويين المستخدمين فى الورديات ارتفع بشكل ملحوظ بالأقطار الصناعية. ولقد تضاعف هذا المعدل فى المملكة المتحدة خلال الخمسينيات والستينيات الى درجة أن واحدا من بين كل أربعة عمال يدويين كان يعمل بنظام الورديات (NBPI, 1970) ولقد أوضحت دراسات أخرى زيادات مشابهة فى أماكن أخرى (ILO, 1978). وبينما يبدو أن الزيادة فى نظام العمل بالورديات قد صارت بطيئة بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، فان المستوى المرتفع لنظام العمل بالورديات، قد فاقم من مشكلات كانت تنتظر الحل لمدة طويلة خاصة بدرج عمال الورديات فى المشاركة فى صنع القرار الى نفس مدى ما يتمتع به العاملون بالنهار الذين يفيدون من العمل لفترة متسعة مشابهة لعدد ساعات غالبية موظفى الادارة.

ثالثا: كثير من الاقطار بالعالم النامى وعدد من الاقطار ذات النظم الاقتصادية المتطورة قد انتهت الى الاعتماد الى حد بعيد على العمال المؤقتين، الذين يستجلبونهم إما من داخل القطر (كما هو حادث فى اليابان) أو من أقطار أجنبية (مثل الجاستار بيتر فى جمهورية ألمانيا الاتحادية). وأكثر من هذا فطالما أن التدهور الاقتصادى ينتهى الى زيادة فى عدد العمال الذين يعملون لوقت قصير،

كذا أيضا فان التدهور الحالى قد اتصف بزيادة ضخمة فى عدد العمال المؤقتين، وهذا ناجم جزئيا عن خطط الحكومة فى خلق فرص العمل وذلك بأن توفر وظائف مؤقتة وبخاصة للشباب. وتنتهج هذه الخطط فى العديد من الاقطار (جاكسون وهانبى، ١٩٧٩) ففى المملكة المتحدة يعمل خمسمائية ألف شاب سنويا فى تلك المشروعات. والتشغيل المؤقت بطبيعته ذاتها يمنح وقتا قصيرا أو حافزا قليلا بحيث لا يسمح بأن يصير المرء منخرطا فى المشاركة فى صنع القرار.

رابعا: فكما أشار فورد (١٩٨٢) كان هناك ميل متزايد فى نظم صناعية معينة (كما هو الحال فى صناعة البناء وارتباطه بالعمل بواسطة تجهيزات تكنولوجية جديدة يضطلع بتشغيلها عمال صيانة من الخارج وليسوا من الداخل) لاستخدام عمال يتم التعاقد معهم من الباطن. وموقف الافراد الذين يعملون فى نطاق منظمات معينة ولكنهم لا يعينون مباشر بواسطتها يعمل على خلق صعاب اضافية للتمثيل المناسب للقطاعات المختلفة من القوى العاملة.

وجنبا لجنب مع وقوع تغيرات أخرى فى تركيب القوى العاملة، بما فى ذلك نمو معدل النساء وموظفى المكاتب، فان هذا التجزىء يمثل تحديا رئيسيا لاساليب المشاركة لتمثيل المجموعات المختلفة بشكل ملائم ويبدو من المرجح فى الواقع أن هذا التحدى سوف يتزايد حتى أكثر من ذلك فى السنوات القادمة حيث أن الفرص تتزايد أمام بعض المجموعات للعمل من منازلهم (بارتباطهم بميدان العمل من خلال الاتصال بالطرف النهائى للكومبيوتر)، وحيث أن الانتاجية الاكبر للتكنولوجيا الالكترونية تخلق الحاجة الى قوى عاملة لبعض الوقت بحجم أكبر والى قوى عاملة لكل الوقت بحجم أصغر.

مستقبل مشاركة العاملين فى صنع القرار.

تبزغ من المناقشة السابقة صورة متناقضة الى حد ما خاصة بالتوسع فى مشاركة العاملين. فمن وجهة نظر معينة يتضح أن مدى أساليب المشاركة قد احتل مكانته فى عدد كبير من الاقطار بكل من العوالم التى تطورت والعوالم النامية وفى نطاق البيئات الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية. ويبدو أن كلا من الاشكال المحدودة والأكثر تطرفاً للمشاركة قادرة على أن تظل قائمة عبر الزمن، كما أنه فى عدد من الاقطار فان

هذا وجد له تسهيلات بواسطة الدعم التشريعي. وأكثر من هذا فان النمو فى أساليب المشاركة قد واكبته وتفسره الى حد ما دعوة متزايدة الى أساليب المشاركة، وأساليب «العلاقات الانسانية» فى الادارة، لتحل محل الاساليب التسلطية والادارة العلمية»..

ومع هذا فمن وجهة نظر أخرى، يتضح أنه فى معظم الحالات فان تطور مشاركة العاملين مشاركة حقيقية قد صار محدودا الى حد بعيد، بصدد معظم أساليب المشاركة التى تقيد تدرج العاملين فى مدى ضيق جدا من اتخاذ القرارات، وقد طوعت بحيث تتزامن مع مرحلة التنفيذ وليس مع مرحلة تخطيط القرارات. ولقد برهنت الحقوق المنوطة بالملكية، جنبا لجنب مع طبقات السلطة المعترف بها على أنها تقاوم التغيير بشكل قوى، كما أن المديرين لا يقومون بوجه عام الا بمساندة أشكال محدودة من مشاركة العاملين، وهى الاشكال التى تقوم فى أكثرها على الاستشارة وليس على الاشتراك فى صنع القرار. وأكثر من هذا فان الكثير من المشاركة التى تطورت قد انتحت الى التوسع فى شكل المشاركة التمثيلية غير المباشرة وذلك الى حد ما بسبب تأكيد التشريع فى هذا المجال. وهذا على الرغم من وجود شواهد مستمرة على أن ما يرغب فيه العاملون أكثر من أى شىء آخر، وما كان له الاثر الاكبر (فى ضوء الرضا عن الوضع الوظيفى والتعاون، الخ) هو المشاركة المباشرة فى القرارات ذات المستوى المحلى التى ترتبط ارتباطا مباشرا بالاعمال الموكولة للمرء. وبوجه عام فثمة حالة سائدة من خلط التصورات مستمرة فى الحقل بموضوع المشاركة، ومع وجود مجموعات مختلفة تنوط معانى مختلفة جدا بهذه المفاهيم مثل «المشاركة» و «التدرج» و «التأثير».

وبينما تبدو الحاجات الملحة للتوسع الكامل للمشاركة كثيرة ومتنوعة، فان عاملا واحدا كثيرا ما يلقى التأكيد هو الدور الحاسم للتربية والتدريب المناسبين للمشاركين فى صنع القرار. وبينما تبدو أهمية هذا العامل لا مناص منها، فان مشاركة العاملين اذا أريد لها أن تحقق فاعليتها بالكامل، فيكون من المطلوب توفير فترة انتظار طويلة من أجل هذه العملية التربوية أطول مما نتخيل عادة. ذلك أن الكثير من التصورات المسبقة التى تحول دون تدرج العاملين فى صنع القرار- مثلا الميل الى الاذعان لذوى المكانة الرسمية العليا- قد ينظر اليها على أنها ناتجة جزئيا عن جوانب من عمليات

التكيف القديمة للحاجات الاجتماعية. ولذا فاذا ما أريد للمشاركة فى صنع القرار أن تتطور باكتمال أكثر فى ميدان العمل (وفى نقابات العمال، والمجتمع المحلى وغير ذلك) فان من المطلوب توجيه انتباه أكثر الى ترسيخ قيمة المشاركة خلال الطفولة فاذا ما توافرت إرادة أكبر للمشاركة، فيرجح أن تكون مشكلات اكتساب الكفاءة والثقة، جنبا لجنب مع الاستعداد للمساهمة فى سلطات صنع القرار قد قلت جزئيا على الأقل، ومن ثم فانها تفسح الطريق أكثر قليلا للمشاركة لكى تلعب دورا أكبر فى مناهضة بعض من الجوانب الأكثر سلبية فى منظمات العمل الحديثة.

مستقبل الديمقراطية الصناعية

بقلم: فيلكوروس
من كبار الباحثين بمعهد السوسيولوجيا (علم الاجتماع) التابع لجامعة لوبليانا، يوغوسلافيا، ورئيس لجنة البحوث التابعة للجمعية السوسيولوجية الدولية، المختصة بموضوعات المشاركة (فى صنع القرار) وإشراف العمال، والإدارة الذاتية. قام بمفرده أو بالاشتراك مع غيره بتأليف نحو تسعين مقالة وعشرة كتب نشرت فى يوغوسلافيا وغيرها، كما قام بإجراء بعض البحوث فى السويد، واليابان، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، والولايات المتحدة، وفى بلاده ذاتها.

ترجمة: أمين محمود الشريف
رئيس مشروع الألف كتاب بوزارة التربية والتعليم وعضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى لثقافة سابقا.

اتجاهات غامضة ونظرات متناقضة:

على الرغم من الدراسات المستقبلية العديدة عن العمل والتكنولوجيا والبطالة، فإن الدراسات المستقبلية عن الديمقراطية الصناعية (دص) تكاد تكون معدومة. ولهذا كثير من الأسباب القومية، منها أن الاتجاهات الخاصة بالديمقراطية الصناعية غامضة، وأن احتمالات المستقبل متعارضة. على أن هذه المشكلة تتمثل فى كل التنبؤات الاجتماعية، كما أدرك ذلك كاهن (١٩٦٧) منذ سنين عديدة، حيث قال: إننا لا نستطيع أن نعرف: هل من الأفضل استقراء الاتجاهات القائمة حاليا (لنعرف منها اتجاهات المستقبل)، أو بعبارة أصح استقراء ردود الفعل لهذه الاتجاهات. ومن هنا يتضح أن غموض الاتجاهات الاجتماعية أمر حتمى بسبب التناقض الذى يشوب هذه الاتجاهات.

وإلى هذه المشكلة تضاف مشكلة اخرى نبه عليها الكتاب فى المؤلفات الحديثة، ألا وهى مفاجآت المستقبل. وقد وصف دراكر (١٩٦٩) العصر الذى نعيش فيه بأنه عصر المفاجآت و يرى بعض السوسيولوجيين الآخرين أن المفاجآت ليست سمة من سمات عصرنا فقط، بل هى من سمات التاريخ الاجتماعى. وكان فى وسع الباحثين السابقين أن يكّنوا تنبؤاتهم التكنولوجية على الاتجاهات المستمرة الخالية من المفاجآت، ولكن لم يعد الآن من الممكن اتباع طرق خالية من المفاجآت فى التنبؤات لاجتماعية.

ولتفادى هذه المشكلات اقترح سيموند (١٩٧٥) استخدام طائفة أخرى من لمؤشرات الموضوعية والكمية مثل الطاقة والتكنولوجيا والمؤهلات العلمية، لا تكفى لتنبؤ الاجتماعى الدقيق. ومن هنا وجب استخدام الانماط السلوكية كمؤشرات جتماعية بدلاً منها، ثم قال:

لقد حان الوقت لإتخاذ الانماط السلوكية فى الصناعة أداة أولية للتنبؤ والتخطيط (سيموند ١٩٧٥ ص ٢٨٤).

وسنحاول فى هذا المقال قبول هذا التحدى. ولاشك أن التنبؤات الخاصة بالديمقراطية الصناعية لا تخلو من المجازفة. ولكن على علماء الاجتماع أن يتنقلوا من الدراسات الوصفية الماضية الى الدراسات المستقبلية، لأنها ضرورية لاسباب استراتيجية قبل أن تكون ضرورية لاسباب نظرية. ومن شأن هذه الدراسات أن تشجعنا على الانتقال من الديمقراطية النيابية الى الديمقراطية التوقعية أى ديمقراطية التنبؤ بمجرى الحوادث فى المستقبل. وهى الديمقراطية التى وصفها توفلر منذ بضع سنوات (١٩٧١). وفى هذه الاوقات المضطربة بسبب حدوث العديد من التغييرات وسرعة إنتشارها (ترست، ١٩٨٠) تصبح المشاركة فى مجرى الحوادث المستقبلة أمراً ملحاً إذا أريد تبرير غيوم الشك والإبهام التى تخيم على آفاق المستقبل.

التناقض بين المهن والصناعات

هنا نقرر مقولتين:

الاولى: أن التناقض بين المهن والصناعات هو من أهم الانماط السلوكية التى تؤثر فى مستقبل (دص).

الثانية: أنه كلما ازداد تجريد العمل من الطابع الصناعى وازداد حذق القوى العاملة لمختلف المهن، كان مستقبل (دص) أحسن حالاً.

ولنبدأ أولاً بتعريف كل من الصناعة والمهنة فنقول:
أن فورس (١٩٨٣) ينبهنا الى أن كلمة الصناعة لا يمكن تعريفها بشكل واضح، لانها تستعمل للدلالة على أربعة معان مختلفة على الاقل:
أ- قطاع من العمالة كالتعدين أو صناعة السيارات.
ب- نمط من أنماط الانتاج مثل الإنتاج الصناعى.
جـ- نوع من الترتيب والتنظيم مثل تنظيم المصنع.
د- صفة عامة مثل الحضارة الصناعية.

وأعظم المشكلات التى تواجه معظم علماء الاجتماع هى عدم التفرقة بين هذه الابعاد الاربعة. يقول كير (١٩٦٠): إنهم يفضلون التعريفات المتعددة الأبعاد للصناعة - تلك التعريفات التى تتضمن القوى البشرية المزودة بالتكنولوجيا الحالية، وتقسيم العمل المتطور الذى يؤدى الى التخصصات الكبيرة، وإخضاع النظام التعليمى للصناعة، وسهولة الانتقال من مهنة الى مهنة، والتمدن (انشاء المدن) والثقافة الجماهيرية المبنية على العلم والتكنولوجيا، والمنافسة، وتعدد المهن، والمذهب العملى (البراجماتية) والمذهب المادى، والمشاركة الخ. وقد تعرضت هذه التعريفات - وإن شاع استعمالها - لسهام النقد لتضمنها كثيراً من الصفات التى لا تنطبق على المجتمعات الصناعية. وذكر فلدمان، ومور (١٩٦٩) تعريفا للصناعة أكثر شمولاً، وإن شابه التعقيد، يشتمل على ثلاثة أمور:
أ- وجود مصانع للانتاج، واتباع النظام الاقتصادى المعروف باسم «اقتصاد السوق» الذى يهتم بالإنتاج الكبير والاستهلاك الكبير.
ب- وجود طبقات اجتماعية تتطلب نظاما معقدا من تقسيم العمل.
حـ- وجود نظام تعليمى يشجع المهن، والانماط الطبقية الحالية.

ولكن هذا التعريف مشوب بالتعقيد الشديد. ولذلك فإننا نفضل تعريف آرون للصناعة الذى يؤكد سيطرة التكنولوجيا وكل ما يتصل بها (آرون، ١٩٦٧) ويجب ألا نفسر سيطرة التكنولوجيا بأنها سيطرة الآلات ولكنها سيطرة التقسيم التقنى (الفنى) للعمل على التقسيم الاجتماعى للعمل، وفى رأينا أن التقسيم الفنى للعمل هو المنظم الصغير الذى يحدد بقية أوجه النشاط الاجتماعى على المستوى المتوسط والكبير للمجتمعات الصناعية.

ويسمى التقسيم الفني للعمل باسم التايلورية (Taylorism.) (1) (التنظيم العلمي). وعلى ذلك فالصناعة تعني «تايلورية» العمل في المجال الصناعي أولاً، ثم في المجالات الاخرى من النشاط الاقتصادي. وقد انتقلت التايلورية من الفروع التقليدية المعروفة كصناعة المنسوجات أو السيارات إلى أنشطة جديدة مثل السياحة، والتعليم، والرعاية الطبية الخ. وفي كل هذه الانشطة نشأت وظائف وأوضاع تنظيمية مقابلة لهذه الوظائف نتيجة تطبيق المبدأ التايلوري. وتسود هذه الاوضاع -مع شيء من التعديل- في كل البلاد، سواء أكانت رأسمالية أم اشتراكية، متقدمة أم نامية.

وفيما يتعلق بالمهن نقول أن التخصص المهني ساد خلال عشرات السنين الماضية في كل المجتمعات المعاصرة. ويتجلى هذا الإتجاه في زيادة عدد الحاصلين على الدرجات العلمية في الكليات والجامعات، وفي وجود نوع من التخصص يتمثل فيما يسمى بآداب أو أخلاقيات المهنة. وأبرز ملامح هذه الآداب ما يلي:

(أ) أداء العمل بطريقة غير روتينية.
(ب) التعاون مع زملاء المهنة دون منافسة.
(جـ) معاملة الزبائن دون تمييز بينهم ودون استغلالهم من أجل المنفعة الشخصية (بارسونز، ١٩٣٩).
(د) إقامة علاقات عالية مع البيئة الاجتماعية الاوسع نطاقاً (جولدنر، ١٩٥٧).

وقد وجد هذا النوع من التربية الاجتماعية في المجتمعات قبل الصناعية، ومن الواضح أن ذلك يتعارض مع التايلورية (التنظيم العلمي للصناعة). الا أن بعض النقاد يرون أن آداب المهنة التي أشرنا اليها ليست سوى نوع من السلوك يقارب المثل على من الناحية النظرية، أما في الواقع العملي فإن هذه الأداب تختزل الى المزايا المستمدة من الحصول على الشهادات الجامعية (جياماتي، ١٩٧٥). ولكن ذلك لا يغير من الحقيقة الواقعة، وهي أن آداب المهنة كانت موجودة قبل عصر الصناعة وأنها تشكل مجموعة من الإنماط السلوكية المعارضة للصناعة، والمتعارضة دائما مع أصول البيروقراطية الصناعية (بفالكو، ١٩٧١) ابتداءاً من العصر الصناعي الاول الى العصر الحالي. وفي وسعنا أن نلاحظ في العصور الحديثة نمو «الروح المهنية المناضلة»

(1) التايلورية منسوبة الى طرق إدارة المصانع التي ابتكرها ودعا اليها المهندس الامريكي «تيلور» لاول مرة وخلاصة هذه الطرق هي «الادارة العلمية» للصناعة أو التنظيم العلمي للصناعة (المترجم).

(كورفن، ١٩٧٠) وهى وليدة بيروقراطية (تعقيد) الاوضاع التنظيمية، ونمو الروح المهنية عند القوى العاملة.

وقد أجاد مالك كِلْوى (١٩٦٩) فى وصف السمات الرئيسية للصراع بين المهنيين والادارة، وهى تتلخص فيما يلى:

١- تعاطف المهنيين مع الطوائف المهنية التى تقاوم ضغط الادارة لحملهم على تنفيذ أهداف المؤسسة الصناعية.

٢- تعارض الاهداف المهنية الابتكارية، والمقاومة للروتين مع المطالب النفعية للمؤسسات الصناعية.

٣- تصادم الاهداف الطويلة المدى للمهنيين الذين يَصْبُون الى حياة مهنية هادفة وكفاية مهنية عالية مع ضرورة استجابة المؤسسة الصناعية ـ على المدى القصير ـ للمطالب البيئية.

٤- التناقض بين المهنيين والمؤسسات الصناعية فى عملية التقييم، فبينما يقيم المهنيون كفايتهم بمقدار حظهم من العلم والمعرفة، إذا بالمؤسسات تقدر كفايتهم بمقدار حظهم فى تنفيذ أهداف المؤسسة.

هذه هى أوجه الصراع والتناقض بين تفكير المؤسسات الصناعية وتفكير المهنيين. وتحاول المؤسسات الصناعية السيطرة على هذا الصراع بتعزيز التايلورية والتدرج الهرمى للوظائف الرياسية، وزيادة كفاية المؤسسة عن طريق إخضاع النشاط المهنى للتكنولوجيا. إلا أنها كلما نجحت فى هذا الاخضاع قضت على الاستقلال المهنى الذى تقوم عليه آداب المهنة، مما يترتب عليه شل النشاط المهنى. ومادامت مهنية القوى العاملة ضعيفة فان روتينية النشاط المهنى لن تضر كفاية المؤسسة الصناعية. ولكن عندما يقوى الطابع المهنى للقوى العاملة، فإن سيطرة هذه القوى تضر بكفاية المؤسسة الصناعية. ولما لم يكن من الممكن تجنب هذا الصراع، فإننا نوصى المؤسسة الصناعية بالتزام الحد الادنى من «التنظيم العلمى» (التايلورية) كحل مؤقت للصراع المتأصل بين الطرفين.

(هِدْبِرْج، وآخرون، ١٩٧٦)

للتصنيع آثار صغيرة على الديموقراطية الصناعية

وبعد أن عرفنا الصناعة والمهنة. وبينا على وجه الإيجاز أوجه التناقض بين هذين

الامرين ، يتعين علينا الآن أن نبحث فيما لهذا التناقض من أثر فى مستقبل الديمقراطية الصناعية فنقول :

إن (دص) هى حالة خاصة من حالات الديمقراطية السياسية يتم تنفيذها وتعديلها فى المؤسسات الصناعية ذات الوظائف الادارية والتنظيمية العلمية (التايلورية) والاوضاع الرياسية المقابلة لهذه الوظائف . وكما هو واضح فان عبارة الديمقراطية الصناعية تنطوى على «تناقض لفظى» لانها تقوم على المبادىء الا تية :

١- المساواة السياسية ، حيث إن لكل أعضاء المؤسسات الصناعية الحق فى المشاركة بصورة مباشرة على أساس «صوت واحد لكل شخص واحد» فى كل القرارات التى تمس المؤسسة .
٢- التمثيل ، حيث ان لكل الاعضاء الحق فى تفويض بعض حقوقهم المنصوص عليها فى البند (١) لبعض ممثليهم الذين يقع عليهم الاختيار .
٣- التخصص ، حيث إن بعض القرارات تتطلب مهارات مهنية متخصصة ، و بذلك تصبح وفقا على المتخصصين .
٤- الكفاية ، حيث إن التنفيذ الكامل للاهداف هو مسألة حياة بالنسبة للمؤسسة .

ومن هذا يتضح أن مشاركة كل الاعضاء بصورة كاملة ومباشرة فى كل القرارات منوطة بثلاثة قيود هى تفويض الحقوق للممثلين عندما تكون المنظمة كبيرة ومعقدة ، وتفويض القرارات للمهنيين المتخصصين عند ما تتطلب هذه القرارات بعض الخبرة ، والتوفيق بين مصالح الاعضاء والاهداف العامة للمؤسسة . ولاشك أن تعريف (دص) على هذا النحو يبرز المركز الممتاز الذى يتمتع به المهنيون والمديرون مع أنهم متساوون مع بقية الاعضاء ، وذلك لانهم - أى المهنيين والمديرين - مكلفون بتنفيذ المبدأين المنصوص عليهما فى (٣) و (٤) . وهكذا تحل «البولياركية» Polyarchy (= حكومة الاشخاص المتعددين) محل الديمقراطية فى ادارة المؤسسة وهذا يعنى حدوث نوع من توازن القوى بين الادارة ، والمهنيين (هيئة الموظفين) و بين العمال وممثلى العمال (داهل ، ١٩٧٠)

ولذلك يجب أن نعيد صياغة سؤالنا على النحو التالى :
الى أى حد تقيد عمليات التصنيع أو تحدد الديمقراطية الصناعية كنوع من حكومة الاشخاص المتعددين ؟ وليس فى وسعنا حتى الان أن نجيب عن هذا السؤال بصورة

مباشرة. ولذلك يجب البدء باجراء دراسات تجريبية للآثار الاجتماعية المترتبة على استخدام التكنولوجيا. وأهمها الدراسات التى توضح أثر التكنولوجيا فى زيادة مهارة العمال أو الاستغناء عن مهارتهم (Deskilling) بواسطة الآلات. وتوضحي هذه الدراسات بصورة مباشرة الآثار المترتبة على تمهين القوى العاملة (أى تزو يدها بمهنة من المهن) أو عدم تمهينها (depsofessionalization). ومن ناحية أخرى فإنها تدل بصورة غير مباشرة على أن استعداد الإنسان للحكم الذاتى يختلف أيضا تبعا للاستغناء عن مهارته باستخدام الآلات أو إكسابه مهارات جديدة. وواضح أن زيادة مهارة العامل لا تعنى بالضرورة تمتعه بمزيد من السلطة، نظرا لأنه يمكن الحصول على هذه السلطة بوسائل أخرى ولكن المهارة فى حق المحرومين من السلطة الشرعية أو السلطة القهرية أو رأس المال هى البديل الوحيد من اليأس أو السلطة داخل المؤسسات. وهذا يصدق اليوم بصورة كبيرة، نظراً لضعف سلطة نقابات العمال باطراد سواء فى البلاد المتقدمة أو النامية.

وعند البحث فى الاستغناء بالآلة عن مهارة العامل أو تزو يد العامل بمهارات جديدة فاننا لن نبحث فى الموقف الذى ساد خلال فترة التصنيع الاولى. ومن المعروف للجميع أن التحول الى الانتاج الكبير كان له اكبر الاثر فى الاستغناء عن مهارة العامل باستخدام الالة. ولذلك فان كلامنا سوف ينصب على الانتقال الحديث من الانتاج الكبير الى الانتاج الاوتوماتى، وشبه الاوتوماتى، واستخدام الكمبيوتر والانسان الالى (الرو بوط) فى العمليات الصناعية.

وقد كانت التوقعات الاولى بشأن تأثير الأتمته (Outomnation التشغيل الذاتى أو الاوتوماتى للاجهزة) والكمبترة (استخدام الكمبيوتر Computerigation) تتسم بالتفاؤل الكبير وآية ذلك أن فونس (١٩٦٥) توقع أن التحول عن استخدام الآلة الى الأتمته يؤدى فى النهاية الى الاستغناء عن مهارة العامل على المدى الطويل. وفى رأيه أن صناعة التجميع (أو خط التجميع) تؤدى الى تفكك المجتمع وانحلاله (anomie) فى حين أن الأتمتة تخلق مجتمعا عضو يا. وبعد بضع سنوات صاغ فونس نظرية بشأن ظهور مجتمع عضوى على الأسس الآتية (فونس، ١٩٦٨):

(١) إن أتمته الإنتاج تقلل من تقسيم العمل حيث أن العمال لن يستخدموا الآلة، بل يشرفون عليها و يقومون بصيانتها فقط وهذا سوف يقلل من التخصص فى العمل.

بكافة فروعه لان هاتين الوظيفتين من الوظائف العامة التى لا تحتاج الى تخصص.

(٢) أن الأتمته سوف تخلق الحاجة الى المهندسين الذين لا يأنفون من توسيخ أيديهم.

(٣) أن الأتمته سوف تحول مؤسسات العمل الى مؤسسات متكاملة تكاملاً عاليا بلا تفرقة بين المصنع والمكتب اذ أن المؤسسة سوف تتحول الى مؤسسة واحدة يرتبط بعضها ببعض ارتباطا عضويا كالجسم الواحد.

(٤) أن الأتمته سوف تكون لها آثار طويلة الامد على سوق العمل، أى أنها سوف تخلق مهنا أقل تخصصا وبذلك تتيح مزيداً من فرص العمالة الاغلبية الايدى العاملة.

وقد أعرب علماء الاجتماع في دول أوربا الشرقية عن مثل هذا التفاؤل حيث يقول بلزوف (١٩٦٦) -على سبيل المثال- إن الأتمتة تلغى التفرقة بين العمل الجسمى والعقلى، وبذلك تقضى على آفة النفور من العمل.

ويتوسع ماكلوهان (١٩٦٤) فى هذه التوقعات المتفائلة فيعممها على كل أوجه النشاط الاجتماعى، فيقول إن أتمته المعلومات لن تقلل فقط من تجزئة الاعمال فى إطار تكنولوجيا الإنتاج، بل سوف تقلل أيضاً من التجزئة فى مجال التعليم. ذلك أن أتمتة المعلومات من شأنها الغاء التفرقة بين الثقافة والتكنولوجيا، وبين الفن والشعور، وبين وقت العمل ووقت الفراغ.

ولكن فى السنوات العشر الماضية أصبح التفاؤل فى تقييم الأتمته هو «الاستثناء لا القاعدة»، وأخذ تقييم الآثار الاجتماعية للأتمته يتسم بالنقد ويحدثنا بريفرمان (١٩٧٤) وجورز (١٩٧٣) عن الآثار السلبية للأتمتة: فيقول بريفان أن العمال أصبحوا اليوم أقل قدرة على إدارة عملهم عما كانوا عليه منذ قرن مضى، وأكثر إعتماداً على الآلات من ذى قبل، وأقل معرفة بآلاتهم مما كانوا فيما مضى. يضاف الى ذلك أن نتائج الأتمتة لا تختلف عن نتائج الميكنة (=استخدام الميكنات أى الآلات). وبيان ذلك أن الأتمته تزيد من سيطرة الإدارة على العمال، وتقلل حاجة العمال الى كسب المهارات والتعليم. ويحاول بريفرمان أن يؤيد كلا متكاملاً مما يقلل التجزئة والتفتيت، وبذلك يصبح العمل هادفا ذا معنى، لكن هذه المؤسسات المتكاملة تؤدى

إلى اشاعة الشعور بين العمال بالاعتماد على الآلات، وعدم تمتعهم بأى سلطة.

و يبدو أن استخدام الكمبيوتر كانت له آثار غامضة كذلك، إذ يقول جلنداى (١٩٨٣) أن الحالات التى درسها أوضحت له تناقض الحاجة الى الصانع الماهر (Craftsman) وصاحب الحرفة اليدوية (tradesman)، بجانب ازدياد العمل الشاق والعمل الحقير، و يقرر أن الميكنة والأتمتة تؤديان فى كل مرحلة من مراحل التطور التكنولوجى الى هبوط مستوى المهارة عند العامل، وبذلك يفقد تدريجيا السيطرة على عملية الإنتاج. يضاف الى ذلك أن التقسيم الفني للعمل الذى أدى اليه التطور التكنولوجي يخضع العمل لسلطان الإدارة، و يزيد من سيطرة الادارة على العمال. وقد توصل ساند سكل (١٩٨٠، ١٩٨٣) الى نتائج مماثلة بالنسبة للعمل المكتبى، فقال إن استخدام الكمبيوتر فى الاعمال المكتبية يؤذى الى المزيد من استخدام العمال غير المهرة، والمزيد من المهندسين كلما حلت الآلة محل الخبرة الفنية القديمة ثم استطرد قائلاً «لقد اختفت القدرة والكفاية عند الناس». و يبدو لنا أن رأى «دراكر (١٩٦٢) فى طبيعة الاتمته لايزال صحيحا وخلاصته أن المعدات والهندسة لا يحددان وحدهما أنماط السلوك الاساسية فى المؤسسة التى تشكل كلا متكاملاً ومتوازنا، وانما يحددهما أيضا المفهوم الشامل للحياة الاقتصادية ولذلك نستطيع أن نختم هذا البحث الخاص بالآثار الضئيلة التكنولوجيا بأن نقول إن التكنولوجيا لا تحدد مستوى مهارة العمال وسلطتهم، وانما الذى يحددهما هو التقسيم الفني للعمل.

للتصنيع آثار كبيرة على الديمقراطية الصناعية

إن آثار التصنيع لا تقتصر فقط على اوضاع الوظائف والمهام أو على نظم الإنتاج الفرعية فى المؤسسات الصناعية، بل تمتد إلى المستويات المتوسطة والكبيرة فى المجتمع حيث نستطيع أن نتبين بعض الآثار الايجابية على هذه المستويات، وإن ثبت أن للتصنيع آثاراً بارزة على المستويات الصغيرة. وفى هذه النقطة بالذات يمكن توجيه النقد الى تحليلات بريفرمان فى هذا الشأن ومن أهم جوانب هذا النقد ما ذكره أرونوفتز (١٩٧٨) الذى أورد الاعتراضات الاتية على تحليلاته:

(١) إن اعتماد العمال على رأس المال نتيجة استخدام التكنولوجيا المعقدة - وإن شوهد فى المجتمعات المعاصرة - ليس هو الاتجاه الوحيد الذى يمكن ملاحظته.

(٢) إلى جانب الاتجاه نحو زيادة تدهور العمل، ظهرت حديثا معلومات ومهن

جديدة.

(٣) لا تزال بعض العلوم تحتفظ باستقلالها الذاتى، لأن العلوم كلها لا يمكن أن تخضع خضوعا تاما للتقسيم الفنى للعمل.

(٤) إن ازدياد تقسيم العمل يخلق بصورة مطردة ارتباطا وظيفيا فى أوساط العمل، مما ينبه روح التضامن التلقائى بينهم.

وفى رأينا أن النقطة الرئيسية فى اعتراضات ارونوفتز هى النقطة الثالثة اذ لا يستطيع أحد أن يسيطر سيطرة كاملة على العمل الروتينى المتكرر الذى تهدف اليه «المؤسسة العلمية» كمحاولة لتحويل العمل الخلاق الى عمل متكرر يحتاج الى قليل من المهارة. وعلى الرغم من أن «التايلورية» نجحت ـ الى حد ما ـ فى الاستغناء عن المهارات على مستوى المصنع أو المكتب أى داخل المؤسسات الصناعية ـ فإن هذا النجاح لم يتحقق بصورة كبيرة على مستوى المجتمع ككل.

بيد أن العديد من الدراسات تشير الى أن الاستغناء عن المهارات فى المؤسسات صاحبه ـ الى حد ما ـ ظهور مهارات جديدة على المستويات العامة الشاملة. وقد علق على هذا زومبرجز، ورسل (١٩٨١) وغيرها من الباحثين حيث ذكروا أن المؤهلات التعليمية التى حصلت عليها القوى العاملة وكذلك المهارات التى تتطلبها الاعمال المتوسطة فى اقتصاد الولايات المتحدة، قد ازدادت بصورة مطردة خلال العقود الماضية. هل يعنى هذا أن بيل (١٩٧٣) كان مصيباً عندما تنبأ بظهور دفعة جديدة من الفنيين والمهندسين والمديرين فى مجتمع ما بعد الصناعة؟ يقول بريفرمان أن هذا قرب من الاوهام لان كل هذه الطوائف المهنية سوف تظل اسيرة السلطة. ويتنبأ بريفرمان (١٩٧٤) بتحول هذه الطوائف الجديدة الى صفوف البروليتاريا (=العمال الكادحين) محتجا بأن الهندسة أخذت تتحول الى مهنة جماهيرية خاضعة لتقسيم العمل الفنى المتزايد، والعمل المبسط السهل، والعمليات الروتينية المتزايدة، والأجور المنخفضة، والبطالة الزائدة.

ويضيف جورز (١٩٧٣) الى ذلك انقسام الطبقة المثقفة الى فنيين وانسانيين. وهذا الانقسام يزداد بين العاملين ذوى المستوى المنخفض. وأجرى فورم (١٩٧٦) بحثا ثقافيا انتهى فيه الى أن التصنيع يؤدى الى انقسام العمال ذوى الياقات الزرقاء الى طبقات فرعية، وأنه كلما ازداد التصنيع، ازدادت مسافة الخُلف بين العمال المهرة

وغير المهرة. وهذا الانقسام والاختلاف لا يمكن بأى حال أن يزيد من تكامل ووحدة النقابات العمالية لانه من العوائق التى تضعف هذه النقابات.

بيد أن النقابات العمالية ليست هى الوسيلة الوحيدة بقوة العمال، ففى وسعهم أن يزيدوا من قوتهم الاجتماعية بتعزيز دور النقابات المهنية. واذا قامت هذه النقابات بدور نقابات العمال كما اقترح دور كهايم أمكنها أن تجعل المهنيين يسيطرون على المؤسسات الصناعية. بيد أن الامل ضعيف فى تحقق هذا الاحتمال وذلك بسبب العمليات الهادفة الى تجسيم المعلومات أى تحويلها من حقائق معنوية الى رموز مادية باستخدام الكمبيوتر و ينبه هنستاد (١٩٨٣) الاذهان الى أن تكنولوجيا الكمبيوتر الحالية يمكن أن تحول مهارات العامل الى معلومات مجسمة (مادية). وبازدياد دور الكمبيوتر يمكن تخطيط المهارات وبرمجتها مسبقا. وباستخدام الجيل الخامس من الكمبيوتر يمكن برمجة النشاط التنظيمى مسبقا حيث أن الكمبيوتر سوف يصبح الى حد كبير خلاقاً ومنظما لذاته.

وعلى الرغم من صعوبة تجسيم المعلومات بصورة كاملة، فإن زيادة هذا التجسيم قد تقضى على الاستقلال الذاتى الذى يتمتع به المهنيون. وهذا من شأنه أن يضعف من قدرة نقاباتهم على المساومة.

وبصرف النظر عن ازدياد برمجة المهارات مقدما، فإننا نستطيع أن نلاحظ زيادة تقسيم العمل فى المؤسسات الصناعية الى عمليات جزئية محددة مقدما. وقد اصطبغت النظم التعليمية (وهى التى تنظم فى الاساس التقسيم الاجتماعى للعمل) بالصبغة الصناعية الى حد كبير خلال القرنين الماضيين. وهذا التصنيع يتضمن الخضوع للتقسيم الفنى للعمل. وباصطباغ النظم التعليمية اليوم بالصبغة الصناعية أصبحت هى المنتج الرئيسى للتقسيمات الفنية للعمل السائد فى الوقت الحاضر. وتعزز هذه النظم فروع المهن المختلفة التى تحدد العلاقات الرياسية المتدرجة فى المؤسسات الصناعية (موريس وآخرون، ١٩٨٠).

آثار التمهين

- إذا كان للتصنيع آثاره التى تتمثل فى الاستغناء بالآلة عن مهارة العامل، وفى النفور من العمل، وعدم تمتع العامل بالسلطة والسيطرة فان للتمرين آثاره الطويلة الاجل التى لا تقل عن آثار التصنيع قوة فى المجتمعات المعاصرة. ويحدثنا توفلر

(١٩٧١) عن ظهور انواع جديدة من العاملين الاجراء الذين يختلفون عن رجال المؤسسات التقليديين. وهؤلاء يميلون بصورة متزايدة الى تكوين شركات متواضعة ذات رأس مال قليل، ولا يميلون الى العمل فى المؤسسات، كما لا يجبذون الخضوع لنظام الرياسات التنظيمية، ولا يهتمون بالترقى فى السلم الوظيفى، ولا يرضون عن الوظيفة المضمونة ذات الاجر المجزى. والعامل النموذجى يميل الى المشاركة. يسعى الى تحقيق ذاته فى العمل والتمتع بالاستقلال والتعاون مع زملائه، وممارسة حياة عملية هادفة. والرجل المشارك ... هو فى واقع الامر عامل مهنى يلتزم بآداب مهنته أكثر مما يهتم بواجبات المؤسسة وأهدافها.

وبهذا التمهين المتزايد سوف يحدث التغير فى الاوضاع التنظيمية وفى المجتمع. وقد أوضح كل من بلو وشونشر (١٩٧١) العلاقة بين التنظيمات المختلفة والتمهين ففى الاقسام ذات القوة البشرية الماهرة والقائمة بالعمل غير الروتينى نجد أن الاختلاف الهيكل الرأسى والافقى فى التنظيم أضيق نطاقا منه فى الاقسام الاخرى. ومن الواضح أن القوى العاملة ذات المهن الفنية تعمل مع تنسيق الوظائف والاعمال اكبر مما تعمل القوى غير المزودة بالمهن. ولما كان التنسيق أمراً ضروريا، فإن عدم الاختلاف فى التنظيم يصبح أمراً ممكنا. ومن المحتمل أن يكون لهذه النتيجة مغزى كبيراً جدا لان التعقيد الشديد فى التنظيم أصبح من أكبر المشكلات فى المجتمعات المعاصرة.

وهناك من الشواهد العديدة ما يؤيد مقولة توفلر (١٩٧١) عن ظهور نوع جديد من الرجال الذين يميلون الى المشاركة فى العمل. من ذلك ما ذكره «بانكيلوفتش» (١٩٧٩) عن تغير نظرة الاجيال الناشئة فى الولايات المتحدة الى العمل حيث أنهم يرغبون فى ممارسة العمل بصورة مستقلة بحيث يتيح لهم فرصة اكبر للمبادرة، وتحمل المسئولية، وبذل الجهود الشخصية. ويقول كير، وزوساو (١٩٧٩) إن الشبان المتعلمين لا يزالون ملتزمين بضرورة مزاولة العمل، ويقرران أن ٨٠٪ من العينة الممثلة للطلاب تجمع على أن العمل الشاق يعود بالربح الوفير. ويؤيد هذا الاتجاه فى تقييم العمل سلوك الطلبة أنفسهم. ذلك أن أكثر من نصف الطلبة الامريكيين يعملون بعض الوقت فى أثناء دراساتهم. وهم لا يرغبون فى مزاولة أى عمل كان، بل يتطلعون الى الاعمال التى تتيح لهم الفرصة لتحقيق ذواتهم، بشرط أن يكون ذلك فى بيئة عادية واجتماعية مناسبة، مع الحصول على مكافأة مادية مجزية.

واذا كان كثير من الشبان يرفضون العمل الروتيني فليس منشأ ذلك هو احتقار العمل ولكن السبب هو الرغبة في مزاولة العمل في بيئة جميلة تحبب العامل في عمله. والسر في ذلك أن مؤسسات العمل في امريكا هي من أشد المؤسسات جموداً ومحافظة على القديم (يانكيلوفنش، ١٩٧٩ ص ٢٠) واذا أريد تغيير النظرة الى هذه المؤسسات وجب العمل على استقلال العاملين والتقليل من استقلال المؤسسات. واذا لم يحدث تغيير في هذه المؤسسات أدى ذلك الى انصراف العمال عن العمل أو حدث صراع في منطقة العمل.

وقد تنبأ بهذه النتائج التي أسفرت عنها التجربة كير وزملاؤه منذ عشر سنوات، وأوضحوا حقيقة المشكلة التي تواجه الصناعة في العبارات الآتية (كير وآخرون، ١٩٧١، ص ٦٠٤):

«أن المجتمع بحاجة الى قدر كبير من النظام لمواجهة الترابط (=الاعتماد المتبادل interdependence) المتزايد الذي أسفرت عنه التكنولوجيا الجديدة. ولكن الطبقة العاملة التي نالت حظا أوفر من التعليم ترغب في المزيد من الحرية الفردية وفي مجال أرحب للعمل داخل البيئة المهنية وخارجها ولذلك يبدو لنا أن المجتمع التقني يحمل في طياته جرثومة فنائه لا بسبب الصراع الطبقي، بل بسبب التناقض بين النظام الذي تتطلبه التكنولوجيا وبين الحاجة الى الاستقلال الفردي الذي تتطلبه القوى العاملة تلك القوى التي ساعد المجتمع نفسه على ايجادها» ا هـ.

يضاف الى ذلك أن الاستقلال الذاتي ليس ضرورة شخصية للمهنيين فحسب، بل هو أيضا شرط جوهري لكفاية القوة العاملة الماهرة.

وهذا التناقض بين الطرفين لابد أن يؤدى إن عاجلاً وإن آجلاً الى اشعال نار الصراع بشكل سافر بين الفئات التي تحافظ على نظام المجتمعات الصناعية والفئات التي تحافظ على آداب المهنة ومقتضياتها. و يعتقد جولدنر (١٩٧٩) أن الطبقة القديمة مالكة النفوذ آخذة في الزوال، في الدول الغربية، في حين أن الموظفين الحزبيين والبيروقراطيين يشكلون عقبة خطيرة في مواجهة الطبقة الجديدة في بلاد أوربا الشرقية. والواقع أن السلطة تنتقل الآن من الذين يستمدون دخولهم من الاستثمارات المالية الى الذين يملكون رأس المال البشري أي الطبقة المتعلمة. ان الطبقة الجديدة كما يقول جولدنر هي «طبقة عالمية» تتألف من المثقفين الإنسانيين والمثقفين التكنولوجيين.

والتمهين هو احدى الايديولوجيات العامة عند الطبقة الجديدة وهو نوع من الوعى الجماعى. وليس التمهين هو مصدر شرعية هذه الطبقة فحسب بل هو أيضا يقلل من سلطة الطبقة القديمة.

و يقول جولدنر (١٩٧٩، ص ٢٠) أن ظهور هذه الطبقة هو عامل حاسم بالنسبة للديمقراطية الصناعية. ذلك أن الطبقة الجديدة ـ كالطبقة العاملة ـ تكسب رزقها بعملها وهى اذ تصبو الى انتاج أشياء وخدمات قيمة تهتم ببسط سلطانها على بيئة عملها. ولذلك فإن الطبقة الجديدة هى مناط الامل فى تحقيق «الادارة الذاتية (Self-managesuent) للطبقة العاملة فى المستقبل.

العلاقات بين الديمقراطية الاقتصادية والصناعية

يجرى الآن إعادة النظر فى الاشكال التقليدية للملكية، لا بوصفها بديلاً ايديولوجيا من الرأسمالية أو الاشتراكية، بل بوصفها منظما وظيفيا على المستوى الصغير للحياة العملية اليومية (ابراهامسن، وبرستروم، ١٩٨٠). ولكن الاشكال الحالية لا تناقش بالطريقة الايديولوجية القديمة، نظراً لان كلا من الملكية الخاصة والملكية العامة (ملكية الدولة) تمثل عائقا خطيراً فى سبيل التعاون الوثيق والمشاركة الكبيرة من جانب العاملين فى نظم الإنتاج المتكاملة. ذلك أن كلا من الملكية الخاصة والملكية العامة تمتاز بأنها غير شخصية، وجامدة، الى حد لا يتلاءم مع مقتضيات الحياة العملية المعاصرة.

و يتطلب الانتقال من المجتمع الصناعى التقليدى الى مجتمع المعلومات نظاما اقتصاديا جديداً، وملكية جديدة، وأسواقا جديدة، وتدفقا للمعلومات جديداً الخ. ثم إن طبيعة المعلومات ذاتها تتطلب نظاما اجتماعيا جديداً للاسباب الاتية:

(١) سرعة نمو المعلومات.
(٢) عدم وجود حد لنمو المعلومات من حيث المبدأ.
(٣) امكان حلول المعلومات ـ الى حد كبير ـ محل رأس المال المادى والنقدى.
(٤) إمكانها توفير الطاقة.

وأخيراً قبول المعلومات لمبدأ المشاركة. ولذلك ينطوى احتكار المعلومات على خطر كبير، ان لم يكن هذا الاحتكار أمراً مستحيلا (كليفلاند، ١٩٨٢). ذلك أن احتكار المعلومات يعوق عمليات الإنتاج الرئيسية: الجمع ـ بصفة مستمرة ـ بين الحقائق والخبرة، والجمع بين الخبرة، والتكنولوجيا العلمية، والجمع بين هذه الاخيرة والعلوم المختلفة فى

كل متكامل. ولذلك فان جماعية العمل المتزايدة تضطر المجتمعات المعاصرة الى ايجاد أشكال بديلة للملكية أكثر تعاونا من الملكية الفردية وأقل تسلطا من الملكية العامة. وفى هذا المجال لابد من استحداث أفكار اجتماعية جديدة لتحقيق الديمقراطية الصناعية.

وخير تعبير عن الحاجة الى أشكال أكثر شمولاً للملكية هو الحركات التعاونية التى يتجلى فيها أعظم الاشكال الاشتراكية للملكية. ومن المعروف أن الجمعيات التعاونية أصبحت لا تميل الى الاخذ بنظام الاسهم، بل تضع نظما جديدة للمشاركة فى الارباح تقوم فيها دخول العاملين على أساس مساهمتهم فى العمل لا على أساس عدد الاسهم التى يملكونها (جنسين، ١٩٨١). وفيما يتعلق باتخاذ القرارات فان معظم الاسهم التعاونية الجديدة لم تعد هى معيار المشاركة فى اتخاذ القرار أى أنها ليست «أسهم تصويت» (لونج، ١٩٨٣)، بل أن اشتراكية الاسهم تذهب الى أبعد من ذلك حيث إن العمال لا يستطيعون عادة شراء أسهم أكثر مما يشتريه غيرهم من أعضاء الجمعية التعاونية، كما لا يستطيعون بيعها قبل أن يخرجوا من الجمعية، ولا أن يبيعوها لمن ليسوا أعضاء فيها.

و يبدو أن بعض الهيئات الكبيرة مثل الشركات والصناعات والحكومات أشد جموداً من أن تجرب الحركات التعاونية الجديدة بيد أن هذه الهيئات الكبيرة تستطيع أن تتعلم من التعاونيات الصغيرة كيف تعيش فى أوقات الازمات التى يقل فيها التمويل وذلك بحشد الموارد الانسانية الخفية عن طريق مشروعات التمليك المخططة جيداً، والمرونة بالحوافز.

ولما كانت الدولة ورأس المال الخاص لا يشجعان التعاونيات، فإن هذه تعوزها الفرصة لان تصبح أكثر من مجرد اقتصاد بديل يعيش على هامش الاقتصاد القومى السائد. وحتى لو حظيت هذه التعاونيات بتشجيع الاحزاب الاشتراكية بالديمقراطية ونقابات العمال كما هو الحال فى المملكة المتحدة، فإن ذلك لن يشمل سوى ٥٪ من الاقتصاد القومى.

أما الاتجاهات فى الولايات المتحدة فانها تبشر بالخير الكثير. يقول روثشايلد-ويت (١٩٨٣):

«لما كانت الحوافز الضريبية لمشروع» «تمليك السندات للعاملين» قد اكتسبت

قوة القانون فى أواسط السبعينيات، فقد ازدهر هذا النوع من التنظيم فى الولايات المتحدة حيث يوجد اليوم ما يقدر بنحو ٠٠٠ر٥ شركة يملكها العاملون الى حد ما، وتضم ما يقدر بنحو ٣٠ الى ٤٠ مليون عامل» ١ هـ.

وبناء على ذلك يمكننا أن نتوقع ألا تصبح الحركة التعاونية حركة هامشية فى الاقتصاد القومى. ذلك أن نمو التعاونيات يساير الامانى التى تختلج فى أفئدة المواطنين فى الولايات المتحدة. و يؤخذ من مسح اجتماعى أجراه هارت فى ١٩٧٥ أن ٨٪ فقط من الذين أجابوا على أسئلة الاستفتاء يفضلون العمل فى الجهاز الحكومى، ٢٠٪ فى المشروعات الخاصة، والأغلبية العظمى وقدرها ٦٦٪ فى المشروعات المملوكة للعمال. لقد حان وقت التغيير وان كانت الاوضاع القائمة تتسم بالجمود والقصور الذاتى.

وتكمن الامكانيات المالية الكبيرة لتحقيق الديمقراطية الاقتصادية فى صناديق المعاشات التى يبلغ رأسمالها فى الولايات المتحدة ٠٠٠ر١ بليون دولار، وفى المملكة المتحدة ٨٠ بليون جنيه استرلينى (شولر، ١٩٨٣). ولم يتمتع المدعون الاسميون حتى اليوم بأى اشراف على هذه الاموال أو بأى نفوذ على سياسة الاستثمار مما قد يشجع برامج العمالة أو أى انواع اخرى من الخيارات الاستثمارية البديلة. وتمثل هذه الاموال فى البلاد الغربية رسمالاً ضخما لم يعد الان فى حوزة الرأسماليين. وبدون مشاركة العاملين فى قرارات الاستثمار، وبدون سياسة استثمارية بناءة، وبدون إشراف فعال على ادارة هذه الاموال لن تتاح فرصة كبيرة للاستفادة من هذه الاموال فى خدمة المجتمع مما يعزز الديمقراطية الاقتصادية. ولاشك أن بعض علماء الاجتماع قد أصابوا المحز حين قالوا إن صناديق المعاشات قد تخلق نظاما اجتماعيا جديدا. وهو احتمال لا يمكن أن يتحقق بدون مشاركة قوية وإشراف فعال من جانب المساهمين فيها. ولما كان هؤلاء يمثلون قاعدة عريضة جدا، ففى وسعهم تدعيم الديمقراطية الاقتصادية بالاشراف على ادارة الصناديق الضخمة.

أن ظاهرة هذا المال «المجهول الصاحب» يمكن ملاحظتها أيضا فى التعاونيات التى يشرف عليها المديرون وخدمهم وان كانت مملوكة للعاملين. و يرى لونج (١٩٨٣ ص ١١) أن نتائج هذه الظاهرة تكون فى الغالب سلبية أكثر منها محايدة متعادلة) وقال:

«ان حيازة العاملين للملكية لن تؤدى بطريقة تلقائية الى زيادة مشاركتهم فى صنع القرار. يضاف الى ذلك أنه اتضح فى الحالات التى لم يتحقق فيها أمل العاملين فى زيادة المشاركة أن ملكية العاملين يمكن أن تؤدى بالفعل الى تدهور انتاجية الاعمال الرئيسية» ١ هـ.

وقد اثبتت بحوث لونج (١٩٧٨) التجريبية أن كلا من ملكية الاسهم والمشاركة فى صنع القرار لها أثر كبير فى انتاجية العمل. ومما يؤيد ذلك أن لونج درس الحالة فى ثلاث شركات فوجد (١٩٨٠) أن أعظمها نجاحا هى الشركة التى يتحقق فيها أعلى مستوى من المشاركة فى صنع القرار، واكبر قدر من ملكية العاملين.

وذكر هامر، وسترن (١٩٨٠) مثل هذه النتائج أيضا اذ قالا أن ملكية العاملين كان لها أثر ضئيل على كفاية التشغيل اليومى فى الشركة التى لم يتم فيها اعادة تخطيط الاعمال وآلت الملكية الى العاملين، وشارك العمال فى صنع القرار، تحسنت انتاجية العمل بشكل واضح. ولذلك تبلغ المنافسة فى التعاونيات أشدها فى القطاعات الكثيفة العمالة حيث تصبح الحوافز من أهم عوامل النجاح (رَبيل، ١٩٨٣). ولا يقتصر ذلك على القطاعات التقليدية بل يشمل أيضا بعض الفروع الكثيفة المعلومات مثل برامج الكمبيوتر والاتصالات البعيدة، والإدارة، والبيع بالتجزئة، والإعلان، الخ.

وخلاصة هذه النتائج أن الديمقراطية الاقتصادية المبنية على أى نوع من أنواع الملكية العمالية تمهد السبيل أمام الديمقراطية الصناعية. بيد أنه لا توجد علاقة سببية بين الاثنتين: بمعنى أنه إذا لم تحرز الديمقراطية الصناعية تقدما، تدهورت الديمقراطية الاقتصادية ان عاجلاً وأن آجلاً.

وهذه النتائج الخاصة بالتعاونيات تصدق أيضا على دول أوربا الشرقية حيث تتنافى ملكية الدولة مع الديمقراطية الصناعية. وبيان ذلك أن الاتجاهات الجديدة-وبخاصة القانون السوفيتى الجديد الذى يمنح العمال دوراً أكبر فى الإدارة المشتركة لمشروعاتهم-تدل على أن هذه البلاد سوف تحاول أيضا فى المستقبل القريب توثيق العلاقة بين الديمقراطية الصناعية والاقتصادية.

وهذا يعنى بوجه عام أنه يجب عدم البحث فى التقسيم الفنى للعمل بمعزل عن الملكية الفردية، فكلاهما يشكل عقبة خطيرة فى سبيل الديمقراطية الصناعية أى فى سبيل خلق سلطة بولياركية (قائمة على تعدد الاشخاص) فى المنظمات العمالية.

وليست الرأسمالية وحدهـا هي التي تشكل عقبة كبيرة في تنمية الديمقراطية الصناعية ولكن الصناعة الآلية تشكل هذه العقبة أيضا . وسوف تحتاج النظم الاجتماعية الجديدة ، التي يمكن أن تسمى المجتمع بعد الصناعي والمجتمع بعد الرأسمالي ، والمجتمع بعد الاشتراكي ، الى تقسيم جديد للعمل ، ونظام اشتراكي للملكية بشرط أن يكون هذان أكثر شمولاً بحيث يوثقان الصلة بين العمل وثمراته ، و بين العمل والملكية ، و يتيحان حوافز كبيرة ، ومزيداً من المسئولية . وسوف يتطلب الامر مشروعات جديدة تفتح هذه المجالات وتحول في الوقت نفسه دون سيطرة الانسان على أخيه الانسان واستغلاله له .

ومن المؤكد أنه لا توجد طريقة مثلى واحدة لتحقيق هذه الاهداف . ولذلك يجب وضع عدد كبير من المشروعات الجديدة للملكية في المستقبل القريب للوفاء بالاحتياجات الطارئة ، ولتجنب المواجهة الايديولوجية بين الانماط التقليدية للملكية . واليك المعايير التي تثبت صلاحية مشروعات الملكية الجديدة الا وهي اختبار هذه المشروعات بطريقة استدلالية لا استنتاجية ، بطريقة عملية لا نظرية ، بطريقة تجريبية لا إيديولوجية .

البطالة والعمل الذاتي

كلنا يشهد الآن تحول دول الرفاهية الى دول البطالة (ستفيلد ، ١٩٨١) . بيد أن هذه الدول تختلف في السياسات التي تنتهجها : فالدول الاشتراكية اليسارية والدول الاشتراكية الديمقراطية تعطى الاولوية لحل مشكلة «البطالة» في حين أن الدول اليمينية تعطى الاولوية لحل مشكلة «التضخم» . ولهذا الاختلاف أثره الهام في الديمقراطية الصناعية بلاشك . يقول جاراتي (١٩٧٨) :

«البطالة تحطم بعض الافراد في حين تتجاوز غيرهم ممن فقدوا مهارتهم أو قدرتهم على العمل . والبطالة تعمل على تجميع ، الخسائر بدلاً من توزيعها ، أما التضخم فإنه يهاجم ضحاياه بالتدريج و يقلل من قيمة النقود في أيدي الناس على حد سواء» ١ هـ .

والتضخم يصيب الناس على قدم المساواة ، أما البطالة فتميز بينهم : هذا يشبع روح التضامن بين العمال و يقوى شوكة نقابات العمال ، وهذه تضعف من قوة النقابات وتزيد من اتساع الفجوة بين العاطلين والعاملين . هذا يقلل من التفاوت

الطبقى بين العمال ذوى الياقات الزرقاء، وهذه تزيد من هذا التفاوت.

ويخشى زعماء نقابات العمال عواقب البطالة، لكنهم فى الوقت نفسه يحاولون تجاهلها. ومن عادتهم الدعوة الى الاضراب من أجل زيادة الاجور بضعة مليمات فى الساعة، ولكنهم قلما يحاولون منع اجراء أى تخفيض فى عدد القوة العاملة. ومن عادتهم أيضا أنهم يعارضون فكرة مساهمة العمال بعملهم (فى التعاونيات الخ)، فقد رُفضت هذه الفكرة فى الولايات المتحدة ابان الازمة الاقتصادية العالمية أى فى الوقت الذى شحّت فيه المساعدات العامة المقدمة للعاطلين. ومن المحقق أن النقابات لن تقبل هذه الفكرة بعد أن أصبحت هذه المساعدات أكثر سخاءً.

و يسير أرباب العمل على نفس النهج الذى تسير عليه النقابات، فتراهم يتحاشون تخفيض الاجور، لما يعنيه ذلك من فسخ العقود المبرمة بينهم و بين العمال وما يؤدى اليه من صراع مع زعماء النقابات، كما أنهم يتحاشون تخفيض ساعات العمل لما يثيره ذلك من اضطرابات وقلاقل بين أعضاء النقابات. و يرى أرباب العمل أن التوقف عن العمل هو الحل الامثل، لان ذلك يمكنهم من تفادى الصراع مع العمال واختيار من يريدون اختياره منهم. و بابعاد العمال عن المصنع يتسنى لهم تفادى المشكلات الداخلية وتحويلها الى مشكلات خارجية. و يرى أرباب العمل أن البطالة أمر مرغوب فيه، لانها تؤدى الى اعادة توزيع السلطة داخل الشركات وخارجها. ففى داخلها يزداد اعتماد العامل على رب العمل بسبب ندرة العمالة، وعندما تصبح العمالة نادرة، تزداد قيمتها الاستراتيجية بشكل هائل. وفى مثل هذه الظروف يستطيع أرباب العمل رفع معايير العمالة وشروط توظيف العامل فيطلبون المزيد من المؤهلات التعليمية، والشخصية بل والسياسية (شولر، ١٩٨١).

والخطوة التالية هى زيادة تأمين العمل وحماية العامل. و بهذا تتسع الفجوة بين العاملين والعاطلين، اذ كلما ازدادت حماية العمل ساءت فرص العاطلين. ولعل زيادة الشبان المهرة باستمرار بين العاطلين هى أهم النتائج المترتبة على سياسات ارباب العمل وأدعاها الى التناقض. بيد أن أرباب العمل يفضلون هنا المنطق الاجتماعى على المنطق الاقتصادى: ذلك أنهم يفضلون تنمية سوق العمل الداخلية لكى يزيدوا من اعتماد عمالهم عليهم الى حد يجعلهم يحرصون على العمل و يؤدونه على أكمل وجه مما يزيد من العائد الاقتصادى.

وتتوقف حالة سوق العمل الداخلية على انقسام سوق العمل الخارجية الى قطاع أوّلي وقطاع ثانوى، وهو أظهر ما يكون فى اليابان ففى القطاع الاولى يكثر المهرة فى الذكور وهم يتمتعون بعلاقات صناعية ممتازة تقوم على احترام نظام الاقدمية، والعمل مدى الحياة، والتعليم المنتظم ونقابات الشركات (هلورت، ١٩٧٩). و يتمتع أكثر من ثلث العمال بهذه الضمانات اما من عداهم فيقومون بأعمال غير ثابتة غير مضمونة تجمع بين مشقة العمل وانخفاض الاجر والنسبة بين متوسط الاجر فى القطاعين الاولى والثانوى هى ٥ : ٣ فى حين أن نسبة الذكور الى الاناث هى ٢ : ١ تقريبا .

و يلعب نظام العلاقات الصناعية هنا دوراً هاما فى الوقت الحاضر الذى يتم فيه اعادة بناء الصناعة اليابانية . ذلك أن استخدام الالكترونات الدقيقة، والأتمتة، لا يؤدى الى بطالة العمال ولا يثير مقاومتهم، بل-على العكس- يبدو أن العلاقات الصناعية اليابانية قد تعززت خلال عملية اعادة البناء الصناعى (ايشى كاوا، ١٩٨٣). ولكن هذا النموذج اليابانى لا يخلو من المشكلات الاجتماعية. ذلك أن عدم ضمان العمل ينتقل من الشركات الى سوق العمل القومية، بل يتجاوزه الى البلاد المتخلفة (كامى بياشى، ١٩٨٢).

ولاشك أن انتقال المشكلات الاجتماعية على هذا النحو لا يمثل أفضل الحلول بالنسبة للديمقراطية الصناعية. فما هو البديل؟ هل هو التخطيط الحكومى كما هو الحال فى بلدان أوربا الشرقية أم هو اتباع سياسة نشيطة فى العمالة كما هو الحال فى السويد وبعض الدول الإسكندينافية الاخرى؟ لاشك أن النموذج الاسكندينافى فى العمالة النشيطة هو أمثل طريقة لتنظيم سوق العمل اذا قورن بالنماذج المماثلة فى الدول الغربية، وإن شابه نوع من البيروقراطية (=التعقيدات المكتبية) فى تنشيط العمالة. يضاف الى ذلك أن هذا النموذج كثير التكلفة فضلاً عن أنه يؤدى الى إسناد أعمال غير مناسبة الى العاملين (درامبو، ١٩٨٢).

وفضلاً عن ذلك كله، لا يوجد نظام من نظم العمالة يمكن أن يحول دون ازدياد البطالة باستمرار فى أوربا الغربية. وقد ثبت حتى الآن نجاح وسيلتين فقط لحل مشكلة البطالة:

أولاهما: النظام الشمولى من النوع النازى- الفاشستى.

ثانيهما: الحرب. وإذا رفضنا هذين الحلين فلا نجد وسيلة لحل مشكلة البطالة فى

النظم المتبعة حاليا. ومثل ذلك يصدق على الولايات المتحدة كما يقول يانكيلوفنش (١٩٧٨ ص ١٧).

«لا سبيل لخلق ٢٠ مليون فرصة عمل من خلال المشروعات الصناعية أو التجارية - وهو النظام المتبع عادة، سواء أكان نظاما محافظا أم كيراليا (=حرا)» ١ هـ

وفى وسعنا أن نضيف الى ذلك أنه لا سبيل لخلق ١٠٠٠ر١ مليون فرصة عمل جديدة فى البلاد النامية خلال العشرين سنة القادمة اذا اتبعنا الطرق التقليدية.

الواقع أن الغاء سوق العمل واتباع اقتصاد مخطط طبقا لمنهج مرسوم هو الطريق الوحيد المعروف حتى الآن لحل مشكلة البطالة. بل إن إلغاء سوق العمل لا يحل مشكلة البطالة وانما يحولها الى «بطالة مقنعة» أو كما يسميها زيمان (١٩٨٠) «بطالة العاملين» (أى عاملين بلا عمل من باب «انما نطعمكم لوجه الله»). ومن عيوب الغاء سوق العمل أيضا أنه يزيد من اعتماد كل العاملين على البيروقراطية الحكومية ويخلق طائفة من السكان لا حول لها ولا قوة، ولا نستطيع أن تحقق ديمقراطية صناعية فعّالة فى مؤسسات العمل.

ولما كانت البيروقراطية وتنظيم العمالة عن طريق الدولة أمراً لا يمكن قبوله، ولما كانت العودة الى الاقتصاد اللبرالى مستحيلة، وجب البحث عن بدائل جديدة يمكن أن تتلاءم مع اعادة بناء الاقتصاد العالمى على نحو شامل، وأن تفى بمطالب الديمقراطية الصناعية (روس ١٩٨٢). وهذه البدائل الجديدة لتنظيم العمالة ليست أموراً خيالية جديدة، بل هى مشروعات واقعية نشأت تلقائيا فى كثير من الدول الصناعية المتقدمة. وقد وصفها كل من هينز، وأولك (١٩٨٢)، وودهاوس (١٩٨٢)، وربرتسون (١٩٨٣)، وكورنفورث (١٩٨٣) وغيرهم. ويمكن أن تسمى «مشروعات العمل الذاتى» - سواء أكان هذا العمل فرديا أم جماعيا، وهذه المشروعات قوامها أن تكون أماكن العمل وساعات العمل مرنة للغاية، كأن يؤدى العمل فى المنزل أو بجواره سواء فى الجمعيات التعاونية أو المصانع التقليدية، وأن يعمل العامل بعض الوقت أو كله أى بصفة مؤقتة أو مستديمة أو يجمع بين الامرين معا.

وتحتاج مثل هذه الافكار الجديدة الى «شبكة اجتماعية» يقول هينز وأولك: «إن نموذج الشبكة هو مفتاح مشروعات العمل الذاتى». أنه بديل من استراتيجية القهر، واستراتيجية الدولة. ويحدثنا كورنفورث (١٩٨٣) عن شبكة تكونت حديثا فى المملكة المتحدة من أربعين جهازاً من أجهزة التنمية التعاونية المحلية التى تستخدم عدداً صغيراً

من الموظفين الفنيين يتراوح عددهم عادة بين اثنين وأربعة. وهذه الاجهزة تشجع وتدعم جمعيات تعاونية جديدة وتقدم لها معونة رخيصة من النواحي المالية، والادارية، والفنية، والتنظيمية، والتعليمية، والتدريبية. ويمكن أن تكون مثل هذه الشبكات بديلاً من الاجهزة الحكومية البيروقراطية المختصة بتوزيع القوى العاملة. وهي تحتاج بلاشك الى دعم من المنظمات والهيئات العديدة المنظمة قانونا مثل نقابات العمال والمجتمعات المحلية، والبنوك التعاونية، والنقابات المهنية. ويمكن أن يكون دعم النقابات المهنية حاسما لسببين: أولهما أن هذه النقابات يمكن أن تحول دون البيروقراطية وسيطرة الحكومة على هذه الشبكات الجديدة وثانيهما أنها يمكن أن تكون أداة فعالة في مكافحة البطالة (التي سوف تزداد في المستقبل القريب).

وإذا استطاعت هذه الشركات أن ترسي قاعدة اجتماعية جديدة فإنها سوف تشجع العمل الذاتي. ومن ناحية أخرى فإن الاشكال التقليدية للمؤسسات العمالية التي كانت لب المجتمع الصناعي - أي المصانع - سوف تختفي بالتدريج عن طريق هذه الشبكات. فبدلا من المصانع التقليدية سوف تظهر وحداتُ عمل أكثر انفتاحا، وأصغر حجما، وأكثر مرونة، وأوسع مشاركة. إنها سوف تتفق مع وجود قوى عاملة عالية المهارة وكما تتفق مع التكنولوجيات الجديدة. وهذا ربما يخلق عالم ما بعد الصناعة مع نوع جديد من الاقتصاد الشعبي يختلف عن النظم الرأسمالية والاشتراكية القائمة حاليا.

النقابية (١) الجديدة Neocorporatism

يمكننا أن نلحظ في كل البلاد خلال العقود الماضية حدوث تدهور مطرد في النظم السياسية الليبرالية التقليدية التي تقوم على الديمقراطية البرلمانية، ومعارضة الاحزاب السياسية، والتوصل الى الاتفاق الجماعي في الرأي عن طريق المناقشات السياسية (لوي، ١٩٦٩). وبدلاً من هذه النظم ظهر ما يسمى بالنقابية الجديدة التي تقوم على المساومة (=المفاوضة) بين أجهزة الحكومة، واتحادات أرباب الأعمال، ونقابات العمال. وتشبه هذه النقابيةُ الجديدةُ النقابية الشمولية (الفاشستية) السابقة من حيث التوصل الى الاتفاق الجماعي في الرأي، ولكنها تختلف عنها من حيث المساومة، وحل الصراع بين الاطراف الرئيسية الثلاثة (الحكومة + أرباب العمل - العمال). ويتوقف مستقبل الديمقراطية الصناعية الى حد كبير على توازن القوى بين هذه الاطراف الثلاثة، وإذا سيطرت نقابات العمال على الموقف، أمكننا أن نتوقع تحولاً

عن السياسة العسكرية أو الاقتصادية الى سياسة تنمية الموارد البشرية (هاربيسون، ١٩٧٣). وهذا من شأنه أن يجعل الهدف الاسمى هو تنمية هذه الموارد واستخدامها على الوجه الاكمل. وحينئذ لا تقاس التنمية الاجتماعية بمقياس إجمالى الناتج القومى، وحصص التصدير الخ بل تقاس بنمو التعليم، وزيادة العمالة، وتحسين ظروف العمل والمعيشة والصحة العامة، والحد من نمو السكان بشكل معقول. وبالنسبة لسياسة تنمية الموارد البشرية فان الديمقراطية الصناعية ذاتها تصبح احدى المؤشرات الاساسية لنوعية حياة الطبقة العاملة وبالتالى تصبح مؤشرا أساسيا للتنمية الاجتماعية.

بيد أن الاتجاهات الحديثة ليست مواتية للديمقراطية الصناعية ذلك أن نقابات العمال تفقد سلطتها باستمرار لما سلف ذكره من الاسباب. واذا ظلت هذه النقابات عاجزة عن التكيف مع الظروف الجديدة، كما هو حالها الآن، ولم تؤيدها التيارات الاجتماعية مثل الحركة النسائية للسلام وحركة الحفاظ على البيئة وحركة المستهلكين والحركة الاقليمية الخ فمن المحتمل أن تصبح الحكومة هى الشريك المسيطر فى النظم النقابية الثلاثة الجديدة. وفى هذه الحالة يحتمل أيضا أن تظهر دولة سياسية تكنوقراطية (كراوس، ١٩٧١).

ولاجدال أن سيطرة الدولة بصورة متزايدة على اجمالى رءوس الاموال-تلك السيطرة التى امتدت الى النصف فى معظم الدول الصناعية المتقدمة-هى سبب آخر لقيام الدولة بدور حاسم فى المستقبل القريب. وبدون دولة قوية يتعذر السيطرة على «الركود الاقتصادى» والتوسط بين الجماعات المتصارعة فى المجتمع. ويتوقع هيلبرونر (١٩٧٤) ما هو أكثر من ذلك الا وهو اتباع سياسة التقشف وشد الحزام على البطون بغية اعادة توزيع الثروة فى البلاد التى وصل فيها النمو الى درجة الصفر. وفى مثل هذه الظروف يصعب أن نتصور قيام الديمقراطية الصناعية، وتنفيذ سياسة العمل الذاتى البديلة، ولن يظهر هذان الامران إلا بعد الازمات الكبيرة، أو انهيار النظم النقابية الجديدة.

استراتيجية المستوى الصغير

فى رأى المؤلف أنه قلما يوجد فى الوقت الحاضر من البلدان ما يمكن فيه تنفيذ (دص) بالتشريعات القانونية على المستوى الكبير، أو بنوع من المساومة على المستوى المتوسط. ولكن هناك فرص أفضل من هذا بكثير لتنفيذ (دص) على المستوى الصغير

من العمل اليومى. ذلك أن القصور الذاتى الذى تتسم به المستويات الكبيرة قل أن يوجد فى المستوى الصغير فى حين أن التكنولوجيات الجديدة والتمهين الكثير هما أقوى عوامل التحول الى (دص).

بيد أن استراتيجية المستوى الصغير يجب أن يُراعى فيها ـ فى هذه الاوقات غير المواتية ـ اختيار البيئة الاجتماعية المناسبة التى تتوافر فيها إمكانات التحول الى ديمقراطية مراكز العمل (المصنع، المتجر، المشغل، المزرعة الخ). واذا نفذت ديمقراطية مراكز العمل (صبغ مراكز العمل بالصبغة الديمقراطية) فى بيئة غير مناسبة كانت النتائج منافية تماما للنتائج المطلوبة.

يقول لافيوتى (١٩٨٣) إن أصلح قاعدة لتحقيق مبادىء الديمقراطية فى مراكز العمل توجد فى القطاع العام لاشتماله على المزايا الآتية:

أ التعليم العالى الذى تمتاز به القوى العاملة.
ب انخفاض مستوى التصنيع أى انخفاض مستوى تايلورية العمل.
جـ التكنولوجيا فى هذا القطاع أكثر مرونة.
د سالخدمات فيه ليست سوقية، بل موجهة لخدمة العملاء.
هـ الملكية العامة.

وربما كان من المزايا الاخرى إحداث تغييرات تجريبية فى القطاع العام اسهل منه فى القطاع الخاص.

و يعنى أيضا تنفيذ ديمقراطية مراكز العمل تفضيل ما يسمى «النقابية الجديدة» على الصراع السياسى المبنى على المواجهة، وكذلك تفضيل المساومة، وحل الصراع بين العمال وأرباب الاعمال. ويجب أن تبدأ استراتيجية المستوى الصغير بديمقراطية القرارات ذات المدى القصير والمتصلة بالعمل والداخلة فى اختصاص كل عامل. وتقوم هذه الاستراتيجية على أساس عدم اشتراك أحد فى سلطة غيره وتمتع الذين يعملون بسلطة التنظيم الذاتى للعمليات التى يشتمل عليها عملهم (بيوسيك، ١٩٨٣).

وهذه الاستراتيجية الصغيرة لا يمكن أن تنجح بالطبع إلا اذا توافرت العناصر الضرورية الاتية على الاقل (برنشتاين، ١٩٨٠)

أ المشاركة المباشرة والنيابية فى صنع القرار
ب اطلاع جميع العاملين فى فترات قصيرة على النتائج الاقتصادية.

حـ المشاركة الكاملة بين الادارة والعمال فى المعلومات والخبرة.
د ضمان حقوق الافراد بما فى ذلك الحقوق السياسية.
هـ تحكيم هيئة مستقلة فى المنازعات.
و ارساء مجموعة من القيم والاتجاهات.

هذه العناصر الضرورية التى تمثل الحد الادنى المطلوب هى التى اقترحها مُولدَرْ (١٩٧١) بالإضافة الى العناصر الاربعة الآتية:
أ وجوب حفز المشاركين على المشاركة.
ب عدم وجود فرق كبير فى المعلومات بين المشاركين.
حـ وجوب حماية المحرومين من الامتيازات حماية خاصة.
د وجوب تركيز المشاركة حول مركز العمل والمهنة.

ذلك أنه كلما ازدادت القوة العاملة تمهيناً ازداد المجال اتساعا لتنفيذ ديمقراطية مراكز العمل حيث إن الطبقة الجديدة من المثقفين - كما قال جولدنر- تسعى لان تدّير بنفسها العمليات التى يشتمل عليها عملها.

ومثل ذلك يمكن أن يقال عن التكنولوجيات الجديدة، فكلما ازداد استخدامها، ازدادت مؤسسات العمل مشابهة لقطاع الخدمات الحالى. هذه اذن هى الظروف التى قال لافرتى إنها تؤدى الى تنفيذ ديمقراطية مراكز العمل على الوجه الأكمل.

وهذه الاتجاهات العامة ذات المستوى الصغير مستقلة تماما عن السياسة الحالية للمستويات الكبيرة. والامل كبير فى أنها سوف تكفى لتحقيق الديمقراطية الصناعية بصورة مستمرة وتدريجية على مستوى الحياة العملية اليومية، ولو عاقتها الاتجاهات المضادة على المستوى المتوسط والكبير فى المجتمع.

المشاركة فى المجتمع الهندى

بقلم: الدكتور ك. ك. شوذورى
عضو عامل بهيئة الادارة والعلاقات الصناعية فى المعهد الهندى للادارة.

ترجمة: احمد رضا محمد رضا
ليسانس فى الحقوق من جامعة بارنس ودبلوم فى القانون من جامعة القاهرة مدير ادارة التحقيقات والشئون القانونية بوزارة التربية والتعليم سابقا.

المشاركة فى المجتمع الهندى

مقدمة

أصبحت كلمة «مشاركة» من أكثر الكلمات شيوعا فى لغة السياسة، وصار لها حظوة لدى المصلحين المجددين الذين يعملون على تغيير المجتمع، وكذلك لدى الذين يدافعون عن النظم القائمة. وفكرة المشاركة ضرورة للديموقراطية، ازدهرت مع ظهور الافكار السياسية التحررية. وكانت الثورة الفرنسية رائدة الديموقراطية العصرية ومثلها الاعلى، وكان روسو بمثاليته يحلم بالمشاركة الشعبية، وبديموقراطية كاملة. وبعد ذلك وجدت فكرة الديموقراطية، من جون ستيورات ل الى الزوجين «وب»، ومن الاشتراكية المبكرة الى اشتراكية العصر الحاضر وشيوعها تأييدا كبيرا فى مجالات مختلفة، وبخاصة فى بيئات اجتماعية موجودة.

والسياسة لابد لها من جمهور، و يتطلب فتح المجال لإسهام الجمهور فى صنع القرار إضفاء الطابع السياسى على هذا المجال. وقد تعتبر الدعوة الى الديموقراطية الصناعية، والمساحة العمالية* من قبل إضفاء الطابع السياسى على ما كان قبلا عملا سياسيا (اذا كانت السياسة من الشئون العامة). وكثيرا ما يكون لحالة العمل عند أى شخص- تأثير أكبر من أى وضع آخر فى الحياة الاجتماعية لهذه الاسباب كانت الصناعة أكثر تعرضا لعملية التطوير السياسى.

وفى الهند، حتى قبل استغلالها، كان كل الزعماء الوطنيين يحبذون فكرة الديموقراطية وفضائلها، وأيد زعماء مثل المهاتما غاندى، و بانديت نهرو الاسلوب الديموقراطى لتحقيق أهداف البناء القومى، والتطور الاقتصادى تأييدا مطلقا قال نهرو ذات مرة: «أنا اشتراكى، مقتنع باشتراكيتى، ومؤمن بالديموقراطية، وأؤيد فى الوقت نفسه، بصدق وإخلاص الأسلوب السلمى، وقد ماثل غاندى الديموقراطية بالسواراج Swaraj (أى حكم الجماهير الذاتى، بالسنسكريتيه) الذى يقوم على عدم استعمال العنف، و بتدعيم بعدم استعماله. «فى الديموقراطية التى أتصورها، وهى ديموقراطية تقوم على مبدأ اللاعنف، يتمتع الكافة بالحرية، والفرد فيها سيد نفسه» (٢) وعندما حصلت الهند على الاستقلال فى عام ١٩٤٧، أصبح المجال مهيأ لترجمة آراء هؤلاء الزعماء الى الممارسة العملية.

ذكرت السيدة أنديرا غاندى فى كلمتها الافتتاحية للخطة الخمسية السادسة، ١٩٨٠-١٩٨٥ أن: «التقدم فى بلد فى حجم الهند وما فيها من تنوعات يعتمد على مشاركة قطاعات الشعب كلها مشاركة كاملة فعالة، ولا يتيسر هذا الا فى النظام الديموقراطى وحده. وحتى يكون للديموقراطية معنى فى ظروفنا الحاضرة، لابد أن تساندها الاشتراكية التى توفر العدالة الاقتصادية، والطابع الدنيوى الذى يوفر المشاركة الاجتماعية. هذا هو إطار خطتنا» (٣).

منذ الاستقلال، صارت المشاركة ينظر إليها من وجهة تحويل مجتمع يسوده توزيع الدخل والثروة توزيعا متفاوتا. الى مجتمع عصرى تسوده المساواة وفى ديسمبر عام ١٩٥٤ صرح البرلمان بأن الهدف العريض للسياسة الاقتصادية يجب أن يكون «تحقيق النمط الاشتراكى للمجتمع حيث المعايير الاساسية لوضع برنامج للتقدم هى الكسب الاجتماعى، ومزيد من المساواة فى الدخل والثروة، وليس الربح الفردى. وعلى ذلك

كانت الخطة الخمسية الثانية تسعى الى دعم نمط من التطور يؤدى فى آخر المطاف الى إقامة مجتمع اشتراكى فى الهند، وأكدت بنوع خاص على أن تنتفع قطاعات المجتمع الاقل ثراء بمكاسب التقدم الاقتصادى، ومن ثم يقل بالتدريج تركيز الدخول والثروات والقوة الاقتصادية. «من الضرورى فى هذا السياق أن يشعر العامل بأنه يساعد بطريقته الخاصة على بناء دولة متقدمة» (٤) وهكذا قامت استراتيجية البناء الديموقراطية للمجتمع كله على أربعة عمد هامة:

(أ) توسع سريع فى الملكية العامة للصناعات الرئيسية (أى القطاع العام) مع وضع خطط ديموقراطية لفرص العمل.

(ب) تطوير الصناعات الخاصة التى يملكها الافراد و يعملون بها عملاً مكثفاً، وكذا الصناعات القروية.

(جـ) تنظيم الجمعيات التعاونية فى القطاع الريفى.

(د) تحويل المجتمع الريفى إلى مجتمع ديموقراطى، وذلك بتطبيق نظام بانشاياتى راج» «Panchayati raj»

القطاع العام فى الهند:

أعلنت السياسة الصناعة فى الهند المستقلة لاول مرة فى عام ١٩٤٨، وكانت تقوم على اقتصاد مختلط مع مسئولية حكومية شاملة عن تطوير مخطط الصناعات، وتنظيمها للصالح القومى وفى حين أن هذه السياسة رددت حق الدولة فى تولى شئون الصناعة للصالح العام، فإنها احتفظت للقطاع الخاص بمجال مناسب. وقد تعدلت هذه السياسة فى عام ١٩٥٦ على أثر موافقة البرلمان فى ١٩٥٤ على نمط اشتراكى للمجتمع باعتباره هدفا هوميا. وقررت السياسة بوضوح أنه: من الضرورى تعجيل معدل النمو الاقتصادى للإسراع فى عملية التصنيع، وبخاصة لتطوير الصناعات الثقيلة، وصناعة الماكينات، والتوسع فى القطاع العام و بناء قطاع تعاونى عريض وتام، ويترتب على هذا وضع الأسس الاقتصادية لزيادة الفرص لعمالة مربحة، وتحسين مستويات الحياة وظروف العمل لافراد الشعب. وكذلك من الضرورى الإسراع فى اختزال التفاوتات الموجودة حاليا فى الدخول والثروات، ومنع الاحتكارات الفردية، وتركيز القوة الاقتصادية فى مختلف المجالات فى عدد صغير من الافراد، ومن ثم فإن الدولة سوف تضطلع بالتدريج بمسئولية مباشرة ومسيطرة فى تنفيذ مشروعات صناعية جديدة،

واجراء تسهيلات فى وسائل النقل. (٥).

ومنذ عام ١٩٥٦ حدث نمو كبير فى مشروعات القطاع العام الرئيسية من حيث سهم رأس المال والقروض طويلة الاجل، وارتفعت الاستثمارات من ٢٩٠ مليون روبية فقط فى مستهل الخطة الخمسية الاولى فى أول أبريل عام ١٩٥١ الى ١٣٣٨٩٠ مليون روبية فى ختام الخطة الخمسية الخامسة فى ٣١ من مارس ١٩٧٨. وزادت بعد ذلك الى ٢١١٢٦٠ مليون روبية فى ١٨٥ مشروعا فى نهاية شهر مارس ١٩٨١. كذلك زاد بالتدريج عدد المشروعات من ٥ الى ١٨٥ فى غضون هذه العقود الثلاثة (أنظر الجدول رقم ١). هذا النمو السريع فى الاستثمارات فى القطاع العام قد ساعده على أن يشغل مركزا متفوقا فى الاقتصاد القومى، وهو الآن يسيطر على قسم كبير من إجمالى طاقة الإنتاج فى البلد: ودخول الصناعات الاساسية، والمواد الاولية، والمنتجات الهندسية المتقدمة فى القطاع الاقتصادى الجوهرى. ويقع ضمن هذه الطائفة الدخول الصناعية الرئيسية، كالصلب والمنتجات البترولية، والفحم، والمخصبات، والمعادن، والاشابات كالالومنيوم، والزنك، والنحاس، والرصاص، والتربات النادرة، الخ. ومن فروع هذا القطاع المسيطر أيضا القطاع الهندسى، كبناء السفن، وعربات السكك الحديدية، والطائرات، وصنع الآلات والمعدات اللازمة لتوليد الكهرباء وتوزيعها، وانتاج الماكينات المتقدمة، وآلات تحريك التربة، ونظم الاتصال، الخ.

وثمة ظاهرة جديرة بالذكر فى القطاع العام خلال العقد الاخير، تتمثل فى زيادة العمالة بمعدل ثلاثة اضعاف، وكان هناك الى جانب النمو الكبير فى فرص العمل زيادة كبيرة فى عدد العمال المهرة من مختلف الانواع، اللازمين لإنتاج مجموعة كبيرة من السلع والخدمات. وفضلا عن ايجاد طرق لزيادة العمالة، عاون القطاع العام أيضا فى إنقاص التفاوتات فى الدخول باستحداث فرص العمل، ورفع مستويات الأجور للطبقات المنخفضة الدخول، دون زيادة أجور العمال ذوى المرتبات المرتفعة. ويوضح الجدول رقم ٢ النمو فى العمالة، ومتوسط الاجور خلال العقد المقدم.

الجدول رقم (١) نحو الاستثمار فى القطاع العام

السنة	عدد المشروعات	الاستثمار بملايين الروبيات
١٩٥١	٥	٢٩٠
١٩٥٦	٢١	٨١٠
١٩٦١	٤٨	٩٥٣٠
١٩٦٦	٧٩	٢٤١٥٠
١٩٦٩	٨٥	٣٩٠٢٠
١٩٧٤	١٢٢	٦٢٣٧٠
١٩٧٩	١٧٦	١٥٦٠٢٠
١٩٨٠	١٨٦	١٨٢٢٥٠
١٩٨١	١٨٥	٢١١٢٦٠

المصدر: إحصائية المشروعات العامة ١٩٨٠-٨١ الجزء الأول نيودلهى-الحكومة الهندية- وزارة المالية ١٩٨١.

الجدول رقم (٢) العمالة متوسط الاجور فى القطاع العام

السنة	عدد العمال (بالالاف)	متوسط الاجور (بالروبيات)
٧٢/١٩٧١	٧٠١	٥٩٢٠
٧٣/١٩٧٢	٩٣٢	٥٨٠٥
٧٤/١٩٧٣	١٣٤٤	٥٥٧٣
٧٥/١٩٧٤	١٤٣٢	٧٤٠٢
٧٦/١٩٧٥	١٥٠٥	٨٩٨٣
٧٧/١٩٧٦	١٥٧٥	٨٩٤٠
٧٨/١٩٧٧	١٦٣٨	١٠٠٤٨
٧٩/١٩٧٨	١٧٠٣	١١٢٠١
٨٠/١٩٧٩	١٧٧٥	١٢٤٦٨
٨١/١٩٨٠	١٨٣٨	١٤٢١٤

المصدر: إحصائية المشروعات العامة ١٩٨٠-٨١، الجزء العاشر، نيودلهى، الحكومة الهندية، وزارة المالية، ١٩٨١.

وعلى ذلك تقع الارتفاعات المهيمنة على مجال الاقتصاد فى القطاع العام، الأمر الذى يساعد الحكومة على أن تمارس نفوذا موجها ومرشدا فى توزيع الموارد تبعا للاولويات القومية، كما يساعد فى تحقيق أهداف من قبيل منع تركيز القوة الاقتصادية، والنمو الإقليمى المتوازن، وتطوير المناطق المختلفة، والاعتماد على النفس فى مجال التكنولوجيا، والاستثمار العام فى تطوير الموارد، وتطوير الصناعات الثانوية، وتعبئة الموارد التطورية. وتبدى الحكومة اهتماما أكبر باسهام الشعب فى المشروعات العامة لكى تجعلها ديموقراطية حقة. قلبا وقالبا.

المشاركة فى الصناعة:

اعتبرت حكومة الهند بعد الاستقلال الصناعة شرطا مسبقا لبناء مجتمع اشتراكى. ومن ثم وضعت عددا من الخطط من بينها تشكيل لجان للاعمال (١٩٤٧)، ومجالس إدارية مشتركة (١٩٥٨)، ومديرين للعاملين (١٩٧١)، ومجالس للمصانع، ومجالس مشتركة (١٩٧٥)، ومساهمة العمال فى الإدارة فى منظمات التجارة والخدمات (١٩٧٧).

لجان العمل

ينص الجزء الثالث (١)، (٢) من قانون «المنازعات فى الصناعة» لعام ١٩٤٧ على إنشاء لجان للعمل على مستوى المصنع. وعلى المنشأة الصناعية التى تستخدم مائة عامل أو أكثر أن تنشىء لجنة للعمل بحيث لا يقل عدد ممثلى العمال فيها عن عدد ممثلى أصحاب العمل، ولا يزيد عدد أعضاء اللجنة على عشرين عضوا. ومهمة لجان العمل هذه أن تتخذ من الإجراءات ما يكفل توثيق العلاقات الطيبة بين العامل وصاحب العمل، وإزالة الخلاف فى الرأى بين الطرفين للتوفيق بينهما. هذه اللجان استشارية، ومهمتها غير واضحة تماما. ويمكن القول بأنها تشمل كل أنواع العلاقات بين العامل وصاحب العمل.

وتبعا لقواعد قانون المنازعات فى الصناعة (المركزية) لعام ١٩٥٧ (الجزء السابع)، يتولى صاحب العمل نفسه مهمة تشكيل اللجنة ويستشير فى كل المراحل نقابة العمال المعترف بها اذا وجدت فى نطاق المشروعات. وعلى صاحب العمل أن يحدد العدد الإجمالى للاعضاء بالنسبة لمختلف فئات العمال المشتغلين بالمؤسسة وطوائفهم وطبقاتهم، ثم يخصص مقاعد مساوية لمن يرشحهم (أو يعينهم)، ولممثلى

العمال ويجب أن يكون الاشخاص الذين يعينون ممثلين لاصحاب العمل مرتبطين بالمشروع . وعلى صلة مستمرة بالقوة العاملة . و ينتخب العمال ممثليهم تبعا للوحدات المشتغلين بها .

والمطلوب من اللجان أن تناقش الامور ذات الاهمية أو المصلحة العامة ، وتعزز الإجراءات التى تعمل على توثيق العلاقات الودية بين القيادات والعمال ، بقصد استتباب الامن ، ودعم التآلف فى مجال الصناعة . وعلى ذلك أكدت الخطة الخمسية الاولى أن «لجنة العمل المختصة بتسوية الخلافات بين العمال والإدارة تسوية فورية هى أساس نظام العلاقات التجارية كما هومقرر فى هذه الخطة» (٦) . وعلى الرغم من هذا التأكيد على جميع المستويات ، فإن النتائج التى انتهت اليها هذه اللجان لم تكن مشجعة ، ذلك لأنها لم تؤد وظيفتها بصورة فعالة ، ولم تحقق أهدافها المرجوة . وقد أوضحت الخطة الخمسية الثانية أن «التجربةقد دلت على أن هناك إعاقة فى طريق الاداء التفعال للجان الاعمال ، تتمثل فى عدم وجود حدود واضحة المعالم بين مسئولياتها ومسئوليات نقابات العمال التى تعمل فى المجال نفسه» (٧) . و يتكشف ذلك فى دراسات مختلفة . و يشير «دى» De الى أن «لجان العمل لها نظام محدد فى قانون المنازعات فى الصناعة . وعلى العموم فإن تجربة الثلاثين سنة الماضية تدل على أن هذه اللجان ليست بالمرة ذات أثر فعال ، اللهم الا فى بعض الحالات الفردية . ومن المقترح إلغاء هذه اللجان باجراء تعديل ضرورى فى قانون المنازعات فى الصناعة» (٨) . و يصرح جيرى Giri قائلا «الواقع ، مهما كان السبب ، أنه لم تتحقق الآمال المنعقدة على لجان العمل كوسيلة لوضع حد للمنازعات وتسوية الخلافات فى مجال الصناعة» (٩) ويمكن القول بالإجمال بأن لجان العمل لم تنجح فى الهند .

المجالس الإدارية المشتركة

تبعًا للقرار الحكومى لعام ١٩٥٦ بخصوص السياسة الصناعية ، ولتوصيات الخطة الخمسية الثانية ، وضع فى عام ١٩٥٨ خطة لمجالس الإدارة المشتركة . والمقصود بهذه المجالس أن توثق العلاقات الودية بين العمال والإدارة ، وتتم بينهم صلات من الثقة والتفاهم . وكانت أهداف هذه المجالس :

أ تحسين أحوال المستخدمين فى العمل والمعيشة .

ب تحسين الإنتاجية ،

حـ تشجيع المستخدين على تقديم مقترحاتهم .

د. المشاركة فى إعداد القوانين والاتفاقيات.
هـ. أن تكون بوجه عام حلقة اتصال حقيقى بين العمال والإدارة.
د. أن تخلق فى العمال شعورا حيا بالمشاركة فى شئون المشروع.

وكانت السمات الرئيسية للخطة هى الحق فى الاستشارة فى أمور معينة، والمشاركة فى المعلومات الإدارية فى بعض الامور، وتحمل المسئوليات الإدارية فى مجموعة من المهام. و يقوم التمثيل فى المجالس الادارية المشتركة على أساس التعيين الذى تجر به نقابة عمال معترف بها. ومن واجب الإدارة أن تستشير المجالس فى أمور من قبيل خفض النفقات، و «العقلنة» (تطبيق المبادىء العقلية)، والمناقشة (فى الجلسات)، واختصار العمليات، أو الغائها، و يستبعد من اختصاص المجالس كل المسائل: الاجور، والعلاوات الإضافية، الخ والتى تكون موضوعا لمساومات جماعية. وتمثل المجالس الإدارية المشتركة نمطا عاليا من مشاركة العمال فى الإدارة، مع أهداف اجتماعية أعلى من نظيراتها فى لجان العمل، وتستهدف تغيير البنيان الاجتماعى للمشروعات من داخلها. ويمكن انشاء هذه المجالس فى كل مؤسسة تتوفر بها الظروف الآتية:

أ. أن يكون بها ٥٠٠ مستخدم أو أكثر.
ب. وجود علاقات صناعية طيبة.
جـ. وجود نقابة عمال قوية ومنظمة تنظيما جيداً.
د. أن يكون أصحاب العمل، والعمال، ونقابة العمال على استعداد لإنشاء مجلس إدارة مشترك.
هـ. أن يكون أصحاب الاعمال الخاصة أعضاء فى المنظمات القيادية لاصحاب الاعمال.
و. أن يكون الاتحاد تابعاً لاتحاد فيدرالى مركزى.

ولاحظ س.د. بونكار S.D. Punekar أن وضع مجالس الإدارة المشتركة كثير الشبه بوضع لجان العمل.

ولكن التجربة فشلت لعدة اسباب، منها عدم اهتمام كل من القطاعين العام والخاص باجراء التجربة، وعدم قابلية تطبيق التجربة على المؤسسات الكبيرة، وعدم وجود تعريف ملائم لعبارة المشاركة، واستبعاد الوظائف الهامة من مجال نشاط

المجالس، وانعدام روح المشاركة، والعلاقات المتوترة فى إدارة الاعمال. (١٠) وكذلك لم تكن الحكومة متفائلة كثيرا بنجاح هذه المجالس.

مديرو العمال

وضعت فى عام ١٩٧١ خطة لتعيين ممثلى العمال مديرين فى المجالس الادارية للمشروعات العامة. وكان المقصود تنفيذ الخطة على أساس تجريبى فى بعض المشروعات المختارة التى كان لها نقابة عمال معترف بها اعترافا صحيحا، وعلاقات وذية بين العمال والإدارة، وقواعد عرفية لتسوية ما ينشأ بينهم من خلافات. وقدرت الخطة أن تعتمد النقابة المعترف بها ممثل العمال، وأن يكون هذا الممثل عاملا مستخدما فى المشروع.

مجالس الورش، والمجالس المشتركة

اكتسبت خطط المشاركة العمالية فى الصناعة دفعة جديدة بصدور البرنامج الاقتصادى الذى وضعه رئيس الوزراء فى عشرين نقطة، ومن بين بنوده بند ينص على وضع مخططات لمشاركة العمال فى الصناعة، وبخاصة على مستوى المصنع (الورشة)، وفى برامج الإنتاج. وعقب ذلك أعلنت وزارة العمل خطة لمشاركة العمال فى الصناعة على مستوى الورشة والمصنع، وذلك بقرار بتاريخ ٣٠ من أكتوبر ١٩٧٥. وقد جعلت الخطة صالحة للتطبيق فقط فى الصناعات التحويلية والتعدينية فى القطاعات العامة والخاصة والتعاونية، وفى الصناعات التى تدار بنظام الاقسام وتستخدم ٥٠٠ عامل أو أكثر. وتحدد الخطة المهام الآتية لمجالس الورش والمجالس المشتركة.

فعلى مجالس الورش، من أجل زيادة الإنتاج، والإنتاجية، والكفاية الإجمالية للورشة وأقسامها أن تهتم بالشئون الآتية:

- مساعدة الإدارة فى تحقيق أهداف الإنتاج.
- تحسين الانتاج، والانتاجية، ورفع الكفاية، وازالة الفاقد، والإستخدام الإمثل للطاقة الآلية والبشرية.
- تحديد المناطق ذات الانتاجية الضعيفة، واتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة على مستوى الورشة لإزالة العوامل المسببة لضعف الإنتاجية
- دراسة ظاهرة التغيب والانقطاع عن العمل، والتوصية بالخطوات الكفيلة بالحد منها.

- تطبيق إجراءات الأمن.
- المساعدة فى حفظ النظام العام.
- دراسة الظروف الطبيعية للعمل، كالإضاءة، والتهوية، والضوضاء، والتراب، الخ. وتخفيف الشعور بالتعب.
- اتخاذ الإجراءات الترفيهية والصحية من أجل رفع الكفاية الانتاجية.
- ضمان التدفق الصحيح للاتصالات الثنائية الملائمة بين العمال والإدارة، وبخاصة فى الشئون المتعلقة بارقام الإنتاج، وجداوله، والتقدم فى تحقيق الاهداف.

وعلى المجالس المشتركة أن تتعامل فى الشئون المتعلقة بما يأتى:

- الإنتاج الامثل، والكفاية، وتحديد قواعد انتاجية العمال والآلات للوحدة فى مجموعها.
- اختصاصات مجلس الورشة التى لها علاقة بورشة أو وحدة أخرى.
- المسائل المنبثقة من مجالس الورش، والباقية بلا حل.
- المسائل المتعلقة إجمالا بالوحدة أو المصنع فيما يختص بتخطيط العمل، وتحقيق أهداف الإنتاج، وبنوع خاص المهام التى يختص بها مجلس الورشة، على مستويات الورشة وأقسامها، وتتعلق بالوحدة ككل.
- تنمية مهارات العمال، وتوفير التسهيلات المناسبة لتدريبهم.
- اعداد جداول مواعيد العمل والاجازات.
- منح مكافآت عن الاقتراحات القيمة والإبداعية التى يقدمها العمال.
- الاستخدام الامثل للمواد الخام، وجودة المنتجات التامة الصنع.
- إجراءات الصحة العامة والرفاهة والامن فى الوحدة أوالمصنع.

وقد استقبلت البلاد الخطة استقبالا طيبا، ولو أنها كانت صالحة للتطبيق فقط فى الوحدات التى تستخدم ٥٠٠ عامل أو أكثر.

وفى أواخر شهر مارس عام ١٩٧٧، كانت ٥٤٥ مؤسسة من مؤسسات القطاع العام التابعة للحكومة المركزية قد نفذت الخطة، أو اتخذت خطوات لتنفيذها. وتدل بعض التقارير المتلقاة من بعض الوحدات على أن الاجتماعات التى عقدت تنفيذ

للخطة قد ساعدت فى تحسين الإنتاج ، والإنتاجية ، والكفاية الإجمالية ([11]) .

تنفيذا مشاركة العمال فى الادارة فى منظمات التجارة والخدمات .

على أساس الخبرة المكتسبة فى تطبيق الخطة فى شهر أكتوبر ١٩٧٥ ، قدمت وزارة العمل ف ٤ من يناير ١٩٧٧ خطة أخرى فى شأن مشاركة العمال فى الإدارة فى منظمات التجارة والخدمات التى تتعامل مع الجمهور على نطاق واسع . هذه الخطة يمكن تطبيقها على تنظيمات كالمستشفيات ، ومكاتب البريد والبرق ، ومكاتب صرف تذاكر السكك الحديدية ، والمصارف ، وشركات التأمين ، والنقل البرى ، ووحدات الكهرباء الحكومية ، الخ . والغرض الاساسى من الخطة إعداد نظام يخلق ثقة وائتمانا بين العمال والإدارة و يساعد على تشجيع العمال على أداء أعمالهم بمزيد من الهمة والنشاط ، و بذل أقصى جهودهم بحفز رغبتهم فى العمل ، وأداء أجل الخدمات للجمهور. وتصلح الخطة للتطبيق فى أصغر وحدة عاملة فى المنشأة التجارية ، أو منظمة الخدمات فى القطاع العام ، ومقاول الورشة فى الوحدة الصناعية ، وتستخدم مائة عامل على الاقل . غير أن المنشأة لها الحرية فى تطبيق الخطة على وحدات تستخدم عددا من العمال أقل من ذلك . وتخدم الخطة مجالس الوحدات على مستوى الوحدة ، والمجالس المشتركة على مستوى الاقسام والاقاليم والمناطق ، أو الفروع بنوع خاص اذا لزم الامر.

وتشتمل الوظائف الرئيسية لمجالس الوحدات :

- خلق ظروف تساعد على تحقيق الكفاية المثلى ، وأفضل خدمة للمستهلك فى المناطق التى يوجد بها صلة مباشرة بين العمال على مستوى العمليات ، والمستهلك ، وإنتاجية أعلى ، ومحصول أوفر. مع إزالة الفاقد ، والوقت الضائع غير المجدى ، والاستخدام الامثل للقوة العاملة ببذل جهد مشترك فى تحسين نظام العمل .
- التعريف بمناطق الخدمات السيئة غير الملائمة بصورة مزمنة ، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لإزالة العوامل المسببة لهذه الحال ، واستخدام أساليب عملية متطورة .
- دراسة ظاهرة التغيب والانقطاع عن العمل ، والتوصية بالاجراءات الكفيلة بالحد منها .
- حفظ النظام فى الوحدة .
- القضاء على الاختلاسات ، وكل أشكال الفساد والرشوة ، ووضع نظام

للمكافآت لهذا الغرض.

- اقتراح تحسينات للظروف الطبيعية للعمل، كالإضاءة، والتهوية، والاتربة، والضوضاء، والنظافة، وترتيب المناضد والنوافذ الداخلية، وإقامة الاكشاك، وأماكن خدمة الجمهور، الخ.
- ضمان الاتصال المتبادل بين العمال والادارة اتصالا مستمرا وصحيحا، وبخاصة فى المسائل المتعلقة بالخدمات، وتحديد أهداف الإنتاج، والتقدم فى تحقيق هذه الاهداف.
- التوصية باجراءات الامن، والصحة، والرفاهة من أجل إدارة الوحدة بصورة فعالة.
- مناقشة أية مسائل أخرى قد يكون لها أثر فى تحسين أداء الوحدة وتؤدى خدمة أفضل للجمهور.

وفيما يلى وظائف المجلس المشترك:

- تسوية المسائل التى لا تتوصل مجالس الوحدات الى حلها، وترتيب لقاءات مشتركة بين أثنين أو أكثر من مجالس الوحدات لحل المشكلات القائمة بين المجالس.
- مراجعة عمل مجالس الوحدات من أجل تحسين الخدمة للجمهور، واستنباط أفضل الوسائل لتداول السلع، ونقلها، وكذلك حساباتها. الخ.
- معالجة شئون الوحدة التى لها علاقة بفروع أخرى، أو بالمشروع كله.
- تنمية مهارات العمال، وتوفير الوسائل المناسبة لتدريبهم.
- تحسين أحوال العمل العامة.
- إعداد برنامج لساعات العمل والاجازات.
- الإقرار الواجب للاقتراحات المفيدة التى يقدمها العمال، وتقديرها بتطبيق نظام للمكافآت.
- مناقشة أية مسائل لها صلة بتحسين الاداء والتنظيم من أجل تقديم أفضل الخدمات للجمهور.

وتدل سياسات العمل التى اتبعتها الحكومة المركزية فى غضون العقود الثلاثة الماضية على أن الديموقراطية الصناعية تقوم على ثلاث قواعد أساسية، هى: تشجيع

مشاركة العمال مباشرة فى بعض عمليات صنع القرارات على مستوى القاعدة حيث لا يوجد نظام تمثيلى، والتدخل المباشر فى شئون العمل والمسائل المرتبطة بها بحيث تساعد المجموعة الثقافية العمال على تنمية مهاراتهم، واتقان حرفهم، الخ. وتشجيع القواعد السلوكية الايجابية، بما فى ذلك ضبط النفس، والانضباط الذاتى. وعلى ذلك فالديموقراطية الصناعية هى فى جوهرها محاولة لتحسين نوعية الحياة العملية حتى لا يشعر العمال أنهم مجرد «أسنة» فى عجلة الانتاج، وإنما لهم الحرية الكافية ليأدوا قدرا من التخطيط والتنظيم والتنفيذ. وهناك أيضا فكرة سائدة بأنه من المرغوب فيه توسيع مجال مشاركة العمال حتى يشمل المشاركة العادلة. ومع ذلك فإن «خطة المشاركة العادلة فى الهند ليست شائعة الا فى عدد قليل من الوحدات، ولم يؤد تنفيذها الى أية نتيجة مجدية فى التطبيق العام للخطة» (١٢).

الصناعات الصغيرة، والقروية

هذه الصناعات لها مكانة هامة فى اقتصاد البلد، وهى مثال للديناميكيات الاقتصادية، والتطور اللامركزى. وترتبط هذه الصناعات ارتباطا وثيقا بالاقتصاد القروى، وهى فى الوقت نفسه ملحقة بالصناعات الكبرى. و يزخر هذا القطاع بعمل كثيف، و يوفر عملا كل الوقت و بعض الوقت، ودخلا اضافيا للملايين من أصحاب الحرف، والقرويين، والمزارعين.

و يشمل قطاع الصناعات الصغيرة والقروية على نطاق واسع الصناعات التقليدية (القادى Khadi (قماش قطنى منزلى النسيج، فى الهند=المترجم) والحرير الطبيعى الخام على أنوال يدوية، والحرف اليدوية، وليف جوز الهند)، والصناعات الصغيرة الحديثة (المجهزة بالمعدات الميكانيكية، والانوال الآلية). وتقوم الصناعات التقليدية بوجه عام على أساس الحرف، وتوجد عامة فى المناطق الريفية، وشبه الريفية، وتشمل استثمارات قليلة فى تشغيل الآلات. أما الصناعات الصغيرة الحديثة، والانوال الالية، فإن معظمها يستخدم الآلات، وهى تبدى درجة من التطور التكنولوجى، وتوجد أساسا فى المناطق الحضرية. وكانت الاغراض الرئيسية لتنمية هذا القطاع خلال خطط السنوات الخمس المختلفة هى:

أ استحداث فرص للعمل على نطاق واسع، على قاعدة لامركزية متفرقة.

ب رفع كفاية مستويات المهارة لدى أصحاب الحرف، وتحسين نوعية المنتجات.

حـ دعم الإنتاج، لاستهلاك الجماهير والتصدير. ولتحقيق هذه الاهداف كانت الخطط الاولى تتغيا، بين ما تتغيا، بين ما تتغياه دعم وتطوير نشاط المقاولة، ومساندتها لمجموعة من الخدمات الاستشارية، وتحسين مقتنيات الإنتاج، والدعم الذى تجريه المؤسسات بتقديم القروض والمواد الاولية، ووضع برامج الإنتاج المشترك، وحوافز مختلفة لتنظيم شركات تعاونية صناعية، وإجراء تخفيضات على مبيعات الانوال اليدوية، والخاذى، وقد اتاح هذا القطاع آفاقا جديدة للمهن الحرة. أكثر من ذلك أن الحكومة خصصت أكثر من ٨٠٠ بند للقطاع الضيق المجال الذى يبين النطاق المتاح للعمل الحر، مع دعم نظامى للائتمان والمواد الاولية. وفى الخطة الخمسية السادسة ١٩٨٠-٨٥، خصصت اعانة قدرها ١٧٨٠٤ر٥ مليون روبية للصناعات الصغيرة والقروية ويوضح الجدول رقم ٣ توزيع هذا المبلغ فى مجال الصناعة والى جانب هذا الاستثمار فى المجال العام، قدر الاستثمار الخاص بمبلغ ١٢٦٠٠٠ مليون روبية، من المؤسسات المالية، وموارد المتعهدين، والجهات غير الرسمية.

الجدول رقم (٣) انفاق القطاع العام الصناعات الصغيرة والقروية (بملايين الروبيات)

مصروفات ١٩٨٠-٨٥

الصناعة	المركز	الولايات وأقاليم الاتحاد	المجموع
١-«القادى» والصناعة القروية	٤٨٠٠	٦٧٠ر٩	٥٤٧٠ر٩
٢-الانوال اليدوية	١٢٠٠	١٩٠٩ر٣	٣١٠٩ر٣
٣-انتاج الحرير الطبيعى الخام	٣١٠	١٣٣٥ر٦	١٦٤٥ر٦
٤-الحرف اليدوية	٥٦٤	٥٤٥ر٠	١١٠٩ر٠
٥-ليف جوز الهند	١٥٠	١١٧ر٢	٢٦٧ر٢
المجموع (١-٥)	٧٠٢٤	٤٥٧٨ر٠	١١٦٠٢ر٠
٦-الصناعات الصغيرة	٢٢٠٠	٣٩٦١ر٠	٦١٦١ر٠
٧-الانوال الآلية	١٠	٣١ر٥	٤١ر٥
المجموع (٦-٧)	٢٢١٠	٣٩٩٢ر٥	٦٢٠٢ر٥
المجموع الكلى	٩٢٣٤	٨٥٧٠ر٥	١٧٨٠٤ر٥

٥

التعاون والمشاركة

منذ أن قررت الهند أن تتحول الى مجتمع اشتراكى النمط ، بمبادىء وقيم ديموقراطية ، ساد الشعور منذ البداية بضرورة اجراء تغيير فى البنيان الاقتصادى والاجتماعى . ومن أجل ذلك قررت الحكومة الهندية أن تطور النظام التعاونى وأكد المخططون دواما فى مختلف المجالات دور الجمعيات التعاونية ووظيفتها ، وغرضها الاساسى وهو أن يشترك أهل الريف فى تطوير الاقتصاد الريفى ، ووضع برنامج كامل للتنمية التعاونية فى الخطة الخمسية الثانية متضمنا التوصيات الهامة التى قدمتها لجنة الإشراف على الائتمان الزراعى » . وكانت الحركة التعاونية حتى ذلك الحين قاصرة على تقديم القروض وغير ذلك من أنواع النشاط الاقتصادى ، كالتسويق ، والمعالجة الصناعية ، والتخزين الخ . وفى عام ١٩٥٨ قرر مجلس التنمية القومية تنظيم الجمعيات التعاونية على أساس المجتمع القروى باعتباره الوحدة الاولية ، وأن تتحمل الجمعية التعاونية القروية ، و« البانشايات » Panchayat (مجلس القرية فى الهند-المترجم) المسئولية والمبادرة فى شئون التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وقد أحرزت الجمعيات التعاونية فى غضون عقود التخطيط الثلاثة الماضية تقدما كبيرا ، وبخاصة فى الائتمان الزراعى ، والتسويق ، ومعالجة انتاج الزراعى ، وتوريد لوازم المزارع ، وتوزيع السلع الاستهلاكية . وفى أواخر شهر يولية عام ١٩٨٠ كان فى البلد ٢٩٠٠٠٠ جمعية تعاونية ، يعمل ٦٥٪ منها فى المناطق الريفية ، وتتولى على نطاق واسع خدمة المزارعين ، والعمال الذين لا يملكون أراض ، وسائر القطاعات من سكان الريف .

ويوضح الجدول رقم ٤ أن بين عام ١٩٦٠/٦١ وعام ١٩٧٩/ ٨٠ زاد عدد أعضاء الجمعيات الاولى ثلاثة اضعاف ، وزاد رأس مال الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة أكثر من تسعة أضعاف ، كما زاد رأس المال العامل أكثر من أربع عشرة مرة .

الجدول رقم (٤) نمو الجمعيات التعاونية

	١٩٦٠/٦١	١٩٧٠/٧١	١٩٧٩/٨٠(١)
عدد الجمعيات (بالالاف)	٣٣٠	٣٢٠	٢٩٠
عدد الاعضاء (بالالاف)	٣٤٢٠٠	٥٩١٠٠	١٠١٠٠
اسهم رأس المال (بملايين الروبيات)	٢٢٢٠	٨٥١٠	١٩٨٧٠
رأس المال العامل (بملايين الروبيات)	١٣١٢٠	٦٨١٠٠	١٩٠٥٨٠

(١) أرقام مؤقتة.

المصدر: الهند، «مرجع سنوى»، ص ٢٧٧، نيودلهى، حكومة الهند، ١٩٨٢.

وكان أكبر عدد من هذه الجمعيات موجودا فى قطاع الائتمان الزراعى. وفى أواخر شهر يونية ١٩٨٠ كان هناك أكثر من ٩٥٠٠٠ جمعية ائتمانية زراعية أولية، تغطى ٩٦٫٥٪ من الجمعيات التعاونية الريفية فى ٣٠ يونيه ١٩٨٠. ومن المصرح به الآن بوجه عام قبول كل الافراد أعضاء فى الجمعيات الزراعية الاولية، بحيث أصبح فى إمكان الجميع ممن ينتمون الى أضعف القطاعات أن يصيروا أعضاء فى الجمعيات التعاونية، و ينتفعوا بخدماتها.

وتوفر الجمعيات التعاونية التابعة لاضعف قطاعات المجتمع مزيدا من ظروف العمل والدخل لصغار المزارعين وصيادى السمك. وتتولى الجمعيات التعاونية الوظيفة التى تعمل لبرامج من قبيل مزارع منتجات الالبان، ومصايد الاسماك، وتربية الدواجن، تتولى أساسا خدمة أضعف القطاعات. و بالمثل فإن الجمعيات التعاونية الأولية، باعتبارها جزءا من برنامج التنمية الاقتصادية فى المناطق القبلية، تنشأ وتنتظم فى هذه المناطق بحيث تكون قادرة على العمل كجمعيات متعددة الاغراض، فتمنح القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل، وتتولى جمع المحصولات الزراعية، ومنتجات الغابات البسيطة، وتسويقها، وتموين المستلزمات الزراعية، والسلع الاستهلاكية الاساسية. وقد نظمت جمعيات تعاونية للبناء، وتحرير عقود العمل وتوفير فرص العمل بأجور مناسبة، ووضع استغلال المقاولين للعمال. و يوضح الجدول رقم ٥ عدد نخبة من الجمعيات الأولية غير الائتمانية خلال عامى ١٩٧٩/٨٠، وعدد أعضائها، ورأس المال العامل فيها.

الجدول رقم (٥) الجمعيات التعاونية الاولية غير الائتمانية (١٩٧٩/ ٨٠)

نوع الجمعية	العدد	عدد الاعضاء (بالالاف)	رأس المال العامل (بآلاف الروبيات)
التسويق الاغراض عامة	٢٩١٠	٣٢٠٥	٣٢٣٦٨٠٠
التسويق التخصصى	٧٠٥	٢٦٣	٤١٨٣٠٠
تموين اللبن	٢٥٨٥٩	٢٣٢١	٧٦٠٢٠٠
التعاون فى الدواجن	١٢٨٩	٦٨	٧٤١٠٠
صيد الاسماك	٤٦٠٩	٥٣٨	١٩٨٤٠٠(١)
الاعمال الزراعية	١٥٦٨	٢٢١	٦٠٤٩٠٠
عقد العمل والبناء	١٠٢٩٠	٥٥٧	٣٨١٠٠٠
غزل القطن وكبسه	٢٣٦	٢٢٣	٣٥٢٠٠٠

(١) البيانات الخاصة بتسع ولايات وأقاليم الاتحاد لا تتضمنها هذه الارقام والمصدر. الهند-مرجع سنوى، ص ٢٨١، نيودلهى، حكومة الهند، ١٩٨٢.

أعتبر التعاون الزراعى فى الخطة الخمسية الاولى بمثابة طريق يمكن لصغار المزارعين، والمزارعين المتوسطين أن ينشئوا بواسطتها وحدات زراعية كبيرة لتسهيل تطبيق المعارف العلمية على نطاق واسع، وزيادة رأس المال المستثمر، ورفع إنتاجية الارض وفى غضون هذه الفترة أصدرت معظم الولايات قوانين محلية منشئة لجمعيات تعاونية زراعية، ووضعت قواعد لمساعدة هذه الجمعيات وفى غضون الخطة الخمسية الثانية بذلت جهودا لوضع أساس سليم لتطوير التعاون الزراعى. واستهدف برنامج التعاون الزراعى بمعدل مشروع واحد لكل مقاطعة فى مجموعات منتقاة للتنمية الجماهيرية، ويضم كل مشروع عشر جمعيات تعاونية زراعية. وكان على هذه المشروعات ان تكون بمثابة عوامل حافزة لمزيد من التوسع فى التعاون الزراعى. والجمعيات الزراعية المشتركة، والجمعيات الزراعية التضامنية هى وحدها المعترف بها جمعيات تعاونية زراعية. ففى الجمعية الزراعية المشتركة يتفق الاعضاء ملاك الاراضى

على الاشتراك فى زراعة اراضيهم . وفى الجمعية الزراعية التضامنية تملك الجمعية الارض ملكية مطلقة ، وتستأجرها ، و يشترك الاعضاء فى زراعتها . وفى ٣٠ من يونيو ١٩٣٤ كان هناك ٤٩٨٥ جمعية زراعية مشتركة تضم ١٢٢٠٠٠ عضو ، وتسيطر على منطقة مساحتها ٣٢٠٠٠٠ هكتار . وفى هذا التاريخ كان عدد الجمعيات الزراعية التضامنية ٤٧٤٠ تضم ١٤٨٠٠٠ عضو فى منطقة مساحتها ٣١٠٠٠٠ هتكارا (١٣) ويجد إنشاء هذه الجمعيات تشجيعا فى الاراضى التى زادت مساحتها بتنفيذ إجراءات الإصلاح الزراعى فى المناطق التى تتوفر فيها ظروف نجاحها .

البانشاياتى راج (مجالس القرى) كنظام للمشاركة

تكتسب عملية التخطيط فى بلد ديموقراطى أتم معنى وعمقا اذا لم يشترك فيها الناس فحسب ، ولكن يشتركون أيضا فى تنفيذ الخطة . واللامركزية الديموقراطية التى تتمثل فى إنشاء مؤسسات البانشاياتى راج على مستويات القرية ، والمجمع ، والمقاطعة هى : حسب تقرير لجنة بلوانت راى مهتا Belwant Rai Mehta (١٩٥٨) امتداد طبيعى للديموقراطية على المستويين القومى والمحلى . وكان : نقل السلطة الى المجتمعات المحلية والوحدات الجغرافية ، والاشتراك معها فى الاختصاصات والمسئوليات الرسمية يعتبر أمرا جوهريا بالنسبة للعملية كلها ، ولمعنى التطور ، والى جانب أن هذه المؤسسات تقدر أحسن تقدير الحاجات المحلية ، ولها القدرة على استنباط المشاركة المحلية فى صياغة خططها التطويرية وتنفيذها ، كان المنتظر منها أن تكون بمثابة «معامل تفريخ» وميادين تدريب للقيادات .

وتتطلب هذا الامر ثقافة إدارية ، وإيمانا بقدرة الشعب على اتخاذ القرارات وتنفيذها ، وأن تعتبر لا مركزية السلطة ، والاختصاصات فى هذه المؤسسات ليس فقط على أنها وسيلة للتطوير ، ولكن على أنها أيضا غاية فى ذاتها .

وتبعا لتوصيات اللجنة المذكورة بعالية ، أنشئت مؤسسات بنشاياتى راج فى عام ١٩٥٩ على أنها بنيان ثلاثى الطبقات من الحكم الذاتى المحلى بالقرية ، والمجمع ، والمقاطعة . ومع ذلك فللولايات الحرية فى أن تجرى تغييرات فى هذا البنيان لتلائم الظروف المحلية . وترتبط هيئات البانشاياتى راج بعضها ببعض ارتباطا عضويا ، وأعطى تمثيل خاص فى هذه الهيئات لبعض الجهات ذات المصلحة الخاصة ، كدور العلاج ، والنساء ، والجمعيات التعاونية . والبانشاياتى راج المنتخبة انتخابا مباشرا من

بين القرويين مسئولة عن الإنتاج الزراعي، والصناعات الريفية، والمساعدة الطبية، والامومة، ورعاية الطفولة، والمراعى العامة، والطرق القروية، وصهاريج المياه والآبار، والصحة العامة. وتعني هذه المؤسسات في بعض الاماكن بالتعليم الابتدائي، والمحافظة على سجلات القرية، وجمع دخل الاراضي. «هناك في الوقت الحاضر ٢٢٨٥٩٣ «جرام بانشايات» و ٤٤٧٨ «مجمع بانشايات ساميتي»، ٢٥٢ «زيلاباريشاد» في الريف» (١٤). والبانشايات المنتخب مسئول على كل برامج التنمية في منطقته. وتفرض مؤسسات البانشاياتي راج ضرائبها، فتفرض ضرائب على المنازل، و بعض أنواع الاراضي، والاسواق، والاعياد، و بيع السلع، وكذا عوائد «الدخولية»، وتنشيء أصولا مربحة. وسلطات البانشاياتي راج ومسئولياتها مستمدة ليس فقط من قوانين الولايات التابعة لها، ولكن أيضا من الإجراءات المالية والإدارية التي تتخذها حكومات الولايات. «تبلغ نفقات الخطة السادسة على مختلف مشروعات البانشاياتي راج، وتنمية المجتمع ١٧ر٧ كرورا (الكرور عشرة ملايين روبية-المترجم) في القطاع المركزي، و ٩٠ر٣٤٤ كرور في الولايات، وقطاع «اقاليم الاتحاد، و بذلك يبلغ مجموع الإنفاق ٠٧ر٣٥٢ كرورا» (١٥).

خاتمة

يبرز بحثنا هذا السمات الهامة في نظام المشاركة باعتباره جزءا من المبادىء الديموقراطية التي تمارس في الهند. والهند، كما هو معروف، تبنت الديموقراطية البرلمانية باعتبارها فلسفة سياسية على النمط البريطاني. وفيما يختص بتطبيق هذه الفلسفة وتحقيقها في الواقع العملي، و بالاساليب والتقنيات التي تتضمنها، فإن ذلك يحكمه الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الهند. و يتبين من هذا البحث أن الحكومة الهندية هي التي تولت ترجمة المبادىء الديموقراطية الى الواقع العملي. ومع ذلك فإن انتشار المشاركة الديموقراطية لم يتعد الحدود السياسية. وجرى سعي حثيث من جانب الحكومة لنشر عمليات صنع القرارات الديموقراطية بين مختلف قطاعات المجتمع. وقد أكدت دائما لجنة التخطيط، وهي تضع الخطط الاقتصادية لمختلف الفترات الحاجة الى تطبيق الاشتراكية الديموقراطية من خلال عمليات مشاركة سلمية.

وهناك تياران هامان من الإيديولوجية الديموقراطية تجذبان دواما خيال القادة الهنود: يتمثل أحدهما في زيادة اللامركزية الديموقراطية للتوسع في عمليات صنع القرارات، وثانيهما التوسع في «الدقرطة» (التحول الديموقراطي) الاقتصادية لتحقيق

الأهداف الاشتراكية واستهدف تبنى النمط الفيدرالى (الاتحادى) للحكومة، والحكم الذاتى المحلى، زيادة اللامركزية على المستوى السياسى: وعلى ذلك وصلت الديموقراطية الى جذور الحكومة الهندية. و يدعو نظام البانشاياتى راج الى مشاركة نشيطة فعالة لتحقيق أهدافه. و يولد نظام صنع القرارات هذا على مستوى صغير روح المشاركة-والاهتمام عند أهل الريف فى الاداء اليومى لنشاط الدولة. وفى الوقت نفسه تبلغ الجماهير درجة متزايدة من الإدراك تؤثر على فكرها الاقتصادى، فتصبح أشد يقظة ووعيا بحقوقها وواجباتها. وثمة روح تعاونية، لا قتالية تنير بصائر الناس. والقطاع العام فى المضمار الاقتصادى هو رائد المشاركة الديموقراطية. و يتبين من بحثنا هذا أنه على مدى العقود اتسع مجال الصناعة فى القطاع العام اتساعا كبيرا، بالنسبة الى القطاع الخاص. ودعت الحاجة الى زيادة اسهام الدولة فى الصناعة والتجارة لإزالة الفوارق فى مستويات التنمية الاقتصادية فى مختلف المناطق. ومع التصنيع بدت الحاجة الى تزويد العاملين فى هذا القطاع بالتشجيع والحوافز المناسبة. وتحسين ظروف العمل والمعيشة للعمال، والحفاظ بصورة فعالة على الامن فى مجال الصناعة أمران يشكلان المطلب الرئيسى لتقدم الصناعة. ولما كان العمل فى ديموقراطية اشتراكية عاملا مشتركا فى أى نشاط اقتصادى، فإن مختلف أساليب المشاركة وتقنياتها تمثل جهودا تبذل لتحقيق هذه الغاية.

وتستهدف الخطط الخاصة بمشاركة العمال، والتى وضعتها الحكومة الوطنية من خلال القوانين التنظيمية، واللوائح، والتوجيهات، والتوصيات إنقاص التعاون فى السلطة بين «الفاعلين» من جهة، و بين «المخططين» و «المنسقين» من جهة أخرى، مع تجنب الخلافات الحادة بينهم، وتحريك النظام صوب استخدام فعال للعناصر التنظيمية، بما فيها الموارد البشرية. وفى استراتيجية التنمية المختارة على هذا الوجه تنحت الحكومات لنفسها وظيفة تدخلية، ومن ثم تكفلت بالمبادرة بتنظيم شئون العمالة فى القطاعات الإنتاجية عن طريق المشاركة (١٦).

ملاحظات:

تقلبات المشاركة انخفاضاً وارتفاعاً : اتجاهات الديمقراطية الصناعية المقارنة فى الصين وأوربا

الكاتب : أو يوفا لاكسونين

أستاذ إدارة الاعمال والسلوك التنظيمى، بمدرسة هلسنكى لعلوم الاقتصاد - فنلندة .

ورئيس الجمعية الفنلندية لبحوث الادارة . وينصب اهتمامه الرئيسى فى البحث على المقارنة بين التنظيمات الرأسمالية والاشتراكية فى الثقافات الغربية والشرقية .

المترجم : حسن حسين شكرى

ليسانس آداب، ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة من جامعة القاهرة . اشترك ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب، وله كثير من الترجمات الأدبية والثقافية، والعلمية .

تقديم :

منذ بداية الحركة التى تدعى الثورة الثقافية فى سنة ١٩٦٦ ، كان ثمة تغييرات فى إدارة المشروعات بالصين ، شملت تجارب مختلفة فى ميدان المشاركة . ويستهدف هذا المقال بحث وتحليل هذه النظم ، وهو ينقسم الى ثلاثة أقسام رئيسية :

أولا : بحث نظم المشاركة المختلفة التى طبقت خلال الثورة الثقافية .

ثانيا : مناقشة نظم المشاركة الجديدة التى ابتدعت بعد وفاة الرئيس ماوتسى تونج .

ثالثا : بحث التأثيرات المختلفة لجموع الموظفين، وللجماعات ذات المصلحة فى المشروعات، ومقارنتها بالبيانات التطبيقية الاوربية .

وقد جمعت البيانات بنفسي خلال زيارتين قمت بهما للصين، أولاهما سنة ١٩٧٣ حينما زرت أحد عشر مشروعاً صناعياً في جوانجستو (كانتون)، وهانجستو (هونجتشو)، وبكين وشنجهاي. والرحلة الثانية سنة ١٩٨٠، حين كان الحكام الجدد قد وطدوا مراكزهم بالفعل بعد وفاة ماوتسي تونج. ثم قمت بمقابلات شخصية مع مديري أربع عشرة مؤسسة تقع في بكين، وجوانجستو، وتشونجكنج، وتيشانج، وشنجهاي، ويهان. وتمثل هذه المشروعات الصناعات المعدنية والهندسية، والنسيج، وشركات البناء، ومصانع الخزف. وكان حجم العينات من ناحية عدد العاملين متقارباً إلى حد بعيد في أثناء الزيارتين: كان خمس المشروعات يعمل به ما يتراوح بين ٢٠٠، ٦٠٠ عامل، وخمس يعمل به ما يترامح بين ١٠٠٠، ٢٠٠٠ عامل، وخمسان يعمل بهما ما يتراوح بين ٢٠٠٠، ١٠,٠٠٠ عامل ، وخمس يعمل به ما يزيد عن ١٠,٠٠٠ عامل. وكان ثمة مشروعان شملتهما زيارة سنة ١٩٧٣، وقمت بزيارتهما سنة ١٩٨٠ مرة أخرى.

وقد أديرت المناقشة في المقابلات الشخصية بمساعدة مترجم. وتمت كل مقابلة شخصية مع جماعة يتراوح عدد أفرادها بين شخصين، وأربعة أشخاص. وغالباً ما كانت المقابلة مع الشخص الرئيسي الذي يمثل قمة الهيكل الإداري أو هيئة شئون الأفراد.

القوة والمقاومة كأفكار تحليلية:

من الأفكار الرئيسية المستعملة هنا فكرة القوة. ولمناقشة هذا المفهوم، نستخدم ما نسمي منهج السيطرة على الموارد (French and Raven سنة ١٩٥٩)، لأننا نقارن المؤسسات الرأسمالية والاشتراكية في التملك والسيطرة على وسائل الإعلام وغيرها من الموارد.

ويقرر Blau (سنة ١٩٦٤) أن الموارد تعد عاملاً واحداً أو عوامل يمكن استعمالها في عمليات التبادل المنشئة لعلاقات القوة. وكما يقول Buit (سنة ١٩٧٧) (تحدد القوة من حيث هي قوة نظام فرد أو آخر لتحويل الموارد بهدف التأثير في العلاقات بين الأفراد أو في الأنظمة الأخرى).

وفي علاقات القوة يكون ثمة طرفان على أقل تقدير. الطرف أ ويمكنه أن يقدم السلع للطرف ب الذي يكون محتاجاً إليها، ولا يستطيع الحصول عليها من مكان آخر على نحو مفيد. ولذلك يصبح الطرف ب معتمداً على الطرف أ (Emerson، سنة

١٩٦٢، ص ٢٨٢-٢٩٨) . ويحاول الطرف ب في كثير من الاحوال أن يحرر نفسه من علاقة الإعتماد على الغير هذه. ومن الممكن أن يخلق هذا مقاومة مباشرة أو مقنعة. ويرى Rus (سنة ١٩٨٠، ص ٣) هذه العلاقات في صورة عجلة للقوة ذات قطبين يرتبطان معاً برباط وثيق : قوة ايجابية (التأثير) كقدرة على بدء العمل، وقوة سلبية (مقاومة)، كقدرة على وقف عمل ما.

وقد جرت العادة في المؤلفات الخاصة بالبحث على تناول القوة الإيجابية وحدها ولكن من جهة نظر قيادة قادرة، ويكون لتقليل المقاومة أهمية حيوية (Kotter، سنة ١٩٧٩). وتفهم المشاركة في معظم الحالات على أنها رفض للمقاومة، وليست رفضاً للقوة (Rus، سنة ١٩٨٠، ص ١١). وتعتمد من وجهة نظرة على نوع من المشاركة التحليلية. ويستطيع الجهاز الإداري أن يستعملها أداة لتنشيط موارد المعرفة والمبادرة أي (حث) المرؤوسين، ويمكن للعمال أن يرّوها على أنها رفض لقوة الجهاز الإداري بتقسيم سلطة اتخاذ القرار الى المستويات الادنى في التسلسل الهرمي.

المشاركة خلال الثورة الثقافية:

بعد إخفاق برنامج التنمية المعروف باسم «The Great Leap Forward» (سنة ١٩٥٨-١٩٦٠)، ابتدع الصينيون نظاماً لسوق حرة محدودة للزراعة، ونظاماً لتحقيق الربح في المشروعات من أجل حفز الانتاج. وحينئذ إنتاب ماوتسي تونج الخوف من أن هذا الاتجاه قد يسوق الصين الى الطريق الرأسمالي. وأكد أنه يجب على الصينيين ألا ينسوا الصراع الطبقي. وأن الصين قد تحتاج على الدوام إلى «ثورة» جديدة بعد فترة معينة من الزمن. وكان أيضا ثمة صراع أيدلوجي بين فكر ماوتسي تونج والحزب الشيوعي السوفيتي الذى كان يمثل أيدلوجيته في الصين وقت ذاك الرئيس Sao tsi Liu، وأخيراً وليس آخراً، ارتبطت الثورة الثقافية بالصراع على السلطة من أجل خلافة ماو.

وفي أثناء فترة النفوذ السوفيتي في الصين التى انتهت فجأة سنة ١٩٥٨ وجد نظام إدارة الرجل الواحد، ومعه مديرو أعمال يتمتعون بسلطات كبيرة في المشروعات. وخلال الثورة الثقافية تكونت اللجان الثورية لتمثل الإدارة الجماعية. وكما هي الحال

فى الهيكل التنظيمى للحزب ، كان ثمة لجان ثورية متعددة على الدوام فى مستويات التنظيم المختلفة (الشكل رقم ١) وكان لكل معمل كبير لجنة هى المسئولة عن الإدارة العملية للشركة .

وقد تكونت اللجنة الثورية للمشروع من عشرين الى خمسين عضواً ، وفقاً لحجم الشركة . وجرت العادة على أن يكون أعضاء اللجنة الثورية من قادة أكبر وأهم الوحدات التنظيمية ـ مثل المصانع والاقسام الإدارية ـ التابعة للشركة . وأسوة بتنظيم الحزب ، كانت التوصية تتم فى اللجنة الثورية بأن يكون ثلث أعضائها من أكبر العاملين سناً ، وثلث من متوسطى السن ، وثلث من الشباب . وحاول الصينيون بهذا التغلب على الثغرات بين الاجيال ، التى كثيراً ما تخلق صراعات فردية خطيرة .

وقد اكتشفت أيضا خلال مقابلاتى الشخصية فى المشروعات أن النساء كن ممثلات بصورة طيبة فى اللجان الثورية ، وكان تمثيل العمال العاديين فى اللجان (بالصورة) نفسها ، ومن الواضح أن الصينيين قد حاولوا أن يوسعوا مجال المشاركة فى إدارة المشروع ليشمل مجموعات كثيرة مختلفة ، واضعين فى حسبانهم مستويات التسلسل الهرمى ، من ناحية المجموعات السنية ، ومن ناحية الذكور والإناث . وقد أسفر الدور المسيطر للحزب عن مشكلة تتعلق بمبدأ المساواة فى المشاركة ، لأن أعظم القرارات أهمية كانت فى يد الحزب على أى الحالات .

وقد حاول الصينيون تقليل التسلسل الهرمى ، وزيادة المشاركة والقدرة على التحديث خلال الثورة الثقافية حين أقاموا ما عرف باسم «المجموعات الثلاثية للمشروع» بهدف حل المشكلات الفنية الكثيرة وغيرها من المشكلات .

المستوى التنظيمى	سياسة الحزب والادارة الاستراتيجية	الادارة العملية	
الدولة والمحليات	تنظيم الحزب على مستوى الدولة والمستوى المحلى	وحدات ادارية على مستوى الدولة والمستوى المحلى	
المشروع	اللجنة الأولية للحزب سكرتير نائب سكرتير	لجنة ثورية رئيس نائب رئيس	أقسام ادارية (١٢)
الورشة	فرع لجنة الحزب سكرتير نائب سكرتير	اللجنة الثورية للورشة رئيس نائب رئيس	
مجموعة عمل	مجموعة الحزب	مجموعة كتابة التقارير قائد نائب القائد	

الشكل رقم (١) الهيكل الاستراتيجي والعملى لتنظيم مصنع الساعات فى شنجهاى سنة ١٩٧٣ (Laaksomen سنة ١٩٧٧، ص ٨٨).

ومن حيث المبدأ، ضمت مجموعات المشروع هذه: رجال الإدارة، والخبراء الفنيين، والعمال العاديين. وكان واضحاً أيضا أن الصينيين حاولوا تفادى التأكيد على مكانة الفنيين أو غيرهم من الخبراء مثلا. وكان الباعث السياسى هو تحاشى خلق صفوة جديدة أو طبقة إجتماعية، ولكن كان ثمة سبب يقوم على الحفز أيضاً. لعله الخوف من أن تحطم مجموعة الخبراء بالتأكيد على أهميتها روح المبادرة بين العمال العاديين فى المشروع، أى «مشاركة الجماهير» التى يعتمد عليها الانموذج الماوتس تونجى الى حد كبير.

وقد بذلت جهود كبيرة للتأكيد على مشاركة العمال العاديين فى محاولة لتنشيط مشاركة أولئك الذين فى مواقع أقل أهمية من خلال التجمعات الاجتماعية غير الرسمية. واستند أولئك على مجموعة العمل، ومجموعات المناقشة التى كونت من أجل التدريب الايدلوجى والمناقشة الخ.. وعادة ما تكونت هذه المجموعات من ستة أعضاء الى اثنى عشر عضوا، اختاروا مهامهم الرسمية، ونظموا أنشطتهم فى وقت الفراغ، وعقدوا إجتماعات للدراسة السياسية فى غير ساعات العمل، ومارسوا النقد الذاتى والنقد الجماعى.،

وأود أن أذكر بوجه خاص النظام الصينى للنقد لأن الإنسان يستطيع أن يميز فيه رابطة ما بين المشاركة المباشرة وغير المباشرة-وهو ميكانزم للرقابة يقوم به جمهور الناخبين. وكان جمهور الناخبين من حيث المبدأت قادراً من خلال النقد على القيام بالتقويم المباشر لقيادة ممثليه على الدوام، وعلى الحصول على تغذية استرجاعية فورية. والتعويل على قدرة القائد بُعْدُ هام فى الديموقراطية القائمة على المشاركة. كما يعمل النقد فى صورة ميكانيزم منظم للصراع، ومن ثم يمكن استعماله أداة لتقليل المقاومة بين المرؤوسين.

وتعنى المشاركة بوجه عام مشاركة المرؤوسين فى اتخاذ القرار فى المستوى الاعلى، وقد احتفظ بهذا العمل من الناحية التقليدية لرؤسائهم. ونادراً ما نفهم المشاركة بدرجة أكثر فى اتجاهات أخرى: أفقياً أو رأسياً من أعلى الى أسفل. وقد أغفل الاتجاه الاخير حتى ظهرت الثورة الثقافية. وقد أوجد الصينيون خلال نوبات إنفعالهم نظاماً: قام فيه المديرون، والخبراء، وغيرهم من موظفى المكاتب-أى الكادرات المختلفة- بالعمل بعض الوقت جنباً الى جنب مع مرؤوسيهم، وأدوا الإعمال نفسها التى يقوم

بها هؤلاء المرؤوسون وفقاً «لمبدأ الخط الجماهيرى». وكانت القاعدة فى المشروعات الصناعية والتجارية الأربعة عشر . . جميعا) التى قمت فيها بمقابلاتى الشخصية سنة ١٩٧٣، هى قيام الكادرات المختلفة بالعمل البدنى يوماً واحداً فى الاسبوع.

ويمكن أن تختلف المشاركة أسفل الخط من حيث العمق مثلا، فقد تتخذ خطاً مستقيماً لتصل بسرعة الى مستوى أو أكثر من مستويات التسلسل الهرمى للمؤسسة. وقد تختلف فى المدة أيضاً، حيث تتراوح ما بين زيارة قصيرة فى المستوى الادنى، وفترة عمل أطول، أو تصل الى تبادل كامل للمهام.

الميزات التنظيمية للمشاركة أسفل الخط:

ما لبث بعض الناس فى الصين أن لاحظوا أن النظام قد ابتدع أساساً لإلغاء الفروق الطبقية، وأنه كثيراً ما أنتج أيضاً بعض المزايا التنظيمية الخالصة. وسأناقش هذين الامرين فيما يلى الى جانب التجربة الإيجابية، والمزايا التى يمكن أن تقدمها المشاركة أسفل الخط للمشركات من الناحية النظرية، طبقاً للدراسات التنظيمية:

- تحسنت الاتصالات تصاعدياً. كما تعد تدفق المعلومات غير الملائم الى أعلى فى كثير من الحالات مشكلة من أخطر المشكلات فيما يتعلق بالاتصال والكفاءة. واكتشف الصينيون أن نظامهم الجديد قد فتح قنوات مباشرة جديدة لتدفق المعلومات الى أعلى.
- يطلع الجهاز الادارى فى التطبيق على ماهية المشكلات الهامة الحقيقية (مشكلات شئون الافراد وغيرها) للمستويات الادنى فى التسلسل الهرمى. وقد أوضح Korpi (سنة ١٩٧٤) أن أكثر من نصف الإضرابات فى السويد كانت بسبب شكاوى الطبقة العاملة الدنيا.
- تتاح للمديرين فرصة فريدة لبحث نظمهم العملية من «الخارج».
- يوجد تماسك أفضل فى التسلسل الهرمى بالتنظيم كله. وتوضح دراسات كثيرة أن الاتصال الشخصى يقلل من الاضطهاد والصراع، و يزيد المواقف الايجابية (Etzioni، سنة ١٩٦١).
- أن مديرى المؤسسات غالبا ما يكونون كبار السن، وفقدوا معظم طاقاتهم وقدرتهم الخلاقة التى توافرت لهم أيام شبابهم. وأصبحوا فى حالات كثيرة عبئاً ثقيلاً على المؤسسة التى ينتمون اليها. ويمكن لنظام متفق عليه للتحرك تجاه

المستويات «الادنى» فى الاعمال المطلوبة بدرجة أقل، أن يكون نجدة للمدير وشركته. وعلى أية حال، فإن النظام العالمى المعاصر للقيمة المرتكز على النمو المستمر. والمكانة الاعلى، لا يسمح بالمشاركة أسفل الخط فى مثل هذه الحالات، وفى المؤسسة نفسها على أقل تقدير. وثمة خطر داهم «لفقد الاحترام».

- تـوضح دراسات كثيرة عن مدى استفادة المديرين الحقيقية بوقتهم، أن جزءاً غاية فى الصغر من وقت عملهم يخصص للاعمال الإدارية الهامة مثل التخطيط الاستراتيجى الخ.. (Stewart، سنة ١٩٦٧). و يفقد المديرون جزءا كبيرا من وقتهم فى أعمال روتينية ذات أهمية ثانوية لفاعلية المشروع. وقد يثور الجدل حول أن الوقت الذى يستثمره المدير فى المشاركة أسفل الخط، قد يسفر عن عائد ايجابى متعدد الجوانب، يعود على المشروع وعلى العاملين به.

ولابد لنا أن نتذكر أن الصعود المستمر فى تبرير المديرين الكبار، أو الاستمرارية فى مناصبهم على أقل تقدير، هو أساساً من خلق مجتمع صناعى حديث النشأة نسبياً من الناحية التاريخية. وفى المجتمعات الزراعية المتقدمة زمنياً وفى غيرها من المجتمعات، ينقل كبار السن تدريجياً الى أعمال أقل قسوة مع تقدمهم فى السن، وتناقص فاعليتهم. وثمة أيضا تطورات كثيرة أخرى فى المجتمع المعاصر، يبدو أنها تؤيد المشاركة أسفل الخط، أو أوصت على أقل تقدير بدراسة هذا النوع من المشاركة دراسة جادة. وفيما يلى بعض هذه التطورات:

- إن نظم القيمة آخذة فى الابتعاد عن أهداف السلطة، والمكانة والثروة المادية، متجهه نحو «نوعية للحياة» أرفع تستند بشكل متزايد على المساواة وعدم الإشباع المادى.
- الارتفاع المستمر فى مستويات التدريب، أدى الى موقف أصبح فيه عدد من الناس أكثر وآخذ فى التزايد معدين، لشغل المناصب الإشرافية الهامة، من ناحية كل من المعرفة والسمات الشخصية.
- عدد أولئك المعدين للعمل البدني الرتيب آخذ فى الإضمحلال على الدوام. وقد تثور دعوى الى توزيع أكثر عدالة للأعمال الشاقة والكريهة، وليس للاعمال «اليسيرة» المجزية وحسب.
- خارج نطاق العمل، يقوم المديرون فى المجتمعات الصناعية بالفعل، بأعمال

يقوم بها عاملون فى أدنى مستويات التسلسل الهرمى لمؤسساتهم . مثل : الاشغال المنزلية ، والإصلاحات المنزلية ، وشراء الحاجيات من المتاجر الكبيرة التى تعتمد على الخدمة الذاتية ، وفى ملء خزانات البترول .

- اختلافات الاجور بين أولئك الذين فى أعلى ، وفى أدنى مستويات التسلسل الهرمى . كانت آخذة فى التناقص المستمر . وكان ثمة اتجاه أيضا الى المساواة فى الاجر ، حتى أخذت الاختلافات بين المهن فى التغير .
- تعنى الزيادة المطردة فى الضرائب أن العمل فى المستوى الاعلى قد أصبح لا يعود بأرباح صافية ترتفع كثيراً عن أرباح المستوى العادى .
- تعد البطالة ، وبخاصة بين الشباب ، من أعظم المشكلات فى العالم كله . ولربما تكون بعض أشكال المشاركة أسفل الخط جديرة بالتجريب فى هذا الشأن ، لتجعل سوق العمل أكثر مرونة .
- وبصفة عامة ، تشمل الاهداف المقبولة للديمقراطية ، المساواة ، واحتمالية تبديل الجهاز الادارى ، والمسئولية المشتركة . وحيث أن ثمة اهتماماً بالديمقراطية ، فإن المشاركة أسفل الخط ليست الا تنفيذاً للمساواة من أعلى إلى أسفل ، وليس من أسفل الى أعلى وحسب . وعلى الرغم من تطور الديمقراطية الرسمية فى مجتمعات كثيرة ، فإن تنفيذ الهدف الثانى ، وتغيير الجهاز الادارى ، بعد تطبيقاً قابلا للجدل فى كل من النظم السياسية وغيرها من النظم . وحينما يظل القادة فى مناصبهم ، نادراً ما تتحقق المسئولية المشتركة فى التطبيق .
- قد يتطلب تطبيق نظام المشاركة أسفل الخط على نطاق واسع يصل الى حد التطرف ، اعادة الترتيب بدرجة كبيرة ، فى المجتمع كله . وعلى أية حال ، فإن المجتمعات المعاصرة تكافح فى كل مكان تبدو مشكلات مستعصية الحل وبالنسبة للعاملين وسياسة التوظيف : أثبتت العلاجات القديمة أنها عديمة الفائدة فى معظم الحالات ، فى حل هذه المشكلات .

وبهذا المعنى ، تكون المشاركة أسفل الخط جديرة بالبحث والتجريب . وتنظر القيادة الصينية الحالية الى الوراء ، وترى أن الثورة الثقافية كانت عقداً من السنوات ، تسببت خلاله الفوضى فى وقف التنمية الاقتصادية ، والثقافية والاجتماعية بالصين ، من الناحية العملية . ومع ذلك ، فإنها فى مجال المشاركة ، قد جربت أفكاراً جديدة كثيرة ، كفيلة بأن تسفر عن باعث ذى قيمة عالية ، وعن أداء يتسم بالفاعلية بين العاملين .

فماذا حدث من خطأ إذن ؟ .

أولاً: كان نظام المشاركة المتعدد الجوانب خدعة كبيرة، لأن المشروعات لم تتوفر لها سوى سلطة ضئيلة الفاعلية فى اتخاذ القرار بمعرفتها، وكان عليها أن تتبع الخطط والاوامر التى تصدر من قمة الهرم الاجتماعى. وواقع الامر، أن مجموعة صغيرة من موظفى الحزب على مختلف المستويات هى التى اتخذت القرارات الهامة. ومن ثم، فإن نظم المشاركة لم تقم بدورها فى تنشيط القوة الايجابية، بل الراجح أنها كانت قوة سلبية مقنعة، أى مقاومة فى صورة الاداء الهابط.

ثانيا: كثيراً ما كانت القوة البدنية تقهر المقاومة، مما أدى الى الخوف والعزلة، والى المقاومة المقنعة فى صورة تناقص الحافز والفاعلية (Etziomi، سنة ١٩٦١).

ولقد كانت بعض الإجراءات التى اتخذت خلال الثورة الثقافية إجراءات حماسية، ولكنها مضادة للإنتاجية، وكثيراً ما عدلت فى المكان الخاطىء، وفى وقت خاطىء بالنسبة لمرحلة تنمية المجتمع الصينى والمشروعات. ومثال ذلك، أن الاستبدال المفاجىء لايدلوجية الحزب للمكافآت الاقتصادية (نظم العلاوات) لم يفلح فى بلد نام مستوى المعيشة فيه منخفض.

ويعنى ذلك كله، أنه يجب علينا أن ندرس التجارب الصينية خلال تلك الفترة بعناية، لأن الصين تجمعت وقتذاك فى صورة معمل بشرى ضخم، أجريت فيه التجارب المثيرة المستحدثة الى حد ما فى بيئة طبيعية.

المشاركة فى المشروعات الصينية بعد سنة ١٩٧٦:

بعد وفاة ماوتسى تونج فى سبتمبر سنة ١٩٧٦، اتخذت القيادة الجديدة كثيراً من الاجراءات لتقليل المقاومة لسياساتها. كما غيرت كل من هيكل السلطة ونظام القيمة تغييراً جذرياً: موجهة للمجتمع والمؤسسات، وواضعة للاهداف التى يعمل من أجلها، والاجراءات التى تستعمل فى هذا الصدد.

ولتقليل المقاومة (القوة السلبية) غيرت القيادة الجديدة شاغلى المناصب الهامة فى الحزب الشيوعى والمشروعات. وطبقاً لقرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى اكتوبر ١٩٨٣، لتطهير مؤسسات الحزب تعين طرد مجموعات خاصة، كانت نشيطة فى

الثورة الثقافية ، من الحزب Central Committee OF CPC)) ، سنة ١٩٨٣ ، ص ٦) .
وألغيت معظم اللجان الثورية بحلول سنة ١٩٧٨ ، وأقيم من جديد نظام الجهاز الإدارى الواحد فى المشروعات . وفى كل المشروعات التى زرتها فى نهاية سنة ١٩٨٠ تقريباً ، كان ثمة مديرون جدد على قمة هذه المشروعات ، عين معظمهم سنة ١٩٧٨ .

ولقد قال هيواجوفنج ، السكرتير الاول للحزب الشيوعى حينئذ ، فى حديث له عن الاصلاح الإقتصادى (نشر فى Beijing Review ، عدد ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠) :

إن التوجه العام لهذا الإصلاح كان لتحويل الجهاز الإدارى بالدولة بصورة مبالغ فيها (شمل ذلك السلطات المركزية والمحلية) ، ولتوسيع سلطة اتخاذ القرار فى المشروعات ، وقوة العاملين فيها ، وهيئة موظفيها للمشاركة فى الإدارة ، وتغيير النظام من خلال التخطيط وحده ، الى نظام يخضع للسوق ، وتغيير الجهاز الإدارى المعتمد أساساً على أجهزة ومناهج ادارية للعمل ، الى جهاز ادارى يعتمد أساساً على أجهزة اقتصادية ، وعلى مناهج اقتصادية وقانونية أيضا .

وقد قصد بهذه الافكار إحداث تغييرات فى المجتمع الصينى على مستويات متعددة . وتغير مضمون الديمقراطية الصناعية تغيراً جذرياً منذ ظهور الثورة الثقافية ، وتغيرت أيضا مع الحركة تجاه نظام أكثر حرية للسوق ، واستقلال اعظم بكثير ، ومسئولية المشروعات ومديريها ، أهمية نظم المشاركة لمستوى المشروع الجديد ، وبوسعهم الآن ممارسة السلطة الحقيقية لاتخاذ القرار فيما يتعلق بالامور الهامة .

وينص دستور الصين الجديد (٤ ديسمبر سنة ١٩٨٢) على الآتى :
تتمتع مشروعات الدولة بالادارة الديمقراطية من خلال الهيئات العمالية ، والجهاز الادارى بها ، وبطرق أخرى طبقاً للقانون [المادة ١٤] .. وللمؤسسات الإقتصادية الجماعية سلطة اتخاذ القرار فى إدارة الاعمال الاقتصادية المستقلة شريطة أن تقبل خطة الدولة ، وأن تلتزم بالقوانين الصادرة بشأنها . وتقوم الهيئات الإقتصادية بالإدارة الديمقراطية طبقا للقانون ، بكامل هيئتها من العمال المنتخبين ، أو فى نقل إداريـيـهـا وتصدر قراراتها فى الامور الرئيسية بالنسبة للتشغيل والادارة [مادة ١٧] .

ويرجع تاريخ هذه الاستشهادات الى سنة ١٩٨٢ . وعلى أية حال ، فإن القوانين الانتقالية فيما يتعلق بمؤتمرات العمال ، الصادرة فى يونيه ١٩٨١ تنص فى المادة ٣ على

أن تمارس مؤتمرات العمال وظائفها وسلطاتها تحت قيادة لجنة الحزب (Regulations Provisional)، سنة ١٩٨١). وبعد ثمانية أشهر وحسب، لم يعد الحزب مذكوراً فى الدستور بالنسبة لوظيفة مؤتمرات العمال. والراجح أن هذا كان أمارة على انفصال الحزب عن الإدارة العملية للمشروع، وهو انفصال يمثل تغييراً عميقاً كل العمق فى بلد إشتراكى.

وطبقا لمعلومات زودنى بها موظف حكومى فى نهاية سنة ١٩٨٣، كان ثمة مؤتمرات للعمال فى ٢٠٠٫٠٠٠ مشروع وانتخب العاملون الجهاز الإدارى الاعلى، ومديرى المصانع فيما يقرب من ١٥٫٠٠٠ مشروع

وقد انتخب العاملون ممثلى مؤتمرات العمال مباشرة، مع مجموعات عمل، وأقسام العمل أو (الورش)، و (المكاتب) كوحدات انتخابية. ومن حق كل عامل طول الوقت فى مشروع ما، و يتمتع بحقوق المواطنة، أن ينتخب كممثل فى مؤتمرات العمال لمدة عامين قابلين للتجديد.

و يضمن التمثيل الملائم فى المؤتمرات العمالية بالنسبة للافراد العلميين، والفنيين والإداريين، والعمال الشبان إناثاً وذكوراً. ويجب أن يمثل العمال بنسبة لا تقل عن ٦٠ فى المائة من اجمالى عدد الممثلين (Provisional Regulations، سنة ١٩٨١، الفصل الثالث، المادة ٨).

وفى تكون المؤتمرات العمالية الجديدة، مازال ثمة آثار لنظم المشاركة التى أخذت بها الثورة الثقافية، مثل الفئات المختلفة لجماعات الافراد التى يجب أن تمثل حسب المهنة، والنوع، والسن الخ.. والفرق الخطير هو أن النظام الجديد للمشاركة ينعم بسلطة حقيقية أكثر، بسبب استقلال المشروعات بصورة أعظم فى اتخاذ القرار، والسلطة المتضاءلة للحزب.

وقد أوجد النظام الجديد للمشاركة أول الامر، فيما أطلق عليه «مناطق اقتصادية خاصة»، حيث كانت تجرب الاستراتيجيات الجديدة للإصلاح الإقتصادى، ولكن نظام مؤتمرات العمال كان قد انتشر بالفعل فى جميع انحاء الصين بحلول عام ١٩٨٣.

وكما قال Chen (سنة ١٩٨٢، ص ٦-٧) إن معظم مؤتمرات العمال التى قامت تتبع التوجيهات التالية:

١- تشترك فى الانتخاب العام لمدير عام المصنع ، أو المدير الإدارى والمساعد، أو نائب المدير العام، ونائب المدير الإدارى . وتقدم نتائج الانتخابات الى السلطات العليا فى صورة اقتراح للموافقة عليها .

٢- تنتخب رؤساء الورش (المكاتب) والادارات والاقسام أو الوحدات .

٣- تقيم أداء الموظفين الاداريين ، أو الافراد المشرفين فى المشروع ، وتقرر ما اذا كان مثل هؤلاء الافراد يستحقون... أو شهادات تقدير (الثناء)، أو الترقية ، أو تخفيض الدرجة ، أو النقل ، أو أى إجراء آخر مناسب . وأن يقدم مثل هذا القرار أيضا إلى مستوى السلطات العليا للموافقة والتنفيذ .

٤- تبحث وتوافق على القرارات المتعلقة بالجهاز الادارى ، و بتنظيم المشروع ، و بنظام الاجور، وتدريب العمال ، ووضع اللوائح، ووسائل تقييم الاداء .

٥- تبحث وتوافق على التعاقدات الجماعية الموقعة بين الجهاز الادارى واتحاد العمال .

٦- تبحث وتوافق على الخطط المالية والميزانيات الخاصة بالمشروع .

٧- تبحث وتوافق على مقترحات اتحاد العمال فيما يتعلق بالاجور .

٨- تبحث وتوافق على المشروعات الخاصة برفاهية العمال ومنفعتهم، الربح واعادة التدريب ، والمشاركة فى الارباح ، ونظام الجوائز، وتأمين العمل .

٩- تبحث وتوافق على التقارير والمقترحات الخاصة بالخطة التى يضعها مدير المصنع (أنظر Provisional Regulations ، سنة ١٩٨١، الفصل الثانى، المادة الخامسة) .

ومنذ أيام ماوتسى تونج أوجد الصينيون نظما رسمية وغير رسمية للمشاركة على مستويات مختلفة فى التنظيم القائم على التسلسل الهرمى . و يظهرون بعض الاستمرارية مع الممارسات المتقدمة زمنياً . وعلى مستوى الجهاز الإدارى، ثمة اجتماعات خاصة لممثلى مؤتمرات العمال، وعلى مستوى الورشة (المكتب) توجد جمعية ممثلى العمال ، وتسمى اجتماعات الحياة الديمقراطية ، حيث يجتمع رؤساء الورش بعمالهم ، وبممثلى اتحاد العمال لبحث رفاهية العمال ، ومشاكل الحياة اليومية ، وهلم جرّا ، وعادة ما تتم هذه الإجتماعات مرة كل شهر (Clen ، سنة ١٩٨٢ ، ص ٤) .

وفى نهاية سنة ١٩٨٣، إجتمع المؤتمر العاشر لاتحادات العمال الصينية فى بكين من

أجل انتخاب قادة جدد، ومراجعة لوائحها. و بحلول نهاية عام ١٩٨٢، كان ثمة ٤٣٠,٠٠٠ مؤسسة ريفية لاتحاد العمال. تضم ٣١ر٧٣ مليون عضو.

ولم نذكر اتحادات العمال من ناحية المشاركة فى المشروعات فيما تقدم نظراً لقوتها المحدودة، ولان أنشطتها تكاد تكون أنشطة اجتماعية وأيدلوجية تقريباً. وطبقاً للدستور الجديد أيضا (أنظر Beijing Review، عدد ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٣، ص ٥-٦) تختلف اتحادات العمال إختلافا كبيراً عن نظائرها فى البلاد الغربية الرأسمالية، حيث توجد مؤسسات تعمل لمصلحة العاملين، وتتفاوض مع أصحاب الاعمال، وتكافح من أجل أجود أفضل، وغير ذلك من الفوائد لأعضائها.

وعلى أية حال، فإننا لو تذكرنا مهام المؤتمرات العمالية المذكورة فيما تقدم، مثل الموافقة على نظم الاجور والعلاوات، والتعاقدات الجماعية المبرمة بين الجهاز الادارى واتحادات العمال، يستطيع المرء أن يتنبأ بأن اتحادات العمال قد تشارك فى المستقبل فى النهوض بمصالح العاملين، مثلما تفعل فى البلاد الرأسمالية. واذا عرفنا الاتصال الوثيق بين مؤتمرات العمال، واتحادات العمال، نجد أن اتحادات العمال قد تصبح فى المستقبل عنصراً هاماً لنظام المشاركة فى المشروعات الصينية.

تأثير الجماعات صاحبة المصلحة فى اتخاذ القرار:

للتوصل الى صورة مقارنة للمشاركة، ولتأثير الجماعات المختلفة صاحبة المصلحة فى عملية إتخاذ القرار فى المشروعات، وقد استعملت الإجراء نفسه فى الصين، مثلما اختارته لدراسة الديمقراطية الصناعية فى أوربا (IDE) مجموعة البحث الدولى المذكورة بهذا العدد فى مقال Beinhard wilpert وكان كاتب هذا المقال قائداً لمجموعة البحث الفلندية- لدراسة الديمقراطية الصناعية فى أوربا.

وكان مقياس التأثير المستعمل عبارة عن مزيج مما يسمى بالمنهج القائم على حسن السمعة، ومنهج اتخاذ القرار لقياس التأثير (Bachrach and Baratz، سنة ١٩٧٠، Tannenbaum، سنة ١٩٦٨). ففى دراسة الديمقراطية الصناعية فى أوربا قام الباحثون بمقابلات شخصية مع خبراء مختارين من بين المديرين، والممثلين لاتحاد العمال، ودارت المناقشة حول التأثير الذى كان للجماعات التنظيمية فى ستة عشر قراراً بعينها. وفى التحليل جمعت القرارات طبقاً لمنظور الزمن-أى القرارات قصيرة المدى، ومتوسطة المدى، وطويلة المدى. (تظهر القرارات فى الجدول رقم ٢). وقد جمعت مادة دراسة الديمقراطية الصناعية فى أوربا خلال عام ١٩٧٦.

وقد اختلف جمع البيانات من الصين سنة ١٩٨٠ عن جمع بيانات دراسه الديمقراطية الصناعية فى أوربا من ناحية أن المشروعات الصينية التسع إنما تمثل الصناعة الصينية من حيث هى كل، ولا تمثل الصناعة المعدنية والهندسية فحسب: وكان الاختلاف الثانى، هو أن أية فرصة لم تتح لى للقيام بمقابلات شخصية مع ممثلى المديرين، واتحادات العمال، كل على حدة. وقد دون الإجراء المتعلق بتأثير الجماعات المختلفة صاحبة المصلحة فى اتخاذ القرار بكل من اللغة الصينية والانجليزية. وقد ملأ الاشخاص الذين تمت المقابلات الشخصية معهم أنموذجاً باللغة الصينية، ووضع علامة (X) فى المكان المطلوب التأثير عليه، والذى يمثل تقييمهم لتأثير مجموعة ما تحت كل سؤال من الاسئلة الستة عشرة المطلوب الإجابة عنها، وقد تم ذلك بارشادات منى، ودون وجود مترجم أو أى وسيط آخر ـ وثمة معلومات أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بجمع البيانات، وامكانية الاعتماد عليها، ومدى صلاحيتها، بدراسة الديمقراطية الصناعية فى أوربا لمجموعة البحث الدولى (سنة ١٩٨١) و بدراسة Laaksonen (سنة ١٩٨٤).

المشاركة فى اتخاذ القرار بين المجموعات المتعددة:

فى الجدول (١)، مقارنة لتأثير الجماعات المختلفة صاحبة المصلحة فى أنماط القرارات المختلفة بين الصين واثنى عشر بلداً أوربياب (دراسة الديمقراطية الصناعية). وقد أدرجت القرارات الستة عشر جميعا فى الجدول رقم ٢.

وتوضح المتوسطات فى الجدول رقم ١ أنه فى المعدل، نجد أن العمال الصينين، ورؤساء الورش، ومديرى المستوى الاوسط (رؤساء الاقسام الخ..) لهم تأثير أقل من أقرانهم الاوربيين فى جميع أنماط القرار تقريباً، وهذه متغيرات مجمعة. والاستثناءات الوحيدة هى القرارات على المدى المتوسط، حيث يبدو أن للعمال الصينين تأثيراً أكثر من العمال الاوربيين. و يتأتى هذا من حقيقة أن بعض المشروعات الصينية المدروسة، قد انتقلت بالفعل الى النظام الجديد القائم على المشاركة، حيث أمكن للعمال (من خلال مؤتمر العمال) أن ينتخبوا رؤساءهم، ورؤساء الاقسام الجدد، وأن يبحثوا و يوافقوا على المقترحات الخاصة بالاجور.

وحيث أن متوسطات الإدارة العليا لا تختلف اختلافاً كبيراً وفقا لانماط القرارات، ومتوسطات القرارات الستة عشر، يمكن أن تتخذ وجهة نظر للمقارنة. واذا بحثنا الاختلافات بين متوسطات المديرين والعمال، نلاحظ أن الإختلاف الاعظم

بين الصين والبلاد الاوربية يكمن فى القرارات قصيرة المدى ، والتى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمال وأحوالهم. ولربما كان هذا نتيجة للثقافة الصينية التقليدية المرتبطة برئيس الاسرة التى يقوم فيها كبار السن من الرجال بدور السيطرة ، و يتحكمون فى كل الامور. ويمكن أن تكون هذه النتيجة أيضا أمارة على الاختلاف فى تكنولوجيا الانتاج ، وتحتاج عملية الانتاج الصينى الاقل اعتماداً على الميكنة والتسيير الآلى ، الى رقابة أكثر، وهذه الرقابة ليست مطلوبة من الادارة العليا وحدها .

وكما نرى فى الجدول رقم ٢ ، كانت القرارات الوحيدة التى للعمال الصينين تأثير فيها بدرجة أكثر من تأثير أقرانهم الاوربيين هى : القرار رقم ٢ (الصين =١ر٦ ، الديمقراطية الصناعية فى أوربا = ١ر٢) ، والقرار رقم ٨ (الصين = ٣ر٦ ، الديمقراطية الصناعية فى أوربا =١ر٣) ، والقرار رقم ٩ (الصين = ٢ر١ ، الديمقراطية الصناعية فى أوربا = ٢ر٠). وهذه النتائج ليست إلا انعكاسات للنظام الصينى الجديد القائم على المشاركة. وقد خطط الإصلاح من أجل التنفيذ التدريجى : تم إختيار مجالات أو ميادين بعينها لتكون وحدات اختبار، وتقدم تطبيق الإصلاحات تدريجيا . وقد طبقت مشاركة العمال أول الامر فى القرارات الاقل شأناً من الناحية الاستراتيجية ، ومثال ذلك ، حق العمال فى انتخاب رئيسهم المباشر، أو رئيس الورشة (المتوسط ٣ر٤). وتلى ذلك القرارات المتعلقة بالاجور (المتوسط ٢ر١) ، وأخيراً ، حقهم فى تعيين رئيس جديد للقسم (المتوسط ١ر٦) .

الجدول رقم (١) توزيع التأثير بين المستويات، ونمط القرار في البلاد الأوربية (IDE) (١) وفي الصين (٢)، (٤).
والفروق بين متوسطات الإدارة العليا (D) والعمال (A) (في المتوسطات) (٣).

نمط القرار	رؤساء الورش		ب مديرو الإدارة الوسطى		جـ الإدارة العليا				هـ٧ الهيئات الممثلة	هـ٨ لجنة الحزب	و اتحاد العمال	ز٩ مستوى فوق المصنع	ز١٠ هيئة حكومية	فروق بين الإدارة العليا والعمال	
العمال	البلاد الأوربية	الصين	البلاد الأوربية	الصين	البلاد الأوربية	الصين	البلاد الأوربية	الصين	البلاد الأوربية	الصين	الصين	البلاد الأوربية	الصين	البلاد الأوربية	الصين
قصير المدى[٤]	٢ر٥	١ر٤	٢ر٢	٢ر٣	٣ر٥	٣ر١	٣ر٦	٣ر٨	٢ر٥	٢ر١	١ر٤	١ر٨	١ر٩	١ر١	٢ر٤
متوسط المدى[٥]	١ر٦	١ر٨	٢ر٢	١ر٨	٣ر٠	٢ر٤	١ر١	٣ر٩	٢ر٤	٢ر٧	١ر٣	٢ر٥	٢ر٥	٢ر٥	٢ر١
طويلة المدى[٦]	١ر٣	١ر٢	١ر٨	١ر٣	٢ر٧	٢ر١	١ر٣	٤ر٢	١ر٩	٢ر٥	١ر٣	٢ر١	٣ر٨	٣ر٠	٣ر٠
كل القرارات الست عشرة	٢ر٠	١ر٦	٢ر٦	٢ر٠	٣ر٢	٢ر١	٣ر٨	٣ر٩	٢ر٤	٢ر١	١ر٤	٢ر٤	٢ر٤	١ر٠	٢ر٣

١- ١٢ بلداً، ١٣٤ مشروعاً.

٢- ٩ مشروعات صناعية.

٣- القيم هي متوسط المتوسطات: متوسطات المقيمين ـ متوسطات المشروع ـ المتوسط القومي (الصين) ـ متوسطات ١٢ بلداً (من البلاد الاوربية).

المقياس ١= لا تأثير، ٢ =تأثير طفيف، ٣=تأثير معتدل، ٤ =تأثير عظيم، ٥ =تأثير عظيم للغاية.

٤- القرارات قصيرة المدى =القرارات رقم ١، ٤، ٥، ١٠، ١٢، والقرار رقم ١٦ في الجدول رقم ٢.

٥- القرارات متوسطة المدى = القرارات رقم ٢، ٣، ٨، ٩، ١١، ١٣، والقرار رقم ١٤ في الجدول رقم ٢.

٥- القرارات طويلة المدى =القرارات رقم ٦، ورقم ٧ في الجدول رقم ٢.

٦- مثال، مجالس العمال.

٧- لجنة الحزب للمشروع (أنظر الشكل رقم ١).

٨- هيئة استشارية وما يعادلها.

٩- هيئة حكومية تعلو المشروع مباشرة، مثال: المكتب الصناعي المحلي.

المصادر: IDE (سنة ١٩٨١، ص ١٤٨)، Laaksonen (سنة ١٩٨٤)، والمقابلات الشخصية لكاتب المقال في الصين، سنة ١٩٨٠.

ومن أعظم الاجراءات استخداما لتقليل المقاومة، وتوجيه المؤسسات اجراء انتقاء مسئولى شئون الافراد. و يظهر الدور المسيطر لمديرى القمة فى الصين وفى أور با بالنسبة للعمال ومدراء المستوى الاوسط فى القرارات المتعلقة بشئون الافراد والنواحى التنظيمية بصبغة خاصة.

ومن الجدول رقم ٢ نستطيع أن نرى مدى إحكام سيطرة الإدارة العليا على شئون الافراد والنواحى التنظيمية (القرارات رقم ٢، ٣، ٥، ١٣، ١٦، ١١). و يشمل القرار الاخير شئون الافراد أيضا على الدوام. و برزت سيطرة الادارة العليا مثلا، على الادارة الوسطى فى الصين بدرجة أكثر من أور با. ومما يثير الدهشة أن الرقابة المحكمة للإدارة العليا على سياسة شئون الافراد لا تذكر بصفة دائمة فى مؤلفات علم الإدارة (IDE، سنة ١٩٨١، ص ١٥١-١٥٢).

فماذا تعنى هذه النتائج بالنسبة للقوة الايجابية، أو لتقليل الجانب السلبى، أو لتوجيه المشروعات، وتقليل المقاومة؟ أولاً، لقد استبدل الصينيون بالقوة الايدلوجية، و بشكل لافت للنظر، القوة الإقتصادية (المكافأة) فى توجيه المؤسسات. وهم يطبقون الآن نظاماً متعدد الجوانب للعلاوات، وكان قد ألغى تماماً خلال الثورة الثقافية. ثانيا: لتنشيط العاملين ولتقليل المقاومة، وضع الصينيون سلطة أختيار رؤساء الورش، والمدراء فى أيدى جهاز شئون الافراد. وكان محتملاً أن يكون لهذا نتائج ايجابية، لو كان للعاملين تأثير أيضاً فى تقرير مستقبل المشروع والكيفية التى يدار بها. وبمنح المزيد من الاستقلال للمشروعات، فإن القيادة العليا للصين تكون قد وضعت مصير المشروعات والعاملين بها فى أيديها. ولقد أخفقت معظم نظم المشاركة فى باقى العالم فى هذا الأمر: توجد المشاركة فى اتخاذ القرار بدون سلطة حقيقية لإتخاذ القرار.

ومما يثير الدهشة أننا نلاحظ أن تلك القرارات جميعاً، حيث كان نفوذ لجنة الحزب فى أعظم درجاته فى نهاية سنة ١٩٨٠، ومرتبطاً بشئون الافراد، وكان من الممكن أن يستخدم أداة مسيطرة على تخصيص الموارد الايدلوجية (السلطة) فى المشروعات من ناحية منح المكافآت، والتدريب والترقية لذوى «الطهارة» الايدلوجية. ويمكن أن نرى فى الجدول رقم ٣، القرارات الاربعة التى كان للجنة الحزب أقوى تأثير فيها بالمقارنة الى تأثير مدارى الإدارة العليا.

وفى تقويم زاوية الانحراف بالنسبة لمدراء الادارة العليا، لابد أن نتذكر أن المدراء يحتلون موقفا وسطاً فى سلطة الحزب، حيث أنه فى المشروعات الصينية التسعة التى تمت دراستها، كان المدير الاعلى اما سكرتيراً أولاً (فى ثلاث شركات) أو سكرتيراً ثانياً (فى ست شركات) للجنة الحزب القوية بالمشروع.

ويمكن أن نستخلص من هذه النتائج أن الممثلين الذين يرغبون فى الاحتفاظ بسلطة مسيطرة فى مجتمع أو مؤسسة ما، سوف يبحثون قبل كل شىء عن السيطرة على موارد شئون الافراد بطريقة مباشرة الى حد ما، ومن خلال مدراء الادارة العليا الى حد ما، والمنتخبين أصلاً بمعرفة الحزب. وفى البلاد الاوربية، تسيطر الإدارة العليا سيطرة محكمة على القرارات الخاصة بشئون الافراد. وفى البلاد الرأسمالية، تمثل الادارة العليا أصحاب المشروعات (الملاك) ورأس مالهم وأيدلوجيتهم. وفى بلد إشتراكى، لا يمثل مدراء الادارة العليا الحزب وحده (الموارد الايدلوجية) بل الهيئات الحكومية (الموارد الاقتصادية) التى تخضع بدورها للحزب. و ينبثق من هذا التحليل استنتاج هام: القرارات الاستراتيجية الكبرى و مثلا، فيما يتعلق بالاستثمار الرأسمالى، تنقلب بحيث لا تكون أعظم الامور أهمية، وخصوصاً من زاوية لعبة السلطة. حيث يأتى الشعب أولاً، لانه الذى يصنع وسيظل يصنع كل القرارات Laaksonen ؛ سنة ١٩٨٤). ١٩٨٤).

وازاء هذه الخلفية، يمكننا القول بأن الصينين قد اتخذوا قرارات جريئة بعيدة المنال، بمنحهم سلطة اختيار الافراد للمناصب الهامة، لمؤتمرات العمال، و بفصلهم للحزب عن إتخاذ القرار الاستراتيجى والعملى للمشروعات. و بالنسبة للنظام الاشتراكى نجدهم قد قفزوا الى المجهول العظيم.

وقد يفكر المرء فى كيف أن هيكل السلطة للمشروعات الصينية سوف يتغير فى المستقبل فى ظل نظام المشاركة الجديد. ومن الجدول رقم ١، ومن التحليل المستمر، عرفنا أن ثمة ثلاثة مراكز للتأثير فى المشروعات الصينية: الإدارة العليا، ولجنة الحزب، والهيئة الحكومية المشرفة على المشروع. وللهيئة الحكومية أهمية خاصة فى الشئون الاستراتيجية (طويلة المدى). فما هى علاقة تأثير هذه المراكز فيما بينها، و بين الجماعات الاخرى صاحبة المصلحة فى المشروعات؟ وهل ارتبط تأثير جماعة واحدة ارتباطاً ايجابيا بتأثير جماعة أخرى، لدرجة أن تأثير الجماعتين قد زاد أو تناقص بصورة مشتركة، أم أن لعبة متغير

حاصل الجمع ، قد لعبت ؟ والبديل هو لعبة الصفر- حاصل الجمع ،حيث أن كل زيادة فى السلطة لعامل واحد تتم على حساب عامل آخر. و يكمن وراء هذا النمط من اللعبة فكرة تجميع موارد السلطة المتاحة لكلا الطرفين اللذين يمثلان الكعكة ، بحيث اذا حصل طرف منهما على شريحة أكبر، بقيت للآخر شريحة أقل.

الجدول رقم ٢ توزيع التأثيربين المستويات والقرارات فى البلاد الاوربية (IDE) (١) وفى الصين (C) (٢) (فى المتوسطات)

القرارات	العمال		رؤساء الورش		مدراء الادارة الوسطى		الادارة عليا		الهيئات الممثلة	لجنة الحزب للشركة	الهيئة الحكومية
	البلاد الاوربية	الصين	البلاد الأوربية	الصين	البلاد الأوربية	الصين					الصين
١ـ التحسينات فى الظروف المعملية، المباشرة	٢ر٧	٢ر٠	٣ر١	٢ر٢	٣ر٥	٣ر٢	٤ر١	٤ر٨	٣ر٤	٣ر٠	٣ر٩
٢ـ تعيين رئيس جديد لقسم	١ر٢	١ر٦	١ر٦	١ر٧	٢ر٥	٢ر٢	٤ر٥	٤ر٤	١ر٩	٣ر٧	٢ر٩
٣ـ وضع المعايير والإجراءات لاستئجار واختيار العاملين الجدد	١ر٤	١ر١	٢ر٥	١ر١	٣ر٣	١ر٢	٤ر٠	٣ر٦	٢ر٣	٢ر٧	٤ر٦
٤ـ مدى امكانية متابعة دورة تدريب مهنية	٢ر٢	١ر٢	٢ر٧	٢ر١	٣ر٥	٣ر١	٣ر٩	٤ر٢	٢ر٣	٣ر٧	٣ر١
٥ـ النقل الى عمل آخر داخل المصنع	٢ر٥	١ر٣	٣ر١	١ر٤	٣ر٧	٣ر٧	٤ر٢	٢ر٥	٢ر٦	١ر٤	
٦ـ الاستثمار الرئيسي لرأسالمال ،مثال خط انتاج اضافى ، مصنع جديد الخ.	١ر٣	١ر١	١ر٨	١ر٣	٢ر٧	٢ر٠	٤ر٣	٤ر٢	٢ر٠	٢ر٦	٤ر٦
٧ـ إمكانية صنع منتج جديد تماماً	١ر٣	١ر٥	١ر٧	١ر٥	٢ر٨	٢ر٥	٤ر٣	٤ر٦	١ر٩	٢ر٩	٣ر٤

القرارات	العمال		رؤساء الورش		مدراء الادارة الوسطى		الادارة العليا		الهيئات الممثلة	لجنة الحزب للشركة	الهيئة الحكومية
	البلاد الاوروبية	الصين	البلاد الاوروبية	الصين	البلاد الاوروبية	الصين	البلاد الاوروبية	الصين		الصين	الصين
٨ـتعين رئيس مباشر لشخص ما	١ر٣	٣ر٦	١ر٥	٢ر٠	٢ر٠	٢ر١	٣ر٦	٢ر٣	٢ر٠	٢ر٠	١ر٧
٩ـالتغييرات فى كيفية حدود الاجر	٢ر٠	٢ر١	٢ر٤	٢ر١	٣ر١	٢ر٨	٤ر٢	٤ر٣	٢ر٩	٣ر٩	٣ر٢
١٠ـاحلال الأجهزة الشخصية أو الادوات	٢ر٨	١ر٩	٣ر٥	٢ر٩	٣ر٦	٣ر٨	٣ر٢	٣ر٢	٢ر٠	١ر٠	١ر٢
١١ـالتغير فى الطريقة الواحدة أو أكثر لتنظيم الاقسام	١ر٧	١ر١	٢ر٤	١ر١	٣ر٤	١ر٨	٤ر٤	٤ر٦	٢ر٤	٢ر٩	٢ر٢
١٢ـتحديد الواجبات التى يجب أداؤها	٢ر٢	١ر٣	٣ر٩	٣ر٦	٣ر٦	٣ر٢	٢ر٧	٢ر٤	١ر٧	١ر٧	١ر٢
١٣ـفصل أحد الزملاء	١ر٧	١ر٦	٢ر٩	١ر٧	٣ر٤	٢ر٧	٢ر٤	١ر٧	١ر٧	١ر٢	
١٤ـدراسة الاساليب الفنية العملية لاستخدامها	٢ر٠	١ر٤	٢ر٨	٢ر٨	٣ر٥	٣ر٩	٣ر٩	٣ر٤	٢ر٧	١ر٦	١ر٦
١٥ـتوقيت العطلات	٣ر٢	١ر٢	٢ر٩	٢ر٨	٣ر١	٣ر١	٢ر٢	١ر٠	١ر٠		
١٦ـتحديد ساعات العمل	٢ر٨	١ر١	٢ر٤	١ر٢	٢ر٧	١ر٨	٣ر٨	٤ر٧	٣ر٢	١ر٦	١ر٢
كل القرارات الستة عشرة	٢ر٠	١ر٦	٢ر٦	٢ر٠	٣ر٢	٢ر٦	٣ر٨	٣ر٩	٢ر٤	٢ر٤	

١ـ ١٢ بلداً، ١٣٤ مشروعاً.

٢ـ٩ مشروعات صناعية.

المصادر: IDE (سنة ١٩٨١، ص ١٤٨) والمقابلات الشخصية لكاتب المقال فى الصين سنة ١٩٨٠.

والنظريات المشتقة من الأفكار الماركسية للعداوات الطبقية ، قد توحي بأن لعبة الصفر-حاصل الجمع فى المؤسسات الرأسمالية ، و بخاصة بين تلك المستويات التنظيمية التى تمثل مصالح العمال ورأس المال ، أو العمال والادارة العليا (IDE ، سنة ١٩٨١ ، ص ٣٠ ، ١٥٧-١٥٨) . و يبدو أن العلاقة التبادلية للمستوى المتداخل ، الموضحة فى الجدول رقم ٤ ، تؤيد هذه الفرضية . وفى البلاد الاوربية الرأسمالية (الديمقراطية الصناعية فى أوربا) نجد العلاقة التبادلية بين تأثير الإدارة العليا والعمال علاقة سلبية (٣٢ر٠) : كلما زاد تأثير الإدارة العليا ، قل تأثير العمال . وفى الصين الاشتراكية نجد أن تلك العلاقة ، علاقة ايجابية (٢٣ر٠) . وأحد الفروق الحاسمة بين هياكل التأثير فى البلاد الاوربية الرأسمالية والصين الاشتراكية ، يكمن حينئذ فى موقع الادارة العليا . وفى كلا النظامين ، يمكن ملاحظة أن ثمة ميلاً الى تكوين قوتين رئيسيتين للتحالف . وفى البلاد الاوربية (IDE ، سنة ١٩٨١ ، ص ١٥٨) :

ثمة تحالف فى قاع التنظيم بين العمال والمشرفين بوجه عام ، و يؤيده جهاز الادارة الوسطى ، وتحالف آخر فى قمة التنظيم بين الهيئات الممثلة والمجموعات الخارجية ، وتؤيده جزئياً هيئات فى المستوى المشترك . وتقع الإدارة العليا بين تحالفات هاتين القوتين ، معزولة جزئياً ، ومعارضة لهما الى حد ما .

الجدول رقم (٣) القرارات التى كان للجنة الحزب تأثير أعظم فيها ، سنة ١٩٨١

القرار (أنظر الجدول رقم ٢)	لجنة الحزب	مدير فى قمة التنظيم
تعيين رئيس لقسم جديد (القرار رقم ٢)	٣ر٧	٤ر٤
امكانية متابعة برنامج تدريب مهنى (خلال ساعات العمل) (القرار رقم ٤)	٣ر٧	٤ر٢
التغييرات فى حدود الدخل من الاجر (القرار رقم ٩)	٣ر٩	٤ر٣
فصل زميل (القرار رقم ١٣)	٣ر٣	٤ر٣
كل القرارات الستة عشر	٢ر٤	٣ر٩

ويوجد في الصين تحالف مماثل للقوى عند قاعدة التسلسل الهرمي للتنظيم، بين العمال ورؤساء الورش، والادارة الوسطى في ذلك النظام. والعلاقات التبادلية الملائمة هي: ٥٨ر٠، ٣١، ٠٠ ولكن التحالف في القمة مختلف عن ذلك التحالف في البلاد الاوربية الذى نجد فيه أن كل العلاقات التبادلية للإدارة العليا مع المجموعات الاخرى، كانت سلبية باستثناء علاقة واحدة مع الإدارة الوسطى (٢ر٠). وفي الصين نجد أن كل معاملات الادارة العليا معاملات ايجابية مع الاستثناء نفسه-علاقة الادارة الوسطى- ولكن ثمة اتجاه سلبي طفيف (١١ر٠). وفي شرح النتائج، لابد لنا مع ذلك، أن نتذكر أن عدد المشروعات الصينية هوتسعة مشروعات وحسب ومن ثم، لا يمكن أن يكون ثمة معنى من الناحية الإحصائية الا بالنسبة لاعلى العلاقات التبادلية.

وكما يوضح تحليل متقدم زمنيا، ثمة تحالف قوي كل القوة بين الحزب والادارة العليا، والهيئات الحكومية المشرفة على المشروعات في الصين. والعلاقة التبادلية بين تأثير لجنة الحزب والإدارة العليا هي أعلى العلاقات في الجدول رقم ٤ (٥٩ر٠). وكان المصدر الرئيسي للقوة في هذا التحالف هو الحزب، لان مدراء العموم كانوا يعينون بمعرفته. زد على ذلك، أن الهيئات الحكومية المشرفة على المشروعات كانت خاضعة للحزب أيضا. وفي الصين، كانت الادارة العليا، لهذا السبب ممثلة ووسيطا لسلطة الحزب، وتولد نفوذها من أعلى جهاز قومي، اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وسكرتيره الاول أو من يعادله.

والخطط الصينية لفصل إدارة الحزب عن إدارة الحكومة والمشروعات أمر بعيد المنال حقاً في بلد إشتراكي. فمن أى مكان تستمد الادارة العليا الصينية الجديدة سلطتها؟ الراجح أنها تستمد هذه السلطة من الاستقلال في التوجيه والسيطرة على الموارد المتعددة للمشروعات. وعلى أية حال، ثمة أمور كثيرة سوف تعتمد على الكيفية التي ستنفذ بها نظم المشاركة الجديدة مع مؤتمرات العمال التي ستشارك في الحق في انتخابات المدراء وغيرهم من المشرفين على المشروع. فهل ستتم الانتخابات وفقا لمبدأ الرجل المناسب للعمل، أم وفقاً للرجل المناسب سياسياً بدرجة أكثر لاعظم المناصب قوة؟ سوف تكون هذه المسألة هي المسألة الحاسمة في تنمية الصين.

الجدول رقم (٤) العلاقات التبادلية متداخلة المستوى للتأثير بالنسبة لجميع القرارات في تسعة مشروعات صناعية صينية (C) وفي البلاد الاوربية (IDE) (العلاقة المتبادلة لاهمية المنتج)

القرارات		أ		ب		حـ		د		هـ		و	
		الصين	البلاد الاوربية	الصين	البلاد الاوربية	الصين	البلاد الاوربية	الصين	البلاد الاوربية	الصين	البلاد الاوربية	الصين	البلاد الاوربية
ـ العمال	أ												
ـ رؤساء الورش	ب	٥٨ر٠	٤٤ر٠										
ـ الادارة الوسطى	حـ	٢٠ر٠	١٧ر٠-	٣١ر٠	٣٧ر٠								
ـ الادارة العليا	د	٢٣ر	٣٢ر٠-	١٧ر٠	٠٢ر٠-	١٦ر٠-	٠٢ر٠	-					
ـ لجنة الحزب	هـ	٣٧ر٠		٠٦ر٠-		٠٧ر٠		٥٩ر٠					
ـ الهيئات الممثلة	هـ		٣٧ر٠		٠٨ر٠		٠٨ر٠-		٠٥ر٠-				
ـ اتحاد العمال	و	٠٩ر٠		٢٨ر٠-		١٧ر٠		١٤ر٠		٠٧ر٠			
ـ الهيئة الحكومية	ز	١٨ر٠		٢٤ر٠-		٢٨ر٠-		١٣ر٠		١٨ر٠		٠٦ر٠	
ـ مستوى علو المصنع			٠٦ر٠		٠٤ر٠		٠١ر٠-		١٨ر٠-		٢٦ر٠		

المصادر: IDE (سنة ١٩٨١، ص ١٥٩)، Laaksonen (سنة ١٩٨٤).

البروليتاريا الإفريقية
فى العمل الصناعى
تقويم جديد

بقلم : أولاكونلى أبيوتا أوجونبامير

يدرس علم الاجتماع الصناعى بقسم الدكتوراه فى جامعة ايفى فى ايلى ايفى بنيجيريا ، وهو بسبيل التخصص فى موضوع اجتماعيات سن التقاعد .

المترجم : محمد جلال عباس

كاتب ومترجم له مؤلفات وترجمات كثيرة

فى معظم الكتابات التى تناولت استجابة العامل الافريقى وقابليته للتوظف فى الصناعة لاحظنا أنها تخلع عليه صفة الكسل الطبيعى وكراهية العمل فى المصانع ، كما تصفه تلك الكتابات بأنه غير منتج وغير كفء وغير ملتزم أو مرتبط بالعمل ، فضلا عن ميله للتقلب ، وهى جميعا ظاهرات لا يمكن بحال من الأحوال أن تفسر سبب انخفاض الانتاجية وعدم الالتزام .

ولعل الدراسة التى نقدمها هنا لاثنتين من الصناعات النيجيرية تكشف لنا عن أن انخفاض الانتاجية وعدم الالتزام لا تعدان من الظاهرات الملازمة للبروليتاريا الافريقية وحدها بل انها ترجع الى عوامل متعددة مثل تعطل الآلات وعدم توافر الضمان والأمن ، وانخفاض الاجور وعدم انتظامها ، بالاضافة الى سوء الظروف البيئية والاحوال المحيطة بالعمال فى مواقع العمل .

وبناء على ذلك فان الاقتراحات العديدة التى اوردناها من ضرورة تحسين أجور العمال، ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية وتوفير الآلات الصالحة للعمل جنبا الى جنب مع ضمان الأمن فى العمل، قد لا تؤدى فقط الى رفع الانتاجية. بل أنها سوف تحفز العمال كذلك الى المزيد من الالتزام.

ونهدف من وراء هذا المقال الى ابراز الدلائل التى تثبت عدم صحة القالب الذى وضع فيه العامل الإفريقى. ولذا فقد قسمنا الدراسة الى ثلاثة اقسام رئيسية القسم الاول وفيه محاولة لاعادة النظر فى الآراء المبكرة حول تلاؤم وقابلية البروليتاريا الافريقية للعمل الصناعى، والقسم الثانى يتضمن النتائج التى توصلنا اليها فى تقرير عن دراسة ميدانية قام بها كاتب هذه السطور عام ١٩٨١ فى موقعين من مواقع الصناعة النجيرية، أما القسم الثالث فيناقش العوامل التى أدت الى قيام المشكلات التى يواجهها الافريقيون بالنسبة للعمالة الاجيرة مع اقتراح الاساليب الكفيلة بتحسين الانتاجية وزيادة الالتزام ورفع مستوى الكفاية.

ومن بين عناصر النقد التى توجه غالبا ضد هؤلاء الكتاب المبكرين أنهم قد أخذوا بمنهج خاطىء مع عدم إستخدامهم للاساس النظرى السليم، فقد كانت نظراتهم فى الاغلب نظرات ذاتية لا موضوعية، أوربما إعتمدوا فى بعض الاحيان على مزيد من المعالجة الذاتية والموضوعية معا. وبالاضافة الى ذلك استخدموا مفاهيم خاصة مبنية على المعايير الغربية دون اعتبار لمدى انطباق هذه المعايير على الظروف الاجتماعية والثقافية فى افريقية، بل والابعد أثرا من ذلك هو أن هؤلاء المعلقين المبكرين قد بالغوا فى التركيز على منهج التفسير الثقافى السيكولوجى لدرجة أنهم امتهنوا منهج البنائية والعلاقات البيئية.

ومما يلاحظ أن تفسيراتهم الثقافية والسيكولوجية تصل بهم الى القول بأن سلوكيات الناس انما ترجع الى أنهم قد سلموا ببعض القيم والقواعد الثقافية المعينة اثناء مرورهم بعملية التنشئة الاجتماعية. هذا بينما نجد أن اتباع المنهج البنائى ومنهج العلاقات البيئية يصل الى ما هو عكس ذلك تماما فالناس يكونون أساسا نوعين بنفس الدوافع من افتراض وجود اختلاف فى السلوكيات يمكن ارجاعها الى الاختلافات البنائية فى المواقف التى يواجهها الناس.

ونحن لا نجادل هنا فى صف أي من المنهجين أو ضد المنهج الآخر، بل أننا نرى

أن أفضل طريقة لتفسير السلوك الانسانى هو المزج بين المنهج السيكولوجى والمنهج البنائى ، ولعل غياب هذا المزج عن اذهان الكتاب المبكرين الى جانب المشاكل المنهجية الاخرى التى أشرنا اليها ، قد أدى ذلك كله الى طغيان صيغ التعميم على العمال الافريقيين .

وفى ضوء ما ذكرناه سوف نتناول اولا هؤلاء المعلقين بالدراسة والتقويم لآرائهم ، وذلك بتحليل خبرات الذين اشتغلوا فى وسط العمال الافريقيين والتمييز بينهم و بين الذين اقتصروا على مراقبة وملاحظة سلوك العمال من بعيد ثم ندرس الاحكام التى توصلت اليها كل من هاتين الفئتين من الكتاب والمعلقين فى كل من الموقفين وذلك من حيث تأثير موقف الكاتب أو المعلق على تفسير البيانات التى تجمعت لديه ، وسوف نشرح كذلك منهج الاستبيان الموضوعى الذى استخدمناه فى جمع البيانات ، وأخيرا سوف نعتمد أيضا على توضيح المفاهيم الوطنية التى سنعتمد عليها ، ولقد ثار الجدل بين رجال العلوم الاجتماعية خلال العقدين الاخيرين من الزمان فى سبيل الاعتماد على المفاهيم الوطنية المحلية فى الدراسات المقارنة ليس فقط لمنع فقدان المعنى بل أيضا لتجنب التورط فيما يسميه الكاتب موراكنييو : «المبالغة فى افتراض التكافؤ» الامر الذى يعتبر من الاخطاء الكبيرة فى البحوث الاجتماعية المقارنة ، هذا فضلا عن أن التفسير المحلى ضرورى لتجنب الوصول الى نتائج مصطنعة ومبسطة الى حد كبير .

نظره فى الكتابات حول الموضوع

ينقسم هذا الجزء من الدراسة الى شطرين يتناول الشطر الاول منهما مناقشة آراء الكتاب المبكرين و يتناول الثانى البحوث المعاصره .

ربما لم يلق أى موضوع من اهتمام المستعمرين الاوروبيين المبكرين وكذلك رجال العلوم الاجتماعية المعلقين مثلما لقى هذا الموضوع . وذلك لأن التصنيع فى افريقية قد واجه منذ بدايته مشاكل ملاءمة الافريقى للعمل الصناعى وتلاؤمه معه ، وعلى الرغم من اتساع نطاق المناقشات حول الموضوع الا أن هناك اختلافات كبيرة فى الآراء حول أمور عديدة منها مستوى هذا التلاؤم .

فتشير الكثير من الكتابات الى مشكلة التلاؤم التى تواجه العمال الافريقيين باعتبارهم عنصرا جديدا دخل ميدان العمل الصناعى ، ومن أمثلة مشاكل التبيؤ التى يشكف الكتاب المبكرون عن انتشارها بين العمال الافريقيين مشكلات الهجرة ،

وانخفاض الانتاجية، وعدم الكفاية، وعدم القدرة على التفاهم والتفهم، وضعف الاستجابة للمبادرات، والبقاء فى العمل حتى تحقيق هدف معين مع ترك العمال بعد تحقيق هذا الهدف، وعدم الاستقرار فى العمل بصفة عامة وغير ذلك من مظاهر سوء التلاؤم مع العمالة الصناعية.

وتعتبر مشكلة الهجرة من أبرز هذه المشكلات جميعا، فالاعتقاد السائد هو أن الافريقى بعيد بطبيعته عن العمالة الحضرية أو ليس من طبيعته أن يكون عاملا مشتغلا فى المدينة، ومن ثم ينظر اليه على أنه محكوم بالقيم التى يؤمن بها والتقاليد التى يتبعها فى حياته، وهو لذلك غير قادر على قطع صلته مع جماعته المحلية. والصورة السائدة عن الافريقى هى أنه شخص كثير التردد على بيئته الريفية وكثير التنقل بين الريف والمدينة طبقا لاحتياجاته الوقتية.

و يبدو بوضوح هنا أن الكتاب الاوربيين المبكرين قد نظروا الى الممارسات الاجتماعية والثقافية للافريقيين وحللوها من منظور تعصباتهم العنصرية دون أن يتعمقوا فى العوامل التى تؤدى الى هجرة الإفريقيين وتحركهم و بخاصة العوامل الثقافية ولذا فقد حكموا على بعض الممارسات الثقافية على أنها مضيعة للوقت فى حين أن الحقيقة من وراء ذلك هى أن بعض العمال يرجعون الى أوطانهم الريفية لاداء بعض المراسيم التقليديه والمشاركة فى بعض الممارسات والانشطة الثقافية مثل الاعياد التقليدية، ومراسيم البلوغ عند الاطفال وغيرها. فالقواعد الاخلاقية بالنسبة لمعظم الشعوب الافريقية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمثل هذه العادات والتقاليد التى ترمز الى حد بعيد لوحدة القبيلة أو تنظيم القرية، ولقد أهمل الكتاب الاورو بيون واصحاب الاعمال هذه الحقائق ولم يأخذوا فى الاعتبار أن لهذه المراسيم الثقافية وظيفتها الاجتماعية، بل على العكس أصبحوا ينظرون اليها باحتقار و يتكلمون عن المراسيم بكثير من الازدراء.

ومن مشاكل عدم التلاؤم التى لقيت مزيدا من الاهتمام أيضا مشكلة انخفاض الانتاجية، فهناك اعتقاد سائد بأن الافريقى كسول بطبعه وأن انتاجه من حيث الكم والكيف أقل بكثير من انتاج نظيره الاورو بى. ونقتبس هنا ما ذكره دى بريبه (١٩٥٥) كمثال لهذه النظره فى كتابات المبكرين حيث يقول «اذا أخذنا انتاجية أحد العمال الفنيين فى الصناعة كمعيار القياس. نجد أن إنتاجية العامل الافريقى من غير شك تدعو الى الاسف»، و يذكر دى بريبه أيضا تأييدا لهذه النتيجة التى توصل من بحوثه فى دوالا (بجمهورية الكمرون المتحدة) أن انتاجية العامل الابيض تختلف

عن انتاجية العامل الافريقى وأن انتاجية العامل الافريقى بالنسبة للعامل الاوروبى أو الابيض تختلف من ثلث الى جزء من سبعة من انتاج الاخير، و يذكر أن متوسط نسبة انتاجية العامل هى (ربع) انتاجية العامل الاوروبى. ومن الواضح أن النتيجة التى نصل اليها من كتابات دى برينه وغيره من الكتاب المبكرين هى أن العامل الافريقى كسول بالولادة، وأن انخفاض انتاجيته لا يرجع الى عوامل أخرى مثل قلة الخبره والمهارة فى فنون الانتاج أو ظروف العمل السيئة أو غير ذلك من العوامل المؤثرة فى الانتاجية.

ولقد صور كثير من الكتاب العامل الافريقى على أنه غير مهتم بالعمل بل أن كل اهتماماته مركزة على الجزاء النقدى للعمل، و يعتقد الكتاب الميكرون أن توجهه النفعى هذا يؤدى به الى عدم الالتزام فى العمل. ونظرا لأن مطالب العامل الافريقى محددة وغير طموحه فانه يظل يعمل حتى يحقق قدرا معينا من الكسب الذى هو هدفه و يترك العمل بعدها. ولذا فهو يوصف بأنه «عامل محدود الهدف». و يعتقد البعض أيضا أن عدم الإلتزام هو الذي يسبب عدم الاستقرار فى العمل، وتكرار التغيب، وعدم الكفاءة فى الاداء.

وأخيرا وليس آخرا، يرى هؤلاء الكتاب أن عدم الاستجابة للحوافز هى احدى الصفات المميزة للعامل الافريقى، فهناك جدل يدور حول أن العامل الاوروبى ينظر الى الاجر كحافز اساسى ودافع للعمل، بينما لاتمثل الاجور اغراء اساسيا ودافعا للعامل الافريقى، ولذ فإن زيادة الأجر لا تؤدى بالعامل الافريقى الى بذل مزيد من الجهد بل على العكس تؤدى به الى تقليل المجهود المبذولة، فالافريقى حينما يحصل على أجر أعلى فانه يترك العمل بعد فترة قصيرة، وطبقا لما ذكره جريفير (١٩٣٥) نجد أن الافريقى يتميز بطبعه بعدم تقديره للقوة الشرائية للنقود، وفضلاً عن ذلك فانه لا يستطيع الاستمتاع باشياء خلاف ما اعتاده على مستواه التقليدى ومستوى حياته الخاصه، ومن ثم فإن الاعتقاد السائد هو أنه اذا ما اكتسب الافريقى من عمل يوم واحد ما يكفى متطلباته لمدة اسبوع كامل فانه يفضل أن يعمل ذلك اليوم الواحد و يبقى سائر ايام الاسبوع بدون عمل.

وهنا نتساءل، الى أى حد يبالغ الكتاب والمعلقون المبكرون فى ذكرهم لمشاكل تلاؤم الافريقى مع العمل الصناعى؟ ان النتائج التى توصلت اليها الابحاث المعاصرة

تؤكد الى حد ما بعض الظواهر التى ذكرها المبكرون، ولكنها الى جانب ذلك تؤكد أن مثل هذه الظواهر انما تنجم عن عوامل اخرى وليست عن فطرة الافريقى. مفاد ذلك أن معظم هذه الابحاث تتفق على أن مشاكل التلاؤم انما يرجع أصلا الى كون افريقية فى مرحلة أولية من التصنيع. وأن التصنيع قد بدأ فى وقت كانت احتياجات الافريقى وآماله محدودة وقليلة، فالنمط الغربى للاقتصاد النقدى قد دخل الى القارة مؤخرا. والعمل من أجل الحصول على أجر لم يسبق وجوده فى تاريخ العمل المحلى بافريقية.

وهناك كتاب معاصرون آخرون يذكرون أن معظم تلك المشاكل مازالت قائمة مما يؤكد أن هناك عوامل أخرى تسببها، فالادلة متوافرة على أن معظم المشاكل ترجع الى مزيج من بعض أو كل العوامل التالية:

- العوامل الاقتصادية (وقد ذكرها كيلبى، ١٩٦٩ و ووديس ١٩٦٠ و يوسفو ١٩٦٢ و بريللو ١٩٧٢).
- الخلفيات الاجتماعية للعمال (وذكر كل من الكان ١٩٥٦، وأولوكو ١٩٧٣، وجوسمان ١٩٥٣، وافونجا ١٩٧٨، و بيل ١٩٧٢).
- الادارة والسياسات الادارية مثل طريقة التعيين فى الاعمال أو تكرار عملية تسريح وفصل العمال أو عدم توفير المتطلبات الاجتماعية (وذكرها الكان ١٩٥٦، ووديس ١٩٦٠، واوجونباميرو ١٩٨٢).
- فترة العمل فى بعض الوظائف والاعمال (قد ذكرها آلو ١٩٧٨).
- العوامل الاجتماعية الثقافية (ذكرها يوسفو ١٩٦٢ وكيمبل ١٩٦٠).
- عوامل البيئة الخارجية (ذكرها كل من جوسمان ١٩٦٥، وأوجونباميرو ١٩٨٢).
- مستويات الادارك (ذكرها كل من ووديس ١٩٦٠، واوجونباميرو ١٩٨٢).

ولا يشتمل هذا البيان على كل العوامل كما لم يذكر فيه كل من تناولوا تلك العوامل، بل أنه يلخص أهم العوامل المؤثرة فى النظرة الى العمل والسلوكيات فى أى تنظيم قائم.

ولعل مما تشيرة التعليقات المعاصرة هو أن مشكلات التلاؤم ليست قاصرة على افريقيه فحسب بل أنها تتواجد فى أى مكان حينما تدخله الصناعة القريبة الحديثة

و يواجهها العامل الصناعى الناشىء. ولعل من اسباب الخطأ الشائع فى التقييم مفهوم «التلاؤم» ذاته، وهو أمر يصعب الاجماع عليه أو على تحديد معناه والتلاؤم بصفة عامة طبقا لتعريف ماندلباوم (١٩٧٣) يمثل عملية بنائية، فالحياة عملية تعديل وتلاؤم مستمره وعلى ذلك يصبح على كل فرد أن يغير من الانماط القائمة فى سلوكياته كى يواجه المواقف الجديدة، وتعتمد درجة ملاءمة العامل لنفسه مع أحوال العمل السائدة التى يجد نفسه فى وسطها على قدرة كل فرد.

و يذكر و يلنسكى وليبو (١٩٥٨، ص ١٧): «أن المستجدين فى الصناعة فى أى مكان يقاومون فى أنفسهم التورط الكامل فى طرق الحياة الصناعية، وهو أمر يبدو بوضوح فى كل الاقطار المتخلفة حيث يعتبر التغيب عن العمل هو أكبر مشكلة تواجه مدراء والمناجم والمصانع والمزارع الكبيره، و يبدو ذلك بوضوح أيضا فى الدول المتقدمة بما فيها الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية حيث ترتفع نسبة التغيب عن العمل فى أوساط المستجدين فى المصانع و بخاصة من يأتون مباشرة من المناطق الريفية».

واذا ما كانت مشكلة التلاؤم مع العمل الصناعى ظاهرة عالمية اذا فما الذى يميز بين الافريقى والاوروبى فى هذا المجال؟ اذا قلنا أنها الهجرة مثلا لوجدنا أن الهجرة أيضا ظاهرة تنطبق على جميع المجتمعات التى تمر بمرحلة الانتقال من شكل الرأسمالية السائدة فى النظام الزراعى والسابقة على ظهور العمالة بأجر، و بذلك لا تكون الهجره هى النتيجة المباشرة للتصنيع كما يذكر ريد (١٩٦١) من أن هناك أدلة واضحة من التقاليد القبلية، وأدلة من الآثار، ومن الملاحظات المبكرة التى سجلها الكتاب الاوروبيون تثبت جميعها أن حركة السكان فى افريقية ظاهرة وجدت منذ أقدم عصور التاريخ (أنظر أيضا: جولد ١٩٦١)، ولقد حدد أحد الكتاب وهو ووديز (١٩٦٠) خواص الهجرة فى افريقية فيما يلى:

أ- أنها تشمل الرجال فقط دون النساء.
ب- أن المهاجرين يشتغلون فى الوظائف والاعمال التى يحصلون عليها لمدد محدوده.
جـ- أن الهجرة ظاهرة مستمرة فى حياة العمال الزارعين.
د- أن المهاجرين يسافرون على الأقدام أو بالقوارب أو الدواب لمسافات بعيدة.
هـ- أنها كثيرا ما تكون مرتبطة بالاساليب المتنوعة للتوظيف وانها كثيرا ما تتخذ شكلا من أشكال العمل الاجبارى.

وعلى ذلك فان الكتاب المحدثين قد توصلوا الى أن الهجرة ليست نتيجة مباشرة لعدم التلاؤم مع العمل الصناعى، ولكن يغلب أن تكون احدى الوظائف الاجتماعية المرتبطة بالجزاء الإقتصادى المحدود. فعلى سبيل المثال يعترف وودير (١٩٦٠) بأن جذور هجرة العمال فى افريقية ترجع الى انتشار الفقر فى اوساط المزارعين، و يساعد عليها فرص المكوس أو العوائد على الاراضى مما يؤدى بالملايين الى ترك مواطنهم بحثا عن العمل فى أماكن بعيدة عن الحقول. ولقد اكتشف كل من كيلبى (١٩٦٩) وجريللو (١٩٧٣) أن استمرار العامل فى الحمل يعتمد اساسا على العائد الاقتصادى من هذا العمل، وتوصلا من دراستهما الى أن المؤسسات التى تدفع أجور أعلى تشهد استقرارا فى القوى العاملة أكثر مما تشهده المؤسسات التى تدفع اجورا منخفضة وهى الاجور التى يصفها بعض الكتاب باجور الكفاف.

ولا يقتصر الأمر على الجزاء الاقتصادى بل أن لسياسة الادارة أيضا انعكاساتها التى تؤثر فى اوساط العمال الافريقيين (وودير ١٩٦٠)، ولعل انتزاع المستوطنين الاورو بيين البيض للاراضى التى كان يملكها افريقيون، وكذلك ادخال نظام سداد الضريبة بالنقود أو المحاصيل النقدية (ستافنجهاجن ١٩٧٥) كانا من بين العوامل المتعددة التى أدت الى هجرة العمال. و يذكر وودير (١٩٦٠) فى نقده لممارسة الادارة وتصرفاتها ظاهرة نقص المرافق الاجتماعية اللازمة للعمال الافريقيين فيقول: «أن العامل الافريقى الذى تتحدد اقامته فى حجرة كئيبة فى مستعمره من الاكواخ، أو فى حجرة ضيقة بمعكسر عمل شيد لايواء غير المتزوجين، واعتماد هذا العامل على أجرلا يكاد يكفى الا شخصا واحدا مع عدم وجود أى ضمانات للمستقبل أو معاش عندما يأتى سن التقاعد، كل ذلك لا يساعد على تهيئة أى فرصة أمام العامل الافريقى ليستقر فى عمل أو يصبح عاملا دائما فى المدينة، بل أنه يعيش بصفة دائمة فى حياة متقلبة أو حياة نصف حضرية متنقلا بين المدينة والقرية متزوجا احيانا أو اعزب فى أحيان أخرى، ومزارع احيانا وعامل صناعى فى احيان أخرى».

وهناك كتاب آخرون مثل يوسفو (١٩٦٢) وكيمبل (١٩٦٢) و أهينموسان (١٩٧٨) ينظرون الى هجرة العمال الافريقيين على أنها ظاهرة ناتجة عن القيم الاجتماعية الثقافية للشعوب الافريقية، و يذكر هؤلاء الكتاب أن الزيارات المستمرة التى يقوم بها العمال لاهليهم وعشائرهم الذين يعيشون فى أوطانهم الاصلية انما هى

للقيام بسد حاجة هؤلاء العمال لممارسة بعض الانشطة الترويحية التى يفتقرون اليها فى مهاجرهم بالمدن الصناعية وهى أيضا للقيام بتوفيه بعض الالتزامات الثقافية.

و يؤكد كل من الكاب وتولرز (١٩٦٠) ومور (١٩٦٠) وجوسمان (١٩٥٣) أن هجرة العمال ما هى الا نتيجة لسياسة التمييز العنصرى أو الاجراءات القانونية التى فرضها الحكام الاوروبيون فى بعض الاقطار الافريقية. ثملا يرى مور (١٩٦٠) أن نظام هجرة العمال يتخذ الصفة شبه الدائمة اذا ما بنى على أساس قانونى محدد، ففى جنوب افريقيا تعتمد الهجرة العمالية على القيود التى تحدد اقامة الافريقيين، والمحاولات المبذولة من جانب السلطات العنصرية لسلخ كل الافريقيين من حياتهم القبائلية، فالحكومة والمؤسسات الخاصة على حد سواء لا تشجعان بأى حال من الاحوال استقرار العمال فى المناطق التى يعملون فيها.

ومما يرتبط فى الاذهان بالافريقى العامل فى الصناعة صفة انخفاض الانتاجية، بيد أن المعلومات التى توافرت حديثا تدل على عكس هذه النظرة القديمة، فالعامل الافريقى نشيط جدا ومجد فى عمله. ويمكن أن تكون انتاجيته على مستوى أعلى من انتاجية غيره اذا ما توافر له جو العمل المناسب والدوافع والادوات اللازمة.

ولقد تبين أن انخفاض الانتاجية يكون نتيجة لامور عديدة مثل سوء الادارة (كيلبى ١٩٦٩) وانخفاض المستوى التكنولوجى وقلة المهارات. (ووديز ١٩٦٩) وقلة الادراك (كيلبى ١٩٦٩) بصفة عامة ظروف العمل السيئة. ولا يمكن فصل الانتاجية عن الكفاية كما يذكر نون (١٩٦٠) (أنظر أيضا ووديز ١٩٦٠ ص ١٥٨)، ذلك أن كفاية العامل تتأثر بكل من المستوى التعليمى للقوى العاملة، والتدريب المهنى على الاعمال التى تتطلب مهارات معنية، ولعل فشل الادارة فى توفير التعليم والتدريب اللازمين من العوامل القوية الاثر على انتاجية العمال الافريقيين وكفايتهم، وهناك ادلة كافية ذكرها بعض الكتاب الافريقيين من امثال رودنى (١٩٧٢) تؤكد أن ارتفاع نسبة الامية التى تؤدى الى انخفاض مهارة العمال لا ترجع فى حد ذاتها إلى القدرات العقلية للافريقيين كما يزعمون بل على العكس ترجع الى ما فرضه الحكم الاستعمارى من نظم تحدد فرص التعليم.

وكما أكد كيلبى (١٩٦٩) أهمية التعليم والتدريب لرفع الانتاجية والكفاية فان تقرير رابور عن نيجيريا وقد أكد تلك الحقيقة أيضا. اذ ورد فى هذا التقرير أنه فى حالة تدريب العمال الافريقيين على الاعمال الميكانيكية التى تتطلب مهارة خاصة كما هو

فى الحال مثلا فى مصنع النسجاير فى ايبادان أو مصنع رقائق الخشب فى سابيلى فان ارتفاع مستوى المهارات هذا يساعد على رفع الانتاجية .

وقد أشار كتاب آخرون الى أن مستوى ادراك العمال الافريقيين لاستغلالهم يعد عاملا من العوامل التى تؤثر فى اتجاهاتهم وسلوكياتهم ازاء الوضع التنظيمى ، ففى معظم المجتمعات الافريقية التقليدية يعتبر العمل الشاق والجد فى العمل جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية العامة ، و يؤكد ذلك وجود الامثال الشعبية والشعارات التى تمجد العمل الشاق والجد فى العمل فضلا عن وجود عقوبات تقليدية لردع الكسل والتكاسل ، وبذلك لا يرجع انخفاض الانتاجية الى عدم القدرة على التلاؤم مع اسلوب العمل الصناعى بل انه حقا يرجع لعوامل اخرى مثل مدى ادراكية العامل عن استغلال طاقته . و يناقش ووديز (١٩٦٠ ص ١٨٠) فى أن كل الدراسات التى تناولت كفاية الافريقى وانتاجيته قد طرحت تساؤلا عن السبب الذى يجعل الافريقى لا يزيد من انتاجيته .

هذا ، وهناك اتجاه عام بين الكتاب بالتسليم بأثر الدوافع فى الدول المتقدمة حيث تسود الضغوط الاجتماعية والرغبة فى الثراء كاساس يحفز الناس على العمل ، بل و يذهب بعض الكتاب الى ما هو ابعد من ذلك فى الجدل حول أن من الدوافع على القيام بالعمل نظير أجر فى الدول المتقدمة أن مثل هذا العمل يحقق للإنسان الكيان الذاتى والمركز الاجتماعى الى جانب الدخل المادى . بيد أن الامر فى افريقية عكس ذلك تماما ، فالكتاب (ليكرون لم يلاحظوا أى أثر للضغوط الاجتماعية على العامل الافريقى ، كما لم يلاحظوا فى اوساط الافريقيين أثرا للرغبة فى الثراء أو تحقيق الكيان الذاتى أو المركز الأجتماعى عن طريق العمل ، وذلك لان الهدف الذى يسعى اليه العامل الافريقى مرتبط بالمتطلبات المحدودة والآمال التقليدية ، واذا كان هذا رأى الكتاب المبكرين فان هناك من الدلائل التاريخية المتوافرة بين ايدينا ما يؤكد أن العامل الافريقى مثله مثل العامل الاوروبى يرغب فى تحقيق الامن والمركز الاجتماعى حتى قبل أن يدخل التصنيع الى بلاده .

واذا ما كان العامل الافريقى هكذا يتفاعل بايجابية مع الدوافع والحوافز اصبح لزاما علينا أن نبحث عن عوامل اخرى خلاف الاقتصار على ارجاع الامر الى العقلية الافريقية ، فليس من شك فى أن هناك عوامل اخرى متعدده مثل اختلاف الخلفية

الاجتماعية والقيم لدى العامل الافريقى، وهناك أيضا قوى الجذب التى تدفع الناس الى التحول نحو المراكز الصناعية. كما أن هناك النتائج المترتبة على الدوافع الطبيعية وكذلك على السلبيات.

الامور المسلم بها أن الناس يختلفون فى استجاباتهم للدوافع او الحوافز باختلاف القيم التى تحكم حياتهم، وذلك لان الاتجاهات وردود الفعل ازاء المواقف لا تتأثر فقط بالغرض أو الدافع بل أنها تتأثر كذلك بالخبرات التى يكتسبها الافراد فى كل موقع من مواقع العمل، وعلى ذلك فمن الخطأ الكبير أن تطبق معايير القياس الاوروبية على الدوافع والحوافز التى تؤثر فى بيئة اجتماعية مختلفة تماما.

ونضرب على ذلك مثلا ما يذكره كل من براون (١٩٦٧) والكان (١٩٥٦) عن الفرق بين الدوافع الطبيعية والدوافع غير الطبيعية أو المصطنعة، فليس من شك فى أن لكل منهما أثره المختلف على العمال. فهناك الدافع الطبيقى الذى ينشأ عن الاحساسات الادراكية للعامل، مثل الرغبة فى كسب النقود لشراء اشياء جديده مستوردة أو لتجميع ثمن الماشية اللازمة لمهر الزواج (براون ١٩٦٧) فان واقعا كهذا سوف يؤدى تلقائيا الى زيادة تطلعات العامل، وسوف يؤدى ذلك بالتالى الى التأثير على اتجاهاته وسلوكياته.

ومن جهة أخرى قد تنشأ كل من الدوافع الطبيعية الاجبارية والدواقع المصطنعة جميعا نتيجة لفرض الحكومة ضرائب عالية كى تدفع المزارعين الى قبول التوظف نظير أجر، و يؤدى مثل هذا النوع من الدوافع الى نشأة استجابة سلبية من جانب العامل اينما كان تؤدى به الى ترك العمل بمجرد أن يصل الى الهدف الذى من أجله اضطر الى الاتجاه الى العمل بأجر.

هذا، ولا يمكن بحال من الاحوال اغفال أثر الثقافة على استجابة العامل الافريقى، وفى هذا الصدد يشير براون (١٩٦٧) الى عدم توافر اهتمام الافريقيين بالحصول على البضائع والسلع المستوردة و بل و يذكر أن الامر يصل لدى بعض القبائل الى درجة التعصب الظاهر ضد البضائع الاجنبية وتفضيلها للسلع التقليدية من قبيل الحفاظ على كيانها وكرامتها، هكذا فان عرض البضائع المستوردة قد لا يكون له تأثيره فى حفز افراد القبيلة على زيادة انتاجيتهم من أجل الحصول على نقود لشراء تلك البضائع.

ويعتبر ادراك الافريقي للاستغلال المقنع في شكل حوافز أو دوافع قد أدى الى ايجاد نوع من مقاومة الاستجابة لهذه الدوافع التي تخفى من ورائها الاستقلال . وتتضح هذه الظاهرة من الدراسة التي قام بها فانسانت للعمال الاجراء في مزارع البن بساحل العاج (ورد ذكر هافي ووديز ١٩٦٠)، فالاجر اليومي نظير ملء سلتين بالمحصول هي ١٠٥ فرنك افريقي، وكل سلة زيادة عن ذلك يدفع عنها فرنك زيادة أي نحو خمسين من الاجر الذي يدفع عن ملء السلة، فقد وجد أن العمال اعتادوا أن يرفضوا ملء سلال اضافية للحصول على هذه الزيارة نظرا لانها زيادة ضئيلة لا تشجع اطلاقا على الاندفاع الى العمل وقتا اضافيا . بيد أن هناك دراسات أخرى متعدده (كلبي ١٩٦٩) قد انتهت الى الكشف عن آن الحوافز التي تتخذ شكل الزيادة المعقولة في الاجر قدأدت الى زيادة الانتاجية .

ولا تقل أهمية مشاكل الالتزام عن غيرها من المشاكل ، فمعظم آراء الكتاب المبكرين كانت إما مبنية على التخمين أو على الاستماع الى الاشاعات والاكاذيب التي تتردد على الاسماع ، غير أن الكان (١٩٥٦) قد طالب بالا تقصر النظرة الى ظاهرة عدم الالتزام على أنها مشكلة افريقية محلية ، بل يجب النظر اليها على أنها ناجة عن عيوب في الادارة . وهو يشير بذلك الى عملية تعيين العمال بصفة خاصة ، و يعطى على ذلك مثالاً بالكيفية التي يتم بها اختيار العمال من بين حشد الرجال التي يتجمع أمام أي مصنع في اليوم الاول من كل شهر فالاخيار يتم على أساس ما يوحيه المظهر الخارجي للرجل دون أخذ في الاعتبار بالقول القديم «ليس كل ما يلمع ذهبا» فالشكل السليم والمظهر الحسن لا يعني بالضرورة القدرة الفائقة على العمل ولا تعني أن مثل هذا الرجل سيبقى . . في العمل مدة اطول من غيره من الرجال الذين يبدو من مظهرهم الخارجي أنهم اضعف جسدا أو اسوأ مظهرا . وتكون نتيجة مثل هذا الاختيار المعتمد على المظهر الخارجي أن أغلب من يعين من هؤلاء الرجال يكلفون باعمال لا يحبونها ، أو يوضعون في اماكن ليسوا اكفاء لها ، ونظرا لكونهم جدد في المصنع تكون مسارعتهم الى ترك العمل اسهل عليهم من التقدم الى الادارة يطلب للنقل الى عمل اخر يناسبهم أو يرغبون فيه (الكان ١٩٥٦ ص ٨) .

وتوضح لنا الدلائل المستقاه من اوضاع نيجيريا بأن الالتزام ربما يتأثر بالطريقة

المتبعة فى مختلف قطاعات الصناعة لاختيار العمال ذوى المهارات المتوسطة والعالية ، ذلك أن الدستور النيجيرى يتسم بصفة فيدرالية كاملة تعطى المواطن من اى ولاية من الولايات التسع عشرة حق الحصول على وظيفة أو عمل فى أى قطاع من القطاعات الصناعية الاهلية أو الحكومية فى أى ولاية من تلك الولايات التسع عشرة ، و يتضح الامر اذا ما تم اختيار مشرفين على العمل من الولايات المتخلفة تعليميا لرئاسة عمال من ذوى المستوى التعليمى الرفيع والمهارات العالية الذين ينتمون الى ولايات اخرى ، فان ذلك غالبا ما يؤدى الى اتجاه هؤلاء العمال المهرة الى ترك العمل والقيام بانشاء ورش خاصة أو البحث عن طرق أفضل لاستخدام وابرازمهارتهم المتميزة ، ولا يمكن أن يعتبر ترك العمل فى هذه الظروف ظاهرة نيجيرية خاصة بل أنها تعد انعكاسا طبيعيا لجانب من جوانب السياسة الحكومية فى الادارة .

و يناقش كل من مور وفيلدمان (١٩٦٠) عدم التمييز بين الالتزام بالسياسات الادارية من جهة والالتزام نحو العمل الصناعى ذاته من جهة أخرى ، ذلك أن عدم الالتزام قد ينشأ نتيجة للانعكاسات المضادة للسياسة المتبعة نحو العاملين أو ضد العمل غير المشجع ، و يذكران أن كلا المشكلتين ناشىء اما عن السياسة الادارية أو السياسة نحو العاملين ، الأمر الذى يعوق الالتزام و ينشأ عنه .

أما (أ) وضع مستويات لكل من العامل الاوروبى والعامل الافريقى لا يسمح بقيام المنافسة بقصد حماية الاوروبى من منافسة العامل الافريقى الماهر فى شغل الوظائف والاعمال الرئيسية ذات الاجر المرتفع ، أو (ب) التمييز فى التشريعات أو الاختلاف فى ممارسة التقاليد مما يؤدى الى تعويق قيام تنظيمات عمالية مشتركة تجمع بين الافريقيين والاوروبيين ، فضلا عن منع اتحادات العمال الافريقيين من الاستمتاع بالحرية ، أو ربما منعها منعا صارماً من أى نشاط .

ولقد وجد ألو (١٩٧٨) أن هناك علاقة قوية بين درجة الالتزام وطول فترة الخدمة ، فرغم وجود العوامل السلبية المتعددة التى قد تؤدى الى خفض درجة الالتزام فان نتائج البحوث قد اثبتت أن العامل الافريقى ملتزم غاية الالتزام فى عمله (أنظر أيضا جرينللو ١٩٧٣ وكيلبى ١٩٦٩) فلقد وجد كيلبى على سبيل المثال أن العامل النيجيرى الاجير يحافظ على وضعه كمهاجر و يرفض الاستقرار بصورة دائمة فى المدينة التى ينتقل اليها للعمل ، ولكنه مع ذلك يظل ملتزما التزاما كاملا فى العمل الذى يؤجر فيه .

دراسة واقعية حديثة فى نيجيريا

اجريت فى عام ١٩٨١ دراسة فى موقعين من مواقع الصناعة النيجيرية بقصد اكتشاف درجة شعور العمال النيجيريين بالاغتراب فى مواقع أعمالهم الجديدة، وكانت الفرضية الاساسية هى أن الصناعة فى هذين الموقعين حديثة النشأة وأن الكثير من العمال سوف يواجهون مشكلات التلاؤم مع متطلبات العمل الصناعى. ولكى يكتمل أمر تحديد مدى التأثير الذى تضفيه التكنولوجيا على شعور العمال بالغربة كان اختيار موقعين مختلفين فى نسقهما التكنولوجى. وعلى عكس ما كان متوقعا تبين من النتائج أن غالبية العمال لم يجدو صعوبة كبيرة فى ملاءمة انفسهم مع متطلبات العمل الصناعى، فلقد وجد أن انخفاض الانتاجية والاهتمام بالعمل وكفاية العمال والتزامهم كانت جميعا ترجع لعوامل اخرى متعددة مثل البتن وعدم توافر المرافق الاجتماعية الاساسية، والسياسات الادارية (وبخاصة ما يتعلق منها بأمن العمل)، وكثرة العطل الذى يصيب الآلات، هذا الى جانب بعض العوامل الاقتصادية مثل ادراك العمال لعدم التناسب بين طبيعة الجهد فى العمل الذى يؤدونه وبين الأجر المنخفض الذى يحصلون عليه فى غير انتظام.

ولقد بنى التقرير على نتائج استبيان عينة عشوائية من العمال عددها ١٨١ عاملا من الموقعين الصناعيين فى ولاية أوندو: أحدهما معاصر الزيوت والثانى مصنع الإخشاب. وسوف نركز مناقشتنا لنتائج هذا الاستبيان على النقاط الثلاث التالية:

أ‌. مدى الاهتمام والاندماج فى العمل، لتحديد مدى اهتمام العامل الافريقى بعمله ودرجه حبه لهذا العمل.

ب‌. الأداء الوظيفى: فقد سئل كل عامل من العينة أن يقدم قائمة بالمقترحات أو الاشياء التى يرى أنها تساعد على تحسين الاداء الوظيفى.

جـ. درجة الإلتزام: وتم قياس ذلك عن طريق استطلاع مدى استعداد العمال ورغبتهم فى ترك العمل.

وكانت النتيجة أن هناك أسباب عدة تؤدى الى خفض مستوى الأداء الوظيفى وأهمها بناء على ما ذكره العمال أنفسهم:

أ- تكرر حدوث العطل فى الآلات.

ب- عدم توافر المهارات اللازمة.

جـ الاجور المنخفضة وغير المنتظمة.

د- عوامل بيئية اخرى متعددة.

وتوضح البيانات المجمعة والمصنفة فى الجدول رقم (١) أن ٤٠٪ من العمال فى معاصر الزيوت و ٣٥٫٥٪ من العمال فى مصنع الاخشاب يرون أن تكرر حدوث العطل فى الآلات هو العامل الرئيسى فى سوء الاداء وخفض الانتاجية، واعترفت نسبة ٣٢٪ من عمال الزيوت و ٢٦٪ من عمال الاخشاب بأن انخفاض الاجور والطريقة الارتجالية لتحديدها وعدم انتظام سدادها تؤدى الى عدم تشجيع العمال على تقديم خير ما لديهم من أداء. ولعل وجود أغلبية تضع عطل الآلات فى مرتبة أهم من الاجور فى التأثير على الاداء، يدلنا على أن هناك اهتماما من جانب العمال بتحقيق الاداء والانجاز، وأن الامر لا يقتصر على المكاسب المادية التى يحصلها العمال كالاجور لهم.

ولقد وجد أيضا أن ١٤٪ من عمال الزيوت و ١٩٫١٪ من عمال الاخشاب ينتقدون البيئة التى يعملون فيها، وآخرون يشتكون من الضجة التى تحدثها الآلات، كما أن كل الذين يعملون فى قسم الأثاث بمصنع الاخشاب يدركون ما يتعرضون له من أخطار صحية نتيجة للرمال والاتربة التى يتنفسونها مع الهواء، وغالبا ما أشار البحث الى حادثة العامل الذى نقل الى المستشفى نتيجة لتنفسه هواء ملوثا بالاتربة والرمال ثم وافته المنية بعد ذلك. وأنه بعد وقوع هذا الحادث صدرت توصيات طبية بضرورة امداد العمال باللبن، وعمل فحص دورى عليهم، ولكن العمال ذكروا أن الادارة قد نفذت هذه التعليمات الطبية مرة واحدة فقط، و يزعمون أن ما يتم فقط هو نقل العمال الى المستشفى اذا كانت حالتهم الصحية الظاهرة متدهورة، و يرى العمال أن مثل هذه الاجراءات قد اتخذت لا بقصد مصلحة العمال المصابين ولكن بقصد ضمان حسن سير العمل دون التعرض للاضطراب.

ولقد عبرت غالبية العاملات فى قسم الجمع والتقسير فى مصنع الزيوت من الزلق والطين الذى يغطى أرضية المعمل، وكذلك من الضجة التى تحدثها آلات التكسير، وزعموا أن ذلك يؤدى الى ابطائهم فى العمل وقلة الانتاج الى حد كبير.

جدول رقم (١)
العوامل المؤثرة فى انخفاض مستوى الأداء
(النسبة المئوية من العينة)

العوامل	معاصر الزيوت	الصناعة مصنع الخشب
حالة الآلات	٤٠	٣٥ر٥
قلة المهارة	٦	١٢ر٥٠
سوء الاحوال البيئية	١٤ر٥	١٩ر٥
الاجور المنخفضة وغير المنتظمة	٣٢	٢٦ر٥٠
سوء الاشراف	٦	٢ر٥
تكوين مجموعات العمل	٢	٣ر٥
الجملة	١٠٠	١٠٠

هذا، وتعتبر قلة المهارة من العوامل المؤثرة فى اداء العمل، فلقد ذكر ٦٪ من عمال الزيوت و ١٢٪ من عمال الاخشاب أن هناك نقص فى التعليم والتدريب على المهارات اللازمة لتحسين الاداء وزيادة الانتاج. وتدل البيانات التى جمعت عن المستوى التعليمى للعمال أن نسبة ٥١٪ فى معاصر الزيوت و ٢ر٥٪ فى مصنع الاخشاب لم يحصلوا على أى قدر من التعليم اطلاقا، وهناك نسبة ٣٥٪ فى معاصر الزيوت و ٧٠٪ فى مصنع الاخشاب قد التحقوا فترة بمدارس التعليم الابتدائى، وأن نسبة ١٪ فقط فى معاصر الزيوت و ٣ر٧٪ فى مصنع الاخشاب قد التحقوا بالتعليم الثانوى.

ومما يذكر أن نسبة من عمال مصنع الاخشاب تصل الى ١٢٪ قد أشاروا الى أهمية المهارة الفنية، وهى نسبة أكبر مما ذكروا نفس السبب فى معاصر الزيوت ولعل ذلك يرجع الى اختلاف طبيعة الاعمال التى تتم فى هاتين الصناعتين، ففى معاصر الزيوت لا تحتاج العمليات والاعمال المطلوبة لا لمهارات قليلة بل وقد لا تحتاج الى أية مهارات أطلاقا، بينما نجد أن الاعمال التى تمارس فى مصنع الاخشاب تستخدم فيها

تكنولوجيا الآلات مما يستلزم مهارات عالية .

وهناك أمور أخرى جاءت فى اجابات العمال على الاستبيان كعوامل مؤثره فى الاداء الوظيفى منها طريقة الاشراف واسلوبه فى التركيز على العمل ذاته دون التوجه الى العمال أو مجموعات العمل ، ويمكن أن نصل من هذا الى ضرورة تقييم اداء العمال بالنسبة لعوامل معينة كالتى سبق ذكرها .

وجدير بالذكر أن البيانات التى جمعت لم تدل على أن العمال الافريقيين غير مهتمين بعملهم . أو أنهم غير مرتبطين به ، فلقد طلبنا الى العمال أن يعبروا بحرية تامة عن علاقتهم بعملهم ، فزعم بعضهم الارتباط الوثيق بالعمل ، فصنفوا تحت صفة « الارتباط الشخصى » ، وعبر بعضهم عن شيء من الارتباط مع غلبة الاهتمام بالجزاء المادى فصنفوا تحت صفة « الارتباط الهامشي » واخيرا منهم من أيدى اهتماما قليلا فصنفوا تحت صفة « الارتباط القليل »

جدول رقم (٢)

درجة الاهتمام بالعمل

(نسبة مئوية من العينة)

درجة الاهتمام	معاصر الزيوت	الصناعة مصنع الاخشاب
مرتفعة	٧٧	٦٤ر٢
متوسطة	٢٢	٣٢ر١
منخفضة	١	٣ر٧
المجموع	١٠٠	١٠٠

ويوضح الجدول رقم ٢ أن هناك اهتماما كبيرا بالعمل فى كلا المصنعين ، ففى معاصر الزيوت نجد أن نسبة المهتمين اهتماما كبيرا بعملهم تصل الى ٧٧٪ بينما تصل فى مصنع الاخشاب الى ٦٤ر٢٪ بينما الذين أبدوا اهتماما ضئيلا فيقتصرون على ١٪

في معاصر الزيتوت و ٣٧,٧٪ في مصنع الاخشاب وهم من صنفوا تحت صفة الاهتمام الهامشي.

ولعل الشيء الوحيد الذي تستقيه من هذه النتيجة هو أن اليوروبا (١) في المجتمع التقليدي مثلهم مثل اليوروبا المحدثين لديهم اهتمام كبير بالعمل نظرا لانهم يؤمنون بالعمل الجاد سواء كان هذا العمل يؤدي بأجر أو كان استثمارا خاصا.

واذا انتقلنا الى النتائج التي أمكن التوصل اليها عن مستوى أو درجة الالتزام فانها لا تظهر بحال من الاحوال أن العمال غير ملتزمين في عملهم بل أن الامر يختلف تماما، وأن عدم الالتزام يكون تجاه الاداره لا تجاه العمل. بيد أن عدم الالتزام تجاه الادارة يكون له أثره على الالتزام نحو العمل ذاته. ولما كانت البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) توضح وجود درجة عالية من الاهتمام بالعمل فان ذلك يؤدي بنا الى توقع وجود درجة عالية من الالتزام الكامل نحو الوظيفة. غير أن الامر يختلف، ولا يعني ذلك أن هناك تناقض، فتوضح النتائج التي توصلنا اليها امكانية وجودا اهتمام كبير بالعمل مع عدم الالتزام الذي يرجع الى الاسباب التي تتبين في الجدول رقم (٣).

ويلاحظ أن مستوى الالتزام يتأثر خاصة بالسياسات الادارية فيما يؤثر بالتالي على أمن العمل والظروف السيئة المحيطة بالعاملين (وبخاصة عدم توافر المرافق الاجتماعية الضرورية مثل المطاعم الخاصة بالعمل، وعدم وجود فترة راحة اثناء العمل في معاصر الزيوت، وقلة الاجور وعدم انتظامها، أو بصفة عامة عدم معاملة العمال كبشر بل التعامل معهم كادوات تستخدم لتحقيق اهداف النظام.

---

(١) اليوروبا هي المجموعة الاثنوجرافية الكبيرة التي تعيش في ولايات جنوب وغرب نيجيريا ومنها ولاية أوندو التي تقع فيها الجامعة التي يعمل بها كاتب هذه السطور. (المترجم)

الجدول رقم (٣)
العوامل التى تؤدى الى عدم الالتزام
(نسبة مئوية من العينة)

العوامل	معاصر الزيوت	الصناعة مصنع الاخشاب
السياسات الادارية السيئة	٤٠	٣٤٫٦٠
سوء أحوال الخدمة	١٨	١٤٫٨٠
قلة الأجور وعدم انتظامها	٤٢	٥٠٫٦٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

وتم قياس عدم الالتزام فى هذه الدراسة عن طريق الاستفسار عن مدى الاستعداد لترك العمل وأسبابه، ومن النتائج الطريفة لهذا المقياس هو أن العمال فى كلا الصناعتين قد انتقدوا بصفة عامة أمن العمل، وتحيز المدراء الواضح لبعض الافراد دون غيرهم عند إجراء الترقيات. ويجمع عمال الصناعتين على ظاهرة اخرى تتمثل فى أن الادارة غالبا ما تضطر الى تخفيض برامج الانتاج و يترتب على ذلك تسريح جماعى موسمى للعمال، فالمادة الخام فى كلا الصناعتين خامات زراعية وكما أن نسبة الارباح منخفضة، و يؤدى ذلك الى عدم ضمان التوظيف الدائم للعمال على مدى العام خاصة بالنسبة لمعاصر الزيوت، وفى هذه الحالة لا يدعى الى العودة للعمل بعد موسم الكساد سوى العمال المحظوظين، وقلة أخرى ممن اقاموا صلات قوية مع المشرفين. ومن الطبيعى الا ينظر العمال الى هذه الظروف نظرة تعاطف بل أنهم يقفون موقف مطالبة الادارة بان تمنحهم وظائف ثابتة. وهكذا نجد أن عدم الالتزام نحو العمل يمكن تفسيره من خلال استياء العمال من عدم وجود الامن فى الوظيفة. هذا وقد برر معظم العمال فى كلا الصناعتين الامر بعبارة من الأمثال الشعبية الشائعة لدى اليوربا وتعنى أن راحة البال هى الدافع القوى على العمل.

ويمكن القول بصفة عامة أن هذه النتائج تؤكد لنا أن عدم التزام العامل الافريقى نحو عمله كمشكلة من مشاكل التلاؤم مع اسلوب الحياة الصناعية لا يمكن أن يفسر على اساس واحد كحداثة التوظف فى الصناعة أو طبيعة العقلية الافريقية . بل يجب أن ينظر اليه فى ضوء صلته السابقة بالعوامل المتعددة السابق الاشارة اليها .

الخلاصـــــــة

على الرغم من أن الكثير من البحوث التجريبية الواقعية التى اجريت خلال العقود الثلاثة الاخيرة عن تلاؤم العامل ، توضح لنا عدم وجود خلاف على أن العمال الافريقيين يواجهون مشاكل التلاؤم مع العمل الصناعى ، وتدل نتائج البحوث على أن هذه المشاكل ترجع الى اسباب أخرى خلاف تلك الصفات التى خلعها الكتاب المبكرون واشاعوها عن العمال الافريقيين ، كما أن هناك الكثير من المستلزمات التى لا تتواجد فى بيئة العمل وتساعد على انخفاض الاداء والانتاج .

ولقد تبين لنا أيضا أن معظم تلك المشاكل له وجودة فى سائر المجتمعات التى تمر بمرحلة التحول الى الصناعة وبخاصة فى بدايتها ، فالدوافع الانسانية مبنية على الاحتياجات ، والاحتياجات جميعا (عدا الاحتياجات الفسيولوجية) ليست بالأمر اليسير كما أنها لا تنفصل عن البيئة . و يتضح من البيانات المتوافرة أيضا طبيعة الاحتياجات الضرورية غير الطبيعية بالنسبة للافريقى ، فالعامل الافريقى لا يدفع الى العمل بأجر لأسباب طبيعية ولكنه غالبا ما يكون مضطرا لذلك كى يوفى متطلبات اجبارية ألحت على حياته مثل الحاجة الى النقود لسداد الضريبة المفروضة عليه . ومما يستحق الذكر أن رجال الادارة الاستعمارية لم يدخلوا النقود الى البلاد الأفريقية بقصد توفية الاحتياجات الضرورية بل كى يحققوا الثراء لانفسهم ، ولقد كان لهذا تأثيره السلبى على استجابة العمال الافريقيين للعمل فى الصناعة .

ولا نزعم فى هذا البحث القول بعدم وجود مشكلات تلاؤم تواجه العمال الافريقيين المشتغلين بالصناعة ، بل إن جوهر نقاشنا هنا هو أن بعض هذه المشكلات و بخاصة مشكلة عدم الاستقرار فى العمل تمثل جزءا لا يتجزأ من ظاهرة التطور نحو الصناعة ، حيث ينظر الى العامل الافريقى فى هذه المرحلة المبكرة من الصناعة على أنه عامل «محدود الهدف» اذ أن حاجاته الى النقود محدودة نسبيا ، ويمكن توفيتها بالقليل ، الا أنه مع تطوره وتعقد اساليب الحياة وارتفاع مستواها ستختفى تدريجيا ظاهرة عدم

الاستقرار فى العمل و يصبح العامل الافريقى متلائما مع العمل الصناعى تلاؤما حقيقيا.

وتصل بنا هذه الدراسة الى نتيجة هامة للغاية هى أن العامل الافريقى يحتاج الى حوافز. وهذا لا يعنى بصفة مستمرة زيادة الأجور، بل أن على أصحاب العمل أن يخلقوا الجو الذى يشجع العمال على تحقيق الاهداف التنظيمية العامة جنبا الى جنب مع أهدافهم الشخصية. وتعتبر الاجور المناسبة والمنتظمة من أوائل عناصر هذا الجو المناسب، و بالاضافة الى ذلك يجب أن يقوم العمال بأداء المهام الموكولة اليهم فى ظروف طيبة و بيئة صحية مناسبة تدعو العامل الى فخر بعمله. وللعلاقات الطيبة السوية بين العامل والادارة أهميتها أيضا، فالامر يقتضى رفع مستوى الاشراف من ناحية الكم والكيف، مع وجود فرصة للاستشارات اللازمة. كل ذلك وغيره من التوصيات التى تهدف الى رفع مستويات العمال يجب تنفيذها واستمرارها من أجل تحقيق الانتاجية العالية والتزام العامل واستقراره فى عمله وارتباطه بالعمل.

كلمة تقدير

يذكر الكاتب بالشكر المساعدات والاضافات التى قدمها العاملون بجامعة ايفى وهم: البروفسور أ.أ.أكيدون، والاستاذ و. آلو (بقسم الاجتماع والانثروبولوجيا) والدكتور أ.أ.أ ويوبى وأ.ج فيستان (فى قسم الديموجرافيا والاحصاء الاجتماعى، والسيدة أ. آسم. و يؤكد ان اضافاتهم ومقترحاتهم كان لها أكبر الاثر فى إنجاز البحث والمقال.

المشاركة فى المنظمات
ملامح من البحوث المقارنة على المستوى الدولى

بقلم: د. برنارد ويلبرت Bernhard Wilpert
(أستاذ سيكلوجية المنظمات والعمل فى الجامعة الفنية فى دوفستراس من كتبه الأخيرة «الكفاءة والسلطة فى صنع القرار الادارى» و«الديمقراطية الصناعية فى أوربا». و«العلاقات الصناعية فى أوربا»)

ترجمة: بهجت عبد الفتاح عبده
ليسانس آداب فى اللغة الأنجليزية من جامعة القاهرة، له ترجمات عديدة ومؤلفات كثيرة.

إن ما نراه من تباين يدعو إلى الحيرة، بالاضافة الى هذا الكم الكبير من المطبوعات التى تتعلق بهذا الموضوع، ليؤكد على مصداقية القول بأن «المشاركة هى أكثر المشكلات حيوية وأهمية فى عصرنا بالنسبة للمنظمات». وقد اقتصرت بعض هذه الدراسات على مواقف قومية بعينها. وقد أفسد البحوث المقارنة التى جرت على المستوى الدولى عدد من المشكلات التى تتعلق بالمفاهيم أو المنهج أو المنظمة ذاتها. وهذا هو السبب فى اننا نرى بعضها فى الفترة الاخيرة يتجه بشكل مباشر أو غير مباشر إلى موضوع المشاركة. ونحن نستهدف فى هذا المقال أن نعرض بشكل مختصر للمحاولات التى اقيمت عليها هذه البحوث المقارنة وعددها سبع على مستوى العالم، فى مجال المشاركة، وأن نصل منها الى بعض النتائج العامة. ومع ذلك فمن الضرورى قبل أن نعرض لها بالتفصيل أن نلم ببعض الافكار النظرية:

فى محاولة لتعريف المشاركة

أن هذه المجموعة الكبيرة من العبارات السائدة التى تتضمن اشتراك العاملين فى المنظمات التى يعملون بها: مثل الديمقراطية الصناعية، والتصميم المشترك، والادارة الذاتية، والادارة المشتركة أو الاشتراك فى الإدارة. (وهذه بعض أهم وابرز هذه العبارات والمفاهيم) لتؤكد على جوانب مختلفة للمضون ذاته. فالذى نفهمه من المشاركة هنا هو أنها تعنى ترابط القرارات من أجل صالح العاملين الخاضعين لهذه القرارات، وذلك عن طريق ظروف وتنظيمات وعمليات تتعلق بالمؤسسة أو المنظمة ذاتها. وهذا التعريف يتضمن أن المشاركة ظاهرات ذات متغيرات تتحدد دائما ـ فى الواقع العملى ـ بأربعة ابعاد على الاقل مع التفاعلات المختلفة لهذه الابعاد.

وهذه الابعاد هى:

أ ـ القيم الكامنة التى توجه مختلف العاملين، وتحدد اهدفهم.

ب ـ ما تتسم به نظم المشاركة ذاتها.

حـ ـ القيود البيئية والاجتماعية والفرص المتاحة لظهور عمليات تتعلق بالمشاركة.

د ـ محصلات المشاركة على مستوى الفرد والمنظمة والمجتمع.

واذا افترضنا أن هذه الابعاد العريضة تشكل ـ حتى اذا لم يكن بشكل كامل ـ الابعاد الرئيسية التى تحدد المشاركة، فانه يمكن استخدامها كمنظور وذلك فيما يلى من استعراض الدراسات التجريبية ـ ومع ذلك يبدو من المناسب ـ قبل أن نمضى فى هذه المناقشة ـ أن نبحث بشكل مختصر عن معنى المشاركة فى المجتمعات الحديثة.

معنى المشاركة:

يمكننا أن نفرق على الاقل بين ثلاثة مستويات مختلفة يجب أن نبحث على أساسها ـ معنى المشاركة ومفهومها. وهذه المستويات هى:

- المستوى الفردى.
- المستوى التنظيمى (مستوى المنظمة أو المؤسسة).
- المستوى الاجتماعى.

وبالرغم من أننا سوف نعالج كلا من هذه المستويات ونحللها بشكل منفصل، فانه يجب أن يكون واضحا أن هذه المستويات الثلاثة تترابط فى الواقع بشكل وثيق

بسبب العلاقات المتداخلة الدقيقة للابعاد التى تحددها والتى اشرنا اليها آنفا.

و يتبلور المفهوم الفردى للمشاركة بشكل واضح فى النظريات السيكلوجية «النفسية» المختلفة، والتى يمكن أن نضعها ونصنفها تحت عنوان «نظريات نمو الافراد». وثمة شيء أساسى يرتبط بهذه النظريات وهو حاجة الانسان لان يؤكد ذاته. ونمو الفرد -رغم أنه نادرا ما يتحدد- هو تطور من جانب الفرد أو الشخصية نحو ذات نشيطة فعالة مستقلة. منظمة ذاتيا، وكفاءة من الناحية الاجتماعية، تستهدف اهدافا طويلة المدى مستخدمة المهارات المتاحة. أما المشاركة فى القرارات التى تؤثر على حياة الانسان فى قطاعات عديدة مختلفة من الواقع الذى يعيشه الانسان، فانها- اى المشاركة- تعتبر هنا عملية آلية لحفز مثل هذا النمو وتسهيل حدوثه من اجل ما يتبع ذلك من إثارة للكفاءة والدقة، تبلور القدرة على التأثير فيما يحيط بالانسان والسيطرة عليه. ومن ثم يمكن أن تتصور المشاركة على أنها عامل أساسى فى تكوين الشخصية والفرد. واذا عرفنا أن اكثر من ثلث حياة الانسان العادى المتوسط يقضيها فى العمل، يكون من الواضح أن المشاركة فى منظمات العمل سوف تكون لها بالضرورة أثر هام على مثل هذا التطور.

واذا نظرنا الى معنى المشاركة من منظور المنظمة ذاتها فيجدر بنا ان نلاحظ أن ثمة اتجاهين قد وضحا فى هذا المجال. الاول هو أن ننظر الى المشاكة على أنها المبدأ الجوهرى لكل تنظيم، والثانى أن تكون المشاركة وسيلة لاهداف محددة، أى أن تكون تكنولوجيما اجتماعية. و يتضح من الاتجاه الاول أنه لا يمكن أن يتصور أية منظمة بدون نوع من المشاركة من جانب افرادها فى عمليات اتخاذ القرار، سواء كانت هذه المنظمة مصنعا أو حزبا أو احدى التعاونيات، أو جيشا أو سجنا أو مرفقا عاما أو مدرسة أو مزارع جماعية أو ما شابة ذلك. أما الاتجاه الثانى فيرى المشاركة أداة وسيلة لتحقيق اهداف محددة مثل قبول الاعضاء لسياسة المنظمة، واشعار العاملين بالارتياح بتدخلهم فى شئون منظمتهم، ومضاعفة حافز العمل وما يستتبع ذلك من المزيد من المخرجات (أو المنتجات) الكلية. ولكن يبدو أن التفرقة بين هذين الاتجاهين مصطنعة رغم الالحاح عليهما فى هذه الدراسات ورغم استحسانها من وجهة النظر التحليلية- ومهما يكن الاتجاه الذى نراه فان المشاركة ظاهرة ذات أهمية وحساسية فى المنظمة.

واخيراً، فان المشاركة -من وجهة النظر الاجتماعية- قد حظيت بأهمية خاصة بسبب اثنتين من النظريات. فالنظرية الديمقراطية تقول ان المشاركة ترتبط ارتباطا عضويا بحق تقرير المصير لدى الفرد، وانها حق انسانى لا يمكن الاستغناء عنها، ومن ثم فهى قيمة فى حد ذاتها يجب أن تتحقق وتتأكد فى جميع مجالات الحياة. ونتيجة لذلك فانه من المطلوب أن تنسحب الديمقراطية السياسية على الحياة العملية. وفى هذا الصدد يقول «باتمان» «Pateman».

«أن وجود مؤسسات نيابية على المستوى القومى ليس كافيا بالنسبة للديمقراطية، أى بالنسبة لاقصى قدر من المشاركة من جانب الجميع فى هذا التدريب الجماعى أو الاجتماعى، ذلك لان الديمقراطية يجب أن توجد فى مجالات أخرى حتى يمكن أن تتطور وتنمو الاتجاهات الضرورية لدى الفرد وكذلك السمات السيكلوجية. وهذا التطور أو هذا النمو يحدث عن طريق عملية المشاركة ذاتها. ومن ثم تكون الوظيفة الكبيرة للمشاركة فى هذه النظرية-نظرية المشاركة الديمقراطية أو ديمقراطية المشاركة- وظيفة تعليمية».

ان المشاركة -بالنسبة للتنظيم الاجتماعى» وسيلة هامة تتيح للعاملين- الذين يشعرون بالغربة- أن يصبحوا ادوات نشيطة فعالة فى عملية اعادة تشكيل المجتمع. وكلا الموقفين ينعكسان بوضوح المقدمة المنطقية الاساسية وهى أن المجتمع فى النهاية هوالذى يجب أن يتغير ككل من أجل المصلحة العامة- ليس أقلها عن طريق المشاركة. اذن ماهى مدى المعرفة التى أمكن الحصول عليها حتى الآن بالنسبة لحقيقة المشاركة وذلك من خلال البحوث المقارنة التى اجريت على مستوى العالم؟.

الدراسات المقارنة

أن هذا البحث (هوفستيد ١٩٨٠ Hofstede) لم يكن يستهدف دراسة المشاركة بل دراسة «الاتجاهات والقيم» التى يمكن تفسيرها على أنها مجال اعريض لتفضيل بعض الامور على بعضها الآخر». وقد أمكن الحصول على المعلومات عن طريق استبيانات قام باستيفائها العاملون فى شركة متعددة الجنسيات مقرها الولايات المتحدة، ولها فروع فى كل دول العالم تقريبا. وقد تم جمع المعلومات فى فترتين، الاولى من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٦٩ والثانية من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٣، باستخدام نحو ستين الف عامل يتحدثون ثمانى عشرة لغة مختلفة. وقد اعتمدت الدراسة على بنك للمعلومات يعتبر فريدا فى العالم ما عدا ثمة قصور منهجى واحد يعتوره وهو أنه يقتصر على القيم الذاتية.

وتعتبر مساحة السلطة «مدى السلطة» هى البعد ذو القيمة ذات الاهتمام الخاص فى هذه الدراسة. وقد جرى قياس هذه المسافة عن طريق ثلاثة بنود عريضة الاول سؤال يتعلق بمدى خوف العاملين من التعبير عن خلافاتهم مع رؤسائهم والثانى سؤالان يرتبطان بنوع الرئيس الذى يعمل العامل تحت اشرافه، ثم ما هو نوع الرئيس الذى يفضل أو تفضل أن تعمل معه. وكان لابد أن تتم عملية الاختيار من بين مديرين يختلفون فى طريقتهم فى اتخاذ القرار بدءا باتخاذ القرار بشكل استبدادى مرورا بعمليات التوضيح والتفسير والتشاور مع المعاونين وانتهاء باتخاذ القرار بشكل جماعى. وهكذا تكون مساحة السلطة الضيقة تتمثل فى الا تكون هناك خشية من الاختلاف مع الرئيس فى العمل، وفى استخدام الرئيس أو الرئيسه لاساليب المشاركة فى اتخاذ القرار وكذلك فى تفضيل العاملين والمعاونين لمثل هذه الاساليب. وقد وجد «هوفستيد» اختلافات قومية واضحة فى مساحة السلطة الأمر الذى يفسر بأنها اختلافات ثقافية. وترتبط المساحة الضيقة للسلطة بقدر من الانتاج القومى الكلى. وأكثر من ذلك فأن مساحة السلطة (والقوة) تقسم الدول الى مجموعات واضحة (لاتينية-اسيوية-شرق اوسطية-المانية-انجليزية-شمالية). ومع ذلك فإن هذه المجموعات ذاتها لم تتكرر فى دراسات تستخدم خطوات للمشاركة تعتمد على السلوكيات أكثر مما تعتمد على الاتجاهات.

ويركز البحث الذى قام به «هوفستيد» على القيم التى يؤمن بها العاملون بالنسبة للعلاقات التى تربطهم «بالسلطة» فى فروع شركة كبيرة متعددة الجنسيات (ومما يذكر أن هوفستيد يربط بين بحثه وبين نتائج بحوث كثيرة، مماثلة، والتى نأخذ منها فى هذا المقال النتائج التى تتعلق بمساحة السلطة بالنسبة لعنصر المشاركة). وتوضح الدلالات التى يستخدمها بالنسبة للسلطة العلاقة القوية بخطوات الانتاج الاقتصادى الضخم أو الكلى. وهذه الدلالات يمكن أن تؤخذ كعنصر تفضيل لعامل المشاركة). كما يوضح (هوفستيد) التسلسل السببى للانطلاق من الثروة للمشاركة. ومع ذلك، وعلى أساس أن هذه الحقيقة تقوم على دلالات ذات علاقات متبادلة فان ماهية السبب وماهية النتيجة تعتبران اسئلة غير عملية.

تسلسل السلطة فى المنظمات

توضح الدراسة مستويات النفوذ لمستويات السلطة فى شركات تقع فى خمس دول (اسرائيل ويوغوسلافيا والنمسا وايطاليا والولايات المتحدة) وقد تم اختيار الدول

بهدف أن تتضمن تلك التى تتمتع بمستويات اعلى من المشاركة الرسمية. وتلك التى تتمتع بمستويات من المشاركة غير الرسمية. و يتم تفسير المشاركة الرسمية على اساس «الهيكل المستقر قانونا لعملية اتخاذ القرار» أما المشاركة غير الرسمية فهى تلك التى تفسر على أساس اسلوب الادارة واقتسام الرؤساء السلطة مع معاونيهم ولذلك تحاول الدراسة أن تعقد مقارنة بين عشر شركات من كل دولة تقوم على اساس حجم الشركة والقطاع الاقتصادى الذى تمثله. وقد تم الحصول على المعلومات عن طريق الاستبيانات التى وزعت على الرؤساء والمعاونين حسب تسلسل السلطة وترابطها، فى هذه الشركات المختارة. والمقياس الاساسى هنا هو الخط البيانى للرقابة، أى الخط الذى يحدد قدرة الفرد على أن يقول رأيه (أو أن يكون له كلمة) بالنسبة لمستويات السلطة المختلفة، وهذه القدرة تختلف أذ قد تكثر وقد تقل. و يتم تفسير درجة الميل «لخط الرقابة» بالنسبة لمستويات السلطة بمقياس «المساواة» فكلما انحدرت درجة الميل كلما دل ذلك على عدم المساواة والعكس صحيح. وقد تبين أن المزارع الجماعية فى اسرائيل والمصانع فى يوغوسلافيا تتمتع بدرجة كبيرة من المشاركة والمساواة. أما المصانع فى ايطاليا وأمريكا فتتمتع بأدنى نسبة. وقد تبين أن العلاقات الهامة للإشراف الجيد تتمثل فى مستويات اعلى من الارتياح. والمزيد من حوافز العمل وقلة اعراض القرحات المعدية. وهكذا يرتبط سلوك المشاركة من جانب الرؤساء بالارتياح والطمأنينة من جانب الاعوان والعاملين. وقد رؤى أن الخطط الرسمية للمشاركة- كما وفى اسرائيل و يوغوسلافيات-ذات آثار محددة على النفوذ والسلطة بينما تمثل المشاركة غير الرسمية- كما هو الحال فى الولايات المتحدة- المعادل الوظيفى لتخفيف آثار تسلسل السلطة.

وتشير بنود الاستبيان التى استخدمت فى هذه الدراسة الى أن الخط البيانى للرقابة والاشراف انما هو مقياس للجو العام للمنطقة إكثر منه مقياس للإختلافات الحقيقية لنفوذ السلطة وقوتها. وقد يفسر هذا العلاقة الوثيقة بين الرقابة والاشراف و بين متغيرات الارتياح والحافز على العمل. ومما هو جدير بالذكر أن الاختلافات فى نظم المشاركة الرسمية لم يتم قياسها و ربطها بالمتغيرات الفردية أو المتغيرات المتعلقة بالمنظمة، ولكنها اتخذت كقواعد لاختيار بعض الدول. و بالرغم من هذا المفهوم، فان الدراسة تعتبر خطوة طيبة تحمل فى طياتها بذور التطور بالنسبة للدراسات المقارنة التى تجرى على المنظمات على مستوى العالم.

[illegible]

وقد جرت المقارنة لهذه النماذج الثلاثة بالنسبة لثمانية ابعاد للديمقراطية الصناعية، ولكن الدارسين يختارون هذه الابعاد التنظيمية للمشاركة :

أ النطاق الرأسى (أى كثافة المشاركة).

ب النطاق الافقى (وفى هذا النطاق تكون الموضوعات عرضة للمناقشة).

جـ توقيت المشاركة (مدى امكانية التدخل من جانب العاملين فى المراحل المختلفة لاتخاذ القرار).

د القدرة على الادراك (النطاق الاجتماعى باشراك المستويات المختلفة للنظام).

هـ الممثلون أو المندوبون (نسبة العاملين لمن يمثلهم، والنظام الذى يربط بين المندوبين والممثلين).

و يتبع هذه الابعاد ثلاثة ابعاد نظامية هى :

أ- التعليم (التدريب الرسمى من أجل المشاركة، والتعلم عن طريق المشاركة الفعلية).

ب- السلوك الموحد تجاه المشاركة.

جـ- الصراع بسبب تنظيم الكفاءات من اجل المشاركة.

وباستخدام هذه الابعاد الثمانية كمؤشرات لعقد مقارنة بين الخصائص الرسمية لمشروعات الديمقراطية الصناعية فى الدول الثلاثة ،يتبين أن النظام البريطانى فى المشاركة المشتركة (التشاور الجماعى) هو الادنى نسبيا بالنسبة للابعاد جميعها بينما يتسم النظامان اليوغوسلافى والالمانى الغربى بالذروة نسبيا.

وهكذا تعتبر الدراسة خطوة كبيرة للامام فى احداث مقارنة تصنيفية لنظم المشاركة الرسمية (القانونية فى البلاد المختلفة. وهذا يشكل فتحا منهجيا كبيرا. ولكنها تقتصر فى مقارنة نتائج النظم القانونية أو المعاييرية المختلفة على ظهور المشاركة الواقعية الحية. وتظل الدراسة مقارنة بين الخطط والمشروعات الخاصة بالمشاركة وليست مقارنة بين واقعها الحقيقى فى البلاد المختلفة.

الديمقراطية الصناعية فى أوربا

وفى خط مواز مع دراسة كنج وفان دى فال. جرت هذه المقارنة بين اثنتى عشرة دولة (Ide ١٩٨١) لتتساءل عن أثر معايير المشاركة على سلوكيات المشاركة الحقيقية. وكانت الدول الاثنتى عشرة هى: بلجيكا والدانمارك وفنلندا وفرنسا وايطاليا واسرائيل

□ يعتقد المديرون عموما أن الوظيفة الاساسية للمشاركة هى أن تتحسن النوعية الفنية لمحصلات القرار ونتائجه، بمعنى أنها تسهل الاستخدام الافضل للكفاءة.

□ كلما ازدادت المهارات الموضوعية المتاحة، كلما ازداد السلوك نحو المشاركة فى اتخاذ القرار.

وتوضح الاختلافات الجوهرية بين عينات المديرين فى البلاد المختلفة أن المديرين فى اسرائيل متميزون بسلوك مركزى (اتوقراطى) فى اتخاذ القرار، بينما المديرون فى السويد اكثر المديرين استعدادا للمشاركة، إما المديرون فى البلاد الاخرى فيحتلون مواقعهم بين هذين الاتجاهين. وبما أن المديرين فى الولايات المتحدة لا يختلفون بشكل مميز عن الاساليب الاوربية فى اتخاذ القرار على المستوى الادارى، فان فكرة سيرفان شرايبر Servan-Schreiber عن وجود فجوة فى الممارسة الادارية عبر الاطلنطى، لا تدعمها أو تعززها هذه المعلومات.

وقصارى القول فان هذا البحث حول اتخاذ القرار على المستوى الادارى، يتركز على الجوانب السلوكية للمشاركة غير الرسمية، وتتحسس القيم التى يتمتع بها المديرون بالنسبة للمشاركة. وهى تحاول أن تلقى بعض الضوء على الخصائص التنظيمية وما فوق التنظيمية التى تعمل على تسهيل أو اعاقة سلوك المشاركة، كما أن هذه الدراسة تسفر عن بعض النتائج الفردية والتنظيمية للمشاركة.

نماذج من الديمقراطية الصناعية

أن هدف هذه الدراسة (كنج وفان دى فال King and Uzn de Van) هو أن نعقد مقارنة بين ما يطلق عليه الدارسون بالنماذج الثلاثة الرئيسية للديمقراطية الصناعية فى أوربا وهى:

□ النظام البريطانى فى ادارة العمل والعمال (التشاور الجماعى).

□ النظام اليوغوسلافى الذى يعتمد على الادارة الذاتية للعمال.

□ نظم حق التقرير المشترك فى صناعة تعدين الفحم والحديد والصلب فى المانيا الفيدرالية.

وقد جرت المقارنة لهذه النماذج الثلاثة بالنسبة لثمانية ابعاد للديمقراطية الصناعية، ولكن الدارسين يختارون هذه الابعاد التنظيمية للمشاركة :

أ النطاق الرأسى (أى كثافة المشاركة).

ب النطاق الافقى (وفى هذا النطاق تكون الموضوعات عرضة للمناقشة).

حـ توقيت المشاركة (مدى امكانية التدخل من جانب العاملين فى المراحل المختلفة لاتخاذ القرار).

د القدرة على الادراك (النطاق الاجتماعى باشراك المستويات المختلفة للنظام).

هـ الممثلون أو المندوبون (نسبة العاملين لمن يمثلهم، والنظام الذى يربط بين المندوبين والممثلين).

ويتبع هذه الابعاد ثلاثة ابعاد نظامية هى :

أ- التعليم (التدريب الرسمى من أجل المشاركة، والتعلم عن طريق المشاركة الفعلية).

ب- السلوك الموحد تجاه المشاركة.

حـ- الصراع بسبب تنظيم الكفاءات من اجل المشاركة.

وباستخدام هذه الابعاد الثمانية كمؤشرات لعقد مقارنة بين الخصائص الرسمية لمشروعات الديمقراطية الصناعية فى الدول الثلاثة، يتبين أن النظام البريطانى فى المشاركة المشتركة (التشاور الجماعى) هو الادنى نسبيا بالنسبة للابعاد جميعها بينما يتسم النظامان اليوغوسلافى والالمانى الغربى بالذروة نسبيا.

وهكذا تعتبر الدراسة خطوة كبيرة للامام فى احداث مقارنة تصنيفية لنظم المشاركة الرسمية (القانونية فى البلاد المختلفة. وهذا يشكل فتحا منهجيا كبيرا. ولكنها تقتصر فى مقارنة نتائج النظم القانونية أو المعاييرية المختلفة على ظهور المشاركة الواقعية الحية. وتظل الدراسة مقارنة بين الخطط والمشروعات الخاصة بالمشاركة وليست مقارنة بين واقعها الحقيقى فى البلاد المختلفة.

الديمقراطية الصناعية فى أوربا

وفى خط مواز مع دراسة كنج وفان دى فال. جرت هذه المقارنة بين اثنتى عشرة دولة (Ide ١٩٨١) لتتساءل عن أثر معايير المشاركة على سلوكيات المشاركة الحقيقية. وكانت الدول الاثنتى عشرة هى : بلجيكا والدانمارك وفنلندا وفرنسا وإيطاليا واسرائيل

وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والمانيا الاتحادية و يوغوسلافيا . واشتركت في البحث مائة واربع وثلاثون شركة اختيرت حسب الحجم وحسب القطاع الصناعى بها . وكانت القاعدة الاساسية لجمع المعلومات أن تجرى مقابلات وقد استجاب لها أكثر من الف من القيادات وكذلك تم اختيار نحو ثمانية آلاف من العاملين بطريقة عشوائية . وقد جرى هذا كله فيما بين ١٩٧٥ وعام ١٩٧٧ .

وقد جرت مقارنة القواعد المكتوبة واللوائح الخاصة بالمشاركة (قوانين واتفاقيات جماعية وقواعد ادارية) حسب ما تقدمه من مشاركة (درجة الكثافة) للجماعات المختلفة (من العمال وممثلى العمال ، والادارة) فى صنع ستة عشر قرارا) تتراوح بين قرارات روتينية وقرارات استراتيجية) و يتراوح نطاق المشاركة القانونية من «لا لوائح» استنادا الى أنه لا يجب أن تغطى الجماعة أية معلومات الى المشاورات الاجبارية الى الاشتراك فى صنع القرار مع الجماعة الى فيتو لما يقال بان الجماعة لها الكلمة النهائية . وقد جرى قياس المشاركة الواقعية الحقيقية على نطاق مماثل وصف فيه المستجيبون للقاءات اشتراكهم فى صنع القرار وأثر الجماعات المختلفة على صنع القرار :

وتوضح النتائج التى تأسست على قياس ومقارنة النظم الرأسمالية للمشاركة والتى تقوم على المعايير النقدية أن يوغوسلافيا هى أكثر الدول صناعة للقواعد على المستوى الرسمى . وأقلها المملكة المتحدة واسرائيل . أما بالنسبة لأغلبية الدول فان القانون هو اهم قاعدة رسمية للمشاركة . وفيما يتعلق بكثافة المشاركة ، تظهر الدول بعض الملامح التى تتميز بها عملية توزيع المشاركة القانونية .

وقد كان الاشتراك الحقيقى بالنسبة لدول العينات ، ضئيلا ، باستثناء يوغوسلافيا ، حيث اتضح أن تأثير العمال ومجالس العمال ونفوذهم أكبر منه فى أية دولة أخرى . ثم أن أثر التسلسل فى السلطة أمر ملحوظ فى كل الدول ، رغم نظامها الاجتماعى ، ونظامها الاقتصادى . وقد كانت المعايير القانونية هى أقوى مؤشر ومبشر بالمشاركة الحقيقية . وقد أعقب هذا العامل الذى اسهم فى المشاركة الحقيقية تعبئة من جانب العمال والعاملين (الوحدة والتمثيل كما حددها كنج وفان دى فال) .

وفيما يتعلق بالاتجاهات نحو المشاركة فان المعلومات التى توفرت لدى IDE توضح اختلافات هامة بين الدول التى اختيرت كعينات . فالعاملون يعتبرون اكثر ايجابية بالنسبة للهيئات التى تمثلهم فى تلك الدول التى تتيح لوائحها الرسمية وجود

هيئات ومجالس لهم ذات سلطات أكبر نسبيا اما فى داخل الدول فان الاتجاهات تصبح اكثر ايجابية فى تلك الشركات حيث تتمتع الجماعات التى تمثل العاملين بأكبر قدر من النفوذ. وعلى حين يتبين أن الافراد الذين يتمتعون بنفوذ يشعرون بالارتياح، فان هذا القول لا ينطبق على المنظمات جميعا، فليس صحيحا أن الرضاء والارتياح يزدادان فى المنظمات التى يزداد فيها نفوذ العمال.

و يبدو أن هذه الدراسة قد عالجت لأول مرة و بنجاح مشكلة العلاقة بين الحقائق التى تتعلق بالقرائن (وهى هنا النظم المعيارية للمشاركة) و بين خصائص المنظمة (وحدة العمال) و بين الاجراءات على المستوى الفردى (الحكم على المشاركة). وأن الربط بين المعايير القانونية و بين السلوك الواقعى ليتضمن التطور بادوات جديدة تتعلق بالمفاهيم و بالمنهج حتى تسهم فى تقدم البحوث المقارنة التى تجرى على المستوى الدولى بالنسبة للمشاركة.

الاختلافات الاجتماعية فى تنظيم الوحدة التصنيعية.

يركز هذا البحث (موريس وآخرون ١٩٨٠ «Maurice «et al) على الاختلاف بين الدول فى انتاج (السلطات) الصناعية أكثر من اهتمامها بالمشاركة. و بالرغم من انها تركز على الاختلافات القومية بالنسبة لتقسيم العمل، الا أن لها تأثيرا غير مباشر على موضوع مشاركة ممثلى المنظمات المختلفة. وقد استقيت المعلومات من أثنتى عشرة مؤسسة صناعية فى ثلاث دول هى فرنسا والمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة. وقد جرت المقارنة بين الشركات على أساس الحجم والتكنولوجيا والانتاج.

وكانت اللقاءات النوعية هى اساس ومصدر المعلومات، وتوضح النتائج أنه بالرغم من وجود قوى متماثلة فى كل الدول لترشيد العمل والبحث عن أفضل الحلول التنظيمية، فان الطرق التى تسلك تنحصر فى الدولة ذاتها. فبالرغم من أن الشكل الاساسى لتنظيم السلطة فى المنشآت الصناعية موجود فى الدول الثلاث، إلا أن هناك اختلافا بين الدول بالنسبة للخصائص المحددة، فنسبة العمالة المؤهلة اعلى فى شركات المانيا الاتحادية وتأتى بعدها فرنسا ثم بريطانيا.

كذلك فان هناك اختلافات قومية فى نسبة العمال المؤهلين حرفيا والحاصلين على درجة جامعية . وقد وجد أن لا مركزية اتخاذ القرار حتى المستويات الادنى من السلطة فى المؤسسات المختلفة، تتضح بشكل كبير فى المانيا الاتحادية وهذا يرجع الى هذه الاختلافات المهنية والاختلافات فى المؤهلات . وحينئذ ترتبط هذه الاختلافات بالاختلافات القومية فى النظم التعليمية ، ومن ثم يمكن أن يتضح أن البنية الاجتماعية (وهى تتمثل فى التصنيف التعليمى والمهنى والحرفى ، وفى نظم العلاقات الصناعية) تتطابق والصور التنظمية الداخلية بالاضافة الى تقسيم العمل وعمليات اتخاذ القرار .

وهذا البحث - كما هو الحال بالنسبة للدراسة التى سبق أن عرضنا لها (IDE) يحاول أن يقرن البنية الاجتماعية بالخصائص التنظيمية . فعلى حين نجد أن البحث السابق يتضمن متغيرات على المستوى الفردى فان هذا البحث يركز على الجوانب التى تتعلق ببنية التنظيم وهيكله. ومع ذلك فان المدخل النوعى المنهجى الذى يقوم على اساس البنية يوفر المعلومات الكثيرة عن العلاقة الدقيقية بين المجتمعات و بين الحلول النموذجية التى نراها لتنظيم المؤسسات الصناعية . ويجب أن نعترف بأنها تشكل خطوة كبيرة نحو امكانية عقد مقارنات على المستوى الدولى للظواهر التنظيمية ، ومن بينها ظاهرة المشاركة .

... ر الصراع الطبقى فى اوربا الغربية منذ عام ١٩٦٨

ثم كانت محاولة «كروش» و «بيزورنو» عام ١٩٧٨ Cronch and Pizzorno - و... ت من خلال منظور أعرض من المحاولات والدراسات السابقة - لاحداث مقارنة ... لورات الاخيرة فى نظم العلاقات الصناعية (انشطة العمال على مستوى المصنع - كثرة المظاهرات - والسياسات المضادة من جانب الحكومة لمواجهة مستويات الصراع المتصاعد فى المجال الصناعى) وذلك فى ست دول هى بلجيكا وفرنسا وايطاليا وهولندا و... ...كة المتحدة والمانيا الاتحادية . وكان هناك جانبان للدراسة وهما :

١- ...ات عن البلد ذاتها .

٢- التحليلات المقارنة .

وكلاهما لم يتأسس على أعمال تجريبية بل على التحليلات المختلفة للمصادر المتاحة . وكان موضوع المشاركة أحد جوانب النطاق الكلى لهذه الدراسة ولهذين الجانبين من هذه الدراسة .

و يظهر موضوع المشاركة بشكل واضح عندما تجرى مناقشة لا مركزية القرارات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية ، وما يستتبع ذلك من عمليات تقنين الهياكل الجديدة للاتفاق . ويمكن أن نلاحظ فى ذلك الوقت تركيزا على الاتفاق الذى يجرى على مستوى المصنع ، الامر الذى يعكس اهتماما متزايدا بالسيطرة على البيئة المباشرة للعمال ، ويمكن أن نلاحظ أن جميع جوانب تنظيم انتاج هياكل العمل داخل المنظمة (المؤسسة) (مجال العمل ولجان العاملين فى المحلات الخ) تسهم فى قدرات العاملين على المشاركة ، وقد اوضح المؤلفان أن الجهود القانونية التى تبذل فى جميع الدول - التى تخضع لهذه الدارسة - لتقنين هياكل جديدة وتوسيع نطاق الهياكل القديمة انما هى نتيجة لموجات الاضرابات فى نهاية السبعينات واوائل الثمانينات .

وأن المدخل التاريخى والتحليلى لهذه الدراسة ليثير بعض الاسئلة الجوهرية عن تداخل الاحداث التاريخية والاتجاهات ، ووظيفة وتطور عملية المشاركة فى الدول الاوربية . ومن ثم كانت النتائج . . . . - حسب طبيعة هذا المدخل - موحية أكثر منها نهائية . ثم أن استبعاد بعض الدول التى أظهرت فى الفترة التى جرت فيها هذه الدراسة بعض الخصائص المختلفة ، قد يضيف الى حد ما امكانية تعميم النتائج . (بول Pool ١٩٨٤) . ولكن رغم هذه القيود والتحفظات فان الدراسة تمثل محاولة جريئة للربط بين التحليل المقارن التاريخى والبنائى لعمليات العلاقات الصناعية .

خاتمـــــة

أن تتابع الدراسات التى عرضنا لها لا يتمشى مع السنوات التى طبعت فيها وقد اختيرت عن عمق لتعكس منظورا أوسع ومزيدا من الادراك بأنه من المفيد بل ومن الضرورى أن ندخل مستويات أعلى من الامور المعقدة فى الاطار التحليلى ، اذا كنا نريد أن نتفهم البعد الكامل لمفهوم المشاركة ، وليس معنى هذا أن كل دراسة عن المشاركة يجب أن نستخدم دائما جميع المستويات التحليلية - من الفرد مرورا بالجماعة المنظمة الى المستوى الاجتماعى ككل ، و يزيد من تعقيدها ادخال محور الزمن .

وسوف يشكل هذا تحديا مستحيلا ، والذى يهمنا هو مدى الحساسية لمجموع العوامل الممكنة والمؤثرة وخصوصا عندما يتعلق الأمر بموضع المشاركة وتحليلها وعلى الأخص من وجهة مقارنة على المستوى الدولى . وثمة ملاحظة أخرى وهى تتعلق بتتابع

العرض . فالدراسات الثلاث الاولى تركز على جوانب المشاركة غير الرسمية للعاملين مع رؤسائهم ، والنفوذ الذى يتمتعون به بالنسبة لتحديد نتيجة صنع القرار فى المنظمة بغض النظر عن القواعد والمعايير القائمة والتى تنظم عملية المشاركة . أما الدراسات الاربع التالية لها فهى تتضمن فى تحليلها الجوانب الرسمية للنظم المعاييرية أو اهياكل التنظيمية الرسمية وليست التفرقة بين المشاركة غير الرسمية (المواجهة المباشرة) ومن المشاركة الرسمية (القائمة على معايير محددة) بالشىء التافه . فهى تميز اهتمام المجتمع ككل بالمشاركة . فالتقاليد الانجلوسكسونية تركز على المشاركة غير الرسمية ، أما التقاليد الجرمانية فتفضل المشاركة الرسمية . وأكثر من ذلك ، فإن هذه التفرقة تتزامن مع اتجاهات البحوث الكبيرة كما يتضح من مدرسة المشاركة التى تقوم على العلاقات الانسانية (والتى تركز على المشاركة غير الرسمية) فى مواجهة الدراسات التى تتعلق بظروف المشاركة التى تقوم على الهيكل والمعايير .

ويجب الا تختلط فكرة المشاركة غير الرسمية فى مواجهة المشاركة الرسمية بالاختلاف ، المفهوم بين المشاركة القانونية والمشاركة الواقعية (IDE ١٩٨١) . وتتضمن المشاركة القانونية المشاركة الرسمية . ولكن المشاركة القانونية لا تتفق بالضرورة مع مواصفاتها ، فقد لا تلتقى مع الاشكال والمستويات المحددة للمشاركة وقد تتواكب معها أو تتفوق عليها . وسواء كان هناك عجز أو فائض فى دول المشاركة القانونية والمشاركة الواقعية ، فان هذا يبقى دائما مسألة تخضع للبحث والتقييم . ومع ذلك فمن المهم أن نذكر أن المعايير (القواعد واللوائح) المتعلقة بالمشاركة ذات تأثير على الصورة الواقعية التى تتضح يوما بعد يوم .

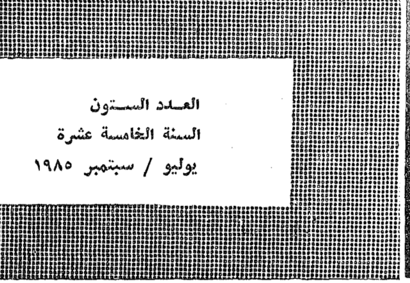
وهذه الملاحظات الأخيرة تساعد على تضخيم التعريف العام للمشاركة والذى أوضحناه فى المقدمة . وهى تصور الاحتمال بأن المشاركة فى منظمات العمل سوف تظل موضوعا اساسيا فى جدول أعمال السياسات الاجتماعية وكذلك سوف تظل تساؤلا اجتماعيا علميا فى كل الدول الصناعية والدول التى تسير فى طريق التصنيع .

المجلة الدّولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL





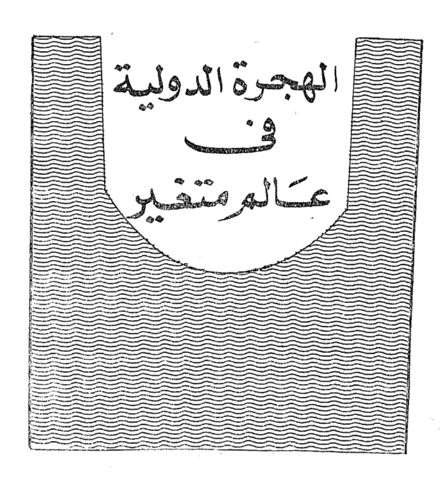


تصدر عن :

مركز مطبوعات اليونسكو

١ - شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون : ٧٤٢٥٠٢

محتويات العدد



لقد صارت الهجرة الدولية عنصرا دائما من عناصر النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى العالمى ، ففى أعقاب القرون التى تدفقت فيها الهجرة بين الدول بصورة غير منتظمة ، شهدت الحقبة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى بداية الجهود المتضافرة للحد من الهجرة الى معظم الدول الصناعية المتقدمة • وبأنتهاء الحرب العالمية الثانية جرت تحركات سكانية ضخمة عبر الحدود القومية الجديدة ، وشهدت هذه الحقبة أيضا بداية نوع جديد من الهجرة لا يزال غامضا حتى الآن • وتضمن هذا النـوع الجديـد تلك الهجرة المؤقتة التى نظمت غالبا عن طريق الاتفاقات الدولية الثنائية ، ولكنها كانت هجرة عفوية سرية للبحث عن العمل ولم تواجهها المجتمعات التى استقبلتها بالتدخل السياسى الفعال • وعلى الرغم من انتشار ظاهرة الهجرة بالتدريج ، والدعوة المتكررة لمواجهة هذه المشكلة بصورة أكثر شمولا ، فان مقاومتها باتخاذ تدابير من ظرف واحد ظلت هى السياسة المتبعة • وكما هو متوقع فان هذه التدابير لم تغير من حجم الهجرة واتجاهها بصورة أساسية ، ولم تحد من أسبابها ونتائجها •

وفى أثناء الثلاثين السنة الماضية وصلت المجتمعات الصناعية الى درجة من التطور

بقلم : ديمتريوس ج . بابا ديمتريو

المدير التنفيذى للجمعية الدولية للسكان . تولى من ١٩٨٠ الى ١٩٨٣ منصب المحرر التنفيذى لمجلة الهجرة الدولية . قام بالتدريس فى جامعة ماريلاند وجامعة ديوك وفى المدرسة الجديدة للبحوث الاجتماعية أحدث مؤلفاته (القضية التى لا مفر منها) .

ترجمة : أمين محمود الشريف

رئيس مشروع الألف كتاب بوزارة التعليم وعضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة سابقا .

تضافرت فيها عوامل عديدة على ايجاد نقص شديد فى الأيدى العاملة ، وكلها عوامل أجتماعية ، وسكانية ، واقتصادية ، وسياسية ، ويمكن تلخيصها فيمايلى :

١ ــ نقص عدد السكان فى بعض المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، بسبب انخفاض معدل المواليد ، مما أدى الى انكماش القوى العاملة .

٢ ــ مضاعفة الآثار المترتبة على التدابير التى أدت الى المزيد من انكماش القوة العاملة ، كالاحالة الى التقاعد فى سن مبكرة ، واطالة مدة الاجازات ، وتخفيض ساعات العمل ، والحوافز السيكولوجية التى دفعت الطلاب الى تأجيل الدخول فى سوق العمل رغبة فى الاستزادة من التعليم ، وغير ذلك من التطورات المماثلة .

٣ ــ الظاهرة التى لازمت ذلك ، ألا وهى انتشار المهن الفنية العالية التى يمارسها أصحاب ، الياقات البيضاء ، والتى تتطلب تطورا مستمرا فى المهارات وتعليم الأفراد . وهذه الظاهرة هى وليدة التقدم والتطور .

٤ ــ انقسام سوق العمل الى قطاع ابتدائى وقطاع ثانوى ، لكل منهما قوته البشرية ومهاراته المتميزة ٠

٥ ــ استمرار وزيادة حيوية القطاع الثانوى نتيجة مجموعة من العوامل مثل الاقبال على المنتجات الصناعية المختلفة ، وأهمية الصناعات الرابحة ؛ووجود سوق للخدمات الخاصة والعامة التى تتطلب عمالة كثيفة بطبيعتها والاقبال الشديد على العمل الموسمى والمؤقت ، وكثرة الأعمال التى يأنف العمال الوطنيون من ممارستها لانخفاض أجورها ، وسوء ظروف العمل ، وسوء المركز الاجتماعى ٠

٦ ــ فقدان الكثير من الأرواح البشرية خلال الحرب العالمية الثانية ؛ مع الحاجة الى عدد كبير من القوى العاملة خلال فترة الرخاء الاقتصادى التى أعقبت الحرب ، وقلة ترشيد القوى اعاملة ، وعدم التوسع الرأسمالى الكثيف فى بعض القطاعات الاقتصادية فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ٠

وهناك مجموعة أخرى من الدول التى عانت نقصا فىالأيدى العاملة فى مجال السباق من أجل التصنيع الذى تم تمويله عن طريق الارتفاع المفاجىء فى قيمة مواردها الطبيعية ٠ وكانت معظم دول هذه المجموعة أعضاء فى منظمة الأوبك التى اشتركت فى سمة أخرى ، ألا وهى قلة عدد سكانها ٠

وكان رد الفعل لقلة الأيدى العاملة يتمثل اما فى عقد اتفاقات ثنائية مع العديد من الدول ذات العمالة الزائدة بهدف استيراد الفائض من هذه العمالة (النماذج السائدة فى أوربا والشرق الأوسط وبرنامج براسبيرو الأمريكى) ، واما فى وضع وتنفيذ سياسات للهجرة تسمح بتدفق القوى العاملة بطريقة عفوية وسرية ، وبذلك يمكن استغلالها (النماذج السائدة فى الولايات المتحدة ، وبين أمريكا اللاتينية ، والمواقف السائدة فى أوربا) ٠ ولكن كلتا العمليتين تحولتا الى حالة أصبح فيها القائمون باستيراد العمال يعتمدون بصورة متزايدة على مدد دائم من العمالة الأجنبية الى حد أصبحت فيه هذه العمالة تزيد على حاجة البلاد ، وبعبارة أخرى أن ما كان يعد عونا لهذه البلاد أو وسيلة لسد الحاجة الى العمل ، أصبح عبئا عليها يزيد على حاجة البلاد الفعلية ٠ والحق أنه عندما أصبح تدفق الهجرة أكثر نضجا ، وعندما تقرر مبدأ اختيار أصلح العناصر للعمل ، تلاشى الطابع المؤقت للاتفاقات الثنائية الخاصة بالهجرة وحل محله التوسع فى اتاحة الفرص لاطالة مدة الاقامة ، والعمل على جمع شمل الأسر ، وتيسير التحول من مهنة الى أخرى ٠

وفى الوقت الذى قامت فيه المجتمعات المتقدمة باجراء تقييم واسع لأثر الهجرة لم تقم البلاد النامية التى لعب مواطنوها دورا هاما فى النمو الاقتصادى بالدول ذات العمالة القليلة ، بتقييم مماثل لعملية الهجرة ، على الرغم من أن كل الشواهد تشير الى أن الهجرة لم تحقق معظم الفوائد المرجوة ٠

وقد شجع العديد من البلاد ذات العمالة الزائدة عملية الهجرة على أمل الانتقال بالبلاد الى عهد جديد من الرخاء ، اذ رأت فى خضم الصراع من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة أن تهجير عمالها العاطلين نعمة كبرى• ولكن الأمر الذى لم تتوقعه هذه البلاد هو أن هذه العملية أدت الى استنزاف القوة البشرية القليلة الماهرة التى تعد من خيرة سكانها من حيث الصحة والانتاج ، والى آثار ديموجرافية (سكانية) مشئومة وبالتالى الى آثار اجتماعية واقتصادية ضارة بالفئات المهاجرة ، كما أدت الى جنى مكاسب اقتصادية واجتماعية ضئيلة من وراء مهارات وتحويلات المهاجرين •

وعلى الرغم من أن التوافق المبدئى فى المصالح بين المجتمعات ذات العمالة الزائدة والمجتمعات ذات العمالة النادرة ، قد أثار فيضا غامرا من الحماسة ـ وهى حماسة طائشة فى أغلب الأحوال ـ لتشجيع الهجرة المنظمة والهجرة العفوية ، فان هذه المجتمعات أخذت ترى أن الدافع الى هذه الهجرة هو المصلحة الذاتية • ولهذا السبب لم تفلح هذه الهجرة فى معالجة مواطن الضعف فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد المستقبلة للمهاجرين ، ولا فى تغيير هذه الأوضاع فى بلاد المنشأ ومن هنا نجد أن الفائدة الكبرى للهجرة ـ اذا استثنينا الأرباح التى جناها رأس المال الخاص ـ هى الغاء الحدود القومية بالتدريج بالنسبة للعمل ، وتحول هذا العمل الى عنصر رئيسى من عناصر الاقتصاد السياسى الدولى •

تعليق نظرى وجيز :

ان الهجرة الدولية هى عملية أساسية على أعظم جانب من الأهمية لكل من المجتمعات المصدرة للعمالة ، والمستوردة لها • وجدير بالذكر أن تدفق العمالة من بلد الى آخر ليس أمرا مؤقتا ، ولا مقصورا على اقليم بعينه بل هو عنصر أساسى من عناصر الاقتصاد العالمى المعاصر ، وهو يعنى تغلغل الاقتصاد العالمى فى الدول المصدرة للعمالة واندماجها فيه • وهذه النظرية التى يمكن أن نسميها « نظرية الصراع (الصراع بين طبقة العمال وطبقة أصحاب رءوس الأموال) تعتبر التنمية والتخلف جزءا من وحدة كاملة (الاقتصاد الرأسمالى العالمى) تعتمد على الظروف المؤدية الى التفاوت الاقتصادى فى العالم بأسره ، وتخلق فى الوقت نفسه هذه الظروف •

وفى رأى السواد الأعظم من أتباع هذه النظرية أن الهجرة تعزى الى الاختلال (عدم التوازن) الذى تؤدى اليه الصلات المالية والتجارية وغيرها بين الوحدات الاقتصادية غير المتكافئة اقتصاديا وذلك عندما تقوم الوحدة القوية باستنزاف الفائض لدى الوحدة الضعيفة مما يضطر هذه الأخيرة الى الركود الاقتصادى • وسواء قامت القومية للبلاد باستنزاف هذا الفائض أم قام به رأس المال

الدولى ، فان النتيجة واحدة فى الحالين ، وهى الهجرة ، وكل ما يتغير هـو المهجـر أى المكان الذى يقصد اليه المهاجرون • ومما يذكى لهيب الهجرة أيضا تغلغل طرق الانتاج الرأسـمالية فى الزراعة التقليدية وهـذا يؤدى الى الاسـتغناء عن العمـال الزراعيين بصوة مباشرة عن طريق الميكنة الزراعية ، وبصورة غير مباشرة عن طريق عوامل الجذب فى الاقاليم التى تغرى العمال بالمهاجرة اليها • وهذه المغريات التى تحفز على الهجرة يمـكن أن تعزى الى الاختـلالات التنظيميـة الداخلية والقطاعيـة الناشئة عن اندماج الدولة فى النظام الرأسمالى العالمى ، وتغلغل النظم الرأسمالية من سياسية واجتماعية فيهـا • ومتى بدأت هذه العملية ، تشـكلت الأوضـاع الرئيسية فى الدولة بما يتفق مع المطالب الخارجية ، وأدت الاختلالات الهيكلية الناجمة عن ذلك الى تشجيع الهجرة • وقد لعبت الدولة على مدى التاريخ دورا فى هذه الهجرة يتراوح بين التغاضى عن الهجرة وتشجيعها عمدا بصورة فعالة •

وعند دراسة دور العمالة الأجنبية فى المجتمعات الصناعية المتقدمة نستطيع أن نتبين أنها تحتل مكانا متميزا كوسيلة لمواجهة زيادة الطلب على العمل (وما يترتب عليه من زيادة الأجور وتقلص القيمة الفائضة لرأس المـال) • وهذه العملية ليست سوى جانب واحد من جوانب استخدام رأس المال للعمالة الأجنبية وهى تنطبق على الاختناقات الأوربيـة التى نجمت عن الانطلاقة الاقتصادية فى السـبعينات ، كما تنطبق على نقص العمالة فى فنزويلا وبلاد الشرق الأوسط (يقول بعضهم انها تنطبق على الاحتياجات الموسمية للزراعة فى جنوب غرب الولايات المتحدة) ، ومن الوظائف الأخرى للعمالة الأجنبية وظيفة أكثر تعقيدا ، ولذلك كانت محـل خـلاف بين العلماء ، ومؤدى هذه الوظيفة أن العمـال الأجـراء (البروليتاريـا) الذين استخدموا فى أساليب الانتاج الحديثة يشكلون جيشا احتياطيا تحت تصرف رأس المال المركزى طبقا لظروف وجداول زمنية يختارها كمـا يشـاء • وبالتـالى فان الشروط التى يعمل بمقتضاها هؤلاء الاجراء عرضة للاستغلال • مثال ذلك أن الأجور المضمونة المتفق عليها عند بدء العمل عرضة لأن تتجمد بمقتضى عقـود تشـمل مدة الاستخدام كلها ، وأن كثيرا من الحقوق الخاصة بالترفيه الاجتماعى يمكن أن تتعطل ، وأن سهولة الانتقال الجغرافى والصناعى يمكن أن تعرقل قانونا ، وأخيرا فان العمال الأجانب قد لا يمنحون سوى مركز قانونى ضعيف أو غير واضح ـ وكل هذه العيوب موجودة فى برامج العمالة الأجنبية بصـورة شرعية أو واقعية • وأهم من ذلك كله أن مثل هذه العمالة قد يتخذها رأس المال المركزى ذريعة لتعديل أو الغـاء كثير من المكاسب فى الأجور وظروف العمل التى حققتها العمالة الوطنية عن طريق تنظيم صفوفها وبمساعدة الدولة غالبا (كما يتضح ذلك من التشريعات الاجتماعية والعمالية السـخية) •

ومكمن القوة فى هذه النظرية هو أنها تضـع الهجرة فى اطار اندماج الدول والأقاليم المختلفة فى النظام الرأسمالى العالمى بالتدريج والمعتقد أن التفكك الداخلى

الذى تحدثه هذه العملية فى الدولة الخاضعة لهذا النظام يؤدى الى اطلاق عـدد من القوى الطاردة وعند ما يسـفر التقسيم الجديد للعمـل عن صراع طبقى يزيد من اختلال النظام ويحمل العمال على الاعتقاد بأن الهجرة هى البديل العملى من هـذا الصراع • ومن الأمور الأخرى التى أسهم بها أصحاب نظرية الصراع فى فهم ديناميكية الهجرة الدولية انهم لفتوا الأنظار الى عيـوب النظـريات الاقتصـادية الكلاسـيكية (التقليدية) بكل ما تشتمل عليه من نمـاذج التوازن ، والحسابات المنطقية •

ويتضح مما تقدم بيانه أن نظرية الصراع ممزوجة بأفكار نظرية اعتباطية • ومن ثم كان من المفيد أن نستقرىء التطورات التاريخية للعلاقات الدوليـة والقـوى الاقتصادية والسياسة الدولية التى تحدد المكاسب والخسائر غير المتماثلة الناتجة عن هذه العلاقات •

وباستقراء التطورات التاريخية يتضـح لنا عيوب نظرية الصراع الىى يقوم عليها النظام الرأسمالى ، فنحن حين نعتقد ان النظام الرأسمالى العالمى هو السبب فى الهجرة الدولية نتجاهل الأسباب التاريخية لكثير من ضروب الهجرة المختلفة • مثال ذلك : كيف يفسر أنصـار النظام الرأسمالى الدولى هجـرة الايرلنديين الى الولايات المتحدة فى الأربعينات بسبب المجاعة ، وكيف يفسرون الهجـرات التى ترتبت على الاضطهاد الدينى والسياسى خلال العديد من القرون الماضية ، وكيف يفسرون اضـطرار الأفريقيين الى المهاجرة الى أمريكا الشمالية ، وكيف يفسرون اختلاف ضروب الهجرة من بلاد مندمجة بشكل متماثل فى الاقتصـاد الرأسـمالى العالمى ؟ أكثر من ذلك اننا اذا اعتبرنا أن الهجرة الدولية جزء من عملية تراكم رأس المال فاننا بذلك نختزل عملية متعددة الجوانب الى عملية واحدة لا تخدم سـوى مطالب واستراتيجيات رأس المال • ولا شك أن مثل هذا الرأى يصرف النظر عن الدور الذى لعبته بعض الصراعات والتنظيمات العمالية • فى عمليات معينـة من الهجرة • وعلى ذلك فالمطلوب الآن هو الاهتمام الشديد بمعرفة توقيت الهجـرة وأوضاعها ونتائجها فى اطار تحليل طبقى يشمل الصلات بين تراكم رأس المـال القومى والدولى ويعالج ظاهرة الهجرة العمالية سواء فى تعبيرها عن أشكال الصراع الطبقى بين المهاجرين ورأس المال والعمال المحليين • وأخيرا يجب أن ندرك أن الهجرة لا تحدث فى فراغ سياسى ، بل انها تعكس كيف يتفاعل الممثلون الرئيسيون على المسرح السياسى لكل دولة • ومن ثم كان من المتعين فهم الطريقـة التى يتفـاعل بها الممثلون الرئيسيون كيف تؤثر فى قرار الهجرة بعض السياسات مثل سياسـة اعادة توزيع الأراضى ومعالجة التنمية ، والسياسة السـكانية ، وتوافر الائتمـان وتوزيعه •

وبتحديد القوى التى تشكل قرار الهجرة نصل تماما الى النقطة التى يمكن أن يلتقى عندها موقف كل من المدرسة التقليدية ، ومدرسة الصراع الطبقى بعد

تعديل هذا الموقف تعديلا طفيفا · وهذا الالتقاء يرتكز على الاعتراف بأنه اذا كان الدافع الى الهجرة هو حب البقاء من جانب الأفراد والأسر ، فان مجال الاختيارات المتاحة لهم تحدده بعض العوامل الرئيسية مثل درجة اندماج الدولة فى النظام الاقتصادى العالمى · وعلى هذا النحو يجب أن نواصل الدراسات الخاصة بالهجرة الدولية شاعرين دائما بالارتباط الوثيق بين النظام الاقتصادى والسياسى العلنى ، والهجرة ، وبالآثار السياسية والاقتصادية المترتبة على هذا الارتباط ومركزين اهتمامنا فى الوقت ذاته على العمليات والأعمال الخاصة بالنظام الرأسمالى والطريقة التى تؤثر بها هذه الأعمال فى موقف الأفراد (مهاجرين وغير مهاجرين) سواء فى الأسرة أو فى الأوضاع الاجتماعية القائمة فى دولة المنشأ ·

ونخلص من هذا البحث الى أن الحق كله ليس مع الاقتصاديين التقليديين القائلين بأن الهجرة من الوطن والعودة اليه تخضع لحسابات منطقية دقيقة ، ولا مع الماركسيين ، والماركسيين الجدد الذين ينكرون استقلال الأفراد بالعمل · ولكن فى أقوال كل من الفريقين نصيب من الحقيقة ، فالهجرة لا تحدث فى فراغ اقتصادى ولا فراغ اجتماعى ـ سياسى · والقرارات التى يتخذها الأفراد أو الأسر المهاجرة تخضع لمتغيرات هيكلية كبيرة غير أن هذه المتغيرات أقرب الى التأثر بقرارات تتخذ فى العاصمة المسيطرة على العمالة (نتيجة العملية السياسية التى تحدد طريقة تعبئة الموارد لحل الصراعات الأساسية بين العاصمة والعمالة فى الاطار الثقافى والتاريخى لكل دولة) منها الى التأثر بقرارات تتخذها وحدة مجهولة اسمها « العاصمة الدولية » ·

ان عدم مراعاة هذه الاعتبارات من شأنه أن يؤدى الى دراسات عن الهجرة قائمة على نظريات شديدة التجريد بحيث تصبح عديمة القيمة ، ومبنية على نماذج اقتصادية أما بسيطة وجامدة للغاية بحيث لا تساعد على تفهم الظروف الديناميكية التى تدفع الناس الى الهجرة واما شديدة التعقيد بحيث تولد نتائج متناقضة ومعقدة ومخالفة للعقل · ويترتب على ذلك أن تؤدى الدراسات الى اللبس فى فهم القضايا بدلا من ايضاحها ، وأن يؤدى التدخل السياسى الى معالجة أعراض الظاهرة لأسبابها يضاف الى ذلك أن (أ) عمليات الهجرة الداخلية والدولية ربما التبست معا دون تمييز واضح بينهما (ب) أن الحاجة الى التنظير ربما دعت الى التقليل من أهمية الملابسات الاجتماعية لانواع معينة من الهجرة (ج) أن بعض المباحث الضرورية ـ مثل تقييم أثر الهجرة الخارجية على بلاد المنشأ والمهجر ـ ربما صرف النظر عنها (د) أن التمييز بين الأهداف الفردية والاجتماعية (وعدم التوافق بينهما فى الغالب) ربما ظل خافيا (هـ) أن آثار التدخل الحكومى على الهجرة الداخلية والخارجية ـ وبخاصة الآثار غير المقصودة وغير المتوقعة ـ ربما تجوهل أمرها (و) ان أثر هجرة العودة على المجتمعات المحلية ربما ظل محلا للتأمل والتفكير (ز) ان الباحثين ربما

ظلوا يعتمدون على معلومات وبيانات غير كافية وغير وثيقة ، وربما أساءوا استخدام المتاح منها .

الاطار السياسي للهجرة :

أول ما نبدأ به في هذا البحث هو القول بأن الهجرة الدولية تولد نسيجا مقعدا للغاية من العلاقات متبادلة ، وجدير بالذكر أن سياسة عدم التدخل الحكومي في الشئون الاقتصادية والأعمال الانفرادية من جانب واحد التي كانت تصلح في الماضي تعجز الآن عن أن تولد النتائج السياسية المطلوبة . وأسباب هذا العجز عديدة ، يرجع بعضها الى التغييرات التي طرأت على حجم وطابع الهجرة ، ويرجع بعضها الى التغييرات التي طرأت على قدرة الحكومات المختلفة على معالجة الهجرة بصورة فعالة . وأخيرا فان هذا العجز الأخير يعكس التعقيد الذي يشوب ظاهرة الهجرة ذاتها حيث انها ترتبط ارتباطا لا تنفصم عراه بقضايا اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية .

وليسمح لي القارىء بأن أتحدث بايجاز عن بعض هذه التغييرات فأقول : أن الوضع الحالي للاقتصاد العالمي قد أبرز مواطن الضعف العديدة في اقتصاد كل من الدول الصناعية المتقدمة ، والدول المتخلفة . بيد أن المشكلات الاقتصادية — كما هو الحال في أي نظام غير متجانس — تتوزع خلال الأزمات الاقتصادية العالمية بطريقة غير متساوية كما تتوزع العطايا والمزايا خلال أوقات الرخاء الاقتصادي . وفي الأزمات الاقتصادية التي يطول أمدها تصبح البلاد التي عرفت الهجرة والتي لم تعرفها مهوى لأفئدة المهاجرين . ويمثل معظم جيران الولايات المتحدة في الجنوب النوع الأول ويشمل النوع الثاني هجرة القوى البشرية ذات المهارة العالية داخل الاقليم الذي تعيش فيه يضاف الى ذلك زيادة الهجرة الداخلية في الحالات التي يصيب فيها الانكماش الاقتصادي بعض الدول التي يضمها اقليم معين ، والتي لا تحظر فيها الاتفاقات المشتركة أي قيد على تدفق الناس عبر الحدود (كما هو الحال في المجتمعات الأوربية أو المجلس الاسكنديناقي) .

ويمكن القول بأن الهجرة الدولية هي نوع من النقل الدولي للموارد البشرية شبيه بنقل التكنولوجيا ورأس المال الدولي . ولكن هناك فرق دقيق بين نقل الموارد البشرية وغيرها : ذلك أن المجتمعات الصناعية المتقدمة أكثر تعرضا للهجرة الصادرة من البلاد المتخلفة من تعرضها لأي مورد آخر خلاف الطاقة . وكما هو الحال في الطاقة فان البلاد المتقدمة أشد تورطا في أحداث النظام الدولي ، وأقل قدرة على التأثير في هذه الأحداث . وهذا التعرض لنتائج الأحداث التي تجري في الخارج — كما يتجلى في العجز عن منع تدفق الهجرة — يضع الهجرة في صف الحالات التي يطلق عليها اسم « المجال المضطرب » أي المجال السياسي الذي تسوده الفوضى بدلا من النظام . ومن هنا تبدو القضية مستعصية على الحل ، وتصبح القيم والمصالح

المتعارضة معقدة للغاية ، كما تصبح الأولويات غامضة ، والاجماع عسيرا • وحينئذ تسيطر التدابير المؤقتة على الموقف •

ومن الوسائل النظرية لفهم مكان الهجرة في النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى العالمى فكرة « الاعتماد المتبادل Interdependence » (اعتماد الدول بعضها على بعض)• والاعتماد المتبادل – بمعناه المجرد – يشير الى تبادل الصلات الوثيقة بين الدول ويؤكد مبدأ المعاملة بالمثل • والاعتماد المتبادل بأشكاله المختلفة يشير الى عالم منكمش تتفرق فيه التكاليف والمزايا الاقتصادية بطريقة غير متكافئة على مساحة واسعة من الدول ، وتحدث السياسات الحكومية الفردية صدى دوليا كبيرا •

وتضيف كلمة الاعتماد المتبادل بعض التنظيم النظرى الى كثير من المدارس الفكرية التى تدرس سلوك النظام الاقتصادى العالمى ، والعملية التى اندمجت بها الدول فى هذ النظام • على أنها تشير أيضا الى القصور التحليلى للنظريات التى تولى اهمية كبرى لتفسير الهجرة الدولية على أساس بعض المتغيرات مثل حوافز الأفراد وفروق الأجور بين الدول • وقد عرضنا للتقييم الدقيق لمختلف المدارس الفكرية فى هذا الصدد • وحسبنا أن نؤكد مرة أخرى أن وجود نظام اقتصادى عالمى رتب ترتيبا تصاعديا متفاوتا يعزز كل الضغوط الكامنة فى الدول المتخلفة والواعية الى الهجرة •

ويتيح لنا استخدام مفهوم الأعتماد المتبادل أن نقارن بين المشكلات التى تواجهها المجتمعات الصناعية المتقدمة بشأن الهجرة ، والمشكلات التى تواجهها الدول المصدرة للهجرة بشأن تدفق رأس المال الدولى والتكنولوجيا • والحق أن تدفق الموارد أمر غاية فى التعقيد وهو يولد مواقف متماثلة من الاعتماد على الغير • وخير شاهد على ذلك تدفق رأس المال الدولى • وينظر كثير من الدول النامية الى رأس المال الدولى بمزيج من المشاعر الايجابية والسلبية • وتتضمن القضايا العامة المتعلقة بالدول المصدرة لرأس المال الدولى والدول المستوردة للعمالة الأمور الآتية : نوع التدفق وكميته ومصدره واتجاهه ، وأثره على المدى القصير والمتوسط والطويل فى المجالات الاجتماعية المختلفة (مثل الاقتصاد والثقافة والسياسة) والأثر التوزيعى لمثل هذا التدفق على مختلف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية ، وأثر التدفق على بعض المفاهيم الانسانية المجردة مثل الطابع القومى ، والمصلحة الوطنية ، والسيادة ، والاستقلال • وواضح أن تحليل التكاليف والمزايا والفوائد فى ضوء كثير من المتغيرات غير الكمية سواء فى دول المنشأ أو المهجر أمر غاية فى التعقيد •

ومتى بحثنا فى المقومات المختلفة لكلا النوعين من المجتمعات وجدنا أن المصالح المتبادلة الظاهرة تتحول الى عداوات متبادلة • مثال ذلك انه على حين تخدم هجرة العمالة المكسيكية الى الولايات المتحدة المصالح الرئيسية لكلتا الدولتين ، نجد أن

توافر العمالة الأجنبية الرخيصة ومالها من أثر فى الأجور وظروف العمل قد يؤثر بالسلب على المصالح العامة للعمال الامريكيين ، وأن التنافس على الوظائف قد يضر العمال المحرومين فى الولايات المتحدة ومن ناحية أخرى فان استنزاف الرأسمال البشرى المكسيكى بلا تمييز قد يؤثر فى أهداف التنمية على المدى الطويـــل ، وان انتهاك أرباب الاعمال فى الولايات المتحدة لحقوق العمال المكسيكيين بلا رادع من ضمير قد يهدم حكم القانون فى الولايات المتحدة ، ويشوه صورتها فى الخارج • ومن ثم فاننا عندما ننظر فى الجوانب الاخلاقية والانسانية للهجرة نجد أن أوجه الشبه بين الهجرة وغيرها من التحركات العالمية الأخرى تضيق بشـــكل محسوس وبخاصة فيما يتعلق بالاختيارات الواقعية والمعقولة المتاحة أمام دول المهجر •

نتائج وتوصيات :

نستطيع أن نقول ان تغييرا كبيرا طرأ على حجم وطابع التحركات السكانية الدولية الحديثة • فالهجرة الدولية ــ ومنها هجرة اللاجئين ــ هى الان أكبر مما كانت فى أى وقت مضى خلال القرنين الماضيين • مثال ذلك أن الهجرة الى الولايات المتحدة خلال العقد الأول من القرن العشرين ربما وصلت الى رقم يزيد قليلا على رقم المهاجرين فى السبعينيات وكان عدد اللاجئين عقب اعادة رسم الخريطة السياسية فى نهاية الحرب العالمية الثانية ــ وبخاصة فى أوربا الشرقية وجنوب شرقى آسيا ــ أكبر خلال وقت قصير من العدد الحالى وهو ١٥ مليون لاجىء • بيد أن عبور السـكان للحدود القومية خلال الأيام الأخيرة وفى الوقت الحاضر بحثا عن عمل أو رغبـة فى حياة جديدة ، أو فرارا من الاضطهاد ، وصل الى معدلات عالية من الناحية التاريخية• واذا دل الاستقطاب السياسى فى الدول ، والصراعات الاقليمية ، و لاضطهاد الدينى والعنصرى ، ونتائج الانهيار الاقتصادى الحالى فى الدول المتخلفة على شىء ، فانما يدل على أن ضغوط الهجرة على المجتمعات الصناعية المتقدمة سوف تظل قوية •

وسوف تستمر هذه الضغوط مندرجة تحت عنوان النمطين التقليديين للهجرة وهما (أ) الهجرة الدائمة للأسر (ب) وهجرة القوى البشرية الماهرة والمدربة تدريبا مهنيا • وكلا هذين النمطين يمكن التحكم فيه فى دولة المهجر • ولكن هناك نمطين كبيرين آخرين وهما الهجرة « المؤقتة » ، والهجرة العمالية غير القانونية ، قد أصبحا أهم أنماط الهجرة الدولية ، لذلك يستحقان أن نوجه اليهما اهتماما خاصا • وقد أصبحت الأشكال العديدة للنمط الأول من الهجرة مثل « العمال الزائرين أو الضيوف» والعمـال الموســميين والمتعاقدين ، كمـا أصبح النمط الثانى ، أمرا شـــائعا فى الديمقراطيات الصناعية المتقدمة نتيجة ما اشتهرت به من مرونة وكفاية فى معالجة الاختناقات المؤقتة فى العمالة •

وقد صـادفت تجربة الهجـرة العمالية نجاحا اقتصـــاديا مؤقتا على يد معظم مستوردى العمال وان أصبحت هذه العملية بالتدريج من المسئوليـات السـياسية

والاجتماعية . ذلك أن العمــال الأجانب وفروا الأيدى العاملة اللازمة لادارة الآلات خلال الفترة الحرجة التى ندر فيها وجود الأيدى العاملة على أن العمال المهاجرين المهرة تحدوا القانون الاقتصادى السائد بشأن دور العمالة الأجنبيــة فى اقتصــاد الدولة المضيفة . ذلك أنه عندما قل الطلب على العمالة الأجنبية ، مارس العمــال الأجانب تلك الأعمال التى يأباها أهل البلاد ، وبذلك اضطرت البلاد الى الاعتماد عليهم . يضاف الى ذلك انه عندما تحتم تخفيف القيود الحائلة دون جمع شمل الأسر وعندما منح عدد كبير من الأجانب حق الاقامة وتراخيص العمــل ، وجدت البلاد نفسها أمام أمر واقع وان ظلت تزعم أن اقامة الأجانب فى البلاد مؤقتة . وبعد أن تحولت الاقامة المؤقته الى دائمة ، ظهرت طائفة من المشكلات الأخرى لم تكن البــلاد على علم بهــا الا وهى مشكلة أطفال المهاجرين الذين لا يتمتعون الا بمركز اجتماعى واقتصادى تافه فى البلاد التى يقيمون فيها ، ومشكلة القضايا الاجتماعية والثقافيــة الناجمــة عن اختلاف الأجنــاس فى البلاد ، ومشــكلة « تسييس » Politicization (اضفاء الصبغة السياسية) قضية الهجرة برمتها بعد أن أصبح المهاجرون يطالبون بحقوقهم الاجتماعية والسياسية ، وبعد أن ضج السكان المحليون من ارتفاع أسعار المرافق العامة ، والمنافسة الاقتصــادية التى أذكى أوارها الانهيار الاقتصــادى الشــديد .

وفى حين تبذل دول المهجر جهــودا متشنجة لمواجهــة هذا الواقع (تؤثر عادة اتخاذ التدابير المؤقتة) نجد أن الدول المصدرة للعمالة تعجز عن الحصول على عائد من استثماراتها البشرية . وعلى الرغم من بعض الفوائد السلبية كالتخلص من آفة البطالة ، والحصول على التحويلات المالية الكبيرة التى يرسلها المهاجرون فان الهجرة أخفقت فى تشجيع التنمية فى بلاد المنشــأ . وليس معنى ذلك أن هــذه البلاد لم تستفد من الهجرة اطلاقا ، اذ أنه من المحقق أن تقدم العديد من هذه البلاد قد تأثر بالتحويلات النقدية الناتجة عن الهجرة اذ بلغت هذه التحويلات أكثر من ٨٠٫٠٠٠ مليون مارك ألمانى منذ ١٩٦٠ من جمهورية ألمانيا الاتحادية وحدها . بيــد أن هذه التحويلات لم تلعب دورا هاما ومحسوسا فى التنمية الشاملة لهذه البلدان ، وان لعبت دورا رئيسيا فى الميكنة الزراعية ظهر أثرها واضحا للغاية فى المناطق الريفية بكثير من البلاد المصدرة للعمالة . وهذه التحويلات يرجع اليهــا الفضــل فى حل مشكلة الاسكان بشكل ملحوظ ، واقامة مؤسسات الخدمات الصغيرة ، ونمو المنشآت السياحية . وجملة القول أن هذه العملية حققت هدفا واحدا هاما على الأقل ألا وهو تحسين الأحوال الاقتصادية للأسر التى هاجر اليها أعضاؤها .

وعلى أساس هذا العامل وحده نستطيع أن نقول ان العملية حققت بعض النجاح على الأقل . ولكننا اذا نظرنا الى عملية الهجرة برمتها وجب علينا أن نشير الى العديد من الفرص الضائعة وأن نحاول أن نبين الوسائل التى تستطيع بها المجتمعات المرسلة للعمالة أن تجنى فوائد جمة من الهجرة وأول مجال لتحقيق المصالح الاقتصادية للبلاد

المصدرة للعمالة هو تيسير الوصول الى أسواق الدول المستوردة لهذه العمالة ۰ وتدل البيانات المستقاة من أوربا على أن هيكل التجارة بين الدول المرسلة والمستقبلة لا يتغير تبعا لدرجة تغلغل عمال الدول المرسلة فى سوق العمل بالدول المستقبلة ۰ ونظرة الى صورة الاستثمار تكفى لتأييد هذا القول ۰ مثال ذلك أن اجمالى استثمارات جمهورية ألمانيا الاتحادية فى تركيا سنة ١٩٧٦ كان حوالى ١ر٠٠٠ مليون دولار ، وهذا يعادل تقريبا استثمارات فرنسا مع أن عدد الأتراك فيها قليل جدا بالنسبة لعددهم فى ألمانيا ۰

واذا نظرنا الى الأرقام الاجمالية لم نجد أى اشارة الى أنماط دائمة السريان ۰ مثال ذلك أنه من ١٩٥٢ الى ١٩٧٢ كان نحو ١٢٪ من اجمالى الاستثمارات المباشرة لغرب أوربا فى الخارج من نصيب البلاد التى هاجر الناس منها ۰ يضاف الى ذلك أن هذه الاستثمارات لم تدر أرباحا طائلة ۰ وفى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٦٩ حققت هذه الاستثمارات ١ر٤ فقط من الأرباح الاجمالية للاستثمارات الأجنبية وأخيرا فان الاستثمارات الخارجية للبلاد التى تتصدر قائمة الدول المستقبلة لمواطنى الدول الأخرى كاستثمارات جمهورية ألمانيا الاتحادية في اليونان وتركيا لم يطرأ عليها تغيير يذكر خلال العقدين الماضيين ۰ وبعبارة أخرى لايوجد ما يدل على أن الهجرة كان لها تأثير واضح فى قرارات المجتمعات المستقبلة للعمالة بشأن الاستثمار أو التجارة ۰

والمجال الثانى الذى يصلح للعمل المشترك بين الدول المرسلة والمستقبلة للعمال هو تشجيع الدول المستقبلة للمبادرات (الأنشطة) الصناعية للعمال الأجانب فى الدول المرسلة ۰ وهذه الطريقة ربما طرحت المسائل المتعلقة بتقديم المعونة للتنمية على بساط البحث مع مساعدة البلاد المرسلة على خلق فرص جديدة للعمالة وسد النقص فى كوادرها الفنية والادارية ۰

وتوجد عدة برامج نموذجية فى أوربا لهذا الغرض ۰ مثال ذلك أن جمهورية ألمانيا الاتحادية نفذت مثل هذه البرامج فى تركيا ويوغوسلافيا واليونان ونفذت فرنسا عددا من البرامج التدريبية فى الجزائر وأسبانيا والبرتغال ۰ وتعرض هولندا برامج مماثلة على مواطنى كل الدول التى تمدها بالأيدى العاملة ، على أن المشكلات كانت عديدة وكان من الممكن التنبؤ بها بقدر ما ۰ منها أن الاعتمادات المالية المخصصة للبرامج كانت تافهة ومنها أن العدد الاجمالى للمشتركين فيها خلال العقد الأخير كان تافها كذلك ۰ ومنها أن كثيرا من خريجى هذه البرامج يرفضون ببساطة العودة الى الوطن ، وأن التمويل غير الكافى أدى الى عدم تنفيذ الكثير من المشروعات ۰ يضاف الى ذلك أن المؤسسات فى البلاد المرسلة لم تظهر حسن النية فى بذل المزيد من الجهود لمساعدة الاستثمارات الهادفة الى توفير فرص العمالة تحت ادارة المهاجرين ۰ وعلى الرغم من أن المؤلفات حافلة بأمثلة هذه المساعدة ، فانها من نوع المبادرات المنفصلة وليست جزءا لايتجزأ من استراتيجية التنمية الشاملة ۰

وهناك مجالان آخران رئيسيان يستطيع فيهما التدخل السياسى أن يتيح للمجتمعات المرسلة أن تجنى بعض الفوائد من وراء الهجرة ، وهما (أ) استخدام التحويلات (ب) هجرة العودة • فالتحويلات تنشط الطلب الكلى الذى لا يمكن سده غالبا بالعرض المحلى • وهذا يؤدى الى ضغوط تضخمية شديدة وتفاقم مشكلات ميزان المدفوعات بسبب استيراد السلع الاستهلاكية المعمرة • وعندما يضاف الى هذه المشكلات فشل الأسواق الرأسمالية المحلية فى عرض الحوافز الضرورية لتوجيه التحويلات المالية الى القطاعات الانتاجية ، ثم يضاف فشل القطاع العام فى تقديم هذا التوجيه وتقديم الحوافز مثل تخفيض الضرائب وتأخير تحصيلها وأسعار الصرف التفصيلية والاسراع بخفض قيمة العملة ، أمكننا أن نرى كيف أن ضروب الفشل هذه فى الادارة العامة والخاصة تحول دون الاستخدام الأمثل للتحويلات المالية •

والواقع أن البديل المستخدم فى الغالب ـ وهو الاستثمار فى مجال الانشاء والبناء ـ ليس هو الملجأ الأخير للاستثمار • ذلك أن هذا القطاع كان ولايزال هو القطاع الذى توليه حكومة الدولة المرسلة أكبر دعم وتأييد اذ منحته لأسباب تتعلق بالأمن الاجتماعى الحوافز والامتيازات التى لم تمنحها لبقية فروع الاقتصاد •

ويجب ألا نتسرع فى الحكم بأن ضروب الفشل الماضية هذه تجعل التدخل السياسى محظورا ، ذلك انه عندما تفهم الدول المرسلة القوى المؤثرة فى عملية التنمية فان المبادرات الهادفة الى ادماج التحويلات المالية والمهاجرين العائدين فى الاقتصاد والمجتمع بدولة المنشأ سوف تزداد ، على أن المطلوب أيضا هو معرفة مكان كل دولة فى عالم يزداد فيه اعتماد الدول بعضها على بعض ، وكذلك معرفة المسئوليات التى تفرضها الهجرة على المسئولين الوطنيين فى كلا طرفى التدفق (أى فى الدولة المرسلة والدولة المستقبلة) • ونظرا لأن هذه المسئوليات متبادلة، أصبح من المتعذر حل مشكلة الهجرة حلا مرضيا باجراءات من جانب واحد •

وتتجلى صحة هذا القول فى عدد من الأمور : منها على سبيل المثال أن الدول المستقبلة يمكن أن تنظم صمام التدفق الداخلى للعمالة دون ضرر يذكر ، ولكنها فشلت تماما فى التأثير على تدفق العودة • ويمكن القول بأنه اذا فهمت هذه الدول أن هجرة العودة هى غالبا قرار غير اقتصادى لأن الدافع اليها عبارة عن اعتبارات اجتماعية وعائلية ، كان تحسين الأحوال الاقتصادية فى الوطن عن طريق مشروعات استثمارية وأنشطة تخلق فرص العمالة بالتعاون مع الدول المرسلة للعمالة ، من الأمور التى تعود بالربح الوفير على كل الأطراف ، ويمكن أن يؤتى الاشتراك فى هذه المشروعات ثماره ، لأنه مبنى على حقيقة عن الهجرة تغيب عن الأذهان فى أغلب الأحيان ، ومؤداها ان المجتمع المحلى هو المآب الذى يرجع اليه المهاجر ويحدد سلوكه• أضف الى ذلك أن التعاون مع بلد المنشأ فى هذا الأمر يمكن أن يشجع المهاجرين على العودة الى الوطن ممن قضوا زمنا طويلا فى الخارج ـ وغالبا ما يكون هؤلاء ممن

سبق لهم اكتساب حق الاقامة ، ونافسـوا العمال المحليين فى مهنهم ، وأصبحوا عبئا على المرافق والخدمات الاجتماعية بسبب اجتماع شمل الأسر .

وفي النهاية يجب أن يكون واضحا أن مشكلة الهجرة معقدة للغاية بحيث تصبح كل التحليلات الخاصة بها ذاتية (غير موضوعية) والنتائج التى يتم الوصول اليها مشوبة بالهوى . وهذه المشكلات تنشأ عن بعض الصعوبات مثـل (أ) عدم التوافق غالبا بين أهداف الفرد وأهداف المجتمع (ب) الخلط بين المنافع والمسئوليات القصيرة والطويلة المدى (جـ) المقارنة بين المنافع الاقتصـادية التى تكون فى العادة ملموسة وعاجلة ، والتكاليف الاجتماعية التى تكون فى العادة أقل وضوحا ولا تظهر الا فى المستقبل (د) العجز عن فهم الملابسات السـياسية والاجتماعية لكل تدفق (هـ) قلة المعلومات والبيانات الطولانيـة (التى تشـمل فترة طـويلة من الزمن) الموثوق بها . كل هذه الصعوبات تجعل من المتعذر تحديد الأسباب ، وبذلك تسبب الخلط بين تحليل المصدر وعملية الهجرة ، وتكون النتيجة عدم القـدرة على التنبؤ بتدفق الهجرة وآثارها ، وعلى البحث فى الصـــلات بين الهجرة والعودة . وتنمية دولة المنشأ أى الدولة التى نشأ فيها العمال .

ومن أجل هذه الحقائق يجب علينا أن نفهم أن أنماط الهجـرة الحالية ليست فريدة فى بابها من الناحية التاريخية ولا يحتمل أن تزول فى المسـتقبل القريب ، وأن التحديات التى تطرحها تدفقات الهجرة على كل من المجتمعات المرسلة والمستقبلة تمس صميم الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية لا فى الدول وحدها بل فى الأقاليم كلهـا . وأخيرا يجب العدول عن الاجراءات المؤقتـة والانفرادية الى مبادرات شاملة تتعاون مقوماتها التى يدعم بعضها بعضا على مواجهة الأبعاد المتعددة للمشكلة فى اطار من الحساسية نحو ضـحايا الحالة الراهنـة ، وهم المواطنـون المحرومون فى البلاد المستقبلة ، وكل عامل ساهم فى الرخاء الاقتصادى فى بلاده ـ بصرف النظر عن مركزه القانونى .

وأخيرا يجب الا يعزب عن البـال أن الهجرة تشمل الناس وفى معاملة الناس لابد من مراعاة سياسة واحدة الا وهى ارساء وضمان الحقوق الانسانية والاقتصادية والاجتماعية لكل من يخضـع لولاية الدولة . ونستشـهد فى هذا المقام بقول باورز Powers : « أقل ما يمكن أن يقال هو أن أوربا والولايات المتحدة (وكل من يستورد العمال) قد عادتا الى الأيام التى كان فيها اللحم هو العمل (العمال) والثروة هى الربـح » . وأظن أن هذا ليس هو الشـعار الذى نريد أن يكتبـه التاريخ على جبين عصرنا !

١ ـ الاشارة ليست مقصورة على تغيير التركيب السكانى فى أقاليم برمتها ، واستنزاف القاعدة السكانية فى القـرى ، بل يجب أن نذكـر أيضا تغيير الوجـه السكانى الاقليمى مع حدوث انحـراف فى الجنس والسن نتيجة ارتفـاع معـــدل الاعتماد على الغير ، الناشىء عن الهجرة • ولكن الأهم من ذلك أن هذا التغيير ذو آثار هامة ـ وان لم تكن سلبية دائما بالضرورة ـ على التنظيم الاجتماعى وعلاقات السلطة فى حياة القرى والمدن الصغيرة • ولما كان من المهاجرين من يؤثر العودة الى المجتمعات الريفية والمدن الصغيرة التى نشأوا منها (بصرف النظر عما اذا هاجروا منها مباشرة، أو أقاموا بصفة مؤقتة فى مدينة كبيرة قبل المهاجرة) ، فانه يجب علينا أن ندرس العلاقات بين التحويلات المالية والعائد الفعلى من جهة ، والتغييرات التى تحدث فى أوضاع السلطة الاجتماعية والسياسية فى هـذه المجتمعات من جهـة أخرى ، وفى حين أن الكتاب قد انتقصوا بحق من تأثير الأفراد العائدين على هذه العلاقات ، فان تدفق العائدين بانتظام من شأنه أن يعزز احتمالات التغيير ، وذلك بخلق جو من المواجهة فى البداية ، وجو من التغيير فى النهـاية عندما تصطدم النزعة العصرية بالتقاليد الموروثة • وجدير بالذكر ان الدراسات التى تؤيد هذا الرأى المتفائل نوعا ما قليلة للغاية • ولعل السبب فى ذلك هو ندرة الدراسات الانثروبولوجية المهتمـة بالبحث فى آثار هجرة العودة الدائمة (لا المهاجرة الى الخارج) على المجتمعات وتعزى هذه الثغرة بدورها الى تدفق العائدين فى الأيام الأخيرة فقط • وعلى كل حال فان الشروط الأولية لكى تصبح حركة العودة عاملا من عوامل التغيير تتضمن أن تكون العـــودة اختيارية الى مجتمع المنشأ وان تكون جزءا من عودة متدفقة بانتظام • وعـــلاوة على ذلك يجب أن يكون العائدون قد اهتموا بشئون المجتمع اهتماما تعززه الزيارات المنتظمة ، كما تعززه أسرة نشيطة بطريق الوكالة • وبعد ارساء تقاليد العودة من المهجر (كان الأمر مقصورا من قبل على المهاجرة دون العودة) يجب على العائدين الذين يعملون على تغيير العلاقات الاجتماعية أن يثبتوا نجاحهم المالى فى الخارج ، ويتحملوا المسئولية المالية عند العودة •

٢ ـ أصبح هذا عنصرا مسلما به من عناصر الهجرة الدولية بين الكتاب • وواضح أن قضية اكتساب المهارة وزيادتها جزء من قضايا الهجرة • واذا تعذر علينا أن ننكر أن العمال المهاجرين يكتسبون نظام الحياة الصناعية وايقاعها فـان هذه المؤهلات ليست سوى نتيجة ثانوية سلبية من نتائج الحياة الصناعية • وفى كثير من الحالات يكتسب المهاجرون هذا الأمر قبل الهجرة • وليس معنى ذلك أن ننكر أن هذا الاكتساب قد لا يكون ألزم للمهاجرين الناشئين فى بلاد أقل تقدمـا من معظم البلاد الواقعة على ساحل البحر المتوسط والتى يحتمل أن يكون التصنيع فيهـا وتحول الأيدى العاملة الى عمـال أجراء (بروليتاريا) أمرا هامشـيا • فيما

يتعلق بزيادة المهارات أو اكتساب مهارات فنية جديدة ، فان هناك عدة حقائق مرة فى هذا الصدد • ذلك أن أسواق العمل فى البلاد المستقبلة ليست بحاجة الى العمال المهرة ، وانما هى بحاجة الى عمال قادرين على مزاولة الأعمال المتكررة التى توجد فى أسفل درجة من سلم الأعمال الصناعية المتدرجة تدرجا واضح المعالم • ولذلك ليس من صالح رب العمل أن يمنح العمال الأجانب الفرصة لزيادة مهارتهم وبخاصة تدريبهم على الأعمال الفنية • وحتى لو أتيح لهم مثل هذا التدريب بحرية فان كثيرا من العمال الأجانب يأبونه وينأون عنه ما لم يتقاضوا عنه أجرا كامـــلا خلال يوم العمل • والعامل الحاسم فى هذه القضية هو أهداف المهاجرين أنفسهم : انهم لم يهاجروا ليزيدوا من مهارتهم ، وانما هاجروا لتحسين وضعهم الاقتصادى فى وطنهم الأصلى : وهم حين يرجئون اشتراكهم فى الدورات التدريبية انمـــا يطيلـــون أمد تحقيق أهدافهم • يضـــاف الى ذلك أنهم اذا استثمـروا رأس مـــالهم البشرى فى التدريب فان معنى ذلك أنهم يتطلعون الى ممارسة الأعمال الصناعيـــة عند عودتهم الى الوطن • وهذا أمر لا تؤيده الشواهد المتاحة • وحتى فى الحالات القليلة التى تكتسب فيها المهارات الفنية (أ) يأبى العمـــال العـــودة الى الوطن لاندماجهم الاقتصادى الفائق فى المجتمـــع المضـــيف ، وبخاصـــة لأن هـــؤلاء ـ ويالسخرية ! ـ يكونون فى الغالب عرضة لمحاولات تهدف الى ادماجهم فى هذا المجتمع • (ب) واذا عادوا الى أوطانهم كرهوا ممارسة الأعمال الصناعية • ويجب أن نلاحظ أن العمال اذا اكتسبوا مهارات أساسية جديدة وشغلوا مناصب ذات مسئولية فى الخارج ، فالغالب أن يكونوا قد قضوا مدة طويلة فى المهجر وحسنوا وضعهم الاقتصادى تحسينا ظاهرا • واذا كان ذلك كذلك ، لم تصبح لديهم الرغبة فى العمل بالوطن بمكافأة وفى ظروف عمل أقل مما اعتادوه فى المهجر • وحتى اذا لم يتحقق (أ) و (ب) فان المهارات التى يعود بها المهاجر الى وطنه تكون فى الغالب مقطوعة الصلة بدولة المنشأ التى يحتمل الا تكون الصناعة فيها متقدمة تكنولوجيا بحيث يمكن الاستفادة من مهارة العامل العائد ويجب أن نضيف الى هذا السيناريو ان الادارة الصناعية فى الوطن تأبى أن تعرض مناصب ذات مسئولية على العـــائدين خوفا من أن يكونوا قد تلوثوا بالأفكار النقابية فى أثناء عملهم بالخارج •

٣ ـ ان قضية التحويلات محل خلاف أيضا • والخـــلاف يدور حول دور التحويلات فى موقف ميزان المدفوعات بدولة المنشأ • وهذا الدور فى الواقع على جانب كبير من الأهمية • وتبدأ المشكلة عندما نبحث فى استخدام هـــذه الأموال فى أغراض الانتاج ، وفى التأثير الاجتماعى والاقتصادى الكبير لمثل هذا الاستخدام على المجتمعات المرسلة • ويدل البحث فى الاستخدام الفعلى للتحويلات المالية على أن نسبة الاستثمار فى الاسكان وشراء الأراضى تبلغ ثلثى التحويلات كلها أو ثلاثة ارباعها والباقى يتجه الى شراء السلع الاستهلاكية وتسديد الديون ، وغير ذلك من الأنشطة العائلية ، ويتجه جـــزء صغير فقط من المجمـــوع الكلى الى الاستثمار فى

الأغراض الانتاجية كشراء المعدات الزراعية وتمويل أنشطة قطاع الخدمات (فتح محلات تجارية صغيرة ، وجراجات ، وشراء سيارات الأجرة ونقل الركاب) . والمشكلة هنا هى أن معظم هذه الأنشطة نموذج لتصادم الأغراض الفردية مع الاغراض الاجتماعية . فالمهاجرون يستخدمون مكاسبهم بطريقة تتفق أساسا مع أهدافهم من الهجرة . ولهذا السلوك فى الانفاق نتائج غير متصورة غالبا ما تكون وخيمة وسلبية . مثال ذلك :

(أ) أن الاستثمار فى الاسكان يشوه بسوق العقارات ويؤدى الى ضغوط تضخمية خطيرة فى قطاع البناء (وان كان هذا النشاط يخلق فرصا للعمالة فى البلاد المرسلة ولطابعه المتقطع بعض الفوائد الاقتصادية الدائمة) .

(ب) أن الميل نحو شراء السلع الاستهلاكية يؤدى الى زيادة الطلب كما يؤدى بالتدريج الى التضخم المقرون بارتفاع الاسعار فى كل قطاعات الاقتصاد بالبلاد .

(جـ) أن الضغط المتزايد على استيراد السلع الكمالية لارضاء شهوة الاستهلاك القوية عند أسر المهاجرين بغية الحصول على الخدمات والمنتجات المتقدمة ، غالبا ما يؤدى الى سلوك مماثل من جانب أسر غير المهاجرين .

(د) نتيجة لهذه الأنماط الاستهلاكية المتغيرة يحدث تضخم فى القيمة الاقتصادية والسيكولوجية للمنتجات الأجنبية (وما يلازم ذلك من كساد فى السلع المحلية) وتزيد الاعتمادات من احتياطى العملة الأجنبية لاستيراد هذه المنتجات .



مقـــدمة :

هناك أقصوصة تروى عن رئيس دولة أفريقية كبرى أعلن استقلالها منذ بضع سنين طلب من الأمم المتحدة أن ترسل له مستشارا للتخطيط الاقتصادى كما كان شائعا فى ذلك الوقت • ولما وصل ذلك المستشار واستقبله رئيس الدولة ليحدد له مهمته ، وفى مناقشة الرئيس للمستشار طلب اليه أن يضع خطة تنمية لمدى خمسين عاما ، ولكن المستشار حاول أن يشرح لرئيس الدولة أن مدى قدرته على التخطيط لا تتعدى خطة خمسية أو عشرية ، وانه يمكن أن يضع اطارا لخطة مدتها خمسة عشر عاما على الأكثر • وتوجه المستشار الى رئيس الدولة بسؤال : لماذا تصرون فخامتكم على خطة خمسينية ؟ فرد عليه الرئيس بقوله : لعلمى بمدى دقة التخطيط الاقتصادى فانى أريد أن أتأكد أن نتائج الخطة ستتحقق وأنا غير موجود على قيد الحياة •

ولأننى لست على درجة من الحكمـة مثلما كان عليهـا ذلك الرئيس الافريقى فقد اخترت اطارا زمنيا لهذه الدراسة التى أقدمها هنا مداها يتراوح بين خمسة عشر

بقلم : رياض طبارة

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية فى تونس (الآراء التى يعبر عنها هذا المقال لا تمثل بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية) .

ترجمة : محمد جلال عباس

كاتب ومترجم له مؤلفات وترجمات كثيرة

عاما وعشرين عاما بحيث أصل بها الى مطلع القرن الحادى والعشرين ، وهى فترة زمنية قد يشهدها من هم فى سنى ووضعى الاقتصادى حسب ما تقرره مؤشرات متوسط الأعمار ولئن لم أقدم فى هذه الدراسة أى تقديرات حسابية عن حجم الهجرة الدولية الا اننى سأحاول الاجابة على ثلاثة تساؤلات معينة . أولها : هل ستستمر الهجرة الدولية ؟ وعلى فرض انها ستستمر يأتى السؤال الثانى : ما هى أهم انماطها الرئيسية، وأخيرا بعد اجابة السؤال الثانى يصبح من السهل علينا اجابة السؤال الثالث المطروح : ما هى القضايا الرئيسية التى سوف تثار حول الهجرة الدولية وستواجه صناع القرار ودارسى الهجرة خلال العشرين عاما القادمة .

هل تستمر الهجرة الدولية ؟

سواء أكانت الاجابة على هذا السؤال بالسلب أو الايجاب فان دارسى الهجرات الدولية يكادون يتفقون على أن هناك مؤشرات تدل على وجود امكانية عالية ومتزايدة

للهجرات الدولية . وفى هـــذا الصـــدد يذكر زولبرج «Zolberg» (١٩٨٢ ، ص ١٥) أن الوضع الحالى للمهاجرين فى العالم قد يختلف اختلافا كبيرا من حيث الكيف والكم اذا ما أطلق العالم الحرية للافراد ليختاروا الاقامة والمغادرة أو العودة الى أوطانهم ، واذا ما فتحت الدول أبوابهـا لـكل من يرغب فى ذلك . أما كوندى Conde (١٩٨٢ ، ص ٦٦) فانه يصر على أنه ما بقيت الفوارق الصارخة فى المستويات الاقتصادية بين الدول فان من الصعب أن يتوقف تدفق المهاجرين . حتى ديفيز Davis (١٩٤٧ ، ١٩٨١) الذى كان يتنبأ فيما قبل بالانتهاء التام للهجرة الدولية فى وقت من الأوقات قد عاد واعترف بأنه لم يحدث فى تاريخ البشرية ان كانت هناك امكانية ضخمة لتحركات السكان بين الدول مثل ماهو حادث الآن ، ويضيف انه اذا ما حدث أن تحكمت ظروف السوق الحرة فى الهجرة فربما نتوقع أن نجد فيضانا من السكان يندفع فى موجات من الاقطار الاقل تقدما الى الاقطار المتقدمة (ديفيز ١٩٨١ ص ٤١٩ و ٤٢١) .

ويحاول ديفيز فى الحقيقة أن يقيس تلك الامكانية ، فأدنى مســتوى من الامكانية فى نظره هو تدفق المهاجرين بما يؤدى الى تحقيق التوازن مع معدلات النمو السكانى فى مجموعات الدول المختلفة مثل مجموعة الدول التى لديها فائض فى رأس المال ، ومجموعة الدول الصناعية ، ومجموعة الدول ذات الدخول المتوســطة ، ومجموعة الدول التى تتبع نظــام التخطيط المركزى ، ومجموعة الدول ذات الدخول المنخفضة ، وفى مقابل ذلك يعتبر اعلى مستوى من الامكانية يوازى تدفق المهاجرين من الدول الفقيرة ليكفل لهذه الدول الوصول الى معدل الصفر فى النمو السكانى . وبناء على هذين المقومين توصل ديفيز من حساباته الى أن أدنى مستوى ممكن فى عام ١٩٨٠ يقترب من ١٤ مليــون نســمة ، وأن أعلى مســتوى ممكن فى ذلك العــام يصــل الى ٣١ مليون نسمة ، وذكر أنه بمضى الزمن سوف تتزايد امكانيات الهجره بشكل واضح (ديفيز ، ١٩٨١ ص ٤٢٢ ــ ٤٢٣) . وليس من شك فى أن تقديرات ديفيز هذه تقديرات تقريبية ومن ناحية أخرى فان تقديرات كوندى (١٩٨٢ ، ص ٦٦) تعكس حجم تقدمات الهجرة الدولية اللازمة بدرجة يتحقق معها بعد فترة من الزمن تساوى الدخول الحقيقية فى مختلف الدول مع الحفاظ على هذا التوازن فيما بعد ، الا أن فى هذا المقياس مزيدا من التعقيد وتترتب عليه اثارة الكثير من القضايا العامة ، وعلى أى الأحوال فانه فى النهاية يؤدى الى تقديرات أعلى لامكانيات الهجرة الدولية ، وفضلا عن ذلك فان المساواة الدولية فى الدخول الحقيقية قد تؤدى الى خفض حركة الهجرة . ولكنها فى الوقت نفسه لن تؤدى الى القضاء عليها تماما أو أن تقللها لدرجة كبيرة للغاية ، والسبب فى ذلك هو أن الحفاظ على مثل هذا التوازن يتطلب دوام تحرك أعداد معينة من السكان ، كما لابد من توقع حدوث موجات هجرة لأغراض تخالف الاغراض الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للجوءالسياسى مثلا. كل ما يمكن أن يقال هنا هو أن

« أى منظور لامكانات الهجرة الدولية الآن يكشف لنا مدى ضخامتها » (ديفيز ، ١٩٨١ ، ص ٤٢٤) .

وتؤدى مواجهة هذه الامكانات الضخمة للهجرة الدولية الى أن تقوم الحكومات بتغيير لوائحها التى تنظم دخول المهاجرين وخروجهم. وكما سبق ان ذكرنا يؤكد لويس Lewis (١٩٨٣ ص ٩٩) « انه مع وجود ترابط وثيق فى مجال الاقتصاد الدولى هناك فروق فى مجال السياسة مما يعطى كل دولة ذات سيادة سلطة كاملة فى شئون الهجرة » ، ولعل هذه الجدلية هى التى تحدد حجم الهجرة الدولية ونمطها .

ويرجع اختلاف وجهات النظر حول مستوى الهجرة الدولية المستقبله الى الاختلاف بين نوعين منفصلين من التقويم ، أولها : الى أى مدى ستصل سياسات تغيير الهجرة ، وثانيهما : الى أى مدى سيكون لمثل هذه السياسات المقيدة للهجرة أثرها فى تقليل تدفق الهجرات . ولقد اعتمدت التنبؤات السابقة توقع انتهاء الهجرة الدولية على افتراض أن الدول الرئيسية المستقبلة للمهاجرين (الولايات المتحدة الامريكية ، كندا، استراليا) ، أخذت تعلن سياسات مقيدة للهجرة وان هذه السياسات المعلنة سوف تؤدى مع مرور الزمن الى الحد من تدفق المهاجرين. بيد انه قد تبين أن هذه التنبؤات ليس لها أساس من الصحة لأسباب متعددة أهمها انه بعد اعلان تلك السياسات ابتداء من العقد الثالث من هذا القرن تبين انها تهدف فى الحقيقة الى تغيير نوعية المهاجرين الى تلك الدول ولم يقصد بها تقليل أعدادهم (طبارة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣ ـ ديفيز ١٩٤٧ ص ٥٧ ـ هوكنز Hawkins ، ١٩٨٢) ، وبالفعل فان حجم الهجرة الرسمية الدائمة الى داخل تلك الدول قد ازداد خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، حيث قدر خلال العقد السادس (الخمسينيات) بنحو ٤٥٠ ألف مهاجر فى العام وبلغ فى العقد السابق (الستينيات) نحو ٦٥٠ ألف مهاجر فى السنة ووصل خلال العقد الثامن (السبعينيات) الى نحو ٧٠٠ ألف نسمة فى العام ، الا أن الزيادة الواقعية كانت فى الحقيقة أكثر من ذلك بكثير نظرا لأن الهجرات غير الشرعية الى تلك البلاد (وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية) قد ازدادت كثيرا . أما السبب الثانى فهو نمو موجة ضخمة غير متوقعة من الهجرة الى دول غرب أوربا بدأت منذ عام ١٩٦٠ مما أدى الى تحول المنطقة من منطقة بعث هجرات الى منطقة استقبال هجرات . حقا انها هجرات عمالية مؤقتة الا أن هناك نسبة تتمكن من الاقامة الدائمة فى مثل هذه الظروف (كريتز Kritz ١٩٨٣ ص ٢) ، وهناك سبب ثالث يتمثل فى تدفق الهجرات غير المتوقعة أيضا حدثت فى نفس الوقت تقريبا الى الدول الغنية بالبترول وبخاصة دول الخليج التى اجتذبت ملايين العمال الذين لم يأتوا فقط من البلدان المجاورة بل أيضا من بلدان بعيدة مثل سرى لانكا وبنجالاديش وجمهورية كوريا والفلبين وغيرها . وهناك سبب أخير هو أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد تميزت بعدم الاستقرار السياسى وبالانقلابات التى أدت الى عبور ملايين اللاجئين للحدود السياسية الى مختلف الدول المجاورة .

وليس من شك فى أن السياسات المقيدة للهجرات سواء الى خارج البـلاد أو الى داخلها تؤدى الى التخفيف، من موجات الهجرة ٠ واذا أخذنا فى الاعتبار ضخامة امكانات الهجرة الدولية سيدهشنا حقا صغر حجم الهجرات الفعلية (ديفيز ١٩٨١ ص ٤١٩) ، ومع ذلك فان السياسات التى أعلنت فى الماضى القريب لم تؤد الى القضاء على الهجرة حتى لو كانت مقصودة لذاتها ، ذلك ان السياسة التى تبعتها بعض الدول العربية مثل سوريا والسودان والصومال للحد من هجرة أبنائها الى الخارج قد تسببت فى ظاهرة لم تدرس دراسة وافية وهى الهجرة غير القانونية الى الخارج والتى بلغت نسبا عالية فى المنطقة (ديب ، ١٩٨٣ ص ١٢) ، ومن جهة أخرى أدى الحد من قبول المهاجرين الى الدول الى حدوث تغيرات كبيرة فى طبيعة الهجرات الدوليـة فقد تم التحول الذى حدث خـلال منتصف العقد السابع فى سياسات كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا من نظام تحديد أنصبة معينـة لكل مجموعة عرقية من سكان العالم الى نظام تفضيل المهاجرين ذوى المهـارات العـالية ، ولم تقتصر نتائج هـذا التحـول على ظاهرة الهجرة المفاجئة للعقول من الدول الأقل تقـدما (طبـارة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٠٤) بل انه قد أدى أيضا ــ فى الولايات المتحدة على وجه الخصوص ــ الى زيادة مماثلة فى الهجرات غير الشرعية للعمال غير المهرة وأنصاف المهرة وبخاصة من المكسيك وغيرها من الدول المجاورة ، وبذلك تزايد مجموع المهاجرين الى الولايات المتحدة زيادة مضطردة ولم يتناقص ٠

يتضح لنا من ذلك أن سياسات الهجرة الى الدول المستقبلة للمهاجرين لم تصبح منذ العقد السابع لهذا القرن أكثر تقييدا كما يظن بل على العكس ارتبط بها فتح أبواب بعض البلاد الأخرى على مصراعيها للمهاجرين وبخاصة دول غرب أوروبا ودول الخليج ، وكلما زادت القيود التى تنص عليها سياسات الهجرة زادت الهجرات غير المشروعة ، وبالنظر الى مؤشرات الماضى نجد أنفسنا متفقين مع رأى كوندى (١٩٨٢ ، ص ٨٨) على أن الهجرة الدولية سوف تستمر ٠ حقيقة ان التبادل القائم بين الدول فى ميادين المال والتجارة والسـياحة وغيرها فى تزايد مسـتمر يتضح من أن معدل نمو حجم التجارة الدولية خلال الأربعين عاما الماضية قد ارتفع لمرة ونصف عن معدل نمو الانتاج القومى ، بيد أن الملاحظ أن هذا المعدل قد أخذ يقترب من نسبته التى كان عليها عام ١٩١٤ أى قبل الدمار الذى أصاب العالم فى الحربين وفترة الركود الاقتصادى التى وقعت فيما بينهما (سترلين Streelen ، ١٩٨٣ ص ٢) ٠ ويتوقع الاقتصـاديون أن نسـبة التجارة الخارجية الى الدخل القومى سوف تزداد بشكل واضح فى مطلع القرن القـادم سـنة ٢٠٠٠ م ٠ (بوجومولوف Bogomolov ، ١٩٨٣ ص ٣) ٠ ومما سبق نستنتج ان التغير فى نمط الهجرة الدولية ظاهرة ستستمر على ما كانت عليه فى الماضى القـريب ، وذلك بسبب التغيير فى التشريعات وتغير الواقع الاقتصادى والسـياسى ، وهـذه الاستنتاجات وغيرها سنتناولها بالتفصيل فيما بعد ٠

فى محاولتنا لاستطلاع مستقبل الهجرة الدولية علينا أولا أن نسلم بأن أنماطا جديدة من الهجرة ستتكون فى المستقبل كما تكونت أنماط أخرى فى الماضى • فالتحركات الجديدة للسكان تحدث عادة نتيجة لاكتشاف مورد جديد لثروة من الثروات المألوفة فى مكان جديد ، (مثل اكتشاف البترول فى بحر الشمال وأطرافى ايرلندا) أو قد يكون التحول السكانى بسبب اكتشاف مورد ثروة جديدة • ويمتلىء الماضى القريب بأمثلة التحول من مناطق الذهب والاندفاع نحو مناطق البترول ، بيد أن المشكلة تتجسد فى صعوبة التنبؤ بما لا يمكن توقعه • وبذا يبقى الأمر كله محدودا فى اطار امكانات الحدود العلمية سواء كانت تلك الحدود متسعة أو ضيقة ، ولذا فعلينا ونحن نأخذ تلك الامكانات فى الاعتبار أن نبنى قواعد تنبؤاتنا على أنماط الهجرة الدولية على أساس بحث الاتجاهات الصاعدة فى موجات الهجرات الحالية •

ويبدو أن هناك تغييرا طفيفا فى السياسات ذات التأثير على الهجرات ، ولعل الدول الرئيسية التى تستقبل المهاجرين ويجرى فيها جدل هام عن تشريعات الهجرة هى الولايات المتحدة الأمريكية ، بيد ان التشريع الجديد المقترح لا يرمى الى تغيير المستويات الحالية للهجرة الشرعية ، اذ أن الهدف الرئيسى لهذه التشريعات هو تقليل أو وقف الهجرات غير الشرعية وليس التأثير على دخول المهاجرين الجدد واللاجئين (كريتز ، ١٩٨٣ ص ٩) • أما فى كندا فتراجع مستويات الهجرة المستقبلة سنويا ، ومن آخر مراجعة تمت عام ١٩٨٣ أمكن توقع حدوث تغيير كبير فى اتجاهات الهجرة وان كانت هناك تخفيضات أجريت بالنسبة لقبول فئة المهاجرين المتميزين والتى كانت فى الأصل صغيرة نسبيا (كندا ، ١٩٨٣ ص ٤ ــ ٥ وص ٥٨ ــ ٥٩) • وسوف يكون هناك اهتمام فى تشريعات معظم الدول بالابقاء على المهارات المطلوبة بالاضافة الى اجراءات انضمام أفراد الأسر الى بعضهم ، والحفاظ على سياسة اللجوء السياسى • أما فى البلاد التى تتضخم فيها الهجرة غير المشروعة مثل الولايات المتحدة الأمريكية فان الجهود سوف تتجه بصفة مستمرة نحو المزيد من اجراءات الضبط والتحكم ، غير أنه لا يمكننا أن نقدر مدى نجاح مثل تلك الجهود وبخاصة فى فترات الرخاء الاقتصادى حيث تزداد الحاجة الى عمال غير مدربين أو من أنصاف المهرة •

وربما تستمر الهجرة الأوروبية الى الامريكتين واستراليا على معدلها الحالى المنخفض لعدم وضوح الرؤية بالنسبة لمستقبل الأحداث السياسية • وقد كانت هذه الهجرة قد ازدادت زيادة طارئة فى فترات الكساد وسوء الاحوال الاقتصادية ولكنها عادت فقلت خلال العقد السابع وأوائل العقد الثامن حينما استعادت أوروبا رخاءها الاقتصادى • ولكن هذا ينطبق أيضا كما أوضح « براينلى توماس »

«Brinley Thomas» على فترة ذبذبات النمو الاقتصادى فى الفترة من ١٨٤٠ الى ١٩١٤ حيث كان هناك تتابع متبادل لهذه الذبذبات على جانبى المحيط الأطلسى (ابليارد «Appleyard» ، ١٩٧٧ ص ٢٩٣) أما وقد بلغ التكامل الاقتصادى العالمى اليوم درجة الحساسية الشديدة للركود فان الركود اذا بدأ فى أى جزء من العالم الصناعى (وبخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية) فانه ينتشر سريعا فى سائر أنحاء العالم بل ويؤثر فى العالم الثالث كذلك ٠

ويعتبر التنبؤ بانماط الهجرة العمالية من الأمور الشديدة التعقيد والبالغة الاشكالات ، ففى الماضى كانت حركة الهجرات العمالية تتوسع فى فترات الرخاء الاقتصادى وتنكمش فى فترات الركود وبذلك كانت تؤدى دورها كمنظم لدورة الأعمال (تابينوس Tapinos ، ١٩٨٢ ص ٥٩) ٠ بيد أن نمو الهجرات المؤقتة التى ترتبت على تلك التغيرات المؤقتة أدت الى ظهور صعوبات جمة فى سبيل تغيير اتجاه الهجرات العمالية فى فترات الركود الشديدة ، وكان الاحساس بذلك فى دول غرب أوربا قويا حيث بلغت نسبة بطالة القوى العاملة فيها أكثر من ١٠٪ (بوجومولوف ، ١٩٨٣ ص ١٣) ، هـــذا ، وقد أصبحت دول غرب أوروبا أكثر تعرضا للتهديدات التى تسببها المسألة العرقية لمثـل هـذا النـوع من الهجرة ، وهى مسألة لم تؤخذ فى الحسبان حينما صيغت السياسات الجديدة بناء على النظرة الى تلك الهجرات العمالية على أنها ظاهرة مؤقتة ٠ فمثلا لم تكن جمهورية ألمانيا الفيدرالية لتقبل ذلك العدد الضخم من الأتراك لو أنها أدركت مسبقا أن نسبة كبيرة من هؤلاء سوف يستقرون أو يحاولون الاستقرار فى البلاد ٠

ولقد بدأت بعض دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بالفعل تستعيد أوضاعها الاقتصادية (لويس ، ١٩٨٣ ص ٩٨) مما سيترتب عليه زيادة الطلب على العمالة الأجنبية لدرجة تجاوز مستوى الركود الذى هو عليــه الآن ، ولكن ، رد فعل الدول الأوروبية ازاء هذه الحاجة الى العمـــال سوف لا يكون بالضرورة مماثلا لردود الفعل الماضـــية ٠ فى هـــذا الصدد يذكر زولبرج (١٩٨٢ ص ٤٧) ان استيراد العمال من الدول المجاورة سوف يستمر على وجه أقل لأن مزيدا من رأس المال سوف يوجه الى الدول التى تصدر العمالة الرخيصة كتعويض لها عن تناقص العمال المستوردين منها غير أن تصدير رأس المال الخاص كبديل لاستيراد العمال يعتبر سياسة يصعب تحقيقها فى المجتمعات الديمقراطيـــة ، وذلك لأن الهجرة مسألة عامة بينما الاستثمار الاقتصادى يحتفظ بكيانه الى حد كبير كمســألة خاصة ٠ وبالاضافة الى ذلك فان الكثير من الدول الرئيسية التى تصدر العمال الى أوربا اما أن تكون من الدول الاشتراكية مثل يوغوســلافيا أو دول يتعرض فيهــا استثمار رءوس المال للمخاطر الشديدة أو دول ليس بها مقومات جذب الاستثمار الأجنبى الضخم للقطاع الصناعى ٠ لهذه الأسباب وغيرها لا نجد فى معرض التاريخ

المعاصر أمثلة كثيرة (باستثناء اليابان) على تصدير رأس المال كبديل فعال لاستيراد العمال .

وتجب ملاحظة أن روح الاستياء التى كانت تسود الرأى العام ضد القوى العاملة الأجنبية ومجتمعاتهم فى أوقات انتشار البطالة الى حد الركود قد أخذت تنتهى ليحل محلها تقويم متعقل ومتزن للتكاليف والفوائد التى تعود من هذا الوضع على المدى الطويل ، وبدأ هذا بالفعل ممثلا فى كلمة وزير الداخلية الفرنسى التى ألقاها فى المؤتمر الذى عقد فى مرسيليا لبحث علاقات فرنسا بالعالم الثالث حيث قال : « لو أن كل العمال الأجانب تركوا فرنسا لانهارت كل أنشطة الأشغال العامة والانشاءات ، وسوف تنهار أيضا صناعة السيارات والصناعات الكيماوية » (الصباح، ١٩٨٣ ص ٦) ، كما أصدرت سكرتارية الدولة لشئون المهاجرين تقريرا نشر على نطاق واسع جاء فيه : ان سيارة من بين كل أربع سيارات وكيلو متر من كل ثلاثة كيلو مترات من الطرق المعبدة قد تم انجازه على يد العمال الأجانب ، ويشير هذا التقرير أيضا الى انه نتيجة لارتفاع معدلات النشاط بين السكان الأجانب فان وجودهم يمكن أن يكون وسيلة لتعديل توازن حسابات الضمان الاجتماعى الذى اختل أصلا بسبب شيخوخة السكان الأصليين . وأخيرا تضمن التقرير كلمة يذكر فيها الرأى العام بأن السكان الأجانب قد أصبحوا فى الحقيقة جزءا لا يتجزأ من المجتمع الفرنسى حيث يوجد نحو ١٣ مليون مواطن فرنسى لهم آباء أو أجداد من جنسيات أجنبية (الصباح ، ١٩٨٣ ص ١ الى ٦) .

وليس من شك فى أن العامل الديمغرافى سوف يلعب دورا هاما فى القرارات التي تصدر مستقبلا بشأن الهجرة فى أوروبا ، فمعدل الزيادة الطبيعية للسكان فى معظم دول غرب أوروبا قد وصل الى حد التوازن أو قريبا منه ، ولقد بدأ انخفاض فعلى فى السكان الاصليين فى العديد من الدول وعلى رأسها جمهورية المانيا الفيدرالية وأخذت هذه الظاهرة تمتد أيضا الى النمسا والسويد والمملكة المتحدة . ويبدو أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان فى بقية الدول الأوروبية المستوردة للعمال يتجه الى أن يصبح ضئيلا للغاية خلال السنوات العشرين القادمة ، وقد يصل أعلى معدل الى نحو ٢٤ر٠٪ فقط فى فرنسا وهولندا ، بيد أن القوى العاملة سوف تنمو خلال العشرين سنة القادمة ولكن بمعدل معقول أقل من ٥ر٠٪ فى السنة فى معظم الدول الرئيسية المستوردة للعمال (جمهورية المانيا الفيدرالية ــ سويسرا ــ والمملكة المتحدة) ونحو ٧ر٪ فى فرنسا وسوف تكون معدلات النمو هذه انعكاسا لظاهرة التوازن بين انخفاض نسبة فئات السن الصغيرة وارتفاع نسبة فئات السن الكبيرة أو من الشيخوخة (تقرير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OCDE ، ١٩٨٣ ص ٦٥) .

وفى ضوء هذه المؤشرات الديمغرافية يستخلص كوندى (١٩٨٢ ص ٧٧) « أن عدم حدوث التغيرات الجذرية فى أنماط ووسائل الانتاج مثل التحكم الذاتى قد يؤدى الى الشعور بالحاجة الملحة الى القوى العاملة ، ولا يمكن استيفاء هذه الاحتياجات

الا باستيراد العمالة الأجنبية » • ومن ثم نتوقع أن هجرة العمال الى غرب أوروبا سوف تعود الى معدلها حينما تبدأ فترة جديدة من النمو الاقتصادى السريع ، بيد أن الكثير من الدول المستقبلة للمهاجرين سوف تخضع هذه الهجرة للرقابة أشد مما كانت عليه من قبل وسوف يستمر ذلك التشدد على الأقل حتى يتم الاندماج الكامل للسكان الأجانب الحاليين فى مجتمعات تلك الدول •

وقد تستمر بعض الهجرات الى دول أوربا الغربية ضمن اطار تجديد الأسر ، وهو ما يحدث فى الوقت الحاضر رغم الركود الشديد ، وربما يزداد بشكل واضح مع تحسن الوضع الاقتصادى • وعلى الرغم من أن أعمار المهاجرين الى أوروبا كانت مستقرة على متوسط ٢٥ عاما أو أكثر بقليل فان هناك تزايدا واضحا فى عدد المهاجرين الذين يقل سنهم عن هذا المتوسط وبخاصة الى الدول الرئيسية المستقبلة للمهاجرين (تقرير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ١٩٨٣ ص ٢٠ ـ ٢١) • على أنه يجب الالتفات الى احتمال عودة الكثير من المهاجرين الى بلادهم نتيجة لظروف الركود الحالية وفى الظروف المشابهة المتوقعة فى المستقبل ، وينطبق هذا بخاصة على العمال الوافدين من الدول التى لا تدخل ضمن الجماعة الاقتصادية الأوروبية (مثل الجزائر والمغرب وتونس ويوغوسلافيا وغيرها) • وبخاصة العمال الذين لا تجدد تراخيص اقامتهم نتيجة لظروف البطالة ، وبالتالى يكون وضعهم غير شرعى •

وقد ينطبق ذلك أيضا على عمال مختلف الجنسيات الذين يختارون العودة الى أوطانهم لمواصلة أعمالهم أو للتقاعد •

وتعتبر منطقة الخليج هي المنطقة الرئيسية الثانية من مناطق جذب المهاجرين اذ تعد نسبة الأجانب فيها أعلى نسبة فى العالم حيث بلغت ٢٥٪ من جملة السكان فى المملكة العربية السعودية و ٣١٪ فى البحرين و ٥٩٪ فى الكويت و ٧٣٪ فى قطر و ٧٦٪ فى دولة الإمارات العربية المتحدة • ونظرا لأن جملة نشاط المهاجرين أعلى بكثير من جملة نشاط الوطنيين (نظرا لارتفاع نسبة الذكورة فى فئات السن والجنس) فان نسبة العمالة الاجنبية الى جملة القوى العاملة أعلى بكثير من تلك النسب حيث تصل الى نحو ٩٠٪ من جملة القوى العاملة فى كل من قطر والامارات• أما عن جنسيات المهاجرين فان النسبة الكبرى منهم وافدة من بلاد آسيوية غير عربية وبخاصة من الهند والباكستان (طبارة ، ١٩٨٢ ص ٣٦) •

استرعت هذه الاعداد الضخمة من السكان الذين ينتمون الى اعراق أو جنسيات مختلفة أنظار حكومات المنطقة وأثارت اهتمامها خاصة بسبب التأثيرات الثقافية العكسية التى تبدو فى بعض المواقف مهددة بالفقدان التدريجى للهوية العربية لهذه البلاد • وفى نفس الوقت فان السماح لاعداد كبيرة من المهاجرين العرب قد تكون له أخطاره السياسية ، ولذلك اتجهت بعض دول المنطقة الى الأخذ بنظام التنفيذ الشامل للمشروعات (مقاولات تسليم مفتاح) حيث يقوم (المقاول اليابانى مثلا) باستيفاد

العمال اللازمين للمشروع من جميع المستويات من بلدان مثل كوريا وينظم اقامتهم فى معسكرات مغلقة طوال مدة تنفيذه للمشروع ، واعادتهم الى بلادهم بعد انهاء العمل .

والمعتقد أن هذه الطريقة قد تقضى على الأخطار السياسية كما ستكون تأثيراتها الثقافية محدودة للغاية . والى جانب ما يؤخذ على النظام من انه يمنع عمليات نقل التكنولوجيا ، فانه أيضا قاصر على قطاعات صغيرة من أنشطة التنمية فى البلاد وهى مشروعات التنمية الأساسية ، فانشاء مستشفى مثلا بأسلوب مقاولة تسليم المفتاح يعنى البناء فقط ولا ينطبق ذلك الأسلوب على تشغيلها . وعلى أى الأحوال فان من نتائج هذا الاتجاه زيادة نسبة الآسيويين فى العمالة الأجنبية بصفة عامة . ونضرب على ذلك مثلا المملكة العربية السعودية التى تعد أكبر مستخدم للعمال الأجانب فى المنطقة . فقد زادت نسبة الآسيويين الى السكان من ٨٪ عام ١٩٧٥ الى ٣٦٪ عام ١٩٨٠ ، وانخفضت نسبة العرب من ٨٢٪ الى ٥٧٪ خلال نفس الفترة ، ولا تعنى هذه النسب انخفاض عدد العرب غير السعوديين بل انها فقط مؤشر على أن نسبة زيادتهم كانت أقل بكثير من نسبة الزيادة فى الآسيويين غير العرب ، فقدر العمال العرب ارتفع من ٨٠٠ ألف الى ١ر٢ مليون نسمة بينما ازداد عدد الآسيويين من غير العرب من ٨٠ ألف الى ٧٧٠ ألف نسمة (طبارة ١٩٨٣ ص ٧٩ر٨٠) .

وكان لانخاض سعر البترول وخفض انتاج بعض الدول الرئيسية المنتجة له أثره فى الانخفاض الكبير فى العائدات او صاحب ذلك انكماش فى النشاط الاقتصادى وأصبح من المتوقع أن يحدث فى المستقبل القريب هبوط فى الطلب على العمال الأجانب وبالتالى حركة رجوع كبيرة من المهاجرين الى أوطانهم . ولما كانت مشروعات الانشاء واقامة البنية الأساسية هى المشروعات الأكبر تأثرا فى مثل هذا الوضع فان اقامة المشروعات المتكاملة (مقاولات تسليم المفتاح) التى زادت بسرعة خلال السنوات العشرة الأخيرة قد تميل الى الهبوط . (وستكون العمالة الأجنبية خارج نطاق هذه المشروعات سواء من الاسيويين غير العرب أو العرب غير السعوديين (وبخاصة اليمنيون) الذين يعملون فى قطاع البناء أكثر أنواع العمالة تأثرا بهذا الموضوع .

ولن يستمر هذا الوضع طويلا لعدة أسباب ، أولا لأن التخفيض الكبير فى انتاج بعض الدول من البترول وخاصة المملكة العربية السعودية سيؤدى فى المستقبل الى تثبيت الأسعار ، وبالتالى يتوقف الانخفاض المستمر فى عائدات البترول .

ثانيا سيؤدى اصلاح الوضع الاقتصادى فى الدول الصناعية الى زيادة الطلب على البترول وبالتالى التأثير على أسعاره بالزيادة . ويبدو أن هذا التقدير سوف تثبت صحته حيث أن محاولات انتاج بديل للبترول فى المستقبل القريب أمر غير محتمل الوقوع ، كما أن معين احتياطى البترول لا يحتمل نضوبه سريعا . فالتقديرات الأخيرة لاحتياطى البترول فى السعودية تؤكد انها تكفى لمدة ١٤٨ عاما مقبلة اذا استمر معدل

الانتاج على ما هو عليه حاليا (الشرق الاوسط ، ١٩٨٣) . وأخيرا وليس آخرا فان انتهاء حرب الخليج بين العراق وايران سوف يؤدى الى تزايد الحـــاجة الى التعمير والانشاء فى كلتا الدولتين وبخاصة العراق الأقل سكانا مما سيؤدى الى زيادة الحاجة لأعداد كبيرة من العمال الأجانب مما قد يكون انطلاقة لموجات جديدة من الهجرة الى المنطقة .

بعض القضايا المترتبة على الهجرة الدولية

الهجرة غير المشروعة

ليس من شك فى أن الهجرات غير المشروعة سوف تظل لفترة من الزمن موضع اهتمام كبير فى مجال الهجرة الدولية . وفى محاولات الســيطرة على الهجرات غير الشرعية كان من المتوقع أن تصدر الولايات المتحدة تشريعات تدين أصحاب الأعمال الذين يستخدمون مهاجرين غير شرعيين ، وقد أثار ذلك جدلا سياسيا واسع النطاق صحبته ضغوط لمنع اصدار وتطبيق مثل هذه الاجراءات . ولم يقتصر مصدر هــذه الضغوط على الأقوياء من أرباب العمل بل أتت أيضا من جانب الاعـداد الضخمة من الامريكيين الذين يرجعون الى أصول مكسيكية أو غيرها من جنسيات أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبى . ونظرا لأن مثل هذا التشريع يؤدى الى عدم قانونية اقامة عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين فانه يؤدى بالتــالى الى زيادة الضغوط الاجتماعيــة وما يتبعها من ضغوط سياسية ضد مثل هذه الاجراءات الصـارمة التى تهــدف الى اخراج المهاجرين غير الشرعيين . وهكذا يتضح أن موانع أو محددات اتخاذ اجراءات قانونية مباشرة لتخفيض عدد المهاجرين غير الشرعيين تقف حائلا دون تنفيذ وتطبيق تلك الاجراءات خاصة وان تأثير تلك الموانع والمحددات قد وصل أعلى درجات الفاعلية فى التأثير . وعلى ذلك سوف توجه الجهود بصورة أكبر نحو تطوير سياسات أكثر شمولية ، قد تنطوى على اتجاهات أكثر تحررية ازاء العمــال غير المهرة وانصــاف المهرة الذين يأتون من البلدان المجاورة بأن تقدم الى تلك البلدان معونات اقتصادية واستثمار لرأس المال الامريكى فى النشاط الاقتصادى (مع كل الضمانات التى تقلل المخاطر اذا دعت الضرورة الى ذلك وقد تقدم هذه الضمانات عن طريق الحكومات أو غيرها) ، وفى نفس الوقت تبذل الجهود من جانب تلك الدول المصدرة للمهاجرين لتطوير مشروعات للتنمية وتحقيق العدالة فى توزيع الدخول . لهــذا الغرض قد تبرم اتفاقيات ثنائية أو اتفاقيات متعددة الأطراف .

وتختلف الهجرة غير المشروعة الى أوروبا والشرق الأوســط فى خواصــها عن الهجرة غير المشروعة الى الولايات المتحــدة ، حيث أن احتمــالات تعرض الأحــوال الاقتصادية فى أوروبا والشرق الأوسط لكثير من الصعوبات فى المستقبل القريب تجعل الهجرة غير المشروعة اليها مسألة لا تقتصر خطورتها على الدخول غير القانونى أو غير

المشروع بل تجعلها مسألة اقامة غير مشروعة أو غير قانونيــة • فيحتاج المهــاجر الى أى بلد أن يحصل على ترخيص بالاقامة أو تأشيرة أو كليهما ، وفى حالة عــدم عثور المهاجر على عمل ترفض السلطات عادة تجديد ترخيصه وهذا يجعل الاقامة غير مشروعة والمهاجر غير شرعى • ولقد صدر فى فرنسا فى ١٠ يونيــة ســنة ١٩٨٣ تعديل قانونى يعطى للمحاكم القضائية سلطة اصدار الأحكام بالمغادرة الفورية ضد أى مهاجر يصل الى هذا الوضع غير الشرعى ، ويتم تنفيذ الحكم حتى لو كان فى نية المحكوم عليه استئناف الحكم أو نقضه (ثيولبرى Théoleyre ، ١٩٨٣ ص ٤٨) • أما فى دول الخليج فان عملية الابعاد بسبب عدم شرعية الاقامة أو لأى سبب آخر متروكة تماما لتصرف وزير الداخلية بدون أى نقض أو استئناف أمام أى سلطة أخرى غيره (ديب ، ١٩٨٣ ص ١٠٨٦) •

هذا ، ويجب أن نسترعى النظر الى اتجاه رئيسى متوقع فى المستقبل القريب وهو الاستبعاد الجماعى للمهاجرين غير الشرعيين ، اذ يجب التمييز بين الهجرة غير المشروعة بسبب الدخول غير المشروع وبين عدم مشروعية الاقامة (وربما يقع بعض المهاجرين تحت طائلة المخالفتين معا) • ويختلف ذلك من بلد لآخر • كما ان الاستبعاد الجماعى لأسباب سياسية لم يكن أمرا غريبا فى الماضى القريب (طبارة ، ١٩٨٢ . ص ٤٠) ويضاف الى ذلك الاستبعاد الجماعى للمهــاجرين غير الحاصــلين على اقامة قانونية ، وقد سجل التاريخ القريب العديد من الاستبعاد الجماعى الأخير فى كل من أوروبا والشرق الأوسط •

عودة المهاجرين

هناك مجموعة أخرى من القضايا قد تنشأ عن عودة المهاجرين الى أوطانهم مما يمكننا توقع حدوثه بصورة مكثفة فى المستقبل القريب ، ربما كانت أول هذه القضايا ما يتعلق بتحويلات العمال • ففى العالم الآن أكثر من ستين دولة نامية تتدرج من دول قليلة النمو (الجمهورية العربية اليمنية) الى الدول شبه المتقــدمة (مثــل يوغوسلافيا) تعطى جميعها أهمية كبيرة للتحويلات النقدية التى يرسلها أبناؤها من الخارج • فبالنسبة للكثير من هذه الدول وبخاصــة الدول الأقل نموا تمثــل تلك التحويلات اضافة هامة لجملة عائدات الخدمات ، وتمثل من ١٢ الى ١٣٪ بالنسبة لمصر والباكستان والبرتغال ، وترتفع الى نسبة ٣٥٪ بالنسبة للجمهورية العربيــة اليمنية وتصل الى ٦٤٪ بالنسبة للبنان • ومن المعروف ان لهذه التحويلات النقــدية تأثيرها الكبير على ميزان المدفوعات ، ولذلك نجد أنها قد أدخلت الى يوغوسلافيا كمية من العملات الأجنبية تزيد عن ضعف ونصف الضعف للعملات الاجنبية المتحصلة من السياحة (كجورتشيف Kjnrcief ، ١٩٨٣ ص ٦) وبلغت تحويلات أبناء جمهورية العربية اليمنية الى بلادهم ما يوازى ٨٥٪ من قيمة السلع المصدرة ، كما أن

تحويلات أبناء بعض الدول قد ساعدت على قلب الميزان التجارى بل والوصول الى فائض فى ميزان المدفوعات ، وهكذا يمكننا أن نرى أهمية العمالة بالنسبة للدول النامية كسلعة هامة للتصدير (طبارة ١٩٨٣ ص ٤) ٠

وربما لا يظهر أثر عودة العمال المهاجرين الى أوطانهم على التحويلات بادىء ذى بدء ، لأن الكثير منهم سوف يحملون معهم عند العودة ما تجمع لهم من مدخرات ، ولكن من المحتم أن يظهر الأثر بعد فترة قصيرة ٠ ولن يقتصر أثر هذا الانخفاض فى التحويلات الى خلق مشكلات فى ميزان المدفوعات فحسب بل انه سيؤدى أيضا الى خفض قدرة البلاد على التمويل الخارجى لبرامجها التنموية ٠ وبالنسبة لبعض الدول التى تعانى حاليا من صعوبات فى ميزان المدفوعات (مثل المكسيك) أو بالنسبة للدول التى تعتبر تحويلات أبنائها فى الخارج مصدرا رئيسيا للعملات الصعبة (مثل الجمهورية العربيه اليمنية ولبنان وغيرهما) فان الانخفاض الكبير والمفاجىء فى هذه التحويلات تكون له بالضرورة نتائجه الخطيرة على اقتصاد البلاد مما قد تشعر به الدول الأخرى الدائنة والمدينة ٠ وينطبق ذلك بوضوح وبصفة خاصة على أكثر الدول التى تصدر الى الخارج عمالة فنية أو نصف فنية مثلما عرفنا من قبل ، فان مثل هذه الدول ستكون أكثر دول المجموعة تأثرا بالهجرات العائدة من المناطق الرئيسية التى تستقبل المهاجرين ٠

ولعودة المهاجرين آثارها الديمغرافية الواضحة بالنسبة لكل من الدول المصدرة والمستوردة للمهاجرين ٠ فالدول المستوردة للعمال خلاف دول الخليج تتميز كما سبق أن ذكرنا بأنها تقترب من معدل الصفر فى النمو الطبيعى للسكان ، ومن ثم فان زيادتها السكانية تتقرر نتيجة للهجرات الدولية ٠ بينما يؤدى الاتجاه العكسى لموجات الهجرة الى تغيرات أساسية فى معدلات نمو السكان ٠ وتعطينا نيوزيلندا نموذجا فريدا لهذه الظاهرة : فان معدلات النمو السكانى قد انخفضت من ٨ر١ ٪ فى فترة ما بين ١٩٧١ـ١٩٧٦ (وهى فترة مابين تعدادين رسميين) الى أقل قليلا من الصفر عام ١٩٧٨ ١٩٧٩ ، وكان ذلك نتيجة للتغير المفاجىء فى اتجاه موجات الهجرة (فارمر Farme ١٩٨٢ ، ص ٩) ٠

وليس من شك فى أن الدول المصدرة للقوى العاملة قد تشعر هى الأخرى بتغيرات فى التركيب السكانى ، ولكن فى الاتجاه العكسى ٠ ففى الاردن أدى تدفق المهاجرين العائدين فى أعداد صغيرة دون انقطاع الى جانب هجرات غير الاردنيين الى داخل البلاد الى تغيير معدل النمو السكانى من نسبة تقل ١٪ عن المعدل العام للنمو الطبيعى فى عام ١٩٧٥ الى معدل للنمو الطبيعى يزيد ١٪ عن المعدل العام فى عام ١٩٨٠ أو بمعنى آخر تغير معدل الزيادة السكانية السنوية من ٣٪ الى ٥٪ خلال فترة خمس سنوات (طبارة ١٩٨١) ٠

بيد أن الهجرات العائدة الى الاردن لم تكن راجعة الى انتشار البطالة فى الدول المستوردة للمهاجرين بل انهـا حدثت بسبب حالة الرخاء الاقتصادى التى خيمت على الأردن وكان أحد أسبابها زيادة تحويلات أبنائها المهاجرين • ويذكر طبارة (١٩٨١) « ان استمرار هذه الهجرات العائدة سوف يؤدى حتما الى انخفاض التحويلات النقدية للمهـاجرين ، أو قد ينتهى الى توقفها تمـاما • واذا ما بقى المهاجرون الأجانب فى الاردن فان ذلك سوف يؤدى الى تسرب النقد الى الخارج » • وهكذا يمكننا أن نتصور أن ذبذبات الدورة الاقتصادية قد تتأثر بهذه العملية •

ومن الأمور الجلية أن عودة المهاجرين نتيجة للبطالة فى الدول المستقبلة للمهاجرين له آثاره السيئة ، وذلك لأن الركود الحالى ـ كما سبق أن ذكرنا ـ قد يكون ظاهرة عالمية ، وبالتالى فان المهاجرين العائدين سيصلون الى بلادهم وسط ظروف من الركود تؤدى الى زيادة نسبة البطالة الى جانب انخفاض معدل تدفق النقد الأجنبى الذى تكون البلاد أحوج ما تكون اليه •

واذا لم ينته الأمر الى عودة المهاجرين • فان الشيخوخة ستتســارع الى الدول الصناعية • وترجع مسارعة الشيخوخة الى عاملين رئيسيين : أولهما فقدان السكان الصغار السن نسبيا بسبب الهجرة وثانيهما : انخفاض معدل المواليد • ولقد مرت نيوزيلندا بهذه التجربة التى سببتها ظاهرة مسارعة الشيخوخة اليها وذلك على الرغم من تقدم المهاجرين منها بنسبة أعلى فى معدل المواليد عن بقية السكان •

الجيل الثانى من المهاجرين :

سوف تشهد السنوات المتبقية من هذا القرن اهتماما كبيرا بموضوع الجيل الثانى من المهاجرين ضمن الكتابات عن الهجرة الدولية وسـياساتها • ومن بين المســائل الرئيسية التى تتعلق بالموضوع اندماج هؤلاء المهاجرين فى المجتمعات المضيفة لهم • وهنا يجب أن نلاحظ أن المقصود بالجيل الثانى هم أبناء العمال المهاجرين وليس أبناء المهاجرين الذين استقروا فى البلاد لأن دراسة اندماج هؤلاء قد تمت بالفعل على يد علماء الاجتماع فى بلادهم • فوضع أبناء العمال المهاجرين أكثر غموضا ، واندماجهم وتكاملهم مختلف تماما عن اندماج وتكامل أبناء المهاجرين الدائمين ، والسبب فى ذلك الغموض هو أن الاقامة الدائمة للعمال المهاجرين قد ترتبت على التحرك المؤقت ، وهنا يكون أول تساؤل يطرح عن الموضوع هو عن مدى الاهتمام الذى تعالج به الأطراف الثلاثة المعنية بمسألة الاندماج ، وهذه الأطراف هى : حـكومات الدول البـاعثة للمهاجرين والمستقبلة لهم ومجتمعات تلك الدول ثم المهاجرون أنفسهم • وتحـاول حـكومات الدول المصـدرة بذل جهـود مكثفة للحفاظ على الهـوية الوطنية لأبنائهـا المهاجرين الى الخارج (بما فى ذلك تنظيم دروس اللغة ، والأنشطة الثقافية) وذلك

رغبة منها فى زيادة تدفق تحويلات أبنائها المهاجرين الى الخارج واطالة فترة استمرارها ومن ناحية أخرى تقوم فى الدول المستقبلة للمهاجرين مقاومة شديدة لادماج الجيل الثانى من المهاجرين مادام مبدأ الهجرة العمالية هو المبدأ المقبول كحل لمشكلة الحاجة المؤقتة للعمال ، وبالطبع تزداد هذه المقاومة فى فترات الركود · هذا ، بالاضافة الى أن المسألة العرقية عادة ما تكون ملموسة فى هجرات العمال ، ذلك ان الحكومات المضيفةللمهاجرين تعتقد فى أن هذه الهجرات لا تخرج عن كونها ظاهرة مؤقتة ، وأخيرا فان الكثير من العمال المهاجرين بما فيهم الجيل الثانى يشعرون بأن اقامتهم مؤقتة، وبالتالى يقاومون الاندماج الكامل فى المجتمع الذى يضيفهم · ونتيجة لهذا الوضع بالذات فان الكثير من الكتابات التى تتناول موضوع المهاجرين قد حررت فى اطار مضمون الهجرة الدائمة ومن ثم فهى لا تناسب دراستنا هذه ، وان الكثير من السياسات التى وضعت للاسراع فى اندماج المهاجرين الدائمين فى المجتمعات أمر لا يمكن أن ينطبق بسهولة على المضمون الذى نحن بصدده هنا ·

وبالنسبة لدول الخليج فان القضية الرئيسية هى كيفية معاملة تلك الأعداد الضخمة من الآسيويين غير العرب الذين أقاموا هناك · ففى بعض هذه الدول مثل دولة الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين أصبح الطابع العربى مهددا لان الوطنيين الذين أصبحوا أقلية فى بلادهم أخذوا يتأثرون ثقافيا بقيم وتقاليد وعادات الأعداد الكبيرة من المهاجرين · وليس من شك فى أن وقف هذا التيار الثقافى المعاكس مع عدم اللجوء الى ترحيل أعداد كبيرة من المهاجرين الآسيويين والعرب الذين تحتاجهم البلاد يعد الآن التحدى الأكبر الذى يواجه مجتمع المثقفين وصناع القرار فى تلك البلاد · ونظرا لأن طريقة تنفيذ المشروعات بأسلوب (تسليم المفتاح) أصبحت محدودة الآن ، فقد أصبح من الواضح أمام رجال السياسة ضرورة الاتجاه الى حلول تتم بطرق أخرى : أما بتخفيض الطلب على العمال عن طريق تخفيف سرعة التنمية واللجوء الى استخدام طرق التحكم الآلى الذاتى وغيرها ، أو بادماج أعداد كبيرة من هؤلاء المهاجرين غير العرب فى مجتمعات الخليج العربى عن طريق منح حق المواطنة بصورة أكثر تحررية · ولما كانت دول الخليج قد أخذت تخرج الآن من فترة الانغلاق ، مع الأمل المنشود فى وقف الحرب العراقية الايرانية فان الطلب على العمالة الاجنبية سوف يتزايد ، ولكن استجابة الحكومات لهذا التزايد تحتاج الى تغيير فى وجهها عما كانت عليه فى الماضى ·

قضايا أخرى :

ولعل من الواضح أن هناك عددا من القضايا الهامة الاخرى المتعلقة بالهجرات الدولية سوف تستمر خطورتها حتى نهاية هذا القرن العشرين · منها مثلا الضغوط السياسية ، والاضطرابات الاقليمية التى ستستمر ويترتب عليها استمرار تدفق

اللاجئين ، ومن الصعب أن يتغير هذا الواقع الذى سوف تستمر معه الصعوبات فى تأمين مقار للاجئين على الأقل حتى نهاية فترة الاضطرابات .

أما فيما يتعلق بمسألة نزيف العقول (استقطاب العقول) فان الجدل حولها سوف يستمر رغم ما أحاط بالموضوع من مناقشات طويلة مضنية . أما عن قوانين الهجرة فى البلدان الرئيسية المستقبلة والمستوردة للمهاجرين الدائمين فلا يبدو انها ستتغير كثيرا ، فينتظر أن يستمر تدفق القوى العاملة الرفيعة المستوى من الدول الأقل تقدما الى الدول المتقدمة بصرف النظر عن الذبذبات التى تطرأ على النمو الاقتصادى فى تلك الدول المستقبلة للمهاجرين .

وربما يستمر أيضا الجدل حول فائدة واستخدامات التحويلات وربما يزداد هذا الجدل فى المستقبل ، فقد أصبح من الواضح أن التحويلات تمثل جزءا أساسيا من الاعتمادات المحولة للخارج بالنسبة للدول الأقل تقدما خاصة وانها تجاوزت أخيرا جملة معونات التنمية المخصصة لتلك الدول . فمثلا فى عام ١٩٨٠ قدرت جملة التحويلات التى تمت بطريق القنوات الرسمية وغير الرسمية بنحو ٥٠ ألف مليون دولار بينما كانت جملة معونات التنمية فى نفس العام أكثر بقليل من ٣٦ ألف مليون دولار (طبارة ، ١٩٨٣) . وربما ينتقل الجدل من هذا الموضوع تدريجيا الى الموضوعات المتعلقة بالسياسات وخاصة طريقة زيادة حجم هذه التحويلات وتحسين طريقة استخدامها فى الدول التى تتلقى هذه التحويلات .

وبالطبع سوف يتسع نطاق المناقشات العلمية حول الموضوعات المتعلقة بالهجرة الدولية مع تزايد وتوسع فى الكتابات المنشورة عن الموضوع وبالتالى نتوقع أن تولى سياسات الهجرة الدولية اهتماما أكثر من ذى قبل فالمتوقع للسياسات التى تطورت خلال العقدين السابقين أن تتغير بسرعة كبيرة خلال العقدين القادمين وتميل الى مزيد من الدقة والتعقيد .

خلاصات :

ان الامكانية الحالية للهجرة الدولية ضخمة ، وسوف تستمر هكذا مادام التفاوت فى مستويات النمو بين الأقاليم وبين الدول قائما . ولعل العقبة الرئيسية التى تحول دون تحقيق هذه الامكانية هى وجود لوائح وقوانين وطنية تحد من المهاجرين وتقيد دخولهم الى البلاد المستقبلة أو تنظم خروجهم من البلاد المصدرة . وتدل المؤشرات على أن الهجرات الدولية فى المستقبل سوف تعتمد على مدى ما ستئول اليه القيود التى تنص عليها سياسات الهجرة فى الدول المستوردة أو المستقبلة للمهاجرين ، وذلك على درجة نجاح هذه السياسات فى تحقيق أهدافها المنصوص عليها .

ومن الاهمية بمكان • فى أثناء عملية التنبؤ بمستقبل اتجاهات الهجرة وأنماطها ـ أن نرجع الى الدروس المستفادة من الماضى ، وذلك لأن التغير المفاجىء فى العلاقة النسبية بين السكان والموارد فى عديد من المناطق نتيجة لاكتشاف موارد جديدة عادة ما تؤدى الى تحول مفاجىء فى اتجاهات الهجرة الدوليه • وبأخذ هذه الظاهرة فى الحسبان تنبنى تنبؤاتنا على أساس الاتجاهات المعاصرة ، وبعض الأنماط الرئيسية للهجرة الدولية والقضايا والمسائل التى تشغل الأذهان والسياسات المتوقعة خلال العشرين سنة القادمة •

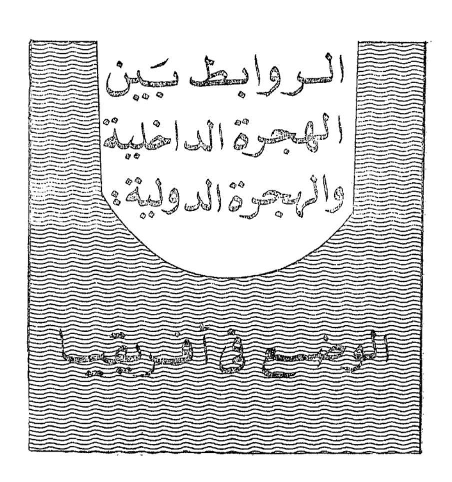
وباختصار ، هناك شعور بأنه لأسباب اقتصادية بحتة سوف تتميز الفترة الأولى بالتشدد فى قوانين الهجرة بالنسبة للعمال والهجرات غير المشروعة (وليس بالنسبة للهجرات الدائمة وسوف ينتج عن ذلك خفض فى تدفق المهاجرين وزيادة فى عودة المهاجرين ، وحينما تنتهى حرب الخليج فان هذه الفترة الأولى سوف تتبعها فترة تزداد فيها الهجرة الدولية • بيد أن الموجة الجديدة ستكون مختلفة من الناحية النوعية حيث تحاول الحكومات أن تحد من السماح للتخصصات والخبرات غير المرغوب فيها فى الماضى • وتسليما بهذا النمط الجديد فان القضايا الرئيسية للهجرة الدولية سوف تكون من النوع المتعلق بالهجرات غير المشروعة وبخاصة المهاجرين الذين لا يسمح قانونا ببقائهم بسبب دخولهم بالطرق غير المشروعة ، وكذلك المسائل المتعلقة بالهجرات الراجعة أو عودة المهاجرين ومالها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسكانية بالاضافة الى مسألة الجيل الثانى من أبناء العمال المهاجرين وما يتصل بها من مشكلات الاقامة والاندماج ، هذا فضلا عن سائر المسائل التقليدية مثل مسألة تزييف العقول ورفاهية المهاجرين وغيرها • وربما يؤخذ فى الاعتبار أيضا تطورات الحقائق والمعلومات الميدانية عند صياغة سياسات أكثر تعقيدا ودقة ازاء الهجرات الدولية وعند تطبيق تلك السياسات •

ولقد تزايد اهتمام الحكومات والرأى العام على حد سواء بالهجرة الدولية خلال السنوات الاخيرة • ورغم أن الأوساط الأكاديمية كانت متراخية فى استجابتها، الا أن هناك زيادة سريعة فى بحوث الهجرات الدولية بدأت فى السنوات القليلة الماضية ، ومع ذلك فمازال ممولو البحوث لا يشعرون بالأهمية المتزايدة للبحوث فى هذا الميدان •

ولعل من أهم الثغرات التى تواجه دارسى الهجرة الدولية ندرة البيانات • فقد كان المتبرعون لتمويل البحوث الميدانية عن الخصوبة كرماء للغاية الا أنهم لم يقدموا للدراسات الميدانية عن الهجرة الدولية شيئا يذكر • ففى المنطقة العربية مثلا حيث تعتبر الهجرة من الموضوعات السكانية التى تلقى اهتماما كبيرا من جانب المسئولين على المستوى الحكومى والأهلى فان هناك بحوثا ميدانية كثيرة قد أجريت عن الخصوبة خلال السنوات العشر الأخيرة لم يقابلها بحث رئيسى واحد عن الهجرة الدولية •

(طبارة ، ١٩٧٨) ونتيجة لذلك ظلت معلوماتنا التجريبية محدودة للغـاية مما يترتب عليه حدوث تناقض لا نرغبه ٠

وانى اعتقد ان الوقت قد حان لتوسيع نطاق الجهود الدولية فى جمع وتحليل المعلومات الخاصة بالهجرات ٠ وربما كانت نقطة البدء هى قيام برنامج حصر عالمى للهجرات الدولية يشبه فى طبيعته برنامج الحصر العالمى للخصوبة وهو برنامج قد أخذ نشاطه يتضاءل أخيرا ٠ على الا يكون الغرض الرئيسى من هذا البرنامج العالمى لحصر الهجرات الدولية (WIMS) هو تحديد الوضع القائم للمهاجرين الحاليين من والى كل دولة فحسب (لان هذه المعلومات غير مطلوبة حاليا) بل يتجه أيضـا الى توفير وسائل النظرة الفاحصة الى آثار الهجرة على أسر المهاجرين وآثرها فى التغير الاجتماعى الذى تمر به الجماعات المتأثرة بالهجرة ٠ وآثار الهجرة بصفة عامة على التنمية الاقتصادية فى كل من الدول المصدرة أو الباعثة للمهاجرين والمستقبلة أو المستوردة لهم ٠



ان السبب الرئيسى فى الحركة الاختيارية للشعوب فيما بين الحدود وفى نطاقها فى السنوات الأخيرة ، يكمن فى المفارقة المبدئية والمتنامية فى التطور بين الدول بعضها البعض وفى نطاق كل دولة على حدة • وثمة أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وسكانية لأسباب هذه الحركة ونتائجها (هيزل ، ١٩٨٢) • وتتضمن الهجرة فى صميم طبيعتها ثلاثة عوامل رئيسية على الأقل ؟ : المهاجر ، والمنطقة أو القطر الذى نشأ فيه ، والمنطقة أو القطر الذى تتم الهجرة اليه • وبينما تستدعى الهجرة الداخلية من حيث المبدأ تحرك الناس فى نطاق مساحة من الأرض محددة جغرافيا ، ولا يكون ذلك التحرك مقيدا بقيود قانونية ، فان المهاجر الدولى يواجه بغير أستثناء بسلسلة من التنظيمات ــ التى تكون معقدة فى بعض الأحيان ــ تتعلق أولا بمغادرة القطر الأصلى ، ثم تتعلق بعد ذلك بدخول القطر المستقبل والاقامة به والخروج منه •

وفى افريقيا ــ كما هو الحال فى أى مكان آخر بالمناطق النامية ــ فان الوقوف على التطور التاريخى ومراحل النمو السياسى يعتبر حاسما لفهم الهجرة بوجه

بقلم : اديرانتى أديبوجو

أستاذ ورئيس قسم الدراسات السكانية والاحصاءات الاجتماعية بجامعة ايف ـ الايف بنجيريا • ولقد اضـــطلع بدراسات ميدانية كما قام بنشر كتب ومقالات حول الهجرة فى نيجيريا وافريقيا وحركات الشعوب وردود الفعل السياسية عليها •

ترجمة : يوسف ميخائيل أسعد

عضو اتحاد الكتاب له ترجمات ومؤلفات عديدة

عام ، ولفهم التمييز والروابط القائمـة بين الهجرة الداخلية والهجرة الدولية ، وأسبابها والقضايا السياسية المتعلقة بها • وفيما يتعلق بموضوع افريقيا بصفة خاصة ، يهمنا الوقوف على آثار التمييز فيما بين الحدود القومية ، وبزوغ الدول القومية المستقلة منذ أوائل الستينيات ، وبخاصة وضع القواعد التى تتحكم فى الهجرة • وهذان العاملان قد أفضيا الى نشوء تمايز دقيق فيما بين الهجرة الداخلية والهجرة الدولية ، وقد تضمنتا ذات يوم حرية فى التحرك عبر منـاطق واسعة بافريقيـا • وفى حالة الهجرة الدولية كانت هنـاك حرية تحرك بين المهـاجرين الشرعيين والمهاجرين غير الشرعيين • وفيما يلى سنقوم بتحليل هذه الروابط فى ضوء الخلفية المتعلقة بأسباب حركات الشعوب ، وردود الفعل السياسية عليها •

الهجرة فى افريقيا : نظرة تاريخية عامة موجزة :

يمكن فهم ظاهرة الهجرة فى افريقيا على نحو أفضل فى ضوء التطور السياسى والتـاريخى للمجتمعات الأفريقيـة • ويمكن مشـاهدة آثار الاسـتعمار وتحـــرر

المستعمرات المتبدية فى الاقتصاد بطريق غير مباشر وفى الهجرة بصفة خاصة اذا ما درست فى ضوء فترة ما قبل الاستعمار ، ثم خلال فترة الاستعمار ، ثم خلال فترة ما بعد الاستعمار • فخلال فترة ما قبل الاستعمار كانت الحركات الشعبية بأفريقيا مرتبطة الى حد بعيد بالظروف الاجتماعية والسياسية والظروف البنيوية السائدة ، وبخاصة الصراعات التى كانت تبيد الأطراف المتحاربة ، والكوارث الطبيعية والبحث عن أرض يمكن استزراعها أو استعمارها • ونتيجة لذلك كانت تلك الحركات غير منظمة ، كما كانت تتم فى مجموعات ، كما كان المهاجرون غير متمايزين من الناحية السكانية (اديبوجو ، ١٩٧٩) •

أما الحكم الاستعمارى فانه مهد الطريق لاقرار السلام وللاستقرار السياسى ، ومن ثم فان حركات الهجرة التى ارتبطت وقتئذ بالصراعات الدموية قد توقفت أو تقلصت ، ولكنها كانت منذ ذلك الوقت تطفو على السطح مرة أخرى ، ولكن فى صيغة أخرى على هيئة لاجئين ، حالما صارت الشعوب المستقبلة تشترك فى الحرب ، كما هو الحال فى الصراع بين أثيوبيا والصومال ، والصراع الداخلى فى تشاد وانجولا وأوغندة ونيجيريا وحرب التحرير بغرب ووسط وجنوب أفريقيا • أما الكوارث الطبيعية فما تزال موجودة : الجفاف فى منطقة الساحل بغرب افريقيا وبأجزاء من شرق افريقيا وقد عمل على ارتحال الآلاف العديدة من السكان ، متضمنة النساء والأطفال الصغار • وما يزال البحث عن أرض جديدة أو خصبة مستمرا ، كما أن عدد الفقراء المحرومين من الأرض قد ازداد بشكل بعيد المدى وخاصة فى شرق افريقيا •

أما اتخاذ اجراءات قسرية متباينة وتوفير الحوافز خلال فترة الاستعمار ، فقد خطط له بشكل موسع لتوفير العمال لمجابهة المطالب المتزايدة للمناجم والمستعمرات • وقد لجأت الادارة الاستعمارية الفرنسية فى غرب افريقيا الى الأخذ بأشكال متعددة من التجنيد الاجبارى ، كما هو الحال فى فولتا العليا ومالى • وفى شرق وغرب افريقيا ، لم يجبر المهاجرون على العمل مباشرة ، بل بالأحرى استخدمت سلسلة من السياسات الاقتصادية القوية لاستمالة العمال ذوى الكفاية والعدد المناسب للعمل بالمناجم والمزارع •

وفى جنوب افريقيا بصفة خاصة حيل بين أسر العمال منذ عام ١٩٦٣ وبين العيش معهم فى موقع العمل ، وسار هذا جنبا لجنب مع الأجور الضئيلة ومع ظروف العمل غير المواتية ، مما أدى بصفة أساسية الى انقلاب عمالى بعيد المدى • والواقع أن الظروف التى ساندت تلك الحالة قد خطط لها لدعم أجور الاعاشة المنخفضة • والى جانب هذا فعندما عملت المهام الشاقة على التقليل من انتاجية العمال الذين استؤجروا بعقد لمدد لا تتجاوز سنتين ، فان العمال الذين أرهقوا بالضرائب وبالارهاق الجسمى قد استبدلوا بآخرين لتوفير الانتاجية ، بل ولزيادتها •

وهنا تكمن جذور هدف نمط الهجرة المؤقتة الذى يتضمن الهجرة الداخلية فى حالة افريقيا : فالعمال يدورون بين البيت وبين المناجم ، وقد أفاقوا من الوهم بسبب الأجور الضئيلة وخدمات الرفاهة غير الكافية ٠ وفى حالات معينة يفضل العمال الرجوع الى بيوتهم بصفة دائمة بدلا من البقاء فى المناجم والمزارع حيث ظروف العمل غير انسانية فى الواقع ٠ وفى هذا السياق ، فان تفسير الطبيعة المؤقتة للهجرة فى شرق وجنوب افريقيا فى ضوء الحاجات المستهدفة ليس بكاف ٠ ويمكن اقتفاء أثر العوامل المحتملة الى حيث تنظيم الأعمال وظروف المعيشة والعمل التى لا تفضى الى معيشة معقولة ٠ وهكذا فحالما تتحسن ظروف العمل ، فان العمال يكونون أكثر استقرارا ، كما يكونون « ملتزمين » ، بل انها تجذب فى الواقع قوة بشرية أكبر ، كما هو الحال فى زامبيا وفى جمهورية الكاميرون المتحدة (وفى مزارع غينيا الأسبانية قبلا) وفى نيجيريا ٠ ومع حلول عصر الاستقلال ، صار أولئك المهاجرون مدرجين بالمؤسسات ولكن منذ ذلك الوقت استبعد العديد من الاجراءات المقيدة المتعلقة باعادة توحيد الأسر ، والاقامة ونظم العمل التعاقدية بغرب وشرق افريقيا ٠ بيد أن هذه ما تزال سارية المفعول ، وقد تكون نافذة حتى بأكثر صرامة فى جنوب افريقيا ٠

وثمة سلسلة من القيود الخارجية المفروضة على استراتيجيات التنمية الداخلية بافريقيا تؤثر بغير استثناء فى البنية المناسبة للجمهور المحلى وبخاصة بالمناطق الريفية ٠ فسياسات الشركات الدولية بصدد الاستثمار التى تدعم استراتيجيات التنمية القومية تفضى الى تأثير هائل فى السياسة الداخلية وفى التنظيم الاجتماعى والاقتصادى وبخاصة فيما يتعلق بتحديد أماكن فرص التوظيف وأنماطها ، وفيما يتعلق بالدخول وظروف العمل التى أثرت بدورها فى كل من الهجرة الداخلية والهجرة الدولية فى افريقيا ٠

الهجرة : الأسباب والروابط :

تنحو مجموعة المعلومات المتنامية حول الهجرة ، سواء كانت هجرة داخلية أم هجرة دولية الى التوصل الى اجماع مؤداه أن الاعتبارات الاقتصادية ذات الأهمية الأولى فى قرار الهجرة ٠ فالناس يهاجرون بصفة أساسية لتحسين رفاهتهم الاقتصادية فاذا كان الأمر كذلك اذن يمكن أن نتصور الهجرة بحق على أنها استجابة ــ وفى بعض الأحيان استجابة مبالغ فيها ــ للحوافز الاقتصادية التى تنشأ الى حد بعيد عن انعدام التوازنات بين قطاعات الاقتصاد وفى نطاق كل قطاع منها وعن انعدام التوازنات بين الأقطار والمناطق ٠

وتثير هذه المسلمات سؤالين : ما العوامل التى تفسر ــ أو بالأحرى تدعم ــ تلك التقلبات البنيوية ؟ وكيف تتأثر الهجرة بتلك التقلبات بين الأقطار وفى نطاق كل قطر منها ؟ وهذا السؤال الأخير لا يثير فقط مسألة دور شبكات الاعلام فى نقل الدوافع حول مدى الفرص المتاحة ، بل وأيضا مسألة سهولة الهجرة على الرغم من

العوائق والعقبات المتداخلة ؟ : الضوابط والتنظيم الذى يحكم الهجرة فى نطاق الحدود القومية وعبرها · فهنا يجب أن يعمل تمييز دقيق فيما بين الهجرة الداخلية والهجرة الدولية · فالمتوقع من المهاجر الدولى فى الموقف الاعتيادى أن يتبع مجموعة من المطالب التى تحكم الدخول الى قطر آخر والاقامة به · وهناك لدى عدد قليل فقط من الأقطار الافريقية قوانين هجرة محددة تحديدا دقيقا ، بل ان الأقل عددا منها ينفذ تلك القوانين بصرامة ، ولعل الاستثناء الجدير بالملاحظة هو جمهورية جنوب افريقيا ، وعلى كل حال فان المهاجرين يضربون بتلك القواعد عرض الحائط عادة سواء عن قصد أم نتيجة الجهل بالقوانين القائمة · (كونديه ، ١٩٧٩) ·

أما الهجرة الداخلية فان جانبا كبيرا منها يتم كرد فعل لانعدامات التوازن بين مناطق أحد الأقطار ، وكرد فعل للاتجاه السائد لتلك الحركة التى يفرضها الانحياز المحلى لمشروعات التخطيط للوظائف · وهكذا فعندما يتركز الاستثمار الخاص والعام فى المدينة الرئيسية (تكون العاصمة غالبا) كما هو الحال فى معظم الأقطار الافريقية ، فسوف يوجه تيار الهجرة السائد بلا شك نحو العاصمة · بيد أنه حيثما توجد المزارع والمناجم وغيرها من المشروعات بالمناطق الزراعية وتوفر الوظائف وغير ذلك من فرص بشكل أوفر ، فيكون من المتوقع حدوث تدفق شديد للهجرة فى داخل الريف ، كما هو الحال فى حالة جمهورية الكاميرون المتحدة وكينيا وغيرهما ·

وعلى نفس النحو فان الهجرة الدولية تشير الى حد بعيد الى فقدان التكافؤ فى التنمية وفى فرص العمالة وبخاصة الدخل وظروف الحياة بين الأقطار ، وبخاصة بين الأقطار المتقدمة والأقطار النامية · وفى حالة عدم وجود القيود الصارمة على الدخول ، وحيثما يكون تدفق المعلومات سريعا وفعالا فى نفس الوقت فى الاعلان عن الفرص المتاحة فى المواقع المختلفة ، فان المتوقع للهجرة أن تستجيب (بسرعة) لتلك العلامات الايجابية ، وغالبا ما يبالغ فى تلك الاستجابة · بيد أنه حيثما يكون للهجرة الدولية نتائج سياسية واجتماعية واقتصادية وسكانية ، لكل من الأقطار المرسلة والمستقبلة ، فان سلسلة من التنظيمات تتخذ وتنفذ ، وحيثما يكون ضروريا فان التدفق الجماعى للمهاجرين فى الأقطار المتضررة يلجم ؛ ربما بقدر أكثر مما يحدث بازاء الهجرة الداخلية ·

وواضح اذن أن كلا من الهجرة الداخلية والهجرة الدولية (الاختيارية) بوجه عام ، يتأتيان عن نفس المجموعة من الأسباب الأساسية : بيد أن القيود المفروضة على الهجرة الدولية أشد ، أو أن تنفيذها أسهل · وهذا يفسر فى الواقع على سبيل المثال السبب فى أن حجم الهجرة الداخلية ، تبعا لزاخاريا وكونديه (١٩٨١) ضعف الهجرة الدولية فى غرب افريقيا · وهذا الارتباط فيما بين كل من الهجرة الداخلية والهجرة الدولية والعوامل المؤثرة فى كل منهما يعنى — مرة أخرى بصدد غرب افريقيا — أن :

« الهجرة الداخلية بوجه عام هى امتداد للهجرة الخارجية . لقد كان الاتجاه العام واحدا : من المناطق الداخلية لأحد الأقطار حتى المناطق الساحلية . وهناك علاقة سلبية عامة بين النزوح وبين الهجرة الداخلية ، وهناك علاقة ايجابية بين الاستيطان وبين الهجرة الداخلية . لقد كان معدل الهجرة الداخلية منخفضا فى فولتا العليا وتوجو حيث كانت معدلات الهجرة لطول العمر مرتفعة . لقد كانت مرتفعة فى غانا وفى ساحل العاج والسنغال حيثما كان معدل النزوح للمواطنين منخفضا نسبيا ... (وهكذا) فقد كان للمناطق ذات المعدل العالى للهجرة الى داخلها معدل مرتفع للاستيطان فيها .

ومن الممكن أن نتصور أن الهجرة الدولية والهجرة الداخلية يكملان بعضهما البعض ، فأولا كما سبق أن ذهبنا فان كليهما يصدران عن مركب من العوامل الاجتماعية والاقتصادية المتداخلة ، وترتبط بالدرجة الأولى ببحث المهاجرين لمستوى معيشة أفضل ــ وهذا لا يتضمن بالطبع أولئك الذين يزاحون بواسطة كارثة طبيعية (القحط والمجاعة) أو أولئك الهاربين من الحرب أو من الاضطهاد السياسى (اللآجئون) ، ناهيك عما يطلق عليهم اسم اللآجئين « السياسيين » . أضف الى هذا أنه من وجهة نظر سياسية فان للتنمية بالطبع الأثر فى الحفز على الهجرة الداخلية والدولية على السواء بشكل مبدئى فى المدى القصير . على أنه فى المدى البعيد فان الأداة السياسية القابلة للتطبيق للحد من هجرة عدد كبير من المهاجرين (المحتمل هجرتهم) من الأقطار الفقيرة الى الأقطار الغنية أو ابقائهم بأقطارهم أو أو اغرائهم للعودة ، تتمثل فى التنمية المدعومة فى الأقطار المصدرة للأيدى العاملة . وتقوم هذه الاستراتيجية على مفهوم مؤداه أن الناس يهاجرون أكثر ما يهاجرون عندما يكونون عاجزين عن اشباع مطامحهم فى اطار بنية الفرصة المتاحة فى بيئتهم المحلية أو قطرهم . والسؤال المتعلق بالسياسة هو : كيف يمكن أن تتشكل التنمية بحيث توفر بدائل محلية للهجرة الدولية ؟ ان هذا يصير خطرا بصفة خاصة بالنسبة لأقطار مثل بوتسانا وليسوثو وسوازيلاند تعتمد قوى على تصدير الأيدى العاملة الى مناجم جنوب افريقيا . وثمة مثال واضح فى غرب افريقيا يتمثل فى فولتا العليا التى تعتبر أيضا قطرا تقليديا لتصدير الأيدى العاملة (وهذا الجانب مدروس بتوسع فيما يلى) .

على أن الأسباب المرتبطة بالهجرة الدولية ليست أسبابا اقتصادية فحسب . فكما يذهب سبير (١٩٧٤) « فان العوامل السياسية فى الهجرة الدولية على جانب أكبر من الأهمية فى الغالب من العوامل الاقتصادية » فمطالب تعديل الحدود التى وضعت بطريقة تعسفية والتى حددت بواسطة الادارة الاستعمارية ، والتى تتقاطع مع مجموعات اقتصادية وعرقية متجانسة « والتى تستهدف تآزر الوقائع الاجتماعية والثقافية للأقطار المعنية واعادة تجميع شعوب المجموعات العرقية التى تعزى اعتباطيا الى أقطار مختلفة » ، وقد أدت الى نشوب الحرب (اديبوجو ، ١٩٨٣) .

وثمة مثال واضح لهذا هو حالة الصومال وأثيوبيا ، أو بشكل أقل حدة بين نيجيريا وجمهورية الكاميرون المتحدة • والنتيجة المترتبة فى جميع الحالات مئات من اللاجئين ومن الأشخاص المهجرين •

طوبوغرافية الهجرة :

يرتبط الجانب المؤقت للهجرة بكل من المسافة المقطوعة وبمدة الاقامة فى بلد المهجر • وثمة طوبوغرافية للهجرة قد سبق أن وضعها المؤلف (جدول ١) ميز فيه بين الاتجاه والنمط والمسافة ومدة الاقامة وبخاصة فيما يتعلق بالهجرة الداخلية •

ويمكن الامتداد بنفس الطوبوغرافيا مع بعض التعديلات بازاء الهجرة الدولية • فالاتجاه مثلا ينسحب على كل من الهجرة الداخلية والهجرة الدولية ، ونفس الشىء بالنسبة للبعد الخاص بالزمن • على أن تناول عامل المسافة ، هو وظيفة لحجم القطر الذى نأخذه فى اعتبارنا • وكما تقرر الأمم المتحدة (١٩٨٢) باختصار « فانه بسبب الحجم الصغير نسبيا للدول الافريقية ، مقارنة بدول المناطق النامية ، فان بعض حالات الاستيطان التى يمكن أن تدرج هناك تحت فئة التحرك الداخلى ، تتم فى أفريقيا عبر الحدود القومية »••

وهكذا نجد أنه بينما تصنف الحركة بين لاجوس ومدغشقر فى نيجيريا وهى التى تحتاج لقطع حوالى ألف وسبعمائة كيلو متر باعتبار أنها هجرة داخلية على أساس معيار مسافة (معيار مكانى) ، فان الشخص الذى ينتقل من ايدوروكو بنيجيريا الى أفويين بجمهورية بينين ــ مسافة حوالى عشرة كيلو مترات ــ يعتبر مهاجرا دوليا • وهذا ينطبق أيضا بصدد عمال الحدود حيث تقيم الأسر على جانب واحد من الحدود القومية وينتقلون يوميا عبر الحدود الى مزارعهم ، كما هو الحال بين كينيا وأوغندا ، وبين غانا وتوجو أو بين نيجيريا وبنين • وكما يذكر كومبيور ولوكى (١٩٧٤) والأمثلة يمكن أن تتعدد فان :

« المسافة بين معظم بلدان أهالى توجو والغانيين المقيمين بها ليست فى العادة كبيرة ، وهى فى معظم الحالات أقصر من المسافة بين مساقط رأس الغانيين الذين يقيمون فى آكرا وبين بعض المناطق مثل أشانتى وبرونج ــ أهافو والمنطقة الشمالية• وعامل المسافة يجعل من السهل بالنسبة لمعظم المقيمين التوجوليين فى غانا أن يقوموا بالعديد من الزيارات لمسقط رأسهم ، بينما هم يتخذون من غانا مكانا لاقامة غير كاملة •

أما الأقطار الساحلية ــ السنغال وموريتانيا ومالى وفولتا العليا والنيجر وتشاد ــ فانها فقيرة جدا وهى مأهولة فى الغالب بالبدو وشبه البدو والفلاحين الموسميين (مارنهام ١٩٧٩) • وبين البدو نجد أن الغالبية العظمى من الرعاة هم الفولانى (ويعرفون أيضا باسم البيوله) الذين يعيشون فى النيجر ومالى وفولتا

جدول رقم ١ : طوبوغرافية عملية للهجرة فى أفريقيا

التصنيف بالحدود القومية	الاتجاه	النمط	المسافة المقطوعة بين مسقط الرأس والمهجر			البعد الزمنى (مدة الاقامة بالمهجر)			
			قصير	متوسط	طويل	لفترة قصيرة (موسميه)	مدة متوسطة	مدة طويلة	هجرة دائمة
هجرة داخلية	من الريف الى الريف من الريف الى الحضر من الحضر الى الحضر من الحضر الى الريف	- استعمار - عودة - هجرة هجرة مباشرة هجرة مباشرة - استعمار - عودة - هجرة	تحركات تتناسب مع حجم أصغر وحدة ادارية .	تحركات تتناسب مع حجم المحليات فى نطاق المنطقة أو الدولة أو المقاطعة	تحركات خارج نطاق الولاية المحلية أو المقاطعة .	اقامة تقل عن عامين .	اقامة بين عامين وعشرة أعوام .	اقامة لأكثر من عشرة أعوام يمكن اعتبارها اقامة طويلة	اقامة لأكثر من عشرين عاما يمكن اعتبارها اقامة دائمة

العليا ونيجيريا والسنغال • ومساقط رأس بعض القبائل البدوية قد فصلت بينها الحدود ، كما هو الشأن فى حالة تدا التى تتوزع فيما بين تشاد وجمهورية ليبيا العربية • والواقع أن الحدود التى فرضها الاستعمار اعتباطا تشكل عقبة أمام الحركة الحرة للبدو فى بعض الحالات • ومع هذا فان البدو غالبا ما يقطعون الحدود بين كينيا وأثيوبيا والصومال خلال البحث الموسمى عن الماء • والواقع أن البدو من السلالة العرقية الصومالية يوجدون فى جيبوتى وكينيا وأثيوبيا وبالطبع فى الصومال •

ولعل الملاحظة التى قدمتها فى عام (١٩٧٩) وثيقة الصلة بالموضوع هنا وهى :

« لقد كانت الهجرة عبر الحدود القومية وبصفة خاصة فى غرب افريقيا ذائعة قبل التوصل الى الاستقلال السياسى وبزوغ الحدود الاقليمية المحددة بوضوح • وأكثر من هذا فقد كان لدمج الحدود أثر ضئيل حيث أن معظم المهاجرين يتحركون بحرية تامة ، فلا تعوقهم الحدود « المصطنعة » •

وهذا يعنى أن الكثير من تدفقات السكان فى نطاق القارة ليست تدفقات دولية تامة بالمعنى التقليدى (ابليارد ، ١٩٨١) •

وأيضا فى غرب أفريقيا ينظر الى تحركات العمال المهاجرين الحدوديين والموسميين والمهاجرين لأجل باعتبار انها « مجرد امتداد عبر الحدود القومية للتحركات الداخلية وأنها هجرة من ريف الى ريف • والواقع أن من الصعب أن نقرر بصدد معظم الحالات مجرد تحديد موعد عبور المسافر للحدود الدولية • والواقع أن امتزاج الناس ، وما يسمى بالمجموعات العرقية ملفت للنظر الى حد بعيد • فالناس الناطقون بالمندية يعيشون فى ليبريا وسيراليون ، وعلى نفس النحو يعيش الفيز والكروس فى كلا القطرين • واليوروباس يوجدون فى نيجيريا وبنين ، كما يوجد الايويس فى توجو وغانا • وهكذا فان ابليارد (١٩٨١) يلاحظ أنه ربما يكون هناك خط دقيق بين بعض أنواع التسلل وبين هجرة العمال (وبخاصة بالقارة الافريقية) •

وهكذا فان أية محاولة لاضفاء الدقة على التعريفات ، لا يمكن أن يشرع فيه على نحو تفاؤلى بالرغم من أن مثل تلك المحاولة محدودة • ومع هذا فانه يوصى بأن هناك « أيضا حجة مقنعة جدا لوضع طوبوغرافيا وتصنيف جديدين » •

وثمة مجال اهتمام آخر يتعلق بسلاسل الهجرة ومجموعاتها تعتبر ملامح مشتركة لكل من الهجرة الداخلية والهجرة الدولية • والواقع أن أسباب الهجرة الجماعية فى نطاق الحدود بافريقيا وعبرها ليست أسبابا اقتصادية ، خلافا لحالة

الهجرة « الاختيارية » التى تصدر بصفة أساسية عن عوامل اقتصادية ، اذ من الممكن عزوها الى عوامل سياسية ودينية وفى بعض الأحيان الى كوارث طبيعية .

وبينما نجد أن حالات الحركة الجماعية للآجئين (ضحايا الحرب والاضطرابات المدنية) وللمطرودين (المهاجرون فى موقف غير عادى) !! ، تعتبر أمثلة خاصة ، فان هناك أمثلة للهجرات الجماعية بين مهاجرى الهجرة الداخلية والهجرة الدولية . وتتضمن الأمثلة لتلك الحركات التى تتم بين المهاجرين الداخليين الفلاحين المأجورين المهاجرين بجنوب نيجيريا . ولقد أبلغ عن هجرات جماعية تلقائية أيضا فى غانا وأثيوبيـا وكينيا وزامبيا ناجمة عن خطط اعادة التوطين . وكما لاحظ اديبوجو (١٩٨٣) فان :

« الهجرة الجماعية بين المجتمعات المتجانسة لا تقتصر على الهجرة الداخلية ، بل صارت واضحة أيضا فى الهجرة الدولية . وأفضل مثال معروف خاص بالنيجير بين الذين هاجروا الى غانا وتوجو وجمهورية بنين . وثمة مجموعات من يوروبا ناشئة بنفس المناطق المحلية فى نيجيريا تهاجر الى أماكن استيطان محددة . وينشأ أولئك المهاجرون عادة من نفس القرية أو البلدة ، ويهاجرون غالبا فى مجموعات أو سلاسل من منطقة مسقط الرأس الى المهجر » .

ويعتمد المهاجرون فى افريقيا على شبكة من العلاقات الاجتماعية فى حـالة عدم وجود منافذ رسمية لمساعدتهم كالأصدقاء والأقارب والأهلين ، وذلك لاعطاء الاشارة للهجرة ، ولتوفير وسائل الراحة لدى الوصول والمساعدة فى ضمان الحصول على وظائف .

والواقع أن وثائق كونديه (١٩٨٣) تعتبر مثـالا بينـا لهـذه الصـورة بين النازحين « غير الشرعيين » من مالى والسنغال وموريتانيا والمقيمين فى فرنسا :

« ان التضامن العشائرى فعال تماما . ذلك أن الأخوة والأعمام والأخوال وأبناء العم والخال يحمون أخوتهم وأبناء الأخ ... الخ . وثمة جمعيات متباينة موجودة فى الفنادق ... وتنحو كل جمعية الى جمع الشمل . وما يميز جماعة السود ، أكثر من غيرها وبخاصة السوننكيز والنوكولورز هو انها تلتئم فى ضـوء قرية مسقط الرأس ... ويحتفظ كل نازح بمكانة قريته ... وتتوافر المساعدة من ميزانية الجمعية للناس المحتاجين ، ولأولئك الذين لم يحصلوا على وظائف بعد ، أو العاطلين » .

وتظهر الملاحظة السابقة وغيرها مما يشبهها أن المهاجرين الافريقيين ــ سـواء كانت هجرتهم داخلية أم دولية ــ يتميزون بالاحتفـاظ بالطابع الأصـلى للبنية الاجتماعية الثقافية للمجتمع المحلى الأصلى ، فهم ينظرون الى مكان اقامتهم الحالى (المؤقت) باعتباره امتدادا لمجتمع مسقط رءوسـهم . وملاحظة زاخاريا وكونديه

(١٩٨١) التى تذهب الى أن النزوح هو ببساطة امتداد للهجرة الداخلية فى نطاق القارة ، يمكن فى ضوء ملاحظات كونديه أن تنسحب على الموقف خارج المنطقة الافريقية .

سياسة الهجرة : الهجرة الداخلية كبديل للهجرة الدولية :

ان الهجرة الريفية فى افريقيا هى بديل للهجرات من الريف الى الحضر فى ضوء كل من خصائص المهاجرين (وهم أناس غير متعلمين وغير مدربين بصفة أساسية ويقعون فى متوسط أعمار الراشدين) وفى ضوء خصائص الاقتصاد الريفى . أما تنوع الملامح التبيؤية ، والمطلب الدورى للعمال فى المنطقة ، والموارد المحلية المختلفة ، وموقع المشروعات الزراعية وبخاصة فى جمهورية الكاميرون الاتحادية وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ، فانها تشكل عوامل الجذب الرئيسية للهجرة الموجهة الى القطاع الريفى . وفى غرب افريقيا أيضا ، يرد معظم المهاجرين من المناطق الريفية ويتجهون اليها . وتنطبق هذه الملاحظة أيضا على كينيا حيث يورد ليفنجستون (١٩٨١) أن تدفق المهاجرين الأساسى هو فى الواقع من الريف والى الريف . وهذه أيضا الحالة فى غانا كما يشير تعداد عام ١٩٧٠ . فثمة ٦٠٪ من الهجرة الداخلية من نمط الهجرة من الريف الى الريف .

وكما أن الهجرة من الريف الى الريف تخدم كبديل قابل للتطبيق للهجرة الى الحضر بالنسبة لعدد كبير من المهاجرين فى افريقيا ، فان جانبا كبيرا من الهجرة الدولية توجه أيضا الى المناطق الريفية للاستيطان بها . وحالة العمال المهاجرين بالحدود هى أكثر الحالات وضوحا . فأولئك يقطعون الحدود القومية بانتظام للعمل فى المناطق الريفية بالقطر المجاور . ففى زامبيا على سبيل المثال كان ٦٠٪ من النازحين الأفريقيين فى عام ١٩٦٣ مقيمين بالمناطق الريفية . ويتكون هؤلاء الذين ذهبوا الى المناطق الحضرية — ٣٢٪ — بشكل رئيسى من عمال مهرة (اوهاديك وتسفاجهيورجيس ، ١٩٧٤) وكان ثلثا (٦٧٪) من المواطنين الأجانب فى غانا يقطنون مناطق ريفية : وقد انخفضت هذه النسبة المئوية قليلا الى ٦٥٪ فى عام ١٩٧٠ (زاخاريا وكونديه ، ١٩٨١) .

ويتبع اللاجئون أيضا هذا النمط . فغالبية اللاجئين فى افريقيا من أصل ريفى ، ويعيش معظمهم فى مناطق ريفية بالأقطار التى تستقبلهم سواء فى مواطن اقامة ريفية منظمة كما هو الحال بالسودان ، وجمهورية تنزانيا والصومال ، أم بين السكان المحليين كما هو الشأن بالصومال . ويوجد فى الواقع حوالى ٦٠٪ من اللاجئين الافريقيين يعيشون خارج المستوطنات المنظمة وبالمعسكرات بين السكان المحليين (اديبوجو ، ١٩٨٢ والمراجع المذكورة قبلا) .

على أن هذا الاستنتاج ليس صحيحا تماما : فهناك قليل من الاستثناءات .

فمى السودان حوالى ٥٠٪ من اللاجئين قد أقاموا فى مناطق حضرية ، قد اشتهر بأنه يضم أكبر حشد من اللاجئين الحضريين فى أفريقيا • وبوجه عام فان اللاجئين بافريقيا وبخاصة فى السودان وجيبوتى وجمهورية تنزانيا المتحدة ينضمون الى المهاجرين الداخليين فى التحرك سواء الى المناطق الحضرية أو الريفية ويتنافسون على الوظائف المتاحة وعلى غير ذلك من فرص • ولقد سجل بالوثائق أن ٥٪ من السكان فى ليبيريا الذين يبلغون من العمر عشر سنوات فأكثر فى عام ١٩٧٤ كانوا من المهاجرين ، وأن ٦٤٪ من أولئك كانوا يقيمون بالمناطق الحضرية •

وجملة القول ان المهاجرين بمن فيهم « اللاجئون » بافريقيا يتنافسون على وظائف بمرتبات محدودة فى كل من القطاعين الحضرى والريفى ، والبعض منهم يشغلون الوظائف التى يهجرها المواطنون الذين هم أنفسهم قد هاجروا الى الخارج • وبالاضافة الى هذا فان المهاجرين الداخليين من المناطق الريفية يتنافسون على مثل تلك الوظائف بالمدن التى سبق أن رحل عنها المواطنون بحثا عن فرص اقتصادية أفضل أو غير ذلك من فرص • ففى جمهورية الكاميرون المتحدة مثلا فان التحول الحديث للهجرة من الريف واليه الى الهجرة من الريف الى المدن انما يعزى الى حد بعيد الى الأجور المنخفضة بالمناطق الريفية • أما العمال الزراعيون الذين يهاجرون الى المدن هناك فيستبدل بهم مهاجرون نيجيريون أخذوا فيما بعد يشتغلون بالمهن والتجارة بالمدن ، وبالمنـاطق الريفية فى بعض الأحيان (أديبوجو ، ١٩٨٣) • ويقدم كونديه (١٩٧٩) أيضا مثالا ايضاحيا عن هـذا النمط فى الجزائر وتونس حيث يضطلع المهاجرون الريفيون بالوظائف التى هجرها النازحون من ذوى الأصل الحضرى الذين سبق لهم أن هاجروا الى فرنسا والتى هجرها نازحون من فولتا العليا ومالى الى جابون •

وثمة سلسلة من العوامل الاقتصادية والسياسية تؤثر فى بنية الفرص فى أحد الأقطار ، وبطريق غير مباشر فى درجة سرعة واتجاه الهجرة ــ سواء كانت هجرة داخلية أم هجرة دولية • فعندما يعاد تنشيط الاقتصاد بأحد الأقطار وتتحسن فرص التوظيف بدرجة محسوسة ، فان المواطنين الذين سبق لهم أن نزحوا الى أقطار أخرى يمكن أن يعاد جذبهم الى مسقط رءوسهم ، كما هو الحال بالنسبة لايطاليـا واليونان • والنتيجة المنطقية ــ وهى أن الحالات الاقتصادية والمتدهورة قد أحالت الأقطار المستقبلة للعمالة الى أقطار مصدرة لها ــ تصير وثيقة الصلة بحالة غانا حتى عام ١٩٧٠ ، وهى التى تعد قطرا رئيسيا فى استقبال المهاجرين بغرب افريقيـا • فالمهاجرون قد انجذبوا الى حقول الكاكاو بغانا والى مناجم الماس من توجو ونيجيريا وفولتا العليا ومالى • والى جانب هذا كان هناك قدر لا بأس به من الهجرة بين الأقاليم بنفس القطر (زاخاريا وكونديه ، ١٩٨١) • بيد أن الوضع الاقتصادى والسياسى المتدهور قد أجبر نسبة ضخمة من المواطنين الراشدين على الرحيل بمن فيهم المهاجرون بين الأقاليم ، وبخاصة الى نيجيريا وخارج افريقيا • واليوم تجد

أن غانا قطر جاذب للمهاجرين سواء كانوا عمالا مهرة أم غير مهرة . وهو وضع لا يحتمل أن ينعكس لعشر سنوات قادمة ٠

وفى زامبيا مثلا فان العمالة الماهرة سواء كانت أوربية أو افريقية على السواء كانت تجلب بتكاليف باهظة لادارة صناعات انقطر ومناجم النحاس ٠ وبلغت نسبة النازحين من القوة العاملة ذروتها فى حوالى عام ١٩٦٠ ٠ فقد شكلت بعدئذ ٢٤٪ من القوة العاملة فى الفترة ما بين ١٩٦٠ ــ ٦٤ (أوهاديك وتسفاجهيور جيوس، ١٩٧٤) ، ولقد هبطت هذه النسبة الى ١٩٫٩٪ فى عام ١٩٦٦ ٠ ومنذ الاستقلال فى عام ١٩٦٤ ، تحركت حكومة زامبيا بسرعة لتحسين وضع الوظائف المتدهور ٠ وكما ورد فى تقرير اوهاديك وتسفاجهيورجيس عام ١٩٧٤ فان :

« الاستقلال السياسى فى زامبيا وفى الأقطار المجاورة التى تعتبر مصدرا للمهاجرين قد وضعت قيودا اقتصادية وتشريعية على تبادل المهاجرين بين الأقطار المتباينة ٠ ففى زامبيا تأخذ القواعد المنظمة الخاصة بتأشيرة الدخول والسماح بالعمل مجراها ، بينما واكب الاستقلال السياسى بالأقطار المصدرة للمهاجرين الفرص الاقتصادية البديلة والمنافسة التى تؤثر تأثيرا سلبيا فى النزوح الى زامبيا » ٠

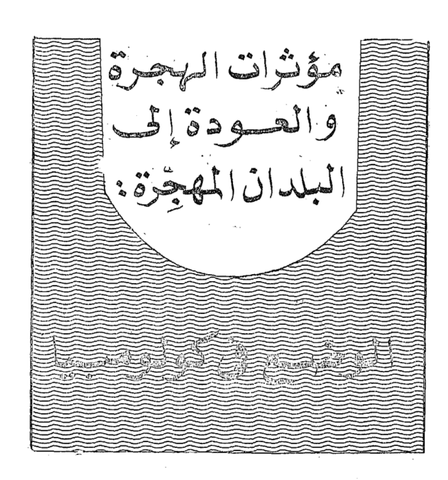
وهذا يعنى أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية قد ساعدت فيما بعد الاستقلال بالأقطار المجاورة التى نزح منها المهاجرون على الحد من النازحين الى زامبيا أو على التقليل من التدفق اليها ٠ وفى نفس الوقت ساعدت اتاحة التوظيف البديل والفرص المرتبطة بها بالأقطار الأصلية على عودة المهاجرين الى أقطارهم بينما أخذ أهل زامبيا فى تولى بعض من الوظائف ٠

على أن الأسباب ليست اقتصادية فحسب ، بل هناك أيضا أبعادا سياسية ٠ فبغض النظر عن جهود الحكومات القومية للضغط على الحدود الحرة للمرور وذلك بفرض تأشيرات الدخول وجوازات السفر واستخدام العملات القومية والأشكال الأخرى من قيود النزوح الى البلاد ، فان سلسلة من التنميات السياسية الحديثة قد أعاقت الى حد بعيد هجرة العمالة الدولية ، وبخاصة فى شرق وجنوب افريقيا ٠ فمثلا منعت زامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة بوجه خاص مواطنيهما من النزوح عنهما كعمال الى مناجم جنوب افريقيا جريا وراء سياستهما ضد التمييز العنصرى ٠

لقد كانت زمبابوى وموزمبيق قبل الاستقلال من بين مصادر الامداد الرئيسية للعمال المهاجرين الى جمهورية جنوب افريقيا ٠ ولكن موزمبيق حدت من هجرة مواطنيها الى جنوب افريقيا بعد وقت قصير من الاستقلال ٠ وكذا فان زمبابوى عاقت بفاعلية مد المناجم بجنوب أفريقيا بالعمالة المهاجرة وقد أغلقت بالفعل جميع مكاتب تجنيد العمال فى البلاد ٠ وقبل ذلك قامت حكومة ملاوى فى عام ١٩٧٤ بحظر ذلك التجنيد نتيجة كارثة الطائرة فى فرانكستون ، التى قتل

فيها اثنان وثمانون من المجندين المهاجرين ولكنها سمحت لأولئك الذين كانوا يعملون بالفعل فى جنوب افريقيا باتمام مدد عقودهم (الكان ، ١٩٧٨) ·

والواقع أن حكومات بوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند تبدى قلقا متزايدا حول الآثار المعاكسة للاعتماد الشديد على تصدير العمالة (المهاجرة) الى مناجم جنوب افريقيا وبخاصة فى موقف أخذ فيه الاقبال على العمالة الأجنبية بجنوب افريقيا يقل تدريجيا بسبب البطالة المتزايدة هناك بصفة رئيسية · فما يسمى بسياسة « الاعتماد على الذات » ، وخطر الاعتماد المستمر على العمالة الأجنبية وما حدث من تغيرات تشريعية معينة ، قد عزز الاقبال على العمالة المحلية · وفى نفس الوقت أجبرت البطالة المتزايدة وبخاصة فى القطاع الصناعى جمهور السود « بتذمر » على الاضطلاع بوظائف فى مناجم الذهب ـ وهى أقل الوظائف جذبا لهم · (ستاهل ، ١٩٨٢) وبذا فانهم يملأون الفجوة الناجمة عن النقص فى العمال المهاجرين من الأقطار التى دأبت على تقديم الأيدى العاملة · ويجعل هذا الاتجاه من الضرورى جدا بالنسبة للأقطار الأساسية فى تصدير العمالة ـ لوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند بجنوب افريقيا ـ أن تستعين بحماس باستراتيجيات لتنشيط فرص التوظيف حتى يتسنى لها التقليل من نزوح مواطنيها عن البلاد · وثمة توصية مشابهة تنطبق على فولتا العليا ومالى : وفى جميع الحالات يمكن أن توفر استراتيجيات التنمية المناسبة الموجهة للتوظيف بدائل محلية للهجرة الدولية ·



مقـــدمة :

غدت كولومبيا فى السنوات الأخيرة من الدول المصدر للعمالة على نطاق واسع ففي السبعينيات ازدادت هجرة العمال سواء فى الريف أو الحضر ســـعيا وراء فرص أفضل للعمل .

ففى بداية عام ١٩٨٣ كانت كولومبيـــا تعتبر من الدول التى يقيم عدد كبير من رعاياها خارج بلادهم وبلغ عدد العمال النازحين من كولومبيا الى فنزويلا الدول المجاورة أكثر من مليـــون عامل ، وطبقا لتقديرات جزافية بلغ حوالى مليونين ونصف مليون عامل . كما يبلغ عدد العمال المهاجرين من كولومبيا الى اكوادور حوالى نصف مليون عامل . وتعتبر كولومبيا واحدة من خمس دول فى العالم يهاجر رعاياهـــا الى الولايات المتحدة بالاضـــافة الى الأعداد المتزايدة للمهاجرين من كولومبيا الذين انتشروا فى جزر الكاريبى وبعض الدول الرئيسية فى أمريكا الوسطى مثل بنامـا وكوستاريكا والمكسيك . وتوجد فى الوقت الحاضر مؤشرات تثبت أن معظم العمالة المهاجرة الى لندن قد نزحت من كولومبيا ، ومهما يكن من أمر فســوف يتبين فيما

بقلم : جابريل موريللو كاستانو

رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة لوس أنديز بكولومبيا وقد نشرت له عدة دراسات عن القوى العاملة والمشكلات الاقتصادية والهجرة باللغتين الانجليزية والاسبانية ·

ترجمة : عطيات محمود جاد

مدير عام ومستشار التعليم التجارى سابقا

بعد أن تدفق هذه الهجرة لم يعد بنسبته الكبيرة كما كان من قبل بسبب انصراف العالم عن أمريكا اللاتينية والكاريبى ·

والواقع أن الاهمال فى قيد عدد المهاجرين كان معوقا لمحاولة جمع البيانات الخاصة بهجرة الأعداد الضخمة من العمالة الدولية من كولومبيا وان كان التشخيص المتخصص قد أبرز أهمية هذا النزوح كما أدت هذه الاستقراءات والتحليلات الى معرفة الخطوط الأساسية للعمل الميدانى دون التعرض لمشكلة قصور البيانات والمعلومات وقلة عدد المراسلين، وذلك من خلال دراسة عينات من خمس مدن كبرى تقوم بارسال العمال المهاجرين الى فنزويلا وهى (بوكارامانجا وكالى وكارتيجينا وكوكوتا ومديلين) وقد أوضحت الطريقة التى اتبعت فى كارتيجينا عام ١٩٨٣ أن من بين كل عائلتين فى المنطقة الجنوبية الغربية فى المدينة توجد عائلة مرتبطة ارتباطا مباشرا بعائلة أو أكثر فى فنزويلا وأيضا فى كولومبيا ، ومهما يكن من أمر فأنا لا أريد أن أخوض فى تقدير غير دقيق للأرقام فى محاولة للوقوف على أسباب ومبررات ظاهرة الهجرة الهائلة بل اننى أفضل الحوار أو الجدل الموضوعى لكى أبرز أهمية هذه الهجرة الضخمة طوال العقد الأخير ·

دراسة الهجرة الدولية للعمالة فى كولومبيا

بدأت الأبحاث الخاصة بهجرة العمالة الدولية فى كولومبيا تعمل وفقا لتخطيط علمى فى النصف الثانى من السبعينيات وذلك بالتركيز على تتبع تدفق الهجرة (الأصول والمكان المهاجر اليه) وتوصيف سمات الاقتصاد الاجتماعى للعمال المهاجرين واعداد العديد من الأبحاث التى كثرت على الأصول التى ينتمى اليها المهاجرون وشرح أسباب الهجرة من الريف والحضر فضلا عن توضيح الوضع الاجتماعى والعملى للمهاجرين من كولومبيا فى فنزويلا ٠

وأخيرا فقد ركزت بعض الدراسات على حركة العمل والمستوى الاقتصادى (صعودا وهبوطا) باعتبارها تجربة اجتازها العمال بعد عودتهم الى كولومبيا وأثر رءوس الأموال المرسلة ودورها فى مجال اقامة الأسرة والأصول التى تنتمى اليها وتوضيح الارتباط بين هجرة العمالة الدولية والاقتصاد فى كولومبيا ٠

وقد تبين بوضوح من هذه الدراسات والتحليلات أن فنزويلا هى من أكثر الدول التى تجذب اليها المهاجرين من كولومبيا للبحث عن فرص للعمل تحقق مزيدا من الدخل والدليل القاطع الذى يؤكد ذلك هو نزوح المهاجرين من كل مناطق كولومبيا فى النصف الثانى من السبعينيات كما تبين حجم النزوح من مناطق الحدود والمناطق الداخلية على امتداد حدود اكوادور وبيرو واكتسحت موجات النزوح من المناطق الريفية حيث تسود وتهيمن اقتصاديات الريف فضلا عن موجات النزوح من المدن الكبرى والمدن المتوسطة ٠ وكذلك كان الوضع بالنسبة للنزوح الى اكوادور رغم انه كان على نطاق ضيق فقد كانت اكوادور مصدر جذب لهجرة العمالة من كولومبيا والتى كانت تتركز أساسا فى المناطق الجنوبية الغربية لا سيما نارينو وكوكا وفالى كما بدأت الهجرة الى الولايات المتحدة بصورة واضحة فى المدن الكبرى والمتوسطة وكذلك فى المناطق المتخصصة فى البن (أرمنيا وبيريرا) أو الى المناطق المتقدمة صناعيا مثل (يوجوتا وميديلين وكالى وبارانكيلا) بالاضافة الى العديد من بلاد الكاريبى مثل بناما والمكسيك ٠

وقد مارست الأراضى المنخفضة (هولندا وبلجيكا) عملية جذب العمال من كولومبيا وتمت عملية الاندماج والتكيف مع اقتصاديات هذه المناطق للكثيرين منهم وكانت غالبية هؤلاء العمال من مناطق شواطىء الأطلنطى وأخيرا تبين أن عددا كبيرا من العمال المهاجرين من كولومبيا يعملون فى المملكة المتحدة وخصوصا فى لندن ويتصف هؤلاء العمال المهاجرون بنفس المواصفات التى يتسم بها العمال المهاجرون من كولومبيا الى الولايات المتحدة ٠

تدفق الهجرة ، وصفات العمال المهاجرين واسباب هجرتهم

كان تدفق الهجرة الى الدول المجاورة مثل فنزويلا واكوادور كبيرا وقد نتج عن هذا التدفق تحرك اجتماعى اقتصادى مكثف فى المدن الواقعة على حدود فنزويلا

مثل كوكوتا وازوكا ومايكاو والواقعة على حدود اكوادور مثل ايبال وكانت هـــذه التدفقات موضع اهتمام بالغ فى منتصف السبعينيات حتى بداية عام ١٩٨٣ ٠ وكانت العربات وغيرها من وسائل المواصلات التى كانت تستخدم فى الانتقال من محل اقامة الأسرة الى الحدود تتسم بالاتساق والتشابه ، وتوزيع المجموعات المهاجرة كان يتم وفقا للاعمال التى كان يزاولها العمال المهاجرون واحتياجات العمل فى المناطق الريفية أو المراكز الحضرية فى الدول المســتقبلة وكان العمـــال المهاجرون من الريف فى كولومبيا والمتجهون الى المناطق الريفية فى فنزويلا واكوادور يقيمون فيها وينتجون المنتجات المشابهة لما كانوا ينتجونه فى موطنهم الأصلى (على سبيل المثـال اتجـه المهاجرون من المناطق التى تنتج السكر فى وادى كوكا فى كولومبيا نحو المنـــاطق التى تنتج السكر فى زوليا بفنزويلا ٠ والعمال النازحين من كولومبيا الذين كانوا يقومون بصناعة الأدوات والآلات اتجهوا نحو المناطق الصناعية المشـــابهة للمناطق التى نزحوا منها وهذه المناطق هى فالنسيا وباركويزيميتو فى فنزويلا) ٠

أما بالنسبة للبلاد البعيـــدة فقد كان تدفق الهجرة على نطاق ضيق ونزحت العمالة أساســـا عن طريق البحر أو الجو وكان هذا الاتجاه يتحدد على أســـاس قدراتهم المالية بالنسبة لاجـور السفر (السـيارات والطيـارات التى تســتخدم للذهاب والعودة أو بالطرق التى تسمح بالمرور الترانزيت (كولومبيا بناما جمايكا يميتى والساحل الشمالى لفلوريدا فى الولايات المتحـدة) وفى أوائل السبعينيات لم تكن ظاهرة الهجرة هائلة وضخمة فقد كان المهاجرون من أصحاب المهن والفنيون من ناحية وكان العمال المهاجرون من المناطق الريفية من سكان المناطق الممتـدة على الحدود وكانت النوعية الأولى من المهـــاجرين وهم الفنيون والمهنيون يســـافرون بمقتضى عقود عمل ويتمتعون بكل المميزات التى تتمتع بها الطبقة المتميزة المثقفة فى المناطق التى تحتاج الى خدماتهم (الطب وطب الأسنان والهندسة والتمريض) وكذلك فى بعض التخصصات التقنية التى مارسوها واكتسبوا خبرات فيها (صناعة الماكينات والموتورات والأدوات وصناعة الأحذية والفنون التشكيلية وغيرها) ٠

وقد ظهرت زيادة الفروق بين النوعية الأخيرة ، فظهرت الفوارق بين البوليفار والبسو وبعد ذلك بين السوكر والبسو فكانوا يهاجرون فى دورات موسمية بأعداد هائلة وبوسائل غير قانونية وكان الهدف أساسا هو مشـــاركتهم فى موسم جنى قصب السكر فى ولاية زوليا وجمع البن فى ولايات الانديز ، فلم تعد الهجرةالقانونية فى بداية السبعينيات بالنسبة للفنيين والمهنيين بذات بال بينما ازدادت هجـــرة العمالة فى القطاعات الأدنى اقتصاديا والأقل مهارة بشكل ملحوظ ٠ ومن ثم فقـد أثبتت احصاءات مصلحة التخطيط الوطنية فى كولومبيا أن نسبة عدد المهاجرين من كولومبيا الى فنزويلا بين عام ١٩٧٣ حتى ١٩٧٨ بلغ ٥٠٤١٣ شخصا سنويا ومن الطبيعى أن يزداد هذا العدد اذا أخذنا فى الحسبان أعداد المهاجرين الغير مقيـدين فقد وضح خلال هذه المرحلة أنه من بين كل مجموعة من المهاجرين الى فنزويلا بالطريق القانونى توجد مجموعتان غير قانونيتين ٠

وهكذا أصبحت الهجرة الدولية من كولومبيا فى نهاية السبيعينيات تشكل ظاهرة بارزة انتشرت فى جميع أنحاء كولومبيا وباجماع الباحثين كانت الغالبية العظمى من المهاجرين من الذكور (كبار الأبناء والرجال والأزواج بغير أطفال) والشباب بين ١٥ ـ ٣٠ سنة نزحوا من كثير من المناطق فى كولومبيا (المناطق الريفية والحضرية) وقد حصلوا على قدر من التعليم الابتدائى وبعضهم أكمل مرحلة التعليم الثانوى وعدد قليل حصل على قدر من التعليم العالى) وقد توصلت الغالبية الى تحقيق قدر من الخبرة العملية فى العمل الغير ظاهر أتاحت لهم فرص عمل بأجور غير مجزية وقد أمكن عن طريق هذه الأعمال استبعاد هؤلاء الأشخاص من البطالة كما فكر بعضهم فىالهجرة ثانيا الى فنزويلا • آملين أن يعودوا ثانية الىأعمالهم بعد اتمام بعض الدراسات ، وبالنسبة لظروف المعيشة فقد كان معظم المهاجرين مع عائلاتهم يقيمون فى الحضر وكانت القلة منهم تعيش فى الريف وفى كلتا الحالتين كانت هناك الخدمات الأساسية مثل المياه والنور والخدمات الاجتماعية كالمراكز الطبية والمدارس والمستشفيات ومراكز البوليس والحدائق وقد يكون الاستثناء الهام هو الهجرة الى بلاد نائية تعوزها الموارد الاقتصادية والمتطلبات المشروعة كما يستثنى من هذه القاعدة الشريحة التى تربط بين مستواها الاجتماعى الاقتصادى وبين المكان والموارد المتاحة التى تبرر الهجرة وتتمثل فى غالبية المهاجرين الى الولايات المتحدة وبعض الأماكن البعيدة •

وجدير بالذكر ان العمال الذين يهاجرون من كولومبيا الى البلاد الأجنبية يحصلون على المعلومات التى تؤكد أن هبوط الأجور هو العامل الرئيسى الذى يدفعهم الى اتخاذ القرار والتصميم على الهجرة لتحقيق فرص اقتصادية أفضل ولتنفيذ الهجرة يقوم فريق عمل بجمع المعلومات من المواطن الأصلى والبلد المزمع الهجرة اليه بتقديم معلومات دقيقة الى المهاجرين قبل بدء رحلتهم وتتضمن معلومات عن الطريق والتكاليف والمخاطر وفرص العمل وأسلوب المعيشة فى البلاد المهاجرين اليها وغير ذلك ، والواقع أن المهاجر يعتبر مقياسا للمستوى الاقتصادى السائد فى كل من الدولة المهاجر فيها والمهاجر اليها • وهكذ يمكن التوصل الى النمط الأساسى للهجرة الدولية للعمالة (سعيا الى الاستقرار) ويتبين بوضوح الأسلوب الجديد للهجرة الموسمية والعودة (بعد الاقامة لفترة قصيرة أو متوسطة) •

القواعد الأساسية للتهجير وتنسيق العمل فى الهجرة ومرونة اجراءات العودة

ذكرنا آنفا أن تدفق الهجرة من كولومبيا انتشر فى جميع أنحاء البلاد ونتج عن التحليل الخاص بعملية تنسيق اقتصاديات الريف التأكد بأن تدفق الهجرة فى منتصف السبعينيات كان أساسا من الريف ، الا أن الأبحاث قد أوضحت أن التدفق حدث أيضا فى الحضر وأنه توجد فروق كبيرة مرتبطة بحجم الكثافة السكانية فى الحضر ومستوياتهم المختلفة وبالتالى كان لاستخدام الأبحاث فى المدن الخمس الكبرى المرسلة للهجرة (بوكارامانجوا وكالى ، كارتاجينا ، كوكوتا ، ميديين)

أكبر الأثر فى تأكيد ذلك بالنسبة لتدفق الهجرة الى فنزويلا نتيجة للعمل الميدانى الذى قام باجراء استبيان ومسح فى مقر كل مهاجر وتقصى المعلومات عن حالتين أو أكثر متشابهتين ، وهكذا توسع العمل فى مجال التحليل والاستقراء وتناول الكثير من الحالات ، وبطبيعة الحال كانت غالبية مراكز الارسال الهامة لدورات كاملة فى الريف تقيم فى المناطق حيث تسود اقتصاديات الريف وكان مقرها قريبا من البلاد المهاجر اليها (مثل مقاطعة جارسيا روفيرا ونورث جاتيراز) ويتضمن عملها استيفاء اجراءات هجرة الأشخاص المقيدين فى قائمة الانتظار من الجنسين والذين تتراوح أعمارهم من ١٢ ـ ٤٥ سنة • ومهما يكن من أمر فقد أخذ تدفق الهجرة فى الانكماش فى نهاية هذا العقد نظرا لارسال الأموال واستثمارها فى تحسين المحاصيل والأغذية وزيادة حجم تملك الأراضى مما أدى الى انكماش ملحوظ فى عملية التنسيق •

وبالنسبة لعملية تنسيق هجرة العمالة فى كولومبيا ففى الدولة المستقبلة لهذه العمالة حققت هذه الأبحاث مراعاة الفروق بالنسبة لظروف البلدان المجاورة على أساس أن تنسيق الريف يختلف عن تنسيق الحضر وبالتالى روعى أن يتم تنسيق هؤلاء العمال فى سوق العمل الذى يتمشى مع قدراتهم وخبراتهم السابقة لا سيما فى زراعة السكر والبن ومزارع تربية الدواجن والحيوانات كما هو الحال فى فنزويلا وفى أعمال اصلاح الأراضى فى أكوادور • وفى مجال تنسيق العمالة للحضر فقد روعى أن المهاجرين يتطلعون الى تنفيذ رغباتهم التى تتمشى مع مهاراتهم وخبراتهم كما وضع فى الاعتبار أن كثيرا من المهاجرين يضطرون الى القيام بأعمال لا تحقق تطلعاتهم ولا تتناسب مع تدريباتهم •

وقد أمكن تحقيق هذه المطالب لحد كبير فى بعض البلدان البعيدة المستقبلة للعمالة المهاجرة اذا ما قورنت بالتنسيق بالبلدان الواقعة على الحدود أو المجاورة • وقد قام العمال المهاجرون ذوى الدخول العالية بتنسيق ووضع نظام يكفل لهم الاتساق ويحقق الانتفاع بالحقوق والوثائق القانونية كالحصول على عقود العمل وأن يتمكنوا من خلال مستواهم الثقافى والاجتماعى أن يؤمنوا ضد الأخطار أثناء مدة اقامتهم فى البلاد المستقبلة وكانت فى معظم الحالات اقامة دائمة •

أما بالنسبة لمحدودى الدخل من العمال فقد كان التنسيق أمرا صعبا ومعقدا فى بادىء الأمر فقد أدت النسبة العالية للعمال الغير مسجلين الى انطواء العمال المهاجرين الذين يعيشون بعيدا عن الأنظار ويختلقون مبررات للوصول الى سوق العمالة اذ أن العمال المهاجرين الغير مسجلين مضطرين للعمل بأجور رخيصة وبالتالى يستفيد العمال الأصليون وفضلا عن ذلك فقد نتج عن العدد الهائل من العمال المهاجرين الغير مقيدين استغلالهم من حيث ساعات العمل مما ترتب عليه آثار ضارة فكان العمال المهاجرون يعملون عددا أكثر من الساعات وهذا مخالف لقوانين العمل ومهما يكن من أمر فقد حققت زيادة ساعات العمل زيادة مدخراتهم وبالتالى العودة سريعا الى وطنهم بالاضافة الى أن هذا العدد الهائل من العمال بصرف النظر عن ارتباطه

بالعمل المنتج وقطاع الخدمات المباشرة وغير المباشرة قد نتج عنه نوع من الاضطهاد والاستغلال للعمال المهاجرين من كولومبيا فاتهموا بارتكاب الجرائم وانهم تسببوا فى وجود مشكلة البطالة وغيرها من المشاكل الناجمة عن الفقر ·

وقد استخدمت بعض الأبحاث وفقا لخطة مرسومة بشأن حركة العمال المهاجرين من كولومبيا عند عودتهم للوطن وتبين من المعلومات المتاحة أنهم عند العودة يبذلون أقصى جهودهم فى توجيه نشاطهم الى الانتاج الخاص معتمدين على جهودهم الذاتية ·

ونظرا لعدم توافر الضمانات · كما سوف يتضح فيما بعد فى كثير من الحالات وبالتالى لم تتحقق الأهداف المنشودة وعاد العمال الى مزاولة الأعمال التى كانوا يمارسونها قبل هجرتهم والتى تتفق مع مؤهلاتهم وخبراتهم اذ أن العائدين من الهجرة الذين يمتلكون القليل من الموارد الاقتصادية وفرص العمل قد يغامرون بأبعادهم كعمال اذ أن الاستثناء الوحيد المتميز الذى يحقق اسناد العمل عند العوده هو الخاص بالذين هاجروا ونتج عن هجرتهم خسائر كبيرة للمصانع التى كانوا يعملون بها قبل هجرتهم والواقع انه من وجهة النظر الاقتصادية السليمة يمكن القول أن هجرة العمالة الدولية لم تحقق تقدما ملموسا وتؤكد المعلومات والبيانات ان العمال المهاجرين عند عودتهم ينتقلون من مرحلة العمال المأجورين الى عمال يعملون لحسابهم الخاص وأمكنهم تغيير وضعهم كعمال فقراء الى مستوى أفضل فى بعض الحالات المستثناه ·

المبالغ المحولة وارتباطها بالقطاع الخاص فى اقتصاديات كولومبيا

كانت كل كوادر العمال المهاجرين جميعا من كولومبيا أثناء اقامتهم فى الخارج تقوم بتحويل أموالها للوطن كولومبيا وللأسف ليست هناك معلومات توضح مجالات استثمار هذه المبالغ التى يرسلها العمال المهاجرون من كولومبيا فى الولايات المتحدة والدول الأخرى البعيدة ، ومهما يكن من أمر فهناك أدلة أن المبالغ المرسلة من الولايات المتحدة وغيرها من البلدان قد حققت فوائد كبيرة فى اقتصاديات العائلات المرسلة وان هذه الأموال تستثمر فى العقارات فى الريف والحضر لصالح أفراد العائلة الذين يقيمون فى الوطن بينما توجد معلومات بصورة منتظمة عن المبالغ المحولة من المهاجرين الى البلدان الواقعة على حدود كولومبيا والمجاورة لها ، وبالنسبة للهجرة الموسمية يقوم العمال بتحويل بعض النقود فى حالة احتياج أسرهم للمساعدة وفى غير هذه الأحوال يدخر العمال المهاجرون أموالهم لكى يوفروا أكبر مبلغ يمكن ادخاره لاستثماره عند عودتهم لموطنهم · وقد اتبع هذا الأسلوب بالنسبة للعمال المهاجرين فى فنزويلا واكوادور · وقد قدرت أخيرا الأموال التى ترسل من فنزويلا وتبلغ ٥٠٠ مليون دولار سنويا أرسلت بواسطة ٢٠٠٠٠٠ مائتى ألف عامل المهاجرين من كولومبيا ويعملون فى فنزويلا وبالتالى يمكن تقدير المبالغ التى ترسل

سنويا بحوالى ٢٥٠٠ دولار لكل عامل كما تبين من دراسة أجريت عن الطبقة العاملة فى قرطاجينية فى ابريل ١٩٨٣ أن ٢٩٪ من العمال غير مقيمين مع عائلاتهم كانوا يقومون بتحويل ٣٠ دولارا لعائلاتهم ، وفضلا عن ذلك فقد تبين من هذه الدراسة أن رءوس الأموال الأجنبية المحولة تبلغ حوالى ١٦٪ من الدخل اللازم لاحتياجات الأسرة والتى بلغت فى الوقت الحاضر ٢٤٥ دولارا وأخيرا فقد أوضحت الدراسات أن رءوس الأموال المرسلة من فنزويلا عن طريق العمال المهاجرين فى بداية عام ١٩٨٣ ازدادت زيادة طفيفة تقدر بحوالى ١٣٪ من مجموع المبالغ اللازمة لاحتياجات الأسرة ·

ويتبين من ذلك أنه بالرغم من صعوبة التقدير الكمى فقد حققت الأموال المرسلة خلال السنوات القليلة الماضية دورا هاما فى مجال الاقتصاد المنزلى فى كولومبيا ولسوء الحظ أن هذه المبالغ قد أخذت فى الانكماش فى الوقت الحاضر نظرا للأزمات الاقتصادية التى تعانى منها فنزويلا واكوادور نتيجة لانخفاض أسعار البترول ·

وترتبط المبالغ المرسلة بالاقتصاد القومى فهى تقوم بدور هام فى القطاع الخاص وقد تبين من الأبحاث التى أجريت فى المدن الكبرى فى كولومبيا التى ترسل العمال الى فنزويلا أن المبالغ التى ترسل من البلاد المجاورة تستخدم فى اشباع الحاجات والمتطلبات الأساسية (لتطوير وتحسين المسكن ، العناية الطبية ، التعليم ، التغذية) وما يتبقى بعد ذلك يستخدم فى شراء واقامة وتأسيس والتوسع فى الأعمال الخاصة · وفى الوقت الحاضر أخذت هذه الحالات تنكمش ويرجع ذلك الى الهجرة الموسمية والى الموارد المحدودة التى يحققها العمال المهاجرون فى الخارج·

سياسات الهجرة الدولية للعمالة

القرارات الحكومية التى تختص بمشكلات هجرة العمالة فى كولومبيا والدور الرئيسى لسياسة الحكومة والقرارات الرئيسية والرسمية ليست سوى عبارات منمقة وغير عملية ، وفى بداية النصف الثانى من السبعينيات أجريت مباحثات ومناقشات عن سياسة الهجرة ووضعت لها القوانين للعمل بمقتضاها وذلك نتيجة لمشروعات التعاون الدولى الفنى التى قامت بتنفيذها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع وزارة العمل والأمن الاجتماعى فى كولومبيا وكان تطبيق هذه السياسات يتم من خلال اعادة القنوات وانتظام واستمرارية تدفق المهاجرين لتنظيم توزيع الكثافة السكانية بالاضافة الى توفر المعلومات الدقيقة عن الأماكن التى يقصدها المهاجرون فى البلاد الأجنبية وتقديم المساعدات لهم بتزويدهم بالخدمات الاجتماعية المناسبة ورعايتهم والعمل على استقرارهم بتدبير أنماط للانتاج تتلاءم مع مستواهم الاجتماعى الا أن هذه السياسات مع الأسف قامت على أسس نظرية وعلى الحماس والاندفاع ولم تلق التأييد الكافى والاهتمام من الحكومة التى أظهرت التراخى والبطء فى تنمية وتدعيم خطة عمل تتناول بكفاءة وجدية مشكلات هجرة العمالة · وبوجه عام

فان سياســـات أكثر الحكومات فى معظم دول آمريكا اللاتينية المصدرة للعمالة لا تتصف بالجدية ويعوزها الاستقرار • ومع الأسف الشديد لا تختلف الأوضـــاع كثيرا فى الدول المستقبلة حيث تسود العبارات المنمقة والدعاية ويغيب التماســك والجدية والنسيق •

وقع الردة العالمية على هجرة العمالة فى أمريكا اللاتينية

كان لانخفاض أسعار البترول فى الســوق العالمية أن واجهت دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبى أزمة اقتصادية نتيجة لانخفاض أسعار البترول فى السوق العالمية ، فالدول المنتجة للبترول (المستقبلة لهجرة العمالة مثل فنزويلا واكوادور) التى أقامت المشروعات الخاصة بالتنمية والتطوير على أساس استخدام الدخل العائد من البترول للتصنيع والتطوير واجهت فشلا وخذلانا بالاضافة الى مشكلة الديون الأجنبية والكساد الاقتصادى والعجز فى ميزان المدفوعات والارتداد ومن ثم انخفض تدفق العمالة المهاجرة من كولومبيا الى فنزويلا واكوادور ويحدث ذلك فى حالة ضعف تدفق العمال المهاجرين من أمريكا الوسطى الى المكسيك وغيرها من أنحاء المنطقة لأسباب اقتصادية وليس لأسباب سياسية •

ونتيجة لهذه الهزات الاقتصادية الدولية أصبحت منطقة أمريكا اللاتينيـــة والكاريبى تواجه نفس الظروف كما أصبحت الدول التى كانت منذ سنوات عديدة تجذب العمال من الدول المجاورة مثل الأرجنتين التى كانت تجذب اليها العمال من أوروجواى وبوليفيا وجمهورية الدومنيكان وهايتى وغيرها آخر من تجذب اليها العمال المهاجرين بينما استمرت الدول المنتجة للبترول حتى بداية عام ١٩٨٣ فى جذبها للعمال المهاجرين الى أن بدأت فى مواجهة الموقف الاقتصادى الحرج مثل بقية دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبى •

وقد أدى ذلك الى الاعتقاد بأن انخفاض أسعار النقد فى أمريكا اللاتينية ودول الكاريبى جعل الدولار فى الولايات المتحدة وكندا قادرا على جذب العمال المهاجرين وتدفقهم بغرض تحقيق أجور أفضل وبالتالى توسعت هجرة العمالة من أمريكا اللاتينية والكاريبى الى الولايات المتحدة ومن المتوقع أن يزداد تدفق هجرة العمال الى غرب أوروبا (لا سيما المملكة المتحدة وألمانيا الاتحادية) وان كان على نطاق ضيق •

ومهما يكن من أمر فقد انتهت هجرة العمال من كولومبيا الى الدول المجاورة ، وقد نتج عن الأزمة الاقتصادية ارتباط السياسات النقدية والتبادل على الرغم مما أدت اليه من اضـــطراب وخلل فى أهم الدول الواقعة على الحدود (كوكوتا ، سان كريستوبل ، مايكو على حدود كولومبيا وفنزويلا وايبال على حـــدود كولومبيا واكوادور) وبالتالى قضت على فرص العمل من أجل الحصول على أجور عالية بالنسبة للعمال فى كولومبيا •

ولقد كان انخفاض قيمة عملة اكوادور وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي للولايات المتحدة في السوق السوداء والتضخم في كولومبيا والتضخم المفاجيء في فنزويلا الذى بلغ حوالى ٣٠٪ عام ١٩٨٣ بينما كانت نسبة التضخم في الخمس سنوات الماضية حوالى ٨٪ وزيادة معدل البطالة وندرة السلع (نظرا لأن اقتصاديات هذه الدول تقوم على الانتاج الذى يخص حالات المستهلكين في السوق المحلى) فضلا عن انخفاض دخل الأسرة وضعف القوة الشرائية كلها كانت من العوامل الرئيسية في انكماش هجرة العمالة في كولومبيا بدرجة كبيرة مما أدى الى انقطاع المبالغ التى كانت تحول لاستثمارها في بداية عام ١٩٨٣ ، وفي ضوء هذه الظروف تبين للكثيرين منهم أنه من الأفضل لهم عدم الهجرة وبالتالى فهم مجبرون على البقاء في وطنهم حيث يمكنهم أن يمارسوا بعض الأنشطة الاقتصادية التى تحقق لهم أن يعيشوا أو أن يتجهوا الى بلاد أجنبية تتيح لهم تحقيق تطلعاتهم وطموحاتهم الاقتصادية. ويوضح الجدول رقم ١ عدد العمال المهاجرين من كولومبيا الذين غادروا فنزويلا في الخمس شهور الأولى من عام ١٩٨٢ ومقارنتهم بالذين غادروها عام ١٩٨٣ يتبين منه أن الزيادة الحقيقية في النصف الأول من عام ١٩٨٣ ترجع الى تحول العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تدهورت وازدادت سوءا نتيجة للأزمات التى لحقت بالمجتمع .

جدول رقم ١ العمال المهاجرون الذين غادروا فنزويلا

الشهر	١٩٨٢	١٩٨٣
يناير	٣٧٨	٧٣٤
فبراير	٣٩٢	٥٧٦
مارس	٣٦١	٦٠٥
ابريل	٤٢٥	٣٠١
مايو	٢١٥	٣١٣

والواقع أن هذه البيانات الواردة في الجدول رقم ١ يمكن أن تعكس استراتيجية الذين واجهوا موقفا متدهورا جعلهم يفضلون العودة الى موطنهم ويضمن لهم المساعدات التى تمكنهم من العودة الى كولومبيا نتيجة للضغوط السياسية والاجتماعية الشديدة والقاسية في فنزويلا تجاه العمال المهاجرين من كولومبيا والغير مقيدين في السجلات .

وحاليا توجد بعض الدلائل التى توضح ازدياد هجرة العمال من كولومبيا الى الولايات المتحدة فطلبات الاقامة والسياحة تزداد بشكل ملحوظ وتؤكد البيانات والمعلومات الواردة من مكاتب القنصليات هذا الاتجاه .

ويتبين منها أنه فى النصف الأول من عام ١٩٨٣ ارتفعت نسبة الطلبات المرفوضة من ١٤٪ الى حوالى ٢٠٪ فضلا عن أن نسبة مئوية معينة من المهاجرين الى الولايات المتحدة يقيمون فى الولايات المتحدة حتى نهاية مدة الاقامة المصرح لهم بها ، كما أن اشتراطات الدخول الى كندا أصبحت معقدة ، وأخيرا فان خفض أجور السفر بالطيران الى الولايات المتحدة قد يساعد مستقبلا على زيادة عدد المسافرين الى أمريكا الشمالية .

تأثير النزوح والعودة على الدول المهجرة

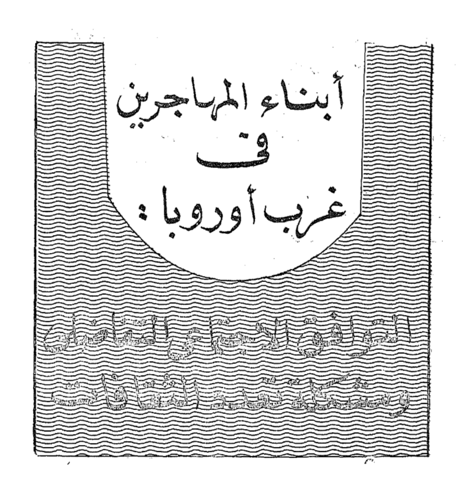
لا شك أن هجرة العمال من كولومبيا كان لها أثر عميق على اقتصاديات عائلات المهاجرين من الفئات المحدودة الدخل . فحمدا للهجرة التى حققت زيادة دخل الاسرة بحيث تغطى حاجاتها الأساسية ، ومهما يكن من أمر ، فهذا الدخل السلعى الذى حصلوا عليه نتيجة ذلك لا يقابله ضمانات تحقق استمرار مطالبهم فقد نتج عن انكماش حجم هذه العمالة فى كولومبيا فى الأمد القصير ــ فضلا عن الأمد الطويل والانسحاب المفاجىء ــ آثار بالغة الضرر وملحة تقتضى توفير الفجوة الناجمة عن عدم استقرار تدفق هجرة العمالة الدولية لا سيما الى الدول المجاورة واذا أضفنا الى البطالة التى حدثت أخيرا (كما وردت فى احصاءات الجهاز القومى للاحصاء) صعوبة امتصاص العمالة العائدة من الدول المجاورة وكذلك العائدين من فنزويلا واكوادور الذين بدأت وسائل الاعلام تتحدث عنهم فبالتالى تبدو الصورة قاتمة ، أما بالنسبة للأموال التى يرسلها العاملون فسوف تقتصر على ما يحوله العاملون الذين هاجروا الى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية والتى سوف تسهم جزئيا فى تأمين ميزانية العائلات الغير مؤمنة بالاضافة الى انه سوف لا يكون هناك حافز يدفعهم الى الهجرة للبحث فى فرص عمل أفضل أو ما يبعث على التفاؤل أن يكون لهم أقارب فى الخارج يرسلون لهم المال أو أن تتاح لهم الفرصة للتغلب على العقبات التى تتزايد فى مجال مشكلة البطالة فى الدول المتقدمة فى الغرب .

ومن العسير أن نتجاهل أثر هذه المشكلات فى مجال الجريمة والصراع الطبقى واثارة العداء والكراهية واذا كان انخفاض الأجور وضعف قدرة القطاع الاقتصادى الرسمى لامتصاص العمالة وازدياد البطالة هى من الأسباب الرئيسية التى تؤثر على اتخاذ قرارات الهجرة حينما كانت فرص الهجرة مواتية فقد تضاءلت هذه الفرص فى الوقت الحاضر ويتعين اصدار قرارات وتنفيذ خطط وأساليب تكون بدائل لحل مشكلات عودة المهاجرين أو الغير قادرين على مغادرة البلاد فى دورات موسمية للحصول على عقود العمل . وقد واجهت الصناعات المتقدمة الكثير من المعوقات والقيود الثقيلة لافتقاد الاشراف والرقابة على المنتجات التى تتسرب الى داخل البلاد

مما يسبب المنافسة الغير عادلة داخل البلاد بالاضافة الى عجز الميزانية والموارد المالية وارتفاع سعر الفائدة واتباع سياسة الاحتكار من جانب بعض المؤسسات والبنوك والشركات وعدم استقرار انتاج السلع الأساسية ولا يزال الاقتصـــاد يعتمد على الصادرات من البن ٠ كما ان انتاج السلع الغذائية لا يغطى احتياجات الشعب ، ومهما يكن من أمر فالدولة تمارس نشاطها الاقتصادى الذى يستند الى النظام المالى والادارى والتبادل التجارى والمتبع على مدى العشر سنوات الماضية مما حقق ثبات الأسعار اذا ما قورن باقتصاديات بلدان أخرى فى المنطقة ، وفى ضوء هذا الموقف المتناقض الذى يظهر فى اهتمام الشعب بتنمية وتقدم أنشطته الاقتصـــادية وأن معظمهم يعملون كمنتجين مما حقق قاعدة ثابتة تؤكد أن كولومبيا ليست بالضرورة فى مواجهة أزمة سحيقة لا سيما اذا أخذنا فى الاعتبار الثقة المتبادلة فى ديمقراطية المؤسسات والتنظيمات والحكومة الديمقراطية ٠

وتتمثل هذه المبادرات الشعبية فى الانتـــاج المتوسط والصغير وفى مجـــال أنشطة الخدمات التى كانت فى معظم الحالات تعمل بعيدا عن تدخل الدولة وكانت هذه الأعمال من وجهة نظر الكثيرين تشكل نشاط القطاع الاقتصادى الخاص فى كل من الريف والحضر وبالنسبة لوجهات النظر الأخرى تعتبر هذه الأعمال أنشطة تهدف الى تحقيق شركات صغيرة فى المدن وتتسم بالطابع الاجتماعى للانتاج فى المناطق الريفية ، بينما بالنسبة لآخرين يعبر هذا النشـــاط الهائل عن الهدف الرئيسى للحكومة للتوصل الى حل لمشـكلات الخلل الاجتماعى والفقر ٠ وأيا كانت نوعيـة النشـــاط وافتراض زيادة هجرة العمـالة الدوليـة من كولومبيا وأمريكا اللاتينيـة والكاريبى تجاه أمريكا الشمالية فان انكماش تدفق الهجـــرة فى المنطقة يشير الى تفاقم المشكلة ٠

ومن الطبيعى أن يسعى العمال المهاجرون العائدون الى الوطن الى ايجاد عمل فى هذه الأنشطة الاقتصادية التى يمارسها أصدقاؤهم وأقاربهم ، وأن نضـــع فى الاعتبار أن جانبا هاما من هذه الأنشطة جاء نتيجة اصرار وعزيمة هؤلاء الأفراد نظرا للأهمية البالغة لاشباع المطالب الأساسية التى من المحتمل أن تزداد طالما أن الحكومة والقطاع الرسمى غير قادرين على مواجهة هذه المطالب الأساسية وبالتالى يجب أن تعمل كولومبيا على اتاحة وتنفيذ سياسات فى مجـــال مشروعات التنمية التى من خلالها تحقق للعمال حوافز تشجع على الانتاج وتقديم الخدمات لكى يعوضوا نقص الدخول والقوة الشرائية والبطالة المتزايدة ، وعلى الصعيد الدولى ، فالفرصة سانحة للاهتمام بمعالجة المشكلات الناجمة عن العمالة الدولية المهاجرة فى الدول المستقبلة ونقلها من قاعدة الصورة الثنائية الى أحكام محاكم قانونية واتفاقيات متعددة الأطراف ومعاهدات ، وأخيرا وفى نهاية هذا التحليل يجدر بنا أن نتابع البحث عن حلول متكاملة للمشكلات الناجمة من هؤلاء الذين يحرمون أنفسهم من حقوقهم القانونية للبحث عن المساعدة والحصـــول على وســـائل المعيشة لأنفسهم ولأسرهم باجتياز الحدود ، وختاما علينا أن نسلم بأن العمالة المهاجرة قد أسهمت بأوفى نصيب فى التوسع الاقتصادى فى الدول المستقبلة ٠



اقتلاع الجذور (التهجير) ، والتوافق الاجتماعى ، والهوية ، فى وجهات النظر الجديدة بشأن الهجرة التى تشمل أكثر من جيل واحد ، ومن ثم تتيح عودة كافية الى الوراء ـ هذه الصنوف الجديدة من التحليل تحل محل صنوف أخرى ، ربما تتميز بالعلاقة بين السيد والمسود ، كالتكيف ، والتكامل ، والاندماج ، الخ ٠

وتتساءل بحق صحيفة التحرير Libération بعددها الصادر فى أول سبتمبر عام ١٩٨٣ : « من ذا الذى لم يهـــاجر ؟ » ٠ وفى فرنســـا عام ١٩٨٠ كان ثلث الفرنسيين ، أى ١٨ مليون شخص ، من ســلالة الجيل الأول والثانى والثالث من أبوين أحدهما على الأقل أجنبى ٠ بعبارة أخرى ، يجدر بنا أن ندرس دراسة جيدة الأمثلة التى تضربها لنا كثافة الهجرات الى أوربا الصناعية منذ أكثر من ثلاثين سنة واذا كان تصور « العامل المهاجر » يتيح وصف الواقع الاجتماعى والتجربة المعيشية الناتجين من وقعة الهجرة ، وذلك على المستويات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية فانه يبدو أساسا أن هذه الاحالة الميسورة الى « العامل المهاجر » يجب أن يســتبدل بهـــا بحث ونقاش يدرسان بصفة أفضل التغيرات القرينية والوضعية التى حدثت

بقلم : ألطان جوكالب

باحث بالمركز القومي للبحث العلمي ، وعضو بمختبر الاثنولوجيا، وعلم الاجتماع المقارن بجامعة باريس ، اكس ـ ناتير • أجرى بتركيا بحوثا انثروبولوجية ، ودرس مشاكل العمال المهاجرين في عرب أوروبا • مؤلف كتـــاب « رؤوس حمراء ، وأفواه سوداء » (١٩٨٠) •

ترجمة : أحمد رضا محمد رضا

ليسانس الحقوق من جامعة باريس ودبلوم القانون العـــام من جامعة القاهرة ، مدير الادارة العامة للشئون القـــانونية والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم سابقا •

منذ أكثر من جيل • معنى هذا أن نطرح اليوم على بساط البحث مشكلة تكوين هوية تعرف عن طريق التباين •

فالواقع أن مجموعة سكانية ضخمة من « الشباب ذى الأصل الأجنبى » الذين ولدوا فى البلاد التى استقبلت آباءهم ، يصلون الى طور البلـــوغ ، وعتبـــة الحيـــاة العملية • فأبناء أولئك الذين جاءوا فى غضون الســـــنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ يجدون أنفسهم اليوم فى قلب مشاكل ليست فرعية تختص بعرق من الاعراق ، أو ثقافة يفترض أنها أصلية ، ولكنها تتعلق بمجموع العمليات الاجتماعيـــة الحضارية التى ترتاد الحقل الاجتماعى ، وبحالات التغريب الاجتماعى • هل هى لقاءات لم تتم ؟ أم سياسات اجتماعية متداخلة لا وجود لها ، أو مفككة ؟ والمجموعة غنية ، من بلد مضاف الى آخر ، غنية بعدد كبير من مبادىء العلية ، والاختلالات الوظيفية التى توجد فى أصول معظم المشاكل الاجتماعية التى نسميها مشاكل التكيف • ويحسن ، فى مثل هذا السياق ، بدلا من التعلق بوصف تفصيلى لهـــذه السياسات الفاشلة ، أن نستخلص بضعة سطور مقنعة تتبدى فى هذا الحقل الاجتماعى ، وتحمل ، على غرار

غالبية المجتمعات الصناعية سمات المقال الايديولوجي المعاصر الذى يتميز تميزا قويا بالأبعاد الثقافية التى تستقطب ، وتبرز معظم التصدعات الخفية • التوافق الاجتماعى التفاضلى ، والاشكال القائم بين الثقافات ، أو المتعدد الثقافات ، والانحراف نحو التغريب الاجتماعى : تلك هى النقاط الثلاث التى نواجه حولها مسائل التكيف التى تلاحظ فى بيئة الهجرة فى الوقت الحاضر •

توافق اجتماعى تفاضلى : أنماط ، وتأثيرات •

يشكو أب مراكشى من سلوك ابنه التلميذ بالتعليم الابتدائى بفرنسا ، سلوكه فى البيت ، فيقول « لقد تغير الأطفال •• وكل انسان هنا يعتبر نفسه نبيا » (جوكالب ، وآخرون ، ١٩٧٧) • ويوضح هذا البيان الشاكى أصل ما قد أصبح أساسا لتفرقة ، لتوافق اجتماعى تفاضلى • فالواقع أن المدرسة والأسرة ، وهما المعلمان الأساسيان اللذان يتوليان نقل الثقافة والمعارف وأساليب العمل يدعوان الطفل الى تبنى المبادىء والقيم الخاصة بالثقافة الأصلية ــ وهى غالبا ثقافة مجتمع تقليدى ، ومبادئه وقيمه كثيرا ما تكون متناقضة ــ وكذلك تبنى مبادىء المجتمع المضياف وقيمه • فالصلة الأولى ، تتمثل فى وهم مزدوج • ففى هذين السجلين من الأسانيد الثقافية ، وهما مفروضان على الطفل ، يطلب منه أن يحقق توليفة : أن يعيش على اتصال تام ببيئته ، وأن يكتسب رأس مال ثقافى « ذا قيمة » شائعا فى البلد المضياف • ورأس المال هذا ليس « شعبيا » ولكنه مجموعة من المعارف والمهارات • ويتم نجاح التكيف أو فشله فى هذا المضمار أكثر مما فى أى مضمار آخر ، كمضمار النجاح فى المدرسة ، والتأهيل ، والحصول على وظيفة ، فى مجالات الحياة العملية •

فى فرنسا ، كما فى سائر البلاد الأوروبية الصناعية حيث تعيش مجموعات هائلة من المهاجرين ، تؤدى المدارس نشاطات خاصة على أساس تعليم لغة البلد واتقانها • فضلا عن ذلك ، نجد هذه الدرجة من الاتقان والتمكن فى قطاع حساس آخر من قطاعات النشاط المدرسى : تلك هى نشاطات العلوم الرياضية • وهنا أيضا تؤكد دراسات كثيرة أن اتقان اللغة هو الذى يسيطر على نشاطات العلوم الرياضية • وبنوع أصح ، اذا كانت المعرفة الجيدة للغة لا تؤدى حتما الى النجاح فى الرياضيات ، فان الضعف فى اللغة يلازم ملازمة وثيقة حالات الاخفاق فى الرياضيات • بعبارة أخرى ، المدرسة تقرر أمورا ، أو تستبعدها قبل أن توصل قواعد المجتمع الاجمالى (الى التلاميذ) ، وتعتمد فى ذلك على معيارين (اللغة المنطوقة والمكتوبة ، والرياضيات) لا يتركان موضعا لثقافة الطفل الأصلية • هذا الوضع كان سائدا فى المجتمعات الصناعية فى القرن الماضى : فكانت مهمة المدرسة العمومية قبل كل شىء فرض اللغة القومية والفكر القومى ، واستبعاد الثقافات المحلية واهمالها ، باستخدام هذين المعيارين • ومما له مغزى فى هذا الخصوص أن فصول التعليم الاعدادى التى تعمل على اتقان اللغة الفرنسية ، اتقانا شفاهيا وكتابيا ، هى

التى تتميز بمعدل كبير لفشل التلاميذ القادمين من الفصول الشعبية ، ويزداد معدل هذا الفشل عند أبناء المهاجرين •

بعبارة أخرى ، يمكن القول بأن ايصال المعارف الأساسية الفعالة ، التى تيسر متابعة المناهج الدراسية الطويلة ، والالتحاق بدورات تأهيلية ، تعد للمشاركة فى الحياة المهنية النشيطة ، يتم من خلال اتقان لغة البلد المضياف ، وهى اللغة التى تحدد سائر أشكال النجاح المدرسى ، وبخاصة فى الرياضيات • وتجرى الأمور كما لو أن خطا تقسيميا يفصل ، من سن السادسة أو الثامنة فصلا تاما أولئك الذين يتلقون تعليما تعريضيا فى « مراحل تأهيلية مسبقة » فيجدون أنفسهم فى مجال العمل ، فى أسوأ الظروف بعد أن يجتازوا طور المراهقة •

والأمر هنا لا يتعلق بدراسة اتجاه عام ، من الوجهة الاحصائية ولكن يوضح الصلة القوية بين الحتميات الاجتماعية الاقتصادية فى البيئة الأسرية ، وبين الانجازات المدرسية •

ان وضع المهاجرين وأبنائهم ، من وجهة النظر هذه ، وفى أدنى المراتب الاجتماعية ، انما يقوى هذه النزعة : فالمدرسة ، فى كل بلاد العالم ، « أداة » فعالة فى خدمة الدولة « القومية » ، ولا علاقة لهذه المسألة بأية فروق • ويتبين لنا فى هذا الخصوص ، على سبيل الايضاح ، وفى أحسن الأحوال حيث تأخذ المنشأة المدرسية فى اعتبارها الثقافة الأصلية للمهاجرين ، فان المضامين ، وأصول التربية والتدريس لا محل لها سوى فى نظرة تثقيفية ، بصفة « نشاطات ذهنية » ومع تصنيف « المواطنين العاملين ، وترتيبهم ، واعدادهم للحياة العملية ، بأسلوب منضبط ، وخطة المنشأة التعليمية ، يختلف الوضع قليلا بين البلاد الأصلية للمهاجرين ، وبين الوضع الذى يجده أبناؤهم فى البلاد المضيافة • بل ان الفرق ليبدو أكبر فى البلاد التى نزح منها المهاجرون ، من حيث الصلات بين الحياة الاجتماعية التى تعيشها الأسر ، وبين الايديولوجيا التى تنقلها اليهم المدرسة • والمدرسة ، وهى موضع الفشل ، وخيبة الأمل الأولى ، تظل مع ذلك « موضع الجدية » فى نظر الآباء ، حتى ولو كانت نظرتهم هذه مشوشة كثيرا بانعدام اتصالهم بالمنشأة المدرسية ، وعدم شفافية النظام المدرسى وفروعه ، وتظل المنشأة المدرسية فى أعين الآباء موضعا للتعليم و « التدريس » ، وتحتفظ الأسرة لنفسها بكل ما يتعلق بالتربية حسبما لديها من قيم • وفى نطاق الهجرة ، لا يلبث موقف الآباء هذا من المدرسة أن يولد مشكلات تربوية خطيرة ، وبخاصة فيما يتعلق بالخبرات التربوية متعددة الثقافات • والواقع أن كل ما يحيد عن « جدية الأداء » و « الأداء بجدية » كما فى تعبير بييربوردييه Pierre Bourdieu يصنف للفور على أنه « لا يدرس» وفى نظر الكثير من الآباء الذين يقلدون النماذج المدرسية أيام طفولتهم فى بلدهم الأصلى أنه « لا يستطيع أحد فى وقت واحد أن يلعب ويتعلم ، أو أن يتعلم وهو يلعب » •

ومن المفيد ، علاوة على استبطان هذا الاتجاه الذى يسود ما يتوقعه الآباء من المدرسة فى خصوص معايير الجدية والتثقيف والتعليم ، باعتبارها مهام رئيسية ، التأكيد على انعدام قابلية النفاذ بين المنشأة المدرسية والبيئة الأسرية • وتتوصل المدرسة باجراءات طويلة المدى الى جذب الأسر نحوها ، وحملها على اتخاذ أنماط بدائية من المشاركة ، وغالبا فى اطار الأنشطة التربوية أو الحفلات التى تقام بقصد تقييم الثقافات الأصلية ، وهى محاولات تتسم بالطابع الفولكلورى ، وذلك عندما لا يتوفر لديها المعلمون المؤهلون لمعرفة الثقافات الأخرى •

وحتى اذا كانت المدرسة فى الواقع العملى بالنسبة لغالبية أبناء المهاجرين تعمل كأداة للتغريب الاجتماعى لكل ما هو غير « مطابق » للنظام المقرر ، فانها مع ذلك تؤدى وظيفة جوهرية فى مجال التوافق الاجتماعى ، بأن تدمج الأطفال فى الفصول المناسبة لأعمارهم ، وتحملهم على اتباع قواعد ، وسلوكيات ، وأذواق الخ هذه الفصول ، بغض النظر عن الخصائص العنصرية والثقافية •

هذا التوافق الاجتماعى « غير المباشر » ، وهو توافق فعال للغاية ، مضافا فى الكثير من الأحيان الى تأثيرات التعليم المدرسى ، يتعارض مع قواعد وتوقعات ذلك المجال الآخر للتوافق الاجتماعى ، الا وهو الأسرة •

وفى معظم بلاد الهجرة ، تجرى دراسة مشكلات التكيف التى تتعرض لها الأسر المهاجرة من خلال مقالات تكتب عن موضوع التهجير والاشارة اليه وهى اشارة صحيحة فى أساسها ، لا تلبث أن تطرح مشكلات الملاءمة ، حين تكون مقوماتها الأساسية خفية • فالواقع أن الكلام عن التهجير دون طرح مشكلة المرجع ــ « بالنسبة الى الأعراق ! » ــ يعنى تبنى موقفا تثقيفيا ، من كل نوع • وكل اختلال وظيفى أو انحراف يتبين فى البلاد التى يهاجر الناس منها ، يجد ما يبرره فى الانفصام الثقافى الذى يتسبب عن الهجرة ، بالنسبة الى الجذور المفترضة •

ويدل كل شىء على أن « اقتلاع الجذور » هو غالبا السبب فى الهجرة ، وليس نتيجة من نتائجها : فاقتلاع الجذور يبدأ فى بلد التهجير ، وذلك بالهدم السريع للأطر الاجتماعية فى المجتمعات الريفية الطائفية ، وأساليبها فى الرقابة الاجتماعية ، وكذلك بالهجرة من الريف ، وخلق مجموعات سكانية كبيرة من طبقة العمال المستغلة الحضرية ، مما يؤدى الى تضخم الأحياء المشيدة بأكواخ الصفيح فى البلاد الحديثة فى العالم الثالث • اقتلاع الجذور وبعبارة أخرى هو أولا نتيجة لتغريب اجتماعى فى بلد التهجير ، واقتلاع جذور المهاجر ليس الا امتدادا لهذه العملية •

ترى ما هى المجالات الاجتماعية التى يتجلى فيها اقتلاع الجذور بأقوى ما يكون التجلى ، بحيث تمتد تأثيراته المستديمة الى البيئة المهاجرة ؟

ذلك قبل كل شيء هو تفوق الهوية القومية . وكلما كانت الدول القومية حديثة النشأة ، كان بناء الهوية القومية أكثر استبعادا للهويات الجماعية المحلية، والعرقية ، والدينية ، واللغوية الخ ، وبالأخص لأن الحدود التى تفصل هذه الهويات الجماعية المحلية بعضها عن بعض لا تتوافق فى كثير من الأحيان مع هويات الدول القومية ، وهى هويات لا يمكن المساس بها . وفى الامكان فى نظر الأنثروبولوجيا الاجتماعية - أن نجد أحسن ايضاح لدينامكية الهوية هذه ، ونتحدث مع أ . ايفانز بريتشارد E. Evans Pritchard (١٩٦٨ ص ١٣٨) عن « المسافة البنيوية » ، الفاصلة بين جماعات الناس فى البنية الاجتماعية ، والتى قد تكون ذات طبيعة متنوعة ، سياسية ، وسلالية ، وعقائدية ، الخ . بعبارة أخرى ، يواجه العمل الموحد المختصر الذى تؤديه الدولة القومية والهيئة الاجتماعية بديناميكيتها التفاضلية ، بقيم تحدد هذه المسافة التفاضلية ، وهى دائما مسافة نسبية متغايرة.

وتتخذ الفكرة الموضوعية « لاقتلاع الجذور » ، اذا نظر اليها على هذا الوجه قيمتها الحقيقية . ترى أين تحدث الانفصامات ؟ هذا ما يحسن تقريره قبل كل شيء حتى يتسنى الحديث عن اقتلاع الجذور فى البلد الذى يهاجر منه الناس، وبخاصة لتقييم أماكن الانفصام فى البلد الذى يهاجرون اليه . وبهذا الخصوص ، تبقى المنشأة الأسرية المختبر الذى تجرى فيه التحولات ، والانفصامات ، والتنقلات والموضع الممتاز للمنازعات فى شأن التكيف الاجتماعى .

ومن المناسب أولا أن نسجل بعدا جديدا ، وهو « التزاوج » . وحتى فى حالة الأسر التى تحدث فيها التجربة الهجرية على مدى الشتات الريفى ، فان هذه المسألة تتعلق بوضع جديد ، يقرر الانتقال من نظام سلالى أو من أسرة كبيرة لا يشكل فيها الزوجان كيانا منفصلا ذا استقلال تام ، الى وضع « التزاوج » فالزوج والزوجة ملتزمان فى هذه الحالة بتحمل مسئوليات التقرير والتربية ، وكانت هذه المسئوليات على الأقل يقتسمها أشخاص آخرون فى السلالة والأسرة الكبيرة . فضلا عن ذلك فى حالة الهجرة من الريف ، نرى كثيرا اعادة تكوين شبكات أسرية واسعة ، تعوض عن آثار التزاوج الحديث بامكانية الالتجاء الى مخططات التضامن التقليدى التى تتكون من جديد فى البيئة الحضرية . بعبارة أخرى . تقر تجربة الهجرة انفصاما جرى من قبل ، وبقوة فى طبيعة المجال الاجتماعى الأسرى ، وذلك بقدوم الزوجين وظهورهما فى البيئة المهاجرة . هذا التحول الذى يطرأ على الأسرة هو الأصل فى عدد كبير من المتناقضات التى يتميز بها اختبار أساليب المعيشة والتربية التى تتبناها الأسر المهاجرة . وحيثما يتعلق ما نواجهه هنا أساسا بمجال تكيف الأطفال اجتماعيا ، فان تأثيرات الهجرة ، و « اقتلاع الجذور » ينظر اليها من وجهتين : وجهة مبادىء التربية التى يريد الآباء أن يطبقوها على أبنائهم ، من جهة ، ومن جهة أخرى ما يستديم فى المهجر من أسانيد الثقافة الأصلية .

وعلى مستوى تطبق مبادىء التربية التى يختارها الآباء لأبنائهم ، وهو تطبيق خاضع للسيطرة الى حد ما ، يتبين لنا أولا أن الأمر يتعلق فى كثير من الأحيان برؤية جديدة ، انطلاقا من وضع أسرة الزوجين التى تترك السيادة للأقرباء وحدهم ، عند غيبة الأجداد والأصهار ، الخ ، فى حين أن هؤلاء يتقاسمون ، فى الأوساط التقليدية مهمة التربية ، وممارسة السلطة • بعبارة أخرى ، أنه فى مجال الانساب أو الأسر الكبيرة فى البيئة التقليدية لا تقتصر مهام الأقرباء على والدى الطفل ، فالسلطة فى كثير من الأحيان يتولاها الأجداد والأقرباء من نسل الذكور ، ثم الأصهار ، ويخضع عالم النساء لقواعد أخرى تتعلق بالتخصص فى المهام التربوية والسلطة (وخاصة فى حالة الفصل المطلق بين دنيا النساء ودنيا الرجال) • تجرى الأمور اذن كما لو أن مجموع علاقات التبعية التى تحكم الصلات بين الأفراد وبين الأسر ، تبنى البيئة الأسرية بأسلوب قوى ، تاركة القليل من مجالات الاستقلال للوالدين • أما الرقابة الاجتماعية على البيئة الأسرية فانها رقابة صارمة •

ويمكن الاعتراض بأن هذه الرقابة الاجتماعية التى يمارسها المجتمع التقليدى تحمل أيضا سمة « اقتلاع الجذور » التى تميز وضع المهاجر فى بلده الأصلى قبل رحيله • ومع ذلك فانه حتى فى أحياء أكواخ الصفيح بالبلاد التى ينزح منها المهاجرون ، تبقى أساليب من الرقابة الاجتماعية ، فى حين أن الهجرة تكرس تفكك الأطر التقليدية من علاقات التبعية ، على الأقل على المستوى الأسرى بالمعنى الضيق •

ترى كيف يتم فى البيئة المهاجرة هذا البناء للبيئة الأسرية ، فى غيبة الأساليب التقليدية السائدة فى البلد الأصلى ؟ « تصف فكرة بناء البيئة الأسرية واقعا يعلو الممارسات التربوية ، وتقنيات النظام • هذه الفكرة ، وهى أقرب الى ظروف حياة هذه الممارسات والتقنيات ـ وتحددها بنوع ما ـ تتيح فهم صلاتها بالطبقة الاجتماعية ، بعبارات وظيفية أكثر منها أخلاقية • وليست الصرامة صفة تولدت ذاتيا فى عقلية الآباء من العمال ، ولكنها وسيلة للحفاظ على شكل معين من التوازن فى التفاعلات بين أعضاء الخلية الأسرية ، وبين هذه الخلية والمجتمع ، مع صعوبة ظروف الحياة بنوع خاص • والموقف المرن « المتساهل » ليس فضيلة متأصلة فى الطبقة البورجوازية ، ولكنه صفة يمكن أن تستقر فى الخلية الأسرية حين تتضاعف امكانيات اختيار أساليب الوصول الى « هدف معين » (لوترى Lautrey ١٩٧٧) • بعبارة أخرى ، فى الممارسة التربوية التى يباشرها الآباء ، وفى طرق التكيف الاجتماعى التى يؤديها الطفل فى البيئة الأسرية ، تقوم عقبتان جسيمتان ، تولدهما الظروف التى توجد فيها الخلية الأسرية بشكل حاسم: الرابطة الزوجية الجديدة التى تمنع الزوجين من الاستفادة من « تسهيلات » الأنماط التقليدية ـ وتنتمى الى واقع اجتماعى صار مختلفا ـ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى « سيطرة البيئة الأسرية التى ذكرناها من قبل » هذه السيطرة ،

هل يمكن تخفيفها ؟ فى أية أحوال ، وبأية فرص للنجاح ؟ فى الاجابة عن هذين السؤالين يكمن أصل وأنماط مشاكل التكيف المعقدة ، ونجاح أو فشل التكيف الاجتماعى للطفل الذى لا ينفصم انفصاما بينا ، وانما يكون فى وضع تكامل مع الوضع الذى يكتسبه فى الشارع ، وفى المنشأة المدرسية · كيف يمكن حمل الطفل على أن يستوعب ثقافة أبويه ــ تلك التى تقدم اليه على أنها ثقافته هو ــ فى حين يستقر فى ذهنه كره المجتمع المضياف للأجانب وازدرائه اياهم ؟

وبالنسبة الى الآباء ، كيف تترجم صلتهم بمجموعة من القواعد والرموز التى تشكل ذاكرة جماعية مشتركة ، تبنى الهويات الشخصية ؟

ولعل فى الخطاب الذى أرسله مهاجر تركى الى المسئولين عن الاذاعة باللغة التركية براديو فرنسا الدولى شرحا من أحسن الشروح لهذه المسألة ، اذ يقول : « نحن فى ساعة الارسال نجتمع حول جهاز الراديو كما يجتمع الناس حول مائدة الطعام » · ان معايشة الثقافة هى أولا السعى الى المشاركة فى القواعد والسمات الأسرية المستقرة فى الذاكرة الجماعية ·

من هذه « الثقافة الأصلية » التى تبقى وتستديم رغما عن تعديات وضع الهجرة ، لا يحفظ الحس المشترك بوجه عام سوى المظاهر الأكثر وضوحا ومنها اللغة ، وعادات الطهى والكساء ·

كيف يمكن جعل ما هو أمر شخصى ، فى معيشة الناس ، أمرا موضوعيا ؟ العجيب أننا قلما نجد انثروبولوجيا ثقافية واجتماعية خاصة بالمجتمعات المهاجرة ، أو لا نجد لها أثرا بالمرة ، من انتاج علوم الانسان فى البلاد المسماة بالمضيافة : ان أدبا يتحدث عن « العمال المهاجرين » وظروف عملهم فى هذه البلاد يخفى فى الكثير من الأحيان النظرات الضرورية نحو واقع ثقافات المهاجرين الأصلية ، وعلاقاتهم بتصوراتهم لهويتهم الأصلية ·

وفى تحقيق أجراه أخيرا فى فرنسا فريق من المحققين الذين يتكلمون بطلاقة لغة من يتحدثون معهم ، وهم مغربى ، وبرتغالى ، وتركى من خلال أحاديث وملاحظات عميقة اجتهد هؤلاء المحققون أن يستدلوا على ما قد يتبين فى خطاب الباحثين الاجتماعيين من تصنيفات وتأكيدات من قبيل : « تعيش الأسرة نوعا من الحياة التقليدية ·· » أو « يبدو أنهم تكيفوا تماما مع الحياة الفرنسية » أو « البيت مرتب تماما فى داخله » الخ ، وذلك حين لا تكون كلمة « متطور » هى الصالحة لوصف أى سلوك مقارب لقواعد المجتمع المحيط بهم ·

ترى كيف يتسنى تصنيف وتفسير سلوك زوجة مهاجر تركى تستقبل باحثا اجتماعيا ذات صباح فلا تجد للترحيب به أحسن من تشغيل جهاز التليفزيون الموجود فى ركن من الغرفة تحت غطاء مطرز ؟ ولا يهم أنه لم يكن هناك ارسال من الجهاز ، انما المهم فى معنى هذا هو أن الهجرة ليست فاشلة ، ما دام أن

« الشيء المقتنى » موجود ، ومعه دلالات الحداثة : ذلك أن المرء ليس فقط مثل غيره ، ولكنه يعرض أيضا هذه الدلالة العصرية المكتسبة ، مثلما يعرض أي انسان طفلا جميلا !

وما يتعين الاستدلال عليه ، كما في المثال السابق ذكره ، ليس قائمة بالرموز الثقافية ، بقدر ما هو فهم المعالجة الرمزية للسمات الثقافية ، انه استمرار الرموز الثقافية وملاءمتها للبيئة الأصلية • ونجد فيما يلي معطيات التحقيق الذي أجري :
(Bedrouh, Gökalp, Massin et al., 1977. p. 79).

وقد جمعت هذه المعطيات حول بعض نقاط التركيز ، ومجموعات الرموز الثقافية مثل :

- مجموعة القواعد الزمنية : الدلالات الزمنية التي تنظم وتنسق ذاكرة المجتمع المنزلي ، ليس فقط على مستوى تاريخ الأفراد ، ولكن أيضا على مستوى المجتمع المحلي والاقليمي في البلد الأصلي • والأعياد الدينية والتقويمية تسجل « المجموعات الزمنية الاجتماعية » التي ترتبط بالذاكرة الجماعية للثقافة الأصلية •

- مجموعة القواعد المكانية : يتعلق الأمر هنا ، اعتبارا من أنماط تنظيم الحيز المكاني العائلي ، بالاستدلال على الخصائص المتعلقة بالاختيارات الثقافية النوعية في البلد الأصلي •

- مجموعة أصول الطهي : طرأ على دور صنوف الطهي ، والطبيعة اللغوية لمهام الطبخ العديد من التطورات في نطاق الانثروبولوجيا الثقافية • وعلى مستوى آخر ، نفساني ، يشغل دور هذه المجموعة مكانة شديدة الأهمية • ويصف ز • الميدا Z. Almeida (١٩٧٥) الاضطرابات النفسية التي تحدث في بداية الحياة في المهجر ، فيدرج دعم العادات الغذائية التقليدية مع « التصرفات المعارضة » كما لو كانت « شهية المهاجر لا يمكن اشباعها بغذاء أجنبي » • ويتابع الميدا قائلا : « ان فقد المهاجر رغبته في الطعام يعني غالبا انه يكافح ضد فقده الهوية «الفمية»: وكثيرا ما ترجع المتاعب المعدية التي يشكو منها الى احساسه بعدم امتلاء قناته الهضمية » •

وثمة سمات أخرى يمكن الاستدلال عليها ، وهي الأوضاع البدنية (تقنيات الجسم) ، ومجموعة قواعد اللبس ، وموسيقى البلد ، والتعلق بالشعور القومي أو الديني • ويبين الجدول الآتي الثقل النسبي لمراعاة هذه القواعد الثقافية وتنوعاتها من ثقافة لأخرى ، بالنسبة لأسر لم تتجاوز تجربتها في المهجر خمس سنوات •

وجود السمات الخاصة بالثقافة الأصلية (بالنسبة المئوية)

	مغاربة	أتراك	برتغاليون
مجموعة القواعد الزمنية	٤٣ر٧	٣٧ر٧	١٣ر٧
مجموعة القواعد المكانية	٥٨ر٨	٥١ر٩	١٩ر٦
اسطاطيقا (جماليات)	٦٣ر٩	٥١ر٩	٣٤ر٣
مجموعة أصول الطهى	٩١ر٦	٨١ر١	٨٠ر٤
مجموعة القواعد البدنية	١٥ر١	١٢ر٢	٣ر٢
مجموعة قواعد اللبس	٥٢ر١	٥٥ر٧	١٩ر٦
الموسيقى	٢١ر٢	٣٤ر٨	١٠ر٨
الشعور الدينى	٢٩ر٤	١٩ر٨	٣٠ر٤
الشعور الوطنى	٩ر٢	٤٠ر٦	١٣ر٧
ممارسات علائقية :			
مع الآخرين	٥١ر٢	٥٨ر٥	٣٩ر٢
بين الأزواج	١٩ر٣	٢ر٨	١٤ر٧
بين الآباء	١٧ر٦	٩ر٤	١٩ر٦
المجموع (أكثر من ١٠٠٪ بسبب الاجابات المتعددة)	٤٧٣ر٧	٤٦٩ر٧	٢٩٩ر٩
عدد الأسر	(١١٩)	(١٠٦)	(١٠٢)

(Gökalp, Bedouh, Massin et al., 1977)

هذا هو اطار تكيف الطفل مع المجتمع فى نطاق أسرته ، ويظل هذا الاطار متميزا بقوة بصلته بقواعد ورموز وقيم ثقافة البلد الأصلى ، وحياته الاجتماعية ، حتى ولو لم يعلم الطفل الولود فى المهجر عنها علما مباشرا أو متعمقا ٠

مدرسة تخضع التلاميذ لقواعدها ، وممارسات تربوية يؤديهـا الآباء وتبنى بصعوبة البيئة الأسرية بسبب ضعف سيطرة قواعد المجتمع المضياف ، وأخيرا الحالة المتخلفة الهدامة للقواعد الثقافية فى المجتمع الأصلى : فى نطاق هذه الأحوال الثلاثة وبكيفية متعارضة يتحقق اذن التوافق الاجتماعى « التفاضلى » لابن المهاجر ٠

بالنظر الى مثل هذه العملية التوافقية مع المجتمع ، وهى مصدر لضروب من عدم التكيف فى المستقبل ، يثور التساؤل عن الاجراءات التى تتخذها فى هذا الصدد السياسات الاجتماعية ، والاجتماعية الثقافية ، والتربوية التى تتبعها البلاد المضيافة ؟ كيف يتسنى تحقيق هذه الارادة الثابتة ، ارادة الارتقاء والتوفيق ، وأنماط التكامل فى العلاقات لدى المجتمع المضياف ؟

من بين نوعيات الهجرة الى أوروبا الصناعية ما يكمن فى طبيعة المشروع التهجيرى ، بعكس الهجرة الى أمريكا فى الماضى ، حيث تبدأ للمهاجر حياة جديدة ، ليست مجرد حياة عرضية بمجرد أن تطأ قدماه رصيف جزيرة « اليس » • وبالنسبة للمهاجر الأوروبى فى السنوات ١٩٦٠ ــ ١٩٨٠ فان احتمال عودته الى بلده الأصلى قائم على الدوام فى مشروع هجرته ، ولو أن الوقائع تكذب دائما هذه الفكرة • لذلك فان الرغبة فى اندماج المهاجر فى البلد المضياف تحمل سمة هذا التناقض : العودة « غدا » حتى ولو تأجل هذا الغد •

بدأت أولى سياسات الارتقاء بهوية المهاجر الثقافية أيضا من نفس النظرة الخاطئة (ولم تزل كذلك الى حد كبير) ، والغاية هى الابقاء على المهاجر وأبنائه مع ثقافتهم ولغتهم الأصلية حتى يتسنى لهم العودة الى وطنهم دون مشاكل اعادة التكيف مع البيئة الأصلية • على أن المستقبل غير مضمون للآباء • واللغة ، والتكيف الاجتماعى بالنسبة للأبناء بالبلد الذى ولدوا به يستبعدان كل احتمال « للعودة » الى بلاد ومجتمعات لم تعد بلادهم ومجتمعاتهم • هذا الوضع النفعى الذى يستهدف قبل كل شىء اعداد هؤلاء المهاجرين الذين تبين عدم قابليتهم للاندماج للعودة الى أوطانهم (وبالأخص أبناؤهم من الجيل الثانى) يبدو أنه قد فشل فى كل البلاد التى استخدمته • والشىء الذى هو اليوم موضع الاهتمام ، هو اختيار مختلف ، على الأقل من حيث أهدافه ، الا وهو « التثاقف » الذى نادت به السلطات التربوية فى بلاد المهجر ، ويتركز على عملية واقعية (وهى التعليم المدرسى) ، ويعتبر أنه ليس تفرقة عنصرية • الأمر اذن فى خصوص « التثاقف » يتعلق بمشروع تربوى ، يتطلب تحقيقه « أن يؤخذ فى الاعتبار ، من الوجهة التربوية ، مجموع البارامترات ــ أى الثوابت ــ الاجتماعية الثقافية التى تدخل فى المهام المدرسية (•••) ويجب أن يوجه الى كل الأطفال ، ويضعهم فى ظروف واحدة ، ويستهدف للجميع غايات واحدة » (Porcher, 1981, p. 25) •

ويقصد المشروع التثاقفى أن يعطى أبناء المهاجرين امكانيتين ، وكما يفصح تقرير المجلس الأوروبى مسجلا الاجماع فى هذه المسألة ، أن يكفل « الحفاظ على الهوية الثقافية عند الأطفال ، مع تطويرها من جهة ، ومن جهة أخرى ادماجهم على أحسن وجه فى المجتمع المضياف (والمقصود بأحسن وجه هنا أن يكون الادماج موافقا لأمانى أصحاب الشأن) » (Porcher, 1981, p. 50) •

هذا الاختيار ، المركز على علم التربية ، يطرح بطبيعة الحال أسئلة صريحة

خاصة بتنفيذه ، تجنبا لزيادة أعباء التعيلم (تعليم لغ الوطن الأصلي) وما يترتب على ذلك من تأخيرات عندما يتعلم ابن المهاجر لغة وطنه الأصلي يقدم للطفل « المواطن » نشاط ذهني ، مثل تقنيات الاعلام ، وبذلك تتسع الهوة الموجودة من قبل وتكمن الخطورة في (الجدية » بانشاء فصول للمهاجرين المتجانسين الأمر الذي ييسر تطبيق تربية نوعية ، مركزة على الذين يتعلمون ، ولكنه يكفل التبادل الضروري بين الأطفال ذوي الأوطان الأصلية المختلفة ٠

وما يطلق عليه اليوم « الافتراض التثاقفي » يتلخص في مجموعة من التجارب الرائدة يصعب في الوقت الحاضر نقلها الى مستوى أعم ٠ والموضوع ، في كل الأنحاء تقريبا يتمثل بالاجمال ـ طوعا أو كرها ـ في مناقشة سياسات تربوية حكومية : فالمعدل المرتفع في كثير من الأحيان لعدد الأطفال الذين من أصل أجنبي في المدارس كثيرا ما يجعل التعليم التعويضي الذي أعد لتحسين حالة الأقليات المنتظمة ، والاستثنائية غير مجرد ٠ غير أن تقرير المجلس الأوروبي يسجل أن « الشيء العجيب (أو ماله مغزى) أن على مستوى تأهيل المعلمين ، تؤخذ الهجرة في الاعتبار ، وذلك في مراحل تدريبية متخصصة ، الأمر الذي يتناقض على أية حال تناقضا نسبيا مع وجهة النظر التثاقفية » (Porcher, 1981, p. 55) ٠ بعبارة أخرى ، يتعلق الموضوع بتنفيذ منهاج تربوي مبتكر « لا يطبق بنوع خاص على أبناء المهاجرين ، ولكنه يضمهم الى المجموع المقصود ٠ ومن المفيد ، على خط مواز انشاء نوع من تأهيل المعلمين يتواءم مع هذا الغرض ، ويتيح للمدرسين أن يراعوا النوعيات مع الوفاء بالشروط الخاصة بتكافؤ الفرص (٠٠٠) ٠ هذا المنهاج التربوي المفتوح سوف يقلب دون شك بعض العادات ، ولكن التطور التاريخي يقتضيه » ٠

وهناك عقبات تقوم بين الغرض التثاقفي ، مهما كان سخيا ، وبين تحقيقه العملي ٠ ويضع المرء نفسه على مستوى الارادة السياسية ، ارادة السلطات العامة وكذا ارادة الآباء ، والهيئات المنظمة التي تعبر عن وجهة نظرها ٠ فمن وجهة نظر الآباء ، كل ما يبدو أنه انحراف عن التقاليد الدينية ـ وبخاصة الاسلام ـ فانهم يعترضون عليه ويقاومونه بشدة ، حسب الطريق السوي للتيارات المتزمتة في المجال الاجتماعي للمهاجرين ٠ وعلى ذلك فان من شروط نجاح التربية التثاقفية مجادلة الآباء في مجال النفوذ المدرسي ٠ فطالما بقي الآباء على هامش الحياة المدرسية ، في تحفظ وحساسية ، بل وعدوان ، يصطدم التثاقف حتما بصعوبات وعقبات ٠

والارادة السياسية للدولة ، المجسدة في صورة اعتمادات وبرامج ـ لتأهيل المعلمين : كيف يتسنى تأهيل من يتكلفون بتطبيق مشروعات تربوية تأخذ في الاعتبار مشاعر الغيرية ، ويتفهمون الآليات الثقافية الأخرى التي تختلف أحيانا اختلافا تاما عن ثقافتهم ؟

ومن العقبات التي تعترض التثاقف ، الأخطاء الشائعة التي تخلط بين الثقافة

وبين الجنسية ، كما تخلط بين الثقافة والانتماء الدينى ، من جهة ، ومن جهة أخرى مجموعة من الاتجاهات التى نسميها النسبية الثقافية ، والفولكلورية •

واذا كان اللبس بين الثقافة والجنسية « يربك » السلطات العامة فى بلاد المهاجرين الأصلية ، اذ لابد من الحفاظ على الشعور القومى للتعويض بدرجة ما عن الفقد المادى الذى يترتب على هجرة الشباب أولا ، ثم أبنائهم فيما بعد ، فان مثل هذا الانجاه ، قد يبدو مخففا على المستوى التثاقفى ، خاصة وأن الدولة فى البلاد الأصلية تتميز قبل كل شىء برفض الهويات الجماعية للأقليات والمجتمعات، والهويات اللغوية والدينية وذلك فى صالح الوحدة القومية • ترى هل يتسنى لتربية تثاقفية مركزة على طالب العلم وحياته الاجتماعية فى المهجر الذى أصبح منطقيا « وطنه » أن تتوافق مع رؤية مركزة على الجنسية باعتبارها قاعدة للهويه الشخصية ؟ لا يبدو هذا صحيحا •

والالتباس بين الدين والثقافة : الانتماء الدينى ، وهو من المكونات الأكيدة للتكيف الاجتماعى ، وبناء الشخصية ، والهوية الثقافية اجمالا ، هذا الانتماء لا يمكن مع دلك أن يحل محل الهوية الثقافية ، لا سيما أن هذا اللبس هو غالبا مسلك خارجى بالنسبة لأصحاب الشأن ، وتحقيقا للهوية من الخارج • فالواقع أنه اذا كان مسلم تونسى يملك من الأدلة ما يجعله يقرر أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بينه وبين مسلم يوغوسلافى ، ووجد ملاوى وسنغالى ازاء قيم ومواقف يقران بأنها مشتركة لهما ، فان هذه الأوضاع لا شأن لها بالأوضاع التى تقيم صلات آلية بين ما يفترض معرفته من عقيدة دينية وبين القواعد والقيم والمواقف لدى أفراد ينتسبون الى هذا الدين •

وفى أوروبا الصناعية يتعلق هذا الالتباس أساسا بالاسلام ، ويلجأ الى صور مبسطة بدرجة خطيرة لتفسير سلوك أو آخر للمهاجر ، بالأسلوب السلبى غالبا : فلا يهم ما اذا كان لوضع المرأة فى الثقافات والمجتمعات بمنطقة البحر المتوسط نوعيات مختلفة ، بغض النظر عن الانتماءات الدينية • ويمكن البحث عن « التفسير » لا فى تاريخ هذه المجتمعات ، وآلياتها الأساسية ، ولكن فى صياغة مذهبية exab3tracto • أما العقبتان الأخريان اللتان تعترضان التثاقف فهما النسبية الثقافية ، والبحوث الفولكلورية •

النسبة الثقافية هى اقرار كل مزاولة ثقافية للانسان « الآخر » ، مع احتمال تبرير ما يتعذر تبريره ، بداعى احترام هذه الثقافة • هناك ممارسات أسرية كثيرة تخالف صراحة حقوق الانسان ، حتى اذا أمكن بالصدفة ايجاد تبريرات لبعض الممارسات الثقافية الأصلية • ان فى غض النظر عن ممارسات من هذا القبيل ، نسيان أنه بالنسبة للطفل الذى يغدو ضحية لها (ترك المدرسة ، اجبار الفتيات على الزواج قبل الأوان ، بتر الأعضاء التناسلية ، السخرة ، الخ) أصبح البلد الذى يتكيف مع مجتمعه ، ويتعلم بمدارسه ، مجتمعه الأصلى الذى يتقاسم فيه قبل كل شىء قيم واتجاهات من هم فى سنه ومن وسطه الاجتماعى،الخ •

الثقافه مرتبطة ارتباطا وثيقا بظروف الحياة الواقعية . وثمة مسألة تثاقفية تتمثل أولا فى أن يأخذ المرء فى الاعتبار ما يشكل الفرق بين ثقافة البلد والثقافة الأخرى ، وما ييسر فى الثقافه الأخرى التبادل والتكامل مع ثقافة المجتمع المضياف أما النسبية الثقافية ، فهى على العكس ، تحبس الآخر (المهاجر) فى ثقافته المفترضة دون محاولة اجراء ايه مبادله ، انها ابقاء الطفل المهاجر على حدة ، مع ما به من اختلاف .وأما الفولكلورية التى يمكن ملاحظة تأثيراتها المنحرفة فى كل مكان تقريبا حين يقدم المنطق الصارم لدى الدول القومية ، الذى يبحث عن الهوية المنقوصة ، على تجريد واسترجاع مخلفات الثقافات الجماعية المحلية التى تشكل مع ذلك أساس هذه الدول القومية .

يقول كريس ماركر Chris Marker فى تعليقه على فيلمه « التماثيل تموت أيضا » عما يدمره الاستعمار من الفن الافريقى : (حين يموت الناس ، يدخلون التاريخ وحين تموت التماثيل تدخل الفن . هذه الظاهرة البنائية ، ظاهرة الموت ، هى ما نسميها الثقافة » . ويسترسل قائلا : « يكون الشىء ميتا حين تختفى النظرة الحية المصوبة اليه . (...) اننا ننظر الى الفن الزنجى كما لو كانت علة وجوده فى المتعة التى يوفرها لنا ، ويفوتنا التعرف على مقاصد الزنجى الذى يبدع هذا الفن ، وانفعالات الزنجى الذى ينظر اليه . ونحن نعتبر افكاره بمثابة تماثيل لأنها منقوشة فى الخشب . ونجد ما يثير الاعجاب حيثما يرى الفرد من مجتمع الزنوج وجها من أوجه الثقافة » (ماركر ١٩٥٣) .

عرض ممارسات وأشياء لم تعد علة وجودها هى العلة الواقعية ، وأحداث أو ظواهر مصطنعة لم تعد تنتمى الى القواعد المقننة ، والى المعارف وأساليب المعرفة التى تتيح ــ فى ثقافة ما ــ التفكير فى العالم وتنسيقه : ذلك هو المنهاج الفولكلورى انه خلف ما يثير الاعجاب ، طرح الهوية الثقافية فى الأعماق الزمنية « للجذور » ، ومن ثم فصل الثقافة عن التاريخ .

الواقع أن الثقافات المهاجرة تندرج فى التاريخ للقرن العشرين ، وهذا التاريخ الاجتماعى الذى تتقاسمه المجتمعات المضيافة والمجتمعات المهاجرة ــ بأسلوب السيد / والمسود ــ هو الذى يشكل التربة التى تتأصل فيها الهويات الثقافية . وأخيرا ، فان عرض هذا التاريخ الاجتماعى على الأنظار هو الذى يظهر بمثابة أولوية من أولويات الرؤية التثاقفية .

انحرافات عدم التفاعل الثقافى :

يبدو أن الانسياق نحو الهامشية والأنماط المختلفة للتغريب الاجتماعى هى العقبة الكبرى التى ترتطم بها مرارة اللقاءات الفاشلة ، والسياسات الاجتماعية المتذبذبة ، والمفككة ، أو نسبية ثقافية قوية ، تضل طريقها ، وتهتم قبل كل شىء ببث روح الثقة فيمن يمارسونها .

قد تولد من عمليات التكيف الفاشلة أنماط معقدة من بناء الهويات الثقافية الجديدة ، من ذلك : التعصب الدينى ، والنزعة المتطرفة ، وأنماط من « التكاملية المفرطة » ، وذلك بكبت المهاجر ، وازدرائه ثقافته الأصلية ، وكراهيته اياها ، فهذه تأثيرات منحرفة لهذه المواقف الفاشلة والرافضة من جانب المجتمعات المضيافة ، ورؤى سلالية وثقافية متعددة ٠

وعلى مستوى الهجرة الأوروبية ، فان البنيان الاجتماعى السكانى للمجتمعات المهاجرة ـ ويتكون معظمها من مهاجرين قادمين من مجتمعات ذات تقاليد اسلامية ـ يضع الانتماء الدينى فى مقدمة الموضوعات الثقافية ، ان لم تكن السياسية ٠ ويظهر حول رفض الحداثة الغربية أشكال بنيوية تستنسخ أشكال الطوائف والهيئات الدينية ٠

ونظامها من القيم ، وصلاتها الانسانية ٠ هذا الموقف ، موقف « رد الفعل » بالمعنى الحقيقى للكلمة يجد بطبيعة الحال تربة أكثر ملاءمة حين يتفق كل شىء فى بلد الهجرة على قصر الثقافة على الانتماء ٠ وتظهر كذلك علاقات السيد / والمسود التى تمثل وضع المهاجر الصناعى على مستوى ثقافته كموضوع للحط من مكانته الاجتماعية فى الحياة العملية ٠

واذا كان المسجد وحده هو الذى يرد كرامة المهاجر كانسان ، بغض النظر عن أصله العنصرى والاجتماعى والثقافى ، فان هـذا الخلق الدينى ، وظهور هـذه الأشكال من التعصب الدينى ـ تلك التى تجد أصداء لها فى النطاق الدولى ـ تعبر عن صوصيولوجية عادية ، ونتائجها أقل أهمية بالنسبة لموقف الآباء والأبناء ازاء المجتمع المضياف ٠

هناك أيضا الانحراف القومى المتطرف ٠ والسلطات العامة للبلاد الأصلية ، وهى تختزل الهويات الاجتماعية الثقافية ، يعتريها القلق قبل كل شىء عند رؤيتها مئات الألوف من أبنائها يهجرون أمتهم ، وهم ثروتها ، تفتقدهم أكثر مما تفتقد آباءهم ، لأن هؤلاء قد تكيفوا مع مجتمع بلدهم الأصلى ٠ واللغة والتاريخ القوميان هما دعامات « عملية ثقافية » يتولاها معلمون مبعوثون من البلد ٠ وتميل التجربة الأوروبية الى اثبات أن هذا النمط من العمليات لا يجرى فقط حيال رؤية تثاقفية بتفرقة عنصرية فعلية تستحثها داخل المنشأة التعليمية بين التلاميذ من مختلف الجنسيات ، ولكن أيضا بين الأطفال المهاجرين ، والأطفال غير المهاجرين ٠ ولنا أن نذكر فى هذا الصدد مثالا لوضع لوحظ فى جمهورية ألمانيا الاتحادية : فكثيرا ما يسمع المهاجرون الأتراك يقولون ، وهم يتذكرون بأسف المنازعات القائمة بين دولتى تركيا واليونان : « آه ، لو كان اليونان : « آه ، لو كان اليونانيون على خلق كريم ، كخلق مهاجريهم ؟ » ٠ المشاركة فى أكل « الخبز الأسود » فى المنفى، من جهة ، و « اختلاق العدو الوراثى » من جهة أخرى : هذا هو الوهم الذى تشارك فيه الدول القوية فى العالم كله ٠

ويبدو انه من الضرورة العاجلة ، بخاصة فى حالة الأطفال الذين يقال انهم من الجيل الثانى ، تحاشى أن تتحول مناهج التعليم التعويضى - فى الثقافة الأصلية - الى مدارس تتميز بالتزمت الوطنى .

وأخيرا ، انحراف ما قد نسميه « فوق التكاملية » : كيف نطلب من أبناء الجيل الثانى أن يكتسبوا أذواق آبائهم ، وأساليب معيشتهم وأوضاعهم اذا كانت هذه الأشياء كلها موضع ازدراء اجتماعي من جانب قطاعات عديدة من المجتمعات المضيافة ؟ وحين يضاف الى نزاع الأجيال بين الآباء والأبناء تأثيرات ارادة تستهدف التكامل بأى ثمن للأطفال من الجيل الثانى مع فصول أترابهم فى البلد المضياف ، فان لدى تحقيق الهوية الثقافية كل الفرص لتعمل من خلال قواعد وأصول فصول السن هذه . وفى هذه الأحوال تتبدى الفروق على طول تصدعات الوسط الاجتماعى الاقتصادى .

ومهما كان الامر ، فان ما يسود فى حالة هؤلاء الصغار ، أكثر من مجرد بحث فى الجذور الثقافية ، هو أولا ارادة التكامل فى مجتمع قوانينه البنيوية ليست هى قوانين الكبار الراشدين ، ولكن بالأحرى ما تسميه وسائل الاعلام « كوكب الصغار »

وفى حالة الآباء أيضا ، فان التعصير « كون الشيء عصريا) الذى يبقى دائما مطلبا حيويا ، يتمثل فى الاستحواذ على دلالته ، وحيثما كان التعصير مرادفا لثقافة خاصة بالاتصال ، وبالجماهير ، فان التكامل يتمثل أيضا فى الذوبان فى الجماهير ، والتميز عن كل ما هو مختلف ، حتى اذا اشترك المرء فى ثقافة واحدة مع أولئك الذين يظلون - باختيارهم أو رغما عنهم - من سكان النطاق المخالف .

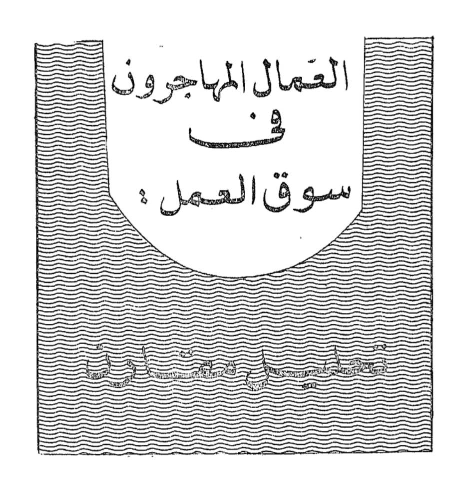
وبقدر ما تتصدع مجموعات الثقافات الأصلية المختلفة بتأثير الازدراء العام من جانب المجتمعات المستقبلة ، بقدر ما ينتج هذا التهجير الاضافى تأثيرات يعبر عنها بالرغبة فى « التفاهة والخفاء » ، ورفض اختلافه (عن الغير) بسلوك يتسم بالهروب .

والثقافة كذاكرة مشتركة ، مدونة فى الساحة التى تجرى فيها الحياة الاجتماعية ، وفى نطاق من المبادلة ، تمثل وجهة نظر تبدو منها الوسائل التى تطرح تساؤلا عن الهوية الثقافية للمهاجرين ، وبنوع خاص أبناؤهم .

وقد يتبين فى هذا الخصوص أن استعراضا جيدا لفكرة التقاليد غنى بالامكانيات والحديث عن « اقتلاع الجذور » دون تحديد مناسبة ، وبخاصة دون التساؤل عما اذا لم يكن هدم التقاليد فى البلاد الأصلية سببا من أسباب الهجرة أمر جدير بالتأمل . والتقليد تبعا للعبارة التى صاغها بويون Pouillon (١٩٧٥) ليس مجرد مراعاة بلهاء لقواعد مجمدة ، ولكنه « شعور الجماعة بطبيعتها الراسخة (...) . والتعرف على تقليد ما هو العثور على تراث فى الماضى ، بشرط عدم قبول هذا التراث الا مع الاحتفاظ بحق المراجعة ، ومعايير هذا الحق هى معاييرنا » .

التقليد اذن ٠٠ ولكن أى تقليد ؟ الآن الى التـــاريخ : فكما أن تاريخ العمل ، والحركات العمالية ، والغزوات الاجتماعية فى القرن الماضى ، تشـــكل دون ريب جزءا لا يتجزأ من تراث المجتمعات الصـــناعية فى أوروبا ، فان التاريخ الاجتماعى للنصف الثانى من القرن العشرين لا يمكن فصـــله عن تاريخ الهجرة فى هذه المجتمعات ، وفى البلاد الأصلية ٠ والمهاجرون وأبناؤهم يصنعون هـــذا التاريخ باعتبارهم فاعلين يتمتعون بامتياز ، ولكن التاريخ بما فيه التاريخ الذى يدرس فى المدارس ، يحرمهم من ذاكرتهم الخاصة ٠

ويبدو أن التثاقف سوف يخطو أولى خطواته حين يشغل هـــذا التـــاريخ ، تاريخ الهجرة ، وتاريخ هذه العقليات ، وهذه الثقافات المختلفة مكانة فى مناهج التعليم العام بالبلاد التى يهاجر اليها الناس ٠



تمهيـــد :

يركز التحليل المقارن الذى نقدمه هنا ، على العلاقة بين الهجرة والسوق التى تستقبل اليد العاملة وحتى يتسنى لنا مناقشة هذه العلاقة نبحث توزيع القوة العاملة المهاجرة فى ثلاث من أسواق العمل ، مع وضع التأكيد على طبيعة الأنشطة الاقتصادية التى تستخدم العمال الأجانب وبشكل يفتقر الى التناسب ، وعلى الاتجاهـــات فى توزيعهم بمرور الوقت • والمتوقع أن تلقى المناقشة بعض الضوء على العوامل التى تؤثر فى توزيع العمال المهاجرين فى هيكل العمالة ، ومن ثم على العوامل التى تيسر أو تعرقل حركتهم • ويوجه اهتمـــام خاص الى الظروف العامة فى ســـوق العمل (زيادة العرض أو زيادة الطلب) والى درجة تنظيم تدفقات المهاجرين •

والمناقشة مقصورة على مواقع استخدام العمال اليدويين الأجانب الذين يتجهون الى العمل الأجير أو الذين يشتغلون لحسابهم • ولا يقصـــد بكلمة أجانب ســـوى المولودين بالخارج • ولسنا ننظر هنا الى المهـــاجرين من الجيل الثانى لأن العوامل التى تحكم توزيعهم الاقتصادى شبيهة بالعوامل التى تؤثر فى توزيع فئات معينة من

بقلم: أدريانا مارشال

أستاذة اقتصاديات العمـــل وكبيرة الباحثين في الـــكلية الامريكية ـ اللاتينية للعلوم الاجتماعية في بيونس آيرس ٠ واشتغلت بموضوعات سوق العمل وهجرة العمال بما في ذلك الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة في أوربا الغربية وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة ٠ ونشرت كتابين وعدة مقالات ٠

ترجمة: الدكتور راشد البراوى

اشتغل بالتدريس في جامعات القاهرة والاسكندرية والأزهر وعين شمس ، وكان يقـــوم بتـــدريس مواد : تاريخ مصر الاقتصادى ، والعلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ٠ وله عشرات من المؤلفات والمترجمات ، كما نشر العديد من المقالات في الصحف والمجلات المصرية والعربية ٠ ويعمل حاليا مستشارا اقتصاديا للاتحاد العام لنقابات عمال مصر ٠

القوة العاملة من أبناء البلد ، فهم يلقون تنشئة اجتماعية ويعلمون ويدربون في البلد الذى يستقبلهم ، وتختلف توقعاتهم الحرفية عن توقعات المهاجرين من الجيل الأول ٠

اطـــار التحليـــل :

تحدث هجرة العمال اليدويين في مجالات متنوعة ومختلفة ٠ فأســـواق العمل التى تتلقاهم تتراوح من ظروف يزيد فيها عرض العمل الى ظروف تتسم بزيادة الطلب عليه ٠ وتختلف سياســـات الهجرة من التقييد والانتقاء الى التساهل الكثير بالنسبة الى الهجرة ٠ وفى أى من هذه المضامين يمكن ترتيب الأنشطة الاقتصادية حسب درجة حساسيتها بالنسبة الى العمل « أى مرونة الاحلال فيها » وتساق الحجة هنا بأنه في الجهات التى تستقبل المهاجرين وفيها فائض من الأيدى العاملة ، فالأكثر احتمالا أن تشجع الهجرة على نمو الطلب على العمال في الأنشطة الحساسة من ناحية العمل ، وهى الأنشطة التى تشـــجع بدورها على مزيد من الهجرة ٠ ويسهل العملية وجود سياسة عديمة الفاعلية للهجرة ، تكون على الأقل في الواقع عاجزة عن التحكم في

تدفق الهجـــرة وتنظيم التوزيع الجغرافى والاقتصـــادى للعمال الأجانب • وعلى خلاف هذا ، عند ما تســـود قدرة العمل فى المنطقة التى تستقبل العمالة الأجنبية ، بل وأكثر من هذا اذا كانت الهجرة تنظمها الحكومة الى حد كبير ، فان الأيدى العاملة الأجنبية تخصص بشكل فعال للوظائف الشاغرة التى لا تقع بالضرورة فى الأنشطة الحساسة بالنسبة الى الأيدى العاملة •

من الطبيعى أن الفرق بين اشباع طلب موجود من قبل وبين « خلق » طلب ، هو الذى يحدد فوارق معينة فى أساليب ادماج العمال المهاجرين فى الأسواق التى تستقبلهم • ففى المناطق التى يتوجهون اليها وفيهـــا فائض من الأيدى العـــاملة ، يزيد عدد العمال الأجانب فى الأنشطة ذات الحساسية من ناحية العمل ، بينما فى المناطق التى تستقبلهم والتى بهـــا ندرة فى الأيدى العاملة ، يتم توزيعهم بصـــورة يسودها التجانس الى حد ما ، على هيكل العمالة • وبعبارة أخرى يجب أن يجد المرء فى الأخيرة اتجاها نحو انتشار العمل الأجنبى (دائما نحو الأعمال الأقل جاذبية) ، بينما نتوقع فى الأولى اتجاها نحو التركز فى صناعات معينة •

وبفعل عوامل موضوعية وذاتية يبدو أن توزيع العمال اليدويين المهاجرين على الأعمال غير المرغوب فيها من « وجهة نظر المجتمع » على حد تعبير بوهننج Böhning (١٩٧٤) أمر لا استثناءات فيـــه • ويحدث هـــذا عندما يكون العامل المستورد هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة حالات نقص العمالة بسبب انتقال العمـــال الوطنيين الى مراكز أكثر جاذبية • ويحدث هذا أيضا عند ما تكون الهجرة الوافدة من البـــلاد الأقل تصنيعا مصحوبة فى الوقت نفسه بحركات طويلة الأمد من جانب القوة العاملة الوطنية نحو توسيع مجال الفرص فى الحرف غير اليدوية وتصبح الأعمال التى تتطلب مزيدا من المهارة ، فى حيز الامكان بفعل النمو الاقتصادى ونشر التعليم بما يترتب على ذلك من توقعات بصـــدد الأعمال • ويميل العمال المهاجرون الوافدون من البلاد الأقل نموا والذين كثيرا ما يفتقرون الى المهارات « الحديثـــة » ، الى أن يوجهوا نحو المراكز التى تتطلب مهـــارة أقل أو يقل الاقبال عليها مما يسهل ترقية العمـــال الوطنيين : ونظرا لأن الحرف التى لا تتصف بالجاذبية ، يمكن أن نلقاها فى جميع أرجاء هيكل العمالة ، فقد يجرى توجيه العمال المهاجرين الى أنشطة متباينة جدا ولكن عموما فى « أسوأ » الوظائف •

فى البلاد المستقبلة للعمال الأجانب وبهـــا امدادات زائدة من الأيدى العاملة ولا تفرض فيهـــا رقابة على أعداد وتوزيع المهاجرين ، فان عملية اضافية تفرض على « القانون » الذى يحكم توزيع الأيدى العاملة الأجنبية • فيميل المهاجرون الى « خلق طلب عليهم » فى أنشطة من قبيل الخدمة المنزلية حيث الطلب على العمل مرن جدا ، والصناعات المرنة من الناحية التكنولوجية (وهى عموما صناعات تقليدية قديمـــة مرت بمراحل من التطور التكنولوجى ، ومن أمثلتها التشييد والمنسوجات) ، وفى

المواقف الأشــد تطرفا الحرف التى يزاولها العمال بأنفسهم (البائع المتجــول ، الخ) ٠

فى حالة وفرة العمل ـ وتعتبر وفرة العمل الأجنبى حالة خاصة منها ـ فان الأنشــطة الحساسة من ناحية العمــل (كالصناعات المرنة تكنولوجيا) يمكن أن « تتجمد » عند مستوى معلوم فى عملية احــلال الأيدى العاملة وتعود الى أساليب الانتاج التى تكثر من اســتخدام العمل والى الأشكال القديمة من تنظيم الانتــاج أو تتفكك الى عناصر تكثر من اســتخدام العمل ، وقد يكون من المظاهر الأخــرى للاستجابة الى الوفرة من اليد العاملة ، حدوث فورة من المنشئات متوسطة الحجم ، وبعث الحياة فى نظام المقاولة من الباطن ، والعمل المنزلى وغير ذلك من أساليب التعاقد العتيقة ٠ وبهذه الطريقة يمكن أن تشــجع الهجرة على نمو طلب على عمال أجانب لا حاجة هنا الى مناقشة استعدادهم لقبول ظروف ناشئة عن اعادة تكثيف عمليات العمل وأساليب استخدام بالية ٠ وعن طريق الشبكات الاجتماعية التى تسجل وثائق طيبة دورها فى عملية التوزيع ، فان فرص العمالة فى الأنشطة التى تبين تركزا مفرطا للعمال الأجانب ، سوف تواصل اجتذاب المهاجرين الجدد ٠ وهــذه العمليــة التى تدعم نفسها بنفسها يسهلها عدم وجود سياسات صناعية تتحكم فى نشوء قطاعات اقتصادية مختلفة ، عن طريق تقسيم ســوق العمل وتدخل نقابات العمال الضعيف ، ويدعمها بطبيعة الحال عدم التحكم فى ورود الأيدى العاملة الأجنبية ٠ والمواقع الناتجة عن ذلك والتى يشغلها العمال الأجانب فى صرح العمالة ، لا تختلف تماما عن النمط العام الذى سلف وصفه ، نظرا لأن العمال المهاجرين يزداد وجودهم فى كل مكان ، وبوجه عام فى الصناعات التى يكثر فيها استخدام العمل (وبذا تكون أكثر حساسية بالنسبة الى العمل) وهى صناعات تميل بحكم كونها قديمة الى أن تضم نسبة تزيد عن المتوسط من الوظائف غير المرغوب فيهــا ، وتتطلب تلك الأنواع التقليدية من « المهارات » التى تتوافر للمهاجرين الوافدين من البــلاد الأقل تصنيعا ٠ وهكذا اذ يخلق العمال المهاجــرون الطلب عليهم ، فانهم لا يكملون الأيدى العاملة الوطنية ولا يحلون محلها ، فهم يشغلون مراكز ما كانت لتوجد فى حالة عدم توافرهم ٠

اذا أمكن النظر الى الهجرة على أنها من جهة ، نتيجة مترتبة على الخطى التى تسير بها عملية احــلال العمل فى ظروف ندرة العمل ، فسوف تعمل بدلا من هذا كرادع لسرعة الاحلال فى أنشطة اقتصادية معينة فى ظروف يكون فيها فائض من الأيدى العاملة ٠

ان وضع العمال الأجانب فى الاقتصاد ، وكون الهجرة يمكن أن يؤثر فى الطلب على العمل ، هذان الأمران يسفران عن نتائج اقتصادية هامة (على الانتاجية مثــلا فى بعض الصناعات) وعن آثار اجتماعية تتجاوز ما يحتمل أن يترتب عليهما من آثار مضــادة بالنسبة الى العمــال الوطنيين ، من قبيل فصــل العمال والبطء فى رفع الأجــور ٠

المهاجرون فى ثلاث من أســواق العمل :

مما لا يبعث على الدهشة أنه نظرا لأن التدفقات الأجنبية كانت تتكون الى حد كبير من العمال اليدويين ، اما بسبب الاجتذاب العمد كما فى أوربا الغربية أو بسبب هجرة العمال اليدوين « التلقائية » الى نيويورك أو بيونس آيرس ، فان الأيـدى العاملة الأجنبية كاد يقتصر الأمر بها على الاندماج فى سوق العمل اليدوى • واجتذبت فرص العمل اليدوى أيضا مهاجرين كانوا يؤدون أعمالا يدوية فى بلادهم الاصلية •

فى الأراضى الوطنية وجمهورية ألمانيا الاتحادية وسويسرا وفرنسا استخدمت فى الأعمال اليدوية الأغلبية الساحقة من المهاجرين الوافدين من بلاد حوض البحر المتوسط • وفى نيويورك كان أكثر من ٦٠٪ من المهـاجرين الاسبان فى عام ١٩٧٠ يقومون بأعمال يدوية •

وارتفعت النسبة الى ٦٨٪ (ذكور) ، ٧٨٪ (اناث) فى عام ١٩٨٠ (مارشال ، ١٩٨٣) • وفى الأرجنتين كان ٩٠٪ تقريبا من المهاجرين الوافدين من بوليفيا وشيلى وباراجواى ، ٦٦٪ من المهاجرين من أورجواى يقومون بالعمل اليدوى فى عام ١٩٧٠ « كارون Carron ، ١٩٧٦) • وفى بيونس آيرس بوجه خاص كان حوالى ٨٠٪ من المهاجرين الوافدين حديثا من البلاد المجاورة يقومون بأعمال يدوية (مارشال ، ١٩٧٩) •

لا يقتصر الأمر بالنسبة الى العمال الأجانب على استخدامهم لأداء الأعمال التى لا تتطلب مهارة ، وكثيرا جدا ما يعملون بقدرات شبه ماهرة فى صناعات تحتـاج الى مهارات « تقليدية » (مثل بناء السفن وعمل الملابس والتشييد) •

ويتخـذ التحليـل التـالى كفرض علمى وجود تقسيم يدوى وغير يدوى بين القـوى العاملة الوطنية والقـوى العاملة الأجنبية • فاذا عرفنا أين يعمل العمال المهاجرون • فان اهتمامنا ينصب على مناقشة العوامل التى تحـدد توزيع العمال اليدويين المهاجرين على الأنشطة الاقتصـادية • من الناحية النظرية يجب النظر الى التوزيع الاقتصادى بالنسبة فقط للعمال الوطنيين والأجانب الذين يؤدون أعمـالا يدوية ، ولكن هذا لم يكن دائما فى حيز الامكان نظرا لطبيعة المعلومات المتاحة •

سوف نصنف فيما يلى بعض مظاهر تدفقات الهجرة الى ثلاث مناطق مختارة هى أوربا الغربية والارجنتين والولايات المتحدة ، وصور ادماجهم فى أسواق العمل اليدوى الحضرية • وهذا يسبق الدراسة المقارنة •

ثورة العمل والعمال المستوردون فى أوروبا الغربية :

خلال الستينات من القرن الحالى بل وقبل ذلك فى بعض الحالات ، كانت بلاد عدة فى غرب أوربا تعانى حالات من ندرة الأيدى العاملة » لم تكن مواقف أســواق العمل وخصائص استيراد العمال متجانسة بالتأكيد فى أوربا الغربية ولكنها كانت

تشترك فی بعض سمات أساسية • فالأراضی الواطئة التی نختارها هنا كمثال نضربه عن موقف العمال « المستوردين » فی سوق عمل يزيد فيها الطلب ، تعتبر واحدا من أمثلة مجردة عن ذلك الموقف •

ان هجرة العمال الى الأراضی الواطئة وينظمها أســلوب من التجنيد النشيط وبالمشاركة من جانب نقابات العمال • هذه الهجرة بدأت فی وقت دقيق شهد فی أوائل الستينات حالة مغرية من ثورة العمل مع ارتفاع سريع فی الأجور بسبب انهيار سياسة الأخيرة • وعمل ما ترتب على ذلك من انكماش الأرباح على بدء الواردات من العمال من بلاد حوض البحر المتوسط • كان العمال المستوردون المصــدر الوحيد للعمل الاضافی اذا علمنا أنه لم يكن فی الامكان الاسراع بعملية الاحلال بين العمال ، كما لم يكن فی الامكان تعبئة الاحتياطيات الداخلية الصغيرة من الأيدی العاملة فی الأجل القصير فی مأزق كان فيه الطلب الخارجی والمحلی المتوسع على المصنوعات يخلق ظروفا تدعو الى حدوث زيادة مجزية فی الانتاج •

لم تكن الأيدی العاملة الأجنبية يجــری تجنيدها عن عمد عن طريق الحكومة وأصحاب الأعمال فحسب ، بل وكان توزيعها الجغرافی والصناعی يخضع للرقابة أيضا ولهذا كان العمال المهاجرون يوجهون صوب الوظائف الشاغرة وكانوا يخصصون لملء المواقع الشاغرة المتركزة جغرافيا فی مختلف الصناعات • وكانت الاحتياجات الى الايدی العاملة متركزة فی الاقليم الغربی وفی الصناعات التحويلية : ٦٦٪ من عمال بلاد حوض البحر المتوسط (١٩٦٦) موجودون فی ثلاث مقاطعات من احدى عشرة مقاطعة (٨٦٪ اذا أضيفت مقاطعتان أخريان) حيث كان يتركز ٥٠٪ من الوظائف الشاغرة التی لا تحتاج الى مهارات (٧٧٪ من المقاطعات الخمس) • وتباينت أنماط الهجرة الداخلية والدولية • فكان العمال الوطنيون يغادرون الأقاليم التی تتلقى عمالا أجانب ، وعوض الأخيرون الخسارة فی العمال الوطنيين الناشئة عن الهجــرة الى الخارج •• فخــلال الستينات تدفق ٥١٫٤٥٠ عاملا أجنبيا على الاقليم الصناعی الغــربی ، بينما غادره ٥٥٫٠٠٠ من العمـــال الوطنيين (بيــانات عن السنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩) •

وكما سبق أن ذكرنا كان المتوقع من العمال الذين جرى تجنيدهم أن يواجهوا حالات النقص فی سوق العمل اليدوی • من الناحية العملية كان ٧٠٪ من القوة العاملة الأجنبية يستخدمون فی الصناعة التحويلية مقابل ٣٥٪ من مجموع القوة العاملة اليدوية فی الأراضی الواطئة (١٩٦٥ ـ ٦٨) ، ٥٪ فی صناعة البناء • وكانت الأيدی العاملة الأجنبية عمال انتاج بصفة أساسية ، فكان تجنيدها يوجه فقط الى الذكور لأنهم المطلوبون • وكان هذا تعكسه الى حد ماالمواقع التی يشتغلون فيها داخل الصناعة •• ولم يصل العمال الأجانب مثلا الى نسبة مهمة من مجموع العاملين فی الصناعة ، ولكن فی بعض الفترات كان الوافدون الجدد السبب فی النمو الكلی فی الاستخدام بالصناعة (مثلا ، ١٩٦١ ـ ٦٥) •

فى داخل الصناعة وهى المجال الرئيسى الذى يستوعب المهاجرين سواء من ناحية الاعداد المطلقة أو النسبية ، كان العمال الأجانب أوفر تمثيلا فى صناعات الفخار والجلود والمنسوجات والغذاء .

وكان غيابهم الملفت للنظر من صناعة الملابس وهى المستقبل المعتاد للمهاجرين ، يمكن أن يرجع بعض السبب فيه الى غياب النساء من تدفقات الهجرة . وكانت الصناعات المذكورة من أكثر الصناعات استخداما للعمال (وهو ما تشهد به معدلات الانتاجية التى تقل عن المتوسط) وأقلها ربحية اذا كانت الأجور فى معظمها دون المتوسط . وأظهر بعضها توسعا فى العمالة بينما شهد غيرها انكماش حجم العمالة .. وكانت معظم هذه الصناعات تضم نسبا مهمة من الحرف اليدوية شبه الماهرة ويناسبها نوع المهارات المتاح فى صفوف المهاجرين من بلاد تسود فيها الصناعات التقليدية (مثل الصناعات الجلدية والمنسوجات والفخار والصناعات الهندسية) .

وعموما كانت القوة العاملة المكونة من المهاجرين يزيد تمثيلها عن الحد الواجب بما يقرب من ١٥ فى المائة بالنسبة الى مجموع العمال اليدويين فى الصناعات . ومع كل ، لم يتجاوز التركز المبالغ فيه فى أى من هذه الصناعات ، نسبة ٤ فى المائة وكانت التركزات الكبيرة أشد ظهورا الى حد ما على المستوى الاقليمى . فطبقا للبيانات عن السنوات ١٩٦٠ ــ ٦٩ كالتركز المفرط فى الصناعات التقليدية . مصحوبا بتغلغل العمال الأجانب فى كافة أرجاء القطاع الصناعى (باستثناء صناعات الطباعة والماس) . ومرتبطا بشكل ايجابى بالرقم القياسى الدال على الطلب الزائد على الأيدى العاملة (باستثناء الصناعات الغذائية ، وكانت مشاركة العمال الأجانب أكبر فى الصناعات ذات المستويات الأعلى من الوظائف الشاغرة ، وباختصار أظهر العمال الأجانب تركزا يتجاوز الحد الواجب ، فى الصناعات التى تكثر من استخدام العمل والصناعات الحساسة بالنسبة الى العمل ، ولكنهم أظهروا أيضا درجة مهمة من الانتشار فى قطاعى التصنيع والتشييد .

فى البلاد الأخرى بأوربا الغربية حيث اشتراك الأيدى العاملة الأجنبية فى مجموع العمالة أهم بكثير منه فى الأراضى الواطئة ، يلاحظ وجود اتجاه للانتشار نحو صناعات خلاف صناعات المهاجرين التقليدية . وهذا الانتشار لا يغير دائما التركز الأساسى المبالغ فيه فى الصناعات التقليدية مع وجود الفوارق المستمرة الى حد ما بين القوى العاملة الوطنية والأجنبية .

وعند ما قام بوهننج (١٩٧٥) بفحص الصناعات التحويلية فى جمهورية ألمانيا الاتحادية لم يجد أى ارتباط بين كثافة العمالة ونصيب العمال الأجانب يوحى بأن العمال المهاجرين كانوا يلبون الاحتياجات الى العمال الأقل مهارة والوظائف غير المرغوب فيها اجتماعيا بوجه عام . وبرغم أن بعض الصناعات التى تكثر من استخدام العمل تستخدم أعدادا كبيرة من العمال الأجانب فان الانتشار نحو القطاع

الصناعى الوسيط ظاهر للعيان بشكل واضح فيصل الى نسب لها شأنها فى بعض الفروع التى تكثر من استخدام رأس المال أيضا · وبالنسبة الى الصناعة فى جمهورية ألمانيا الاتحادية أيضا يستنتج هيمنز Hiemenz وشاتز Schatz (١٩٧٦ ، ص ٤٥) أن نسبة العمال الأجانب من الاناث والذكور ترتبط بنسبة العمال غير المهرة وأشباه المهرة فى القوة العاملة من الاناث والذكور على التوالى فى الصناعات المختلفة ، وأنه برغم أن المهاجرات متركزات الى حد أكبر من الألمانيات فى الصناعات الضعيفة هيكليا (أى المعرضة لمنافسة الواردات) فليس هناك ارتباط مشابه فى حالة العمال الذكور الأجانب ·

بالنسبة الى سويسرا تقدم مايا Maillat وآخرون (١٩٧٦) معلومات تبين عملية انتشار الأيدى العاملة الأجنبية فى أرجاء القطاع الصناعى · فبينما كان العمال المهاجرون ممثلين بكثرة وبصورة ملحوظة فى الصناعات التقليدية التى تكثر من استخدامها (حسب القيمة المضافة للعامل الواحد (الملابس ، المنسوجات والصناعة الهندسية) بالقياس الى العمال السويسريين ، فان تمثيلهم بأكثر مما يجب ظل مستمرا تماما على امتداد الزمن (١٩٦٦ ـ ٧٤) ، وعلاوة على هذا فخلال الفترة ذاتها تناقصت نسبة القوة العاملة الأجنبية فى هذه الصناعات · كانت نسبة العمال الأجانب قد وصلت فى سويسرا الى ٤٣٪ من مجموع العمالة الصناعية فى عام ١٩٨٤ وهو رقم يكشف فى حد ذاته وبصورة كبيرة عن عملية الانتشار ·

ولوحظت نسب عالية تراوحت من ٤٠ الى ٥٠ فى المائة فى الصناعات الوسيطة التى تكثر من استخدام رأس المال مثل الورق والطباق والبلاستيك والمطاط ، وعلاوة على ذلك حدث نمو سريع فى مشاركة العمال المهاجرين فى الصناعة الكيماوية ·

وفى فرنسا يبدو انه لا ارتباط بين المعدات المتقدمة أو العتيقة ووجود عمال أجانب أو عدم وجودهم (حسبما ذكره ريرات Rerat وآخرون واقتبسه تابينوس · Tapinos وآخرون ، ١٩٧٨) ·

وباختصار وبرغم استمرار التمثيل الزائد عن الحد للعمال الأجانب فى الصناعات التقليدية ، يمكن اكتشاف اتجاه فى بلاد أوربا الغربية نحو انتشار العمال الأجانب بمرور الوقت عبر سوق العمل الصناعية ، من معظم الصناعات التحويلية التى تكثر من استخدام العمل الى الفروع الصناعية الوسيطة بل والفروع التى تكثر من استخدام رأس المال · وهذا الاتجاه يوحى بأن الطلب على العمالة المهاجرة ينشأ من الحاجة الى عمال للانتاج أقل مهارة ، وهى حاجة يولدها التحول طويل الأجل للقوة العاملة الوطنية نحو فرص أكثر جاذبية ·

وبالاضافة الى هذا فالأدلة على أن استخدام العمال الأجانب كان يسير بنسب متساوية مع الابداع التكنولوجى ، هذه الأدلة تؤيد الفرضية التى تذهب الى أنه فى

الاقتصاديات التى تتسم بندرة العمل والتى تفرض رقابة على الهجرة ، فالواردات من الأيدى العاملة ليس لها تأثير مضاد على التكنولوجيا وتنظيم الانتاج ، بمعنى أنها لا تخلق طلبا على العمل على حساب الانتاجية • ففى الأراضى الواطئة عام ۱۹۷۱ كان على الأقل ثلث الشركات الصناعية التى جرى مسحها وتستخدم المهاجرين ، قد أدخلت أو اعتزمت ادخال معدات حديثة توفر العمل أو التى عملت على ترشيد وسائل الانتاج أو اعتزمت ذلك الترشيد (مارشال ، ۱۹۷۳) • وعلاوة على هذا ففى التعدين كان الأجانب يستخدمون بصفة مؤقتة الى أن يتم الاغلاق المخطط للمناجم •

وبالمثل تطبيقا لما ذكره ك• هوبفنر Hoepfncr واقتبسه بوهننج (۱۹۷٥) ، ص ۱۳ ، (۱۱) وجد المسح الاقليمى الذى قام به أصحاب الأعمال فى جنوب غربى ألمانيا ، أنه على خلاف التوقعات ، فالشركات التى تستخدم عمالا من الأجانب ، تبذل جهودا أكبر فى سبيل تقليل حدة العمالة ، عن طريق تعميق رأس المال ••• ومن جهة أخرى ••• يشغل الأجانب ورشا لا يمكن الى حد كبير أن تحل محلها الآلات •

فائض العمل والهجرة « التلقائية » فى الأرجنتين :

على خلاف واضح مع الحالات السابقة ، فالأرجنتين والولايات المتحدة (المثال التالى الذى ندرسه هنا) بلاد نموذجية بالنسبة الى الهجرة • فهجرة العمال اليدويين من البلاد المجاورة (وخاصة بوليفيا وشيلى وبارجواى) الى الأرجنتين هجرة تقليدية وهامة من حيث اعداد المهاجرين ، ومزمنة ، وسهلها القرب الجغرافى ولغة مشتركة وسمات ثقافية مشتركة كثيرة • وبرغم ذلك لم تصل الى نسبة كبيرة جدا فى القوة العاملة الأرجنتينية على خلاف الهجرة الماضية من أوربا •

فى النصف الأول من القرن الحالى كانت الهجرة من البلاد المجاورة تكمل النقص فى الايدى العاملة المحلية للأنشطة الريفية فى مناطق الحدود • ومنذ منتصف الخمسينات • تغيرت سوق العمل بالأرجنتين الى سوق بها فائض نظرا لبطء التوسع الاقتصادى برغم أن البلد ظل يبدى مستوى من التصنيع والتطور الاجتماعى والاقتصادى العام أعلى من جيرانه • ومن ثم لم تقل الهجرة ، وبدلا من ذلك زادت سرعتها خلال السنوات ١٩٥٦ ــ ٦٠ ، وأخذت تزيد باطراد حتى حوالى ١٩٧٦ ، وبرغم التحول الذى طرأ على ظروف سوق العمل ، فان سياسة الهجرة التى انتهجت فى عقود ماضية تميزت بنقص فى الأيدى العاملة ، ظلت متساهلة للغاية • وهذا الاتجاه عززته متطلبات «الأمن القومى» المزعومة (عدد سكان الأرجنتين قليل بالقياس الى مساحتها والشبح الموجود باستمرار من ندرة متوقعة فى الأيدى العاملة ، وتمثلت هذه المتطلبات فى الاسراع بالتراكم الرأسمالى حتى يتسنى امتصاص الموارد المحلية من الأيدى العاملة • وزاد من تسهيل الأمور انتفاء المعارضة تماما من جانب

نقابات العمال للهجرة الطليقة • من الناحية التاريخية أقام المهاجرون فى الأقاليم المتاخمة للبلاد التى تبعث بهم ، ولكنهم انتشروا فيما بعد الى مناطق أخرى ، كما انتقلوا من الأنشطة الريفية الى الحضرية •وترتب على الركود الاقتصادى النسبى أو النقص فى الطلب عن العمل فى الزراعة فى بعض الأقاليم التى جرى العرف على انها تستقبل المهاجرين ، أن أصبحت موجات كثيرة من المهاجرين يعاد توجيهها الى بيونس آيرس التى كانت أيضا المستقبل الرئيسى لتدفقات الهجرة الداخلية •

وطرأ تحول على دور العمال المهاجرين فى الاقتصاد الأرجنتينى عند ما ارتفعت نسب البطالة • فمنذ الستينات ، وفى اطار زيادة فى الطلب على العمال فى قطاعات الانتاج تكاد أن تكون صفرا ، فقد دور الهجـــرة أهميته • والحقيقة أنه فى جميع الاقتصـــاديات الاقليميـــة التى تستقبل المهاجرين باستثناء منطقة بيونس آيرس ، كانوا يفضلون أن يتجه المهاجرون الأجانب الى المقاطعات التى كان نمو العمالة فيها أقل ما يمكن • فى المراحل القديمة من هجـــرة العمال (قبل سنة ١٩٥٠) كان العمال المهاجرون يلبون طلبا على الأيدى العاملة ذا طابع خاص من الناحية الاقتصادية ومحليا من الناحية الجغرافية • وجاءت فترة (١٩٥٠ ــ ٦٠) مال العمل الأجنبى خلالها الى ملء الثغرة التى خلقها خـــروج العمال الوطنيين الذين غادروا المحافظات متجهين الى بيونس آيرس • وأخيرا ، منذ عام ١٩٦٠ فصاعدا (باستثناء توســع بلغ الذروة وقصير الأمد فى أوائل السبعينات) نجـــد أن القوة العاملة المهاجرة حلت محلها هى نفسها قوة عاملة محلية كافية حتى فى القطاعات الاقتصـــادية المتخمة بالعمال الأجانب • وفى معظم المقاطعات أسفر عن هذا تناقص مشاركتهم فى مجموع القوة العاملة وفى الأنشـــطة التى كان المهاجرون يتركزون فيهـــا • فعلى خلاف الاقتصاديات الاقليمية بدا أن دور العمل الأجنبى فى بيونس آيرس يكتسب مزيدا من الأهمية ، بل وتزداد نسبته بالفعل فى صفوف السكان الذين يزاولون نشاطا اقتصـــاديا • ولكن هذا الكسب كان راجعـــا فقط الى النقص فى الهجرة الأوربية القديمة • فوجود العمال المهاجرين فى الصناعة وكان ذا أهمية من قبل ، أخذ يتضاءل منذ عام ١٩٦٠ • أصبح قطاعان اقتصاديان يتميزان بامتصـــاص الأيدى العاملة المهاجرة وهما التشييد (للرجال) والخدمة المنزلية (للنساء) • وكان هذا ملحوظا بوجه خاص فى بيونس آيرس وهى المكان الرئيسى الذى تتوجه اليه جموع العمـــال الوافدين من الخارج • وترتب على ركود الطلب على العمال فى الصناعة أن عملية اعادة التوجيه الى هذه القطاعات وصلت أيضا الى حد ما الى القوة العاملة الوطنية وخاصة المهاجرين من الداخـــل • بدأ الاتجاه فى الستينات وزاد عمقا خلال فترة الكساد الذى حل فى أواخر السبعينات •

ويقدم كل من التشييد والخدمة المنزلية مثلين نموذجين للأنشـــطة الحساســـة بالنسبة الى عنصر اليد العاملة ، فكلاهما يحصل على حاجته من العمال عن طريق الشبكات الاجتماعية المعتادة • ويبدو أن الطلب على خدم المنازل فى بيونس آيرس كان مرنا الى ما لا نهاية • وتشييد محال السكنى لم يحدث ابتكارات فى تكنيكات

البناء كما لم يأخذ هذا القطاع بالأساليب المعتادة فى بلاد أخرى ٠٠ وتدفق الأيدى العاملة المكونة من المهاجرين الدوليين والداخليين أسهم على ما يظهر فى تأخير الابتكار مما أساء الى انتاجية العمل من الناحية المطلقة ٠ وفضلا عن هذا شجعت وفرة العمل على انتشار المقاولة من الباطن وغيرها من الأساليب التعاقدية التى كان لها تأثير مضاد على العمال ، بالاسهام مثلا فى تجنب دفع مزايا الأمن الاجتماعى وفى الابقاء على عدم استقرار العمالة فى قطاع التشييد ٠

وتضخمت العمالة الأجنبية فى التشييد خلال الستينات وربما أيضا فى السبعينات) ، وزاد اشتراك العمال الأجانب فى العمالة فى كل من التشييد والخدمة المنزلية ٠ ويوحى هذا الاتجاه المقترن بالتدهور فى الانتاجية بأن الهجرة ــ على الأقل الى حد ما ــ خلقت الطلب عليها فى أشد الأنشطة حساسية من ناحية العمل ٠

فى داخل الصناعة كان العمال من البلاد المجاورة يتركزون فى الصناعات التى تتصف بأدنى مستويات انتاجية العمل وبمعدلات أجور تقل عن المتوسط (مارشال ، ١٩٨٠) ٠ وكان الرجال أكثر تمثيلا فى صناعات المنسوجات والملابس والجلود ، والخشب والأثاث ، وفى بعض المعادن غير المعدنية ٠

وكان النساء يشتغلن بصفة أساسية فى عمل الملابس ، وبصفة ثانوية فى صناعات المنسوجات ٠ وكثيرا ما كان الرجال والنساء من الحرفيين الذين يشتغلون لحسابهم (نجاورن ، اسكافيون ، خياطون) ، ويتصل بذلك ندرة فرص الاستخدام فى المصانع واستحالة الاحلال بالنسبة الى القوة العاملة الوطنية ــ وخاصة المهاجرون من الداخل ــ التى كانت تعانى أيضا من اطراد النقص فى فرص الاستخدام ٠ ولعل ممارسة الشخص العمل لحسابه زادت فى صفوف المهاجرين خلال السبعينات (حدث هذا بالنسبة الى القوة العاملة ككل فى بيونس آيرس) ، الى جانب حالات النقص المطلق فى الاستخدام بأجر ٠

وعموما كلما زادت الأزمة عمقا قلت الفرص التى تشجع نمو الطلب على الأيدى العاملة نتيجة وفرة العمل ٠ والطلب على العمل ليس حساسا بالنسبة الى التدفقات من العمل قليل التكلفة ، الا طالما يمكن بيع الانتاج ٠ وانكماش السوق المحلية ، وبوجه أعم فان عظم تناقص القوة الشرائية اثر تأثيرا سلبيا على الانتاج بما فيه تشييد الأحياء السكنية منذ عام ١٩٧٦ ٠ وفى النهاية ثبطت قوة الدافع على مزيد من الهجرة بسبب تضاؤل امكانية الحصول على العمل فى الأنشطة الحساسة من ناحية الأيدى العاملة ، وبسبب أيضا ما طرأ على الدخول المحتملة من تخفيضات شديدة ٠ هذا التطور يبين أن « خلق الطلب » له أيضا قيود تحد منه وهى قيود لا تنشأ فى سوق العمل أو فى أساليب الانتاج ، وانما تنشأ فى الطلب الكلى على السلع والخدمات ٠ ومثل هذه القيود أشد وضوحا فى الاقتصاديات الهامشية التى تفتقر الى الدينامية المحلية ، شأنها شأن اقتصاد الأرجنتين ٠

الولايات المتحـــدة :

على غرار الأرجنتين استقبلت الولايات المتحدة موجات عدة من الهجـــرة . وهنا نتناول موجة الهجرة الجديدة التى أعقبت تعديل السياسة الأمريكية بشأن الهجرة فى عام ١٩٦٥ ، وأحدث هـذا التعديل تغييرا جذريا فى تركيب التدفقـات المهاجرة من ناحية الشعوب التى جاء منها المهاجرون ، مع حدوث زيادة مهمة فى الهجرة من أمريكا اللاتينية وآسيا ومنطقة بحر الكاريبى . وهذه التدفقات تشمل المستوطنين الذين جاءوا بالطرق القانونية وكذلك الذين وفدوا بغير الطرق القانونية. ونيويورك من المناطق الرئيسية التى استقبلت مهاجرى الموجة الجديدة ، وحدثت أكبر الزيادة فى المهاجرين خلال السبعينات .

وبحلول عام ١٩٨٠ كانت القوة العاملة من المهاجرين (بالطرق القانونية وغير القانونية) قد وصلت الى نسبة كبيرة جدا من مجموع العمال البدويين فى مدينة نيويورك وذلك فى ظل ركود سكانى ونزوح أهـــل نيويورك الأصليين بما فيهم السود . ونناقش فى موضوع قادم حالة نيويورك بوصف أنها مثال هام عن ادماج المهاجرين فى سوق العمل الأمريكية .

اذا كان العمال المهاجرون حلوا بوجه عام محل العمال الوطنيين فى ســـوق العمل اليدوى فى نيويورك فان العملية أثرت فى قطاع معين بأكثر مما أثرت فى أى قطاع آخر : الصناعة التحويلية . فالزيادة المستمرة فى توجيه المهاجرين نحـــو الصناعة كانت متمشية مع النقص المستمر فى استخدام الصناعة لعمال الانتاج ، وذلك من الناحيتين المطلقة والنسبية خلال الستينات ، بل وبصورة أشـــد لفتا للنظر فى السبعينات . فالأنماط التى سادت توزيع المهاجرين من أبناء الموجة الجديدة على الصناعة بوجه عام ، وخاصة الوافدين من أمريكا اللاتينية ، هذه الأنماط كانت تتعارض مع الاتجاهات التى ميزت تطـور هيـكل العمـالة فى نيويورك ، وتم ذلك بطريقتين .

أولا : مال اشتراك العمال المهاجرين فى القطاع الصناعى الى الزيادة بالنسبة الى القادمين الجدد .

ثانيا : ففى داخل الصناعة ، مال العمال المهاجرون الى التركز فى صناعات معينة كانت من بين الصناعات الآخذة فى التدهور من ناحية أحجام العمالة . بل ومما هو أكثر أهمية أن هذه الصناعات بدت فى عام ١٩٧٠ الأقل صلاحية للبقاء على قيد الحياة بعد عملية التخصص الاقتصـــادى . وفى كلتا العمليتين المتعلقتين بمواقع العمل (القطاعية وفى داخـــل الصناعة) كان المهاجـــرون الاسبان تصحبهم معظم التدفقات الحديثة الأخرى من العمال اليدويين برغم أن الاتجاهات أكثر لفتا للأنظار فى حالة المهاجرين الاسبان .. وعلى خلاف ذلك أخـــذ العمال المولودون فى البلد ينتقلون بصورة متزايدة من الصناعة .

والمظاهر المشتركة فى دخول المهاجرين من الأصول القومية المتباينة فى هيكل العمالة بنيويورك تدل على الدور المحدود الذى تقوم به البدائل الاقتصاديه المتاحة للعمال اليدويين الاجانب فى عملية التوزيع • ففى نطاق الاختيارات المتاحة تبين كل فئة سلالية نمطا متميزا من الاندماج الاقتصادى • من المؤكد أن ما قام به المهاجرون القدامى من ذوى الذاتية نفسها أو الشبيهة بها ، من فتح الحدود المهنية ، نقول ان هذا خلق مسالك يمكن أن تسير فيها التدفقات المتأخرة ، وعلى ذلك فهذه المسالك المهنية لم تؤثر فقط على التفضيلات من جانب العرض من الأيدى العاملة ، بل واثرت أيضا على جانب الطلب عليها ، ونعنى بهذا أساليب أصحاب الأعمال فى استئجار الأيدى العاملة وأحفادهم ازاء سمات سلالية معينة بالنسبة الى احتياجات العمل • والأثر المتجمع الذى يولده اتجاه المهاجرين الجدد نحو أنشطة معينة سبق أن اجتذبت أسلافهم السلاليين أو القوميين عن طريق النتائج المؤكدة التى تسفر عنها الشبكات الاجتماعية التى توفر الملجأ والعمل ، هذا الأثر يمكن أن توضحه أمثلة لا حصر لها • وبرغم أن تأثيرها تحد منه الظروف السائدة بالنسبة الى استقبال العمال الأجانب • وبهذه المناسبة ليس ثمة ما يبعث على الدهشة أنه مع النقص فى فرص الاستخدام فى الصناعة وحتى على أساس غير منتظم ، ومع تصاعد البطالة فى نيويورك ، ونمو الهجرة فى المنطقة ، فان النساء من أمريكا اللاتينية اللائى نادرا ما وجهن فى البداية نحو الخدمة المنزلية ، زادت فيما بعد مشاركتهن فى هذا النشاط غير المحبوب • وليست الحواجز السلالية مما لا يمكن اجتيازها ، ولكنها تتعرض للتعديل نتيجة توافر فرص العمالة ودرجة عملية الهجرة •

فى داخل الصناعة بنيويورك نجد أن عدد العمال المهاجرين أكثر مما ينبغى فى الصناعات التى تكون فيها معدلات البطالة فوق المتوسط • فالذكور من المهاجرين (باستثناء الآسيويين) كانوا ممثلين بأكثر من اللازم فى عام ١٩٧٠ فى كل أو بعض الأنشطة الآتية :

صناعة منوعة (سلع معمرة) ، الملابس ، المنسوجات ، البلاستيك ، الأحذية وغيرها من السلع الجلدية ، وســـلع غير معمرة وغير محددة • وتركزت المهاجرات فى أنشطة أقل : الملابس ، الجلود ، وصناعات منوعة • ويبدو أنه ليس هناك نمط لمواقع معينة تشغلها المجموعات السلالية فى داخل الصناعة ، يستحق وضع التأكيد عليه ، يتجاوز تمثيل المهاجرين المبالغ فيه بالنسبة الى العمال الوطنيين •

وتدفع الصناعات التى يشتغل فيها المهاجرون أقل الأجور وتعتبر من أكثر الصناعات استخداما للأيدى العاملة (انتـــاج دون المتوسط بالنسبة الى الرجل / ساعة) ، ارتفاع نسبة تكاليف العمل فى القيمة المضافة ، انخفاض مستويات الانفاقات الرأسمالية الجديدة ، ونسب العمل الماهر يقل فيها عن المتوسط ولكنها تضم نسبة هامة من الحرف شبه الماهرة • وتركيب المهـارات فيهـا يوفر فرصـة موضـوعية أمام استخدام المهارات الصناعية التقليدية التى يملكها العمال الأجانب • وفى عام

١٩٧٠ كانت هذه الصناعات أقل ربحية وأقل قدرة على المنافسة · ومع ذلك ، والى جانب زيادة الهجرة فى السبعينات ، فقد حسنت مركزها من كلتا الناحيتين ، وكذلك بالنسبة الى غيرها فى منطقة نيويورك كما فى الولايات المتحدة بوجه عام ·

وباختصار ، ففى الستينات كان انخفاض مستويات الأجور ، وقلة كل من الربحية والقدرة على المنافسة ، وانخفاض مستويات الانفاقات الرأسمالية ، نقول ان هذه العوامل جميعا كانت مرتبطة بعدم تناسب الاعتماد على استخدام الأيدى العاملة الأجنبية ، وظهر أن الافراط فى استخدام العمال المهاجرين كان نتيجة اختيار مقصود من جانب بعض الفروع الصناعية ، كان انخفاض الربحية يعنى انخفاض القدرة على رفع الأجور فوق معدلاتها المنخفضة نسبيا وكذلك على الاستثمار فى التكنولوجيات التى توفر اليد العاملة والسلع الرأسمالية · ومالت الأجور المنخفضة وظروف العمل العتيقة الى أن يرفضها جيل الشباب من العمال اليدويين الوطنيين (وهو ما تشهد به الوثائق ، طالما هناك بدائل أفضل · وكانت تفضيلات العمال الوطنيين الشخصية تتمشى مع الصعاب الموضوعية التى تواجهها بعض الصناعات من ناحية التحديث الهيكلى الحقيقى والذى خلق بدوره الفرصة لزيادة استخدام العمال الأجانب ·

وخلال السبعينات ، ومع حدوث انخفاضات جديدة فى العمالة فى منطقة نيويورك وازدياد العرض من الأيدى العاملة المهاجرة تعمقت أنماط أواخر الستينات· وفرة الأيدى العاملة الأجنبية أدت بالصناعات سالفة الذكر الى اهمال التحديث الهيكلى كلية · وتحسنت الربحية والتنافسية الى حد كبير بسبب بطء نمو الأجور وتكثيف عمليات العمل (العمل بالقطعة) ، والاعتماد على الأساليب التعاقدية القديمة وانتشار المقاولة من الباطن « وهذه أيضا تعبيرات عن حساسية الطلب على العمل بالنسبة الى الأيدى العاملة الوفيرة والقليلة التكلفة ، كما كان أيضا بعث الحياة فى قطاعات اقتصادية معينة ·

وفى نهاية السبعينات نجد أن النمط المقارن لتوزيع القوى العاملة من المهاجرين والوطنيين والذى كان يميز أواخر الستينات لم يتغير بشكل جذرى واذا كان هناك تغيير فقد كان نحو المزيد من الاختلاف والتصنيف الطبقى عن ذى قبل، ويرجع بعض السبب فى هذا الى ازدياد اشتراك العمال اليدويين فى التدفقات الجديدة ، كما يرجع الى طبيعة الاختيارات المتاحة لهم فى الاقتصاد الذى يستقبلهم · وفيما بين السبعينات والثمانينات اتسع التفاوت بين القوى العاملة الوطنية والأجنبية (وخاصة الأجانب الوافدين من أمريكا اللاتينية) بالنسبة الى كل من الطرفين فى الصناعة · فنحو ٣٥٪ من جميع المهاجرين بالطريق القانونى ، ٤٨٪ من جميع المهاجرين من أمريكا اللاتينية بالطريق القانونى ، كانوا يستخدمون فى هذا القطاع عام ١٩٨٠ ، بينما لم يمتص سوى ١٧٪ من مجموع القوة العاملة فى نيويورك ، بل من المؤكد أن العمال الوطنيين كان توجههم نحو الصناعة أقل · وكان العمال الأجانب الوافدين بغير الطريق القانونى كثيرين جدا فى الأنشطة الصناعية أيضا · وبالاضافة الى هذا ، فبعد عام ١٩٧٠ مال التوجيه نحو الصناعة الى الزيادة

بالنسبة الى كل فوج جديد من المهاجرين حسب وقت وصولهم • وفى داخل الصناعة وخارجها مالت الأيدى العاملة المهاجرة الى أن تغلب فى الأنشطة الحساسة من ناحية العمل . سواء كانت صناعة الملابس أو المكونات الأخرى التى يجرى تصنيفها تحت عنوان « صناعات منوعة » : العمل فى المطاعم ، تنظيف المكاتب أو الخدمة المنزلية ويبدو أن عظم تركز المهاجرين فى الصناعات الحساسة بالنسبة الى الأيدى العاملة زاد ، فاظهرت النساء الوافدات من أمريكا اللاتينية زيادة فى تركزهن فى صناعة الملابس (بينما ٥١٪ منهن المستخدمات فى الصناعة عام ١٩٧٠ كن يعملن فى صناعة الملابس « مارشال ، ١٩٨٣ » ، ٦٩٪ من نساء الدومنيكيان وكولومبيا فى قطاع الصناعة كن يعملن فى تلك الصناعة عام ١٩٨١ « جوراك وكريتز Kritz ، ١٩٨٣ ») •

البحث المقارن

ثلاثة قطاعات حضرية وبنسب متفاوتة ، هى القطاعات الرئيسية التى تستوعب الأيدى العاملة المهاجرة : الصناعة ، التشييد ، الخدمات • وفى داخل القطاع الصناعى فان الصناعات التقليدية التى تتسم بانخفاض الأجور وارتفاع مستويات كثافة العمل والموجودة أحيانا فى صفوف الحرف الأقل ربحية ، وكثيرا ما تتسم بارتفاع نسب الحرف غير الماهرة عن المتوسط ، تقول ان هذه نصيبها من العمال الأجانب يزيد عن المتوسط • وهذه القاعدة التى تميز توزيع العمال المهاجرين بالقياس الى العمال الوطنيين ، يبدو انها قائمة فى كل مكان ـ سواء فى نيويورك أو بيونس آيرس أو روتردام (أنظر الجدولين ١ ، ٢) •• ومع كل ، فبخلاف هذه المظاهر المشتركة التى نلقاها فى عمليات التوزيع فى اقتصاديات متباينة جدا تستقبل العمال المهاجرين، فان أنماطا متفاوتة عدة تستحق أن تدرس ببعض التفصيل •

الانتشار مقابل التركز

برغم استمرار التمثيل الزائد عن الحد للعمال المهاجرين فى الصناعات ذات الحساسية من ناحية العمل ، بالقياس الى العمال الوطنيين ، لوحظ اتجاه نحو الانتشار الى الصناعات الأخرى فى الأراضى الواطئة وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا وسويسرا (وحتى فى نيويورك فى الأوقات التى شهدت حالات مواتية بدرجة أكبر ، فى سوق العمل ، مثل الفترة ١٩٦٥ ـ ٧٠) • هذه الأنشطة الأخرى كانت عموما صناعات وسيطة (كالتى تتصف بكثافة العمل والانتاجية ، الخ) ، ولكنها تشمل أحيانا فروعا يزداد فيها استخدام العمل ، وازدياد توغل القوة العاملة المهاجرة فى أرجاء قطاع الصناعة يمكن أن يكون بعض السبب فيه ما اكتسبه من أهمية غير عادية فى مجموع العمالة اليدوية (كما فى سويسرا) ، ولكن حدث الانتشار أيضا فى أسواق العمل التى لم يكن استخدام العمال الأجانب فيها بمثل هذه الأهمية (الأراضى الواطئة) • ومن جهة أخرى لا يبدو أن مثل هذا الانتشار حدث فى أقاليم

اخرى تراوحت نسبة العمال الأجانب فيها من ٣٠ الى ٤٠ فى المائة من مجموع العرض من العمل اليدوى ، كما كان الحال فى نيويورك خلال السبعينات ٠

والتوغل فى الصناعات التحويلية غير التقليدية ، أصبح فى الامكان بسبب وجود طلب حقيقى على عمالة اضافية اذا علمنا أن انتقال القوة العاملة الوطنية نحو الوظائف الماهرة والأعمال الكتابية نتج عنه نقص فى عمال الانتاج ٠ هذه العمليات تصف ظروفا سادت فى أوربا الغربية خلال الستينات وأوائل السبعينات ٠ وبهذا المعنى فان من الحق كما يقول بوهننج (١٩٧٥ ، ص ١١) أن العمال الأجانب فى أوربا الغربية ٠

كانت تستخدمهم جميع الصناعات بغض النظر عن (١) كثافة رأس المال والعمل ، (٢) توسع وانكماش العمالة ، (٣) نمو أو انخفاض عنصر رأس المال غير البشرى ، وهذا يوحى بأن استيراد العمل يشبع طلبا هيكليا على العمال ذوى القليل من المهارة ، حتى فى الصناعات التى تكثر من استخدام رأس المال الى حد كبير ٠

ولم يحدث الانتشار حيث لم يكن هناك طلب زائد على العمل للانتاج ٠ فى هذه الظروف كان الاتجاه فى توزيع العمال المهاجرين هو تركزهم المفرط فى عدد قليل من الأنشطة الاقتصادية التى تكثر من استخدام العمل ٠ وكان هذا صحيحا بالنسبة الى المهاجرين الذكور فى بيونس آيرس الذين أصبحوا يتركزون أكثر فأكثر فى نشاط اقتصادى واحد هو التشييد ، أو بالنسبة للمهاجرات من أمريكا اللاتينية وآسيا الى نيويورك اذ كن يوجهن بصورة متزايدة نحو صناعة واحدة وحيدة هى محل الملابس ٠ وفى تفسيرى يدل ازدياد التركز المبالغ فيه ٠ على أن هؤلاء المهاجرين ربما كانوا ينشطون الطلب عليهم بفعل جهاز التكاليف النسبية وبالتأثير فى تكنيكات وتنظيم الانتاج ٠

فضلا عن العلاقات الاجتماعية والأساليب التعاقدية ٠ والتفسير تعززه المعلومات عن التطور السلبى لانتاجية العمل وانتشاره ان لم تكن زيادة نظام المقاولة من الباطن، وعدم استقرار العمالة فى التشييد (بيونس آيرس) ، وتكثيف عملية العمل بسبب تعاظم الاعتماد على العمل بالقطعة فى صناعة الملابس ، بالاضافة الى الزيادة الكبيرة فى صغار عمال الملابس ، وباختصار نقول ان التركز الذى يتجاوز الحد كان مصحوبا بمظاهر الآثار السلبية عن تكنيكات العمل وأساليب التعاقد ٠ وعلى خلاف هذا لم يتضمن البحث الذى أجرى فى أوربا الغربية ، أمثال هذه التأثيرات الضارة ٠

وختاما كان الانتشار متمشيا مع الطلب الحقيقى على عمال الانتاج ، ومع الهجرة الخاضعة للرقابة ، بينما يرتبط الاتجاه المضاد بعملية خلق الطلب فى القطاعات ذات الحساسية من ناحية الأيدى العاملة نتيجة الهجرة التلقائية للعمال ٠

الجدول رقم (١) • توزيع القوة العاملة الأجنبية والوطنية فى قطاعات اقتصادية مختارة (النسب المئوية) (١)

القطاع والصناعة	النوع	أجنبية	وطنية	هجرة داخلية	مولودون بالمنطقة
الأراضى الواطئة (٢)					
الصناعة		٦٥ (١٩٦٥)	٣٤ر٨ (١٩٦٨)(٣)		
جمهورية ألمانيا الاتحادية (١٩٧٧)					
الصناعة		٦٣ر٥	٥٠ر٥		
فرنسا (١٩٧٥)					
التشييد	ذكور	٣٢ر٥	١١ر٦		
الصناعة	ذكور	٣٩ر٥	٣١ر٩		
	اناث		٢٣ر٦		
نيويورك (١٩٧٠)					
الصناعة	ذكور	٣٥ر٢		٢١ر٢	٢١ر٥
	اناث	٦٤ر٥(٤)		٢٣ر٢	٣٢ر٣
بيونس آيرس (١٩٧٠)					
التشييد	ذكور	٥٣ر٤ ٤١ر٥	٢٩ر٢(٥)	١٤ر٣	٦ر٣
خدمة بالمنازل	اناث	٤٥ ٥٨ر٦	٤١	٣٣ر١	٩ر٣

١ ــ بالنسبة الى القوة العاملة من كل مصدر • قطاعات مختارة تقتصر على المبالغة فى تمثيل الأيدى العاملة الأجنبية •

٢ ــ يشير الى العمال اليدويين فقط •

٣ ــ يشير الى مجموع القوة العاملة ، يمثل القوة العاملة بالأراضى الواطئة •

٤ ــ أبناء أمريكا اللاتينية فقط •

٥ ــ من أهل بوليفيا وباراجواى وشيلى على التوالى •

المصادر : مارشال (١٩٧٣) و (١٩٨٣) ، مارشال وأورلانسكى (١٩٨٢) ، تابيلوس وآخرون (١٩٧٨) ، سوبيمى SOPEMI (نظام التقارير المستمرة عن الهجرة) ، تقرير ١٩٧٨ ، باريس ، منظمة التعاون والتنمية الأوربية •

الجدول رقم (٢)

الصناعة التحويلية ٠ نسبة القوى العـــاملة الأجنبية والوطنية فى « صناعات المهاجرين » (النسب المئوية) (١) ٠

القطـــاع	النوع	أجـانب	وطنيـون		
الأراضى الواطئـــة (١٩٦٩)(٢)		٨ر٦٩	٥٤		
ســـويسرا (١٩٦٦)(٤)		٧ر٣١	٤ر١٥		
(١٩٧٤)(٤)		٢٧	١٢		
				مهاجرون مـــن الداخل	مولودون محليا
نيـويورك (١٩٧٠)(٥)	ذكور	٢ر٤٣(٦)		٢ر٢١	١ر٢٦
بيونس آيرس	انـاث	٣ر٧١(٦)		٥٢	٤ر٤٩
(١٩٧٠)(٧)	ذكور	٤ر٥٣		٣ر٢٧	٧ر٣٠
	ذكور	٣ر٧٣		٤ر٥١	٤ر٦١

١ ـ بالنسبة الى القوة العاملة من كل مصدر ٠ و « صناعات المهاجرين » المذكورة فى البنود من (٢) الى (٧) والمذكورة فيما بعد لكل بلد ، هى الصناعات التى يعظم تمثيل العمال المهاجرين فيها ٠ ومظاهر تعاظم التمثيل موصوفة طبقا لمعايير معينة يختص بها كل بلد ٠

٢ ـ المعادن ، المنسوجات ، الطفل والحجارة ، الجلد والمطاط ، والغذاء والأشربة ٠ نشير الى العمال اليدويين فقط ٠

٣ ـ تشير الى مجموع القوة العـــاملة ٠ البيانات تمثل القوة العـــاملة بالأراضى الواطئـــة ٠

٤ ـ صناعة المعادن والمنسوجات وعمل الملابس ٠

٥ ـ سلع معمرة منوعة ، المنسوجات ، الملابس ، البلاستيك ، الجلد ، وسلع غير معمرة غير محددة للذكور ، الملابس والجـــلد للأثاث ٠ تشـــير الى العمال اليدويين فقط ٠

٦ ـ مهاجرو أمريكا اللاتينية فقط ٠

٧ ـ المنسوجات ، الملابس والجلد ، الخشب والأثاث ، المعادن غير المعدنية للذكور ، الملابس للنساء ٠

المصـــادر : مارشال (١٩٧٣ ، ١٩٨٣) ، مايا وآخرون (١٩٧٦) ، جداول خاصة عن تعداد سكان الأرجنتين فى عام ١٩٧٠ (لم تنشر) ٠

ادوار احوال وسياسة سوق العمل :

يوحى النقاش الذى أجريناه بأن توزيع العمال المهاجرين يمكن أن تحدده ظروف سوق العمل وسياسات الحكومة · يكاد لا يكون فى الامكان عـــزل دور كل منهما نظرا لأنه فى الحالات التى جرى فحصها كان الطلب على مزيد من الأيدى العاملة يتمشى مع الهجرة الخاضعة للرقابة ، والتوزيع المنظم ، وازدياد تدخل الحكومة فى ادارة الاقتصاد ، بينما تعايشت الهجرة التلقائية مع تصاعد البطالة والسياسات القائمة على مبدأ الاقتصاد المرسل ·

قد تشير التجربة الحديثة فى أوربا الغربية الى بعض تطور مثير · فقد مالت بلاد أوربا الغربية الى حظر الهجرة نتيجة زيادة البطالة ، فادى الحظر الى تقليل عدد المهاجرين وانكماش أو توقف التدفقات الجديدة ، كما أدى أحيانا الى عودة المهاجرين الى بلادهم الاصلية · وكانت التغييرات فى تركيب الوافدين الجدد وفى المهاجرين تعكس سياسات اعادة توحيد الأسر · وعلاوة على هذا شـــهد المهاجرون زيادة فى معدل اشتراك القوة العاملة كما دخل فى سوق العمـــل أطفـــال المهاجرين الذين بلغوا سن الرشد (أنظر تابينوس ، ١٩٨٣) · وقد يعجب المرء الى أى حـــد وفى الظروف المضادة جدا للظروف الماضية ، كيف يستطيع هؤلاء العمال الذين اندمجوا فى أسواق العمل أن يعيدوا فى أوربا الغربية ما حدث فى نيويورك وبيونس آيرس ، يمكن أن تخلق القوة العاملة من المهاجرين الجـــدد الطلب عليها فى عدد قليل من الأنشطة الحساسة من ناحية العمل ، مما يتعارض تعارضا واضحا مع أهداف الهجرة والسياسات الاقتصادية · وعلاوة على هذا فازدياد الهجـــرة بغير الطريق القانونى والشبهة من بعض النواحى بالهجرة غير المســـجلة بالوثائق الرسمية فى الولايات المتحدة ــ وهى ظاهرة جديدة نسبيا فى أوربا الغربية ، يمكن أن تخلق على ما يقول تابينوس (١٩٨٣) آثارا مشابهة ، وهذا موضوع يستحق مزيدا من البحث التجريبى المتقن فى أوربا الغربية ·

بدائل العمال الوطنيين

لو طرحنا جانبا حالة أوربا الغربية وحالة الهجرة الى المناطق التى تعانى من ثورة الأيدى العاملة بوجه عام ، فالمقارنة بين نيويورك وبيونس ايرس (ويمثلان مواقف الهجرة التلقائية الى المناطق ذات الفائض من الأيدى العاملة تقدم بعض ملاحظات لهـــا قيمتها ·

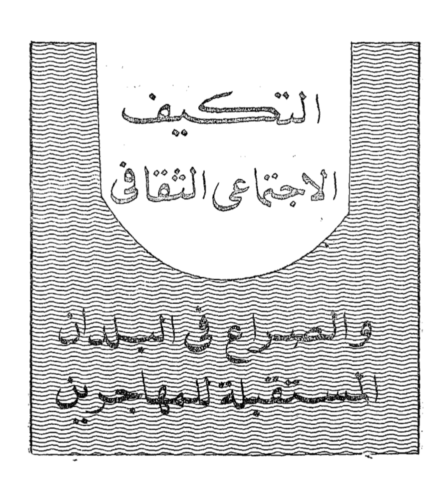
ان الانكماش المستمر فى الطلب على العمل فى الصناعة والذى حدث فى بيونس آيرس بمثـــل ما حدث فى نيويورك ، ولد فى الأولى ليس فقط تركيزا يتجاوز الحد للعمال الذكور الأجانب فى قطاع البناء ، ولكنه ولد أيضا تركيزا مماثلا للمهاجرين

من الداخل والوطنيين ، وعمل الى حد ما على اعادة اتجاه العمال الوطنيين الى سوق العمل غير اليدوى • ومن ثم بينما فى بيونس آيرس أصبح العمال الأجانب زائدين عن الحاجة وحل محلهم العمال الوطنيون (بل وحدث ما هو أكثر من هذا خلال الأزمة الحديثة) ، أخذ العمال الاجانب فى نيويورك يحلون بصورة متزايدة محل العمال الوطنيين داخل القطاع الصناعى الآخذ فى التضاؤل • وفى هذا الصدد فان دور الدخول التى توفرها الدولة (مزايا الرفاهية وتعويض البطالة) والمتاحة فى الولايات المتحدة وليس فى الأرجنتين) يجب بحثه كما يجب بحث سلوك العمال اليدويين الوطنيين فى كلا الموقفين •

خصائص الصناعات التى يتجاوز تمثيل الأيدى العاملة الأجنبية فيها الحد الواجب

سبق أن وصفنا السمات المشتركة للصناعات التى يتجاوز فيها تمثيل العمال الأجانب الحد الواجب • ومما يستحق الذكر هنا بعض فوارق يمكن أن نلمحها عن طريق التحليل المقارن •

من المعتاد تأكيد أن الصناعات التى تضم عمالا أجانب بشكل لا يتناسب مع حجم القوة العاملة المستخدمة ، تواجه قيودا معينة تحد من الزيادات فى تكلفة العمل • وغالبا ما تكون أقل ربحية من بقية الصناعات ، وتكاليف العمل فيها أعلى من المتوسط بالنسبة الى التكاليف الكلية ، هذه تواجه اما المنافسة فى السوق الداخلية بالواردات الأرخص ثمنا التى تنشأ فى البلاد الأقل تصنيعا ، أو يجب أن تنافس فى السوق الخارجية عن طريق تقييد الارتفاعات فى الأسعار • ويبدو بوجه أعم أنها تتأثر بقيود معينة تحول دون نقل الزيادة فى التكلفة الى الأثمان النهائية • وأظهرت حالة صناعة التشييد فى بيونس آيرس أن هذا ليس بقاعدة عامة تفسر التمثيل المبالغ فيه للأيدى العاملة الرخيصة وقليلة التكلفة • وبرغم ان التشييد نشاط يكثر فيه استخدام العمل ويتميز بارتفاع تكاليف العمل ، فانه لم يكن أقل ربحية ولا خاضعا لأية قيود تمنع رفع الأسعار • لقد كان من أكثر الأنشطة الاقتصادية ربحية فى الأرجنتين ويحقق أرباحا عالية فى الأجل القصير ، كما أنه غير قابل للتصدير ولم يتعرض لمنافسة من جانب الواردات • الغرض من هذه الحجة أن نؤكد أنه فى ظل ظروف معينة يمكن تفسير توزيع المهاجرين لا بوجود حاجة موجودة من قبل الى قوة عمل رخيصة ولكن يمكن تفسيره فقط بعملية بسيطة من الدعم الذاتى • فالمهاجرون يولدون نمو الطلب على الأيدى العاملة الأجنبية مما يسهم فى استمرار وجود تكنيكات انتاجية عتيقة فى الأنشطة التى يكثر فيها استخدام العمل وتناسبها مهاراتهم التقليدية •



لا ريب أن عمليات التبادل الثقافى والتكامل الاجتمـاعى للمهاجرين معقدة مثل تعقد المجتمعات التى لها نصيب فى الحركات الدولية للشعوب • وتشمل الهجرات التى من هذا القبيـل حركة العمـل الطليقة بين البلاد المنتمية للمجتمع الاقتصـادى الأوربى ، واستنزاف العقول من البلاد النـامية فى العالم الثالث ، وحركة الناس داخل البلاد الحديثة للكومنولث البريطانى ، وفيما بين هذه البلاد لاستخدام النزلاء فى أوربا ، وكـذلك فرار اللاجئين والمنفيين من بـلاد تعانى من الحرب الداخلية أو الثورات السياسية • ولابد أن نحذر التعميم فى مثـل هـذه المواقف المتباينة التى يقدم لنا بعضها سمات مميزة فريدة • أضف الى ذلك ، أن عمليات التكيف الاجتماعى الثقافى قد تحدث دون صراع هى فى غنى عنه ، حين يكون البلد المستقبل للمهاجرين آخذا فى النمو الاقتصـادى ، ومـوارده وافـرة نسبيا ،ولكن المشكلات تنشأ من هذه العمليات حين تكون البطالة عالية ،والمنافسة شديدة على الموارد النادرة الأخرى ، مثل امكانية توفير الاسكان وفرص الالتحاق بالتعليم العالى ، أو الاستفادة من حالة الرخاء •

بقلم : أنتونى هـ . ريتشموند

ستاذ علم لاجتماع ، بجامعة يورك ، تورنتو ، كندا • عين بكثير من الجامات بالمملكة المتحدة ، وكندا ، واستراليا • له مؤلفات عديدة منها « التحيز اللونى فى بريطانيا » (سنة ١٩٥٤) ، و « مشكلة اللون » (سنة ١٩٥٥ ، وسنة ١٩٦١) ، و « مهاجرو ما بعد الحرب فى كندا » (سنة ١٩٧٦) ، و « الهجرة والصلات العرقية فى مدينة انجليزية » (سنة ١٩٧٣) ، وألف بالاشتراك مع و ٠١ كالبك ، كتاب « عوامل فى توافق المهاجرين وسلالاتهم » (سنة ١٩٨٠) •

ترجمة : حسن حسين شكرى

ليسانس آداب ، ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة من كلية الآداب جامعة القاهرة • اشترك فى ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب ، ودائرة المعارف الاسلامية ، وله كثير من المترجمات الأدبية والعلمية والثقافية •

وكثيرا ما قامت الدراسات السسيولوجية المتقدمة زمنيا التى تدور حول استيعاب المهاجرين على تمثيل مفرط فى التبسيط ، ومجانب للصواب من ناحية الصفات المميزة للمهاجرين أنفسهم ، والظروف القائمة بالمجتمعات المرسلة والمستقبلة لهم • وفى القرن التاسع عشر ، ومطالع القرن العشرين ، شملت موجات الهجرة الى أمريكا الشمالية ، والمناطق الأخرى من العالم الجديد ، أعدادا كبيرة من المزارعين ، وأوساط المتعلمين ، الذين دخلوا بلادا كانت هى نفسها تعانى من كل أنواع الانتفاضات المرتبطة بالمراحل الأولى للعمران الحضرى والتصنيع • وكانت مشكلات التكيف الاجتماعى الثقافى التى عانى منها هؤلاء المهاجرين مختلفة كل الاختلاف عن مشكلات أولئك الذين حدثت حركاتهم الدولية فى عصر الطائرة النفاثة ، والراديوهات والتليفونات ، والتليفزيونات ، والحاسبات الآلية • ولم يكن من الملائم حتى فى العهد الأقدم ، معاملة المهاجرين على أنهم من أبناء المزارعين المتماثلين • وفى الوقت نفسه ، لم تكن المجتمعات المستقبلة لهم متجانسة ثقافيا أو موحدة هى نفسها على الدوام •

ومن الأمور الهامة اليوم ، وأكثر من أى وقت آخر ، أن نعترف بسمة التعدد العرقى والتنوع الثقافى للبلاد المرسلة والمستقبلة للمهاجرين على السواء . ولم يتوصل المهاجرون بالولايات المتحدة الى طريقة أمريكية للحياة الا وتمكنوا من استيعابها آخر الامر . ومن الواضح ، أن الولايات المتحدة متراكبة الطبقات عرقيا ، متعددة الاتجاهات ثقافيا ، تمتاز بتنوع أساليب الحياة . وتنطبق هذه المقولات نفسها على بلاد أخرى مثل أستراليا وكندا وفرنسا والمملكة المتحدة ، وعلى غيرها من البلاد الكثيرة التى تمرست بالهجرة على نطاق واسع فى عقود السنين الثلاثة الأخيرة . وبكل هذه البلاد تقريبا أقليات عنصرية وطنية وعرقية ، استطاعت الحفاظ على لغات مميزة ، وديانات ، وثقافات فرعية لأجيال عديدة وقد أضيف الى هؤلاء السكان اللامتجانسين بالفعل ، المهاجرون الأحدث عهدا ، وأطفالهم الذين مازالوا يعملون على زيادة التنوع العرقى بالبلاد المعينة زيادة كبيرة .

ومن الأمور الهامة أيضا ، أن نعترف بما بين المهاجرين من اختلافات ، حتى بين أولئك الذين يغدون من بلد واحد . وكثيرا مايتحدث الساسة والموظفون العموميون ، والمدرسون ، والعاملون فى مجال الترفيه ، وغيرهم ممن يحتكون بالمهاجرين ، عن « مجتمعات عرقية » ، كما لو كان الوافدون الجدد يرتبطون ارتباطا وثيقا ، ويشاركون فى مجموعة واحدة من القيم ، ويتكلمون لغة واحدة ولهم خلفية ثقافية واحدة . ونادرا ، ما تكون الحال على هذا النحو . وهيكل طبقة السكان المهاجرين هو الذى يظهر لنا حقيقتهم ، فهم منقسمون باللهجات المتعددة ، والديانات المختلفة ، والمعتقدات السياسية المتعارضة . وفى أغلب الأحوال ، يكون زعماء الجماعات العرقية ممثلين لنوع من الشقاق فيما بينهم ، رغم ادعائهم بأنهم يتحدثون باسم المجتمع المهاجر من حيث هو كل . وقد يصل الأمر لدرجة أن المهاجرين من بلاد بعينها قد يعملون فى النهاية على اظهار بعض التماسك الاجتماعى ، فيقيمون معاهدهم التعليمية ومؤسساتهم المستقلة كنوع من رد الفعل للمعاملة القائمة على التفرقة فى المجتمع المستقبل لهم .

وليس ثمة شك فى أن البلاد المرسلة والمستقبلة للمهاجرين معرضة اليوم على قدم المساواة ، لتغيرات اجتماعية سريعة لها أثر على كل فرد ، حتى أولئك الذين يعيشون حياتهم كلها فى مكان واحد . وتعد النتائج التكنولوجية لارتياد الفضاء ، والاتصالات بالأقمار الصناعية ، والاستعانة بالحاسبات الآلية ، شاهدا على ذلك بالفعل فى الصناعة والحياة المنزلية . ومازال حتى الآن ، التمرس بالاثر الاقتصادى والاجتماعى الكامل لهذه التغيرات . وعلى أية حال ، فقد تأثرت عمليات التبادل الثقافى والتكامل الاجتماعى للمهاجرين ، كما تأثر موقف أولئك الذين عاودوا الهجرة ، أو عادوا الى بلادهم السابقة ، على نحو عميق بهذه الثورة بعد الصناعية .

عوامل محددة لتكيف المهاجر :

تتأثر عملية تكيف المهاجر بالظروف السابقة على هجرتة ، وبالتجربة الانتقالية فى الانتقال من بلد الى آخر ، وبالصفات المميزة للمهاجرين أنفسهم ، وبظروف البلد المستقبل لهم ، بما فى ذلك سياسات الحكومة والعوامل الاقتصادية • ومن العوامل المحددة الهامة الأخرى : سن المهاجرين عند وصولهم الى البلد الجديد ، ونصيبهم من التعليم والمؤهلات ، ودرجة التعرض لوسائل الاعلام الجماهيرية ، بما فى ذلك الصحف العرقية ، والراديو والتليفزيون ، وأنماط الشبكة الاجتماعية التى يدخلون فيها بالبلد المستقبل لهم وتعد عملية التكيف احدى العمليات المتعددة الأبعاد التى يتفاعل فيها التبادل الثقافى مع التكيف الاقتصادى والتكامل الاجتماعى ، والارتياح ، وتحقيق الهوية مع البلد الجديد • ويحتاج الأمر المزيد من البحث التطبيقى حتى نقيم الدليل على الطريقة الدقيقة التى تتفاعل بها هذه المتغيرات ، ولربما تحتاج النماذج المتعددة التنوع لعملية تكيف المهاجر ببلاد أو مدن بعينها ، التى وجدت فى نقطة زمنية بعينها ، الى تعديلات حينما تتغير العوامل القائمة على الموقف (Goldlust and Richmond سنة ١٩٧٤) •

ومن أهم العوامل السابقة على الهجرة تلك التى تتعلق بدوافع المهاجرين ومقاصدهم وفى بعض الحالات ، ترى الهجرة على أنها وسيلة مؤقتة • وقد تكون الدوافع اقتصادية بالتحديد ، أو مرتبطة بالرغبة فى الترحال والمغامرة • وقد يرحل المهاجر ، ذكرا كان أم أنثى ، وحده ، وهو ينوى الرجوع الى الأسرة والأصدقاء بعد اقامة مؤقتة تستغرق شهورا قليلة ، أو سنة أو سنتين على الأكثر •وليست الهجرة المؤقتة التى من هذا القبيل ، مقصورة على تلك البلاد التى شجعت « العمال الضيوف » بل هى سمة أيضا لبعض من يغدون الى بلاد ، شجعت سياساتها الاستقرار الدائم •ومن المحتمل ألا تتحقق المقاصد الأصلية للهجرة بصفة دائمة • وتثبت تجربة معظم البلاد المستقبلة للمهاجر أن كثيرا ممن تسميهم المهاجرين المؤقتين قد يستقرون استقرارا دائما ، وقد ينعكس الوضع لاصحاب النيات الأصلية فى الاستقرار ومع ذلك ، تؤثر الدوافع والنيات الاصلية فى نزوع المهاجر الى تعلم لغة المجتمع المستقبل له ، وفى أنماط الشبكة الاجتماعية المتطورة ، وفى درجة المشاركة فى التنظيم الرسمى للمجتمع المستقبل ، وفى الالتزام بالوفاء لذلك البلد ، بمافى ذلك الاتجاهات للحصول على المواطنية ، والمشاركة السياسية • كما تتأثر هذه الاتجاهات بدورها بسياسات البلد المستقبل • وقد منحت بعض البلاد امتياز حق التصويت الانتخابى للمهاجرين بعد فترات اقامة قصيرة نسبيا ، بينما بلاد أخرى الحصول على المواطنية ، وما يصاحبه من حقوق وامتيازات أمرا عسيرا حتى على أولئك الذين أقاموا فيها أمدا طويلا • وفى بعض حقوق الحالات ، نجد حتى منح المواطنية للأطفال الذين ولدوا من أبوين أجنبيين فى البلد المستقبل أمرا غير مؤكد (Kubat ، سنة ١٩٧٩ ، Tomasi ، سنة ١٩٨١) •

وثمة أختلاف هـام بين الهجرة الاختيارية والهجرة الاجبارية · ولربما تكون الأوضاع الاقتصادية فى البلد المرسل شديدة القسوة لدرجة تصبح الهجرة معهـا هى الملاذ الوحيد · وفى هذه الحالة ، تكـون بمثابة مـوقف قسرى مثل المـوقف السياسى أو الاضطهاد الدينى ، أو النزوح نتيجة لما تحدثه الحرب من تخريب · وعلى أية حال ، فان معظم الهجرة الاقتصادية ذات طبيعة اختيارية ، يدفع المهاجر اليها رغبته في تحسين وضعه الاقتصادى ، أو آماله بالنسبة لأطفاله · وعلى العكس ، نجد أن عدم الاستقرار السياسى فى البلد المرسل ، أو السياسة المتعمدة لطرد الأقليـات العرقية ، أو الخصـوم السـيـاسيين ، تعمل على نشوء الهجرة الاجبارية · ويؤثر هذا بدورة فى التكيف الاجتماعى الثقافى للمهـاجرين · وعلى الـرغم من أن الآمال فى العودة تكـون ضعيفة بوجه عام ، لاناس مثـل اللاجئين السياسيين الذين كثيرا ما يحتفظون بصلة قوية مع بلدهم الأصلى ، وينطلعون الى الرجوع اليه اذا ماتغيرت الأوضاع السياسية · ولربما يؤدى هذا بدوره الى المزيد من المشاركة الفعالة فى المنظمات العرقية ، بل الى مساندة النشاط الهدام المناهض للنظام السياسى لأوطانهم فى بعض الحالات ·

وكثيرا ماتعنى الفورة السياسية أن عملية الهجرة الفعلية ، والانتقال من بلد الى آخر ، ربما تصـاحبها صـدمة غير معتادة · وتؤدى كل هجرة بالطبع الى قطع الروابط الاجتماعية ، والى شىء من القلق ، وعلاقة ذلك بالتوافق مع بيئة غير مألوفة · بل قد تنشأ عن الانتقال والمراحل الأولى للهجرة اضـطرابات عصـبية وظيفية طفيفة ، واعراض مرضية نفسية ، ولربما ردود فعـل خطيرة ، بما يكتنفهـا من ضغوط نفسانية أحيانا · وغالبا ما يكون الضغط النفسـانى فى حالة اللاجئين السياسيين أكثر خطرا · وقد تكون الهجرة مسبوقة بفترات قضيت فى السجن أو معسكرات الاعتقال أو تكون الثورة والممتلكات قد فقدت أو صودرت ، والأحباء قد ماتوا أو اختفوا · كما هى حالة « أناس فى قارب » من كوبا أو فيتنام ، حيث تكون الرحلة الفعلية الى بلد اللجوء الأول قد تمت كيفما اتفق ، فتتبعها مراحل طويلة من الانتظار فى معسكرات يعانون فيها الحرمان الشديد وفى ظل هذه الظروف ، ربما لايثير الدهشة ، اذا كانت الشـهور الأولى ، بل حتى السـنين ، بالنسـبة للـلاجئين ، والأشخاص المرحلين مصحوبة بالمشكلات الاجتماعية والنفسـانية · حيث أصبح التئام شمل الأسرة هو محور الاهتمام الرئيسى ، والبقاء هو الهدف المباشر الوحيد (Haines ، وآخرون ، سنة ١٩٨١) ·

وتشمل تكهنات الهجرة عاملا آخر لا بد من وضعه فى الحسبان · هو أن المهاجرين المستقلين ذوى الدوافع الاقتصادية قد يسافرون وحدهم أو مع أقرب أقربائهم · فاذا لم يكونوا قد رتبوا أمورهم قبلا للالتحاق بعمل ما ، فانهم يضطرون الى الاعتماد على مبادراتهم الذاتية وعلى مواردهم الخاصة حتى يوطدوا أنفسهم أول الأمر ، وقد تساعد الحكومة أو أصحاب الأعمال مهاجرين آخرين من هذا النوع فى

المراحل المبــكرة للهجرة • وبالتالى ، قد يكون المهـاجرون هم الذين يعولون أفراد الأسرة ، فتتخذ المنظمات العرقية ترتيبــات رسمية بدرجة أكثر لمساعدتهم خلال مراحل التوافق الأولى • أما بالنسبة للاجئين ، فقد وضعت بلاد عديدة نظما مختلفة تكفل قيام الحكومة باعالتهم ومعونتهم ، أو المؤسسات التطوعية • ويتطلب الأمر مزيدا من البحث للتأكد من الآثار طويلة المدى لظروف استقبال المهاجرين المختلفة هذه • ولعل الفرضيات توحى لأول وهلة بأن مشاركة القطاع التطوعى الأعظم قدرا هى التى قد تشجع المزيد من التبادل الثقافى التام ، والتكامل الاجتماعى على المدى الطويل (Neuwirth and Clark ، سنة ١٩٨١) •

التعليم :

من المفهوم أن سن المهاجر عند وصوله الى البلد الجديد عامل هام فى التكيف الاجتماعى الثقافى • كما تشمل الهجرة قدرا من عدم التخلى اجتماعيا عن الاتجاهات التى سبق تعلمها ، بل عن القيم وأنماط السلوك • وفى حالات كثيرة ، مثل تعلم لغة جديدة ، يكون لدى الأطفال قدر قليل من الأمور التى لا يمكن أن يتعلموها ، ولكنهم أقدر على التكيف مع الظروف الجديدة بصورة أسرع • ويساعدهم على هذا دخولهم فى النظام الرسمى للمدرسة بالبلد المستقبل لهم ، كما أنه بمثابة الوسيط الأول للتكيف الاجتماعى • وثمة اختلاف كبير داخـل البلاد وفيما بينهـا بالنسبة للطبيعة والمدى اللذين تتكيف بهما المدارس التى يحضر دروسها أطفال المهاجر • وكان توفير المقررات الدراسية للغة ثانية ، أو التعليم باللغة الأم ، بجانب الفصول الدراسية ذات التوجه الخاص ، وبرامج التعليم الشاملة لثقافات متعددة ، طريقة من الطرق التى واجهت بها البلاد الزاخرة بأعداد كبيرة من المهاجرين ، مشكلة التباين العرقى فى قاعة الدرس • وتميل مثل هذه البرامج الى أن تكون باهظة التكاليف وقابلة للجدل غالبا • اذ أن الأهداف الدقيقة للتعليم الشامل لثقافات متعددة ليست محددة بوضوح على الدوام ، كما أن المصادر المتاحة ليست كافية فى أغلب الأحوال (Bullivant ، سنة ١٩٨١) •

أما بالنسبة لتعلم المهاجرين الأكبر سنا للغة جديدة ولبعض جوانب أخرى للتبادل الثقــافى ، فانه يمثـل عقبــة كئود بدرجة أكبر • وقد توفر المجتمعـات المستقبلة للمهاجرين فصولا دراسية للتعليم بلغة الأغلبية ، ونوعيات أخرى من برنامج أولى موجه للكبار • وفى بعض الأحيـــان ، تفتح هذه الفصـــول أبوابها للمهاجرين الذين تعولهم الحكومة فحسب ، أو للمسئول عن اكتساب رزق الأسرة أساسا • ولما كان حضور هذه الفصول الدراسية لا بد أن يتم بعد ارهاق يوم العمل الكامل ، ربما تكون نسبة التسرب عالية • كما تعتمد استجابة المهاجرين أنفسهم اعتمادا كبيرا على حظهم من التعليم ، والتدريب السابق • ومن المحتمل أن التعليم، هو الذى يفسر درجة ومدى التكيف الاجتماعى الثقــافى وشبـكله الدقيق ، أكثر

من أى عامل مفرد آخر (Smolicz ، سنة ١٩٧٩ ، goldlust and Richmond سنة ١٩٧٨) ٠

ويظهر المهاجرون بلغة التحصيل التعليمى السابق قطاعا عرضيا كبيرا من سكان البلاد المرسلة لهم ٠ ومن الخطأ أن نعتقد أن المهاجرين قد نالوا حظا ضئيلا من التعليم بالضرورة ٠ ونجد من الاعتماد الجزئى على السياسات والمعايير المنتقاه التى تستعملها البلاد المستقبلة ان المستوى العلمى للمهاجرين قد يفوق مستوى السكان الوطنيين ، كما هى حالة كندا فى فترة ما بعد الحرب Richmond and Kalbach سنة ١٩٨٠) ٠ وكثيرا ما تشمل حركات اللجوء أصحاب المؤهلات المهنية ، أو الادارية والخبرة فى أعمال المقاولات ٠ وحتى فى تلك البلاد التى تعتمد على قيام المهاجرين بالعمل الذى لا يتطلب مهارة ، أو بالخدمات الدنيا ، ربما يكون مستوى تعاليم المهاجرين فوق معدل البلد المرسل من حيث هو كل ٠

ولتيسير الحصول على فرص تعليمية فى البلد المستقبل أثر هام فى التكيف الاجتماعى الثقافى للمهاجرين ٠ وكثيرا ما يحتاج ذوو التدريب الفنى أو المهنى الى تأهيل جديد أو الحصول على مؤهلات أعلى فى البلد الجديد ليكونوا قادرين على ممارسة حرفتهم أو مهنتهم ٠ ويؤدى اخفاق الحكومات أو أصحاب الأعمال فى تقديم مثل هذه التسهيلات أو فى تحمل تكاليف المزيد من التعليم ، الى استفادة من مهارات المهاجر وقدراته أقل مما يجب ، بل يؤدى الى الاحباط وخيبة الأمل من جانب المهاجرين أنفسهم ٠ ومن الناحية التقليدية ، تركزت فصول الدراسة للغة الثانية فى البلاد المستقبلة على التدريس الشفوى ، فى محاولة لتعجيل السرعة التى تمكن المهاجر من أن يتعلم ويفهم ويتحدث باللغة الرسمية ٠ ومن سوء الحظ ، أن الأمر فى المجتمعات الحديثة يتطلب درجة عالية من معرفة القراءة والكتابة ، والفصاحة الشفوية ، بالنسبة لجميع من يبحثون عن عمل بخلاف العمل الذى لا يحتاج مهارة٠ وعلى الرغم من أن كثيرا من المهاجرين يعرفون قراءة لغتهم وكتابتها ، ويجلبون معهم مهارات ومؤهلات من بلدهم الأصلى ، الا أنهم يمنعون من الحصول على العمل المعادل لها فى المجتمع الجديد ٠ وقد يكون من الواجب أن يحصل المهاجر على الدرجة العلمية ، أو يجتاز الاختبارات المهنية باللغة غير المألوفة ٠ ويستدعى الأمر مزيدا من الانتباه الى الحاجة الى معرفة القراءة والكتابة بلغة ثانية ، اذا ما أريد تحقيق الاستفادة الكاملة من التدريب والخبرة السابقة للمهاجر (Richmond ، سنة ١٩٨١ م) ٠

ويعد التعليم أيضا عاملا محددا هاما لنمط وشكل ونتيجة التكيف الاجتماعى الثقافى ٠ ولا بد من التفرقة بين المستوى الاجبارى للتبادل الثقافى الذى هو ضرورة لبقاء المهاجر الاقتصادى والاجتماعى فى البيئة الجديدة ، وبين جوانب التبادل الثقافى الاختيارى من منظور المجتمع المستقبل ٠ وعلى أية حال ، تعتمد

هذه انتفرقة بدورها على نمط العمل الذى يمارسه المهاجر ، وعلى طبيعة التفاعل الاجتماعى مع الآخرين الذى يحتاجه هذا العمل • فقد لا يحتاج العامل غير الماهر الذى يعمل فى موقع للبناء الى معرفة القراءة والكتابة فى لغته الأم ، أو حتى الى القدرة على الاتصال الشـــفوى بلغة الأغلبية حتى يؤدى عمله على نحو فعال • وبالعكس ، نجد أن الطبيب والمحامى أو المدرس لابد أن يكون على درجة رفيعة من الفصاحة الشفوية ، ومعرفة قراءة وكتابة لغة الأغلبية قبل أن يتكيف على مستوى ملائم لتعليمه ومؤهلاته السابقة •

وقد اقترحت بعض الدراسات نتيجة ما فى عملية التبادل الثقافى التى تحظى فيها الخبرات المبدئية بتقدير المجتمع الجديد ، وتعمل على نشوء هذا الارتياح • ويسهم هذا بدوره فى أن يحقق المهاجر هويته فى البلد الجديد مما ييسر التعلم والتبـادل الثقـافى آخـر الأمر بدرجة يستوعب فيهـا الوافد الجـديد تماما (Richmond سنة ١٩٧٤ ، Richardson ، سنة ١٩٧٨) • وتبدو مثل هذه النتيجة قابلة للتطبيق على متوسطى التعليم من المهاجرين ، وعلى القادرين على انجـاز نوع من التوافق المؤقت فى داخـل أرض عرقية أجنبية تمـاما من ناحية المؤسسات التعليمية • وحتى يستطيع العمال اليدويون ، والكتابيون ، والفنيون، والمهنيون الاحتفاظ بوضعهم الوظيفى أو تحسين هذا الوضع فى البلد المستقبل ، لا بد للتبادل الثقافى الاجبارى أن يشمل المستويات اللغوية والمعرفية والسلوكية للتكيف الأكثر اتساما بالطبيعة المادية • ويكاد مسـتوى التبـادل الثقافى الرفيع الذى من هذا القبيل أن يســبق تحقيق الارتيـــاح ، والتطابق أو حتى التكامل الاجتماعى الهام (Goldlust and Richmond ، سنة ١٩٧٨) •

وعلى الرغم من أن المعاهد التعليمية داخل المجتمع المســتقبل للمهاجرين ، لا بد أن تقوم بدور هام فى التبادل الثقافى للأطفال والكبار على السواء ، بيد أن وسائل الاعلام الجماهيرية لها أثر قوى أيضا • وتعد الصحف والراديو والتليفزيون من الوسائل الهامة فى تسهيل تكيف المهاجرين سواء الذين كانوا يختلفون الى الفصول الدراسـية أيضـا ، أم لا يختلفون اليها • ويرى كثير من المهاجرين أن التليفزيون هو أعظم وســائل التطبيع الاجتمـاعى أهميـة ، وأكبرها أثرا فى تثاقفهم • وعلى أية حال ، اذا نظرنا الى الطبيعة التعددية لكثير من البلاد المستقلة للمهاجرين ، نجـد أن وسائل الاعـلام الجماهيرية ، لاتسهم بالضرورة فى عملية التمثيل اللغوى أو الثقافى السريع لهم تجاه الخصائص المميزة لأغلبية السكان • وقد قامت الصحف العرقية دائما بدور هام فى توفير قنوات الاتصال بين المهاجرين من بلاد بعينها • ويقوم الراديو والتليفزيون ، وبشكل زائد ، بوظائف مماثلة • ويظل المهاجرون ، من خلال مثل هذه الوسـائل ، على صلة بالتطورات الاجتمـاعية والسياسية فى بلدهم الاصلى ، وبالأنشطة والأحداث التى تجرى بين الآخرين فى البلد نفسه ، أو فى المنطقة التى يعيشون فيها بالمجتمع الجديد •

وفى بعض الأحيان ، انتابت حكومات البلاد المستقبلة للمهاجرين ، نوبات من الارتياب فى الصحف العرقية ، وشعرت بضرورة مراقبة أنشطتها . وفى الوقت نفسه ، نجدها تعترف بقوة هذه الوسيلة الاعلامية ، وتأثيرها الضخم ؛ وقد حاولت حكومات بعض هذه البلاد تشجيع الصحف والراديو والتليفزيون العرقية ، والنهوض بها . ولذلك قدمت لها العون المالى بطريق مباشر أو غير مباشر (مثال ذلك ، بالاعلانات الحكومية) ، وباستخدام الوسيلة الاعلامية العرقية كأداة لبث أفكار ومعلومات عن البلد الجديد ، وكان أمل هذه الحكومات المعنية تسهيل التبادل الثقافى ، وتشجيع التزام الأقليات العرقية بالعهد ، وتحقيق هويتها مع جماعات الأغلبية فى المجتمع حتى قبل أن تتوفر لهم الفصاحة الكاملة فى اللغة أو اللغات الرسمية . وقد أظهرت الدراسات التطبيقية أنه حتى بعد أن يوضع مستوى التعليم والاقامة الطويلة فى الحسبان . مازال التعرض لوسيلة اعلامية عرقية أثر مباشر على الشكل الذى يتكيف به المهاجرون (Richmond ، سنة ١٩٨١ .

الثقافة الشعبية وسلوك المستهلك :

ان معظم الأشكال المعاصرة للترويح ، والرياضة ، والتسلية ، والثقافة الشعبية أنشطة مستقلة عن اللغة والقومية أو الحدود الثقافية . وقد مكنت وسائل الاتصال الجماهرية الحديثة ملايين البشر فى العالم كله من الاستمتاع بأنشطه أوقات الفراغ التى لها اغراء عام . وربما تظل هناك بعض أفضليات أقليمية لمسابقات دورى كرة القدم على غيرها من مسابقات لعب كرة القدم الأخرى ، وللعبة الكريكيت أو للعبة هوكى الجليد على أنواع من الرياضات الشتوية الأخرى التى لها جماهير كبيرة ، ولكن هذه الأنشطة نفسها توحد بين المشاركين فيها والمشاهدين لها على السواء ، مهما كانت أصولهم العرقية أو انتماءاتهم القومية . وحتى على الرغم من أن الفرق الرياضية قد ترمز الى منافسات قديمة بين مدن ومقاطعات واقاليم وبلدان بعينها ، بيد أن اللاعبين أنفسهم يتجاوزون الحدود السياسية بحصانة ، اذا كانت الحوافز المالية التى تدفعهم الى هذا عالية بما فيه الكافية . ولم يواجه المهاجرون الدوليون صعوبة ما فى متابعة ماتحرزه فرقهم الرياضية المفضلة من نجاح فى مسابقات الكؤوس . وربما تمكنهم معجزة الاتصال الحديثة بالاقمار الصناعية من مشاهدة المباراة على الهواء ، وهى تلعب على مسافة عدة الآف من الأميال !

وتنطبق كثير من الاعتبارات نفسها على مجالات أخرى من وسائل التسلية الجماهيرية ، سواء كانت وسائل « شعبية » أو وسائل « علية القوم » . وليست اللغة عائقا عن الاستمتاع بالموسيقى بكل أنواعها بدءا من موسيقى الروك حتى رحمانينوف ، ومن باخ حتى باشيراش أومن البيتلز حتى البالية . وقد كسرت السينما والتليفزيون حواجز اللغة بعملية الدبلجة الصوتية المقنعة . وأصبح

يشاهد مباريات الملاكمة ، والفائزين بجوائز الأوسكار ملايين البشر من الولايات المتحدة حتى الهند ، ومن السويد حتى أمريكا الجنوبية • ومرة أخرى ، نجد التقدمات التكنولوجية فى كاسيتات الفيديو ، والتليفزيون السلكى ، والاتصالات بالأقمار الصناعية • تيسر تعرض المهاجرين المستمر لبرامج أكثر تخصصا بلغاتهم التى يعرفونها • كما تعرض الأفلام الأجنبية بدور السينما العرقية بالبلاد المستقبلة للمهاجرين • وتعتمد أحدث التقدمات فى وسائل التسلية المنزلية ، فى شكل ألعاب الحاسب الآلى ، ولعب الفيديو التخطيطى للأطفال على اللغة بدرجة أكبر من اللعب التى سبقتها زمنيا • ويتكلم غزاة الفضاء لغة عالمية •

كما تنطبق اعتبارات مماثلة على كل جوانب السلوك الاستهلاكى تقريبا ، وعلى الأسواق فى المجتمعات الصناعية المتقدمة التى استقر بها المهاجرون • وتخلق الوسائل الفنية الحديثة ، مثل وسائل التبريد المقرونة بالنقل الجوى السريع ، مجالا للأسواق المفتوحة (السوبر ماركت) ، وللمتاجر المحلية العرقية القادرة على توفير مدى فسيح للمنتج من أنحاء العالم كافة • وعملت التجارة الدولية المعاصرة على تنوع سلسلة السلع الاستهلاكية التى يستطيع المهاجرون والسكان الوطنيون الحصول عليها على السواء • ولا تتوفر الأطعمة التى كانت تعد قبل ذلك أطعمة مجلوبة تماما ، فى المطاعم العرقية وحسب •

لقد غير المهاجرون أساليب الحياة وعادات الاستهلاك البشرى فى جميع بلاد العالم المتقدم الأكثر رخاء ، وساهموا فى تنوع الثقافات بشكل لافت للنظر فى البلاد المستقبلة لهم • ويمتد مثل هذا التنوع من المجال المتعلق بالطهى الى كثير من الجوانب الأخرى للسلوك الاستهلاكى ، بما فى ذلك السلع المعمرة غالية الثمن بدرجة أكثر ، وغيرها من الأجهزة المنزلية • ويمكن أن تحدث مثل هذه التجارة الدولية فى غياب المهاجرين من البلاد المعنية ، ولكن هذه البلاد تقوم بدور الوسيط المحفز • وقد يشارك بعض المهاجرين مشاركة مباشرة فى المبادرات الخاصة بالمقاولات التى تزيد تجارة الاستيراد والتصدير التى من هذا القبيل (Kallen and Klner ، سنة ١٩٨٣) •

وتسهل طرق التسويق والتوزيع الحديثة التوافق المبدئى للمهاجرين الذين لا يتكلمون لغة المجتمع المستقبل لهم • وتمكن الأرفف المفتوحة ، ونظام أخدم نفسك بنفسك ، القادمين الجدد من شراء احتياجاتهم ، بأقل حد من التفاهم اللفظى • وكثيرا ما تعرض الأسواق المفتوحة (السوبر ماركت) سلعا ذات أسماء مألوفة ، كما تتيح احتمالية تجريب المنتجات الجديدة وغير المألوفة • أما بالنسبة لأولئك الذين يفضلون المناخ الاجتماعى بدرجة أكثر ؛ فاننا نجد المتاجر التى تقوم بأركان

الشوارع ، توفر للمجتمعات المهاجرة بصفة عامة ، المنافذ الكافية للبيع بالتجزئة ، حيث يتكلم أصحاب هذه المتاجر لغة المهاجرين الذين نحن بصددهم • وفى أغلب الأحوال ، نجد أن ربات البيوت هن آخر أعضاء الأسرة اللائى يمكنهن تحصيل المعرفة البليغة بلغة الأغلبية فى البلد المستقبل ، ومع ذلك ، فانهن يقمن بأدوارهن المنزلية التقليدية دون أى مشقة عسيرة •

ومن الواضح ، أن مجالات السلوك الاستهلاكى ، والثقافة الشعبية ، تشمل عملية تكيف متبادل من جانب المهاجرين فى المجتمع المستقبل • ويحدث الاقتباس والتغيير الثقافى المكثف اللذين يسرتهما التكنولوجيات الحديثة ، ونفذت آثارهما الى كل من البلاد المرسلة والمستقبلة للمهاجرين على حد سواء •

القومية العرقية :

من الأمور الهامة أن نعترف بالنسبة لمجتمع ما بخصائصه اللغوية الوطنية واقلياته الثقافية ، أن يكون التمثيل الثقافى الكامل فى مجموعة الأغلبية أو الطبقة السائدة ظرفا غير ناجح بالضرورة للتكيف • وقد أظهرت الحركات « القومية » الطارئة فى بلاد صناعية كثيرة صمود الاختلافات اللغوية والدينية وغيرها من الاختلافات العرقية فى مناطق بعينها • ثمة تدابير متزايدة تجرى عن طريق المدارس والجامعات ، ومن خلال وسائل مثل التليفزيون ، للحفاظ على الثقافات الفرعية للأقلية التى من هذا القبيل بل وتشجيعها • وقد ضم المهاجرون أصواتهم الى أصوات تلك الأقليات فى المطالبة بـ « حق الاختلاف » ، وشرعية دعاويهم من أجل الحفاظ على تراثها الثقافى وفى بعض الحالات ، أدى هذا الموقف الى تنازلات من جانب الحكومة بالنسبة لحق تقرير المصير بدرجة أكثر ، والتفويض الاقليمى أو الاستقلال السياسى للأقليات المستقرة ، والسياسات الخاصة بالتعدد الثقافى للمهاجرين (Hawkins ، سنة ١٩٨٢ ؛ Richmond ، سنة ١٩٨٢ م) •

وقد ارتبط القرن التاسع عشر ، ومطالع القرن العشرين فى معظم البلاد الصناعية المتقدمة بالظواهر المميزة للعمران الحضرى المكثف ، والتصنيع ، وعدم الاستقرار السياسى التى تهبها الثورة والحرب ، وأصبحت وحدة الدولة الأمة هى الشاغل الأعظم • وكثيرا ما تحقق هذا بالمركزية البيروقراطية ، وبالسيطرة الاقتصادية وبابتداع أسطورة « أمة » متجانسة متوافقة مع الحدود المصطنعة للدولة فى أغلب الأحوال ، وقد بذلت محاولات لا تهدأ لاخماد لغات الأقلية وغيرها من التأثيرات « الغريبة » التى يظهر أنها قد تهدد الوحدة ، أو تدمر سيطرة الطبقات الحاكمة القائمة • وفى حالات قليلة وحسب ، نجحت مثل هذه البلاد فى تحويل الأسطورة الى واقع • وقد ظلت بلاد مثل المملكة المتحدة وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية من جانب المحيط الأطلسى ، والولايات المتحدة وكندا ، ودول أمريكا

اللاتينية من جانب آخر ، متعددة الاعراق ومتعددة القوميات ، بل ظلت مجتمعات قائمة على التعددية • وأضافت هجرة ما بعد الحرب المزيد من تنوع هذه البلاد • وفى داخل هذه المجتمعات المتراكبة الطبقات عرقيا ، المتباينة اقليميا ، المتعددة ثقافيا ، تمكن المهاجرون الذين وصلوا اليها منذ وقت أقرب أن يقيموا مقاطعات خاصة بهم متفاوتة من ناحية الكمال التنظيمى • وأصبحت حرية التعبير عن الرأى بالنسبة للاجئين من الاضطهاد السياسى والدينى بوجه خاص ، وحرية الحفاظ على قيمهم وأساليب حياتهم أعز أهدافهم • وحينما تعارضت مع ما كان من اضطهاد سابق ، صارت حرية التعبير الثقافى هذه مصدرا رئيسيا للامتنان ، بل القاعدة التى قام عليها الولاء للبلد الجديدة وفى الفترة بعد الصناعية الحالية ، زاد الاعتراف بأن سياسات التعدد الثقافى ليست أكثر واقعية وحسب ، بل تساهم فى الوحدة الأكبر التى ربما تواجه بالأحرى معارضة كبيرة عنيفة ، اذا ما أغفلت احتياجات ومصالح الأقليات العرقية • وعلى الرغم من التأكيد الخطابى على الأمجاد الاستعمارية الماضية ، وعلى مقاومة فكرة اللامركزية ، والتحديث ، فان ذلك لم يؤد الى اختفاء التباين العرقى (Smith ، سنة ١٩٨١ ؛ Reitz سنة ١٩٨٠) •

التكامل الاجتماعى :

من الواجب فى هذه البيئة التعددية بحث التكامل الاجتماعى للمهاجرين • وعلى مستوى الجماعات الأولية ، تقوم الشبكات التى تضم الأسرة ، والأصدقاء ذوى الخلفية العرقية ذاتها ، بدور هام • وقد تلاحظ مدى أهمية التئام شمل الأسر ـ بالنسبة للاجئين السياسيين ، ولكن ثمة اعتبارات مماثلة تنطبق على المهاجرين ذوى الدافع الاقتصادى الذين قد ينفصلون عن الزوجة أو الأطفال • كما نجد فى بعض الحالات أن ثلاثة أجيال من العائلات ، وشبكات الأقارب الممتدة ، شاهد على التكامل الاجتماعى أيضا • وعلى الرغم من أن النجاح الاقتصادى ، والتحرك الاجتماعى الى أعلى قد يهم فى مستوى ارتياح المهاجر ، بيد أن الروابط الوثيقة مع الأسرة والأصدقاء تعد أكثر أهمية • وفى الجماعات ذات الدخل الأكثر انخفاضا ، لا توفر الأسر العون المعنوى وحسب ، بل تكون أيضا مصدرا من مصادر الأمن الاقتصادى والمساعدة المتبادلة • وعلى أية حال ، يمكن أن يكون للشبكات الاجتماعية المتجانسة عرقيا أثر معوق للتحرك الوظيفى والتبادل الثقافى ، اذا ما وجهت الاتصال الى قنوات مقطوعة أو الى نهايات ميتة ، مفضلة ذلك على القنوات المفتوحة ، المعاونة الميسرة • (Richmond ، Goldlust and ، سنة ١٩٧٧ ؛ Anderson and Christie ، سنة ١٩٨٢) •

وقد مالت موجات الهجرة المتقدمة زمنيا الى أمريكا الشمالية وغيرها من الأماكن ، الى نشوء تركيزات سكنية عرقية بالمراكز الحضرية ، والى درجات مرتفعة

كل الارتفاع من الانفصال الاجتماعي . وحين اقترنت هذه الموجات بالوضع الاجتماعي الاقتصادي المنخفض أدى هذا الى تكوين (الجيتو) وظهور الأمراض الاجتماعية المرتبطة بسكنى الأحياء الفقيرة ، والشعور بالحرمان . وقد أعادت الهجرات الأحدث زمنا الى مدن المملكة المتحدة وأوربا الغربية ظهور هذا النمط فى بعض الأحيان (Castles and kosak ، سنة ١٩٧٣ ؛ Rex and Tomlinson سنة ١٩٧٩) . وعلى أية حال ، فان المجتمعات القائمة على أساس اقليمى ، وترابط جغرافى ، تحل محلها بشكل متزايد فى المجتمعات الحديثة شبكات اجتماعية أكثر تفككا . ومن الممكن فى غياب التفرقة المباشرة فى سوق الاسكان ، مع اباحة التنقل والاتصال الميسر ، أن تصان الروابط العرقية ، حتى لو كان السكان المهاجرين مبعثرين على نطاق أوسع . ويستطيع السكان العرقيون الأكبر حجما فى المدن الاحتفاظ بأسواق عملهم الداخلية ، وبمتاجر البيع بالتجزئة ، وبالخدمات المهنية ، والتسهيلات الترويحية ، وببيوت العجائز ، وبالمؤسسات العرقية دون أن يعانوا بالضرورة من الفصل الجغرافى المرتفع فى الدرجة عن باقى السكان Kalbach ، سنة ١٩٨١) .

ومع أن الجمعيات الخاصة بالمهاجرين ربما تقوم بدور هام فى تيسير التوافق المبدئى للمهاجرين ، وأن تستمر فى ممارسة التأثير من خلال العمل بقوتها من حيث تمثيلهم فى التفاوض مع سلطات الحكومة ، بيد أن الواقع هو أن العضوية والمشاركة فى مثل هذه الجمعيات ليس الاصورة طبق الأصل لأقلية صغيرة من المهاجرين وذريتهم . وتقتصر المشاركة الفعالة ، وافتراض أدوار الزعامة بخاصة على ذوى التعليم الأفضل بوجه عام ، وعلى المقيمين اقامة طويلة . ونادرا ما يتم اتصال الموكل سواء بالوكالات المتطوعة أو المصالح الحكومية من أجل احتياجات المهاجرين من الطعام بوجه خاص ، بصورة منتظمة . وتكون الشبكات الشخصية ووسائل الاعلام الجماهيرية فى كثير من الأحوال هى المصادر التى يحصل المهاجرون عن طريقها على المعلومات والمعونة حين يحتاجون اليها .

وسوف يعتمد التماسك الاجتماعى لجماعة المهاجرين على عدد من العوامل أحدها عامل الحجم الذى له أهمية واضحة ، ولا يتوفر الكمال للمؤسسات ، ولا للهيكل التنظيمى المعقد الا حينما يكون العدد كبيرا . وسوف تعتمد أيضا استجابة السلطات البلدية أو الحكومة المركزية ، ومجالس ادارات المدارس وما أشبه لاحتياجات المهاجرين ومصالحهم ، على نفس السمة المميزة لعددهم ، وعلى فاعلية هيئاتهم فى التعبئة للمعاونة فى أفعال بعينها . وثمة قيود اقتصادية واضحة ، ومشكلات متعلقة بتوفير الفصول الدراسية للغة أو غيرها من الخدمات الخاصة بالنسبة للأعداد الصغيرة المنتشرة بين كثير من الجماعات العرقية المختلفة . وعلى أية حال ، ربما يظل العدد نفسه من الناس الذين يتمركزون فى طبقة لغوية أو

دينية وحيدة ، فى منطقة معينة محتاجا الى زعماء يعملون همزة وصل ، والى مساندة سياسية متعاطفة من آخرين فى جماعة الأغلبية ، قبل أن تخصص موارد لأغراض خاصة من هذا القبيل (Martin ، سنة ١٩٧٨) .

وقد يؤدى الاضطهاد العنصرى العرقى بين السكان الوطنيين الى الشكاوى من العادات « الأجنبية » من ناحية الملابس ، واستهلاك الطعام ، والطقوس الدينيه ، وطرق النزوع ، أو العادات الشخصية للمهاجرين التى يرى أنها نزيهة . وعلى أية حال ، يكون الصراع الخطير بين الجيل الأول من المهاجرين وغالبية السكان فى الساحة الاقتصادية والسياسية ، وشيك الاحتدام . ومن المفهوم ان أعظم المشكلات حرجا تتمثل فى المنافسة على الالتحاق بالأعمال ، والاسكان ، وفرص التحرك الاجتماعى من خلال النظام التعليمى ويواجه المهاجرون فى بعض الحالات تفرقة واضحة فى هذه المجالات . وفى حالات أخرى ، قد تكون هذه التفرقة خفية بدرجة أكثر . وربما تعانى النسوة المهاجرات تهديدا مزدوجا ، فيتعرضن للتفرقة على أساس النوع ، والجنس أو الأصل القومى . وقد تبقى الصراعات التى من هذا النوع حتى الجين الثانى ، والاجيال التالية ، بل حتى بعد أن يكون انتكيف الاجتماعى الثقافى قد نقدم الى نقطة تظل فيها عوامل من قبيل العزوة ، والجنس والنوع أو الانتماء الدينى ، مؤشرات مميزة . وقد تحاول الحركات المتطرفة الاحتفاظ بأيديولوجية للنقاء العنصرى أو الثقافى بفرض ضوابط صارمة للهجرة ، تصل الى حد طرد « الغرباء » . وعلى الرغم من أن مثل هذه الآراء القائمة على التطرف العنصرى أو المتمركزة على العرق قد تعتنقها أقلية صغيرة بيد أن زعماء مثل هذه الحركات ربما يكونون قادرين على تعبئة المشاعر الشعبيــة فى أوقـات الازمات الاقتصادية بخاصة . ومن المحتمل قيام المظاهرات والاشتباكات العنيفة . ونشعر الأقليات المهاجرة بدورها (التى هى ضحية مثل هذا العنف الجماعى ، أو الهجمات الفردية) ، انها مجبرة على حماية نفسها ، ويؤدى ذلك أحيانا الى تصعيد الخوف والعنف scarman ، سنة ١٩٨١) .

وقد تلاحظ أنه مهما كانت النوايا الأصلية أو سياسات الحكومات المعنية، فان المهاجرين المؤقتين ربما يستقرون استقرارا دائما ، وان الرجوع عن الهجرة ليس أمرا غير مألوف بالنسبة لمن يأملون فى الاستقرار . وبالنسبة للفئة الأخيرة ، يرى الرجوع عن الهجرة بمثابة الفشل أحيانا ، ولكن الحالة قد لا تكون كذلك بالضرورة . لأن دوافع الرجوع عن الهجرة متنوعة . فقد تغرى الى مسئوليات الأسرة ، والتقاعد ، أو الى مرحلة من مراحل العمل المهنى للمهاجر . وحين لا يقوم البلد المعنى بطرد المهاجر تنفيذا لسياسة مدبرة تعمد الى تشجيع عدم الاستقرار الدائم ، يكون معظم المهاجرين مرتاحين الى تجربتهم خارج أوطانهم ، وربما يفكر بعضهم فى معاودة الهجرة فى تاريخ لاحق . وشجعت بعض البلاد تشجيعا

فعالا ، عودة مواطنيها حين تكون الأوضاع الاقتصادية ملائمة ، ووجدت أن ذلك أفضل من أن تصبح معتمدة على العمال المهاجرين • كما قدمت البلاد المستقبلة للمهاجرين حوافز حتى يعودوا اليها Rogers سنة ١٩٨١ • ووجهت البلاد المرسلة للمهاجرين صعوبة من ناحية ضمان العمل المرضى للعائدين والاستفادة الفعالة من المهارات والخبرة التى اكتسبت فى الخارج • كما يواجه المهاجرون العائدون مشقة توطيد روابطهم الاجتماعية من جديد ، والعثور على أماكنهم فى نظام اقتصادى واجتماعى قد تغير هو نفسه فى أثناء غيابهم • ويصدق هذا بوجه خاص على أولئك الذين طالت فترة غيابهم ، ونشأ أطفالهم فى بلد المهجر •

طول مدة الاقامة والجيل الثانى :

بعد سن الوصول والتعليم ، يعد طول مدة الاقامة فى البلد الجديد هو العامل المحدد الوحيد الأعظم أهمية ، بالنسبة لدرجة ونمط التكيف الاجتماعى الثقافى الذى يبديه المهاجرون • كما أن تعلم لغة جديدة ، وتعديل الاتجاهات ، والقيم وأنماط السلوك ، واكتساب المعرفة بمؤسسات المجتمع الجديد ، والشبكات الاجتماعية الجديدة المتنامية ، من الأمور التى تستغرق وقتا • فاذا كان المهاجر غير متزوج عند وصوله ، ربما يظل فترة من الزمن حتى يتزوج وتقوم أسرة ، وتبنى روابط قرابة جديدة أما بالنسبة للمتزوجين قبل الهجرة ، فقد يتأخر التئام شمل الأسرة ، خاصة اذا كانت سلطات البلد المستقبل لا تشجع هذا • وسوف يؤدى الزواج بشخص من الأصل العرقى نفسه الى مزيد من تجانس الشبكة الاجتماعية ، والى نمط مختلف من التبادل الثقافى والتكيف الأجتماعى ، أكثر مما يؤدى الزواج من خارج الجماعة • وكلما طالت مدة اقامة المهاجرين بعيدا عن بلد المنشأ ، زاد تغير شعورهم بالهوية الشخصية اذا كان البلد المستقبل يشجع الاستقرار الدائم ، وييسر الحصول المبكر على المواطنية ، ربما يحدث شعور مزدوج بالهوية العرقية • وكثيرا ما يعزى هذا الى ما يقوم به المهاجرون من زيارات أثناء الاجازات للبلد الأم ، والتعرض لوسيلة اعلامية عرقية ، والاحتفاظ بشبكة اجتماعية متجانسة ، الأمر الذى يؤدى الى استبقاء الارتباطات بالبلد الأصلى لمدة طويلة • وعلى أية حال، فان الوضع فى مجتمع تعددى ، يتبنى نزعة الثقافة المتعددة سياسة رسمية ، والهوية العرقية المستقلة أو الثنوية ، لا يتلاءم مع الالتزام بالاقامة الدائمة ، والشعور بالولاء للبلد الجديد • ويتعرض مثل هذا الولاء فى وقت الحرب ، أو فى حالة نشوب صراع سياسى مباشر بين الوطن والبلاد المختارة للهجرة ، لاختبار حاسم • ويوضح السجل التاريخى ، أن البلاد المستقبلة للمهاجرين ، غالبا ما أصابها ، حتى آنذاك، « رد فعل زائد عن الحد » خوفا من « الغرباء الأعداء » وذرياتهم • (اعترفت الحكومتان الأمريكية والكندية منذ وقت قريب بما ارتكب من مظالم مع اليابانيين المهاجرين ، والجيل الثانى من ذرياتهم فى أثناء الحرب العالمية الثانية) •

وتختلف قوة الهوية العرقية ، واستعمال لغة غير رسمية بين الجيل الثانى ، والأجيال اللاحقة اختلافا كبيرا تبعا للظروف • ولا ريب أن للغات أهمية عملية وتعبيرية على السواء • والأطفال المولودون فى البلد الجديد هم الذين يحتفظون بلغة الأبوين على الأرجح اذا تضمن فعل هذا ميزات عملية • وربما تكون الحالة هكذا ، اذا لم يكن الأب أو الجد قد اكتسب معرفة بلغة الأغلبية فى المجتمع الجديد ، أو حينما تكون زيارات العودة متكررة • وتشمل الاعتبارات العملية الاخرى القدرة على توفير التعليم للغة الأم ، وعلى نفعها فى الأغراض التجارية أو الاتصالات المهنية • وحيث تصل موجات جديدة من المهاجرين ، أو حيث تكون العلاقة التجارية أو غيرها من العلاقات القوية مع البلد السابق قائمة ، نجد أن الحافز على اللغة المزدوجة أعظم درجة (devris and vallee) ، سنة ١٩٨٠ ، Isajiw ، سنة ١٩٨١) •

وفى غياب الأسباب المفيدة للاحتفاظ باللغة ، يدخل أولئك المرتبطون بأهميتها الرمزية والوجدانية فى اللعبة • وكثيرا ما تجذب مثل هذه الاعتبارات بصفة عامة المهاجرين الأفضل تعليما ، ويرغبون فى أن ينقلوا لأطفالهم نوعا من التقدير لتاريخ وآداب وثقافة الوطن الأم العالى القدر ، بما فى ذلك موسيقاه ، وفنه ، وتمثيله • وتتعزز مثل هذه النظرات التعبيرية بدرجة أكثر ، حين تكون اللغة مرتبطة بالدين • وغالبا ما تصبح الكنيسة أو المجتمع الدينى الوكالة الوحيدة لتعليم لغة الأبوين حينما تكون الخدمات والطقوس الدينية ما زالت تقام بذاك الشكل • وعند جماعات الأقلية الدينية فى أمريكا الشمالية ، بما فى ذلك طوائف البروتستانت الهاربين من الاضطهاد ، والطوائف الأخرى مثل اليهود واليونان والأرثوذكس الأوكرانيين ، ومنذ وقت أقرب ، المجتمعات الآسيوية ، شعور بالهوية العرقية المرتبطة بكل من اللغة والدين ارتباطا وثيقا • وعلى العكس ، ربما تساهم الأقلية الكاثوليكية ، والخط الرئيسى للكنائس البروتستانتية فى فقدان اللغة بتشجيعها للاندماج فى جماعة الأغلبية •

ولا تقتصر الصراعات بين الأبوين والأطفال على العائلات المهاجرة • وعلى أن الشكل الخاص المشتق من الصراع بين الأجيال ، ربما يعزى الى مسألة وضع المهاجر وهويته العرقية • ويعتمد الكثير من هذه الصراعات على الاتجاهات السائدة فى المجتمع الأكثر اتساعا • كما تعد آراء المدرسين والوضع الذى يمنح لجماعة الأقلية من الأمور الهامة • واذا كان ثمة شيء يشعر الطفل بأنه أدنى مرتبة فى المدرسة ، أو أنه موضع ضحك وسخرية من الجيران ، فقد تولد لديه الرغبة فى التمرد على والديه أو التبرؤ من الجماعة اللغوية أو الثقافية التى انحدر منها • وربما يتعلم الأطفال فى المراحل الأولى للهجرة لغة الأغلبية أسرع مما يتعلمها الآباء • وقد يستدعون للقيام بعمل المترجمين أو المفسرين لهم مما يقلب الوضع التقليدى ، وعلاقة السلطة ، الأمر الذى يثير بدوره استياء الآباء ، أو يؤدى الى الصراع •

وتقوم عملية التطبيع الاجتماعى الباكرة بدور هام فى تحديد ما اذا كان الشخص سيظل محتفظا باحساس مميز بالهوية حتى زمن متأخر فى الحياة • وتقول فرضية ذائعة ان الجيل الثانى ربما يرفض قيم آبائه ، ويحاول أن يلقى القبول التام من المجتمع الجديد ، بينما يكون للجيل الثالث والأجيال اللاحقة اهتمام وجدانى ايجابى أكثر بجذورهم الثقافية • ويفتقر هذا التفسير الى البرهان العملى • وتوحى الدراسات الحديثة فى كندا بأن ثمة فقدانا مطردا أكثر بالنسبة لمعرفة اللغة العرقية الأم ، واستعمال الجيل لها ، وتنوع كبير فى أصل الجماعة من ناحية استبقاء الهوية العرقية • وعلى أى الحالات ، يختلف المعنى الجوهرى ، والأهمية العملية للهوية العرقية اختلافا تاما بوجه عام فيما يتعلق بالجيل الثالث والأجيال اللاحقة ، أكثر من اختلافهما بالنسبة للجيل الأول والثانى •

ويقدم الدين تعزيزا هاما للهوية العرقية ، وقد تتطور جوانب الوازع المرتبطة به الى صراع • وهذه هى الحالة فى مجالات السلوك الجنسى والزواج بوجه خاص • فقد تكون معتقدات وقيم جماعات عرقية بعينها على خلاف مع معايير وتجربة المجتمع المستقبل لهذه الجماعات • وربما لا تتفق أراء الجيل الأصغر فى مسائل الملاطفة ، وممارسة الجنس قبل الزواج ، ومنع الحمل والاجهاض ، والزواج من داخل الجماعة ، مع أراء الأباء أو الزعماء الدينيين • وتعد كل مسائل الزيجات المرتبة ، وفرض القيود على حرية الشباب فى اختيار أصدقائهم وشريكات حياتهم ، أو حضور حفلات الرقص وغيره من أماكن اللهو أو الترويح ، من المصادر القوية للصراع والتوتر بين الأجيال • والتفاهم والتشاور بين الجانبين مطلوب اذا ما أريد تفادى النزاعات التى من هذا القبيل • وقد تحدث صراعات أخرى تتعلق بمراعاة الطقوس الدينية ، والصيام ، وبما هو محرم من الطعام ، وغير ذلك من العادات المميزة Wastson ، سنة ١٩٧٧) •

وعلى الرغم من أن الاختلافات العنصرية ليست مرتبطة بالضرورة سواء بالعوامل اللغوية أو الدينية ، الا أنها بارزة بالنسبة للتعرف على هوية الجيل الثانى والذريات اللاحقة للمهاجرين الأولين • وتوشك الأقليات « المنظورة » ، بل حتى تلك الأقليات القائمة على أسس أكثر من الأسس اللغوية أو الدينية أن تتعرض لمعاناة التفرقة الاجتماعية والاقتصادية • وتواجه الأقليات من السود ، أو من الاقليات الآسيوية حتى ولو كان كل تعليمهم قد تم فى البلد المعنى ، ومؤهلاتهم هى المؤهلات نفسها ، فى مجتمعات يسودها البيض ، تفرقة فى العمل والاسكان ، والحصول على خدمات أخرى • وأساس هذا الصراع لا يكون عادة من الأسس الاجتماعية الثقافية ، بل أساس اقتصادى بالتحديد • ومع ذلك ، قد يتخذ بعض الشباب فى هذه الظروف أسلوبا مميزا للحياة ، أو ينضمون الى حركات دينية أو سياسية بعينها ، كشكل من الدفاع الاجتماعى ـ السيكولوجى المضاد للشعور

بالقمع الذى يمارس فى المجتمع الأرحب Rogers ، سنة ١٩٧٩) • وحينما تكون مشاعر الاغتراب التى من هذا القبيل مصحوبة بمعدلات مرتفعة فى بطالة الشباب ، وظروف الاسكان القذر ، فليس مما يثير الدهشة أن تؤدى هذه الحالة الى الاحتجاج العنيف ، وأعمال الشغب ، والسلب والنهب ، وحرب العصابات ، وأشكال أخرى من الانحراف • وحينما تتوطد النزعة العنصرية بعمق فى اتجاهات ومؤسسات المجتمع المستقبل للمهاجرين ، ربما تتخذ اجراءات قسرية لقمع الجرائم العنيفة أو المظاهرات بدلا من الاعتراف بالحاجة الى تغيير مواقف وسلوك جماعة الأغلبية (Miles and phizacklea ، سنة ١٩٧٩ ، Scarman ، سنة ١٩٨١) •

استنتاج :

لقد عملت الأزمات الاقتصادية العالمية فى الأخير من السنين على تفاقم مشكلات التكيف التى تواجه المهاجرين وأطفالهم ، وعلى زيادة العداوة نحوهم من أولئك الذين يشعرون بأنهم مهددون من « الأجانب » • وعلى الرغم من التعاطف الوجدانى قصير الأجل مع مأزق اللاجئين فى العقد الثامن ، بيد أن المناخ السياسى لم يكن مناسبا فى السنوات الأخيرة لتمثيل المهاجرين الذين يميلون الى أن يصيروا أكباش الفداء لمشكلات اقتصادية عديدة • وفى وقت التضخم المرتفع ، والبطالة المتصاعدة ، والضغط من أجل كبح جماح الانفاق الحكومى ، تميل الخدمات الاجتماعية وبرامج التعليم الخاص ، وسياسات الثقافة المتعددة الى الوقوع ضحية للقيود المالية الحكومية (Richmond ، سنة ١٩٨٢) • ونجد التحولات الهيكلية البارزة آخذة فى الحدوث فى أسواق العمالة نتيجة للتغيرات الديموجرافية والتكنولوجية على السواء • ولا يمكن أن يحسب التكيف الاجتماعى الثقافى للمهاجرين وأطفالهم أمرا مستقلا عن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد المستقبلة لهم • ومهما كانت القيود التى قد تفرضها تلك البلاد على الهجرة مستقبلا ، فان المسئولية تقع على عاتقها من حيث ضمان المعاملة العادلة القائمة على المساواة لأولئك الذين يعيشون فيها الآن • ومع أن بعض حالات العودة الاختيارية الى الوطن قد تحدث ، بيد أن هذا ليس حلا عمليا • وثمة حاجة الى سياسات اجتماعية وثقافية وتربوية تضمن التكامل الناجح فى نطاق البيئة المتعددة الأعراق والمجتمع المتعدد الثقافات بصدق•

وهناك عدد من الأشكال البديلة الممكنة لتكيف المهاجرين مع الأحوال المختلفة للمجتمعات المتباينة المستقبلة لهم • ومن المحتمل أن تؤدى الاحكام التى فى غير محلها عن القيمة الى استنتاج واحد هو أن ثمة صورة للتكيف متفوقة على صورة أخرى بالضرورة • ولم يعد مقبولا أن نجادل فى أن اختفاء جماعة عرقية وحده عن طريق التمثيل الثقافى والتشتت الجغرافى ، والزواج المختلط ، والتطابق التام مع

طبقة جماعة الأغلبية السائدة يعد هدفا ملائما للسياسة الاجتماعية · وفى الوقت نفسه ، فان من واجب البلاد المستقبلة للمهاجرين الالتزام بمكافحة التفرقة العنصرية والعرقية التى تمارس ضد المهاجرين ، وجماعة الأقلية الأخرى ، وأن تضمن فى الوقت نفسه تكافؤ الفرص فى المعاهد التعليمية وسوق العمل · وحيث أن النزعة العنصرية قد صارت حقيقة تاريخية ، وأن التفرقة قد صارت تقليدا ، فان الأمر يتطلب اتخاذ اجراءات جريئة فى شكل مجموعة قوانين تحمى الحقوق الانسانية، وبرامج عمل ايجابية للتغلب على هذه العقبات التى تواجه المهاجرين وأطفالهم · ويصدق هذا بوجه خاص حين تعنى به الأقليات التى فى مجال الرؤية ·

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٥/٤٧٣

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

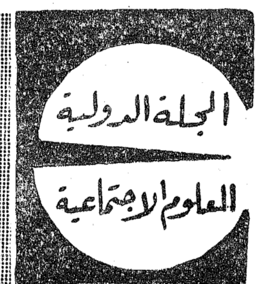


العدد ٦١ السنة السادسة عشرة
اكتوبر/ديسمبر ١٩٨٥

نظرية المعرفة والعلوم الاجتماعية

الوضع العلمي والقيم والبناء المنهجي

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



العـدد الواحـد والستـون
السنة السـادسـة عشـرة
اكتـوبر / ديسمبـر ١٩٨٥

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ شارع طلعت حرب . ميدان التحرير . القاهرة
تليفون ٧٤٢٥٠٢

محتويات العدد

كلمة المحرر

هنـاك بعض أوجه الشبه بين النشاط العلمي والنشاط الرياضي . ذلك أن الرجل الرياضي يراقب حركاته ويحللها بالتفصيل حتى يستطيع تحسين أدائه ، وكذلك يفعل الباحث حيث يحلل أبحاثه بنفسه ، و يفكر فى اتجاه ومجال هذه الابحاث و يبحث عن الطرق النظرية ومناهج البحث التى تؤدى إلى تحسين النتائج والتغلب على المشكلات التى يواجهها فى بحث موضوعه .

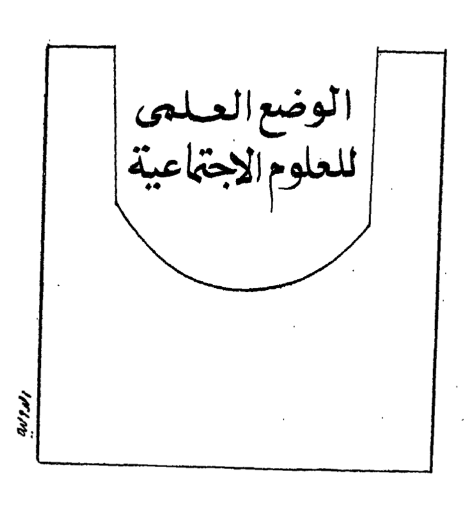
والحق أن هذا النوع من التحليل لا يمكن أن ينفصل عن البحث ذاته . ولهذا أهمية خاصة فى العلوم الإنسانية والاجتماعية حيث تتسم العلاقات بين الباحث ومجال بحثه ببعض الخصائص المعينة التى تختلف عن خصائص العلوم الطبيعية . بيد أن الأسس الابستمولوجية للأبحاث العلمية الاجتماعية ليست دائما مقررة بصراحة ووضوح كما أن تحليلها لا يتم بطريقة منهجية كما يجب . والحق أن الابستمولوجيا (نظرية المعرفة) تتيح الفرصة لالقاء نظرة جديدة على العلوم الاجتماعية ، بشرط أن يتخلص الباحث

من آفة الالتزام بالابستمولوجيا الى حد الافراط ، وآفة التجريب العملى الذى يتسم بضيق الأفق.

هذا والمقالات المنشورة فى هذا العدد مخصصة لمثل هذا الفحص الذاتى للعلوم الاجتماعية ، وهى تعرض بعض الآراء فى عدد من جوانبها الابستمولوجية والقيمية (نسبة للقيم) والتنظيمية : فيحاول إرنست جلنر الاجابة عن هذا السؤال : هل يمكن أن تدخل العلوم الاجتماعية نادى العلوم الطبيعية ؟ هل يمكن دراسة العالم الاجتماعى علميا أم يجب تركه للفلاسفة والشعراء ؟ وليس لدى جلنر جواب «جاهز» عن هذا السؤال ولكنه يبين لنا بأسلوب بليغ ضعف المحاولات التى تبذل لاخراج العلوم الاجتماعية من دائرة العلم و يطرق ستيفان نواك موضوع العلاقات بين الطرق العلمية المستخدمة فى علم الاجتماع ، ومختلف المدارس الفلسفية و يبين كيف أن الاختيارات المنهجية تشير الى تفضيل المناهج الفلسفية والابستمولوجية . و يتناول مقال «أمريتا كو يتو» تحليل العلاقات بين القيم باعتبارها أمراً تجب دراسته ، و باعتبارها عوامل مؤثرة فى بحوث العلوم الاجتماعية . و يعرض علينا كلود آك منهجا يمكن أن نطلق عليه اسم الاقتصاد السياسى للعلوم الاجتماعية مبيناً أن هذه العلوم عبارة عن سلعة تخضع لقوانين السوق. وتعمل فى بيئة تسيطر عليها القيمة التبادلية لا القيمة الاستعمالية أما المقالات الثلاث الأخيرة فى قسم الموضوعات فهى تحليلات أبستمولوجية لعلوم معينة فى مجالات مختلفة. فيدرس أدموند بيرك القوى الاجتماعية والاقتصادية التى أدت الى وضع علم الاجتماع فى فرنسا فى مطلع هذا القرن، و يناقش فيليب برايار قضيةالعلاقات الدولية ، و يبحث مانتون سانتوس قضية الجغرافيا.

والنصوص الواردة فى «مجال العلوم الاجتماعية» ليست مقطوعة الصلة بالمقالات الواردة فى قسم الموضوعات حيث يصف «ت. ف ساثيا ميرذى» تطور العلوم الاجتماعية بصورة مدهشة فى الهند بعد الاستقلال ، و يكتب «ج . ب . بنكو» عن العلم الاقليمى- وهو علم مبنى على عدد من العلوم نشأ خلال العقود القليلة الماضية ، و يقدم «جاك لمبارد» بيانا تاريخيًا عن تدريس الأنثرو بولوجيا فى بلجيكا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وفرنسا ، وهولندا ، والمملكة المتحدة.

وننتهز هذه الفرصة لاطلاع القراء على التغير الذى طرأ على هيئة التحرير. ذلك أن بيتر لنجيل الذى رأس تحرير هذه المجلة منذ ١٩٦٣ قد ترك منصبه فى منظمة اليونسكو التى التحق بها فى ١٩٥٣، وكان مجال نشاطه فى خدمة المنظمة يتصل بالعديد من جوانب التعاون الدولى فى العلوم الاجتماعية. ولكنه كان يتصل قبل كل شىء بالعمل فى مجلة العلوم الاجتماعية.



فكرة «العلمية»

هل العلوم الاجتماعية فى حقيقتها «علمية» ؟

إن هذا السؤال يثير على الفور سؤالين: أولهما: ما هى العلوم الاجتماعية؟ وثانيهما معنى كلمة «علمية».

والسؤال الأول لا يثير مشكلات عميقة، ويمكن الإجابة عنه بتبيان هذه العلوم وتعدادها، فالعلوم الاجتماعية بكل بساطة هى ما تواضع (=اصطلح أوتعارف) العلماء الاجتماعيون على ممارسته مهنيا. وهذا التعريف يتضمن إشارة خفية (وان لم تكن خفية تماما) إلى الآراء التى تواضعت عليها المجتمعات المعاصرة سواء بطريق الإجماع أو أغلبية الرأى العام والتى تحدد بتصنيفها الصريح أو الضمنى: أىُّ الجامعات والنقابات المهنية والأفراد تحدد المعايير اللازمة لمعرفة طبيعة العلوم الاجتماعية ومجالها؟

بقلم: إرنست جلنر

أستاذ الأنثروبولوجيا الآن بكلية الملك، جامعة كمبردج بالمملكة المتحدة، وسابقا بمدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. أهم مؤلفاته: الكلمات والأشياء (١٩٥٩)، التفكير والتغير (١٩٦٥)، المجتمع الإسلامى (١٩٨١)، الأمم والقوميات (١٩٨٣).

ترجمة: أمين محمود الشريف

رئيس مشروع الألف كتاب بوزارة التربية والتعليم وعضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة سابقا.

وهذه الإشارة الخفية الى الرأى العام أو الاجماع لا تقترح فى هذا التعريف، أو تجعله تعريفا غير مباشر. ذلك أن الاغلبية أو الإجماع أو الرأى العام- كلها مصادر غير معصومة من الخطأ، ولا ثابتة على حال واحدة، ولا خالية من الغموض والإبهام. وليس هناك أى تناقض فى القول بأن الرأى العام قد يخطىء فى وقت من الأوقات. وإذا أخطأت كل هذه المصادر فهل يمكن أن تقودنا إلى الخطأ فى تحديد معنى العلوم الاجتماعية؟ كلا! إن الذى يهمنا هو العلوم الاجتماعية كما تمارسها وتحددها المجتمعات المعاصرة. ولذلك فإن الرأى العام لا يمكن أن يضللنا فى هذا المجال، لأن الأمر الذى يهمنا هو الذى تحدده المعايير الثقافية فى المجتمعات المعاصرة صحيح أننا قد نهتم ببعض العلوم الاجتماعية المثالية والمحايدة من الناحية الثقافية بفرض وجود مثل هذه العلوم، ولكن الذى يهمنا فى المقام الأول هو الممارسات المادية التى تعرف حاليا باسم «العلوم الاجتماعية».

بيد أن الموقف يختلف عن ذلك تماما عندما ننتقل الى السؤال الثانى الذى يحتاج الى تحديد وتعريف، ألا وهو وصف العلوم الاجتماعية بأنها «علمية». هنا نجد أن التبيان أو التعداد لا يسعفنا فى هذا المجال. ونحن لا نهتم اهتماما خاصا بما يتفق أن يسميه المجتمع «علميا» أو بأن الاستعمال الفعلى لهذه الكلمة على لسان العلماء المعاصرين ليس نهائيا، إذ الواقع أن المجتمع منقسم على نفسه بشأن هذه الكلمة حيث يختلف الرأى حول مدى انطباق هذا الوصف على العلوم الاجتماعية. ولكننا لا نهتم بإجراء استفتاء حول هذا الموضوع، كما أننا لا نهتم بمعرفة من يحاول من الجماعات المتنازعة أن يفرض رأيه فى وقت معين، وإنما نهتم حقيقة بالمعنى المعيارى الصحيح لكلمة «علمية» كما نهتم بأن نعرف: هل العلوم الاجتماعية علمية فى الحقيقة؟

وهذا فى ذاته أمر مفيد وهام. و يبدو أننا عندما نقول إن «العلوم الاجتماعية علمية» نستخدم فى صيغة المبتدأ (=العلوم الاجتماعية) عبارة اصطلاحية أى عبارة جرى عليها العرف والاصطلاح فى حين أن الخبر (=علمية) أمر معيارى موضوعى لا يخضع للأهواء أو الأعراف (جمع عُرف) البشرية.

ومن ذلك يتضح أن جملة «العلوم الاجتماعية علمية» تتألف من شطرين مختلفين فالجزء الاول منها وهو «المبتدأ» حقيقة عرفية أو اصطلاحية، فى حين أن الجزء الثانى وهو «الخبر» حقيقة موضوعية ووصفية. فهل يجوز مثل هذا الخلط؟ أعتقد أن الامر ليس غريبا أو شاذا إلى هذا الحد.

وإذا تحدد معنى كل من المبتدأ والخبر فى الجملة المذكورة على أساس العرف والاصطلاح أى على أساس الاستخدام الفعلى، أو الاستخدام الذى يحظى برأى الاغلبية أو ينعقد عليه الإجماع كان من السهل علينا أن نجيب على السؤال الذى طرحناه فى صدر هذا المقال، ولم يتطلب الأمر شيئاً من التفكير العميق. وكل ما يتعين علينا أن نفعله فى هذه الحالة هو أن نبحث فيما إذا كان العلماء يستخدمون كلمة العلوم الاجتماعية -والى أى حد- بحيث يصدق عليها مدلول كلمة أخرى أوسع نطاقا هى كلمة «علمية» ولكننا نرى أن مثل هذا البحث لا يمت فى الواقع بصلة وثيقة للسؤال الذى طرحناه.

والواقع أن موضوعية الخبر فى الجملة المذكورة (وهو كلمة علمية) أمر لا يخلو من الفائدة والأهمية، لأن هذه الموضوعية تضطرنا الى معالجة هذه القضية على أنها تشير الى أمر لا صلة له باختيارنا الشخصى ولا بأعرافنا وتقاليدنا.

ولنلاحظ أن هذه المسألة هى من السمات القديمة الشاملة التى امتازت بها المناقشات الدائرة حول تحديد معنى «العلم». وقد اتسمت هذه المناقشات بطابع الحدة الذى امتازت به المناقشات الدائرة فى المجال الدينى حول تحديد من هم الهلكى ومن هم الناجون (فى الآخرة) وتحديد معنى الحرام والحلال، وحول اكتشاف حقائق هامة معينة لا مجرد اطلاق أسماء أو أوصاف معينة.

والواقع أن العلماء لم يلجأوا الى العرف والاصطلاح فى تحديد المفاهيم- مع شىء من الحيرة والارتباك، وعدم الاقتناع- الا عندما وجدوا أنفسهم فى حيرة بشأن المعيار الذى يأخذون به فى اختبار حقائق الأمور والتأكد من صحتها:
هل هذا المعيار هو التجربة أم العرف؟

وقد ادعى قوم أن تحديد معنى العلم يتوقف على اصطلاحنا وعرفنا وحده. ولكن الواقع أن الروح الحقيقية التى أملت هذا التحديد كانت تختلف عن ذلك تماما إذْ كانت روحا موضوعية لا صلة لها بالأهواء الذاتية.

وليس هناك ظل من الشك فى أن المناقشات التى دارت بشأن ما هو «علمى» وما هو «غير علمى» دارت بروح موضوعية معيارية وغير اصطلاحية أو عرفية، إذْ كانت تدور بقصد التحقق مما اذا كان الامر علميا فى الحقيقة. و يبدو أن هذه المناقشات كانت قائمة على أساس القول بأن القضية التى يدور حولها النقاش تتعلق بالفاهيم والبحث فى حقائق الاشياء وطبيعتها، وهى قضية بعيدة كل البعد عن الأهواء والاختيارات الشخصية.

ولنوضح هذا الأمر بطريقة أخرى فنقول إننا لا ننصاع لقبول المفاهيم لأننا موضوعيون وإنما نحن موضوعيون لأننا ننصاع لقبول المفاهيم. ذلك أنه عندما تفرض المفاهيم نفسها علينا نصبح موضوعيين «على الرغم منا». إننا لا نستطيع دائما أن نختار المفاهيم، لأن هذه المفاهيم تسيطر علينا فى أغلب الاحيان. إن الانسان يستطيع أن يفعل مايشاء ولكنه لا يستطيع أن يشاء كما يشاء، ونحن لا نستطيع أن نختار المفاهيم متى نشاء: ذلك أن لهذه المفاهيم فى بعض الاحيان سلطانا علينا لا نستطيع مقاومته. ترى: لماذا نسمح لأنفسنا بأن نكون عبيداً للقيم وأن ننصاع للأوامر التى تصدرها إلينا بعض الافكار؟

يمكن تفسير ذلك بأن هذا يحدث بوجه عام عندما تتشابك بعض السمات أو مجموعة من السمات فى مفهوم ما فى لغة من اللغات أو أسلوب من أساليب التفكير لأسباب قوية تدعو الى هذا التشابك، وتدعو الى سيطرة هذا المفهوم على أذهاننا. يضاف الى ذلك أن مثل هذه المفاهيم تكون عادة محملة بأعباء أدبية لا فكاك منها. والأسبابُ التى تدعو الى بلورة هذه المفاهيم الجامعة لهذه السمات والصفات قد تكون أسباباً عامةً أو خاصة وقد تكون مركوزةً فى الطبيعة البشرية أو مرتبطةً بموقف تاريخى أو اجتماعى معين. ولكن الصورة العامة لحدوث هذه المفاهيم يمكن تلخيصها على الوجه الآتى: ينشأ موقف معين (وأحيانا يستمر هذا الموقف) يدفع لغة معينة أو مجتمعا معينا الى التفكير فى مفهوم معين وليكن المفهوم (م)، ولهذا المفهوم سمات أو صفات هى أ، ب، ج. الخ. وعلاوة على ذلك فمن الأهمية بمكان أن يعرف المجتمع: هل يندرج أو لا يندرج تحت هذا المفهوم أمر «معين» أو عادة «معينة»، وهل هذا الأمر أو هذه العادة جزء لا يتجزأ من صميم هذا المفهوم واستعماله، ومن ثم فهو جزء من التعريف العملى لهذا المفهوم؟ هذا هو العبء الأدبى الذى يحمله المفهوم. ولبعض المفاهيم أهمية لدى مجتمعات معينة تنشأ من طبيعة موقفها ولا يمكن إلغاؤها بمقتضى قرارات أو مراسيم تصدر من ولى الأمر.

ولا يخامرنى شك فى أن مفهوم كلمة «علمى» فى المجتمع الحديث هو من هذا القبيل. إننا بحاجة الى هذا المفهوم، ولا يسعنا إلا التسليم بأهميته وقبوله والانصياع له. وقد نستطيع أو لا نستطيع ـ كما هو الحال غالبا ـ أن نحدد بدقة ماذا نعنى بهذا المفهوم. و يصدق على هذه الحال ذلك التناقض الظاهرى المنسوب لسقراط وهو أننا قد نستخدم فكرة معينة دون أن نستطيع تعريفها وتحديدها. ولكن مهما كانت السمات التى تحدد هذه الفكرة فانها فكرة هامة بلا نزاع، وفكرة «لا اختيارية» إذا صح هذا التعبير. بيد أننا نعلم أنها فكرة هامة وأنه ليس فى وسعنا أن نستهين بها متى شئنا.

وفكرة «العلمية» هى من قبيل هذه الأفكار ولكن لم تكن كذلك دائما. ولاشك أن لها صلة بالرغبة القديمة فى تحديد معنى «المعرفة الصحيحة» والتمييز بينها و بين الرأى المجرد، كما أن لها صلة بأمر أهم، ألا وهو معرفة الدّين الصحيح. وفى هذه الحالة الأخيرة عرفنا جيدا لماذا كانت معرفة الدين الصحيح بالغة الأهمية: ذلك أن النجاة أو الهلاك فى الآخرة يتوقف على هذه المعرفة. ولكن تحديد فكرة «العلمية» وان تداخلت مع المعرفة الصحيحة، ومعرفة الديانة الصحيحة ليست جزءا منهما واذا سلمنا بهذا فما هى إذن؟

إضفاء الصبغة الاجتماعية على العلم الى الدرجة الثانية: بُوبر، وكوْهن

لم تكن فكرة العلمية جوهرية ولا جديرة بالقبول فى كل المجتمعات والعصور. وكان من الطبيعى أن ينصرف الاهتمام فى المجتمعات التى ساد فيها نظام «الحكماء» الى التمييز بين المعلومات الحقة والباطلة، والنصائح الصادقة والزائفة، التى لابد منها لممارسة الحياة الفاضلة. وكان ذلك ضربا من الخدمات الاستهلاكية لحماية الذين طرقوا باب الحكمة طلباً للمشورة التى تهديهم الى سبيل الحياة الطيبة. وكان ذلك فيما يبدو أول حافز قوى لنمو نظرية المعرفة. وفى العصور التى تنافس فيها الأدعياء والدجاجلة ممن زعموا أنهم أتوا برسالة المسيح المنتظر كانت المعايير المتبعة لمعرفة المسيح المنتظر الصحيح مظهرية أكثر منها إبستمولوجية (علمية). وفى العصر الذى ظهرت فيه الديانات السماوية ودُوِّنت فيه الكتب المقدسة انصرف الاهتمام بطبيعة الحال الى معرفة الوحى والرسالة والرسول المبعوث. وإزاء هذه النظم كلها كان من المعقول أن تثار القضايا المذكورة وغيرها من القضايا المختلفة. وعلى الرغم من تداخلها وتشابهها بعض الشىء من القضية التى تعنينا فى هذا المقال فانها لا تطابقها من كل الوجوه.

ونقطة التداخل الرئيسية هى اتباع الناس فى كل هذه القضايا بعض المعايير العامة لتبرير دعاوى خاصة وإضفاء الشرعية عليها. وعندما يصف أحدهم شيئا ما بالعلمية أو غير العلمية فانه يضفى صفة الشرعية على هذا الشىء حتى يكون جديراً باهتمامنا بل بتصديقنا. ووصف الشىء بالعلمية ليس بالضرورة هى الوسيلة الوحيدة أو السائدة لاسباغ الثقة على الدعاوى الخاصة، ولكنه، على الأقل، وبكل تأكيد، وسيلة من الوسائل المحترمة والمتبعة لإضفاء الشرعية على هذه الدعاوى. وقد جاء وقت لم تكن فيه هذه الوسيلة من بين الوسائل العديدة لإضفاء الشرعية المذكورة، بل لم تكن معروفة على الإطلاق.

وهذا فى رأيى يقودنا الى أمر آخر، وهو حاجتنا قبل كل شىء الى معرفة الظروف الاجتماعية التى أدت إلى اتباع هذه الوسيلة الخاصة من وسائل التدبير وأفضت الى هذه الفكرة الجديدة والقوية التى هى فكرة العلمية وجعلتها جديرة بالثقة والقبول.

وهذا يدفعنا تلقائيا الى السير فى الاتجاه السُّوسيولوجى (الاجتماعى) والتفرقة بين المجتمعات أو-على الأقل- بين المجتمع الذى يولد والمجتمع الذى لا يولد المفهوم المذكور، ألا وهو مفهوم العلمية.

هناك طريقتان على الأقل لتحديد معنى العلم: الطريقة الفلسفية والطريقة السوسيولوجية. أما الطريقة الفلسفية فيمكن وصفها على النحو الآتى:

يسير ممارس هذه الطريقة على نموذج معين من نماذج الكشف أو نماذج اكتساب المعرفة. وتتكون عناصر هذا النموذج من مفردات مستمدة من أوجه نشاط الافراد كالأفكار، والخبرات، والتجارب العملية، وربط الدروس المستفادة من الخبرة، ونتائج التجارب العملية، بالأحكام العامة المبنية على الأفكار الأوليةوهكذا، ولا تتجاوز النظرية العلمية التى يتوصل الفرد حدود النموذج المبنى على النحو المذكور. وتسلم مثل هذه النظرية بل تؤكد أن عدد العلماء كبير جدا، وأنهم يتعاونون فى العادة، و يتصل بعضهم ببعض، ولكنها تنظر الى هذا الأمر على أنه أمر عارض وغير جوهرى. و يستطيع رجل مثل روبن صن كرُوزو- طبقا لهذه النظرية- أن يمارس العلم ومتى أتيحت له الإمكانيات، ووهب طول العمر، وأوتى المهارة والذكاء فإنه لن يعجز من حيث المبدأ عن الإنجاز العلمى كما نعرفه. والذين يتمسكون بنظريات من هذا القبيل لا يأبون التسليم بأن نقد النظرية واختبارها وتأييدها وتفنيدها أمور اجتماعية بوجه عام، و بأن نجاحهم يتوقف على قاعدة أساسية من مبادىء الرياضة والتكنولوجيا يعجز أى فرد عن اقامتها بنفسه. ولكنى أعتقد أنهم يرون أن اشتراط وجود بيئة اجتماعية لتوفير هذه الظروف أمر خارج عن نطاق العلم بل ليس جزءا جوهريا منه.

وهناك طرق ودرجات مختلفة لحقن العنصر الاجتماعى فى مثل هذه الرؤية الفردية، أدناها التأكيد بأن المجتمع يشكل شرطا أوليا وجوهريا للانجاز العلمى والمقصود بالمجتمع هنا هو المجتمع من حيث هو، لا مجتمع بعينه. وربما كان إميل دُوركْ هايم (أبو علم الاجتماع) مثالاً لهذا الرأى، فهو يرى أن التفكير مستحيل بدون المفاهيم التى تفرض على المرء. وهذا بدوره يتوقف على وجود المجتمع، و يتوقف قبل كل شيء على مبدأ المشاركة. وإذا صح هذا صار المجتمع شرطا أوليا للعلم، بل فى الحقيقة لكل أشكال التفكير. ذلك أن الفرد الذى لا يعيش فى مجتمع لا يمكن أن يرقى الى مستوى صياغة أى مفهوم عام مهما أوتى من المهارة، ومهما طال عمره، ومهما تزود بكافة المعدات والأدوات. هذه هى الدرجة الاولى لإضفاء الصبغة الاجتماعية على العلم.

أما الدرجة الثانية فتتضمن وجوب وجود مجتمع بعينه لا وجود مجتمع أيا كان. و يبدو أن نظرية العلم عند «بُوبر» من هذا القبيل، فهو يرى أن وجود المجتمع لا يكفى، بل لابد من وجود المجتمع الذى تشيع فيه روح «النقد» والمجتمعات «المغلقة» لا يمكن أن تولّد العلم، ولكن المجتمع المفتوح هو الذى يستطيع ذلك.

والمراد بالمجتمع المفتوح ذلك المجتمع الذى يعرض فيه الباحث آراءه على محك البحث، و يُخضع أفكاره لنقد غيره،وهو المجتمع الذى تتوافر فيه نظم شرعية لهذه الممارسة، أو -على الاقل- لا يوجد فيه نظام يمنع هذه الممارسة. ولكننا نستطيع أن نلمح فى آراء بوبر بعض مظاهر التناقض:

أول هذه المظاهر أنه إذْ يؤكد استمرار التجربة والخطأ كأساس لكل تقدم فى المعرفة فى تاريخ الحياة كلها، يرى أن سر الطريقة العلمية أمر يشترك فيه الإنسان مع كافة أشكال الحياة العضوية ولا يحتاج الى تعلمه (غاية ما فى الامر أن الانسان تعلم ذلك بطريقة أسرع وأنه يشفق على أصحاب الافكار الفاشلة). وهو يرى أنه لا داعى لوجود نظم أو مؤسسات علمية. وفى معرض انتقاده للنسبيين الذين يقولون بعجز الانسان عن التغلب على نزعات الهوى والمصلحة الذاتية يسلم بوبر بأن كثيرا من الناس (بل معظمهم؟) يأبون- انصياعا لاهوائهم- تصحيح آرائهم فى ضوء الانتقادات الموجهة الى هذه الآراء، بل ربما يحتاجون الى الهوى للتوصل الى اكتشافات علمية جديدة، ثم يعود فيؤكد أن العلم لا يتأثر بما يتصف به أصحابه من رذائل أو فضائل، و يرى أن اختبار الافكار بواسطة مؤسسة أو مجتمع من العلماء المتنوعين والمتحررين من السلطان يكفل فى النهاية استبعاد الافكار الخاطئة مهما كان أصحابها دُجماطيين (متمسكين بآرائهم وعقائدهم تمسكا أعمى) ولا عقلانيين. وطبقا لهذا الرأى فان العلم وتقدمه يتوقفان فعلاً على وجود مجتمع يدعم هذا الاختبار العام والمتعدد. ومن ناحية أخرى أيضا نجد أن «بوبر» فى سياق مناقشة لمنشأ الروح العلمية يجنح الى الاستشهاد بالشخصيات الايونية (الاغريقية) البطولية التى دعت الى الحرية وحطمت ميلها البشرى الى الدجماطية وشجعت تلاميذها على النقد، وبذلك اخترعت العلم. إن العالم الأيونى الذى يعتبر سلفا لبوبر وإماما له يلعب دوراً فى هذا النظام شبيهاً بدور الفيلسوف فى جمهورية أفلاطون: فهو- وهو وحده- الذى يستطيع أن يحطم الدائره الخبيثة التى سُجن فيها البشر، بعد أن خرج هو منها بأعجوبة.

هذا وفلسفة بوبر الشاملة لا تخلو من الغرابة، فهو يرى أن البشر اضطروا الى ابتداع العلم عندما رأوا أنه أكبر وسيلة للتحرر من ربقة «المجتمع المغلق»، وإن لم تكن هناك حاجة فى الأصل الى ابتداعه فى تاريخ الحياة العام لأن «الاميبا» أُوتيت العلم بمقتضى حقها الطبيعى. وفى الطبيعة تخلصت الكائنات العضوية من «الفرضيات» الخاطئة بأن تخلص بعضها من بعض. وكذلك تخلص المتوحشون بعضهم من بعض فى فجر التاريخ ولكنه لم يتخلصوا من الفرضيات بل تركوها تعيش لسبب ما أو بعبارة

أصح حافظوا عليها دون نقدها بدلاً من التخلص منها. ومع قسوة بعضهم على بعض فإنهم عاملوا الأفكار برفق ولكن العلماء المحدثين تخلصوا من الفرضيات دون أن يتخلص بعضهم من بعض -على الاقل عندما كان سلوكهم فى أفضل حالاته. والنتيجة الغريبة لفلسفة بوبر التاريخية قوله بوجود نوع من العصور المظلمة أو السقوط ظهر بين ظهور الانسانية لاول مرة، ظهور تباشير العلم والمجتمع المفتوح. وقد فقدت الأميبا حقها الطبيعي فى مكان ما خلال العصر القبلى والجماعى الأول فى التاريخ البشرى ولكنها استعادت هذا الحق بأعجوبة وبطولة فى أيونيا (بلاد الاغريق) ومن الطريف اشتراك المسيحية والماركسية وبوبر فى فكرة العصر المظلم وإن كان ذلك بصور مختلفة.

وثانى مشاهير فلسفة العلم فى الوقت الحاضر هو توماس كُوهن الذى يضفى الصبغة الاجتماعية على الموضوع ايضا الى الدرجة الثانية وفى رأيه أن المجتمع شرط لابد منه لحدوث أى تقدم فى العلم ولا يستطيع القيام بهذه المهمة أى مجتمع كان بل يجب أن يكون هذا المجتمع مزوداً بنموذج علمى. وهناك مجتمعات لم تتوصل إلى هذا النموذج، ومنها مجتمع العلماء الاجتماعيين على سبيل المثال.

والفرق الجوهرى بين المجتمعات القادرة وغير القادرة علا التقدم العلمى- حسبما نفهمه من رأيه- هو وجود النموذج أو عدمه. و يبدو لنا أن كوهن ليست لديه أية آراء عن الفرق بين النماذج العلمية وغير العلمية. وهذا فى نظرى من مواطن الضعف القوية فى موقفه. و يبدو أن النماذج فى رأيه ليست غير متماثلة فحسب، بل أنها تشكل أيضا فئة غير متباينة بشكل غريب. وليست لدى هذا الفيلسوف القائل بعدم تماثل النماذج سوى فكرة ضئيلة عن اختلاف أنواعها اختلافا كثيراً. ولما كانت النماذج تُنْقَذ اجتماعياً اتجه بصراحة الى علم الاجتماع ولذلك يسخر منه بُوبر و يتساءل: أى نوع من علم الاجتماع يجب على فيلسوف العلم أن يستخدمه؟ أى نموذج اجتماعى يمكن الوثوق به والاعتماد عليه عند الاستعانة بعلم الاجتماع لمعالجة مشكلة طبيعة العلم حتى يتسنى توضيح موقف كل العلوم بما فى ذلك علم الاجتماع نفسه؟ ولما كان كوهن يجعل كل النشاط العلمى معتمداً على النماذج ويجعل فلسفة العلم معتمدة على علم الاجتماع (الذى لا يخلو من الاعتماد على النماذج كأى علم آخر) فانه يبدو لنا أن رأيه يسير فى حلقة مفرغة.

والذى يهمنا فى هذا الصدد هو أن كلا من بوبر وكوهن يضيفان الصبغة الاجتماعية على العلم الى الدرجة الثانية بمعنى أنهما يجعلان العلم معتمداً على وجود نوع معين من المجتمع لا على وجود مجتمع أيا كان.

على أن الطريقة التى يفعلان بها ذلك متعارضة على طول الخط . ذلك أن بوبر يرى أن المجتمع القادر على التقدم العلمى هو المجتمع المتحرر من القيود الى درجة تجعله يبيح النقد حتى، ولو وجِّهت سهامُ النقد الى حكمائه المحترمين (أو بعبارة أصح : المجتمع الذى تتوافر فيه الضمانات القانونية التى تكفل امكان توجيه النقد، بل تشجيعه) أما كوهن فيرى أن العلم لا يتحقق إلا باحكام الرقابة على المفاهيم الاجتماعية بحيث تفرض النماذج على أعضاء المجتمع فى معظم الاوقات (لا فى كلها) على الرغم من أن هذه النماذج ليست مُلْزمة من الناحية المنطقية، إذْ لا تصبح ملزمة الا بالضغط الاجتماعى الذى يؤدى بذلك الى تحقيق العلم. وما لم يتم الفصل بطريقة تحكمية فى القضايا العميقة، فان العلم لا يمكن أن يتقدم الى الامام. ولكنْ كما أكد الفيلسوف توماس هوبز أن أى ملك أفضل من الفوضى» كذلك أكد توماس كوهن أن أى نموذج أفضل من الحرية المخيفة عند العلماء الاجتماعيين المعاصرين الذين لا يتورعون عن مناقشة القضايا والارتياب فيها، و بذلك يحولون دون ظهور العلم الصحيح فى أوساطهم بسبب «انفتاحهم» الكبير! .

وليس من الضرورى فى هذا المجال أن نختار بين شبه الفوضى عند بوبر، والنزعة التحكمية عند كوهن الذى يوصى بالولاء للنماذج فى معظم الاحيان، وان كان يتمسك بحق الثورة عند الاقتضاء. والأمر الذى يعنينا فى هذا المقال هو التحدث عن خطأ وقع فيه كل منهما، و بيانه أنه اذا أريد تحديد معنى العلم وجب صبغ فلسفة العلم بالصبغة الاجتماعية الى الدرجة الثالثة لا الى الدرجة الثانية فحسب: لا يكفى أن نقول إن وجود المجتمع لازم لتقدم العلم، ولا يكفى التمييز بين المجتمعات القادرة على الإنجاز العلمى والعاجزة عنه، بل يجب التمييز بينهما من حيث السمات الاجتماعية التى لا تتصل بالانشطة العلمية فى هذه المجتمعات، وأن ندرس هذه المجتمعات عند اشتغالها بأنشطة غير علمية، وأثر المعرفة فى أنشطتها الاخرى. وهذا فى نظرى هو صبغ الموضوع بالصبغة الاجتماعية الى الدرجة الثالثة ويجب أن نفعل ذلك. كيف ؟.

خصائص المجتمعات القادرة على الانجاز العلمى

إذا أردنا أن نفهم السر فى قوة فكرة العلمية وجب علينا أن ندرس ما يؤديه العلم للمجتمع ، وأن ننسى مؤقتا ذلك السؤال العادى والجذاب وهو: كيف يحاول العلم ذلك؟ ذلك أن النظريات الخاصة بفلسفة العلم كتلك التى تندرج فى المحاولات الفلسفية المختلفة الهادفة الى تحديد معنى العلم، تحاول أساسا الإجابة عن هذا السؤال: وهو كيف يعمل العلم ؟ كيف تحققت تلك المعجزة الكبرى :

معجزة التقدم العلمى والاجماع العلمى؟ أما السؤال عما يضفى على العلم صبغة السحر والجاذبية فإنه يجب علينا ألا ننظر كيف يتم ذلك وانما يجب أن ننظر: ماذا يعمل العلم مما يمتاز بالسحر والجاذبية؟ لماذا كان العلم من الأهمية بمكان بالنسبة للمجتمع؟ لماذا ينظر الناس بعين الاحترام والتقدير الى كل أمر يدخل فى دائرة العلم السحرية ولماذا لا يحظى بهذا الاحترام والتقدير كل أمر لا يمت للعلم بصلة؟.

أن هذا التباين الذى عبرت عنه فى سؤالى يبسط الى حد ما حقيقة معقدة مؤداها أن فلاسفة العلم يُعنون أيضا بالطبع بسمات الإنتاج العلمى أى النظريات التى يتمخض عنها العلم. على أن ذلك أصبح قضية مسلمة لديهم ولذلك فإن السؤال الذى يطرحونه هو: كيف تحقق ذلك؟ أما علماء الاجتماع فهم يُعنون فى المقام الاول بالنتائج المترتبة على المعلومات التى توصل اليها العلم.

وخير إجابة عن السؤال الذى طرحته هو ايراد لمحة موجزة ولكن وافية بالغرض عن تاريخ البشرية وتقسيمه الى ثلاث مراحل. ونحن نعرف جميعا فلاسفة التاريخ الذين يقسمونه الى ثلاث مراحل، منهم-على سبيل المثال- أوجست كومت صاحب النظرية التى تقسم التاريخ الى المرحلة الدينية، والمرحلة الميتافيزيقية، والمرحلة الوضعية، وسير جيمس فريزر الذى يقسم التاريخ الى المرحلة السحرية، والدينية، والعلمية؛ وكارل بولا نيى الذى يقسم التاريخ الى المرحلة الشيوعية، ومرحلة اعادة توزيع الثروة، ومرحلة السوق. أما النمط الجديد لتاريخ العالم الذى يتبلور الآن فى زماننا والذى يتضمن نظرة شاملة الى تاريخ عصرنا فهو يختلف عن ذلك بعض الشىء. وهذه النظرة تشترك فى تقدير العلم والفكر مع كومت، وفريزر، وان كانت تعنى أكثر من فريزر بأثر العلم فى تنظيم المجتمع.

ويمكن القول بأن المراحل الجوهرية فى تاريخ البشرية تتلخص فيما يلى: الأولى: مرحلة الصيد وجمع الطعام، والثانية: مرحلة إنتاج الطعام (الزراعة والرعى)، والاخيرة: مرحلة الإنتاج المرتبط بزيادة المعارف العلمية. أما النظريات الخاصة بتقسيم التاريخ الى مراحل على أساس التنظيم الاجتماعى فهى لا تفى بالغرض. ذلك أن قاعدة الانتاج العلمى هى التى تعتبر الخط الفاصل الكبير فى هذا الباب، فعلى كلا جانبى هذا الخط نجد أشكالاً اجتماعية متنوعة. وفى الظروف الحاضرة لا يعنينا كثيراً مجتمع الصيد وجمع الطعام، ولكن الفرق بين العالم الزراعى، والعالم الصناعى العلمى هو الذى يعنينا الى حد كبير.

ولا يتضمن وجود المجتمع المتقدم الاعتماد على إنتاج الطعام فحسب، ولكنه يتضمن أيضا أمرين آخرين على جانب من الأهمية: هما وجود طبقة متعلمة (تعرف القراءة والكتابة) ووجود نظام سياسي مركزي. ذلك أن المجتمعات الزراعية تمتاز بنوع من تقسيم العمل بشيء من التعقيد ولكنه لا يخلو من الاستقرار النسبي. بيد أنه من الخطأ أن يعتبر تقسيم العمل سلعة متجانسة -اذا جاز هذا التعبير. ذلك أن نتائجه بالنسبة للمجتمع تختلف تبعا للتخصص الذى تختص به بعض فئات المجتمع. ولظهور الطبقة المتعلمة والنظام السياسي نتائج متميزة لا يمكن تشبيهها بالتخصصات الاقتصادية الصغيرة التى توجد فى عمليات الانتاج القائم بذاته.

هذا والنظم السياسيةُ فى المجتمعات الزراعية المتقدمة غير متشابهة اذ أنها تختلف فيما بينها اختلافا كبيراً. والناس جميعا يعرفون اختلاف النظم السياسية فى المجتمعات الزراعية. وكذلك الطبقات الاكليروسية (الدينية) فى المجتمعات الزراعية تختلف اختلافا كبيراً فى تنظيمها وتكوينها ومزاجها، ففى مكان ما قد تكون جزءاً من تنظيم مركزى احتكارى صارم، وفى آخر قد تشكل طائفة حرفية متحررة من القيود يباح الانضمام اليها لكل رجال الدين. وفى مكان آخر قد تشكل طبقة مغلقة ولكن غير مركزية أو تشكل طبقة بيروقراطية يختار أعضاؤها بموجب امتحان مسابقة، ولها إدارتها الخاصة، وإن كانت هذه الإدارة ليست وقفا على رجال الدين.

وعلى الرغم من هذا الاختلاف فإننا نستطيع أن نتبين بعض السمات المشتركة أو العامة منها أن الكتابة فى هذه المجتمعات تستخدم فى السجلات الادارية، وبخاصة ما يتعلق منها بالضرائب، وفى الاتصال (المراسلات) بين الجهات السياسية والدينية، وفى الطقوس الدينية، وتدوين المذاهب والعقائد الدينية. ومن الامور التى تعنى بها الهيئات المركزية صيانةُ الوثائق المكتوبة، مع عدم التوسع فيها بغية الحصول على المزيد من المعلومات (لم تصبح زيادة المعرفة هدفا مقبولاً حتى ذلك الحين). ويبدو أن نظم الاوضاع الاجتماعية والأحوال الشخصية والمعارف العلمية، وكذلك نظام الانتاج- كل ذلك كان يميل الى الاستقرار برغم التعقيد الذى وصل الى درجة كبيرة فى بعض الاحيان. وقد أدى الاهتمام بالوثائق المكتوبة الموجودة فى حوزة الطبقة المتعلمة الى نوع من الازدواج أو التعدد الشقاق فى هذا المجتمع، والاختلاف بين المأثورات الكبرى والمأثورات الصغرى. وتتضمن بعض أجزاء المأثورات الكبرى المدونة أفكاراً عامة تنم على الفهم العميق وحدة الذهن وملاحظات دقيقة، واستنتاجات عميقة. إلا أنه يمكن القول بوجه عام إن هذه المدونات كلها لم تتضمن نظرات ثاقبة فى الطبيعة، اذ كان

اهتمامها الاكبر منصرفا الى تأكيد شرعية الاوضاع الاجتماعية. والتهذيب والتثقيف، وحفظ السجلات والمراسلات لا الى الكشف عن أسرار الطبيعة. واذا انتقلنا الى استخدام الاشياء وفهمها، وجدنا أن المعلومات التي تحتوى عليها هذه المدونات أدنى من مهارات الحرفيين أصحاب الحرف اليدوية والصناع المهرة، والممارسين للعمل. وخير تعليق على هذا الموقف هو «اليأس العلمى» الذى عبرت عنه بقوة الخطبةُ الافتتاحية الواردة فى مسرحية «فاوست» للشاعر الالمانى جوته، (اشتغل فاوست بالسحر والتنجيم ولكنه استاء عندما تبين له أن المعرفة البشرية محدودة النطاق، فباع روحه للشيطان ليحصل منه على الخبرة والقوة).

وفى وسعنا أن نلمس مثل هذا الشعور (بصرخة خافتة من الالم ولكن بسخط أكبر، وحماسة دافقة تشبه حماسة المبشر الدينى) فى كتاب «ميشيل أكشوط» بعنوان «العقلانية فى السياسة» . و يتضمن هذا الكتاب ما يمكن أن يسمى النظرة الإنسانية الشاملة والنزعة الشعبية المطلقة. وقد لقى هذا الكتاب رواجا بين الجمهور وقبولا لدى القراء الانجليز بعد الحرب. ولايزال أكشوط يعد أعظم فيلسوف محافظ فى المملكة المتحدة. وكتابه وثيق الصلة بموضوع مقالنا الحالى لانه يتضمن فى الاساس قاعدة شبه ابستمولوجية وشبة سوسيولوجية مؤداها: «المعرفة الحقيقية عملية» بمعنى أن المعرفة الحقيقية لا يمكن التوصل اليها إلا بممارسة المهارة العملية، ولا يمكن أن تستمر الا بالتلقين والتعليم الحى، ولا يتسنى فهم محتواها من الوثائق المكتوبة فهما تاما، ولا يمكن انتقالها من انسان الى آخر بالكتابة وحدها، واذا توهم انسان أن المعرفة يمكن أن تنتقل بالكتابة وحدها وأن ذلك يضفى الثقة المطلقة على النصوص المدونة والمجردة فإن أكشوط يطلق على هذا الوهم اسم «العقلانية» على سبيل التهكم والسخرية، و يرى بكل وضوح أن ذلك من آفات الحياة العصرية. و يتألف مذهب أكشوط من عنصرين: أحدهما الدفاع عن المصالح الاقتصادية والسياسية لعامة الشعب، والانتصار لتقاليده الموروثة مع استنكار كل مظهر من مظاهر الفلسفة المدرسية التى شاعت عندما تعلم الشعب الكتابة واخترع الطباعة، وثانيهما تأييد تقليد (مبدأمأثور) واحدٍ بعينه يقاوم العقلانية أكثر مما يقاومها غيره من التقاليد المأثورة. وهذا التقليد الواحد مستمد من الدستور غير المكتوب المبنى على العرف والعادة ومن الحكمة العلمية التى يبديها رجال السياسة من اتباع حزب الهويج (حزب الاحرار). غير أن هذا التقليد الواحد لم يقاوم العقلانية كما يجب فى ١٩٤٥ فأثار ذلك سخط أكشوط ولكن اذا كان هذا التقليد الواحد يدعو الى مقاومة العقلانية فهل يصلح أن يكون أساسا عاما لإصلاح

سائر التقاليد الاخرى، دون أن يناقض ذلك مبدأ أكشوط الذى ينكر وجود المبادىء الكلية المجردة؟.

أما السبب فى أن رأى أكشوط يهمنا فى هذا المقال فهو أنه يقدم لنا دون أن يشعر بيانا دقيقا لدور المعرفة المجردة فى المجتمع الزراعى المتعلم. و يوضح لنا هذا البيان العلاقة بين المعارف المدونة والمهارات العملية فى هذا المجتمع، و يقرر أن الكتب ومجموعات القوانين، والقصائد الحماسية، والكتيبات وغيرها مما يحتفظ به الكتبة والنساخون فى حرص وعناية على مر الزمن ليست أعلى شأنا من الحكمة العملية غير المدونة عند أعضاء الطوائف الحرفية، بل هى تردد صدى هذه الحكمة وتشوهها، وتتهكم عليها. و يقول أكشوط إن تدو ين الحكمة ربما كان مفيداً (وهذا يناقض رأيه فى ذم العقلانية) لان هذا التدو ين يجعلها بمنأى عن عبث الانتهازيين، ولكنه لا يجد مبرراً لإضفاء الثقة المطلقة على الوثائق الموجودة فى حوزة الكتاب والنساخين، لان النظريات المدونة متطفلة فى رأيه على العمل الحى ١ هـ. ليكن ذلك أو هكذا كان فى المجتمع الزراعى المتعلم فيما مضى من الزمان، ولكن لا وجود له الآن.

بيد أن ذلك لا ينطبق كما هو واضح على العلم الحديث، والمجتمع المبنى عليه. ذلك أن العلم الطبيعى الحديث بوصفه ظاهرة اجتماعية يمتاز بعدد من الخصائص الواضحة:

(١) انه إجماعى لدرجة مدهشة، إن لم يحظ بالاجماع التام.

(٢) أنه سريع الانتشار. وعلى الرغم من ازدهاره فى بعض البلدان أكثر من غيرها فإنه يستطيع أن يعيش فى عدد كبير من الاجواء الثقافية والسياسية، مع استقلاله عنها لدرجة كبيرة.

(٣) انه سريع النمو: ومعدل نموه يدعو الى الدهشة. وهذا أمر فريد فى فروع المعرفة بوجه عام.

(٤) على الرغم من إمكان تعليمه بشكل واضح لمن نشأوا فى أى بيئة ثقافية فإنه يتطلب تدريباً شاقا وطو يلاً على أساليب التفكير والتكنولوجيا.

(٥) أن التكنولوجيا التى يولّدها والتى تنمو باستمرار، أرقى بمالا يقاس من المهارات العملية عند الحرفيين فى المجتمع الزراعى، كما أنها تختلف نوعيا عن هذه المهارات.

وهذه الخصائص وغيرها مما يتصل بها اتصالاً وثيقا هي التى أثارت هذا السؤال الملح : ما هو العلم ؟ ولم يعد السؤال الآن : ما هى الحقيقة ، وما هي الحكمة وما هى المعرفة الصحيحة ؟ ولا ينكر بالضرورة الذين يلح عليهم السؤال عن طبيعة العلم أن المعرفة أو الحقيقة توجد أيضا خارج نطاق العلم ، ولا يرددون ما ورد فى أحد الكتب المعارضة للعلم على سبيل التهكم والسخرية : « كل ما يخرج عن نطاق العلم فهو غير صحيح ! » ولكنهم يدركون بوجه عام أن العلم ذو طابع متميز، و يريدون أن يحدودا مصدره. انهم لا يريدون أن يقتلوا الأوزة التى تضع بيضا من ذهب ! كل ما يريدونه أن يحددوا هوية العلم حتى يتسنى استخدامه على أكمل وجه وتوجيهه الى ميادين جديدة (يريد بعضهم المساواة بين المعرفة على اطلاقها ، والمعرفة العلمية ، لا لأنهم يحتقرون و ينبذون المعارف السابقة على العلم ، بل لأنهم يعتبرونها مماثلة وفى أساسها للعلم وجديرة بنفس الاسم ، وكل ما فى الامر أنها سابقة على العلم وأضعف منه . وأنا أعتقد أن القول باستمرارية المعرفة لا يخلو من الخطأ) .

وقد يعترض بعضهم ـ بطبيعة الحال ـ على هذا الوصف الخارجي والسوسيولوجى للعلم ـ اذا جاز هذا التعبير ـ ذلك الوصف المستمد مما يسهم به العلم فى زيادة حصيلة المعرفة ودعم العمليات الإنتاجية فى المجتمع ـ فضلا عن قدرته على التطبيق العملى الذى هو سر نجاحه) ، كأن ينكر أحدهم أن العلم يُعد انتصاراً للمعارف غير الاجتماعية والصريحة والمكتوبة والمجردة ، على المهارات الخاصة الفائقة ، وكأن يزعم بعضهم أن الاوزة التى تضع بيضا من ذهب ليست فى النهاية متميزة عن المهارات العملية القديمة ، وكأن يقول إن إدراك إحدى المشكلات وفهمها والقدرة على ايجاد حل لها واختبار هذا الحل يتطلب قبسا من الإلهام الشخصى يعجز الكلام أو الكتابة عن وصفه ، وان البراعة اليدوية أمر حي ومفيد ، وأهم من ذلك أنها أمر لا يمكن الاستغناء عنه . وكان « ميشيل بولا نيى واحداً من اصحاب هذا الرأى وان كان أشهرهم .

ومن العسير علينا أن نقول كيف يمكن تقييم هذه الدعوى التى يؤيدها بعضهم أحيانا بحجة أن عملية تأصيل العلم (صياغة أصوله فى كلمات أو رموز دقيقة وصريحة) أشبه بالحلقة المفرغة التى لا يدرى أين طرفاها . وخلاصة هذه الدعوى أن كل ما يقال ليس سوى نوع من المعرفة القولية » ولكن هذا النوع من المعرفة يتطلب المزيد من المعرفة « العملية » التى تبين كيف يمكن تطبيق هذه المعرفة القولية . واذا صيغت هذه المعرفة العملية بدورها فى كلمات دقيقة وصريحة أصبحت نوعا من المعرفة القولية وحقت عليها الحجة مرة أخرى وتطلبت المزيد من المعرفة العملية التى تبين كيف يمكن تطبيقها ،

وهكذا دواليك! ويمكن تأييد هذه الدعوى بمقولة أخرى واسعة الانتشار فحواها أنه لا مجال لمنطق الكشف حيث يسود منطق الاختبار بمعنى أننا اذا دأبنا على اختبار النظرية لمعرفة صحتها لم نجد الى ذلك سبيلاً سوى سبيل « الالهام» ولكن الالهام أمر لا ضابط له فهو يجيء و يذهب كما يشاء ولا يهبط الا على أصحاب البحث الدائب المستمر الذى لا نهاية له.

ولكن حتى لو صح هذا الكلام فان الذى يهمنا من الناحية الاجتماعية أن التوازن الكامل بين المهارة العملية الفائقة من جهة والمعرفة الصريحة والمكتوبة من جهة أخرى يتحقق بصورة تفوق الوصف فى المجتمع الصناعى الذى يستخدم العلم. وحتى اذا كان عنصر المهارة الذى لا يمكن وصفه بالكلمات أمراً جوهرياً للكشوف الجديدة العظيمة فى بعض الاحيان أو كان لازما على هيئة جرعات صغيرة لدعم البحوث العلمية فإن الكمّ الهائل من البحوث العادية والنشاط التكنولوجى يسير على نحو يختلف عن ذلك، اذ يشبه النظام المدرسى القديم الذى كان متبعا فى المجتمع الزراعى المتعلم. و يبدو لنا أن النظام المدرسى- برغم عيوبه وقصوره- مهد السبيل للنشاط الانتاجى الصحيح.

وكذلك تبدو الآثار العامة لهذا النظام بالنسبة للمجتمع الذى يستخدم العلم واضحة لكل ذى عينين. و بيان ذلك أن المجتمع الذى أوتى تكنولوجيا قوية ودائمة النمو يعيس بالتحديث (ادخال الاساليب الحديثة) والابتكار، ودوره المهنى فى ازدياد مستمر. وهذا يؤدى الى قدر كبير من التحويل المهنى (تحول العامل من مهنة الى أخرى) ومن ثم الى قدر من المساواة. وهذه المساواة وأن لم تكن بالقدر الكافى الذى يرضى المطالبين بالمساواة الكاملة اكبر بكثير مما يوجد فى معظم المجتمعات الزراعية. وجدير بالذكر أن سهولة انتقال المرء من مهنة الى أخرى (خلافا لنظام الطوائف الحرفية حيث تكون المهن وراثية) وكثرة استخدام الافكار المجردة، والحاجة الى تعميم محو الامية، وحرية الاتصال- كل ذلك يؤدى أيضا الى دور جديد تماما للثقافة فى المجتمع: ثقافة مرتبطة «بالمدرسة لا بالمنزل» ومتجانسة فى نطاق النظام التعليمى. وأخيراً تسود «التقاليد العظيمة» وتحل محل «التقاليد الصغيرة». وهكذا تصبح الدولة التى كانت فيما مضى حامية «الدين»، حاميةً للثقافة. و بعبارة أخرى أن الدولة القومية الحديثة (القائمة على مبدأ: دولة واحدة-ثقافة واحدة) هى القاعدة السائدة. ثم أن امكانيات النمو التى لم يسبق لها مثيل تؤدى الى الوفرة واحتواء السخط، وازالة الصراع باتباع نظام الضرائب التصاعدية. ولكن هذا بدوره يصبح «فخا مروعا» عندما يصبح

الضرائب التصاعدية أمرأ متوقعا و ينضب معين الوفرة مؤقتا أو يقل من وقت الى آخر بطبيعة الحال.

هذه هى السمات العامة للمجتمع الذى يستخدم العلم. انها تميز هذا المجتمع بعمق عن معظم المجتمعات الزراعية أو كلها ـ تلك المجتمعات التى لا يتمشى فيها عدد السكان مع معدل الانتاج طبقا لنظرية «مالثوس»، والتى تستقر فيها المعرفة والانتاج على مستوى ثابت، بدلاً من زيادة النمو (ادخال الاساليب الحديثة فى هذه المجتمعات يتم بالتجزئة لا بالجملة). و يبدو أن نظرية المراحل أو العصور التاريخية القائمة على أساس النظم الاجتماعية (الرأسمالية والاشتراكية هما أشهر هذه النظم) قد فشلت فى حين أن المجتمعات المستخدمة للعلم (أى الصناعية) تتسع للاشكال المتنوعة من التنظيم الاجتماعى فى حدود سماتها العامة المشتركة. ولكن هذه السمات بدورها تميز هذه المجتمعات عما سبقها. والحق أن السؤال عن طبيعة العلم ناشىء عن طبيعة هذا الاسلوب المتميز من المعرفة الذى يحدد بدوره مرحلة كاملة فى تاريخ البشرية.

بعض النظريات الأساسية فى فلسفة العلم

ان النظريات الخاصة بفلسفة العلم التي أوضحناها فى هذا الفصل لا تحدد معنى العلم فى ضوء ما يؤديه للمجتمع كما فعلنا فيما سبق، ولكنها تتجاهل ذلك وتحاول معرفة السر الذى يمكن العلم من أن يفعل ذلك.

ومن المستحيل أن نورد هنا كافة النظريات المختلفة فى هذا المجال، وحتى لو ذكرناها فلن يتسنى لنا الحكم عليها، إذْ لا يوجد اجماع فى هذا المجال صحيح أن العلم قد ينعقد عليه الاجماع. ولكن الامر بخلاف ذلك فى نظريات العلم.

وسنذكر فيما يلى بعض هذه النظريات مما يناسب الغرض من هذا المقال:

(١) الإمْبريقية المطلقة (التجريب العملى): تقول هذه النظرية:

الزم الحقائق التى تُدرك بالملاحظة، ولا تتجاوزها الا اذا كانت المعلومات التى أمكنك تجميعها تشير الى اتجاه معين. وفوق ذلك كله إياك والخوض فى العالم الترانسندالى أى العالم الذى يقع خارج دائرة الحس و يتجاوز حدود المعرفة والخبرة البشرية. وتقترن النظرية الامبريقية باسم كل من بيكون، وهيوم، ولا تزال آثارها باقية فى المذهب السلوكى الحديث (علم النفس) ولكن الباحثين وجهوا اليها سهام النقد فى الأيام الأخيرة، وهم لا يقدرون دائما أن حظر تجاوز

حدود المعرفة البشرية كان له فائدة جُلّى فيما مضى. ذلك أن العقائد فى المجتمعات الزراعية كانت مشوبة بالسفسطة والمغالطة، ولكن حظر الخوض فى الامور التى تتجاوز حدود المعرفة والخبرة البشرية كان خير وسيلة للقضاء على هذه السفسطة والمغالطة.

(٢) نظرية كَنْط ـ وهى مزيج من حظر تجاوز حدود المعرفة البشرية واباحة التفكير الجرىء فى نطاق الحدود المقررة، وفى اطار المفاهيم التى يفرضها العقل البشرى بحكم تكوينه.

(٣) التسيير (أو الدفع) الذاتى الجماعى، وذلك بازالة المتناقضات الداخلية مع مراعاة «العمل» الممتازة أى العمل الذى تقوم به الطبقة الممتازة (طبقة العمال الكادحين)، ومراعاة اتجاه التنمية الاجتماعية المقررة. وهذه أقرب وسيلة استطعتُ بها أن أصوغ إحدى نظريات المعرفة التى تقترن عادة بالماركسية.

(٤) استخدام الفرضيات التى تقبل الاختبار، الى أقصى حد، وهى نظرية «بوبر».

(٥) تكوين صورة خلفية لموضوع ما ـ أى تصور الحقائق والظروف والجذور والعلل والاسباب الماضية الخاصة بهذا الموضوع، وبذلك يمكن القضاء على الفوضى التى تكتنف الموضوعات غير العلمية، وضمان المقارنة ـ فيما عدا الظروف الثورية النادرة التى لا يمكن وصفها ولا التنبؤ بها، مما يؤدى الى حلول صورة خلفية محل أخرى على التتابع. وفى اطار هذه النظرية التى تعلن أن هذه الصور الخلفية المتتابعة غير متماثلة لا يمكن التوصل الى طريقة عقلية لبيان أن الصورة التى تعقب الثورة أفضل من التى سبقتها. وعلى الرغم من أن هذه النظرية تفترض فكرة التقدم العلمى فإنه لا يمكن تأكيد هذه الفكرة لان هذا يتطلب المقارنة بين «النماذج» المتعاقبة المعروف أنها غير متماثلة أى مقارنة هذه النماذج بنموذج آخر يختلف عنها، وهذا أمر غير ميسور فيما أظن. وتنسب هذه النظرية الى توماس كوهن الذى يكثر من الحديث عنها.

(٦) موالاة تحسين الفروض بقصد زيادة القدرة على التنبؤات الخارجية وإحكام التماسك والتناسق الداخلى، وذلك بطرق شبيهة بالطرق التى تحكم التطور والنمو البيولوجى. وهذه هى «البراجتيه» التى يقول بها و. فان أ. كوين فى الوقت الحاضر. وهذه النظرية تؤكد مبدأ الاستمرارية اكثر مما يؤكده «بوبر» (حيث ان هذه الاستمرارية تتصادم مع الانفصام الذى قال به بوبر بين الفكر «المفتوح» والفكر «المغلق») واذا حدث انفصام كبير فى تاريخ المعرفة على الاطلاق فى هذه البراجتيه المنطقية فقد حدث عندما استخدمت الأفكار المجردة

واكتسبت صورة الحقيقة وبذلك أتاحت نمو الرياضيات.

وليس هذا مجال البحث فى مزايا كل نظرية من هذه النظريات. ولاشك أن هناك نظريات أخرى. ولكن لا حاجة بنا الى الاشارة الى الموضوعات التى تنطوى عليها هذه النظريات: مثل الملاحظة الدقيقة، والاختبار والترييض (استخدام الرياضيات)، والمفاهيم المشتركة، والكف عن الخوض فى العالم الترانسندالى، والسفسطة والمغالطة.

وفى رأيى أن المراد بالعلم هو نوع من المعرفة التى غيرت جذريا علاقة الانسان بالاشياء تغييراً نوعيا: فلم تصبح الطبيعة حقيقة معروفة بل أصبحت صالحة للفهم الصحيح والاستخدام السليم. والعلم هو نوع متميز من المعرفة يحتوى فى كيانه على بذور النحو المستمر، والبقاء الدائم، و يعود بفوائد جمة على نظم الإنتاج البشرى، و يقضى على تبرير النظم الاجتماعية الفاسدة. ونحن لا نعرف فى الحقيقة كيف يتحقق هذا النمو المستمر، ولكننا نعرف أنه يتحقق بالفعل، وأن العلم هو اسم للطريقة التى يتحقق بها ذلك مهما كانت هذه الطريقة. ومن ثم فإننا حين نسأل: هل يجب ادراج الدراسات الاجتماعية فى نطاق العلم، فان هذا السؤال لا يتضمن فقط. هل يجب اطلاق «اسم» العلم على هذه الدراسات؟ وانما يتضمن أيضا: هل يتوافر «معنى» العلم فى هذه الدراسات؟

ولكن عرض القضية على هذا النحو لا يخلو من تبسيط الامور، لان ذلك يوحى أن العلم يهدى الى اليقين الذى لا لبس فيه ولا غموض.. ولكن الواقع يخالف ذلك على الإطلاق. وتفصيل ذلك أن هناك طائفة كبيرة من المؤلفين الاكاديميين يحدثون العلماء الاجتماعيين عن ماهية العلم، وكيف يتسنى لهم التحول الى علماء حقيقيين، فى حين توجد طائفة أخرى ذات انتاج غزير تقول بأن دراسة الانسان والمجتمع لا يمكن أن توصف بالعلمية، واذا وصفت بذلك فبمعنًى يختلف اختلافا جذريا عن المعنى الذى ينطبق على العلوم الاجتماعية. والقول بأن مناهج البحث فى العلوم الطبيعية والاجتماعية متشابهة تماما يتمشى مع مذهب اليقين، فى أيامنا هذه. لكن الباحثين اخذوا فى الايام الاخيرة يسخرون من هذا المذهب. وكان المبدأ الرئيسى لمذهب اليقين فى الاصل هو حظر تجاوز حدود المعرفة البشرية وعدم الخوض فى العالم الترانسندالى. وانك لتجد أن أصحاب المذهب الحديث المضاد لمذهب اليقين يهربون من مواطن الضعف التى يتعرض لها «الانسان والحقيقة» (تعرض الحقيقة للتعديل أو التصحيح نتيجة التجربة والاختبار والملاحظة) لا الى العالم الترانسندالى ـ عالم الحقائق المحضة والمؤكدة كما ساد الاعتقاد فى أيام المجتمعات الزراعية ـ ولكن يهربون الى عالم

الدراسات الانسانية والاجتماعية. ولكي يبرروا ذلك يؤكدون أن هذه الدراسات تختلف عن الدراسات الطبيعية اختلافا جذريا. و يسود الاعتقاد عند بعضهم أيضا أن الذى يتمسك بمذهب اليقين هو كل انسان يعرض احدى النظريات القيمة على محك الاختبار، وهو أمر يحط فى نظرهم من كرامة هذه النظرية.

وفى وسعنا أيضا أن نورد الادلة التى تثبت أن دراسة الانسان والمجتمع لا يمكن أن تكون علمية (أو- بعبارة أخرى- لا يمكن أن تكون علمية الا بمعنى يختلف جذريا عن المعنى الذى ينطبق على الطبيعة). و يعمد المؤلفون الذين يؤيدون هذا الرأى الى الجمع بين هذه الادلة المختلفة أو ادماجها معا. الا أنه من المفيد أن نذكر كلا منها على حدة:

(١) الدليل المستمد من المذهب الفردى. يقول هذا الدليل إن الظواهر الإنسانية أو الاجتماعية أو التاريخية فردية فى طبيعتها أو إننا نُعنى بالجوانب الفردية والخاصة فيها، أو هما معا بالطبع.

(٢) الدليل المأخوذ من المذهب الكلى، وخلاصته أن المجتمع يشكل وحدة كاملة و ينطبق عليه مبدأ العلاقات الداخلية القائل بأن كل شيء وصل الى ما هو عليه بفضل علاقاته بكل شيء آخر فى المجتمع نفسه. واذا كان المبدأ الرئيسى فى الميتافيزيقيا القديمة هو أن الاشياء المجردة حقيقية، فان هذا المبدأ نفسه بمصطلحاته المختلفة هو المبدأ الرئيسى فى الميتافيزيقا الاجتماعية الحديثة. على أن البحث الإمبريقى (التجريبى العملى) لا يمكن -نظريا- أن يتعامل إلا مع الحقائق المنفصلة ولا يستطيع أن يتناول أى معنى من المعانى الكلية. ومن ثم فان البحث الامبريقى يشوه حقيقة المجتمع تشويها جوهريا. ويمكن أن يقترن المذهب الكلى بالرأى القائل بأن الوظيفة الحقيقية- ظاهرة كانت أم خفية- للبحث الامبريقى الحقيقى هى اخفاء حقيقة الواقع الاجتماعى وتشويه ادراكنا له لصالح النظام القائم الذى يخشى الادراك الواضح للواقع الاجتماعى من جانب الطبقات الاجتماعية المحرومة من الامتيازات. ويجدربنا أن ننظربعين التسامح الى مفسرى المذهب الكلى ومن على شاكلتهم ممن أتيحت لهم بعض الوسائل الخاصة للتوصل الى معرفة طبيعة المجتمع الحقيقية- تلك المعرفة التى لا تتطاول اليها أعناق الذين يقتصرون على الحقائق التجريبية من «كلاب الحراسة» الايديولوجية للنظام القائم.

(٣) الدليل المستمد من تعقيد الظواهر الاجتماعية، ويمكن استخدام هذا الدليل فى تعزيز الدليلين السابقين.

(٤) الدليل المستمد من المعنى، وخلاصته أن الافعال والنظم البشرية لا تتحدد ببعض السمات الطبيعية المشتركة، ولكن تتحدد بما تعنيه بالنسبة للمشتركين فيها. وهذه الحقيقة (اذا ثبتت) تؤدى- كليا أو جزئيا- الى اعفاء الظواهر الانسانية أو الاجتماعية من السببية أو الفحص الامبريقى الخارجى والمقارن أو منهما معا ويمكن التعبير عن هذا الدليل على الوجه الآتى: ان العقدة التى تربط الظواهر الطبيعية أو صنفا من الاحداث الطبيعية لا صلة لها بمجتمع معين، وانما هى مشتركة بين المجتمعات كلها ولا صلة لها بالمعانى السائدة فى أى مجتمع من هذه المجتمعات، ولكن الافعال البشرية تتحدد بمقتضى ما تعنيه بالنسبة للمشتركين فيها. والمعانى التى تحدد هذه الافعال مستمدة من مُجَمَّع المعانى (اذا جاز هذا التعبير) الموجودة فى ثقافة ما، ولا يلزم أن تكون هذه المعانى مشابهة للمعانى المستخدمة فى ثقافة أخرى. ومن ثم فلا يمكن أن توجد علة عامة صحيحة تكون احدى حلقاتها عبارة عن صنف من الافعال أو الاحداث التى ترتبط معا بمعانٍ خاصة يتفق استعمالها فى ثقافة معينة لأن هذه المعانى لا تتداخل مع أى نوع من الاحداث الطبيعية ولذلك فان الطبيعة لا يمكن أن تحددها وتميزها وبالتالى لا يمكن أن تطبق عليها علة معينة. وفيما يتعلق بالحلقات الموجودة بين اثنتين أو أكثر من الثقافات الاجتماعية، فان هذه الحلقات نفسها توجد بمقتضى المعانى الموجودة فى الثقافات المذكورة ولا يمكن فهمها الا بفهم هذه الثقافات لا بالفحص الخارجى. و يُعد البحث الاجتماعى المقارن كما تعد الاحكام الاجتماعية العامة أمراً عقيما ومستحيلاً، نظراً لأن مجموعات أو مجمعات المعانى فى الثقافات المختلفة ليست متشابهة ولا متداخلة، وان تشابهت وتداخلت، كان هذا التشابه والتداخل أمراً عارضا أو جزئيا.

(٥) التكوين الاجتماعى للحقيقة: هذا الدليل يتداخل مع الدليل السابق بشكل واضح، وربما كان مطابقا له، ولا يختلف عنه الا فى طريقة العرض ومصدره الفلسفى. والدليل السابق ينبع قبل كل شىء من أبحاث «ل. وتْجنشتاين» فى حين أن هذا الدليل ينبع من أفكار إ. هوسرل، ولْمشوتز.

(٦) ما يسمى «بالتكوين الفردى للحقيقة»: يمكن استخدام هذا الدليل فى وصف منهج مدرسة شاع أمرها حديثا باسم «الطريقة الإثنوسية (الشعبية)» واقتربت باسم «جارفسكل» وان كنت أعلم أن القائلين بأن العلوم الاجتماعية لا يمكن

أن تكون علمية لا يستخدمون هذا الدليل. والمبدأ الاساسى لهذه الحركة هو قدرة كل فرد على وصف أعماله. و يترتب على ذلك أن الفهم العلمى الوحيد والمتاح هو وصف الفرد للعمل الذى يقوم به أو توضيحه أو تمثيله (ضرب مثل له). وتتسم هذه الحركة بغموض العبارة، والعزوف عن الخوض فى المناقشات العقلية (وهو عزوف يمكن تبريره على أساس أن الفرد أوتى من البصيرة والعلم الذاتى ما يحول دون اختبار الأحكام العامة المتعلقة بالعلاقات الشخصية والاجتماعية حيث لا أساس لوجود هذه الأحكام، وهذا من شأنه أن يجعل هذه الحركة بمنأى عن النقد). وموقف هذه الحركة من التكوين الاجتماعى للحقيقة يشبه، موقف «فخته» من «هيجل» إذ تقول هذه الحركة إن «الأنا» (الذات) «تبسط» عالمها الخاص (أى تكشف عن نفسها كما يبسط الانسان الورقة المطوية) بدلاً من أن تبسط نفسها فى صورة عمل جماعى. ولكن الترتيب الزمنى مقلوب فى هذه الحالة، لان فخته سبق هيجل من حيث الزمن. وهذا الدليل يجمع بين المذهب المثالى والمذهب الفرد الذى سبق ذكره.

(٧) نتيجة بيرانديلو: الاشارة هنا الى الحيلة التى اخترعها «لويجى بيرانديلو» بكل مهارة لإزالة التمييز الدقيق بين الشخصيات، والممثلين والمخرجين، والمؤلفين، والمشاهدين للتمثيليات. والمقصود بالطبع من تمثيلياته التى تناقش فيها الشخصياتُ تطورات حل العقدة بعضهم مع بعض، وتناقش ظاهراً المؤلف والمشاهد، هو اثارة الذهول فى نفوس المشاهدين، وذلك بتحطيم الفصل المريح بين المسرح ومكان المتفرجين، وكل المشاهدين على المشاركة فى العمل، وكأن بيرانديلو يقول ان التمثيلية ليست «مشهدا»، ولكنها «مأزق» كذلك الحال عند مشاهدة الواقع الاجتماعى. وهذا - كما يقال - يميز هذا الواقع عن الطبيعة. ومن التهم التى توجه الى البحث الاجتماعى العلمى أو الامبريقى (وأن كانت هذه التهمة لم تُصَغ فى مثل هذه الكلمات) هو ادعاء هذا البحث أن المجتمع يمكن أن يكون مشهداً لا مأزقا. ولكن النقاد يؤكدون أن هذا الادعاء زائف لانه يمثل خداعا للغير، وأن كان صادقا كان بمثابة خداع للنفس أيضا! ذلك أننا نرتبط بالتزام معين عند ما نختار أفكارنا أو مشكلاتنا أو تفسيراتنا، ولن يكون الاختيار ولا يمكن أن يكون منزها عن الهوى أو خاضعا للمعايير المنطقية وحدها. ولذلك فان اشتراك الباحث الحتمى فى موضوع البحث يجعل كل ادعاء «للواقعية أو الموضوعية العلمية» أمراً زائفا. ويمتزج هذا الدليل - فى الواقع بالعديد من الادلة التى سبق ذكرها فى هذا الفصل.

(٨) وقد يتطلب البحث فى الإنسان أو المجتمع وضعا علميا خاصا استنادا الى خصائص جوهرية معينة لموضوع البحث أو أسلوبه لا الى اعتبارات عامة كالتى سبق ذكرها. مثال ذلك ما يقال فى المناقشات الحامية الدائرة حول الوضع العلمى للتحليل النفسى (دفاعا عن شرعية الطرق المتبعة فى هذا التحليل) من أن الطرق الشاذة التى تستخدم فيه يمكن تبريرها بالطابع الغريب الذى يتسم به موضوع البحث ألا وهو « العقل اللاواعى». ذلك أن طرق المراوغة والمخادعة التى يتبعها هذا العقل فى مواجهة البحث النفسانى تبرر اتخاذ اجراءات طارئة (استثنائية) تعد غير شرعية طبقا لأصول الشهادة المتبعة فى محاكم العلم العادية. وإزاء هذا العدو القاسى (العقل اللاواعى) يجوز منح قاضى التحقيق (الباحث النفسانى) سلطات خاصة وإعفائه من القيود المفروضة على طرق البحث، اذ لا يمكن فهم العقل اللاواعى إلا بهذه الطريقة. ثم إن صعوبة المهمة وما تتطلبه من إجراء عاجل تبرر اتباع طرق متطرفة (أما: هل هذه الطرق تتفوق على حيلة الطريدة (العقل إللاواعى) أو تحمى فقط سمعة الصائد (الطبيب النفسى) من اتهامه بارتكاب خطأ قاتل، فتلك قضية أخرى)]

ولا يتسع المقام لإجراء تقييم دقيق لكل هذه الأدلة السلبية. وحسبنا أن نقول انه يبدو لنا أن كل دليل منها لا يخلو من عنصر القوة خذ على سبيل المثال الدليل الذى يبدو فى غاية القوة ألا وهو الدليل القائل بأن الأفعال أو الأحداث فى ثقافة ما تتحدد طبقا للمعانى الشائعة فى هذه الثقافة. وهذه المعانى خاصة بهذه الثقافة وليست امتداداً للأنواع الطبيعية. وهذا القول- وان صح الى حد محدود- لا يمنع بأى حال الحتمية الطبيعية للاحداث التى تجرى فى الثقافة المذكورة، وانما يمنع تحديد الاحداث الحتمية بموجب المعانى الشائعة فى هذه الثقافة وحدها وتقوم العوامل التى تحدد وتقرر الاحداث مقدما بانتقاء الاحداث- اذا جاز هذا التعبير- طبقا لخصائص وسمات لا تتداخل الا عرضا واتفاقا مع المعانى التى تصاحب هذه الأحداث وتسيرها فيما يبدو. ولأضرب لك مثلا يوضح لك هذه القضية: عندما تشاهد أحد الافلام فانك تعرف جيدا أن ما سوف يحدث هو أمر محدد ومقرر سلفا، وهو محدد ومقرر طبقا لما هو مسجل على شريط العرض وترابط المعانى الذى يهمنا والذى يجعلنا نفهم تسلسل الأحداث المشاهدة فى القصة المعروضة على الشاشة هو فى الحقيقة من الظواهر المصاحبة أو اللاحقة للعرض. ونحن لا نعرف فعلا أن حياتنا مثل ذلك تماما و يرجو أكثرنا ألا تكون كذلك. ولكن القول بأن الحياة الاجتماعية ذات معنى وهدف لا يثبت- وأأسفاة!- أن الحياة لا يمكن أن تكون كذلك.

واذا ثبت بطلان الادلة التى تساق لا ثبات أن الحياة الانسانية والاجتماعية لا يمكن أن تخضع للتفسير العلمى، فحينئذ يكشف لنا أى فحص للمناقشات المثيرة والحامية الدائرة فى مجال فلسفة العلم عن شيء واحد بلا نزاع ألا وهو أن مشكلة طبيعة العلم ومعرفة السر الذى أدى الى نمو المعرفة بمعدل فريد فى بابه.، ولم يسبق له مثيل منذ القرن السابع عشر، تبقى بلا حل. إنَّ لدينا مرشحين أقوياء لهذا الحل. ولكن أن تكون هناك قائمة صغيرة بهؤلاء المرشحين شيء، وأن يكون هناك فائز معين معترف به، يحظى بالقبول العام شيء آخر. وهذا الفائز غير موجود. وخلاصة الموقف بكل بساطة أن العلم اجماعى أما فلسفة العلم فلا.

لقد نوهنا فى مقالنا بقضيتين يختلف فيهما الرأى: الأولى عدم صحة الأدلة التى تزعم استحالة العلم فى المجالات الاجتماعية والثانية عدم الاتفاق على اجابة هذا السؤال: كيف ولماذا يعمل العلم فى المجالات التى يعمل فيها. وسوف تظل هاتان القضيتان حاسمتين فى الاجابة عن السؤال الذى أفردنا هذا المقال له وهو: هل العلوم الاجتماعية علمية أم غير علمية؟.

نتائج:

والواقع الآن أن السؤال يجيب عن نفسه، متى حللناه الى العناصر الأولية التى يتكون منها، وهى عبارة عن أسئلة فرعية متمازجة أو تفسيرات مختلفة ونستطيع بادىء ذى بدء أن نراجع مباحث العلوم الاجتماعية لنتعرف هل توجد فيها أولا توجد الخصائص المختلفة التى تتجلى بشكل بارز فى النظريات العلمية المتنوعة، وهذه الخصائص هى:

(١) وجود فرضيات واضحة واختبارها بطريقة منهجية.
(٢) القياس الكمى الدقيق واستخدام بعض المفاهيم.
(٣) الملاحظة الدقيقة باستخدام طرق عامة قابلة للفحص للتأكد من صحة الحقائق.
(٤) وضع النظريات الدقيقة، والقدرة على الفهم والفحص العميق.
(٥) النماذج المشتركة بين جماعات كبيرة من العلماء، وعلى امتداد فترات طويلة.

ولاشك أن كل هذه الخصائص ـ وغالبا ما تجتمع معاً ـ متوافرة فى مختلف العلوم الاجتماعية. ومن المشكوك فيه أن يكون العلماء الاجتماعيون ـ سواء أكانوا أفراداً أو جماعات أقلّ فى البراعة والتفكير الجرىء ودقة الصياغة والملاحظة من أصحاب العلوم التى لا يشك عادة فى مركزها العلمى. و يقول فى ذلك هيلارى بوتنام ـ أحد فلاسفة العلم ـ إن القوم يبذلون مجهوداً أكبر». ونحن لا نعرف سر العلم كما سبق أن بيَّنا، ولا

نعرف بالضبط اين هى «النار المقدسة» بين النيران العديدة التى تطلق للتوجيه والارشاد. اننا نعرف على وجه اليقين أن نيرانا عديدة مشتعلة. واذا علمنا أن القائمة التى يقدمها لنا فلاسفة العلم صغيرة فاننا نعتقد الى حد ما أن «النار المقدسة» هى احدى هذه النيران (أو لعل النار المقدسة تتألف من عدد من هذه النيران) ولكن أيها هى؟.

وبعبارة أكثر تحديداً اننا نعرف أن كثيراً من خصائص العلم التى لا نزاع فيها متوافرة غالبا فى البحوث الاجتماعية كما نعرف أنه يتم بدقة وبطرق متطورة فحص تلك الجوانب فى الحياة الاجتماعية، التى تُعد بطبيعتها كميةً أو قابلة للملاحظة (فى بعض العلوم الاجتماعية مثل الديموجرافيا (علم السكان) والجغرافيا الاجتماعية). ونعرف أيضا أنه يتم استخدام النماذج المتطورة والمجردة فى علوم اجتماعية مختلفة وذلك بصفة مشتركة بين جماعات كبيرة من العلماء (مثل علماء الاقتصاد) ونعرف كذلك فى العلوم الاجتماعية التى لا تتعدى فيها المفاهيم حدود الفطرة السليمة أن الممارس المدرب للموضوع الاجتماعى يملك من المعلومات والقدرة على الفهم ما لم يكن متاحا له قبل تطور هذا العلم.

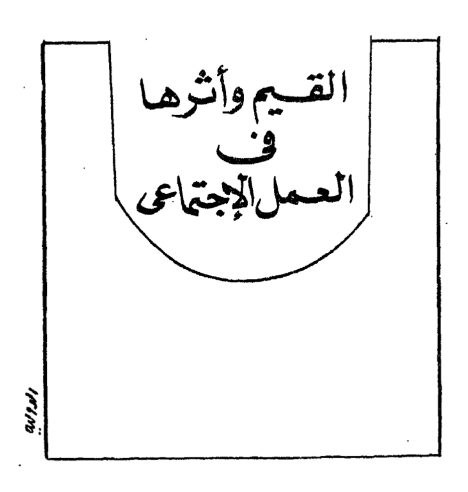
وفى كل هذه النواحى تتصف الدراسات الاجتماعية بالعلمية، وتتوافر فى مجالات كبيرة منها شروط نظرية أو أكثر من نظريات «النار المقدسة». ولولا ذلك لأصبحت حياتنا أفقر كثيراً مما هى عليه.

وهذا القدر يكفى لبيان توافر خصائص العلم فى العلوم الاجتماعية كما تحددها فلسفة العلم. ولكننا نكوّن صورة أخرى للموضوع اذا نظرنا اليه، لا من ناحية الطرق المستخدمة فى الدراسات الاجتماعية، ولكن من ناحية أثر هذه العلوم على عالم المعرفة. فاذا سألنا: هل هناك نشاط علمى شامل واجماعى فى الدراسات الاجتماعية بصفة عامة وهل هذا النشاط يتزايد و يتراكم بمعدل واضح يثير الدهشة، ألفينا الجواب واضحا وهو أن الدراسات الاجتماعية غير علمية من ناحية أثرها على نظامنا الاجتماعى مهما ادعت بحق أنها علمية طبقا للمقاييس التى سبق ذكرها، إنها تدعى أنها سرقت «النار المقدسة» ولكننا نسأل: هل يوجد إنسان يتمنى أن يسرق هذه النار منها؟!

فى وسعنا أن نحلل هذا الفشل الى عناصره الأولية، وأولها أن طرق الوصف الدقيقة من الناحية الكمية غير مصحوبة بنظرية مقابلة مقنعة فى التنبؤ الدقيق، وثانيها أن النماذج المجردة غير قابلة للتجربة وثالثها أن النظريات والنماذج ليست اجماعية.

صحيح أن النماذج موجودة وشائعة ولكن فى المجتمعات العلمية الصغيرة فقط. وعندما يتلو بعضها بعضا فإن الموقف يختلف تماما عما يحدث فى العلوم الطبيعية. ففى هذه العلوم نكون عادة على يقين من حدوث نوع من التقدم وإن كنا نجد عناء كبيراً فى قياس هذا التقدم لعدم وجود مقياس مشترك لمقارنة النظريات المتوالية أما فى العلوم الاجتماعية فإننا لا نجد هذا العناء لسبب بسيط وهو عدم حدوث تقدم على الاطلاق. صحيح أن أنصار أى نموذج علمى جديد قد يكونون على يقين من تحقيق «قفزة» علمية، ولكنهم قلما يكونون على علم بسلسلة القفزات التى تحققت فى تاريخ موضوعهم بل على العكس قد تكون قفزتهم الخاصة قفزة الى الوراء أى عودة الى نموذج سابق!

واذا كنتُ مصيبا فيما ذكرت عن ضعف الأدلة المزعومة التى تساق للدلالة على عدم صلاحية العلوم الاجتماعية للعلم فلا حاجة بنا الى القول بلهجة اليأس (أو بلهجة الأمل) أن الحال سوف تستمر كذلك. واذا كنا لم نشاهد نار العلم المقدسة حتى الآن فنحن لا ندرى كيف نعالج هذا الموقف. ولايزال السؤال مفتوحا ومطروحا. ولكنى أظن أننا سوف نعرف أن العلوم الاجتماعية قد أصبحت علمية، لا عندما يقلع ممارسوها عن الادعاء بأنهم سرقوا النار المقدسة، ولكن عندما يحاول غيرهم أن يسرقوا هذه النار منهم، وعندما تصبح فلسفة العلم بحثا عن تفسير معجزة وقعت بالفعل، لا وعداً بصنع معجزة فى المستقبل.



بقدر ما يبدو موضوع القيم عاما إلا أنه بالغ التعقيد فقد تم بحثه ومناقشته فى جميع مجالات المعرفة الإنسانية، و يبدو أن قائمة الكتب والموضوعات التى تتناول القيم لا نهاية لها ولم يعد لعلم الاخلاقيات أى حق مطلق عليها. فالعلوم الاجتماعية وعلوم الفيزياء تناولتها من خلال المناقشة الحره والبحث وإذا كانت علوم الفيزياء تستبعد القيم عند استنتاج الحقائق والمعلومات فالقيم مستديمة وموجودة دائما فى حنايا الضمير وفى الاعمال الإنسانية المقصودة. ولما كان هذا الوجود يتسم بالتحايل والمراوغة فمن العسير أن يتضمنه أى تعريف ولازال من الصعب تحديد مدى قصوره أو تقدمه.

ويجدر بنا أن نتبين أثر التعاريف والمقاييس التى يضعها الفلاسفة وعلماء الاجتماع للتركيز على هذا الموضوع.

ومهما يكن من أمر، فالتعقيد يرجع أصلا الى أن الأعمال الإنسانية المقصودة والضمير الإنسانى تعتبر من المسلمات وإذا كانت العلوم غير مستبعدة من أحكام القيم

بقلم: إمريتيا س. كويتو

رئيسية قسم الفلسفة. بجامعة دولاسال بمانيلا واستاذ كرسى العلوم الإنسانيه بها. ومن مؤلفاتها: رؤية جديدة للفلسفة عام ١٩٦٧، والجذور الشرقية للفلسفة الغربية عام ١٩٧٥، والولاء لفلسفة جان بول سارتر صدر عام ١٩٨١؛

ترجمة: عطيات محمود جاد

مدير عام ومستشارة التعليم التجارى سابقا

فمن ثم ينظر الى القيم على أنها حقائق ومدلولات علمية و بالتالى يمكن التوصل الى التحليل العلمى. ومن الصعب أن نسلّم بأن القيمَ على الرغم من دورها الفعّال فى السلوك الإنسانى وآثارها البعيدة على للعمل الاجتماعى فإن عدم التوصل الى تعريف القيم يجعلها بعيده عن الاستنتاج العلمى و بالتالى يستمر البحث الذى يتناول موضوع القيم.

والحوار والنقاش حول موضوع القيم سوف لا يتكرر هنا إذ أن مجال البحث هو الفلسفة لكى تتمكن من التوصل إلى الاصول والمستويات وامتداد القيم فى العمل الاجتماعى كما أنه سيتناول أيضا علم الاجتماع ومن البداية يجب أن تراعى المبادىء الآتية:

أ الحفاظ على قيم الافراد ى قيم المجتمع الذى ينتمون اليه.

ب أن القيم الثانوية لا يمكن أن تنفصل عن حرية الفرد.

حـ وأن القيم الثانوية تشكل بحيث تؤدى الى تغيير واضح من خلال حياة الإنسان.

والموضوع الرئيسي هو أن القيم سواء كانت تعني الأخلاقيات أو ما يجب أن تكون عليه أو أنها مقياس للاستمتاع والابتهاج فمما لاشك فيه أنها وجهات نظرولراء سليمة تتفق مع تجاربنا.

والواقع أن الموضوع الذى لم يناقش على نطاق واسع هو أن هناك مستويين للقيم الإنسانية.

نظرية القيم

تتميز البشرية بإدراك عميق للقيم فى مجال الخير والشر أو «ما يجب أن يكون» الذى يبدأ بالإحساس و يأخذ فى الاستقرار بصورة مستمرة خلال سنوات التشكيك.

و يستند علماء الأخلاق الى هذا المستوى للقيم باعتباره طبيعة ثانية للإنسان وكنظام للخطأ والصواب يتشربه الإنسان حتى الثانية عشرة من عمره وهى السن التى لا يستطيع أى عمل أخلاقى أن يحل محلها أو يضعفها أو يعيد تشكيلها، وهذا المستوى يرسّخ و يدعم النمط الإنسانى للأخلاق كما أوضحته نظرية الذات العليا عند فرو يد فى نظرتها للاعمال و يندر أن يعى الفرد هذا النظام الراسخ للاخلاق وحتى اذا حدث ذلك فهولا يستطيع أن يدرك كيف تشكل هذا النظام فى البداية على اعتبار أن ذلك حدث فى مرحلة الطفولة المبكرة التى لا يتذكرها كما توجد مرحلة أخرى سطحية للقيم الثانوية التى يدركها الناس وهى مرحلة: الاختيار بين الخير والشر، الخطأ والصواب، الأسود والأبيض إذ أن المخلوقات البشرية غالبا ما يعيشون فى الضباب يعملون حيث تتعاكس الاضواء على الافضل والأسوأ، وعلى السعادة والألم والملائم وغير الملائم. عن الحاضر والمستقبل، وعن هنا وهناك والخلاصة أنها مرحلة للقيم النسبية وليست للقيم الخالصة.

وقد أصبح المستوى الثانوى للقيم وهو الأساس لاختياراتنا متأصلا فى المرحلة الأولى والأكثر عمقا التى لم نعد ندركها. فالمستوى السطحي للقيم ليس ثابتا فهو نابع من واقع الحياة من خلال المعلومات والتجارب والمعارف الجديدة التى يحققها الإنسان، ولا يتأثر البناء الأساسى للقيم بأى معرفة جديدة أو تجارب حديثة ولايمكن تغيير هذه الأسس الصلبة التى رسخت وتركزت فى مرحلة الطفولة المبكرة.

و بينما نجد أن المستوى الأكثر عمقا هوالأساس الاصلى اذ«لما يجب أن يكون» «فإننا نجد فى المرحلة الثانوية أن هذه الاعمال المقصودة قد حدثت فى مرحلة متأخرة من حياتنا فليست هناك حرية فى تشكيل مستويات القيم الاولية التى ظلت باقية منذ

أن تلقيناها من الآباء فهي تنتمي الى الماضي الذى لا يمكن تشكيله من جديد. والخلاصة أن هذا الإدراك العميق للقيم ينتمي الى اللاشعور.

وتلعب القيم دورا هاما فى سلوك البشر فما من دافع يؤدى الى استجابة ومامن غاية إلا وتتضمن القيم ولهذه الاسباب لابد أن تتضمن العلوم الاجتماعيةالقيم أكثر مما تتطلبه الفيزياء من الطاقة التى لا قيود عليها والرياضيات التي تقوم على القياس هذا بالاضافة الى أن علوم الفيزياء لا يمكن ابعادها عن القيم اذ أن علماء الفيزياء يستنيرون بدون قصد عند اختيارهم للبيانات والحقائق والمعلومات الى نظام يقوم على القيم التى تحدد مدى الأهمية. وقد أكد جونار مايدال أن الرغبة الصادقة عند علماء الفيزياء تمكنهم من أن يتسللوا و يتطرقوا الى مجالات البحث على مختلف درجاتها وهكذا تصاحب القيم جميع أعمال الانسان المقصودة.

كيف يتكون إدراك الفرد للقيم؟ يمكن البدء فى هذا العمل فى الطفولة المبكرة حين. يتَّبع اسلوب الثواب والعقاب للاطفال قبل الثانية عشرة من العمر فينمو لديهم الاحساس بالقيم ومن الذين يقررون وجود القيم الاولى بصورةحاسمة وقاطعة هماسبانكينز Spanlsmgs ولوليبوبس Lollepops. وحتى سن الثانية عشرة حيث لا يمارس الطفل الحرية يبدأ نمو الإحساس بالقيم مثل الصواب والخطأ والخير والشر و يصبح ذلك جزءاً من الطبيعة الثانية للطفل يتشربها وترسخ فى ذهنه مثل لبن الام. وفى المرحلة التالية من عمره قد يختفى الإدراك للقيم وراء حواجز كثيفة من التجارب إلا أنها تظل باقية فى أعماق وجدانه.

وفى السنوات التالية يشكل الفرد سواء بوعى أو بدون وعى سلطة للقيم ولكن فى إطار المرحلة الاولى فمثلا الوسط بين الصواب والخطأ.

كما أن الفرد يحدد درجة السعادة والملاءمة، والكثير والقليل، والأفضل والأسوأ وتنمو هذه المرحلة الثانوية للقيم من خلال الحياة والواقع أنها تشكل وأحيانا تتغير بصورة عنيفة، وتستقر هذه المرحلة الثانوية من القيم فى سن الشيخوخة حينما تتواءم المرحلة الأولية والمرحلة الثانوية.

وعندما ينتقل الفرد من محيط الاسرة الى المجتمع الواسع تعانى المرحلة الثانوية من إعادة تقييم عنيفة فاللوم والسخرية والثناء تعمل جميعا على تشكيل وتنمية هذه القيم و يستطيع التعليم أن يغيرها بدرجة كبيرة. وإذا اكتسب الفرد معرفة ومعلومات جديدة فقد يصطدم بالمرحلة الثانوية للقيم. والمدركات الجديدة والنظريات والرؤى الجديدة والأنماط الجديدة و بدائل السلوك وكلها تعمل على تنقية وتقويم وإعادة النظر فى درجة

القيم عند الفرد.

وتقوم وسائل الإعلام بهذه الأعمال عندما يتيح التلفزيون الفرصة لكسب آلة الكترونية كجائزة للرد على الاسئلة البسيطة وإذا منحت الصحف جوائز مغرية للمسابقات البسيطة السهلة فكيف يتسنى أن تظل درجة القيم دون أن تتأثر؟ وإذا كانت جوائز العمل متاحة بوسائل اخرى فهل تستمر فاعلية الأخلاقيات فى تحقيق أولوية كبيرة على مستوى عال فى درجة القيم لدى الفرد؟

الواقع أن كل عمل أو حدث سواء كان اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا يتأثر بالمرحلة الثانوية للقيم. وهل يحتفظ الفرد بدرجة القيم إذا ما ارتبط بالمجتمع الكبير أو بالمجموعة؟ فالنظام ليس سوى امتداد لظل الإنسان والعمل الفردى هو القالب الصناعى الذى ينبع منه العمل العادى وخلافا لما هو شائع فإن الفرد لا يتنازل عن قيمه اطلاقا اذا أصبح عضوا فى مؤسسة أو حزب أو جمعية اجتماعية وغير ذلك فالعمل الجماعى هو ارتباط بالعمل الفردى ولا يحدث ذلك إلا فى المجتمعات المتخلفة حيث يفقد الفرد شخصيته و بالتالى يفقد القيم الفردية.

و يرتبط الفرد بثلاثة أنماط من المجموعات وفى كل منها يحتفظ بقيم بدرجات متفاوتة، وتضامن المجموعات يتوقف الى حد كبير على أهداف الذين تضمهم هذه المجموعات.

١- فهناك مجموعات تلتقى إذ تجمعهم وحدة الهدف. كبعض المجموعات التى تنتظر وسائل النقل والمواصلات أو الذين يشكلون صفوفا لدخول للسينما وعندما يتحقق الغرض ينصرف كل لشأنه.

٢- وتوجد أيضا مجموعات قد يبدو من الصعب تحقيق أهدافها مثل المجموعات الثورية التى تهدف الى اسقاط نظام الحكم. وتجمع هذه المجموعات يحدث تلقائيا اذ أنه سينبعث من غرض متأصل غير إرادى ومثل هذه التجمعات تتطلع الى تحقيق غرض موجز من خلال العمل الجماعى إلا أن هذا التجمع لا يلغى القيم الفردية.

٣- كما أن هناك مجموعات تتجمع وتعيش معا وتتآلف لفائدة متبادلة أو اهتمامات متبادلة مثل المؤسسات أو التنظيمات أو المعاهد والأندية الاجتماعية والاحزاب السياسية والاتحادات والنقابات المرتبطة بهذه المجموعات وليست الحاجة ملحّة فى تحقيق أغراض هذه الجماعات. و يرجع اتفاق واتحاد الاعضاء الى وجود مصلحة جماعية هى فى الواقع منفعة شخصية وهذا هو الاساس فى المؤسسات

والتجمعات التى تهدف الى تحقيق أغراض ثابتة ومعروفة ، ولا تسأل المؤسسات عما تحققه من منفعة مادام المجتمع لا يقوم أصلا ما لم تحقق الاستقرار القائم على تلك المنفعة ، فالدولة مثلا يمكن أن تسمي مؤسسة لأن مواطنيها يرون فى انتمائهم الى عضويتها يصون رغبتهم في حماية منافعهم ومن ثم يحرص الفرد على حماية القيم التى تقوم عليها المؤسسة .

وبالتالى هل توجد القيم التى تحرك المجتمع ككل ؟ كقاعدة عامة الذين يسهمون فى الثقافة والاخلاقيات والعقلانية يسهمون في نفس القيم ، ولكل نمط من أنماط المجتمع مستوى مألوفا للقيم وبالتالى نمط عادى للسلوك والتصرفات . فالفاخر والكبرياء القومى عند اليابانيين قيمة اجتماعية قد يدفعهم الحفاظ عليها الى تدمير أنفسهم ، كما أن الدفاع عن الديمقراطية والعدالة يقود الشعب الامريكى والشعب البريطانى نحو الحروب ، وامتهان القيم المسيحية يحرك المسيحيين نحو عمل جماعي ، والتعويض عن الاذى والظلم والعنف وتفشى الاضطهاد من أكثر الدوافع الملحة للعمل الاجتماعى ، كما أدى عدم المساواة والتفرقة بين الجنسين فى مجال فرص العمل والتعويضات الى ظهور حركة تحرير المرأة للعمل على تصحيح هذه الاوضاع الشاذة .

وكقاعدة عامة فالشعوب في الشرق (ونعني بها كل الأسيويين تختلف عن الشعوب فى الغرب (مثل شعوب اوروبا وامريكا الشمالية والجنوبية) لاختلاف القيم الاجتماعية السائدة فى الغرب عن القيم الاجتماعية السائدة فى الشرق .

والغربى أو الشرقي كلاهما له القدرة على التكيف الشخصى بينما الغربى يتكيف مع الاشياء ومن خلال التكيف مع القيم ينبعث حكمه على القيم وإدراكه لتصرفاته . والغربى الذى يتكيف مع الاشياء يقيم الكفاءة والإنتاج . فكل جهد يبذله يجب أن يحقق أفضل النتائج ومن ثم فالوقت ثمين عند الغربى وكل دقيقة يجب أن تحقق البذل والجهد كما أن هناك مقياسا يجب العمل بمقتضاه والفشل فى التوصل الى هذا المقياس يعتبر خطأ يؤدى الى توجيه اللوم الى الفرد أو عزله .

كما تتضمن القيم عند الغربى روح التعاون وتعتبر من المثل العليا الأصيلة وكذلك الاعتماد على النفس وبالتالى يترك الشباب أسرهم طالما أنهم قادرون على أن يشقوا طريقهم ويعتمدون على أنفسهم والعكس فالآباء عندما تتقدم بهم السن يقيمون فى بيوت المسنين ، وتتكرر الدورة حينما يصبح نفس هؤلاء الأطفال آباء . ونظرا للتركيز على الكفاءة وعدم قدرة بعض الغربيين على التكيف والمشاركة فى تدعيم هذه

القيم المعمول بها تحدث الكثير من الجرائم.

ومن ناحية أخرى فإن الشرقي يتكيف مع الأشخاص فنظرته إلى المشاعر الإنسانية نظرة سامية وجميع القيم الأخرى تعتبر ثانوية بالنسبة الى هذه القيم الرفيعة. فالوقت والتركيز على المواظبة ليست قاعدة مصانع الاحذية أو الخياط يعد بانهاء العمل فى يوم معين وفى وقت معين إلا أنه ببساطة يتذرع بأنه كان متوعكا ولهذا اضطر الى عدم الالتزام بالموعد المتفق عليه لإنهاء العمل، ولا يعتبر ذلك كارثة كبرى فى الثقافة الشرقية ولا يثور أحد غاضبا اذا لم يتسلم حذاءه فى الوقت المحدد إذ أن الصبر وقوة الاحتمال من سمات الشرقى وهناك قيمة أخرى نابعة من الشعور الإنسانى عند الفرد وهى «أن يبقى ماء الوجه» ففى الشرق لا يصح لإنسان أن يحصر إنسانا آخر فى دائرة ضيقة من الاختبار القاسى بل يدع له فرجة ليخرج منها كريما وحتى إذا ما حرم موهبة التميز فإنه لا يحرم اليد الحانية، فليس للحرج أو الإحراج مكان فى الشرق.

والشرقى يتكيف مع المجموعة أو الأسره والعلاقات الشخصية الطيبة لها قيمة عظيمة كما أن احترام رأى الاغلبية جزء من إدراك القيم فالخلافات والمنازعات تفسد العلاقات الإنسانية الطيبة ولا مكان لها فى سلوك الشرقيين وجدير بالذكر فى هذا المجال أن الاسره مقدسة والآباء يلقون الاحترام والتقدير ونتيجة لهذه الصلة الوثيقة مع العائلة فالشرقى لا ينمو و يترعرع بعيدا عن الجو الاسرى وغالبا ما يعتمد على الاسرة وحتى لو كانت ظروفه تسمح بالاستقلال والاعتماد على النفس فهو يعيش مع أسرته حتى يتزوج و يظل مع أسرته بعد الزواج و يستنير بآراء وتوجيهات آبائه و ينفذ مقترحاتهم الهامة. والشرقى لا يقف وحيدا اذ أنه يعلو و يدنو بعلو أسرته ودنوها.

وهل ترتبط هذه القيم الشرقية أو الغربية بإدراك المرحلة الأولية للقيم أم بالمرحلة الثانوية؟ إن الطريق الوحيد للتوصل الى ذلك هو أن نحدد إذا كان الشخص يتصرف تلقائيا (بالغريزة) أو بإرادته (بالحرية) والإدراك و يرتبط الإدراك الاولى للقيم باللاارادية التى تشكلت عندما كان الطفل لا يمارس الحرية ولا دراية له بفلسفة المعرفة وحينما يتصرف شخص بدافع الغريزة دون استنتاجات فالعمل ينبثق من المستوى الأولى للقيم ومن ثم من إدراك القيم أو افتقاد هذا الادراك وحينما يتصرف شخص من خلال المعرفة وإدراك المنطق لنتائج أعماله فهذا العمل ينبثق من المستوى الثانوى ومن ثم فهو ينبثق من مستوى القيم، والنقاش حول موضوع القيم ينسب الى الجدل حول أن الإنسان لا يتصرف فى معظم الأحيان عن وعى كامل وإدراك لمستوى من القيم، والواقع أن بعض أعماله تنبع من المستوى الاولى و بالتالى فهى بعيدة عن

مستوى القيم وقد فرّق الفيلسوف الصينى كونفيشيوس بين (yi-بى و (liلى) فالإنسان يعمل بعيدا عن ال (-يى yi) حينما يعمل بعيدا عن أدراك الصواب أو ما يجب أن يعمل فى اللحظة، و بالتالى اذا واجه إنسان الموت غرقا أو واجه خطرا طارئا فإن العمل الذى يقوم به من يتصدى لإنقاذه اذا ما لم يسبقه إدراك محدد يعد خارجا على آل -يى yi وإذا أنقذ شخص ما انسانا من الغرق بعد أن حدّد من هو هذا الشخص الذى يواجه هذا الخطر ومدى الخطر الذى يتعرض له لكى ينقذه فهو يعد خارجا على ال «لى li» فالأعمال البطولية التى تسمو على اهتمام الشخص بتأمين حياته وحمايتها من الاخطار فهو يعمل بعيدا عن ال يى yi وتتجاوب ال (لى li) مع المستوى الاولى للقيم ومن ثم فإن هذا العمل وما شابهه من أعمال يمكن إبعاده عن ال (يى yi) أو ال (لى li) فالعمل الإرادى الغير مقصود ينبع من ال (يى yi) أو المستوى الاولى للقيم والعمل الإرادى المقصود ينبع من ال (لى li) أى المستوى الثانوى للقيم.

وقد تأصل نسيج القيم الشرقية فى تركيبة الحياة بما لا يدع مجالا لإدراكها فالشرقى يعمل بعيدا عن ال (ى yi) «انقاذ لماء الوجه»، أما القيم الغربية فقد أصبحت هى الاخرى طبيعة ثانية لدى الإنسان الغربى حتى أن التراخى وإهدار الوقت والطاقة لم تعد خروجا على المألوف وإن كان هناك بعض الاستثناء إذ أن القيم الشرقية والغربية تشكل قانونا للاخلاق وإن كان الشرقيون والغربيون على السواء قد خرجوا عليه وهذا معناه خروج على ال (ى yi) وكتعديل وتطوير للعقيدة الكونفوشية من المفيد أن نضيف بعض التعديلات التى تتلخص فى أن الشخص البالغ يندر أن يتصرف بعيدا عن النقاء ال (ى yi) و بعبارة أخرى فالإنسان لا يتصرف من خلال المستوى الأولى للقيم التى تتضمن قدرة الفرد على أن يرجع الى هذه الدرجة من النقاء والبراءة كما لو كان يتصرف من خلال رؤية واضحة للخير والشر أو «ما يجب أن يُعمل» وخلال حياة البالغين يرتبط «ما يجب أن يعمل» الى حد كبير على المواقف والظروف والملاءمة والأنانية ومحبة الغير والقومية والصداقة وغير ذلك من الدوافع، وتكتسب هذه الدوافع من المجموعة أو المجتمع الذى يرتبط به الفرد، وقد أكد روسو أن الإنسان طُبِع على الخير وأنه إذا ارتبط بالمجتمع فهو يتأثر به تدريجيا و يتجه نحو الفساد و بعيدا عن المجتمع يستطيع الإنسان أن يحافظ على فضائله الأصيلة ومهما يكن من أمر فنظرية الفضائل الاصيلة يجب تنقيتها فالبشر مخلوقون أخيارا وليسوا أشرارا فقد ولدوا وفيهم الإحساس بالقيم. من خلال الثواب والعقاب فالانسان الذى لا يلقى الثواب أو العقاب لن ينمو عنده الإحساس بالأخلاق أو يتشرب الإدراك العميق للقيم

و يصبح أقرب الى الحيوان لا يتميز بأى إحساس للصواب والخطأ و يعيش وفقا لأهوائه، وقد أصاب روسو حينما افترض أن المجتمع قد يؤدى الى فساد الفرد و يتضح ذلك إذا لجأ الى اعادة تقييم مستوى القيم ومطابقته للسلوك الاجتماعى المكتسب.

و يشكل المستوى الثانوى للقيم من خلال المجتمع عند مصاحبة الآخرين. فهو بذلك ازدهار للثقافة وصقل للمدينة ومجرد طلاء إذا نزع تظهر القيم الأ ولية فالهمجى الذى ينشأ فى غابة وليست له اتصالات أو علاقات بالآباء والمجتمع فلا ينمو عنده الشعور الأ ولى للقيم ولا المستوى الثانوى للقيم. والشخص الذى يخضع لآخر حتى ولو كان فى عزلة عن المجتمع يستطيع أن يشكل و ينمى المستوى الأ ولى للقيم بينما شخص آخر لا يخضع لأى سلطة وفى مقتبل عمره وارتبط بالمجتمع فهذا الإنسان سوف ينمو فيه المستوى الثانوى للقيم التى تعتبر هشة وقائمة على غير أساس فالفرق بين شخص يتمتع برعاية الآباء وأولياء الامور الشرعيين أو وكلاء عن الآباء وآخر خرج الى المجتمع فى مقتبل العمر دون رقابة فالاول سيكون لديه قاعدة أساسية تكون ركيزة للحفاظ على المستوى الثانوى للقيم إذا ما تعرضت للفشل بينما الثانى سوف يتصرف من خلال مايراه مناسبا وموافقا لانه لادراية له بما هو أفضل.

وغالبا ما تحكم الفرد قوانين المجتمع وفقا لمعايير السلوك النابعة من مبادىء الخطأ والصواب وهذه المبادىء تتسم وتتميز بالصلابة لانها قائمة على المستوى الاولى للقيم، إلا أن البشر لا يتصرفون وفقا للمستوى الاولى للقيم ولكن وفقا للمستوى الثانوى أيضا. فإذا تصرف الناس وفقا للمستوى الأ ولى للقيم فهم بالتالى لا يخطئون، وقد كان سقراط على حق فى قوله «لايخرج الإنسان على القانون اذا عرفه وأدرك فحواه».

فإذا كان إدراك المستوى الاولى للقيم هو دائما الأساس فى كل الاعمال المقصودة فالبشر لا يخطئون فهو كما يجب أن يكون أشبه ما يكون بحتمية «كانت Kant» من أن الانسان ملزم لأنه ملزم وللاسف فإن الناس لا يكونون أبدا فى حالة من البداوة حيث لا يوجد ثمة عُرف سائد ولا ضغوط اجتماعية ولا تواترات انسانية فالسلوك الإنسانى يتعامل دائما مع المجتمع وفقا للقيم التى تسوده والتى يتقيد بها الإنسان فإذا كنت فى روما مثلا فافعل مثلما يفعل أهل روما. وتتوقف درجة التكيف عند الفرد على قدرته على الالتزام بالعمل وفقا لقيم المجتمع. وقد يواجه الشرقى صعوبة كبيرة فى التكيف مع القيم الغربية كما أنه من الصعب على الغربى أن يتكيف مع القيم الشرقية، فالتوافق يمكن حدوثه فى المستوى الثانوى ولا يتسنى فى المرحلة الاولية وبالتالى يتعين تحديد بداية الحياة للفرد اذ أن القيم التى رسخت فى الذهن فى هذه

المرحلة لا يمكن إزالتها.

فلسفة القيم

ومهما يكـــن من أمر فالمستوى الاولى للقيم ثابت أمام القياس و بالتالى التحليل وليس هناك مقياس تستطيع العلوم من خلاله تحديد الأعماق وامتداد القيم الاولية. وتقترح العلوم الاجتماعية دراسة القيم لتحديد السلوك الإنسانى رغم أن الدوافع والاهداف ليست سوى نتائج للقيم. وقبل أن يحدد الفرد هدفه أو أن يكون مدفوعا به هناك مرحلة متقدمة سابقة على القيم أو اولويات تحركه. وعلم الفيزياء يعمل على إقصاء أحكام القيم عن مجال العلوم اعتقادا بأن القيم لا مكان لها فى العلوم بينما القيم تعمل باستمرار عند اجراء التجارب واتخاذ القرارات وكلها غنية بالقيم. وقائمة المؤلفات التى نشرت عن القيم قائمة ضخمة. ويحاول علماء الاجتماع تجميع هذه المؤلفات صغيرها وكبيرها بينما علماء الفيزياء يحاولون تحليل القيم طبقا لوسائلهم الخاصة وقد باء مشروعهم بالفشل منذ البداية, وفلسفة القيم هى الوحيده القادرة على التخلص من هذه المناقشات المعقده عن القيم، فالقيم قامت أساسا على الحرية ولو أن الانسان فى مكان الحيوان لأصبح من السهل وضع الخطط لتصرفاته اذ أن الحيوانات تتكيف مع القيم الفطرية والغريزية التى لا يمكن الارتداد أو الانحراف عنها، فى حين أن البشر يتكيفون مع المتعة والسعادة نتيجة لحريتهم فى البحث عن هذه النهاية وهنا نجد السلم الموسيقى غير المتسق الذى لا يمكن وضع خطة له.

ونتساءل لماذا يتابع الفرد الهدف بدون هوادة؟ ولماذا لا يتراجع أمام الاوضاع الشاذة المتفشية فى المجتمع؟ ومن ناحية أخرى علينا أن نتساءل لماذا يستسلم الفرد للخمول أمام أقل الصعوبات؟ ولماذا يستبدل ثروته واسمه المشرّف طيلة حياته مقابل بضع لحظات أو شهور ممتعة؟ وفى أى من الحالات لماذا يوفر الناس نوعا من الفضائل أكثر من غيرها؟ وقد أوضح «لويس لافيل» أنه حينما وأينما توجد عدم المساواة بين الاشياء أو تفضيل شىء على آخر أو الحكم على أمر بأنه أسمى أو أدنى بالنسبة لغيره فدرجة القيم تستخدم لحل المشكلات ولهذا السبب تعتبر الفلسفة من سمات ومقومات القيم لأنها تتضمن حرية الاختيار وحق الاختيار و بالتالى تتداعى انعكاسات الثقافة والتجارب والتعليم والاخيلة الهائمة والطموح والتطلع وغيرها.

والقيم وهى موضوع الساعة لا يمكن أن تضعف أمام علماء الاجتماع لوجود الحرية ولا يوجد وكلاء من البشر يتنبأون عن المستقبل والعمل الحر. والعلوم الإنسانية تتضاءل كلها حيث توجد الحرية لان الإنسان يستطيع أن يتنكر لكل ما لديه من

درجات القيم فى سبيل عمل عظيم يحققه من منطلق الحرية كما أنه قادر على الإطاحة وممارسة الضغوط على إدراكه الاولى للقيم فهى المرشد وهى والدليل والفهرست للسلوك ولكنها ليست المحصلة الوحيدة التى تحققت فى مجال العمل الاجتماعى لسبب حرية الإنسان، و بالتالى فالحكمة النابعة من عقيدة برجسون أفرزت المعالم الهامة التى تتوالى مثل الحياة والإرادة والحرية والاستمرارية لا يمكن إدراكها بالعمل ولكن بالتوصل الى الحقيقة. وأن العقل يسيطر على الاشياء التى يمكن الاستحواذ عليها أو التى أنجزت فعلا ولكن لا يمكن أن تسيطر على الاشياء الدائمة التغير وطالما أن القيم لا يمكن أن تنفصل عن الحرية والوعى وهما فى تغير مستمر و بالتالى فالقيم تظل غامضة وغير مفهومة بالنسبة للعقل وحينما يرتبط الإنسان بالمجتمع فهو يحمل معه ادراكه ومرحلة قيمة ومن ثم يظل العمل الاجتماعى مصطبغا بالحرية الفردية و يبقى سلوك الفرد فى المجتمع لغزا محيرًا. و يتضاءل موضوع القيم بسبب واحد «أكون أو لا أكون» و يتجاوب الإنسان مع هذا السؤال سواء كان بمفرده أو مرتبطا بالمجتمع. وخلافا للملاحظات العامة فإن المجتمع كمجتمع لا يتجاوب فهو ينشأ من خلال الأفراد الذين ينعمون بالحرية، حرية الإرادة أو عدم التفرقة والمساواه و بالتالى فالعمل الاجتماعى عمل فردى قبل كل شىء وقد كان ماركس على حق حينما قال «إن الأفرادهم الحقيقة المنطقية الموجودة فى تاريخ الإنسانية».

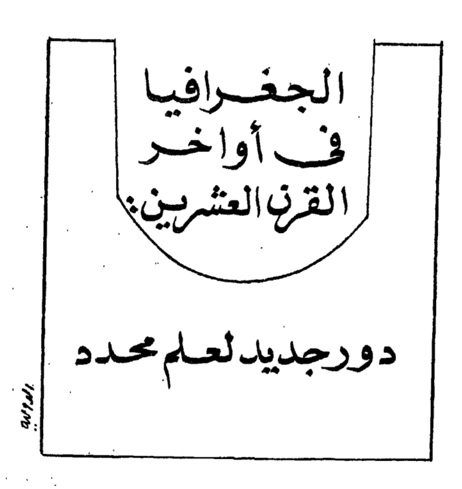
و بطبيعة الحال يوجد العمل المشترك المتبادل بين الفرد والمجتمع و يستطيع المجتمع أن يؤثر على الفرد من خلال القيم كما يستطيع الفرد أن يؤثر على المجتمع من خلال تجاو به مع هذه القيم. فالتكيف الاجتماعى عملية معقدة فهى تحوّل وانتقال الثقافة المتراكمة عبر أجيال كثيرة ونتج عنها اصطلاح «هبوط الثقافة» وهو المفضل فى الوقت الحاضر. ولا توجد وسيلة لقياس درجة هبوط مستوى الثقافة إذ أن عنصر الحرية هو دائما المؤثر والواقع أن كل مزايا ومحاسن التكنولوجيا الحديثة وكل الإحصاءات المضللة للنظام الحاضر لا تقوى ولا تستطيع أن تواجه الحرية المطلقة، فقد يكون من المفيد للإنسان أن قدراته العقلية جميعها لا تستطيع أن تتنبأ أو تعمل عن طريق الكمبيوتر. ولقد فقدت الفلسفة الكثير من خلفياتها بالنسبة للعلوم الاجتماعية والفيزياء فى القرن العشرين واستبدلت معالم ومنافذ الفلسفة فى الجامعات بالعديد من مواد القياس.

والآن نتساءل هل تضمنت العلوم كل القدرات العقلية والجسمية للإنسان؟ من الواضح أن قدرات الإنسان المرتبطة به مثل الارادة الحرة والتقييم لم تحقق بعد النجاح المنشود كموضوع الساعة. وترتبط الحرية والقيم بالشعور العميق للفرد بإنسانيته تشكله

كـمـا هو ومن خلال الإدراك والاحساس يمكننا القول «أنا أقيم فإذن أنا موجود». أو علاقات بالآباء والمجتمع فلا ينمو عنده الشعور الأولى للقيم ولا المستوى الثانوى للقيم والشخص الذى يخضع لآخر حتى ولو كان فى عزلة عن المجتمع يستطيع أن يشكل و ينمى الإدراك الأولى للقيم بينما شخص آخر لا يخضع لأى سلطة وفى مقتبل عمره وارتبط بالمجتمع فهذا الإنسان سوف ينمو فيه المستوى الثانوى للقيم التى تعتبر هشة وقائمة على غير أساس.

فالفرق بين شخص يتمتع برعاية الآباء وأولياء الأمور الشرعيين أو وكلاء عن الآباء وآخر خرج الى المجتمع فى مقتبل العمر دون رقابة فالأول سيكون لديه قاعدة أساسية تكون ركيزة للحفاظ على المستوى الثانوى للقيم اذا ما تعرضت للفشل بينما الثانى سوف يتصرف من خلال ما يراه مناسبا وموافقا لأنه لا دراية له بما هو أفضل.

وغالبا ما تحكم الفرد قوانين المجتمع وفقا لمعايير السلوك النابعة من مبادىء الخطأ والصواب وهذه المبادىء تتسم وتتميز بالصلابة لأنها قائمة على المستوى الأولى للقيم. إلا أن البشر لايتصرفون وفقا للمستوى الأولى للقيم ولكن وفقا للمستوى الثانوى أيضا فإذا تعرف الناس وفقا للمستوى الأولى للقيم فهم بالتالى لايخطئون. وقد كان سقراط على حق فى قوله «لا يخرج الإنسان على القانون إذا عرفه وأدرك فحواه».



اذا ما تناولنا الأوجه المتعددة لواقع عالمنا اليوم، فلابد لنا ن أن نتعرف على الثورة التي وقعت في التاريخ وحدثت في العلوم بحيث أعطت للعلوم الانسانية مكانتها وسط مختلف ميادين المعرفة. وفي عالم اليوم الذي أعيد بناؤه لابد وأن يكون لعلم الجغرافيا دور خاص باعتباره علم المكان الانساني أو المكان البشري. و يصبح من واجبنا أن ننظر بعمق الى المسائل التي قد تساعد هذا العلم الخاص على أن يوجه كل طاقاته الممكنة كي يتحقق له مسايرة التقدم الحديث. فهل يؤدي الفاصل الزمني الى منع الجغرافيا من التطور أم هل سيقوم مقامها نظام علمي جديد يبدأ في فرض نفسه؟.

اعادة استكشاف العالم وملاحظته
في عصر العلم والتكنولوجيا، والدور الجديد
الذي تلعبه العلوم

بقلم: ميلتون سالتوس

أستاذ الجغرافيا فى جامعة ساو باولو بالبرازيل ومن بين مؤلفاته العديدة: المدينة فى الدول المتخلفة (١٩٧١) والمشاركة فى المكان (١٩٧٩) وفى سبيل جغرافيا جديدة (١٩٧٨)

ترجمة: محمد جلال عباس

من الدولية الى شمولية الارض

حينما استطاع ك يولانيى.(K. Polanyi (١٩٥٧) أن يحصر التغيرات التى أثرت على حضارتنا منذ بداية هذا القرن تحدث عما يسمى «التحول العظيم» ، فماذا يقال اذن عن الثورة الجذرية والانقلابات التى مرت بالعالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حينما تحولت النظرة الى نظرة شمولية للارض وفتحت بذلك صفحة جديدة فى تاريخ البشرية؟

أن عالمنا اليوم هو بالطبع نتاج عمل مستمر فى زمن طويل ، والاتجاه نحو الدولية ليس بالظاهرة الجديدة ، ذلك أن هناك اقتصادا وعلاقات سياسية واجتماعية قامت على مستوى العالم نتيجة لانفتاح الحدود أمام التجارة منذ مطلع القرن السادس عشر مما أدى الى سرعة الانتقال الى القرون التى تميزت بالتوسع الرأسمالى الذى أصبح مع مضى الزمن حقيقة واقعة ، وبخاصة حينما أخذت الثورة التقنية والعلمية طريقها ،

وبدأت تتغير معها أنماط الحياة على الأرض تغيرات مفاجئة . فلقد وصلت العلاقة بين الانسان والطبيعة الى نقطة تحول عظيمة نتيجة للقوى الهائلة التى أصبحت فى متناول الانسان ، كما حدثت تغيرات مذهلة فى صفة العالم وبخاصة من حيث امكانيات التعرف على الاشياء واستخدامها على نطاق عالمى مما أدى بالفعل الى تكوين خلفية من العلاقات الاجتماعية أدت الى الحديث عن نظام عالمى وهو حديث كان فى الماضى مجرد اتجاه يدعو اليه البعض تحت شعار النظام الدولى (أمين ، ١٩٨٠ ، ص ١٨٨).

فلابد لنا طبقا لما رآه ج باراكلو G.Barraclough (١٩٦٥ ، ص ١٠) من مراجعة المجال الجديد للتاريخ وهو المقصود به بنية المسلمات والتمايزات التى تتكون منها صورة عالمنا . ولقد جاء من بعده كل من كاتونا Katona وسترومبل Strumpel (١٩٧٨ من ص ٢ الى ص ٣) فوجها نقدا لمفهومنا عن الاقتصاد الذى تلعب فيه الظواهر الجديدة دورا ضئيلا للغاية مما أدى الى خلق موقف يجعل بعض العوامل مثل المالية العامة تدرس على أساس أقليمى بحت بعيد عن المضمون العالمى . كما أن علم الاجتماع بكل ما طرأ عليه من تطورات خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر لابد حسب ما يرى برجيسن Bergecen (١٩٨٠ ص ١) يجب أن يستبدل بنسق عالمى من المعالجة يجعله أكثر ملاءمة للواقع الجديد .

فهل نستخلص من ذلك أن النظام العالمى (برجيسن وسوينبرج Shenlerg ١٩٨٠) . قائم بالفعل بصرف النظر عن تسميته بالمجتمع العالمى (بيتمان Pettman ، ١٩٧٩) النسق الشمولى للارض (موديلسكى Modelski ، ١٩٧٢) ؟ هناك دعوى تقول بان ذلك يمثل نتيجة طبيعية لشبكة الاتصالات التى أصبحت تربط بين أبعد المسافات كما تربط بين أكثر المجتمعات القومية اختلافا أو تباينا ، وأن ذلك الاتجاه كان نتيجة للاوضاع الجديدة التى أصبحت تحكم الحياة فى المجتمعات وبصفة خاصة نظام الرأسمالى فى تقسيم العمل قد اصبح على نطاق عالمى واسع ومستند الى تطور قوى الانتاج فى كل أنحاء العالم ويتم العمل به أو تنفيذه بواسطة الدولة أو المؤسسات الكبرى والشركات المشتركة (مازازافالا Mazazavala ، ١٩٧٦ ، ص ٤٣) .

فلقد أصبح اتجاه العالمية حقيقة واقعة تتمثل فى عالمية الانتاج بكل ما يتعلق به من انتاج زراعى وعمليات انتاجية وعالمية التسويق والتجارة . وعالمية رأس المال وأسواق الاوراق المالية . وعالمية الاسعار والنقود كوسيلة متعارف عليها لتقويم السلع ، والاتفاق على القيمة النقدية للسلع وعمليات التمويل والقروض وأنماط استخدام

الموارد عن طريق تقنيات انتشرت انتشارا عالميا (بريتون Breton ، ١٩٦٨ ص ١١٢)، والعمل سواء سوق العمالة، والعمالة غير المنتجة، وظروف العمل فى المؤسسات الكبرى والصغرى، هذا فضلا عن الاتجاه الى عالمية الاذواق ونظم الاستهلاك والثقافة وأنماط الحياة الاجتماعية، وكذلك عالمية وضع العقلانية فى خدمة رأس المال واتجاهها الى المحافظة على مستويات من الاخلاقيات المتشابهة، والاتجاه الى ايديولوجية تجارية عالمية مستوردة من الخارج، وعالمية المكان والمجتمع الذى أصبح مجتمعا عالميا بحيث أصبح الانسان فيه مهددا بالاغتراب الكامل.

اننا نعيش اليوم فى عالم تتحكم فيه قيم عالمية فى كل نواحى الانتاج عن طريق وجود اشكال وتقنيات سائدة فى الانتاج تستخدم عمالة ذات صبغة عالمية كان قد تنبأ بها كارل ماركس من قبل (مانديل Mandel ، ١٩٨٠ ص ١٣٢)، ولكل هذه الاشكال من الانتاج أيضا أسس عالمية تعتمد حاليا على وجود السوق العالمية.

فهل اكتملت عملية شمولية الارض الآن؟ الكثيرون لا يختلفون فى قيام طبقة اجتماعية عالمية (ناقارو، ١٩٨٢ و برجيسون ١٩٨٠ ص ١٠) كما أنه لا يوجد خلاف حول وجود قواعد عالمية مشتركة بين الدول حتى لو كانت تلك القواعد مجرد القواعد المعنوية أو الأخلاقية للدول ذاتها. وعلى الرغم من وجود مؤسسات مشتركة أو متعددة الجنسيات وقيامها فى كل المجالات بتكوين طبقات متوسطة من المواطنين خارج أوطانهم (سكلار Sklar ، ١٩٧٧)، وعلى الرغم من أن هناك مؤسسات متشابهة توجد فى العديد من الاقطار، فان الطبقة الاجتماعية مازالت خاضعة لمقاييس المحددات الاقليمية مثلما تتحدد مشاعر وخواص الناس بناء على تراثهم التاريخى. فالدول التى تزايد عددها نتيجة للظروف التاريخية الجديدة تمثل نسقا عالميا. ولكننا اذا نظرنا اليها منفردة كل على حدة نجد أن جميعها تمارس تشجيع ما يأتيها من الخارج بل وتدعو له وفى نفس الوقت تضع قيودا عليه. وتلاحظ أن هذا السلوك يعتبر من اعمال التسلط المتأصله فى ماضى تلك الدول، و بالتالى فان البنية الاساسية للأمه لا يمكن بحال من الاحوال أن تكون عالمية كاملة. ومع ذلك يمكن القول بأن الاتجاه الشمولى يجب أن يتحدد و ينظر اليه فى ضوء شمولية الارض.

هل نحن فى عصر العلم والتكنولوجيا؟

قد يختلف البعض على الظواهر المميزة لعصرنا الحاضر وعلى التسمية التى يمكن أن تطلق عليه، فنحن نعيش هذا العصر ولا تواجهنا فيه صعوبة أكثر من أن تحدد وضعية الحاضر، بيد أننا نعرف بالفعل أن عصرنا هذا قد تضمن ثورة شملت العالم كله

ومازالت قائمة لم تكتمل أطرافها بعد، ولكن آثار هذه الثورة ظاهرة فى كل جوانب الحياة، و بهذا الصدد يقول .لوسيان جولدمان Iucian G aldmann (١٩٧٨ ص ٦/١٨٥):

«منذ الحرب العالمية الثانية ظهر أمام الباحثين والمفكرين الجادين أننا نواجه نوعا ثالثا من الرأسمالية التى تسمى بتسميات عديدة: مثل الرأسمالية التنظيمية، والتكتل الاجتماعى أو المجتمع المتكتل وغير ذلك. وهى وان أخذت تسميات مختلفة الا أنها بدون شك رأسمالية شهدت بعض التغيرات الأساسية».

و يدفعنا أسلوب الحياة الذى نعيشه اليوم الى أن نتذكر تحذيرات ماركس من أن التحول التاريخى الجديد قد يكون مضادا للتحول السابق عليه وقد يصل الامر الى القضاء على أشكال الحياة الاجتماعية التى سبقته حتى لو كانت مماثلة له.

ونعتقد كما يعتقد كثيرون غيرنا بأن الانقلابات التى تميز هذه المرحلة من تاريخ الانسانية ما هى الانتاج تحقيق التقدم الذى لم يسبق له مثيل فى مجالات العلم والتكنولوجيا، فعصرنا يمكن أن يقال عنه أنه عصر التكنولوجيا الرأسمالية كما يسميها كاربيك L.Karpik (١٩٧٢) أو يمكن أن يقال عنه المجتمع التكنولوجى حسب تسمية ليفيفرله (١٩٧١).

وبالطبع قد يكون لنا اعتراض على أن التطور الاقتصادى قد كان يعتمد دائما على التقدم العلمى (اتسورو Tsurn، ١٩٦١، وجالى Jalea ١٩٦٩ و بيتلهايم Bettllheim ١٩٦٧ وآرون Aron ١٩٦١، واللول Ellul، ١٩٥٤) وربما نقول عنها مثلما قال ماندل (١٩٨٠) انها مجرد ثورة علمية تاليه، أو ربما نتساءل مع هيلبرونر Heillroner (١٩٦٧) عما اذا كانت الآلات هى صانعة التاريخ؟. لابد لكل هذه القضايا أن تطرح من جديد وتتكرر مناقشتها. و يرى بعض المفكرين أن هناك نوعا من الحتمية التكنولوجية (فاركيس Ferkiss، ١٩٦٩ ص ٣٠) بينما يحذر آخرون من خطر الاعتقاد فى «الخداع التكنولوجى أو خدعة التكنولوجيا». ونحن نميل الى تأييد هذه المجموعة التى تحذر من الاعتقاد فى خدعة التكنولوجيا يبدأ من الواجب علينا عدم التقليل من أهمية الدور الذى لعبه تقدم العلم والتكنولوجيا فى التغيرات المعاصرة التى حدثت على هذا الكوكب. والا لكان مثل هذا التحول الكلى فى أسس الحياة البشرية الذى أشار اليه برنال أمرا مستحيل الوقوع (ريشتا Richta، ١٩٧٠، ص ٤٣).

وتوجد الأن صلات قوية متبادلة بين العلم والتكنولوجيا اذ أن كلا منهما يعتمد على الآخر اعتمادا كليا لم يسبق حدوث مثله من قبل. وطبقا لما ذكره ريشتا

(١٩٧٠ص ٣٧) يتميز هذا العصر بأنه العصر الذى «يتقدم فيه العلم على المعارف أو التقنيات قد أخذ يتزايد، فان النتائج التكنولوجية للعلم قد أصبحت تستخدم فى كل أنحاء العالم حيث تواتى الظروف و بدون النظر الى أى شىء آخر سوى البحث الدؤوب عن الكسب أو العائد المادى، وأصبحت هذه الظاهرة واضحة تماما فى أوضاعنا الحالية، حقيقة أن التكنولوجيا قد أصبحت عنصرا غريبا دخيلا على كثير من الناس كما يذكر هيرارا Herrara (١٩٧٧ص ١٥٩) فان نتائجها قد أصبحت بعيدة الأثر نظرا لاستخدامها فى كل أنحاء المعمورة دون أى اعتبار للموارد الطبيعية المحلية أو لأوضاع القوى البشرية مما أدى الى نشوء مواقف خطيرة غير سوية. ولقد نجم ذلك عن أن العمل العلمى قد أصبح بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نحو الانتاج بل أصبح للعلم اليوم دور مباشر فى الانتاج (ثيولت Thiboult ، ١٩٦٧).

سوء توجيه الشمولية الأرضية وسوء استخدام العلم

ان التحول الحادث فى عصرنا هذا نحو المقاييس العالمية يتعرض لسوء التوجيه (سانتوس ١٩٧٨) فان التركيز الشديد والمركزية فى الاقتصاد فى السلطة السياسية والثقافة الجماهيرية والغزو البيروقراطى للعلم مع المبالغة فى صنع القرار ووضعية المعلومات كلها تمثل الجذور التى نبتت منها حالة انعدام المساواة التى اخذت تتفاقم وتتزايد بين الدول و بين الطبقات الاجتماعية، هذا فضلا عما تسببه فى اصابة الأفراد بالشعور بالقهر أوالاحباط والاغتراب، ومن ثم فلا ندهش مع الاسف اذا وجدنا أن هذا الاتجاه قد كان له تأثيره الفعال على العلم ذاته.

ولعل اعادة اكتشاف كوكب الارض والانسان الذى يسكنه أو بمعنى آخر نمو المعارف المتعلقة بالارض والانسان قد افرزت صيغتين مختلفتين لمعادلة واحدة: المعادلة التى تخضع لشروط الانتاج فى كل من شكليها المادى وغير المادى. فمعارفنا ومعلوماتنا تؤثر على اختيار الادوات التى تستخدمها. وهى غالبا فى تتعرض فى نفس الوقت لتغييرات مستمرة كبيره تؤدى بنا الى مواجهة أضرار أو منافع تعتمد على حالة استخدامنا لها.

فحينما يرتبط العلم بتكنولوجيا تغلب عليها الاهداف الاقتصادية البحتة دون الأهداف الاجتماعية فان العلم ذاته يصبح مسخرا للمصالح الخاصة بالانتاج والمنتجين الذين يتحكمون فيه بسلطتهم العليا، و يترك العلم بذلك أى وظيفة أخرى تهدف الى خدمة المجتمع، و بذلك يصبح العلم كيانا من المعرفة مقصورا على استخداماته التطبيقية ويحل فيه الغرض المنهجى محل المنهج ذاته.

وهنا لابد للمعرفة التى تفسدها المصالح وتقوم على أساس اتجاهات محددة لها لابد لهذه المعرفة أن تتمزق، وتكون نتيجتها عكس ما هو مطلوب من تحقيق استقلال العلوم بل وانفصالها بعضها عن البعض. و يؤدى التقدم الاقتصادى الى الاستمرار فى اتساع تلك الفجوة وزيادة الغموض فى منظور الشمولية الارضية ولزوميتها، وهو ادراك خطير للعالم ككل. اذ تصبح مهمة رجل العلم مجردة من الاحساس بالغرض، و يصبح القيام بمهمة العلم ضرورة خاضعة لدوافع نفعية مجردة هى تلبية طلبات الذين يكلفون العلماء بالعمل فى البحوث، أو الذين يسيطرون على المؤسسات التعليمية والعلمية، واذا ما أصبح العلم هكذا مكبلا بأغلال الأهداف النفعية فان التطبيق فيه ينحرف عن اتجاهه السليم (جولدنر gauldner، ١٩٧٦)، ومن ثم يكون هناك احتمال قوى لان تحقق بعض النظريات الفاسدة نجاحا كبيرا (بونج Bunge، ١٩٦٨)، ومن هنا فمن المناسب اذن أن نتحدث عن ظاهرة الفساد التى أصابت العلم (رافتز Ravetz، ١٩٧٧ ص ٧٩).

ولا تخرج العلوم الاجتماعية عن تلك القاعدة، فقد تعرضت للاختلال نتيجة لهذا الاتجاه النفعى المغرض، فلم يكن هناك أى اهتمام أو تركيز على الاخطار التى تسببت فيها ظاهرة انفصالية العلوم الاجتماعية بمعنى عدم اهتمامها بالعلاقات ذات الصبغة العالمية التى تربط بين العناصر المتعددة التى يتكون منها المجتمع فى كل شامل، وربما كان من أهم العناصر التى ادت الى أزمة سير العلوم الاجتماعية فى هذا التيار هو انفصاليتها أو انعزاليتها، فان الكثير من نتائجها قد أغفلت نتائج الدراسات التى تتم فى جهات أخرى من العالم. وكان من أهم الاسباب التى أدت بالعلوم الاجتماعية الى هذه النتيجة هو قصر نظرها عن المستوى الشمولى لهذا الكوكب.

ونظرا لان العلوم الاجتماعية قد أصبحت غير قادرة على التمييز بين المبادىء والمستويات (كاتيميريو Catemirio، ١٩٦٨ ص ٨٤) وأصبحت بذلك مفككة، فليس من المستغرب أن نجدها تتجه الى خدمة المصالح التى هى فى أغلب أحوالها غير كريمة، وهى المصالح المتعددة لطرق وأساليب الانتاج. وفى كثير من الاحيان تتورط العلوم الاجتماعية بدون احتراس فى تسويق ما يسمى «العلاقات الانسانية» أو أنواع «الهندسة الاجتماعية» أو الخروج بايديولوجيات تخدم أغراضا خاصة (أوسيم Useem، ١٩٧٦) و بالتالى فهى تقوم بنفسها بالحد من مجالها. وهكذا أصبحت العلوم الاجتماعية اختيار الاتجاهات التى تنحو نحو التناقضات الكبرى، التى تقوم بين الدولة والمؤسسات المتعددة الجنسيات، والدولة والامة، والنمو والفقر، والشرق

والغرب، والتنمية والتخلف الى غير ذلك من التناقضات وهى فى الوقت نفسه تهمل الاسباب الحقيقية، والنتائج المتوقعة للتشابك بين الظاهرات.

وبهذه الطريقة التى أدت الى الحد من مجالات العلوم الاجتماعية وتقلص دورها الذى يجب أن تمارسه أصبحت ذات صبغة دولية بيد أنها فى الوقت نفسه قد اصبحت عاجزة عن توسيع نطاق منظوراتها النقدية لتشمل العالم كله. فالتخصص الشديد، وفقدان الدوافع للتوصل الى مستويات عالمية هما الوجهان الرئيسيان لتلك الظاهرة الواحدة التى أدت الى سوء استخدام العلوم الاجتماعية.

وبالطبع لم تنج الجغرافيا من هذا الاتجاه، فلقد تطورت جزئيا نحو غايات نفعية، وبنيت على اتجاهات كلاسيكية جديدة هى اقتصاديات المكان أو الاقتصاديات المكانية التى جعلتها تتناقض مع طبيعتها الاصلية، وأصبح من جوانب ضعفها غياب الهدف المحدد الواضح وظهور النظريات غير الثابتة ونوعية الاسس المعرفية التى تنبنى عليها ممارساتها. وبالاضافة الى ذلك فان غياب النسق المناسب لمراجعها قد أدى الى ضعف الدور الذى أصبحت تلعبه وبخاصة من حيث ادراكات عدم المساواة المكانية والاجتماعية فى كل من المستوى المحلى والمستوى الدولى.

الامكانات الجديدة للعلوم الاجتماعية

على الرغم من تميز فترة التاريخ الحالية بالنشاط العلمى الذى يغلب فيه التوجيه النفعى، فان هناك اتجاهات اخرى خلاف ذلك التوجيه، فحينما يصبح العلم قوة مباشرة فى الانتاج فلابد أن يكون هناك تزايد فى أهمية الانسان من حيث معارفه البشرية اللازمة لعمليات الانتاج اذ أن المعلومات والمعارف تؤدى الى ألفة زائدة ومعرفة أكثر بهذا الكوكب وذلك بالكشف عن حقائق العالم وامكاناته الواسعة، فالقيم الجديدة قد أصبحت مرتبطة بأنشطة الانسان ولا يحتاج الانسان الا الى تسخير تلك المصادر الضخمة لصالحه، وهى مهمة تحتاج الى زمن طويل، ولكنها ممكنة، وتتطلب فقط أن يكون للعلم استقلاله الذاتى كما نادى بذلك ووثرو Wuthrow (١٩٨٠ ص ٣٠).

وحتى الآن نجد أن الظروف المحلية المرتبطة بالاقتصاد العالمى تميل الى اعطاء أولوية لمتطلبات التكنولوجيا والوحدات التقنية التى تعتبر بمثابة دعائم راسخة حيث تبدو المسلمات الاقتصادية ذاتها خاضعة لتنظيم معادلات تقنية دقيقة. و يصبح علينا الآن أن نجد وسيلة للهروب مما تفرضه التكنولوجيا ومن آثار الاختيار التكنولوجى

ونتجه الى أهداف أوسع آفاقا تتجاوز بها الهدف الاقتصادى. ومن الواضح اذن أنها أولا وقبل كل شيء-قضية الوسائل التقنية، وأن ليس لهذه القضية صلة بالعلوم الطبيعية بل على العكس من ذلك هى ذات صلة قوية بالعلوم الاجتماعية وتلقى على تلك العلوم بتبعات ومسئوليات جديدة.

ورغم أن هذا الموقف الجديد للعلوم الاجتماعية قد ترتب حتما على المتطلبات التاريخية، فان اعادة استكشاف الطبيعة والاتساق التى ترجع أساسا الى جهود العلوم الطبيعية والبيولوجية التى تعرف بالعلوم البحته، فإن هناك قيما جديدة قد دخلت على تلك النظم غير العلمية التى تتصل بوضعية المجتمع وبالانسان فى البيئة الحقيقية للتاريخ، ولكن لم يمكن بعد اخضاع تلك القيم للقياس الجديد.

وبينما تؤدى المعارف العلمية الجديدة الى ابراز عالم الممكنات الا أنها تعتمد فى تركيبها الدقيق على الظروف الاقتصادية والثقافية والسياسية. ولما كان المستقبل غير محدد المعالم أصبح الاختيار ضرورة، واصبح من واجب العلوم الاجتماعية أن تأخذ زمام المبادرة من جانبها فى عملية بناء التاريخ عن طريق توسيع نطاق الهياكل الفلسفية التى تعتمد عليها بحيث تسلم بأن الاهتمامات التكنولوجية لا تمثل عقبة كأداء فى سبيل التصوير الواقعى للظواهر.

وهكذا تصبح الظروف الجديده بمثابة الأسباب والمؤثرات التى يمكن بها استيعاب الامكانات المعطلة أو الامكانات الفعلية التى تعتبر نماذجها المتعددة عاملا من عوامل التعقيدات والاختلافات المتزايدة. ولا يقصد بالمطلب الجديد اليوم مجرد الملاءمة مع الماضى بل يقصد به احداث التغيير الشامل فى المفاهيم الاساسية والمناهج ومداخل الدراسة والفرضيات اللازمة للتحليل، وبالتالى يجب أن تتغير فى الحال كل مضامين وأساليب ومستويات الدراسة ومصطلحاتها الرئيسية.

وهناك أمل يراودنا فى المستقبل بأن يتعلق نمو الامكانيات بالعالم كله وبالبشرية جمعاء، بيد أن المضامين الجغرافية والتاريخية لهذه الامكانيات مازالت خاضعة لتأثير قوانين الحاجة، ونادرا ما تؤدى التقسيمات العلمية الى تمييز واضح بين مختلف ميادين البحث بل أن هناك سببا يجعلنا نعتقد فى أن وضع العلوم الاجتماعية فى عالم الغد سوف يتسع مجالها، فضلا عن أن هناك تركيبات علمية جديدة أصبح من الممكن استحداثها ولكن غير مرغوب فيها، وهناك أخرى عديدة قد ظهرت ولكن يتعذر تطبيقها تطبيقا عاما بدون تمييز على الدول والمناطق.

احياء علم مهدد

العلم المهدد

تتبين الاهمية التى اكتسبتها المنطقة (أو المكان) حاليا فى صنع التاريخ فى وجود اهتمام زائد بها يجذب اليها الانظار. ولا يقتصر هذا الاهتمام بالمنطقة على اوساط الجغرافيين فحسب بل يتعداه الى مخططى المدن والقائمين بالتخطيط فى مجالات اخرى عديدة، هذا، فضلا عن اهتمام العلماء الموجه لوحدة المنطقة فى عدة ميادين اخرى مثل الاقتصاد والاجتماع وعلم الثقافة والعلوم السياسية والتاريخ ودراسات السكان وغيرها. ولقد لاحظ نيلزاتدرسون Nels Snderson (١٩٦٤، ص ٥) ومن بعده بيير جورج Pierre Georg (١٩٨٢، ص ١) أن الموضوعات التقليدية للجغرافيا اصبحت فى متناول يد العديد من الباحثين فى مختلف التخصصات. وفى ذلك يقول ف.د.دنيسون V.D.Dennisn (١٩٨١ ص ٢٧١/٢) «يبدو أن موضوع دراستنا يتناوله غيرنا بصورة أفضل من تناولنا نحن الجغرافيين له».

وبالاضافة الى ذلك أصبحت الجغرافيا التى استسلمت لخدمة عالم الانتاج ضحية للمبالغة فى التخصص. فمنذ زمن مبكر يرجع الى عام ١٩٥٧ كتب م سورى M.Corre من أول ص ١٠، ٣٥-٣٦) مهددا بتعرض الجغرافيا للتفكك، كما أن جون الان باتمور J.Aellan Patmore (١٩٨٠) قد لفتت الانظار الى تلك الاخطار، وعلى الرغم من الشكوك التى ملأت س. ج جوتسون R.J. Johnson، ١٩٨٠) الا أنه رأى أن الحالة التى استمرت على نفس الطريق فان علم الجغرافيا سوف يتجه رأسا الى الفوضوية. وبالمثل ركز بريان بيرى Brian Berry (١٩٨٠ ص ٤٤٩) فى خطابه الذى القاه بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية الجغرافية الامريكية على «أن الاتجاه يسير من التعددية الى التحررية من كل القيود»، فهل لا يدعونا ذلك الى الاتفاق مع رأى اليوت هرست M.E. Eliat Hurst (١٩٨٠ ص ٣) فى قوله بأن الجغرافيا علم بسبيله الى الموت؟ ليس من شك فى أنه علم مهدد، بل أن اوضاعه الحالية تجعل التهديد يأتى من داخله أكثر مما يأتى عليه من العلوم الاخرى المتصلة به.

ويزداد الأمر تعقيدا اذا ما أخذنا برأى س. ح. جونسون (١٩٨٠) بأن هناك جغرافيات أو تخصصات جغراقية بقدر عدد الجغرافيين. وكذلك اذا ما وافقنا هـ. ليفيفر (١٩٧٤ ص ١٥) فى قوله بأن الكتب المتخصصة تعطى للقارىء معلومات عن كل الميادين التى هى فى حد ذاتها تخصصات، وربما كانت هذه الميادين كثيرة لغات من جغرافية واقتصادية وديموجرافية واجتماعية و بيئية وتجارية وقومية وقارية وشمولية

أرضية الى آخر ذلك من الميادين التى لا عدد لها .

ولقد لخص ى لاكوست (١٩٨٠ ص ١٢٥) هاتين النقطتين فى قوله :
«حقا توجد مفاهيم متعددة لميدان علم الجغرافيا أو ميدان الاجتماعيات بقدر ما يوجد من مدارس مذهبية فى الجغرافيا وعلم الاجتماع والا ثنولوجيا (علم الثقافات) ، و يصل الأمر الى وجود طرق أو مناظير متعددة لرؤية الأشياء بقدر ما يوجد من أفراد أو أشخاص يقومون باجراء البحوث»

ربما اختلف ادراك الشيء الواحد باختلاف الافراد ولكن هل على الجميع أن يحاولوا التوصل الى تعريف دقيق لمثل هذا الشيء المختلف عليه؟ اذا كان ذلك دافعا فلن يعرف الانسان من اين يبدأ العمل العلمي. وسيواجه الانسان كثيرا من الغموض. والواقع أنه لابد فى مثل هذه القضايا ذات الوجهين والمتعددة الاوجه أن تحاول توحيد النظرة ، ومن هنا تصبح مشكلة الجغرافيا هى تحديد ميداتها سواء باحياء القديم أو اعادة تعريفه وتحديده و يتم ذلك بالاتفاق على تقرير موضوعات دراسة الجغرافيا وحدود تلك الدراسة (هولت جينسن Holt-Jensen ، ١٩٨١ ص ٤) .

بحثا عن موضوع الدراسة : المكان

أن نسق الواقع ، أو بمعنى آخر النسق الذى يتكون من عدد من الاشياء وصلتها بشئون الحياة لابد وأن يتضمن قوانين تكون بمثابة البنية والقواعد العملية التى تسير على أساسها تلك الاشياء . فالنظرية فى تفسيرها لا تخرج عن كونها نسقا بنائيا فى الفكر له تصنيفاته التى يتكون منها الهيكل الذى يحدد الروابط بين الحقائق والظواهر، ويمكن أن يطلق على ذلك : التنظيم المكانى أو الهيكل المكانى أو تنظيمات المكان ، أو الهيكل الاقليمى أو ببساطة شديدة « المكان » . مهما كان الاختلاف فى الاسماء فان الاهمية الحيويه للاهتمام بها تنصب على ايجاد تصنيفات تحليلية تمكننا من اقامة معرفة نسقية لها بحيث تجعل التحليل والتجميع متمشيا مع نفس المكونات .

ولقد بذل جغرافيو العصر الحاضر الكثير من الوقت والمجهودات المضنية فى جدال لفظ لا جدوى منه ، وأقحموا أنفسهم فى لعبة ابتكار المسميات ، فنجد البعض منهم يتحدث عن تفضيل استخدام لفظ ، المكانية ، و مكانية المجتمع ، عن استخدام لفظ « المكان » حتى لو كان لهذا المكان دلالته الاجتماعية .

بيد أن الجغرافيا تنادى بتعديل مفهوم المكان وتبحث عن تصنيفات جديدة تستخدمها فى تحليل المكان . وحينما قال أرماندو كوريادى سيلفا Correa da Silva

Armando (١٩٨٢ ص ٥٢) بأن ليس هناك جغرافيا بدون نظرية ثابتة للمكان ، فانه اشترط مع ذلك لكى تكون النظرية الثابتة للمكان صالحة تحليليا فلابد لها أن تعتمد على مفهوم ثابت عن طبيعة المكان .

فالمكان ليس مجرد شيء أو نسق من الاشياء بل انه واقع من العلاقات أو بمعنى آخر واقع من الاشياء والعلاقات معا (ما بوجونجى Mabogunje ، ١٩٨٠ ، ص ٥٨) و بالتالى فلا يمكن وضع تعريف محدد له الا فى ضوء علاقته مع الحقائق الاخرى الواقعة من طبيعية واجتماعية عن طريق عمل وسيط ، فالمكان اذن ليس كما هو معروف فى التقاليد الجغرافية القديمة مجرد نتاج للتفاعل بين الانسان والطبيعة فى شكلها القطرى ، وليس مجرد الامتزاج القائم بين المجتمع والطبيعة المحيطة به .

يجب أن ننظر الى المكان على أنه كل لا يتجزأ و يتكون من كل الترتيبات أو الأنساق الجغرافية وكل الاشياء الطبيعية والاجتماعية ، وجوانب الحياة التى تتم من خلالهما والتى يمكن أن توصف بأنها المجتمع فى حالة الحركة الدائمة . فالمحتوى (أى المجتمع) لا يوجد مستقلا عن الشكل (أى الاشياء الجغرافية ، وكل شكل يتضمن قطاعات من هذا التكوين . فالمكان أذن هو مجموعة من الاشكال كل منها تضم عددا من قطاعات المجتمع الدائب الحركة ، وللشكل بالتالى دور يلعبه فى انجازات المجتمع .

والمجتمع ككل يتكون من مجموعة من الامكانات ، والكلية هنا طبقا لما يقوله كانت هى «التعددية من منظور الوحدة» أو بمعنى آخر النظر الى التعددية كوحدة أو حسب ما يرى لابريولا Alabriola (١٩٠٢) وسرينى E.Sereni (١٩٧٠) هو وحدة المتعددات . ولا تخرج هذه الوحدة عن كونها جوهرا جديدا أو جوهر اعيد احياؤه بقصد أن يبتعد عن مجرد الامكانية ليصبح عملا حقيقيا . و بذلك يمكن مقارنة هذا المحتوى أو هذا الجوهر بالمجتمع المتحرك أو قد يكون ذلك هو الافضل بالنسبة للحاضر غير المتحقق .

أن المضمون المتجسد ككيان أصبح موجودا بالفعل هو المجتمع الذى تم تشكيله فى قوالب جغرافية . أو المجتمع الذى تحول الى مكان . وقد يكون علم الظواهر عند هيجل قد تحدث عن تحول المجتمع كله الى كل مكانى ، وقد يكون المجتمع من حيث وجوده ومكانه وجودا فعليا ، فالوجود يتحول الى ، وجود حقيقى بعمليات تفرضها حتمية العوامل التى تجعل كل قالب أو كل شكل يبدو كمضمون فى قالب ، و يكون بدوره مجالا منفصلا عن التغير الاجتماعى ، فهو حركة دائبة ومركبة تتضمن الجدلية بين المجتمع والمكان .

أهمية المكان فى الوقت الحاضر

أن الشمولية الارضية للمجتمع وللاقتصاد تؤدى الى شمولية المكان الجغرافى مع اثراء النظرة الى هذا المكان الجغرافى بمدكولات جديدة (أمين، ١٩٨٠، ص ٢٢٦) ففى تطور المجتمع أصبح لكل جزئية دور خاص فى تحركه ككل ويختلف دور كل من هذه الجزئيات من لحظة لأخرى.

و يكتسب المكان اليوم أهميته الكبيرة لان الطبيعة بكل جوانبها قد أصبحت قوة منتجة (برستيبينو Prestipino، ١٩٧٣-١٩٧٧ ص ١٨١) فحينما تقع كل الاماكن تحت التأثير المباشر أو غير المباشر للحاجة الى عمليات انتاجية فإن أنماط الاختيار والنظم التدريجية للاستخدامات معها تبعا لمساعدة المؤثرات السلبية أو الايجابية لها. وتكتسب كل نقطة فى المكان أهمية فعلية أو ممكنة وفقا للمميزات والخواص التى تتضمنها العناصر الطبيعية والاجتماعية السابقة الوجود أو المكتسبة حديثا وفقا لتداخلات معينة فيما بينها. ومع تحول الانتاج الى انتاج شمولى للارض كلها تثبت امكانات كل مكان وتصبح مختلفة عن بعضها على مستوى العالم. ومع نمو دولية رأس المال وظهور المؤسسات المشتركة التى تعمل خارج الحدود سوف تلاحظ أن هناك اتجاها نحو شمولية أرضية من حيث تحديد تكاليف الانتاج واتجاها نحو التساوى فى عائدات الارباح الامر الذى يحدث نتيجة للتحرك الدولى لرأس المال (ماندل، ١٩٧٨ ص ١٨٧/٨) بينما يظل البحث عن المناطق التى يتحقق فيها ربح أكبر عاملا مستمر الوجود.

وهكذا تكتسب الصفات الجغرافية المميزة أهمية استراتيجية خاصة كما لاحظ ذلك لاكوست (١٩٧٧، ص ١٤٧) ويمكن أن يكون اختيار الموقع الامثل لانشاء أى مؤسسة فى مكان بعيد، و يذكر روس (١٩٨٠) بهذا الصدد أن هناك مشروعات محلية قد أصبحت تخضع اليوم للقيود العالمية.

أما فيما يتعلق بتلك التطورات الجديدة، فيمكننا القول أن الاستخدامات التخصصية للاقاليم سواء كانت فى أصلها طبيعية أو ثقافية أو ناتجة عن تأثيرات سياسية أو تقنية فانها تحمل فى طياتها الاستكشافات الحقيقية للطبيعة أو على الاقل اعادة التقويم الشامل الذى بمقتضاه يصبح لكل جزئية ولكل موقع دور جديد و يكتسب بذلك قيمة جديدة.

ولما كانت الظاهرة مسألة عامة، فقد يزعم البعض أن الطبيعة الجغرافية للمجتمع نتجه اليوم الى أخذ مكان الاولوية كما ذكر فان باسين Van Passen) عام ١٩٥٧ (جرانو، ١٩٨١ ص ٢٢) و يكتسب الانسان بذلك فى النهاية معارف تحليلية ومجمعة لكل الظواهر، كما يكتسب القدرة على أن يستخدم الاشياء المحيطة به على نطاق عالمى. وحينما يكون للطبيعة تعريف جديد وتصبح علاقتها بالكائنات البشرية مزيجا جديدا يلزم معها تجديد العلم الذى يتناول هذا الموضوع بالدراسة. وهنا تصبح الجغرافيا بحاجة الى دفعة جديدة ونظرة جديدة تساير بها القوانين العالمية.

نحو جغرافية شمولية للأرض

وهنا نطرح سؤالا: أليست الجغرافيا بالفعل علما شموليا للأرض؟ منذ قرن مضى تحدث كارل ريتار، وفيدال دى لابلاش عن وحدة الارض، كما أن كاتبا مثل ك بولدنج K.Boulding (١٩٦٦، ص ١٠٨) رغم كونه رجل اقتصاد قد أكد بدون تردد أن الجغرافيا تمتاز على سائر العلوم بانها تتناول الارض بالدراسة على أنها ظاهرة شمولية. بيد أن كاتبا آخر مثل ف. دينيسون (١٩٨١ ص ٢٧١/٢) كتب مقالا حديثا جمع فى اجابته على هذا السؤال بين السلبية والايجابية -نعم ولا- فى وقت واحد، وذلك على الرغم من أنه يرى أن علم الجغرافيا مرادف لدراسة العالم.

ولعل التطلع الى جعل الجغرافيا علما شموليا، أو بمعنى آخر الرغبة فى أن يتناول الظواهر تناولا كليا و يعبر عنها بصيغة علمية هو أحد الامور التى اذا نجحت سيتغير الوضع تماما (ماك كونيل Mc Connell، ١٩٨٢ ص ١٦٣٣-١٦٣٤).

أن التقاليد القديمة للمدارس القومية فى علم الجغرافيا أو بمعنى أعم الدعوات التاريخية التى تكمن وراء تطور علم الجغرافيا فى مختلف المضامين القومية، قد تكون من العوامل التى عاقت وصول الجغرافيا الى مرحلة الدراسة الشمولية للارض. حقا لقد أدت الاهتمامات بأن تكون الجغرافيا ذات صيغة شاملة للظواهر ككل الى نجاحها فى تحقيق الشمولية فى ميدان الجغرافيا الطبيعية (فوروبى Voropy، ١٩٧٨ ص ٦١٦) الا أن تحقيق نجاح مماثل فى مجال دراسة العوامل الاجتماعية كان أمرا غاية فى الصعوبة، فكان من الصعب أن تتجاوز محاولات التنظير فى ميدان العوامل الاجتماعية مرحلة البداية بيد أنه علينا أن نفترض أن تلك المحاولات لم تفشل فشلا تاما أو تتحول الى مجرد صياغات لا قيمة لها.

ولقد ساعد تدويل الاقتصاد على امكان التحدث عن مدن أرضية أو شمولية هى بمثابة حلقات الاتصال فى سلسلة العلاقات ذات الصفة التعددية التى تصبغ الحياة الاجتماعية على هذا الكوكب (سانتوس ١٩٧٨) ولكن الواقع هو أن المكان قد أصبح بصفة عامة ذو صبغة شمولية أو أرضية، ولم تعد هناك اى نقطة على الكرة الارضية تتصف بالعزلة التامة.

وهكذا يجب أن تتبنى النظرية الجغرافية على أساس خطوط عريضة وهو ما كان يدعو اليه ج. ف. انستيد (J.F.Unstead) منذ عام ١٩٥٠ مناديا بالحاجة الى «جغرافيا عالمية» أو «جغرافيا شمولية للارض» الا أن الخطط التى كانت تهدف الى تحقيق هذا الغرض لم تستطع الاستمرار. ذلك أن تردد الجغرافيا بين الخاصية الوصفيه والخاصية العمومية منذ أقدم العصور الى القرن التاسع عشر جعلها غير قادرة على السير فى طريق واحد أما باتباع مدخل وصف كل شيء أو بتجنب العموميه فى معالجة الظاهرات. وفى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين اتجهت الجغرافيا الى التنظير أو على الاقل نحو الاستقلال العلمى بوضع فرضيات لمبادىء معينة، وقد تم ذلك رغم أن الكثير من الحقائق المتعلقة بالارض كانت معلومة يقينا، كما أن الكثير من الفروع الاخرى للمعرفة كانت أيضا فى بداية عهدها، ومع ذلك فقد بذلت جهود ضخمة فى سبيل جعل الجغرافيا علما ثابتا ولكن هذه الجهود لم تحرز النجاح الكامل المتوقع لها.

ونحن نعتقد أن السبب فى ذلك الفشل يرجع فى جانب منه الى قصور فى قدرات الجغرافيين، ولكن الاوضاع التاريخية القائمة كانت أيضا غير ملائمة ومن ثم صعب عمل نظرية جغرافية متكاملة. وفى خلال هذا القرن ثار الجدل حول الطبيعة الحقيقية للجغرافيا، وكثر النقاش حول المطلب الاساسى بأن تصبح الجغرافيا علما من العلوم وتأخذ بذلك الشكل العلمى الكامل لها، الا أن الاهتمام بالجوانب الاساسية للمعرفة قد أغفلت تماما، وحتى الجهود التى بذلت بعد الحرب العالمية الثانية لم تأت الا بنتائج اقل مما كان متوقعا لها، ومع ذلك فاننا نعتقد أن الاوضاع التاريخية قد اصبحت اليوم مواتية لدعم مكانة الجغرافيا من حيث شموليتها الارضية واقامتها على أساس نظرى وبالتالى يتحقق لها حلم قد مضى عليه أكثر من قرن من الزمان.

الشمولية الأرضية واخضاع المقولات للتجربة

أما وقد أصبح العالم الآن وحدة شمولية فما الذى نتوقعه للجغرافيا؟ ليس من شك فى أن العالم كان دائما قائما كوحدة متكاملة، بيد أن النظرة الى وحدة العالم كانت دائما غير ممكنة الا فى حالات بعض الظواهر ذات التأثير العام، وغالبا ما

كانت تلك الظواهر خارج النطاق الاجتماعى، واليوم مع دولية التقنيات والانتاج والمنتجات ورأس المال والعمل والاذواق والاستهلاك فان شمولية العلاقات الاجتماعية للارض كلها فى كل المجالات الاقتصادية والمالية والسياسية.. الخ) قد أصبحت ضمانا للعالمية التى تسمح لنا بأن نعرف ونتفهم الكثير عن كل شبر من أماكن العالم بصورة شمولية.

ومن خلال هذه العالمية التى تتصف فى نفس الوقت بالتجريبية أصبح بالامكان ترجمة بعض المقولات أو الصيغ الفلسفية الى لغة جغرافية دون أن تفقد معانيها الاصلية. و يصدق ذلك على مقولة العالمية والافرادية وعلى مقولات الشكل أو القالب أو النمط والوظيفة والاجراء والبناء. وهذه الاخيرة تعد مرادفا لمقولة الجوهر وتعرف كل هذه المقولات من خلال مقابلاتها التى لم تستكمل دراستها بدع مثل التفرقة بين المعالم والمجتمع أو بين المعالم والمكان.

فالجغرافيا الآن أصبحت مزودة بالادوات التى تمكنها من تجاوز «الجدلية الاولية» التى تعتبر مرحلة كلاسيكية تتواجد حتى فى مجال الجغرافيا المعاصرة. وحينما يتم الاثبات التجريبى لقانون الصفر فى الجدلية التى أثارها أ. ماركويث E.Marquit (١٩٨١ ص ٣٠٩/١٠) أى قانون تشابك العلاقات العالمية يصبح دور النقيض فى عملية تطور المعارف الذى أكده سيان سايرز Sean Sayers (١٩٨١/ ١٩٨٢) مطلبا مطلقا. ونحن الآن سائرون بدقة فى الاتجاه الصحيح لان العمل فى الاتجاه الدولى الذى بدأ منذ خمسة قرون قد تطور اليوم بحيث أصبح عملية شمولية للارض كلها، كما أن مفهوم الكلية او الشمولية الذى كنا نعمل به فى ذلك الوقت لم يخرج عن كونه مفهوما عقليا مجردا ولم يكن قد تطور الى حقائق ثابتة، أما اليوم فان هذا المفهوم أصبح متحققا بالفعل فى الأحداث وفى العلاقات حتى قبل أن يصبح ادراكا عقليا.

ويمكننا القول بأن الامور العالمية العظيمة قد أصبحت أمورا واقعية كنتيجة للتطور العملى للتقنيات التى تنشأ نشأة مستقلة عن البيئات التى تتلقاها من جهة، ومن جهة اخرى أصبح من الممكن استخدام التكنولوجيا بطريقة موحدة فى كل مكان. فاستقلالية التكنولوجيا عن البيئة وشمولية الأنماط التكنولوجية فى الأرض كلها قد جعلت التكنولوجيا بحق ظاهرة عالمية (لادرير Ladriere، ١٩٦٨ ص٢١٦/١٧) بريتون Breton ١٩٦٨ ص ١١٤) كما جعلتها أداة للربط بين الأماكن والأزمان. فلقد أصبحنا اليوم نتعامل مع مجموعة متشابهة من التقنيات التى أصبحت نسقيه لأنها تنشأ وتخضع للعلاقات الدولية الشمولية للأرض كلها و بالتالى تتوحد فى اتساقها أو

نظمها، واصبح للمؤسسات المشتركة التى تعمل عبر الحدود القومية دور تلعبه فى هذا السيناريو الى جانب الدور الذى تلعبه التنظيمات البيروقراطية المركزية التى تستمد وجودها من التوسع فى وسائل المواصلات والا تصالات فى أنحاء العالم.

و يعتبر وجود قيم عالمية فى نمط الانتاج السائد اليوم خطوة رئيسية نحو المفهوم العالمى و بهذا الصدد يذكر سمير امين (١٩٨٠ ص ٤) «أن تعميم تطبيق المفاهيم أمر مقبول بصفة عامة»، وهو يعتمد فى ذلك على أن النمط الاقطاعى لم تصبح له صلاحية عالمية لانه كان عنصرا يميز فترة تاريخية معينة ومكانا معينا هو أوروبا. و يرى أيضا أن ماركس قد فشل فى الوصول الى قوانين ذات صبغة عالمية نظرا لان خبراته عن الصراع الاجتماعى كانت مقصورة على الدول الاوروبية ولم تتجاوزها الى ما وراء تلك الدول، وقد كان هذا أمرا عاديا فى ذلك الوقت. وربما يكون هذا الحكم غير صحيح، ولكن نظرا لان فكرة التدويل لم تكن قد وصلت الى الاذهان فى تلك الفترة من فترات التطور فقد كان أيضا من الصعب الخروج بمقولات شمولية تصدق على المستوى العالمى.

و يتزايد لم العلاقات اللازمة ليؤدى المجتمع والاقتصاديات والوضع السياسى وظيفية بمعدل سريع للغاية مما يجعل المتغيرات التى تتعلق بظاهرة أو شيء معين اعظم اليوم بكثير مما كانت عليه فى الماضى، ولذا فان التعميمات الواسعة لم تصبح أمرا ممكنا فحسب بل أصبحت كذلك أمرا ضروريا، وهى اليوم تتخذ شكلا أو قالبا أكثر نسقية وأكثر تعقيدا، وعلينا الا ننسى أنها جميعا تعتمد على أساس تجريبى واقعى.

وهكذا تعود الى المجال القديم للجغرافيا الذى كانت بمقتضاه تعتبر «علم الاماكن» وهو المجال الذى يرتبط باسماء جغرافيين من امثال فيدال دى لابلاش وساور، بل يمكننا أيضا أحياء نفس مواضيع النقاش حول التميز الخاص التى شارك فيها امثال هارتشورن Hartshorn (١٩٥٥) وجيمس (١٩٧٢) وشايفر Schaefer (١٩٥٣) وجورو Gourou (١٩٧٣) وجريج (١٩٦٥) وكالسنيك Kalesnik(١٩٧١) و يونج (١٩٦٦، ١٩٦٩).

ومع تحول النظرة الى الاماكن بحيث أصبحت أكثر شمولية فانها بالتالى قد أصبحت أكثر اقرارية ونوعية أو بمعنى آخر متميزة. و يعزى ذلك الى الاتجاه دون أى قيود الى التخصص فى عناصر المكان مثل السكان والمؤسسات والتنظيمات والبيئة مع

التوسع المستمر فى الانفصال الجزئى أو تميز العمليات الرئيسية والعمليات الفرعية اللازمة لتجميع أكثر ما يمكن من رأس المال، وتزايد عدد العمليات التى تحول المكان الى ميدان متعدد الاتجاهات يحتوى على قوى متعددة ومعقدة ومختلفة مما يجعل كل مكان مختلف اختلافا كبيرا عن كل مكان آخر، ولكن مع الالتزام نحو الاماكن الاخرى بمجموعة من الروابط الناتجة عن القوى الدافعة التى تكمن وراء السيطرة التى يفرضها النمط العالمى للتجميع. وهكذا يبدو واضحا أننا نواجه عمومية قوية ندركها من خلال مركب جدلى كما يذكرج لوكاس (١٩٦٠) وكاريل كوسيك Karel kosik (١٩٦٧).

ولم يعد بمقدرونا أن نتحدث عن التناقض بين التميز والشمولية الارضية، فان كلا منهما - يكمل الآخر بل و يفسر وجود الآخر. فالمكان هو نقطة من العالم يتميز بأن ما فيه من امكانات حقائق واقعة، والمكان جزء من العالم يلعب دوره التاريخى أو حسب ما يقول هوايتهيد (١٩٣٨، ص ١٨٨) «أن أى حدث محلى لابد وان يترصده فى أركان العالم كله»، فلقد كان العالم فى الماضى مجموعة من الامكانيات التى أصبحت اليوم مترابطة لا ينفصل بعضها عن البعض.

فى سبيل جغرافيا جديدة:

ونحن نرى أن التكنولوجيا اليوم تستخدم فى كل مكان دون تمييز وخضوع للنظم المحلية الطبيعية أو الموارد البشرية، فهى مفروضة على كل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وما يترتب عليها من خلق اختلافات فى الاوضاع وما يتسبب عنها من عدم المساواه بين الاماكن تعطى كل مكان مكوناته الخاصة التى تمثل فى الأشكال والقوالب التى تتركب منها الحياة الاجتماعية. وتصبح المشكلة التى تواجهنا هى التعرف على آثار غرض التكنولوجيا على الحياة فى كل مجتمع من المجتمعات.

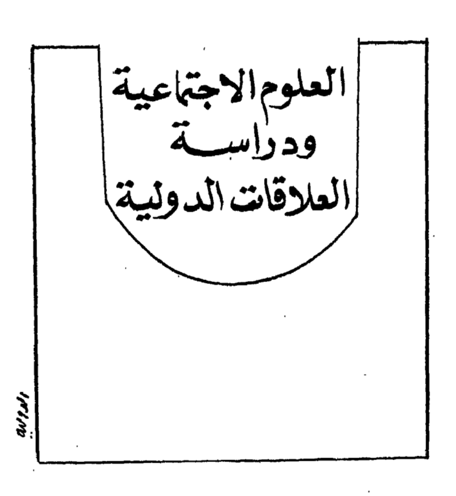
وسوف نجد الطرق التى بها تسد الفجوة بين الامكانيات الجزئية التشكيل، و بين بناء تاريخ جديد فى ذلك المجال المعقد الذى يضم تلك البيانات بتركيباتها المختلفة، ومن ثم تنشأ الاهمية الكبرى لتجديد علوم المكان والانسان أى الجغرافيا، فإن هذه هى الوسيلة الوحيدة لتجديد هذا العلم اذا كنا نريد أن نحقق السيطرة على القوى التى بايدينا فى الوقت الحاضر.

ومن أجل تنمية الاطار القديم فان المستودع الحالى من المعلومات المختلفة الضخمة والجديدة يقتضى أن يكون هناك اتجاه عام نحو اعادة ترتيب العلوم واعادة تصنيف الميادين العلمية واستحداث نظم علمية جديده مع بث الحياة فى النظم العلمية

القائمة. ويجب أن تبدأ العلوم بدءا جديدا من منطلق الظروف الواقعية التى تؤثر فى تطورها والتى تمثل تحديا ظاهرا لهذه العلوم، ونقصد بالتحدى هنا ما يواجه العلوم من العلاقات الجديدة التى تكونت بالفعل أو مازالت فى طور الامكانية وأصبحت ذات صبغة عالمية وتربط بين المجتمعات وبين موارد العالم ككل

أما بالنسبة للجغرافيا فان العامل الجديد الذى أصبحت له السيادة فيها هو ما يمكن أن نسميه نضوجها التاريخى أو هو مجموعة البيانات الجديدة التى يفرضها تاريخ العالم على تاريخ العلم ذاته، و بالنسبة للجغرافيين الذين يتخصصون فى المكان البشرى تصبح تلك الاوضاع الجديدة موضع اهتمام كبير، فهى من جهة قد أدت الى توسيع آفاق الدراسة أمامهم منذ أن أصبح ما يسمى المكان الجغرافى مختلفا عما كان عليه فى الماضى بالتحول الى مجال أساسى للمغامرة البشرية، وهى من الجهة الاخرى قد استحدثت فى النظرة الشمولية للمكان اوضاعا ضرورية -لم تكتمل صورتها بعد- مما يساعد على اقامة اطار لمفهوم جديد ونسق من المراجع ونظام معرفى ومستودع تجارى وكلها عناصر كانت تنقص هذا العلم وكان هذا القصور سببا فى الحد من ميادين دراسته خلال هذا القرن.

وهكذا يصبح التمسك بالعالمية هو الورقة الرابحة لانه يعطى الامكانية لمنظور أفضل لكل شريحة مكانية فى العالم فى اطار المفهوم الشمولى للمكان و بالتالى يساعد على امكانية معرفة وتفسير التداخلات التى حدثت فى معرض تطور العلم الذى يميز بالنقد الواعى الأمر الذى كان غير ممكن قبل أن يصبح العالم نظاما موحدا، أى قبل أن تصبح الاختلافات بين كل شىء أو جزء أو عمل فى العالم خاضعة لمقياس على مستوى كوكب الأرض.



لا شك أن تطور العلوم الاجتماعية السريع هو من أكثر الظاهرات لفتا للنظر فى القرن الذى نعيش فيه. فتنويع المناهج، وتوسيع نطاق التحليل، والتغلغل فى مجالات جديدة، كل هذا سبب اضطراباً عميقا فى ساحة العلم الاجتماعى وخاصة فى العقود القلائل الأخيرة. وعدد هذه التطورات والخطى التى سارت بها، أدى بالعلوم الاجتماعية الى أن تطالب بحقها فى أن يكون لها وضع علمى، و بالاعتراف بها، و بأن لها دوراً خاصاً فى عالم الأبحاث بوجه عام. وأكثر من هذا ظهر عدد كبير من المجالات الجديدة نتيجة الرغبة فى اعطاء العلوم الاجتماعية دوراً نشيطاً ومباشراً تلعبه.

ومع كل، فهذه التغييرات لم تحدث فى يسر تماما و بدون صدامات بين الأفكار المختلفة عن الطبيعة الفعلية للعلاقات الاجتماعية و بين المناهج المختلفة ووسائل التحليل. وكان لها أيضا تأثير من حيث إنها أوجدت تخصصاً واضحاً بصورة متزايدة فى

بقلم: فيليب برايار Philippe Brailard

يتولى تدريس نظرية وعلم اجتماع العلاقات الدولية، بمدرسة الدراسات الدولية فى جنيف. ونشر عدة كتب منها «نظرية نظم العلاقات الدولية» (١٩٧٧) و«تضليل نادى روما» (١٩٨٢) و«العالم الثالث والعلاقات الدولية» (١٩٨٤).

ترجمة: الدكتور راشد البراوى

•اشتغل الدكتور راشد البراوى بالتدريس فى جامعة القاهرة (فؤاد الأول سابقا) كما انتدب لنفس العمل فى جامعات الأسكندرية والأزهر وعين شمس. وكان عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى الذى أنشىء بمصر فى عام ١٩٥٢، وكان سكرتيراً لاتحاد الغرف التجارية المصرية، ورئيسا وعضواً منتدباً للبنك الصناعى وله العشرات من المؤلفات والمترجمات فى الاقتصاد والعلاقات الدولية منها: «العلاقات الدولية والمشكلات الكبرى»، «حرب البترول فى الشرق الأوسط»، «اقتصاديات العالم العربى؛ المذاهب الاشتراكية المعاصرة، الخ.

النظم المختلفة، وهذا أدى الى نقد متزايد وتعبيرات عن قلق بشأن وجود إتجاه فى العلوم الاجتماعية الى أن تعكس بالتدريج وفى الغالب، طريقة لاختزال ثراء وتعقد الحياة الحقيقية. بل وسار البعض اليوم الى حد الشك بصفة أساسية، فى الفكرة التى تنظر الى العلوم الاجتماعية على أنها نظام علمى صارم، استناداً الى الأسس التى ترى أن نزعة التمركز السلالى عن الالتزام العقائدى من جانب أى باحث تفرض قيودا جذرية على الباحثة أو الباحث.

ونظراً لأن الانطباع الذى تخلقه العلوم الاجتماعية اليوم انطباع ميدان معقد وفى حالة تقلب مستمر، فان من المشروع ومن الضرورى حقا أن نسأل عن أية وظائف تخصص لها، وأية تحديات وصعاب بل وقيود تواجهها هذه العلوم فى تطورها. لكن، بدلا من الاستغراق فى الأفكار العامة والمجردة، شعرنا أن من المفيد أن نركز انتباهنا على ناحية معينة من نواحى الواقع الاجتماعى. وسوف يمكننا هذا من اتخاذ طريقة

أدق وأكثر واقعية لفهم بعض المشكلات التى تواجهها العلوم الاجتماعية اليوم.

من شتى نواحى الواقع الاجتماعى التى يمكن بحثها، هناك ناحية يبدو أنها تستجيب بوجه خاص لهذا النوع من الاستقصاء، هى العلاقات الدولية، اذ لدينا هنا موضوع لاجراء الأبحاث فيه يعتبر الآن، وأكثر من أى شىء آخر، أرضا مشتركة بالنسبة الى مختلف العلوم الاجتماعية. فبينما جرى العرف على أن الفلسفة السياسية والقانون الدولى والاقتصاد*السياسى درجت جميعاً على الأسهام فى دراسة العلاقات الدولية، فخلال القرن راح علم الاجتماع وعلم درابة الأجناس البشرية وعلم دراسة المجتمعات البشرية وعلم دراسة السكان، الخ. تطالب باطراد بحقها فى بحث الموضوع. وهذا هو السبب الذى من أجله يمكن القول بأنه منذ فترة ما بين الحربين كانت هناك أيضا درجة من اللامركزية فى البحث المتعلق بالموضوع، وهو البحث الذى زاد امتداد نطاقه ليشمل الكثير من العلوم الاجتماعية التى تتطور بسرعة، بالاضافة الى النظم التقليدية.

وفضلا عن هذا، فازدياد أهمية العلاقات الدولية اليوم فى حياة المجتمعات لا يمكن أن يدع رجال العلوم الاجتماعية يتخذون موقف اللامبالاة، وهو ما يشهد به التوسع السريع فى البحث المتعلق بالموضوع. اننا نعيش فى عصر يتميز بالصراع العنيف، وعصر فيه وسائل الدمار المتاحة لنا تجعل النتائج التى تترتب على نشوب حريق هائل شيئا لايمكن حسابه تماماً. بعد الحرب العالمية الثانية كان للحرب الباردة التى تعكس العداء الأيديولوجى بين القوتين الأعظم، تأثير عميق على بنيان الكثير من المجتمعات وتطورها وحياتها، وخاصة نتيجة قيام الأحلاف التى تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية على التوالى. كذلك فتح ظهور العالم الثالث على المسرح الدولى بعداً جديداً فى العلاقات الدولية وأدى الى المواجهة بين البلاد النامية والبلاد التى أخذت بالتصنيع. وفى داخل العالم الثالث نفسه صراعات تزيد باستمرار، كثيراً ما تتخطى نتائجها حدود الأقاليم التى تعنيها مباشرة. وهكذا، فخلال القرن الحالى أصبح النظام الدولى عالمى النطاق حقاً، واكتسبت العلاقات الدولية بعداً عالميا إذ لم يعد فى امكان أى بلد بمفرده أن يقف خارج محيط الدائرة الاستراتيجى الدولى.

غير أن هذه التغييرات وأهمية العلاقات الدولية اليوم لا تنبثق فقط من التطورات التكنولوجية فى الأسلحة وفى اضفاء الطابع العالمى- المحتمل على الأقل-على الصراعات، ولكنها أيضا نتيجة لنمو المبادلات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية بين مختلف الجماعات. هذا النمو وهو من النتائج النهائية المترتبة على عمليات التحديث التى أطلقتها الثورة الصناعية، وفر بغير شك الاطار لتكوين شبكة معقدة من العلاقات المترابطة بين شتى الجماعات. و بينما ليس من شك فى أن هذه الظاهرة تتميز بوجود اختلافات أو اختلالات خطيرة داخل ذلك الترابط الى النقطة التي غالبا ما أصبح عندها وسيلة للتغلغل والتسلط، تظل قائمة حقيقة أن هناك على النطاق العالمى الآن ترابطاً أكثر بين المجتمعات، وأنه زادت صعوبة التفرقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، فضلا عن وجود الكثير من القوى التى تتجاوز حدود الدولة القومية، ومن الهيئات غير التابعة للدولة ولها دورها على المسرح، وهذه كلها تميل الى الحد من مجال الحكومات للمناورة، وعلى ذلك فالعلاقات الدولية بصدد أن تميل الى أن تعلب دوراً أكثر حسماً باستمرار فى أداء تطوير مجتمعاتنا.

الحاجة الى الربط بين النظم والمذاهب

ليس من غير المعتاد أن نسمع القائمين بالأبحاث-وخاصة علماء السياسة-يؤكدون أن دراسة العلاقات الدولية ولدت خلال تطورها نظاماً منفصلاً ومستقلا. والتأكيدات التى من هذا النوع مبنية فى العادة على الاعتقاد بأن من اللازم أن نأخذ فى الاعتبار الطبيعة الخاصة للعلاقات الدولية كموضوع للدراسة. فيوضع تأكيد خاص على الفرق بين الهياكل والعمليات السياسية التي تتميز بها المجتمعات المتكاملة والنظام الدولى الذى يتميز بقدر يسير من التكامل و بعدم وجود الصروح السياسية الملزمة لأعضائها. و بعبارة أخرى فالأدوات النظرية والمنهجية التى نشأت فى دراسة المجتمعات المتكاملة تعتبر غير ذات مفعول بل وخطرة، كوسيلة لدراسة نظام اجتماعي فى حالته الطبيعية.

يبدو من الصعب انكار الطبيعة الخاصة للعلاقات الدولية. فوجود مجال دولى مركب من دول ذات سيادة وقادرة داخل حدود معينة، على أن تلجأ بطريقة مشروعة الى القوة المسلحة للدفاع عن مصالحها، تقول أن هذا يميز ميدانا معينا للعلاقات الاجتماعية. ومن المسلم به أنه من الصعب بصورة متزايدة اليوم رسم خط يفصل بين السياستين الداخلية والخارجية. والواضح أن هناك دوراً متزايداً تلعبه فى العلاقات الدولية كيانات ليست دولا، من قبيل الشركات متعددة الجنسيات والقوى التى

تتجاوز الحدود القومية، وهذه الكيانات تميل الى الحد من قوة الدول. والتطور السريع الذى طرأ على صلات الترابط الاقتصادى والتكنولوجى والثقافى والاستراتيجى، وظهور صروح تعاونية لا حصر لها، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، هى أيضا أمارات تشير الى أن العلاقات الدولية تتجه الى قدر كبير من التنظيم، فتقلل من الفجوة بين النظام الدولى من جهة ومختلف النظم السياسية الكاملة التى تضمها الدول القومية، من جهة اخرى.

الا أنه برغم النمو فى العلاقات الدولية، لا سبيل الى انكار وجود دول ووجود حدود بين مختلف المجتماعات التى تتكون منها. والصفة الخاصة المميزة للعلاقات الدولية تتمثل فى انها تشكل تدفقات تعبر الحدود. وعلى ذلك فالعلاقات الدولية لاتحددها أساسا طبيعة ماتغطيه من دول أو كيانات اجتماعية أخرى، ولكن يحددها هيكل النظام الذى تنشأ فيه، أى وجود حدود تعبرها تدفقات الاتصال. وبهذا فالطبيعة الخاصة للعلاقات الدولية يمكن بيانها بتعريفها كعلاقات اجتماعية تربط الحدود وتربط مختلف المجتماعات التى تكون الدول القومية. واذ نصفها بأنها علاقات مستقرة بين شتى المجتمعات، هذا الوصف لا يغطى فحسب العلاقات بين الحكومات، ولكن يغطى أيضاً العلاقات بين كيانات هى دون الحكومات ويكون الممثلون فيها مجموعات اجتماعية متباينة مثل المشروعات والجمعيات العلمية والجماعات الرياضية والدينية، الخ.

ما من شك أن هذا التعريف للعلاقات الدولية حدده التاريخ لأنه ينطبق بدقة على شىء قد يكون وجوده محدوداً من حيث الزمان ومن الممكن أن نتصور مثلا أن هياكل الدولة سوف تختفى فى يوما ما؛ ومثل هذا التغيير لن يجعل التعريف باليا فحسب، بل وقد يجعل نفس فكرة العلاقات الدولية غير ذات معنى.

ان حقيقة كون العلاقات الدولية موضع الاعتراف بأنها ذات طبيعة خاصة -ولو كانت نسبية وجزئية فقط- هذه الحقيقة سبب مشروع لجعل العلاقات موضوعا واضحا للدراسة أو ميدانا للتحليل؛ ولكنها فى رأيى لا تبرر الحق فى نظام جديد داخل العلوم الاجتماعية يحمل اسم «علاقات دولية». الحقيقة أن ما يميز أى نظام تمييزاً بالمعنى الصحيح ليس موضوعة فحسب ولكنه الطريقة التى تتبع فى دراسته، وبالتالى طريقة تحديد ميدان التحليل. وعندما ننظر الى دراسة العلاقات الدولية اليوم فاننا ملتزمون بأن نعترف بأن هذه الدراسة وان كانت لا يقوم بها نظام واحد، تشتمل على كثير جداً من العلوم الاجتماعية مثل العلم السياسى وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد والقانون

والتاريخ والأنثروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعي، الخ، وكل من هذه العلوم يتناول الموضوع من وجهة نظر خاصة. هناك في الحقيقة نواح كثيرة من العلاقات الدولية، اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية -واذا لم تختصر هذه العلاقات بحيث تقتصر على ناحية واحدة تعتبر ذات أهمية رئيسية، فلن يكون في الامكان تفسير موضوع الظاهرات الدولية وهو موضوع معقد الى درجة كبيرة جداً، عن طريق نظام أو مذهب واحد حتى لو كان جديداً.

ومع ذلك وكما أوحينا في موضع سابق، أليس من غير المحتمل أن العلوم الاجتماعية يمكن أن لا تكون قادرة على دراسة العلاقات الدولية الى أي حد طيب، باستخدام أفكار ونماذج تنشأ في تحليل المجتمعات المترابطة؟ ان الطبيعة الخاصة للعلاقات الدولية -ونقصد العلاقات الاجتماعية عبر الحدود- لا تستبعد وجود قدر من التنظيم والتعاون في تلك العلاقات. وعلاوة على ذلك، هناك اتجاه واسع الانتشار في دراسة ما يعرف باسم المجتمعات المترابطة الى الرفض، وفي هذا فانها تسير في الطريق الذي شقه علم الاجتماع الماركسي -وهو نموذج لمجتمع يخلو من الصراع و يعتبر دليلا على الفوضى. ونتيجة لهذا فان العلوم الاجتماعية تضمنت الى حد كبير في أساليبها، البعد القائم على الصراع الذي تتميز به أية علاقة اجتماعية، وهذا يجعل في إمكانها ابتداع نماذج يمكن أن تلقي الضوء على العلاقات الدولية.

و بسبب وجود نظم عدة ومن ثم عدد من الوسائل المختلفة في النظر الى الأمور، فان دراسة العلاقات الدولية اليوم تعطي الانطباع بأنها مجزأة أو حتى غير مترابطة تماما. فالثروة من المعرفة التي تم اكتسابها من تعدد الوسائل، تميل الى أن تتحقق على حساب التحليل المتسق. فما كان يراد به في البداية أن يكون فقط ضماناً بالشمولية، مال الى أن يصبح في الواقع مصدراً للتفكك. ولقد وصلنا اليوم الى النقطة التي عندها تنقسم دراسة العلاقات الدولية الى حشد من الوسائل والنظم المختلفة وغالبا جداً ما تكون الصلة بينها ضعيفة أو معدومة، و يقل جداً الاهتمام بربط وسائلها المختلفة بنظرة شاملة الى الموضوع الذي تجرى دراسته. لدينا هنا ظاهرة تمثل جميع العلوم الاجتماعية اليوم، أصبح العلماء على بينة متزايدة من استخدام الكثير منها للدعوة الى موقف منهج للترابط بين النظم.

وهكذا أصبح الترابط بين النظم والمذاهب صيحة عصرية ولم تبق دراسة العلاقات الدولية خارج مجاله. لكن يجب التسليم بأنه لم يتحقق كثير من التقدم يتعدى تصريحات عن فضائل دمج مختلف النظم والمذاهب. الأمر الذي حفز الكثير من

الناس على اتهام هذا الترابط بأنه فشل أو أنه على أى حال وهم . وفى رأيى أن الأمر لن يكون فى الحقيقة خلاف هذا، طالما يظل هذا الترابط ينظر اليه على انه عالمى ومتجانس يعمل وحسب على ضم وجهات نظر مختلفة بطريقة عشوائية . ان الاثراء الذى يمثله الدمج بين النظم والمبنى على ترابط مختلف أبعاد الواقع الاجتماعى ، لا يمكن تحقيقه على نطاق عالمى أو با صدار مرسوم فى هذا الشأن . ما يجب عمله وهو ما يفعله أعداد متزايدة من العلماء ، هو أن نبدأ على نحو أكثر تواضعا ، بدراسة ظاهرة أو بنيان ثم نسعى الى إجراء التلقيح بين وجهات النظر المختلفة عندما نأخذ فى تحليل الموضوع المعنى ..وهكذا إذ نتناول أمثلة قلائل فى ميدان العلاقات الدولية فإن موضوعات من قبيل دراسة التطور وموضوع الشركات متعددة الجنسيات أو المنظمات الدولية والصراعات الدولية قد تستجيب لوسائل الدمج بين النظم والمذاهب .

وثمة مدخل مبدئى الى مثل هذه الوسائل قد يكون بأن ندمج فى نظام ما أبعاداً ومتغيرات وفروضاً تؤخذ فى الحسبان وتكشف عنها نظم ومذاهب أخرى . وهكذا مثلا فالعالم السياسى الذى يريد أن يدرس ترتيب الطبقات فى النظام الدولى وخاصة تفوق البلاد التى أخذت بالتصنيع ، على البلاد النامية ، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار فى تحليله ، معايير القانون العام الدولى كعنصر من عناصر هذا الترتيب للطبقات وكأداة للتسلط ..وبالعكس ، فالفقيه الذى ينظر الى اطراد ظهور قانون التطور، لا يسعه أن يغفل صرح القوة الذى يتميز به النظام الدولى المعاصر، ذلك أنه ضد هذا الصرح تحارب بلاد العالم الثالث الساعية الى وضع مبادىء عامة يقوم عليها نظام اقتصادى دولى جديد .

ومع كل ، فهذه الصورة المبدئية من الأثراء بين النظم لا تستطيع وحدها أن تشبع كافة المتطلبات التى تنشأ فى دراسة ظاهرات معينة . لا يكفى أن تقتصر على أن ندمج فى نظام معين واحد وجهات نظر منبثقة من نظم أخرى ، ذلك أن ظاهرات معينة يجب النظر اليها من البداية نظرة عالمية .

منهج واحد من مناهج الربط بين النظم يتجاوز الاطارات التقليدية للدمج بين النظم و يفتح الطريق الى نموذج للتعقيد ، يمكن أن ينصف الطبيعة متعددة الأ بعاد لأشياء معينة . ومن هذه الناحية تكون دراسة التطور كاشفة الى حد كبير. وثمة إدراك الآن بأن ظاهرة التطور التى تلعب دورا هاما جدا فى دراسة العلاقات الدولية ، لا يمكن فهمها بصورة تدعو الى الرضاء ، من نماذج نشأت داخل إطار نظام معين حتى ولو كانت أمثال هذه النماذج تأخذ فى الحسبان اسهامات النظم الأخرى . ليس ثمة شىء

يقال له التطور الاقتصادى أو الاجتماعى أو السياسى كل على حدة. فالتطور ظاهرة شاملة ويجب النظر اليه بصفته هذه منذ البداية وفى كافة أبعاده الكثيرة-الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، الخ. وهذا المطلب لايمكن إشباعه إلا عن طريق منهج يقوم على الربط بين النظم، فيه تجرى محاولة اختراق حدود النظم التقليدية، و يبتدع اطارات ونماذج نظرية جديدة. بالسعى الى الاستجابة الى الحاجة الى الربط بين النظم، فان دراسة العلاقات الدولية سوف تحقق بعض التقدم بغير شك، فى المستقبل يتجاوز حالتها المجزأة الراهنة.

البحث عن نموذج

ان دراسة العلاقات الدولية دراسة مجزأة ليس فقط بسبب تباين النظم أو وجهات النظر، ولكن أيضا-والى حد أكبر بكثير-بسبب عدم توافر الاتفاق بين العلماء على مايشكل طبيعتها الخاصة أو جوهرها. وموضوعها، وعلى الاطار التفسيرى العام الذى يتعين بناؤه لتنظيم البحث. و بعبارة أخرى تتميز دراسة العلاقات الدولية بعدم وجود مثال أى نموذج و بأن هناك نماذج توضيحية عامة يتعارض كل منها مع الآخر ومفاهيم عدة عن موضوعها هذا الموقف ليس فى الحقيقة خاصا بدراسة العلاقات الدولية، وانما هو من خصائص كل مجال البحث الذى تغطيه العلوم الاجتماعية.

وثمة فكرة مبدئية عن العلاقات الدولية مصدرها نظرية توماس هو بز عن الحالة الطبيعية، تضع التأكيد على طبيعة النظام الدولى غير المترابط والذى تسوده الفوضى، وعلى ذلك فهى الحالة الطبيعية القائمة على الصراع.

هذه الفكرة ترى أن الصفة الخاصة المميزة للعلاقات الدولية تتمثل فى الالتجاء الى الصراع أو بعبارة أدق، الى ما يدعوه ريمون آرون Raymond Aron «شرعية الالتجاء الى القوة المسلحة» من جانب الدول. من وجهة النظر هذه تكون الدولة هى العامل الرئيسى فى العلاقات الدولية الذى تتمثل ديناميته فى النمط المتطور من توازن القوى بين الدول.. واختيارات السياسة الخارجيةاختيارات عقلانية الداقع عليها الصالح القومى. و بينما لا تنجح السياسة الخارجية للدول فى القضاء على طبيعة النظام الدولى المتسمة بالفوضى الشديدة، فهى تستطيع برغم هذا أن تكفل حدا أدنى من النظام وقدرا من توازن القوة وخاصة عن طريق الدبلوماسية وتطور القانون الدولى والمنظمات الدولية. ( )

من نهاية الحرب العالمية الثانية فصاعدا كان مفهوم العلاقات الدولية هذا تسيطر عليه مدرسة الفكر الواقعى الأمريكية التى اتخذت موقف المعارضة من فكرة و يلسون

المثالية والقانونية عن مجتمع دولى يسير قدما نحو التهدئة والتكامل كنتيجة عملية تترتب على تطبيق الديمقراطية. إن اخفاق عصبة الأمم ونشوب الحرب العالمية الثانية ثم نشوء الحرب الباردة، كل ذلك عزز بغير شك مفهوم العلاقات الدولية القائم على الصراع والذى كانت له السيادة حتى الستينات ولايزال له أتباع كثيرون.

وهناك مفهوم ثان للعلاقات الدولية يؤكد على الترابط والتعاون و يسهم فى الفكرة القائلة بأن العلاقات الدولية المعاصرة لا تتمشى مع نموذج المثال الواقعى القائم على الصراع بين الدول. وديناميةالتحديث التى أطلقتها الثورة الصناعية واكتسبت قوة دفع لم يسبق لها مثيل بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة تطور التكنولوجيا ونمو المبادلات الدولية، هذه الدينامية ساعدت على ايجاد نمط معقد من اعتماد المجتمعات على بعضها البعض، وأدت الى ظهور أنواع جديدة من العوامل التى تلعب دوراً فى العلاقات الدولية.. فعملية التحديث هذه سببت مثلا نشوء حاجات ومطالب جديدة فى مجتمعاتنا ونظم للقيم مبنية على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. ونموذج التطور الذى أخذت به مختلف المجتمعات سواء فى العالم الثالث أو فى البلاد التى أخذت بالتصنيع، ألقى مسئوليات اقتصادية واجتماعية على عاتق الدولة التى أثبتت أنها أقل قدرة بامكانياتها هى، على تلبية هذه المطالب . وهكذا ظهرت على المسرح الدولى قوى أخرى، تعلو على الدولة أوتشمل أكثر من دولة وتكون دون مستوى الدولة، ومالت فى كثير من الحالات الى تقييد مجال الدول للمناورة، وهوما يشهد به مثلا نشوء الشركات متعددة الجنسيات. وحتى يتسنى تلبية هذه المطالب عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كان على الدول كقاعدة أن تفتح أبوابها بصورة متزايدة أمام المبادلات مع العالم الخارجى، وبذلك تسير نحو الترابط المتزايد وكنتيجة مباشرة لهذا نسير نحو تقييد ما تنعم به من استقلال ذاتى. وهذا هو السبب الذى من أجله تزداد صعوبة تمييز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية، وصعوبة تفسير السلوك الدولى للدول بمصطلحات استراتيجية وعصرية بحته.

فى هذا السياق فنمو التعاون الدولى وخاصة مع وجود عدد متزايد من أجهزة التعاون على هيئة منظمات دولية، يعكس تغييرا بعيد المدى فى العلاقات الدولية التى تأخذ طبيعتها القائمة على الصراع، فى أن تصبح ذات أهمية ثانوية، وتعكس اتجاها نحو إعداد نظام دولى يتصف بشكل عميق أكثر فأكثر، بالترابط و وحدة المصالح.

هذه الفكرة عن العلاقات الدولية كانت موجودة فى الأفكار العملية التى طلع بها منظرون من أمثال دافيد مترانى David Mitrany الذى رأى فى المطالبة بتعاون وظيفى

وفني واقتصادى، أسسا يقوم عليها نظام دولى أكثر ترابطا، وأفادت كاطار ايديولوجي لتطوير وعمل كثير من المنظمات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، واكتسبت أيضا أهمية متزايدة منذ بداية الستينات فى الدراسات التى اجراها علم السياسة عن العلاقات الدولية وخاصة الدراسات عن المنظمات الدولية، وفض الصراعات، ورسم السياسة الخارجية، وعن موضوعات أخرى معينة. و بالاضافة الى ذلك فالفكرة بالنسبة الى الكثير من التحليلات الخاصة بالعلاقة بين الشمال والجنوب.

وهناك مفهوم ثالث للعلاقات الدولية صادر مباشرة بوجه عام من فكرة ماركسية عن العلاقات الاجتماعية، وهذا المفهوم يعتبر أن النظام الدولى القائم اليوم تعبير مباشر عن سير الرأسمالية وتطورها وثقافاتها. و بعبارة أخرى يعتقد أن النظام الدولى يتميز بدينامية الرأسمالية التى هى برغم تناقضاتها أداة تستخدمها السياسة الامبريالية . وهذا المفهوم عن العلاقات الدولية صيغ فى مؤلفات رودلف هلفردنج ونيكولاس بوخارين وروزا لوكسمبرج ولينين فى محاولة لتفسير التوسع الاستعمارى فى نهاية القرن التاسع عشر والصراعات التى نشبت بين القوى الامبريالية. وبعد تصفية الاستعمار نجد أن عددا كبيرا من المدارس الماركسية الجديدة أو المدارس التى تعتمد على نظريات ماركسية- لينينية معينة، بذلت محاولات كى تبين أن الامبريالية كانت ولا تزال العامل المسيطر فى العلاقات الدولية والسبب فى تخلف العالم الثالث.

كانوا يوحون بأنه لكى تظل الرأسمالية على قيد البقاء فعليها أن تعتمد على «حد خارجى» يمكن أن تصدر اليه رأسمالها وتحقق معدلات ربح أعلى، وحيث تجد منفذاً لانتاجها وتضمن حصاد ثمرها بالمواد الخام. و بذلك، فهذه الحالة من الاعتماد على «الحد الخارجى» والتى أبقت عليها وعززتها وسائل شتى مثل: الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية، المعونات، تصدير رأس المال، استعمار الذات، الدور الذى تلعبه صفوات العالم الثالث كانعكاسات للامبريالية-هذه الحالة ساد الاعتقاد بأنها تؤدى الى نهاية العالم الثالث على أيدى البلاد الرأسمالية التى أخذت بالتصنيع

هذا الرأى عن العلاقات الأولية أساس اليوم بالنسبة الى المطالب التى تدعو الى نظام اقتصادى جديد، والى مدرسة فكرية مهمة عن مشكلات التنمية ترفض تحليل التخلف بمصطلحات عوامل تنمو من الداخل (ثقافية، سياسية، اجتماعية، الخ)، ومحاولات لتفسير الظاهرة على أنها راجعة الى اعتماد مجتمعات العالم و بوجه أخص

ادماج هذه المجتمعات فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . وهكذا يزعمون أن تطور العلاقات الدولية ، ومع تقسيم العالم بصفة خاصة الى بلاد غنية و بلاد فقيرة ، هو نتيجة منطقية لكلمة النظام الرأسمالى .

وتجزئة موضوع البحث والذى يخرج من هذه النماذج الثلاثة للعلاقات الدولية ، ليست بدون شك مما لا يمكن التغلب عليها تماما . فالواضح أن كلا من هذه المفاهيم عن العلاقات الدولية يقوم على بعد هام من أبعاد الظواهر موضع الدراسة وأنه اذ يحاول تأكيد ذلك البعد يميل الى إغفال نواح أخرى لا تقل أهمية . ويمكن أن نرى أيضا أن نشوء كل نموذج هو مرتبط بالطريقة التى نشأت بها العلاقات الدولية ذاتها ، وأن كل مفهوم لهذه العلاقات يميل الى أن يعكس اتجاهات واهتمامات معينة لفترة معينة و يغفل بالطبع تماما العوامل الأخرى التى ربما كانت لها الصدارة من قبل . وهكذا مثلا ، فالنموذج الثانى الذى يوجه اهتماما أقل نوعا الى الصراع ، يعطى الأسبقية لنمو الترابط ونشوء العوامل الأخرى غير الدولة ، وهى مظاهر مهمة بالستينات بدت فى جو تخفيف التوتر تؤدى الى تخفيف الصراع بين الشرق والغرب . ومن ثم وهو ما يبدأ ادراكه اليوم . فان مختلف النماذج قد تكون مكملة لبعضها البعض بدلا من أن تكون معادية بصفة لا يمكن نقصها ، من حيث أنها تبين شتى المظاهر الخارجية لواقع واحد ليكون شأنه شأن أى واقع اجتماعى ، من تجانس وصراع ، واعتماد متبادل وتبعية ، وتوازن وتغير .

إلا أن هناك قيداً أساسيا على تكاملية النماذج هذه على نحو ما يمكن أن تراه اليوم فى كونها تأخذ فى الحسبان أن هذه الناحية أو تلك من العلاقات الدولية مبنية على فلسفات التاريخ وعلى آراء عن العلاقات الاجتماعية ، وعلى اختيارات أيديولوجية من الصعب التوفيق بينها . و بعبارة أخرى نقول أنه برغم أنه يمكن أن يساور المرء الأمل فى أن يدمج فى داخل نموذج مشترك الجوانب المختلفة من العلاقات الدولية ، فان ذلك الادماج لا يمكن أن يتم الا بفصل تلك الجوانب عن الاطارات الفلسفية والأيديولوجية التى تظهر فيها هذه الجوانب . ولايزال علينا أن نرى كيف يمكن دمجها داخل صرح متماسك قد يصبح يوماً نموذجا أى مثالا يمكن أن يدور حوله البحث . لكن هذه ليست بالمسألة السهلة لأنها ليست مشكلة فنية وانما هى مشكلة تشتمل على الاختيارات الفلسفية والأيديولوجية التى سوف يقوم عليها صرح نموذجى كهذا .

نحو منهج علمى

فى العقود الثلاثة الأخيرة كان هناك مظهر ملحوظ من مظاهر دراسة العلاقات

الدولية، كما فى دراسة ميادين الواقع الاجتماعى، هو الاتجاه الى اكتساب الوضع العلمى. كان عدد متزايد من العلماء يسعون جاهدين فى سبيل اتخاذ منهج علمى لدراسة الظاهرات الدولية، وثارت مجادلات عدة حول المعايير التى يقوم عليها مثل هذا المنهج.

إن الحجة الباطلة التى تنحصر فى اجراء المقارنة بين ما يقال لها المناهج الكلاسيكية التى تعتمد الى حد كبير على الحدس والتحليل الكيفى و بين ما يقال لها المناهج العلمية القائمة على التحديد الكمى للظاهرات الاجتماعية وعلى اللجوء الى إضفاء صبغة رسمية، هذه الحجة مضى أوانها اليوم لحسن الحظ، اذ يجرى الادراك الآن بأن التحديد الكمى واضفاء الصبغة الرسمية لا يمكن أن يصنعا منهجا علميا لأن هذه مجرد أدوات لا يبدو آثرها الا عندما يتم تخطيط حدود موضوع يراد دراسته وتم التعرف على مجالات المشكلات واطار نظرى وفروض أولية معينة. ونحن آخذون فى تقبل الرأى الذى يذهب الى أن المنهج العلمى ينطوى على تعريف دقيق لميدان الدراسة وعلى تحول الى حد ما من أفكار يمليها الادراك السليم وامكانية الرقابة على العلاقة بين الموضوعات، بدلا من التشبث كيفما اتفق باجراءات وأساليب جامدة.

يبقى السؤال عما اذا لم يكن هناك فرق جوهرى ملموس بين العلوم الاجتماعية من جهة، سواء كانت نواميس مخططة أو رمزية، و بين ما يعرف باسم العلوم بالمعنى الدقيق. وكما أظهر جان بياجيه Jean Piaget بوضوح:

عندما تتخذ العلوم الانسانية موضوعها من أنشطة البشر التى لا حصر لها ويبتدعها البشر فى أنشطتهم الادراكية، فانها تجد نفسها فى الموقف المتميز الذى تعتمد فيه على البشر كمادة وموضوع لها.

هذا الموقف المستمد من نظرية المعرفة يعنى أن من الصعب فصل ما يتعلق بالمعرفة عما هو فردى الاتجاه، بل ومن المشكوك فيه - اذا وافقنا يورجن هابرماس Habermas Jurgen الذى يذهب الى أن العلوم الاجتماعية مصدرها الاهتمامات الروحية (Erkentisinteresse) التى تختلف عن الاهتمامات التى تقوم عليها العلوم الطبيعية - ما اذا كان مثل هذا الفصل ممكنا حقا فى العلوم الاجتماعية. وهذا هو السبب الذى من أجله يتعين على العالم الذى يدرس الواقع الاجتماعى، أن يتخذ باستمرار موقف النقد من الناحية العقائدية للمنهج الذى يعمل وفقا له و بالنسبة الى موقفه هو من موضوع هذا الواقع، بينما يعترف بطبيعية مثل هذا المنهج النسبية والمتميزة. عندئذ فقط يمكن أن تكتسب العلوم الاجتماعية بعدا نقديا بالمعنى الصحيح، وأن تتخذ مظهرا نقديا ازاء المجتمع وتتجنب أن تكون تكنيكات فحسب كل المشكلات، وأدوات تميل تحت

شعار منهج خال من القيم ، الى تبرير نظام اجتماعى ثابت مقرر.

غير أن هذا كان فى الغالب الحال حتى الآن فى دراسة العلاقات الدولية . إن مجالات بكاملها من البحث حدوثها الى حد كبير، اختبارات أيديولوجية لم يكن العلماء أنفسهم على بينه منها ، ووصلوا اليها عن طريق اختيار أدوات تحليلية أو إطارات تصورية لها علاقة بالمفاهيم . ومن أمثلة هذا تحليل النظم . هذا التحليل غالبا ما يهبط الى مجرد لغة علمية كاذبة يراد بها أن تضفى على العلماء الاجتماعيين وضعا علميا وتجعلهم محل اعتراف المجتمع بهم ، وذلك عن طريق استعمال مضطرب للمصطلحات والأفكار التى تستخدمها مختلف العلوم الطبيعية ، من قبيل : النظام ، البنيان ، الوظيفة ، الميزان ، والتغذية المرتدة . والأخطر من هذا أن تحليل النظم كما جرى استخدامه عادة فى دراسة العلاقات الدولية ، يميل الى أن يكون له تأثير معيارى الى حد كبير، بأن يضفى قيمة عالية على الأوضاع الراهنة وأن يعامل - كأمر عادى - كل شىء يسهم فى تحقيق تجانس النظم بالابقاء على الصروح القائمة وبالابقاء عن أى شىء يقلب توازن النظام . وهكذا مثلا ، يعتبر جون برتون John Burton أنه فى دراسة النظم الدولية يجب التفرقة بين أنماط السلوك العامة والأنماط غير العامة ، فالأولى تعنى عمليات تعمل على الادماج والأخرى تعنى عمليات تفكك قائمة على اختلاف القوة .

لنأخذ مثالا آخر هو أن الالتجاء كما تفعل اليوم بصورة متزايدة الى استغلال فكرة الاعتماد المتبادل الذى هو فى الواقع أساس أحد نماذج البحث المعاصر فى العلاقات الدولية ، يميل أيضا الى أن يدخل فى التحليل اختيارات أيديولوجية ضمنية . فالتاكيد على نحو الاعتماد المتبادل وتصويره على أنه موقف متناسق (اعتماد العوامل والقوى الاجتماعية على بعضها البعض) معناه طمس جانب العلاقات الدولية القائم على الصراع وطمس ترتيب الطبقات . واضح جدا أن هذا النوع من المواقف . نراه فى التحليلات الكثيرة للعلاقات بين الشمال والجنوب ، وهى تحليلات تؤكد الترابط بين البلاد التى تصنعت وبلاد العالم الثالث ، و يتجاهل الطبيعة اللامتماثلة لهذا الترابط والصدامات بعيدة المدى بشأن المصالح بين هاتين المجموعتين من البلاد ، مما يشهد به انهيار مفاوضات وصف هيكل نظام اقتصادى دولى جديد بمصطلحات ملموسة ، وتقرير اللجنة المستقلة التى رأس جلساتها و يلى براندت ، يقدم مثالا طيبا يوضح هذا الأمر ذلك أن التقرير يحاول أن يبين أن الصراع بين الشمال والجنوب لا يمكن فضه إلا اذا اعترف الشمال والجنوب بالترابط الذى يعكس عمق وحدة المصالح : واذ يعلن

تقرير براندت أن تسمية الشمال تنطوى بالضرورة على تنمية الجنوب والعكس بالعكس، وأن هذا الترابط ينبغي أن يكون الأساس الذى يقوم عليه نظام اقتصادى دولى جديد مبنى على وحدة المصالح، فانه يغفل حقيقة كون هذا الترابط لا متماثلا، و يؤيد مشروعنا لاعادة بناء الاقتصاد العالمى، يراد به وحسب، تعزيز اندماج بلاد العالم الثالث فى نظام اقتصادى عالمى تقف فيه موقف التبعية.

وكما يمكن أن نراه، فالنقد الأيديولوجى جوهرى فى دراسة العلاقات الدولية وكذلك فى دراسة قطاعات الواقع الاجتماعى الأخرى، لكن اذا اعتبرناه تكنيكا فحسب، فانه يجر فى أذياله بالتأكيد، خطر عودة الى الوضعية التى وظيفتها أن تحارب باعطاء الوهم بأن منهجا ما قد تطهر تماما من كل تلوث ايديولوجى. و يزداد هذا الخطر اذا علمنا أن الوهم الوضعى متأصل فى العقلية الجماعية، وهى حقيقة يمكن علاوة على ذلك أن تجعل فى امكان بعض العلماء أن يتحدثوا عن تحليل علمى خال من الأيديولوجية بقصد أن يخفوا عن عمد التزامهم الأيديولوجى واختياراتهم السياسية.

ونجد مثالا طيبا عن هذا الموقف فى المنهج الذى يأخذ به نادى روما الذى يجمع حوالى المائة من الشخصيات الرئيسية من مديرى شركات وأكاديميين الخ، وجعل لنفسه هدفا هو القاء الضوء على مشكلات العالم المعقدة اليوم، و يقترح أساليب عمل جديدة حتى يمكن انقاذ العالم من الأخطار التى تهدده. وفى رأى نادى روما أنه لايعانى من أى هوى أيديولوجى أو سياسى. وفضلا عن هذا حاول أن يثبت صحة تحليله للعالم المعاصر بالاستناد الى تقارير عدة أعدتها فرق أبحاث استخدم بعضها التحليل الرياضى وأجهزة الكمبيوتر. وعلى ذلك فالهدف المعلن هو أن تحل محل أسطورة النمو التى تكمن فى قلب النموذج الممثل لتطوير مجتمعاتنا وتهدد بأن تؤدى الى سقوطها، فكرة ذات رؤية واضحة عن العالم اليوم ومشكلاته. ومع كل، وكما بينا فى موضع اخر، فى الصورة التى تبرز من جميع التقارير التى قدمت الى نادى روما وصدق عليها، ومن المنشورات والتصريحات التى أصدرها رئيس الجماعة الايطالى أوريليو بكبى Aurelio Peccei تظل فرضا وهميا و يأتى بطريقة خفية بمجموعة بأكملها من اختيارات سياسية يحاول إقرارها باعتبارها نتائج بدهية مستمدة من تحليل علمى واضح. و بينما يعلن نادى روما أنه يتحدث بالنيابة عن البشر، و بصفة أخص باعتباره المدافع عن بقاء الجنس البشرى، يحاول مطريقة أيديولوجية تكنوقراطية أن يفرض علينا مجتمعا عالميا مخططا تتخذ قيادته من الشركات متعددة الجنسيات نموذجا لها.

طبيعة وقيود النظرية

في مطالبة مختلف العلوم الاجتماعية -علم الاجتماع، علم السياسة، علم الاقتصاد، الخ- بوضع علمي، جعلت نصب عينيها في دراسة العلاقات الدولية هدفا يتمثل في وضع نظرية تفسيرية ذات طبيعة محددة وعامة لايبليها الزمن. وكان منهجها مبنيا على فلسفة في المعرفة مستمدة من المذهب الوضعي، تجعل نموذج العلوم الاجتماعية يحاكي نموذج العلوم الطبيعية.

كان الهدف عزل عدد من الموضوعات المتكررة عن جميع مختلف الأحداث التي تدخل في نطاق العلاقات الدولية، وأن تضع النماذج أو القوانين التفسيرية التي تحكم سلوك من تشملهم العلاقات الدولية.. وبعبارة أخرى كان يعني إعداد نماذج تفسيرية تتكون من عدد من المتغيرات تقوم باختبارها باستخدام التاريخ كمعمل اختبارات، إما بمقارنة النماذج بسجل العلاقات الدولية الماضي أو بمحاولة تطبيقها على الوقت الراهن أو باجراء .تنبؤات تختبر في الوقت المناسب، عن نمط العلاقات الدولية في المستقبل. وجمع الاحصاءات في محاولة لايجاد وارتباطات في دراسة العلاقات الدولية، وبناء نماذج في قطاعات من قبيل صنع القرارات متعلقة بالسياسةالخارجية، تقول ان هذه تعتبر ممثله لمناهج موجهة نحو هذا النوع من الهدف

يجب مواجهة الحقيقة اليوم وهي أن هذا الهدف بعيد عن التحقيق وأن البحث عن نظرية تفسيرية عامة ودائمة يمكن تطبيقها بغض النظر عمن يطبقها أو أين ومتى تطبق، هذا السعي أوصل البحث الى طريق مسدود. انه يعني أن نعزل عن تعقيدات المواقف الحقيقية العوامل ذات الأهمية وندع جانبا العوامل التي ليست لها أهمية. وبالأضافة الى هذا يجب إرساء علاقات دقيقة بين المتغيرات التي يقع عليها الاختيار. والحقيقة أنه في الدراسة المعاصرة للعلاقات الدولية حدث تقدم قليل جدا نحو أي من أمثال عمليات الاختبار والترتيب. فمعظم «النماذج التفسيرية» التي رسمت هي في الحقيقة مبادىء في علم تصنيف الاحياء فحسب أو اطارات تصورية تشير الى طائفة من المتغيرات يمكن أن تكون لها علاقة بالظاهرات والعمليات موضوع الدراسة، دون أن يكون هناك في الحقيقة أي اختيار وترتيب من النوع الذي يحتاج اليه رسم نموذج تفسيري.

لنأخذ مثالا واحدا فحسب عندما يحاول جراهام أليسون Allison Grahm أن يلقي الضوء على عمليات صنع قرارات السياسة الخارجية فانه يضع التأكيد في كل من النماذج الثلاثة التي يقترحها (العقلاني، التنظيمي، البيروقراطي) على عدد من

المتغيرات التى يمكن أن يكون لها دور فى صنع القرار، ولكنه لايقيم أية علاقة مضبوطة بين هذه المتغيرات و يقتصر على وصف العملية التى تحكم رسم سياسة خارجية معينة (التى كانت وراء أزمة الصواريخ الكوبية فى عام ١٩٦٢)، وأكثر من هذا أنه لايحدثنا فى الواقع عن طريقة ربط التفسيرات الثلاثة المختلفة التى يقدمها لعملية صنع القرارات، وبمصطلحات النماذج الثلاثة التى يعرضها، وعلى ذلك فاسهام أليسون وصفى وتصنيعى. قد يجد المرء بالطبع مايغريه بتجاهل هذه الصعوبة المتعلقة بادماج المتغيرات التفسيرية المحتملة فى نموذج واحد، باللجوء الى منهج يختزلها يرسى التفسير على عامل واحد. ولكن تم التوضيح الوافى بأن مثل هذا المنهج غير قادر على تفسير الطابع متعدد الأبعاد للظاهرات الاجتماعية وأسبابها الكثيرة والمتنوعة.

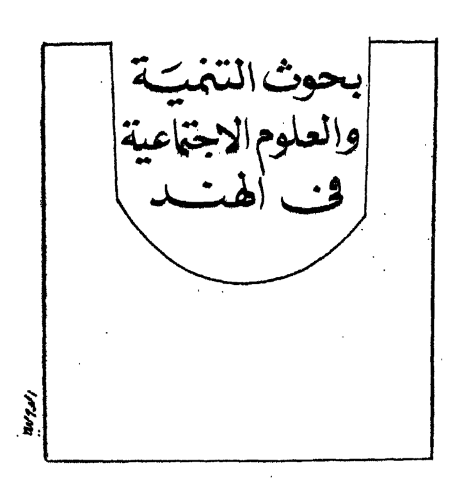
العقبة الحالية فى طريق ايجاد نظرية تفسيرية للعلاقات الدولية ودون حدوث أى تقدم فى الحقيقة تجاوز مرحلة التصنيف، لا يمكن إلا أن تقود العلماء الى أن يصبحوا على بينة بصورة أكمل، بامكانيات صياغة مثل هذه النظرية وما تنطوى عليه من قيود. عند اختيار منهج عام سعى ممثلو العلوم الإجتماعية جاهدين الى ابتداع نظرية لا يبليها كر الأيام لا تأتى صلتها الوحيدة بالتاريخ إلا من موقف الحياد الذى يتخذه العالم فى ميدان تجريبى معين. غير أنهم لم يدركوا أنه ليس فى الامكان فهم العلاقات الدولية دون إدخال دينامية التاريخ فى النماذج التفسيرية ذاتها. وحتى اذا كان تقرير طائفة من المتغيرات التفسيرية المحتملة صحيحا بمصطلحات عامة ومن ثم لا يكون مرتبطا بموقف معين، فعن طريق تفسير فئة معلومة من الظروف التاريخية يستطيع العالم ويجب عليه انتقاء وترتيب هذه المتغيرات. و بعبارة أخرى فتجاوز مرحلة التصنيف لا يمكن أن يحدث إلا بأن يأخذ فى الاعتبار دينامية تاريخية معينة بتحليل طائفة معلومة من الظروف التاريخية.

لا شك أن هناك عوامل تفسيرية مشتركة بين الصراعات التى تنشب فى الأيام الأخيرة مثل الحرب الباردة أو حرب فيتنام والصراعات الكبرى التى شهدها تاريخ أوربا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلا أنه لا يمكن رسم نماذج تفسيرية لهذه الصراعات المختلفة دون أن نأخذ فى الاعتبار الدينامية والقوى التى لها تأثير فى النظام الدولى خلال الفترة المعنية. وفضلا عن هذا، لا يستطيع المرء أن يقوم باستنتاج قوانين تحكم أداء وتوازن النظم الدولية، بالاقتصار على مقارنة استقطابية النظام المعاصر باستقطابية النظام الأوربى فى القرن التاسع عشر، و بدون أن نأخذ فى الاعتبار الخصيات الهيكلية الأساسية الأخرى التى يتسم بها كل من هذين النظامين (فى

تصفيف معين ودرجة التجانس الأيديولوجي والثقافى) ودينامية تطورهما.

فى الامكان بغير شك أن نتصور مجالات للتعميم خلاف مجال تأكيد المتغيرات التفسيرية المحتملة. فعن طريق رسم نماذج تفسيرية شتى تتعلق بمواقف تاريخية معينة. يمكن أن يتوقع العلماء وعلى نحو معقول، أن يلمحوا اتجاهات معينة تتطور كقوانين، وصروحا تفسيرية معينة مشتركة بالنسبة الى الظاهرات المختلفة.

غير أن محاولة إيجاد نظرية عامة فى دراسة العلاقات الدولية، لا يجب أن نعني أن ننفى بعد العلاقات الدولية الثقافى على نحو ما كان علية الحال كثيرا فى الماضي لسوء الحظ. ليس باستخلاص نتائج عامة من دراسة مجتمع معين- و بوجه خاص الولايات المتحدة الأمريكية فى الحالة التي تناقشها-و بعبارة أخرى ليس برفض النظر فى التنوع الثقافى، يمكن أن تكتسب نظرية العلاقات الدولية بعدا يتجاوز الحدود الثقافية وحدود المجتمعات يتفق مع متطلبات المنهج. إن التنوع الثقافى، شأنه حقا شأن دينامية التاريخ، يجب أن يكون أساسيا بالنسبة الى النظرية المقترحة بشأن العلوم الاجتماعية لدراسة العلاقات الدولية.



مقدمة

فى غضون العقد الأخير، أو حوالى ذلك، حدث فى الهند انفجار حقيقى فى مؤسسات التعليم العالى والبحوث فى مجالات علم الاجتماع، وكذا فى مختلف مظاهر التنمية، وبادر بانشاء هذه المؤسسات، ليس فقط المراكز التقليدية للتعليم العالى، كالجامعات، ولكن أيضا الحكومة المركزية، وحكومات الولايات، ومختلف الهيئات المستقلة وشبه المستقلة مثل المجلس الهندى لبحوث علم الاجتماع ICSSR، ولجنة المنح الجامعية UGC. و يتدفق من هذه المعاهد بحوث فى ترابط العلوم وتعددها، وفى العلوم الموجهة، والدراسات السياسية، وجمع المعلومات، والاعمال ذات الأهمية الفكرية البحتة أو الاكاديمية، والابحاث التجريبية والمستقبلية. ومع ذلك فالعجيب أنه رغم أن أعضاء هذه المعاهد المختلفة قد يكونون على علم بالبحوث التى يجريها غيرهم. فإن هناك قصورا ملحوظا فى معرفة عمل الآخرين على مستوى المؤسسات، وفى هذا بعض

بقلم : ت . ڤ . ساثيامورثى T.V.Sathyamurthy زميل بمعهد
كريستيان ميشلسين برجن النرويج

ترجمة : أحمد رضا محمد رضا

العيوب ، أخطرها ازدواج الجهود ، وصعوبة الحصول على إدراك نقدى للعمل الذى يؤدى فى سائر أنحاء البلد .

ولا نقصد هنا أن تعدد - بغض النظر عن التلخيص - الاهتمامات الأساسية فى معاهد البحوث والتنمية الخمسين ونيف فى الهند ، أو أن نركز على مظهر نوعى من مظاهر نشاطها ، أو على الطرق المستخدمة فى تنظيم البحث ، والمعايير المطبقة فى اختيار المسائل للبحث ، إنما قصدنا أن نسجل نشوء عدد كبير من هذه المؤسسات فى مجال خاص بتنمية الافكار المتعلقة ببحوث علم الاجتماع وأولوياتها كجزء من تاريخ الفكر الهندى المستقل ، ونترك خارج بحثنا هذا الكمية الهائلة ، والمدى البعيد للبحوث التى يجريها العديد من المؤسسات والهيئات المتخصصة لمصلحة أو تحت رعاية وزارات حكومية كبيرة ، ووكالات دولية ، وغير ذلك من الهيئات القانونية ، كلجنة المنح

الجامعية ومن المفيد أن ننوه بأنه لم يكن هناك بالفعل فى أى بلد نام آخر (باستثناء سريلانكا) وقت حصول البلد على الاستقلال مثل هذه المجموعة من الموظفين المدربين فى العلوم الاجتماعية الذين يمكن أن يعهد إليهم بكمية البحوث المطلوبة لمساندة عملية وضع السياسات مساندة مستمرة، ولتوليد المعلومات التجريبية أو النماذج النظرية، أو تحديد مشاكل البحوث المتصلة بهذا الموضوع، كما هو الحال فى الهند. والظاهرة المثيرة للاهتمام، بالنظر الى هذه المزية الاولى، أنه خلال الخمس عشرة سنة الاولى من الاستقلال، كان نمو مؤسسات التعليم العالى والبحوث فى التنمية وعلم الاجتماع بطيئا وجزئيا بصورة غير معقولة. فقط فى غضون الفترة اللاحقة لأوائل الستينات (وبخاصة فى السبعينات) بدأ ظهور مراكز دراسة التنمية وهيئات مختلفة أخرى مكرسة لبحوث العلوم الاجتماعية بأعداد كبيرة. وليس من العسير البحث عن أسباب تأخر إثمار هذه الإمكانيات فى الهند، كما سوف يتضح خلال هذا البحث.

ومن الوجهة النفسية، لابد أن نتذكر أن مناخ البحث الذى يتولاه المواطنون فى الهند فى المسائل التى تواجه اقتصاد البلد ومجتمعه ونظامه السياسى وثقافته كان أكثر ملاءمة من مناخ البحث القائم بصورة آلية على نهج البلاد المتقدمة. إن النزعة النفسية الى التفكير ذى الجذور الوطنية تعزى جزئيا الى تفضيل يقوم على اعتبارات كيفية يدعمها الاتجاه النوعى الذى اتخذته الحركة الوطنية (التى تؤكد مثلا على ما يسمى سواديشى Swadeshi، أى التقنيات الوطنية المتطورة التى لا تتعاون مع القوة الاستعمارية، بل تكافحها، والى أهمية الإنسان العادى - من حيث المبدأ على الأقل - باعتباره المستفيد الأساسى من الإصلاح الاجتماعى، والتقدم، والتنمية، الخ)، وجزئيا أيضا، من حيث الكم فقط، إذ كان بالبلد عند حصوله على الاستقلال عدد كبير من علماء الاجتماع الاكفاء (وكانوا فى البداية من رجال الاقتصاد) يمكن أن يستعان بهم لتنمية الآفاق المتطورة.

وينبغى مع ذلك إضافة بعض التوضيح الى هذه الملاحظة العامة بخصوص المفكرين الهنود. لنضع نصب أعيننا أنه عند استقلال البلد كانت الغالبية العظمى من الهنود الذين تلقوا التعليم الجامعى فى البلد أو فى الخارج قد اصطبغت عقولهم بأفكار وقيم ونظريات ونماذج وتقنيات تولدت خلال فترة طويلة فى دور التعليم العالى الغربية، رغم أنها طبقت ظاهريا على مشاكل ذات طبيعة نوعية هندية فى مجالات مثل الاقتصاد، وبدرجة أقل فى علم الاجتماع، وعلم الإنسان، معنى هذا أن نفس الأشخاص الذين تعلموا وتدربوا تدريبا أكاديميا عاليا، وساندوا الحركة الوطنية

(بقيادة غاندى الذى أهتم اهتماما كبيرا بالهنود الذين رفضوا أن يكونوا ضمن نظام القيم الاستعمارى، أى الغربى) كان على هؤلاء، فى نطاق الهند بعد الاستعمار، وتبعا لما تلقوه من تدريب فكرى أن يقدموا توجيها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الهند، يكون فى جوهره متمشيا مع الأسلوب الذى اتبعته فيما مضى البلاد التى تعتبر حاليا متقدمة فى الصناعة، رأسمالية كانت أو اشتراكية.

هذا الازدواج فى التوجيه الناتج عن تفضيلات نفسية، وتدريبات فكرية، متباعدة كثيرا بعضها عن بعض، كان سمة غالبة للبحث الهندى فى العلوم الاجتماعية حتى ظهر فى الستينات جيل جديد من العلماء والبحاث، درس ملاءمة الآراء العالمية الموروثة من عهد الاستعمار من وجهات نظر مختلفة، بالعودة مثلا الى الأساليب الوطنية الجديدة لصياغة المشاكل الملحة التى تواجه البلد، و بالاتجاه الى أشكال جديدة من الماركسية التى تستجيب بنوع خاص لظروف التخلف والتبعية، أو باعادة صياغة الأيديولوجية الغاندية (نسبة الى غاندى) حتى توائم ظروف الهند الحديثة.

المرحلة الأولى (١٩٤٧-١٩٦٠)

فى غضون الخمس عشرة سنة التالية للاستقلال، تحملت الجامعات المسئولية الأساسية للبحث والدراسات العليا فى التنمية والعلوم الاجتماعية. ولعشرات السنين قبل الاستقلال، نجحت أقسام علم الاقتصاد (وكذا أقسام التاريخ) فى عدد من الجامعات (وغالبا)، وليس فقط، الجامعات الرئيسية فى بومباى، وكلكتا، ومدراس). فى إنشاء مجموعة من البحوث فى مسائل تتعلق بالاقتصاد الهندى، وتاريخ الاقتصاد والاجتماع الهندى وكانت مدرسة بومباى لعلم الاقتصاد برئاسة ك.ن. فاكيل Vahil C.N.، وقسم الاقتصاد بجامعة مدراس برئاسة جون ماتى John Mathai، و ب.ج. توماس P.J. Thamas نشيطين بنوع خاص فى بحوث الاقتصاد الهندى، ولو أنهما ركزا نشاطهما غالبا فى مجالات تقليدية مثل المالية العامة، والضرائب، والميزانية، والدخل القومى، الخ أكثر من التركيز على مسائل التنمية ذاتها.

ومع ذلك، فعند الاستقلال كان لدى أقسام الاقتصاد فى الجامعات أساس بنيوى، وعاملون مدربون تدريبا كافيا، يمكن أن يكونوا نواة للبحث المركز على التنمية. وفى نطاق محدود، وحتى قبل الاستقلال، أبدى هؤلاء البحاث الجامعيون فى علم الاقتصاد اهتماما بمسائل تتعلق بطبيعتها بالتنمية. من ذلك أن مدرسة بومباى لعلم الاقتصاد نجحت فى إنشاء مجموعة كبيرة من المعلومات التجريبية فى الميادين

الزراعية (ولو كان ذلك بغير السفسطة النظرية التى ظهرت فى السنوات التالية) . وذلك برئاسة أساتذة مثل جاثار Jathar . و بيرى Beri . كما اضطلعت أقسام الاقتصاد بالجامعات الرئيسية الثلاث بعمل يتصل اتصالا مباشرا بتصنيع الهند ، وهو عمل اعتمد عليه بدرجة ما ، على سبيل المثال ، أولئك الذين تولوا وضع «خطة بومباى» .

وفى حين ارتفعت دراسة علم الاقتصاد (وتاريخ الاقتصاد والاجتماع) فى الجامعات الى مستوى أكاديمى متقدم تبعا للمعايير السائدة فى جامعات العواصم الكبرى ، كان مستوى التعليم والبحث فى العلوم الاجتماعية الاخرى ، كعلم الاجتماع ، وعلم الإنسان ، وعلم السياسة ، منخفضا (وهنا أيضا مع بعض الاستثناءات ، كما فى كلكتا ، ولكناو فى علم الإنسان ، و بومباى ، و بونا فى علم الاجتماع) ، فى حين أن علم الاجتماع المتصل بعلوم أخرى لم يكن له وجود تقريبا فى نظام التعليم العالى بالهند كلها .

وكان أول نتاج لعلماء الاقتصاد العائدين من الخارج نواة لدراسات عليا و بحوث فى هذا المجال فى الهند المستقلة . وفى النظام السياسى الجديد ، علق قدر من الأهمية غير المتكافئة بعلم الاقتصاد الذى اعتبره أكثر قادة الهند ميلا للعلم والمعرفة بمثابة ملك العلوم الاجتماعية (من هؤلاء نهرو ، وراجا خو يا لاشارى ، وكرشنا ماشارى ، وكرشنا منون ، فى الحكم ، ومنهم فى المعارضة ، أسوكا مهتا ، ومينوماسانى ، وهريداياناث .كونزرو) . ولكن ليس كل من ترابط العلوم (أو بالنسبة لهذا الموضوع ، تعدد العلوم ، أوحتى التنمية الاقتصادية المتوازنة (الريفية والحضرية ، الزراعية والصناعية) قد حظى بكثير من الاهمية فى هذه المرحلة ، الا أن قدرا كبيرا من الاهتمام وجه الى دراسة الاقتصاد فيما يتعلق بنوع خاص بالتخطيط (و بالجانب النظرى الحديث بطبيعة الحال) ، و بعلم الإحصاء (وحديثا بالاقتصاد القياسى) ، وكذا باقتصاديات التصنيع ، وتحديث الاقتصادى الهندى .

وكانت قوة الدفع الأساسية لدراسة العلوم الاجتماعية والبحوث الموجهة صوب التنمية محسوسة فى مدارس جديدة للتعليم المتقدم ، شيدت برعاية الحكومة ، ومعونة مالية سخية . وفى غضون سنين قلائل بعد إنشاء هذه المدارس اكتسبت بعض مراكز البحث والتعليم العالى ، كمدرسة دلهى للاقتصاد (وفيما بعد معهد التنمية الاقتصادية) ، ومعهد الإحصاء الهندى بكلكتا (وفيما بعد بكل من كلكتا ودلهى) برئاسة ف .ك .ر .ف . راو V.K.R.V. Rao ، و ك .ن . راج K.N.Raj ، و ب .ك . ماهالانوبس P.C. mahalanobis ، ك .ر .راو C.R.Rao على التوالى ، اكتسبت مكانة

كبيرة، وطنية ودولية. وفقدت الاقسام التقليدية لعلم الاقتصاد فى الجامعات القديمة أهميتها الى حد ما أمام مراكز البحوث الجديدة هذه. وفى الوقت نفسه، نشأت بضعة مراكز مستقلة للبحوث، و بخاصة فى مجالس الاقتصاد، مثل المجلس القومى للبحوث فى علم الاقتصاد التطبيقى NCAER، وكان فى البداية تحت رئاسة ب.س. لوكاناثان P.S. Lokanathan.

وراح الباحثون الذين تلقوا تدريباتهم فى هذه المنشآت الجديدة يدرسون علمى الاقتصاد والإحصاء فى بعض الجامعات الموجودة من قبل؛ غير أن عددا كبيرا منهم أنشأ أقساما لعلم الاقتصاد فى جامعات جديدة (مثال ذلك. جادافيور، و بونا و بارودا، وسوجور، الخ) تأسست فى الخمسينات والستينات. وغرس هؤلاء الباحثون فى أذهان طلبتهم وعيا جديدا بالدقة فى التقدير الكمى، والحاجة الى التجربة الشاملة، وطرق البحث المناسب، وتقنيات البحث. وعلى ذلك صار أفضل أقسام الاقتصاد فى الهند مصدرا لتخريج عدد هائل من رجال الاقتصاد والإحصاء الأكفاء الذين امتصت الوظائف الحكومية نسبة كبيرة منهم فى مجال التنمية والتخطيط، وأصبح الباقى منهم مدرسين و باحثين فى الجامعات. وكان هناك أيضا فى صفوف هذا الجيل الجديد من رجال الاقتصاد الهنود بعض الذين استفادت من خبرتهم بلاد أكثر تقدما وهيئات مثل الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

وعلى وجه العموم ففى غضون المرحلة الأولى من استقلال الهند تركز اهتمام غير متكافىء على النواحي الاقتصادية من التنمية فى البحوث التى أجرتها الجامعات. اما العلوم الاجتماعية الأخرى فإنها لم تلق قدرا مساو يا من التشجيع، ولو أن علم الاجتماع بدأ يحظى بالتدريج بما هو جدير به من اهتمام فى بداية الستينات. و بغض النظر عن علم الاقتصاد، كان فى حقل تاريخ الاقتصاد والاجتماع وحده نمو مطرد، وتجميع للمعارف التى توصل اليها البحث فى الجامعات الهندية خلال هذه الفترة.

ومع ذلك ففى النصف الثاني من الخمسينات، تبين أن الجامعات الهندية تتعرض لضغوط شديدة جعلت من العسير الاستمرار فى دعم البحوث المرتفعة الجودة. فأولا، كان التعليم فى الدستور حكرا للدولة، ومن ثم فإن معظم الجامعات (باستثناء بعض الجامعات الأهلية القليلة) كان يسيطر عليها حكومات الولايات التى كان عليها أن تتولى إعانة أعداد كبيرة من الطلبة ذوى الموارد المحدودة. ثانيا، كان معنى الزيادة فى أعداد الطلبة تناقصا حتميا فى جودة التعليم والبحث. ثالثا، مسألة ما إذا كان من

الضرورى أن يكون التعليم العالى بلغة الولاية المعنية . والى أية درجة يتعين ذلك : هذه المسألة لم يتم حلها حلا مرضيا ، مما أدى الى ارتباك شديد فى أهداف التعليم العالى ، ومداه ، ومستو ياته فى غالبية الولايات .

وفى الوقت نفسه أصبحت الحاجة ماسة بشدة لتطو ير التعليم التكنولوجى . وكانت الجامعات الهندية التى تملك تقليدا طو يل الأمد فى الهندسة ، والطب تفتقر الى مراكز البحث والتعليم التكنولوجى (باستثناء عدد قليل منها مثل جامعة بنارس الهندوكية . وكلية بيلانى الأقل شهرة ، ومعهد مدراس للتكنولوجيا) . وفى العقد الاول من الاستقلال ، عملت الحكومة على سد هذا الفراغ بالتخطيط لإنشاء معاهد هندية للتكنولوجيا ، بمساعدة النماذج المقتبسة من مختلف البلاد المتقدمة - جمهورية المانيا الاتحادية ، الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتى - و يتم القبول بهذه المعاهد على أساس امتحان مسابقة - على مستوى الهند كلها . والطلبة فى هذه المعاهد ، وطلبة الدراسات العليا بها (فى خراجبور ، ومدراس ، و بواى بالقرب من بومباى ، وكانبور ، ودلهى) قد تدر بوا على المجموعة الكاملة من فروع المعرفة التكنولوجية والعلمية البحتة ، فى حين اضطلعت هيئات التدريس بأنشطة البحث والإعلام بالإضافة الى قيامها بشئون التدريس والامتحان .

وثمة سمة تميز معاهد التكنولوجيا الهندية ، ذلك أنها تهتم فى مناهجها و برامج البحث فيها بالنواحى الاجتماعية الاقتصادية للتحديث والتنمية التكنولوجية ، والعلوم والدراسات الأدبية . وأقسام العلوم الأدبية فى المراكز الدراسية هذه ليست مجرد ملحقات لمجموعة جوهرية من الموضوعات التكنولوجية ، ولكنها مجموعات كاملة من العلماء الأكفاء ، و برامج سو ية من الناحية الفكرية للبحث فى المضامين الاجتماعية والإنسانية لضروب التنمية التكنولوجية فى العالم الثالث بوجه عام ، والهند بنوع خاص .

ومع ذلك فإن تجربة الهند لهذا النوع الجديد من المشروعات التعليمية [illegible] بوضوح بعض المشكلات فمعاهد التكنولوجيا الهندية ، بالنظر الى [illegible] المحدودة ، والعدد الكبير من الاقسام المتفاوتة ، لم تلبث أن أصبحت مرتعا [illegible] بين الاقسام فى سبيل الحصول على الموارد . ولم يمض وقت طو يل [illegible] أن تعزو [illegible]

بومباى بالهند .

البيروقراطية التدرجية الثقيلة فى العمل الوظيفى، والذى تميزت به الهند أروقة السلطة فى مراكز التعليم العالى هذه. وشاع الاستياء والإحباط، ليس فقط بين الطلبة، ولكن أيضا بين أعضاء هيئة التدريس الأكاديمى.

وأخطر من تفتت المعنويات الاكاديمية الهوة بين نوعية، ومرتبة، وعدد الشبان والشابات الاكفاء (الذين ينتمون أيضا الى صفوة المفكرين الهنود) الذين تخرجهم معاهد التكنولوجيا الهندية» IIT من ناحية، ومن ناحية أخرى قدرة الحكومة ومختلف المؤسسات الصناعية وغيرها فى البلد على استيعابهم فى وظائف مناسبة. ونتيجة لذلك فإن أعدادا كبيرة من الخريجين والحاصلين على درجات فى البحوث من معاهد التكنولوجيا الهندية على مدى السنين هاجروا الى البلاد المتقدمة فى غرب أوروبا وأمريكا الشمالية. وعلى ذلك أسفر نجاح سياسة الحكومة الهندية فى خصوص التعليم التكنولوجى، مما يتبين فى جودة إنتاج هذا التعليم، أسفر عن خسارة جسيمة لحقت بمالية الدولة، مع حرمان البلد على المدى الطويل من خدمات بعض أصحاب المواهب المدربين أحسن تدريب.

وفى عام ١٩٦٠ لم يعد فى الوسع الاعتماد على الجامعات للارتقاء بالبحوث والتعليم العالى فى مجال العلوم الاجتماعية أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (٣). وفى الوقت نفسه، فإن النظرة الضيقة فى العقد الأول من الاستقلال، تلك التى تعتبر طبيعة التنمية فى أساسها اقتصادية، وترى أن جوهر التنمية الاقتصادية يكمن فى خطط من التصنيع السريع، وفى تطوير علاقات الانتاج الرأسمالى الحديث بفضل التخطيط الحكومى، هذه النظرة تحولت سريعا الى نظرة أكثر تعقيدا للواقع الهندى كانت التنمية الاقتصادية تعتبر ليس فقط فى نظر أكثر رجال الاقتصاد حساسية - جزءا من عملية التنمية الإجمالية المرتبطة ارتباطا شاملا بالتنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية. والأهم فى الاقتصاد الهندى أن القطاع الريفى كان يتحول ليصبح القطاع المسيطر فى المستقبل المنظور، ومن ثم فإن الإنتاج الزراعى، والعلاقات الزراعية، والإصلاح الزراعى، وعلم الاجتماع الريفى، وسياسات «موفوسيل» mafussil، والصناعة المرتبطة بالزراعة، هذه كلها يتعين أن تدخل فى نطاق البحث الأكاديمى بصورة منهجية صارمة أكثر من ذى قبل.

وعلى ذلك نما الشعور فى أواخر الخمسينات عند الأكاديميين، والمهنيين، وقادة الحكومة، وبعض البيروقراطيين بأن مشكلات التنمية الهندية ينبغى دراستها بأسلوب

صحيح يرتبط بعلوم مختلفة. وأنه يجب، حتى فى البحوث الاقتصادية أن يوجه مزيد من الاهتمام بالمجتمع الريفى، وبالتوازن بين الزراعة والصناعة فى الاقتصاد الهندى الناشىء. وفى الوقت نفسه، ومع سرعة التوسع فى القطاع العام، والاهتمام المتزايد الذى تبديه حكومات الولايات بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتخطيط فى نطاق سلطتها، أصبح المناخ مناسبا لإنشاء مراكز منفصلة للبحوث والدراسات العليا فى مجال العلوم الاجتماعية والتنمية بدلا من الاستمرار فى الاعتماد على الجامعات والاضطلاع بتنفيذ برنامج موسع، وتولى المهام وثيقة الصلة بالموضوع، والتى لم تعد الجامعات على ما هو واضح كفؤا لها.

إن سنوات التفكير فى المستقبل، التى تقوم على أساسها الخطة الخمسية الحكومية التى أظهرت بجلاء الحاجة الى المعلومات والمعارف فى مجالات أبعد مدى من علم الاقتصاد الذى ينظر إليه نظرة ضيقة أو تقنية، وقد ولدت مناخا عاما ملائما لتبرز فيه مراكز دراسات التنمية وبحوث علم الاجتماع (مع تسهيلات للدراسات العليا بعد التخرج، أو بدون هذه التسهيلات). ومع ذلك يجب ألا يغرب عن البال أنه فى غضون هذه المرحلة، استمر علماء الاجتماع على حذر من توسيع أفقهم العلمى ليجعلوا من علم الاقتصاد جزءا حقيقيا لا يتجزأ من علم الاجتماع. ولو أنه كان عندهم استعداد أكبر لأن ينوعوا اهتماماتهم فى نطاق علم الاقتصاد نفسه، و يبذلوا عناية خاصة بالمشكلات التى يطرحها الاقتصاد الريفى.

وعلى ذلك فإن البحث المتصل بعدة علوم كان أنصاره فى البداية باحثين يعملون فى موضوعات غير اقتصادية، ومنهم مؤسسو أول مركز لدراسة التنمية باعتبارها مجالا دراسيا متكاملا.، وهو «مركز دراسة المجتمعات النامية» CSDS الذى تأسس فى عام ١٩٦٣ برئاسة راجنى كوثّارى Rajni Kothari، وهو عالم قيادى فى علم السياسة، تأسس بمعونة مالية أجنبية لم تكن آنئذ موضع شك. هنا جرى البحث فى المساهمة السياسية، والمظاهر النفسانية السياسة، والطب النفسى والعقلى، وعلم الاجتماع الريفى، ودراسات ذات نزعات سياسية، وسياسة مرتبطة بمجتمعات مختلفة، والتنمية الريفية، وصنع القرارات الديموقراطية، ومشكلات البناء القومى، وكانت الدراسة سلوكية على نطاق واسع، ولو أن هذا قد خففه فى السنوات الاخيرة. وبدرجة ما اتجاهات أخرى، ومحاولات منهاجية لجمع وتخزين أنواع مختلفة من المعلومات التجريبية على مستوى سياسات الولايات والمقاطعات. يحصل عليها من مختلف انحاء الهند.

وأدى القلق من المعونات الاجنبية التى تقدم للتنمية ولمعاهد بحوث علم الاجتماع[4] والذى عبرت عنه بعض الجهات فى الهند، أدى بطريقة غير مباشرة الى تشجيع أنشاء معاهد عالية قومية واهلية فى هذه المجالات ([5]). والواقع أن الستينات كانت موسم هذا النشاط، وفترة استخدم فيها مزيد من الفكر فى دراسات التنمية باعتبارها مجالا قريب الشبه من مجال البحث والدراسة العليا.

و بغض النظر عن مركز دراسة المجتمعات النامية، و بصفة مراكز خاصة بالدراسات الميدانية المنشأة فى بعض الجامعات (مثال ذلك: فى دلهى، وراجستان، و بومباى)، فإن الفترة التى نتحدث عنها جديرة بالتنويه لظهور ثلاثة أنماط مختلفة من معاهد البحوث العالية:

أولا: اعترفت الحكومة المركزية بأهمية البحث المتصل بعلوم مختلفة، وجمع المعلومات وتخزينها فى موضوع الريف الهندى، وذلك بانشاء «المعهد القومى لتنمية المجتمع NICD فى حيدر أباد وهنا وجه اهتمام متماثل لكل من الإدارة العامة، وتنمية المجتمع، وعلم الاقتصاد، وعلم الاجتماع. وكان هذا العمل مفيدا بصورة مباشرة لبعض وزارات الحكومة المركزية، كوزارات الغذاء والزراعة، والتنمية الريفية (والاجتماعية)، والصحة، وتنظيم الأسرة، والتخطيط، الخ. وقد اهتم ك. سو برامانيان C.Salram anian الذى كان وقتئذ وزير الغذاء اهتماما شديدا بالعمل الذى يؤديه هذا المعهد، وكان مسئولا عن العلاقة التعاهدية مثار الجدل الشديد، والتى بموجبها جعلت المعلومات التى تجمع من كل أنحاء الهند نتيجة للعمل الميدانى النشيط الذى يضطلع به المعهد القومى لتنمية المجتمع NICD متاحا للحال (دون أية تكلفة) لجامعة متشيجان، للحفظ والاستعمال ([7]).

وكان إنشاء معهد للدراسات العليا والبحوث، كالمعهد القومى لتنمية المجتمع فرصة لإيضاح مشكلة أخرى، يواجهها من وقت لآخر علماء الاجتماع على المستوى الأكاديمى الهندى. فالجيل الأول من علماء الاجتماع (وهم فى الاصل علماء اقتصاد) الذين نشأوا فى جامعات هندية وإنجليزية، كانوا يتميزون، بفضل تأهيلهم الاكاديمى بوجهة نظر متجانسة تقريبا، وتتآلف نزعاتهم الإيديولوجية جيدا مع السياسة العامة لحكومة نهرو الخاصة بخلق الظروف المناسبة لبزوغ اقتصاد أهلى مختلط (على «نمط المجتمع الاشتراكى») وعلى مسافة متساوية من القوتين العظميين (مع الالتزام بالمشاركة مع البلاد الفقيرة). هذا الجيل من علماء الاجتماع أعقبته أجيال

أخرى شكلت مجموعة مختلطة، حسب عدد فروع علم الاجتماع التي تنتمي إليها، ولأنها تلقت تعليمها الاكاديمي في جامعات أجنبية في بيئات إيديولوجية وسياسية مختلفة.

ومع أن رجال الاقتصاد ظلوا يشكلون الفريق الأكبر، الا أن مزيدا من علماء الاجتماع، والسياسة، والجغرافيا، وعلم الانسان (الأنثروبولوجيا)، والبيئة، وغيرهم انضموا الى صفوف علماء الاجتماع.

وعلى خلاف علم الاقتصاد، كان سائر العلوم الاجتماعية في الجامعات الهندية بوجه عام إما قديمة العهد، أو متخلفة (أو الإثنين معا)، وتفتقر الى سمات أكاديمية. وفي مثل هذه الظروف لم يكن لدى علماء الاجتماع في هذه الفروع العلمية غير الاقتصادية، الوافدين من الخارج أية مبادىء فكرية وطنية أو أكاديمية صادقة. معنى هذا، بغض النظر عن أولئك الذين تلقوا تعليمهم محليا (وهم محرومون من بعض المزايا لأن تدريبهم الفكري كان يعتبر دون المستوى المعياري، في نظر أي تقدير دولي سوى) أن عددا متزايدا من الاخصائيين، كانت المجموعة أو المجموعة النظيرة الأكاديمية التي ينتسبون اليها هي مدارس البحوث الأجنبية التي تلقوا بها تدريبهم.

وعلى ذلك فإن أية مؤسسة للدراسة العالية أو البحث العلمي في مجالات خلاف الاقتصاد قد تغدو مضمارا للصراع بين أنصار مختلف الأساليب، والتقنيات، والنظريات، والنماذج، والقيم الفكرية، بدلا من أن تكون مركزا تزدهر فيه معا مختلف الاتجاهات لتثمر أحسن النتائج. وقد حدثت في بعض الأحيان مصادمات حادة، مثلا بين الذين تبنوا أسلوبا «قوميا» لمعالجة مسائل البحث وبين أولئك الذين يعتقد أنهم «مؤيدون لأمريكا») أو بين ذوي الاتجاه الماركسي» من جهة، وبين الذين اعتبروا بمثابة «نفعيين» أو «سلوكيين» في ميولهم.

وهكذا يمكن أن تترجم الفروق الأكاديمية الى أقسام إيديولوجية أوسع. ومع ذلك فهناك سمة هامة لهذه الفترة ذلك أنه لم يحدث شيء من هذه المصادمات، والسبب في ذلك أن المؤسسات الأكاديمية الهندية تملك بوجه عام قدرا كبيرا من التسامح، كما كان هناك على مر السنين تعاطف قوي مع الأساليب الفكرية ذات الطبيعة الليبرالية أو اليسارية(٨).

ثانيا: أن فكرة إنشاء جامعات وطنية، تتخصص في التعليم والبحث فيما بعد التخرج، ومهيأة لأن تغدو مراكز للتفوق الاكاديمي، هذه الفكرة ناقشها بقوة نهرو

ـفيما ناقشة من أمور أخرى. وحتى إذا كان على هذه المراكز أن تضطلع أول كل شيء بـالـبـحـوث «الـبـحـتة» فإنه يتعين أن تتعلق اهتماماتها مباشرة بالمشاكل التى تواجه المجـتـمـع الهـنـدى فى مختلف المجالات، ومن ثم فإنها لا تنأى كثيرا عن البحوث «التطبيقية». ومع ذلك فإن ما حدث هو أن أول هذه المراكز- جامعة جواهر لال نهرو (بـنـيـودلهـى)- لم يـنـشـأ الا فى القسم الاخير من الستينات، وأعقبه بعد حوالى عشر سنوات، منشأة مماثلة فى حيدر أباد.(٩).

وكـانـت جامعة جواهرلال نهرو INU مركزا للدراسات السياسية. وجدير بالذكر أنـهـا ليست مركزا للبحوث بالمعنى الذى يقصده أساسا هذا المقال. ولكن هذه المراكز كـلـهـا، بـلا استـثـنـاء، بـهـا نسبة من الباحثين الحائزين على أعلى الدرجات العلمية (مـاجـسـتير فى الـفـلـسـفـة) أو دكتوراه فى الفسلفة). وفى الوقت نفسه، كانت المنشأة الأولى (جـامـعة جواهر لال نهرو) منشأة جامعية، ومن ثم فهى تضم مجموعة كبيرة من الـطـلـبـة الـذيـن يعدون أنفسهم للحصول على الدرجات العلمية العليا، و ينقسم وقت الأسـاتـذة بـهـا بين الـتـدريـس والـبحث. وحتى مع ذلك فمن الخطأ تجاهل مثل هذه الجـامـعـات الأهـلـية التى تعد طلبتها للدراسات العليا، بينما نذكر فى الوقت نفسه أن الـبـحـوث المـركـزيـة على الـعـلوم الاجتماعية والتنمية إنما تمثل جزءا فقط من نتاجها الإجمالى فى البحث والنشاط الفكرى.

ومـراكـز الـدراسـات الـسـيـاسـيـة والاقـتـصادية والتاريخية والاجتماعية ومختلف دراسات المناطق فى مدرسة الدراسات الدولية بجامعة جواهر لال نهرو تضطلع بخاصة بـأنـواع كـثـيـرة من البحوث النظرية والتجريبية التى لها أثرها فى تنمية الهند، وتلقى الأضـواء على مـشـكلات التنمية المقارنة فى العالم الثالث. ومع ذلك فإن وضع جامعة لال نـهـرو، وعلو مكانة طلبتها يضعها فى صميم السياسة القومية المضطربة مما يؤدى الى الـنـقـد الـذى يـبـديـه كـثـيـرا من بيدهم السلطة قائلين إن هذه الجامعة لم تحقق آمال مؤسسيها وتوقعات المجتمع الكبير.

وفى الوقت الذى ظهرت فيه فكرة إنشاء مثل هذه المراكز القومية ذات الطبيعة الأكاديمية المـمـتـازة، اضـطـلـعت الحكومة المركزية (و بخاصة نهرو) أيضا بانشاء معهد للبحوث وإعـداده بـأحسن ما يكون الإعداد، يضم كبار العلماء المعترف بهم فى مختلف العلوم بحيث يكون فى وسعهم أن يتحرروا من واجباتهم التعليمية العادية، و يتفرغوا لتأليف الـكـتـب والمقالات ولم يبدأ النشاط الفعلى لهذا المعهد الا فى عام ١٩٦٥، بعد انقضاء سـنـة على وفـاة نـهـرو، حين انـتقل مقر نائب الملك فى شيملا Shimla الى مبانى المعهد

الهندى للدراسات المتقدمة IIAS ([١٠]).

وكان وجود عدد صغير من «الزملاء» الدائمين فى فروع التاريخ وعلم الاجتماع بمثابة حافز على تشجيع الأكاديميين واجتذابهم من مختلف أنحاء البلد. وكان التحول مثيرا، ونتج عنه ظهور عدد كبير من المطبوعات المختلفة القيم والأحجام، بينما نظمت من وقت لآخر مؤتمرات وندوات وحلقات دراسية للبحوث فى موضوعات علم الاجتماع المرتبطة بسائر العلوم.

بسبب رعاية الحكومة المركزية بصورة مباشرة للمعهد الهندى للدراسات المتقدمة (وكذلك بسبب الصفة السياسية لبعض كبار هيئة التدريس بالمعهد) ظهر بعض النقد المعارض للمعهد. ففى عام ١٩٧٧، حين تولت حكومة جاناتا Janata مقاليد الحكم، أراد رئيس الوزراء، مورارجى ديزى Mararji Dcsai أن يغلق المعهد تمهيدا لإعادة بنائه ليكون هيئة مستقلة مماثلة لما يسمى فى بعض البلاد الغربية Rhink tanks (خزائن الفكر) ومع عودة السيدة غاندى فى عام ١٩٨٠ أتيح للمعهد فرصة جديدة لمزاولة نشاطه. وفى أواخر الستينات بدأت فكرتان كبيرتان تشيعان فى دوائر التعليم العالى، والسياسات، وتتعلقان بتنظيم البحث فى العلوم الاجتماعية وتمويله. وكان هناك شعور متزايد بأن البحث فى التنمية يجب أن يجرى فى عدد من المراكز التى يتعين إقامتها فى مختلف الولايات. (فى عواصمها، وفى مدن أخرى)، وألا ينحصر فى العاصمة الوطنية أو حوضر الولايات. والى حد ما، أيد الأساتذه الأكاديميون فكرة أن وجود عدد من التسهيلات اللامركزية التى تتابع أهدافا مماثلة يدل بذاته على إرادة التكامل الوطنى فى بلد يشعرون فيه بأن النزعة الإقليمية تزداد قوة سنة بعد أخرى.

ومعنى الدافع الى لا مركزية التنمية والبحث فى علم الاجتماع بدا بيد مع وعى تام بالحاجة الى تنويع العمل فيما وراء مضمار علم الاقتصاد ليشمل علوما اجتماعية أخرى، كخطوة أولى فى المهمة الطويلة الأمد، مهمة بناء مجموعة من البحوث الحقيقية المتصلة بمختلف فروع المعرفة. وفى البيئة العامة التى خلقها هذا التفكير، ظهر عدد من المنشآت المختلفة فى أواخر المرحلة الثانية، وطوال المرحلة الحالية. ولعله من المفيد لأغراض بحثنا هذا أن نسلم بالفكرة التى تقول إنه فى حين شهد الجزء الاخير من الفترة التى يتعلق بها هذا الفصل مولد فكرة لا مركزية المؤسسات. فإنه بدأ فى الفترة اللاحقة فقط النمو الحقيقى الضخم للمؤسسات والبحوث الأساسية، ومن ثم فإننا سوف نبحث بالتفصيل فى الفصل التالى ظهور هذه المؤسسات. أما هنا فنذكر ببساطة أنه نشأ تحت هذا العنوان أربعة أنواع من المؤسسات: ([١١])

١- أكاديميات أو معاهد الإدارة العامة (على مستوى كل من الحكومة المركزية.

وحكومات الولايات)

٢- معاهد إدارة الأعمال.

٣- المراكز الأولى القليلة لدراسات التنمية و بحوث علم الاجتماع (١٢).

٤- مراكز البحوث المتخصصة فى دراسة مختلف أشكال «التنمية البديلة».

ونختتم (هذا الفصل) بإشارة وجيزة الى الاساليب المتاحة للتنسيق المركزى، وتمويل هذه المراكز وعملها، والهيئة الرئيسية المختصة فى ذلك هى «المجلس الهندى لبحوث علم الاجتماع» ICSSR الذى أنشىء فى الستينات، و يشغل مركزا ذا أهمية جوهرية فى تنظيم وتمويل وتشغيل كل الأعمال المتعلقة بعلم الاجتماع، فى كل مجالات البحث والتعليم العالى. وقد تلقى المجلس قوته الدافعة الأصلية من الجهود الدائبة التى بذلها أمينها المؤسس، المرحوم ج. ب. نيك J.P. Naik، و يتولى عمله حاليا حشد يزداد عددا بسرعة من الباحثين فى علم الاجتماع الآتين من مختلف الأقسام العلمية.

ورغم أن «المجلس الهندى لبحوث علم الاجتماع» معرض للتهمة المعروفة بأن أسلوبه فى العمل يغلب عليه شىء من البيروقراطية، فإنه يؤدى المهام المتوقعة من تنظيم ضخم شامل يغطى الهند كلها أداء يستحق الثناء بوجه عام. وتتضمن مسئوليات المجلس التنظيمية الإجمالية تقييم المشروعات، والإشراف العام على مراكز البحوث المختلفة، وتمويلها، ووضع قائمة بالأعمال المؤداة فى مختلف الفروع العلمية، بواسطة تقارير نوعية، وفهارس بالكتب والمطبوعات، الخ، وتنظيم حلقات دراسية ومؤتمرات فى البحوث، و يتولى المجلس تبليغ العلماء من خريجى معاهد البحوث المختلفة بأحدث نتائج الأعمال المتقدمة فى مختلف المجالات النوعية.

وقد يبدو، بسبب تعقد المهام التى يتولاها المجلس الهندى لبحوث علم الاجتماع، أنه نمى المهارات اللازمة لتشجيع مختلف مراكز بحوث التنمية حتى تدفع الى الأمام أقسامها العلمية المختارة، ولتسهم فى زيادة معارفنا ومعلوماتنا بخصوص مشكلات التنمية التى يواجهها البلد إجمالا، وأقسامه المختلفة، كلا على حدة.

المرحلة الحالية (ابتداء من عام ١٩٧٠)

النقطة الأساسية التى ينبغى أن تذكر فى هذه المرحلة هى أنها لم تشهد أية تجديدات فى عالم الأفكار المتعلقة بالبحث فى التنمية، ولكنها بالأحرى فترة تشعب، ونمو، وتطور، أو تنفيذ أفكار بدأت تختمر فى فترة سابقة. ومع ذلك يجب ملاحظة أن واضعى السياسات، وكذا رجال [illegible] المحترفين، وأساتذة الجامعات صاروا فى

الخمس عشرة سنة الأخيرة يقدرون الحاجة الى معالجة متشعبة لمهمة إنشاء معاهد بحوث جديدة. وهناك ثلاثة مجالات رئيسية تبين أنها فى حاجة الى الاهتمام.

أولا، وبطبيعة الحال، البحث، وتطبيق نتائج البحوث على المجال العام للسياسة، بعبارة أخرى مراكز تظهر بها العلوم الاجتماعية، ليس فقط باعتبارها من موضوعات البحث الأساسى، ولكن أيضا على أنها أداة من أدوات السياسة، أو ببساطة على أنها علوم سياسية.

ثانيا، تلقى المجال الخاص بتدريب المديرين تدريبا منهاجيا حسب الاساليب الحديثة لكى يتوافقوا مع أحوال الهند، اهتماما كبيرا فى السنوات الأخيرة. وثمة نوعان من المديرين يشكلان المجموعات المرغوبة- مديرون على مستوى متوسط، ومديرون على مستوى عال- فى المشروعات الكبيرة بالقطاع العام، ومديرون يتكفلون بمهام التنمية (الريفية والحضرية) وتطبيق القانون، وحفظ النظام.

ثالثا، كان هناك ميل متزايد لإجراء التدريب على شئون الإدارة على أساس علمى وأكاديمى سليم، بواسطة مقررات دراسية مكثفة قصيرة الأمد تحت إشراف خبراء (يؤخذون من القطاعين العام والخاص، ومن المعاهد الأكاديمية) و يركز الاهتمام فى هذه المقررات على النواحى القانونية والمالية (المحاسبة، وفحص الحسابات)، والتنظيمية والتنفيذية، وغيرها، وتؤخد المادة الاساسية فى هذه المقررات إما من كتب نظرية، أو من دراسات واقعية، أو من كليهما.

و ينبغى الا يفوتنا المعنى الاجتماعى لهذا التأكيد المشدد على التدريب الادارى. وعلى الرغم من الادعاءات بأن مثل هذه المقررات الدراسية تشجع المديرين بالهند على استخدام المعالجة العقلانية للأبعاد الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية فى عملهم، فإنه يصعب إغفال حقيقة أن الموارد التى يزود بها التعليم الإدارى للعاملين تدل على محاباة لأولئك الذين يملكون السلطة والمزايا، ويمارسون الرقابة على القوى العاملة الكبيرة التى تتولى عملية الإنتاج. إن الأساس الطبقى لدولة الهند (الذى تؤكده النزعة التوجيهية لدى الصفوة الإدارية)، رغم ادعاءات حكامها بأنهم يضطلعون بمهمة خلق الظروف المناسبة لظهور «نمط اشتراكى للمجتمع»، هذا الأساس واضح كل الوضوح من نمو مؤسسات النخبة هذه واتجاهها العام.

وقد نما الوعى الإدارى لدى أصحاب السلطة البيروقراطية والقطاع العام نتيجة للتقارب الشديد بين جيل صاعد من الإداريين الهنود الذين دربوا ليتولوا إدارة هذه المؤسسات الكبيرة الجديدة، و بين المديرين الوافدين لتدريبهم من البلاد المتقدمة،

الرأسمالية والاشتراكية، وكذا من المصانع والمؤسسات الكبرى. وظهور طبقة الحكام التقنيين الوطنيين هو مؤشر من المؤشرات الرئيسية للتغير الاجتماعي والاقتصادى فى القطاعات الحضرية والصناعية. ومع ذلك فهناك تيار متصاعد من الراديكالية السياسية بين صفوة المفكرين، تشك فى مدى صلة الحكام التقنيين بالمشكلات الكبرى الخاصة بالفقر والتخلف، والتى تواجهها الأغلبية العظمى (من الشعب).

وثمة بدعة فى التعليم تتمثل فى ارتفاع الوعى لدى واضعى السياسات بالحاجة الى زيادة الاهتمام بمطالب التنمية الريفية، وحاجات الريف. وقد اعتبرت التنمية الريفية والتعليم الزراعى (والموسع) بمثابة مجالات تحتاج الى حقن ناضر قوى ،وآفاق فكرية واسعة. والتعليم الزراعى، والبحث فى الزراعة اللذان لم يحظيا فى فترة الاستعمار بغير اهتمام سطحى، بدآ الآن يجذبان شريحة أكبر من الموارد، وتم إنشاء اثنتين وعشرين جامعة زراعية بفضل مبادرة كل من الحكومة المركزية وحكومات الولايات.

وثمة تأثيران أساسيان لعبا دورا فى هذه العملية الواسعة. فالتجارب القليلة الناجحة فى الدوائر الخاصة والحكومية فى التعليم والبحوث الزراعية شكلت نماذج لهذا المضمار التعليمى. وفى الوقت نفسه زود «المجلس الهندى البحوث الزراعية».

(التابع لوزارة الغذاء والزراعة) الذى يديره بنجاح م. س. رانداوا Randhawa C M.S وم. س. سواميناتان M.S. Swamina Than ([١٣])، زود مجال التعليم الزراعى بقياده قوية فى فترة توسعه الكبير.

وقد أصبحت الجامعات الزراعية هى أيضا، كما فى حالة «معاهد التكنولوجيا الهندية» IITS ميالة الى فرض التدرج فى المراتب والبيروقراطية، وكذا الى بعض السمات غير المرغوب فيها المتعلقة بالاتجاه العام لدى كبار الأساتذة الجامعيين والإداريين لتبنى الأوضاع الإقطاعية فى العمل. وفى الوقت نفسه أصبح ما يحصله الطالب بوجه عام شبيها بالبنية الطبقية للمجتمع الريفى الهندى: فأكبر نسبة من الطلبة آتية غالبا من أسر الفلاحين الأثرياء، وبدرجة أقل من أسر الفلاحين من الطبقة المتوسطة، وقليل جدا منهم آتون من خلفية اجتماعية ريفية فقيرة، فضلا عن عمال الزراعة الذين لا يملكون أرضا. ([١٤]).

ورغم هذه الصعوبات أمكن الحفاظ بوجه عام على مستوى عال من العمل الأكاديمى والبحث (وهما عرضة لتقلبات المناخ السياسى العام فى الوسط الذى تعمل فيه هذه الجامعات).

والجامعات الزراعية . على خلاف معاهد التكنولوجيا الهندية غير ميالة كثير - لأسباب يسهل فهمها - للاقتداء بالبلاد المتقدمة .

إن الوعى القوى بالأحوال الريفية ، مما لابد أن يوجده التعليم الزراعى ، بالإضافة الى أن الطلبة ، رغم كل تحيز ، آتون من مجال اجتماعى أوسع من طبقة الصفوة الحضرية التى يستمد منها معهد التكنولوجيا الهندى طلبته ، هذا الوعى قد أدى الى نهوض راديكالية سياسية . وتفهم أوضح للمشكلات التى تواجهها القطاعات الاكثر فقرا من الفلاحين الهنود ، مما ينعكس كثيرا على مشكلات البحوث التى يختارها بعض أساتذة الجامعات . (١٥)

أكاديميات ومعاهد الإدارة العامة

لم يكن هناك بالفعل فى فترة الاستقلال أى من هذه المنشآت . ولو أن الملتحقين بالمرفق الهندى العام للادارة IAS ، ومرفق الشرطة الهندية IPS (و بدرجة أقل اولئك الملتحقون بالمرافق العامة للإدارة والسياسة بالولايات) ، والمرافق العامة المركزية الاخرى نظمت لهم تدريبات تأهيلية فى منشات خاصة بذلك .

وقد اعترف لأول مرة بأهمية الإدارة العامة باعتبارها علما أكاديميا . على اتصال تام بمهام التنمية وسياساتها ، وذلك من خلال إنشاء المعهد الهندى للإدارة العامة IIPA الذى يضم هيئة كبيرة من العاملين الذين يتولون البحث فى مختلف نواحى الإدارة التى تشمل كل مجالات العلوم الاجتماعية . هذا المعهد هو منشأة مستقلة تمولها الحكومة المركزية ، ومقرها مدينة دلهى ، ولها صحيفتها العلمية الفصلية : «المجلة الهندية للإدارة العامة») وتحتوى على مقالات مرتبة ترتيبا موضوعيا ، على أساس البحث فى تشكيلة واسعة من الموضوعات .

وفى أثناء تولى جو بند بالاب بانت Gobind Ballabh Pant وزارة الداخلية الهندية ، وفيما بعد أثناء تولى لال باهادور شاسترى Lad Bahadur Shastri رئاسة الوزارة ، كرس تفكير جديد للتدريب المناسب للموظفين الجدد بالمرفق الهندى العام للإدارة ، والمرافق العامة المركزية .

وقد تجلى بعض الشعور بعدم الرضا على أساس أن الخاضعين للتدريب التأهيلى فى المرفق الهندى العام للإدارة IAS لم يزالوا يتدر بون (١٦) كما لو كانوا خاضعين للإدارة المدنية الهندية ICS فى عهد الاستعمار ، وليسوا موظفين عموميين بالهند المستقلة الديمقراطية وفى الوقت نفسه . اعتبر تشتت مراكز تدريب العاملين فى أكثر من أثنى

عشر مرفقا عاما مركزيا مختلفا فى كل أنحاء الهند مؤديا الى نقص فى التسهيلات الأساسية، وفى أعضاء هيئة التدريس، فضلا عن أنه تكرار لا لزوم له لتدريس عدد من الموضوعات الأساسية المشتركة لدى كل المرافق. وتتمثل مبادرة لبانت Pant فى إنشاء أكاديمية أهلية واحدة للإدارة فى مسورى Mussaurie (وسميت بعد ذلك أكاديمية لال باهادور شاسترى القومية)، يرسل اليها العاملون تحت التمرين بعد أن يؤدوا امتحان مسابقة (باستثناء مرفق الشرطة) فيتلقون تدريبا فى موضوعات عامة، وذلك قبل أن يوزعوا على مختلف المراكز ليتلقوا مزيدا من التدريب فى موضوعات تتعلق بمرفقهم الخاص. وبالنسبة الى مرفق الشرطة، أنشيء مركز أكاديمى خاص به فى حيدرآباد.

وثمة دافع أقوى لعملية إعادة البناء هذه، يتمثل فى ازدياد الوعى بالتنمية عند رجال السياسة والإدارة، وبأن الحكم أو الإدارة، وبالاخص فى الريف الهندى هما نوع من المسئولية يختلف اختلافا جذريا عن مسئولية تطبيق القانون وحفظ النظام مما يعتبره البعض وجهة نظر استعمارية فى الحكم. وعلى ذلك ففى كلتا الأكاديميتين القوميتين تتكون المناهج الدراسية، ليست فقط من دروس خاصة بالقواعد والتنظيمات والقوانين، ولكن أيضا من مسائل عملية، تجمع كتمرينات للبحث، يعدها علماء أكفاء فى علم الاجتماع.

وفى غضون الخمس عشرة سنة الاخيرة، حفزت المبادرة التى قامت بها الحكومة المركزية إنشاء أكاديميات على مستوى الولاية، الغرض منها تدريب العاملين الإداريين فى حكومات الولايات (وأحيانا الموظفين الأدنى درجة) ويتكون التدريب الذى يقدم بوجه عام من خليط من المناهج الأكاديمية، والتمرينات العملية.

وفى حين تهتم هذه الاكاديميات اساسا بالعلاقات بين رجال الإدارة وعامة الشعب، فإن عددا قليلا من المراكز أنشئت لتتولى مهمة دعم الكادر الإدارى فى القطاعات الحكومية، والعامة، والخاصة. وأشهر هذه المراكز وأقواها هو «كلية العاملين الاداريين الهندية» ASCI بحيدر اباد، وبها هيئة تدريس من الخبراء الاكفاء الذين يمتازون بالجمع بين الدرجات العلمية العليا، والخبرة العملية المنوعة فى المناصب الإدارية العليا، وعليهم مسئولية وضع مناهج قصيرة ومكثفة فى موضوعات مختلفة لمجموعات من العاملين المختارين بعناية. وفضلا عن ذلك تستخدم الكلية عددا من الخبراء كمستشارين يتولون تنفيذ مشروعات البحوث، أو إعداد مهارات تعليمية فى موضوعات ذات طبيعة تخصصية عالية. وعلى ذلك فهذه الكلية هى معهد ذو مكانة

فائقة، شبية بكلية أركان الحرب.

معاهد إدارة الأعمال

تبين فى الهند أن مشاكل التنمية، ووضع السياسة الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية، وكذا تطوير مؤسسات مالية ومصرفية ذات عمق اجتماعى كبير، مثل «بنك الاحتياطى الهندى» Reserve Bank of India، و«بنك الدولة الهندى»، مع تسهيلات ائتمانية، وتسهيلات أخرى تصل حتى الى القرى، هذه المشاكل تحتاج الى إدارة منهاجية تستلزم تدريبا فى عدد من العلوم الوثيقة الصلة بها. وثمة دراسة مقتبسة من المؤسسات الامريكية لتتواءم مع المشاكل الخاصة بالهند النامية، صيغت على شكل مناهج متاحة للخريجين من الطلبة الذين يسعون لنيل المؤهلات الجامعية العليا، وغيرهم ممن ينتمون الى مختلف المهن و يعملون على رفع كفايتهم. والارتقاء بمهنتهم.

وأنشىء معهد إدارة الاعمال IIM بأحمداباد منذ عشرين سنة على نمط مدرسة هارفارد الادارة الاعمال، وأعضاء هيئة التدريس فيها مؤهلون تأهيلا نظريا، وتتحاشى المناهج المواد العملية، مفضلة أن تولد مجموعة من المبادىء الرئيسية التى يمكن تطبيقها على ظروف التخلف على أساس يسمح بمعالجة المشاكل الواقعية فى مختلف المجالات. هذا الاسلوب يشبه بنوع ما الاسلوب العام (غير الاختصاصى) للتدريب الإدارى المقترن بعصر الاستعمار. غير أنه ينبغى عدم التوسع فى هذا التشبيه. وقد احتفظ معهد الإدارة (بأحمد اباد) بطابعه المهنى، وتجنب السياسة (بمعنى كل من السياسة الحزبية، والسياسة الإيديولوجية)، فى حين يعمل بالطبع على أن يكون نافعا فى التخطيط، وفى اقتصاديات القطاع العام. كذلك تتميز هيئة التدريس به بروح الصداقة والالفة النادر وجودها فى المعاهد الهندية الخاصة بالدراسات العليا.

ولم يمر وقت طويل على إنشاء معهد إدارة الأعمال (بأحمداباد) حتى بدأت مجموعة أخرى تهتم بالإدارة من وجهة نظر أخرى متميزة بانشاء معهد للإدارة بكلكتا، يتلاءم اتجاهه كثيرا مع استخدام المواد العملية، فهو قد انشىء على غرار معهد تكنولوجيا الإدارة MIT ومع ذلك، فبعد إنشاء معهد الإدارة (بكلكتا) بوقت قصير، وصلت السياسة الراديكالية التى تميل اليها البنغال الغربية الى أبواب المعهد. وإبان ثورة نكسالبارى Naxalbari فى منتصف الستينات وأواخرها، كانت أغلبية هيئة التدريس منقسمة بين درجات منوعة من الميول اليسارية التى تغطى الإقليم كله.

والسمة الهامة لظاهرة التطبيع السياسى هذه أن بعض أعضاء هيئة التدريس

(وأغلبيتهم من علماء الاجتماع ذوى المكانة الدولية المرموقة) كانوا يعتبرون أن سياستهم تنتمى بالكلية الى نشاطاتهم الاكاديمية، بما فى ذلك اختيار موضوعات البحوث، وطرق التدريس، والمادة الموضوعية للمناقشة المكثفة، الخ. وعلى ذلك، فمع أن معهد الإدارة (بكلكتا) ومثله معهد الإدارة (بأحمد أباد) مؤسسة ذات امتياز، فإن حساسيته السياسية، وميول كبار أساتذته المتعاطفة مع السياسة الشائعة بعامة قد أدت الى استخدام أسلوب الموضوعات الواقعية بطرق غير عمدية أصلا، غيرت تغييرا جذريا طبيعته خلال الخمس عشرة سنة الاخيرة، أو حوالى ذلك.

إن ظهور هذين المعهدين اللذين كانا شبيهين فى المرحلة الاولى بمدرستين أمريكيتين كبيرتين (وكانا فى الواقع قد أنشئا بمعونة أجنبية وتحت إشراف مباشر من نظيريهما الامريكيين) قد أثار فكرة ما فى بعض الدوائر. و بدا الشعور بأنه ليس هناك أى قدر من التكيف يناسب الظروف النوعية للهند يمكن بالفعل أن يقرب هيئة التدريس والطلبة فى مثل هذه المعاهد المقتبسة بصورة قوية (من الخارج) من الواقع الهندى. وقيل أن المطلوب هو معهد ادارة أعمال ذى نشأة وطنية خالصة. قادر على خلق الإدارة المتعددة النواحى العلمية بأصول محلية خاصة، وذلك بأن تستغرق فى مشاكل البحث ومسائل التعليم الخاصة بالمجتمع والاقتصاد فى الهند.

و بعد مرور عشر سنوات على إنشاء معهد إدارة الاعمال بأحمد أباد، أنشىء معهد إدارة آخر فى بنجالور، عام ١٩٧٣، غالبية أعضاء هيئة التدريس به من المحترفين. وهم أصلا من معهد الإدارة الكلاسى القديم بأحمد أباد، و يديره ن.س. راماسوامى N.S. Rameswami وهو مهندس اقتصادى، اشتهر أساسا بجهوده فى سبيل رفع كفاءة دواب جر الاثقال، وكيفية إقناع الفلاح أن يكون أكثر استجابة للابتكارات الاولية فى مضمار القوة المحركة. وتحت إدارته اتسع معهد الإدارة ببنجالور، باعتباره منشأة تضم مناهجها والمشروعات التى تبحثها مجالات مثل سوسيولجيا القانون والحقوق المدنية، ومشاكل التنمية الريفية والحضرية، والانتاج الزراعى، والإدارة المالية، وغيرها من الموضوعات. و بالنظر الى النطاق الصغير الذى بدأ فيه معهد الإدارة ببنجالور، ظن البعض أنه بالاحرى ذو طابع شخصى فى إدارته الأولى، واهتم مجلس إدارته بدرجة من التعسف والنزعة التوجيهيه، و بعد انقضاء هذه المتاعب، أصبح المعهد فى مستهل عقده الثانى مثل أخويه المعهدين الاكبرين مصدرا لتوليد معلومات ومعطيات جديدة، ومعارف حديثة فى مختلف نواحى سياسة التنمية، والأداء التنظيمى. ولعلنا نختم ملاحظاتنا عن معاهد الإدارة الهندية بالإشارة الى أنه رغم

تفضيلها . العمل التطبيقى . والمتصل بالسياسة ، فإنها فى أساسها معاهد ذات طبيعة أكاديمية ، ومن ثم فهى تختلف كل الاختلاف عن أكاديميات الإدارة ، وعن كلية العاملين الإداريين الهندية بحيدر اباد ، والتى ناقشناها فى الفصل السابق .

مراكز لدراسات التنمية ، ودراسات علم الاجتماع وبحوثه .

لم يبدأ ظهور المراكز القومية لدراسة التنمية فى أماكن مختلفة الا فى منتصف الستينات . كذلك لم تشرع مراكز دراسات التنمية التى يرعاها ويمولها العديد من حكومات الولايات فى العمل الا فى أواسط الستينات . هذه المراكز ، كما سبق الإشارة اليها ، كانت تميل غالبا ميلا بالاحرى صريحا ، على الأقل فى البداية الى دراسة الامور القابلة للقياس ، بمعنى أن دراسات التنمية الاقتصادية التى تتضمن جمع المعلومات الثابتة واستعمال التقنيات الإحصائية ، يتولاها عاملون ينتسبون بعامة الى العلوم المترابطة ، علم الاقتصاد ، وتاريخ الاقتصاد ، والديموجرافيا (الدراسة الإحصائية للسكان من حيث المواليد والوفيات ، الخ ـ المترجم) ، والتخطيط ، والإحصاء الاقتصادى ، الخ .

الا أن هذه الصورة مالبثت أن تغيرت ، جزئيا لان المؤسسات التى بدأت كمراكز للبحوث فى مشكلات التنمية سرعان ما أدركت الحاجة الى تأصيل البحث الاقتصادى فى المفاهيم الاجتماعية وبالتالى أيضا فى المفاهيم السياسية لمجتمع معقد ، وجزئيا أيضا لان مراكز جديدة قد ظهرت ، وفيها التزام ابتدائى صريح بالبحث فى مختلف العلوم ، ينعكس على تشكيل هيئة الموظفين واختيار أولويات البحث طويل المدى ، والبرامج ، والمبادرات .

ولايجوز مع ذلك الظن بأن إدراك الحاجة الى الاستعانة بمختلف العلوم على نطاق واسع فى دراسة التنمية أمر جديد على الساحة الفكرية فى الهند . فالواقع أن عددا من كبار علماء الاجتماع الذين بادروا بانشاء مثل هذه المراكز كانوا يشغلون مناصب ذات نفوذ فى قطاعات العمل السياسى فى الحكومة المركزية وحكومات الولايات ، وفى الجامعات ، ومؤسسات عامة أخرى .

وثمة مؤسسات ، ودوائر جامعية قليلة ، لها تاريخ طويل فى النهضة بالبحوث فى فروع علم الاجتماع المتصلة اتصالا مباشرا بمشكلات الهند ، أوحت بالافكار الى المراكز الجديدة ، رغم وجود فرق فيما يؤكده كل من المؤسسات الاقدم عهدا (ذات الاتجاه الغالب الى العلوم) والمراكز الجديدة (التى تميل بالاكثر الى التركيز على المشكلات النوعية والسياسات الواقعية) .

ومعهد جوكال للسياسة والاقتصاد GIPE فى بونا (إدارة المرحوم د. ر. جادجيل، و ف. م. دانيكار)، والمنشأة السابقة لمعهد الدراسات الإجتماعية فى سورات بجوجارات الجنوبية (إدارة أ. ب. ديزى J.P. Desai وهو عالم مرموق فى علم الاجتماع) مركزان مشهوران وجديران بالاعتبار لجودة انتاجهما وحجمه. والواقع أن العاملين بمعهد جوكال، على خلاف المديرين المؤسسين لغالبية المراكز الجديدة الذين كانوا أعضاء فى الهيئات الحكومية التى تتولى وضع السياسات قبل أن يكرسوا كل وقتهم لتوجيه أعمال البحث، قد أسهموا فى تدفق المواهب فى الاتجاه المضاد. من ذلك مثلا أن المعهد أتاح للجنة التخطيط خدمات د. ر. جادجيل الذى شرفها بتوليه منصب نائب الرئيس لعدة سنوات.

ومن بين مراكز دراسات التنمية، ومراكز دراسة علم الاجتماع (و يشار الى النوعين من المراكز بأنها CDS، اللهم الا اذا خصص أى منها بنعت خاص)، أنشأ الاقتصاديان • ك. ن. راج K.N. Raj و ف. ك. ر. ف. راو V.R.R.V. Rao أنشأ على التوالى مركز دراسات التنمية فى تريفاندروم Trivandrum، ومعهد التطور الاجتماعى والاقتصادى ISEC فى بنجالور، الاول منهما بعد حياة أكاديمية ممتازة، وحياة عامة، والثانى بعد حياة طويلة فى المهنة الاكاديمية بلغت ذروتها فى الخبرة السياسية كوزير بحكومة الاتحاد. وقد طرأ على الإثنين فكرة تركيز البحوث من النوعين التطبيقى والاساسى فى مراكز مخصصة لهذا الغرض وحده.

و بعد انقضاء سنين قلائل، أنشىء مركز آخر ذو طبيعة مماثلة: معهد مدراس لدراسات التنمية MIDS فى تاميل نادو، أنشأه مالكولم اديزيشياه Malcolm Adiseshiah، نائب المدير العام لليونسكو سابقا، وذلك بعد تقاعده. وقد بدأ كل من مركز دراسات التنمية فى تريفاندروم، ومعهد مدراس لدراسات التنمية كمركز للبحوث الاقتصادية، ولكنهما ما لبثا أن قدرا أهمية توسيع مجالهما فى العلوم المترابطة: بضم فروع أخرى من علم الاجتماع. وعلى مدى سنوات عين علماء فى علم الاجتماع، وعلم الإنسان، والعلوم السياسية، وتاريخ الاقتصاد أساتذة أكاديميين متفرغين (فى المعهدين). ونظم كل من المركزين برنامجا بحثيا للعاملين والدارسين للحصول على درجة الدكتوراه. واستهل معهد التبادل الاجتماعى والاقتصادى كمركز للعلوم المترابطة ببرنامج طموح، وهيئة للاساتذة العاملين أكبر من نظيرتيها فى المؤسستين الأخريين.

ومن المفيد لكى نفهم طبيعة العمل الذى يؤدى فى مجال الدراسات الاجتماعية و بحوث التنمية ومداه أن نصف نشاطات هذه المعاهد الثلاثة التى كانت بمثابة قدوة للكثير من المعاهد التى حذت حذوها فى أواسط الستينات وأواخرها.

أولا : تميزت هذه المعاهد بتفوق أولى للبحوث الاقتصادية والتعليم المدرسى ، وهى نزعة لم يتيسر أبدا القضاء عليها رغم ما أبداه مؤسسوها من استعداد كبير لتوسيع مجال العمل فيها بحيث يشمل سائر الفروع الكبرى لعلم الاجتماع . وثمة سبب هام لهذا الأمر يتمثل فى نوع من التواضع الفكرى لديها يمنعها من الاشتغال بعلوم اجتماعية أخرى ، هذا التواضع يقترن كثيرا بالالتزام بأقصى درجة من الصرامة النظرية والمنهاجية فى ممارسة الفرع العلمى المختصة به ، وهو فى هذه الحالة علم الاقتصاد ، أدق العلوم الاجتماعية نسبيا .

وكما أبدينا من قبل ، فإن معهد التبادل الاجتماعى والاقتصادى ISEC قد تغلب على صعوبة التوفيق بين كل العلوم الاجتماعية ومعالجتها على قدم المساواة بأن بدأ بعدد من الاساتذة الاكاديميين الذين ينتمون الى علوم مختلفة . و يبذل معهد مدراس لدراسات التنمية MIDS حاليا جهودا محسوسة لكى يوسع زاده من العلوم المترابطة باتباعه سياسة جذرية متأنية بتعيين موظفين دائمين ينتمون الى العلوم الاجتماعية والسياسية . أما مركز دراسات التنمية CDS بهيئة أساتذته وكلهم تقريبا من المدربين فى علم الاقتصاد فإنه بدأ سياسة الاتجاه الى العلوم الاجتماعية الاخرى بتعيين موظفين أكاديميين من الدرجة المتوسطة فى مجالات كمجال علم الاجتماع ، وعلم الإنسان .

ثانيا ، أولت هذه المعاهد أهمية متساوية تقريبا لإنتاج عمل أصيل جيد من جهة ، ومن جهة أخرى تدريب اقتصاديين مؤهلين (و بدرجة محدودة ، أخصائيين اجتماعيين آخرين) بأن يتلقوا منهاجا أكاديميا دقيقا يؤدى الى حصولهم على درجة الماجستير فى الفلسفة ، ويجروا بحوثا خاضعة للإشراف ، تؤدى الى الحصول على درجة الدكتوراه فى الفلسفة . هذا النشاط التعليمى ، مع برنامج كامل للعمل الاكاديمى هو جزء من النشاطات العادية لمركز دراسات التنمية فى تريفاندروم ، وقد أثمر بالفعل محصولا سنويا ممتازا من الطلبة المستعدين للاضطلاع ببحوث أو وظائف مستقلة فى مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والزراعية .

وثمة تنوع ممتع لهذا الضرب من التجريب يتمثل فى تأكيد معهد مدراس لدراسات التنمية على تدريب مدرسى الجامعة والكليات (بنوع أساسى ، وليس فقط مدرسى الاقتصاد) فى ولاية تأميل نادو على التدريس المجدى ، مع شعور أكبر بالالتزام ، و بوعى أفضل بالعلوم التى يدرسونها . وفى مدراس ، على خلاف تريفاندروم ، لا يوجد منهاج أكاديمى لكل الوقت يؤدى الى الحصول على درجة الماجستير فى الفلسفة ، و بدلا من ذلك تنظم حلقات دراسية حرة على مدار السنة لمدرسى الجامعة والكليات فى علم

الاقتصاد، تعطى فيها مقررات مكثفة ودقيقة وقصيرة المدى، فى مسائل منهاجية ونظرية تتصل بعلوم مختلفة. وإن ما تقدمه هيئة التدريس، وما يؤديه الضيوف من نشاط تعليمى لأمر يثير الإعجاب.

ومعهد التبادل الاجتماعى والاقتصادى ISEC هو بالاحرى منشأة يتخرج منها مجموعة منوعة من البحاث الراسخين فى مادتهم (ومنهم علماء شبان قادمون من الخارج، وبخاصة من البلاد الاسكندنافية) والذين يضطلعون بمشروعات خاصة بهم، ويملكون قاعدة ثقافية سليمة، وقاعدة محلية تعزز عملهم. وبالمعهد عدد كبير من المشروعات المتطورة الخاصة به فى مختلف فروع علم الاجتماع التى تغطى حقل التنمية كله حيث يعمل موظفو المعهد، وغيرهم ممن يزورونه.

ومعهد التبادل الاجتماعى والاقتصادى، مثله مثل المركزين الآخرين فى تريفاندروم ومدراس، يعقد مؤتمرات فى موضوعات معاصرة. من ذلك، وعلى مستوى الجدل القومى بشأن العلاقات بين المركز والولاية، نظم المعهد (فى أغسطس ١٩٨٣) حلقة دراسية فى هذا الموضوع دعى اليها عددا كبيرا من المشتركين فى مختلف مجالات الحياة، الاكاديمية، والسياسية، والمهنية. ولم تكن البحوث والوثائق التى انبثقت من المؤتمر ذات أهمية محلية موضوعية فقط، ولكنها كانت فى بعض الحالات تشكل اسهامات ممتازة ومبحوثة فى موضوع كان أخيرا يميل ميلا واضحا وصريحا الى أن يثير انفعالا أكثر مما ينتج علما.

ثالثا، هذه المعاهد، بطرقها الخاصة المختلفة تركز على مشاكل التنمية على مستويين مترابطين: فهى أولا، وبطبيعة الحال منهمكة فى مشكلات على نطاق واسع (أى الهند كلها فى هذه الحالة) فى مجالات التخطيط، وتعبئة الموارد، والمحافظة على الطاقة واستخدامها، والتصنيع، والتنمية الريفية، والإنتاج الزراعى، الخ. وهى ثانيا، وبصورة أهم تنزع الى التركيز على المشكلات المحلية القائمة فى الولايات، والمقاطعات، والقرى، وغالبا ولايات الإقليم الموجودة فيه. ومهمتها فى هذا الشأن ثلاثية: جمع المعلومات الأولية وتخزينها، وجعلها متاحة للمهتمين بالبحث داخل الإقليم أو خارجه؟ والإضطلاع بدراسات السياسة الموجهة فى إطار أكاديمى. إما بناء على طلب الولاية المختصة أو هيئات الحكومة المركزية، أو الإثنين معا، ووضع برامجها الخاصة بالبحوث، والتى تقابل بين حاجات الإقليم وحاجات البلد فى مجموعة، ومقارنة مختلف الاقاليم وأجزاء الاقاليم بعضها ببعض، وإيجاد روابط من التفاهم تشمل مختلف الجوانب (وليس جانبا واحدا يعرف تعريفا ضيقا بلغة علم واحد) للمشاكل النوعية التى تهتم بها فى فترة معينة.

وعلى ذلك فإن معهد مدراس لدراسات التنمية MIDS قد أصبح على مدى العقد الأخير أو نحو ذلك بنكا للمعلومات، متقدما للغاية، يقدم تقريرا عن الحالة الراهنة لاقتصاد تاميل نادو (فى نطاق الهند كلها) فى نشرته الشهرية. وقد أنتج مركز دراسات التنمية CDS ومعهد التبادل الاجتماعى والاقتصادى ISEC قدرا كبيرا من المطبوعات التى تغطى مختلف مظاهر الاقتصاد السياسى والاجتماعى لكيرالا، وكاناتاكا.

ويجدر أيضا الإشارة الى المناسبات القليلة التى يضطلع فيها أعضاء هذه المعاهد بمهام بحثية- أفرادا أو بالاشتراك معا- تكلفهم بها هيئات دولية، مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى Escap، وهيئة العمل الدولية، والهيئة الصحية العالمية وهيئة الأغذية والزراعة (ولكن ليس صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للأنشاء والتعمير). ولم يوجه أى مركز آخر لهذا الجانب من العمل أكثر من إهتمام قليل أو ثانوى بمهمة دفق منتظم للمعلومات والمعارف فى مشكلات التنمية الاقتصادية، والتطور الإجتماعى للإقليم بنوع خاص، و بالهند بنوع عام، ولا يعتبر العمل الاستشارى على نطاق دولى (نطاق البلاد المتقدمة) عادة طريقة مفيدة لاستخدام المهارات الأكاديمية النادرة. والباحثون الأكاديميون فى مجال التنمية، الذين يميلون الى عرض مهاراتهم فى هذا الاتجاه الى مدى غير متكافىء كثيرا ما يفقدون احترام زملائهم. وأخيرا ينبغى توجيه الاهتمام الى أسلوب العمل فى هذه المراكز القائمة بالدراسات والبحوث المتقدمة: فكل منها له بالتأكيد تقاليده وأساليبه الشعبية والأكاديمية، فضلا عن القيم التى خلقها على مدى فترة من الزمن. ومع ذلك فهناك خصائص مشتركة يمكن اكتشافها حتى من خلال ملاحظات عابرة أثناء تشغيلها. فهذه المراكز تبدى اهتماما كبيرا باستقلالها وحريتها الفكرية فلا تعرضها لأية مخاطر، سواء بتورطها أكثر مما ينبغى فى شئون الولاية أو الحكومة المركزية أو فى علاقة وثيقة بالجامعة المحلية أو غيرها من معاهد الدراسات العليا.

هذه المراكز حريصة بالفعل على أوقاتها المهنية والبحثية، وتبذل جهدا يستحق الثناء لكى تستفيد منها على أحسن وجه ممكن. و ينطبق هذا الأمر على الباحثين العاملين فى هذه المراكز، كأفراد، وعلى المنشآت كجماعات. وثمة روح من التفانى والإخلاص تتجلى بعامة فى هذه المراكز، وفى الوقت نفسه ينبغى الإشارة الى أنه يوجد بها قدر كبير من التنوع فى الأسلوب، من حيث نشاطها الداخلى، والعلاقات السائدة بين العاملين والطلبة، و بين أعضاء هيئة التدريس على مختلف المستويات والدرجات، أو بين العاملين الأكاديميين وغير الأكاديميين (فى كارماشاريس مثلاً). وعلى مدى العقد الماضى، كان كبار العلماء بهذه المراكز مطلوبين كثيرا بصفتهم

مستشارين ومرشدين وأعضاء فى اللجان الحكومية للتحقيق ، فى كل من الحكومة المركزية وحكومات الولايات . ولا تتناسب البتة كميات المساعدة الارشادية والسياسية المتوقعة مع الوقت الذى يستطيع العلماء أن يوفروه من مسئولياتهم والتزاماتهم فى التعليم والبحث فى نطاق المؤسسات مع تسهيلات أساسية محدودة (تحددها المعايير الدولية) . وقد توافق جو الحفز العام لبحوث التنمية التى تجريها هذه المراكز مع اهتمامات المجلس الهندى لبحوث علم الاجتماع ICSSR ، وذلك بتشجيع إنشاء مجموعة من معاهد التعليم العالى والبحث التى تضطلع بنوع خاص بدراسة العلوم الاجتماعية . وكان هناك فى الوقت نفسه شعور متزايد لدى عدد من علماء الاجتماع ورجال السياسة بأنه ، فى بلد منقسم بسبب تعدد اللغات والثقافات به من جهة ، ومن جهة أخرى بسبب المشاكل المتولدة من نموه الاقتصادى غير السوى ، فإن مراكز البحث العلمى فى مشكلات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، المنشأة فى أجزاء مختلفة من البلد سوف تخلق تأثيرا موحدا .

مع أن هذا التفكير لم يكتسب فى الواقع أية قوة كافية ، فإن الدافع لظهور عدد كبير من مراكز التنمية ، ودراسات العلوم الاجتماعية ، والتى تمول فى معظم الأحوال مناصفة بين المجلس الهندى لبحوث علم الاجتماع ، وحكومة الولاية ، هذا الدافع كان بالفعل قويا .

وثمة قادة سياسيون على مستوى الولاية ، وكذا أساتذة أكاديميون يدرسون علم الاجتماع فى الجامعات بعواصم الولايات أدركوا الحاجة الى البحوث الاجتماعية والاقتصادية المكرسة للمشكلات على مستوى الولاية ، وأدنى منه ، من هؤلاء انوجراها نارايان سينها Anugraha Narayan Sinha ، وهو وزير سابق بولاية بيهار . وكان أول مركز لبحوث التنمية أنشىء عام ١٩٦٤ بمبادرة من حكومة ولاية ، هومعهد «أ ان سينها للدراسات الاجتماعية «ANSIS» فى «باتنا» . وفى ولاية اوتار براوش المجاورة ، أنشىء معهد مماثل أطلق عليه إسم جوبند بالاب بانت Gobind Ballabh Pant (وهو أول رئيس وزارة بعد الاستقلال) بعد ست عشرة سنة ، وذلك فى الله أباد . وهناك حاليا معاهد كثيرة أخرى من مصدر مماثل تدين بمنشئها الى مبادرة حكومات الولايات وما تقدمه من تشجيع مالى .

وقد بدأ معهد ا . ن سينها للدراسات الاجتماعية كنتاج نمطى للستينات بتأكيد قوى بنوع ما على البحوث الاقتصادية ، وتأثر باهتمامات علماء الاجتماع وعملاء السياسة ، والأكاديميين المشتغلين بدراسات العمل والزراعة فى جامعة باتنا . وفى

السنوات الاخيرة اضطلع المعهد بعدد من المشروعات التى تشمل علم الاجتماع السياسى، وعلم الاقتصاد السياسى، وكذا البحوث المركزة على الأحوال الاقتصادية الاجتماعية والسياسية لدى الشعوب القبلية فى بيهار.

وثمة مركز أصغر بكثير، وهو مركز GBPSSI (معهد جوبند بالاب بانت للدراسات الاجتماعية) أسس فى زمن كان فيه علم الاجتماع (بالاشتراك مع علوم أخرى) شائعا، ولم يعد تفوق علم الاقتصاد على سائر العلوم الاجتماعية مقبولا بالبديهة و بوجه عام. وامبادات بانت Amba Datt Pant مدير المعهد المؤسس عالم سياسى، ومدرس له شهرة عريضة فى جامعة الله اباد لحوالى ثلاثة عقود، واستطاع فى فترة وجيزة أن يجمع عددا من العلماء فى الفروع المجاورة لعلوم الاجتماع، والنسياسة، والاقتصاد، والجغرافيا.

ومعهد جوبند بالاب بانت للدراسات الاجتماعية، مثله مثل معاهد أخرى فى الهند، يواجه بالفعل بعض المشاكل، منها أولاً تقلبات السلطة السياسية داخل الولاية بين مختلف طوائف الكونجرس (الاتحاد الوطنى الهندى)، وكذا بين حزب الاتحاد ومجموعات جاناتا/ لوك دال Janata / Lack Dal، هذه التقلبات أضفت شيئا من الريبة (إن لم يؤثر أحيانا تأثيرا قاضيا على الاستقرار) على إمكانيات ومستقبل هذه المعاهد التى تعتمد على المعونة المالية التى تقدمها حكومة الولاية، والى درجة ما عالج المركز الهندى لبحوث علم الاجتماع هذا الوضع بأن قدم خمسين فى المائة من النفقات السنوية الجارية على شكل منح متواترة. إلا أن أحدا لا ينكر أن هذه المعاهد معرضة لضغوط وضغوط مضادة صادرة من سياسة الولاية (١٧).

ثانيا، إن جمع البحاث من كبار علماء علم الاجتماع وصغارهم معا، فى مختلف فروع العلم أمر يصعب أحيانا تحقيقه. والهوة الشاغرة بين الأجيال فى موقع تسود فيه العلاقات الاجتماعية المتدرجة يعرقل التبادل الحر، أو الاتصال بين الجانبين، وعند كل جانب أفكار مسبقة عن الجانب الآخر يصعب عليه أن يبددها. يضاف الى ذلك المشاكل التى يطرحها التعصب العلمى الذى يستبد بالاخصائيين الأكبر سنا أكثر مما يصيب الأصغر منهم سنا. هذه التوترات تؤدى الى إضعاف التوجيه العلمى المشترك الذى هو مبدأ تأسيسى كبير الأهمية.

وثمة مجموعة فرعية من المراكز، مختلفة بعض الشىء، تتكون من المراكز التى تبدأ بتوجيه علمى غير اقتصادى، ومنها تتحرك الى أعماق العمل المتصل بسائر العلوم، مثال ذلك «مركز دراسات العلوم الاجتماعية» CSSS بكلكتا، الذى بدأ منذ حوالى عشر سنوات بمجموعة من علماء تاريخ الاجتماع والاقتصاد. شعروا قويا بأن التاريخ

علم هام من علوم الاجتماع، وبذلوا جهودهم للوصول الى فهم علمى لخلفية المشاكل القائمة الخاصة بالتنمية. وفى غضون عشر السنوات التى قضاها باروں دى De Barun، وهو عالم معروف فى التاريخ كاون مدير لمركز دراسات العلوم الاجتماعية، عمل على تقوية الجانب التاريخى فى المركز بمساعدة عدد من الزملاء المعروفين باسهاماتهم فى تاريخ البنجال الاقتصادى والاجتماعى، وتاريخ القسم الشمالى الشرقى من الهند، وانضم الى هذا الفريق اميا كومار باجشى Kamar Bagchi Amiya، وهو من أبرز علماء الاقتصاد فى الهند، تنازل عن طيب خاطر عن اغراءات المركز الدولى المرموق، والسلطة الاكاديمية القوية التى يحظى بها كأستاذ علم الاقتصاد بجامعة كلكتا، ليكون زميلا بمركز دراسات العلوم الاجتماعية. وكان دوره فى التقاط وتشجيع وقيادة دلالات من البحاث الأصغر سنا من أجل مزيد من العمل، وفوق كل شيء بالحفاظ على مستوى للبحوث فى المركز، موثوق به من الوجهة الأكاديمية، وملائم من الوجهة الاجتماعية والسياسية لمشكلات الهند، هذا الدور لا يمكن المغالاة فيه. إنه حقا عضو من ذلك النوع من العلماء القادرين على أن يقرنوا معرفة ممتازة بموضوعاتهم ببصيرة نافذة فى جوهر الاهتمامات بسائر العلوم الاجتماعية (١٨).

ومركز دراسات العلوم الاجتماعية CSS فى سورات بجنوبى جوجارات معهد قديم أنشأه ا.ب. ديزى I.P.Desai عالم الاجتماع الذائع الصيت (١٩) الذى أتاح إنتاجه الكلى الغزير للمركز أن يتطور فيصير مصدرا للمعارف الاكاديمية المتعلقة بجوجارات، وهى من أكثر ولايات الهند نشاطا وتقدما فى المجالات الاقتصادية. وكان ديزى قادرا بصفته عالم اجتماع يعطف على الفقراء والمضطهدين أن يشجع البحث لتركيز الانتباه على الاضطهاد، والعلاقات الاجتماعية السائدة التى يخضع لها عمال الزراعة، والعمال المهاجرون، وعمال الصناعة فى المدن، والنساء، والشعوب القبلية، والمجتمعات المتخلفة، والاقليات الطائفية.

وبعد تقاعد ا. ب. ديزى، تولى إدارة المركز غانشيام شاه Ghanshyam Shah، وهو عالم شاب من علماء الاجتماع، يملك سجلا ممتازا فى البحوث التجريبية والميدانية، وبخاصة فى ولايتى جوجارات وبيهار. وقد بذل المركز فى السنين الاخيرة جهودا لتوسيع نطاقه العلمى بتعيين علماء اجتماع متخصصين فى الدراسات الانثروبولوجية، والسياسية، والتربوية، والاقتصادية، والنسوية. وفى عام ١٩٧٣ تأسس معهد جيرى Giri لدراسات التنمية GIDS فى لكناو، وحظى بمنزلة قومية فى عام ١٩٧٧، ويرأسه ت. س. بابولا T.S. Papola، وهو فى الاصل عالم اقتصاد.

ولكنه قضى سنى تأهيله فى معهد إدارة الاعمال IIM باحمد اباد. وقبل وصوله الى لكناو كان المعهد فى الواقع مركزا للبحوث بقسم الاقتصاد. بجامعة لكناو، ولكنه كان بعيد النظر فى صلاته البحثية. بمختلف العلوم فى دراسات التنمية منذ الخمسينات.

وفى معهد جيرى لدراسات التنمية اضطلع عدد من علماء الاقتصاد والاجتماع، والانثرو بولوجيا والسياسة بدراسة مشتركة لمشكلات اوتار برادش الزراعية مع اهتمام خاص بالمناطق الاكثر فقرا فى أجزائها الشرقية، وهى مناطق إقليم تيرى، والأقسام الاكثر فقرا فى المناطق التى تغطيها «الثورة الخضراء». ومعهد جيرى لدراسات التنمية هو فى الواقع مثال لمركز أثبت قدرته على أن يفرع بنجاح اتجاهه السابق نحو الاقتصاد ليشمل علوما اجتماعية أخرى، وذلك بين عامى ١٩٧٣، ١٩٧٧ حين تدرج من وضع انتقالى الى وضع قومى. وكانت هذه الفترة حساسة بنوع خاص فى كل من السياسة القومية وسياسة اوتار برادش. و بعد حالة الطوارىء مباشرة (١٩٧٥-١٩٧٧) كان كل من حكومة جاناتا Janata المركزية ونظيرتها فى الولاية ترتاب فى مستندات معهد جيرى فلم تكونا مرتاحتين للمؤسسات التى حظيت برعاية نظم «المؤتمر» السابقة.

وإذا لم يكن للمدير الذى عين أخيرا أية علاقة سياسية وثيقة لحزب المؤتمر، ومع تشجيع موظفى الإدارة الهندية العليا ذوى النزعة العلمية والاهتمامات الفكرية، فإن المعهد يتمتع الآن بوضع مرموق باعتباره منتجا لمعطيات اجتماعية واقتصادية وسياسية موثوق بها، وتنتمى الى مختلف المستويات فى الولاية.

(الصورة) مرصد جيبور، و يرجع تاريخه الى عام ١٧٤٠.

(H. Cartier - Bressan / Magnum)

وآخر مثل عندنا للمراكز التى تبدأ بالتزامات علمية مختلفة بعض الشىء عن المراكز الثلاثة الأولى. هو معهد دراسات التنمية فى جيبور IDSJ. وكان العقل المحرك خلف إنشاء هذا المعهد فى عام ١٩٨٠ هو الاستاذ س. ب. فارما S.P. Varma، وهو عالم جليل فى السياسة، أدى تعاونه الطويل مع جامعة راجستان الى أن يستقر المعهد فى مبانى الجامعة الفسيحة. ولكنه معهد بحوث مستقل أقيم بمعونة حكومة ولاية راجستان، والمجلس الهندى لبحوث علم الاجتماع بنسب متساوية، على غرار مؤسسات مماثلة فى عدد من ولايات أخرى. (٢٠).

وهناك ظاهرتان تستحقان التنويه، خاصتان بأصل معهد دراسات التنمية فى جيبور فهو أولا قد خطط على غرار معاهد مماثلة فى العالم الغربى، و يرجع إنشاؤه كما يتضح فى وثيقة تأسيسه (٢١) الى تخطيط أجراه عالم كندى زائر (يقال إنه من أصل هندى) بناء على طلب كل من المدير الفخرى للمعهد، ونائب رئيس جامعة راجستان. ولم يكن هذا ضروريا، بالنظر الى أنه فى أواخر السبعينات كانت الهند قد جمعت الخبرة الثمينة والمنوعة لإنشاء معاهد ذات تصميم وظيفى سليم من هذا النوع، بنتائج ممتازة، يمكن للمعاهد والمراكز الحديثة الناشئة أن تستلهم منها بسهولة، الأفكار التى هى فى حاجة اليها.

وثانيا، كان معهد جيبور (الذى أنشىء بعد إنشاء مركز دراسة المجتمعات النامية بحوالى عشرين سنه) أول معهد لبحوث التنمية يقوم على أساس ترابط العلوم، و بخاصة علم السياسة. والترابط العلمى فى معهد جيبور له خصائص معينة تنبع من هذه الحقيقة وحدها. والمعهد، مثله مثل مركز دراسة المجتمعات التامية لا ينتظر أن يضطلع بالبحث فى المشاكل التى تنتمى الى الاقتصاد السياسى الهندى. ولكنه يهتم بالفعل بالعمل العلمى المشترك الذى يتضمن مشاكل البيئة والطاقة، ومسائل السياسة العلمية، ومجال الإدارة.

و يتبين مع ذلك فى الوثائق أن التزام معهد جيبور بالبحث العلمى المشترك ليس بطبيعته ذا مجال واسع. ولو أنه لا يتبين بأية حال من الاسلوب المعبر عن ذلك ما اذا كان المقصود تركيز مختلف العلوم على مجموعة من المشاكل، أو إتاحة مجال تنظيمى فى المعهد لعدد من العلوم لتمكينها من أن «تؤدى الى اعمالها المختلفة» (٢٢). ولما كان المعهد فى مرحلته الإعدادية، كان عليه أن يثبت همته وكفاءته، ولكن ليس هناك ما يدعو الى التشكك فى أنه سوف يضيف بطريقته الخاصة إضافات هامة على معارفنا عن مشكلات التنمية فى الهند بوجه عام، وفى راجاستان بوجه خاص.

ولعل عصر التوسع فى البحث فى علم الاجتماع والتنمية يقترب سريعا من نهايته وفى غضون السنوات القليلة القادمة، مع وجود مركز واحد على الأقل من هذه المراكز فى كل ولاية، يموله كل من الحكومة المركزية وحكومة الولاية، فإن المهمة الرئيسية سوف تكون الدعم بانتاج عمل بحثى، وتوليد معلومات مفيدة لواضعى السياسات، وللأنشطة الاجتماعية. وقد تدعو الحاجة الى أساليب ذلك إتجاه سياسى أكثر مرونة، أو الانتقال من جمع المعلومات الى حل المشكلات، أو تغير فى التركيز المنهاجى من الأسلوب التجريبى الواقعى الى الأسلوب النظرى، والعكس و بالعكس، أو نوع من

الاستراتيجية العلمية المشتركة من أجل حل المشكلات الجديدة التي تواجه الباحثين في أثناء عملهم.

مراكز البحوث المكرسة لدراسات التنمية «البديلة»

كان من شأن تقوية سلطة الولايات في الهند (كما في بلاد العالم الثالث بعامة) خلال العقدين الأخيرين، والابتعاد المتزايد لبدائل الجناح المتطرف (اليساريين) نحو السياسة الشعبية في الوقت الراهن أن عملت في بعض الجهات كحافز على التفكير في طريق جدي بديل للتنمية، يقوم على أساس وطني. إن ضخامة السلطة التي تستخدمها الولاية تبدو أنها تنتمي مباشرة الى سياسات التحديث، والتصنيع السريع، والسياسات الحكومية التي تستهدف دعم الصناعة لصالح الزراعة، وميكنة الزراعة لصالح الزراعة التي تستخدم عمالة زائدة، والاختراعات التكنولوجية على نطاق واسع على حساب الحرف الأهلية، والصناعات الصغيرة.

وحتى الآن فإن مطلب التغيرات البنيوية الأساسية لوضع الشعب في قلب العملية السياسية، «ودقرطة» (أي التحويل الديمقراطي -المترجم) صنع القرارت بزيادة الإسهام السياسي على كل المستويات، في نظام حكم لامركزي في أساسه، قد عبرت عنه فقط أحزاب على يسار الساحة السياسية. ومع ذلك ففي السنوات الأخيرة جاءت المبادرة لهذا الضرب من التفكير والتصرف من جانب منظمات وطنية حديثة النشأة في مختلف أجزاء البلد، تبدأ في الكثير من الأحيان في صورة حملات نشيطة بصدد مسائل محددة، كمسائل البيئة، وحملات ضد اجتثاث الأحراج، كما في حركة شيبكو Chipco، وأسئلة عن أحوال الزراعة في مناطق معينة، حيث تتجلى السيطرة الطائفية بقسوتها، وحركة الصحة النسوية في ريف ماهاراشترا Maharashtra، ومسائل تؤثر في الأحوال المعيشية، والاضطهاد الاجتماعي لدى الشعوب القبلية، أو أحوال سكان الأحياء الفقيرة في المدن.

وفي الوقت نفسه، يتجلى هذا التفكير في التمييز الذي يجريه بعض مانحي المعونات بين المعونة التي تعد بحيث تصل مباشرة الى المنتفعين بها، والمعونة التي ترسل عن طريق الحكومات. والشيء المضمر في هذا الاتجاه العام هو عدم الثقة ببلاد الشمال، وبخاصة البلاد الغربية التي يسود الاعتقاد بأنها تعرقل التقدم بسياستها الخاصة بتشجيع الدكتاتوريات العسكرية، ونظم القمع المضادة للديموقراطية، والنظم المضادة للثورات في عدد من البلاد الفقيرة.

ومع ذلك، ولسوء الحظ، فليس كل هذه الصحوة الجديدة في صورة حركات شعبية

«صغيرة» أو «على نطاق واسع» يشير الى اتجاه تقدمى أو ديموقراطى. وكما أشار أحد المراقبين، فإن خيبة الأمل الجماعية من النوع الذى جرب طوال العقدين الماضيين فى عدد من البلاد الفقيرة، بدلا من أن تتخذ اتجاها أقرب الى الديموقراطية، قد تولد حركات رجعية تميل الى دفع هذه المجتمعات الى محاولات لإحياء العصور السوداء فى تاريخها، أو حركات تغذيها الظلال الاكثر سوادا، ظلال «الشوفينية» (المغالية فى التعصب للوطن-المترجم) والفاشية. والواقع أن النمطين من الحركة ينبثقان فى الوقت الراهن. (٢٣)

قد بدأت الساحة الهندية بالفعل تتشرب هذه النزعة الجديدة، بأن تفكر خارج نطاق الاساليب التقليدية، وفى بعد آخر لبحث منظم فى علم الاجتماع تحت عنوان عريض «معالجات بديلة للتنمية». والمفتاح لتطور هذه السمة الخاصة بالدراسة والبحث يكمن فى إشراك المفكرين والعاملين النشيطين فى بحث يركز على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية على مستويات مختلفة وبالفعل جمع مركز دراسة المجتمعات النامية تجربة سنوات عديدة فى هذا النوع من العمل، وذلك فى مشروعه المعروف باسم لوكايان Lokayan (٢٤) وقد اضطلع اعضاء المشروع طوال السنوات الاربع الماضية، أو نحو ذلك بنوع معادل للبحث فى علم الاجتماع: البادايا ترا» padayaha (٢٥) بقصد صريح يتمثل فى التعريف بمختلف الجهود التى بذلت فى مختلف أجزاء البلد فى سبيل التنمية البديلة. و يستهدف المشروع تغيير «نموذج المعرفة الاجتماعية الموجود، واستخدامه» وفى سبيل ابتكار نماذج جديدة، عرّف الباحثون المشتغلون بالمشروع (مشروع لوكايان) الذى يديره راجنى كوثارى Rajnai Kothari «مجموعات العمل، والحركات المحلية الصغيرة، والمشتركين الرئيسيين فى هذه العمليات» الذين جمعوا معا» فى محاورات مع بعضهم بعضا، ومع بعض المفكرين والصحافيين، وحتى مع الموظفين العموميين المختصين كلما أمكن ذلك» (٢٦).

وبالنظر الى أن مشروعات من هذا القبيل، كمشروع لوكايان لم تزل موجهة الى «صانعى الآراء» و«أصحاب النزعات» فى المناطق الريفية، فإنه من الصعب تجنب درجة من الشكوكية» (الارتيابية)، حتى إنه قد لا يكون التأكيد فى هذه المعالجة- فى نهاية المطاف- قد تحول عن أصحاب السلطة المحلية (أو أتباعهم) والصفوة فى اتجاه الديمقراطية الحقيقية الى مدى كاف: وقد يتبين فى النهاية أنه بمثابة «الخمر المعتقة فى زجاجات جديدة».

وتتابع أفكار غاندى بطريقة منهاجية الى حد ما فى عدد من المعاهد فى نطاق فروع

العلوم الأجتماعية ، فى حين يبذل مجهود أكبر فى تطوير وتعميق أفكار غاندى ومعتقداته فى التنمية ، تلك التى تلائم بنوع خاص ظروف الريف الهندى .

وقد اضطلعت «مؤسسة غاندى للسلام» GPF بمقرها الرئيسى فى دلهى باضفاء مكانة دولية على مذهب غاندى ، فضلا عن تشجيع العمل به فيما يختص بالمشاكل الداخلية . وثمة نمط ثالث من المعاهد المشتغلة بالدراسات الغاندية يكرس بأكمله تقريبا للتنمية الريفية (مثال ذلك : معهد غاندى الريفى للتعليم العالى) (٢٧) . ولعل معهد غاندى للدراسات فى فارانازى (بنارس) GISV هو أقوى معهد للبحوث يشتغل ببحوث علم الاجتماع ، كما هو شائع ، و يستخدم الطرق والنماذج الغاندية ، بأسلوب نقدى حساس . ومن بين مشروعاته ، على سبيل المثال ، ما يقيم تفرقة هامة بين وجهين متعارضين فى التجربة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وكذا العلمية الهندية ، يقوم أحدهما على عملية انسحاب عمدى من البناء القيمى الاستعمارى ، والثانى على اندماج طوعى مع هذا البناء ، والإثنان يتخللان التجربة السياسية للحركة الوطنية ضد الاستعمار ، فى كل أطوارها ، واستمرت قوية طوال الفترة التى أعقبت الاستقلال .

وفى العمل الذى اضطلع به معهد غاندى للدراسات فى فارانازى ، يتبين الوعى بأوضاع نظرية أخرى ، الى جانب أفكار غاندى ، وهى أوضاع نابعة من الغرب ، ومن جهات أخرى ، بقصد إخضاع المذهب الغاندى لنقد عام ، لا تقديمه على أنه علاج فحسب لمشكلات الهند كلها . هذه المعاهد تتلقى معونة من الحكومة بشكل أو بآخر . ومعهد غاندى للدراسات فى فارانازى معهد معترف به ، يموله المجلس الهندى لبحوث علم الاجتماع .

خاتمة

الاهتمام من جانب علماء الاجتماع الهنود ، بأبعادهم الكيفية والكمية ، فى مسعاهم المعقد لتحسين ظروف المعيشة بأكثر قطاعات المجتمع معاناة من الحرمان ، هذا الاهتمام انتج ثمرات هامة ، ليس أقلها تلك الدفعة التى أعطاها عدد كبير من هؤلاء العلماء ، بروح التزامية للاهداف الاجتماعية السياسية ، وكذا للدقة الفكرية المطلوبة للتحليل ، وكشف الحقائق ، وجمع المعلومات ، والتعميم على أساس سليم .

ومع ذلك فمن الحماقة التجاهل بأنه فى بعض دوائر البحث والتعليم العالى توجد على أية حال دروس عسيرة كان من الضرورى استيعابها ، فعلى سبيل المثال ، فى مجال التعليم التكنولوجى ، كثيرا ما يطرح سؤالان فى محاولات لإعادة تقييم طبيعة معاهد

التكنولوجيا الهندية ومجالها . ترى هل تم التوسع بسرعة أكثر مما ينبغي، فلا يتسنى للقاعدة الاساسية للتعليم التكنولوجي أن يكافح الضغوط المتولدة من الجماعات، ومن الخطوات السريعة التي تمت داخليا في المجال؟ ثم، هل هذا التعليم (التكنولوجي) متقدم أكثر من اللازم بالنسبة الى معدل سرعة التنمية التكنولوجية في البلد في مجموعه؟ هناك شيء من الصدق في الرأي الذي أبداه ناقدو معاهد التكنولوجيا الهندية بأن التعليم التكنولوجي العالي قد تطور بكيفية غير متوازنة، بحيث لم يكن في وسع الصناعة الهندية أن تحصل على أكبر فائدة من خريجي هذه المعاهد.

وأخيرا، ألم ينزع التوسع السريع لمثل هذا الحقل القاصر على فئة قليلة في جو سياسي تسوده صرامه التدرج الإداري والبيروقراطية الى تحجر النظام في مجموعه، بالنظر الى المزايا الاولية الهامة التي بدأ بها؟ (٢٨)

العامل الرئيسي الهام في بحوث علم الاجتماع هو أن النظام السياسي في مجموعه تطرأ عليه أزمة ثقة، من خصائصها الأساسية التشكيك على المدى الطويل في مستقبل الأبنية التنظيمية التي تمارس من خلالها سطلة الدولة. وفي هذه الظروف، من العسير على الباحثين المجدين في علم الاجتماع والتنمية الموجهة، الذين نشأوا في جو مستقر نسبيا أن يصبحوا فجأة على وعي بمطالب نظام يجتاز مرحلة التغير، و يصعب الآن التكهن باتجاهاته الصحيحة.

وهناك، حتى مع ذلك طليعة من علماء الاجتماع ومحللي السياسات في التنمية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، في وضع ملائم يتيح لهم التجريب مع أنواع مختلفة من المشاهد والمخططات الممكنة التي يحتمل أن تحدثها في ربع القرن المقبل التغيرات السياسية التي تتضمن أنواعا مختلفة من التوترات، والحاجة الى حل التناقضات الاجتماعية والاقتصادية الحادة. وفي تقدير تقريبي، نقول إنه حتى إذا أعد لدراسة هذه المشاكل عشرون في المائة من مجموع عدد الباحثين في مختلف مجالات علم الاجتماع، فان اعتماد الموارد المالية، وتخصيص المواهب البشرية سوف تستحق الجهد المبذول في هذا السبيل، وسوف يشير تقييمنا هذا الى الهند قاطبة على أنها حققت هذا الهدف.

ملاحظات:

١) مثال ذلك، الروابط القائمة بين بحوث علم الاجتماع و بين السياسة العامة، والتي بحثت في صحيفة جدلية منذ بضع سنين، بحثها ميرون فاينر Wiener Mynon . أنظر كتابة «بحوث علم الاجتماع والسياسة العامة في الهند (في جزءين). أنظر أيضا:

The Economic and Political Weekly, Vol XIV , Nos. 34 and 38 and 22 September 1979), pp. 15. 79-87; and pp. 1622-8 p.-49. For controversial correspondence on it, see ibid., Vol. XIN, 1979, p. 2029, and Vol. XV, 1980,

٢) من المثير للاهتمام أن رجال الاقتصاد المركزين عنايتهم على المشكلات الزراعية على نطاق واسع فى هذه الفترة كانوا من أصل أجنبى ، أو هنودا موجهين بالصدفة الى تاريخ الاقتصاد باعتباره علمهم الأساسى (مثال ذلك ، دانييل ثورنر ، ايرفان حبيب).

٣) ينبغى مع ذلك التنويه بأنه يبدو، رغم بعض الفروق ، أنه يوجد عدد معين ، ولو أنه صغير من هيئات المدرسين والباحثين فى معظم الجامعات ، القادرين على الاضطلاع بعمل على مستوى عال ، وكفاءة موثوق بها .

٤) وصل هذا الأمر أبعادا حادة بنوع خاص فى عام ١٩٦٧ حين اشتركت وكالة المخابرات المركزية (الامريكية) لأول مرة فى نشاطات بحوث علم الاجتماع فى أنحاء العالم الثالث وأيدتها واشنطن من البداية ، وذلك فى أعقاب فضيحة دولية تفجرت حول مشروع بحث فى علم الاجتماع فى قانون بشيلى باسم Comelat .

٥) هناك بالفعل قليل جدا من الأمثلة لمعاهد بحوث فى العلوم الاجتماعية فى الهند أنشئت بموارد أجنبية . وثمة مثال آخر لمعهد آخر للتعليم العالى وبحث تموله أمريكا : ذلك هو مركز دراسات جنوب آسيا بجامعة راجاستان . ولفترة زمنية حظيت مثل هذه المؤسسات بتمويل كامل من مصادر هندية عادة عن طريق هبات سنوية متواترة يقدمها المجلس الهندى لبحوث علم الاجتماع . ومع ذلك فهذا المجلس نفسه يتلقى موارد أجنبية ـ وهذى نقطة أخرى ـ ولكنه لما كان هيئة مسئولة أمام الحكومة المركزية المسئولة أمام البرلمان ، فإن هذه مسألة من نوع مختلف . والواقع أنه منذ حوالى عقدين ، لم يسمح لأية مؤسسة للتعليم العالى فى الهند بأن تتلقى موارد مالية من الخارج مباشرة .

٦) أنشئ المعهد القومى لتنمية المجتمع NICD فى عام ١٩٥٨ وكان أول هيئة بحوث منظمة تجمع معلومات أولية تثير الإعجاب من جميع الانواع عن ريف الهند . وفى غضون الستينات جال مديرو المعهد لعلم الاجتماع وعلم السياسة فى جميع أنحاء الهند ، بهدف واحد ، هو وضع صورة تفصيلية للقوى الاجتماعية والسياسية فى الريف ، مع الاستعانة بمعلومات مستقاة عن طريق الملاحظة

المباشرة.

(٧) أنكر علماء الاجتماع الهنود بشدة، ومنهم نسبة محسوسة من العاملين بالمعهد القومي لتنمية المجتمع أن جامعة أجنبية (وهى أمريكية) توصلت الى معلومات دقيقة عن الهند. وبالنظر الى الشعور القوى بالاستقلال لدى علماء الاجتماع فى مثل هذه الأمور، ونزعتهم العامة الى أن يكونوا على حذر من الاكاديميات الامريكية، فقد تعرض وزير الغذاء وقتئذ بسياسته الجريئة بالمشاركة فى (أو بالاحرى إعطاء) المعلومات على هذا النحو، تعرض لانتقادات كثيرة.

(٨) كانت نسبة كبيرة من علماء الاجتماع الذين ذهبوا الى الجامعات الامريكية (وبخاصة بعد الستينات) إما «يساريى الاتجاه» بالفعل قبل مغادرتهم الهند، أو أنهم عادوا من تجربتهم الامريكية أقل تعاطفا مع «المذهب النفعى»، أو «الوضعية» أو «السلوكية»، أو ما شابه ذلك من نزعات.

(٩) تختلف جامعة جواهر لال نهرو عن الجامعات الاخرى الاهلية أو المركزية الأقدم عهدا- جامعات بنارس، اليجار، سانتنيكتان، جاميا- فى نقطة أساسية واحدة. فالجامعات الاخيرة هذه قائمة أساسا على التعليم الجامعى مع تعليم بعد التخرج، بالإضافة الى البحوث. فى حين أن الجامعة الأولى كما سبق ذكره عنها، ليس بها أقسام للتعليم العام (قبل التخرج)- اللهم الا فى مجال اللغات الأجنبية.

(١٠) أعقب المدير التأسيسى، مؤرخ الفن ن. ر. رى N.R. Ray، س. ك. ديوب Dube S.C. وهو عالم فى الانثروبولوجيا الاجتماعية. وجدير بالذكر أن من خصائص «المعهد الهندى للدراسات المتقدمة» IIAS أن يعطى علم الاقتصاد أهمية أقل مما تعطيه لسائر العلوم الاجتماعية. ويبدو، بغض النظر عن العلوم الاجتماعية والتاريخ، أن الثقافة، وعلم الآثار القديمة، واللغات، والفلسفة تحظى بالمعهد بقدر كبير من الاهتمام. والواقع أن «ديوب» قد أعقبه ب. ب. لال B.B. Lal hgux الذى يشرف الآن على المؤسسة فى منصب نائب المدير، فى أثناء إعادة بناء المعهد.

(١١) هذا التصنيف لا يتضمن بالطبع مجموعة كبيرة من المؤسسات التى تهتم بصور مباشرة أو غير مباشرة بالبحث الموجه الى التنمية، ولكن فى مجالات متخصصة تخصصا كليا وعاليا، مثل البحث فى اتحاد العمال، والإنتاج، والتلوث، والبحث المتعلق بالانتيودايا Antyodaya، وهو مصطلح شعبى (هندى) للتنمية البديلة التى تتحاشى التحديث بمعناه الغربى والاشتراكى، وشاع فى الهند فى

فترة نظام جاناتا Janata.

(١٢) جدير بالذكر، أن مراكز دراسات التنمية، ومراكز بحوث أو دراسات علم الاجتماع سوف تستخدم فى النص بالتبادل، لان نفس النوع من النشاط يؤدى فى كل منها.

(١٣) كان م. س. رانذاوا M.S. Randhawa موظفا كبيرا فى الحكومة المركزية، يتعاطف مع الفلاحين الاثرياء، وعلى دراية عالية بالزراعة العملية. أما م. س. سواميناثان فهو عالم استقال أخيرا من لجنة التخطيط ليتولى إدارة المعهد الدولى لبحوث الارز فى مانيلا. وكان له قبل التحاقه بالمجلس الهندى لبحوث الزراعة فى بوزا Pusa تاريخ طويل كعالم فى مجال العلم والبحث، وبعد ذلك كمدير للمعهد الهندى لبحوث الارز فى بهوبانسوار Bhubaneswar. (من انصار ثورة نكسالبارى).

(١٤) يوجد مع ذلك بعض المتعاطفين ال Naxabite بين الطلبة والاساتذة فى بعض الجامعات الزراعية. هذه الجيوب من التعاطف اليسارى تنشط من وقت لآخر، حينما يكون هناك ظلم فادح يتعين مكافحته، أو فى ظروف تتبنى فيها السلطات موقف غطرسة أو رضاء ذاتى، أو لا مبالاة بالمطالب البدائية المتعلقة بظروف العمل، والدراسة، والغذاء فى الفنادق وبيوت الشباب، الخ. وفى الجامعات الزراعية بابالنجاب فى الآونة الراهنة، على سبيل المثال درجة كبيرة من النشاط السياسى، ليست كلها بأية حال من الاحوال ذات طبيعة موجهة ضد السياسة المركزية، اى نكسالية تتعلق بأزمة البنجاب.

(١٥) التقيت بالكثير من الأمثلة الجديرة بالثناء لمثل هؤلاء المعلمين والبحاث الذين استطاعوا بفضل التزامهم أن يجمعوا ذخيرة من مواد البحث الملائمة لتفهم طبيعة الاستغلال الذى يعانى منه الفلاحون فى أجزاء مختلفة من البلد.

(١٦) حتى أواسط الخمسينات أى بعد مرور زهاء عشر سنوات على استقلال الهند، كان المعتاد أن يتلقى العاملون تحت التمرين فى المرفق الهندى العام للادارة IAS تدريباتهم الابتدائية العامة فى : metealfe Housc in Civil Lines بدلهى، حيث يتحولون الى سادة (صاحب Sahil) صغار، يفرض فيهم أن يحافظوا على تقاليد أسلافهم فى الادارة المركزية الهندية، حين يذهبون الى مقاطعتهم وأقسامهم. وليس ثمة حاجة الى القول بأن القائمين بالتدريب فى هذه الفترة هم كبار أعضاء الإدارة بالمدينة الهندية ICS. ولابد أن نضيف باخلاص، أن نسبة كبيرة من الموظفين المدربين على هذا النحو قد نبذوا (التطهير) الثقافى

الذى تعرضوا له عند تدريبهم فى metcalfi House ، حتى يصيروا على وعى دقيق بمشاكل الهند، إن لم يكونوا خادمين مخلصين للشعب الهندى.

(١٧) فى وقت كتابة هذا المقال، يحاول «معهد جو بند بالاب بانت للدراسات الاجتماعية» GBPSSI الذى يشغل مقرا مؤقتا، يحاول جاهدا إقناع الحكومة أن توزع المال المخصص له فعلا لتشييد مبان جديدة ينتقل اليها موظفوها الذين يتكاثر عددهم. والرحلات الدائمة الى لكنا ولإقناع الوزراء بصرف الاعتمادات المالية، هذه الرحلات لا جدوى منها، الان الرحلات الكثيرة عبر أنحاء البلد الى عواصم الولايات تتطلب جهدا كبيرا. و يعالج «معهد دراسات التنمية فى جيبور» IDSI مشكلات مماثلة مع حكومة راجاستان، ولو أن من حسن حظها أنها واقعة فى جيبور نفسها (وهى مقر حكومة راجاستان). وليس فى العزم الإيحاء بأى باعث سيء من جانب الحكومات المعنية، ولكن هذه الامثلة قد أعطيت فقط للإشارة الى المعوقات البيروقراطية التى تعرقل ترجمة الوعود، ترجمة سريعة فعالة الى نتائج محسوسة قبل أن يفوت الأوان.

(١٨) من بين الكثير من المشروعات التى اشترك فيها الاستاذ باجشى Bagchi وضع تاريخ لبنك الدولة الهندية SBI، بتكليف من سلطات البنك، وقد تم تأليف الجزء الأول من الكتاب. وهناك بعض الشك فى أن يصبح «تاريخ بنك الدولة الهندية» لباجشى مصدرا هاما لدراسة التاريخ المعاصر لاقتصاد الهند ونشاطها المصرفى.

(١٩) تلقى ا. ب. ديزى J.P. Desai تدريبه فى بونا Pune حيث درس علم الاجتماع، وعلم الإنسان (الأنثروبولوجيا) على ج. س. جورى Ghurye، وايراقاتى كارف Iravati karve اللذين يتمتعان بتقدير سام، ليس فقط بسبب علمهما، ولكن أيضا بسبب نزعاتهما السياسية الليبرالية.

(٢٠) قدر لأوريسا Orissa فى الخطة الخمسية السادسة أن يكون لها معهدها الخاص لبحوث علم الاجتماع فى بوبانسوار Bhubaneswar، عامى ١٩٧٨/٧٩، يعقبها أسام Assam فى ذلك. أما معهد لاليت نارايان ميشرا Lalit Narayan Mishra للعلوم الاجتماعية الذى أطلق عليه اسم وزير سكة حديد الاتحاد الذى قتل فى عام ١٩٧٤ فى ساما ستيبور، فقد أنشأته حكومة بيهار فى باتنا، نتيجة لجهود التى بذلها أخوه دكتور جاجانات ميشرا الذى كان رئيس وزارة بيهار خلال فترة الطوارىء، ثم خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٣.

(٢١) عنوان هذه الوثيقة هو «معهد دراسات التنمية، جيبور: نشأة ونمو فكرة»، كتبها الاستاذ س. ب. فارما S.P. Varma ونشرت في جيبور في أواخر عام ١٩٨١ أو أوائل عام ١٩٨٢.

(٢٢) أنظر، على سبيل المثال الفقرة التالية« طلب من الاستاذ سومجى Somjee أن يعد مذكرة عن المعهد، وعلى أساس هذه المذكرة وضع الاستاذ س. ب. فارما اقتراحا بانشاء معهد دراسات التنمية. وفي حين قصر (المعهد) نشاطه أساسا على المشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية، فإنه كان من المنتظر أن يستطيع الاضطلاع بمشكلات البحث التي تتجاوز نطاق العلوم الاجتماعية». انظر صفحتي ٧، ٨.

(٢٣) D.L. Sheth, Grass-Roots Stirrings and the Future of Polities», Alternatives, Vol. Ix, 1983, pp. 1-24 (p.8)

(٢٤) كلمة لوكايان (مشتقة من السنسكريتية)، تعني حرفيا «حركات الناس»، أي حركات الناس، وبالناس من أجل الشعب. و يشير شيت الى المشروع على أنه «عمل مع البحث» من حيث نوعه، و يصفه على أنه يعمل «على الحد الفاصل بين المعرفة الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية، بين المؤسسات الاكاديمية، والجماعات ذات النشاط العملي الفعال». أنظر المرجع السابق، ص ١١.

٢٥) باداياترا اصطلاح خاص مستخدم للإشارة الى القادة السياسيين الباحثين عن الحقيقة الاجتماعية أو الواقع السياسي، وذلك بالتجول في انحاء الهند، سيرا على الاقدام، بحثا عن الحقيقة وكان أحدث شخصية اضطلعت بمثل هذه البادايانرا شاندرا سيخار Chandra Sekhar (١٩٨٣)، زعيم حزب جاناتا. وكان غاندي، وفينو بابهيف Vinaba Bhave «يونار الحكيم» (توفي عام ١٩٨٢) يؤديان في زمانهما جولات دورية من نوع البادايانرا.

(٢٦) شيت، المرجع السابق، ص ١١.

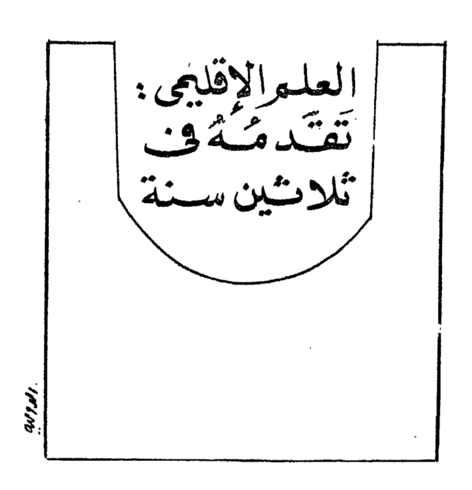
(٢٧) جاء الايحاء بهذا في الاصل من حركة بودان Bhoodan التي استهلها فينو بابهيف بعد الاستقلال بقليل. ولم تنجح الحركة نفسها، غير أن مختلف المعاهد الخاصة بالدراسات الريفية التي انبثقت كأجهزة لنشر أفكار غاندي بخصوص التنمية والتعاون في الريف كانت تعمل بلا انقطاع.

(٢٨) من أجل تقييم نقدي حديث لعمل معاهد البحوث في مجال الاقتصاد الزراعي، أنظر تقريرا بعنوان:

Agricultural Research:Decline of Agra-Economic Research Centres

(by a sfecial carrespandent , The Economic and Palitical Weekly

Vol. XVII, No. 23, 4 June 1983. pp. 993-6.



أساسيات العلم الاقليمي: محاولة للتعريف بها

من المحتمل أن العلم الاقليمي هو أحدث فرع لعلم الاجتماع. و يدين بوجوده الى كثير من المشكلات التى لم يكن بوسع المناهج التقليدية لعلم الاجتماع تناولها بقدر كاف. و بدخول هذا العلم الجديد غدت خطوط البحث القائمة أكثر ثراء للعديد من النظريات والأساليب والمفاهيم.

و يقع العلم الا قليمى فى مفترق الطرق حيث تلتقى علوم الا قتصاد، والجغرافيا، والا جتماع، والسياسة، والأجناس البشرية. وهو يدرس أساساً التدخل البشرى فى التضاريس الطبيعية. وله صلة طفيفة بما يقدمه المهندسون وعلماء الجيولوجيا، والأرصاد الجوية، والبيولوجيا من أوصاف، و يستفيد بهذه العلوم كلما دعت الحاجة الى ذلك. وللباحث فى هذا العلم وجهة نظر كمية بدرجة أكثر؛ إذ

بقلم: ج. ب. بنكو

باحث بمركز الأبحاث المكانية والتحليل (جامعة باريس)، وله دراسات فى التنمية الاقليمية والجغرافيا الحضرية.

ترجمة: حسن حسين شكرى

ليسانس آداب، ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة من كلية الآداب بجامعة القاهرة.
اشترك فى ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب، ودائرة المعارف الاسلامية. وله مترجمات أدبية وثقافية وعلمية كثيرة.

ينصب اهتمامه على توزيع السكان، ومواقع نشاطهم، وعلى التلوث البيئى، والسياحة والتنمية الحضرية الخ....

ومجمل القول، ان العلم الاقليمى علم تركيبى بطبيعته: فمن البيانات التحليلية التى يوفرها مختلف الاخصائيين، ومن بعض الحالات المجمعة التى تمثل احدى المناطق، ومن بعض القوانين الأساسية المتعلقة بتوزيع الأنشطة، يمكنه أن يستخرج النتائج من المقدمات.

ويقوم علم الاقتصاد فى مركز جاذبية العلم الاقليمى، أو بالتحديد فرع منه يسمى علم الاقتصاد المكانى المعنى أساساً بموقع الأنشطة الاقتصادية، والسلوك المكانى للشركات، والأهميات المحلية، الخ.... وقد شعر علماء الاقتصاد المكانى بسوء وضعهم بين أقرانهم، وحتى يجعلوا لاهتماماتهم وزنا أكبر، تملصوا من علم الاقتصاد العام، ليكونوا حركة مستقلة. وقد التفتوا فى دراساتهم الى علم الرياضيات، والى المناهج الرياضية والاحصائية لاختبار الفرضيات المتقدمة.

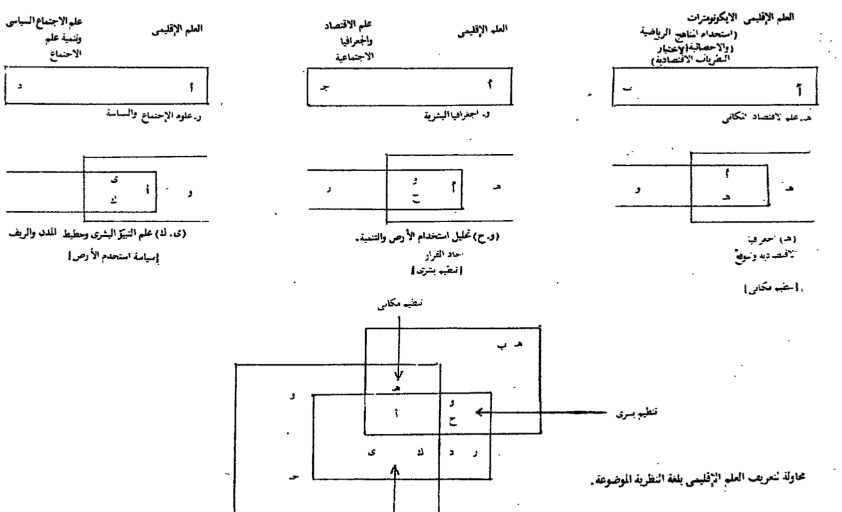
و يعدون هم وعلماء الاقتصاد والجغرافيا أعظم من لهم علاقة وطيدة من حيث الاهتمام بالدراسة الاقليمية، لأن الجغرافيا البشرية بطبيعة تعريفها، تصف وتفسر توزيع الكائنات البشرية وحركاتها وأعمالها على سطح الأرض (Claval، سنة ١٩٨٤). كما أنه في الوقت الذي ظهر فيه العلم الإقليمي، كان علم الجغرافيا قد تغير تغييراً جذرياً؛ وطورت مدارسه القومية المختلفة مناهجه القديمة التي لم يعد فضول الباحثين قانعا بها بعد. وفي العقد السادس من هذا القرن شرع الباحثون العمليون في ايجاد وسائل جديدة احتاجوا اليها لمواجهة التطلبات الاجتماعية الجديدة. ففي فترة ما بعد الحرب، كان النمو الاقتصادي والسكاني شديداً، وأزدادت الحاجة إلى تخطيط الاستفادة بالأرض للتحكم في التنمية الحضرية. وقرب العقد الثامن من هذا القرن، أوجدت الظروف الاقتصادية و الاجتماعية المتغيرة حاجة أكثر إلحاحاً الى السيطرة على التلوث، وحفظ الطاقة، وحماية البيئة، والتوازن الاجتماعي، أي إدارة البيئة وتخطيطها بوجه عام: المجال الذي غزاه الجغرافيون بالربط بينه و بين كل من علم الاقتصا والمشكلات الاجتماعية.

ومن وجهة نظر علم الاجتماع -الذى يدرس الواقع الاجتماعي والحركة البشرية في البيئات الاجتماعية والطبيعية المختلفة- ومن وجهة نظر علم الاقتصاد وعلم السياسة أيضاً، تعد البيئة الطبيعية والمنظور المكاني ضئيلة الأهمية. ومن وجهة نظر العلم الاقليمي، من ناحية أخرى، تعد المعرفة وفهم الأهداف، ومرامي ومصالح الجماعات الاجتماعية المختلفة القائمة في مواقع مختلفة لمكان ما، من الاهتمامات التي لها أولوية. ومن ثم، فان دراسة حياة الأسرة والعلاقات بين الأفراد والجماعات والطبقات الاجتماعية هي التي توفر البيانات المطلوبة لبحث المجتمعات من حيث هي كل. ومن الضروري أن نفهم أهداف وقيم الجماعات الاجتماعية المختلفة بأقاليم العالم العديدة، وأن نتابع تطورها واتجاهاتها حيال المشكلات الاقليمية إذا ما أردنا التوصل الى المرامي الاجتماعية، وتسوية ما يكتنفها من صراعات. ومن ثم، أسهم العلم الاقليمي إسهاماً كبيراً في التنمية الاقتصادية على المستوى الاجتماعي، ومن ناحية أخرى، لم يسهم بشيء ألبته في أيامه الأولى على الأقل، حتى للبيئة المعنية، بل قد يقال أنه كان عاملا مدمراً. وكما نعلم من التجربة الواسعة، أن التنمية الاقتصادية لايمكن أن تبدأ حركتها دون معرفة البيئة الاجتماعية والطبيعية.

أما بالنسبة لعلم الأجناس البشرية، فلابد أن نضع فاصلاً مميزاً بين علم الأجناس الطبيعي الذى يهتم بالعوامل البيولوجية المؤثرة فى الكائن البشرى وعلاقته ببيئته الطبيعية، وعلم الأجناس الثقافى الذى يدرس المجتمعات الزائلة من الوجود وثقافاتها، وقبل كل شيء، عناصر الحياة الاجتماعية المتباينة بالتعرف على التوزيع الجغرافى للشعوب والثقافات فى كل مكان من العالم. وقد أثر علم الأجناس البشرية تأثيراً عظيماً فى تطور علوم إجتماع ما بعد الحرب، وأسهم نظرياً وعملياً فى بناء نماذج سياسة التنمية فى العالم الثالث بخاصة، وفى إعداد الخطط الاقتصادية و الا جتماعية التى يقوم فيها العلم الالاقليمي بدور مهيمن.

و يوفر العلم السياسى المساندة الا دارية والتشريعية اللازمة لتنفيذ التنمية الا قليمية. وقد أتى منتصف القرن العشرين بوعي جديد بألوان التفاوت الا قليمى فى التنمية، و بأن تخطيط المدينة والريف (الذى يمكن أيضاً أن يسمى تخطيطاً إقليمياً أو تنظيمياً مكانياً، بل هو تنمية سياسية وإقتصادية للمكان) يعد إهتماماً مشتركاً لجميع البلاد صناعية أو نامية على السواء. وتبذل هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة جهوداً كبيرة لتدعيم التقدم الا قتصادى و الا جتماعى للبلاد الضعيفة إقتصادياً التى يعيش سكانها فى ظل ظروف يحدق بها الخطر. وحتى فى أعظم البلاد تقدماً، نجد النمو الا قتصادى غير موزع بالتساوى من حيث المكان، مما ينتج عنه ألوان من التفاوت الا قليمى وعدم المساواة. وقد جذب هذا إنتباه علماء الا قتصاد والساسة الذين يحاولون تقليل عدم التوازن باستخدام وسائل العلم الا قليمى.

وكما رأينا توأ، فان صعوبة تعريف هذا العلم تنبثق من تعقده؛ وثمة كثرة كاثرة من التعريفات تكاد تساوى عدد الباحثين فيه. و يقدم لنا Watter Isard، فى كتابه المسمى «Introdution to Regional Science» (سنة ١٩٧٥) ثلاثة عشر تعريفاً. وبمقارنة هذه التعريفات بالمطبوعات المتقدمة زمنياً، التى تضع الاعتبارات الاقتصادية فى المقام الأول، نجد أن الأوصاف الحديثة نسبياً تميل الى التركيز على البيئة وعلم التبيؤ، وعلى الالانسان، ومن هنا جاء التعريف الموجز التالى: «مجمل القول، إن العلم الا قليمى ينصب اهتمامه من حيث هو علم بالدراسة الدقيقة المتأنية للمشكلات الا جتماعية ذات الأبعاد الاقليمية أو المكانية مستخدماً لأخلاط متباينة من البحث التحليلى والتطبيقى.



محاولة تعريف العلم الإقليمي بلغة النظرية الموضوعة.

الأسس التاريخية ومولد العلم الاقليمي:

ترجع الأصول المتقدمة زمنياً للعلم الاقليمي الى العالم Van Thuenen، الذى نشر بحثه المسمى «Der isolierte Staat»، سنة ١٨٢٦. وكان أسلافه الحقيقيون من علماء الاقتصاد والجغرافيا مثل Christaller، August Loesch، Walter الذين أظهروا إهتماماً بالمشكلات المرتبطة بموقع الأنشطة. وتمثل نماذجهم النظرية مايسمى نظرية المكان الرئيسى. وفى بداية القرن، كان المكان من المتغيرات المجهولة لدنيا العلم أو مهملاً من جانبها، وخاصة لعلم الاقتصاد. وكان الجغرافيون وحدهم، بحكم مهنتهم، إستثناء من هذه القاعدة؛ فقد أوجدوا منذ بداية القرن التاسع مفهوم الاقليم الذى صار فيما بعد إطاراً لكثير من الدراسات المكانية. ومنذ العقد الرابع من هذا القرن أصبح البحث منهجياً بدرجة أكثر، فانتقل من التحليلات القطاعية-أى الزراعة والصناعة والتجارة وهى أنشطة ثلاثية الأبعاد بوجه عام-الى الخطة العامة للتوازن المكانى للنظام: وهى خطة وضعها Loesch، وشكلت المفهوم الموحد لنماذج معينة، واستخدمت رابطة أيضاً بنظرية علم الاقتصاد العام. وخلال هذه الفترة ظهر العلماء الألمان والاسكندنافيون على أنهم الرواد بوجه خاص فى هذا المجال. وفى الولايات المتحدة إقتحم Edgar Hoover (سنة ١٩٤٨) أرضاً جديدة فى مجال تكاليف النقل وابتدع نظرية عامة ل «خط الهامش» من حيث انه عامل فى موقع المشروع التجارى. وفى أثناء سنوات الحرب، أحرزت أساليب المحاسبة الاقليمية تقدماً، واستخدمت فى الأقاليم والمدن. ووضعت نماذج كثيرة لقياس حركات هجرة السكان، والمناطق القادرة على جذب النشاط التجارى؛ وهكذا أظهر أنموذج الجاذبية نفسه، وفكرة نظام التسلسل الهرمى الحضرى، وقاعدة Zipf عن الرتبة-الحجم (سنة ١٩٤٩)، وزاد استخدام علاقة الكثافة-المسافة. وكانت عوامل التحليل الحضرى فى المراحل الأولى مأخوذة من التجارب السابقة.

و يظل Walter Isard، وهو عالم اقتصاد بالتدريب أكبر عامل مؤثر يومذاك. وقامت أعماله على ما يعرف باسم خطة اللورد Keynes الاقتصادية وقد اوجز عمل أسلافه، وقدم أفكاراً جديدة باعتماده على المدارس الفكرية المختلفة؛ وقد أكسب نظرية التضاعف قوة دافعة جديدة-وهى تجزبة تألقت على يد Homer Hoyt (سنة ١٩٣٣)، وهو واحد من مؤسسى علم الاقتصاد الحضرى، وقد طبقت فكرة التضاعف سنة ١٩٣٧. وسرعان ما قدم Isard تحليلا إقليميا بوسيلة جوهرية تستعمل فى المناقشات النظرية والتطبيقات العملية على السواء.

وفى أثناء فترة ما بعد الحرب للتوسع الاقتصادى، كان هذا المذهب ذا قيمة إجتماعية عظيمة. أضف الى ذلك، أن Isard، لم يجد صعوبة تذكر فى جمع الباحثين ومتخذى القرار فى جميع اتجاهات الحياة فى جمعية جديدة استهدفت تيسير إنتشار المعرفة. وفى ديسمبر سنة ١٩٥٤، تأسست الجمعية المعروفة باسم Science Regional «Association»)، وعقدت أول إجتماع لها. واستعملت عبارة «علم إقليمى» بانتظام من وقتذاك. وقد وضعت هذه الجمعية، وهى جمعية دولية، أهدافاً علمية لنفسها، تقربها على طول الخط من الخطوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

و يشبه منهج Isard لهذا العلم الجديد منهج أوجست كونت فى علم الاجتماع فى بعض النواحى. فقد اعتقد كونت أن التفكير العلمى قد يستمر فى التطور حتى يصل الى ما أسماه «مرحلة إيجابية» تبرز نقطة الذروة للتطور العلمى. وقد استفاد كونت من فكرة أن المعرفة المتجسدة فى العلوم المختلفة قد توحدت وارتبطت بعلاقة متبادلة، وافترض أن مستويات التفكير العلمى المختلفة بتلاقى آخر الأمر فى علم اجتماع إيجابى ومن الواضح أنه قد بالغ فى تقدير قدرة العلماء على مسايرة أحداث التطورات فى جميع مجالات الفكر. واعتقد، بالنسبة للمستقبل البعيد، فى قيام علم مفرد موحد. و بالمثل، نجد Isard وأتباعه، قد عدوا العلم الإقليمى عملاً غير متداخل، بل عدوه علماً جديداً موحداً.

وقد حظى هذا الفرع من العلم باهتمام متزايد. وعقدت فى أوربا ندوات سنوية منتظمة منذ عام ١٩٦١، وحذت حذوها مناطق اخرى من العالم منذ ذلك الوقت. وأسست الجمعيات واحدة تلو الآخرى: فى فرنسا، بمبادرة من acques boueville Francois Perroux، وبمساندة Isard فى اسكندنافيا، واليابان، والملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية، والمجر، وأمريكا اللاتينية، وفى قارات أخرى منذ وقت أقرب

وقد علم هذا العلم مبدئياً فى الاقسام التقليدية بالجامعات مثل قسم الاقتصاد، وقسم الجغرافيا؛ ثم قدمت مقررات دراسية خاصة مماثلة فى العلم الإقليمى بالمستويات التعليمية العليا بوجه خاص. وفى كل عام تظهر اكثر من ثلاثين مجلة متخصصة ومجموعات علمية كثيرة فى موضوعات العلم الإقليمى.

ولا يعد الباحث الذى يشتغل بتطبيق هذا العلم مخططاً نشطاً، بل محللا يعالج منهجياً انتقادياً لمشكلات اليوم الحاضر؛ و يصوغ فرضيات و يثبت صحتها، و يستخرج استنتاجات و يقدم التوصيات؛ ومن ثم فانه يقوم بدور رئيسى فى عملية

اتخاذ القرار. وتكون المرحلة الثانية للعمل الاقليمي فى أيدى متخذى القرار الذين يقودون مرحلة «تخطيط المدينة-الريف» التى تعرف بالفرنسية بعبارة regionale amenagement du territoirle or planifiction ؛ و بالالمانية Raumordnunge ، و بالايطالية pianificazione territoriale . والغرض من تخطيط المدينة- الريف هو أن يعرف المفاهيم العملية والاختيارات السياسية الكبرى التى يصبح تنظيم استخدام الارض والمكان القومى، حقيقة واقعة من خلالها،

المدارس الأساسية للفكر

بعد أن أدخل مفهوم المكان فى النظرية الاقتصادية عند منقلب هذا القرن، منح العلم الاقليمى-- وهو ذلك التركيب المتسق- قوة دافعة جديدة للدراسات التى تشغل هذا الشريان. وقد حثت هذه الدراسات المصلحة المشتركة فى «البعد المكانى للحياة» وتمت إداراتها بروح جديدة، كمنت اكتشافاتها الاولى فى استقلال الاقليم المحير (Isard، سنة ١٩٦٠).

. أى هذه النظم المتداخلة إقليمياً، والتشابكات المحيرة للسكان، وأنماط الموارد، والمواقع الصناعية، والاقتصاديات المحلية، والحسابات المحلية، ومواقع ميزان المدفوعات، والأسواق، والأماكن الرئيسية، ومناطق العواصم الحضرية الكبرى، والتنظيمات الادارية والسياسية، والمعاهد التعليمية، والقيم القومية، والدوافع والاهداف الاجتماعية. وهى تعمل على تشابك كل هذه الانظمة بارتباط نظم إقليمية متداخلة (نشاط متداخل) لتدفقات السلعة، وتدفقات المال، وتحركات السكان، ووسائل الاتصال، و بوجه عام، التفاعل الاجتماعى الثقافى الشامل لعمليات إتخاذ القرار.

و يعود البحث الخاص بتوضيح مفهوم الاقليم الى الوراء فى طريق طويل للغاية. ففى القرن التاسع عشر، وفى مطالع القرن العشرين، أظهر الجغرافيون بوجه خاص فضولاً عظيماً حول هذه المشكلة، ومنذ العقد السادس من هذا القرن. تجاسر علماء الاقتصاد والسياسة على تعريف الاقليم ليجعلوه مفهوماً عملياً،وقد شهدت مرحلة مبدئية تحولاً تدريجياً من فكرة الاقليم الطبيعى الى فكرة الاقليم الاقتصادى، ثم وفد تجديد للافكار المستوحاة من علماء اقتصاد المكان، ودفعتهم فكرة «الجغرافيا الجديدة» التى سعت الى تفسير الظواهر الاقليمية. وكانت المقالات الاولى فى التعريف بمفهوم الاقليم ذات طبيعة جزئية(Brocard ، Loesch ، Leontief ، الخ...)، ثم Isard، مؤسس العلم الاقليمى الذى أصر على أن مفهوم

الإقليم كان مفهوماً خادعاً ، ولم يعد أن يكون تعميماً مجرداً . ولذلك ، فقد أضفى أهمية عظيمة على التحليل السليم للنظم والتدفقات المحددة لخصائص نسبة المكان المأخوذة فى الحسبان. وفى المرحلة الثالثة لهذا البحث الاساسى ، اكمل Boudeville perroux Richardson، أحدهما الآخر فى التحليل الإقتصادى المطبق على الاقليم ، وميزوابين : (ا) الاقليم المتجانس(La région homogéne) ، الذى هو اقليم زراعى اساساً ، ومحكه هو أن تلك الصفات المميزة لكل وحدة اولية منه تختلف اختلافاً طفيفا عن المعدل العام، (ب) الاقليم المؤلف من مجموعة من العقد (La region polaridée) الذى هو اقليم صناعى أساساً ، و يوازى مفهوم المكان من حيث أنه مجال للقوة ؛و(ج) اقليم التخطيط (La region- plan ou de programme) ، المتطلع للامام فى جوهره ، وهومفهوم عملى تم تصميمه لخدمة العمل التجارى والهيئات العامة . وفى ضوء الدراسات السابقة صاغ Lajuie (سنة ١٩٧٩) تعريفا شاملاً :

الاقليم هو مساحة جغرافية تشمل كياناً يمكن وصفه بأنه من الظواهر الطبيعية والبشرية ، من حيث تحليل البيانات الاجتماعية الاقتصادية ، وتطبيق سياسة ما . و يقوم على مظهرين رئيسيين هما - التجانس والتكامل الوظيفى - و يبلغ ذروته من بعض النواحى فى التضامن العملى ، وعلاقات عدم الاعتماد المتداخلة مع التجمعات الاقليمية الاخرى ، ومع المكان القومى والدولى .

وقد بدأت الدراسات الخاصة بعملية التنمية الاقليمية فى فرنسا على يد (Ppnsard claude سنة ١٩٥٥، وسنة ١٩٥٨) الذى بدأ النزعة الكلاسيكية الجديدة بمناقشة ما تم من عمل بالفعل ؛ وفى الوقت نفسه ، اقتحم أرضا جديدة بتركيب أمكنة رياضية توازن الأمكنة الاقتصادية . وفى منتصف العقد السادس من هذا القرن ابتدع Perroux Francois (سنة ١٩٥٥) كلاً من مصطلح ونظرية الاستقطاب التى منحت البحث قوة دافعة جديدة ، وأبرزت نقطة البداية للتفكير الاصيل فى اللغة الفرنسية فى هذا المجال . وقد عرفت فكرة الاقليم المؤلف من مجموعة عقد ، على أنه «مكان غير متجانس تتكامل أجزاؤه العديدة بصورة تبادلية ، ويحتفظ بعضها مع الآخر ، ومع نقاط الالتقاء المسيطرة بتبادلات أكثر من تبادلاتها مع الاقليم المجاور» ، و يؤثر بصورة قوية فى التفكير المكانى وفى تخطيط المدينة - الريف على السواء .

ومنذ مطالع العقد السادس من هذا القرن ، شغلت البلاد النامية انتباه أصحاب النظريات الذين نظروا الى ما عانته المشروعات التجارية من صعوبات فى تلك

البلاد. ولم يكن لفشلها فى العمل بصورة ملائمة شأن بالاقتصاد الخارجى. وكان أول من اكتشف المشكلة واقترح علاجاتها هما Ragnar Nurkse (سنة ١٩٥٣)، Albert O. Horscj,am (سنة ١٩٥٨) اللذان اقترحا أن الاستثمار يجب أن يتم فى قطاعات استراتيجية ليحقق النمو السريع الدائم، وليستفيد من الأقتصاديات الخارجية. وأول من قام بتحليلات لهذه الظاهرة هوAlfred Marshall وأضاف اليهاMead ، Scitovsky(سنة ١٩٥٤)، Balassa (سنة ١٩٦٢) ببحثهم لمسألة التكامل الاقتصادى.

وقد تطورت أساليب التحليل المكانى بسرعة فى العقد السادس، والعقد السابع من هذا القرن. وكان أوسع مجال للدراسة هو الاقتصاديات المتوسطة والكبيرة: وهو مجال متأثر بالنظرية الكلاسيكية الجديدة التى فرضت ألا يكون التعريف مقصوراً على هندسة فراغية، بل مواجهة بعض الحتميات المباشرة المرتبطة بالموقع. وقد حاول الباحثون اكتشاف المبادىء العامة وتطبيقها على التخطيط الإقليمى. وسنذكر على سبيل الايضاح قليلا من المناهج التى ساعدت الخبراء على فهم الحقائق الاقليمية فهماً دقيقاً.

استعملت مجموعة من الوسائل التحليلية لتحديد عدد وطبيعة الصناعات التى يمكن أن تقام وتنمو ى منطقة ما. ومن ثم، تصور منهج التكلفة المقارنة، وهو أسلوب ملائم للتخطيط الاقليمى كل الملاءمة. والهدف هو التعرف على هو ية منطقة ما حيث يكون ممكناً لصناعة بعينها أن تنتج وتوزع منتجها بأدنى تكلفة اجمالية؛ حتى يكون ثمة مبرر لاقامة تلك الصناعة فى المنطقة محل البحث. ولا يلتمس هذا الاسلوب عذراً للعوامل غير الا قتصادية مثل النماذج الثقافية، ونتيجة لهذا، فان محاولات كثيرة فى التنمية الصناعية قد باءت بالفشل. أضف الى هذا، أن كثيراً من النماذج الأ يكونومترية، والمعاملات الموقعية قد استعملت لقياس المزايا، ثم تصف وتحدد رتبة الأقاليم طبقاً لخارج قسمة الموقع.

وتعد جداول المدخل- المخرج من أهم الأساليب الفنية فى صياغة وتفسير البيانات الخاصة بموضوع الدراسة، وقد كشفت بعض العمليات التى ترتكز عليها الروابط بين أقاليم منطقة ما و بين الجوانب المختلفة لاقتصاديات هذه الأقاليم. وقد أقتحم W. Leontief(سنة ١٩٥٣)، الفائز بجائزة نوبل فى علم الا قتصاد سنة ١٩٧٣، بالتعاون مع A.Strout، أرضا جديدة بعمله فى هذا المجال. كما أحدث باحثون مثل Miernyk (سنة ١٩٦٥)، Isard (سنة ١٩٧١)، Ierking بعض

التقدمات فى تطبيق هذا المنهج.

ويؤكد الأسلوب الفنى لبرمجة التداخل الإقليمى الخطى صحة الاعتماد العام المتبادل للأنشطة، وهو مطبق على دراسة نظام ارتباط الصناعة المتداخلة، و يتقدم بصورة تدعو للتفاؤل. و يوفر هذا المنهج أنموذجا متسماً بالكفاءة خلال معالجة مشكلة الأنماط المختلفة لعوامل الندرة الاقليمية.

وثمة مناهج كمية أخرى، مثل نماذج الجاذبية التى تبرز الجوانب الهامة للتحرك الاجتماعى بين العوامل الأخرى بخاصة- وحركات الهجرة فى نطاق اقليم ما. وتستخدم نماذج الجاذبية أيضا لقياس المناطق النائية عن المدن، أو كما حدث فى أول تطبيق قام به(Reilly (سنة ١٩٣١) لدراسة المتافسة فى مجال تجارة التجزئة. وقد بنى الأنموذج على قياس التمثيل بعلم الطبيعة (ظاهرة المغناطيسية أو الجاذبية العامة).

ولمفهوم الأنتروبيا (١) المستخدم فى العلوم الاجتماعية أصل فى علم الطبيعة أيضا، و بخاصة فى القانون الثانى للديناميات الحرارية؛ ونتيجة لبحث Shannon، أصبح هذا المفهوم المقياسى الرئيسى لنظرية المعلومات. وكان استخدامه موضوعا لكثير من المقالات خاصة فى البلاد المتكلمة بالانجليزية وقدمه فيها Medveknow، Semple، Wilson وقدمه فى فرنسا B. Marchand.

ومن الصعب رسم الخط الفاصل بين علم الاقتصاد المتوسط، وعلم الاقتصاد الخاص، لأن المعايير تحكيمية بالحتم، ولكن التمييز الأساسى بينهما ينبثق من عمليات التحليل. ولا يكون الفرد فى علم الاقتصاد المتوسط هو الوحدة الأساسية فى اتخاذ القرار، بينما يكون كذلك فى علم الاقتصاد الخاص.

وتنسب أسس علم الاقتصاد المكانى الخاص الى Isard أيضاً، وفى فرنسا، تنسب الى ponsard. و يلى هذا، التنظيم الوظيفى والبشرى للمكان الذى تمت دراسته، مستخدما من ناحية، بعض المناهج الكمية مثل نظرية الرسم البيانى، ومن ناحية أخرى، الملاحظة القوية للمكان الذى يكون فى مرحلة البحث الأساسى داخلا فى نظرية المعرفة للعلوم الانسانية- وفى مجموعة المعلومات والقرار. وثمة منهج سلوكى لاتخاذ القرار بمعرفة الشركات، وهو آخذ فى النمو بين الباحثين المتأثرين بفكر كل من H. Simon (الفائز بجائزة نوبل لعلوم الاقتصاد، سنة ١٩٧٨)، Cyert، March أما Hamilton والمشتركون معه فى التأليف، فيعتمدون على تحليل منطق تنظيمات السلوك فى المكان بابراز عوامل مثل المعلومات أو البيئة التى تؤثر فى متخذى القرار.

---

(١) عامل رياضى يعتبر مقياسا للطاقة غير المستفادة فى نظام دينامى حرارى. (المترجم)

جدول رقم (١) العلم الإقليمي

	١٩٠٠	١٩٤٠	١٩٥٤	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٤
علوم الإقتصاد	von Thünen Ricardo A. Weber	Lösch Fredhol Hoyt	Zipf Reilly Isard Hoover Léontief Kuznets	Perroux Ponsard Alonso Mjernyk	Boudeville Friedmann Hirschman Myrdal	Sallez Paelinck Aydalot Perrin Guigou Stöhr Schumacher H.T. Odum Papageorgiou INRS-Urbanisation
الجغرافيا	Levasseur Vidal de la Blache	Christaller	Hägerstrand Lund Schoo Bunge Bobek Ullmann Garrison Berry		Claval Haggett Gould	Hamilton Bailly Pumain Pred Tornquist Harvey A. Wilson Cox P. Allen
علم الإجتماع	M. Weber Mauss		Frankfurt School Park. Burgess Chombard de Lauwe		Remy Castells	Touraine Amin Emmanuel Giddens Topalov Lipietz
علم السياسة			Aron Easton		Samuelson	Raffestin
علم الأجناس البشرية			Lévi-Strauss Balandier Polanyi		Barth	

أما المنهج الكلاسيكى الجديد، والمنهج الوضعى الجديد للجغرافيا المعاصرة فيتسمان بتطوير الطرق الكمية؛ وقد حدث تقدم ملحوظ فى صياغة نماذج البرمجة المكانية، والايكونومترات المكانية وتحليل وتصنيف البيانات التى تستخدم فى تفسير التنظيم المكانى والديناميات المطبقة على الانظمة الحضرية، والهياكل التنظيمية الصناعية.

وتفسر نظرية game منطق اتخاذ القرار فى موقع الريبة فى نوايا الشركاء. وقد وفر علم السبرنطيقا – فى ظل القوة الدافعة التى أضفاها عليه مؤسس هذا العلم Wiener Norbert، فى العقد السادس من هذا القرن – زاوية جديدة تناقش من خلالها مشكلة النظام الاجتماعى، وحضت على القيام بأول الأبحاث فى النظم أيضا.

ويعد الاتجاه الرئيسى الثالث فى البحث – المنهج الانتقادى للمكان اتجاهاً مستلهماً من الماركسية. وقد خرجت هذه المدرسة الفكرية الانتقادية الى حيز الوجود فى فرنسا وايطاليا وبلاد أمريكا اللاتينية فى العقدين السادس والسابع من هذا القرن، واكتسبت موضعاً لأقدامها منذ العقد الثامن فى الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة. وترتكز المناظرة العظيمة حول الدور الأيديولوجى للمكان فى المجتمع المعاصر على مسائل حيوية مثل العدالة المكانية، والمساواة، والتوازن البيئى، واستراتيجيات الجماعات المسيطرة.

وتسهم هذه الدراسات الماركسية، والماركسية الجديدة فى التحليلات الاقتصادية بالبحث المنهجى فى أسواق الملكية العقارية، والنظرية الاقتصادية لايجاد السكن ومشكلة الإسكان كما أثبتها Lipietz (سنة ١٩٧٤)، Topalov (سنة ١٩٧٣)، Castells (سنة ١٩٧٢) وغيرهم. وتقوم هذه المناظرة حتى الآن على نظرية المعرفة، أكثر مما تقوم على جوانب عملية – بيد أنها تمتد بمساهمة Y. Lacoste، إلى مسائل الاستراتيجية، والجغرافيا السياسية على المستوى الدولى. وتكتمل جهود علماء الاقتصاد، وعلماء الاجتماع بالجغرافيا الاجتماعية التى يمثلها D.Harvey، K.Cox اللذان تناولا مشكلات المدن المعاصرة، وظواهر الفصل العنصرى؛ أى أثر النظام الرأسمالى على المدينة الحديثة بوجه عام.

ومن هذا العرض السريع، ربما يكون واضحاً أن البحث فى العلم الاقليمى قد بدأ مع نمو المناهج التحليلية، ويستهدف الفهم الأفضل للحقيقة المكانية باللجوء الى مثل هذه الوسائل المتنوعة من حيث أنها نماذج مكانية، والى الايكونومترات، والى الطرق الكمية القائمة على أحدث النظريات. وصارت بعض هذه النماذج نماذج عملية وطبقت على السياسة الاقليمية.

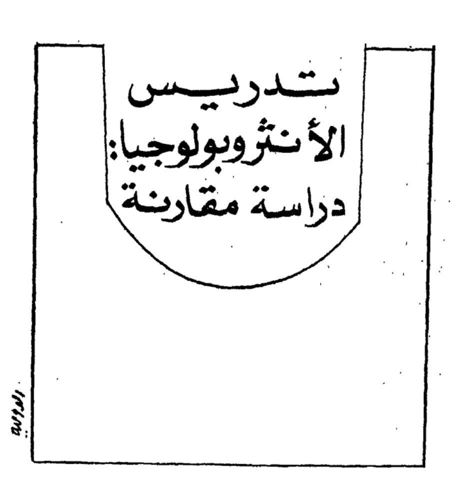
وقد نقحت وجددت الفرضيات النظرية بصفة مستمرة، وأخذ اسهام علم «الجغرافيا الجديدة» وعلم الاجتماع فى الظهور بصورة متزايدة. وقد جعل التحليل الأكثر صحة للسلوك الاجتماعى فى المكان أمراً ممكناً: وهو مجال اشتد فيه منذ وقت قريب الجدل النظرى والمعرفى والفلسفى بين المدارس الفكرية المختلفة، دون غض النظر بحال، عن الاهداف الاساسية لكشف وتفسير دور المكان فى التطبيقات الاجتماعية، وعن كون المجتمع ملتزما من حيث هو كل بمهمة اعطاء الشكل للمكان.

توقعات جديدة للتحليل المكانى:

يجعل الجدل الشامل المكتنف فكرة الاقليمية من منهج العلوم المتعددة أمراً جوهرياً. ومن هنا، فان علماء الا قتصاد والجغرافيا والا جتماع وغيرهم، قد يحرزون مكاسب كثيرة بالتجمع معاً؛ لان أى اقليم ما، يمكن أن يفسر اموراً كثيرة بسماته الأقتصادية والجغرافية و الاجتماعية الثقافية والتاريخية المميزة. وقد نرى اناسا متشبثين ببقعة مكانية ما، لأسباب لا شأن لها بعلم الا قتصاد. وقد اكتشف الدور الهام الذى تقوم به مثل هذه البقعة المكانية فى علم الاجتماع فى وقت متأخر نسبيا من عصرنا هذا. ولم تقدم التحليلات والبحث فى هذا المجال خلال الثلاثين سنة الأخيرة، سوى الهيكل التنظيمى، و بين لنا ما اجرى من دراسات الا طار المكانى للاقتصاد من ناحية، والدور الايديولوجى للمكان فى المجتمع الحديث من ناحية أخرى. والعلم الا قليمى، كما رأيناه ليس الا دراسة للظواهر الاقتصادية، وللسلوك الاجتماعى والسياسى من وجهة نظر البعد المكانى؛ و باكتشافه للسمات المميزة للمكان، اصبح فرعاً مستقلاً من فروع المعرفة.

ولا تتسق السياسات الا قليمية اتساقاً سلساً على الدوام مع تحليلات وتوصيات النظرية الا قليمية، ومع نتيجة وجود الباحثين بشكل متزايد فى بيئة أكاديمية. فكيف تتطور الحقيقة الالاقليمية؟ لقد غيرت الثورة الصناعية الهيكل التنظيمى الاقليمى الذى يحتمل أنه فسر حتى ذلك الوقت بمعايير التجانس. وكان من الواجب اضافة أفكار النزعة العملية والوظيفية، حتى يفهم هذا الهيكل وتجزى ادارته بشكل أفضل. ومع بزوغ فجر الثورة التكنولوجية الذى يشهد السرعة والتوسع الا قليمى فى عمليات تبادل (البضائع والخدمات، ورأس المال والمعلومات، الخ....)، فهل من واجبنا أن نرى «مكاننا» وتنظيماتنا الا قليمية، وهى تنفجر فى وجوهنا؟ ثمة شىء واحد مؤكد: هو أنها لن تقف ساكنة. وأن الحاجة إلى منهج مستنير للعلوم المتعددة،

يعد أمراً جوهرياً الآن أكثر من ذى قبل. ومن الممكن التغلب على ما هو قائم من متناقضات بين التحليل والعمل، لنتمكن من خدمة مصالح الجنس البشرى، ولنعمل على انسجام مكاننا، ونخلق « بيئة مكانية » أفضل لحياتنا.



أكدت اللجنة التى شكلت للبحث فى المؤتمر العالمى الثانى الخاص بالأنثروبولوجيا الذى انعقد بكوبنهاجن عام ١٩٣٨ على أهمية القيام بدراسة حول تدريس الأنثروبولوجيا والإثنولوجيا (٢) بالاقطار الممثلة بالمؤتمر، ودراسة العقبات التى تحول دون تدريسها. واليوم وبعد مرور أكثر من خمسة وأربعين عاما، فان هذا المشروع لم يجد طريقه الى النور، ومن المحزن أن نرى كيف أن اهتماما قليلا قد كرسته اجتماعات المثقفين لابسط الجوانب الكفيلة باستمرار البحوث وتحسين نقل المعرفة.

ومع هذا فان إضافة مادة دراسية الى أحد النظم التعليمية يعتبر واحدا من أكثر الوسائل تعويلا لجعلها تنمو ولضمان وصولها الى الجمهور العريض. ومن العجيب حقا أن البحث فى الطرائق المستخدمة فى التدريس سواء أساليب البحث فى هذه المادة أم

(٢) الاثنولوجيا Ethnology: علم الاعراق البشرية المترجم

بقلم: چاك لمبار

أستاذ الأنثروبولوجيا بجامعة العلوم والتقنيات فى ليل بفرنسا، وهو الرئيس السابق لتلك الجامعة، وله مؤلفات عديدة فى الأنثروبولوجيا (١)

ترجمة: يوسف ميخائيل أسعد

عضو إتحاد الكتاب. له ترجمات ومؤلفات عديدة

مضمون المعرفة العامة التى تنتمى اليها، وهو من الأمور التى نادرا ما تناقش فى التجمعات العلمية للباحثين أو المتخصصين الأكاديميين. وفى فرنسا بالذات، يترك الأمر لمبادرة قليل من الاخصائيين الذين لهم ارتباطات بوزارة التربية، و يعتبر هؤلاء، بدورهم أن المدرس يجب أن يظل سيد الموقف فى تدريسه، وذلك باسم الحرية الاكاديمية لجامعاتهم وللادارات التعليمية التى تقوم بعقد الامتحانات.

ولهذا السبب فان مجموعة من الأنثروبولوجيين من مجموعة متباينة من الاقطار الذين يولون اهتمامهم لكل من التدريس والبحث قد وقر فى أذهانهم أنها سوف تكون من الأفكار الجيدة أن يلتئم شملهم بمناسبة المؤتمر الدولى الحادى عشر للعلوم الأنثروبولوجية المنعقد فى مدينة كويبك فى أغسطس عام ١٩٨٣ لتبادل وجهات النظر حول الموقف الراهن بصدد تدريس الانثروبولوجيا، وهو الموقف المختلف جدا الآن عما كان عليه

(١) الأنثروبولوجيا Anthropology : علم يبحث فى أصل الجنس البشرى وتطوره وأعراقه وعاداته ومعتقداته. المترجم

فى عام ١٩٣٨ عندما كان الإلحاح على قيمة القيام بدراسة حول الموضوع فى بدايته .
وشارك فى ذلك أنثرو بولوجيون من بلجيكا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وهولندة والبرتغال وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة و يوغوسلافيا ، وأعد تقرير مبدئى عن الموقف على أساس خمسة أقطار. ولقد تناول التقرير فى معظمه ما يسمى بالانثرو بولوجيا «الاجتماعية والثقافية» ، ولم يشر الالماما للتدريس فى المجالات ذات الصلة بالموضوع كالأنثرو بولوجيا الفزيائية ، والدراسات اللغوية الأنثرو بولوجية وما قبل التاريخ . واذا ما تجاوزنا عن الاختلافات التى يمكن مشاهدتها بين نظم التدريس ، حيث أن لكل منها تقاليدها الخاصة ، فان من الممكن ملاحظة أوجه التشابه المتأصلة بينها ، و بخاصة فيما يتعلق بالتطورات الراهنة فى التدريس التى تأثرت بعمق بالازمة الاقتصادية . فلقد كان لهذه الازمة وقع حاد على الجامعات الاوربية وعلى الاتجاهات الجديدة P. 719 فى الأنثرو بولوجيا ، التى كثيرا ما يقال عنها هى ذاتها أنها تعانى من أزمة داخلية .

أنثرو بولوجيا أم إثنولوجيا ؟

إن المصطلح الفنى يكفل لنا نقطة التقاء مبدئية ، إذ أن لفظ «أنثرو بولوجيا» قد صار أكثر ألفة من لفظ «إثنولوجيا» فكما يعرف كل شخص فان لفظ «إثنولوجيا» قد استبعد فى وقت مبكر بالمملكة المتحدة حيث نشأت الأنثرو بولوجيا الاجتماعية ، و بالولايات المتحدة مسقط رأس الإنثرو بولوجيا الثقافية ، وذلك لأن هذه الكلمة قد ارتبطت بالاقطار الناطقة بالانجليزية بنظريات التطور و بالمعالجة التاريخية الحَدْسية . فلقد شارك كروبر فى وجهة نظر زملائه البريطانيين التى تذهب الى أن تاريخ الشعوب القديمة المعاصر قد صار مهتما بالبحث السردى للخصائص الثقافية أو هو يحاول أن يعيد صياغة تاريخ الاجناس والثقافات بشكل غير علمى تماما ، يقول كروبر «إنى مستعد أن أترك هذا المجال المعرفى يتبدد» . ولقد ضربت فى اثر هذا التفضيل للفظ «أنثرو بولوجيا» أقطار أخرى كثيرة مثل هولنده وفرنسا أيضا فى أيامنا هذه . فنجد أن كلمة anthropologie فى فرنسا اخذة فى ان تعتبر أكثر فأكثر مرادفة لكلمة ethnologie ، على الرغم من أنها قد ارتبطت تقليديا بدراسة الاجناس والخصائص الجسمية للإنسان ، فى تقابل مع لفظ ethnolosie ، وعلى الرغم أيضاً من أن لفظ anthropologie يعنى فى بعض الاحيان مضمونا أوسع من لفظ ethnologie ، فيعنى دراسة عامة للبشرية فى نطاق المكان والزمان ، كما هو الحال فى كتابات ليفى شتراوس . بيد أن لفظ ethnologie مايزال مستخدما فى التسمية الادارية .

للمواد الدراسية التى تدرس بالمستوى الجامعى. ولفظ Ethnologie بجمهورية المانيا الاتحادية يمكن أن يعثر عليه حتى الآن فى الكتابة العلمية، كما هو واضح من عناوين عدد من المقالات الحديثة. فلفظ Ethnologieh يضم فى نطاقه الميدانين المعروفين تقليديا فى ذلك القطر تحت أسم Volkerkunde ومعناها أنثروبولوجيا الشعوب غير الاوربية، ثم Volkskunde ومعناها الفرع من الأنثروبولوجيا الذى يختص بما هو محلى، أعنى الفولكلور* والتقاليد الاوربية. على أنه ليس من غير الشائع اليوم أن نعثر على لفظى Sozial Kuturanthropologie مستخدمين فى كتابات منشورة معينة، وهذا يشير هنا أيضا الى التأثير المتنامى للاستخدام الانجلو أمريكى. ويميل الأنثروبولوجيون فى التراث الخاص بلفظ Volkerundler بالضبط الى أن يكونوا يقظين لدى استخدامهم لهذين اللفظين، كما هو الحال فى فرنسا التى يرتبط فيها استخدام لفظ أنثروبولوجيا ارتباطا قويا بالأنثروبولوجيا الفزيائية والبيولوجية.

بيد أن هذا الاتجاه العام المتميز للفظ «أنثروبولوجيا» إنما ينعكس بواسطة تطور مماثل تقريبا فى علاقات الانثروبولوجيا بعلومها المجاورة لها. فمنذ عقود قليلة، فان العلاقات الوطيدة التى ظلت قائمة بين ما قبل التاريخ وعلوم اللغة من جهة، وبين الأنثروبولوجيا الاجتماعية والأنثروبولوجيا الثقافية من جهة أخرى، وبخاصة فيما يتعلق بتدريس الأنثروبولوجيا الفزيائية والبيولوجية، قد حل محلها تدريجيا ارتباط مباشر بعلم الاجتماع وبخاصة فى المملكة المتحدة وفرنسا وفى هولنده الى حد ما.

وفى أوائل هذا القرن ربما كان أحد الأنثروبولوجيين البريطانيين متخصصا أيضا فى علم الآثار وفى الأنثروبولوجيا الفزيائية، ولقد كان بجامعة كامبردج كلية للآثار والأنثروبولوجيا، وكان بأوكسفورد قسم للاثنولوجيا وما قبل التاريخ. ومنذ الستينيات نجد أن الخيارات قد فتحت أمام الطالب بكامبردج لكى يتحدد نطاقه تقريبا فى الأنثروبولوجيا أو علم الاجتماع أو علم النفس الاجتماعى بدلا من علم الآثار أو الانثروبولوجيا الفزيائية. ويمكن مشاهدة نفس الشيء فى فرنسا. فحتى عام ١٩٦٨ ظل «متحف الانسان» فى باريس يقدم دراسة كانت تشتمل على الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية وعلوم اللغة وما قبل التاريخ والأنثروبولوجيا الفزيائية والبيولوجية. وبعد اصلاح التعليم العالى، نجد أن إنشاء أعداد متزايدة من كراسى الاثنولوجيا بالجامعات، والاتجاه العام لالحاقها بكليات الآداب والعلوم الاجتماعية السابقة قد عمل على وضع حد لمفهوم الأنثروبولوجيا فى معناه العام، ولم يترك لها سوى

---

* الفولكلور Folklore علم مقارن يبحث فى حياة شعب ما وروحه كما يتجليان فى عاداته وتقاليده. المترجم

جانبها الاثنولوجي فصارت الاثنولوجيا مادة إضافية فى دراسة علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية عامة. وتدرس الانثروبولوجيا فى المعاهد المتخصصة، وربما باستثناء «معهد اللغات والحضارات الشرقية» سواء كمادة دراسية منفصلة، أم بالرجوع الى إحدى المناطق الثقافية، كما هو الحال فى حالة «مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية». وما تزال أقسام الأنثروبولوجيا فى هولنده جزءا من كليات العلوم الاجتماعية، وتدرس المادة فى ارتباط مباشر بعلم اجتماع لا ينتمي للغرب. وثمة حالة مشابهة ولكنها أقل انتظاما توجد فى بعض الاحيان فى فرنسا والمملكة المتحدة أيضا. ونفس الشيء يصدق أيضا بازاء بلجيكا حيث ترتبط الانثروبولوجيا بعلم الاجتماع فى احدى الجامعات وبعلم النفس فى جامعة أخرى، وهلم جرا. وفى المقابل نجد أن الإثنولوجيا تدرس فى جمهورية ألمانيا الاتحادية كمادة محددة، وقد صارت متمايزة من كل علم الآثار وما قبل التاريخ من جهة، ومن علوم الثقافة التجريبية من جهة أخرى.

ولا يدرج بالمنهج سوى علوم اللغة، والى حد أقل تاريخ الحضارات، وهذا ينحو الى عزل الأنثروبولوجيين عن علماء الآثار وعلماء الاجتماع والبيولوجيا، ويجعل العمل المتداخل مع فروع المعرفة الاخرى صعبا لدى التطبيق.

الخلفية التاريخية لتدريس الأنثروبولوجيا

نعلل هذه التشابهات التى يمكن الوقوف عليها مع بعض التباينات فى خمسة أقطار الى حد ما فى ضوء ظروف تاريخية متشابهة نوعا. ففى غرب أوربا أكثر من أى مكان آخر نجد أن الانثروبولوجيا كانت «ابنة للنزعة الاستعمارية» وهذا قد أثر بلا مناص فى طبيعة ومضمون المادة.

لقد ازدهرت أنثروبولوجيا البلاد النائية الغربية فى البداية فى فرنسا والمملكة المتحدة والبرتغال واسبانيا و بلجيكا وهولنده وألمانيا وإيطاليا. ولكن اهتماما أقل بكثير قد حظيت به لدى شعوب وسط أوربا، حيث انتحت البحوث بالاحرى الى التركيز على دراسة العادات والفولكلور المحليين فى محاولة لاعادة انتعاش الثقافات المحلية لشعوبها بحثا عن هويَّاتها القومية. (بولنده والمجر ونحوهما).. و بعد هذا ساد موقف وسيط، هو دراسة المجتمعات المحلية «الدخيلة»، وقد حفز على نشوء هذا الموقف الحاجة الى بناء أمة متكاملة متعددة الجنسيات كاستجابة لاهتمامات تتعلق بالسياسة الداخلية، فالأنثروبولوجيا بالولايات المتحدة وجهت اهتمامها مبدئيا الى التخفظات الهندية، وقد أخذت بمرور الوقت تمتد ببصرها الى ما هو خارج حدود البلاد. وكان

الموقف مشابها لهذا فى استراليا وجنوب افريقيا. ولقد كان لهذه الخلفيات التاريخية المختلفة تأثير حاسم حتى فى الطريقة الاساسية لتدريس الانثروبولوجيا. وبهذا الصدد فان فرنسا كمثال يلقى كثيرا من الضوء. والامبراطورية الفرنسية الاستعمارية والرغبة السياسية فى تحقيق وحدة ثقافية واحدة وغير قابلة للانقسام، قد أفضى بالطبع الى مستوى أدنى من الاهتمام بالفولكلور والخصوصيات الاقليمية، مما أفضى بالتالى الى توجيه اهتمام أكبر الى الاقطار الواقعة عبْر البحار وبخاصة الاقطار الأفريقية. على أنه بينما أعطت النزعة الاستعمارية اتجاها مستقلا للنشاط العلمى، فان المواقف المختلفة تجاه النزعة الاستعمارية ذاتها ربما تكون قد لعبت دورا فى تطور البحوث، وبالتالى تطور التدريس. فلقد لوحظ على سبيل المثال أن الدراسات الأنثروبولوجية قد بدأت فى وقت مبكر بالمناطق البريطانية عنها بالمناطق الفرنسية، ويعزى هذا الى حد بعيد الى أن المناطق البريطانية قد استعانت بنظام الحكم غير المباشر، فصار من الأهمية بمكان معرفة بعض الشىء عن التقاليد المحلية، بينما جعلت السياسة الاستيعابية المتبعة فى المستعمرات الفرنسية دراسة المنظمات الاجتماعية والثقافات مسألة أقل إلحاحا.

ومن جهة أخرى، فان انتهاء العهد الاستعمارى قد أفضى إلى أثر عكسى، فصار فى كل من المملكة المتحدة وفرنسا انتعاش ملحوظ فى الاهتمام بالتقاليد الاقليمية وبالخصائص المحلية. ولأسباب سياسية وأيضا لأسباب مالية، صار الاتصال «بالميدان» فى الأقطار التى نالت الاستقلال حديثا، على جانب أكبر من الصعوبة أمام الباحثين. وثمة عامل آخر فى حالة فرنسا، تمثل فى الرغبة فى دعم حركة لامركزية أوسع تتمشى مع رغبات شعب يعانى أكثر فأكثر من التطابقية المفروضة ومن الضغوط الحضرية.

وبدءا بالستينات. نجد عددا متزايدا من الدراسات الاثنولوجية تدور حول فرنسا، كما نجد الى حد ما تغيرا فى مضمون المنهج وبخاصة بالجامعات المحلية. وهناك تطور مشابه وقع فى المملكة المتحدة. وبينما كرست الأجيال القديمة من المشتغلين بالبحوث والمدرسين معظم جهودهم لدراسة أقطار أفريقيا وجزر المحيط والهند، فأن البحوث الأنثروبولوجية تمتد فى هذه الأيام الى أجزاء أخرى من العالم، بما فى ذلك الجزر البريطانية ذاتها.

أزمة الأنثروبولوجيا والأزمة فى الجامعات

ان النجاح المتزايد الذى تمتعت به الأنثروبولوجيا بعد الستينات والأعداد

المتزايدة للطلاب من جميع الخلفيات الثقافية الذين تحولوا اليها، لايمكن إن يخفيا عمق الأزمة التي تكتنفها. لقد كانت هناك قبل الحرب ست جامعات فقط بالمملكة المتحدة تضم أقساما للأنثروبولوجيا، بينماتدرس هذه المادة الآن فى أكثر من ثلاثين جامعة، ناهيك عن تلك الجامعات التي يدمج فيها علم الاجتماع والأنثروبولوجيا معا. ولقد تأصل تدريس الأنثروبولوجيا أيضا ونما فى أقسام لا ترتبط بها مباشرة، مثل التربية والطب النفسي. ولقد حدث نفس الشيء فى فرنسا حيث أدخلت دراسات جديدة بعد عام ١٩٦٠ بالجامعات، كما أنشئت الأقسام فى المعاهد المتخصصة مثل «مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية». وكان هناك فى نفس الوقت نمو أساسي فى عدد الباحثين المشتغلين بالبحوث فى « المركز القومي للبحث العلمي» حتى عام ١٩٧٦ أونحوذلك. وثمة فى هولندا ست جامعات رئيسية من بين ثماني جامعات تقوم بتدريس الأنثروبولوجيا كمادة قائمة برأسها «بكليات العلم الاجتماعي» لأكثر من ألفي طالب (إنثروبولوجيا وعلم اجتماع العالم الثالث). أما فى جمهورية ألمانيا الاتحادية فقد زاد عدد الطلاب إلى أربعة أضعاف فيما بين عامي ١٩٧٤، ١٩٨٣، بمجموع ٨٣٠٠ طالب منجلين بجميع الأقسام، من بينهم أربعة آلاف طالب يركزون جهدهم فى علم الاجتماع. أما أسباب النجاح على هذا المستوى فغير واضح. ولقد أبدى دوتريلو وهو من الجامعة الكاثوليكية فى لوفان دهشته حول الأسباب التي تدفع بطلاب علم النفس والقانون والأدب والمعمار الى الاقبال الشديد على العلوم الاجتماعية. ومن الممكن أن نتصور تفسيرا لذلك لا فى رغبة الطلاب القوية فى إحراز معرفة محددة حول الأنثروبولجيا، بقدر احساسهم بالرغبة فى فصل أنفسهم عن مجتمعهم وفى البحث عن خصوبة ثقافية وعن مصدر للقيم الانسانية فى ثقافات تبعد عن ثقافتنا وأقل فقدانا للهوية من ثقافتنا.

ويبدو واضحا على أى حال أن هذا النجاح قد عمل على النمو بالأنثروبولوجيا الى فرع معرفى يستهدف الثراء الثقافى ومساندة عدد كبير من الميادين الأخرى، بينما هى فى نفس الوقت قد فقدت الطابع المحدد لها ووظيفة التدريب المهني التي كانت تتمتع بها قبلا. وتبعا لهذا فانها صارت تعد الطالب «بالثقافة» «والافكار» أكثر مما تعده «بالتكنيك» أو «المهارة» وهذا هو الثمن الذى لابد أن يدفع نظير النمو المدهش بالجامعات لمجالات العلم والتكنولوجيا الجديدة المرتبطة بالوظائف التي تتطلب تدريبا دقيقا ومتخصصا فى نفس الوقت. وكانت النتيجة هي إزدياد التعارض بدرجة لايستهان بها بين التدريس الذى هو متخصص وفني، ولكنه متكيف للأهداف

الوظيفية، وبين التدريس الذى هو عام «وثقافى» ولكنه لايوفر أى ضمان للتوظف. ويتفق جميع المراقبين على أنه لايوجد بحق أى تقنين سواء فى صفوف المدرسين أم فى صفوف الباحثين، وهذا لايعزى الى الأزمة فى الأنثروبولوجيا أو إلى الجامعات عموما فحسب، بل وأيضا وبالدرجة الأولى فى الواقع إلى الأزمة الاقتصادية فى حد ذاتها.

لقد أظهر فالجافك أن الأثنولوجيا فى جمهورية ألمانيا الاتحادية لم تجن سوى فائدة قليلة جدا من التوسع فى التعليم العالى خلال سنوات النمو الاقتصادى. ولقد أظهرت تقارير الجامعات أن نسبة المدرسين الى الطلاب فى الأثنولوجيا كانت ١:٨٥ فى عام ١٩٨٣ بينما كان المتوسط بالنسبة لجميع المجالات ١:٤٧ فقط. ولاشك أن أرقاما مشابهة يمكن أن توجد فيما يتعلق بالأقطار الأخرى.

وتتضح هذه الأزمة فى الأنثروبولوجيا فى كل مكان. فهناك أولا أزمة فى مادة الدراسة مع اختفاء ما أطلق عليه إسم المجتمعات «التقليدية» وتحول بؤرتها المحددة من موضوع تلاشى الى طريقة البحث وأساليب البحث التى تحكمها أدوات تقيس الكم بشكل أقل مما يستعان به فى علم الاجتماع. وهناك أزمة فى حدودها كفرع معترف، فتلك الحدود مشوبة بعدم الوضوح الى حد ما وفوق ذلك كله هناك أزمة فيما يمكن أن يوظف فيه الانثروبولوجيون، حيث أن هناك كثيرا منهم فى مقابل فرص توظيف قليلة ماتزال متاحة.

وفى بعض الجامعات التى تقلصت فيها هيئات التدريس والموارد المالية، استطاعت الأنثروبولوجيا لبعض الوقت أن تحظى بدفعة حياة جديدة مع الزيادة السريعة فى البحوث الخاصة بتطور أقطار العالم الثالث. بيد أن الخبرة قد أظهرت أنه فى هذا الميدان فان العلوم الطبيعية مثل علوم الأرض والبيولوجيا البحرية وما الى ذلك قد جذبت عددا أكبر من الباحثين عن عددهم فى العلوم الاجتماعية. وحتى بين العلوم الاجتماعية فان الاقتصاد والدراسات السكانية قد صار حالهما أفضل من الأنثروبولوجيا أو حتى من علم الاجتماع.

ولا يوفر الوضع الراهن للجامعات أسسا كثيرة للتفاؤل على أية حال. فلقد أشار الايدزالى بينما قررت الحكومة فى المملكة المتحدة العمل على وقف نمو القطاع الجامعى، فقد أحيل كثير من الاساتذة الى التقاعد المبكر، وسوف لايسد العجز فى صفوف الأنثروبولوجيين البارزين بها بلا شك بوظائف جديدة. وهذا سوف يعرض للخطر تجديد هيئة التدريس كما سوف يضر باحتمالات ترقية معظم المحاضرين

البـارزيـن. و يـبـدو أيضا أن الزيادات فى المصروفات الجامعية تعمل على نفس النحو على الحيلولة دون الالتحاق بالجامعات و بخاصة بالنسبة لطلاب العالم الثالث.

ولقد سبق أن لوحظ هذا فى بلجيكا بصدد طلبة زائير الذين ينتقلون الى الجامعات فى شمال فرنسا حيث تطلب مصروفات أقل.

بيد أن الحقيقة تظل كما هى، وهى أن الأزمة لم تعمل بعد على وقف نمو تدريس الأنـثرو بـولـوجيا، على الرغم من أن هدفها وموضوعها قد تغيرا الى حد ما، بعد فقدهما جزءا من بؤرتهما المحددة قبلا.

تنظيم التدريس

ثـمـة شيئان هامان ذكرناهما قبلا سيكون لهما تأثير بعيد المدى فى الطريقة التى ينـظـم بـهـا تـدريـس الأنـثرو بـولـوجـيـا: (١) الـعـلاقة التى تزداد اقترابا ودأبا بين الأنثرو بولوجيا و بين علم الاجتماع (سواء كان توجههما غربيا أم كان توجههما نحو الـعـالـم الـثـالـث) على حساب النمط السابق من التدريب، وهى العلاقة التى كانت تـقـوم على مـدىً واسـع بـيـنـهـا و بين فروع معرفية أخرى، مشتملة على ما قبل التاريخ والـدراسـات الـلـغـو يـة الـعـرقـيـة والأنثرو بولوجيا الفزيائية (ب) الاتجاه العام الذى كـانـت تتخذه الأنثرو بولوجيا لكى تصير تدريساً «للثقافة»، فتفتح بهذا ذراعيها لمدى متزايد بصفة دائمة من الطلاب من ميادين أخرى، وتكون مضطرة كنتيجة لذلك لأن توفر شكلا من التعليم أقل تخصصا باطراد للطلاب الذين ينتمون بشكل مباشر و بدرجة أقل لهذا الفرع من المعرفة مما كان عليه الحال قبلا.

و يصاحب هذين الاتجاهين المشتركين بين جميع الأقطار الخمسة تباين فى وجهات الـنظر التقليدية لتلك الأقطار كل على حدة بإراء تدريس الأنثرو بولوجيا. ففى فرنسا بـصـفـة خـاصـة، نادرا ما ينظر الى هذه المادة كهدف لفصل دراسى طو يل يمتد ليغطى عـدد الـسـنـوات الـلازمـة لـلـحـصـول على درجـة maitrise الجـامـعـيـة. ولـقـد كـانـت الأنـثرو بـولـوجـيـا حتى عام ١٩٦٨ ميدانا خاصا للدراسة الجامعية التى كان الطالب يـسـتـطـيـع أن يختـارهـا بـعـد سـنـتـين مـن الـدراسـة الـعـلـيـا، أعنى أنها كانت مادة تخـصـص مـفـتـوحـة أمام طلاب الدراسات العليا وحدهم. والواقع أن بعض المؤسسات مثل «المدرسة الـعـلـمـية للدراسات العليا فى باريس» وأيضا «متحف الانسان»، كانت مخصصة للخريجين الراغبين فى تعلم شيء عن البحوث. و بعد عام ١٩٦٨ كانت بـعـض الجـامـعـات تعطى الدرجات العلمية والمتريزات فى الأثنولوجيا، ولكنها لم تكن

تدرس كمادة فى حد ذاتها حتى السنة الثالثة (هناك ثمانى جامعات من بين سبع عشرة جامعة تقوم بتدريس الأنثروبولوجيا وفقا لتقرير حديث تحت اشراف الجمعية الفرنسية للانثروبولجيين). وفى غير هذا من أقطار فان مادتى الاثنولوجيا وعلم الاجتماع ترتبطان بعضهما ببعض، و يؤديان الى الحصول على الدرجات العلمية والمتزيزات فى علم الاجتماع، مع دراسات أجبارية وفى بعض الحالات اختيارية فى الانثروبولوجيا. وفى المقابل فان هذا الفرع المعرفى بأقطار أخرى قد تمتع تقليديا بدرجة أكبر من الاستقلال مع دراسات أطول. وللمملكة المتحدة بصفة خاصة جامعات بأقسام مستقلة.

للأنثروبولوجيا (ثمان من تسع) تقدم دراسات حتى مستوى بعد التخرج، وجامعات يرتبط فيها علم الاجتماع بالأنثروبولوجيا، وجامعات أخرى فيهاالانثروبولوجيا تدرس على مستوى أوسع بأقسام علم الاجتماع، وأيضا جامعات أخرى نجد أن هذه المادة متشابكة فيها مع فروع معرفية متباينة، وتتوزع على عدد من الكليات المختلفة. ونفس الموقف يوجد فى هولنده، حيث توجد ست جامعات بأقسام للانثروبولوجيا تقدم دراسة تمنح درجة علمية بعد دراسة مدتها خمس سنوات، وأيضا فى بلجيكا حيث توجد دراسات قائمة برأسها فى الانثروبولوجيا بالجامعة الحرة ببروكسل و بالجامعة الكاثوليكية الفلمنكية بلوفان. وأخيرا فان الإثنولوجيا بجمهورية ألمانيا الاتحادية تدرس كمادة رئيسية فى حوالى خمس عشرة جامعة، أكبرها فى ضوء عدد المسجلين بها جامعات برلين الغربية، وميونخ وجوتنجن وكولونيا وفرانكفورت ومينز وهامبورج. ويمتد المنهج الخاص بدرجة الماجستير عبْر فترة فيما بين أربع وخمس سنوات، تكون الأنثروبولوجيا خلالها مادة مطلوبة.

بيد أن التنظيم التقليدى للانثروبولوجيا كمادة يمكن أن يتباين. فبالاضافة الى الاستقلال أو الطبيعة المميزة للمادة فى علاقتها بالمواد الأخرى، فان الاستقلال والطبيعة المميزة للجامعة فيما يتعلق بنوع التدريس والمناهج تشكل عاملا آخر أيضا. فمن هذا المنطلق من الممكن وضع الجامعات البريطانية والهولندية بسهولة فى تقابل مع الجامعات فى فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية. ولقد ظلت أقسام الانثروبولوجيا بالمملكة المتحدة مخلصة لتقاليد أساتذة ورؤساء قسم معينين ترتبط أسماؤهم بالجامعات المتباينة. وتتضمن هذه ايافنز برتشارد بأكسفورد وفورتس وليتش بكامبردج وجلكمان بمانشستر وتتصف كل جامعة من هذه الجامعات بطريقة معينة فى معالجة الأنثروبولوجيا. وبالتركيز على ميادين معينة ولقد كانت كل جامعة مرتبطة «بمدرسة» وكان لها

بالتالى وجهة نظر داخلية خاصة بها. واتخذ التخصص طريقة فى هولنده بمدارسه أقاليم أو مناطق ثقافية معينة بصفة رئيسية أو بالتركيز حول ميادين خاضعة تقع فى نطاق الأنثروبولوجيا: مثلا: أفريقيا السوداء وأندونيسيا فى ليدن-أوربا والبحر المتوسط وجنوب شرق آسيا والعلوم اللغوية فى امستردام-أمريكا اللاتينية فى يوترخ- المحيط الهادى والأنثروبولوجيا الاقتصادية فى نيجمجن.

ولا يوجد هذا الميل لدى الجامعات نحو التخصص فى فرنسا أو جمهورية ألمانيا الإتحادية، حيث ينحو التدريس الى أن يكون قابلا للتبادل (باحلال مادة محل أخرى)، و يعتمد التخصص على شخصيات وخبرة الأساتذة المتباينين، فيقوم كل منهم بتنظيم محاضراته و بحوثه تبعا لمفاهيمه الخاصة. ومن جهة أخرى فان التدريس فى بعض المعاهد بجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا (بما فى ذلك «معهد اللغات والحضارات الشرقية»، «مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية» و «متحف الانسان» بباريس) قد تكون متخصصة تماما، و بخاصة، ولأنها تستقبل طلبة الدراسات العليا هذا ملمح مميزا آخر للنظام الفرنسى الذى عمد الى حدما الى فصل التعليم العام الذى يقدم بصفة أساسية بالجامعات عن التدريس العملى والتدريب على البحوث اللذين يتركزان بصفة أساسية فى باريس وفى المعاهد المتخصصة.

التدريس والطلاب:

لقد تغيرت المواقف بازاء التدريس وطرائق التعليم بمرور الوقت كما تغيرت بؤرات الاهتمام فى البحوث الأنثروبولوجية وهذا الاهتمام المكرس للمجتمعات أو القارات المتباينة قد تأثر هو نفسه بالذوق العام الذى تروج له الصحافة وغيرها من وسائل الاعلام.

ففى فرنسا على سبيل المثال كانت افريقيا تحت الأضواء الى حد بعيد فيما بين عامى ١٩٥٠، ١٩٦٥، ولكن بعد ذلك بوقت قصير بدأت تفقد أضواءها لصالح هنود أمريكا الجنوبية، و بالتالى كانت هناك خلال السبعينات أو نحو ذلك موجة من الحماس لأقاليم فرنسا.

و ينطبق نفس الشيء على طرائق التدريس. فيؤكد أيدز أنه بالمملكة المتحدة- و يصدق نفس الشيء بلا شك بازاء أقطار أخرى- كانت الستينات هى سنوات الدراسات العلمية المتخصصة التى تتناول على نحو نموذجى مجموعة عرقية ما مفردة من المنطقة الريفية فى القطر المستعمر. أما دراسة المناشط التقليدية فقد كان ينظر اليها فى ضوء واقع آنى أثنوجرافى*. وفى عام ١٩٧٠ عملت طريقة جلاكمان الدينامية.

---

* اثنوجرافى ethnographic: أنثروبولوجى وصفى، المترجم

الى جانب تأثير الماركسية على دفع الباحثين بتزايد فى اتجاه دراسة التغير الاجتماعى ودراسة المجتمعات المعقدة والهجرات المتعلقة بالعمل. وأخيرا ففى عام ١٩٨٠ نجد أن المساهمة الماركسية قد ازدادت حتى أكثر من ذلك، بينما نجد أن الخطوط العريضة لانثروبولوجيا جديدة كانت أكثر ارتباطا بشكل مباشر لمشكلات التنمية قد بدأت تأخذ شكلها فى سياق درجة أعلى بكثير من المشاركة مع فروع معرفية أخرى، (بما فى ذلك الاقتصاد والتاريخ والعلم السياسى وهلم جرا). ومن جهة أخرى فإن بعض الأقطار وبخاصة جمهورية ألمانيا الاتحادية واستراليا كانت خاضعة لبضع سنوات لتأثير المدرسة الانتشارية (kulturkreislehre, kulturmorphologie) وقد سرى الشعور بهذا التأثير على نطاق واسع في الموقف من التدريس بجميع الجامعات. وطغى ذيوع النزعة الانتشارية الذى استمر لفترة طويلة (المدرسة العرقية التاريخية) على الاتجاهات الأخرى.

وبينما نجد أن تدريس الانثروبولوجيا يتحدد فى ضوء الموقف المميز لكل جامعة(كما هو الحال فى المملكة المتحدة الى حد ما) أو حتى لقطر بأكمله(كما كان الحال قبلا فى جمهورية ألمانيا الاتحادية)، فانه يتحدد أيضا فى ضوء طبيعة تدريس المادة ذاتها، وهى التى تتمثل فى هذه الحالة فى الكتابات الأنثروبولوجية التى يمكن مد الطلاب بها.

وفى فرنسا على سبيل المثال نجد بعض الناشرين قد قاموا بنشر ترجمات لأعمال كثيرة جدا لمالينوفسكى وايفانز بيتشارد أو لأنثروبولوجيين أمريكيين. والواقع أن نشر هذه الأعمال فى طبعات رخيصة قد ساعد على أشاعة معرفة أوسع بأفكار واهتمامات أولئك المؤلفين بين المبتدئين أو بين الطلاب غير المتخصصين، على الرغم من أنه تبعا لذلك فان الدراسة الأكثر تقدما قد تقودهم الى اتخاذ موقف أكثر تدقيقا تجاه هذه المعرفة المبدئية الاساسية. ولكن هل سيكون من الممكن فيما بعد فقط وفى سياق العمل على مستوى أعلى أن يهجر المدرس هذا الجانب «الثقافى» العام من تدريسه ويتحول بدلا من ذلك إلى مايعتبره أكثر أهمية، أعنى نقل الخبرة «الميدانية» التى كان ينظر اليها قبلا باعتبار أنها المفتاح الرئيسى فى تدريب الانثولوجى واكسابه للمهارة. وثمة عامل أضافى هو التركيز على مجال من البحوث الأنثروبولوجية بالذات يكون أكثر تخصصا(القرابة، الاقتصاد، الطقس*، الحياة السياسية، وما الى ذلك). ومع هذا فان الحقيقة تظل قائمة، وهى أنه فى فرنسا لا يمكن تدريس ميدان تخصصى للغالبية الى أن يتسنى نشر الطبعات الرخيصة من الكتب، وأن تقدم المقالات فى مجلد واحد بأقلام عديد من المؤلفين حول موضوع واحد فقط.

* الطقس ritual مفرد طقوس أى الشعائر الدينية، المترجم

ونستطيع أن نقول بوجه عام إن التداخل بين مواد المعرفة المتباينة أخذ فى أن يصير ملمحا سائدا بزيادة مطردة فى تدريس الأنثرو بولوجيا، ولكن ربما باستثناء جمهورية ألمانيا الاتحادية حيث نجد أن سرعة التغير أبطأ. وفى المملكة المتحدة نجد أن مجموعات من المحاضرين من تخصصات مختلفة تقدم بعض الدراسات. وتدرس الأنثرو بولوجيا فى هولنده وهى مرتبطة بعلوم اجتماعية أخرى و بخاصة تلك التى يستفاد منها فى بحوث التنمية فى العالم الثالث. وفى فرنسا يستخدم تقليد يرجع الى دور كايم وموس كأساس نظرى وذلك بسبب الارتباط المباشر والذى يزداد متانة بين علم الاجتماع والأنثرو بولوجيا وهو ما يجد له مبررا على أساس قلة عدد فرص التوظف المتاحة فى الانثرو بولوجيا. وفى بلجيكا كما يؤكد دوتريلو، فان الأنثرو بولوجي يميل من خلال ضغط الظروف الى أن يصير «نوعا من الممارس العام للعلوم الاجتماعية»، والأنثرو بولوجيا «وهى فن المزج بين المواد المعرفية «من حيث ان وظيفتها لم تعد الى حد بعيد الاستجابة لاحدى النظريات، بقدر ما أن تكون قادرة عندما تجابه بظاهرة واقعية على أن تأخذ فى اعتبارها المستويات المتباينة أو نظم الواقع التى تشكل تلك الظاهرة.

ولا يختلف المنهج نفسه من قطر الى قطر آخر فحسب، بل يختلف أيضا من جامعة الى أخرى، ومن ثم بالأحرى من أحد المعاهد المتخصصة الى معهد آخر. و باستثناء فرنسا حيث لا تكون حلقة الدراسة طويلة جدا، حتى فى الجامعات التى تمنح درجة الماجستير فى الأثنولوجيا، فان القاعدة العامة هى اجتياز حلقة دراسية مدتها ثلاث أو أربع سنوات، وهى التى قد تكون بالطبع أطول من ذلك فى حالة الطالب الذى يرغب الحصول على الدكتوراه. وفى تلك الحالات فان البرنامج قد يبلغ خمس أو سبع سنوات.

والسنة الاولى من الدراسات فى المملكة المتحدة تكون الدراسة خلالها متضمنة فروعا معرفية متعددة الى حد كبير، فيدرس الطالب علم الاجتماع والقانون والاقتصاد وعلم السياسة بالتناوب مع الأنثرو بولوجيا (جامعة كنت). وفى السنة الثانية يقوم الطالب بدراسة ميادين خاصة متباينة فى نطاق الأنثرو بولوجيا، وفى السنة الثالثة يتم التخصص فى ميدان ثقافى أو موضوعات للتطبيق على التنمية.

وفى هولنده حيث ما تزال الأنثرو بولوجيا مادة محددة قائمة برأسها ولا تدرس كشكل من أشكال «الثقافة» الى نفس المدى كما هو الحال فى فرنسا و بلجيكا، فان العمل بالسنتين الأولى والثانية يتضمن أيضا مركبا أساسيا مكونا من عدة فروع معرفية يتضمن علم الاجتماع وعلم السياسة والفلسفة واقتصاد التنمية، بينما تدرس الأنثرو بولوجيا فى ارتباط بعلم اجتماع العالم الثالث (الجامعة الحرة بأمستردام).

و يبدأ التخصص فى السنة الثالثة ، بكل من الأنثرو بولوجيا وبمادة ما ترتبط بها ، يترك للطالب اختيارها ، فمثلا الطالب الذى يعتزم العمل فى أمريكا اللاتينية قد يقرر أن يتخصص فى الأنثرو بولوجيا السياسية مع الأنثرو بولوجيا الدينية باعتبارها مادته الثانية ، وله أن يختار مواد اللغة الاسبانية . و يبدأ التدريب على البحث فى الواقع فى السنتين الرابعة والخامسة عندما يكون الطالب قد بدأ يعد نفسه للدكتوراه . وتعتمد الدكتوراه على ميادين التخصص التى وقع اختيار الطالب عليها فى السنة الثالثة .

وفى فرنسا من جهة أخرى ، لا تدرس الإنثرو بولوجيا فى الواقع حتى السنة الثالثة ، ولا تدرس عندئذ الا فى الجامعات التى تمنح درجات قبل التخرج ، والمتريزات فى الاثنولوجيا على أنه قد يعطى الدراسات فى بعض الحالات فى السنة الثانية، أو حتى فى السنة الأولى كجزء من منهج علم الاجتماع .

ولا يبدأ تدريس الأنثرو بولوجيا المتخصصة فى الواقع حتى السنة الخامسة (دبلوم الدراسات المتعمقة) فى مستوى الدكتوراه وفى الحلقات الدراسية التى تنعقد فى المعاهد المتخصصة مثل «متحف الانسان» ومثل «مدرسة الدراسات العليا» . وقد يتاح ذلك التدريس أيضا فى بعض الأحيان فى قليل من الجامعات التى تقدم ميادين مختلفة من التخصص على هذا المستوى .

وفى جمهورية ألمانيا الاتحادية تمنح درجة الماجستير بعد السنة الرابعة ، وتفضى الدراسة بعد ذلك المستوى الى الدكتوراه . و يرتبط تدريس هذه المادة الى حد ما كما هو الحال فى فرنسا بشخصية الاستاذ المختص وليس بطبيعة الجامعة كما هو الحال فى هولنده والمملكة المتحدة . وتبعا لذلك فانها تكون أقل قابلية للتنظيم الشامل ، كما أنها ليست متجانسة (نفس التدريس فى جميع الجامعات) ولا متخصصة (كل كلية لها ميدانها الخاص للتخصص يتحدد فى ضوء العلاقة ببنية شاملة) . وتبعا لما ذكره فالجافك لا يوجد تخطيط للدراسات ولا يوجد تمييز بين الدراسات بعضها و بعض بصرف النظر عن التمييزات الشكلية بين دراسات ما قبل التخرج ودراسات الماجستير ودراسات الدكتوراه . والشكوى فى جمهورية ألمانيا الاتحادية و بلجيكا والى حد بعيد فى فرنسا أيضا فهى من التأكيد الزائد على النظريات التى كثيرا ما تكون منعزلة عن الخبرة الميدانية . و يؤكد دوتريلو أن الطلاب كثيرا ما يجدون أن من الصعب عليهم أن « يدركوا أحدى الوقائع العملية كما هى مجسدة فى الواقع ــ عادية كانت أم متنوعة أم حتى متفاوتة » على الرغم من أنهم فى كثير من الحالات يكونون قد حشوا بالمفاهيم والنظريات وقد تدعموا بقراءة المتريزات وطرائق البحث .

ويشاهد هذا الاتجاه أيضا فى فرنسا، حيث طورت المدرسة الماركسية للأنثروبولوجيا كمًّا هائلا من النظريات حول التشكيلات السابقة على الراسمالية، واشكال التحول بين نظم الانتاج فى كثير من الحالات على اساس مفاهيم كانت سائدة قبلا مثل «طريقة الانتاج الآسيوية» . ومن جهة اخرى فان التوجه الى الوراء الى ألاثنولوجيا المحلية ودراسة التقاليد الاقليمية قد أديا الى أحياء الاهتمام بالطريقة الوصفية وبالاثنوجرافيا التى كانت مستخدمة قبلا فى الرسائل العلمية المتخصصة فى «الميدان» الدخيل.

والواقع أن الطلاب وقد أحبطهم النقص فى فرص التوظف قد صاروا ينظرون باهتمام أقل الى التدريب عن نظرتهم الى «الثقافة» وصاروا يولون اهتماما متزايدا الى الاحداث فى العالم غير الأوروبى. فلقد ملأوا قاعات محاضرات الجامعات الغربية وأبدوا اهتماما كبيرا بالانثروبولوجيا خلال الاعوام من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠. فتلك كانت سنوات المناظرات الكبيرة حول الأفكار وأعادة تقييم المجتمع الغربى . وقد نشأ ايضا الاهتمام بالشعوب الأخرى وبالثقافات المختلفة نتيجة نجاح النظريات الكبرى مثل النظرية البنيوية لليفى شتراوس التى تخطت الى حد بعيد حدود العالم الأكاديمى. وفى فرنسا بصفة خاصة كان الاقبال على قراءة الكتب الخاصة بالانثروبولوجيا بالمدارس الثانوية بعيد المدى وكان المدرسون يستخدمونها كثيرا فى ذلك المستوى الدراسى.

وفى الوقت الحالى عملت الأزمة الاقتصادية وانتشار البطالة جنبا لجنب مع تدهور فروع المعرفة العامة التقليدية مع رواج المواد التكنولوجية التى توصل الى التوظف . على تغيير اتجاهات وتوقعات الطلبة، الذين صاروا يبدون اهتماما اكبر بتحصيل المهارة من اهتمامهم بتحصيل المعرفة. أما الوسائل المعينة الجديدة فى التعليم (مثل الاحصاء والكومبيوترات) فانها تندرج بتزايد فى مناهج العلوم الاجتماعية كما تشكل عاملا مساهما فى الاختيارات التى يقع الطلاب عليها . وسوف ينحو اولئك الذين يتعلمون استخدام هذه الأساليب بامتياز، الى تفضيل الاقتصاد على علم الاجتماع ، وفى مرحلة تالية، سوف يفضلون علم الاجتماع على الانثروبولوجيا . وفى فرنسا حيث لا يوجد اختيار لدخول الجامعة، أظهر مسح أجرى فى اكتوبر ١٩٨٣ بجامعة ليل الأولى أن ٧٥٪ من الطلاب الذين يلتحقون بالسنة الأولى قسم اجتماع كانوا من الاناث، بينما انتحى الأولاد الى اختيار تلك المادة ميدانيا لدراستهم الفرعية . وفى جمهورية ألمانيا الاتحادية أيضا ثمة أعداد متزايدة من الدراسات تلتحق لدراسة الأثنولوجيا.

* الاثنوجرافيا: Ethnography الأنثروبولوجيا الوصفية المترجم.

وهناك بلاشك علاقة سببية بين نقص فرص التوظف و بين اتجاه الأنثرولوجيا نحو اتخاذ الموقف «الثقافى» العام. ولا يمكن أن يزداد هذا الاتجاه قوة الا اذا زاد عدد الطلبة الوافدين من أقسام ترتبط بالأنثرو بولوجيا، أو اذا هم أبدوا ميلا متزايد للحصول على درجة فى الانثرو بولوجيا «كجواز سفر ثقافى» بالاضافة الى درجاتهم العلمية و وظائفهم، كاعداد لأنفسهم مفعم بالذكاء للاقامة فى قطر بعيد.

ماذا يمكن أن يُعْمل بصدد هذه الأزمات المتباينة فى التعليم، وفى الجامعات والأنثرو بولوجيا؟ أن هذا ما يتساءل عنه إيدز فيما يتعلق بالمملكة المتحدة وقد استولى عليه الشك حول احتمالات نجاح الانثرو بولوجيا فى المدى القصير وفى المدى البعيد كفرع من فروع المعرفة الأكاديمية.

أنه يذهب الى أن من المستحسن فى المدى القصير الاستمرار فى الاستجابة لطلب الأقلية من الطلبة بالابقاء على تدريس الأنثرو بولوجيا فى شكلها الكلى. فاقسام الأنثرو بولوجيا قائمة ويجب أن تستمر لتلبية طلب الجمهور الذى مايزال منجذبا الى ما هو غريب. أما بالنسبة للمدى البعيد، فهناك طريقان محتملان. ففى المقام الأول يمكن أن يعطى لتدريس الانثرو بولوجيا توجها تاريخيا أقوى، مع التركيز على الثقافات المندثرة ومع المطالبة بدراسة بحثية أكثر ذات كم أساسى من المادة التى قام بجمعها علماء سابقون. ولقد يكون لهذا الاتجاه أهمية لعدد قليل من الطلبة بالرغم من أن ليس له أساس قانونى فى النظام الأكاديمى. واختياريا يمكن أن تعطى الأنثرو بولوجيا توجها معاصرا أكثر فى ارتباط بمشكلات عالم اليوم، ولكن هذا قد يؤدى الى تشطية المادة فى ضوء الحاجة الى بحوث مرتبطة ارتباطا حقيقا بالفروع المعرفية الاخرى. وعلى الأنثرو بولوجيين أن ينضموا نظريا وعمليا معا الى المتخصصين فى العلوم الاجتماعية الأخرى، وأن يعملوا معهم فى تعاون وثيق أكثر مما عملوا فى الماضى مع زملائهم فى ميادين أخرى خاصة بالانثرو بولوجيا.

أن الأنثرو بولوجيا قد أعطت بالفعل العلوم الاجتماعية الاخرى أساليبها المحددة مثل الملاحظة المشتركة وتحليل المجموعة الصغيرة، وقد سبق أن تحولت الى دراسة المجتمعات المعقدة، على الرغم من أن الاساليب التى أشرنا اليها توا قد برهنت فى بعض الأحيان على أنها قل ملاءمة هناك عنها فى دراسة المجتمعات الريفية. وأكثر من هذا فانه فى المناقشة فى نطاق الفروع المعرفية المتباينة، كانت الأنثرو بولوجيا قادرة دائما على لتأكيد على حقيقة وتعقد أى موقف اجتماعى ثقافى. وهى مازال تجابه مهمة التكايف بنجاح كامل للعالم المعاصر، حتى وأن كن عليها اذا ما عملت ذلك أن تفقد جزءا من «مادتها» التى كانت لها عند نشأتها.

